



100-44388-1A



«فهرست الجزء التاسع من فتح الباری»

| صفحة                                   | صفحة                                      |
|--|---|
| باب نسيان القرآن وهل يقول نسييت        | ٢ (كتاب هذا مثل القرآن)                   |
| باب كذا وكذا                           | ٣ باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل           |
| باب من لم يقرأ القرآن يقول سورة البقرة | ٤ باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب        |
| وسورة كذا وكذا                         | ٨ باب جمع القرآن                          |
| باب الترتيل في القراءة الخ             | ١٩ باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم      |
| باب حمد القراءة                        | ٢٠ باب أنزل القرآن على سبعة أحرف          |
| باب الترجيع                            | ٣٦ باب تأليف القرآن                       |
| باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن          | ٣٩ باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي    |
| باب من أحب أن يستمع القرآن من غيره     | صلى الله عليه وسلم                        |
| باب قول المقرئ للقارئ حسبك             | ٤٢ باب السرايس أصحاب رسول الله صلى الله   |
| باب في كم يقرأ القرآن وقول الله تعالى  | عليه وسلم                                 |
| فاقرأوا ما تنسمونه الخ                 | ٤٩ باب فضل فاصحة الكتاب                   |
| باب السكاء عند قراءة القرآن            | ٥٠ باب فضل سورة البقرة                    |
| باب انهم من رأى بقراءة القرآن أو       | ٥٢ باب فضل الكهف                          |
| تأكل به الخ                            | ٥٢ باب فضل سورة الفتح                     |
| باب اقرؤا القرآن ما استلقت عليه        | ٥٣ باب فضل قل هو الله احد                 |
| قلوبكم                                 | ٥٦ باب فضل المعوذات                       |
| (كتاب النكاح)                          | ٥٦ باب نزل السكينة والملائكة عند قراءة    |
| باب الترغيب في النكاح الخ              | القرآن                                    |
| باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من    | ٥٨ باب من قال لم يترك النبي صلى الله عليه |
| استطاع البائة فليتزوج الخ              | وسلم الاما بين الدفتين                    |
| باب من لم يستطع البائة فليصم           | ٥٨ باب فضل القرآن على سائر الكلام         |
| باب كثرة النساء                        | ٦٥ باب الوصاة بكتاب الله عز وجل           |
| باب من هاجر وأعمل خيراً تزوج           | ٦٥ باب من لم يمتن بالقرآن                 |
| امراً فله ما نوى                       | ٦٥ باب اغتباط صاحب القرآن                 |
| باب تزويج المعسر الذي معه القرآن       | ٦٦ باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه         |
| والاسلام                               | ٦٩ باب القراءة عن ظهر القلب               |
| باب قول الرجل لآخره انظر رأي           | ٧٠ باب استند كرا القرآن وتعاوده           |
| زوجي شئت حتى أنزل لك عنها              | ٧٣ باب القراءة على الدابة                 |
| باب ما يكره من التبتل                  | ٧٤ باب تعليم الصبيان القرآن               |
| باب نكاح الابكار                       |   |



صحيحة

صحيحة

- ١٠٤ باب تزويج الثيبات  
١٠٦ باب تزويج الصغار من الكفار  
١٠٧ باب الى من ينكح وأى النساء خير الخ  
١٠٨ باب اتخاذ السراى الخ  
١١١ باب من جعل عتق الأمة صداقها  
١١٢ باب تزويج المعسر  
١١٣ باب الاكفاء فى الدين  
١١٧ باب الاكفاء فى المال وتزويج المقتل  
الثمينة  
١١٨ باب ما يتق من شؤم المرأة الخ  
١١٨ باب الحرة تحت العبد  
١١٩ باب لا يتزوج أكثر من أربع  
١١٩ باب وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم  
ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب  
١٢٥ باب من قال لا رضاع بعد الحولين  
١٢٩ باب لبن الفضل  
١٣١ باب شهادة المرضعة  
١٣٢ باب ما يحل من النساء وما يحرم وقوله  
تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية  
١٣٦ باب ووراثتكم اللاتي فى حجوركم من  
نساءكم اللاتي دخلتم بهن  
١٣٧ باب وان تجمعوا بين الاختين  
١٣٧ باب لا تنكح المرأة على عمتها  
١٣٩ باب الشغار  
١٤١ باب هل للمرأة ان تهيب نفسها لاحد  
١٤٢ باب نكاح المحرم  
١٤٣ باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن  
نكاح المتعة أخيراً  
١٥١ باب عرض المرأة نفسها على الرجل  
الصالح  
١٥٢ باب عرض الانسان ابنته أو أخته على  
أهل الخير
- ١٥٤ باب قول الله عز وجل ولا جناح عليكم  
فيما عرضتم به من خطبة النساء الآية  
١٥٦ باب النظر الى المرأة قبل التزويج  
١٥٧ باب من قال لا نكاح الاولى  
١٦١ باب اذا كان الولي هو الخاطب  
١٦٣ باب انكاح الرجل ولده الصغار  
١٦٣ باب تزويج الاب ابنته من الامام  
١٦٣ باب السلطان ولى  
١٦٤ باب لا ينكح الاب وغيره البكر والثيب  
الارضاهما  
١٦٦ باب اذا زوج الرجل ابنته وهى كارهة  
فكناحه مردود  
١٦٩ باب تزويج اليتيمة  
١٧٠ باب اذا قال الخاطب زوجنى فسلانة  
فقال قد زوجت بكذا وكذا جاز  
النكاح وان لم يقبل للزوج أَرْضِيَتْ  
أو قبلت  
١٧٠ باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى  
ينكح أو يدع  
١٧٢ باب تفسير ترك الخطبة  
١٧٣ باب الخطبة  
١٧٤ باب ضرب الدق فى النكاح والوليمة  
١٧٥ باب قول الله تعالى وآتوا النساء  
صداقتهن فحله وكثرة المهر وأدنى  
ما يجوز من الصداق وقوله تعالى وآتيت  
احداهن قطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً  
وقوله جل ذكره أو تفرضوا لهن فريضة  
١٧٥ باب التزويج على القرآن وبغير صداق  
١٨٧ باب المهر بالعروض وخاتم من حديد  
١٨٨ باب الشروط فى النكاح  
١٩٠ باب الشروط التى لا تحل فى النكاح  
١٩١ باب الصفرة للمتزوج

| مصحفة  | مصحفة   |
|--|---|
| باب المدا رات مع النساء وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما المرأة كالضلع | ١٩١ باب   |
| باب الوصاة بالنساء   | ١٩٢ باب كيف يدعى للمتزوج                              |
| باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا  | ١٩٣ باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس والعروس     |
| باب حسن المعاشرة مع الأهل  | ١٩٣ باب من أحب البناء قبل الغزو                       |
| باب موعظة الرجل ابنته خال زوجها  | ١٩٤ باب من بنى بامرأة وهى بنت تسع سنين                |
| باب صوم المرأة اذا نذر زوجها تطوعا                                       | ١٩٤ باب البناء فى السفر                               |
| باب اذا بائنت المرأة مهاجرة فراش زوجها                                   | ١٩٤ باب البناء بالنهار بغير مهر كبولانيران            |
| باب لا تأذن المرأة فى بيت زوجها لاحد الا باذنه                           | ١٩٤ باب الاتعاط وبخوها للنساء                         |
| باب  | ١٩٤ باب النسوة اللاتي يهدين المرأة الى زوجها الخ      |
| باب كفران العشير   | ١٩٦ باب الهدية للعروس                                 |
| باب لزوجهك عليك حق   | ١٩٦ باب استعارة الثياب للعروس وغيرها                  |
| باب المرأة راعية فى بيت زوجها  | ١٩٧ باب ما يقول الرجل اذا أتى أهله                    |
| باب قول الله تعالى الرجال قوامون على النساء                              | ١٩٨ باب الوليمة حق                                    |
| باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نساءه فى غيرونهم                       | ١٩٩ باب الوليمة ولو بشاة                              |
| باب ما يكره من ضرب النساء  | ٢٠٥ باب من أولم على بعض نساءه أكثر من بعض             |
| باب لا تطيع المرأة زوجها فى معصية الله                                   | ٢٠٦ باب من أولم باقل من شاة                           |
| باب وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا                              | ٢٠٨ باب حق اجابة الوليمة والدعوة الخ                  |
| باب العزل  | ٢١١ باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله             |
| باب القرعة بين النساء اذا أراد سفرها                                     | ٢١٢ باب من أجاب الى كراع                              |
| باب المرأة تهب يومها من زوجها لضرتها                                     | ٢١٣ باب اجابة الداعي فى العرس وغيره                   |
| باب العدل بين النساء ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء الا بآية          | ٢١٥ باب ذهاب النساء والصبيان الى العرس                |
| باب اذا تزوج البكر على الثيب   | ٢١٥ باب هل يرجع اذا رأى منكرا فى الدعوة               |
| باب اذا تزوج الثيب على البكر   | ٢١٧ باب قيام المرأة على الرجال فى العرس وخدمتهم بالنس |
| باب من طاف على نساءه فى غسل واحد   | ٢١٨ باب التقيع والشراب الذى لا يسكر فى العرس          |

## صحيفة

## صحيفة

|     |  |     |                                     |
|-----|--|-----|-------------------------------------|
| ٢٧٧ | باب دخول الرجل على نسائه في اليوم          | ٢٩٩ | باب ولا يدين رينهن الابعولهن        |
| ٢٧٧ | باب اذا استاذن الرجل نساءه في ان           | ٢٩٩ | باب والذين لم يبلغوا الحلم          |
|     | يعرض في بيت بعضهم فاذن له                  | ٢٩٩ | باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند  |
| ٢٧٧ | باب حب الرجل بعض نسائه افضل من             |     | العتاب                              |
|     | بعض  | ٣٠٠ | ء (كتاب الطلاق) *                   |
| ٢٧٨ | باب المتسبع عالم ينزل وما ينهي من          | ٣٠٦ | باب اذا طلقت الحائض تعتد بذلك       |
|     | اقتضار الضرر                               |     | الطلاق                              |
| ٢٧٩ | باب الغيرة                                 | ٣١٠ | باب من طلق وهل يواجهه الرجل         |
| ٢٨٤ | باب غيرة النساء ووجدهن                     |     | امراة بالطلاق                       |
| ٢٨٥ | باب ذنب الرجل عن ابنته في الغيرة           | ٣١٥ | باب من جوز الطلاق الثلاث            |
|     | والانصاف                                   | ٣٢١ | باب من خبر رز واجهه وقول الله تعالى |
| ٢٨٨ | باب يقل الرجال ويكثر النساء                |     | فل لاز واجهه ان ار كسرتة من الحياة  |
| ٢٨٩ | باب لا يخلون رجل بامرأة الا ذو محرم        |     | الدين او زيتها المح                 |
|     | والدخول على المغيبة                        | ٢٢٣ | باب اذا قال فارضك او سرحك او        |
| ٢٩١ | باب ما يجوز ان يخلو الرجل بالمرأة عند      |     | النسبة او البرية او ماعنه الطلاق    |
|     | الناس                                      |     | فهو على نته                         |
| ٢٩١ | باب ما ينهي من دخول المتشبهين بالنساء      | ٣٢٥ | باب من قال لامرأة انه انت على حرام  |
|     | على المرأة                                 | ٣٢٧ | باب لم يحرم ما أحل الله لك          |
| ٢٩٤ | باب نظر المرأة الى الحبشة ونحوهم من        | ٣٢٣ | باب لاطلاق قبل نكاح وقول الله       |
|     | غير ربية                                   |     | تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم |
| ٢٩٥ | باب خروج النساء لمواضعهن                   |     | المؤمنات الآية                      |
| ٢٩٥ | باب استئذان المرأة زوجها في الخروج         | ٣٤٠ | باب اذا قال لامرأة وهو مراه هذه     |
|     | الى المسجد وغيره                           |     | أختي فلا شيء عليه                   |
| ٢٩٥ | باب ما يحصل من الدخول والنظر الى           | ٣٤٠ | باب الطلاق في الاغلاق والسكره       |
|     | النساء في الرضاع                           |     | والسكران والمجنون وأمرهما والعلة    |
| ٢٩٥ | باب لا تباشر المرأة المرأة فتستعم الزوجهما |     | والسنان في الطلاق والشره وغيره      |
| ٢٩٦ | باب قول الرجل لا طوف الليله على            | ٣٤٦ | باب الخلع                           |
|     | نساء                                       | ٣٥٤ | باب الشقاق وهل يسير بالخلع عند      |
| ٢٩٦ | باب لا يطرق أهل ليلة اذا أطال العيبة       |     | الضرورة وقوله تعالى وان خفتم شقاق   |
|     | مخافة أن يخونهم أو يلمس عوراتهم            |     | بينهما الآية                        |
| ٢٩٧ | باب طلب الوالد                             | ٣٥٥ | باب لا يكون بيع الأمة طلاقا         |
| ٢٩٨ | باب تستعد المغيبة وتعتشط الشعنة            | ٣٥٧ | باب خيار الأمة تحت العبد            |

| مصحفة  | مصحفة  |
|--|--|
| باب شعاعة النبي صلى الله عليه وسلم في زواج بريرة ٣٥٩                     | باب واللائي يفسدن من الحيض من نساكنكم ان ارتبتم ٤١٤                                  |
| باب ٣٦٠  | باب قول الله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروا ٤٢٠                           |
| باب قول الله سبحانه وتعالى ولا تنكحوا المشركت ٣٦٧                        | (قصة فاطمة بنت قيس) وقول الله عز وجل واتقوا الله ربكم لا تخربوهن من بيوتهن الآية ٤٢١ |
| باب نكاح من أسلم من المشركت وعلتهن ٣٦٨                                   | باب المطلقة اذا خشي عليها في مسكن زوجها ان يقتحم عليها أو تبذوعلى أهلها بأفاحشة ٤٢٥  |
| باب اذا أسلمت المشركة أو النصرانية بحسب الذم أو الحرق ٣٧٠                | باب قول الله تعالى ولا يحل لهن أن يكفنن ما خلق الله في أرحامهن ٤٢٥                   |
| باب قول الله تعالى للذين يؤولون من نسايتهم تربص أربعة أشهر ٣٧٥           | باب وبعلتین أحق بردهن الخ ٤٢٥  |
| باب حكم المفقود في أهله وماله ٣٧٩  | باب مراجعة الحائض ٤٢٦  |
| باب الطهارة وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها الخ ٣٨١ | باب تحمد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرا ٤٢٦   |
| باب الإشارة في الطلاق والامور ٣٨٤  | باب اللعان وقول الله تعالى والذين يرمون أزواجهن الخ ٤٣٢                              |
| باب اللعان وقول الله تعالى والذين يرمون أزواجهن الخ ٣٨٦                  | باب اذا عرض بنتي الولد ٤٣٢   |
| باب اذا عرض بنتي الولد ٣٨٩   | باب احلاق الملاعن ٤٣٣  |
| باب احلاق الملاعن ٣٩١  | باب يبدا الرجل بالتلاعن ٤٣٣  |
| باب يبدا الرجل بالتلاعن ٣٩٢  | باب اللعان ومن طلق بعد اللعان ٣٩٣  |
| باب اللعان ومن طلق بعد اللعان ٣٩٣  | باب التلاعن في المسجد ٣٩٩  |
| باب التلاعن في المسجد ٣٩٩  | باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجبا بعير بينة ٤٠٠                          |
| باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجبا بعير بينة ٤٠٠              | باب صداق الملاعة ٤٠١   |
| باب صداق الملاعة ٤٠١   | باب قول الامام للمتلاعنين ان احداكما كاذب فهل منكما من تائب ٤٠٢                      |
| باب قول الامام للمتلاعنين ان احداكما كاذب فهل منكما من تائب ٤٠٢          | باب التفريق بين المتلاعنين ٤٠٣   |
| باب التفريق بين المتلاعنين ٤٠٣   | باب يلحق الولد بالملاعة ٤٠٤  |
| باب يلحق الولد بالملاعة ٤٠٤  | باب قول الامام اللهم بين ٤٠٥   |
| باب قول الامام اللهم بين ٤٠٥   | باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة زواج غيره فلم عسها ٤٠٨                        |
| باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة زواج غيره فلم عسها ٤٠٨            | باب نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد ٤٤٩                                   |

| صحيفة   | صحيفة   |
|---|---|
| ٤٤٣ باب والوالدان يرضعن أولادهن خولين                                   | ٤٧٢ باب الاكل متكما   |
| ٤٤٣ كاملين الى قوله بصير  | ٤٧٣ باب الشواء  |
| ٤٤٣ باب عمل المرأة في بيت زوجها   | ٤٧٣ باب الخزيرة   |
| ٤٤٣ باب خادم المرأة   | ٤٧٤ باب الاقط   |
| ٤٤٤ باب خدمة الرجل في أهله  | ٤٧٥ باب السلق والشعير   |
| ٤٤٤ باب اذا لم يتفق الرجل فلامرأة ان تأخذ الخ                           | ٤٧٥ باب النهش وانتشال اللحم                                     |
| ٤٤٨ باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده                                     | ٤٧٦ باب تعرق العضد  |
| ٤٤٩ والنفقة   | ٤٧٦ باب قطع اللحم بالسكين                                       |
| ٤٤٩ باب كسوة المرأة المعروف   | ٤٧٧ باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاما                   |
| ٤٤٩ باب عون المرأة زوجها في ولده  | ٤٧٧ باب النخ في الشعير  |
| ٤٥٠ باب نفقة المعسر على أهله  | ٤٧٨ باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأكلون          |
| ٤٥٠ باب وعلى الوارث مثل ذلك الخ   | ٤٧٩ باب التليينة  |
| ٤٥١ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك كلاً أو ضاعاً فإلى          | ٤٧٩ باب الثريد  |
| ٤٥١ باب المراضع من المواليد وغيرهن                                      | ٤٧٩ باب شاة سمومة والكثف والجنب                                 |
| ٤٥٢ (كتاب الاطعمة)  | ٤٨٠ باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأستارهم من الطعام واللحم |
| ٤٥٥ باب التسمية على الطعام والاكل باليمين                               | ٤٨١ باب الحنيس  |
| ٤٥٨ باب الاكل مما يليه وقال أنس الخ                                     | ٤٨١ باب الاكل في اناقة وض                                       |
| ٤٥٨ باب من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه الخ                               | ٤٨١ باب ذكر الطعام  |
| ٤٦٠ باب التمين في الاكل وغيره   | ٤٨٢ باب الادم   |
| ٤٦٠ باب من أكل حتى شبع  | ٤٨٣ باب الحلاوى والعسل  |
| ٤٦٢ باب ليس على الاعمى حرج  | ٤٨٤ باب الدياء  |
| ٤٦٣ باب الخبز المرقق والاكل على الخوان والسفرة                          | ٤٨٤ باب الرجل يتكلف الطعام لآخوانه                              |
| ٤٦٦ باب السويق  | ٤٨٧ باب من أضاف رجلاً وأقبل هو على عمله                         |
| ٤٦٦ باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمي له فيعلم ما هو | ٤٨٧ باب المرق   |
| ٤٦٧ باب طعام الواحد يكفي الاثنين  | ٤٨٨ باب التقليد   |
| ٤٦٨ باب المؤمن يأكل في معا واحد   | ٤٨٨ باب من ناول أو قدم الى صاحبه على المائدة شيئاً              |
| ٤٦٨ باب المؤمن يأكل في معا واحد الخ                                     | ٤٨٨ باب القشابة الرطب   |
|   | ٤٨٩ باب   |

| صفحة | مصحف                                     |
|------|--|
| ٤٩٠  | باب الرطب والقر                          |
| ٤٩٢  | باب أكل الجوار                           |
| ٤٩٣  | باب العجوة                               |
| ٤٩٣  | باب القران                               |
| ٤٩٥  | باب القثاء                               |
| ٤٩٥  | باب بركة الخل                            |
| ٤٩٥  | باب جمع اللونين والطعامين مرة            |
| ٤٩٦  | باب من أدخل الضيقان عشرة عشرة            |
| ٤٩٧  | باب ما يكره من الثوم والبقول             |
| ٤٩٨  | باب البكاث                               |
| ٤٩٨  | باب المضضة بعد الطعام                    |
| ٤٩٩  | باب لعق الاصابع ومصها قبل ان تقسم        |
| ٥٠١  | باب المنديل                              |
| ٥٠١  | باب ما يقول اذا فرغ من طعامه             |
| ٥٠٢  | باب الاكل مع الخادم                      |
| ٥٠٣  | باب الطعام الشاكر مثل الصائم الصابر      |
| ٥٠٤  | باب الرجل يدعى الى طعام فيقول وهذا       |
| ٥٠٥  | باب اذا حضر العشاء فلا يجلس عن           |
| ٥٠٦  | باب قول الله تعالى فاذا طعمتم فانتمشوا   |
| ٥٠٦  | ( كتاب العقيقة )                         |
| ٥٠٧  | باب تسمية المولود عذاة يولد لمن لم يعق   |
| ٥٠٩  | باب اماطة الاذى عن الصبي في العقيقة      |
| ٥١٥  | باب الفرع                                |
| ٥١٥  | باب العترة                               |
| ٥١٧  | ( كتاب النبايح والصيد )                  |
| ٥١٧  | باب التسمية على الصيد                    |
| ٥٢٢  | باب صيد المعراض                          |
| ٥٢٢  | باب ما اصاب المعراض بعرضه                |
| ٥٢٢  | باب صيد القوس                            |
| ٥٢٤  | باب الخنزير والبندقية                    |
| ٥٢٥  | باب من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد           |
| ٥٢٦  | باب اذا اكل الكلب وقوله تعالى            |
| ٥٢٧  | يسألونك ماذا أحل لهم الآية               |
| ٥٢٨  | باب الصيد اذا غاب عنه يومين أو ثلاثة     |
| ٥٢٨  | باب اذا وجد مع الصيد كلبا آخر            |
| ٥٢٨  | باب ما جافى التصيد                       |
| ٥٢٩  | باب الصيد على الجبال                     |
| ٥٢٩  | باب قول الله تعالى أحل لكم صيد البحر     |
| ٥٣٥  | وطعامه متاعا لكم                         |
| ٥٣٦  | باب أكل الجراد                           |
| ٥٣٦  | باب آية الجوس                            |
| ٥٣٧  | باب التسمية على الذبيحة ومن ترك          |
| ٥٤٣  | متعمدا                                   |
| ٥٤٣  | باب ما ذبح على التصب والاصنام            |
| ٥٤٣  | باب قول النبي صلى الله عليه وسلم         |
| ٥٤٤  | قل ذبح على اسم الله                      |
| ٥٤٤  | باب ما أنهر الدم من القصب والمروة        |
| ٥٤٤  | والحديد                                  |
| ٥٤٤  | باب ذبيحة الامة والمرأة                  |
| ٥٤٦  | باب لا يذبح بالنس والعظم والتفطر         |
| ٥٤٦  | باب ذبيحة الأعراب وشحومهم                |
| ٥٤٨  | باب ذبائح أهل الكتاب وشحومهم             |
| ٥٥٠  | أهل الحرب وغيرهم                         |
| ٥٥٠  | باب ما نذمن البهائم فهو بمنزلة الوحش     |
| ٥٥١  | باب الشعر والذبح                         |
| ٥٥٣  | باب ما يكره من المثلة والمصبورة والجسمعة |
| ٥٥٥  | باب لحم الدجاج                           |
| ٥٥٨  | باب لحوم الخيل                           |

| صفحة                                     | صفحة                           |
|--|--------------------------------|
| ٥٧٦ باب اذا وقعت القارة في السمن الجسامد | ٥٦٣ باب لغوم الحجر الاقسية     |
| أو الذائب                                | ٥٦٦ باب كل كل ذي ناب من السباع |
| ٥٧٩ باب الوسم والعلم في الصورة           | ٥٦٧ باب جلود الميتة            |
| ٥٨٠ باب اذا أصاب قوم غنية الخ            | ٥٦٩ باب المسك                  |
| ٥٨٠ باب اذا انتبهير لقوم الخ             | ٥٧٠ باب الارنب                 |
| ٥٨١ باب كل المضطراخ                      | ٥٧١ باب الضب                   |

\*(تمت)\*

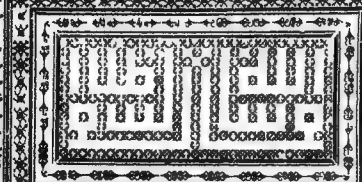
(الجزء التاسع)  
 من فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي عبد الله محمد بن اسمعيل  
 البزارى لشيخ الاسلام قاضي القضاة الحافظ أبي الفضل  
 شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن  
 حجر العسقلاني الشافعي نزيل القاهرة  
 المحروسة نفعنا الله  
 به —————  
 آمين

(وبهامشه من الجامع الصحيح للامام البزارى)



\* (الطبعة الاولى) \*  
 بالمطبعة الكبرى الميرية بيولاقي مصر المحمية  
 (سنة ١٣٠١ هجرية)





(بسم الله الرحمن الرحيم)

• (كتاب فضائل القرآن) •

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب فضائل القرآن)

بنت البسلة وكتاب لا يذرو وقع لغيره فضائل القرآن حسب ﴿قوله﴾ **باب** كيف  
نزل الوحي وأول ما نزل ﴿كذا لا يذرو وقع لغيره فضائل القرآن حسب﴾ **باب** كيف  
بصيغة الجمع وقد تقدم البص في كيفية نزوله في حديث عائشة أن الحارث بن هشام سأل النبي  
صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي في أول الصبح وكذا أول نزوله في حديثها أول ما بدئ  
به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصادقة لكن التعبير بأول ما نزل أنخص  
من التعبير بأول ما بدئ لأن النزول يقتضي وجود من ينزل به وأول ذلك يحيى المالكه عباسا  
مبلغا عن أبيه جاشا من الوحي وأما الوحي أعظم من أن يكون بانزاله وبالهام سواء وقع ذلك في  
النوم أو في اليقظة وأما التراجع ذلك من أحاديث الباب فساد كرهنا شاء الله تعالى عند شرح كل  
حديث منها ﴿قوله﴾ قال ابن عباس المهين الأمين القرآن أمين على كل كتاب قبله ﴿تقدم بيان  
هذا الأمر وذكر من وصله في تفسير سورة المائدة وهو يتعلق بأصل الترجمة وهي فضائل القرآن  
وتوجيه كلام ابن عباس أن القرآن تضمن تصديق جميع ما أنزل قبله لأن الأحكام التي فيه إما  
مقررة لما سبق وإما ناسخة وذلك يستدعي إثبات التسويع وإما جديدة وكل ذلك دال على تفضيل  
الجدد ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث • الأولى والثاني حديثا ابن عباس وعائشة معا  
﴿قوله﴾ عن شيبان) هو ابن عبد الرحمن • ويحيى هو ابن أبي كثير • وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن

• (باب كيف نزل الوحي  
وأول ما نزل) • قال ابن  
عباس المهين الأمين القرآن  
أمين على كل كتاب قبله  
• حديثا عن عبد الله بن  
موسى عن شيبان عن يحيى  
عن أبي سلمة قال أخبرني  
عائشة وابن عباس

(قوله لست النبي صلى الله عليه وسلم بمكة) عشر سنين ينزل عليه القرآن والمدينة عشر سنين  
 كذا للكشيميني وغيره وبالمدينة عشر ايام للمعدي وهذا ظاهر ما أنه صلى الله عليه وسلم عاش  
 ستين سنة اذا انضم الى المشهور انه بعث على رأس الاربعين لكن يمكن أن يكون الراوي الذي  
 الكسر كما تقدم بيانه في الوفاة النبوية فان كل من روى عنه أنه عاش ستين سنة أو أكثر من ثلاث  
 وستين بضعه أنه عاش ثلاثاً وستين فالمتقدم انه عاش ثلاثاً وستين وما يخالف ذلك اما ان يحمل  
 على الفاء الكسرى في السنين واما على جبر الكسرى في المشهور واما حديث الباب فيمكن أن يجمع  
 بينه وبين المشهور بوجه آخر وهو أنه بعث على رأس الاربعين فكانت مدة موسى المنام ستة أشهر  
 الى أن نزل عليه الملك في شهر رمضان من غير فترة ثم فتر الوحي ثم فترات وسابع فكانت مدة فترته  
 وسابع بمكة عشر سنين من غير فترة وأنه على رأس الاربعين قرن به ميكائيل واسرافيل فكان  
 يلقي اليه الكلمة والشي مدة ثلاث سنين كما جامع بوجه من سل ثم قرن به جبريل فكان ينزل عليه  
 بالقرآن مدة عشر سنين بمكة ويؤخذ من هذا الحديث بما يتعلق بالترجمة انه نزل مرفوعاً ولم ينزل  
 جله واحدة ولعله أشار الى ما أخرجه التبراني وأبو عبيد الله الحارثي من وجه آخر عن ابن عباس  
 قال أنزل القرآن جله واحدة الى سماء الدنيا ليلة القدر ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة  
 وقرأ ورقاً فترقاه لتقرأه على الناس على مكث الآية وفي رواية للحاكم والبيهقي في الدلائل  
 فرق في السنين وفي أخرى صحيحة لأن أي شئيه والحاكم أيضاً وضع في بيت العزة في السماء الدنيا  
 فجعل جبريل ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم واسناده صحيح ووقع في المنهاج الطبعي ان  
 جبريل كان ينزل منهم من اللوح المحفوظ في ليلة القدر الى السماء الدنيا ما ينزل به على النبي  
 صلى الله عليه وسلم في تلك السنة الى ليلة القدر التي تليها الى أن أنزله كله في عشرين ليلة من  
 عشرين سنين من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا وهذا أورده ابن الأثير من طريق ضعفة  
 ومنقطعة أيضاً ما تقدم من أنه نزل جله واحدة من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا ثم أنزل بعد  
 ذلك مشرفاً هو الصحيح المعتمد وحكي الماوردي في تفسير ليلة القدر أنه نزل من اللوح المحفوظ  
 جله واحدة وأن الحفظة قصته على جبريل في عشرين ليلة وان جبريل نجحه على النبي صلى  
 الله عليه وسلم في عشرين سنة وهذا أيضاً غريب المعتمدان جبريل كان يعارض النبي صلى  
 الله عليه وسلم في رمضان بما ينزل به عليه في طول السنة كذا جزم به الشعبي فيما أخرجه عنه  
 أبو عبيد الله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح وسيأتي مر بذلك بعد ثلاثة أبواب وقد تقدم بدء الوحي  
 أن أول نزول جبريل بالقرآن كان في شهر رمضان وسيأتي في هذا الكتاب أن جبريل كان  
 يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن في شهر رمضان وفي ذلك حكمتان احداهما تعاوده  
 والاخرى تبثه ما لم ينسخ من رقع ما نسخ فكان رمضان نظراً لانه جله ترتق تصيلاً وعرضا  
 واحكاماً وقد أخرج أحمد والبيهقي في الشعب عن واثل بن الاسقع أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال أنزل التوراة لست مضى من رمضان والانجيل لثلاث عشرة خلت منه والزبور لثمان  
 عشرة خلت منه والقرآن لاربع وعشرين خلت من شهر رمضان وهذا كله مطابق لقوله تعالى  
 شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ولقوله تعالى اننا أنزلناه في ليلة القدر فيستدل أن تكون  
 ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة فانزل فيها جله الى سماء الدنيا ثم أنزل في اليوم الرابع

فالا لست النبي صلى الله  
 عليه وسلم بمكة عشر سنين  
 ينزل عليه القرآن والمدينة  
 عشر سنين • حدثنا  
 موسى بن اسمعيل

والعشرين الى الارض اول اقرأ باسم ربك ويستفاد من حديث الباب ان القرآن نزل كله بمكة  
والمدية متخاصمة وهو كذلك لكن نزل كثير منه في غزوات الحرمين حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم  
في حفر ج أو عرث أو غزاة ولكن الاصطلاح ان كل ما نزل قبل الهجرة فهو مكّي وما نزل بعد  
الهجرة فهو مدني سواء نزل في البلد حال الإقامة أو في غيرها حال السفر وسبأني من بذلك  
في باب تأليف القرآن الحديث الثالث **(قوله حديثنا معتبر)** هو ابن سليمان التيمي **(قوله قال)**  
**أثبت أن جبريل** فاعل قال هو أبو عثمان التيمي **(قوله أثبت)** يضم أوله على البناء للمجهول  
وقد عينه في آخر الحديث ووقع عند مسلم في أوله زيادة حذفها البخاري عدا لكونهم أموقوفه  
ولعدم تعلقه بالباب وهي عن أبي عثمان عن سلمان قال لا تكونن ان استطعت أول من يدخل  
السوق الحديث موقوف وقد أورده البرقائي في مستخرجيه من طريق عاصم عن أبي عثمان  
عن سلمان مرفوعا **(قوله فقال لام سلمة من هذا)** فاعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم استفهم  
أم سلمة عن النبي كان يحدثه هل فطن لكونه مسلكا أولا **(قوله وأما قال)** يريدان الراوي شك  
في اللفظ مع بقاء المعنى في ذهنه وهذه الكلمة كتر استعمال الحديثين لها في مثل ذلك قال  
الدودي هذا السؤال انما وقع بعد ذهاب جبريل وظاهر سياق الحديث بخالفه كذا قال  
ولم يظهر لي ما ادعاه من الظهور بل هو محتمل للامرين **(قوله قال هذا ادعية)** أي ابن خليفة  
الكلبي الصحابي المشهور وقد تقدم ذكره في حديث أبي سفيان الطويل في قصة هرقل أول  
الكتاب وكان موصوفا بالجمال وكان جبريل يأتي النبي صلى الله عليه وسلم غالبا على صورته  
**(قوله فلما قام)** أي النبي صلى الله عليه وسلم أي قام ذاها إلى المسجد وهذا يدل على انه لم  
ينكر عليها ما تخشع منه انه دحية كقائه جاسق مع منه في الخطبة مما وضع لها المقصود **(قوله)**  
ما حسبه الاياه هذا كلام أم سلمة وعند مسلم فقالت أم سلمة أين الله ما حسبه الاياه وأين  
من حروف القسم وفيها لغات قد تقدم بيانها **(قوله حتى سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم)**  
وسلم يخبر بجبريل أو كما قال في رواية مسلم يخبرنا خبرنا وهو تعصيف به عليه عياض قال  
النووي وهو الموجد في نسخ بلادنا **(قلت)** ولم أر هذا الحديث في شيء من المسانيد الا من  
هذا الطريق فهو من غرائب الصحيح ولم أقف في شيء من الروايات على بيان هذا الخبر في أي  
قصة ويحتمل أن يكون في قصة بني قريظة فقد وقع في دلائل البيهقي وفي الغيلانيات من رواية  
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم يكبر رجلا وهو  
راكب فلما دخل قلت من هذا الذي كنت تكلمه قال من تشبه به قلت دحية بن خليفة قال ذلك  
جبريل أمرني أن أمضي إلى بني قريظة **(قوله قال أي)** بفتح الهمزة وكسر الموحدة والخسفة  
والقتال هو معتبر بن سليمان وقوله فقلت لابي عثمان أي التيمي الذي حدثه بالحديث وقوله عن  
سمعت هذا قال من أسامة بن زيد في الاستفسار عن اسم من أيهم من الرواة ولو كان الذي أيهم  
تقة معقدا وقائده احتمال أن لا يكون عند السامع كذلك في بيانه رفع لهذا الاحتمال قال  
عياض وغيره وفي هذا الحديث ان الملك أن يتصور على صورة الأديان له هو في ذاته صورة  
لا يستطيع الأديان يرأفها الضعيف القوي البشرية الا من يشاء الله أن يقره على ذلك  
ولهذا كان غالب ما يأتي جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم في صورة الرجل كما تقدم فيه

حديثنا معتبر سمعت أبي عن  
أبي عثمان قال أثبت أن  
جبريل أتى النبي صلى الله  
عليه وسلم وعنده أم سلمة  
فجعل يتحدث فقال لام  
سلمة من هذا أو هكذا  
قال قالت هذا ادعية فلما  
قام قالت والله ما حسبه  
الاياه حتى سمعت خطبة  
النبي صلى الله عليه وسلم يخبر  
خبر جبريل أو كما قال قال  
أي قلت لابي عثمان عن  
سمعت هذا قال من أسامة  
ابن زيد حديثنا عبد الله بن  
يوسف حديثنا الليث حديثنا  
سعيد المقبري

الوحي وأحيانا يتمثل في المثلث جلا ولم يرجع إلى على صورته التي خلق عليها الاخرين كما ثبت في  
 العيصين ومن ههنا يتبين وجه دخول حديث أسامة هذا في هذا الباب فالواو فيه فضيلة لام مسجلة  
 ولدحية وفيه نظر لأن ككنا للعصاة رأوا سرجيل في صورة الرجل لما جاءه من عن الايمان  
 والاسلام والاحسان ولأن اتفاق الشبه لا يستلزم اثبات فضيلة معنوية ونعائية أن يكون له  
 منزلة في حسن الصورة حسب وقد قال صلى الله عليه وسلم لا ين قطن حين قال ان الدجال أنشبه  
 الناس به فقال أنيضرى شبيهه قال لا الحديث الرابع **(قوله عن أبيه)** هو أبو سعيد المقبري  
 كيسان وقد سمع سعيد المقبري الكثيرين أبي هريرة ومعهم من أبيه عن أبي هريرة ووقع  
 الاصران في العيصين وهو دال على ثبت حديثه بحريه **(قوله لمن الانبياء نبي الاعطى)** هذا  
 دال على أن النبي لا يده من مهزة تقتضي ايمان من شاهد هاتسده ولا يضر من أصر على  
 المعاندة **(قوله لمن الآيات)** أي المجهزات الخوارق **(قوله مأمثلة آمن عليه البشر)** مأمولة  
 وقعت مقعولا ثانيا لا أعطى ومثله مبتدأ وآمن خبره والمثل يطلق ويراد به عن النبي ومساويه  
 والمعنى أن كل نبي أعطى آية أو أكثر من شأنه يشاهد هاهن البشر أن يؤمن به لاجلها وعليه  
 بمعنى اللام والباء الموحدة والسكنة في التعريفات لضعفها معنى القلبة أي يؤمن بذلك مغلوبا  
 عليه بحيث لا يستطيع دفعه عن نفسه لكن قد يجد فعندنا كما قال الله تعالى وسجدوا لها  
 واستبقنهن أقسمهم علما وقال الطبري الرابع إلى الموصول ضمير الجروفي عليه وهو حال أي  
 مغلوبا عليه في التصدي والمراد بالآيات المجهزات وموقع المثل موقعه من قوله فأو ابسور تمثله  
 أي على صفته من البيان وعلو الطبقة في البلاغة **(تثنية)** قوله آمن وقع في رواية سكاها ان  
 قر قول أو من بضم الهزة ثم أو وسيأتي في كتاب الاعتصام قال كتبها بعضهم بالياء الاخرية بدل  
 الواو في رواية القاسبي آمن بغير مد من الامان والاول هو المعروف **(قوله وانما كان النبي أو تبه  
 وحيا أو حاه الله إلى)** أي ان معجزتي التي تحدث بها الوحي أنزل على وهو القرآن لما اشتمل  
 عليهم من الاحجاز الواضح وليس المراد حصر معجزاته فيه ولأنه لم يثبت من المجهزات ما أوتي من  
 تقدمه بل المراد أنه المجهزة العظمى التي اختص بها دون غيره لأن كل نبي أعطى مهزة خاصة به  
 لم يعطها بعينها غيره تحدث بها قومه وكانت مهزة كل نبي تقع مناسبة لحال قومه كما كان السحر  
 فاشيا عند فروع بن جهم موسى بالعاصي صورة ما يسنح السحر ولكنها تلتفت ما صنعوا  
 ولم يقع ذلك بعينه لغره وكذلك احيا عيسى الموتى وبرا الاكم والارض لكون الاطباء  
 والحكاه كانوا في ذلك الزمان في غاية الظهور فأنهم من جنس عملهم بجال متصل قدرتهم اليه  
 ولهذا لما كان العرب الذين بعث فيهم النبي صلى الله عليه وسلم في الغاية من البلاغة جاءهم  
 بالقرآن الذي تعداهم أن أو ابسور مثله فلم يقدروا على ذلك وقيل المراد أن القرآن ليس له  
 مثل لاصوره ولا حقيقة بخلاف غيرهم من المجهزات فأنهم لا يتخلو عن مثل وقيل المراد أن كل نبي  
 أعطى من المجهزات ما كان مثلها كان خلقه صورة أو وحققوا القرآن لم يثبت أحد قبله مثله فهذا  
 أردفه بقوله فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا وقيل المراد أن النبي أو تبه لا يتخلو عن السه تخيل  
 وانما هو كلام مجاز لا يقدر أحد أن يأتي بما يتخيل منه التشبيه بخلاف غيره فانه قد يقع في  
 معجزاتهم ما يقدر الساهر أن يتخيل شبهه فيحتاج من يميز بينهما إلى نظر والنظر عضة النطق فقد

عن أبيه عن أبي هريرة  
 رضي الله عنه قال قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 ما من الانبياء نبي الا أعطى  
 من الآيات ما مثله آمن عليه  
 البشر وانما كان الذي  
 أوتيته وحيا أو حاه الله إلى

يخطئ الناظر فيظن تساويهما وقيل المراد ان معجزات الانبياء انقضت بانقراض اعصارهم فلم يشاهدها الا من حضرها ومعجزات القرآن مستمرة الى يوم القيامة وخزينة عادية في أسلوبيه وبلاغته واخباره بالمقبيات فلا يعسر من الاعصار الا ان يظهر فيه شيء مما أخبر به أنه سيكون يدل على مصدقها وهذا أقوى المحتملات وتكميلها في الذي بعده وقيل المعنى أن المعجزات الماضية كانت حسنة تشاهد بالابصار كافة صالح وعصا موسى ومعجزة القرآن تشاهد بالبصرة فيكون من تبعه لاجلها أكثر لان الذي يشاهده بين الرأس يتقرض بانقراض مشاهدته والذي يشاهد بين العقل باق يشاهده كل من جاء بعد الاول مستمرا (قلت) يمكن قلم هذا الاقوال كلها في كلام واحد فان حصلها الاثنان في بعضه بعضا (قوله) فارحوا أن تكون أكرهم تابعيا يوم القيامة رتب هذا الكلام على ما تقدم من معجزة القرآن المستمرة لكثرة فائدته وعدم نفعه لاشتماله على الدعوة ولما تجتوا الاخبار بما سيكون فمع قمع من حضر ومن غاب ومن وجد ومن سجد فحسن ترتيب الرجوى المذكورة على ذلك وهذه الرجوى قد تحققت فانه أكثر الانبياء تبعا وسابق بيان ذلك وانضاف كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى وتعلق هذا الحديث بالترجمة من جهة أن القرآن اعتمد بالوحي الذي يأتي به الملك لا بالإنعام ولا بالالهام وقد سمع بعضهم ايجاز القرآن في أربعة اشياء أحدها حسن تاليفه والتشام كلهم مع الایجاز والبلاغة ثانيا صورة سياقه وأساليبه الخلق لأساليب كلام أهل البلاغة فمن العرب قتلوا نارا حتى حارت فيه عقولهم ولم ينددوا الى الاثنان بشي مثله مع توفر دواعيهم على تحصيل ذلك وتقر به لهم على المعجزة • ثالثها ما اشغل عليه من الاخبار عما مضى من أحوال الامم السالفة والنسرات الدائرة عما كان لا يعلم منه بعضه الا لتأخر من أهل الكتاب • رابعها الاخبار بما ساقى من الكوائن التي وقع بعضها في العصر النبوي وبعضها بعده ومن غير هذه الاربعة آيات وردت بتبجيهم قوم في قضايا انهم لا يفعلونها فحيزوا عنها مع توفر دواعيهم على تكذيبه كتمنى اليهود الموت ومنها الروعة التي يحصل لسماعه ومنها أن تارثه لا يعمل من ترداده وسماعه لا يجبه ولا يزداد بكثرة التكرار الاطراوة ولذا اذع ومنها أنه آية باقية لاتعدم ما بقيت الدنيا ومنها جمعه لعلوم ومعارف لاتنقض عجائبها ولا تنتهى فوالله اه ملخصا من كلام عياض وغيره الحديث الخامس (قوله) حدثنا عمرو بن محمد) هو الناقد وبذلك جزم ابو نعيم في المستخرج وكذا أخرجه مسلم عن عمرو بن محمد الناقد وغيره عن يعقوب بن ابراهيم ووقع في الاطراف خلف حدثنا عمرو بن علي الفلاس ورايت في نسخة معتقدة من رواية التسي عن الضاري حدثنا عمرو بن خالد وأعلمه تصديقا والاول هو المعقد فان الثلاثة وان كانوا معروفين من شيوخ الضاري لكن الناقد أخص من غيرهم بالرواية عن يعقوب بن ابراهيم بن سعد ورواية صالح بن كيسان عن ابن شهاب من رواية الاقران بل صالح بن كيسان أكبر سن من ابن شهاب وأقدم سماعا و ابراهيم بن سعد قد سمع من ابن شهاب كما سيأتي تصرحه بتصدية له في الحديث الا في بعد باب واحد (قوله) ان الله تابع على رسوله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته) كذا لا كثر وفي رواية أني ذر ان الله تابع على رسوله الوحي قبل وفاته أي أكثر انزاله قرب وفاته صلى الله عليه وسلم والسرف في ذلك أن الوفاء بعد فتح مكة كثر او كثر سؤلهم عن الاحكام فكثرت نزول بسبب ذلك ووقع لي سبب تحديث أنس بذلك من رواية الدراودى عن الامامى عن

فأرجوا ان يكون أكثرهم  
تابعيا يوم القيامة • حدثنا  
عمرو بن محمد حدثنا يعقوب  
ابن ابراهيم حدثنا أبي عن  
صالح بن كيسان عن ابن  
شهاب قال أخبرني أنس بن  
مالك رضى الله عنه أن الله  
تعالى تابع على رسوله صلى  
الله عليه وسلم قبل وفاته

الزهرى سالت أنس بن مالك هل قرأ الوصى عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت قال أكد ما كان وأجمع وأردم ابن بونس في تاريخ مصر في ترجمة محمد بن سعيد بن أبي مريم (قوله حتى توفاهما أكثر ما كان الوصى) أى الزمان الذى وقعت فيه وفاته كان نزول الوصى فيه أكثر من غيره من الأزمنة (قوله ثم توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد) فيه اظهار ما قصته الغاية في قوله حتى توفاه الله وهذا الذى وقع أخيراً على خلاف ما وقع أولاً فان الوصى في أول البعثة قد رقت ثم كثر وفي أمته التزول بكم ثم ينزل من السور الطوال الا القليل ثم بعد الهجرة نزلت السور الطوال المشقة على غالب الاحكام الا أنه كان الزمن الاخير من الحياة النبوية أكثر الأزمنة نزولاً بالسبب المتقدم وبهذا تظهر مناسبة هذا الحديث لدرجة تضعه الاشارة الى كفة التزول في الحديث السادس (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري وقد تقدم شرح الحديث قرباني سور وقال الضى ووجه ايراد في هذا الباب الاشارة الى أن تأخير التزول لأجانباً انما كان يقع بالحكمة تقتضى ذلك لا قصد تركه أصلاً فكان نزوله على انحصار شئ تارة يتابع وتارة يتراخى وفي ازاله مفراً وجوه من الحكمة منها تسهيل حفظه لانه لنزل جلة واحدة على أمة أمية لا يقرأ غالبهم ولا يكتب لتق عليهم حفظه وأشار سبحانه وتعالى الى ذلك بقوله ردا على الكفار وقالوا لولا نزل عليه القرآن جلة واحدة كذلك أى أنزلنا مفراً لتنبه به فؤادك وبقوله تعالى وقرأنا فرقاناً لتقرأ على الناس على مكث ومنها ما يستلزم من الشرف لهو العناية به لكونه تردد رسول ربه اليه بعله بأحكام ما يقع له واجباً ما يسئل عنه من الاحكام والحوادث ومنها انه أنزل على سبعة أحرف فناسب أن ينزل مفراً فنزل دفعه واحدة لتبقى ما بها عادة ومنها ان الله قد ران ينسخ من أحكامه ما شاء فكان ازاله مفراً لينفصل التاسع من التسويع وأولى من ازاله معاً وقد ضبط النقلة ترتيب نزول السور كما سيأتى في باب تأليف القرآن ولم يضبطوا من ترتيب نزول الآيات الا قليلاً وقد تقدم في تفسير اقرأ باسم ربك انها أول سورة نزلت ومع ذلك فقول من أولها أو لا خمس آيات ثم نزل باقيها بعد ذلك وكذلك سورة المدثر التي نزلت بعدها نزل أولها أو لا ثم نزل سائر ما بعدوا وضع من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصحبه الحاكم وغيرهم من حديث ابن عباس عن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الآيات فيقول ضعوه على السورة التي يذكر فيها كذا الى غير ذلك مما سيأتى بيانه أن شاء الله تعالى (قوله ما نزل القرآن بلسان قريش والعرب قرأ ناعرياً بلسان عربي مبين في رواية أبى ذر لقول الله تعالى قرأنا الى آخره ما نزلوه بلغة قريش فخذ كور في الباب من قول عثمان وقد أخرج أبو داود ومن طريق كعب الانصاري أن عركب الى ابن مسعود أن القرآن نزل بلسان قريش فأقرئ الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل وأما عطف العرب عليه فمن عطف العام على على الخاص لان قريش من العرب وأما ما ذكره من الاتيين فهو وجه لئلا يفتقد أخرج ابن أبى داود في المصاحف من طريق آخر عن عمر قال اذا اختلصت في اللغة فكمثروها بلسان مصر اه ومضروها بن زاور بن معد بن عدنان والسبب ينتهي أنساب قريش وقيس وهذيل وغيرهم وقال القاضي أبو بكر بن الباقلاني معنى قول عثمان نزل القرآن بلسان قريش أى معظمه موافق لم يقيم دلالة قاطعة على أن جميعه بلسان قريش فان ظاهر قوله تعالى انما جعلنا قرأ ناعرياً ما نزل

حتى توفاه  
ما كان الوصى ثم توفى  
الله صلى الله عليه وسلم به  
• حدثنا أبو نعيم حدة  
سفيان عن الأسود بن قيس  
قال سمعت جندياً يقول  
اشكى النبي صلى الله عليه  
وسلم فلم يقم لي له أوليتي  
فاته امرأه فقالت يا محمد  
ما أرى شيطانك الا  
تركك فانزل الله عز وجل  
والضى والليل اذا جى  
ماودة على ربك وما فى  
• (باب) نزل القرآن بلسان  
قريش والعرب قرأ ناعرياً  
بلسان عربي مبين • حدثنا  
أبو اليمان أخبرنا شعيب  
عن الزهرى

وأخبرني أنس بن مالك قال قال فامر عثمان (٨) وثبت بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن

جميع السنة العرب ومن زعم أنه أراد معرض دون أربعة أو همدادون الذين أو قرشادون غيرهم فعليه البيان لأن اسم العرب يتناول الجميع تناولاً واحداً ولو ساقطت هذه الدعوى لساخ لا آخر أن يقول نزل بلسان بني هاشم مثلاً لأنهم أقرب نسباً إلى النبي صلى الله عليه وسلم من سائر قريش وقال أبو شامة يحتفل أن يكون قوله نزل بلسان قريش أي ابتدأ نزوله ثم أتبع أن يقر بلغة غيرهم كما ساقى تقريره في بابنا أنزل القرآن على حجة أحرف ٨١ وتكلمته أن يقال أنزل أولاً بلسان قريش أحد الأحرف السبعة ثم نزل بالأحرف السبعة المأذون في قرأتها ناسبلاً وتسيراً كما ساقى بيانه فلما جمع عثمان الناس على حرف واحد رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولاً بلسانه أولى الأحرف فعمل الناس عليه لكونه لسان النبي صلى الله عليه وسلم ولما علم من الأول المد كونه قوله يصح كلام عمر لابن مسعود أيضاً (قوله وأخبرني) في رواية أبي ذر فأخبرني أنس بن مالك قال قال فامر عثمان هو معطوف على شيء محذوف يأتي بيانه في السلب الذي بعده فاقصر المصنف من الحديث على موضع الحاجة منه وهو قول عثمان فأكتبوه بلسانهم أي قريش (قوله أن ينسخوها في المصاحف) كذا لا كذا والضمير للسور أو الآيات أو المصنفاتي أحسرت من بيت خصصة ولكن كشيء أن ينسخوا في المصاحف أي نسخوا التي فيها إلى مصاحف أخرى والاول هو المعقولة كان في مصحف المصاحف (قوله وقال مسدد حدثنا يحيى) في رواية أبي ذر يحيى بن سعيد هو القطان وهذا الحديث وقع لنا موصلاً في رواية مسدد من رواية معاذ بن المنى عنه كما ينسب في تعليق التعليق (قوله أن يبلغ) هو ابن أمية والد صفوان (قوله كان يقول لبتى) أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ هذا صورته مرسل لأن صفوان بن يحيى ما حضر القصة وقد أورد في كتاب العمر من كتاب الحج بالاسناد الآخر المذكور هنا عن أبي نعيم عن همام فقال فيه عن صفوان بن يحيى عن أبيه فوضع أنه ساقه هنا على لفظ رواية ابن جريج وقد أخرجه أبو نعيم من طريق محمد بن خالد عن يحيى بن سعيد بن جهمي عن اللفظ الذي ساقه المصنف هنا وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الحج وقد خفي وجه دخوله في هذا الباب على كثير من الأئمة حتى قال ابن كثير في تفسيره ذكر هذا الحديث في الترجمة التي قبله هنا أظهر وأبين فعمل ذلك وقع من بعض النساخ وقيل بل أشار المصنف بذلك إلى أن قوله تعالى وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه لا يستلزم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أرسل بلسان قريش فقط لكونهم قومه بل أرسل بلسان جميع العرب لأنه أرسل إليهم كلهم بدليل أنه خاطب الأعرابي الذي سأله بما ضمه بعد أن نزل الوحي عليه فجواب مسئلته فدل على أن الوحي كان ينزل عليه بما يفهمه السائل من العرب قرشياً كان أو غير قريش والوحي أهم من أن يكون قرأنا يتلى وأولاً يتلى قال ابن بطال مناسبة الحديث للترجمة أن الوحي كله متلو وكان أو غير متلو انما نزل بلسان العرب ولا يراد على هذا كونه صلى الله عليه وسلم بعث إلى الناس كافة عرباً وبهما وغيرهم لأن اللسان الذي نزل عليه الوحي عربي وهو يسلطه إلى طوائف العرب وهم يترجمونه لغو العرب بالسنتهم ولذا قال ابن المنير كان إدخال هذا الحديث في الباب الذي قبله أليق لكن له قصد التنبيه على أن الوحي بالقرآن والسنة كان على صفة واحدة ولسان واحد (قوله باب جمع القرآن) المراد بالجمع هنا جمع مخصوص وهو جمع متفرقة في مصحف ثم جمع

وهشلم أن ينسخوها في المصاحف وقال لهم إذا اختلفتم أتمموا زيد بن ثابت في عريقتين عريقتي القرآن فأكتبوها بلسان قريش فان القرآن أنزل بلسانهم ففعلوا وحدثنا أبو نعيم حدثنا همام حدثنا عطاء وقال مسدد حدثنا يحيى عن ابن جريج قال أخبرني عطاء قال أخبرني صفوان بن يحيى بن أمية أن يعلى كان يقول لبتى أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ينزل عليه الوحي فلما كان النبي صلى الله عليه وسلم بالغرارة وعليه ثوب قد أطل عليه ومعه الناس من أصحابه انبجاء رجل متضجع بطيب فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل أحمق في جبة بعد ما تضجع بطيب فظفر النبي صلى الله عليه وسلم ساعة فقام الوحي فأشار عمر إلى يعلى أي تعال فاجعل يعلى فادخل رأسه فإذا هو جمر الوجه يغط كذلك ساعة ثم سري عنه فقال أين الذي يسألك عن العمرة أتفا فالتس الرجل فجلى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أما الطيب الذي يك فاضله ثلاث مرات وأما الحبة فأنزعها ثم اصنع في جمرتك كما تصنع في جحج

(باب جمع القرآن) حدثنا موسى بن اسمعيل عن إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن شهاب عن عبيد بن السباق أن

تلك النصف في مصحف واحد مرتب السور وساقى بعد ثلاثة أبواب تألف القرآن والمراد  
 به هنا تأليف الآيات في السورة الواحدة وترتيب السور في المصحف **(قوله)** عن عبيد بن  
 السباق **(يقول)** المهمل وتشد يد الموصلة في يكتي أباسعد كرم مسلم في الطبقة الأولى من  
 التابعين لكن لم أره رواية عن أقدم من سهل بن حنيف التي مات في خلافة علي وحديثه عنه  
 عند أبي داود وغيره وليس له في البخاري سوى هذا الحديث لكنه كره في التفسير والاحكام  
 والتوحيد وغيرهما مطولا ومختصرا **(قوله)** ٢ عن زيد بن ثابت **(يقول)** هذا هو الصنيع عن الزهري ان قصة  
 زيد بن ثابت مع أبي بكر وعمر عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت وقصة حذيفة مع عثمان عن  
 أنس بن مالك وقصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الاحزاب في رواية عبيد بن السباق عن  
 خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وقدره ابراهيم بن اسعيل بن مجمع عن الزهري فادرج قصة آية  
 سورة الاحزاب في رواية عبيد بن السباق وأغرب عبارة بن غزير وقراءه عن الزهري فقال عن  
 خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وساق القصص الثلاث بطولها قصة زيد مع أبي بكر وعمر ثم قصة  
 حذيفة مع عثمان أيضا ثم قصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الاحزاب أخرجه الطبري وبين  
 انطباع في المدرج ان ذلك وهم منه وأنه أدرج بعض الاسانيد على بعض **(قوله)** أرسل إلى أبو  
 بكر الصديق **(يقول)** لم أتعلى اسم الرسول اليه بذلك وروى في الجزء الاول من فوائد الدرر عاقولي  
 قال حدثنا ابراهيم بن شارح حدثنا عثمان بن عيينة عن الزهري عن عبيد بن زيد بن ثابت قال  
 قبض النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن القرآن جمع في شيء **(قوله)** مقتل أهل البصرة أي عقب قتل  
 أهل البصرة والمراد أهل البصرة ههنا من قتل جهنم العصابة في الواقعة مع مسألة الكذاب وكان  
 من شأنهم ان مسألة ادعى النبوة وقوى أمره بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بارتداد كثير من  
 العرب بلجهز اليه أبو بكر الصديق خالد بن الوليد في جمع كثير من العصابة فخار يوم أشد محاربة إلى أن  
 خذله الله وقتله وقتل في غضون ذلك من العصابة جماعة كثيرة قليل سبعة مائة وقيل أكثر **(قوله)** قد  
 استمر بسين مهمل ساكنة ومنذ افتتحت بعد هاجم مهمل مفتوحة ثم واء مقبلة أي اشتد  
 وكثر وهو استعمل من الحزب لان المكر ومقابل يضاف إلى الحزب كما ان المحبوب يضاف إلى البرد  
 يقولون أحسن الله عينه وأقر عينه ووقع من تسمية القراء الذين أراد عمر في رواية مسفيان بن  
 عيينة المذكورة بقتل سالم مولى أبي حذيفة ولقظه فلما قتل سالم مولى أبي حذيفة خشي عمر أن  
 يذهب القرآن فحاش إلى أبي بكر وساقى أن أسلمنا أحسن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأخذ  
 القرآن عنه **(قوله)** بالقرام الموطن أي في المواطن أي الاماكن التي يقع فيها القتال مع الكفار  
 ووقع في رواية شعيب عن الزهري في المواطن وفي رواية مسفيان وأنا أخشى أن لا يلقى المسلمون  
 زحفا آخر الا استمر القتل بأهل القرآن **(قوله)** فذهب كثير من القرآن في رواية يعقوب بن  
 ابراهيم بن سعد عن أبيه من الزيادة الا ان يجمعوه وفي رواية شعيب قبل أن يقتل الباقر وهذا  
 يدل على أن كثيرا من قتل في واقعة البصرة كان قد حفظ القرآن لكن يمكن أن يكون المراد ان  
 يجمعوهم جعله لان كل فرد قد جمع سبأ من زيد بن ثابت في ذلك في باب من جمع القرآن ان شاء الله  
 تعالى **(قوله)** قلت لعمر هو خطاب أبي بكر لعمر حكاه ثانيا زيد بن ثابت لما أرسل اليه وهو كلام  
 من يؤثر بالاتباع ويترجم من الاستداع **(قوله)** لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم تقدم من

٢ قوله عن زيد بن ثابت  
 والذي في المتن ان زيد فعل  
 ما في النسخ رواية اه

زيد بن ثابت رضي الله عنه  
 قال أرسل إلى أبو بكر الصديق  
 مقتل أهل البصرة فإذا عمر  
 ابن الخطاب عنده قال أبو  
 بكر رضي الله عنه ان عمر  
 أتاني فقال ان القتل قد  
 استمر يوم البصرة بقراء  
 القرآن واتى أخشى ان  
 استمر القتل بالقراء بالموطن  
 فذهب كثير من القرآن  
 وأنى أرى أن تأمر بجمع  
 القرآن قلت لعمر كيف  
 تفعل شيأ لم يفعل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال عمر  
 هذا والله خير فبزل عمر  
 راجع حتى شرح الله  
 صدرى لذلك وأبى في  
 ذلك الذي رأى عمر



رواية سفيان بن عيينة تصريح يزيد بن ثابت بذلك وفي رواية عمارة بن غزبة قفر منها أبو بكر وقال  
أفعل ما لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الخطابي وغيره يحتمل أن يكون صلى الله عليه  
وسلم اتخاذه يجمع القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته فلما  
انقضى نزوله بوفاة صلى الله عليه وسلم ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك فوافوا لعبد الصادق بضمان  
حفظه على هذه الامة المحمديّة زادها الله شرفا فكان ابتداء ذلك على يد الصديق رضي الله عنه  
بمشورة عمرو بن لويد مما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف باسمه أحسن من عبد خير قال سمعت  
عليها قول أعظم الناس في المصاحف أبا بكر رضى الله عنه على أبي بكر هو أقول من جمع كتاب الله  
وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا هني  
شيئا غير القرآن الحديث فلا ينافي ذلك لأن الكلام في كتابه مخصوصة على صفة مخصوصة وقد  
كان القرآن كله كتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب  
السرور وأما ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف من طريق ابن سيرين قال قال علي لما مات رسول  
الله صلى الله عليه وسلم آليت أن لا أخذه في رداي الا الصلاة جمعة حتى أجمع القرآن لجمعه  
فاسناد ضعيف لا تقطاعه وعلى تقدير أن يكون محفوظا لم يجمعه خلفه في مسنده قال  
والذي وقع في بعض طرقه حتى جمعه بين اللوحين وهم من رواه (قلت) وما تقدم من رواية عبد  
خير من علي أصح فهو المعتمد ووقع عند ابن أبي داود أيضا في السبب في إشارة عمر بن الخطاب  
بذلك فأخرج من طريق الحسن بن عرسال عن أبيه من كتاب الله فقل كانت مع فلان فقتل يوم  
الجمعة فقال ان الله أمر بجمع القرآن فكان أول من جمعه في المصحف وهذا منقطع فان كان  
م محفوظا لعل على ان المراد بقوله فكان أول من جمعه أي أشار بجمعه في خلافة أبي بكر فاسب  
الجمع اليه لذلك وقد تسول لبعض الروافض انه يوجب الاعتراض على أبي بكر بحمله من جمع  
القرآن في المصحف فقال كيف جاز أن يفعل شيئا لم يفعله الرسول عليه أفضل الصلوة والسلام  
والجواب انه لم يفعل ذلك الا بطريق الاجتهاد السائق للناسي عن النص منه لله ورسوله ولكاتبه  
ولا تمتة المسلمين وعامتهم وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أذن في كتابة القرآن ونهى أن يكتب معه  
غيره فلم يأمر أبو بكر بالكتابة ما كان مكتوبا وذلك توفيق زيد عن كتابة الآية من آخر سورة براءة  
حتى وجدها مكتوبة مع انه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه واذ تأمل المصنف ما فعله أبو بكر  
من ذلك جزم بأنه بعقل فضاء له ونوع عظيم منقبته لتبوت قوله صلى الله عليه وسلم من سنة  
حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها فاجمع القرآن أحده بعد الا وكان له مثل أجره الى يوم القيامة  
وقد كان لا يبركر من الاعتناء بقراءة القرآن ما اختار معه أن يرد على ابن الفتح جوارحه ورضي  
بحوار الله ورسوله وقد تقدمت القصص مبسولة في فضائله وقد أعلم الله تعالى في القرآن بأنه مجموع  
في المصحف في قوله يتلوه صفا مطهرة الآية وكان القرآن مكتوبا في المصحف لكن كانت مفرقة بجمعها  
أبو بكر في مكان واحد ثم كانت بعد محفوظا الى أن أمر عثمان بالنسخ منها فتنسخ منها عدة  
مصاحف وأرسل بها الى الامصار كما سيأتي بيان ذلك (قوله قال زيد) أي ابن ثابت (قال أبو بكر)  
أي قال لي (الملك رجل شاب عاقل لا تهمل وقد كنت تكتب الوحي) ذكره أربع صناديق مقتضية  
خصوصيته بذلك كونه شابا فيكون أنشط لما يطلب منه وكونه عاقل فيكون أوثق له وكونه لا يهتم

قال زيد قال أبو بكر انك  
رجل شاب عاقل لا تهمل  
وقد كنت تكتب الوحي  
لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم فتبسم القرآن فاجعه

فترك النفس البه وكونه كان يكتب الوحي فيكون أكثر عارسة له وهذه الصفات التي اجتمعت  
 له قد وجدت في غيره لكن مفرقة وقال ابن بطال عن المهلب هذا يدل على أن العقل أصل الخصال  
 المحمودة لأنه لا يصف نبياً أكثر من العقل وجعله سبباً لآفته ورفع الثمة عنه كذا قال وفيه  
 نظر وسباني حريز البص في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ووقع في رواية صفان بن عينة  
 فقال أبو بكر أما اذا عرفت على هذا فأرسل الى زيد بن ثابت فادعاه فانه كان شاباً محدثاً يكتب  
 الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل اليه فادعاه حتى يجتمعهم فقال زيد بن ثابت  
 فأرسل الي قائلين ما فقالوا لا انا نريد أن نسمع القرآن في شيء فاجمعهم فقال زيد بن ثابت  
 فقال لي أبو بكر ان هذا دعائي الى أمر وأنت كاتب الوحي فان تلسمه استعصمك وان فراقني  
 لا أفضل فاقضى قول عمر فنفرت من ذلك فقال عمر كلموا علياً لوقعتنا قال فنظرنا فقلنا لا شيء  
 والله ما علينا قال ابن بطال انما شتر أبو بكر أو لا ثم زيد بن ثابت ثانياً لانهم لم يجدوا رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فعلموا فكرها ان يصلوا أنفسهم بمحل من يزيد احتياطه للدين على احتياط الرسول  
 فلما تمهما عر على فائدة ذلك وأنه خشية أن يتعوا الحال في المستقبل اذ لم يجمع القرآن فصر الى  
 حالة الخلفاء بعد الشهور رجعا اليه قال ودل ذلك على ان فعل الرسول اذا تجرد عن القرآن  
 وكذا تركه لا يدل على وجوب ولا تحريم انتهى وليس ذلك من الزيادة على احتياط الرسول بل هو  
 مستحسن القواعد التي مهدها الرسول صلى الله عليه وسلم قال ابن الباقلاني كان الذي فعله أبو  
 بكر من ذلك فرض كفاية بدلالة قوله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عنى شيئاً غير القرآن مع قوله  
 تعالى ان علينا جمعه وقرآنه وقوله ان هذا الذي انزلنا بالقرآن من الله تعالى وقوله رسول من الله يتلو صحفا  
 مطهرة قال فكل أمر يرجع لاحصائه وحفظه فهو واجب على الكفاية وكان ذلك من النسخة  
 لله ورسوله وكتابه وأئمة المسلمين وعامتهم قال وقد فهم عمر أن ترك النبي صلى الله عليه وسلم جمعه  
 لادلالة فيه على المنع ورجع اليه أبو بكر لما رأى وجهه الاصابة في ذلك وانفليس في المنقول ولا في  
 المعقول ما ينافيه وما يترتب من تركه جمعه من ضياع بعضه ثم تابعهما زيد بن ثابت وسائر  
 الصحابة على توصي بذلك **(قوله فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به)** كانه جم أو لا باعتبار أي بكر ومن وافقه وأقر بما عتباراه الأمر وحده بذلك ووقع  
 في رواية شبيب بن الزهري لو كلفني بالافراد أيضاً وانما قال زيد بن ثابت ذلك لما خشيه من  
 التصر في احصاء ما أمر بجمعه لكن الله تعالى يسره ذلك كما قال تعالى ولقد نرنا القرآن للذكر  
**(قوله فتبعت القرآن أجمه)** أي من الاشياء التي عندي وعند غيري **(قوله من العيب)** يضم  
 الموحدين ثم موحدة جمع صيب وهو جريد القمل كانوا يكتسبون الخوص ويكتفون في الطرف  
 العريض وقيل العيب طرف الجريدة العريض الذي لم يثبت عليه الخوص والذي يثبت عليه  
 الخوص هو السعف ووقع في رواية ابن عسبة عن ابن شهاب القصب هو السعف والكرائف  
 وجرايد القمل ووقع في رواية شبيب من الرغام جمع رقع وقد يكون من جلد أو ورق أو كغذ وفي  
 رواية عمار بن غزبة وقطع الادم وفي رواية ابن أي داود من طريق أبي داود الطيالسي عن  
 ابراهيم بن سعد والعصف **(قوله والخفاف)** بكسر اللام ثم خاسعة خفيفة وأحمرها جمع خفة  
 فتح اللام وسكون المجهة ووقع في رواية أبي داود الطيالسي عن ابراهيم بن سعدو الخف يضمين  
 وفي آخره فاء قال أبو داود الطيالسي في روايته هي الحجارة الرقاق وقال الخطابي ضائع الحارة

فوالله لو كلفوني نقل جبل  
 من الجبال ما كان أثقل عليّ  
 مما أمرني به من جمع القرآن  
 قلت كيف تفعلون شيأهم  
 يقول رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال هو والله  
 خير فليزل أبو بكر راجعني  
 حتى شرح الله صدرى للذي  
 شرحه صدر أبي بكر وعمر  
 رضي الله عنهما فتبعت  
 القرآن أجمه من العيب  
 والخفاف

الرافق قال الأصمعي فيها عرض وقد قرأ في المصنف في الاحتكام عن أبي ثابت أحد شيوخه أنه  
فسر ما خلف في فتح المجته والراي ثم قاموهي الآية التي تصنع من الطين المشوي ووقع في رواية  
شعب والا كافي جمع كتفو هو العظم الذي للبعير والشاء كانوا اذا خفف كتبو فيه وفي رواية  
عامة بن غزير وكسر الا كافي وفي رواية ابن شهاب عند ابن أبي داود والاضلاع  
وعند من وجه آخر والاقاب بقاف ومثناه وأخره موحدة جمع قتب بفتح تين وهو الخشب الذي  
يوضع على ظهر البعير ليتركب عليه وعند ابن أبي داود أيضا في المصاحف من طريق يحيى بن عبد  
الرحمن بن حاطب قال قام عرفقال من كان تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شأمن القرآن  
قلأت به وكافوا يكتبون ذلك في العصف والالواح والعصب قال وكان لا يقبل من أحد شيئا حتى  
يشهد شاهدان وهذا يدل على ان زيادا كان لا يكتبي بمجرد وجوده انه مكتوب باحتي يشهد به من  
تلقاه مما سمع كون زيد كان يحفظه وكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط وعند ابن أبي داود  
أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه ان أبابكر قال لعمر وزيد اعدا على باب المسجد فن جاءكما  
بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه ورجاه ثقات مع انقطاعه وكان المراد بالشاهدين الحفظ  
والكتاب والمراد أنهم يشهدان على ان ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أو المراد انهما يشهدان على ان ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن وكان غرضهم أن  
لا يكتب الا من عين ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لا من مجرد الحفظ **(قوله)** ومردود  
الرجال أي حيث لا يجد ذلك مكتوبا أو الواو بمعنى مع أي كتبه من المكتوب الموافق  
للمحفوظ في السدر **(قوله)** حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الانصاري ووقع في  
رواية عبد الرحمن بن مهيدي عن ابراهيم بن سعد مع خزيمة بن ثابت أخرجه أحمد والترمذي  
ووقع في رواية شعب عن الزهري كما تقدم في سورة التوبة مع خزيمة الانصاري وقد أخرجه  
الطبراني في مسند الشاميين من طريق أبي الهيثم عن شعيب فقال فيه خزيمة بن ثابت الانصاري  
وكذا أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب وقول من قال عن ابراهيم بن  
سعد مع أبي خزيمة أصح وقد تقدم البص في نفسه في سورة التوبة وإن الذي وجد مع آخر  
سورة التوبة غير الذي وجد مع الآية التي في الاحزاب فالقول اختلف الواقعة على الزهري  
فمن قال مع خزيمة فمن قال مع أبي خزيمة ومن شك فيه يقول خزيمة أو أبي خزيمة والارجح أن  
الذي وجد مع آخر سورة التوبة أبو خزيمة يقال كنية والذي وجد مع الآية من الاحزاب خزيمة  
وأبو خزيمة بمقتل هو ابن أوس بن يزيد بن أسرم مشهور بكنيته دون اسمه وقيل هو الحرث بن  
خزيمة وأما خزيمة فهو ابن ثابت ذو الشهاداتين كما تقدم صرحا في سورة الاحزاب وأخرج ابن  
أبي داود من طريق محمد بن اسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال أتى الحرث  
ابن خزيمة هاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال أشهد أني سمعتهما من رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ووعيتهما فقال عمر وأنا أشهد لقد سمعتهما ثم قال لو كانت ثلاث آيات لبعثتها سورة على حدة  
فانظر واسورة من القرآن فالحق هو أبي آخره فهدان كان محفوظا الحق أن يكون قول يزيد بن  
ثابت وجدتهما مع أبي خزيمة بمثل أحد هاهما غير ما أول ما كتبت ثم جاء الحرث بن خزيمة بعد ذلك  
أوان أبان خزيمة هو الحرث بن خزيمة لابن أوس وأما قول عمرو لو كانت ثلاث آيات فظاهرا أنهم

ومسندوا الرجال حتى  
وجعلت آخر سورة التوبة  
مع أبي خزيمة الانصاري

صكاوا بلفون آيات السور باجتهادهم وسائر الاخبار يدل على أنهم لم يفعلوا شيئا من ذلك  
 الا بتوقيفهم ترتيب السور بعضها اثر بعض كان يقع بعضهم منهم بالاجتهاد كما سيأتي في باب  
 تأليف القرآن **(قوله لم أجدها مع أحد غيره)** أي مكتوبة لما تقدم من أنه كان لا يكتفي بالخط  
 دون الكتابة ولا يلزم من عدم وجدتها اياها حيثئذ أن لا تكون تواترت عند من تلقهاهم  
 النبي صلى الله عليه وسلم وانما كان لا يزيد على التثبت عن تلقها بغير واسطة ولعلها لم يوجد  
 زيد عند أبي خزيمة ثم ذكرها كما ذكرها زيد فائدة التسبع المبالغة في الاستظهار والوقوف  
 عند ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطابي هذا مما يعنى معناه وهو ما كان  
 يكتفي في اثبات الآية بخبر الشخص الواحد وليس كذلك فقد اجتمع في هذه الآية زيد بن ثابت  
 وأبو بن يقطين وعيسى ابن النضر عن داود بن أبي بكر قال لم يقردها أبو بن خزيمة بل شاركه زيد بن ثابت  
 فعلى هذا تثبت برجلين اهـ وكأنه فلان أن قولهم لا ثبت القرآن بخبر الواحد أي الشخص  
 الواحد وليس كامل بل المراد بخبر الواحد خلاف انفراد المتواتر فلو بلغت رواية اكثر بعدا كثيرا  
 وفقد شأنا من شروط المتواتر لم يصرح عن كونه خبر الواحد والحق ان المراد بالثبوت وجودها  
 مكتوبة لا نفي **ص** كونها محفوظة وقد وقع عند ابن أبي داود عن رواية يحيى بن عبد الرحمن بن  
 حاطب بن خزيمة بن ثابت فقال اني رأيتكم تتركم آيتين فلم تكتبوها قالوا وما هما قال  
 تلقيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لقديما كم رسول من أنفسكم الى آخر السورة فقال  
 عثمان أنا أشهد كيف ترى أن نكتبها قال احتم بهما آخر ما نزل من القرآن ومن طريق  
 أبي العالية انهم لما جمعوا القرآن في خلافة أبي بكر كان الذي على علمهم أي بن كعب فلما انتهوا  
 من برائة أي قوله لا يفقهون ظنوا أن هذا آخر ما نزل منها فقال أبي بن كعب اقرأ رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم آيتين بعد من لقديما كم رسول من أنفسكم الى آخر السورة **(قوله)**  
 فكانت الصحف أي التي جمعها زيد بن ثابت **(قوله عند أبي بكر حتى توفاه الله)** في موطن ابن  
 وهب عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال جمع أبو بكر القرآن في قرطاس وكان  
 سال زيد بن ثابت في ذلك فأبى حتى استعان عليه بغيره ففعل وعند موسى بن عبيدة في المغازي  
 عن ابن شهاب قال لما أصيب المسلمون باليملة فرزع أبو بكر وخاف أن يهلك من القرامطة  
 فأقبل الناس بما كان معهم وعندهم حتى جمع على عهد أبي بكر في الورق فكان أبو بكر أول من  
 جمع القرآن في الصحف وهذا كله أصح مما وقع في رواية عمارة بن غزيرة أن زيد بن ثابت قال فأمرني  
 أبو بكر فكتب في قطع الاديم والعصب فلما هلك أبو بكر وكان عمر كتب ذلك في صحيفة واحدة  
 فكانت عنده وانما كان في الاديم والعصب أولا قبل أن يجمع في عهد أبي بكر ثم جمع في الصحف  
 في عهد أبي بكر كادت عليه الاخبار العصبية المترادفة **(قوله)** ثم عند حفصة بنت عمر أي بعد عمر  
 في خلافة عثمان الى أن شرع عثمان في كتابة المصحف وانما كان ذلك عند حفصة لأنها كانت  
 وصية عمر فاستمر ما كان عنده عندها حتى طلبه منها من له طلب ذلك **(قوله)** حدثنا موسى هو  
 ابن اسمعيل وابراهيم هو ابن معد وهذا الاسناد الى ابن شهاب هو الذي قبله بعينه أعاده إشارة الى  
 أنهم ما حدثنان لابن شهاب في حصتين مختلفتين وانما اتفقتا في كتابة القرآن ووجه عن ابن شهاب  
 قصة ثالثة كما ينه عن خارجة بن زيد بن أبيه قصة الآية التي من الاسراب وقد ذكرها في آخر

لم أجدها مع أحد غيره  
 لقديما كم رسول من  
 أنفسكم عزز عليه ما عنتم  
 حتى خاتمة برائة فكانت  
 الصحف عند أبي بكر حتى  
 توفاه الله ثم عند حفصة بنت  
 عمر رضي الله عنه • حدثنا موسى  
 حدثنا ابراهيم

هذا القصة الثانية هنا وقد أخرجه المصنف من طريق شعيب عن ابن شهاب عن عفرها قال خرج القصة  
 الأولى في تفسير التوبة وأخرج الثانية قبل هذا بابا يمكن باختصار وأخرجها الطبراني في  
 مسند الشاميين وابن أبي داود في المصاحف والخطيب في المدرج من طريق أبي العباس قبله  
 وأخرج المصنف الثالثة في تفسير سورة الاحزاب كما تقدم قال الخطيب روى ابراهيم بن سعد  
 عن ابن شهاب القصص الثلاث ثم ساقها من طريق ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب ساقا واحدا  
 مقصلا فلا سائدا المذكرة قال وروى القصص الثلاث شعيب عن ابن شهاب وروى قصة آخر  
 التوبة مفردة ابونونس بن يزيد (قلت) وروايت تاني عقب هذا اختصار وقد أخرجه ابن أبي داود  
 من وجه آخر عن ابونونس مطولة وقائه رواية صفيان بن عيينة لها عن ابن شهاب أيضا وقد ثبت  
 ذلك قبل قال وروى قصة آية الاحزاب معمر وهشام بن القاز ومعاوية بن يحيى ثلاثهم عن ابن  
 شهاب ثم ساقها عنهم (قلت) وقائه رواية ابن أبي عتيق لها عن ابن شهاب وهي عند المصنف في  
 الجهاد **(قوله)** حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه في رواية ابونونس عن ابن شهاب ثم  
 أخبرني أنس بن مالك **(قوله)** أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغاضى أهل الشام ففتح  
 ارمينية وأذربيجان مع أهل العراق في رواية الكشي في أهل العراق والمزاد أن ارمينية  
 فتحت بخلافه عثمان وكان أمير العسكر من أهل العراق سلمان بن ربيعة الباهلي وكان عثمان  
 أمير أهل الشام وأهل العراق أن يجتمعوا على ذلك وكان أمير أهل الشام على ذلك العسكر حبيب  
 ابن مسلمة القهري وكان حذيفة من جلدته من غزاهم وكان هو على أهل المدائن وهي من جلدته  
 أعمال العراق ووقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن ابراهيم بن سعد وكان يغاضى أهل الشام  
 في فرج ارمينية وأذربيجان مع أهل العراق قال ابن أبي داود الفرج النخري وفي رواية يعقوب  
 ابن ابراهيم بن سعد عن أبيه أن حذيفة قدم على عثمان وكان يغزو مع أهل العراق قبل ارمينية  
 في غزوهم ذلك الفرج مع من اجتمع من أهل العراق وأهل الشام وفي رواية ابونونس بن يزيد اجتمع  
 لغزو أذربيجان ورمينية أهل الشام وأهل العراق ورمينية بغض الهمزة عند ابن السعائي  
 وبكسر هاء عند غيره وبه حزم الجواليقي وسعه ابن الصلاح ثم النووي وقال ابن الحوزي ضمها  
 فقد غلط وبسكون الراء وكسر الميم بعدها تختانية ساكنة ثم نون مكسورة ثم تصانيف مقسومة  
 خفيفة وقد تشغل قاه ياقوت والتسبة اليها أرمي بغض الهمزة ضبطها الجوهري وقال ابن قرقول  
 بالتخفيف لا غير وحكى ضم الهمزة وغلط وانما المضموم همزتها أرمية والتسبة اليها أرموى وهي  
 بلغة أخرى من بلاد أذربيجان وأما ارمينية فهي مدينة عظيمة من نواحي خلاط ومدال الصليبي  
 والمهلب وأوله وزاد المهلب الدال وكسر الراء وتقدير الموحدة تشغل على بلاد كثيرة وهي من  
 ناحية الشمال قال ابن السعائي هي من جهة بلاد الروم يضرب بحسبها وطيب هواؤها وكثرة  
 ما فيها وشجرها المشل وقيل انها من ساء ارمين من وليا فت بن نوح وأذربيجان بغض الهمزة  
 والذال المعجمة وسكون الراء وقيل بسكون الذال وفتح الراء وبكسر الموحدة بعدها تختانية  
 ساكنة ثم جيم خفيفة وآخرون وحكى ابن مكى كسر أوله وضبطها صاحب المطالع ونقله  
 عن ابن الاعراب يسكون الذال وفتح الراء بلد كبير من نواحي جبال العراق غربي  
 وهي الآن تبريز وقصبتها وهي تلي ارمينية من جهة غربيها وافترق غزوهم في سنة واحدة

حدثنا ابن شهاب أن أنس  
 ابن مالك حدثه أن حذيفة  
 ابن اليمان قدم على عثمان  
 وكان يغاضى أهل الشام  
 في فتح ارمينية وأذربيجان  
 مع أهل العراق

بياض بالاصل

واجتمع في غزوة كل منهم أهل الشام وأهل العراق والذي ذكرته الأشهر في ضبطها وقد عقد  
 الهسمزة وقد تكسر وقد تحذف وقد تفتح الموحدة وقد برأ بعدد ألف مع مذكاة الأولى حكا  
 الجعري وأشكره الجواليقي ويؤكد أنه نسبوا إليها آذري بالمد اقتصارا على الركن الأول كما  
 قالوا في النسبة إلى بعلبك يعني وكانت هذه القصص في سنة خمس وعشرين في السنة الثالثة وأ  
 الثانية من خلافة عثمان وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي إسحق عن مصعب بن سعد بن  
 أبي وقاص قال خطب عثمان فقال يا أيها الناس انما قبض بكم من خمس عشرة سنة وقد  
 اختلفتم في القراءة الحديث في جمع القرآن وكانت خلافة عثمان بعد قتل عمر وكان قتل عمر في  
 أو آخر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة  
 سنة الثلاثة أشهر فان كان قوله خمس عشرة سنة أي كلمة فيكون ذلك بعد مضي سنتين وثلاثة  
 أشهر من خلافة عثمان وقيل في رواية أخرى أنه من ثلاث عشرة سنة فيجمع بينهما بالغاء الكسر  
 في هذو وجعه في الأولى فيكون ذلك بعد مضي سنة واحدة من خلافة عثمان فيكون ذلك في أو آخر  
 سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن ارمينية  
 وقعت فيه وذلك في أول ولاية الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان وفضل  
 بعض من أدركنا فزعم أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين ولم يذكرنا ذلك مستندا (قوله) فأخرج  
 حذيفة اختلافا فيهم في القراءة في رواية يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه فيتأزحون في القرآن  
 حتى سمع حذيفة من اختلافهم ما ذكره وفي رواية يونس قذا كروا القرآن فاختلوا فيه حتى  
 كاد يكون بينهم قتلة وفي رواية عمارة بن غزوة أن حذيفة قدم من غزوة فلم يدخل بيته حتى أتى  
 عثمان فقال أمير المؤمنين أدرك الناس قال وما ذلك قال غزوت فخرج ارمينية فإذا أهل الشام  
 يقرؤون براءة أي بن كعب فيأولون بجماعهم أهل العراق وإذا أهل العراق يقرؤون بقرعة عبد  
 الله بن مسعود فيأولون بجماعهم أهل الشام فيكفر بعضهم بعضا وأخرج ابن أبي داود بضامن  
 طريق يزيد بن معاوية النخعي قال أتاني المصعب بن الوليد بن عقبة في حلقة فيها حذيفة فسمع  
 رجلا يقول قراءة عبد الله بن مسعود وسمع آخر يقول قراءة أي موسى الأشعري فغضب ثم قام  
 فحمد الله وأثنى عليه ثم قال هكذا كان من قبلكم اختلفوا والله لا ركن إلى أمير المؤمنين ومن  
 طريق أخرى عنه أن اثنين اختلفا في آية من سورة البقرة قرأ هذا أو أتوا الحج والعمرة فقرأ  
 هذا أو أتوا الحج والعمرة فغضب حذيفة واجترأ عنه ومن طريق أبي الشعثاء قال قال  
 حذيفة يقول أهل البصرة قرأ ابن مسعود يقول أهل البصرة قرأ أي موسى والله لئن  
 قدمت على أمير المؤمنين لأمره أن يصطلحوا قرأتهم واحدة ومن طريق أخرى أن ابن مسعود قال  
 لحذيفة بلغني عنك كذا قال نعم كرهت أن يقال قراءة فلان وقراءة فلان فغضت عن كما اختلف  
 أهل الكتاب وهذه القصص لحذيفة يظهر لي انها مقدمة على القصص التي وقعت في القراءة  
 فكأنها لما رأى الاختلاف أيا بين أهل الشام والعراق اشتد خوفه فركب إلى عثمان وصادق  
 أن عثمان أيضا كان وقع له ففوض ذلك فأخرج ابن أبي داود وأيضا في المصاحف من طريق أبي قلابة  
 قال لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل فجعل المعلمان  
 يتلقون فيصتلقون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين حتى كفر بعضهم بعضا فبلغ ذلك عثمان فخطب

فأخرج حذيفة اختلافهم  
 في القراءة فقال حذيفة  
 لعثمان يا أمير المؤمنين أدرك  
 هذه الأمة قبل أن يختلفوا  
 في الكتاب اختلاف اليهود  
 والنصارى

فقال أتم عندى تحتلقون فنأى عنى من الامصار اشد اختلافاً فاكثرت والله أعلم لما جاهد  
 حذيفة وأعلم باختلاف أهل الامصار تحقق عنده ما ظنهم من ذلك وفى رواية مصعب بن سعد  
 فقال عثمان يثربون فى القرآن تقولون قراءتى قراءته عبد الله يقول الاسخروا لله ما تقيم قراءتك  
 ومن طريق محمد بن سيرين قال كان الرجل يقرأ حتى يقول لصاحبه كبرت بما تقول فرفع  
 ذلك الى عثمان فتعاطف فى نفسه وعند ابن ابي داود أيضاً من رواية جابر بن الاشج ان ناساً  
 بالعراق بسال أحدهم عن الآية فاذا قرأها قال ألا انى؟ كثر به هذه فقضى ذلك فى الناس فكلهم  
 عثمان فى ذلك (قوله) فأرسل عثمان الى حفصة ان أرسلى النسا بالصف تنسخها فى المصاحف  
 فى رواية يونس بن يزيد فاستخرج الصحيفة التى كان أبو بكر أمراً يزيدا يجملها فتنسخ منها  
 مصاحف فبعث بها الى الآفاق والفرق بين الصحف والمصحف ان الصحف الاوراق الجردة التى  
 جمع فيها القرآن فى عهد ابي بكر وكانت سوراً مفردة كل سورة مرتبة بآياتها على حدة لكن لم  
 يرتب بعضها الاثر بعض فلما نسخت ورتب بعضها الاثر بعض صارت مصحفاً وقد جاء عن عثمان انه  
 انما فعل ذلك بعد ان استشار الصحابة فخرج ابن ابي داود باسناد صحيح من طريق سويد بن  
 غفلة قال قال على لا تقولوا لى عثمان الا خيراً فوالله ما فعل الذى فعل فى المصاحف الا عن  
 ملا من قال ما تقولون فى هذه القراءات فقد بلغنى ان بعضهم يقول ان قراءتى خير من قراءتك وهذا  
 يكاد ان يكون ككفرنا فغضبنا ما رأيت (قوله) فأمر يزيد بن ثابت وعبد الله بن ابي ربيعة وسعيد بن  
 العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها فى المصاحف (وعند ابن ابي داود من طريق  
 محمد بن سيرين قال جمع عثمان اثني عشر رجلاً من قريش والانصار منهم ابي بن كعب وأرسل الى  
 الرقعة التى فى بيت عمر قال غدتنى كثير من اهل مكة وكان ممن يكتب قال فكأنوا اذا اختلفوا فى  
 الشئ؟ أخروه قال ابن سيرين ناظره ليكتبوه على العرضة الاخرة وفى رواية مصعب بن سعد قال  
 عثمان من أكتب الناس قالوا كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد بن ثابت قال فأى الناس  
 أعرب وفى رواية أقصع قالوا سعيد بن العاص قال عثمان فليجل سعيد وليكتب يزيد ومن طريق  
 سعيد بن عبد العزيز ان عرية القرآن أقمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص  
 ابن أمية لانه كان أشهرهم لهجة برسول الله صلى الله عليه وسلم وقتل أبوه العاص يوم بدر مشركاً  
 ومات جده سعيد بن العاص قبل بدر مشركاً (قلت) وقد أدرك سعيد بن العاص هذا من حياة  
 النبى صلى الله عليه وسلم تسع سنين قاله ابن سعد وعنده ما نقلت فى الصحابة وحديثه عن عثمان  
 وعائشة فى جميع مسائل واستعمله عثمان على الكوفة ومعاوية على المدينة وكان من أجواد  
 قريش وحلمته ما كان معاوية يقول لكل قوم كسرهم وكبرياءه على كانت وفاته بالمد سنة  
 سبع أو ثمان وتسع وخمسين ووقع فى رواية عمارة بن غزاة أن ابن سعيد بن العاص بدل سعيد  
 قال الخطيب وهم عمارة فى ذلك لأن أبان قتل بالشام فى خلافة عمر ولا مدخل له فى هذه القصة  
 والذى أحاطه عثمان فى ذلك هو سعيد بن العاص ابن أخى أبان المذكور ٨١ ووقع من تسمية  
 بقتية من كتب أو أملا عند ابن ابي داود ومقر فاجلعة منهم مالك بن ابي عامر جده مالك بن أنس  
 من روايته ومن رواية ابي قلابه عنه ومنهم كثير بن أفلح كاتقدم ومنهم ابي بن كعب كما ذكرنا

فأرسل عثمان الى حفصة  
 أن أرسلى النسا بالصف  
 تنسخها فى المصاحف ثم  
 تردها اليك فأرسلت بها  
 حفصة الى عثمان فأمر زيد  
 ابن ثابت وعبد الله بن الزبير  
 وسعيد بن العاص وعبد  
 الرحمن بن الحارث بن هشام  
 فنسخوها فى المصاحف

ومنه أنس بن مالك وعبد الله بن عباس وقع ذلك في رواية إبراهيم بن إسماعيل بن جهمع عن ابن شهاب في أصل حديث الباب فهو لا تسعة عرفنا منهم الاثني عشر وقد أخرج ابن أبي داود من طريق عبد الله بن مغفل وجابر بن سمرة قال قال عمر بن الخطاب لا يعلى في مصاحفنا إلا علقان قرشي وثقف وليس في الذين بيننا هم أحد من ثقف بل كلهم أمقرئي وأصاري وكان أشداء الأمر كان زيد وسعد للمعنى المذكور فيهما في رواية مصعب ثم احتاجوا إلى من يساعد في الكتابة بحسب الحاجة إلى عدد المصاحف التي ترسل إلى الأفاق فأضافوا إلى زيد من ذكرتم استظهروا بابي بن كعب في الأملاء وقد شق على ابن مسعود صرفه عن كتابة المصحف حتى قال ما أخرج به الترمذي في آخر حديث إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عنه قال ابن شهاب فأنخبلني عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف وقال يا معشر المسلمين أعزل عن نسخ كتاب المصاحف وتولوا هرجل والله لقد أسلمت وأسلمت علي صلب رجل كافر يزيد بن ثابت وأخرج ابن أبي داود من طريق جابر بن مالك بالخطام صغرعت ابن مسعود يقول لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة وناز زيد بن ثابت لصبي من الصبيان ومن طريق أبي وائل عن ابن مسعود بضعا وسبعين سورة ومن طريق زيد بن جحش عن معمر بن زاذان أن زيد بن ثابت روايتين والعذر لعثمان في ذلك أنه تعطل باليد ثم عبد الله بالكوفة ولم يوثق ما عن علي من ذلك إلى أن يرسل إليه ويحضر وأيضا فان عثمان إنما أراد نسخ العصف التي كانت جعت في عهد أبي بكر وأن يجعلها مصفا واحدا وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت كآفة لم يكنه كان كاتب الوحي فكانت له في ذلك أولية ليست لغيره وقد أخرج الترمذي في آخر الحديث المذكور عن ابن شهاب قال بلغني أنه كرم ذلك من مقالة عبد الله بن مسعود رجال من أفاضل العصابة **(قوله)** وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة يعني سعيدا وعبد الله وعبد الرحمن لأن سعيدا أموي وعبد الله أسدي وعبد الرحمن مخزومي وكلها من بطون غريش **(قوله)** في شئ من القرآن في رواية شعيب في عريضة من عريضة القرآن وزاد الترمذي من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن إبراهيم بن سعد في حديث الباب قال ابن شهاب فاستخفوا ومثني التابوت والتابوت فقال القرشيون التابوت وقال زيد التابوت فرجع اختلافهم إلى عثمان فقال اكسبه التابوت فانه نزل بلسان قرشي وهذه الزيادة أدوجها إبراهيم بن إسماعيل بن جهمع في رواية ابن شهاب في حديث زيد بن ثابت قال الخطيب وانما رواها ابن شهاب عن رسله **(قوله)** حتى إذا نسخوا العصف في المصاحف رد عثمان العصف إلى حفصة زاد أبو عبيد بن أبي داود من طريق شعيب عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال كان مروان يرسل إلى حفصة يعني حين كان أمرا لمدينة من جهة معاوية يسألها العصف التي كتبت منها القرآن فتأبى أن تعطيه قال سالم فلما توفيت حفصة ورد جثمان دفنها أرسل مروان بالعريضة إلى عبد الله بن عمر ليرسل إليه تلك العصف فأرسل بها إليه عبد الله بن عمر فأمرهم بها مروان فشقت وقال إنما فعلت هذا لأنني خشيت أن طال بالناس زمان أن يراب في شأن هذه العصف من تاب ووقع في رواية أبي عبيد فرت قال أبو عبيد لم يسمع أن مروان مرق العصف إلا في هذه الرواية **(قلت)** قد أخرج ابن أبي داود من طريق يونس

وقال عثمان للرهط القرشيين  
الثلاثة إذا اختلفتم أنتم  
وزيد بن ثابت في شئ من  
القرآن فاكسبه بلسان  
قرشي فأنما يرسل بلسانهم  
ففعلا حتى إذا نسخوا  
العصف في المصاحف رد  
عثمان العصف إلى حفصة



ابن زيد عن ابن شهاب بن جهم وفيه فلما كل مروان أمير المدنة أرسل إلى حفصة يسألهما الحنف  
 فخذتها إياهما قال فحدثني سالم بن عبد الله قال لما وقفت حفصة فذكره وقال فيه فحقها وحرها  
 ووقعت هذه الرواية في رواية بخلافه بن غزيرة أيضا باختصار لكن أدرجها أيضا في حديث زيد  
 ابن ثابت وقال فيه فصلها غسلا وعند ابن أبي داود ومن رواية مالك عن ابن شهاب عن سالم  
 أو خارجة أن أب بكر لم يلج القرآن سال زيد بن ثابت التنظر في ذلك فذكر الحديث مختصرا إلى أن  
 قال فأرسل عثمان إلى حفصة فطلبها فأبى حتى عاهدوا لردنها إليها فغسلها منها ثم ردها فلم تزل  
 عندها حتى أرسل مروان فأخذها فحرها وجمع بأنه صنع بالحنف جميع ذلك من تشقيق ثم  
 غسل ثم تحريق ويحتمل أن يكون بالغاء المحبة فيكون من قها ثم غسلها والله أعلم **(قوله فأرسل)**  
 إلى كل أفق بمصنف مما نسخوا في رواية شعيب فأرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين بمصنف  
 واختلفوا في عدة المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الأفاق فالتسهيروا أنها خمسة وأخرج ابن  
 أبي داود في كتاب المصاحف من طريق حمزة الزيات قال أرسل عثمان أربعة مصاحف وبعث منها  
 إلى الكوفة بمصنف فوقع عند رجل من مراد فبقى حتى كتبت مصنف عليه قال ابن أبي داود  
 سمعت أبا حاتم السجستاني يقول كتبت سبعة مصاحف إلى مكة وإلى الشام وإلى اليمن وإلى  
 البحرين وإلى البصرة وإلى الكوفة وجنس بالمدينة واحدا وأخرج بإسناد صحيح إلى إبراهيم  
 النخعي قال قال لي رجل من أهل الشام مصنفنا ومصنف أهل البصرة أضبط من مصنف أهل  
 الكوفة قلت من قال لأن عثمان بعث إلى الكوفة لما بلغه من اختلافهم بمصنف قبل أن  
 يعرض وبقي بمصنفنا ومصنف أهل البصرة حتى عرضا **(قوله وأمر بمساواة)** من القرآن في كل  
 مصنفنا ومصنف أن يحرق في رواية الأكثر أن يحرق بالنساء المحبة والحر وزي بالمهمله ورواه  
 الأصبلي بالوجهين والمجهلة أثبت في رواية الإسماعيلي أن غمي أو تحرق وقد وقع في رواية شعيب  
 عند ابن أبي داود والطبراني وغيرهما وأمرهم أن يحرقوا كل مصنف يخالف المصنف الذي أرسل  
 به قال ذلك زمان حرقت المصاحف بالعراق بالنار وفي رواية سويد بن غنله عن علي قال اتفقوا  
 لعثمان في اسراق المصاحف الأخيرة وفي رواية بكير بن الأشج فأمر بجمع المصاحف فأحرقها ثم  
 بثق الأجناد التي كتب ومن طريق مصعب بن سعد قال أدركت الناس متوافرين حين حرق  
 عثمان المصاحف ففهمهم ذلك وأحال لم يشكرك ذلك منهم أحد وفي رواية أبي قتادة فأنفق عثمان  
 من المصنف كتب إلى أهل الأمصار أني قد صنعت كذا وكذا وحموت ما عسدي فاحموا ما عندكم  
 واحرقوا ثم أن يكون الغسل أو التحريق وأكثرا روايات مصرح في التحريق فهو الذي وقع  
 ويحتمل وقوع كل منهما بحسب ما رأى من كان يديه شيء من ذلك وقد جزم عياض بأنهم غسلوها  
 بالله ثم أحرقوها لما تلقى أذهابها قال ابن بطال في هذا الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها  
 اسم الله بالنار وأن ذلك أكرام لها وصون عن وطئها بالأقدام وقد أخرج عبد الرزاق من طريق  
 طاوس أنه كان يحرق الرسائل التي فيها البسلة إذا استتعت وكذا فعل عروة وكرهه إبراهيم وقال  
 ابن عطية الرواية بالغاء المهمله أصح وهذا الحكم هو الذي وقع في ذلك الوقت وأما الآن فالغسل  
 أولى لما دعت الحاجة إلى إزالته وقوله وأمر بمساواة أي بمساواة المصنف الذي استكتبه  
 والمصاحف التي نقلت منه وسوى المصنف التي كانت عند حفصة وردها إليها لهذا استدرك

فأرسل إلى كل أفق بمصنف  
 مما نسخوا وأمر بمساواة  
 من القرآن في كل مصنف  
 أو مصنف أن يحرق

قال ابن شهاب وأخبرني سارية بن زيد بن ثابت مع زيد بن ثابت قال فقدت (١٩) آية من الأحزاب حين شقنا المصنف

قد كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها فالتسناها فوجدناها مع خزيم بن ثابت الانصاري من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فالحقناها في سورتها في الصف (باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم) حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن نونس عن ابن شهاب أن ابن السباق قال ان زيد بن ثابت قال أرسل إلى أبو بكر رضي الله عنه قال انك كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فاتبع القرآن فقتبت حتى وجدت آخر سورة التوبة آتين مع أبي خزيم الانصاري لم أجدهما مع أحد غيره لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم إلى آخرها • حدثنا عبد الله بن موسى عن اسرائيل عن أبي اسحق عن البراء قال لما نزلت لا يستوي القاعدون من المؤمنين وجاهدون في سبيل الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ادعني زيدا وليحيي بالسوح والوادة والكثف والكثف والوادة ثم قال اكتب لا يستوي القاعدون وخلف ظهر النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن أم مكتوم الا جي فقال يا رسول

الله وان الامر بعداها وأعمدها أيضا خشية أن يقع لاحد منها توهم أن فيها ما يخالف المصنف الذي استقر عليه الامر كما تقدم واستدل بقصريق عثمان الصف على القائلين بقدم الحروف والاصوات لأنه لا يلزم من كون كلام الله قديان تكون الاسطر المكتوبة في الورق قديمة ولو كانت هي عين كلام الله لم يستجز العصابة اوراقها والله اعلم (قوله) قال ابن شهاب وأخبرني هذه هي القصة الثالثة وهي موصولة إلى ابن شهاب بالاسناد المذكور كما تقدم بيانه واحضا وقد تقدمت موصولة مفردة في الجهاد وفي تفسير سورة الأحزاب وظاهر حديث زيد بن ثابت هذا أنه فقد آية لحزاب من الصف التي كان نسخها في خلافة أبي بكر حتى وجدها مع خزيم بن ثابت ووقع في رواية ابراهيم بن اسعيل بن جمع عن ابن شهاب ان تقدم اياها انما كان في خلافة أبي بكر وهو وهم منه والصحيح ما في الصحيح وان الذي تقدم في خلافة أبي بكر الايتان من آثار برامة وأما التي في الأحزاب فقد قدما لكاتب الصف في خلافة عثمان وترجم ابن كثير عما وقع في رواية ابن جمع وليس كذلك والله أعلم قال ابن التين وغيره الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان ان جمع أبي بكر كان نخسة أن يذهب من القرآن شيء يذهب جلته لأنه لم يكن جموعا في موضع واحد شفعه في صحائف مرتبالات سور على ما وقفهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم وجمع عثمان كان لما كثرا الاختلاف في وجوه القرآن حين قرؤه بلغاتهم على اتساع اللغات فأتى ذلك بعضهم ان يقتطعت بعض نفوس من فقام الامر في ذلك فنسخ تلك الصف في مصنف واحدهم يسألونه كسأني في باب قال في القرآن واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محجبا بأنه نزل بلغتهم وان كان قد توسع في قرآنه بلغته غيرهم فعلا للصرح والمشفة في ابتداء الامر فرأى ان الحاجة إلى ذلك انتهت فاقصر على لغة واحدة وكانت لغة قريش أرجح اللغات فاقصر عليها وسأني مزديان ذلك بعد باب واحد (تنبيه) قال ابن مهين لم يروا أحد حديث جمع القرآن أحسن من سباق ابراهيم بن سعد وقد روي مالك طر فامنه عن ابن شهاب (قوله) كاتب النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن كثير ترجم كاتب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزد كروى حديث زيد بن ثابت وهذا يجب فكلما لم يقع له على شرطه غير هذا ثم أشار إلى أنه استوفى بيان ذلك في السورة النبوية (قلت) لم أقف في شيء من النسخ الا بلفظ كاتب الافراد وهو مطابق لحديث الباب ثم قد كتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة غير زيد بن ثابت أما بجملة تطبيع ما نزل بها لان زيد بن ثابت انما أسلم بعد الهجرة وأما بالدينه فأكثرا ما كان يكتب زيد بن ثابت كثيرا فاعطاه ذلك أطلق عليه الكاتب بلام العهد كما في حديث البراء بن عازب ثاني حديثي الباب ولهذا قال له أبو بكر انك كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زيد بن ثابت رجلا غافيا فكتب الوحي غيره وقد كتب له قبل زيد بن ثابت أبي بن كعب وهو أول من كتب له بالدينه وأول من كتب له بجملة من قريش عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم ارتد ثم عاد إلى الاسلام يوم الفتح وعين كاتب له في الجلفة الخلفاء الاربعة والزبير بن العوام وشاذل وأبان اسنا سعد بن العاص بن أمية وحظله بن الربيع الاسدي ومعتب بن أبي قاطمة وعبد الله بن الرافع الزهري وشريح بن حنبل بن حسنة وعبد الله بن زواحة في آخرين وروي أحدوا مصحاح السنن الثلاثة ومصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عباس عن عثمان بن عفان قال

الله فقام في فاني رجل ضرب البصر فقرأت مكنها لا يستوي القاعدون من المؤمنين وجاهدون في سبيل الله غيراً وفي الضرر

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يأتي عليه الزمان ينزل عليه من السور ذوات العدد فكان إذا نزل عليه الشيء يدعو بعض من يكتب عنده فيقول ضعوا هذا في السورة التي ذكر فيها كذا الحديث ثم ذكر المصنف في الباب حديثين الأول حديث زيد بن ثابت في قصة مع أبي بكر في جمع القرآن أو ردمه طرفاً وغرضه منه قول أبي بكر: إذا كنت تكتب الوحى وقدمه في البيت فيه مستوفى في الباب الذي قبله \* الثاني حديث البراء وهو ابن عازب لما نزلت لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ادع لي زيدا وقد تقدم في تفسير سورة التوبة بلفظ ادع لي فلا نام رواية اسرائيل أيضاً وفي رواية غيره ادع لي زيدا أيضاً وتقدمت القصة هنالك من حديث زيد بن ثابت نفسه ووقع هنا فزلت مكانها لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غيراً وأولى الضرر وهكذا وقع تأخير لفظ غيراً وأولى الضرر والذي في التلاوة غيراً وأولى الضرر غيراً والمجاهدون في سبيل الله وقد تقدم على الصواب من وجه آخر عن اسرائيل **قوله** **ما** أنزل القرآن على سبعة أحرف أي على سبعة أوجه يجوز أن يقرأ بكل وجه منها وليس المراد أن كل كلمة واحدة منه تقرأ على سبعة أوجه بل المراد غاية ما انتهى إليه صدور القرآن في الكلمة الواحدة إلى سبعة فأن قل فإنما نجد بعض الكلمات يقرأ على أكثر من سبعة أوجه فالجواب أن غالب ذلك إما لا يثبت الزيادة وإما أن يكون من قبل الاختلاف في كيفية الأداء كما في المد واللام ونحوهما وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة الصدور بل المراد التسهيل والتيسير ولفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة في الأحاد كما يطلق السبعين في العشرات والسبعين في المئين ولا يراد العدد المعلن والى هذا جرح عياض ومن تبعه وذكر القرطبي عن ابن عباس أنه بلغ الاختلاف في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة وقال المذنب: أكثرها غير مختار ولم أقف على كلام ابن عباس في هذا بعد تتبعي مظانه من محضه وصاد كما انتهى إلى من أقوال العلماء في ذلك مع بيان المقبول منها والمردود أن شاء الله تعالى في آخر هذا الباب ثم ذكر المصنف في الباب حديثين أحدهما حديث ابن عباس **قوله** حدثنا سعيد بن عفير (المهملة) والقاه مصغر وهو سعيد بن كثير بن عفير بنسب إلى جده وهو من حفاظ المصريين ونسبهم **قوله** أن ابن عباس رضي الله عنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: هذا مما بصرح ابن عباس بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وكان معه من أبي ابن كعب فقد أخرج النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي ابن كعب بقوله واحد من مشهور عن أبي آخرجه مسلم وغيره من حديثه كسأد كره **قوله** أن أقراني جبريل على حرف في أول حديث النسائي عن أبي بن كعب أن أقراني رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة فيبها بأبي المسجد إذ سمعت رجلاً يقرأها خلف قرأتى الحديث ولمسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب قال كنت في المسجد فدخل رجل يصلي فقرأ آتة أنكرتها عليه ثم دخل آخر فقرأ آتة سوى قراءته صاحبه فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان هذا قرأتة أنكروا عليها ودخل آخر فقرأ آتة سوى قراءته صاحبه فأمرهما فقرأ أحسن النبي صلى الله عليه وسلم شأنهما قال فسقط في قضى ولاذ كنت في الجاهلية

**باب أنزل القرآن على سبعة أحرف** \* حديثنا سعيد بن عفير حديثي الليث حديثي عقيل عن ابن شهاب حديثي عبد الله بن عباس أن ابن عباس رضي الله عنهم ما حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنزل القرآن على حرف

فغضب في صدرى فغضبت عرقا وكلمنا أن نلزم إلى الله فراقا فقال لي يا أي رسول إلى أن أقرأ القرآن  
على حرف الحديث وعند الطبري في هذا الحديث فوجدت في نفسي وسوسة الشيطان حتى  
أجروهمي فغضب في صدرى وقال اللهم احسن الله الشيطان وعند الطبري من وجه آخر عن  
أبي أن ذلك وقع بينه وبين ابن مسعود وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال كلا كما يحسن قال أبي  
فقلت ما كلاً أحسن ولا أجل قال فغضب في صدرى الحديث وبين مسلم من وجه آخر عن  
ابن أبي ليلى عن أبي المكان الذي نزل فيه ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم ولقنه أن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان عند امرأة بنى غفار فأتاه جبريل فقال أن الله بأمرك أن تقرئ أمك القرآن  
على حرف الحديث وبين الطبري من هذه الطريق أن السورة المذكورة سورة النحل (قوله  
فراجعته) في رواية مسلم عن أبي ثوبان بن عبد الله بن وهب عن أمي وفي رواية أنه أتى لأطبق ذلك  
ولا يداومن وجه آخر عن أبي قتال إلى الملك الذي معي قل على حرفين حتى بلغت سبعة أحرف  
وفي رواية للنسائي من طريق أنس عن أبي بن كعب أن جبريل وميكائيل أتيا فقال جبريل  
اقرأ القرآن على حرف فقال ميكائيل استزده ولا جدم من حديث أبي بكره نحوه (قوله فلم أزل  
أستزده ويريدني) في حديث أبي ثناء الثانية فقال على حرفين ثم أتاه الثالثة فقال على ثلاثة  
أحرف ثم جاءه الرابعة فقال إن الله بأمرك أن تقرئ أمك على سبعة أحرف فأبى أحرف قروا  
عليه فقد أصابوا وفي رواية للطبري على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنة وفي أخرى له  
من قرأ أحرفا منها فهو كافر وفي رواية أبي داود ثم قال ليس منها إلا شاف كاف ان قلت جميعا  
عليها عز أحكيها ما لم تختم آية عذاب رجسة أو آية رجعة بعذاب ولتزدني من وجه آخر أنه  
صلى الله عليه وسلم قال يا جبريل اني بعثت إلى أمة أسيع منهم الجوز والشيخ الكبير والغلام  
والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط الحديث وفي حديث أبي بكره عند أحمد كلها كاف  
شاف كقولك علم وتعلم ما لم تختم الحديث وهذه الأحاديث تحوي أن المراد بالأحرف اللغات أو  
القرآت أي أنزل القرآن على سبعة لغات أو قرآت والأحرف جمع حرف مثل فلس وأفلس  
فعلى الأول يكون المعنى على سبعة أوجه من اللغات لأن أحدها على الحرف في اللغة الوجه  
كقوله تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف وعلى الثاني يكون المراد من إطلاق الحرف  
على الكلمة مجازا لكونه بعضها الحديث الثاني (قوله أن المسورين مخرومة) أي ابن نوفل  
الزهرى كذا رواه عجيل ويونس وشعيب وابن أخي الزهري عن الزهري وأقصر ما للث عنه على  
عروة فلم يذكر المسورين استناده وأقصر عبد الأعلى عن معمر عن الزهري فيما أخرجه النسائي  
عن المسورين مخرومة لم يذكر عبد الرحمن وذكره عبد الرزاق عن معمر أخرجه الترمذي  
وأخرجه مسلم من طريقه لكن أحاله قال كرواية يونس وكأنه أخرجه من طريق ابن وهب  
عن يونس قد كره ما ذكره المصنف في الخبرية عن الثعلبي عن يونس تعليقا (قوله وعبد الرحمن بن  
عبد) هو بالنسب غير مضاف لشئ (قوله الفاري) بتشديد الاء القصانية نسبة إلى القارة بطن  
من خزيم بن مدركة والقارة لقب واحد من جميع بالمثل متصغر بن علي بن أبي بصير وآخره مهمله ابن  
الهيون بضم الهاء ابن خزيمه وقيل بل القارة هو الدبش بكسر المهملة وسكون القصانية بعددها  
مجهمة من ذرية أبي جهم المذكور وليس هو منسوب إلى القارة وكانوا قد قالوا بنى زهرة وسكنوا

فراجعته فلم أزل أستزده  
ويريدني حتى انتهى إلى سبعة  
أحرف حدثنا سعيد بن عفير  
حدثني الليث حدثني عجيل  
عن ابن شهاب قال حدثني  
عروة بن الزبير أن المسورين  
مخرومة وعبد الرحمن بن عبد  
القاري حدثناه أنهما سمعا  
عمر بن الخطاب يقول

معه بالمدنية بعد الاسلام وكان عبد الرحمن من كبار التابعين وقد ذكر في العصابة لكونه أتى به  
الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير أخرجه ذلك البغوي في مسند العصابة باسناد لا بأس به ومات  
سنة ثمان وعشرين في قول الأكثر وقبل سنة ثمانين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد  
ذكره في الاختصاص وله عنده حديث آخر عن عوف الصليام **(قوله)** سمعت هشام بن حكيم  
أي ابن حزام الاسدي له ولاية محبة وكان اسلامها يوم الفتح وكان له شام فضل ومات قبل  
أبيه وليس له في البخاري رواية وأخرجه مسلم حديثاً واحداً مرفوعاً من رواية عروة عنه وهذا  
يدل على أنه تأخر الى خلافة عثمان وعلي ووهب من زعم أنه استشهد في خلافة أبي بكر وأمر  
وأخرج ابن سعد عن معمر بن عيسى عن مالك عن الزهري كان هشام بن حكيم بأمر بالمعروف  
فكان عمر يقول اذا بلغه الشيء أبلغ ما عشت أنا وهشام فلا يصحكون ذلك **(قوله)** نقرأ سورة  
الفرقان) كذا الجميع وكذا في سائر طرق الحديث في المسانيد والجامع وذكر بعض الشراح  
أنه وقع عند الخطيب في المهمات سورة الاحزاب بدل الفرقان وهو غلط من النسخة التي وقف  
عليها فان النبي في كتاب الخطيب الفرقان كما في رواية غيره **(قوله)** فكنت أسأوره بالسبعين المملة  
أي أخذ برأسه قاله الجرجاني وقال غيره وأوابه وهو أشبه قال النابغة

فبت كأتى ساورتي ضئيلة \* من الرضى في أنيها السمع نافع

أي وأبنتي وفي بيات سعد \* اذا ساور قرا لايحبله \* أن يترك القرن الا وهو مخدول \*  
ووقع عند الكشميني والقاسبي في رواية شعيب الاسبغى بعد أبواب آثاره بالمدنية عوض  
المملة قال عياض والمعروف الاول (قلت) لكن هنا أيضاً صحيح ووقع في رواية مالك أن الجهل  
عليه **(قوله)** فتصبرت في رواية مالك ثم أمهلته حتى انصرف أي من الصلاة لقوله في هذه الرواية  
حتى سلم **(قوله)** فليته بردائه) بفتح اللام وموحدين الاولى مشدود الثانية ساكنة أي جعلت  
عليه مائة عند لبيته ثلاثين حتى وكان عمر شديداً في الامر بالمعروف وفعل ذلك عن اجناد منه  
لئلا يظن أن هشاماً خالف الصواب ولهذا لم يذكره النبي صلى الله عليه وسلم بل قال له أرسله  
**(قوله)** كذرت فيه اطلاق ذلك على غلبة الظن والمراد بقوله كذبت أي أخطأت لان أهل الحجاز  
يطلقون الكذب في موضع الخطأ **(قوله)** فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقر أنها هذا قاله  
عمر استدلالاً على ما ذهب اليه من عظمة هشام وانما سأل ذلك لرسوخ قدمه في الاسلام  
وسابقته بخلاف هشام فانه كان قريب العهد بالاسلام فخشى عمر من ذلك أن لا يكون أئقن  
القرآن بخلاف نفسه فانه كان قد أئقن ما سمع وكان سبب اختلاف قراءتهم ما أن عمر حفظ هذه  
السورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قديماً لم يسع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده  
ولان هشام من مسلمة الفتح فكان النبي صلى الله عليه وسلم أقر على ما نزل أخيراً فنشأ  
اختلافهما من ذلك ومبادرة عمر للافتكار بحمله على أنه لم يكن سمع حديثاً أنزل القرآن على  
سبعة أحرف الا في هذه الواقعة **(قوله)** فانطلقت به أقوده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) كأنه  
لما لبس برداءه صار يجري به فلما صار قائداً له ولولا ذلك لكان يسوقه ولهذا قاله النبي صلى الله  
عليه وسلم لما وصلا اليه أرسله **(قوله)** ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف) هذا وأورد النبي صلى  
الله عليه وسلم طبعين للعمر ثلاثين شكراً وبسبب التثنية المختلطين وقد وقع عند الطبري من طريق

سمعت هشام بن حكيم يقرأ  
سورة الفرقان في حياة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاستعت لقرانه فاذا هو  
يقرأ على حروف كثيرة لم  
يقرئها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فكنت أسأوره  
في الصلاة فتصبرت حتى سلم  
فليته بردائه فقلت من  
أقرأ هذه السورة التي  
سمعتك تقرأ قال أقرأها  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقلت فكذب فان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قد أقر أنها على  
غير ما قرأت فانطلقت به  
أقوده الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقلت اني  
سمعت هذا يقرأ بسورة  
الفرقان على حروف لم  
تقرئها فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أرسله  
أقرأها هشام فقرأ عليه  
القراءة التي سمعت يقرأ فقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كذلك أنزلت ثم قال  
أقرأها عوف قرأت القراءة التي  
أقرأني فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كذلك أنزلت  
ان هذا القرآن أنزل على  
سبعة أحرف

اسحق بن عبيد الله بن أبي طه عن أبيه عن جده قال قرأ رجل فغير عليه عرفا فاختصها عند النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال الرجل ألم تقرني يا رسول الله قال بلى قال فوقع في صدره عريش عرفه  
 النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه قال فضرب في صدره وقال بعد شيطانا قالها ثلاثا ثم قال يا عمر  
 القرآن كله صواب ما لم يجعل رجة هذا أو عذرا رجة ومن طريق ابن عمر مع عمر بن الخطاب قرأ في  
 نحوه ولم يذ كر فوقع في صدره لكن قال في آخره أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف  
 شاف ووقع جماعة من الصحابة تطير ما وقع له مع هذا من الأبي بن كعب مع ابن مسعود في  
 سورة النحل كأن تقدم ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن زبيل  
 قرأ آية من القرآن فقال له عمرو انما هي كذا وكذا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان  
 هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأبى ذلك قرأت أم أصبحت فلامتاروا فيه أسناده حسن ولا جد  
 أيضا وأبي عبيد الطبري من حديث أبي جهم بن الصمة أن رجلا من اخلفا في آية من القرآن  
 كلاهما بن عمر أنه تلقاها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر نحو حديث عمرو بن العاص  
 والطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اقرأني  
 ابن مسعود سورة اقرأنيها زيدوا اقرأنيها أبي بن كعب فاختلفت قرائتهم فبقراءة أبيهم أخذ  
 فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى إلى جنبه فقال على لقرأ كل انسان منكم كما علم فانه  
 حسن جميل ولا ين حبان والحاكم من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سورة من آل حم فرحنا إلى المسجد فقلت لرجل اقرأها فاذا هو يقرأ أو فاما اقرأها فقال  
 اقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فانطلقنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرناه فتغير  
 وجهه وقال انما اهلك من كان قبلكم الاختلاف ثم أسر إلى على شيئا فقال على ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم باهر أن يقرأ كل رجل منكم كما علم قال فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ أو فاما  
 لا يقرأها صاحبها أصل هذا سبأني في آخر حديث في كتاب فضائل القرآن وقد اختلف العلماء  
 في المراد بالارفع السبعة على أقوال كثيرة بلغها أبو حاتم بن حبان إلى خمسة وثلاثين قولاً وقال  
 المنذري أكثرها غير مختار **(قوله فافروا ما يسر منه)** أي من المنزل وفيه إشارة إلى الحكمة في  
 التعدد المذكور وأنه للتيسير على القارئ وهذا بقوى قول من قال المراد بالارفع تاديه المعنى  
 باللفظ المراد ولو كان من لغة واحدة لان لغة هشام بلسان قريش وكذلك عمرو مع ذلك فقد  
 اختلفت قرائتهم عليه على ذلك ابن عبد البر ونقل عن أكثر أهل العلم ان هذا هو المراد بالارفع  
 السبعة وذهب أبو عبيد آخرون إلى أن المراد اختلاف اللغات وهو اختيار ابن عطية وذهب  
 بأن لغات العرب أكثر من سبعة وأجيب بأن المراد أفصحها فجاء عن أبي صالح عن ابن عباس قال  
 نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة البهزمين هو وزن قال والهمز مسعد بن بكر وحشم  
 ابن بكر ونصر بن معاوية وثقيف وهؤلاء كلهم من هوازن ويقال لهم عليا هوازن ولهذا قال  
 أبو عمرو بن العلاء أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم يعني بني دارم وأخرج أبو عبيد من وجه  
 آخر عن ابن عباس قال نزل القرآن بلغة الكعبيين كعب قريش وكعب خزاعة قبل وكف ذلك  
 قال لان الدار واحدة يعني ان خزاعة كانوا جيران قريش فسهلت عليهم لقمتهم وقال أبو حاتم  
 السجستاني نزل بلغة قريش وهذا يدل وتيمم الباب والازدور يعقوه هوازن وسعد بن بكر

فافروا ما يسر منه

واستكره ابن قتيبة واحتج بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه فعلى هذا فتكون اللغات السبع في بطون قريش وبذلك جزم أبو علي الأهوازي وقال أبو عبيد ليس المراد ان كل كلمة تقرأ على سبع لغات بل اللغات السبع مفرقة فيه فبعضه بلغة قريش وبعضه بلغة هذيل وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة اليمن وغيرهم قال وبعض اللغات أسعدبها من بعض وأكثر نصيبا وقيل نزل بلغة مضر خاصة لقول عمر نزل القرآن بلغة مضر وعين بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر السبع من مضر أنهم هذيل وكذاته وقيس وضبة وتيم الرباب وأسدي بن خزيمة وقريش فهذه قبائل مضر تستوجب سبع لغات ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال أنزل القرآن أولا بلسان قريش ومن جاورهم من العرب القصصاء ثم أبيع للعرب أن يقرؤه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في اللفاظ والاعراب ولم يكافأ أحد منهم الانتقال من لغته الى لغة أخرى للمشقة ولما كان فيهم من الحمية ولطلب تسهيل فهم المراد كل ذلك مع اتفاق المعنى وعلى هذا يتنزل اختلافهم في القراءة كما تقدم وتصويب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلامهم (قلت) وثمة ذلك أن يقال ان الاياحة المذكورة لم تقع بالتشهي أي ان كل أحد يغير الكلمة بما رادفها في لغته بل المراءى في ذلك السماع من النبي صلى الله عليه وسلم ويشير الى ذلك قول كل من عمرو هشام في حديث الباب أقرأ في النبي صلى الله عليه وسلم لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولولم يكن مسجوعا له ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود قراءته حتى حين أي حتى حين وكتب اليه ان القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرأهم بلغة هذيل وكان ذلك قبل أن يجمع عثمان الناس على قراءة واحدة قال ابن عبد البر بعد ان أخرجهم من طريق أي داود بسنده يحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار لان الذي قرأه ابن مسعود لا يجوز قال واذا أبيت قراءته على سبعة أوجه أنزلت جازا الاختيار فيما أنزل قال أبو شامة ويحتمل أن يكون مراد عمر عثمان بقوله ما نزل بلسان قريش ان ذلك كان أول نزوله ثم ان الله تعالى سهله على الناس فجوز لهم أن يقرؤه على لغاتهم على أن لا يخرج ذلك عن لغات العرب لكونه بلسان عربي مبين فأما من أراد قراءته من غير العرب فالاختيار له أن يقرأه بلسان قريش لانه الاوئى وعلى هذا يحمل ما كتب به عمر الى ابن مسعود لان جميع اللغات بالنسبة لغير العرب بمستوية في التعبير فاذا لا بد من واحدة فلتكن بلغة النبي صلى الله عليه وسلم وأما العربي المبحول على لغته فلو كلف قراءته بلغة قريش لعسر عليه القول مع اياحة اقله أن يقرأه بلغته ويشير الى هذا قوله في حديث أبي كما تقدم هو عن أمي وقوله ان أمي لا تنطق ذلك وكأنه انتهى عند السبع لعله أنه لا يحتاج لنقطة من الفاظه الى أكثر من ذلك العدد غايبا وليس المراد كما تقدم ان كل لفظة منه تقرأ على سبعة أوجه قال ابن عبد البر وهذا مجمع عليه بل هو غير ممكن بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه الا الشيء القليل مثل عبد الطاغوت وقد أنكر ابن قتيبة أن يكون في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه ورد عليه ابن الانباري بمثل عبد الطاغوت ولا تقل لهما أف وجبريل ويدل على ما قرره انه أنزل أولا بلسان قريش ثم سهل على الامة أن يقرؤه بغير لسان قريش وذلك بعد ان كثر دخول العرب في الاسلام فثبت ان ورود التصريف بذلك كان بعد الهجرة كما تقدم في حديث أبي بن كعب أن جبريل ليلى

التي صلى الله عليه وسلم وهو عند أمية بن غفارة قال ان الله يأمرك أن تقرئ أمك القرآن على حرف فقال اسأل الله معافاته ومغفرته فان أمي لا تطيق ذلك الحديث أخرجه مسلم وأما في غفاري يقع الهمزة الصاد المحضة بضم هـ وأخوه تاء تأنيث هو مستقيم الماء كالغدير ووجهه أيضا كصا وقيل بالمد والهمز مثل نأمو هو موضع بالمدية النبوية يقب إلى في غفاري بكسر المعجمة وتخفيف الفاء لانهم نزولوا عنده وحاصل ما ذهب اليه هؤلاء ان معنى قوله أنزل القرآن على سبعة أحرف أي أنزل موسعا على القارئ أن يقرأ على سبعة أوجه أي يقرأ بأي حرف أراد منها على البذل من صاحبه كما قال أنزل على هذا الشرط وعلى هذا التوسعة وذلك لتسهيل قراءته اذ لو أخذوا بأن يقرؤا على حرف واحد لثقل عليهم كما تقدم قال ابن قتيبة في أول تفسيره المشكل له كان من يفسر الله أن أمر به أن يقرأ كل قوم بلغتهم فالهزل يقرأ عي حين يريد حتى حين والاسدي يقرأ فتلون بكسر أوله والتمجي يهز والقرشي لا يهز قالوا أراد كل فريق منهم أن ينزل عن لغته وما جرى عليه لسانه طفلا وناشئا وكه لاشق عليه غاية المسقة فيفسر عليهم ذلك مجته ولو كان المراد أن كل كلمته تقرأ على سبعة أوجه لقال مثلا أنزل سبعة أحرف وإنما المراد أن يأتي في الكلمة وجه أو وجهان أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة وقال ابن عبد البر أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللغات لما تقدم من اختلاف هشام وعمر ولغتهما واحدة فالواو إنما المعنى سبعة أو سبعة من المعاني المتفقة بالفاظ المختلفة نحو أو قبل وتعال وحلم ثم ساق الأحاديث المأخوذة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك (قلت) ويمكن الجمع بين القولين بأن يكون المراد بالأحرف تغيرا في اللفاظ مع اتفاق المعنى مع المصنف ذلك في سبع لغات لكن لاختلاف القولين فائدة أخرى وهي ما به عليه أبو عمرو والداني أن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلها ولا موجوده في حقه واحدة فإقرأ القارئ برواية واحدة فإقرأ ببعض الأحرف السبعة لا بكلمة وهذا إنما يأتي على القول بأن المراد بالأحرف اللغات وأما قول من يقول بالقول الآخر فيأتي ذلك في حقه واحدة فلا ريب بل يمكن على ذلك القول أن تحصل الأوجه السبعة في بعض القرآن كما تقدم وقد جعل ابن قتيبة وغيره العدد المذكور على الوجوه التي يقع بها التغير في سبعة أشياء ١ الأول ما يتغير حكمه ولا يزال معناه ولا صورته مثل ولا يضر كاتب ولا شهيد نصب الراعي ورفعها ٢ الثاني ما يتغير تغير الفعل مثل بعدين اسقانا وبعدين اسقانا بصبغة الطلب والقفل الماضي ٣ الثالث ما يتغير فقط بعض الحروف المهملات مثل تم نشرها بالواو الزايم ٤ الرابع ما يتغير بإحدى الحرف قريب من مخرج الآخر مثل طلع منضود في قراءة علي وطلع منضود ٥ الخامس ما يتغير بالتقديم والآخر مثل وجاءت سكرة الموت بالحق في قراءة أبي بكر الصديق وطلعت من مصرف وزين العابدون وجاءت سكرة الموت ٦ السادس ما يتغير بزيادة أو نقصان كما تقدم في التفسيرين ابن مسعود وأبي الدرداء والليل إذا غشي والنهار إذا فطى والذكري والآخر في النقصان وأما في الزيادة فكما تقدم في تفسير تبت أي ليهب في حديث ابن عباس وأندعشيتك الأقرين ورهطت منهم المخلصين ٧ السابع ما يتغير بإبدال كلمة بكلمة زادها مثل العهن المنفوش في قراءة ابن مسعود وسعيد بن جبيرة كالصوف المنفوش وهذا وجه حسن لكن استبعده قاسم بن ثابت في الدلائل لكون الرخصة في القراءات إنما وقعت



وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم وإنما كانوا يعرفون الحروف بخارجها قال وإماما وجد  
من الحروف المتباينة أخرج المتفقه الصورة مثل نشرها ونشرها فان السبب في ذلك تقارب  
معانيها واتفق تشابه صورتها في الخط (قلت) ولا يلزم من ذلك توهم ما ذهب اليه ابن قتيبة  
لا حتم أن يكون الاختصار المذكور في ذلك وقع اتفاقا وإنما اطلع عليه بالاستقراء في ذلك  
من الحكمة البالغة ما لا يخفى وقال أبو الفضل الرازي الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في  
الاختلاف الأول اختلاف الامعاء من افراد وتسمية وجمع أو تذكير وتأنث الثاني اختلاف  
تصريف الافعال من ماض ومضارع وأمر الثالث وجوه الاعراب الرابع النقص والزيادة  
الخامس التقديم والتأخير السادس الابدال السابع اختلاف اللغات كالفتح والامالة والترقيق  
والتخفيف والادغام والانفهام ونحو ذلك (قلت) وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقصه وذهب قوم الى أن  
السبعة أحرف سبعة أصناف من الكلام واحتجوا بحديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على  
سبعة أحرف زابر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال فأحوا حلالة وحرموا حرامه  
وأفعلوا ما أمرتم به وانتهوا عما نهيتهم عنه واعتبروا بأمثاله واعملوا بحكمه وأمنوا بعتنا به  
وقولوا أنه ناهي كل من عند ربنا أخرجه أبو عبيد وغيره قال ابن عبد البر هذا حديث لا يثبت لانه  
من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ولم يلق ابن مسعود وقد رده قوم من أهل النظر  
منهم أبو جعفر أحمد بن أبي عران (قلت) وأطيب الطبري في مقدمة تفسيره في الرد على من قال به  
وحاصله أنه يستحيل أن يتجمع في الحرف الواحد هذه الأوجه السبعة وقد صحح الحديث المذكور  
ابن حبان والحاكم وفي تصحيحه نظرا لا تقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود وقد أخرجه البيهقي من  
وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلًا وقال هذا مرسل جيد ثم قال ان مع تعني قوله في هذا  
الحديث سبعة أحرف أي سبعة أوجه كما فسرت في الحديث وليس المراد الـأحرف السبعة التي  
تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى لان سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا بل هي ظاهرة في  
أن المراد أن الكلمة الواحدة تقرأ على وجهين وثلاثة وأربعة الى سبعة تهوي بنا وتيسيرا والنقطة  
الواحدة لا يكون حراما وحلالا في حالة واحدة وقال أبو علي الأهوازي وأبو العلاء الهمداني  
قوله زابر وأمر استئناف كلام آخر أي هو زابر أي القرآن ولم يرد به تفسير الـأحرف السبعة  
وإنما توهم ذلك من توهمه من جهة الاتفاق في العدد ويؤيده أنه جاف في بعض طرقه زابرا وأمر  
الخ بالنصب أي نزل على هذه الصفة من الأبواب السبعة وقال أبو شامة يحتمل أن يكون التفسير  
المذكور للأبواب للأحرف أي هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه وأثره الله على  
هذه الأصناف لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب (قلت) وبما أوضح أن قوله زابر  
وأمر الخ ليس تفسيرًا للأحرف السبعة ما وقع في مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عقب  
حديث ابن عباس الأول من حديثي هذا الباب قال ابن شهاب بلغني أن تلك الـأحرف السبعة  
إنما هي في الأمر الذي يكون واحدا لا يختلف في حلال ولا حرام قال أبو شامة وقد اختلف  
السلف في الـأحرف السبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس  
اليوم أو ليس فيه الـأحرف واحد منها مال ابن الباقلاني الى الأول وصرح الطبري وجماعة

بالثاني وهو المعتد وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف عن أبي الطاهر بن أبي السرح قال سألت  
 ابن عيينة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين هل هي الأعراف السبعة قال لا وإنما الأعراف  
 السبعة مثلهم وتعال وأقبل أي ذلك قلت أجزأك قال وقال لي ابن وهب مثله والحق أن الذي  
 يجمع في المصحف هو المتفق على إنزاله المقطوع به المكتوب بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وفيه  
 بعض ما اختلف فيه الأعراف السبعة لأجمعها كما وقع في المصحف المكي تجرى من تحته الأنهار  
 في آخرة وفي غيره يحدف من وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة واوات  
 ثابتة في بعضها دون بعض وعدة لها آت وعدة لامات وتحوذ ذلك وهو محمول على أنه نزل بالأمرين  
 معا وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابه لتخصيص أو اعلم بذلك شخصا واحدا وأمر ما ثبتا معا على  
 الوجهين وما عد ذلك من القراءات مما لا يوافق الرسم فهو مما كانت القراءة تجوز به توسعة  
 على الناس وتسهيلا فلما آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان وكفر بعضهم بعضا  
 اختار الاقتصار على اللفظ المأذون في كتابه وترسكوا الباقي قال الطبري وصار ما اتفق عليه  
 العصابة من الاقتصار كن اقتصار عما خيفه على خصلته واحدة لأن أمرهم بالقراءة على الأوجه  
 المذكورة لم يكن على سبيل الإيجاب بل على سبيل الرخصة (قلت) ويدل عليه قوله صلى الله  
 عليه وسلم في حديث الباب فاقروا ما تسر منهنه وقد قرر الطبري ذلك تقريراً أطلب فيه ووهي  
 من قال بخلافه ووافقه على ذلك جماعة منهم أبو العباس بن عمار في شرح الهداية وقال أصح  
 ما عليه الحدائق أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها كلها وضابطه  
 ما وافق رسم المصحف فاما ما خالفه مثل أن يتغيروا فضلا من ركبهم في مواسم الحج ومثل أن اجاء فتح  
 الله والنصر فهمون تلك القراءات التي تركت أن صح السند بها ولا يكتفي صحة سندها في اثبات  
 كونها قرأ ناولا سيما والكثير منها مما يصح أن يكون من التأويل الذي قرن إلى التنزيل فصار  
 يظن أنه منه وقال البغوي في شرح السنة المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العرصات  
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر عثمان بن عفان بنسخه في المصاحف وجعل الناس عليه وأذهب  
 ما سوى ذلك قطعاً للمادة الخلاف فصار ما يخالق خط المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر  
 ما نسخ ورفع فليس لاحد أن يعدد في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم وقال أبو شامة ظن قوم  
 أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم  
 قاطبة وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل وقال ابن عمار أيضا لقد فعل مسبع هذه السبعة  
 ما لا ينبغي له وأشكل الأمر على العامة بأجماعه ككل من قل نظره أن هذه القراءات هي  
 المذكورة في الخبر وليسه إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة ووقع له أيضا في  
 اقتصاره عن كل امام على راو بين أنه صار من سمع قراءة أو ثالث غيرهما أبطلها وقد تكون هي  
 أشهر وأصح وأظهر وربما بالغ من لا يفهم خطأ وكفر وقال أبو بكر بن العربي ليست هذه  
 السبعة متعينة للبوازي حتى لا يجوز غيرها قراءة أي جعفر وشيبة والاعشى وشيوخهم فان هؤلاء  
 منهم أو فوقهم وكذا قال غير واحد منهم مكي بن أبي طالب وأبو العلاء الهمداني وغيرهم من أئمة  
 القراء وقال أبو حبان ليس في كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلا التزالي سير  
 فهذا أبو عمرو بن العلاء أشهر عنه سبعة عشر راويا ثم ساق أمهاتهم واقتصر في كتاب ابن مجاهد

على الزبدي واشتهر عن الزبدي عشرة أنفس فكيف يقتصر على السوسى والدورى وليس  
لهم منزلة على غيرهما لان الجميع مشتركون فى الضبط والاتقان والاشتراك فى الاختزال  
ولا أعرف لهذا سببا الا ما قضى من نقص العلم فاقتصر هؤلاء على السبعة ثم اقتصر من بعدهم  
من السبعة على التز السير وقال أبو شامة لم يرد ابن مجاهد ما نسب اليه بل أخطأ من نسب اليه  
ذلك وقد بالغ أبو طاهر بن أبي هاشم صاحب فى الرد على من نسب اليه ان مراده بالقراآت السبع  
الاحرف السبعة المذكورة فى الحديث قال ابن أبي هاشم ان السبب فى اختلاف القراآت  
السبع وغيرها ان الجهات التى وجهت اليها المصاحف كان بها من الصحابة من حمل عنه  
أهل تلك الجهة وكانت المصاحف خالصة من النقط والشكل قال فثبت أهل كل ناحية على  
ما كانوا اتفقوا عليها من الصحابة بشرط موافقة الخط وتركوا ما يخالف الخط امتثالاً لأمر  
عثمان الذى وافقه عليه الصحابة لما رأوا فى ذلك من الاحتياط للقرآن فمن نشأ الاختلاف بين  
قراء المصاحف كونهم متسكين بحرف واحد من السبعة وقال مكى بن أبي طالب هذه القراآت  
التي يقرأها اليوم وصحت رواياتها عن الأئمة بنو من الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن ثم  
ساق نحو ما تقدم قال وأما من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كل فرع وعاصم هي الاحرف السبعة التي  
فى الحديث فقد غلط غلطاً عظيماً قال ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت  
عن الأئمة غيرهم ووافق خط المصحف أن لا يكون قرأناه وهذا غلط عظيم فان الذين صنعوا  
القراآت من الأئمة المتقدمين كما في عهد القاسم بن سلام وأبي حاتم السجستاني وأبي جعفر  
الطبري واسماعيل بن اسحق والقاضي قد ذكروا أضعاف هؤلاء (قلت) اقتصر أبو عبيد في كتابه  
على خمسة عشر رجلاً من كل مصر ثلاثة أنفس فذكر من مكة ابن كثير وابن عيينة وسعيد  
الأعرج ومن أهل المدينة أبا جعفر وشيبة وناقصا ومن أهل البصرة أبا عمرو وعيسى بن عمر  
وعبد الله بن أبي اسحق ومن أهل الكوفة يحيى بن وثاب وعاصم والاعمش ومن أهل الشام  
عبد الله بن عامر ويحيى بن الحرث قال وذهب عنى اسم الثالث ولم يذكر في الكوفيين حجة ولا  
الكسائي بل قال ان جمهور أهل الكوفة بعد الثلاثة صاروا الى قراءة حجة ولم يجمع عليه  
بجاعتهم قال وأما الكسائي فكان يقتصر القراآت فأخذ من قراءة الكوفيين بعضها وترك بعضها  
وقال بعد ان ساق أسماء من نقلت عنه القراآت من الصحابة والتابعين فهو لا يهم الذين يصح عنهم  
عظم القراآت وان كان الغالب عليهم النقص والحديث قال ثم قام بعدهم بالقراآت قوم ليست لهم  
اسماؤهم ولا تقدمهم غير انهم يوردوا للتراءة واشتدت عنايتهم بها وطلبهم لها حتى صاروا بذلك  
أئمة يقتدى الناس بهم فيها فذكرهم وذكر أبو حاتم زيادة على عشرين رجلاً ولم يذكر فيهم ابن  
عامر ولا حجة ولا الكسائي وذكر الطبري في كتابه اثنين وعشرين رجلاً قال مكى وكان الناس  
على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب وبالكوفة على قراءة حجة وعاصم  
وبالشام على قراءة ابن عامر وبمكة على قراءة ابن كثير وبالمدينة على قراءة نافع واستقر وأعلى ذلك  
فلما كان على رأس الثلثة ثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب قال والسبب فى  
الاقتصار على السبعة مع أن فى أئمة القراء من هو أجل منهم قدراً ومثلهم أكثر من عددهم أن  
الرواة عن الأئمة كانوا كثيراً جداً فلما قصرت لهم اقتصروا بما وافق خط المصحف على

ما يسهل حفظه وتنضبط القراء به فتقلز والى من اشتهر بالثقة والامانة وطول العمر في ملازمة  
 القراء والالتفاق على الاخذ عنه فافردوا من كل مصر اماما واحدا ولم يتركوا مع ذلك تفصل  
 ما كان عليه الائمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءات كقراءة يعقوب وعاصم الجحدري وأبي  
 جعفر وشيبة وغيرهم قال وعني اخنا من القراء أن كما اختار الكسائي أبو عبيدوا وحام والمفضل  
 وأبو جعفر الطبري وغيرهم وذلك واضح في تصانيفهم في ذلك وقد صنف ابن جبريل المكي وكان  
 قبل ابن مجاهد كتابا في القراءات فاقصر على خمسة اختار من ككل مصر اماما وانما اقتصر  
 على ذلك لان المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة الى هذه الامصار ويقال انه وجه بسبعة  
 هذه الائمة ومصحفا الى اليمن ومصحفا الى البحرين لكن لم نسمع لهذا من المصحفين خبرا وادان  
 مجاهد وغيرهم اعادة عدد المصاحف استبدلوا من غير البحرين واليمن فارتين يكملهما العدد  
 فصادق ذلك ما افقه العدد الذي وردنا في خبرها وهو أن القرآن أنزل على سبعة أحرف فوقع  
 ذلك لئلا يعرف أصل المسئلة ولم يكن له فطنة فظن أن المراد بالقراءات السبع الحرف السبعة  
 ولا سيما وقد كثر استعمالهم الحرف في موضع القراءات فقالوا اقرأ بحرف فاعجب ابن كثير  
 فتأ كذا الظن بذلك وليس الامر كما ظنه والاصل المعتقد عليه عند الاثقة في ذلك أنه الذي يصح  
 سنده في السماع ويستقيم وجهه في العربية يتقوى افاق خط المصحف وربما زاد بعضهم الاتفاق  
 عليه ونعني بالاتفاق كما قال مكي بن أبي طالب ما اتفق عليه قراء المدينة والكوفة ولا سيما اذا  
 اتفق نافع وعاصم قال وربما زادوا بالاتفاق ما اتفق عليه أهل الحرمين قال وأصح القراءات  
 سند نافع وعاصم وأصحها أبو عمرو والكسائي وقال ابن السعالي القراءات في الشافعي القسك  
 بقراءة تسبع من القراء دون غيرهم ليس فيه أمر ولا سنة وانما هو من جمع بعض المتأخرين  
 فاشتروا بهم أنه لا يجوز الزيادة على ذلك قال وقد صنف غيره في السبع أيضا فذكر شيئا كثيرا  
 من الروايات عنهم غير ما في كتابه فلم يقل احدا أنه لا يجوز القراءات بذلك فخلط ذلك المصحف  
 عنه وقال أبو الفضل الرازي في اللوامع بعد أن ذكر الشبهة التي من أجلها نزل الانبياء ان  
 أحرف الائمة السبعة هي المشار إليها في الحديث وان الائمة بعد ابن مجاهد جعلوا القراءات  
 ثمانية أو عشرة لأجل ذلك قال واقصبت أثرهم لأجل ذلك وأقول لو اختاروا من الائمة القراء  
 حروفا وجرى دطر بقافي القراءات بشرط الاختيار لم يكن ذلك خارجا عن الحرف السبعة وقال  
 الكواشي كل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظة خط المصحف الامام فهو  
 من السبعة المنصوصة فعلى هذا الاصل بنى قبول القراءات عن سبعة كانوا أو سبعة آلاف  
 ومتى فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ (قلت) وانما وسعت القول في هذا لما تجد في هذه  
 الاحصاء المتأخرة من توهم أن القراءات المشهورة مختصرة في مثل التيسر والشاطبية  
 وقد اشتد انكار الائمة هذا الشأن على من ظن ذلك كما في شاه توماني حبان وآخر من مصر بذلك  
 السبكي فقال في شرح المنهاج عند الكلام على القراءات الشاذ صرح كثير من القضاة بان ما عدا  
 السبعة شاذ وتوهم انه المختص بالمشهور وفيها والحق أن الخارج عن السبعة على قسمين الاول  
 ما يتخالف رسم المصحف فلا شك في أنه ليس بقراءات الثاني ما لا يتخالف رسم المصحف وهو على قسمين  
 أيضا الاول ما ورد من طريق غيرية فهذا الحق الاول والثاني ما اشتهر عند الائمة هذا الشأن

٣ قوله قال ابن السعالي  
 القراءات في الشافعي الخ  
 كذا في نسخة وفي أخرى  
 قال اسمعيل الخ وحرره  
 محمده

القراءة بقديح واحد شاف هذا الوجه للمنع منه كقراءة يعقوب وأبي جعفر وغيرهما ثم نقل كلام  
 البغوي وقال هو أول من يعتقد عليه في ذلك فانه نفسه محدث مقرئ ثم قال وهذا التفصيل بعينه  
 وارتد في الروايات عن السبعة فان عنهم شيئا كثيرا من الشواذ وهو الذي لم يأت الا من طريق  
 غير سبعة وان اشتهرت القراءة من ذلك المنفرد وكذا قال أبو شامة ونحن وان قلنا ان القراءات  
 العشرة اليهم نسبت وعنهم نقلت فلا يلزم ان جميع ما نقل عنهم بهذه الصفة بل فيه الضعيف  
 لخروجهم عن الاركان الثلاثة ولهذا ترى كتب المصنفين مختلفة في ذلك فالاعتماد في غير ذلك على  
 الضابط المتفق عليه \* (فصل) \* لم أقف في شيء من طرق حديث عمر على تعيين الاحرف التي  
 اختلف فيها عمر وهشام من سورة القدران وقد زعم بعضهم فيما حكاه ابن التين انه ليس في هذه  
 السورة عند القراء اختلاف فيما ينقص من خط المصحف سوى قوله وجعل فيها سراجا وقمرى  
 سراجا جمع سراج قال يوافي ما فيها من الخلاف لا يخالف خط المصحف (قلت) وقد تنص أبو عمر  
 ابن عبد البر ما اختلف فيه القراء من ذلك من لدن العصابة ومن بعدهم من هذه السورة فاوردته  
 ملخصا وزيت عليه قدر ما ذكره زيادة على ذلك وفيه تعقب على ما حكاه ابن التين في سبعة  
 مواضع أو أكثر \* قوله تبارك الذي نزل القرآن قرأ أبو الجوزاء وأبو السوار أنزل بألف  
 \* قوله على عبده قرأ عبد الله بن الزبير وعاصم الجحدري على عباده ومعاذ أبو حليم وأبو نهيك  
 على صبيده \* قوله وقالوا أساطير الاولين اكتبها قرأ طلحة بن مصرف ورويت عن ابراهيم  
 الضبي بضم المثناة الاولى وكسر الثانية مبني بالمفعول واذا استأنتم آله \* قوله ملك فيكون  
 قرأ عاصم الجحدري وأبو المتوكل ويعني بن يصر فيكون بضم النون \* قوله أو تكون له جنسة  
 قرأ الاعمش وأبو حصين يكون بالتصانية \* قوله يأكل منها قرأ الكوفيون سوى عاصم ناكل  
 بالنون ونقله الكامل عن القاسم وابن سعد بن مقسم \* قوله ويجعل لك قصورا قرأ  
 ابن كثير وابن عامر وجيدون تابعهم أبو بكر وشيبان عن عاصم وكذا محبوب عن أبي عمرو وورش  
 يجعل رفع اللام والباقون بالجر عطف على محل جعل وقبل لادغامها وهذا يجري على طريقة  
 أبي عمرو بن العلاء قرأ بنصب اللام عمر بن ذر وابن أبي عمير وطه بن سليمان وعبد الله بن موسى  
 وذكرها القراء جواز على اضماء وان لم يقطعا وضعفها ابن جني \* قوله مكانا ضيقا قرأ ابن  
 كثير والاعمش وعلي بن نصر وسليمان بن محارب بالتضيق ونقلها عقبه بن يسار عن أبي عمرو وأيضا  
 \* قوله مقرنين قرأ عاصم الجحدري وعبد بن السميع مقرنون \* قوله ثورا قرأ المذكوران  
 بفتح المثناة \* قوله ويوم نحشهم قرأ ابن كثير وحض عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب والاعرج  
 والجحدري وكذا الحسن وقتادة والاعمش على اختلاف عنهم بالتصانية وقرأ ٣ الاعرج  
 بكسر الشين قال ابن جني وهي قوية في القياس متروكة في الاستعمال \* قوله وما يعبدون من  
 دون الله قرأ ابن مسعود وأبو نهيك وعمر بن ذر وما يعبدون من دوننا \* قوله فيقول قرأ  
 ابن عامر وطه بن مصرف وسلام وابن حسان وطه بن سليمان ويعني بن عمر وكذا الحسن  
 وقتادة على اختلاف عنهم ورويت عن عبد الوارث عن أبي عمرو والنون \* قوله ما كان  
 ينبغي قرأ أبو عيسى الاسواري وعاصم الجحدري بضم الياء وفتح الغين \* قوله ان تعذ قرأ  
 أبو الدرداء وزيد بن ثابت والباقر وأخوه زيد وجعفر الصادق ونصر بن علقمة ومكحول وشيبة

٣ قوله الاعرج في نسخة  
 الاعمش حرر من قرأ بكسر  
 الشين منها ٨١

وحفص بن جيسد وأبو جعفر القاري وأبو ساتم السجستاني والزعفراني وروى عن مجاهد وأبو  
 رجاو الحسن بن ضم أوله وفتح اللام على البناء للمفعول وأتكرها أبو عبيد وزعم القراء أن أبا  
 جعفر تفردها \* قوله فقد كذبكم حكى القرطبي أنها قرئت بالتخفيف \* قوله يجأتقولون  
 قرأ ابن مسعود ومجاهد وسعد بن جبير والاعشى وجسد بن قيس وابن جرير ومروان بن زور وأبو  
 حيوة ورويت عن قبل بالتصانية \* قوله فإبسطيعون قرأ حفص في الأكثر عنه عن  
 عاصم بالقوافية وكذا الاعشى وطلمة بن مصرف وأبو حيوة \* قوله ومن يظلم منكم ننقه قوئ  
 يذقه بالتصانية \* قوله إلا أنهم قرأ أنهم بفتح الهمزة والاصل لأنهم حذف اللام نقل هذا  
 والذي قبله من أعراب السمين \* قوله ويمشون قرأ علي وابن مسعود وابنه عبد الرحمن وأبو  
 عبد الرحمن السلمي بفتح الميم وتشديد الشين مثبنا للفاعل والمفعول أيضا \* قوله جمر محجورا  
 قرأ الحسن والفعال وقسادة وأبو رجاو والاعشى جمر بضم أوله وهي لغة وحكى أبو البقاء الفتح  
 عن بعض المصريين ولم أر من نقلها قراءة \* قوله ويوم تشق قرأ الكوفيون وأبو عمرو  
 والحسن في المشهور عنهما وروى عن ابن مسعود ونعيم بن مسير بالتخفيف وقرأ الباقون بتشديد  
 ووافقهم عبد الوارث ومعاذ عن أبي عمرو وكذا محبوب وكذا الهضي من الشاميين في نقل  
 الهذلي \* قوله ونزل الملائكة قرأ الأكثر بضم النون وتشديد الزاي وفتح اللام الملائكة  
 بالرفع وقرأ أربعة بن مصعب عن أبي عمرو ورويت عن معاذ أبي حليمه بتخفيف الزاي وضم  
 اللام والاصل تنزل الملائكة لحذف تخفيفا وقرأ أبو رجاو ويحيى بن يعمر وعمر بن ذر ورويت  
 عن ابن مسعود ونقلها ابن مقسم عن المكي واختارها الهذلي بفتح النون وتشديد الزاي وفتح  
 اللام على البناء للفاعل الملائكة بالنصب وقرأ جناح بن حبيش والخفاف عن أبي عمرو  
 بالتخفيف الملائكة بالرفع على البناء للفاعل ورويت عن الخفاف على البناء للمفعول أيضا  
 وقرأ ابن كثير في المشهور عنه وشعب عن أبي عمرو ونزل بنو تين الثانية خفصة الملائكة  
 بالنصب وقرئ بالتشديد عن ابن كثير أيضا وقرأ هرون عن أبي عمرو بجناة أوله وفتح النون وكسر  
 الزاي الثقيلة الملائكة بالرفع أي تنزل ما أمرت به وروى عن أبي بن كعب مثله لكن بفتح الزاي  
 وقرأ أبو السمال وأبو الأشهب كالشهور عن ابن كثير لكن بألف أوله ومن أبي بن كعب نزلت  
 بفتح وتخفيف وزيادة مشناة في آخره وعنه مثله لكن بضم أوله مشددا وعنه نزلت بجناة في أوله  
 وفي آخره بوزن تفضلت \* قوله بالتني اتخذت قرأ أبو عمرو وفتح الياء الأخيرة من ليتني \* قوله  
 يا ويلتي قرأ الحسن بكسر المثناة في الأضافة ومنهم من أمال \* قوله أن قومي اتخذوا قرأ أبو عمرو  
 وروح وأهل مكة الأرواية ابن مجاهد عن قبل بفتح الياء من قومي \* قوله لنثبت قرأ ابن  
 مسعود بالتصانية قبل النون وكذا روى عن جسد بن قيس وأبي حصين وأبي عمران الجوني  
 \* قوله فدمرناهم قرأ علي ومسلمة بن محارب فدمرناهم بكسر الميم وفتح الراء وكسر النون  
 الثقيلة بينهما ألف تنبيه عن علي بغير نون والخطاب لموسى وهرون \* قوله وعادوا وعمد قرأ  
 حمزة ويعقوب وحفص وعمد بغير صرف \* قوله أمطرت قرأ معاذ أبو حليمه وزيد بن علي وأبو  
 نهيك أمطرت بضم أوله وكسر الطاء مثبنا للمفعول وقرأ ابن مسعود أمطر وأوعنه أمطراهم  
 \* قوله طراسو قرأ أبو السمال وأبو العالسة وعاصم الجحدري بضم السين وأبو السمال

أيضا مثله بغير همز وقرأ على وحفصه زين العابدين وجعفر بن محمد بن زين العابدين بفتح السين  
وتشديد الواو بلا همز وكذا قرأ الضحاك لكن بالتخفيف \* قوله هزوا قرأ حمزة واسماعيل بن  
جعفر والمفضل باسكان الزاي وخصص بالضم بغير همز \* قوله أهدا الذي بعث الله قرأ ابن  
مسعود وأبي بن كعب اختاره الله من ديننا \* قوله عن ألهنا قرأ ابن مسعود وأبي عن صباغة  
ألهنا \* قوله أرايت من اتخذ الله قرأ ابن مسعود بعد الهمزة وكسر اللام والتنوين بصيغة  
الجمع وقرأ الأعرج بكسر أوله وفتح اللام بعدها ألف وهاء تأنيث وهو اسم الشمس وعنه يضم  
أوله أيضا \* قوله أم تصيب قرأ الشامي بفتح السين \* قوله أو يعقلون قرأ ابن مسعود  
أو يصرون \* قوله وهو الذي أرسل قرأ ابن مسعود يجعل \* قوله الرياح قرأ ابن كثير  
وابن محيصن والحسن الرميح \* قوله نشرا قرأ ابن عامر وقطادة وأبو رباح وعروب وميمون  
بسكون الشين وتابعهم هرون الأعور وخارجة بن مصعب كلاهما عن أبي عمرو وقرأ  
الكوفيون سوى عاصم وطائفة بفتح أوله ثم السكون وكذا قرأ الحسن وجعفر بن محمد والعلاء  
ابن شبيب \* وقرأ عاصم وعبد قنبل النون وتابعه عيسى الهمداني وأبان بن ثعلب وقرأ أبو عبد  
الرحمن السلي في رواية وابن السنيق يضم الموحدة مقصور بوزن جلي \* قوله انصبي به قرأ  
ابن مسعود ولنشره \* قوله مينا قرأ أبو جعفر بالتشديد \* قوله ونسقيه قرأ أبو عمرو وأبو  
حيوة وابن أبي عسلة بفتح النون وهي رواية عن أبي عمرو وعاصم والاعمش \* قوله وأما سي  
قرأ يحيى بن الحرث بتخفيف آخره وهي رواية عن الكسائي وعن أبي بكر بن عياش وعن قتيبة  
المبال وذكرها القرام جواز الانقلا \* قوله ولقد صرفناه قرأ عكرمة بتخفيف الراء \* قوله  
ليذكروا قرأ الكوفيون سوى عاصم بسكون المبال محظفا \* قوله وهذا الخ قرأ أبو حصين  
وأبو الجوزاء وأبو المتوكل وأبو حيوة وعمر بن ذر ونقلها الهذلي عن طلحة بن مصرف ورويت  
عن الكسائي وقتيبة المبال بفتح الميم وكسر اللام واستسكروها أبو حاتم السجستاني وقال ابن  
جني يجوز أن يكون أدام الخ مخذف الألف تخفيفا قال معان الخ ليست فصيحة \* قوله وسجرا  
تقدم \* قوله الرحمن فاسأل به قرأ زيد بن علي بغير النون تعال إلى وابن معدان بالنصب قال  
علي المدح \* قوله فاسأل به قرأ المكيون والكسائي وخالف وأبان بن زيد واسماعيل بن جعفر  
ورويت عن أبي عمرو وعن نافع فسل بغير همز \* قوله لما تأمرنا قرأ الكوفيون  
بالتخانية لكن اختلف عن حفص وقرأ ابن مسعود لما تأمرنا به \* قوله سراجا قرأ  
الكوفيون سوى عاصم سراجا بضمين لكن سكن الراء الاعمش ويحيى بن وثاب وأبان بن ثعلب  
والشرازي \* قوله وقرأ قرأ الاعمش وأبو حصين والحسن ورويت عن عاصم بضم القاف  
وسكون الميم وعن الاعمش أيضا فتح أوله \* قوله ان يذكر قرأ حمزة بالتخفيف وأبي بن كعب  
يتذكر ورويت عن علي وابن مسعود وقرأها أيضا إبراهيم التيمي ويحيى بن وثاب والاعمش  
وطلحة بن مصرف وعيسى الهمداني والباقر وأبو عبد الله بن إدريس ونعيم بن ميسرة \* قوله  
وعباد الرحمن قرأ أبي بن كعب بضم العين وتشديد الموحدة والحسن بضمين بغير ألف وأبو المتوكل  
وأبو نهيك وأبو الجوزاء بفتح ثم كسر ثم تخانية ساكنة \* قوله عيشون قرأ علي ومعاذ القساري  
وأبو عبد الرحمن السلي وأبو المتوكل وأبو نهيك وابن السنيق بالتشديد مبنيا للفاعل وعاصم

الجدي وعيسى بن عمر مبنيا للمفعول \* قوله سجدا قرأ إبراهيم النخعي سجودا \* قوله  
 ومقاما قرأ أبو زيد بفتح الميم \* قوله ولم يفتروا قرأ ابن عامر والمسيديون وهي رواية أبي  
 عبد الرحمن السلمي عن علي وعن الحسن وأبي رجاء ونعيم بن ميسرة والمفضل والازرق والجعفي  
 وهي رواية عن أبي بكر بضم أوله من الرأى وأفكرها أبو حاتم وقرأ الكوفيون الأيمن تقدم  
 منهم وأبو عمرو في رواية بفتح أوله وضم التاء وقرأ عاصم الجدي وأبو جوبة وعيسى بن عمرو  
 رواية عن أبي عمرو وأيضا بضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء والباقون بفتح أوله وكسر التاء  
 \* قوله قواما قرأ أحسان بن عبد الرحمن صاحب عائشة بكسر القاف وأبو حصين وعيسى بن  
 عمر بتشديد الواو مع فتح القاف \* قوله ياقا ثامنا قرأ ابن مسعود وأبو رجاء يلقى بأشباع القاف  
 وقرأ عمر بن ذر بضم أوله وفتح اللام وتشديد القاف بغير أشباع \* قوله يضاعف قرأ أبو بكر  
 عن عاصم برفع القاف وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر وشيبة ويعقوب بضعف بالتشديد وقرأ  
 طلحة بن سليمان بالنون العذاب بالنصب \* قوله ويخلد قرأ ابن عامر والاعمش وأبو بكر عن  
 عاصم بالرفع وقرأ أبو جوبة بضم أوله وفتح الخاء وتشديد اللام ورويت عن الجعفي عن شعبة  
 ورويت عن أبي عمرو ولكن بتخفيف اللام وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ القارئ وأبو المتوكل  
 وأبو نبيك وعاصم الجدي بالثناة مع الجزم على الخطاب \* قوله فيه مهانا قرأ ابن كثير  
 بأشباع الهاء من فيه حيث جاءوا بعبه خفض عن عاصم هنا فقط \* قوله وذريتنا قرأ أبو عمرو  
 والكوفيون سوى رواية عن عاصم بالافراد والباقون بالجمع \* قوله قرة أعين قرأ أبو الدرداء  
 وابن مسعود وأبو هريرة وأبو المتوكل وأبو نبيك وحيد بن قيس وعمر بن ذر قرات بصيغة الجمع  
 \* قوله يميزون الفرقة قرأ ابن مسعود بجزون الحنة \* قوله ويلقون فيها قرأ الكوفيون  
 سوى خفض وابن معدينا بفتح أوله وسكون اللام وكذا قرأ الثوري عن المفضل \* قوله فقد  
 كذبت قرأ ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير فقد كذب الكافرون وحكى الواقدي عن  
 بعضهم تخفيف الذال \* قوله فسوف يكون قرأ أبو السهال وأبو المتوكل وعيسى بن عمر  
 وأبان بن تغلب بالقوافية \* قوله لزاما قرأ أبو السمال بفتح اللام أسنده أبو حاتم السجستاني  
 عن أبي زيد عنه ونقلها الهذلي عن أبان بن تغلب قال أبو عمرو بن عبد البر بعد أن أورد بعض  
 ما أوردته هذا ما في سورة الفرقان من الحروف التي يأيدى أهل العلم بالقرآن والله أعلم بما أفكر  
 منها عمر على هشام وما قرأه عمر فقد يمكن أن يكون هناك حروف أخرى لم تصل إلى وليس كل من  
 قرأ شيئا نقل ذلك عنه ولكن إن فات من ذلك شيء فهو التزويل ليس كذلك قال والذي ذكرناه يزيد  
 على ما ذكره مثله أو أكثر ولكالافتلدة عهد ذلك ومع ذلك فنقول يحتمل أن تكون بقيت أشياء  
 لم نطلع عليها على أن تركت أشياء مما يتعلق بصفة الأداة من الهمز والمد والروم والاشتمال ونحو  
 ذلك ثم بعد كل شيء هذا وإسماعه وفتت على الكتاب الكبير المسمى بالجامع الأكبر والبصير الأخر  
 تأليف شيخ شيوخنا أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز النخعي الذي ذكرناه جمع فيه سبعة آلاف  
 رواية من طريق غير ما لا يلىق وهو في نحو ثلاثين مجلدة فالتقطت منه ما لم يتقدم ذكره من  
 الاختلاف فقارب قدر ما كنت ذكرته أولا وقد أوردته على ترتيب السورة \* قوله ليكون  
 للعالمين نذيرا قرأ أدهم السدوسي بالثناة فوق \* قوله واتخذوا من دونه آلهة قرأ أسعدي بن



يوسف بكسر الهمزة وفتح اللام بعدها ألف \* قوله ويعشى قرأ العلامة بن شبابة وموسى بن  
 أححق بضم أوله وفتح الميم وتشديد الشين المقنوعة ونقل عن الحجاج بضم أوله وسكون الميم  
 وبالسین الممهلة المكسورة وقالوا هو تصف \* قوله ان تتبعون قرأ ابن أنم بصحانية أوله  
 وكذا محمد بن جعفر بفتح المثناة الأولى وسكون الثانية \* قوله فلا يستطيعون قرأ زهير بن  
 أحمد بضمثة من فوق \* قوله جنة كل منها قرأ سالم بن عامر حنات بصيغة الجمع \* قوله مكانا  
 ضيقا مقربين قرأ عبد الله بن سلام مقربين بالتخفيف وقرأ سهل مقرون بالتخفيف مع الواو  
 \* قوله أم بجنة الخلد قرأ أبو هشام أم بجنات بصيغة الجمع \* قوله عبادى هؤلاء قرأها  
 الوليد بن مسلم بضم ياء \* قوله نسوا الذكر قرأ أبو مالك بضم النون وتشديد السين  
 \* قوله فما يستطيعون صرفا قرأ ابن مسعود فما يستطيعون لكم وأبي بن كعب فما  
 يستطيعون لك حكى ذلك أحمد بن يحيى بن مالك عن عبد الوهاب عن هرون الأعور وروى عن  
 ابن الأصماني عن أبي بكر بن عياش وعن يوسف بن سعيد عن خلف بن قبيص عن زائدة كلاهما عن  
 الأعمش بن زائدة لكم أيضا \* قوله ومن يظلم منكم قرأ يحيى بن واضح ومن يكذب بدل يظلم  
 ووزنها وقرأها أيضا هرون الأعور يكذب بالتشديد \* قوله عذابا كبيرا قرأ أشعيب عن أبي  
 حزة بالثلثة بدل الموحدة \* قوله لولا أنزل قرأ جعفر بن محمد بفتح الهمزة والراء ونسب  
 الملائكة \* قوله عتوا كبيرا قرأ عتيا بصحانية بدل الواو وقرأ أبو اسحق الكوفي كثيرا بالثلثة  
 بدل الموحدة \* قوله يوم يرون الملائكة قرأ عبد الرحمن بن عبد الله ترون بالثناة من فوق  
 \* قوله ويقولون قرأ هشيم عن يونس ويقولون بالثناة من فوق أيضا \* قوله وقدمنا قرأ سعيد  
 ابن اسمعيل بفتح الدال \* قوله الى ما عملوا من عمل قرأ الوكيعي من عمل صالح بن زيادة صالح  
 \* قوله هباء قرأ محارب بضم الهاء مع المد وقرأ نصر بن يوسف بالنم والقصر والتنوين وقرأ  
 ابن دينار كذلك لكن بفتح الهاء \* قوله مستقرا قرأ طلحة بن موسى بكسر القاف \* قوله  
 ويوم تشق قرأ أبو ضلم ويوم بالرفع والتنوين وأبو جرة بالرفع بلا تنوين وقرأ عجمه عن  
 الأعمش يوم يرون السمة تشق بحدف الواو وزيادة يرون \* قوله الملك يومئذ قرأ سليمان  
 ابن ابراهيم الملك بفتح الميم وكسر اللام \* قوله الحق قرأ أبو جعفر بن يزيد بن صب الحق \* قوله  
 بالتى اتخذت قرأ عامر بن نصر بفتح ت \* قوله وقالوا لولا نزل عليه القرآن قرأ العلوي عن  
 أحمد بن يحيى بفتح النون والراء مخففا وقرأ زيد بن علي وعبد الله بن خلد كذلك لكن منقلا \* قوله  
 وقوم نوح قرأها الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه بالرفع \* قوله وجعلناهم للناس آية  
 قرأ حامد الراهم رضى آيات بالجمع \* قوله ولقد أنزلنا على القرية قرأ سورة بن ابراهيم القرية  
 بالجمع وقرأ بهرام القرية بالتصغير منقلا \* قوله أقلم يكونوا فيها قرأ أبو جرة عن شعبة بالثناة  
 من فوق فيها \* قوله وسوف يعلمون حين يرون قرأ عثمان بن المبارك بالثناة من فوق فيها  
 \* قوله أم تحسب قرأ حزة بن حمزة بضم الصحانية وفتح السين الممهلة \* قوله سبانا قرأ يوسف  
 ابن أحمد بكسر الممهلة أوله وقال معناه الراحة \* قوله جهادا كبيرا قرأ محمد بن الحنفية بالثلثة  
 \* قوله مرج البحرين قرأ ابن عرفة مرج بتشديد الراء \* قوله هذا عذب قرأ الحسن بن محمد  
 ابن أبي سعدان بكسر الهمزة واللام \* قوله فجعله نسبا قرأ الحجاج بن يوسف سببا بجملة ثم

موحدتين \* قوله أنسجد قرأ أبو المتوكل بالتاء المثناة من فوق \* قوله وهو الذي جعل الليل والنهار خلفه قرأ الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه خلفه بفتح الخاء وواو الهاء ضمير يعود على الليل \* قوله على الأرض هونا قرأ ابن السميع بضم الهاء \* قوله قالوا سلاما قرأ حزن بن عروة سلبا بكسر السين وسكون اللام \* قوله بين ذلك قرأ جعفر بن الياس بضم النون وقال هو اسم كان \* قوله لا يدعون قرأ جعفر بن محمد بتشديد الدال \* قوله ولا يقتلون قرأ ابن جامع بضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء المكسورة وقرأ هاما كذلك لكن بألف قبل المثناة \* قوله أناما قرأ عبد الله بن صالح البجلي عن حمزة أنما بكسر أوله وسكون ثانيه بغير ألف قبل الميم وروى عن ابن مسعود بصيغة الجمع أناما \* قوله سيد الله قرأ عبد الحميد عن أبي بكر وابن أبي عمير \* وأبان وابن مجاهد عن عاصم وأبو عمارة والبرقي عن الاعشى بسكون الواو المحذرة \* قوله لا يشهدون الزور قرأ أبو الطغر بنون بدل الزاء \* قوله ذكرنا آيات ربهم قرأ عجم بن زيد بفتح الدال والكاف \* قوله آيات ربهم قرأ سليمان بن يزيد بآية بالأفراد \* قوله قرأة أعين قرأ معروف بن حكيم قرأة عين بالأفراد وكذا أبو صالح من رواية الكلبي عنه لكن قال قرأت عين \* قوله واجعلنا للمتقين قرأ جعفر بن محمد واجعل لنا من المتقين اماما \* قوله يجزئون قرأ أبي في رواية يجازون \* قوله الغرفة قرأ أبو حامد الغرفات \* قوله نصية قرأ ابن عمير نصيات بالجمع \* قوله وسلاما قرأ الحرث وسلماني الموضعين \* قوله مستقرا ومقاما قرأ عمر بن عمران ومقاما بفتح الميم \* قوله فقد كذبتم قرأ عبد بن سعيد بفتح السين والذال فهذه ستة وخمسون موضعا ليس فيها من المشهور شي فليضف الى ما ذكرته أولا فتكون جلها نحو من مائة وثلاثين موضعا والله أعلم واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم فاقروا ما تيسر منه على جواز القراءة بكل ما ثبت من القرآن بالشروط المتقدمة وهي شروط لا بد من اعتبارها حتى اختلف شرط منها لم تكن تلك القراءة معقدة وقد قرر ذلك أبو شامة في الوجيز تقرير ابلغا وقال لا يقطع بالقراءة ما منزهة من عند الله الا اذا اتفقت الطرق عن ذلك الامام الذي قام بامامة المصرب القراءة وتأجمع أهل عصره ومن بعدهم على امامته في ذلك قال اما اذا اختلفت الطرق عنه فلا فلو اشقلت الآية الواحدة على قرأت مختلفة مع وجود الشرط المذكور جازت القراءة بها بشرط أن لا يحتمل المعنى ولا يتغير الالفاظ وذكر أبو شامة في الوجيز أن فتوى وردت من الجمع لشمس سألوا عن هارث يقرأ عشر من القرآن فيضلل القرآن فاجاب ابن الحاجب بوجوب الصلاح وغير واحد من أئمة ذلك العصر بالجواز بالشروط التي ذكرناها بكن يقرأ مئلا فتلقى آدم من ربه كلمات فلا يقرأ لابن كثير نصب آدم ولا يقرأ عمرو بنصب كلمات ولكن يقرأ تغفر لكم بالنون خطا بآيةكم بالرفع قال أبو شامة لا شك في منع مثل هذا وما عداه مخافته والله أعلم وقد شاع في زماننا من طائفة من القراء انكار ذلك حتى صرح بعضهم بغيره فظن كثير من الفقهاء ان لهم في ذلك معقدا فتابعوهم وقالوا أهل كل فن أدري بفتنهم وهذا ذلول ممن قاله فان علم الحلال والحرام انما يتلقى من الفقهاء والذي منع ذلك من القراء انما هو محمول على ما ذكرنا من رواية خاصة فانه متى خلطها كان كذا على ذلك القارئ الخاص الذي شرع في اقراره واتسه عن أقرأ رواية لم يحسن أن ينقل عنها الى رواية أخرى كما قاله الشيخ يحيى الدين وذلك من الاولوية لا على

الحتم أما المنع على الإطلاق فلا والله أعلم **(قوله ما سـ تـ آلف القرآن)** أي جمع  
آيات السورة الواحدة أو جمع السور من سنة في المصنف **(قوله ان ابن جريج أخبرهم قال)**  
وأخبرني يوسف كذا عندهم وما عرفت ماذا عطف عليه ثم رأيت الواو ماقطعة في رواية التسني  
وكذا ما وقف عليه من طرق هذا الحديث **(قوله ان ابن جريج أخبرهم قال)** أي رجل من أهل العراق  
ولم أقف على اسمه **(قوله أي الكفن خير قالت ويحذو وما يضرك)** لعل هذا العراقي كان سمع  
حديث حمزة المرفوع بالسوا من بابكم البيضاء وكفوا فيها ما نكفهاها بطهر والطيب وهو  
عند الترمذي صحيحاً وأخرجه أيضاً عن ابن عباس فعمل العراقي جمعه فأراد أن يستثبت عائشة  
في ذلك وكان أهل العراق اشتهروا بالاعتناء في السؤال فلهذا قالت له عائشة وما يضرك تعني أي  
كفن كفت فيه أجراً وقول ابن عمر لئن سأله عن دم البعوض مشهور حيث قال انظرنا إلى  
أهل العراق يسألون عن دم البعوض وقد قالوا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)**  
لعل أولئك علمه القرآن فإنه يقرأ غير مؤلف قال ابن كثير كان خصمه هذا العراقي كانت قبل أن  
يرسل عثمان المصنف إلى الأتفاق كذا قال وفيه قطران يوسف من ماله لم يدرك زمان أرسل  
عثمان المصاحف إلى الأتفاق فقد ذكر المزني أن روايته عن أبي بن كعب مرسله وأما ما بعده  
إرسال المصاحف إلى الصنيع وقصر على يوسف في هذا الحديث أنه كان عند عائشة حين سألها  
هذا العراقي والذي يظهر لي أن هذا العراقي كان ممن يأخذ بقراءة ابن مسعود وكان ابن مسعود  
حضر مصحف عثمان إلى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قرائته ولا على إعدام مصحفه كما ساق  
بأنه بعد الباب الذي يلي هذا فكان تأليف مصحفه مغايراً لتأليف مصحف عثمان ولا شك أن  
تأليف المصنف العثماني أكثر مناسبة من غيره فلهذا أطلق العراقي أنه غير مؤلف وهذا كله على  
أن السؤال انما وقع عن ترتيب السور ويدل على ذلك قولها وما يضرك أي تقرأ قبل ويحتمل أن  
يكون أراد تفصيل آيات كل سورة لقوله في آخر الحديث فأملت عليه أي السور أي آيات كل سورة  
كان تقول له سورة كذا مثلاً كذا الآية الأولى كذا الثانية الخ وهذا يرجع إلى اختلاف عدد  
الآيات وفيه اختلاف بين المدني والشامي والبصري وقد اعتنى أئمة القراء جميع ذلك وسان  
الخلافاً فيه والأول أظهر ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين والله أعلم قال ابن بطال  
لا نعلم أحداً قال بوجوب ترتيب السور في القراءة لا داخل الصلاة ولا خارجها بل يجوز أن يقرأ  
الكهف قبل البقرة والجم قبل الكهف مثلاً وأما ما جاء عن السلف من النهي عن قراءة القرآن  
منكموا فالمراد به أن يقرأ من آخر السورة إلى أولها أو كل جماعة يصنعون ذلك في التصديقه من  
الشعر بالغة في حفظها وتذليلها للسان في سرد ما تقع السلف ذلك في القرآن فهو أمر مدني وقال  
القاضي عياض في شرح حديث حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلته في الليل  
بسورة النسا قبل آل عمران هو كذلك في مصحف أبي بن كعب وفيه حجة لمن يقول أن ترتيب السور  
اجتهاد وليس شرع فمن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول جمهور العلماء واختاره القاضي  
الباقلاني قال وترتيب السور ليس بواجب في التلاوة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التعليم  
فلذلك اختلفت المصاحف فلما كتب مصحف عثمان رسماً على ما هو عليه الآن فلذلك اختلف  
ترتيب مصاحف العصابة ثم ذكر نحو كلام ابن بطال ثم قال ولا خلاف أن ترتيب آيات كل سورة على

**(باب تأليف القرآن)**  
حدثنا إبراهيم بن موسى  
أخبرنا هشام بن يوسف أن  
ابن جريج أخبرهم قال  
وأخبرني يوسف بن ماله  
قال إلى عثمان عائشة أم  
المؤمنين رضي الله عنها إذ  
جاءه عسراق فقال أي  
الكفن خير قالت ويحذو  
وما يضرك قال يا أم المؤمنين  
أريج مصحفك قالت لم قال  
لعل أولئك علمه القرآن  
فانه يقرأ غير مؤلف قالت  
وما يضرك أي تقرأ قبل



لا يدعون مع الله الها آخر الى رحيم الشراء آخر هامن والشراء تبعهم القصص الذين  
 آتيناها الكتاب الى الجاهلين وان الذي فرض عليك القرآن الضكوت من اولها الى ويعلم  
 المتنافقين لقمان ولوان ما في الارض من شجرة اقلام الم تنزل اثنى كان مؤمنا وقيل من تصافى  
 سبا ويرى الذين واولوا العلم الزمر قل يا عبادى الى بشعرون المؤمنين ان الذين يجادلون في آيات  
 الله والتي قلها الشورى اأم يقولون اقترى وهو الذي يقبل التوبة الى شديد الحاشية للذين  
 آمنوا يغفروا الاحقاف قل ايايتم ان كان من عند الله وكفرتم به وقوله قاصر في ولقد خلقنا  
 السموات الى الغيوب النجم الذين يثبتون الى اتقى الرحمن يسأله من في السموات والارض  
 الواقعة ويصنعون وذكركم ن من انا بلو اناهم الى يعلمون ومن قاصر لحكم ربك الى الصالحين  
 المرسلات واذا قيل لهم اركعوا الاركعوا فخذ ما نزل بالمد ينقش آيات من سورة تقدم نزولها بحكمة  
 وقد بين ذلك حديث ابن عباس عن عثمان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ما ينزل  
 عليه الآيات فيقول مضعوا في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا وما عكس ذلك وهو نزول شيء من سورة  
 بحكمة تأخر نزول تلك السورة الى المدينة فلم أره الا نادرا فقد انفقوا على أن الانتقال مدينة لكن  
 قيل ان قوله تعالى واذا نكركم الذين كفروا الآية نزلت بحكمة ثم نزلت سورة الانتقال بالمدينة وهذا  
 غريب جدا نعم نزل من السور المدينة التي تقدم ذكرها بحكمة ثم نزلت سورة الانتقال بعد الهجرة  
 في العمرة والفتح والحج ومواقع متعددة في الغزوات كسبوك وغيرها أشياء كثيرة كلها تسمى  
 المدي اصطلاحا والله أعلم بالحديث الثاني حديث ابن مسعود تقدم شرحه في تفسير مصنف  
 وفي الايضاح والغرض منه هنا هذه السور نزلت بحكمة وانها مرتبة في مصنف ابن مسعود كما هي  
 في مصنف عثمان ومع تقديمهم في النزول فهن مؤخرات في ترتيب المصنف والمرايد للعناق وهو  
 يكسر المهمله أنهم من قديم ما نزل في الحديث الثالث حديث البراء تعلق سورة سبع اسم ربك  
 الاعلى قبل ان يضم النبي صلى الله عليه وسلم هو طرف من حديث تقدم شرحه في احاديث  
 الهيرقوا العرض منه ان هذه السورة متقدمة النزول وهي في آخر المصنف مع ذلك في الحديث  
 الرابع حديث ابن مسعود أيضا (قوله عن شقيق) هو ابن سلمة وهو أبو وائل منهم وركبته  
 أسكن من اسمه وقوله أي داود الطيالسي عن شعبة عن الاعمش سمعت أبا وائل أخرجه  
 الترمذي (قوله قال عبد الله) سأتى في باب الترتيل بلفظ غدونا على عبد الله وهو ابن مسعود  
 (قوله لقد تعلق النظائر) تقدم شرحه مستوفى في باب الجمع بين سورتين في الصلاة من أبواب  
 صفة الصلاة وفيه أسماء السور المذكورة وان فيه دلالة على أن تأليف مصنف ابن مسعود على  
 غير تأليف عثمان وكان أوله الفاتحة ثم البقرة ثم النساء ثم آل عمران ولم يكن على ترتيب النزول  
 ويقال ان مصنف على كان على ترتيب النزول أوله اقرأ ثم المدثر ثم والقلم ثم المزمل ثم ثبت ثم  
 التكاثر ثم سمع وهكذا الى آخر المكي ثم المدي والله أعلم وأما ترتيب المصنف على ما هو عليه  
 الآن فقال القاضي أبو بكر الباقلا في محتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر  
 بترتيبه هكذا ويحتمل أن يكون من اجتهاد الصحابة ثم رجع الاول بما سأتى في الباب الذي بعد  
 هذا أنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يعارض بهجربل في كل سنة فآذني يظهر أنه عارضه به  
 هكذا على هذا الترتيب بهجربم ابن التباري وفيه قطربل الذي يظهر أنه كان يعارضه به على

عن شقيق قال قال عبد الله  
 لقد تعلق النظائر التي  
 كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يقرأ من اثنين  
 اثنين في كل ركعة فقام عبد  
 الله ودخل معه علقمة  
 وخرج علقمة فسأله فقال  
 عشرون سورة من أول  
 المصنف على تأليف ابن  
 مسعود آخرهن من الخواميس

ترتيب التزول نعم ترتيب بعض السور على بعض أو معطسها لا يتبعه أن يكون توقيفا وإن كان بعضهم اجتهد بعض العصابة وقد أخرج أجدوا أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس قال قلت لعثمان ما جعلكم على أن تعدتم إلى الانفصال وهي من المثاني وإلى برأتوهي من المئين ففرقتنهما ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعهما في السبع الطوال فقال عثمان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ما ينزل عليه السورة ذات العدد فإذا نزل عليه الشيء يعني منها داعي بعض من كان يكتب فيقول ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكانت الانفصال من أوائل ما نزل بالمدينة وبرأت من آخر القرآن وكان قصتها شبيهة بما فتننت أنها ما تقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن لسانها منها اه فهذا يدل على أن ترتيب الآيات في كل سورة كان توقيفا لما لم يفصح النبي صلى الله عليه وسلم بأمر برأته أضافها عثمان إلى الانفصال اجتهدا منه رضي الله تعالى عنه وتقل صاحب الاقتناع أن السورة لبرأته تاسف معصف ابن مسعود قال ولا يؤخذ بهذا وكان من علامة ابتداء السورة نزول بسم الله الرحمن الرحيم أول ما ينزل شيء منها كما أخرج أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم ختم السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية فإذا نزلت بسم الله الرحمن الرحيم علوا أن السورة قد انقضت وبما يدل على أن ترتيب المصحف كان توقيفا ما أخرجه أجدوا أبو داود وغيرهما عن أوس بن أبي أوس حديثه الثقي قال كنت في الوفاة الذين أسلموا من ثقيف فذكر الحديث وعفي فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم طرأ على حزبي من القرآن فأردت أن لا أخرج حتى أقضيه قال فسلنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا كيف يحزبون القرآن قالوا تحزبه ثلاث سور وخمس سور وسبع سور وتسع سور وأحدى عشرة وثلاث عشرة وحزب المفضل من في حتى تختم (قلت) فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن الذي كان من تباحثه في حزب المفضل خاصة بخلاف ما عاده فحصل أن يكون كان فيه تقديم وتأخير كما ثبت من حديث حديثه أنه صلى الله عليه وسلم قرأ النساء بعد البقرة قبل آل عمران ويستفاد من هذا الحديث حديث أوس أن الراجح في المفضل أنهن أول سورة في آخر القرآن لكنه مبني على أن الفاتحة لم تصدق في الثلث الأول فإنه يلزم من عد هأن يكون أول المفضل من الجبران وبغير جماعته من الأئمة وقد نقلنا الاختلاف في تحديده في باب الجهر بالقراءة في المغرب من أبواب صفة الصلاة والله أعلم **قوله** ما كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم يكسر الرامن العرض وهو ضغ العين وسكون الراء أي يقرأ والمراد يستعرضه ما قرأه أي **قوله** وقال مسروق عن عائشة عن فاطمة قالت سألت أسرا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل كان يعارضني بالقرآن هذا طرف من حديث وصله بقله في علامات النبوة وتقدم شرحه في باب الوفاة النبوية من آخر المغازي وتقدم بيان فائدة المعارضة في الباب الذي قبله والمعارضة مفاعلة من الجانبين كأن كلامهما كان نازعا بقرأ والآخر يستمع **قوله** وأنه عارضني في رواية السرخسي وأبي عارضني **قوله** إبراهيم بن سعد عن الزهري (تقدم في الصيام من وجه آخر عن

باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم) وقال مسروق عن عائشة رضي الله عنها عن فاطمة عليها السلام أسرا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة وأنه عارضني العام مرتين ولا أراه إلا ضرا إلى حديثنا يحيى بن قزعة حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما

ابراهيم بن سعد قال أبانا الزهري و ابراهيم بن سعد سمع من الزهري ومن صالح بن كيسان عن الزهري وروايته على الصفتين تكررت في هذا الكتاب كثيرا وقد تقدمت فوائده حديث ابن عباس هذا في بدء الوحي فقد كرهنا تكاثر ما لم يتقدم **(قوله)** كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس فيه احتراصا بليغ ثلاثين قيل من قوله وأجود ما يكون في رمضان أن الأجود به خاصة منه برضا فائت به الأجود المطلقه ولا ثم عطف عليها زاد ذلك في رمضان **(قوله)** وأجود ما يكون في رمضان تقدم في بدء الوحي من وجه آخر عن الزهري بلفظ وكان أجود ما يكون في رمضان وتقدم أن المشهور في ضبط أجودانه بالرفع وأن التصحيح هو هذه الرواية بما تويد الرفع **(قوله)** لأن جبريل كان يلقاه فيه بيان سبب الأجود به المذكورة وهي آية من الرواية التي في بدء الوحي بلفظ وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل **(قوله)** في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ أي رمضان وهذا ظاهر في أنه كان يلقاه كذلك في كل رمضان منذ أنزل عليه القرآن ولا يختص ذلك برمضان الهجرية وإن كان صياح شهر رمضان انما فرض بعد الهجرة لأنه كان يسمى رمضان قبل أن يفرض صياحه **(قوله)** يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن هذا عكس ما وقع في الترجمة لأن فيها أن جبريل كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض على جبريل وتقدم في بدء الوحي بلفظ وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فداوره القرآن فيصلى على أن كلامهما كان يعرض على الآخر ويقدم ما وقع في رواية أبي هريرة آخر أحاديث الباب كإسأله وفي الحديث إطلاق القرآن على بعضه وعلى معظمه لأن أول رمضان من بعد المعثة لم يكن نزل من القرآن إلا بعضه ثم كذلك كل رمضان بعده إلى رمضان الأخير فكان قد نزل كله إلا ما تأخر نزوله بعد رمضان المذكور وكان في سنة عشر إلى أن مات النبي صلى الله عليه وسلم في ربيع الأول سنة إحدى عشر عشرين نزل في تلك المدة قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم فأنزلت يوم عرفه النبي صلى الله عليه وسلم بها بالاتفاق وقد تقدم في هذا الكتاب وكان الذي نزل في تلك الأيام ما كان قليلا بالنسبة لما تقدم اعتقروا معارضة فيستفاد من ذلك أن القرآن يطلق على البعض مجازا ومن ثم لا يصح من حلف بالقرآن القرآن فقرأ بعضه إلا أن قصد الجميع واختلف في العريضة الأخيرة هل كانت بجميع الحرف المأذون في قراءتها أو بحرف واحد منها وعلى الثاني فهل هو الحرف الذي جمع عليه عثمان جميع الناس أو غيره وقد روي أحمد وابن أبي داود والطبري من طريق عبيدة ابن عمر السلمي أن الذي جمع عليه عثمان الناس وافق العريضة الأخيرة ومن طريق يحيى بن سعيد بن قيس قال كان جبريل يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن الحديث نحو حديث ابن عباس وزاد في آخره فيروى أن قراءتنا أحدث القراءات عهدا بالعريضة الأخيرة وعندنا كما يقضوه من حديث حمزة وأسناده حسن وقد صحه هو ولفظه عرض القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضا وتقولون أن قراءتنا هذه هي العريضة الأخيرة ومن طريق مجاهد عن ابن عباس قال أي القراءتين ترون كان آخر القراءة قالوا القراءتين ثابت فقال لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل فلما كان في السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين وكانت قراءته ابن مسعود آخرها وهذا يغاير حديث حمزة ومن وافقه وعند

قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وأجود ما يكون في شهر رمضان لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن

مسند في مسنده من طريق ابراهيم التيمي أن ابن عباس سمع رجلا يقول الحرف الاول فقال ما الحرف الاول قال ان عمر بن الخطاب سمع رجلا يقول الحرف الاول فقال ابن عباس انه لا حرف عرض به النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل وأخرج الترمذي عن طريق أبي غليان قال قال ابن عباس أي القراءتين تقرأ القراءة الاولى قراءة ابن أم عبد بن عبد الله بن مسعود قال بل هي الاخيرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض على جبريل الحديث وفي آخره فحضر ذلك ابن مسعود فسمع ما نسج من ذلك وما يدل واسناده صحيح ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون العرضان الاخيرتان وقفتا بالحرفين المذكورين فيصير اطلاق الاخرى على كل منهما (قوله) أجود بالخير من الریح المرسلة فيه جواز المبالغة في التشبيه وجواز تشبيه المعنوي بالخصوص لقرب الفهم سامعه وذلك أنه أثبت له أو لا وصف الاجودية ثم أراد أن يصفه بزيادة من ذلك فبقي جوده بالریح المرسلة بل جله أبلغ في ذلك منها لان الریح قد تسكن وفيه الاحتباس لان الریح منه العقيم الضارة ومنها البشيرة بالخير فوصفها بالمرسلة ليعين الثانية وأشار إلى قوله تعالى وهو الذي يرسل الرياح مبشرات ٢ الله التي أرسل الرياح وهو ذلك قال ریح المرسلة تستمر مدة ارسالها وكذا كان عمله صلى الله عليه وسلم في رمضان دعية لا يتقطع وفيه استعمال أفعال التفصيل في الاسناد الحقيقي والجازي لان الجود من النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة ومن الریح مجاز فكأنه استعار للریح جودا باعتبار مجيئها بالخير فأثر لها منزلة من جاد وفي تقديم معمول أجود على المفضل عليه تكتة لطيفة وهي أنه لو أثر ملطن تعلقه بالمرسلة وهذا وإن كان لا يتغير به المعنى المراد بالوصف من الاجودية لأنه تفوت فيه المبالغة لان المراد وصفه بزيادة الاجودية على الریح المرسلة مطلقا وفي الحديث عن القوائد غير ما سبق تعظيم شهر رمضان لاختصاصه بآثار من نزول القرآن فيه ثم معارضته منازل من فيه فيؤيد من ذلك كثرة نزول جبريل فيه وفي كثرة نزوله من نوافذ الخيرات والبركات ما لا يحصى ويستفاد منه أن فضل الزمان انما يحصل بزيادة العبادة وفيه أن مداومة التلاوة توجب زيادة الخير وفيه استحباب تكثير العبادة في آخر العمر ومداومة التفاضل بالخير والعلم وان كان هو لا يخفى عليه ذلك لزيادة التذكرة والاعتناء وفيه أن ليل رمضان أفضل من نهاره وأن المقصود من التلاوة الحضور والفهم لان الليل مظنة للتأمل في النهار من الشواغل والعوارض الدنيوية والدينية ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم منازل من القرآن في كل سنة على ليل رمضان أجزاء فقرأ كل ليلة جزءا في جز من الليلة والسبب في ذلك ما كان مستقل به في كل ليلة من سوى ذلك من تهجد الصلاة ومن راحته ومن تعاهد أهل ولعله كان يعيد ذلك الجزم مرارا بحسب تعدد الحروف والمآثور في قراءتها ولتستوعب بركة القرآن جميع الشهر ولولا التصريح بأنه كان يعرضه مرة واحدة في السنة الاخيرة عرضه مرة تين لحازمته كان يعرض جميع منازل عليه كل ليلة ثم يعيده في بقية السنة وقد أخرج أبو عبد الله من طريق داود بن أبي هند قال قلت للشعبي قوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن أما كان ينزل عليه في سائر السنة قال بل ولكن جبريل كان يعارض مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان ما أنزل الله فيكم الله ما يشاء من شئت ما يشاء

قوله مبشرات هكذا ينسخ  
الشرح وهو مخالف للتلاوة  
والتلاوة بشرا أو من آياته  
أن يرسل الرياح مبشرات  
اه

فإذا ألقى جبريل كان أجود  
بالخير من الریح المرسلة



ففي هذا إشارة إلى الحكمة في التقسط الذي أشرت إليه لتفصيل ما ذكره من الحكم والمتسوخ  
ويؤيده أيضا الرواية المأخوذة في بدء الخلق بلفظ فيدارسه القرآن فإن ظاهره أن كلاهما كان  
يقرا على الآخرة في موافقة لقوله يعارضه فيستدعي ذلك زمانا زائدا على ما لو قرأ الواحد  
ولا يعارض ذلك قوله تعالى سنفرك فلا تنسى إذا قلنا أن لافاة كاهو المشهور وقول الأكثر  
لأن المعنى أنه إذا قرأه فلا ينسى ما أقرأه من جملة الأقرام دراسة جبريل أو المراد أن النبي يقول  
فلا تنسى النسيان الذي لا ذكر بعده لا النسيان الذي يعقبه الذكر في الحال حتى لو قدر أنه نسي  
شيئا فإنه يذكره أيامه في الحال وسأقي مزيد بيان لذلك في باب نسيان القرآن إن شاء الله تعالى وقد  
تقدمت بقية فتاوى حديث ابن عباس في بدء الوحي (قوله حديثنا خالد بن زيد) هو الكاهلي وأبو  
بكر هو ابن عباس القنانية والمهجة وأبو حصين بضم أوله عثمان بن عاصم وذو كوان هو أبو صالح  
السمان (قوله كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم) كذا لهم بضم أوله على البناء  
للمجهول وفي بعضها بضم أوله بحد في القاعل فالخفيف هو جبريل صرح به أسرايل في روايته  
عن أبي حصين أخرجه الإسماعيلي ولفظه كان جبريل يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم  
القرآن في كل رمضان وإلى هذه الرواية أشار المصنف في الترجمة (قوله القرآن كل عام مرة) سقط  
لفظ القرآن لغير التضمن زاد أسرايل عند الإسماعيلي فمصح وهو أبو داود عن الربيع  
المرسلة وهذه الزيادة غريبة في حديث أبي هريرة وإنما هي محمولة من حديث ابن عباس  
(قوله يعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه) في رواية أسرايل عرضتين وقد تقدم ذكر  
الحكمة في تكرار العرض في السنة الأخيرة ويحتمل أيضا أن يكون السرفي ذلك أن رمضان من  
السنة الأولى لم يقع فيه مدارسة لوقوع ابتداء الزوال في رمضان ثم قرأ الوحي ثم تابع فوقت  
المدارسة في السنة الأخيرة من أن ليستوى عدد السنين والعرض (قوله وكان يعتكف في كل  
عام عشرة أشهر) فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه ظاهره أنه اعتكف عشرين يوما من  
رمضان وهو مناسب لفعل جبريل حيث شاعف عرض القرآن في تلك السنة ويحتمل أن يكون  
السبب ما تقدم في الاعتكاف أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف عشرة أشهر عما فلم  
يعتكف فاعتكف من قابل عشرين يوما وهذا التماثل في سفر ووقع في شهر رمضان وكان  
رمضان من سنة تسع دخل وهو صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك وهذا بخلاف القصة المتقدمة  
في كتاب الصيام أنه شرع في الاعتكاف في أول العشر الأخير فلما رأى ما صنع أزواجه من  
ضرب الأخيبة تركه ثم اعتكف عشرا في شوال ويحتمل اتحاد القصة ويحتمل أيضا أن تكون  
القصة التي في حديث الباب هي التي أوردناها مسلم وأصلها عند البخاري من حديث أبي سعيد  
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحاور العشر التي في وسط الشهر فإذا استقبل إحدى  
وعشرين رجوع فأقام في شهر جاو رقبته تلك الليلة التي كان يرجع فيها ثم قال أتى كنت أجاور  
هذه العشر الوسيط ثم بداني أن أجاور العشر الأواخر فجاور العشر الأخير الحديث  
فكون المراد العشرين العشر الأوسط والعشر الأخير (قوله ما) القرامن  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الذين اشتهروا بحفظ القرآن والتصدى لتعليمه  
وهذا اللفظ كان في عرف السلف أيضا لمن تفقه في القرآن وذكره في ستة أحاديث \* الأول

• حديثنا خالد بن زيد حديثنا  
أبو بكر عن أبي حصين  
عن ذكوان عن أبي  
هريرة قال كان يعرض  
على النبي صلى الله عليه  
وسلم القرآن كل عام مرة  
فهو من عليه مرتين في  
العام الذي قبض فيه وكان  
يعتكف في كل عام عشرة  
أشهر فاعتكف عشرين في العام  
الذي قبض فيه (باب القراء  
من أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم) • حديثنا حصن  
ابن عمر حديثنا شعبه عن  
عمر عن إبراهيم

عن عمرو بن هوان مر وقد نسب المصنف في المناقب من هذا الوجه وذهل الكرماني فقال هو عمرو بن عبد الله أو اسحق السبيعي وليس كما قال (قوله عن مسروق) جاء عن ابراهيم وهو النخعي نفسه شيخ آخر أخرجه الحاكم من طريق أبي سعيد المؤدب عن الاعشى عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله وهو مقلوب فان المحفوظ في هذا عن الاعشى عن أبي وائل عن مسروق كما تقدم في المناقب ويحتمل أن يكون ابراهيم جده عن شقيق والاعشى جده عن شقيق (قوله خذوا القرآن من أربعة) أي تعلمونه من الأربعة المذكورين اثنان من المهاجرين وهما المبدأ جما واثنان من الأنصار وسالم هوان بن معقل مولى أبي حذيفة ومعاذ هوان بن جبل وقد تقدم هذا الحديث في مناقب سالم مولى أبي حذيفة من هذا الوجه وفي أوله ذكر عبد الله بن مسعود عند عبد الله بن عمرو فقال ذلك رجل لا يزال أحبه بعد ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خذوا القرآن من أربعة فما هذا؟ ذكر حديث الباب ويستفاد منه أنه يكون ما هرا في القرآن وأن البداية بالرجل في ذلك كعلي بن أبي طالب في حديثه مع غيره يدل على تقدمه فيه وقد تقدم بقية شرحه هناك وقال الكرماني يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أراد الإعلام بما يكون بعده أي أن هؤلاء الأربعة يقرون حتى ينفردوا بذلك وتقبض بأنهم لم ينفردوا بل الذين هم ووافي بخريد القرآن بعد العصر النبوي أضعاف المذكورين وقد قتل سالم مولى أبي حذيفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم في وقعة الجمامة ومات معاذ في خلافة عمر ومات أبي وابن مسعود في خلافة عثمان وقد تأخر زيد بن ثابت واقتتلت إليه بالياسة في القراة وعاش بعدهم زمانا طويلا فلما ظهر أنه أمر بالاختصاص في الوقت الذي صدر فيه ذلك القول ولا ياتهم من ذلك أن لا يكون أحد في ذلك الوقت شاركا بهم في حفظ القرآن بل كان الذين يحفظون مثل الذين حفظوه وأزيد منهم جماعة من الصحابة وقد تقدم في غزوة بدر معونة أن الذين قالوا جاسن الصحابة كان يقال لهم القراء وكانوا سبعين رجلا \* الحديث الثاني (قوله حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي) كذا لا أكثر وحكى الجلباني أنه وقع في رواية الأصيلي عن الجلباني حدثنا حفص بن عمر حدثنا أبي وهو خطأ مقلوب وليس لحفص بن عمر أب يروي عنه في الصحيح وإنما هو عمر بن حفص ابن غياث بالغين المجهمة والتصانيف المثلثة وكان أبوه قاضي الكوفة وقد أخرج أبو نعيم الحديث المذكور في المستخرج من طريق سهل بن جهم بن عمر بن حفص بن غياث ونسبه ثم قال أخرجه البزار عن عمر بن حفص (قوله حدثنا شقيق بن سلمة) في رواية مسلم والنسائي جميعا عن اسحق عن عبدة عن الاعشى عن أبي وائل وهو شقيق المذكور وياء عن الاعشى فيه شيخ آخر أخرجه النسائي عن الحسن بن اسمعيل عن عبد من جاسن عنه عن أبي اسحق عن هبة بن يريم ٢ عن ابن مسعود فان كان محفوظا احتل أن يكون للاعشى فيه طريقان والاسحق وهو ابن راهويه أثبت من الحسن بن اسمعيل مع أن المحفوظ عن أبي اسحق فيه ما أخرجه أحمد وابن أبي داود من طريق الثوري واسرائيل وغيرهما عن أبي اسحق عن خبر بإخلاء المجهمة صفر عن ابن مسعود فحصل الشذوذ في رواية الحسن بن اسمعيل في موضعين (قوله خطبنا عبد الله بن مسعود فقال والله لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعا وسبعين سورة) زادنا صم عن بدر عن عبد الله وأخذت بقية القرآن عن أصحابه وعند اسحق بن راهويه في روايته المذكورة

عن مسروق ذكر  
عبد الله بن عمرو عبد الله  
ابن مسعود فقال لا يزال  
أحبه سمعت النبي صلى الله  
عليه وسلم يقول خذوا  
القرآن من أربعة من عبد  
الله بن مسعود سالم ومعاذ  
وأبي بن كعب \* حدثنا عمر  
ابن حفص حدثنا أبي حدثنا  
الاعشى حدثنا شقيق بن  
سلمة قال خطبنا عبد الله بن  
مسعود فقال والله لقد  
أخذت من في رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بضعا  
وسبعين سورة

٢ قوله يريم بقية أوله  
وزن عظيم اه تقريب  
اه من هامش الأصل

في أوله ومن يغفل بات بما غفل يوم القسامة ثم قال علي قراءة من تأمر وثن أن أقرأ وقد قرأت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفي رواية النسائي وأبي حنيفة وابن أبي داود من طريق ابن شهاب عن الأعمش عن أبي واثل قال خطبنا عبد الله بن مسعود علي المنبر فقال ومن يغفل بات بما غفل يوم القسامة غلوا مصاحفكم وكيف تأمروني أن أقرأ علي قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وفي رواية بخبر مالك المذكورة بيان السبب في قول ابن مسعود هذا ولفظه لما أمر بالمصاحف أن تغرسوا ذلك عبد الله بن مسعود فقال من استطاع وقال في آسماء فأتزله ما أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية له فقال اني غال معصني فغن استطاع أن يغفل معصفه فليقل وعند الحارثي من طريق أبي مسيرة قال برحت فاذا أنا بالاشعري وحذيفة وابن مسعود فقال ابن مسعود والله لا أدفعه يعني معصفه أقرأ في رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره **(قوله)** والله لقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أني من أعلمهم بكتاب الله واما أنا خبرهم قال شقيق خلست في الخلق أجمع ما يقولون فما سمعت راداً يقول غير ذلك \* حدثنا محمد ابن كثير أخبرنا شقيقان عن الأعمش عن ابراهيم عن علقمة قال كنا بجمص فقرأ ابن مسعود سورة يوسف

والله لقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أني من أعلمهم بكتاب الله واما أنا خبرهم قال شقيق خلست في الخلق أجمع ما يقولون فما سمعت راداً يقول غير ذلك \* حدثنا محمد ابن كثير أخبرنا شقيقان عن الأعمش عن ابراهيم عن علقمة قال كنا بجمص فقرأ ابن مسعود سورة يوسف

يوسف

الاسماعيلي عن أبي خليفة عن محمد بن كثير شيخ الحارثي فيه وأخرجه أبو نعيم عن طريق يوسف  
القاضي عن محمد بن كثير فقال فيه عن علقمة قال كان عبد الله بصيص وقد أخرجه مسلم  
من طريق جابر عن الأعمش ونقله عن عبد الله بن مسعود قال كنت بصيص فقرأت فذكر  
الحديث وهذا يقتضي أن علقمة لم يحضر القصص وإنما نقلها عن ابن مسعود وكذا أخرجه أبو  
عوانة من طريق عن الأعمش ونقله كنت جالساً بصيص وعندنا جعفر بن أبي معاوية عن الأعمش  
قال عن عبد الله أقرأ سورة يوسف ورواية أبي معاوية عنده مسلم لكن أحال بها (قوله فقال  
رجل ما هكذا أنزلت) لم أقف على اسمه وقد قيل أنه نبيك بن سنان الذي تقدمت له مع ابن مسعود  
في القرآن قصة قبر هذه لكن لم أذكر في رواية مسلم فقال لي بعض القوم أقرأ علينا  
فقرأت عليهم سورة يوسف فقال رجل من القوم ما هكذا أنزلت قال كان السائل هو القائل والا  
ففيه مبهمة آخر (قوله فقال قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم قلت ويحك  
والله لقد أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ووجدته ربح النحر) هي جملة حاله ووقع  
في رواية مسلم فينبغي أن أكله الذي حدث منه ربح النحر (قوله ففرض به الحد) في رواية مسلم  
قلت لا تبرح حتى أجلبك قال فجلده الحد قال النووي هذا مجهول على أن ابن مسعود كان في  
ولاية إقامة الحد وديانة عن الإمام أما معمو ما واما خصوصاً على أن الرجل اعترف بشرحها  
بلا عذر والا فلا يجب الحد بمجرد ربحها وعلى أن التكذيب كان بانكار بعضه جاهلاً أو دلو  
كذب به حقيقة فكفر فقد أجوعا على أن من جحد رفاً بجميعا عليه من القرآن كفر اه  
والاحتمال الأول جيد ويحتمل أيضاً أن يكون قوله ففرض به الحد أي دفعه إلى الأمر ففرض به  
فأسند الضرب إلى نفسه مجازاً لكونه كان سيافيه وقال القرطبي إنما قام عليه الحد لأنه جعل  
له ذلك من الولاية وأولاه رأى أنه قام عن الإمام فوجب أولاه كان ذلك في زمان ولاية الكوفة  
فأنه وليها في زمن عمر وصدر من خلافة عثمان انتهى والاحتمال الثاني موجه وفي الأخير عطفه  
عما في أول الخبر أن ذلك كان بصيص ولم يلها ابن مسعود وإنما دخلها غازياً وكان ذلك في خلافة  
عمر وأما الجواب الثاني عن الرائحة فبعدم النقل عن ابن مسعود أنه كان يرى وجوب الحد  
بمجرد وجود الرائحة وقد وقع مثل ذلك لعثمان في قصة الوليد بن عتبة ووقع عند الاسماعيلي اثر  
هذا الحديث النقل عن علي أنه أنكر على ابن مسعود جلده الرجل بالرائحة وحدها اذ لم يقر ولم  
يشهد عليه وقال القرطبي في الحديث حجة على من يمنع وجوب الحد بالرائحة كالحنفية وقد قال  
به مالك وأصحابه جماعة من أهل الحجاز (قلت) والمسئلة خلافة شهيرة ولما نفي أن يقول إذا احتل  
أن يكون أقر سقط الاستدلال بذلك ولما حكى الموفق في المغني الخلاف في وجوب الحد بمجرد  
الرائحة اختار أن لا يجزئ بالرائحة وحدها بل لابد معه هاهن قرينة كان يوجد سكران أو رقيقها  
ولم يوهو أن يوجب حداً مع شهرة وبالفسق ويوجبهم خبر ويوجد من أحدهم رائحة النحر  
وحكي ابن المنذر عن بعض السلف أن الذي يجب عليه الحد بمجرد الرائحة من يكون مشهوراً  
بعدم شرب النحر وقيل بنصه هذا التفسير فيمن شك وهو في الصلاة هل يوجب منه ربح أو لا فإن  
فان ذلك بوجود الرائحة فذلك على وجود الحد فليسوا وأن كان في الصلاة فينصرف  
ويجعل ما ورد من ترك الموضوع الشك على ما إذا انفرد الظن عن القرائن فيكون لنا عودة إلى

٢ قوله جابر في نسخة  
بريخ وليصر اه

فقال رجل ما هكذا أنزلت  
فقال قرأت على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال  
أحسنت ووجدته ربح  
النحر فقال أجبهم أن  
تكذب بكاتب الله وتشرّب  
النحر ففرض به الحد حدنا  
عمر بن حفص حدثنا أبي  
حدنا الأعمش

حدثنا مسلم عن مسروق قال قال عبد الله رضي الله عنه والله الذي لا إله غيره ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا ما أعلم أين أنزلت ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا ما أعلم أين أنزلت ولو أعلم أحد أعلم مني بكتاب الله تبلغه الأبل لركبته إليه حدثنا حفص بن عسر حدثناهم حدثنا قتادة قال سألت أنس بن مالك رضي الله عنه من جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال أربعة كلهم من الأنصار أي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد ابن ثابت وأبو زيد

هذه المسئلة في كتاب الحدود أن شاء الله تعالى وأما الجواب عن الثالث فليبدأ أيضاً لكن يستعمل أن يكون ابن مسعود كان لا يرى عواخذة السكران بما يصدر منهن من الكلام في حال سكره وقال القرطبي يستعمل أن يكون الرجل كذب ابن مسعود ولم يكذب بالقرآن وهو الذي يظهر من قوله ما هكذا أنزلت فان ظاهره أنه أثبت أنزله في الكيفية التي أوردها ابن مسعود وقال الرجل ذلك ما أجعلها منه وأقله حفظ أو عدم ثبت بعينه عليه السكر وسباً في حديث في ذلك في كتاب الطلاق أن شاء الله تعالى الحديث الرابع (قوله حدثنا مسلم) هو أبو الغضى الكوفي وقع كذلك في رواية أبي حمزة عن الأعمش عند الأصابع وفي طبقة مسلم هذا رجلان من أهل الكوفة يقال لكل منهما مسلم أحدهما يقال له الأعور والآخر يقال له البطين فالأول هو مسلم بن كيسان والثاني مسلم بن عمران ولم أر لأحد منهما رواية عن مسروق فإذا أطلق مسلم عن مسروق عرف أنه هو أبو الغضى ولو اشتهر كوفي أن الأعمش روى عن الثلاثة (قوله قال عبد الله في رواية قطبة عن الأعمش عن مسلم عن عبد الله بن مسعود (قوله والله) في رواية جابر عن الأعمش عند ابن أبي داود قال عبد الله لما صنع بالمصالح ما صنع والله في آخره (قوله فبين أنزلت) في رواية الكشي في رواية أنزلت ومثله في رواية قطبة وجابر (قوله ولو أعلم أحد أعلم مني بكتاب الله تبلغه الأبل) في رواية الكشي في بلغني وهو رواية جابر (قوله لركبته إليه) تقدم في الحديث الثاني بلفظ لركبته ولابي عبيد بن طريق ابن سيرين ثبت أن ابن مسعود قال لو أعلم أحد بلغنيه الأبل أحدث عهداً بالعزة الأخيرة مني لأبنيه أو قال لتكلفت أن أبنيه وكأنه احتجز بقوله بلغنيه الأبل عن لا يصل إليه على الرجل واحد ما يكونه كان لا يركب البحر فيسجد بالبر أو لا كان جازماً بأنه لا أحد يفوقه في ذلك من البشر فاحتجز عن سكان السماء وفي الحديث جواز ذكر الإنسان نفسه بما فيه من الفضيلة بقدر الحاجة ويحمل ما ورد من ذلك على من وقع ذلك منه نفراً أو إعجاباً الحديث الخامس حديث أنس ذكر من وجهين (قوله) سألت أنس بن مالك من جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال أربعة كلهم من الأنصار في رواية الطبري من طريق سعد بن أبي عروبة عن قتادة في أول الحديث افتقر الحبان الأوس والخزرج فقال الأوس من أربعة من أهزله العرش سبعين معاذ من عدلت شهادته شهادة رجلين خزيمة بن ثابت ومن غسلته الملائكة حنظلة بن أبي عامر ومن حجه الدبر عاصم بن ثابت فقال الخزرج من أربعة جمعوا القرآن ليجمعه غيرهم فذكرهم (قوله وأبو زيد) تقدم في مناقب زيد بن ثابت من طريق شعبه عن قتادة قلت لأنس من أبو زيد قال أحد عمومي وتقدم بيان الاختلاف في اسم أبي زيد هناك وجوزت هناك أن لا يكون لقول أنس أربعة مفهوم لكن رواية سعد التي ذكرتها الآن من عند الطبري صريحة في الحصر وسعد ثبت في قتادة ويحمل مع ذلك أن مراد أنس ليجمعه غيرهم أي من الأوس بخيرته المصاهرة المذكورة ولم يردني ذلك من المهاجرين ثم في رواية سعد أن ذلك من قول الخزرج ولم يفصح باسم قائل ذلك لكن لما أورده أنس ولم يتعقبه كان كأنه قائل به ولا سيما وهو من الخزرج وقد أجاب القاضي أبو بكر الباقلاني وغيره عن حديث أنس هذا بما جوبه أحداهم لا مفهوم له فلا يلزم أن لا يكون غيرهم جمعه ثانياً المراد ليجمعه على جميع الوجوه والقراءات التي نزل بها الأولئك ثالثاً ليجمع ما صنع

منه بعد قلاؤه وما لم ينسخ الأولئك وهو قريش من الثاني • رابعها أن المراد جميعه تلحقه من  
 في رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بواسطة بخلاف غيرهم فيجوز أن يكون تلقى بعضه بالواسطة  
 • خامسها أنهم تصدوا لآلقاته وتعلمه فاشتهروا به وتلقى حال غيرهم عن عرف سالهم فغير ذلك  
 فيهم بحسب علمه وليس الامر في نفس الامر كذلك أو يكون السبب في خفاهم أنهم خافوا فآثله  
 الربا أو الحبس أو من ذلك من أنظره • سادسها المراد يلجج الكتابة فلا يتق أن يكون غيرهم جمعه  
 حفظا عن ظهر قلب وأما هو لا يفهمه كتابه وحفظوه عن ظهر قلب • سابعها المراد أن أحدا  
 لم ينسخ بأنه جمعه بمعنى أكل حفظه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الأولئك بخلاف  
 غيرهم فلم ينسخ بذلك لأن أحدا منهم لم يكمله الا عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين  
 نزلت آية منه فقل هذه الآية الاخرة وما أشبهها محضرها الأولئك الاربعة ممن جمع  
 جميع القرآن قبلها وان كان قد حضر هان لم يجمع غيرهما لجمع البنية فانما ان المراد جميعه  
 السبع والطاعة له والعمل بموجبه وقد أخرج أحمد في الزهد من طريق أبي الزاهد بن ابراهيم  
 أبي الدرداء فقال ان اجمع القرآن فقال اللهم غفرنا لجمع القرآن من سجع لهو طماع وفي غالب  
 هذه الاحتمالات تكلف ولا سيما الاخير وقد أوتى قبل هذا الى احتمال آخر وهو ان المراد اثبات  
 ذلك للتميز بين دون الاوس فقط فلا يتق ذلك عن غير القيسية من المهاجرين ومن جامعهم  
 ويحتمل أن يقال انما اقتصر عليهم أسس لتعلق غرضهم ولا يتق بعده والذي يظهر من كثير من  
 الاحاديث ان أبا بكر كان يحفظ القرآن في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد تقدم في المبحث  
 انه في مسجد ابقا دهره فكان يقرأ فيه القرآن وهو محمول على ما كان نزل منه اذ ذلك وهذا  
 مما لا يربا فيه مع شدة حرص أبي بكر على تلقى القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم وفراغ باله  
 وهما بركة وكثرة لازمة كل منهما لا تسرح في فالتعاشة كما تقدم في الهجرة انه صلى الله  
 عليه وسلم كان يأتهم بكرة وعشية وقد صحح مسلم حديث يوم القوم اقرؤهم لكتاب الله  
 وتقدمت الإشارة اليه وتقدم انه صلى الله عليه وسلم أقرأ أبا بكر أن يؤم في مكانه لما مرض فبذل  
 على أنه كان أقرأهم وتقدم عن علي أنه جمع القرآن على ترتيب التوراة عقب موت النبي صلى الله  
 عليه وسلم وأخرج النسائي بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر قال جئت القرآن فقرأت به ليلة  
 فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال أقرأه شهر الحديث وأصله في الصحيح وتقدم في الحديث الذي  
 مضى ذكر ابن مسعود سالم مولى أبي حذيفة وكل هؤلاء من المهاجرين وقد ذكر أبو عبد الله القراء  
 من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقدم للمهاجرين الخلفاء الاربعة وطعنوا بسعد وابن  
 مسعود وحذيفة وسالم وأبا هريرة وعبد الله بن السائب والعبادة ومن النساء عائشة وحفصة  
 وأم سلمة ولكن بعض هؤلاء انما كمل بعد النبي صلى الله عليه وسلم فلا يرجع على الحصر المذكور  
 في حديث أسس وعد ابن أبي داود في كتاب الشريعة من المهاجرين أيضا تميم بن أوس الداري  
 وعقبة بن عامر ومن الانصار عباد بن الصامت ومعاذ الذي يكنى أبا حمية وجميع من حاربه وفضالة  
 ابن عبيدوسيلة بن عوف وغيرهم وصرح بأن بعضهم انما جمعه بعد النبي صلى الله عليه وسلم ومن  
 جمعه أيضا أبو موسى الأشعري ذكره أبو عمرو والشافعي وعبد بعض المتأخرين من القراء عمر بن  
 العاص وسعد بن عباد وأبو هريرة (هـ) تابعه الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن غلمة عن

• تابعه الفضل بن حسين  
 ابن واقد عن غلمة عن أنس  
 • حدثنا علي بن أسد حدثنا  
 عبيد الله بن المنذر حدثني  
 ثابت البناني وغلمة عن

أنس هذا التعليق وصله الحسن بن راهويه في مسنده عن الفضل بن موسى أنه ثم أخرجه المصنف من طريق عبد الله بن المنثي حدثني ثابت البناني وثمالة عن أنس قال مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصحح القرآن غير أربعة فذكر الحديث فخالصه رواية قتادة من وجهين أحدهما التصريح بصيغة الحصر في الأربعة ثانيهما ذكر رأي الدرداء بدل أبي بن كعب فأما الأول فقد تقدم الجواب عن من عدلوا بحقه وقد استكره جماعة من الأئمة قال المازري لا يلزم من قول أنس لم يجمعه غيرهم أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك لأن التقدير أنه لا يعلم أن سواهم جمعه والافتكاف الأحاطة بذلك مع كثرة الحماية وتفرقهم في السلاسل وهذا لا يتم إلا أن كان لكل واحد منهم على انفراد وأخبره عن نفسه أنه لم يكمل جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا غاية البعد في العادة وإذا كان المرجع إلى ما في علمه يلزم أن يكون الواقع كذلك قال وقد نقضت بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة ولا تمسك لهم فيه فأنزلنا نسلم جعله على ظاهره سلمناه ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذلك سلمناه لكن لا يلزم من كون كل واحد من أجمع الجمل الغفير لم يحفظه كله أن لا يكون حفظ مجموعهم الجمل الصغير وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه بل إذا حفظ الكل ولو على التوزيع كفي واستدل القرطبي على ذلك ببعض ما تقدم من أنه قتل يوم القيامة سبعون من القراء وقتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم سبعة مائة مثل هذا العدد قال وإنما خص أنس الأربعة لأنه كرسده تعلقهم به دون غيرهم ولو كنهم كانوا في ذهنه دون غيرهم وأما الوجه الثاني من مخالفة فقال الأسماعيلي هذا الحد يثان مختلفان ولا يجوز أن في الصحيح مع بناءهما بل الصحيح أحدهما وحزم البيهقي بأن ذكر رأي الدرداء هوهم والصواب أبي بن كعب وقال الداودي لا أرى ذلك رأي الدرداء محضاً (قلت) وقد أشار الضاري إلى عدم الترجيح باستواء الطرفين فطريق قتادة على شرطه وقد واقع عليه جماعة في إحدى الروايتين عنه وطريق ثابت أيضاً على شرطه وقد واقع عليها أيضاً جماعة في الرواية الأخرى لكن يخرج الرواية عن ثابت وثمالة عوافقته وقد وقع عن عبد الله بن المنثي وفيه قال وإن كان عند الضاري مقبولاً لكن لا تعادل روايته رواية قتادة ويرجح رواية قتادة حديث عمر في ذلك رأي بن كعب وهو خاتمة أحاديث الباب ولعل الضاري أشار بأخراجه إلى ذلك لتصريح عمر بتجسيه في القراء على غيره ويحتمل أن يكون أنس حدث بهذا الحديث في وقتين فذكر مره رأي بن كعب ومره قبله بأب الدرداء وقد روى ابن داود من طريق محمد بن كعب القرظي قال جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة من الأنصار معاذ بن جبل وعبد بن الصامت وأبي بن كعب وأبو الدرداء وأبو أيوب الأنصاري وأسنداه حسن مع إرساله وهو شاهد جيد لحديث عبد الله بن المنثي في ذلك رأي الدرداء وإن خالفه في العدد والمعدودين طريق الشعبي قال جمع القرآن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة منهم أبو الدرداء ومعاذ بن زيد وزيد بن ثابت وهؤلاء الأربعة هم الذين ذكروا في رواية عبد الله بن المنثي وأسنداه صحيح مع إرساله فتهدر الضاري ما أكثر اطلاعه وقد تبين منه الزاوية المرسلة قوة رواية عبد الله بن المنثي وأن ثروا به أصلاً والله أعلم وقال الكرماني لعل السامع كان يعتقد أن هؤلاء الأربعة لم يجمعوا وكان أبو الدرداء ممن جمع فقال أنس ذلك رداً عليهم وأتى بصيغة الحصر ادعاء مبالغاً ولا يلزم منه النفي عن غيرهم

أنس قال مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة أبو الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت

[illegible]

بطريق الحق وهو الله أعلم **(قوله)** وأبوزيد قال ونحن ورثناه القائل ذلك هو أنس وقد تقدم وفي مناقب زيد بن ثابت قال قتادة قلت زمن أبوزيد قال أحد عوامتي وقد سلم في غزو وقد بر من وجهه آخر عن قتادة عن أنس قال مات أبوزيد وكان يدور ولم يترك عقيباً أو أنس فمن ورثناه وقوله أحد عوامتي بر يقوله نسي أبابذ المذکور سعد بن عبد بن النعمان أحد بني عمرو بن عوف لأن أنس خربى وسعد بن صيد أوسى وإذا كان كذلك أحق أن يكون سعد بن عبد بن جمع ولم يطلع أنس على ذلك وقال أبو أحمد العسكري لم يصح عن الأوس غيره وقال محمد بن حبيب في الخبر سعد بن عبد ونسبه كان أحسن جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية النسخ التي أثرت إليها المخافة بين سعد بن عبد بن أبي زبدية ذكرها جميعاً فدل على أنه غير المراد في حديث أنس وقد ذكر ابن داود في جمع القرآن نفس بن أبي صمصعة وهو خزرجي وقد علمه يكنى أبابذ وسعد بن المنذر بن أوس بن زهرو هو خزرجي أيضاً لكن لم أر التصريح بأنه يكنى أبابذ ثم وجدت عند ابن أبي داود ما رفع الأشكال من أصله فانه روى ما يستاعد على شرط البخاري في عدة عن أنس أن أبابذ الذي جمع القرآن اسمه قيس بن السكن قال وكان رجلاً مناهن في عهد بن الصار أحد عوامتي ومات ولم يدع عقباً ونحن ورثناه قال ابن أبي داود وحديثنا أنس بن خالد أنه روى قال هو قيس بن السكن من زهروا من بني عدي ابن الصار قال ابن أبي داود مات قيساً من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فذهب علمه ولم يؤخذ عنه وكان عقيباً براه الحديث السادس **(قوله)** يحيى هو القطان وسقن هو الثوري **(قوله)** عن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الله بن أبي حمزة عن حبيب **(قوله)** أبي أقرنوا كذا لا كثره بزم المزني في الأطراف فقال ليس في رواية صدقة ذكر عي (قلت) وقد ثبت في رواية النسخي عن البخاري وأول الحديث عنه علي أقصا وأبى أقرنوا وقد ألقى البصاطي في نصخته في حديث الباب ذكر عي وليس يجيد لأنه ناقص من رواية الثوري التي علمها دار روايته وقد تقدم في تفسير البقرة من عمرو بن علي عن يحيى القطان بسنده هذا وفيه ذكر عي عند الجميع **(قوله)** من سكن أبي أيمن قراءه ولكن القول لغوا ومعناه والمراد بهما القول وكان أبي بن كعب لا يرجع عما حفظه من القرآن الذي تلقاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو أخبره غيره أن تلاوة نصحت لأنه أسمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم حصل عنده القطع به فلا يزول عما أخبره أن تلاوة نصحت وقد استدل عليه عمر بالآلة الدالة على النسخ وهو من أوضح الاستدلال في ذلك وقد تقدم بقية شرحه في التفسير **(قوله)** ما س نزل فائحة الكتاب ذكر فيه حديثين أحدهما حديث أبي سعيد بن الخديري أنها أعظم سورة في القرآن والمراد بالعلم عظم القدر بالثواب المرتب على قراءتها وإن كان غيرها أطول منها وذلك لما شتمت علمه من المعاني المناسبة لذلك وقد تقدم شرح ذلك مسطوراً في أول التفسير فانهم

قال لا مارقت الا بام الكتاب قلنا لا تحدوا شيئا حتى نأتى

( ۷ - فتح الباری مع )

أُرْسِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا أَقْبَمْنَا الْمَدِينَةَ ذَكَرَنَاهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ وَمَا كَانَ يَدْرِي بِأَنَّهُ رَقِيبَةٌ أَقْبَمُوا  
وَاضْرِبُوا إِلَىٰ بَيْتِهِمْ



حدثني أبي سعد الخدرى فى الرقة بقائمة الكتاب وقد تقدم شرحه مستوفى فى كتاب الاجارة وهو ظاهر الدلالة على فضل القائمة قال القرطبي اختصت القائمة بانها مبدأ القرآن حاوية لجميع علومه واحتوائها على الثناء على الله والاقرار بعبادته والاخلاص له وسؤال الهداية منه والاشارة الى الاعتراف بالنجس من القيام بنعمه والى شأن المعاديين عاقبة المجاهدين الى غير ذلك مما يقتضى أنها كلها موضع الرقبة وذكر الروايات فى الصران البسلة أنفضل آيات القرآن وتعقب بحديث آية الكرسي وهو الصحيح (قوله وقال أبو معمر حدثنا عبد الوارث الخ) أراد بهذا التعليق التصريح بالتصديق من محمد بن سيرين لهشام ومن معبد لمحمد فانه فى الاسناد الذى ساقه أو لا بالعنف حتى الموضعين وقد وصله الاسماعيلي من طريق محمد بن يحيى الذهلى عن أبي معمر كذلك وذكر أبو يعلى الجبائى انه وقع عند القاسم عن أبي زيد السند الى محمد بن سيرين وحدثني معبد بن سيرين بواو العطف قال والصواب حذفه (قوله يا) فصل سورة البقرة) وأورد فيه حديثين الاول (قوله عن سليمان) هو الاعمش وشعبة فيه شيخ آخر وهو منصور أخرجه أبو داود وعن حفص بن غمر عن شعبة عنه وأخرجه النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة كذلك وجمع غندر عن شعبة فآخرجه مسلم عن أبي موسى وبناد وأخرجه النسائي عن بشر بن خالد ثلاثتهم عن غندر أما الاولان فقالا عنه عن شعبة عن منصور وأما بشر فقال عنه عن شعبة عن الاعمش وكذا أخرجه أحمد عن غندر (قوله عن عبد الرحمن) هو ابن زيد النخعي (قوله عن أبي مسعود) فى رواية أحمد عن غندر عن عبد الرحمن بن زيد عن علقمة عن أبي مسعود وقال فى آخره قال عبد الرحمن ولفقت بأبى مسعود حدثني به وسألت نحوه المصنف من وجه آخر فى باب كم قرأ من القرآن وأخرجه فى باب من لم يقرأ أسان يقول سورة كذا من وجه آخر عن الاعمش عن ابراهيم عن عبد الرحمن وعلقته جميعهما عن أبي مسعود فكان ابراهيم جله عن علقمة أيضا بعد ان حدثه به عبد الرحمن عنه كالتى عبد الرحمن بأبى مسعود لعله عنه بعد ان حدثه به علقمة وأبو مسعود هذا هو علقمة بن عمرو الانصاري البدرى الذى تقدم بيان حاله فى غزوة بدر من المغازى ووقع فى رواية عبدوس بن عبد الله بن مسعود وكذا عند الاصيلي عن أبي زيد المروزي وصورة الاصيلي فأخطأ فى ذلك بل هو تصحيف قال أبو يعلى الجبائى الصواب عن أبي مسعود هو علقمة بن عمرو (قلت) وقد أخرجه أحمد من وجه آخر عن الاعمش فقال فيه عن علقمة ابن عمرو (قوله من قرأ بالآيتين) كذا اقتصر البخاري عن المتن على هذا التقدير ثم حول السند الى طريق منصور عن ابراهيم بالسند المذكور وأكمل المتن فقال من آخر سورة البقرة فى ليلة كفتاه وقد أخرجه أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة فقال فيه من سورة البقرة ليعقل آخر فعل هذا هو السرى بن محويل السند ليسوقه على لفظ منصور على انه وقع فى رواية غندر عند أحمد بلفظ من قرأ الآيتين الاخيرتين فعلى هذا فيكون اللفظ الذى ساقه البخاري لفظ منصور وليس بينه وبين لفظ الاعمش الذى حوله عنه مغايرة فى المعنى والله أعلم (قوله من آخر سورة البقرة) يعنى من قوله تعالى آمن الرسول الى آخر السورة وآخر الآية الاولى المصير ومن ثم الى آخر السورة آية واحدة وأما ما اكتسبت فليست رأس آية باتفاق العاذرين وقد أخرج على بن سعيد العسكري فى نواب القرآن حديث الباب من طريق عاصم بن بهلثة عن زر بن حبیش عن علقمة بن قيس عن

• وقال أبو معمر حدثنا  
عبد الوارث حدثنا هشام  
حدثنا محمد بن سيرين حدثنا  
معبد بن سيرين عن أبي  
سعيد الخدرى بهذا (باب  
فصل سورة البقرة)  
• حدثنا محمد بن كبير  
أنخبرنا شعبة عن سليمان  
عن ابراهيم عن عبد الرحمن  
عن أبي مسعود رضى الله  
عنه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال من قرأ بالآيتين  
• وحدثنا أبو نعيم حدثنا  
سفيان عن منصور عن  
ابراهيم عن عبد الرحمن بن  
زيد عن أبي مسعود رضى  
الله عنه قال قال النبي صلى  
الله عليه وسلم من قرأ  
بالآيتين من آخر سورة  
البقرة فى ليلة

• قوله عن أبي زيد المروزي  
كذا فى نسخة وفى أخرى عن  
أبي أحمد الجرجاني

عقبة بن عمرو بلفظ من قرأهما بعد العشاء الآخرة أجرنا ما آمن الرسول إلى آخر السورة ومن  
 حديث النعمان بن بشير رفعه أن الله كتب كتاباً أنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة وقال في  
 آخره آمين الرسول وأصله عند الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم ولا يبيح في  
 فضائل القرآن من مرسل جابر بن نضر بنحوه زاد فأقرؤهما وعلوهما أثناءكم ونساءكم فانهما  
 قرآن وصلاته ودعاه **(قوله كفتاه)** أي أجرنا ناعنه من قيام الليل بالقرآن وقيل أجرنا ناعنه  
 عن قراءة القرآن مطلقاً سواء كان داخل الصلاة أم خارجها وقيل معناه أجرنا ما فيها يتعلق  
 بالاعتقاد لا اشتغاله من الإيمان والأعمال اجابلاً وقيل معناه كفتاه كل سوء وقيل كفتاه  
 شر الشيطان وقيل دفعنا عنه شر الانس والجن وقيل معناه كفتاه ما حصل له بسببهما من  
 الثواب عن طلب شيء آخر وكأنهما اختصتا بذلك تفضيلاً من التناهي على العبادة فيحصل  
 اقتضاهم إلى الله وابتهالهم ورجوعهم إليه وما حصل لهم من الاجابة إلى مطلوبهم وذكر  
 الكرماني عن النووي أنه قال كفتاه عن قراءة سورة الكهف وآية الكرسي كذا نقل عنه بإسناد  
 به ولم يقل ذلك النووي وإنما قال ما نصه قيل معناه كفتاه من قيام الليل وقيل من الشيطان  
 وقيل من الآفات ويحتمل من الجميع هذا آخر كلامه وكان سبب الوهم أن عند النووي عقب  
 هذا باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي فعمل النسخة التي وقعت للكرماني سقط منها لفظ  
 باب وصفت فضل فصارت وقيل واقتصر النووي في الأدكار على الأول والثالث فقلنا ثم قال فات  
 ويجوز أن يراد بالآلان انتهى وعلى هذا فنقول يجوز أن يراد جمع ما تقدم والله أعلم والوجه  
 الأول ورد بصريحهم طريق عاصم عن علقمة عن أبي مسعود رفعه من قرأ آخيتة البقرة  
 أجزاءً عنه قيام ليلة ويؤيد الرابع حديث النعمان بن بشير رفعه أن الله كتب كتاباً أنزل  
 منه آيتين ختم بهما سورة البقرة لا يقرآن في دار فقر بهما الشيطان ثلاث لئلا يخرجهما الحاكم  
 وصححه وفي حديث معاذ بن أسلم الجنى وآية ذلك أنه لا يقرأ أحد منكم خاتمة سورة البقرة  
 فمدخل أحد منيته تلك الله أخرجه الحاكم أيضاً الحديث الثاني حديث أبي هريرة تقدم  
 شرحه في الوكالة وقوله في آخره صدقتك وهو كذوب هو من التميمي البليغ لأنه لما أوهم مدحه  
 بوصفه الصدق في قوله صدقتك استدركني الصدق عنه بصيغة مبالغة والمعنى صدقتك في هذا  
 القول مع أن عادته الكذب المستمر وهو كقولهم قد صدق الكذوب وقوله ذلك شيطان كذا  
 لا كثر وتقدم في الوكالة أنه وقع هذا ذلك الشيطان واللام فيه الجنس أو العهد الذهني من الوارد  
 أن لكل آدمي شيطان وكل به أو اللام بدل من الضمير كانه قال ذلك شيطانك أو المراد الشيطان  
 المذكور في الحديث الآخر حيث قال في الحديث ولا يقربك شيطان وشرحه الطبري على هذا  
 فقال هو أي قوله فلا يقربك شيطان مطلق شائع في جنسه والثاني فرد من أفراد ذلك الجنس وقد  
 استشكل الجمع بين هذه القصص وبين حديث أبي هريرة أيضاً الماضي في الصلاة وفي التفسير  
 وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم قال إن شيطاناً تقلعت على البارحة الحديث وفيه ولو لا دعوتناخي  
 سليمان لأصبح مربوطاً بساوية وتقرر الأشكال أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من أمسا كمن أجل  
 دعوة سليمان عليه السلام حيث قال وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي قال الله تعالى فنجحنا  
 له الرجوع ثم قال والشياطين وفي حديث الباب أن أبا هريرة أمسك الشيطان الذي أمره وأراد حله

كفتاه وهو قال عثمان

ابن الهيثم حدثنا عوف  
 عن محمد بن سيرين عن  
 أبي هريرة رضي الله عنه  
 قال كفى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يحفظ زكاة  
 رمضان فأنا أتى بفعل  
 يحتمون الطعام فأخذته  
 فقلت لا رفعنك إلى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فقص  
 الحديث فقال إذا أويت  
 إلى فراشك فاقرا آية الكرسي  
 لم يزل معك من الله حافظ  
 ولا يقربك شيطان حتى  
 تصبح فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم صدقت وهو  
 كذوب ذلك شيطان

الى النبي صلى الله عليه وسلم والجواب انه يحتمل أن يكون المراد الشيطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم أن وثقه هورأى الشياطين الذي يلزم من التمكن منه التمكن منهم فضاهاى حينئذ ما حصل لسليمان عليه السلام من تسخير الشياطين فيما يريد التوفيق منهم والمراد الشيطان في حديث الباب اما شيطانه بخصوصه أو آخر في الجمله لانه يلزم من تمكنه منه اتباع غير من الشياطين في ذلك التمكن أو الشيطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم بربطه سدى في صفته التي خلق عليها وكذلك كافى خدمة سليمان عليه السلام على هيئتهم واما الذي سدى لاي هريرة في حديث الباب فكان على هيئة الأقمسين فلم يكن في امساكهم مضاهاة لملك سليمان والعلم عند الله تعالى ﴿ **قوله** باب فضل الكهف ) في رواية أي الوقت فضل سورة الكهف وسقط لفظ باب في هذا والذي قبله والثلاثة بعده لعرايخ ( **قوله** حديث زهير ) هو ابن معاوية ( **قوله** عن البراء ) في رواية الترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحق سمعت البراء ( **قوله** كان رجل ) قيل هو أسيد بن حضير كما ساقى من حديثه نفسه بعد ثلاثة أبواب لكن فيه أنه كان يقرأ سورة البقرة في هذا أنه كان يقرأ سورة الكهف وهذا ما هو التمسد وقد وقع قريب من القصة التي لا سبيل لثابت بن قيس بن نضال لكن في سورة البقرة أيضا أخرج أبو داود من طريق مرسله قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم ألم تر ثابت بن قيس لم تزل داره البارحة ترهب مصابيح قال قل فقرأ سورة البقرة فستل قال فقرأت سورة البقرة ويحتمل أن يكون قرأ سورة البقرة وسورة الكهف جميعا وأوس كل منهما ( **قوله** بسطين ) جمع شطن بفتح المعجمة وهو الجبل وقيل بشرط طوله وكان شديدا الصعوبة ( **قوله** وجعل فرسه شبرا ) بنون فاعول معجمة وقد وقع في رواية مسلم تقر بقاء وزاى وخطأ بعض فان كان من حيث الرواية فذلك والاختصاص هنا واضح ( **قوله** تلك السكينة ) بمعجمة وزن عظيمة وحكى ابن قرقول والصغاني فيها كسرا ولها والتشديد بلفظ المرادف للمدية وقد نسب ابن قرقول السرى وأنه سكاها من بعض أهل اللغة وتكررو لفظ السكينة في القرآن والحديث فروى الطبري وغيره عن علي قال هي ريح هفافة لها وجه كوجه الانسان وقيل لها رأسان وعن مجاهد لها رأس كراس الهزوع عن الريح بن أنس لعينها شعاع وعن السدي السكينة طست من ذهب من الجنة يغسل فيها قلوب الانبياء وعن أبي مالك قال هي التي ألقى فيها موسى الألواح والنوراة والعصى وعن وهب بن منبه هي روح من الله وعن الفضل بن مزاحم قال هي الريح وعنه هي سكون القلب وهذا اخشار الطبري وقيل هي الطمانينة وقيل الوفاء وقيل الملائكة فذكر الصغاني والذي يظهر أنها مقولة بالاشتراك على هذه المعاني فحصل كل موضع وردت فيه على ما يليق به والذي يليق بحديث الباب هو الاول وليس قول وهب يعبد وأما قوله أنزل الله سكينة عليه وقوله هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين فيحصل الاول ويحتمل قول وهب والفضل فقد أخرج المصنف حديث الباب في تفسير سورة النتح كذلك وأما التي في قوله تعالى فيه سكينة من ربكم فيحصل قول السدي وأبي مالك وقال الووى المختار أنها شئ من المخاوفات فيه طمأنينة ورجوة ومعها الملائكة ( **قوله** تزلت في رواية الكشمي ) تزل بضم اللام بغير تا أو الاصل تزل في رواية الترمذي تزلت مع القرآن أو على القرآن ﴿ **قوله** باب فضل سورة النتح ) في رواية

﴿ **باب فضل الكهف** ﴾  
حدثنا عمرو بن خالد حدثنا  
زهير حدثنا أبو إسحق عن  
البراء قال كان رجل يقرأ  
سورة الكهف والى جانبه  
حصان مربوط بسطين  
فغشته مصابة فجعلت تدنو  
وتدنو وجعل فرسه يتقر فلما  
أصبح أتى النبي صلى الله عليه  
وسلم فذكر ذلك له فقال تلك  
السكينة تزلت بالقرآن  
﴿ **باب فضل سورة النتح** ﴾  
حدثنا اسمعيل قال حدثني

مالك

عن زيد بن أسلم عن أبيه

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم كان يسير في بعض

أسفاره وعمر بن الخطاب

يسير معه ليلافسه فمر عن

شي فملى بحبه رسول الله صلى

الله عليه وسلم ثم سأله فلم يجبه

ثم سأله فلم يجبه فقال عمر

شككتك أمك زرت رسول

الله صلى الله عليه وسلم ثلاث

مرات كل ذلك لا يجيبك قال

عمر فركبت بعيري حتى كنت

أمام الناس وخشيت أن

ينزل في قرآن فاشتت أن

سمعت صارخا يصرخ قال

فقلت لقد خشيت أن

يكون نزل في قرآن قال

لجئت رسول الله صلى الله

عليه وسلم فسلمت عليه فقال

لقد أزل علي الله سورة

لهي أحب إلي مما طلعت

عليه الشمس ثم قرأ فاتحنا

لك قصاصينا (باب فضل

قل هو الله أحد) وفيه عمرة

عن عائشة عن النبي صلى الله

عليه وسلم حدثنا عبد الله

ابن يوسف أخبرنا مالك عن

عبد الرحمن بن عبد الله بن

عبد الرحمن بن أبي صعصعة

عن أبيه عن أبي سعيد

أنفردني أن رجلا مع رجلا

يقرأ قل هو الله أحد يرتددا

فقال أصبح جاءني رسول الله

صلى الله عليه وسلم فذكر

ذلك له وكان الرجل يتقاهما

غير أني قد فضل سورة الفتح بغير باب (قوله عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره) تقدم في غزوة الفتح وفي التفسير أن هذا السياق صورته الأرسال وأن الأسما عيسى والبراء أخرجهما عن طريق محمد بن خالد بن عتبة عن مالك بصرح الاتصال ولقطه عن أبيه عن عمر ثم رجده في التفسيرين جامع الترمذي من هذا الوجه فقال عن أبيه سمعت عمر قال حدثت حسن غريب وقد رواه بعضهم عن مالك فأسلفنا شارالي الطريق التي أتوها البصري وما وافقها وقد غبت في المقدمة أن في أثناء السياق ما يدل على أنه من رواية أسلم عن عمر لقوله قال عمر فركبت بعيري إلى آخره وقد قدمت بقية شرحه في تفسير سورة الفتح (قوله باب فضل قل هو الله أحد فيه عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم) هو طرف من حديث أوله أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا على سرية فكان يقرأ الأصحاب في مسلاتهم فيصم بقل هو الله أحد الحديث وفي آخره أخبر وأن الله يحبه وسيأتي موصلا في أول كتاب التوحيد بصلحه وتقدم في صفة الصلاة من وجه آخر عن أنس وبينت هنالك الاختلاف في تفسيره وذكر فيه بعض فوائد وأحلت بقية شرحه على كتاب التوحيد وذهل الكرماني فقال قوله فيه عمرة أي روت عن عائشة حديثا في فضل سورة الاخلاص ولما لم يكن على شرطه لم يذكره وكتفي بالاشارة اليه بالاجالا كذا قال وغذل عما في كتاب التوحيد والله أعلم (قوله عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة) هذا هو المحفوظ وكذا هو في الموطأ ورواه أبو صفوان الأموي عن مالك فقال عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه أخرجه الدارقطني وكذا أخرجه الاسماعيلي عن طريق ابن أبي عمير عن أبيه وعن من طريق يحيى القطان ثلاثتهم عن مالك وقال بعده أن الصواب عبد الرحمن بن عبد الله كافي الأصل وكذا قال الدارقطني وأخرجه النسائي أيضا من وجه آخر عن اسمعيل بن جعفر عن مالك كذلك وقال بعده الصواب عبد الرحمن بن عبد الله وقد تقدم مثل هذا الاختلاف في حديث آخر عن مالك في كتاب الأذان (قوله أن رجلا مع رجلا يقرأ قل هو الله أحد يرتددا) القاري هو قتادة بن النعمان أخرجه أحمد عن طريق أبي الهيثم عن أبي سعيد قال بأت قتادة بن النعمان يقرأ من الليل قل هو الله أحد لا يذبح عليه الحديث والذي سمعته لعلي أبو سعيد راوى الحديث لاه أخوه لاهمه وكانا يتجاوران وبنك جزم ابن عبد البر فكأنه أجهم نفسه وأخاه وقد أخرج الدارقطني من طريق إسحق بن الطباع عن مالك في هذا الحديث يلفظ أن لجارا يقرؤا بالليل فليقرأ الألف هو الله أحد (قوله يقرأ قل هو الله أحد) في رواية محمد بن جهمم يقرأ قل هو الله أحد كلها يرتددا (قوله وكان الرجل) أي السائل (قوله يتقاهما) تشديدا للأمر أصله يتقاهما أي يعتقد أنها قليلة وفي رواية ابن الطباع المذكورة كأنه يقلها وفي رواية يحيى القطان عن مالك فكانت استقلها والمراد استقلال العمل لا التقصص (قوله وزاد أبو عمر) قال النيسابري هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المقرئ وخالفه المزني فقال ابن عباس كثر ما يأتى اسمعيل بن إبراهيم الهذلي وهو الصواب وإن كان كل من المقرئ والهذلي يكنى أبا معمر وكلاهما من شيوخ الصائري لكن هذا الحديث إنما يعرف بالهذلي بل لا يعرف بالمقرئ عن اسمعيل بن جعفر شيئا وقد وصله النسائي والاسماعيلي من طرق عن أبي

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده إنها تعدل ثلث القرآن • وزاد أبو معمر

معمر اسمعيل بن ابراهيم الهنذي **(قوله)** حدثنا اسمعيل بن جعفر عن مالك **(قوله)** هو من رواه  
 الاقران **(قوله)** أخبرني أخي قتادة بن النعمان **(قوله)** هو أخوه لأمه أمهم أيسة بنت عمرو بن قيس بن  
 مالك من بني النصار **(قوله)** فلما أصبنا إلى الرجل النبي صلى الله عليه وسلم نحوه **(قوله)** يعني نحوه  
 الحديث الذي قبله **(قوله)** ولغظه عند الاسماعيلي فقال يا رسول الله أن فلان أقام الليلة يقرأ من السجدة  
 قل هو الله أحد فساق السورة يرتدها لا يريد عليها وكان الرجل يتقاه فقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم انها تعدل ثلث القرآن **(قوله)** ابراهيم **(قوله)** هو النضج **(قوله)** والخضالك المشرك بكسر الميم وسكون  
 المهملة وقع الرافضة إلى مشرق بن زيد بن جهم بن حاشد بطن من همدان قبيله العسكري وقال  
 من فتح الميم فقد خفف كانه يسير إلى قول ابن أبي حاتم مشرق موضع **(قوله)** وقد ضبطه بفتح الميم  
 وكسر الراء الدارقطني وابن ما كولا وجههما ابن السعفي في موضع ثم غفل فذكره بكسر الميم  
 كما قال العسكري لكن جعل فاقه فاقه ونقصه ابن الاثير فأصاب **(قوله)** والخضالك المذكور هو ابن  
 شراحيل ويقال شراحيل وليس له في البضاري سوى هذا الحديث وآخره في كتاب الادب  
 قرنه في بابي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي سعيد الخدري وسكى الزائر أن بعضهم زعم أنه  
 الخضالك بن مزاحم وهو غلط **(قوله)** أيجهز أحدكم **(قوله)** بكسر الجيم **(قوله)** أن يقرأ ثلث القرآن في  
 ليلة **(قوله)** لعل هذه قصة أخرى غير قصة قتادة بن النعمان وقد أخرج أحدوا النساء من حديث أبي  
 مسعود الانصاري عن مثل حديث أبي سعيد هذا **(قوله)** فقال الله الواحد الصمد ثلث الترات عند  
 الاسماعيلي من رواية أبي طالب الأحمري عن الأعشى فقال يقرأ قل هو الله أحد فهي ثلث القرآن  
 فكان رواها بالباب المعنى وقوقع في حديث أبي مسعود المذكور نظير ذلك ويحتمل أن يكون  
 سمي السورة بهذا الاسم لاشتغالها على الصفتين المذكورتين أو يكون بعض رواة كان يقرأها  
 كذلك فقد جاء عن عمر أنه كان يقرأ الله أحد الله الصمد بغير قل في أولها **(قوله)** قال الفريرى سمعت  
 أبا جعفر محمد بن أبي حاتم وراى أبي عبد الله يقول قال أبو عبد الله عن ابراهيم مرسل وعن الخضالك  
 المشركي **(مسند)** ثبت هذا عند أبي ذر عن شيوخه والمراد أن رواية ابراهيم النضج عن أبي سعيد  
 منقطعة ورواية الخضالك عنه متصلة وأبو عبد الله المذكور هو البضاري المصنف وكان الفريرى  
 ما سمع هذا الكلام منه فحمله عن أبي جعفر عنه وأبو جعفر كان يورق البضاري أى ينسخ له وكان  
 من الملازمين له والعارفين به والمكتفين عنه وقد ذكر الفريرى عنه في الحج والعمارة والاعتصام  
 وغيرها فوافوا عن البضاري ويؤخذ من هذا الكلام أن البضاري كان يطلق على المنقطع لفظ  
 المرسل وعلى المتصل لفظ المسند والمشهور في الاستعمال أن المرسل ما يضيفه التابعي إلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم والمسند ما يضيفه الصحابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بشرط أن يكون  
 ظاهر الاسناد إليه الاتصال وهذا الثاني لا ينافي ما أطلقه المصنف **(قوله)** ثلث القرآن **(قوله)** حمله  
 بعض العلماء على ظاهره فقال هي ثلث ما عتبار معاني القرآن لانه أحكام وأخبار ونوحيد وقد  
 اشتملت على القسم الثالث فكانت ثلثنا بهذا الاعتبار ويستأنس لهذا بما أخرجه أبو  
 عبيدة من حديث أبي النرداء قال جزأ النبي صلى الله عليه وسلم القرآن ثلاثة أجزاء فجعل قل هو  
 الله أحد جزأ من أجزاء القرآن وقال الفرطى اشتقت هذه السورة على اسمين من أسماء الله  
 تعالى يتضمنان جميع أوصاف الكمال لم يوجد في غيرها من السور وهما الأحد الصمد لانهما

حدثنا اسمعيل بن جعفر عن  
 مالك بن أنس عن عبد الرحمن  
 ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن  
 أبي مسعدة عن أبيه عن  
 أبي سعيد الخدري أخبرني  
 أخي قتادة بن النعمان أن  
 رجلا قام في زمن النبي صلى  
 الله عليه وسلم يقرأ من  
 السجدة قل هو الله أحد  
 لا يزيد عليها فلما أصبنا إلى  
 الرجل النبي صلى الله عليه  
 وسلم نحوه **(قوله)** حدثنا عمر بن  
 حفص **(قوله)** حدثنا أبي  
 الاعشى **(قوله)** حدثنا ابراهيم  
 والخضالك المشركي عن أبي  
 سعيد الخدري رضى الله  
 عنه قال قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم لأصحابه أيجهز  
 أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن  
 في ليلة فشئ ذلك عليهم  
 وقالوا أينا يطيق ذلك  
 يا رسول الله فقال الله  
 الواحد الصمد ثلث القرآن  
 قال الفريرى سمعت أبا  
 جعفر محمد بن أبي حاتم وراى  
 أبي عبد الله يقول قال أبو  
 عبد الله عن ابراهيم مرسل  
 وعن الخضالك المشركي **(مسند)**

يدلان على احدى الذات المقدسة الموصوفة بجميع اوصاف الكمال وبيان ذلك ان الاحد  
يشعر بوجوده الخاص الذي لا يشترك فيه غيره والحمد يشعر بجميع اوصاف الكمال لانه  
الذي انتمى اليه سودده فكان مرجع الطلب منه واليه ولا يتم ذلك على وجه التحقيق الا لمن حاز  
جميع خصال الكمال وذلك لا يصلح الا لله تعالى فلما اشتملت هذه السورة على معرفة الذات  
المقدسة كانت بالنسبة الى علم المعرفة بصفات الذات وصفات الفعل ثلثا اه وقال غيره  
تضمنت هذه السورة توجيه الاعتقاد وصدق المعرفة وما يجب اشباهه لله من الاحدية المتناقضة  
لما طلق الشرك والصمدية المثبتة له جميع صفات الكمال الذي لا يلحقه نقص ونقي الولد والوالد  
المقرر لكمال المعنى ونقي الكف المتضمن لنفي الشبهة والتظير وهذه مجامع التوحيد الاعتقادي  
واذلك عادت ثلث القرآن لان القرآن خبر وانشاء والانشاء امر ونهي واباحة واخبر خبر عن  
الخالق وخبر عن خلقه فاخصت سورة الاخلاص الخبر عن الله وخلصت قارئها من الشرك  
الاعتقادي ومنهم من حمل المثلية على تحصيل الثواب فقال معنى كونها ثلث القرآن ان ثواب  
قراءتها يحصل للقارئ مثل ثواب من قرأ ثلث القرآن وقيل مثله بغير تضعيف وهي دعوى بغير  
دليل ويؤيد الاطلاق ما أخرجه مسلم من حديث أبي الدرداء قد ذكر قصو حديث أبي سعد الاخير  
وقال فيه قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وسلم أيضا من حديث أبي هريرة قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم احشدوا فاسأروا عليكم ثلث القرآن فخرج فقرا قل هو الله أحد ثم قال  
الا انها تعدل ثلث القرآن ولا يبيد من حديث أبي بن كعب من قرأ قل هو الله أحد فكا كما  
قرأ ثلث القرآن واذا حل ذلك على ظاهره فهل ذلك اثنتان من القرآن معبر أو لاى ثلث فرض  
منه فيه نظروا بلزم على الثاني ان من قرأها ثلاثا كان كن قرأ حققة كاملة وقيل المراد من عمل  
بما تضمنته من الاخلاص والتوحيد كان كن قرأ ثلث القرآن وادعى بعضهم أن قوله تعدل ثلث  
القرآن يختص بصاحب الواقعة لانه لما رتدها في ليلة كان كن قرأ ثلث القرآن بغير تردد قال  
القاسبي ولعل الرجل الذي جرى له ذلك لم يكن يحفظ غيرها فلذلك استقل عليه فقال له الشارع  
ذلك ترغيبا له في عمل الخير وان قل وقال ابن عبد البر من لم يتأول هذا الحديث أخلص من أجاب  
فيه بالرأى وفي الحديث اثبات فضل قل هو الله أحد وقد قال بعض العلماء انها تضاهي كلمة  
التوحيد لما اشتملت عليه من الجمل المثبتة والنافعة مع زيادة تعليل ومعنى النفي فيها أنه الخالق  
الرازق المعبود لانه ليس فوقه من ينعمه كالوالد ولا من يساويه في ذلك كالكف ولا من يعينه  
على ذلك كالولد وفيه القاء العالم المسائل على أصحابه واستعمال اللفظ في غير ما يتبادر للفهم لان  
التبادر من اطلاق ثلث القرآن أن المراد ثلث حجة المكتوب مثلا وقد ظهر أن ذلك غير مراد  
(تبينه) أخرجه الترمذي والحاكم وأبو الشيخ من حديث ابن عباس رفعه اذا زلت تعدل  
نصف القرآن والكافرون تعدل ربع القرآن وأخرج الترمذي أيضا وابن أبي شيبة وأبو الشيخ  
من طريق سلمة بن وردان عن أنس أن الكافرون والنصر تعدل كل منهم سابع القرآن واذا  
زلت تعدل ربع القرآن زادا ابن أبي شيبة وأبو الشيخ وآية الكرى تعدل ربع القرآن وهو  
حديث ضعيف لضعف سلمة وان حسنه الترمذي فقلعه تساهل فيه لكونه من فضائل الاعمال  
وكذا اصحح الحاكم حديث ابن عباس وفي سنده بيان بن المغيرة وهو ضعيف عندهم ﴿ قوله ﴾

**باب فضل المعوذات** أي الإخلاص والثلث والناس وقد كتبت جوازت في باب الوفاة  
 أتبوهم فمن كتاب المغازي أن الجمع فيه شاع على أن أقل الجمع اثنان ثم ظهر من حديث هذا الباب  
 أنه على الظاهر وأن المراد بأنه كان يقرأ بالمعوذات أي السور الثلاث **وهذا** سر سورة الإخلاص  
 معهما تغلبا لما اشغلت عليه من مسافة الرب وإن لم يصرح فيها بلفظ التعوذ وقد أخرج  
 أصحاب السنن الثلاثة وأحمد وابن خزيمة وابن جبان عن حديث عقبة بن عامر قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قل هو الله أحد قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس تعوذ  
 بهن فإنه لم يتعوذ بغيرهن وفي لفظ آخر المعوذات دبر كل صلاة فذكرهن **(قوله)** كان إذا اشتكى  
 يقرأ على نفسه بالمعوذات الحديث تقدم في الوفاة النبوية من طريق عبد الله بن المبارك عن  
 يونس عن ابن شهاب وأصله بترجعه على كتاب الطب ورواية عيسى بن عبد الله عن ابن شهاب في هذا  
 الباب وإن أحمد وسندهما الذي قبله من ابن شهاب فصارا لكن فيها أنه كان يقرأ بالمعوذات عند  
 النوم فهي مغايرة لحديث مالك المذكور فالتى يخرجها أحمد حديثان عند ابن شهاب بسند واحد  
 عن بعض الرواة عنه ما ليس عند بعض فأما مالك ومعه يونس وزيد بن سعد عندهم سلم فلم  
 تختلف الرواة عنهم في أن ذلك كان عند الوضوء ومنهم من يذهب عن الموت ومنهم من زاد فيه فعل  
 عائشة ولم يفسر أحد منهم المعوذات وأما عيسى بن خلف الرواة عنه في ذلك عند النوم ووقع في  
 رواية يونس من طريق سليمان بن بلال عنه أن فعل عائشة كان بأمره صلى الله عليه وسلم وسأني  
 في كتاب الطب وقد جعلهما أبو موسى حديثا واحدا وتعبه أبو العباس لطريق وفتق بينهما  
 خفيو تبعه المزني والله أعلم وصافي شرحه في كتاب الطب إن شاء الله تعالى **(قوله)** ولم  
 نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن كذا جمع بين السكينة والملائكة ولم يفتح في  
 حديث الباب ذكر السكينة ولا في حديث البراء الماشي في فضل سورة الكهف ذكر الملائكة  
 ففعل المصنف كان يرى أنها مقصودة واحدة ولعله أشار إلى أن المراد بالظلة في حديث الباب  
 السكينة لكن ابن بطال جزم بأن الظلة السحابية وأن الملائكة كانت فيها ومعها السكينة قال  
 ابن بطال قصة الترجمة أن السكينة تنزل أرباب الملائكة وقد تقدم بيان الخلاف في السكينة  
 ما هي وما قال النووي في ذلك **(قوله)** وقال الليث (الخ) وصله أبو عبيد في فضائل القرآن عن يحيى  
 ابن بكير عن الليث بالاسنادين جميعا **(قوله)** حدثني يزيد بن الهاد هو ابن أسامة بن عبد الله بن  
 شداد بن الهاد **(قوله)** عن محمد بن إبراهيم هو التميمي وهو من خيار التابعين ولم يدرك أسيد بن  
 حضير فروايت عنه منقطعة لكن الاعتماد في وصل الحديث المذكور على الاسناد الثاني قال  
 الاسماعيلي محمد بن إبراهيم عن أسيد بن حضير مرسل وعبد الله بن خباب عن أبي سعيد متصل ثم  
 ساقهم من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن يزيد بن الهاد بالاسنادين جميعا وقال هذه  
 الطريق على شرط البخاري **(قلت)** وجاء عن الليث في أسناد ثالث أخرجه النسائي من طريق  
 شعيب بن الليث وداود بن منصور كلاهما عن الليث عن خالد بن زيد عن سعد بن عبد الله بن أبي هلال  
 عن يزيد بن الهاد بالاسناد الثاني فقط وأخرجه مسلم والنسائي أيضا من طريق إبراهيم بن  
 سعد عن يزيد بن الهاد بالاسناد الثاني لكن وقع في روايته عن أبي سعيد عن أسيد بن حضير  
 وفي لفظ عن أبي سعيد أن أسيد بن حضير قال لكن في سياقه ما يدل على أن أسامة بن عبد الله عن

**(باب فضل المعوذات)**  
 حدثنا عبد الله بن يوسف  
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب  
 عن عروة عن عائشة رضي  
 الله عنها أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كان إذا  
 اشتكى يقرأ على نفسه  
 بالمعوذات ويثقب فلما اشتد  
 وجعه كنت أقرأ عليه  
 وأمسح بيده رجاء مكرها  
 حدثنا ثاقبة بن سعيد  
 حدثنا الفضل بن فضالة عن  
 عيسى بن ابن شهاب عن  
 عروة عن عائشة أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان إذا  
 أوى إلى فراشه كل ليلة جمع  
 كفيه ثم ثقب فيه ما فقرأ فيها  
 قل هو الله أحد وقل أعوذ  
 برب الفلق وقل أعوذ برب  
 الناس ثم مسح بهما  
 ما استطاع من جسده يبدأ  
 بهما على رأسه ووجهه  
 وما أقبل من جسده يفعل  
 ذلك ثلاث مرات **(باب)**  
 نزول السكينة والملائكة  
 عند قراءة القرآن **وقال**  
 الليث حدثني يزيد بن الهاد  
 عن محمد بن إبراهيم عن  
 أسيد بن حضير قال

أسيد فانه قال في شأنه قال أسيد فثبت أن يطأ يحيى فقدوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فالحدث من مسند أسيد بن حضير ويحيى بن بكير في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو عبيد  
 أيضاً من هذا الوجه فقال عن ابن شهاب عن أبي بن كعب بن مالك عن أسيد بن حضير **(قوله)** بينما  
 هو يقرأ من الليل سورة البقرة في رواية ابن أبي ليلى عن أسيد بن حضير بينما أقرأ سورة فلما  
 انتهت إلى آخرها أخرجه أبو عبيد ويستفاد منه أنه ختم السورة التي ابتدأها ووقع في رواية  
 إبراهيم بن سعد المذكورة بينما هو يقرأ في حريده أي في المكان الذي فيه القبر وفي رواية أبي بن  
 كعب المذكورة أنه كان يقرأ على ظهر بيته وهذا مغاير للقصة التي فيها أنه كان في حريده وفي  
 حديث الباب أن ابنه كان إلى جانبه وفرسه مر بولة فغشي أن تطأ وهذا كله مخالف لكونه  
 كان حينئذ على ظهر البيت إلا أن يراد بظهر البيت خارجه لأعله فتصدق القسستان **(قوله)** إذ  
 جالت القرس فسكت فسكت في رواية إبراهيم بن سعد أن ذلك تكررت ثلاث مرار وهو يقرأ  
 وفي رواية ابن أبي ليلى سمعت رجلاً من خثلى حتى ظننت أن غرسى تطلق **(قوله)** فلما اجترأ بهيم  
 ومثناه وراعتيلة والضمير لولده أي اجترأ ولده من المكان الذي هو فيه حتى لا تطأ القرس ووقع في  
 رواية القاسبي أخرجه بجملة ثقيلة وراعتيلة أي عن الموضوع الذي كان به خشية عليه **(قوله)** رفع  
 رأسه إلى السماء حتى ما يراها كذا فيه باختصار وقد ورد أبو عبيد كاملاً ولقطه رفع رأسه  
 إلى السماء فإذا هو عسل الظلة فيها أمثال المصابيح عرجت إلى السماء حتى ما يراها وفي رواية  
 إبراهيم بن سعد فمقت إليه فإذا مثل الظلة فوق رأسه فيها أمثال السرج فخرجت في الجوح حتى  
 ما أراها **(قوله)** أقرأ ابن حضير أي كان ينبغي أن تستمر على قراءته وليس أمر الله بالقرآن في حالة  
 التصدية وكانه استحضر صورة الحال فصار كأنه حاضر عنده لما رأى ما رأى فكأنه يقول  
 استمر على قراءتك لتسرك البركة بنزول الملائكة واستماعها لقراءتك وفهم أسيد ذلك فأجاب  
 بعدد في قطع القراءة وهو قوله خفت أن تطأ يحيى أي خشيت أن استقرت على القراءة أن تطأ  
 القرس ولدى دل سباق الحديث على محافظة أسيد على خشوعه في صلاته لأنه كان يمكنه أن يقرأ  
 ما جالت القرس أن يرفع رأسه وكانه كان يطلع حديث النهي عن رفع المصلي رأسه إلى السماء فلم  
 يرفعها حتى اشتد به الخطب ويحتمل أن يكون رفع رأسه بعد انقضاء صلاته فلهاذا غامد في الحال  
 ثلاث مرات ووقع في رواية ابن أبي ليلى المذكورة أقرأ أبا عبدك وهي كنية أسيد **(قوله)** دنت  
 لصوتك في رواية إبراهيم بن سعد تستعك وفي رواية ابن كعب المذكورة وكان أسيد حسن  
 الصوت وفي رواية يحيى بن أوب عن يزيد بن الهادي عن الأسعالي أيضاً أقرأ أسيد فقد أدت  
 من مز أمير آل داود وفي هذه الزيادة إشارة إلى الباعث على استماع الملائكة لقراءته **(قوله)** ولو  
 قرأت في رواية ابن أبي ليلى أما ذلك لم يثبت **(قوله)** ما يتوارى ٢ منهم في رواية إبراهيم بن سعد  
 ما تستمع منهم وفي رواية ابن أبي ليلى لرأيت إلا عجيب قال النووي في هذا الحديث جواز رؤية  
 أحاد الأمة للملائكة كذا أطلق وهو صحيح لكن الذي يظهر التقييد بالصالح مثلاً والحسن  
 الصوت قال وفيه فضيلة القراءات وإنما سبب نزول الرجة وحضور الملائكة **(قلت)** الحكم  
 المذكور أعين من الدليل فالذي في الرواية أنما نشأ عن قراءة خاصة من صورة خاصة بصفة خاصة  
 ويحتمل من الخصوصية ما لم يذكر أو لا يكون على الإطلاق لحصل ذلك لكل قارئ وقد أشار في

بينما هو يقرأ من الليل سورة  
 البقرة وفرسه مر بولة عنده  
 إذ جالت القرس فسكت  
 فسكت فقرأ جالت  
 القرس فسكت وسكت  
 القرس ثم قرأ جالت القرس  
 فانصرف وكان أشبه يحيى  
 قرياً منها فأشفق أن تصيبه  
 فلما اجترأ بهيم رفع رأسه إلى  
 السماء حتى ما يراها فلما  
 أصبح حدث النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال له أقرأ يا ابن  
 حضير أقرأ يا ابن حضير قال  
 فأشفق من رسول الله أن  
 تطأ يحيى وكان منها قرياً  
 فرفعت رأسى فانصرفت إليه  
 فرفعت رأسى إلى السماء  
 فإذا مثل الظلة فيها أمثال  
 المصابيح فخرجت حتى  
 لا أراها حال وتدرى ما ذلك  
 قال لا قال تلك الملائكة  
 دنت لصوتك ولو قرأت  
 لأصبت ينظر التماس إليها  
 لا تتوارى منهم قال ابن  
 الهادي وحديثي هذا الحديث  
 عبد الله بن خباب عن أبي  
 سعيد الخدري عن أسيد بن  
 حضير

٢ قوله ما يتوارى هكذا  
 بنسخ الشرح والذي في  
 المتن لا يتوارى كما تراه  
 بالهامش ٨١



آخر الحديث بقوله ما توارى منهم الى أن الملائكة لاستغراقهم في الاستماع كانوا يسقرون على عدم الاختفاء الذي هو من شأنهم وفيه منقبه لاسيد بن خضير وفضل قراءة سورة البقرة في صلاة الليل وفضل الشروع في الصلاة وإن التشاغل بشئ من أمور الدنيا ولو كان من المباح يقدح في قوت

الغير الكثير فكيف لو كان بغیر الامر المباح **(قوله ما س)** من قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم الاماين الدفتين أي ما في المصنف وليس المراد أنه ترك القرآن مجموعا بين الدفتين لأن ذلك يخالف ما تقدم من جمع أي بكثر عثمان وهذه الترجمة للرد على من زعم أن كثيرا من القرآن ذهب لذهاب جلته وهو شئ اختلقه الروافض لتعصيم دعواهم أن التنصيص على امامة علي واستحقاقه الخلافة عند موت النبي صلى الله عليه وسلم كان ناشئا في القرآن وأن العصاية كقولهم دعوى باطله لانهم لم يكتفوا بمثل أثبت عند بني هاشم من موسى وغيره امان الطواهر التي قد تمتلئ بها من يدعي امامته كالم يكتفوا بما يعارض ذلك أو يخصص عمومه أو يقيده مطلقه وقد تطلق المصنف في الاستدلال على الرافضة بما أخرجهم عن أحداتهم الذين يدعون امامته وهو محمد بن الحنفية وهو ابن علي بن أبي طالب فلو كان هناك شئ مما يتعلق بأهله لكان هو أحق الناس بالاطلاع عليه وكذلك ابن عباس فإنه ابن علي وأشد الناس له لزوما واطلاعا على حاله **(قوله عن عبد العزيز بن ربيع)** في رواية علي بن المديني عن سفیان حدثنا عبد العزيز أن رجلا أو نعيم بن المستخرج **(قوله دخلت أنا وشاذ بن معقل)** هو الاسدي الكوفي تابعي كبير من أصحاب ابن مسعود وعلى ولم يقع له في رواية البصري ذكرا إلا في هذا الموضع وأبو بهيمة والقاف وقد أخرج البصري في خلق أفعال العباد من طريق عبد العزيز بن ربيع عن شاذ بن معقل عن عبد الله بن مسعود حدثنا غيره هذا **(قوله أنكر النبي صلى الله عليه وسلم من شئ)** في رواية الاسماعيلي ثاب أسوى القرآن **(قوله الاماين الدفتين)** بالقاء تنسبة دقة بفتح أو وهو اللوح ووقع في رواية الاسماعيلي بين اللوحين **(قوله قال ودخلنا)** القائل هو عبد العزيز ووقع عند الاسماعيلي لم يدع الاما في هذا المصنف أي لم يدع من القرآن ما يتلى الاما هو داخل المصنف الموجود ولا يرد على هذا ما تقدم في كتاب العلم عن علي أنه قال ما عندنا الا كتاب الله وما في هذه الصحيفة لأن علما أراد الاحكام التي كتبها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبق أن يفد عنده أشياء أخرى من الاحكام التي لم يكن كتبها وأما جواب ابن عباس وابن الحنفية فاعلموا أن إرادتهم القرآن الذي يتلى أو أرادوا ما يتعلق بالامامة أي لم يترك شئاً يتعلق بأحكام الامامة الا ما هو بأيدي الناس ويؤيد ذلك ما ثبت عن جامع من العصاة من ذكر أشياء من القرآن فنسخت تلاوتها وبقي حكمها ولم يبق مثل حديث عمر الشخ والنخبة اذاننا فارقا جوهها البتة وحديث أنس في قصة القراء الذين قتلوا في بئر معونة قال ما نزل الله فيهم قرأنا بطغوانا عاقبنا انالقد لقينا ربنا وحديث أبي بن كعب كانت الاحواب قدر البقرة وحديث حذيفة ما يقرون ربنا يعني برأيتهم وكلها أحاديث صحيحة وقد أخرج ان الضريس من حديث ابن عمر أنه كان يكره ان يقول الرجل قرأت القرآن كله ويقول ان عنده قرأنا قدره وليس في شئ من ذلك ما يعارض حديث الباب لأن جميع ذلك مما نسخت تلاوته في حياة النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله باب فضل القرآن على سائر الكلام)** هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الترمذي عنه

**(باب من قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم الاماين الدفتين)** حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا سفیان عن عبد العزيز بن ربيع قال دخلت أنا وشاذ بن معقل على ابن عباس رضي الله عنه فقال له شاذ ابن معقل أنكر النبي صلى الله عليه وسلم من شئ قال ما ترك الاماين الدفتين قال ودخلنا على محمد بن الحنفية فسالناه فقال ما ترك الاماين الدفتين **(باب فضل القرآن على سائر الكلام)** حدثنا هبة بن خالد أبو خالد حدثنا همام حدثنا قتادة حدثنا أنس بن مالك عن أبي موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

مثل الذي يقرأ القرآن  
 كالآخرة طعمها طيب  
 وريحها طيب والذي  
 لا يقرأ القرآن كالآخرة  
 طعمها طيب ولا ريح فيها  
 ومثل القابض الذي يقرأ  
 القرآن كشل الريحانة  
 وريحها طيب وطعمها مر  
 ومثل القابض الذي لا يقرأ  
 القرآن كشل الخنثلية  
 طعمها مر ولا ريح لها  
 \* حدثنا مسدد عن يحيى  
 عن سفيان حدثني عبد الله  
 ابن دينار قال سمعت ابن عمر  
 رضي الله عنهما عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال إنما  
 أجلكم في أجل من خلا من  
 الأمم كأمين صلاة العصر  
 ومغرب الشمس ومثلكم  
 ومثل اليهود والنصارى  
 كشل رجل استعمل عمالا  
 فقال من يعمل لي إلى نصف  
 النهار على قيراط قيراط  
 فعملت اليهود فقال من  
 يعمل لي من نصف النهار  
 إلى العصر فعملت النصارى  
 ثم أنتم تعملون من العصر إلى  
 المغرب بقراطين قيراطين  
 قالوا نحن أكثر عمالا وأقل  
 عطاء قال هل ظلمتكم من  
 حكم قالوا لا قال فذلك  
 فضلي أوتيته من شئت

من حديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرب عز وجل من  
 شغله القرآن عن ذكرى وعن مسئلة أعطيت أفضل ما أعطى السائلين وفضل كلام الله على سائر  
 الكلام كفضل الله على خلقه ورجاله ثقأت الأعطية العوفى خفة ضعف وأخرجه ابن عدى  
 من رواية شهر بن حوشب عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب عن فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على  
 خلقه وفي أسناده عمر بن سعيد الأشج وهو ضعيف وأخرجه ابن الضريس من وجه آخر عن  
 شهر بن حوشب عن سلاوة رجلاه لا بأس بهم وأخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسند من  
 حديث عمر بن الخطاب وفي أسناده سفيان بن أبي الصهباء مختلف فيه وأخرجه ابن الضريس  
 أيضا من طريق الجراح بن الفضل عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رفته  
 خيركم من تعلم القرآن وعلمه ثم قال وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه  
 وذلك أنه منه وحديث عثمان هذا سائر بعد أبواب بدون هذه الزيادة وقد بين العسكري أنها  
 من قول أبي عبد الرحمن السلمي وقال المصنف في خلق أفعال العباد قال أبو عبد الرحمن السلمي  
 فذكره وأشار في خلق أفعال العباد إلى أنه لا يصح مرفوعا وأخرجه العسكري أيضا عن طاووس  
 والحسن من قوله ما ثم ذكر المصنف في الباب حديثين أحدهما حديث أبي موسى **(قوله)** مثل  
 الذي يقرأ القرآن كالآخرة طعمها طيب وريحها طيب والآخر حديث أبي هريرة عن عمر بن الخطاب  
 رفته خيركم من تعلم القرآن وعلمه ثم قال وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه  
 وقد تحققت برأيه قبلها فلو أن كنته وقال بحدف الألف مع الوجهين فتلك أربع لغات وتبلغ مع  
 التصنيف إلى ثمانية **(قوله)** طعمها طيب وريحها طيب قليل خص صفة الإيمان بالطمع وصفة  
 التسلاوة بالريح لأن الإيمان الزم للسموع من القرآن أذ يمكن حصول الإيمان بدون القراءة  
 وكذلك الطم الزم للبوهر من الريح فقد بيده بريح الجوهر وريق طعمه ثم قبل الحكمة في  
 تخصيص الآخرة بالتقيل دون غيرها من الفاكهة التي تجمع طيب الطعم والريح كالنفاحة لأنه  
 يتداوى بقشرها وهو مفرح بالخاصية ويستخرج من جهادته من منافعه وقيل إن الجن لا تقرب  
 البيت الذي فيه الآخرة فناسب أن يمثل به القرآن الذي لا تقربه الشياطين وغلاف حبه أيضا  
 فناسب قلب المؤمن وفيها أيضا من المزايا كبرها وما وحسن منتظرها وتفرح لونها ولين لمسها  
 وفي آكلها مع الالتذاط طيب نكهته ودباغ معدسة وجوده هضم ولها منافع أخرى مذكورة في  
 المفردات ووقع في رواية شعبة عن قتادة بكاسائي بعد أبواب المؤمنين الذي يقرأ القرآن ويعمل  
 به وهي زيادة مفسرة للمراد وأن التمثيل وقع بالذي يقرأ القرآن ولا يخالف ما اشتغل عليه من  
 أمر ونهى لا مطلق التسلاوة فان قيل لو كان كذلك لكثر التقسيم كأن يقال الذي يقرأ ويعمل  
 وعكسه والذي يعمل ولا يقرأ وعكسه والاقسام الأربعة ممكنة في غير المناق وفي ما المناق فليس  
 له الاقسام فقط لأنه لا اعتبار بعمله إذا كان نفاقه نفاق كفر وكان الجواب عن ذلك أن الذي  
 حدف من التمثيل قسمان الذي يقرأ ولا يعمل والذي لا يعمل ولا يقرأ وأهما شبيهان بحال  
 المناق فيمكن تشبيه الأول بالريحانة والثاني بالخنثلية فأنفي بذكر المناق والقسمان  
 الآخران فقد كرا **(قوله)** ولا ريح فيها في رواية شعبة لها **(قوله)** ومثل القابض الذي يقرأ في  
 رواية شعبة ومثل المناق في الموضعين **(قوله)** ولا ريح لها في رواية شعبة وريحها مر  
 واستشكلت هذه الرواية من جهة أن المرادة من أوصاف الطعوم فكيف يوصف بها الريح

وأوجب أن ويجهلها ما كان كرهها استعبره وصف المارة وأطلق الزركشي هنا أن هذه الرواية  
 وهم وأن الصواب ما في رواية هذا الباب ولا يرجح لها ثم قال في كتاب الاطعمة لما جافه ولا يرجح  
 لها هذا أصوب من رواية الترمذي طعمها م ورجحها من ثم ذكر فوجيها وكأتمه استعصر أنها  
 في هذا الكتاب وتكلم عليها فذلك نسبها للترمذي وفي الحديث فضيلة حامل القرآن وضرب  
 المثل للقريب للفهم وأن المقصود من تلاوة القرآن العمل بجاد عليه الحديث الثاني حديث  
 ابن عمر أنما أظلمكم في أجل من قبلكم الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في المواقيت من  
 كتاب الصلاة ومطابقة الحديث الاول للترجمة من جهة ثبوت فضل قارئ القرآن على غيره  
 فبما سألتم فضل القرآن على سائر الكلام كما فضل الاخرج على سائر القوا كما ومناسبة الحديث  
 الثاني من جهة ثبوت فضل هذه الامة على غيرها من الامم وثبوت الفضل لها بما ثبت من فضل  
 كتابها النبي أمرت بالعمل به **(قوله يا)** الوصية بكتاب الله في رواية الكشميهني  
 الوصية وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الوصايا وقد تقدم فيه حديث الباب مشروحا وقوله فيه  
 أوصي بكتاب الله بعد قوله لاجن قال له هل أوصي بشئ تظاهرها التخاليف ليس كذلك  
 لانه في ما يتعلق بالامارة ونحو ذلك لا مطلق الوصية والمراد بالوصية بكتاب الله حفظه حسابه  
 فيكره ويصان ولا يسافر به الى أرض العدو وينبع ما فيه فيعمل بأوامره ويحجب نواهيه  
 ويدارم تلاوته وتعلمه وتعليمه ونحو ذلك **(قوله يا)** من لم يتغن بالقرآن هذه  
 الترجمة لفظ حديث أورده المصنف في الاحكام من طريق ابن جرير عن ابن شهاب بسند  
 حديث الباب بلفظ من لم يتغن بالقرآن فليس منا وهو في السنن من حديث سعد بن أبي وقاص  
 وغيره **(قوله)** وقوله تعالى ولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم أشار بهذه الآية الى  
 ترجيح تفسير ابن عيينة يتغن يستغنى كما سيأتي في هذا الباب عنه وأخرجه أبو داود عن ابن عيينة  
 وكعب جميعا وقد بين احسن بن راهويه عن ابن عيينة انه استغنى عن ما نص وكذا قال أحمد عن  
 وكعب يستغنى به عن أخبار الامم الماضية وقد أخرج الطبري وغيره من طريق عمر ابن دينار  
 عن يحيى بن جعدة قال جاءنا من المسلمين يكتب وقد كتبوا فيها بعض ما سمعوا من اليهود فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم كفى بكم ضلالة أن ترغبوا عما جاء به فيهم اليهم الى ما جاء به غيره الى  
 غيرهم فنزل ولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم وقد نفى وجهه مناسبة تلاوة هذه الآية  
 هنا على كثير من الناس كابن كثير فني أن يكون ذلك كراه وجهه على أن ابن بطال مع تقديمه قد  
 أشار الى المناسبة فقال قال أهل التأويل في هذه الآية فقد كرا ثم يحيى بن جعدة مختصرا قال  
 فالمراد بالآية الاستغناء عن أخبار الامم الماضية وليس المراد الاستغناء الذي هو ضد الفقر قال  
 اتباع الخاضري الترجمة الآية يدل على أنه يذهب الى ذلك وقال ابن التين فيهم من الترجمة أن  
 المراد بالتغنى الاستغناء كونه تبعه الآية التي تنضم الى انكاره على من لم يستغن بالقرآن عن  
 غيره فحمله على الاكتفاء وعدم الافتقار الى غيره وحمله على ضد الفقر من جملة ذلك **(قوله)**  
 عن أبي هريرة في رواية شعبة عن ابن شهاب حديثي أوصيكم بأمر سمعناه من أبي هريرة أخرجه  
 الاحمدي **(قوله)** لم ياذن الله لنبي كذا لهم بنون وموعدة وعند الامام علي لنبي اثنين مجبة  
 وكذا عند مسلم من جميع طرقه ووقع في رواية سفيان التي تلي هذه في الاصل كالجهر وفي

**(باب الوصية بكتاب الله)**  
 عز وجل **(قوله)** حدثنا محمد بن  
 يوسف حدثنا مالك بن  
 مغول حدثنا طلحة قال  
 سألت عبد الله بن أبي أوفى  
 أوصى النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقال لا تقل كذب  
 كتب على الناس الوصية  
 أمروا بها ولم يوص قال  
 أوصي بكتاب الله **(باب من)**  
 لم يتغن بالقرآن وقوله تعالى  
 أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك  
 الكتاب يتلى عليهم **(قوله)** حدثنا  
 يحيى بن بكير قال حدثني  
 الليث عن عقيل عن ابن  
 شهاب قال أخبرني أوسيلة  
 ابن عبد الرحمن عن أبي  
 هريرة أنه كان يقول قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لم ياذن الله لنبي

رواية الكشي عن كرواية عقيل (قوله ما أذن لني) كذا لا كثر وعند أبي ذر لني زيادة اللام  
فإن كانت محذوفة نهى البنس وروهم من ظنوا العهد وروهم أي المراد نبينا محمد صلى الله عليه  
وسلم فقال ما أذن لني صلى الله عليه وسلم وشرحه على ذلك (قوله أن يتغنى) كذا لهم وأخرجه  
أبو نعيم من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه بدون أن وزعم ابن الجوزي أن الصواب  
حذف أن وأن ابتداءهم من بعض الرواة لأنهم كانوا يرون بالمعنى فرعاً عن بعضهم المساواة  
فوقع في الخطأ لأن الحديث لو كان بلفظ أن لكان من الأذن بكسر الهمزة وسكون الهمزة  
اللاحق والاطلاق وليس ذلك مرادها وإنما هو من الأذن بفتح الهمزة وهو الاستماع وقوله أذن  
أي استمع والحاصل أن لفظ أذن بقصة ثم كسرة في الماضي وكذا في المضارع مشترك بين  
الاطلاق والاستماع تقول أذنت بالمدح أن أذنت بالمدح أن أذنت بالمدح بكسرة ثم سكون وان  
أذنت الاستماع فالمصدر بفتحين قال عدي بن زيد

أيها القلب قل بدين أن همي في سماع وأذن

أي في سماع واستماع وقال القرطبي أصل الأذن بفتحين أن المستمع على ما ذهبت إليه جهم بن  
وهذا المعنى في حق الله لا يراد به ظاهره وإنما هو على سبيل التوسع على ما جرى به عرف الخاطب  
والمراد به في حق الله تعالى إكرام القاري وإبراز ثوابه لأن ذلك مرة الأصفاة ووقع عند مسلم من  
طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في هذا الحديث ما أذن لني كأنه بفتحين ومثله عند ابن أبي  
داود من طريق محمد بن أبي حفصة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة وعند أحمد وابن ماجه والحاكم  
ومصحه من حديث فضالة بن عبد الله أسد أذن لني الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب  
القبة التي قبته (قلت) ومع ذلك كله فليس ما أنكره ابن الجوزي بمشكوك بل هو موجه وقد وقع  
عند مسلم في رواية أخرى كذلك ووجهها عياض بأن المراد أذن على ذلك والامر به (قوله وقال  
صاحبه بجهريه) الضمير في له لا في سلمة والصاحب المذکور هو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن  
زبد بن الخطاب بينه وبين أبي سلمة في هذا الحديث أخرجه ابن أبي داود عن محمد بن  
يحيى الذهلي في الزهريات من طريقه بلفظ ما أذن الله لني ما أذن لني يتغنى بالقرآن قال  
ابن شهاب وأخبرني عبد الحميد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة يتغنى بالقرآن بجهريه فكان هذا  
التفسير لم يسمعه ابن شهاب من أبي سلمة وسمعه من عبد الحميد منه فكان تارة يسميه وتارة بهمه  
وقد أدرجه عبد الرزاق عن معمر عنه قال الذهلي وهو غير محفوظ في حديث معمر وقدر واه  
عبد الأعلى عن معمر بدون هذه الزيادة (قلت) وهي ثابتة عن أبي سلمة من وجه آخر أخرجه  
مسلم من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ ما أذن  
الله لني كأنه لني يتغنى بالقرآن بجهريه وكذا ثبت عند من رواه محمد بن إبراهيم التيمي  
عن أبي سلمة (قوله عن سفيان) هو ابن عيينة (قوله عن الزهري) هو ابن شهاب المذکور  
في الطريق الأولى ونقل ابن أبي داود عن علي بن المديني شيخ البخاري فيه قال لم يقل لسفيان قط  
في هذا الحديث حدثنا ابن شهاب (قلت) قدر واه الحميدي في مسنده عن سفيان قال سمعت  
الزهري ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج والحميدي عن أعرف الناس بحديث سفيان  
وأكثرهم شتاتاً عنه السماع من شيوخهم (قوله قال سفيان تفسيره يستغنى به) كذا أقصره

ما أذن لني أن يتغنى  
بالقرآن وقال صاحب  
يريد بجهريه حدثنا علي بن  
عبد الله عن سفيان عن  
الزهري عن أبي سلمة بن  
عبد الرحمن عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ما أذن الله لني ما أذن  
لني أن يتغنى بالقرآن قال  
سفيان تفسيره يستغنى به

سقيان ويمكن ان يستأنس بما أخرجه أبو داود وابن الضريس ومحمه أبو عوانة عن ابن أبي  
 مليكة عن عبيد الله بن أبي نعيم قال لقيني سعد بن أبي وقاص وأما في السوق فقال تعار كسبة  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس من آمن لم يتغن بالقرآن وقد ارتضى أبو عبيد  
 تفسير تغنى يستغنى وقال انه جازى في كلام العرب وأشد الاغنى

وكنتم امرأزمننا بالعراق \* خفيف المناخ طويل التنقي  
 أي كثيرا الاستغناء وقال المغيرة بن حنينة

كلانا غنى عن أخيه حياته \* ونحن اذا متنا أشد تغانيا

قال فعلى هذا يكون المعنى من لم يستغن بالقرآن عن الاكثار من الدنيا فليس منأى على طريقتنا  
 واحتج أبو عبيد أيضا بقول ابن مسعود من قرأ سورة آل عمران فهو غنى وشعور ذلك وقال ابن  
 الجوزي استغنى في معنى قوله تغنى على أربعة أقوال أحدها تعسين الصوت والثاني الاستغناء  
 والثالث التحزن قاله الشافعي والرابع التشاغل به تقول العرب تغنى بالمكان أقامه (قلت) وفيه  
 قول آخر حكاه ابن الأثير في الزاهر قال المراد به التلذذ والاستحلاله كما يستلذ أهل الطرب  
 بالغناء أطلق عليه تغنيا من حيث انه يفعل عنده ما يفعل عند الغناء وهو كقول النابغة

بكما حمة تدعو هذا \* مقبعة على فن تغنى

أطلق على صوتها غناء لانه يطرب كما يطرب الغناء وان لم يكن غناء حقيقة وهو كقولهم العمام  
 تبجان العرب لكونها تقوم مقام التبجان وفيه قول آخر - سن وهو ان يجعله جبراء كما جعل  
 المسافر والفارغ جبراء الغناء قال ابن الاعراب كانت العرب اذا ركبت الابل تغنى واذا جلست  
 في أفنتها وفي أكثر أحوالها فلما نزل القرآن أحب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون جبراءهم  
 القراءتة تغنى ويؤيد القول الرابع بت الاغنى المتقدم فانه أراد بقوله طويل التنقي  
 طول الإقامة لا الاستغناء لانه ألقى بوصف الطول من الاستغناء يعني انه كان ملازما لوطنه  
 بين أهله وكانوا يمدحون بذلك كما قال حسان

أولاد جفنة حول قبرا بهم \* قبر ابن مارية الكريم المنفل

أراد أنهم لا يحتاجون الى الاتباع ولا يبرحون من أوطانهم فيكون معنى الحديث الحديث على  
 ملازمة القرآن وأن لا يتعدى الى غيره وهو يؤيد من حيث المعنى الى ما اختاره الجازي من  
 تخصيص الاستغناء به يستغنى به عن غيره من الكتب وقيل المراد من لم يغنه القرآن ويقعه  
 في إيمانه ويصدق بما فيه من وعد وعيد وقيل معناه من لم يربح لقراءته وبها علم وليس المراد ما  
 اختاره أبو عبيد انه يحصل به الغنى دون الفقر لكن الذي اختاره أبو عبيد غير مدفوع اذا ريد به  
 الغنى المعنوي وهو غنى النفس وهو القناعة لا الغنى المحسوس الذي هو ضد الفقر لان ذلك  
 لا يحصل بمجرد ملازمة القراءة الا ان كان ذلك بالخاصية وسباق الحديث بأى الجمل على ذلك فان  
 فيه اشارة الى الحديث على تكلف ذلك وفي توجيهه تكلف كآفته قال ليس من آمن لم يتغنى  
 بملازمة تلاوته وأما الذي نقله عن الشافعي فلم أره صريحاً عنه في تفسير الخبر وإنما قال في مختصر  
 المزني واحب أن يقرأ أحدا ويخزننا انتهى قال أهل اللغة حدثت القراءة أدرجتها ولم أمطها وقرأ  
 فلان تغنى شاذاً رقى صوته وصيره كصوت الحزن وقد روى ابن أبي داود وباسناد حسن عن أبي

هريرة أنه قرأ سورة قمر فيها شبه الرثي وأخرجه أبو عوانة عن الليث بن سعد قال يثغني به يثغزن به ويرقق به قلبه وذكر الطبري عن الشافعي أنه سئل عن تأويل ابن عيينة الثغني بالاستغناء فلم يرقنه وقال لو أراد الاستغناء لقال لم يستغن وإنما أراد تصحسين الصوت قال ابن بطال وبذلك فسر ما بن أبي مليكة وعبد الله بن المبارك والنضر بن شميل وبؤيده رواية عبد الأعلى عن معمر عن ابن شهاب في حديث الباب بلفظ ما أذن لني في الترم في القرآن أخرجه الطبري وعنده في رواية عبد الرزاق عن معمر ما أذن لني حسن الصوت وهذا اللفظ عند مسلم من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة وعند ابن أبي داود والطحاوي من رواية عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة حسن الترم بالقرآن قال الطبري والترم لا يكون إلا بالصوت إذا حسنه القارئ وطرب به قال ولو كان معناه الاستغناء لما كان ذلك الصوت ولا ذلك الجهر معنى وأخرج ابن ماجه والكمي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد مرفوعا الله أشده أذن أي استقام للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته والقينة المغنية وروى ابن أبي شيبة من حديث عتبة بن عامر رفعه تعلموا القرآن وثنوا به وأفشوه كذا وقع عنده والمشهور عند غيره في الحديث وثنوا به والمعروف في كلام العرب أن الثغني الترجيع بالصوت كما قال حسان

ثغني بالشعرا ما أتت قائله • ان الغناء بهذا الشعر مضمار  
قال ولا نعلم في كلام العرب ثغني بمعنى استغنى ولا في أشعارهم بيت الاغنى لاجهة فيه لانه أراد طول الإقامة ومنه قوله تعالى كان لم يغنوا فيها قال وبيت المغيرة أيضا لاجهة فيه لأن الثغاني تفاعل بين اثنين وليس هو بمعنى ثغى قال واغمايا ثغى من الغنى الذي هو ضد الفقر بمعنى تفصل أي يظهر خلاف ما عنده وهذا فاسد المعنى (قلت) ويمكن أن يكون بمعنى تكلفه أي تطلبه وحل نفسه عليه ولو شق عليه كما تقدم قريبا وبؤيده حديث فان لم تكوا فانيا كوا وهو في حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي عوانة وأما نكارة أن يكون ثغني بمعنى استغنى في كلام العرب فمردود ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وقد تقدم في الجها في حديث الخليل ورجل يبطها تعففا وتعفنا وهذا من الاستغناء بل لرب والمراد به بطلب الغنى بها عن الناس بقية قوله تعففا وعن أنكر تفسير ثغني يستغنى أيضا الاسماعيلي فقال الاستغناء به لا يحتاج إلى اسقاع لأن الاسقاع أمر خاص زائد على الاكتفاءه وأيضا قال اكتفاءه عن غيره أمر واجب على الجميع ومن لم يسهل ذلك خرج من الطاعة ثم ساق من وجه آخر عن ابن عيينة قال يقولون إذا رفع صوته فقد ثغنى (قلت) الذي نقل عنه أنه بمعنى يستغنى أثقن لحديثه وقد نقل أبو داود عنه مثله ويمكن الجمع بينهما بأن تفسير يستغنى من جهته ويرفع عن غيره وقال ابن عيينة ذكر لابي عاصم النبيل تفسير ابن عيينة فقال لم يصنع شيا حديثي ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمر قال كان داود عليه السلام يثغني يعني حين يقرأ ويكي ويكي وعن ابن عباس ان داود كان يقرأ الزبور بسبعين لحنا ويقرأ آية بطربهم المحموم وكان اذا أراد أن يكي نفسه لم يبق دابة في بر ولا جحر الا انصتت له واستمعت صوتك وسيأتي حديث ان أبا موسى أعطى مراما من مرامير داود في باب حسن الصوت بالقرآن وفي الجلة ما فسر به ابن عيينة ليس بدفع وان كانت ظواهر

الاستخبار يرجع أن المراد تحسين الصوت ويؤيده قوله يجهز به فأنهم إن كانت مرفوعة قامت الحجة وإن كانت غير مرفوعة قالوا رأى أعرف بمعنى الخبر من غير ملاحظة إذا كان فقها وقديرا الخلقى بأنهم من قول أبي هريرة والعرب تقول سمعت فلانا يتغنّى بكذا أى يجهز به وقال أبو عاصم أخذ يدهى ابن جريح فأوقفنى على أشعب فقال غنّ ابن أخى ما بلغ من طمعه فذكر قصته فقوله غنّ أى أخبرنى بجهر أصري بها ومنه قول ذى الرمة

أحب المكان القفر من أجل اتنى • به أغنى باسمها غير مجبى  
أى أجهر ولا أكنى والحاصل أنه يمكن الجمع بين أكثر التآويلات المذكورة وهو أنه يحسن به صوته جأهرا بمرغما على طريق التضمن مستغنيا به عن غير من الاستخبار طالبا له غنى النفس راجيا به غنى البدن وقد نطمت ذلك فى بيتين

تغنّ بالقرآن حسن به الصوت من شأنا جاهرا رازم  
واستغنّ من كتب الألى طالبا • غنى بد والتغنّ ثم الرمز  
وصياق ما يتعلق بحسن الصوت بالقرآن فى ترجمة مفردة ولا شك أن النفوس تميل إلى سماع القراءة بالترنم أكثر من ميلها إلى لا ترنم لأن للتطريب تأثيرا فى رقة القلب وإجراء الدم وكان بين السلف اختلاف فى جواز القرآن بالالحن أم لا تحسين الصوت وتقديم حسن الصوت على غيره فلا نزاع فى ذلك فكفى عبد الوهاب المالكى عن مالك تحريم القراءة بالالحن وحكاية أبو الطيب الطبرى والماوردى وابن حمدان الحنبلى عن جماعة من أهل العلم وحكى ابن بطال وعياض والقرطبي من المالكية والماوردى والبنسندني والغزالي عن الشافعية وماحب الذخيرة من الحنفية الكراهة واختاره أبو يعلى وابن عقيل من الحنابلة وحكى ابن بطال عن جماعة من العصاة والتابعين الجواز وهو المنصوص للشافعي ونقله الطحاوى عن الحنفية وقال القوراني من الشافعية فى الإبانة يجوز بل يستحب ومحل هذا الاختلاف إذا لم يحصل بشئ من الحروف عن مخرجه فلو تغير قال النووي فى التبيان أجمعوا على تحريمه ولفظه أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ما لم يخرج عن حد القراءة بالتقطيع فان خرج حتى زاد حرفا أو أخاضه حرم قال وأما القراءة بالالحن فقد نص الشافعي فى موضع على كراهته وقال فى موضع آخر لا بأس به فقال أصحابه ليس على اختلاف قولين بل على اختلاف حالين فان لم يخرج بالالحن عن المنهج القويم جازوا الأحرار وحكى الماوردى عن الشافعي أن القراءة بقبالالحن إذا انتهت إلى إخراج بعض اللفاظ عن مخارجها حرم وكذا حكى ابن حمدان الحنبلى فى الرعاية وقال الغزالي والبنسندني وماحب الذخيرة من الحنفية إن لم يفرط فى التقطيع الذى يشوش النظم استحب والأفلا وأغرب الرافعي فكفى عن أمالى السرخسى أنه لا يضرب التقطيع مطلقا وحكاية ابن حمدان رواية عن الحنابلة وهذا شأنه ولا يعرج عليه والذي تحصل من الأدلة أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب فان لم يكن حسنا فليحسنه ما استطاع كما قال ابن أبي مليكة أحد رواة الحديث وقد أخرج ذلك عنه أبو داود وديساند صحيح ومن جملة تحسينه أن يراعى فيه قوانين النغم فان الحسن الصوت يزاد حسنا به للشوا أن خرج عنها أن ترد ذلك فى حسنه وغير الحسن ربما انجبر بمراعاتها ما لم يخرج عن شرط الاداء المعبر عن أهل القراءة فان خرج عنها لم يف تحسين الصوت

يقع الادامه لعل هذا مستخدم كره القرامطة لان الغالب على من راي الانعام ان لا يراعي  
 الآداء فان وجد من يراعيها معافلا شك في أنه راجع من غيره لانه يأتي بالمطابق من تصنيف  
 الصوت ويحتاج المنوع من حرمة الاداء والله اعلم **(قوله)** باب اعتباط صاحب  
 القرآن تقدم في أوائل كتاب العلم باب الاعتباط في العلم والحكمة وذكر هناك تنبيه القبطه  
 والفرق بينها وبين الجسد وان الجسد في الحديث أطلق عليها جازا وذكر كثيرا من تباحث  
 المتن هناك وقال الاسماعيلي هنا ترجمه الباب اعتباط صاحب القرآن وهذا فعل صاحب  
 القرآن فهو الذي يقتبط وإذا كان يقتبط بفعل نفسه كان معناه انه يسر ويرتاح بعمل نفسه  
 وهذا ليس مطابعا **(قلت)** ويمكن الجواب بان مراد البخاري بأن الحديث لما كان ذا الاعلى أن  
 غير صاحب القرآن يقتبط صاحب القرآن بما أعطى من العمل بالقرآن فاعتباط صاحب  
 القرآن بعمل نفسه أولى اذ اسم هذه البشارة الواردة في حديث الصادق **(قوله)** لاحد أنى  
 لا رخصة في الجسد الا في خصلتين أو لا يحسن الجسدان حسن أو أطلق الجسد معا لفظ في الحث  
 على تحصيل الخصلتين كما قبل ولم يحصل الا بالطريق المذموم لكان ما فهم من الفضل ملاملا  
 على الاقدام على تحصيلها به فكيف والطريق المحمود يمكن تحصيلها به وهو من جنس قوله  
 تعالى فاستبقوا الخيرات فان حقيقة السبق أن يتقدم على غيره في المطالب **(قوله)** الاعلى اثنين  
 في حديث ابن مسعود الماضي وكذا في حديث أبي هريرة المذکور في هذا الاثنى قول  
 حسنة هي كذا أي على وجود ذلك له وأما حسنة في كذا فمعناه حسنة في شأن كذا أو كذا  
 سببية **(قوله)** وقام به آناه الليل كذا في السبع التي وقفت عليها من البخاري وفي مستخرج  
 أبي نعيم من طريق أبي بكر بن زعيم عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه آناه الليل وآناه النهار وكذا  
 أخرجه الاسماعيلي من طريق اسحق بن يسار عن أبي اليمان وكذا هو عند مسلم من وجه آخر  
 عن الزهري وقد تقدم في العلم ان المراد بالقيام به العمل به تلاوة وطاعة **(قوله)** حدثنا علي بن  
 ابراهيم هو الواسطي في قول الأكثر واسم جده عبد المجيد النشكري وهو ثقة متقن عاش بعد  
 البخاري نحو عشرين سنة وقيل ابن اشكاب وهو علي بن الحسين بن ابراهيم بن اشكاب نسب الى  
 جده وهذا جرم ابن عدي وقيل علي بن عبد الله بن ابراهيم نسب الى جده وهو قول الدارقطني  
 وأبي عبد الله بن منده وسألت في السكاك رواية القريري عن علي بن عبد الله بن ابراهيم عن  
 ججاج بن محمد وقال الحاقم قيل هو علي بن ابراهيم المروزي وهو مجهول وقيل الواسطي **(قوله)**  
 روح حواري من عباد وقد تابعه بشر بن منصور وابن أبي عدي والنضر بن شميل كلهم عن شعبة  
 قال الاسماعيلي رفعه هؤلاء ووثقه عند عن شعبة **(قوله)** عن سليمان هو الاعشى قال  
 سمعت ذكوان هو أوصال الحسمان **(قلت)** وله شعبة عن الاعشى فيه شيخ آخر أخرجه أحمد عن  
 محمد بن جعفر عن در عن شعبة عن الاعشى عن سالم بن أبي الجعد عن أبي كشة الانباري **(قلت)**  
 وقد اشرت الى متن أبي كشة في كتاب العلم وسياقه أنهم من سياق أبي هريرة أخرجه أبو عوانة  
 في صحيحه أيضا من طريق أبي زيد الهروي عن شعبة وأخرجه ايضا من طريق جرير  
 الاعشى بالاسنادين معا وهو ظاهر في أنهم احاديثان متغايران سنداً ومناجعة لهما شعبة وجرير  
 معان الاعشى وأشار أبو عوانة الى أن مسلماً لم يصرح بحديث أبي هريرة لهذه العلة وليس ذلك

**(باب)** اعتباط صاحب  
 القرآن **(حدثنا أبو اليمان**  
**أشعرنا شبيب عن الزهري**  
**قال حدثني سالم بن عبد الله**  
**أن عبد الله بن عمر رضي الله**  
**عنه قال سمعت رسول**  
**الله صلى الله عليه وسلم**  
**يقول لاحد الاعلى اثنين**  
**رجل آناه الله الكتاب وقام**  
**به آناه الليل ورجل أعطاه**  
**الله ما لا فهو تصدق به آناه**  
**الليل وآناه النهار حدثنا**  
**علي بن ابراهيم حدثنا**  
**روح حدثنا شعبة عن**  
**سليمان قال سمعت ذكوان**  
**عن أبي هريرة رضي الله عنه**  
**أن رسول الله صلى الله عليه**  
**وسلم قال لاحد الاعلى اثنين**  
**رجل علم الله القرآن فهو**  
**يتلو آناه الليل وآناه النهار**  
**فصعبه جاره فقال ليسني**  
**أوتيت مثل ما أوتي فلان**  
**فعملت مثل ما يعمل ورجل**  
**آناه الله مالا**



بواضح لانهم ليست على قادمة (قوله فهو يملك في الحق) فيه احترام من يبلغ كأنه لما أومهم  
 الاتفاق في التبذير من جهة عموم الاحلال قدس بالحق والله أعلم (قوله ما  
 خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا ترجم بلفظ المتن وكأنه أشار إلى ترجيح الرواية الأولى (قوله عن  
 سعد بن عبيدة) كذا يقول شعبه دخل بين علقمة بن مرثد وأبي عبد الرحمن سعد بن عبيدة  
 وناقسه سفيان الثوري فقال عن علقمة عن أبي عبد الرحمن ولم يذكر سعد بن عبيدة وقد أظنبت  
 الحافظ أبو العلاء الطبراني كتابه الهادي في القرآن في تخريج طرقه فذكر عن تابعي شعبه ومن  
 تابع سفيان جمعا كثيرا وأخرجهم أبو بكر بن أبي داود في أول الشريعة وأكثرت تخريج  
 طرقه أيضا ورجح الحافظ رواية الثوري وعدوا رواية شعبه وأما البخاري فأخرج الطبراني في كتابه  
 الترمذي كأن رواية سفيان أصح من رواية شعبه وأما البخاري فأخرج الطبراني في كتابه  
 ترجيح عنده أنهم جميعا محفوطا فيحصل على أن علقمة معه أو لا من سعد ثم لم يذكر عبد الرحمن  
 لخدمته به أو معهما مع سعد بن أبي عبد الرحمن فثبت فيه سعد ويؤيد ذلك ما في رواية سعد بن  
 عبيدة من الزيادة الموقوفة وهي قول أبي عبد الرحمن فذلك الذي أقعدني هذا المقعد كما سألني  
 البصافي وقد شدت رواية عن الثوري يذكر سعد بن عبيدة فيه قال الترمذي حدثنا محمد بن  
 بشر حدثنا يحيى القطان حدثنا سفيان وشعبة عن علقمة عن سعد بن عبيدة به وقال الترمذي  
 أنبأنا عبيد الله بن سعيد حدثنا يحيى عن شعبه سفيان أن علقمة حدثنا عن سعد قال  
 الترمذي قال محمد بن بشر أصح سفيان لا يذكر فيه سعد بن عبيدة وهو الصحيح اهـ وهكذا  
 حكم على بن المديني على يحيى القطان فيسألونهم وقال ابن عبد الجبار يحيى القطان بين شعبه  
 وسفيان فالثوري لا يذكر في أسناده سعد بن عبيدة وهذا مما عُد في خطايحي القطان على الثوري  
 وقال في موضع آخر جعل يحيى القطان رواية الثوري على رواية شعبه فساق الحديث منهما  
 وجعل إحدى الروايتين على الأخرى فساقه على لفظ شعبه وإلى ذلك أشار الدارقطني وتعبق بانه  
 فصل بين لفظيهما في رواية الترمذي فقال قال شعبه خيركم وقال سفيان أفضلكم (قلت) وهو  
 تعقب واهذا لا يلزم من تفصيله للفظيهما في المتن أن يكون فصل لفظيهما في الأسناد قال ابن عدي  
 بقال ابن يحيى القطان لم يضمن قط إلا في هذا الحديث وذكر الدارقطني أن خلافا بين يحيى تابع  
 يحيى القطان عن الثوري على زيادة سعد بن عبيدة وهي رواية شاذة وأخرج ابن عدي عن طريق  
 يحيى بن آدم عن الثوري وقيس بن الربيع وفي رواية عن يحيى بن آدم عن شعبه وقيس بن الربيع  
 جميعا عن علقمة عن سعد بن عبيدة قال وكذا رواه سعد بن سالم القداح عن الثوري ومحمد بن  
 أبان كلاهما عن علقمة بن يادع سعد زاذ في أسناد رجل آخر كما سألني وكل هذه الروايات وهم  
 والصواب عن الثوري بدون ذكر سعد وعن شعبه ثباته (قوله عن عثمان) في رواية شريك عن  
 عاصم بن مهدي عن أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود أخرجه ابن أبي داود بلفظ خيركم من  
 قرأ القرآن وأقرأه وذكره الدارقطني وقال الصحيح عن أبي عبد الرحمن عن عثمان وفي رواية  
 خلافا بين يحيى عن الثوري بسنده قال عن أبي عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان قال  
 الدارقطني هذا وهم فإن كان محفوطا احتمل أن يكون السلي أخذ عن أبان بن عثمان عن عثمان  
 ثم نقل عثمان فأخذه عنه وتعقب بأن أبا عبد الرحمن أكرم من أبان وأبان اختلف في معاصمه

فهو يملك في الحق فقال  
 وجعل ليشي أو ثبت مثل  
 ما أوفى فلان فعملت  
 مثل ما يعمل باب  
 خيركم من تعلم القرآن  
 وعلمه) حدثنا يحيى بن  
 منهل حدثنا شعبه قال  
 أخبرني علقمة بن مرثد  
 سمعت سعد بن عبيدة عن  
 أبي عبد الرحمن السلمي عن  
 عثمان رضي الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال

أسه أئندما اختلف في جماع أبي عبد الرحمن من عثمان فبعد هذا الاحتمال وجابه من وجه آخر  
كذلك أخرجه ابن أبي داود من طريق سعيد بن سلام عن محمد بن أبيان سمعت حلقمة يحدث عن  
أبي عبد الرحمن عن أبيان بن عثمان عن عثمان فذ كره وقال تفرد به سعد بن سلام يعني عن محمد  
ابن أبيان (قلت) وسعد ضعيف وقد قال أحمد حدثنا مجاهد بن محمد عن شعبة قال لم يسمع أبو  
عبد الرحمن السلمي من عثمان وكذا نقله أبو عوانة في صحيحه عن شعبة ثم قال اختلف أهل  
التبصرة في جماع أبي عبد الرحمن من عثمان ونقل ابن أبي داود عن يحيى بن معين مثل ما قال  
شعبة وذكر الحافظ أبو العلاء أن مسلماً حكى عن إخراج هذا الحديث في صحيحه (قلت) قد  
وقع في بعض الطرق التصريح بتحديث عثمان لأبي عبد الرحمن وذلك فيما أخرجه ابن عدي في  
ترجمة عبد الله بن محمد بن أبي مريم عن طريق ابن جريح عن عبد الكريم عن أبي عبد الرحمن  
حدثني عثمان في أسناده مقال لكن ظهر لي أن الضاري اعتمد في وصله وترجيح لقاء أبي  
عبد الرحمن لعثمان على ما وقع في رواية شعبة عن سعد بن عبيدة من الزيادة وهي أن أبا عبد  
الرحمن أقر من زمن عثمان إلى زمن الحجاج وإن الذي حمله على ذلك هو الحديث المذكور فدل  
على أنه سمعه في ذلك الزمان وإذا سمعه في ذلك الزمان ولم يوصف بالتدليس اقتضى ذلك سماعه  
من عنده عنه وهو عثمان يرضى الله عنه ولا يسلم مع ما أشهر بين القراء أنه قرأ القرآن على عثمان  
واسندوا ذلك عنه من رواية عاصم بن أبي السجود وغيره فكان هذا أول من قول من قال أنه  
لم يسمع منه (قوله خيركم تعلم القرآن وعلمه) كذلك أكثر وليس رخصي أو علمه وهي للتبويب  
لألسان وكذا لأحمد بن محمد بن عثمان بن شعبة وزاد في رواية أكثر الروايات عن شعبة يقولون بالوفا  
وكذا وقع عند أحمد بن حنبل وعبد الله بن داود عن حفص بن عمر كلاهما عن شعبة وكذا أخرجه  
الترمذي من حديث علي وهو أظهر من حيث المعنى لأن التي يأوت تقتضي إنبات الخبرية  
المذكورة قلن فعل أحد الأمرين فيلزم أن من تعلم القرآن ولو لم يعلم غيره أن يكون خيراً ممن عمل  
بما فيه مشلاً وان لم يتعلم ولا يقال يلزم على رواية الوفا أيضاً أن من تعلمه وعلم غيره أن يكون  
أفضل ممن عمل بما فيه من غير أن يتعلمه ولم يعلمه غيره لا نأقول يحتمل أن يكون المراد بالخبرية من  
جهة حصول التعليم بعد العلم والذي يعلم غيره يحصل به النفع المتعدد بخلاف من يعمل فقط بل  
من أشرف العمل تعاطي الغير بفعل غيره يستلزم أن يكون تعلمه وتعليمه غيره عمل وتحصل نفع متعدد  
ولا يقال لو كان المعنى حصول النفع المتعدد لأشتر كل من علم غيره علماً تاماً ذلك لا نأقول  
القرآن أشرف العلوم فيكون من تعلمه وعلمه غيره أشرف ممن تعلم غير القرآن وإن علم غيبته  
المدعى ولا شأن أن الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه وتعليمه جامع بين النفع القاصر  
والنفع المتعدد ولهذا كان أفضل وهو ممن جله من عني سبحانه وتعالى بقوله ومن أحسن قولاً  
ممن دعاني الله وعمل صالحاً وقال اني من المسلمين والدعاء إلى الله يقع بامور شتى من جملتها تعليم  
القرآن وهو أشرف الجميع وعكسه الكافر المانع لغیره من الاسلام كما قال تعالى فن أظلم عن  
كذبنا آيات الله وصديق عنها فان قيل فيلزم على هذا أن يكون المقرئ أفضل من الفقيه قلنا  
لأن الفاطنين بذلك كانوا فقهاء التفوس لأنهم كانوا أهل اللسان فكانوا يدرسون معاني القرآن  
بالسليقة أكثر مما يدرجها من بعدهم بالاكتساب فكان الفقه لهم حصية فمن كان في مثل شأنهم

خيركم من تعلم القرآن وعلمه

شاركهم في ذلك لأن كان قارئاً ومقرئاً محضاً لا يفهم شيئاً من معاني ما يقرأه أو يقرئه فان قيل  
 فيلزم أن يكون المقرئ أفضل عن هو أعلم غنا عن الاسلام بالجاهدة والباط والامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر مثلاً قلنا صرف المسئلة يدور على النفع المتعدي فمن كان حصوله عندهما أكثر  
 كان أفضل فاعلم من مضرة في الخير ولا بد مع ذلك من مراعاة الاخلاص في كل مستغنى عنهم  
 ويحتمل أن تكون الخيرية وان أطلقت لكنها مقيدة بنسب مخصوصين خطوطاً بذلك كان  
 اللائق بحالهم ذلك والمراد خبر المتعلمين من يعلم غيره لا من يقتصر على نفسه والمراد مراعاة  
 الحسنة لان القرآن خير الكلام فحمله خبر من تعلم غيره بالنسبة الى خبره القرآن وكيفما كان  
 فهو مخصوص بمن علم وتعلم بحيث يكون قد علم ما يجب عليه هنا **(قوله)** قال وأقرأ أبو عبد الرحمن  
 في امره عثمان حتى كان الجحاج (أي حتى ولي الجحاج على العراق) بين أول خلافة عثمان  
 وآخر ولاية الجحاج اثنتان وسبعون سنة اثلاثاً أشهر وبن آخر خلافة عثمان وأول ولاية الجحاج  
 العراق ثمان وثلاثون سنة ولم أقص على تعيين ابتداء إقراء أبي عبد الرحمن وآخره قاله أعلم بقدر  
 ذلك ويعرف من الذي ذكره أن قصي المدني أذناها والقائل وأقرأ الخ موصوفين بصيغة  
 فاعلم أن هذه الزيادة الامن رواية شعبة عن علقمة وقائل وذلك الذي أقعدني مقعدى هذا  
 هو أبو عبد الرحمن وحكي الكرماني أنه وقع في بعض نسخ البضاري قال سعد بن جبلة وأقرأني  
 أبو عبد الرحمن قال وهي أنسب لقوله وذلك الذي أقعدني الخ أي أن إقراءه أباي هو الذي  
 جعلني على أن أقعدت هذا المقعد الجليل اه والذي معظم النسخ وأقرأني الجعفي المقول وهو  
 الصواب وكان الكرماني ظن ان قائل وذلك الذي أقعدني هو سعد بن جبلة وليس كذلك بل  
 قائله أبو عبد الرحمن ولو كان كما ظن لزم أن تكون المدة الطويلة سبقت لبيان زمان إقراء أبي  
 عبد الرحمن لسعد بن جبلة وليس كذلك بل انما سبقت لبيان طول مدته لا إقراء الناس القرآن  
 وأيضاً فكان يلزم أن يكون سعد بن جبلة قرأ على أبي عبد الرحمن من زمن عثمان وسعد بن جبلة  
 زمان عثمان فان أكبر شيعته المنفردة من شعبة وقلة عاش بعد عثمان خمس عشرة سنة وكان يلزم أيضاً  
 أن تكون الإشارة بقوله وذلك التي منسب إلى عبد الرحمن وليس كذلك بل الإشارة بقوله ذلك الى  
 الحديث المرفوع أي أن الحديث الذي حدث به عثمان في أفضلته من تعلم القرآن وعلمه حل أبي عبد  
 الرحمن أن عدي يعلم الناس القرآن تفصيل تلك الفضيلة وقد وقع الذي قلنا كلامه عليه صريحا  
 في رواية أحمد بن محمد بن جعفر وجماعة بن محمد بن جعفر عن شعبة عن علقمة عن مرثد عن سعد بن  
 جبلة قال قال أبو عبد الرحمن فذاك الذي أقعدني هذا المقعد وكذا أخرجه الترمذي عن رواية  
 أبي داود الطيالسي عن شعبة وقال فيه مقعدى هذا قال وعلم أبو عبد الرحمن القرآن في زمن  
 عثمان حتى بلغ الجحاج وعاد أبي عوانة من طريق بشر بن أبي عمرو وأبي غياث وأبي الوليد ثلاثتهم  
 عن شعبة بلفظ قال أبو عبد الرحمن فذاك الذي أقعدني مقعدى هذا وكان يعلم القرآن والإشارة  
 بذلك الى الحديث كما قرئته واسناده الى اسناد مجازي ويحتمل أن تكون الإشارة به الى عثمان  
 وقد وقع في رواية أبي عوانة أيضاً عن يوسف بن مسلم عن جحاج بن محمد بلفظ قال أبو عبد الرحمن  
 وهو الذي أجلسني هذا المجلس وهو محتمل أيضاً **(قوله)** حدثنا سفيان (هو الثوري) وعلقمة بن  
 مرثد عن ثوبان بن جعفر ومنهم من ضبطه بكسر المثناة وهو من ثقات أهل الكوفة من طبقة

قال وأقرأ أبو عبد الرحمن  
 في امره عثمان حتى كان  
 الجحاج قال وذلك الذي  
 أقعدني مقعدى هذا  
 \* حدثنا أبو نعيم حدثنا  
 سفيان عن علقمة بن مرثد  
 عن أبي عبد الرحمن السلي  
 عن عثمان بن عفان رضى  
 الله عنه قال قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم

ان افضلكم من تعلم القرآن وعلمه \* حدثنا عمرو بن عون حدثنا جلعان بن ابي حازم عن سهل بن سعد قال ائمت النبي صلى الله عليه وسلم امرهم ان يقولوا انها قد وهبت نفسها لله ورسوله صلى الله عليه وسلم فقال مالي (٢٩) في التماس من حاجته فقال رجل زوجني

قال اعطها ولو قال لا اجاب  
قال اعطها ولو خافا من  
حديده فاعسل له فقال  
مامعك من القرآن قال كذا  
وكذا قال فقد زوجه  
بمامعك من القرآن \* (باب  
القراءة عن ظهر القلب)  
حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا  
يعقوب بن عبد الرحمن عن  
ابي حازم عن سهل بن سعد  
ان امرأته جاءت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقالت  
يا رسول الله جئت لاهب  
لك نفسى فظن اليها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فصعد الظهر اليها وصوبه  
طأطأ رأسه فلما رأت الرأس  
انه لم يقص فيها شيأ جلست  
فقام رجل من اصحابه فقال  
يا رسول الله ان لم يكن لك شي  
حاجة فزوجه فقال لا  
هل عندك من شي فقال  
لا والله يا رسول الله قال  
اذهب الى أهلك فاقترع  
تجد شيأ فذهب ثم رجع  
فقال لا والله يا رسول الله  
ما وجدت شيأ قال انظر الى  
خاتم من حديد فذهب  
رجع فقال لا والله يا رسول  
الله ولا خاتم من حديد  
ولكن هذا انزاري قال سهل

الاعشى وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الجناز من روايته عن سعد بن عبيدة  
أيضا وثالث في مناقب العصابة وقد تقدم (قوله) ان افضلكم من تعلم القرآن (وعلمه) كذا  
ثبت عندهم بلفظ أو وفي رواية الترمذي من طريق بشر بن السري عن عثمان بن خزيمة أو  
افضلكم من تعلم القرآن وعلمه فاختلف في روايته سفيان أيضا في أن الرواية بأو أو بالواو وقد  
تقدم توجيهه وفي الحديث الحديث على تعليم القرآن وقد مثل الثوري عن الجهاد واقرأ القرآن  
فرج الثاني واحتج بهذا الحديث أخرجه ابن أبي داود وأخرجه عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه  
كان يقرئ القرآن خمس آيات خمس آيات وأستدمن وجهه أخرجه عن أبي العباس فضل ذلك وذكر أن  
جعيل كان يزيل به كذلك وهو مرسل جديده وشاهد ما قدمته في تفسير المذثر وفي تفسير سورة  
اقرأ ثم ذكر المصنف طرقا من حديث سهل بن سعد في قصة التي وهبت نفسها قال ابن بطال وجه  
ادخاله في هذا الباب أنه صلى الله عليه وسلم زوجه المرأة لخرمة القرآن وتقع به ابن التين بأن  
السباق يدل على أنه زوجها له على أن يعلمها وسأني البحث فيه مع استفهام شرحه في كتاب  
النكاح وقال غيره وجه دخوله أن فضل القرآن ظهر على صاحبه في العاجل بأن قام له مقام  
المال الذي يتوصل به إلى بلوغ الغرض واما تنصه في الأجل فظاهر لا خفاء به (قوله) وهبت  
نفسها لله ورسوله في رواية الجعفي والرسول (قوله) مامعك من القرآن قال كذا وكذا) ووقع  
في الباب الذي يلي هذا سورة كذا وسورة كذا وسأني بيان ذلك عند شرحه ان شاء الله تعالى  
\* (قوله) ما القراء عن ظهر القلب ذكر فيه حديث سهل في الواهية مطولا  
وهو ظاهر فتم ترجمته لقوله فيه اقروا عن عن ظهر قلبك قال نعم فدل على فضل القراءة عن ظهر  
القلب لانها لم تكن في التوصل إلى التعليم وقال ابن كثير ان كان البخاري اراه بهذا الحديث  
الدلالة على أن تلاوة القرآن عن ظهر قلب أفضل من تلاوته فقرأ من المصحف ففقه نظرا لانها  
قضية عن فهمه بل أن يكون الرجل كان لا يحسن الكتابة وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فلا  
يدل ذلك على أن التلاوة عن ظهر قلب أفضل في حق من يحسن ومن لا يحسن وأيضا فان سياق  
هذا الحديث انما هو لاستنباط أنه يحفظ تلك السور عن ظهر قلب ليتقن من تعليمه وجهه  
وليس المراد أن هذا أفضل من التلاوة ونظرا ولا علمه (قلت) ولا يريد على البخاري شي مما ذكر  
لان المراد بقوله باب القراءة عن ظهر قلب مشروعيها أو استحبابها والحديث مطابق لما ترجم به  
ولم يتعرض لكونها أفضل من القراءة فقرأ وقد صرح كثير من العلماء بأن القراءة من المصحف  
فقرأ أفضل من القراءة عن ظهر قلب وأخرج أبو عبيد فضائل القرآن من طريق عبد الله بن  
عبد الرحمن عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رفعه قال فضل قراءة القرآن فقرأ على من  
يقروا نظرا كفضل الرخصة على النافلة واستانده ضعيف ومن طريق ابن مسعود وموقفا  
أدعوا النظر في المصحف واستانده صحيح ومن حيث المعنى أن القراءة في المصحف أسلم من الغلط  
لكن القراءة عن ظهر قلب بعد من الرياض وأمكن التشجيع الذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف

ماله واداعته لانه صلى الله عليه وسلم ما تصنع بازالته ان لبسته لم يكن عليها من شي وان لبسته لم يكن عليك شي  
جلس الرجل حتى طال مجلسه ثم قام فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم موليا فأمر به فدعى فلما جاءه قال ماذا معك من القرآن قال  
معى سورة كذا وسورة كذا عاذاها قال اقروا عن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقدم لك كتبها بجملة معك من القرآن

الاحوال والانتحاص وأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح عن أبي أمامة أقرأ القرآن ولا تقرأ نكح  
 هذه المصاحف المعلقة فإن الله لا يعذب قلبا وعى القرآن وزعم ابن بطل أن قوله أقرأه من  
 ظهر قلبه المأثورة الشافعي في انكاح الرجل على أن صدقها أجرة تعليمها كذا قال ولادلالة  
 فيه لما ذكره من ظاهر سياقه أنه استنبطه كما تقدم والله أعلم **(قوله ما استذكر**  
**القرآن) أي طلبه كرمضه** (قوله ما استنبطه) أي تعاهده أي تعبد المهدب بملزمة تلاوته وذكر الباب  
 ثلاثة أحاديث **الاول (قوله) انما مثل صاحب القرآن** أي مع القرآن والمراد بالصاحب الذي  
 ألفه قال عباس المؤلفة المصاحبة وهو كقوله أصحاب الحنة وقوله أنه أي القلب تلاوته وهو  
 أعظم من أن يأتيها نظر من المصنف أو عن ظهر قلب فإن الذي يدوم على ذلك يزيل له لسانه ويسهل  
 عليه قراءته فإذا أجروا نقلت عليه القرأتين شقت عليه وقوله انما يقتضي الحصر على الزايج  
 لكنه حصر مخصوص بالنسبة إلى الحفظ واللسان بالآثار والقرآن **(قوله) كمثل صاحب الابل**  
**المعلقة) أي مع الابل المعلقة** والمعلقة بضم الميم وفتح العين المعلقة وتشديد القاف أي المشدودة  
 بالعقال وهو الحبل الذي يشد في ركة البعير شبه درس القرآن واستمرار تلاوته بربط البعير الذي  
 يخشى منه الشراذم زال تعاهدهم وجودا فالحفظ موجود كما أن البعير مادام مشدودا للعقال  
 فهو محفوظ ونقص الابل بالذكر لأنها أشد الحيوان الانسي فقروا في تخصيصها بعد استحسان  
 فقروا هاهنا **(قوله) ان عاهد عليها أمسكها) أي استمرسا كملها** وفي رواية أي وب عن نافع  
 عند مسلم فإن عقلها حفظها **(قوله) وان أطلقها ذهبت) أي انقلبت** وفي رواية عبيد الله بن عمر  
 عن نافع عند مسلم أن تعاهدها صاحبها ففعلها أمسكها وان أطلق عقلها ذهبت وفي رواية  
 موسى بن عبيدة عن نافع إذا قام صاحب القرآن فقرأ بالليل والنهار ذكره وإذا لم يقرأ به نسيه  
**الحديث الثاني (قوله) حدثنا محمد بن عرعرة** يعني مهمله مفتوحا حقورا كما كنه مكررين  
 ومنصور هو ابن العتمر وأبو وائل هو شقيق ابن سلمة وعبد الله هو ابن مسعود وسأني في الرواية  
 المعلقة النصر بن سماعة شقيقه من ابن مسعود **(قوله) بنس ما لاحدهم أن يقول) قال القرطبي**  
**بنس هي اختهم** فالاولى للذم والآخرى للمدح وهما قفلان غير متصرفين برفعان الفاعل  
 ظاهرا أو مضرا لأنه إذا كان ظاهرا لم يكن في الأمر العام الانبالات واللام للجنس أو مضرا  
 إلى ما هما فيه حتى يشغل على الموصوف بأحدهما ولا ينسب ذكره تعينا كقوله ثم الرجل زيد  
 وبنس الرجل عمرو فإن كان الفاعل مضرا فلا بد من ذكر اسم نكرة تنصب على التفسير للضمير  
 كقوله ثم رجلا زيد وقد يكون هذا التفسير ماعلى ماتص عليه سبويه كما في هذا الحديث وكافي  
 قوله تعالى فنعما هي وقال الطيبي وما نكرة موصوفة وأن يقول بخصوص بالذم أي بنس شيئا  
 كان الرجل يقول **(قوله) بنسيت) بفتح النون** وتحقيف السين اتفاقا **(قوله) آية كبت وكبت)**  
**قال القرطبي كبت وكبت** يعبرهما عن الجمل الكثيرة والحديث الطويل ومثلهما ذب وذبت  
 وقال يعلب كبت للافعال وذبت للاسماء وحكي ابن التين عن الداودي أن هذه الكلمة مثل  
 كذا إلا أنها خاصة بالوئث وهذا من مفردات الداودي **(قوله) بل هو نسي) بضم النون** وتشديد  
 المهمله المكسورة قال القرطبي رواه بعض رواة مسلم حقيقا (قلت) وكذا هو في مسند أبي يعلى  
 وكذا أخرجه ابن أبي داود في كتاب الشريعة من طرق متعددة مضبوطة بلفظ موثوق به على كل

**(باب) استذكر القرآن**  
 وتعاهده **حدثنا عبد الله**  
 ابن يوسف أخبرنا ما للثعن  
 نافع عن ابن عمر رضي الله  
 عنهما أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال انما مثل  
 صاحب القرآن كمثل  
 صاحب الابل المعلقة ان  
 عاهد عليها أمسكها وان  
 أطلقها ذهبت **حدثنا محمد**  
 ابن عمر ع حدثنا شعبة عن  
 منصور عن أبي وائل عن  
 عبد الله قال قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم بنس  
 ما لاحدهم أن يقول بنسيت  
 آية كبت وكبت بل نسي

سن علامة التحفيف وقال عباس كان الكافي يعني أما الوليد الوقشي لا يجوز في هذا غير التحفيف  
 (قلت) والشقل هو الذي وقع في جميع الروايات في الضاري وكذا في أكثر الروايات في غيره  
 ويؤيده ما وقع في رواية أبي عبيد في الغريب بعد قوله كيت وكيت ليس هو نسي ولكن نسي  
 الاقل بفتح النون وتحفيف السين والثاني بضم النون وثقل السين قال القرطبي الشقل  
 معناه أنه عوقب ووقع التسيان عليه لتفريطه في معاهدته واستدكاره قال ومعنى التحفيف  
 أن الرجل ترك غير ملتفت اليه وهو كقوله تعالى نسوا الله فانساهم أي تركهم في العذاب أو  
 تركهم من الرحمة واختلف في متعلق الذم من قوله نسي على أوجه \* الاول قيل هو على نسبة  
 الانسان الى نفسه التسيان وهو لا صنع له فيه فاذا نسيه الى نفسه أوهم أنه اتفرد بفعله فكان  
 ينبغي أن يقول انسيب أو نسب بالتشقيص على البناء المجهول فبما أي ان الله هو الذي أنساني  
 كما قال وما رميت أذريت ولكن الله يرمي وقال أنهم ترزعونوه أم نحن الزارعون وبهذا الوجه  
 جزم ابن بطال فقال أما إذا ن يجرى على السن العباد نسبة الافعال الى خالقها لما في ذلك من  
 الاقرار له بالعبودية والاستسلام لقدرته وذلك أولى من نسبة الافعال الى مكسبها مع أن نسبتها  
 الى مكسبها جازم دليل الكتاب والسنة ثم ذكر الحديث الآخر في باب نسيان القرآن قال وقد  
 أضاف موسى عليه السلام التسيان مرة الى نفسه ومرة الى الشيطان فقال اني نسيت الحوت  
 وما أنسانيه الا الشيطان ولكل إضافة منها معنى صحيح فالإضافة الى الله بمعنى أنه خالق الافعال  
 كلها والى النفس لأن الانسان هو المكسب لها والى الشيطان بمعنى الوسوسة اه ووقع له ذهول  
 فيانسيه لموسى وانما هو كلام فناء وقال القرطبي ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نسب التسيان  
 الى نفسه يعني كاسيأت في باب نسيان القرآن وكذا انسيبه يوشع الى نفسه حيث قال نسيت  
 الحوت وموسى الى نفسه حيث قال لا تؤاخذني بما نسيت وقد سبق قول العصاة ربنا لا تؤاخذنا  
 ان نسينا مساق المدح قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ستقرنك فلا تنسى الاما شاء الله فالذي  
 يظهر أن ذلك ليس متعلق الذم وجنح الى اختيار الوجه الثاني وهو كالاول لكن سبب الذم  
 ما فيه من الاشعار بعدم الاعتناء بالقرآن اذ لا يقع التسيان الا بترك التعاهد وكثرة الغفلة فلو  
 تعاهده تلاوته والقيام به في الصلاة دام حفظه وتذكره فاذا قال الانسان نسيت الآية القلانية  
 فكأنه شهد على نفسه بالتفريط فيكون متعلق الذم ترك الاستدكار والتعاهد لانه الذي يورث  
 النسيان \* الوجه الثالث قال الاسماعيلي يحتمل أن يكون كرهه أن يقول نسيت بمعنى تركت  
 لا بمعنى السهو العارض كما قال تعالى نسوا الله فانساهم وهذا اختيار أبي عبيد وطائفة \* الوجه  
 الرابع قال الاسماعيلي أيضا يحتمل أن يكون فاعل نسيت النبي صلى الله عليه وسلم كأنه قال  
 لا يسئل أحد عنى اني نسيت آية كذا فان الله هو الذي نساني ذلك لحكمة نسجه ورفع تلاوته  
 وليس في ذلك صنع بل الله هو الذي نسيت لما تنسج تلاوته وهو كقوله تعالى ستقرنك فلا  
 تنسى الاما شاء الله فان المراد بالنسي ما ينسج تلاوته فينسى الله نبيه ما يريد نسخ تلاوته \* الوجه  
 الخامس قال الخطابي يحتمل أن يكون ذلك خاصا بزمان النبي صلى الله عليه وسلم وكان من  
 ضرور النسخ نسيان الشيء الذي ينزل ثم ينسخ منه بعد نزوله الشيء فيذهب رسمه وترفع تلاوته  
 ويسقط حفظه عن حلقه فيقول القائل نسيت آية كذا فهو اعن ذلك لتلاوته وهم على محكم

المتحران الضياع وأشار لهم إلى أن الذي يقع من ذلك انما هو باذن الله لما آمن الحكمة  
 والمصلحة الوجه السامع قال الاسماعيلي وفيه وجه آخر وهو أن التسيان الذي هو خلاف  
 الذكر اضافته إلى صاحبه مجاز لأنه عارض له لأن قصدته لافلو قصد تسيان الشيء فكان ذا كرا  
 له في حال قصده فهو كما قال مامات فلان ولكن أمست (قلت) وهو قريب من الوجه الاول وأرجح  
 الالوجه الوجه الثاني ويؤيده عطف الامر باستدكار القرآن عليه وقال عياض أولى ما يتأول  
 عليه ثم الحال لاذم القول أي بشس الحال حال من حفظه ثم غفل عنه حتى نسيه وقال النووي  
 الكراهية للتزبه (قوله) واستدكر القرآن أي واطبوا على تلاوته واطلبوا من أنفسكم  
 المذاكرته قال الطيبي وهو عطف من حيث المعنى على قوله بشس ما لاحدكم أي لا تقصروا في  
 معاهدته واستدكره وزاد ابن أبي داود ومن طريق عاصم عن أبي وائل في هذا الموضوع فإن هذا  
 القرآن وحشي وكذا أخرجهما من طريق المسيب بن رافع عن ابن مسعود (قوله) فانه أشد نصيبا  
 بفتح الفاء وكسر الصاد المهملة التثنية بعدها تخناسة خضفة أي تفلنا وتخلصنا نقول تفصيت  
 صكذا أي أحطت بتفاصيله والاسم الفصحة وقع في حديث عصبة بن عامر بلفظ تفلنا وكذا  
 وقعت عند مسلم في حديث أبي موسى ثالثاً حديث الباب ونسب على التميمي وفي هذا الحديث  
 زيادة على حديث ابن عرولان في حديث ابن عمر تشبيه أحد الامرين بالآخر وفي هذا أن هذا أبلغ  
 في الثغور من الأبل ولذا أقصم به في الحديث الثالث حيث قال له وأشد نصيبا من الأبل في  
 عقلها لأن من شأن الأبل تطلب التفلت ما أمكنها حتى لم يتعاهدها برابطها فقلت فكذلك حافظ  
 القرآن أن لم يتعاهده فقلت بل هو أشد في ذلك وقال ابن بطلان هذا الحديث وافي الاثنين قوله  
 تعالى أناس لن يأتواك قولاً ثقيلاً وقوله تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر من أجل عليه بالحقظة  
 والتعاهده يسره ومن أعرض عنه فقلت منه (قوله) حدثنا عثمان) هو ابن أبي شيبة وجره هو  
 ابن عبد الحميد ومنصور هو المذكور في الاسناد الذي قبله وهذه الطريق ثبتت عند الكشي  
 وحده وثبت أيضاً في رواية النسائي وقوله مثله الضمير للحديث الذي قبله وهو يشعر بأن سياق  
 جر يمسو لسباق شعبة وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة مقررنا باسحق بن را هو به  
 وزهير بن حرب ثلاثهم عن جرير ولفظه مساو للفظ شعبة المذكور لأنه قال استدكر وابتدع  
 واو وقال فلهم وأشد بدل قوله فانه وزاد بعد قوله من التميم بعقلها وقد أخرجه الاسماعيلي عن  
 الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة ثبات الواو وقال في آخر من عقله وهذه الزيادة ثامة  
 عنده في حديث شعبة أيضاً من رواية غندر عنه بلفظ تسماً لاحدكم أو لاحدهم أن يقول أني  
 نسيت آية كتبت وكيف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو نسي ويقول استدكر والقرآن  
 الخ صكذا ثبتت عنده في رواية الأعمش عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود (قوله) تابعه بشر  
 عن ابن المبارك عن شعبة) يريد أن عبد الله بن المبارك تابع محمد بن عرفة في رواية هذا الحديث  
 عن شعبة وبشر هو ابن محمد المروزي شيخ البضاري قد أخرج عنه في بدء الوجع وغيره ونسبة  
 المتابعة إليه مجازية وقد يوهم أنه تفرد بذلك عن ابن المبارك وليس كذلك فإن الاسماعيلي أخرج  
 الحديث عن طريق جبان بن موسى عن ابن المبارك وهوهم أيضاً أن ابن عرفة وابن المبارك انفردا  
 بذلك عن شعبة وليس كذلك لاذكر فيهم رواية غندر وقد أخرجهما أجداً بضاعته وأخرجه

واستدكر والقرآن فانه  
 أشد نصيبا من صدور  
 الرجال من التميم حدثنا  
 عثمان حدثنا جرير عن  
 منصور ومثله تابعه بشر  
 عن ابن المبارك عن شعبة

عن حجاج بن محمد وأبي داود الطيالسي كلاهما عن شعبة وكذا أخرجه الترمذي عن رواية الطيالسي **(قوله)** وتابعه ابن جرير عن عبدة عن شقيق سمعت عبد الله (أما عبدة فهو يسكون الموحدة وهو ابن أبي لبابة يضم اللام وموحدتين مخففاً وشقيق هو أبو وائل وعبد الله هو ابن مسعود وهذه المتابعة وصلها مسلم عن طريق محمد بن بكر عن ابن جرير قال حدثني عبدة ابن أبي لبابة عن شقيق بن سلمة سمعت عبد الله بن مسعود فذكر الحديث إلى قوله بل هو نسي ولم يذكر ما بعده وكذا أخرجه أحمد عن عبد الرزاق وكذا أخرجه أبو عوانة عن طريق محمد بن حمادة عن عبدة وكان الحضاري أو أديار هذه المتابعة دفع تعاميل من أهل الخبر برواية جلد بن زيد وأبي الأحوص له عن منصور موقوفة على ابن مسعود قال الأسماعيلي روى جلد بن زيد عن منصور وعاصم الحديثين معاً موقوفين وكذا رواهما أبو الأحوص عن منصور وأما ابن عينة فأسند الأول ووقف الثاني قال ورفعهما جميعاً إبراهيم بن طهمان وبعبدة بن جبلة عن منصور وهو ظاهر سابق شقيان الثوري (قلت) ورواية عبدة أخرجه ابن أبي داود ورواية شقيان سنان في عند المصنف قريباً من فوعة لكن اقتصر على الحديث الأول وأخرج ابن أبي داود عن طريق أبي بكر بن عباس عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً الحديثين معاً وفي رواية عبدة بن أبي لبابة نصراً عن ابن مسعود بقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بقوى رواية من رفعه عن منصور والله أعلم الحديث الثالث **(قوله)** عن يزيد بن الموحدة هو ابن عبد الله بن أبي بردة وشيخه أبو بردة هو جده المذكور وأبو موسى هو الأشعري **(قوله)** في عقابها بضمين ويجوز يسكون القاف جمع عقال بكسر أوله وهو الحبل ووقع في رواية الكشمي من عقابها وذكر الكرماني أنه وقع في بعض النسخ من عقابها بلامين ولم أقف على هذه الرواية بل هي تصحيف ووقع في رواية الأسماعيلي بعقابها قال القرطبي من رواها عن عقابها فهو على الأصل الذي يقتضيه التعدي من لفظ التقتل وأما من رواها بلباء أو بالفاء فيصير أن يكون بمعنى من أو المصاحبة أو الطرفة والحاصل تشييم من تقلت منه القرآن بالناقة التي تقلت من عقابها وبقيت متعلقة به كذا قال والقرآن التشبيه وقع بين ثلاثة ثلاثة فحامل القرآن شبه بصاحب الناقة والقرآن بالناقة والحفظ بالربط قال الطبري ليس بين القرآن والناقة مناسبة لأنه قديم وهي حادثة لكن وقع التشبيه في المعنى وفي هذه الأحاديث الحظ على محافظة القرآن بتمام دراسته وتكرار تلاوته وضرب الأمثال لإيضاح المقاصد وفي الأخير القسم عند الخبر المقطوع بصدقه مبالغة في تشييم في مسود سامعه وحكي ابن التين عن الداودي أن في حديث ابن مسعود جعل قال فمن ادعى عليه مال فأذكر وحلف ثم قامت عليه البيعة فقال كنت نسبت أو ادعى بيعة أو أبارأ أو اتسعين المدعي أن ذلك يكون له ويعذر في ذلك كذا قال **(قوله)** القراء على الدابة أي أكلها كلها وكأنا ما أشار إلى الرد على من كرم ذلك وقد نقله ابن أبي داود عن بعض السلف وتقدم البحث في كتاب الطهارة في قراءات القرآن في الجاهل وغيرها وقال ابن بطلان إنما أراد بهذه الترجمة أن في القراءات على الدابة ستموجودة وأصل هذه السنة قوله تعالى لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمت ربكم إذا استويتم عليه الآية ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل مختصراً وقد تقدم بتمامه في تفسير سورة الفتح ويأتي بعد أبواب

وتابعه ابن جرير عن عبدة عن شقيق سمعت عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعاهدوا القرآن فوالذي نفسي بيده لهو أشد تفصيا من الأبل في عقابها (باب القراءات على الدابة) حدثنا حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني أبو أيمن قال سمعت عبد الله بن مغفل قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وهو يقرأ على راحلته سورة الفتح



**قوله باب** تعليم الصبيان القرآن **كأنه** أشار إلى الرجل من كره ذلك وقد جاءت كراهية ذلك من سعيد بن جبير وأبراهيم النخعي وأسنده ابن أبي داود عنهم ولفظ إبراهيم كانوا يكرهون أن يعلوا الغلام القرآن حتى يعقل وكلام سعيد بن جبير يدل على أن كراهية ذلك من جهة حصول اللاللة ولفظه عند ابن أبي داود أيضاً كانوا يحبون أن يكون يقرأ الصبي بعد حين وأخرج بإسناد صحيح عن الأشعث بن قيس أنه قدم غلاماً صغيراً فباعوا إياه فقل ما تقدمته ولكن قدعته القرآن وجمعة من أجاز ذلك أنه ادعى إلى شوته وروى عنه عند كذا يقال التعلم في الصغر كالنقش في الحجر وكلام سعيد بن جبير يدل على أنه يستحب أن يترك الصبي أولاً ثم يفهم يؤخذ بالجد على التدريس والحق أن ذلك يختلف بالأشخاص والله أعلم **قوله** عن سعيد بن جبير قال إن الذي تدعونه المقفل هو المحكم قال وقال ابن عباس توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين وقد قرأت المحكم كذا فيه تفسير المقفل بالمحكم من كلام سعيد بن جبير وهو دل على أن الضمير في قوله في الرواية الأخرى قفلت وما المحكم لسعيد بن جبير وقاعل قلت هو أبو بشر بخلاف ما يبادر أن الضمير لابن عباس وقاعل قلت سعيد بن جبير ويحتمل أن يكون كل منهما سأل شخصه عن ذلك والمراد بالمحكم الذي ليس فيه منسوخ ويطبق المحكم على ضد التشابه وهو اصطلاح أهل الأصول والمراد بالمقفل السور التي كثرت فصولها وهي من الطهرات إلى آخر القرآن على الصحيح ولعل المصنف أشار في الترجمة إلى قول ابن عباس سألت عن التفسير فاني حفظت القرآن وأنا صغيراً أخرجه ابن سعيد وغيره بإسناد صحيح عنه وقد استشكل عياض قول ابن عباس توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين بما تقدم في الصلاة من وجه آخر عن ابن عباس أنه كان في جمعة الوداع ناهز الاحتلام وسألت في الاستئذان من وجه آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم مات وأنا ختن وكافوا لا يحسنون الرجل حتى يدرك وعنه أيضاً أنه كان عندهم النبي صلى الله عليه وسلم ابن خمس عشرة سنة وسبق إلى استكمال ذلك إلا ما عيلى فقال حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس يعني الذي مضى في الصلاة بخلاف هذا وبالغ الدوادى فقال حديث أبي بشر يعني الذي في هذا الباب وهم وأجاب عياض بأنه يحتمل أن يكون قوله وأنا ابن عشر سنين راجع إلى حفظ القرآن لا إلى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ويكون تقدير الكلام توفي النبي صلى الله عليه وسلم وقد جعت المحكم وأنا ابن عشر سنين فحينئذ تقدم وتأخير وقد قال عمرو بن علي الفلاس الصحيح عندنا أن ابن عباس كان له عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة قد استكملها وشيخه لابي عبيد وأسنده البيهقي عن مصعب الزهري أنه كان ابن أربع عشرة سنة وجرم الشافعي في الام ثم سألني أنه قبل ست عشرة سنة وحي قول ثلاث عشرة وهو المشهور وأورد البيهقي عن أبي العباس عن ابن عباس قرأت المحكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن ثنتي عشرة سنة فلهذا أقال ولو ورد إحدى عشرة لكانت سبعة لأنهم من عشر إلى ست عشرة (قلت) والأصل فيه قول الزهري بن بكار وقعه من أهل النسب أن ولادة ابن عباس كانت قبل الهجرة ثلاث سنين وبنوه شام في الشعب وذلك قبل وفاة أبي طالب وشيخه لابي عبيد ويمكن الجمع بين مختلف الروايات إلا ست عشرة وثنتي عشرة فإن كلامهما لم يثبت سندهما والأشهر بأن يكون ناهز الاحتلام لما تارب ثلاث عشرة ثم بلغ استكملها

• (باب تعليم الصبيان القرآن) • حديثي موسى ابن اسمعيل حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال إن الذي تدعونه المقفل هو المحكم قال وقال ابن عباس توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين وقد قرأت المحكم • حديثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما جعت المحكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له وما المحكم قال المقفل

ودخل في التي بعده ها فاطلاق خمس عشرة بالنظر الى جبر الكسرين واطلاق العشر والثلاث  
 عشر بالنظر الى الفاء الكسر واطلاق اربع عشر بتغيير احدهما وسبقا في من يدلها في باب  
 الختان بعد الكسرين كتاب الاستبذان ان شاء الله تعالى واختفى في أول الفصل مع الاتفاق  
 على انه آخر خمس القرآن على عشر فما قولك ذكرتها في باب الجهر بالقصر اتم في المغرب يؤد كرت  
 قولنا شاذ انه جميع القرآن ﴿ قوله ما ﴾ نسيان القرآن وهل يقول نسبت آية  
 كذا او كذا كما به يريد ان النهي عن قول نسبت آية كذا وكذا ليس للزجر عن هذا اللفظ بل  
 للزجر عن تعطيل أسباب النسيان المقصصة لقول هذا اللفظ ويحفل ان ينزل المنع والاحاطة على  
 حالتين فمن نسيانها عن اشتغالها بامر ديني كالجهاد ما جمع عليه قول ذلك لان النسيان لم ينشأ  
 عن افعال ديني وهي ذلك يعمل ما ورد من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من نسبة النسيان  
 الى نفسه ومن نسيانها عن اشتغالها بامر ديني ولا سيما ان كان محفوظا امتنع عليه لمعاطفه  
 أسباب النسيان ﴿ قوله رقول الله تعالى سفرنا فلا تنسى الاما شاء الله ﴾ هو مبسوط الى اختيار  
 ما عليه الاكثر ان لا في قوله فلا تنسى فانهم وان الله اخبره انه لا ينسى ما قرأه اياه وقده لان لا  
 ناهية وانما وقع الاشباع في السنين لتناسيهم رؤس الآتي والاولا اكثر واختلف في الاستثناء  
 فقال الفراء هو لتبترك وليس هناك شيء استغنى وعن الحسن وقادة الاما شاء الله أي قضى أن  
 ترفع ثلثه وعنه ابن عباس الاما أراد الله ان ينسكه لتسكن وقيل لما جلبت عليه من الطباع  
 البشرية لكن سنذكره بعد وقيل المعنى فلا تنسى أي لا تترك العمل بما الاما أراد الله ان ينسكه  
 فتترك العمل به ﴿ قوله مع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا ﴾ أي صوت رجل وقد تقدم بيان  
 اسم في كتاب الشهادات ﴿ قوله لقد أدركني كذا وكذا ﴾ آية من سورة كذا لم أقم على تعيين  
 الآيات المذكورة وأغرب من زعم ان المراد بذلك احدي وعشرون آية لان ابن عبد الحكم قال  
 فبين اقرآن عليه كذا وكذا درهما ثم يلزمه احد وعشرون درهما وقال الداودي يكون مقرا  
 بدرهمين لانه أقل ما يقع عليه ذلك قال فان قاله على كذا درهما كان مقرا بدرهم واحد ﴿ قوله  
 في الطريق الثانية محمد شاعسي ﴾ هو ابن ونس بن أي اصحق ﴿ قوله عن هشام وقال أسقطه بن ﴾  
 يعني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت المذكور وزاد فيه هذه اللفظة وهي أسقطه بن  
 وقد تقدم في الشهادات من هذا الوجه بلفظ فقال رحمه الله لقد أدركني كذا وكذا آية أسقطه بن  
 من سورة كذا وكذا ﴿ قوله تابعه على بن مسهر وعبدة عن هشام ﴾ كذا لاكثر ولا يذرع  
 الكهني تابعه على بن مسهر عن عبدة وهو غلط فان عبدة رفق على بن مسهر لا شخصه وقد  
 أخرج المصنف طريقا على بن مسهر في آخر الباب الذي يلي هذا بلفظ أسقطه بن وأخرج طريق  
 عبدة وهو ابن سليمان في الدعوات ولفظه مثل لفظ على بن مسهر سواء ﴿ قوله في الرواية الثالثة  
 كنت أنسيتها ﴾ هي مفسرة لقوله أسقطه بن فكأنه قال أسقطه نسيانا لا عدا وفي رواية معمر  
 عن هشام عند الاماعلي كنت نسيتها بفتح النون ليس فيها همزة قال الاماعلي النسيان  
 من النبي صلى الله عليه وسلم لمن في القرآن يكون على قسمين أحدهما نسيانه الذي يذكره من  
 قرب وذلك فاهما للطباع البشرية وعليه يدل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود في  
 السهو انما ناسر مثلكم انسي كما تنسون والثاني ان ترفعه الله عن قلبه على ارادة نسيه تلاوة

﴿باب نسيان القرآن وهل يقول نسيت آية كذا وكذا وقول الله تعالى ستر قل فلا تنسى إلا ما شاء الله﴾ • حدثنا ربيع بن يحيى حدثنا زائدة حدثنا هشام عن عمرو عن عائشة رضي الله عنها قالت سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يقرأ في المصطف فقال بوجهه الله لقد أذكري كذا وكذا آية من سورة كذا • حدثنا محمد بن عبيد بن مهزيوم حدثنا عيسى عن هشام وقال أسقطه من سورة كذا • تابعه علي بن مسهر وعبد بن هشام • حدثنا أحمد بن أبي رجاء حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عمرو عن أبيه عن عائشة قالت سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يقرأ في سورة الليل فقال بوجهه الله لقد أذكري آية كذا وكذا كنت أنسيها من سورة كذا وكذا • حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن منصور عن أبي وأثر عن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم بئس الملاحدهم يقولون نسيت آية كيت وكيت بل هو نسي

• (باب من لم ير باسا أن

يقول سورة البقرة

• سورة کذا وکذا •

جلد ثانیہ عمر بن حفص جلد ثانیہ

أبي حدثنا الأعمش حدثني

ابراهيم عن علقمة وعبد

الرحمن بن يزيد ع أبي

محمود الانصاري قال قال

النبي صلى الله عليه وسلم

الاختبار من آخر سورة

البقرة من قرأ بهما في ليلة

كفتاء وحديثاً أبو اليمان

أخبرنا شبيب عن الزهري

قال أخبرني عروة بن الزبير

عن حديث المسورين

مخرمة وعبد الرحمن بن عبد

لَقَارَى أَنَّهُمَا سَمِعَا عَمْرَيْنِ

خطاب رضی اللہ عنہ

قبول سمعت هشام بن

حكيم بن حزام يقرأ سورة

لَفَرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ

سَلَامٌ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَمَعَتْ

مراءتہ فاذا هو یقرؤہا علی

عروف كثيرة لم يقرئها

رسول الله صلى الله عليه

بِسْمِ فَكِدْتِ أَسَاوِرَهُ فِي

صلوة فاطمة ربه حق سلم

لَيْتَهُ فَعَلْتُ مِنْ أَقْرَأُ

هذه السورة التي سميتك

قُرْأَ قَالَ أَقْسِرْ أَتِيهِ رَسُولُ

ﷺ

ملتہ کذبت فواقه ان

رسول الله صلى الله عليه

سَلَامٌ لِّهَؤُلَاءِ أَلَمْ يَكُنْ هَؤُلَاءِ

سورة التيمم

فَانْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقُوْدُهُ

**الاعمش**

وهو المشار إليه بالاستقنا في قوله تعالى سترقك فلا تسي الاما شاء الله قال فما القسم الاول  
فما رضى سريع الزوال لظاهر قوله تعالى انما نحن تزلنا الذكر وانه لحافظون واما الثاني فداخل  
في قوله تعالى ما تنسخ من آية ونسخها على قراءة من قرأ يضم أوله من غير همز (قلت) وقد تقدم  
توجيه هذه القراءتين من قرأ بها في تفسير البقرة وفي الحديث حتملى أجاز للناس على النبي  
صلى الله عليه وسلم فبالبس طريقه البلاغ مطلقا وكذا فيها طريقه البلاغ لكن بشرط  
أن يعدها الله بعد ما يقع منه تلغيه والاخر أنه لا يستر على نفسه بل يحصل له تذكرة ما ينفعه  
وأما غيره وهل يشترط في هذا القول قولنا فما قبل تلغيه فلا يصح زعمه فيه التسميان أصلا  
وعنه بعض الاصوليين وبعض الصوفية أنه لا يقع منه تسميان أصلا وانما يقع منه صورته ليس  
قال عياض لم يقبل به من الاصوليين أحد الا بالانظر الاسفراحي وهو قول ضعيف وفي  
الحديث أيضا جواز رفع الصوت للقراءة في الليل وفي المسجد والاعمال من حصل له من جهة خبر  
وان لم يقصد الحصول منه ذلك واختلف السلف في نسيان القرآن فبعضهم جعل ذلك من الكبائر  
وأخرج أبو عبيد عن طريق الضحاك بن مزاحم موقوفا قال ما من أحد دخل القرآن ثم نسيه  
الا ذنب أحدته لان الله يقول وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ونسيان القرآن من  
أعظم المصائب واحتجوا أيضا بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس مرفوعا عرفت  
على تدوير أمي فلما رأينا أعظم من سورة من القرآن أو تبارجل ثم نسيها في أساده ضعف وقد  
أخرج ابن أبي داود من وجه آخر مرفوعا عن رجل نحو ذلك فلهذا أعظم من حامل القرآن وتاركه ومن طريق  
ابن العالبي موقوفا كالتقدم أعظم الذنوب أن يعلم الرجل القرآن ثم ينساه حتى ينساه  
وأستأنس بجيد ومن طريق ابن سيرين بإسناد صحيح في الذي ينسى القرآن كما لو أبصر كرهونه  
ويقولون فيه قولنا شديدا ولا يداود عن سعد بن عباد مرفوعا من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله  
وهو أجذم وفي استناده أيضا مقال وقد قال به من الشافعية أبو الككارم والرياني واحتج بأن  
الاعراض عن التلاوة يسبب عنه نسيان القرآن ونسيانه يدل على عدم الاعتناء به والتهاون  
بأمره وقال القرطبي من حفظ القرآن أو بعضه فقد عثر عليه بالنسيان الى من لم يحفظه فلماذا  
أجل هذه الرتبة الدينية حتى تخرج عنها ناسب أن يعاقب على ذلك فان ترك معاهدة القرآن  
فضفى الى الرجوع الى الجهل والرجوع الى الجهل بعد العلم شديد وقال الحسن بن زاهد يكره  
لرجل أن يعلمه أربعون وما لا يقرأها القرآن ثم ذكر حديث عبد الله وهو ابن مسعود بن ما  
لاحدهم أن يقول نسيته آية كتبت وصكت وقد تقدم شرحه قريبا وسفان في السنده  
والثوري واختلف في معنى أجذم فقيل مقطوع البدقيل وقيل مقطوع الحجة وقيل مقطوع السبب  
من الغير وقيل خالي اليمن والغير هو متقاربة وقيل يحشر مجذوما حقيقة ونزوده في  
وما زائد من قدامه عند عبيد بن جسد أن الله يوم القيامة وهو مجذوم وفيه جواز قول المرو  
سقطت آية كذا من سورة كذا اذا وقع ذلك منه وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي  
سيد الرحمن السلمي قال لا تصل أسقطت كذا بل قل أغفلت وهو أدب حسن وليس واجبا  
في قوله ما من لم يربأ ما أن يقول سورة البقرة سورة كذا وكذا أشار بذلك  
الرحلي من كذا وكذا وقال لا يقال الا السورة التي يذكر فيها كذا وقد تقدم في الجيم من طريق

الاعشى انه سمع الخياط بن يوسف على المنبر يقول السورة التي يذكرفها كذا وانهر عليه بصحيت  
 الى مسعود قال عماض حديث أبي مسعود حجة في جواز قول سورة البقرة ونحوها وقد اختلف  
 في هذا فاجاز به بعضهم وكرهه بعضهم وقال تقول السورة التي تذكرفها البقرة (قلت) وقد تقدم  
 في أبواب الرمي من كتب الحج أن ابراهيم النخعي أمكرك قول الخياط لا تقولوا سورة البقرة وفي  
 رواية مسلم أنها ساءة وأورد حديث أبي مسعود أقوى من هذا في الحجة ما أورده المصنف من  
 لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت فيه أحاديث كثيرة صحيحة من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال التورى في الأذكار يجوز أن يقول سورة البقرة الى أن قال وسورة العنكبوت وكذلك  
 السابق ولا كراهة في ذلك وقال بعض السلف بكرة ذلك والصواب الأول وهو قول الجاهليين  
 والأحاديث فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من أن تقصر وكذلك عن الصحابة فمن  
 بعدهم (قلت) وقد جاء في أبواب مذهب اليه البعض المشار اليه حديث مرفوع عن أنس  
 رفعه لا تقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء وكذلك القرآن كله أخرجه  
 أبو الحسن بن فائق في فوائدوه والطبراني في الأوسط وفي مسنده عيسى بن ميمون العطار وهو  
 ضعيف وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ونقل عن أحمد أنه قال هو حديث منكر (قلت)  
 وقد تقدم في باب تأليف القرآن حديث يزيد القاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يقول ضعوها في السورة التي يذكرفها كذا قال ابن كثير في تفسيره ولا شك أن ذلك أسوأ  
 ولكن استقر الاجماع على الجواز في المصاحف والتفاسير (قلت) وقد عتسبنا الاحتياط  
 المذكور جماعة من المفسرين منهم أبو محمد بن أبي حاتم ومن المتقدمين الكلبى وعبد الرزاق  
 ونقله القرطبي في تفسيره عن الحكميم الترمذي أن من حرمه القرآن أن لا يقال سورة كذا  
 كقولك سورة البقرة وسورة النحل وسورة النساء وانما يقال السورة التي يذكرفها كذا وتعبه  
 القرطبي بأن حديث أبي مسعود يعارضه ويمكن أن يقال لامعارضته مع إمكان الجمع فيكون  
 حديث أبي مسعود ومن وافقه الأعل الجواز وحديث أنس ان ثبت محمول على أنه خلاف  
 الأولى والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث تشبه تلك ترجمه له أحدها حديث أبي  
 مسعود في الآيتين من آخر سورة البقرة وقد تقدم شرحه قريباً الثاني حديث عمر سمعت هشام  
 ابن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان وقد تقدم شرحه في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف  
 الثالث حديث عائشة المذكور في الباب قبله وقد تقدم التنبيه عليه ﴿قوله﴾  
 الترتيل في القراءة أي تبيين حروفها والى أي في أداها ليكون أدعى الى فهم معناها (ثم) وقوله  
 تعالى ورتل القرآن ترتيلاً كآله بشرى لما ورد عن السلف في تفسيره ما فعد الطبري بسند  
 صحيح عن مجاهد في قوله تعالى ورتل القرآن قال بعضه اثر بعض على توتة وعن قتادة قال بينه  
 بينا والامر بذلك ان لم يكن للمحبوب يكون مستحباً ﴿قوله﴾ وقوله تعالى وقرأنا القرآن على  
 الناس على مكث سائياً في جميع آياته وما يكره أن يهذ كهد الشعر كآله بشرى الى أن استجاب  
 الترتيل لا يستلزم كراهة الاسراع وانما الذي يكره الهذوهو الاسراع المقرط بحيث يصحى كثير  
 من الحروف ولا يخرج من مخارجها وقد ذكر في الباب انكار ابن مسعود عن من يهذ القراءة  
 كهذ الشعر ودليل جواز الاسراع ما تقدم في أحاديث الانبياء من حديث أبي هريرة رفعه خفف

فقلت يا رسول الله انى  
 سمعت هذا يقرأ سورة  
 الفرقان على حروف لم  
 تقرئتها وانما أقرأتى سورة  
 الفرقان فقال يا هشام  
 اقرأها فقرأها القراءة التي  
 سمعتها فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم هكذا أنزلت  
 ثم قال اقرأ يا عمر فقرأتها التي  
 أنزلها فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم هكذا أنزلت  
 ثم قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان القرآن أنزل  
 على سبعة أحرف فافروا  
 ما تسمعونه حدثنا بشر  
 ابن آدم أخبرنا على بن مسهر  
 أخبرنا هشام عن أبيه عن  
 عائشة رضی الله عنها قالت  
 سمع النبي صلى الله عليه  
 وسلم قارئاً يقرأ من الليل في  
 المسجد فقال يريعه الله لقد  
 أدركنى كذا وكذا آية  
 أمسقطها من سورة كذا وكذا  
 ﴿باب الترتيل في القراءة﴾  
 وقوله تعالى ورتل القرآن  
 ترتيلاً وقوله تعالى وقرأنا  
 القرآن على مكث  
 وما يكره أن يهذ كهد الشعر

فما يفرق بفصل قال ابن عباس فرقناه فصلناه \* حدثنا أبو النعمان حدثنا مهدي بن ميمون حدثنا وإصل عن أبي وائل عن عبد الله قال غدونا على عبد الله فقال رجل قرأت المفضل البارحة فقال هذا كهذا الشعر أنا قد سمعنا القرامطة أن لا يحفظ القرآن التي كان يقرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم ثمان عشرة سور من المفضل وسورتين من آل حاتم \* حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا بشر بن موسى بن أبي عائشة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله لا تحملك به لسانك لتجمل به قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل عليه جبريل بالوحي وكان يحاصر له لسانه وشقيقه فيسند عليه وكان يعرف منه فأنزل الله الآية التي في لا أقسم بيوم القيامة لا تحملك به لسانك لتجمل به أنا علمنا جبهه وقرآنه فان علمنا أن نجمعه في صدره وقرآنه فاذا قرأناه فاتح قرآنه فاذا أنزلناه فاسمعه ثم أن علمنا سانه قال أن علمنا أن نبيته بلسانك قال وكان إذا أنما جبريل أطرق فاذا ذهب قرأه كما وعد الله

على داود القرآن فكان يأمر بدوايه فتسرج فغير غم من القرآن قبل أن تسرج (قوله فيها يفرق بفصل) هو تفسير أبي عبيدة (قوله قال ابن عباس فرقناه فصلناه) وصلنا ابن جريج من طريق علي ابن أبي طلحة عن سعد بن أبي حبيب عن طريق مجاهد بن جبرلا عنه عن رجل قرأ البقرة وآل عمران ورجل قرأ البقرة فقط قيامهما واحدا ورجل قرأهما واحدا ورجل قرأ البقرة فقط فقال الذي قرأ البقرة فقط أفضل ثم تلى وقرأنا فقرأنا لتقرأ على الناس على مكث ومن طريق أبي حنيفة قلت لابن عباس اني سريع القراءة واني لا أقرأ القرآن في ثلاث فقال لا أن أقرأ البقرة أو ثلثها فأنذر بها خير من أن أقرأ كما تقول وعند ابن أبي داود من طريق أخرى عن أبي حنيفة قلت لابن عباس اني رجل سريع القراءة اني لا أقرأ القرآن في ليلة فقال ابن عباس لا أن أقرأ سورة أحب الي أن كنت لا بد فاعلا فقرأنا فقرأنا تسعها أذنك وبوعها قبلك والحق أن لكل من الأسراع والتربيل جهة فضل بشرط أن يكون المسرع لا يخل بشئ من الحروف والحركات والسكون الواجبات فلا يمتنع أن يفضل أحدهما الآخر وأن يستويا فان من رتل وتأمل يكن تصديق وهو مرة واحدة متقن ومن أسرع يكن تصديق بعده جواهر لكن قيمته الواحدة وقد تكون قيمة الواحدة أكثر من قيمة الأخرى وقد يكون بالعكس ثم ذكر المصنف في الباب حديثين أحدهما حديث ابن مسعود (قوله حدثنا واصل) هو ابن حبان يمهله وتحتانية تقبله الاحدب الكوفي ووقع صرحا عند الاسماعيلي وزعم خلف في الأطراف انه واصل مولى أبي عبيدة بن المهلب وغلطوه في ذلك فان مولى أبي عبيدة نصري وروايته عن البصريين ولبسته رواية عن الكوفيين وأبو وائل شيخ واصل هذا كوفي (قوله عن أبي وائل عن عبد الله قال غدونا على عبد الله أي ابن مسعود) فقال رجل قرأت المفضل كذا أورده مختصرا وقد أخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البصري فزاد في أوله غدونا على عبد الله بن مسعود وما بعد ما قبلنا الفداء فسلمنا بالباب فاذا نزلنا فكننا بالباب هبة نخرج الحار به فقال ألا تدخلون فدخلنا فاذا هو جالس يسبح فقال ما منعكم أن تدخلوا وقد أذن لكم قلنا ظننا أن بعض أهل البيت تأثم قال ظننتم يا كأم عبد غفله فقال رجل من القوم قرأت المفضل البارحة كله فقال عبد الله هذا كهذا الشعر ولا أحد من طريق الاسود بن يزيد عن عبد الله بن مسعود أن رجلا أتاه فقال قرأت المفضل في ركعة فقال بل هذنت كهذا الشعر وكثرت الخلل وهذا الرجل هو نبيك بن سنان كما أخرجه مسلم من طريق منصور عن أبي وائل في هذا الحديث وقوله هذا يفتح الهاء وبالدال المجهمة المنونة قال الخطابي معناه سرعة القرامطة بغير تأمل كما يشد الشعر وأصل الهندسة الدفع وعند سعد بن منصور من طريق يسار عن أبي وائل عن عبد الله أنه قال في هذه القصة انما فصل لتفصلوه (قوله ثمان عشرة) تقدم في باب تأليف القرآن من طريق الاعمش عن شقيق فقال فيه عشرين سورة من أول المفضل واجمع بينهما أن الثمان عشرة غير سورة الدخان والتي معها واطلاق المفضل على الجميع تقليبا والافالدخان ليست من المفضل على المرجح لكن يحتمل أن يكون تأليف ابن مسعود على خلاف تأليف غيره فان في آخر رواية الاعمش على تأليف ابن مسعود آخره من حم الدخان وعم تعلق هذا التعليل (قوله من آل حاتم) أي السورة التي أولها حم وقيل يريد حم قصها كما في حديث أبي موسى أمه أوفى من مارا من أمير آل داود يعني داود نفسه قال

الخطأ في قوله آل داود يريد به داود نفسه وهو كقوله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد العذاب  
 وقصبة ابن التين بأن دليله يخالف تأويله قال وانما يتم مرادهم لو كان الذي يدخل أشد العذاب  
 فرعون وحده وقال التكرام في أول أن هذا الحرف ورد في الكتابة منفصلا يعني آل وحدها وحسب  
 وحدها لما لأن تكون الالف واللام التي تعرف الجنس والتقدير وصورتين من الحواميم  
 (قلت) لكن الرواية أيضا ليست فيها واو نعم في رواية الأعمش المذكورة آخرهن من الحواميم  
 وهو يؤيد الاحتمال المذكور والله أعلم وأغرب المداوي فقال قوله من آل حاسم من كلام أبي  
 وائل والأقارب أول المفصل عند ابن مسعود من أول الجائمة اه وهذا انما يريد لو كان ترتيب  
 مصنف ابن مسعود كترتيب المصنف العثماني والامر بخلاف ذلك فان ترتيب السور في مصنف  
 ابن مسعود يغير الترتيب في المصنف العثماني فعمل هذا منها ويكون أول المفصل عنده أول  
 الجائمة والآخر في آخره في ترتيبه عن الجائمة لاما منع من ذلك وقد أجاب النووي على طريق  
 الترتيل بأن المداوي بقوله عشرين من أول المفصل أي معظم العشرين الحديث الثاني حدث ابن  
 عباس في نزول قوله تعالى لا تحزبك به لسانك لتجلب به وقد تقدم شرح مستوفى في تفسير القاسم  
 وجوز المذكور في اسناده هو ابن عبد الجيد بخلاف القى في الباب بعده وقوله فيه وكان مما  
 يحزبك به لسانه وشفتيه كذا اللالكثري وقد قدم توجيهه في يد الوحي ووقع عند المستحق هنا وكان ممن  
 يحزبك ويحيي أن يكون من فيه للتعويض ومن موصولة والله أعلم وشاهد الترجمة منه النهي  
 عن تعجيله بالثلاوة فإنه يقتضي استحباب التأني فيه وهو المناسب للترتيل وفي الباب حديث  
 حفصة أم المؤمنين أخرجه مسلم في أمنا حديث وفيه كان النبي صلى الله عليه وسلم يرتل السورة  
 حتى تكون أطول من أطول منها وقد تقدم في آخر المغازي حديث علقمة أنه قرأ على ابن  
 مسعود فقال رتل فذلك أي وأما في نسخة القرآن وان هذه الزيادة وقعت عند أبي نعيم في  
 المستخرج وأخرجها ابن أبي داود أيضا والله أعلم **(قوله ما)** مذا القراء المذعن  
 القراءة على ضربين أصلي وهو إشباع الحرف الذي بعده ألف أو واو أو ياء وغيرها أصل وهو ما إذا  
 أعقب الحرف الذي هذه صفة همزة وهو متصل ومنفصل فالم متصل ما كان من نفس الكلمة  
 والمنفصل ما كان بكلمة أخرى فالاول يؤول في الالف والواو والياء بمجملات من غير زيادة والثاني  
 يزاد في تحكين الالف والواو والياء زائدة على المذ الذي لا يمكن التطبيق بها إلا بمن غير اسراف  
 والمذهب الأول أنه بعد كل حرف منها ضعي ما كان بعده أولا وقد ردد على ذلك قسلا وما أقرط  
 فهو غير مجموع المداوي الترجمة الضرب الاول **(قوله في الرواية الثانية)** حدثنا عمرو بن عاصم  
 ووقع في بعض النسخ عمرو بن حفص وهو غلط ظاهر **(قوله سئل أنس)** ظهر من الرواية الأولى أن  
 قتادة الراوي هو السائل وقوله في الرواية الأولى كان يقدم ابن في الرواية الثانية المداوي بقوله  
 عبد بن مسعود في آخره اللام التي قبلها من الجلالة والميم التي قبلها من التوهم من الرحمن والهاء  
 من الرحيم وقوله في الرواية الأولى كانت عند أبي كانت ذات مد ووقع عند أبي نعيم من طريق أبي  
 النعمان عن جرير بن حازم في هذه الرواية كان يمد صوته مدا وكذا أخرجه الأصمعي من ثلاثة  
 طرق أخرى عن جرير بن حازم وكذا أخرجه ابن أبي داود ومن وجه آخر عن جرير وفي رواية  
 كان يمد قرأه أو أقاد أنه لم ير وهذا الحديث عن قتادة الأجرير بن حازم وهما بن يحيى وقوله

• (باب بعد القراءة) • حدثنا  
 مسلم بن إبراهيم حدثنا جرير  
 ابن حازم الأزدي حدثنا  
 قتادة قال سألت أنس بن  
 مالك عن قراءة النبي صلى  
 الله عليه وسلم فقال كان يمد  
 مدا • حدثنا عمرو بن عاصم  
 حدثنا همام عن قتادة قال  
 سئل أنس كيف كانت  
 قراءة النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقال كانت مدا ثم قرأ  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 يمد بسم الله ويمد بالرحمن  
 ويمد بالرحيم

٣ قوله في الرواية الأولى  
 كانت مدا • كذا ينسخ  
 الشرح التي يابديها وهو  
 سبق فلم أوتصرض من النسخ  
 والصواب في الرواية الثانية  
 كما هو ظاهر اه مصححه

في الثانية يعديسم الله كذا وقع موحدة قبل الموحدة التي في بسم الله كأنه حكى لفظ بسم الله كما  
حكى لفظ الرحمن في قوله ويعدي الرحمن أو جعله كالكلمة الواحدة على ذلك ووقع عند أبي نعيم  
من طريق الحسن الخواشي عن عمرو بن عاصم شيخ البخاري فيه يعديسم الله ويعدي الرحمن ويعدي الرحمن  
من غير موحدة في الثلاثة وأخرجه ابن أبي داود عن يعقوب بن إسحق عن عمرو بن عاصم عن  
همام وجريج عا عن قتادة بلفظ يعديسم الله الرحمن الرحيم بأبواب الموحدة في أوله أيضا و زاد  
في الاسناد جريج عا في رواية عمرو بن عاصم وأخرج ابن أبي داود من طريق قطبة بن مالك  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في القبر ق فخر بهذا الحرف لها طلع نصيب قد نصيب وهو  
شاهد جيد لحديث أنس وأصله عند مسلم والترمذي والنسائي من حديث قطبة نفسه (تنبيه) «

«(باب الترجيع)» حدثنا  
آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة  
حدثنا أبو إياس قال سمعت  
عبد الله بن مغفل قال رأيت  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يقرأ وهو على ناقته أو جعله  
وهي تسريبه وهو يقرأ سورة  
الفتح أو من سورة الفتح قراءة  
ليئة يقرأ وهو يرجع «(باب  
حسن الصوت بالقراءة  
للقرآن)» حدثنا محمد بن  
خلف أبو بكر حدثنا أبو  
يعقوب الحنفي

والعلم عند الله تعالى ﴿ (قوله ما) (الترجيع) هو تقارب ضرب الحركات في القراءة  
وأصله التردد وترجيع الصوت ترديد في الحلق وقد فسره بكاساني في حديث عبد الله بن مغفل  
المدكور في هذا الباب في كتاب التوحيد بقوله أأهزم مفتوحة بعدها ألف ساكنة ثم همزة  
أخرى ثم قالوا بمحمل أمرين أحدهما أن ذلك حدث من هز الناقه والآخر أنه أشبع المنق  
موضعه حدث ذلك وهذا الثاني أشبه بالسباق فان في بعض طرقه لو أن يجمع الناس لقراءات  
لكم بذلك الحسن أي النعم وقد ثبت الترجيع في غير هذا الموضع فأخرج الترمذي في السماثل  
والنسائي وابن ماجه وابن أبي داود واللفظ لمن حديث أم هانئ كنت أسمع صوت النبي صلى  
الله عليه وسلم وهو يقرأ وأنا نائمة على فراشي يرجع القرآن والذي يظهر أن في الترجيع قلدا  
فأند اعلى الترتيل فعند ابن أبي داود من طريق أبي إسحق عن علقمة قال بت مع عبد الله بن  
مسعود في داره فنام ثم قام فكان يقرأ آية الرجل في مسجد حيه لا يرفع صوته ويسمع من حوله  
ويرتل ولا يرجع وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرم عن الترجيع تحسن التلاوة لترجيع الغناء  
لان القراءة لترجيع الغناء تنافي الخشوع الذي هو مقصود التلاوة قال وفي الحديث ملازمته  
صلى الله عليه وسلم للمعبادة لانه حافة تركوبه الناقه وهو يسير لم يترك العبادات التلاوة وفي جهوه  
بذلك ارشاد إلى أن الجهر بالمعبادة قد يكون في بعض المواضع أفضل من الأسرار وهو عند  
التعليم وإيقاظ الغافل ونحو ذلك ﴿ (قوله ما) (حسن الصوت بالقراءة للقرآن)  
كذا لا يذو وسقط قوله للقرآن لغيره وقد تقدم في باب من لم يتغن بالقرآن نقل الاجماع على  
استصحاب سماع القرآن من ذي الصوت الحسن وأخرج ابن أبي داود من طريق ابن أبي مسجعة  
قال كان عمر يقدم الشاب الحسن الصوت لحسن صوته بين يدي القوم ﴿ (قوله) حدثنا محمد بن  
خلف أبو بكر) هو الحدادي بالمحملات وفتح أوله والتثنية بغدادى مقرى من صغار شيوخ  
البخارى وعاش بعد البخارى خمس سنين وأبو يعقوب الحنفي بكسر الهملة وتشديد الميم اسمه

عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي وهو الديلمي بن عبد الحميد الكوفي الحافظ صاحب المسند  
وليس لمحمد بن خلف ولا لشيخه أبي يحيى في النضاري الأهدأ الموضع وقد أدرك النضاري أبي يحيى  
بالسنن لكنه لم يلقه **(قوله)** حدثني برید في رواية الكشمي سمعت برید بن عبد الله **(قوله)** يا أبا  
موسى لقد أريت من مارأمن من أميرك داود كذا وقع عنده مختصر من طريق برید وأخرجه  
مسلم من طريق طلحة بن يحيى عن أبي بردة بلطف لورأيتي وأنا أسمع قراءة تلك البارحة الحديث  
وأخرجه أبو يعلى من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه بن يادعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
وعائشة من أبي موسى وهو يقرأ في بيته فقاما يستمعان لقراءته ثم اتفعا مضيا فلما أصبح لقي أبو  
موسى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أبا موسى مررت بك فذكر الحديث فقال ما لي أظن  
علت بك ما لك خبره لك تحبيرا ولابن سعد من حديث أنس باسناد على شرط مسلم أن أبا موسى قام  
ليله يصلي فسمع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم صوته وكان حلا الصوت فقام يستمع فلما أصبح  
قيل له فقال لو علمت خبره لهن تحبيرا وللرواية من طريق مالك بن مغول عن عبد الله بن بريرة  
عن أبيه فهو ساق سعيد بن أبي بردة وقال فيلعل علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستمع  
قراءتي لخبرتها تحبيرا وأصلها عند أحمد عند الدارمي من طريق الزهري عن أبي سلمة بن عبد  
الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول لا يلقى موسى وكان حسن الصوت بالقرآن  
لقد أوتي هذا من من أميرك داود فكانت المصنف أشار إلى هذه الطريق في الترجمة وأصل هذا  
الحديث عند النسائي من طريق جرير بن محمد عن الزهري موصولا بذكر أبي هريرة  
ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع قراءتي موسى فقال لقد أوتي من من أميرك داود وقد  
اختلف فيه على الزهري فقال معمر وسفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أخرجه النسائي  
وقال الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن صلاولابي يعلى من طريق عبد الرحمن بن  
عوسجة عن البراء سمع النبي صلى الله عليه وسلم صوت أبي موسى فقال كان صوت هذا من  
من أميرك داود وأخرج ابن أبي داود من طريق أبي عثمان النهدي قال دخلت دار أبي موسى  
الاشعري فسمعت صوت صبي ولا يربط ولا نأى أحسن من صوته سنده صحيح وهو في الحلقة لا ي  
نعيم والصبي يفتح المهمة وسكون التوب بعد حاجب هو أنه يتخذ من نخاس كاطبقين يضرب  
أحدهما بالأخرى ويربط بالمحدثين بينهما راسا كثة ثم طامهم سهلة بوزن جعفر هو أنه تشبه  
العود فارسي معرب والنأى شون بغير همز هو المزام قال الخطابي قوله آل داود يريد داود نفسه  
لأنهم ينسب إلى أحداهم من أولاد داود ولأن آثاره كان أعطي من حسن الصوت ما أعطى  
**(قلت)** ويؤيده ما أورده من الطريق الأخرى وقد تقدم في باب من لم يتغن بالقرآن ما نقل عن  
السلف في صفة صوت داود والمراد بالزمار الصوت الحسن وأصله الآية أطلق اسمه على  
الصوت للشابهة وفي الحديث دلالة بينة على أن القراءات غير المقروء وسياق من يدبج في ذلك  
في كتاب التوحيد أن شاء الله تعالى **(قوله)** ما من أحب أن يستمع القرآن من  
غيره في رواية الكشمي القراءات كفيه حديث ابن مسعود قال النبي صلى الله عليه وسلم  
اقرأ على القرآن أو رده مختصرا ثم أوردته مطولا في السبب الذي بعد ما يقرأ على ليس فيه لفظ القرآن بل  
حسبك والمراد بالقرآن بعض القرآن والذي في معظم الروايات اقرأ على ليس فيه لفظ القرآن بل

حدثني برید بن عبد الله بن  
أبي بردة عن جده عن أبي  
بردة عن أبي موسى أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لما أتانا موسى لقد أريت  
من مارأمن من أميرك داود  
باب من أحب أن يستمع  
القرآن من غيره هـ حديثنا  
عمر بن حفص بن غوثان  
حدثنا أبي عن الأعشى  
حدثني إبراهيم عن عبيدة  
عن عبد الله رضي الله عنه  
قال قال لي النبي صلى الله  
عليه وسلم اقرأ على القرآن  
قلت اقرأ عليك وعليك  
أنزل قال اني أحب أن  
أسمع من غدي هـ باب  
قول المقرئ للقارئ حسبك هـ  
حدثنا محمد بن يوسف حدثنا  
سفيان عن الأعشى عن  
إبراهيم عن عبيدة عن عبد  
الله بن مسعود قال قال لي  
النبي صلى الله عليه وسلم  
اقرأ على قلت يا رسول الله  
اقرأ عليك وعليك أنزل  
قال نعم فقرأت سورة النساء  
حتى أتيت على هذه الآية  
فكيف إذا جئنا من كل  
أمة بشهد وجئناك على  
هو لا شهدنا قال حسبك  
الآن فالتفت إليسه فإذا  
عيناه تذرفان





المراد بالكف الكنف وأرادت أنه لم يعلم عندها حتى يحتاج إلى أن يقتض عن موضع قضاء  
 الحاجة كذا قال والاول وأولى وزاد في رواية هشيم قال علي بن يونس قال أنكسك امرأ من  
 قريش ذات حسب فعضلتها فقلت ثم انطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فشقاني **(قوله طبا)**  
 طال ذلك أي على عمرو في رواية هشيم صلى الله عليه وسلم وكأنه تأتي في شكواه براءه أن يندرك  
 فلما غدا على حاله خشي أن يلقه ثم تضييع حتى ازوجه فشقك **(قوله فقال النبي)** أي قال  
 لعبد الله بن عمرو في رواية هشيم فأرسل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويجمع بينهما أنه أرسل إليه  
 أو لا ثم لقاه اتفاقا فقال له اجتمعني **(قوله فقال كفتصوم قلت أصوم كل يوم)** تقدم ما يتعلق  
 بالصوم في كتاب الصوم مشروعا وقوله في هذه الرواية صم ثلاثة أيام في الجمعة قلت أطيعك أكثر  
 من ذلك قال صم يوما أو فطر يومين قلت أطيعك أكثر من ذلك قال لا أودى هذا وهم من الراوي  
 لأن ثلاثة أيام من الجمعة أكثر من فطر يومين وصيام يوم وهو انما يدبره من الصيام القليل  
 إلى الصيام الكثير **(قلت)** وهو اعتراض منه فاعله وقع من الراوي فيه تقدمه وتأخره وقد  
 سلبت رواية هشيم من ذلك فان لفظه صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت اني أقوى أكثر من ذلك فلم  
 يزل يرفعني حتى قال صم يوما أو فطر يوما **(قوله واقراني كل سبع ليال مرة)** أي اختفي كل سبع  
 فليتنى قلت كذا وقع في هذه الرواية اختصارا وفي غيره هاء اجعات كثيرة في ذلك كما سألته  
**(قوله فكان يقرأ)** هو كلام مجاهد يصف صنيع عبد الله بن عمرو لما كبر وقد وقع مصرابه  
 في رواية هشيم **(قوله على بعض أهله)** أي على من يسير منهم وانما كان يصنع ذلك بالنيار  
 ليند كرم يقرأه في قيام الليل خشية أن يكون خفي عليه شيء منه بالنسيان **(قوله واذا أراد أن**  
**يتقوى ففطر يوما ما أتى آخره)** يؤخذ منه أن الاصل لمن أراد أن يصوم صوم داود أن يصوم يوما  
 ويفطر يوما وانما يؤخذ من صنيع عبد الله بن عمرو أن من أفطر من ذلك وصام قدرا ما أفطر  
 أنه يجزي عنه صيام يوم وافتطار يوم **(قوله وقال بعضهم في ثلاث أو في سبع)** كذا لا يدر  
 ولغيره في ثلاث وفي خمس وسقط ذلك للنسني وكتاب المصنف أشار بذلك إلى رواية شعبة عن  
 مغيرة بهذا الاسناد فقال أقرأ القرآن في كل شهر قال اني أطيعك أكثر من ذلك فصار إلى حتى قال في  
 ثلاث فان انجس توخضت به بطريق الضمن وقد تقدم للمصنف كتاب الصيام ثم وجدت في  
 مسند الدارمي من طريق أبي فروة عن عبد الله بن عمرو قال قلت يا رسول الله في كم أختم القرآن  
 قال اختمه في شهر قلت اني أطيعك قال اختمه في خمسة وعشرين قلت اني أطيعك قال اختمه في  
 عشرين قلت اني أطيعك قال اختمه في خمس عشرة قلت اني أطيعك قال اختمه في خمس قلت اني  
 أطيعك قال لا وأبو فروة هذا هو المعنى واسمه عمرو بن الحارث وهو كوفي ثقة ووقع في رواية هشيم  
 المذكورة قال فقرأه في كل شهر قلت اني أجدني أقوى من ذلك قال فقرأه في كل عشرة أيام  
 قلت اني أجدني أقوى من ذلك قال أحدهما ما حصين واما مغيرة قال فقرأه في كل ثلاث وعند  
 أبي داود والترمذي معصمان طريقين يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عبد الله بن عمرو فوفا  
 لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث وشاهده عن عبد الله بن منصور باسناد صحيح من وجه آخر  
 عن ابن مسعود أقرأ القرآن في سبع وأتقروني أقل من ثلاث ولا يعبس من طريق الطب  
 ابن سلمان عن عمرة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يفتن القرآن في أقل من ثلاث

لما طال ذلك عليه ذكرا لني  
 صلى الله عليه وسلم فقال النبي  
 به فلقته بعد فقال كيف  
 تصوم قلت أصوم كل يوم قال  
 وكيف تقسم قلت كل ليلة  
 قال صم في كل شهر ثلاثة  
 واقرا القرآن في كل شهر  
 قال قلت أطيعك أكثر من  
 ذلك قال صم ثلاثة أيام في  
 الجمعة قال قلت أطيعك أكثر  
 من ذلك قال أفطر يومين  
 وصم يوما قال قلت أطيعك  
 أكثر من ذلك قال صم  
 أفضل الصوم صوم داود  
 صام يوما وافتطار يوما وقرأ  
 في كل سبع ليال مرة  
 فليتنى قلت رخصة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 وذلك اني كبرت وضعفت  
 فكان يقرأ على بعض أهله  
 السبع من القرآن بالنيار  
 والنبي يقرؤه بعرض من  
 النهار ليكون أخف عليه  
 بالليل واذا أراد أن يتقوى  
 ففطر يوما وأحصى وصام  
 مثلين كراهية أن يترك  
 شيئا فأدرك النبي صلى الله  
 عليه وسلم عليه قال أو بعد  
 الله وقال بعضهم في ثلاث  
 أو في سبع

وهذا اختيار أجدوا في عبيدوا حتى بن راهويه وغيرهم وثبت عن كثير من السلف أنهم قرؤوا القرآن في دون ذلك قال النووي والاختيار أن ذلك يختلف بالأشخاص فمن كان من أهل الفهم وتدقيق الفكر استحب أن يقتصر على القدر الذي لا يتحصل به المقصود من التدبر واستخراج المعاني وكذا من كان له شغل بالعلم أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العلية يستحب له أن يقتصر منه على القدر الذي لا يتحصل به ما هو فيه ومن لم يكن كذلك فالأولى له الاستكثار ما أمكنه من غير خروج إلى الملل ولا يقرؤه هزيمة قاله أعلم **(قوله)** أو أكثرهم أي أكثر الرواة عن عبد الله بن عمرو **(قوله على سبع)** كأنه يشير إلى رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو الموصولة عقب هذا فإن في آخره ولا يرد على ذلك أي لا يغير الحال المذكورة إلى حالة أخرى فأطلق الزيادة والمراد النقص والزيادة هنا بطريق التسلسل أي لا يقرؤه في أقل من سبع ولا في داود أو الترمذي والنسائي من طريق وهب بن منبه عن عبد الله بن عمرو أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في كم يقرأ القرآن قال في أربعين يوماً قال في شهر ثم قال في عشرين ثم قال في خمس عشرة ثم قال في عشر ثم قال في سبع ثم لم ينزل عن سبع وهذا إن كان محفوظاً أحق في الجمع بينهما رواية أبي بكر وتعد القصة فلا مانع أن يستند قول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو ذلك تأكيذاً ويؤيد الاختلاف الواقع في السباق وكأن النهي عن الزيادة ليس على التحريم كأن الأمر في جميع ذلك ليس الوجوب وعرف ذلك من قرائن الحال التي أرشد إليها السباق وهو النظر إلى عجز من سوى ذلك في الحال أو في المال أو أقرب بعض الظاهرة فقال يحرم أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث وقال النووي أكثر العلماء على أنه لا تصديق في ذلك وإنما هو بحسب الشاؤ والقوة فعلى هذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص وأنه أعلم **(قوله)** عن يحيى هو ابن أبي كثير ومحمد بن عبد الرحمن وقع في الاسناد الثاني أنه مولى زهرة وهو محمد بن عبد الرحمن بن نوبان فقد ذكر ابن حبان في الثقات أنه مولى الأخص بن بشر بن ثعلبة وكان الأخص بنسب زهري لأنه كان من حلفائهم وجرم جماعة ابن نوبان عاصري فعله كان نسب عامراً بالأسالة وزهري بالحلف وهو ذلك والله أعلم **(تنبيه)** هذا التعليق وهو قوله وقال بعضهم الخ ذهلت عن تخرجه في تعليق التعليق وقد يسر الله تعالى بحرمه هنا والله الجدل **(قوله)** في كم يقرأ القرآن كذا أقصر البضاري في الاسناد العالي على بعض المتن ثم حوله إلى الاسناد الأسفل وأصح شيء فيه هو ابن منصور وعبد الله هو ابن موسى وهو من شيوخ البضاري الأله رجاء حدث عنه بواسطة كاهنا **(قوله)** عن أبي سلمة قال وأحسبني قال سمعت أبا ناسم أبي سلمة) قائل ذلك هو يحيى بن أبي كثير قال الأسماعيلي خالف أبان بن يزيد الطنطا ريبان بن عبد الرحمن في هذا الاسناد عن يحيى بن أبي كثير ساقه من وجهين عن أبان عن يحيى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة وزاد في مساقه بعد قوله أقرأه في شهر قال أي أجد قوة قال في عشرين قال أي أجد قوة قال في عشر قال أي أجد قوة قال في سبع ولا تزد. في ذلك قال الأسماعيلي ورواه ~~عنه~~ رمة بن عبد الرحمن يحيى قال حدثنا أبو سلمة بغير واسطة وساقه من طريقه قلت كان يحيى بن أبي كثير كان يتوقف في تحديد أبي سلمة ثم ذكر أنه حدث به وبالعكس كان يصرح بتدنيه ثم توقف وتحقق أنه سمعوا بأسطة فمحمد بن عبد الرحمن ولا يقدح في ذلك مخالفة أبان لأن شيبان أحفظ

وأكثرهم على سبع  
 \* حدثنا سعد بن  
 حفص حدثنا شيبان عن  
 يحيى عن محمد بن عبد الرحمن  
 عن أبي سلمة عن عبد الله بن  
 عمرو قال قال لي النبي صلى  
 الله عليه وسلم في كم يقرأ  
 القرآن \* حدثني اسحق  
 أخبرنا عبد الله بن موسى  
 عن شيبان عن يحيى عن  
 محمد بن عبد الرحمن مولى  
 بني زهرة عن أبي سلمة قال  
 وأحسبني قال سمعت أبا ناسم  
 أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو  
 قال قال لي رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أقرأ القرآن  
 في شهر قلت أي أجد قوة  
 قال فأقرأه في سبع ولا تزد  
 على ذلك

من أبان أو كان يندبجي عنهما ويؤيده اختلاف ساقهما وقد تقدم في الصيام من طريق  
 الاوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مصرحاً بالجماع بغير توقف لكن لبعض الحديث في قصة الصيام  
 حسب قال الامام علي قصة الصيام لم تختلف على يحيى في روايته اياهما عن أبي سلمة عن عبد الله  
 ابن عمرو وبغير واسطة (تبيينه) المراد بالقرآن في حديث الباب جميعه ولا يرد على هذا ان  
 القصة وقعت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم عنه وذلك قبل أن ينزل بعض القرآن الذي تأخر  
 نزوله لا نقول سلماً لذلك لكن العبرة بما دل عليه الاطلاق وهو الذي فهم الصحابي فكان يقول  
 ليتني لو قلت الزمعة ولا شك انه بعد النبي صلى الله عليه وسلم كان قد أضاف الذي نزل آخر الى  
 ما نزل أولاً فالمراد بالقرآن جميع ما كان نزل اذ ذلك وهو معظمه ووقعت الاشارة الى ان ما نزل  
 بعد ذلك يوزع بقسطه والله اعلم ﴿ قوله ما ﴾ البكاء عند قراءة القرآن قال  
 الثوري البكاء عند قراءة القرآن صفة العارفين وشعار الصالحين قال الله تعالى ويحزون  
 للاذقان يكون آخر واحدوا يبكوا الاحاديث فيه كثيرة قال الغزالي يستحب البكاء مع القراءة  
 وعندنا وطريق تفصيله ان يحضر قلبه الحزن والخوف بأهل ما فيمن التهديد والوعيد الشديد  
 والوانائق والعهود ثم ينظر تقصيره في ذلك فان لم يحضر من فليبك على فضلك وانه من أعظم  
 المصائب ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن مسعود انك كور في تفسير سورة النساء وساق المتن  
 هناك على لفظ شيخه صدقة بن الفضل المروزي وساقه هنا على لفظ شيخه مسدد كلاهما عن  
 يحيى القطان وعرف من هذا المراد بقوله بعض الحديث عن عمرو بن مرة وحاصله ان الاعمش سمع  
 الحديث المذكور من ابراهيم الضحى وسمع بعضهم عمرو بن مرة عن ابراهيم وقد أوصت ذلك في  
 تفسير سورة النساء ايضا يظهر ان القدر الذي عند الاعمش عن عمرو بن مرة من هذا الحديث  
 من قوله فقرأت النساء الى آخر الحديث وأما ما قبله الى قوله ان اسمع من غيري فهو عند الاعمش  
 عن ابراهيم كما هو في الطريق السابقة في هذا الباب وكذا أخرجه المصنف من وجه آخر عن  
 الاعمش قبل يسابن وتقدم قبل يسابن واحد عن محمد بن يوسف القرطبي عن سفيان الثوري  
 مقتصر على طريق الاعمش عن ابراهيم من غير تعيين التفصيل الذي في رواية يحيى القطان عن  
 الثوري وهو يقتضي ان في رواية القرطبي ادراجاً وقوله في هذه الرواية وعن أبيه وهو معطوف  
 على قوله عن سليمان وهو الاعمش وحاصله ان سفيان الثوري روى هذا الحديث عن الاعمش  
 ورواه ايضا عن أبيه وهو سعيد بن مسروق الثوري عن أبي الضحى ورواية ابراهيم عن عبيدة بن  
 عمر عن ابن مسعود موصولة ورواية أبي الضحى عن عبد الله بن مسعود منقطعة ووقع في رواية  
 أبي الاحوص عن سعيد بن مسروق عن أبي الضحى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعبد  
 الله بن مسعود فذكره وهذا أشد انقطاعاً أخرجه سعيد بن منصور وقوله أقرأ على وفي رواية  
 على بن مسهر عن الاعمش بلفظ قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر أقرأ على ووقع  
 في رواية محمد بن فضالة الغفري ان ذلك كان وهو صلى الله عليه وسلم في نظر أخرجه ابن أبي حاتم  
 والطبراني وغيرهما من طريق بون بن محمد بن فضالة عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم أناهم  
 في بني نظير ومعه ابن مسعود وناس من أصحابه فأمرهم فارتأوا فقرأوا في هذه الآية فكيف اذا  
 جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيد أفبكي حتى ضرب لحياه وجئناه فقال يا رب

﴿ باب البكاء عند قراءة القرآن ﴾  
 حديثنا صدقة  
 أخبرنا يحيى عن سفيان عن  
 سليمان عن ابراهيم عن عبيدة  
 عن عبد الله قال يحيى بعض  
 الحديث عن عمرو بن  
 مرة قال في النبي صلى الله  
 عليه وسلم حديثنا مسدد عن  
 يحيى عن سفيان عن الاعمش  
 عن ابراهيم عن عبيدة عن  
 عبد الله قال الاعمش  
 وبعض الحديث حديثي  
 عمرو بن مرة عن ابراهيم  
 وعن أبيه عن أبي الضحى عن  
 عبد الله قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أقرأ على  
 قال قلت أقرأ عليك وعليك  
 أنزل قال اني أشتهي أن  
 اسمع من غيري قال فقرأت  
 النساء حتى اذا بلغت فكيف  
 اذا جئنا من كل أمة بشهيد  
 وجئنا بك على هؤلاء شهيدا  
 قال في صكف أو أمك  
 فرأيت عينيه تذرفان  
 حديثنا قيس بن خفص  
 حديثنا عبد الواحد حديثنا  
 الاعمش عن ابراهيم عن  
 عبيدة السلمي عن عبد الله  
 ابن مسعود رضى الله عنه  
 قال قال في النبي صلى الله  
 عليه وسلم أقرأ على قلت أقرأ  
 عليك وعليك أنزل قال اني  
 أحب أن اسمع من غيري

باب الثامن من رأى بقراته  
القرآن أو تأكل به أو يجره  
حدثنا محمد بن كثير أخبرنا  
سفيان حدثنا الأعمش عن  
خليفة عن سويد بن غفلة  
قال قال علي سمعت النبي  
صلى الله عليه وسلم يقول  
يأتي في آخر الزمان قوم  
حدثناه الاسمان سفهاء  
الاحلام يقولون من خير  
قول السيرة يسمعون من  
الاسلام كما يرق السهم من  
الرمية لا يجاوز رمايتهم  
حنابهم فأينما يقفونهم  
فاقتلهم فان قتلهم أجروا  
قتلهم يوم القيامة وحدثنا  
عبد الله بن يوسف أخبرنا  
مالك عن يحيى بن سعيد عن  
محمد بن إبراهيم بن الحرث  
التي عن أبي سلمة بن عبد  
الرحمن عن أبي سعيد  
الخدري رضي الله عنه أنه  
قال سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول يخرج  
فيكم قوم يتقصرون  
صلواتكم مع صلواتهم  
وصيامكم مع صيامهم  
وعلمكم مع علمهم ويقفون  
القرآن لا يجاوز حناجرهم  
يقفون من الدين كما يقرق  
السهم من الرمية ينظر في  
النصل فلا يرى شيئا وينظر  
في الصدق فلا يرى شيئا  
وينظر في الريس فلا يرى  
شيئا وينظر في الفوق

هذا علي من انما ينظر به فكيف جئنا لم أره وأخرج ابن المبارك في الزهد من طريق سعيد  
ابن المسيب قال ليس من يوم الا يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم أمته خذوه وعشيه فيعرفهم  
بجواهرهم وأعمالهم فلذلك يشهد عليهم في هذا المرسل ما يرفع الاشكال الذي تضمنه حديث  
ابن فضالة والله أعلم قال ابن بطال انما جئنا صلى الله عليه وسلم عند تلاوته هذه الآية لأنه مثل  
لنفسه أهوال يوم القيامة وشدة الحلال الداعية الى شهادة له لامتة التصديق وسؤال الشفاعة  
لاهل الموقف وهو أمر يحق له طول البكاء انتهى والذي يظهر ان بني رحمة لامتة لأنه لم يعلم انه لابد  
أن يشهد عليهم بعملهم وعلمهم قد لا يكون مستقما فقد يفضي الى تعذيبهم والله أعلم  
بقوله ما **الثامن** من رأى بقراته القرآن أو تأكل به كذا لا ذكر وفي رواية رايا  
بجانبه قبل الهزق وتأكل أي طلب الاكل وقوله أو يجره لا كثر بالجيم وسكن ابن التين ان  
في روايه بالهاء المجهه تخذ في الباب ثلاثة أحاديث أحدها حديث علي في ذكر الخوارج وقد  
تقدم في علامات النبوة وأغرب الداودي فزعم انه وقع هنا عن سويد بن غفلة قال سمعت النبي  
صلى الله عليه وسلم قال واختلف في مصب سويد الصبي ما هنا سمع من النبي صلى الله عليه وسلم  
كذا قال معتد على الغلط الذي نشأه من السقط والذي في جميع نسخ صحيح البخاري عن سويد  
ابن غفلة عن علي رضي الله عنه قال سمعت وكذا في جميع المسانيد وهو حديث مشهور لسويد  
ابن غفلة عن علي ولم يسمع سويد بن النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح وقد قيل انه صلى مع النبي  
صلى الله عليه وسلم ولا يصح والذي يصح انه قدم المذنبين نفقت الأيدي من دفن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وصح مسامع من الخلفاء الراشدين وكانوا الصابة وصح انه أدى صدقة ماله في  
حياة النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو نعيم مات سنة ثمان وقال أبو عبيدة سنة احدى وقال عمرو  
ابن علي سنة اثنتين وبلغ مائة وثلاثين سنة وهو جوفي يكنى أبا أمية نزل الكوفة ومات بها  
وسمى في البص في قتال الخوارج في كتاب الحارث بن قرة الاحلام أي العقول وقوله يقولون  
من قول خير البرية هو من المقلوب والمراد من قول خير البرية أي من قول الله وهو المناسب  
لترجمة وقوله لا يجاوز حناجرهم قال الداودي يريد انهم يلقون انبيئهم (قلت ان كان  
مراد ما يتعلق بالحفظ فقط دون العلم عدوله فحسب أن يتم له مراده والا فالذي فيه انهم لا تعمق  
السياق ان المراد ان الايمان لم يرسخ في قلوبهم لان ما وقف عند الحلقوم فلم يتجاوز له لا يصل  
الى القلب وقد وقع في حديث حديث في نحو حديث أبي سعيد عن الزيادة لا يجاوز حناجرهم  
ولا تصح قلوبهم الحديث الثاني حديث أبي سلمة عن أبي سعيد في ذكر الخوارج أيضا  
وسمى شرحه أيضا استنباه المرتدين وتقدم من وجه آخر في علامات النبوة ومناسبة  
هذين الحديثين لترجمة ان القراءة اذا كانت لغرض الله فهي للرباء ولتأكل به وتكون ذلك  
فالا حديث التسلية لله لا ركان الترجمة لان منهم من رآياه وبالله الاشارة في حديث أبي موسى  
وبمنهم من تأكل به وهو يخرج من حديثه أيضا ومنهم من جره وهو يخرج من حديث علي  
وأبي سعيد وقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن من وجه آخر عن أبي سعيد وصححه الحاكم  
رفعه فقلوا القرآن وأسأوا الله به قبل أن يتعلمه قوم يسألون به الدنيا فان القرآن يتعلمه ثلاثة  
نفر رجل يسأله بوجه رجل يستأكل به ورجل يقرؤه لله وعند ابن أبي شيبة من حديث ابن

التي على اقم عليه وسلم  
قال المؤمن الذي يقرأ  
القرآن ويعمل به كالترجمة  
طعمها طيب وريحها  
طيب والمؤمن الذي لا يقرأ  
القرآن ويعمل به كالترجمة  
طعمها طيب ولا ربح لها  
ومثل المنافق الذي يقرأ  
القرآن كالريحانة ريحها  
طيب وطعمها ممر ومثل  
المنافق الذي لا يقرأ القرآن  
كالخضلة طعمها مر أو  
خبث وريحها مر (باب  
أقرؤ القرآن ما تشئت  
عليه قلوبكم) حديثنا  
أو النعمان حدثنا جاد عن  
أبي عمران الجوني عن  
جندب بن عبد الله عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
أقرؤ القرآن ما تشئت  
قلوبكم فإذا اختلفتم فقوموا  
عنه حديثنا عن ابن مهند  
حدثنا عبد الرحمن بن مهند  
حدثنا سلام بن أبي مطيع  
عن أبي عمران الجوني عن  
جندب قال النبي صلى الله  
عليه وسلم أقرؤ القرآن  
ما تشئت عليه قلوبكم  
فإذا اختلفتم فقوموا عنه  
تابعه الحارث بن عيسى  
وسعيد بن زيد عن أبي  
إمران ولم يرفعه جاد بن سلمة  
وآبان وقال غندر عن شعبة  
عن أبي عمران سمعت جندبا  
قوله وقال ابن مهن عن أبي

عباس موقوفا لا تقرأوا كتاب الله بعضه بعضاً فان ذلك وقع الشك في قلوبكم وأخرج أحمد  
وأبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن شبل رفعه أقرؤ القرآن ولا تغلوا فيه ولا تحفوه عنه  
ولأنما كلوا به الحديث وسنده قوي وأخرج أبو عيسى عن عبد الله بن مسعود سبعمائة  
يسئل فيه القرآن فإذا سألوه فلا تعطوهم الحديث الثالث حديث أبي موسى الذي تقدم  
مشروفاً باب فضل القرآن على سائر الكلام وهو ظاهر في ترجيح له ووقع هنا عند الإسماعيلي  
من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة سنده قال شعبة وحدثني شبل يعني ابن عزرق أنه سمع أنس بن  
مالك بهذا (قلت) وهو حديث آخر أخرجه أبو داود في مشل الجليس الصالح والجليس السوء  
● (قوله باب أقرؤ القرآن ما تشئت عليه قلوبكم) أي اجتمع (قوله فإذا  
اختلفتم أي في فهم معانيه (فقوموا عنه) أي تفرقوا التلا يخادى بكم الاختلاف إلى الشرفال  
عباس يحتمل أن يكون النهي خاصاً بمنه صلى الله عليه وسلم لئلا يكون ذلك سبباً للتزول  
ما بسوءهم كافي قوة تعالى لا تسألوا عن أشياء تبدل لكم تسوكم ويحتمل أن يكون المعنى أقرؤوا  
والزمو الاتفاق على ما دل عليه وقاد إليه فإذا وقع الاختلاف أو عرض عارض شبهة يقتضي  
المنازعة الداعية إلى الانشقاق فاتركوا القراءة وتكسبوا بهاكم الموجب للاتقاة وأعرضوا عن  
المنشابهة المؤدية إلى الفرقة وهو قوله صلى الله عليه وسلم فإذا رأيتم بعضكم مما تشابهونه  
فاحذروهم ويحتمل أنه ينهي عن القراءة إذا وقع الاختلاف في كيفية الأداء ما يتفرقوا عند  
الاختلاف ويستكمل منهم على قرأته ومثلهما تقدم عن ابن مسعود لما وقع منه وبين الصحابين  
الاستمر من الاختلاف في الأداء فترفعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال كلحكم بحسن وهذه  
النكتة تظهر الحكمة في ذكر حديث ابن مسعود تعقيب حديث جندب (قوله تابعه الحارث  
ابن عيسى وسعيد بن زيد عن أبي عمران) أي في رفع الحديث فأما متابعة الحارث وهو ابن قدامة  
الابادي فوصلها إلي عن أبي عثمان مالك بن إسماعيل عنه ولفظه مثل رواية جاد بن زيد وأما  
متابعة سعيد بن زيد وهو أخو جاد بن زيد فوصلها الحسن بن سفيان في مسنده من طريق أبي  
هشام المخزومي عن أبي سميت أبا عمران قال حدثنا جندب فذكر الحديث مر فوجا وفي آخره فإذا  
اختلفتم فيه فقوموا (قوله ولم يرفعه جاد بن سلمة وآبان) يعني ابن زيد العطار أمار رواية جاد  
ابن سلمة فلم تقع في موصولة وأما رواية آبان فوقع في صحيح مسلم من طريق حبان بن هلال عنه  
ولفظه قال لنا جندب ونحن غلمان فذكره لكن مر فوجا أيضاً فله وقع للمصنف من وجه آخر  
عنه موقوفا (قوله وقال غندر عن شعبة عن أبي عمران سمعت جندبا قوله) وصله الإسماعيلي  
من طريق بندار عن غندر (قوله وقال ابن عون عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر  
قوله) ابن عون هو عبد الله البصري الإمام المشهور وهو من أقران أبي عمران ورواياته هذه  
وصلها أبو عيسى عن معاذ بن معاذ عنه وأخرجها الترمذي من وجه آخر عنه (قوله وجندب  
أصحوا أكثر) أي أصح أسناداً وأكثر طرقاتاً وهو كما قال فان الجمل القسفر ورواه عن أبي عمران  
عن جندب لأنهم اختلفوا عليه في رفعه ووقفوه الذين رفعوه ثقات حافظوا للحكم لهم وأما  
رواية ابن عون فشاذة لم يتابع عليها قال أبو بكر بن أبي داود لم يخطئ ابن عون قط إلا في هذا  
والصواب عن جندب انتهى ويحتمل أن يكون ابن عون حفظه ويكون لأبي عمران فيه شيء آخر

عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر قوله وجندب أصحوا أكثر حديثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عبد الله

وانما اورد الرواة على طريق حذوب لعلوها والتصريح برفعها وقد اخرج مسلم من وجه آخر  
عن أبي عمران هذا حديثا آخر في المعنى اخرجهم من طريق حماد عن أبي عمران الجوني عن  
عبد الله بن رباح عن عبد الله بن عمر قال هاجرت الى النبي صلى الله عليه وسلم فسمع رجلا يخطب  
في آية يخرج يعرف العصب في وجهه فقال انما هلك من كان قبلكم بالاختلاف في الكتاب وهذا  
ما يقوى أن يكون لطريق ابن عوف أصل والله أعلم **(قوله التزل)** بفتح التون وتشديد الزاي  
وأخره لام **(ابن مسرة)** بفتح المهملة وسكون الموحدة الهلالي تاليف كبير قد قيل انه له حجية وهذا  
المزي فخر في الاطراف بان له حجة قوية في التهذيب بان له رواية عن أبي بكر الصديق حرسلة  
**(قوله انه سمع رجلا يقرأ آية سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ خلافا)** هذا الرجل يحتمل أن يكون  
هو أبي بن كعب فقد اخرج الطريق من حديث أبي بن كعب انه سمع ابن مسعود يقرأ آية يقرأ  
خلافا وفيه انه النبي صلى الله عليه وسلم قال كلا كما يحسن الحديث وقد تقدم في باب انزل  
القرآن على سبعة أحرف بيان عدة الفاظ لهذا الحديث **(قوله فاقرا)** بصيغة الامر للآتين  
**(قوله اكبر على)** هذا الشك من شعبة وقد اخرج أبو عبيد عن جابر بن محمد عن شعبة قال  
أ كبر على اني سمعته وسدني عن مسعود فذكره **(قوله فان من كان قبلكم اختلفوا فاهلكهم)**  
في رواية المستنق فاهلكوا بضم أوله وعند ابن جابر والحاكم من طريق زبدي حيش عن ابن  
مسعود في هذه القصة فانما هلك من كان قبلكم الاختلاف وقد تقدم القول في معنى الاختلاف  
في حديث حذوب الذي قبله وفي رواية زبدي المذكورة من الفائدة ان السورة التي اختلف فيها أبي  
وابن مسعود كانت من آل حم وفي الميمات الخطيب انها الاحقاف ووقع عند عبد الله بن أحمد  
في زيادات المستنق في هذا الحديث ان اختلافهم كان في عدد اهل هي خمس وثلاثون آية أو ست  
وثلاثون الحديث وفي هذا الحديث والذي قبله الحضر على الجماعة والالفة والتهذيب من  
الفرقة والاختلاف والنهي عن المراءى في القرآن بغير حق ومن شذ ذلك ان تظهر دلالة الآية على  
شيء يخالف الرأي فبوسل بالنظر وتدقيقه الى تأويلها وحملها على ذلك الرأي ويقع البصاح في  
ذلك والمأضلة عليه **(خاتمة)** اشتمل كتاب فضائل القرآن من الاحاديث المرفوعة على تسعة  
ونسعين حديثا المعلق منها وما التحق به من المتابعات تسعة عشر حديثا والباقي موصولة المكرر  
منها فيه وقيمها مائة وثلاثة وسبعون حديثا والباقي خالص وافقه مسلم على تحريرها سوى  
حديث أنس فمجموع القرآن وحديث قتادة بن النعمان في فضل قل هو الله أحد وحديث أبي  
سعيد في ذلك وحديثه أيضا يجهز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن وحديث عائشة في قراءة المعوذات  
عند النوم وحديث ابن عباس في قراءة المفصل وحديثه لم يترك الاماين الدفتين وحديث  
أبي هريرة في قراءة الايتين وحديث عثمان ان خيركم من تعلم القرآن وحديث أنس كانت  
قراءته مدا وحديث عبد الله بن مسعود انه سمع رجلا يقرأ آية وقيم من الآثار على الصلابة في  
بعدهم سبعة آثار والله أعلم

ابن مسرة عن التزل بن مسرة  
عن عبد الله انه سمع رجلا  
يقرأ آية سمع النبي صلى الله  
عليه وسلم يقرأ خلافا فاختد  
بيده فانطلقت به الى التي  
صلى الله عليه وسلم فقال  
كلا كما يحسن فاقرا اكبر  
على قال فان من كان قبلكم  
اختلفوا فاهلكهم

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
(كتاب النكاح)

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(كتاب النكاح)\*

كذلك التمسني وعن رواية الفرري فآخر البسملة والتسكاح في اللعة الضم والتداخل ويجوز  
 قال انه الضم وقال القراء التسكح يضم ثم سكنون اسم القرح ويجوز ركسراً وله وكثراً استعماله في  
 الوطء يسمى به العقد لكونه ميبه قال أبو القاسم الزجاجي هو حقيقة فقيسما وقال الفارسي اذا  
 قالوا تسكح فلانه وقت فلان قالوا العقد واذا قالوا تسكح زوجته قالوا العقد والوطء قال آخرون  
 أصله زوم ثم انشئ مستعلاً عليه ويكون في المحسوسات وفي المعاني قالوا تسكح المطر الأرض  
 وتسكح النعاس ميمه وتسكح القمقم في الأرض اذا سرت بها وبذره فيها وتسكح الحصاة أخفاف  
 الأبل وفي الشرع حقيقة في العقد مجاز في الوطء على الصحيح والحجة في ذلك كثيرة وروده  
 في الكتاب والسنة العقد حتى قيل انه لم يرد في القرآن الا للعقد ولا يرد مثل قوله حتى تسكح زوجا  
 غيره لان شرط الوطء في التحليل انما ثبت بالسنة والافعال العقد لا يمينه لان قوله حتى تسكح معناه  
 حتى تتزوج أي يعقد عليها ومفهوماً ان ذلك كافي بمجرد ذلك بينت السنة ان لا عبرة بمفهوماً  
 الغاية بل لا يبعد العقد من ذوق العسلية كما انه لا يبعد ذلك من التطلق ثم العدة ثم فأدأ  
 الحسن بن فارس ان التسكاح لم يرد في القرآن الا للزويج الا في قوله تعالى واستأوا البياح حتى اذا  
 بلغوا التسكاح فان المراد به السلم والله أعلم وفي وجهه الشافعية كقول الحنفية انه حقيقة في الوطء  
 مجاز في العقد وقيل هو قول بالاستدراك على كل منهما وبجزم الزجاجي وهذا الذي يترجح في نظري  
 وان كان أكثر ما يستعمل في العقد ويرجح بعضهم الأول بأن أسماء الجماع كلها كانت لاستباح  
 ذكره فيبعد ان يستعمل في العقد ما يستعمله لما لا يستقطع فعله على انه في الأصل  
 للعقد وهذا يتوقف على تسليم المدعى انها كلها كانت وقد جمع اسم السكاح ابن القطاع فزادت  
 على الالف **(قوله ما)** الترغيب في التسكاح لقوله تعالى فاتكسوا ما طاب لكم  
 من النساء زاد الاصل في أو الوقت الآية ووجه الاستدلال انها صفة أمر تقتضي الطلب  
 وأقل درجاته التدب فثبت الترغيب وقال القرطبي لادلاله فيه لان الآية سبقت ليه ان ما يجوز  
 الجمع بنسبه من اعداد النساء ويحتمل ان يكون الضاري انتزع ذلك من الأمر تسكاح الطبيب مع  
 ورود النبي عن ترك الطبيب رئيسه فاعله الى الاعتداف في قوله تعالى لا تهرموا طبيبات ما أحل  
 الله لكم ولا تعتدوا وقد اختلف في التسكاح فقال الشافعية ليس عبادة واهذا القول يرد على من يعتقد  
 وقال الحنفية هو عبادة والتحقيق ان الصورة التي يستحب فيها التسكاح كما سبق في بيانه تستلزم ان  
 يكون حينئذ عبادة من نفي فطر السفي حيد ذاته ومن أثبت فطر الى الصورة المخصوصة ثم ذكر  
 المصنف في الباب حديثين الأول حديث أنس وهو من المتفق عليه لكن من طريقه ان أنس  
**(قوله جاء ثلاثة رهط)** كذا في رواية تميم وفي رواية ثابت عند مسلم ان نفر من أصحاب النبي  
 صلى الله عليه وسلم ولما فاة بينهما قال رهط من ثلاثة الى عشرة والنفر من ثلاثة الى تسعة وكل  
 منهما اسم جمع لا واحده من لفظه ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند عبد الرزاق ان الثلاثة  
 المذكورين هم علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان بن مظعون وعند ابن  
 مردويه من طريق الحسن العدني كان علي في أناس عن أرادوا أن يحرموا النساء فقلت  
 الآية في المائدة ووقع في أسباب الواحدي بغر استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر  
 الناس وخوفهم فاجتمع عشرة من الصحابة وهم أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وأبو ذر وسالم

• (باب الترغيب في التسكاح)  
 لقوله تعالى فاتكسوا ما طاب  
 لكم من النساء • وحديث سعيد  
 ابن أبي هريرة أخبرنا محمد بن أبي  
 جعفر أخبرنا محمد بن أبي  
 سعيد الطويل أنه سمع أنس  
 ابن مالك رضي الله عنه يقول  
 جاء ثلاثة رهط الى بيوت  
 أزواج النبي صلى الله عليه  
 وسلم



مولي أبي حذيفة والمقداد وسلمان وعبد الله بن عمرو بن العاص ومعلق بن مقرن في بيت عثمان  
ابن مظعون فاتفقوا على أن يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا يناموا على الفراش ولا ياكلوا  
اللبم ولا يخرروا النساء ويحيوا مآذا كبرهم فان كان هذا محفوفا احتل أن يكون الرهط الثلاثة  
هم الذين يشاروا السؤال فتنسب ذلك اليهم بخصوصهم تارة ونسب تارة للجميع لاشتراكهم في  
طلبه ويؤيد أنهم كانوا أكثر من ثلاثة في الجملة ما روى مسلم من طريق سعيد بن هشام أنه قدم  
المدينة فآراد أن يبيع عقاره فبيع في سبيل الله ويجاهد لروم حتى يموت فلقى ناسا بالمدينة  
فتمومع ذلك وأخبروا أن رهطاً ستآرادوا ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاهم  
فلما حذو ذلك راجع أمرهم وكان قد طلقها يعني بسبب ذلك لكن في عبد الله بن عمرو معهم  
تطرا لا عثمان بن مظعون مات قبل أن يهاجر عبد الله فمأا حسب (قوله يسألون عن عبادة  
النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم عن عقلمة في السر (قوله كأنهم يقولوا) بتشديد اللام  
المضمومة أي استقلوها وأصل تقولوها تالوها أي رأى كل منهم أنها قليلة (قوله فقالوا وأين  
نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله له) في رواية الجوى والكشحي قد غفر له بعم أوله  
والعنى أن من لم يصلم بمصول ذلك له يحتاج إلى المبالغة في العبادة عسى أن يحصل بخلاف من  
حصل له لكن قدين النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك ليس بلازم فأشار إلى هذا أنه أشدهم  
خشية وذلك بالنسبة لمقام العبادة في جانب الروية وأشار في حديث عائشة والمعرفة كما تقدم  
في صلاة الليل إلى ما أتى بقوله أفلا يكون عبدنا شكورا (قوله فقال أحدهم أمأا فأنا أصلى  
الليل أبدا) هو قيد الليل لا لأصلى وقوله فلا أتزوج أبدا كذا المعنى ومعلق النساء بالتأنيديوم  
يؤكد الصيام لأنه لا بد منه فطر السالى وكذا أيام العسود وقع في رواية مسلم فقال بعضهم  
لا أتزوج النساء وقال بعضهم لا أكل اللحم وقال بعضهم لا أأثم على الفراش وظاهره عما يؤكده  
زيادة عدد القائلين لأن ترك كل اللحم أخص من مداومة الصيام واستغراق الليل بالصلاة  
أخص من ترك النوم على الفراش ويمكن التوفيق يضرب ويبس التبحر (قوله فجاء اليهم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال أتم الذين قلتم) في رواية مسلم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فحمد  
الله وأثنى عليه وقال ما بال أقوام قالوا كذا ويجمع بأنه منع من ذلك عواما جوامع عدم تعيينهم  
وخصوصا فيما منه ومنهم ففاجهم وسألهم (قوله أما والله) بتخفيف الميم حرف تنبيه  
بخلاف قوله في أول الخبر أمأا فأنا بتشديد الميم للتقسيم (قوله إلى لا خشا لله أمأا كنه) فيه  
إشارة إلى رتبنا شو عليه أمرهم من أن المفقورة لا يحتاج إلى من يدق العبادة بخلاف غيره  
فأعلمهم أنه مع كونه يالغ في التشديد في العبادة أخشى الله وأتقى من الذين يشددون وإنما كان  
كذلك لأن التشدد يأمن من الملل بخلاف التقصد فإنه أمكن لاستمراره وخبر العمل مادام  
عليه صاحب موقدا أرشد إلى ذلك في قوله في الحديث الآخر المنيب لا رضا قطع ولا طهر أئني  
وسأني من بذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى وتقدم في كتاب العلم مني منه (قوله لكنني)  
استدرك من شيء مخوف دل عليه السياق أي أنا وأتم النسبة إلى العبادة سواء لكن أنا أعمل  
كذا (قوله فمن رغب عن سقئ فليس مني) المراد بالسنة الطريقة التي تقابل الفرض والرغبة  
عن الشيء الأعراض عنه إلى غيره والمراد من ترك طريقتي وأخذ بطريقته غيري فليس مني ولو

يسألون عن عبادة النبي  
صلى الله عليه وسلم قلنا  
أخبروا كأنهم تقولوا  
فقالوا وأين نحن من النبي  
صلى الله عليه وسلم قد غفر الله  
له ما تقدم من ذنبه وما تأخر  
فقال أحدهم أمأا فأنا  
أصلى الليل أبدا وقال آخر  
أنا أصوم الدهر ولا أفطر  
وقال آخر أنا أعتزل النساء  
فلا أتزوج أبدا فجاء اليهم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال أتم الذين قلتم كذا وكذا  
أما والله إنى لآخشا لله  
وأتمأا كنه لكني أصوم  
وأفطر وأصلى وأرغب  
وأزوج النساء فمن رغب  
عن سقئ فليس مني

بلغ إلى طريق الرهبانية قائمهم الذين استدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد علمهم باسمهم  
 ما فوقه بما التزموه وطريقة النبي صلى الله عليه وسلم الخفيفة السهلة فقط لم يتقوى على الصوم  
 ونام لم يتقوى على القيام ويزعمون لكسر الشهوة واعتفاف النفس وتكثير النسل وقوله فليس  
 مني إن كانت الرغبة تضرب من التأويل بعد صاحبه فيه يعني فليس مني أي على طريقتي ولا  
 يلزم أن يخرج من الملة وإن كان اعراضا وتعلعا يقضى إلى اعتقاد أرحمة علمه نفسي فليس مني  
 ليس على ملتي لأن اعتقاد ذلك نوع من الكفر وفي الحديث دلالة على فضل الشكاح والترغيب  
 فيه وقوله تتبع أحوال الأكابر للتأسي بأفعالهم وأنه إذا تعذرت معرفته من الرجال جاز  
 استكشافه من النساء وإن من عزم على عمل ربح واحتياجه إلى إظهاره حيث يأمن الرياء لم يكن  
 ذلك ممنوعا وفيه تقدير الجود والثناء على الله عند القيام سائل العلم وبين الأحكام للكلقين  
 وإزالة الشبهة عن المجتهدين وإن المباحات قد تقليب القصد إلى الكراهة والاستصحاب وقال  
 الطبري فيه الرد على من منع استعمال الحلال من الأطعمة والملابس وأترغيب الشباب وخشن  
 المأكل قال بعض هذا مما اختلف فيه السلف فيهم من نحا إلى ما قال الطبري ومنهم من عكس  
 واحتج بقوله تعالى أذهبهم طبعا تكفي في حياتكم الدنيا قال والحق إن هذه الآية في الكفار وقد  
 أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بالأميرين (قلت) لا يدل ذلك لاحد الفريقين إن كان المراد  
 المداومة على أحد السقيتين والحق إن ملازمة استعمال الطبيات تقضي إلى الترفع والبطر  
 ولا يأمن من الوقوع في الشبهات لأن من اعتاد ذلك قد لا يجده أحيانا فلا يستطيع السعال  
 عنه فيقع في الخطور وكان منع تناول ذلك أحيانا يقضي إلى التنقطع المنهي عنه ويرد عليه صريح  
 قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق كما لا أخذ بالتشديد في  
 العبادة يقضي إلى الملل القاطع لاصلها وملازمة الاقتصاد على القرائن مثلا وترك التفضل  
 يقضي إلى إظهار البطالة وعدم النشاط إلى العبادة وخبر الأمور والوسط وفي قوله أني لأخشاكم  
 لله مع ما انضم إليه إشارة إلى ذلك وفيه أيضا إشارة إلى أن العلم بالله ومعرفة ما يجب من حقه أعظم  
 قدرا من مجرد العبادة البدنية والله أعلم بالحديث الثاني (قوله) حدثنا علي سمع حسان بن  
 إبراهيم لم أر عليه هذا منسوب إلى شيء من الروايات ولا تبع عليه أبو علي الفسافي ولا نسبته أبو نعيم  
 كعادته لكن جزم المزني تعالى مسعوباً على بن المديني وكان الحامل على ذلك شهرة علي بن  
 المديني في شيوخ الصاري فأذا أطلق اسمه كان الحمل عليه أولى من غيره والألة تدري عن  
 حسان بن يحيى عياضي بن جبر وهو من شيوخ البخاري أيضا وكان حسان المذکور قاضي  
 كرمان ووفته ابن معين وغيره ولكن له أفراد قال ابن عدي هو من أهل الصدق الأئمة لم يغلط  
 (قلت) ولم أره في البخاري شيئا انفرد به وقد أدركه بالنسب إلا أنه لم يلقه لأنه مات سنين أو ثلاثين  
 قبل أن يرسل البخاري وقد تقدم شرح الحديث المذکور فيه مستوفى في تفسير سورة النساء  
 (قوله) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع البائة فليترج فانه أغض  
 البصر وأحسن للفرج) وقع في رواية السرخسي لأنه والاولى لأنه بقية لفظ الحديث  
 وإن كان تصرف فيه فاختصر منه لفظ منكم وكأه أشار إلى أن الشفاهي لا يخص وهو كذلك  
 اتفاقا وإنما الخلاف هل يعم نساء واستباطا ثم رأيت في الصيام أخرجه من وجه آخر عن الاعمش

حدثنا علي سمع حسان بن  
 إبراهيم عن عيسى بن يزيد عن  
 الزهري قال أخبرني عروة  
 أنه سأل عائشة عن قوله تعالى  
 وإن خضتم أن لا تقسطوا  
 في البناء فأنكم وما أطاب  
 لكم من النساء منى وثلاث  
 ورباع فإن خضتم أن  
 لا تعسوا فواحدة أو  
 ماملكت أيمانكم ذلك  
 أدنى أن لا تعسوا قالت يا ابن  
 أخي البينة تكون في حجر  
 وليها فترغب في مالها وبجالها  
 يريد أن يتزوجها بأدنى من  
 سنة صداقها فتم وأن  
 ينكحهن الآن يقسطوا  
 لهن فيكملوا الصداق  
 وأمرها وشكاح من سواهن  
 من التماسه (باب قول النبي  
 صلى الله عليه وسلم من  
 استطاع البائة فليترج  
 فانه أغض البصر وأحسن  
 للفرج

وعن يروي عن مريم  
في النكاح) حدثنا  
عمر بن حفص حدثنا  
أبي حدثنا الاعمش قال  
حدثني ابراهيم عن علقمة  
قال كنت مع عبد الله  
فلقبه عثمان بن عفان قال يا  
عبد الرحمن اني ابيك حاجة  
فخليا فقال عثمان هل لك  
يا ابا عبد الرحمن في ان  
تزوج بكرا تذكرك  
ما كنت تعهد فلما رأى عبد  
الله ان ليس له حاجة الى هذا  
أشار الى فقال يا علقمة  
فانتهيت اليه وهو يقول ما  
لئن قلت ذلك لقد قال لنا  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يا معشر الشباب

بلغظ من استطاع الباءة كاتر جمه ليس فيه منكم (قوله وهل يتزوج من لأربله في  
النكاح) كانه يشير الى ما وقع بين ابن مسعود وعثمان فعرض عليه عثمان فأجاب بالحديث  
فاحتل أن يكون لأرب فيه فوافقه واحتل أن يكون واقفه وان لم ينقل ذلك ولعله رمز الى  
ما بين العلماء من لا يتوق الى النكاح هل ينسب اليه أم لا وما ذكر ذلك بعد (قوله حدثني  
ابراهيم) هو الضعيف وهذا الاسناد عماد كراهة أصح الاسانيد وهي ترجمة الاعمش عن ابراهيم  
النضبي عن علقمة عن ابن مسعود والاعمش في هذا الحديث اسناد آخر ذكره المصنف في الباب  
الذي يليه باسناد مبيته الى الاعمش (قوله كنت مع عبد الله) يعني ابن مسعود (قوله فلقبه  
عثمان بن عفان) كذا وقع في أكثر روايات وفي رواية يزيد بن أبي أنيسة عن الاعمش عند ابن حبان  
بالمدنية وهي شاذة (قوله فقال يا ابا عبد الرحمن) هي كنية ابن مسعود وظن ابن المنير أن  
الخطاب بذلك ابن عمر لانها كنيته المشهورة وكذا ذلك عند ابنه وفي نسخة من شرح ابن  
بطلال عقب الترجمة فيه ابن عمر فلقبه عثمان بن عفان وقص الحديث فكذب ابن المنير في حاشيته هذا  
يدل على ان ابن عمر شدد على نفسه في زمن الشباب لانه كان في زمن عثمان شابا كذا قال  
ولم يدخل لابن عمر في هذه القصة أصلا بل القصة والحديث لابن مسعود مع ان دعوى ان ابن  
عمر كان شابا اذ ذلك فيه نظر لاسا منه قريافاته كان اذ ذلك جاوز الثلاثين (قوله فلقبه)  
للاكثر وفي رواية الاصيلي فخلوا قال ابن التين وهي الصواب لانه وارى يعني من الخلق قتل  
دعوا قال الله تعالى فلما أنقذت دعوا الله انتهى ووقع في رواية جرير عن الاعمش عند مسلم  
اذلقه عثمان فقال هل يا ابا عبد الرحمن فاستخلاه (قوله فقال عثمان هل لك يا ابا عبد الرحمن  
في ان تزوج بكرا تذكرك ما كنت تعهد) لعلى عثمان رأى به قضاؤه ثمانية عشر شهرا  
ذلك على فقده الزوجة التي ترفهه ووقع في رواية أبي معاوية عن ابن مسعود قال تذكرك  
ما مضى من زمانك وفي رواية جرير عن الاعمش عند مسلم لعلى يرجع اليك من نفسك ما كنت  
تعهد وفي رواية يزيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان لعلى ان تذكرك ما فاتك ويؤخذ منه ان  
معاشره الزوجة الشابة تزيد في القوة والنشاط بخلاف عكسها فبالعكس (قوله فلما رأى  
عبد الله ان ليس له حاجة الى هذا) أشار الى فقال يا علقمة فانتهيت اليه وهو يقول ما لئن قلت  
ذلك لقد هكذا عند الأكثر من ارجعة عثمان لابن مسعود في أمر التزويج كانت قبل  
استدعائه لعلقمة ووقع في رواية جرير عند مسلم وزيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان بالعكس  
وافظجر بر بعد قوله فاستخلاه فلما رأى عبد الله ان ليس له حاجة قال لي فقال يا علقمة قال فقلت  
فقال له عثمان ألا تزوجك وفي رواية زيد بن عثمان فأخذه فقاما وتحدثت عنهما فلما رأى  
عبد الله ان ليس له حاجة يسرها قال ابن علقمة فانتهيت اليه وهو يقول ألا تزوجك ويحتل  
في الجمع بين الرأيتين أن يكون عثمان أعاد على ابن مسعود ما كان قال به بعد ان استدعى علقمة  
ليكونه فهم منه ارادة اعلام علقمة بما كان فيه (قوله لقد قال لنا النبي صلى الله عليه  
وسلم يا معشر الشباب) وفي رواية زيد بن كاعم رسول الله صلى الله عليه وسلم شابا فقال لنا وفي  
رواية عبد الرحمن بن زيد في الباب الذي يليه دخلت مع علقمة والاسود على عبد الله فقال  
عبد الله كاعم النبي صلى الله عليه وسلم شابا لا تجد شيئا فقال لنا يا معشر الشباب وفي رواية جرير

عن الاعمش عند مسلم في هذه الطريق قال عبد الرحمن وأبو مثنى شاب فحدث يحدث رأيت  
أنه حدث به من أجل وفي رواية وكيع عن الاعمش وأنا أحدث القوم **(قوله)** ما معشر الشباب  
المعشر جماعة يشغلهم وصف ما والشباب جمع شاب ويجمع أيضا على شبة وشبان بضم أوله  
والتشديد وذكر الأزهري أنه لم يجمع فاعل على فاعل غير وأصله الحركة والنشاط وهو اسم لمن بلغ  
إلى أن يكمل ثلاثين هكذا أطلق الشافعية وقال القرطبي في المفهم قال له حدث إلى سنة عشر  
سنة ثم شاب إلى اثنين وثلاثين ثم كهل وكذا ذكر الرخصي في الشباب أنه من لدن البلوغ إلى  
اثنين وثلاثين وقال ابن شاس المالكي في الجواهر إلى أربعين وقال النووي الأصم اختار أن  
الشاب من بلغ ولم يجاوز الثلاثين ثم هو كهل إلى أن يجاوز الأربعين ثم هو شيخ وقال الزباني  
وطائفة من جاوز الثلاثين سمى شيخا زاد ابن قتيبة إلى أن يبلغ الخمسين وقال أبو إسحق الأسفرائني  
عن الأصحاب المرحوم في ذلك إلى اللغة وأما بياض الشعر فيختلف باختلاف الأمر **(قوله)** من  
استطاع منكم البائة خص الشباب بالخطاب لأن الغالب وجوده في الداعي فهم إلى النكاح  
بخلاف الشيوخ وإن كان المعنى معتبرا إذا وجد السبب في الكهول والشيوخ أيضا **(قوله)**  
البائة بالهمز وتاء ثابت معدود فيها لغة أخرى بغير همز ولا مدود همز ومد بلاها هو يقال  
لها أيضا البائة **كك** الأول لكن بهاء بدل الهمزة وقيل بالمدا القدرة على مؤن النكاح وبالقصر  
الوطة قال الخطابي المراد بالبائة النكاح وأصله الموضع الذي يتزوون وأبو إليه وقال المازري  
اشتق العقد على المرأة من أصل البائة لأن من شأن من يتزوج المرأة أن يسواها منزلا وقال  
النووي اختلف العلماء في المراد بالبائة هنا على قولين يرجحان المعنى واحد أصحهما أن المراد  
معناها القوي وهو الجماع فتقدره من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤنه وهي مؤن  
النكاح فليترجح ومن لم يستطع الجماع لجزء من مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع  
شر منه كما يقطعها الوجاء على هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء  
ولا يتصور منها غالبا والقول الثاني أن المراد هنا بالبائة مؤن النكاح سميت باسم ما يلازمها  
وتقدره من استطاع منكم مؤن النكاح فليترجح ومن لم يستطع فليصم لدفع شهوته والذي  
حل القائلين بهذا على ما قاله قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم قالوا والعاجز عن الجماع لا يحتاج  
إلى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل البائة على المؤن وتفصل القائلون بالأول عن ذلك  
بالتقدير المذكور انتهى والتعليل المذكور للمازري وأجاب عنه عباس بأنه لا يبعد أن يختلف  
الاستطاعتان فيكون المراد بقوله من استطاع البائة أي بلغ الجماع وقدر عليه فليترجح ويكون  
قوله ومن لم يستطع أي من لم يقدر على التزويج **(قلت)** وتنبأ هذا لحذف الفعل في المتن  
فيصم أن يكون المراد ومن لم يستطع البائة أو من لم يستطع التزويج وقد وقع كل منهما صرحا فند  
التزويج في رواية عبد الرحمن بن بزيع عن طريق الثوري عن الاعمش ومن لم يستطع منكم البائة  
وعند الاسماعيلي من هذا الوجه من طريق أبي عوانة عن الاعمش من استطاع منكم أن يتزوج  
فليترجح وبنيده ما وقع في رواية للنسائي من طريق أبي معشر عن إبراهيم النخعي من كان ذا  
طول فليترك ومثله لابن ماجه من حديث عائشة وللبزار من حديث أنس وأما تعطيل المازري  
فيعكر عليه قوله في الرواية الأخرى التي في الباب الذي يليه بلفظ تكامع التي صلى الله عليه وسلم

من استطاع منكم البائة

فليتزوج ومن لم يستطع  
فعلية بالصوم

شباباً لا يجد شيئاً فأنه يدل على أن المراد بالجماعة بالجماع ولا مانع من الحل على المعنى الأعم بان يراد بالجماعة القدرة على الوطء ومثون التزويج والحجاب عما استشكله المازري أنه يجوز أن يرشد من لا يستطيع الجماع من الشباب لقرط حياؤه وعدم شهوة أو عنسة مثلاً إلى ما يهيئ له استقرار تلك الحالة لأن الشباب مظنة ثوران الشهوة الداعية إلى الجماع فلا يلزم من كسرها في حالة أن يستمر كسرها فهذا أرشد إلى ما يستقره الكسر المذكور فيكون قسم الشباب إلى قسمين قسم يتوقون إليه ولهم اقتدار عليه فنقدمهم إلى التزويج يدفعوا للصوم بخلاف الآخر فنقدمهم إلى أمر تستقر به حالهم لأن ذلك أرفق بهم للعلل التي ذكرت في رواية عبد الرحمن بن يزيد وهي أنهم كانوا لا يجدون شيئاً ويستفاد منه أن الذي لا يجد أهبة السكاح وهو ناتق إليه يشد به التزويج يدفع للصوم (قوله فليتزوج) زاد في كتاب الصيام من طريق أبي جزة عن الأعمش هاهنا أنه أغض للبصر وأحسن للفرج وكذا ثبت هذه الزيادة عند جميع من أخرج الحديث المذكور من طريق الأعمش بهذا الاستاد وكذا ثبت بأسانيد الأسبق في الباب الذي يليه يغلب على ظني أن أحد فها من قبل حصص بن غياث شيخ البخاري وأما أثر البخاري ويأتيه على رواية غير ما وقع النص فيه فمن الأعمش بالصديق فاعتقره اختصار المتن لهذه الصلحة وقوله أغض أي أشد غصاً وأحسن أي أشد احصاً فإله ومنعاً من الوقوع في الفاحشة وما لطف ما وقع لمسلم حيث ذكره حديث ابن مسعود هذا يسر حديث جابر رفعه إذا أحدكم أغضته المرأة فوفقت في قلبه فليعدها إلى أمر أنه فليواقعها فإن ذلك يرد ما في نفسه فإن فيه إشارة إلى المراد من حديث الباب وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن تكون أفعل على باهم إفا ان التقوى سبب لغض البصر وتحسين الفرج وفي معارضتها الشهوة الداعية وبعد حصول التزويج يصير ضعف هذا العارض فيكون أغض وأحسن عمال يمكن لأن وقوع الفعل مع ضعف الداعي أن يرد من وقوعه مع وجود الداعي ويحتمل أن يكون أفعل فيه لغير المبالغة بل إخبار عن الواقع فقط (قوله ومن لم يستطع فعلية بالصوم) في رواية مقفيرة عن إبراهيم بن عبد الطيراني ومن لم يقدر على ذلك فعلية بالصوم قال المازري فيه أفعال الغائبين من أصول التحويين أن لا يفرض الغائب وقد جاء شاذ أقول بعضهم عليه رجل لا يسقى على جهة الإغراء وتعبه عياض بأن هذا الكلام موجود لأن قتيبة والزجاجي ولكن فيه غلط من أوجه أما أولاً فننظر في التعبير بقوله لا إغراء الغائب والصواب فيه إغراء الغائب فأما الإغراء بالغائب فما نرى ونص سميوه أنه لا يجوز ذنبه زيدا ولا يجوز عليه زيد أحد أو إرادة غير الخطأ وبإتمامها لا يضر لما فيه من دلالة الحال بخلاف الغائب فلا يجوز لعدم حضوره ومعرفة بالحالة الداعية إلى المراد أو أما ثانياً فإن المثال ما فيه حقيقة الإغراء ما كان صورته فلم يرد القائل ببلوغ الغائب وأما إذا إخبار عن نفسه بأنه قليل المبالاة بالغائب ومثله قولهم البك عن أي أجعل شغل نفسك ولم يرد أن يفرضه وإغراء أحد عنى ولكن شغل عنى وأما ثالثاً فليس في الحديث إغراء الغائب بل الخطأ للناظرين الذين خاطبهم أولاً بقوله من استطاع منكم فالها في قوله فعلية ليست للغائب وإنما هي للناظر المهم إذ لا يصح خطابها بالكاف وتظهر هذا قوله كتب عليكم القصص في القتل إلى أن قال فمن عني فمن أخيه منى ومثله لو قلت لأثنين من قام منكأفله درهم فالها للمهم من

الخاططين للغائب ١٥ ملخصا وقد استحسنه القرطبي وهو حسن بالغ وقد فطن له الطيبي فقال  
 قال أبو عبيد قوله فعليه بالصوم اغرأ غائب ولا تكاد العرب تغري إلا الشاهد تقول عدلنا زيدا  
 ولا تقول عليه زيدا إلا في هذا الحديث قال وجوابه أنه لما كان الضمير الغائب راجعا إلى لفظة  
 من وهي عبارة عن الخاططين في قوله يا معشر الشباب ويبان لقوله منكم جاز قوله عليه لأنه بمنزلة  
 الخطاب وقد أجاب بعضهم بأن أراد هذا اللفظ في مثال اغرأ الغائب هو باعتبار اللفظ وجواب  
 عياض باعتبار المعنى وأكثر كلام العرب اعتبار اللفظ كذا قال والحق مع عياض فإن الالتفات  
 نوابغ للمعاني ولا معنى لاعتبار اللفظ مجردا هنا (قوله بالصوم) عدل عن قوله فعليه بالجوع  
 وقوله ما يشير الشهوة ويستدعي طغيان الماء من الطعام والشراب إلى ذكر الصوم أذما جاء  
 لتعصيل عبادة هي برأسها مطلوبة وفيه إشارة إلى أن المطلوب من الصوم في الأصل كسر الشهوة  
 (قوله فانه أي الصوم) (قوله له وجاء) بكسر الواو والمد أصله الغمز ومنه وجى في عفته إذا غمز  
 دأخله ووجأ ما بالسيف إذا طعنه به ووجأ أنبيه غزهما حتى رضهما ووقع في رواية ابن حبان  
 المذكرة فانه وجأ وهو الاختصاص وهي زيادة تدرج في الخبر لم تقع إلا طريق زيد بن أبي  
 أنيسة هذه وتفسير الوجأ بالاختصاص فيه نظر فإن الوجأ مرض الالتهاب والاختصاص لهما ما يطلق  
 الوجأ على الصيام من مجاز المشابهة وقال أبو عبيد قال بعضهم وجأ بفتح الواو مقصور والاول  
 أكثر وقال أبو زيد لا يقال وجأ إلا في المبر أو كان قريب العهد بذلك واستدل بهذا الحديث  
 على أن من لم يستطع الجماع فالمطلوب منه ترك التزويج لأنه أرشده إلى ما يتقوى بضعف دواعيه  
 وأطلق بعضهم أنه يكره في حقه وقد قسم العلماء الرجل في التزويج إلى أقسام الاول التائق إليه  
 القادر على موته الخائف على نفسه فهذا ينبغي له النكاح عند الجميع وإذا الخنا به في رواية  
 أنه يجب وبذلك قال أبو عوانة الأسفرايين من الشافعية وصرح في صحيحه وقوله المصيصي في  
 شرح مختصر الجويني وجها وهو قول داود وأتباعه ورد عليهم عياض ومن تبعه وجهين  
 أحدهما أن الآية التي احتجوا بها خيرت بين النكاح والتسري يعني قوله تعالى فواحدة أو  
 ما ملكت أيمانكم فالواو والتسري ليس واجبا اتفاقا فيكون التزويج غير واجب إذا لا يقع  
 التقدير بين واجب وندوب وهذا الرمتعقب فإن الذين قالوا بوجوبه قيدوه بما إذا لم يدفع  
 التوقان بالتسري فإذا لم يدفع تسري التزويج وقد صرح بذلك ابن حزم فقال وفرض على كل  
 قادر على الوطآن وجسدا ما يتزوج به أو تسري أن يفعل أحدهما فإن عجز عن ذلك فليكثر من  
 الصوم وهو قول جماعة من السلف \* الوجه الثاني أن الواجب عندهم العقد لا الوطآن والعقد  
 بمجرد لا يدفع مشقة التوقان قال خذهبوا إليه لم يتناولوا الحديث وما تناولوا الحديث لم يذهبوا  
 إليه كذا قال وقد صرح أكثر الخالفين بوجوب الوطآن دفع الإراد وقال ابن بطال احتج من لم  
 يوجب به قوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يستطع فعليه بالصوم قال فلما كان الصوم الذي هو بدله  
 ليس بواجب بقدره مثله وتعقب بأن الأمر بالصوم مرئى على عدم الاستطاعة ولا استحالة أن  
 يقول القائل أوجب عليك كذا فإن لم تستطع فأندبك إلى كذا والمشهور عن أحمد أنه لا يجب  
 للقادر التائق إلا إذا خشي العنت وعلى هذه الرواية أقصر ابن هبيرة وقال المازري الذي نطق به  
 مذهب مالك أنه مندوب وقد يجب عندنا في حق من لا ينكح عن الزنا الآية وقال القرطبي

فانه له وجاه

المستطيع الذي يتأذى الضرر على نفسه ويمنع العزوبة بحيث لا يرتفع عنه ذلك إلا بالتزويج  
لا يختلف في وجوب التزويج عليه . ونبه ابن الرفعة على صورة يجب فيها وهي ما إذا نذر حدث  
كان مستحباً . وقال ابن دقيق العيد قسم بعض الفقهاء النكاح إلى الأحكام الخمسة وجعل  
الوجوب فيها إذا خاف العنت . وقد روي النكاح وتعدرت السرى . وكذا حكاه القرطبي عن بعض  
علمائهم وهو المازري قال فالوجوب في حق من لا ينكح عن الزنا إلا به كما تقدم قال والتصريم في  
حق من يخل بالزوجة في الوطء والاتفاق مع عدم قدرته عليه ونوقاته السب . والكراهة في حق  
مثل هذا حيث لا ضرار بالزوجة فإن أقطع بذلك عن شيء من أفعال الطاعة من عبادة أو  
اشتغال بالعلم اشتدت الكراهة وقيل الكراهة فيما إذا كان ذلك في حال العزوبة أجمع منه في  
حال التزويج والاستحباب فيما إذا حصل به معنى مقصودا من كسر شهوة واعتناق نفس  
وتحصين فرج ونحو ذلك . والآبحة فيما اتفقت الدواحي والموانع ومنهم من استمر يدعوى  
الاستحباب فيمن هذه مقفلة للظواهر الواردة في الترغيب فيه قال عياض هو مندوب في حق كل  
من يرجى منه التسلسل ولولم يكن له في الوطء شهوة لقوله صلى الله عليه وسلم فاني مكاثركم  
ولظواهر الحاصل على النكاح . والأمر به وكذا في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير  
الوطء فأما من لا ينسل ولا يرغب في النساء ولا في الاستمتاع فهذا مباح في حقه إذا علمت المرأة  
بذلك ورضيت وقد يقال أنه مندوب أيضا للعموم قوله لأرهبانية في الإسلام وقال الغزالي في  
الاحياء من اجتمع له فوائد النكاح واتقت عنه آفاته فالمستحب في حقه التزويج ومن لا  
فالتزويج له أفضل ومن تعارض الأمر في حقه فليجهد في عمله بالراجح (قلت) الأحاديث  
الواردة في ذلك كثيرة فأما حديث فاني مكاثركم فصح من حديث أنس بلفظ تزوجوا الودود  
الولود فاني مكاثركم يوم القيامة أخرجه ابن حبان وذكره الشافعي بإسنادين . وأما حديث تزوجوا فاني مكاثركم  
تساكوا تكاثروا فاني مكاثركم الأمم . والبيهقي من حديث أبي أمامة تزوجوا فاني مكاثركم  
بكم الأمم ولا تكونوا كرهبانية النصارى . وورد فاني مكاثركم أيضا من حديث الصنابحي  
ابن الأعسر ومفضل بن يسار وسهل بن حنيف وحرمله بن التعمان وعائشة وعياض بن  
غنم ومعاوية بن حنيفة وغيرهم . وأما حديث لأرهبانية في الإسلام فلم أره بهذا اللفظ لكن في  
حديث سعد بن أبي وقاص عند الطبراني أن الله أبد لنا الرهبانية الحنفية السمعة . وعن ابن  
عباس رفعه لأمر ضرورة في الإسلام أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم . وفي الباب حديث  
النهسي عن التبتل وسأقي في باب فرد حديث من كان مومرا فليتنكح فليس منا أخرجه  
الداري والبيهقي من حديث ابن أبي نجيح . وجزم بأنه مرسل وقد أوردته البخاري في صحيحه . والعبادة  
وحديث طاووس قال عمر بن الخطاب لأبي الزوائد انما يمنعك من التزويج عجز أو غيور . أخرجه  
ابن أبي شيبة وغيره . وقد تقدم في الباب الأول الإشارة إلى حديث عائشة النكاح سنتي فمن رغب  
عن سنتي فليس مني . وأخرج الحاكم من حديث أنس رفعه من رزقه الله امرأة سالحة فقد أعانه  
على شطر دينه فليستك الله في الشطر الثاني . وهذه الأحاديث وإن كان في الكثير منها ضعف  
فجميعها يدل على أن لما يحصل به المقصود من الترغيب في التزويج أصلا لكن في حق من يتأذى  
منه التسلسل كما تقدم والله أعلم . وفي الحديث أيضا ارشاد العاجز عن مؤن الكاح إلى الصوم لأن

• (باب من لم يستطع الباءة  
فليس) • حدثنا عمر بن  
حفص بن غياث حدثنا  
حدثنا الاعشى حدثني  
عمارة عن عبد الرحمن بن  
يزيد قال دخلت مع علقمة  
والاسود على عبد الله فقال  
عبد الله كأمع النبي صلى  
الله عليه وسلم شيئا لا نجد  
شافقا قال لارسول الله صلى  
الله عليه وسلم يا معشر  
الشباب من استطاع الباءة  
فليرتج فانه اغض البصر  
واحسن الفرج ومن لم  
يستطع فعليه بالصوم فانه له  
وجاه • (باب كراهة النساء) •  
حدثنا ابراهيم بن موسى  
أخبرنا هاشم بن يوسف أن  
ابن جريج أخبرهم قال  
أخبرني عطاء قال سئنا  
مع ابن عباس جنازة ميمونة  
بسرف فقال ابن عباس هذه  
زوجة النبي صلى الله عليه  
وسلم فإذا رفعت نعشها فلا  
ترزعزعوها ولا تزلوها  
وارفقوا فانه كان عند النبي  
صلى الله عليه وسلم تسع

٢ قوله تسع نسوة هكذا  
بسنخ الشرح بأيد بناو الذي  
في المتن بأيد بناحلف نسوة  
كأثره الهامش فاعل ما في  
الشارح رواية له

شهوة النكاح تابعة للشهوة الاكل تقوى بقوة وتضعف بضعفه واستدل به الخطابي على جواز  
المعالجة لقطع شهوة النكاح بالادوية وحكاية بغوي في شرح لسنة ويخفى أن يجعل على دواء  
يسكن الشهوة دون ما يقطعها اصالة لانه لا يقدر بعد فندم لقوات ذلك في حقه وقد حصر  
الشافعية بانه لا يكسر هابا للكافور ونحوه واجتنبه أنفسهم اتفقوا على منع الحب والنمص  
فيلحق بذلك ما في معناه من التداءى بالقطع أصلا واستدل به الخطابي أيضا على أن المقصود من  
النكاح الوطء ولهذا شرع الخيارات في العنة وفيه الحث على غض البصر وتخصيص الفرج بكل  
تمكن وعدم التكليف بغير المستطاع ويؤخذ منه أن خلوط النفوس والشهوات لا تقدم على  
أحكام الشرع بل هي دائرة معها واستنبط القرافي من قوله فانه له وجاه أن التثريك في العبادة  
لا يقدح فيها بخلاف الرأية لأنه أمر بالصوم الذي هو قربة وهو بهذا القصد صحيح مثاب عليه  
ومع ذلك فأرشد إليه لتصل غض البصر وكف الفرج عن الوقوع في الحرم اه فان أراد  
تثريك عبادة بعبادة أخرى فهو كذلك وليس محل التزاح وان أراد تثريك العبادة بأمر مباح  
فليس في الحديث ما يساعده واستدل به بعض المالكية على تحريم الاستئانة لأنه أرشد عند المجيز  
عن التزويج إلى الصوم الذي يقطع الشهوة فلو كان الاستئانة مباحا لكان الارشاد إليه أسهل  
وتعقب دعوى كونه أسهل لان الترك أسهل من الفعل وقد أباح الاستئانة ثمة من العلم وهو  
عند الحنابلة وبعض الحنفية لاجل تسكين الشهوة وفي قول عثمان لابن مسعود لا تزوجك  
شابة استحباب نكاح الشابة ولا سيما ان كانت بكر أو ساقية يسط القول فيه بعد أبواب  
• (قوله يا من لم يستطع الباءة فليس) • أو روي في حديث ابن مسعود المذكور  
في الباب قبله وهذا اللفظ ورد في رواية الثوري عن الاعشى في حديث الباب فعند الترمذي  
عنه بلفظ لم يستطع الباءة فعليه بالصوم وعند النسائي عنه بلفظ ومن لا فيصم وقد تقدمت  
مباحته في الباب الذي قبله • (قوله كراهة النساء) يعني لمن قد روي على العدل بينهما  
ذكر فيه ثلاثة أحاديث الحديث الأول حديث عطاء قال سئنا مع ابن عباس جنازة ميمونة  
زاد مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بسرف) ضغ  
المهمة وكسر الرأية بعد ما يمكن معروف بظاهر مكة تقدم سيانه في الحج وأخرج ابن مسعود  
ياسناد صحيح عن يزيد بن الاصم قال دفنا ميمونة بسرف في الظلة التي بنى بها فيها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ومن وجه آخر عن يزيد بن الاصم قال صلى عليا ابن عباس ووزل في قبره عبد الرحمن  
ابن خالد بن الوليد (قلت) وهي خالة أيمو عبدة الله الخولاني (قلت) وكان في حجره أو يزيد بن  
الاصم (قلت) وهي خالة كاهي خالة ابن عباس (قوله فإذا رفعت نعشها) يعني مهملة وشين معجمة  
السرير الذي وضع عليه الميت (قوله فلا ترزعزعوها) برأيتين معجتين وعين مهملة تن والزعزعة  
تحرير الشئ الذي يرفع وقوله ولا تزلوها الزلزلة الاضطراب (قوله وارفقوا) إشارة إلى أن  
مراده السير الوطء المعتدل ويستفاد منه أن حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته  
وفي حديث كسر عظم المؤمن ميتا ككسر ميتا أودا ونواب ماجه وصححه ابن حبان  
(قوله فانه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم ٢ تسع نسوة) أي عند موته وهن سودة وعائشة  
وحفصة وأم سلمة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وجويرة وعقبة وميمونة هاتين بزوجيه



اياهن رضى الله عنهن وماتوهن في عصمته واختلف في رجحانه هل كانت زوجة أو سريفة وهل  
 ماتت قبله أولا **(قوله)** كان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة زاد مسلم في روايته قال عطاء التي  
 لا يقسم لها نصف من حي بن أخطب قال عباس قال الطحاوي هذا وهم وصوابه سورة كأنهم  
 أنما وهبت يومها لثلاثة وانما غلط فيه ابن جرير رآه عن عطاء كذا قال قال عباس قد  
 ذكرنا في قوله تعالى ترجى من ثلثهن أنه أوى عائشة وحفصة وزينب وأم سلمة فكان  
 يستوفى لهن القسم وأرجأ سورة وجوزية وأم حبيبة ومجونة وصفية فكان يقسم لهن ماشاء  
 قال فيصمّل أن تكون رواية ابن جرير صحيحة ويكون ذلك في آخر أمر حيث أوى الجميع  
 فكان يقسم لبعيثن اللفظة (قلت) قد أخرج ابن سعد من ثلاثة طرق أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يقسم لصفيّة كما يقسم لثلاثة لكن في الاسانيد الثلاثة الواقدى وليس بحجة وقد  
 تعصب مقلطى الواقدى فنقل كلام من قوامه وثقه وسكت عن ذكر من وهما واتهم به -  
 أكثر عندنا وأشد اتقانا وأقوى معرفتهم الأولين ومن جملة ما قوام به أن الشافعي روى عنه  
 وقد أسند البيهقي عن الشافعي أنه كذب ولا يقال فكيف روى عنه لأننا نقول رواية العدل  
 ليست بمجردها وثبتنا فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي وثبت عنه أنه قال ما رأيت أكتب  
 منه فترجى من أرباب عباس يأتي لا يقسم لها سورة كما قاله الطحاوي لحديث عائشة أن سورة  
 وهبت يومها لثلاثة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لثلاثة يومها يوم سورة وسألتني  
 بآب مفرد وهو قبل كتاب الطلاق بأربعة وعشرين بابا وبأبسط القصة هناك إن شاء الله تعالى  
 لكن يحتمل أن يقال لا يلزم من أنه كان لا يثبت عند سورة أن لا يقسم لها بل كان يقسم لها لكن  
 يثبت عند عائشة لما وقع من تلك الهبة ثم يجوز في القسم عنها بما أزالوا الرأى عندى مائت في  
 الصحيح ولعل البصري حذف هذه الزيادة عمدا وقد وقع عند مسلم أيضا في زيادة أخرى من  
 روايه عبد الرزاق عن ابن جرير قال عطاء كانت آخرهن موتا ماتت بالمدينة كذا قال فأما  
 ككونها آخرهن موتا فقد وافق عليه ابن سعد وغيره قالوا وكانت وفاتها سنة إحدى وستين  
 وخلفهم آخرون فقالوا ماتت سنة ست وخمسين وبكر عليه أن أم سلمة عاشت إلى قتل الحسين  
 ابن علي وكان قتله يوم عاشوراء سنة إحدى وستين وقبل بل ماتت أم سلمة سنة تسع وخمسين  
 والاول أرجح ويحتمل أن تكونا مائتا في سنة واحدة لكن تأخرت ميمنة وقد قيل أيضا انها ماتت  
 سنة ثلاث وستين وقبل سنة ست وستين وعلى هذا لا ترد في آخر ينهاي ذلك وأسأله وماتت  
 بالمدينة فقد تكلم عليه عباس فقال ظاهره أنه أراد ميمنة وكيف ياتهم مع قوله في أول الحديث  
 انها ماتت بسرف وسرف من مكة بخلاف فيكون قوله بالمدينة وهما (قلت) يحتمل أن يريد  
 بالمدينة البلد وهي مكة والذي في أول الحديث أنهم حضروا جنازة بها بسرف ولا يلزم من ذلك  
 أنها ماتت بسرف فيصمّل أن تكون ماتت داخل مكة وأوصت أن تدفن بالمكان الذي دخل  
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فنجد ابن عباس وصيتها ويؤيد ذلك أن ابن سعد لما ذكر  
 حديث ابن جرير هذا قال بعده وقال غير ابن جرير في هذا الحديث توفيت بمكة فحملها ابن  
 عباس حتى دفنها بسرف الحديث الثاني حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف  
 على نساءه في ليلة واحدة تفصل واحدة تسع وتسوة تقدم شرحه في كتاب القبل وهو ظاهر فيها

كان يقسم لثمان ولا يقسم  
 لواحدة حدثنا مسدد  
 حدثنا ابن زريق حدثنا  
 سعيد عن قتادة عن أنس  
 رضى الله عنه أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم كان يطوف  
 على نساءه في ليلة واحدة وله  
 تسع وتسوة وقال لي خليفة  
 حدثنا ابن زريق حدثنا  
 سعيد عن قتادة أن أنسا  
 حدثهم عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم

ترجمه وقد اتفق العلماء على أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم الزيادة على أربع نسوة يجمع  
 بينهم واختلافها للزيادة انتهاءً أولاً وفيمدلالة على أن القسم لم يكن واجبا عليه وسياق  
 الحديث فيه في باب وقوله وقال في خلقه إلى آخره قصدي بيان تصريح قتادة بتحديث أنس له بذلك  
 • الحديث الثالث **(قوله)** حدثنا علي بن الحكم الأنصاري هو المروزي مات سنة ست وعشرين  
**(قوله)** عن ربيعة) يفتح القاف والموحدة هو ابن عسلة بصاد مهله ما كثر ثم قاف ويقال  
 بالسين المهملة بدل الصاد وطلمة هو ابن مصرف الباهي بصانية متحقفا **(قوله)** قال لي ابن عباس  
 هل تزوجت قلت لا زادني أحد بن منيع في مسند من طريق أخرى عن سعد بن جبير قال  
 لي ابن عباس وذلك قبل أن يفترج وجهي أي قبل أن يلتقي هل تزوجت قلت لا وما أرى بذلك بوي  
 هذا وفي رواية سعد بن منصور من طريق أبي بشر عن سعد بن جبير قال لي ابن عباس هل  
 تزوجت قلت ما ذاك في الحديث **(قوله)** فان خير هذه الأمة أكثرها نساء فهذا الحديث ليس  
 مثل سليمان عليه السلام فإنه كان أكثر نساء كما تقدم في ترجمته وكذلك أبو داود ووقع عند  
 الطبراني من طريق أيوب عن سعد بن جبير عن ابن عباس تزوجوا فان خيرنا كان أكثر نساء  
 قيل المعنى خيرنا أمه محمد من كان أكثر نساء من غيره من نساء معه فماعد ذلك من الفضائل  
 والذي يظهر أن مراد ابن عباس بالغير التي صلى الله عليه وسلم وبالأمة أخصاء أصحابه وكأنه أشار  
 إلى أن تركه التزوج مما جرحوا فلو كان داءا مما أثار النبي صلى الله عليه وسلم غيره كان مع كونه  
 أخشى الناس لله وأعلمهم به بكثرة التزوج يصلح تبليغ الأحكام التي لا يطلع عليها الرجال  
 ولا غلها بالمعزة البالغة في نرق العادة لكونه كان لا يجد ما يشبع به من القوت غالبا وإن وجد  
 كان يؤثر بأكثره ويصوم كثيرا ويواصل ومع ذلك فكان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة  
 ولا يطاق ذلك إلا مع قوة البدن وقوة البدن كما تقدم في أول أحاديث الباب تابعة لما يقوم به  
 من استعمال المقويات من مأكول ومشروب وهي عنده نادرة أو معدومة ووقع في الشفاء  
 أن العرب كانت تمدح بكثرة الكاحل لعلته على الرجل إلى أن قال ولم تشغل أكثرهن عن عبادة  
 رب بل زاده ذلك عبادة لتصنيهن وقبام بحقهن وكتسابهن وهناتهن وكانه أراد  
 بالتحصن قصر طرفهن عليه فلا تطلعن إلى غيره بخلاف العزبة فإن العضة تطمع بالطبع  
 البشري إلى التزويج وذلك هو الوصف اللائق بين والذي تحصل من كلام أهل العلم في الحكمة  
 في استكثار من النساء عشرة أو وجه تقدمت الإشارة إلى بعضها • أحدها أن بكثرة نساءه  
 أحواله الباطنة فينتز عنه ما يظن به المشركون من أنه سحر أو غير ذلك به تأنيها للتشريف به  
 قبائل العرب بمصاهرته فيهم • ثالثه الزيادة في تألفهم لذلك • رابعها للزاد في التكليف حيث  
 كانت لا يشغلها محاب اليه منهن عن المبالغة في التبليغ • خامسها لكثرة عشرته من جهة  
 نسائه فتزاد عوانه على من يحاربه • سادسها تنقل الأحكام الشرعية التي لا يطلع عليها الرجال  
 لأن أكثر ما يقع مع الزوجة عما شأنه أن يحتج مثله • سابعها الإطلاع على محاسن أخلاقه  
 الباطنة فقد تزوج أم حبيبة وأبوها إذ ذاك يعاده وصفة بعد قتل أبيها وعها وزوجها فلو لم  
 يكن أكمل الخلق في خلقه لنفرت منه بل الذي وقع أنه كان أحب اليهن من جميع أهلها • ثامنها  
 ما تقدم مبسوطا من نرق العادة له في كثرة الجماع مع التقليل من المأكول والمشروب وكثرة

• حدثنا علي بن الحكم  
 الأنصاري حدثنا أبو  
 عوانة عن ربيعة عن طلحة  
 الباهي عن سعد بن جبير قال  
 قال لي ابن عباس هل  
 تزوجت قلت لا قال فتزوج  
 فان خير هذه الأمة أكثرها  
 نساء

الصام والواصل وقد أحرمن لم يقدر على مؤن النكاح بالصوم وأشار إلى أن كثرة تكسره شهونه  
فاخترت هذه العادة في حقه صلى الله عليه وسلم وأتبعها ما شرعها ما أقدم نقله عن صاحب  
الشمس من خصصين والقيام بحقوقهن والله أعلم ووقع عند أحد بن منيع عن الزيادة في آخره  
إما أنه يتقصر من صلبك من كان مستودعا وفي الحديث الحضي على التزويج وتركه الرهبانية  
**(قوله باب من هاجر أو عمل خيرا التزويج امرأته ماوى)** ذكره حديث عمر بن الخطاب  
العمل بالنية وانما الأمرى ماوى وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الكتاب وما ترجمه من الهجرة  
منصوص في الحديث ومن عمل الخير مستتب لأن الهجرة من أجل أعمال الخير فكما علم في الخبر  
في شق المطالب وتعمه بلقط فهجرته إلى ما هاجر إليه فكذلك شق الطلب بشغل أعمال الخير  
هجرة أو هجاء مثلا أو صلاة أو صدقة وقصة مهاجر أم قيس أو ردها الطيراني مسندة أو الأبري في  
كتاب النشر بقية غير اسناد ويدخل في قوله أو عمل خيرا ما وقع به أم سليم في امتناعها من التزويج  
بأن طلحة حتى يسلم وهو في الحديث الذي أخرجه النسائي بسند صحيح عن أنس قال خطب أبو  
طلحة أم سليم فقالت والله ما مثلك يا أطلحة يرد عليك رجل كافرا أو امرأة مسلمة ولا يصل إلى أن  
أتركك فان تسلم فذلك مهرى فاسلم فكان ذلك مهرها الحديث ووجه دخوله أن أم سليم رغب  
في تزويج أبي طلحة ونعمها من ذلك كقره فتوصلت إلى بلوغ غرضها بسؤال نفسها فظفرت  
بالخيرين وقد استشكله بعضهم بأن تحريم المسلمات على الكفار وانما وقع في زمن الحديبية وهو  
بعد قصة تزويج أبي طلحة بأم سليم عدة ويمكن الجواب بأن ابتداء تزويج الكفار بالمسلة كان  
سابقا على الآية والذي دلل عليه الآية الاستمرار فلذلك وقع التفرق بعد أن لم يكن ولا يحفظ  
بعد الهجرة أن مسلة ابتدأت بتزويج كافر والله أعلم **(قوله باب تزويج**  
**المعسر الذي معه القرآن والأسلام فيه سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم)** يعني حديث  
سهل بن سعد في قصة التي وهبت نفسها وما ترجمه ما أخذ من قوله أنس ولو خاتم من حديث  
فأنس فلم يجدها ومع ذلك زوجها قال الكرمانى لم يسق حديث سهل هنا لأنه ساقه قبل وبعد  
الكفايد كراما ولأن شيخه لم يرويه في سياق هذه الترجمة اهـ والثاني بعد جد افلم أحسن قال  
أن البخاري يتبع في تراجم كتابه بما ترجم به شايخه بل الذي صرح به الجمهور أن غالب تراجمه  
من تفسيره فلا وجه لهذا الاحتمال وقد لجم الكرمانى في مواضع وليس بشئ ثم ذكر طر فامن  
حديث ابن مسعود كأنه زوليس لثنايه فقال يا رسول الله نستقصي فيها ناعن ذلك وقد تلتلف  
المصنفى استنباط الحكم كانه يقول لما ناهى عن الاختصاص مع احتياج جسم إلى النساء وهم  
مع ذلك لاشي لهم كما صرح به في نفس هذا الخبر كسأني ما بعد باب واحد وكان كل منهم لابد  
وأن يكون حفظ شيأ من القرآن فمعين التزويج بما معهم من القرآن لحكمة الترجمة من  
حديث سهل بالتبصيص ومن حديث ابن مسعود بالاستدلال وقد أغرب المهلب فقال في قوله  
تزويج المعسر دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزوج الرجل على أن يعلم المرأة القرآن إذ  
لو كان كذلك ما حرم معسرا قال وكذا قوله والأسلام لان الواجبة كانت مسلة اهـ والذي  
نظهر أن مراد البخاري المعسر من المال بدليل قول ابن مسعود وليس لثنايه والله أعلم **(قوله**  
**باب قول الرجل لاختيه انظر أرى زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها)** هذه الترجمة لفظ

**(باب من هاجر أو عمل**  
**خيرا التزويج امرأته فله**  
**ماوى)** حديثنا يحيى بن  
قزعة حديثنا مالك عن يحيى  
ابن سعد عن محمد بن إبراهيم  
ابن الخثر عن علقمة بن  
وقاص عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه قال قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
العمل بالنية وانما الأمرى  
ماوى فمن كانت هجرته إلى  
الله ورسوله فهجرته إلى  
الله ورسوله ومن كانت  
هجرته إلى دنيا يصيبها أو  
أمرأة ينكحها فهجرته إلى  
دنيا يصيبها **(باب تزويج**  
**المعسر الذي معه القرآن**  
**والاسلام فيه سهل بن سعد**  
**عن النبي صلى الله عليه وسلم)**  
حديثنا محمد بن المنثري حديثنا  
يحيى حديثنا اسمعيل حديثنا  
قيس عن ابن مسعود رضي  
الله عنه قال كأنه زومع  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ليس لثنايه فقلنا يا رسول  
الله ألا نستقصي فيها ناعن  
ذلك **(باب قول الرجل**  
**لاخيه انظر أرى زوجتي**  
**شئت حتى أنزل لك عنها)**

رواه عبد الرحمن بن عوف) \*

حدثنا محمد بن كثير عن  
 سفيان عن عبد الطويل  
 قال سمعت أنس بن مالك  
 قال قدم عبد الرحمن بن  
 عوف فآخى النبي صلى الله  
 عليه وسلم بينهما سعد بن  
 الربيع الأنصاري وعند  
 الأنصاري امرأتان فعرض  
 عليهما ناصفة أظلم وماله  
 فقال بارك الله لك في أهلك  
 ومالك دولي على السوق  
 فآخى السوق فرح شيأمن  
 أظلم وشيأمن ممن فآخى النبي  
 صلى الله عليه وسلم بعد أيام  
 وعليه وضرم ضفرة فقال  
 مه يا عبد الرحمن فقال  
 تزوجت أنصاره قال فما  
 سقت قال وزن نواة من  
 ذهب قال أولم ولو بشاة  
 • (باب ما يكره من التبذل  
 والخصاء) • حدثنا أحمد بن  
 يونس حدثنا إبراهيم بن  
 سعد أخبرنا ابن شهاب مع  
 سعد بن المسيب يقول  
 سمعت سعد بن أبي وقاص  
 يقول رد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم على عثمان بن  
 مظعون التبذل ولو أذن له  
 لاختصنا • حدثنا أبو  
 اليمان أخبرنا شعيب عن  
 الزهري قال أخبرني سعد  
 ابن المسيب أنه سمع سعد بن  
 أبي وقاص يقول لقد رد  
 ذلك يصفي النبي صلى الله  
 عليه وسلم من سعد حدث

حدث عبد الرحمن بن عوف في البسوع **(قوله)** واعد عبد الرحمن بن عوف (وصلى البسوع عن عبد العزيز بن عبد الله عن ابراهيم بن سعدى ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده قال قال عبد الرحمن بن عوف وأورد في فضائل الأنصار عن اسمعيل بن أبي أويس عن ابراهيم وقال في روايته انظر انهم ساءوا البسوع فهاهنا أطلقها فاذا انقضت عدتها فتزوجهما وهو معنى ما ساقه موصولاً في الباب عن أنس يلفظ فعرض عليه أن يبايعه أهله وماله وبأن في الولية من حديث أنس يلفظ أفاضل ما في وأنزل ذلك عن إحدى امرأتين وسياً في بقية شرح الحديث المذكور في أبواب الولية وفيه ما كانوا عليه من الابتاسخ بالنفس والأهل وفيه جواز نظر الرجل إلى المرأة عند اداة تزويجها وجواز ما لو اعدت بطلاق المرأة وسقوط الغيرة في مثل ذلك وتزويج الرجل عما يذله من مثل ذلك وتزويج الاكتساب بنفسه بعبارة وصناعة وفيه مباشرة الكفار التجارة بأنفسهم مع وجودهم بكنههم ذلك من وكل وغيره وقد أخرج الزبير بن بكار في الموفقيات من حديث أم سلمة قالت خرج أبو بكر الصديق رضي الله عنه تاجر إلى بصرى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ما منع أبابكره من الملازمة التي صلى الله عليه وسلم ولا منع النبي صلى الله عليه وسلم به لقرب أبي بكر عن ذلك فحبهم في التجارة هذا أو معناه بقية الحديث في قصة سويد بن حرمله والنعمان وأصلها عند ابن ماجه وقد تقدم بيان الحديث في أفضل الكتب بما يغني عن اعادته والله أعلم **(قوله)** ما ليكره من التبتل المراد بالتبتل هنا الانقطاع عن النكاح وما يتبعه من الملازمة في العبادة وأما المأمور في قوله تعالى وتبتل إليه تبتيلاً فقد فسره مجاهد فقال أحلص له اخلاصاً وهو تفسير بمعنى والأصل التبتل الانقطاع والمعنى انقطع إليه انقطاعاً لكن لما كانت حقيقة الانقطاع إلى الله انما تقع باخلاص العبادة له فسر هاب ذلك ومنه صدقة تله أي منقطعة عن الملك وحرمة التبتل لانقطاعها عن التزويج إلى العبادة وقيل انقطاع التبتل اما لانقطاعها عن الأزواج غير على أو لانقطاعها عن غيرها في الحسن والشرف **(قوله)** والخصاء هو الشق على الاثنين وانزاعهما وانما قال ما يكره من التبتل والخصاء الإشارة إلى أن الذي يكره من التبتل هو الذي يفضي إلى الشنع وتجرى مما أحل الله وليس التبتل من أصله مكروه وهو عطف الخصاء عليه لأن خصه يجوز في الحيوان المأكول ثم أورد المصنف ثلاثة أحاديث • أحدها حديث سعد بن أبي وقاص في قصة عثمان بن مظعون أورد من طريقين إلى ابن شهاب الزهري وقد أورد مع مسلم من طريق حنبل عن ابن شهاب بلفظ أراد عثمان بن مظعون أن يتبتل فنهام رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرى أن معنى قوله ردى عثمان إلى ما يذنب له بل نهامه وأخرج الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه أنه قال يا رسول الله انى رجل يشق على الغزوة فأذن في الخصاء قال لا ولكن عليك بالصيام الحديث ومن طريق سعد بن العاص أن عثمان قال يا رسول الله أذن لي في الاختصاص فقال إن الله قد أبدل بالرهانة الحنفية السبعة فصمت أن يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاص حقيقة غير عنه الرأي بالتبتل لانه يتشاع فذلك قال ولو أذن له لاختصينا ويحتمل عكسه وهو أن المراد بقوله سعد ولو أذن له لاختصينا لقلنا فعل من يختصى وهو الانقطاع عن النساء قال الطبري التبتل الذي أراد عثمان بن مظعون تحريم النساء والطب وكل ما يلبسه فلهذا أنزل في حقه ما بها

عليه وسلم على عثمان بن مظعون ولوأ جازله التبتل لاختصنا به أحد شاقية من سعيد حدثه

الذين آمنوا الا ترموا اطبيات ما أحل الله لكم وقد تقدم في الباب الاول من كتاب النكاح تسعة  
من أراد ذلك مع عثمان بن مظعون ومن واقفه وصكان عثمان من السابقين الى الاسلام وقد  
تقدمت قصته مع يسيد بن ربعي في كتاب المبعث وتقدمت قصة وفاته في كتاب الخناز وكانت في  
ذي الحجة سنة اثنين من الهجرة وهو اول من دفن بالقبع وقال الطبري قوله ولو أذن له لاختصنا  
كان الظاهر أن يقول ولو أذن له لتبتلنا لكنه عدل عن هذا الظاهر الى قوله لاختصنا لارادة  
المبالغة أي لبالغنا في التبتل حتى يفضي بنا الامر الى الاختصاص ولم يرد به حقيقة الاختصاص لانه  
حرام وقبل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص يؤيده أن استدعاء جماعة  
من الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كما في حريرة وابن مسعود وغيرهما وانما كان التعبير  
بالاختصاص ما بلغ من التعبير بالتبتل لان وجود الآلة يقتضي استمرار وجود الشهوة ووجود الشهوة  
ينافي المراد من التبتل فيستعين بالاختصاص ليرى الى تحصيل المطلوب وغايته أن فيه التماثل في  
العاجل يقتضي تجنب ما يشدق به في الاجل فهو كقطع الاصبع اذا وقعت في اليد الا كلة صانعة  
لبقية البدن وليس الهلاك بالاختصاص فيكون هو نادر ويشهد له كثرة وجوده في البهائم مع مقامها  
وعلى هذا ففعل الراوي غير بالاختصاص من الحب لانه هو الذي يحصل المقصود والحكمة في منعهم  
من الاختصاص ارادة تكثير النسل لسترحموا الكفار والواحد في ذلك لا وشك لو ارادهم عليه  
فيقطع التسلسل فيقول المسلمون باقتطاعه وتكرار الكفار فهو بخلاف المقصود من البعثة المحمديّة  
والحديث الثاني (قوله جرير) هو ابن عبد الحميد واسمعه هو ابن أبي خاند وقيل هو ابن أبي حازم  
وعبد الله هو ابن مسعود وقد تقدم قبل يساب من وجه آخر عن اسمعيل بن عيسى عن ابن مسعود  
ووقع عند الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير بلفظ سمعت عبد الله وكذا المسلم  
من وجه آخر عن اسمعيل (قوله الانصطي) أي الانستدعي من يفعل بنا الاختصاص ونعاجل ذلك  
بانتقام وقوله فيها ناعن ذلك هو نهي عن تحريم خلافه في أي آدم لما تقدم وفيه أيضا من المفاسد  
تعزيز النفس والتشويه مع ادخال الضرر الذي قد ينضى الى الهلاك ونفسه باطل معنى  
الرجولية وتقصير خلق الله وكفر النعمة لان خلق الشخص رجلا من النعم العظيمة فاذا أزال ذلك  
فقد تشبه بالمرء أو اختار النقص على الكمال قال القرطبي الاختصاص في غير آدم ممنوع في الحيوان  
لان النعمة حاصلة في ذلك كطبيب الهمم وقطع ضرر عنه وقال النووي يحرم خصا الحيوان غير  
الإناء كقول مطلقا واما ما كقول فيصير في صغيره دون كبيره وما أظنه يدفع ما ذكره القرطبي من  
اجتماع ذلك في الحيوان الكبير عند ازالة الضرر (قوله ثم رخص لنا) في الرواية السابقة في تفسير  
المائة ثم رخص لنا بهذا (قوله أن تنكح المرأة النوب) أي الى أجل في نكاح المتعة (قوله  
ثم قرأ) في رواية مسلم ثم قرأ علينا عبد الله وكذا وقع عند الاسماعيلي في تفسير المائة (قوله  
بأيها الذين آمنوا) الا ترموا اطبيات ما أحل الله لكم الآية ساق الاسماعيلي الى قوله المعتدين  
وظاهر استنباطه من مسعود بنه الآية هنا يشعر بأنه كان يرى يجوز ان المتعة فقال القرطبي له  
لم يكن حينئذ بلغه التاسع ثم بلغه فرجع بعد (قلت) يؤيد ما ذكره الاسماعيلي أنه وقع في رواية  
أي معاوية عن اسمعيل بن أبي خالف قوله ثم ترك ذلك قال في رواية لابن عينة عن اسمعيل ثم جاء  
تحريرهما بعد وفي رواية معمر عن اسمعيل ثم نسخ وسيأتي من يد البصير في حكم المتعة بعد أربعة

جرير عن اسمعيل عن قيس  
قال قال عبد الله كذا فزومع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وليس لنا شيء من ذلك ثم رخص لنا  
أن تنكح المرأة النوب ثم قرأ  
عليها ما أيها الذين آمنوا  
لا ترموا اطبيات ما أحل  
الله لكم الآية

وعشرين باباً الحديث الثالث (قوله وقال أصبح) كذا في جميع الروايات التي وقفت عليها وكلام أي نعم في المستخرج يشعر بأنه قال فيه حديثنا وقد وصله جعفر القرباني في كتاب القدر والحوزة في الجمع بين العصيين والاسماعيلي من طرق عن أصبح وأخرجه أبو نعيم عن طريق سرحلة عن ابن وهب وذكره مغلطاي أنه وقع عند الطبري ورواه البخاري عن أصبح بن محمد وهو غلط هو أصبح بن القرظ ليس في باب محمد (قوله) الذي رجل شاب وأما أخاف (في رواية الكشي) وأما أخاف (في رواية الكشي) (قوله الغت) بفتح المهملة والنون ثم شناة هو الزنا هنا يطلق على الإثم والقيور والامر الشاق والمكروه وقال ابن الأنباري أصل الغت الشدة (قوله ولا أجد ٢) ما تزوج النساء فسكت عن (قوله) وفي رواية خرملة ولا أجد ما تزوج النساء فأنذني إلى اختي وبهذا يقع الإشكال عن مطابقة الجواب للسؤال (قوله) جف القلم بما أنت لاق أي نثنا فمقدور بما كتب في اللوح المحفوظ في القلم الذي كتب به جافاً لا ممداد فيه لئلا يغ ما كتب به قال عباس بن كماله والله لو حرمه وقلمه من غيب عنه الذي يؤمن به ونكل عنه اليه (قوله) فاختص على ذلك أودر (في رواية الطبري) وحكاها الحميدي في الجمع ووقفت في المصاحب فاقصص على ذلك أودر قال الطبري معناه اقتصر على الذي أمرتك به أو أوتركته وأجمع ما ذكرته من الاختصاص أما واللفظ الذي وقع في الأصل فمعناه فافعل ما ذكرته أو أوتركته وأجمع ما أمرتك به وعلى الروايتين فليس الأمر فيه لطلب الفعل بل هو للتهديد وهو كقوله تعالى وقل الحق من ربكم فمن شاعلهم ومن شاعلهم كفروا المعنى أن فعلت أو لم تفعل فلا بد من نفوذ القدر وليس فيه تعرض لحكم الاختصاص ومحصل الجواب أن جميع الأمور بتقدير الله في الازل فالاختصاص وزكسوا فان أدنى قدر لابد أن يقع وقوله على ذلك هي متعلقة بمقدار أي اختص حال استعلائك على العلم بأن كل شيء بقضاء الله وقدره وليس أذنا في الاختصاص بل فيه إشارة إلى النهي عن ذلك كما أنه قال إذا علمت أن كل شيء بقضاء الله فلا فائدة في الاختصاص وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عثمان بن مظعون لما استأذنه في ذلك وكانت وفاته قبل هجرة أبي هريرة بعدة وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال شكرا رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العزوبة فقال ألا اختصني قال ليس مناس خصى أو اختي وفي الحديث ثم الاختصاص وقد تقدم ما فيه وأن القدر إذا انتدلت انتفع الجليل وفيه مشرعية شكوى الشخص ما يقع له الكبير ولو كان مما يستهين ويستقيم وفيه إشارة إلى أن من لم يجد الصداق لا يتعرض للتزويج وفيه جواز تكرار الشكوى إلى ثلاث والجواب لمن لا يقنع بالسكوت وجواز السكوت عن الجواب لمن يظن به أنه يفهم المراد من مجرد السكوت وفيه استحباب أن يقدم طالب الحاجة بين يدي حاجته عذره في السؤال وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حرة تنوع الله به ويؤخذ عنه أن مهما أمممكن المكلف فعل شيء من الأسباب المشروعة لا يتوكل إلا بعد عملها الثلاث بخلاف الحكمة فإذا ارتقد عليه وطن نفسه على الرضا بما قدره عليه مولاه ولا يتكلف من الأسباب ما لا طاقه له وفيه أن الأسباب إذا لم تصادق القدر لا تجب فأن قيل لم يؤمر أبو هريرة بالصيام لكسر شهوته كما أمر غيره فالجواب أن أبا هريرة كان الغالب من حاله ملازمة الصيام لأنه كان من أهل الصفة (قلت) ويحتمل أن يكون أبو هريرة مع ما عثر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج

• وقال أصبح أخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله إن رجل شاب وأنا أخاف (قوله) جف القلم بما أنت لاق أي نثنا فمقدور بما كتب في اللوح المحفوظ في القلم الذي كتب به جافاً لا ممداد فيه لئلا يغ ما كتب به قال عباس بن كماله والله لو حرمه وقلمه من غيب عنه الذي يؤمن به ونكل عنه اليه (قوله) فاختص على ذلك أودر (في رواية الطبري) وحكاها الحميدي في الجمع ووقفت في المصاحب فاقصص على ذلك أودر قال الطبري معناه اقتصر على الذي أمرتك به أو أوتركته وأجمع ما ذكرته من الاختصاص أما واللفظ الذي وقع في الأصل فمعناه فافعل ما ذكرته أو أوتركته وأجمع ما أمرتك به وعلى الروايتين فليس الأمر فيه لطلب الفعل بل هو للتهديد وهو كقوله تعالى وقل الحق من ربكم فمن شاعلهم ومن شاعلهم كفروا المعنى أن فعلت أو لم تفعل فلا بد من نفوذ القدر وليس فيه تعرض لحكم الاختصاص ومحصل الجواب أن جميع الأمور بتقدير الله في الازل فالاختصاص وزكسوا فان أدنى قدر لابد أن يقع وقوله على ذلك هي متعلقة بمقدار أي اختص حال استعلائك على العلم بأن كل شيء بقضاء الله وقدره وليس أذنا في الاختصاص بل فيه إشارة إلى النهي عن ذلك كما أنه قال إذا علمت أن كل شيء بقضاء الله فلا فائدة في الاختصاص وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عثمان بن مظعون لما استأذنه في ذلك وكانت وفاته قبل هجرة أبي هريرة بعدة وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال شكرا رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العزوبة فقال ألا اختصني قال ليس مناس خصى أو اختي وفي الحديث ثم الاختصاص وقد تقدم ما فيه وأن القدر إذا انتدلت انتفع الجليل وفيه مشرعية شكوى الشخص ما يقع له الكبير ولو كان مما يستهين ويستقيم وفيه إشارة إلى أن من لم يجد الصداق لا يتعرض للتزويج وفيه جواز تكرار الشكوى إلى ثلاث والجواب لمن لا يقنع بالسكوت وجواز السكوت عن الجواب لمن يظن به أنه يفهم المراد من مجرد السكوت وفيه استحباب أن يقدم طالب الحاجة بين يدي حاجته عذره في السؤال وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حرة تنوع الله به ويؤخذ عنه أن مهما أمممكن المكلف فعل شيء من الأسباب المشروعة لا يتوكل إلا بعد عملها الثلاث بخلاف الحكمة فإذا ارتقد عليه وطن نفسه على الرضا بما قدره عليه مولاه ولا يتكلف من الأسباب ما لا طاقه له وفيه أن الأسباب إذا لم تصادق القدر لا تجب فأن قيل لم يؤمر أبو هريرة بالصيام لكسر شهوته كما أمر غيره فالجواب أن أبا هريرة كان الغالب من حاله ملازمة الصيام لأنه كان من أهل الصفة (قلت) ويحتمل أن يكون أبو هريرة مع ما عثر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج

٢ قوله ما تزوج النساء كذا ينسخ الشرح بأيدينا والذي في المتن بأيدينا ما تزوج به النساء بزيادة به كاتري بالهائش فاقصص الرواية ٨٥

﴿باب نكاح الابكار﴾ وقال ابن أبي مليكة (١٠٤) قال ابن عباس لعائشة لم ينكح النبي صلى الله عليه وسلم بكر اغير

حدثنا اسمعيل بن عبد الله قال حدثني أبي عن سليمان بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله آيات لو تزنت واديا فيه خبر قد اكل منها ووجدت شبر الم يؤكل منها في أيها كنت ترتع بعيرك قال في التي لم ترتع منها يعني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتزوج بكرا غيرها حديثنا عن اسمعيل حدثنا أبو اسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرتك في المنام ضربين إذا رجلي بحملك في سرقه فربقول هذه امرأتك فاكشفها فإذا هي أمت فأقول ان يكن هذا من هذا الله عصبه ﴿باب تزويج النيبات﴾ وقالت أم حبيبة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم لا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن ﴿حدثنا أبو الثعمان حدثنا هشيم حدثنا سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال قلنا لعن النبي صلى الله عليه وسلم غزوة فجهلت علي بعيري قطوف فطقت راكب من شلبي ففتم بعيري بعترة كانت معي فأنطقت بعيري كأجود ما أنت را من الابل فإذا النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما بهجك قلت كنت حديث عهد بعيرس قال أكرأ أم نيبا قلت نيبا

الحديث لكنه انما سأل عن ذلك في حال الغزو كما وقع لابن مسعود وكانوا في حال الغزو يؤثرون الفطر على الصيام للتقوى على القتال فأداه اجتهاده الى حسم مادة الشهوة بالاختصاص كما ظهر لعثمان بن عفان صلى الله عليه وسلم من ذلك وانما لم يرشه الى المتعة التي رخص فيها لغيره لانه ذكر انه لا يجد شيئا ومن لم يجد شيئا أصلا لا يؤا بالغيره فكيف يستمتع والتي يستمتع بها لا بد لها من شيء ﴿قوله﴾ نكاح الابكار جمع بكروهي التي لم تؤمأ واستقرت على حالتها الاولى ﴿قوله﴾ وقال ابن أبي مليكة قال ابن عباس لعائشة لم ينكح النبي صلى الله عليه وسلم بكرا اغيرك هذا طرف من حديث وصله المصنف في تفسير سورة النور وقد تقدم الكلام عليه هناك ﴿قوله﴾ حدثني أبي هو عبد الحميد وسليمان هو ابن بلال ﴿قوله﴾ فيه خبر قد اكل منها ووجدت شبر الم يؤكل منها كذا في ذرو لغيره ووجدت شبرة وذكره الحميدى بلفظه شبرة قد اكل منها وكذا أخرجه أبو عبيد في المصنف بصيغة الجمع وهو أصوب لقوله بعد في أيها في أي النجور ولو ادا للموضعين لقال في أيها ﴿قوله﴾ ترتع بضم أوله أرتع بعيره اذا تركه عن ماشه ورتع البعير في المرحى اذا كمل ماشه ورتقه الله أي أبت له ما يرعاه على سعة ﴿قوله﴾ قال في التي لم ترتع منها في رواية أبي نعيم قال في النجورة التي وهو أوضح وقوله يعني الى آخره زاد أبو نعيم قبل هذا قالت فانا فيه بكسر الهاء وفتح الضمانية وسكون الهاء وهي للسكت وفي هذا الحديث مشروعية ضرب المثل وتشميع من موصوف بصيغة مثله مسلوب الصفة وفيه بلاغة عائشة وحسن تأملها في الامور ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم في التي لم ترتع منها أي أو تركت في الاختيار على غيره فلا يريد على ذلك كون الواقع منه أن الذي تزوج من النيبات أكثر ويحتمل أن تكون عائشة كانت بذلك عن الحبة بل عن أدق من ذلك ثم ذكر المصنف حديث عائشة أيضا رتبك في المنام وسأقي شرحه بعد ستة وعشرين بابا ووقع في رواية الترمذي أن الملك الذي جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بصورته جبريل ﴿قوله﴾ تزويج النيبات جمع نيبات نيباء جمع نيباء ثم تحسية نضله مكسورة ثم وحدة ضد البكر ﴿قوله﴾ وقالت أم حبيبة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم لا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن هذا طرف من حديث سأي في موصول بعد عشرة أبواب واستبسط المصنف الترجمة من قوله بناتكن لانه خاطب بذلك نسائه فاقضى أن لهن بنات من غيره فيستلزم انهن نيبات كما هو الاكثر العالب ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة بعيره وقد تقدم شرحه في الشروط فيما يتعلق بذلك ﴿قوله﴾ ما بهجك بضم أوله أي ما سبب اسرا عك ﴿قوله﴾ كنت حديث عهد بعيرس أي قريب عهد بالدخول على الزوجة وفي رواية عطام عن جابر في الوكالة فخلادونان المدنة على ما كتبها أفضل الصلاة والسلام والتبعة والاكرام أخذت أرخص قال أين تريد قلت تزوجت وفي رواية أبي عجل عن أبي المتوكل عن جابر من أحب أن يتجهل الى أهله فليتهجل أخرجه مسلم ﴿قوله﴾ قال أكرأ أم نيبا قلت نيبا هو منصوب بفعل محذوف تقديره ما تزوجت وتزوجت وكذا وقع في ثاني حديثي الساب فقلت تزوجت نيبا في رواية الكشي هي في الوكالة من طريق وهب بن كيسان عن جابر قال أتزوجت قلت نعم قال بكرة أم نيبا قلت نيبا وفي المغازي عن قتادة عن سفيان عن عرو بن دينار عن جابر بلفظ هل نكحت

يا جابر قلت لم قال ماذا أكرأ ثم سبقت لآيل ثيبا ووقع عند أحد عن سفينا في هذا الحديث  
قلت ثيب وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره التي تزوجها ثيب وكذا وقع أسلم من طريق عطاء عن  
جابر **(قوله فسل جارية)** في رواية وهب بن كيسان أفلا جارية وهما المصائب أي فهلا  
تزوجت وفي رواية يعقوب الدورقي عن هشام بن أسد حديث الباب هلا بكرا وسبأ في قبيل  
أبواب الطلاق وكذا المسلم من طريق عطاء عن جابر وهو معنى رواية تحارب المذكوكة في الباب  
يلفظ العذاري وهو جمع عذراء بالمد **(قوله تلاعبها وتلاعبك)** زاد في رواية النفقات وتضاحكها  
وتضاحكك وهو مما يؤيد أنه من اللعب ووقع عند الطبراني من حديث كعب بن عجرة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لرجل فذكر نحو حديث جابر وقال فيه وتعضها وتعضك ووقع في رواية  
لاي عبيد تداعبها وتذاعبك بالذال المعجمة بدل اللام وأما ما وقع في رواية تحارب بن دينار عن  
جابر ثاني حديث الباب يلفظ مالك وللعداري ولعابها فقد ضبطه الأكثر بكرة اللام وهو مصدر  
من الملاعبة أيضا يقال لاعب لعابا وملاعبة مثل قاتل قتالا ومقاتلة ووقع في رواية المسنن  
يضم اللام والمراد به الريق وفيه إشارة إلى مص لسانها ورشف شفتيها وذلك يقع عند الملاعبة  
والقبيل وليس هو بعيد كما قال القرطبي ويؤيد أنه بمعنى آخر غير المعنى الأول قول شعبة في  
الباب أنه عرض ذلك على عمرو بن دينار فقال اللفظ الموافق للجماعة وفي رواية مسلم التلويح  
بانكار عمرو رواية تحارب بهذا اللفظ ولقظه انما قال جابر تلاعبها وتلاعبك فلو كانت  
الروايتان متحدتين في المعنى لما أنكر عمرو ذلك لانه كان بمن يصير الرواية للمعنى ووقع في رواية  
وهب بن كيسان من الزيادة قلت كن لي اخوات فأحييت أن تزوج امرأه فتجمعهن وتمشطن  
وتقوم عليهن أي في غير ذلك من مصالحهن وهومن العام بعد الخاص وفي رواية عمرو عن جابر  
الاستية في النفقات هلك أي وترك سبع بنات أو تسع بنات فتزوجت ثيبا فكرهت أن أحدين  
بمثلهن فقال بارك الله لك أو قال خيرا وفي رواية شيبان عن عمرو في المغازي وترك تسع بنات كن  
في تسع اخوات فكرهت أن أجمع اليهن جارية فامثلهن ولكن امرأه تقوم عليهن وتمشطن  
قال أصبت وفي رواية ابن جريج عن عطاء ورضيه عن جابر فأردت أن أنكح امرأه قد جربت  
خلاصتها قال فذلك وقد تقدم التوفيق بين مختلف الروايات في عدد اخوات جابر في المغازي ولم  
أقف على تسعين وأما امرأه جابر المذكوكة فاهما سهلة بنتم مسعود بن أوس بن مالك  
الانصاري الأوسي ذكر ابن سعد **(قوله فلما ذهبنا لدخل قال امهلوا حتى تدخلوا السلاي**  
**عشاء)** كذا هنا وبعارضه الحديث الآخر الاتي قبل أبواب الطلاق لا يطرأ أحدكم أهله ليلا  
وهومن طريق الشعبي عن جابر أيضا ويجمع بينهما أن النفي في الباب لمن علم خبر بجيشه والعلم  
بوصوله والاتين قدم بقتة ويؤيده قوله في الطريق الاخرى يتقوهم بذلك وسأني من يدبث  
فيه هناك وفي الحديث الحث على تكاح البكر وقد ورد بأسر من ذلك عند ابن ماجه من طريق  
عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده بلفظ عليك يا بكار فانهن  
أعذب أقواها واتى أرحاما أي أكثر حركة والتشقين ومننا الحركة ويقال أيضا للرمي قلعه  
بريدتها كثيرة الاولاد وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود نحوه وزاد وأرضى باليسير  
ولا يعارضه الحديث السابق عليكم بالولود من جهة أن كونهما بكار لا يعرف به كونها كثيرة

قال فهلا جارية تلاعبها  
وتلاعبك قال فلما ذهبنا  
لدخل قال امهلوا حتى  
تدخلوا ليلا أي عشاء



الولادة فان الجواب عن ذلك ان البكر منسوبة فكون المراد بالولد من هي كثيرة الولادة التجربة  
 أو بالخلقة وأما من جرت فظهرت عقبا وكذا الآية فالخبران متفقان على مر جرحيتهما وفيه  
 فضلة لجابر لشقيقته على أخواته وإشارته مصطلهن على حفظ نفسه ويؤخذ منه أنه اذا زاجت  
 مصطنعان قدم أهمهما لان النبي صلى الله عليه وسلم صرت فعل جابر ودعائه لا جل ذلك ويؤخذ  
 منه انه عاملان فعل خيرا وان لم يتعلق بالدعي وفيه سؤال الامام اصحابه عن أمورهم وتقديره  
 أحمر الهم وارشاده الى مصالحهم وتنبيههم على وجه المصلحة ولو كان في باب النكاح وفيما يستحبها  
 من ذكره وفيه مشروعية خدمة المرأة زوجها ومن كان منه بسيدل من وادواخ وعائلة وأنه  
 لا حرج على الرجل في قصد ذلك من امرائه وان كان ذلك لا يجب عليها لكن يؤخذ منه ان  
 العادة جارية بذلك فلذلك لم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في الرواية المتقدمة فراه فتح  
 انهاء المجتهدة وسكون الراء بعد ما قافى هي التي لاتسمل يدها شيئا وهي ثابت الانحرق وهو  
 الجاهل بحصته نفسه وغيره **(قوله يمتشط الشعنة)** يقع المجتهدة كسر العين المهمله ثم منسقة أطلق  
 عليها ذلك التي لا يغيب زوجها في مظنة عدم التزين **(قوله تستعبد)** بجماعهم أي تستعمل  
 الخديومة هي الموسى والمنسية بضم الميم وكسر المجتهدة بعدها تحتانية ساكنة ثم موحدة فتوحه  
 أي التي غاب عنها زوجها والمراد ازالة الشعر عنها وعن بالاعتقاد دلالة الغالب استعماها في ازالة  
 الشعر وليس في ذلك منع ازالته بغير الموسى والله أعلم **(قوله في الرواية الثانية تزوجت فقال لي)**  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مات زوجت هذا نظره ان السؤال وقع عقب تزوجه وليس كذلك  
 لما دل عليه سياق الحديث الذي قبله وقد تقدم في الكلام على حديث جابر في كتاب الشروط  
 في آخر ما بين تزوجه والسؤال الذي دار بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك مذمومة  
 في آخر ما بين تزوجه والسؤال الذي دار بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك مذمومة  
**﴿ قوله باب تزويج الصغار من الكبار ﴾** أي في السن **(قوله عن يزيد)** هو ابن أبي  
 حبيب وعمره كسبر المهمله وتحقير الراء ثم كاف هو ابن مالك تابعي شهير وعروة هو ابن الزبير  
**(قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب عائشة)** قال الامام علي ليس في الرواية ما ترجم به  
 الباب وصغر عائشة عن كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاه من غير هذا الخبر ثم الخبر الذي  
 أورده مرسل فان كان يدخل مثل هذا في الصحيح فلزمه في غيره من المراسل قلت الجواب عن  
 الاول يمكن أن يؤخذ من قول أبي بكر انما أنا أخوك فان العالبي بنت الاخ ان تكون أصغر  
 من عهوا أو يضاف في كذا كفي مطابقة الحديث للترجيح ولو كان معلوما خارج وعن الثاني انه  
 وان كان صورة سباقه الارسال فهو من روايته عروة في قصة وقعت لخالته عائشة وبعده لأمه أبي  
 بكر قال الظاهر انه جل ذلك عن خالته عائشة وعن أمه أمها بنت أبي بكر وقد قال ابن عبد البر اذا  
 علم لقاء الرواية لم يخبر عنه ولم يكن مدلسا جل ذلك على سماعه من أخيه عنه ولو لم يأت بصيغة  
 تدل على ذلك ومن أمثله ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى أبي حذيفة  
 قال ابن عبد البر هذا يدخل في المستدلقا عروة عائشة وغيرهما من نساء النبي صلى الله عليه وسلم  
 وللقائه سهل زوج أبي حذيفة أيضا وأما الاكراه الجواب عنه أن القصة المذكورة لاتشتمل  
 على حكم متأصل فوقع فيها التساهل في صريح الاتصال فلا يلزم من ذلك إيراد جميع المراسل  
 في الكتاب الصحيح ثم الجمهور على ان السياق المذكور مرسل وقد صرح بذلك الدارقطني وأبو

لكي تمتشط الشعنة  
 وتستعبد المغيبة حدثنا  
 آدم حدثنا شعبة حدثنا  
 محمد بن جابر قال سمعت جابر بن  
 عبد الله رضي الله عنهما  
 يقول تزوجت فقال لي  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم مات زوجت فقلت  
 تزوجت نيبا فقال مالك  
 وللعذاري ولعابها فذكرت  
 ذلك لعمر بن ديار فقال  
 عمر وسمعت جابر بن عبد الله  
 يقول قال لي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم هلا جارية  
 تلاعها وتلاعك **(باب)**  
 تزويج الصغار من الكبار  
 حدثنا عبد الله بن يوسف  
 حدثنا الليث عن يزيد بن  
 عروة عن عروة أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم خطب  
 عائشة الى أبي بكر فقال له  
 أبو بكر انما أنا أخوك فقال  
 أنت أخي في دين الله وكلمه  
 وهي لي حلال

مسهوداً ونعيم والجدي وقال ابن بطال يجوز تزويج الصغيرة بالكبر إجماعاً ولو كانت في المهد  
 لكن لا يمكن منها حتى تصلح للوطء فمن هذا إلى أن لا فائدة للترجمة لأنه أمر يجمع عليه قال  
 ويؤخذ من الحديث أن الأب يزوج الكبر الصغيرة بفراستئذنها (قلت) كأنه أخذ ذلك من عدم  
 ذكره وليس بواضح الدلالة بل يحتمل أن يكون ذلك قبل ورود الأمر باستئذان الكبر وهو الظاهر  
 فان القصوة تمت عكس قبل الهجرة وقول أبي بكر إنما يأخوكم حصصاً بالنسبة إلى  
 تحريم نكاح بنت الأخ وقوله صلى الله عليه وسلم في الجواب أنت أخي في دين الله وكناه إشارة إلى  
 قوله تعالى إنما المؤمنون أخوة ومحو ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم في الجواب أنت أخي  
 يصل إلى نكاحها لأن الأخوة لما تعقبت ذلك الأخوة التسبب والرضاع لا أخوة الدين وقال مغلطاي  
 في صحة هذا الحديث نظراً لأن الله لا يبي بكر إنما كانت بالمدينة وخطبة عائشة كانت بمكة  
 فكيف يلتزم قوله إنما يأخوكم أيضاً فالتبني صلى الله عليه وسلم ما يباشر الخطبة بنفسه كما أخرجه  
 ابن أبي عاصم من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أرسل خولة بنت حكيم إلى أبي بكر فيخطب عائشة فقال لها أبو بكر وهل تصلي له إنما هي بنت  
 أخيها فرجعت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ارجعي فقولي له أنت أخي في  
 الإسلام وأنت تصلي في فائيت أبا بكر فذكرت ذلك فقال ادعي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فجاءها فكلمته قلت اعترضته الثاني رد الاعتراض الأول من وجهين الأول مذكور في الحديث  
 الأخوة وهي أخوة الدين والتي اعترض به الخلة وهي أخص من الأخوة ثم الذي وقع بالمدينة  
 إنما هو قوله صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذاً خليلاً الحديث الماضي في المناقب من رواه أبي  
 سعيد فليس فيه إثبات الخلة إلا بالقوله لا بالقول الوجه الثاني أن في الثاني إثبات اتفاقه في  
 الأول والجواب عن اعتراضه بالمباشرة إمكان الجمع بأنه خاطب بذلك بعد أن راسله (قوله)  
 يا أيها الذين آمنوا منكم وأما النساء خير ما يتبعنكم وأما النساء خير ما يتبعنكم من غير  
 استقلت الترجمة على ثلاثة أحكام وتناول الأول والثاني من حديث الباب ووضح أن الذي يريد  
 التزويج ينبغي أن يتكلم إلى قرش لأن نساء من خير ما يتبعنكم من غيرهن استحب تقيدهن للولاة وقد ورد  
 في الحكم الثالث حديث صريح أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عائشة مرفوعاً  
 فقبروا النطقكم وأنكسوا الأكناف وأخرجه أبو نعيم من حديث عمر أيضاً وفي أسناده مقال  
 وبقي أحد الأسانيد بالآخر (قوله خير نساء ركن الأبل) تقدم في آخر أحاديث الانبياء في  
 ذكر مريم عليها السلام قول أبي هريرة في آخره ولم ترك مريم بنت عمران بغير اقط فكمأة أراد  
 إخراج مريم من هذا التفضيل لأنها لم ترك بغير اقط فلا يكون فيه تفضيل نساء قرش عليها  
 ولا يشك أن لم يرضها وإنما أفضل من جميع نساء قرش أن ثبت أنها نبيه أومن أكثرهن أن لم  
 تمكن نبيه وقد تقدم بيان ذلك في المناقب في حديث خير نساء مريم وخير نساء مريم خير نساء مريم  
 معناها أن كل واحدة منهما خير نساء الأرض في عصرها ويحتمل أن لا يحتاج إلى إخراج مريم من  
 هذا التفضيل إلى الاستنباط من قوله ركن الأبل لأن تفضيل الجله لا يستلزم ثبوت كل فرد فرد  
 منها فان قوله ركن الأبل إشارة إلى العرب لأنهم الذين يكثر منهم ركوب الأبل وقد عرف أن

(باب الذين يتبعنكم وأما  
 النساء خير ما يتبعنكم  
 أن يتبعنكم من غير  
 إيجاب) هـ حدثنا أبو اليمان  
 أخبرنا شعيب حدثنا  
 أبو الزناد عن الأعرج عن  
 أبي هريرة رضي الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال خير نساء ركن الأبل

العرب خرمين غيرهم مطلقا في الجملة فيستفاد منه قضي سلطن مطلقا على نساء غيرهن مطلقا  
ويمكن أن يقال أيضا ان الظاهر ان الحديث سبق في معرض الترغيب في نكاح القرشيات فليس  
فيه التعرض لمريم ولا غيرها ممن انتفى زمتهن **(قوله صالح نساء قرش)** كذا لا كثيرا لا افراد  
وقد روي غير الكشميين على بضعه وله وتشديد اللام بصيغة الجمع وسأقي في اواخر النفقات  
من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ نساء قرش والمطلق محمول على المقصد فالحكم به بالخبرية  
الصالحات من نساء قرش لا على العموم والمراد بالصلاح هنا صلاح الدين وحسن الخلق مع  
الزوج ونحو ذلك **(قوله أخناه)** بسكون اللهملة بعدها نون أكثر شفقة والحانية على ولدها  
هي التي تقوم عليها في حال تهم فلا تزوج فان تزوجت فليست بحانية قاله الهروي وجاء  
الضمير مذكرا وكان القياس اخناهن وكانه ذكر باعتبار اللفظ أو الجنس أو الشخص  
أو الانسان وجاء نحو ذلك في حديث أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وجها  
وأحسن خلقا لا افراد في الثاني وحديث ابن عباس في قول أبي سفيان عندي أحسن العرب  
وأجلهم حبيبة لا افراد في الثاني أيضا قال أبو حاتم الجبستاني لا يكونون يتكلمون به الا مقردا  
**(قوله على ولده)** في رواية الكشميين على ولده بلا ضمير وهو الوجه ووقع في رواية مسلم على تيم  
وفي أخرى على طفل والتقييد باليتيم والصغر يحتمل أن يكون معبرا ويحتمل أن يكون من ذكر  
بعض افراد العموم لان صفة الجنوة على الولد ناسئة لها لكن ذكرت الحالتان لتكونها أظهر في  
ذلك **(قوله وأرماه على زوج)** أي أحفظ وأصون له بالامانة فيه والصيانة له وترك التبذير  
في الانفاق **(قوله في ذات يده)** أي في ماله المضاف اليه ومنه قولهم فلان قليل ذات المداي  
قليل المال وفي الحديث الحديث على نكاح الاشراق في خصوص القرشيات ومقتضاه انه كلما كان  
نسبا على تأكد الاحتساب ويؤخذ منه اعتبار الكفاية في النسب وان غير القرشيات ليس  
كفألهن وفضل الجنوة والشفقة وحسن التربية والقيام على الاولاد وحفظ مال الزوج  
وحسن التدبير فيه ويؤخذ منه مشروعية اتفاق الزوج على زوجته وسأقي في اواخر النفقات  
بيان سبب هذا الحديث **(قوله ما)** اقتضاد السراي جمع سرية يضم  
السين وكسر الراء الثقلة ثم تحتانية ثقلة وقد كسر السين ايضا سميت بذلك لانها  
مشتقة من التسرر وأصله من السرو وهو من أسماء الجماع ويقال له الاستسرازا أيضا وأطلق  
عليها ذلك لانها في الغالب يكتم أمرها عن الزوج والمراد بالافتناء وقدره الامر بذلك  
صريحاً في حديث أبي الدرداء امر فوعا عليك بالسراي فانهم مباركات الارحام آخر وجه  
الطبراني واستنادوه ولا حرم حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مر فوعا انكحوا  
أمهات الاولاد فاني أباهي بكم يوم القيامة واستناده أصح من الاول لكنه ليس بصريح في  
التسري **(قوله ومن أعنت جارية ثم تزوجها)** عطف هذا الحكم على الافتناء لانه قد يقع  
بعد التسري وقبله وأول أحاديث الباب ينطبق على هذا الثاني في كذا في الباب ثلاثة  
أحاديث الاول حديث أبي موسى وقد تقدم شرحه في كتاب العلم وقوله في هذه الطريق أيا  
رجل كانت غنمه وليدة أي أمة وأصلها ما ولد من الاما في ملك الرجل ثم أطلق ذلك على كل  
أمة **(قوله فله أجران)** ذكر عن يحصل لهم تضعيف الاجر مرتين ثلاثة أصناف متزوج

صالح نساء قرش أحناه  
على ولده في غنمه وأرماه على  
زوج في ذات يده **(باب)**  
اقتضاد السراي ومن أعنت  
جارية ثم تزوجها **(باب)**  
موسى بن ابي جعفر حدثنا  
صدا والاحمد حدثنا صالح بن  
صالح الهمداني حدثنا  
الشعبي حدثني أبو بردة عن  
أبيه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أيا رجل  
كانت غنمه وليدة فعلمها  
فاحسن تعليمها وأدها  
فاحسن تأديتها ثم أعنتها  
وتزوجها فله أجران وأيا  
رجل من أهل الكتاب آمن  
بنييه وآمن بعبيتي فله  
أجران وأيا مملوك أذى حق  
مواله وحق به فله أجران  
قال الشعبي خذها بغير شيء  
قد كان الرجل يرسل  
فيما دونها الى المدينة

الامة بعد عتقها ومومن أهل الكتاب وقد تقدم البحث فيه في كتاب العلم والمداولة الذي  
يؤدى حتى الله وحق موابه وقد تقدم في الفتى ووقع في حديث أبي امامة رفعه عند الطبراني  
أربعة وثلاثون مرة من تين فذكر الثلاثة كالنبي هنا وزاد أزواج النبي صلى الله عليه  
وسلم وقد تقدم في التفسير حديث الماهر بالقرآن والذي يقرأ وهو عليه شاق وحديث زيب  
امراة ابن مسعود في التي تصدق على قريبها لاجرا من الصدقة وأجر الصلة وقد  
تقدم في الزكاة وحديث عمرو بن العاص في الحاكم اذا أصابه لاجرا ونسيان في الاحكام  
وحديث جرير بن من سنة حسنة وحديث أبي هريرة عن دعا الى هدى وحديث أبي مسعود  
من دل على خبر والثلاثة بمعنى وعن في الصحيحين ومن ذلك حديث أبي سعيد في الذي يقيم  
وبعد الملة فاعاد الصلاة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لك الاجر من تين أخرجه أبو داود وقد  
يحصل غرضه بالتبع أكثر من ذلك وكل هذا دل على أن المفهوم للعدد المذكور في حديث أبي  
موسى وفيه دليل على مزبذبه من أعتق أمته ثم تزوجها سواء أعقها ابتداء الله أو لسبب وقد  
بالقول فمكره هو فكأنهم لم يفسهم الخبر في ذلك ما وقع في رواية هشيم بن صالح  
الرواية المذكورة في قال رأيت رجلا من أهل خراسان سأل النبي فقال ان من قبلنا من أهل  
خراسان يقولون في الرجل اذا أعتق أمته ثم تزوجها فهو كرا كبدته فقال النبي فذكر  
هذا الحديث وأخرج الطبراني بإسناد درجته ثقات عن ابن مسعود أنه كان يقول ذلك وأخرج  
سعيد بن منصور عن ابن عمر أنه وعند ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أنس أنه سئل عنه فقال اذا  
أعتق أمته لله فلا يعود فيها ومن طريق سعيد بن المسيب وأبراهيم النخعي انهما كرا ذلك  
وأخرج أيضا من طريق عطاء والحسن انهما كرا لا يران بذلك بأسا (قوله وقال أبو بكر) هو  
ابن عباس قصصا بقرآن أخرجهما أبو حصين هو عثمان بن عاصم (عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى  
وهذا الاسناد مسلسل بالكوفيين وبالكوفي (قوله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أعقها ثم  
أصدقها) كأنه أشار بهذه الرواية الى أن المراد بالتزويج في الرواية الاخرى أي بيع مهر جديد  
سوى العتق لا كما وقع في قصة صفية كما سأتى في الباب الذي بعده فأكذبت هذه الطريق ثبوت  
الصدق فانه لم يقع التصريح به في الطريق الاولى بل ظهرها أن يكون العتق نفس المهر وقد  
وصل طريق أبي بكر بن عباس هذه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه فقال حدثنا أبو بكر انما ط  
فذكره بإسناده بلفظ اذا أعتق الرجل أمته ثم أمهرها مهر جديد كأنه لاجرا وكان أبوبكر كان  
يعتق انما طهق وقت هو أحد الحفاظ المشهورين في الحديث والقرآن المذكور في القرام  
وأحد الرواة عن عاصم وله اختيار وقد احتج به البخاري ووصله من طريقه أيضا الحسن بن سفيان  
وأبو بكر البزار في مسندهما عن أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن قنطبه عنه ثم تزوجها بمهر  
جديد كذا أخرجه يحيى بن عبد الحميد الجاني في مسنده عن أبي بكر بهذا اللفظ ولم يقع لاجرا من  
الامن رواية الجاني فضعف هذا الزيادة به ولم يصب ذكر أبو نعيم أن أبوبكر تفرج بها عن أبي حصين  
وذكر الاسماعيلي أن فيه اضطرابا على أبي بكر بن عباس كأنه هي في سياق المتن لافي الاسناد  
وليس ذلك الاختلاف اضطرابا لانه يرجع الى معنى واحد وهو كرا المهر واستدل به على أن  
عتق الامة لا يكون نفس الصدق ولولا لاقية بل هو شرط لما تترتب عليه لاجرا المذكور ان

وقال أبو بكر عن أبي حصين  
عن أبي بردة عن أبيه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أعتقها ثم أصدقها



بعده **قوله باب** من جعل عتق الامه صداقها كذا أورده غير جازم بالحكم وقد أخذ بظاهره من القدامه سعيد بن المسيب وابراهيم النخعي وطائوس والزهرى ومن فقهاء الامصار الثوري وأبو يوسف وأحمدوا حتى قالوا اذا عتق أمته على أن يجعل عتقها صداقها صح العقد والعتق والمهر على ظاهر الحديث وأجاب الباقر عن ظاهر الحديث بأجوبة أقربها الى لفظ الحديث أنه أعتقها بشرط أن يتزوجها فوجب له عليها قهرها وكانت معلومة فتزوجها بها وروى بقوله في رواية عبد العزيز بن صهيب سمعت أنسا قال سمى النبي صلى الله عليه وسلم صفة فاعتقها وتزوجها فقال ثابت لأنس ما أصدقها قال نفسها فاعتقها هكذا أخرجه المصنف في المغازى وفي رواية جاد عن ثابت وعبد العزيز عن أنس في حديث قال وصارت صفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها فقال عبد العزيز ثلث يا أبا محمد أنت سألت أنسا ما مهرها قال أنس مهرها نفسها فقتلتم فهو ظاهر جدا في أن المهر هو نفس العتق قالوا بل الأول لأنسا به قاته لماناة بنو بين القوا عدي حتى لو كانت القيمة تحو له فإن في صحة العقد بالشرط المذكور زوجها عند الشافعية وقال آخرون بل جعل نفس العتق المهر ولكنه من خصائصه ومن حرم ذلك الماوردي وقال آخرون قوله أعتقها وتزوجها معناه أعتقها ثم تزوجها فلم يعلم أنه ساق لها صداقا قال أصدقها نفسها أي لم يصدقها شيئا فيما أعلم ولم ينكأ أصل الصداق ومن ثم قال أبو الطيب الطبري من الشافعية وابن المراء من المالكية ومن تبعهما أنه قول أنس قاله ثنائ من قبل نفسه ولم يرفعوه رعا ما يذكرون عندهم بما أخرجه البيهقي من حديث أمية ويقال أمة الله بنذر بنه عن أمها أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفة وخطبها وتزوجها وأمرها رزينة وكان أنس يسمي من قرظتة والنضر وهذا لا يقر به حجة تضعف أسناده ويعارضه ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفة نفسها قالت أعتقني النبي صلى الله عليه وسلم وجعل عتقي صداقي وهذا موافق لحديث أنس وفيه رد على من قال أن أنسا قال ذلك بناء على ما ظنمه وقد خالف هذا الحديث أيضا ما عليه كافة أهل السير أن صفة من سبي خير ويحتمل أن يكون أعتقها بشرط أن ينكحها بغير مهر فلزمها الوفا بذلك وهذا يناقض بالنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وقيل يحتمل أنه أعتقها بغير عوض وتزوجها بغير مهر في الحال ولا في المال قال ابن الصلاح معناه أن العتق يصل محل الصداق وإن لم يكن صداقا قال وهذا كقولهم الجوع زاد من لازاده قال وهذا الوجه أصح الاحكام وأقربها الى لفظ الحديث وتبعه الثوري في الروضة ومن المستغربات قول الترمذي بعد أن أخرج الحديث وهو قول الشافعي وأحمدوا حتى قالوا كرم بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صداقها حتى يجعل لها مهر أسوى العتق والمقول الأول أصح وكذا نقل ابن حزم عن الشافعي والمعروف عند الشافعية أن ذلك لا يصح لكن لعل مراد من نقله عنه صورة الاحتمال الأول ولا سيما نص الشافعي على أن من أعتق أمته على أن يتزوجها فقبلت عتقت ولم يلزمها أن تتزوج به لكن يلزمها القيمة لأنه لم يرض بعقبتها بما انفار كسائر الشروط الفاسدة فإن رضت وتزوجته على مهر يتفقان عليه كان له ذلك المسمى وعليها قيمتها فإن انفاد اتفاقا ومن قال بقول أحمد من الشافعية ابن حبان صرح بذلك في صحيحه قال ابن دقيق العيد الطاهر مع أحمد

(باب من جعل عتق الامه صداقها) هـ  
 سعيد بن جاد عن ثابت  
 وشعيب بن الجصاء عن  
 أنس بن مالك أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أعتق  
 صفة وجعل عتقها  
 صداقها

\*(باب تزويج المعسر)\*

ومن واقعته والقيام مع الآخر في تزويج الحلال بين ظن نشأته قياص وبين ظن نشأته  
ظاهرا لغيره مع ما يقتضيه الواقع من الخصوصية وهي وإن كانت على خلاف الأصل لكن يتقوى  
ذلك بكثرة خصائص النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح ونحو ما خصوصيته بتزويج الواهبة  
من قوله تعالى وأمر أمة مؤمنة أن وهبت نفسها للنبي الآية ومعجزته بأن ذلك كان من اختصاص  
بني أمية كنتم فيها أنزج البهي قال وكذا فضله المزني عن الشافعي قال وموضع الخصوصية  
أنه أعتقها مطلقا وتزوجها بغير مهر ولا ولي ولا شهود وهذا بخلاف غيره وقد أخرج عبد الرزاق  
جواز ذلك عن علي وجاعته من التابعين ومن طريق إبراهيم النخعي قال كانوا يكرهون أن يعتق  
أمة ثم يتزوجها ولا يرون بأسا أن يجعل عتقها صداقها وقال القرطبي منع من ذلك مالك وأبو  
حنيفة لاستحالة التمتع وتقرر استحالة تزويجهن أحدهما أن عقدهما على نفسها ما إن يقع قبل  
عتقها وهو محال لتناقض الحكيمين الحرية والزواج فإن الحرية تحكمها الاستقلال والزواج  
وأما بعد العتق فلزوال حكم الجبر عنها بالعتق فيجوز أن لا ترضى وحينئذ لا تنكح إلا رضاها الوجه  
الثاني أن إذا جعلنا العتق صداقا ما إن يتقرر العتق حالة الرق وهو محال لتناقضهما وأما  
الحرية فليزمن سبقته على العقد فيلزم وجود العتق حالة فرض عدمه وهو محال لأن الصداق  
لا بد أن يتقدم فتقرر على الزوج أمنا صاوا ما حكمنا حتى تلك الزوجة طلبه فإن اعتلوا بنكاح  
التقوى يصح فقد تحزننا عنه بقولنا حكما فإنها وإن لم تبين لها حالة العقد شي لكننا عاكف المطالبة  
فثبت أنه ثبت لها حالة العقد شي فطالب به الزوج ولا يأتى مثل ذلك في العتق فاستحال أن يكون  
صداقا أو تعقب ما دعاه من الاستحالة فيجوز تعليق الصداق على شرط إذا وجد استحقته المرأة  
كان يقول تزويجتك على ما يستحق في عقد فلان وهو كذا فإذا حل المال الذي وقع العقد  
عليه استحقته وقد أخرج الطحاوي من طريق نافع عن ابن عمر في قصة جويرية بنت الحارث  
أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عتقها صداقها وهو مما يابده حديث أنس لكن أخرج  
أبو داود ومن طريق غيره عن عائشة في قصة جويرية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها ما أحب  
نفسه مني في كتابها لك أن أقضي عنك كتابك وأتزوجك قالت قد فعلت وقد استسكته  
ابن عمر بهانه يلزم منه أن كان أدى عنها كتابتها أن يصبر ولا يؤهلها لكتابها وأجيب بأنه ليس في  
الحديث التصريح بذلك لأن معنى قولها قد فعلت رضيت فصحت أن يكون صلى الله عليه وسلم  
عوض ثابت بن قيس عنها فصار له فاعتقها وتزوجها كما صنع في قصة صفية أو يكون ثابت  
لما بلغته رغبة النبي صلى الله عليه وسلم وهبها وفي الحديث أن للسيد تزويج أمة إذا عتقها من  
نفسه ولا يحتاج إلى ولي ولا حاكم وفيه اختلاف يأتي في باب إذا كان الولي هو المأطوب بعد نكاح  
وعشرين بابا قال ابن الجوزي فإن قيل فباب العتق عظيم فكيف قوته حيث جعله مهر أو كان  
يمكن جعل المهر غيره فالجواب أن صفية بنت مالك ومثلها لا يقع إلا بالمهر الكثير ولم يكن عنده  
صلى الله عليه وسلم إذ ذلك ما رضى به ولم ير أن يقتصر فجعل صداقها نفسها وذلك عندها  
أشرف من المال الكثير **(قوله ما)** تزويج المعسر تقدم في أوائل كتاب  
النكاح باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والأسلام وهذه الترجمة أخص من قلت  
وعلى هناك حديث سهل الذي أورد في هذا الباب مبسوطا وسياق شرحه بعد ثلاثين بابا

لقوله تعالى ان يكونوا اقربا منهم الله من فضله وحدثنا تميم بن محمد بن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد الساعدي قال جاءت امرأة الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت اهب لك نفسي قال فظفر اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفصد النظر فيها وصو به ثم طأ طأ رسول الله صلى الله عليه وسلم (١١٣) رأسه فلما رأت المرأة انه لم يقض فيها شيئا

(قوله) لقوله تعالى ان يكونوا فقرا يغفهم الله من فضله) هو قتل الحكم الترجمة ومجمله ان الفقر  
 في الحال لا يمنع التزوج لاحتمال حصول المال في المال والله اعلم (قوله) بال  
 الاكفائه في الدين) جمع كف بضم أوله وسكون الفاء بعده هزمة المثل والنظر واعتبار الكفاية  
 في الدين متفق عليه فلا تحل المسئلة لكافر أصلا (قوله) وهو الذي خلق من المني بشر الجاهل نسباً  
 صهرا الآية) قال الفقهاء النسب من لا يصلح نكاحه والصهر من يصلح نكاحه فكان المصنف  
 لما رأى الحصر وقبح التفسير صلح النسب بالعموم لوجود الصلاحية الامداد للبل على اعتباره  
 وهو اعتناء الكافر وقبحه بان اعتبار الكفاية مختص بالدين مالك وقيل عن ابن عمر وابن  
 مسعود ومن التابعين عن محمد بن سيرين وعن ابن عبد العزيز واعتبار الكفاية في النسب الجمهور  
 وقال أبو حنيفة قريشاً كفايتهم بعضاً والعرب كذلك وليس أحسن من العرب كف بقرش  
 كالبس أحسن غير العرب كفايتهم وهو وجه الشافعية والصحيح تقديم بني هاشم والمطلب  
 على غيرهم ومن عدا هؤلاء كفايتهم بعض بعض وقال الثوري إذا نكح المولى العربية يفسخ  
 النكاح وبه قال أحمد في رواية ونوسط الشافعي فقال ليس نكاح غير الاكفائه ما قاربته  
 النكاح وانما هو قصص بالمرة الاولى فاذا راضوا وصح ويكون مخالفهم تركوه فلو راضوا الا  
 واحدا فله فسخه وذكر ان المعنى في اشتراط الولاية في النكاح كالاتبع المرأة نفسها في غير  
 كف انتهى ولم يثبت في اعتبار الكفاية بالنسب حديث وأما أخرجه البزار من حديث معاذ  
 رفعه العرب بعضهم كفايتهم بعض والمولى بعضهم كفايتهم بعض فاستداه ضعيف واحتج البيهقي  
 بحديث وثالثه مرفوعاً ان الله اصطفى بني كنانة من بني اسمعيل الحديث وهو صحيح أخرجه مسلم  
 لكن في الاحتجاج به لذلك نظر لكن ضم بعضهم اليه حديث قدموا قريشاً ولا تقدموها ونقل  
 ابن المنذر عن البيهقي ان الشافعي قال الكفاية في الدين هو كذلك في مختصر البيهقي قال  
 الرافعي وهو خلاف مشهور ونقل الارزي عن الربيع ان رجلاً سأل الشافعي عنه فقال أما  
 عربي لا تسألني عن هذا ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث الحديث الاول حديث عائشة  
 (قوله) ان أباحنيفة) اسمه مهشم على المشهور وقيل هاشم وقيل غير ذلك وهو خالف معاوية بن  
 أبي سفيان (قوله) بنين) بفتح المنة والنون بفتح الدال أي اتخذوا ولداً وسالم  
 هو ابن معقل مولى أبي حذيفة ولم يكن مولاه وانما كان يلازمه بل كان من خلفائه كما وقع في  
 رواية مسلم وكان استشهاده أبي حذيفة وسالم جميعاً يوم اليمامة في خلافة أبي بكر (قوله)  
 وأكسبه) أي تزوجه (هذا) كذا في هذه الرواية ووقع عند مالك فاطمة قتل لها اسمين والوليد  
 ابن عتبة أحسن قتل بدر كافر وقوله بنت أخيه بفتح الهمة كسر المعجمة ثم تحاشته هو الصحيح  
 حكى ابن التين ان في بعض الروايات بضم الهمة وسكون الناء ثم منتهوا وهو غلط (قوله) وهو  
 مولى امرأته من الانصار) تقديم بيان اسمها في غزو بدر (قوله) كاتب النبي صلى الله عليه وسلم

( ١٥ - فتح الباري ) بشرافه لنسبنا وصهر الالهة حدثنا أبو اليان أخيراً شاعيب عن الزهري قال أخبرني  
روثة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أن أبا حذيفة بن غيبة بن ربيعة بن عبد شمس وكان من شيوخ بدر مع النبي صلى الله عليه وسلم  
بنى سلماً وأتىكم بنت أخيه هند بنت الوليد بن غيبة بن ربيعة وهو مولى لأمرأة من الأنصار كانت في النبي صلى الله عليه وسلم



زيداً) أي ابن حارثة وقد تقدم خبره بذلك في تفسير سورة الاحزاب (قوله) عن لم يعلم له أب) يضم أول يعلم وفتح اللام على البناء للمجهول (قوله) كان مولى وأخافى الدين) لعل في هذا الإشارة إلى قولهم مولى أي حذيفة وإن سالنا من زلت ادعوه لم لا يتهم كان عن لم يعلم له أب فقبيل لمولى أي حذيفة (قوله) أنا كاترى) يفتح التون أي تعتقد (قوله) سالما ولدا) زاد البرقاني من طريق أبي اليان شيخ البصري فيه وأبو داود عن رواية يونس عن الزهري فكان يا بؤى معى ومع أي حذيفة في بيت واحد فإني فضلاً وفضلاً بضم الفاء والمجبة أي مشبهة في شأب المهنة يقال تفضلت المرأة إذا فعلت ذلك هذا قول الخطابي وتبعه ابن الأثير وزادو كانت في ثوب واحد وقال ابن عبد البر قال الخليل رجل فضل متوشع في ثوب واحد يخالف بين طرفيه قال فعلى هذا نفى الحديث أنه كان يدخل عليها وهي منكشف بعضها وعن ابن وهب فضل مكشوفة الرأس والسدر وقبل الفضل التي عليه ثوب واحد ولا زار حتمه وقال صاحب الصحاح تفضلت المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد كقصيص لا يكنه (قوله) وقد أنزل الله فيه ما قد علمت أي الآية التي ساقها قبل وهي ادعوه لم لا يتهم وقوله وما جعل أدعية لم لا يتهم (قوله) فذكر الحديث) ساق بقية البرقاني وأبو داود فكيف ترى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضعه فارضته خمس رضعات فكان بنته ولداً من الرضاعة فبذلك كانت عائشة تأمر بنات أخوتها وبنات أخواتها أن يرضعن من أخت عائشة أن يراها ويدخل عليها وإن كان كبيراً خمس رضعات ثم يدخل عليها وأبناؤهم سبعة وسائر أرواح النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن بذلك الرضاعة أحدان من الناس حتى يرضع في المهد وقلن لعائشة والله ما ندري لعلها رخصت من رسول الله صلى الله عليه وسلم سالم دون الناس ووقع عند الاسماعيل من طريق فاضل بن زهير عن أبي اليمان فيه مع عروة أو عائدة الله من ربيعة ومع عائشة أم سلمة وقال في آخره لم يذكرهما البصري في أسناده (قلت) وقد أخرجه النسائي عن عمران بن بكارة عن أبي اليمان مختصراً كرواية البصري وأخرجه البصري في غزوة بدر من طريق عقيل عن الزهري كذلك واختصر المتن أيضاً وأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن الزهري فقال عن عروة وابن عبد الله بن ربيعة كلاهما عن عائشة وأم سلمة وأخرجه أبو داود عن طريق يونس كاترى وأخرجه عبد الرزاق عن معمر والنسائي من طريق جعفر بن ربيعة والذهلي من طريق ابن أخي الزهري كلهم عن الزهري كما قال عقيل وكذا أخرجه مالك وابن اسحق عن الزهري لكنه عند أكثر الرواة عن مالك مرسل وخالف الجميع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري فقال عن عروة وعروة كلاهما عن عائشة أخرجه الطبراني قال الذهلي في الزهريات هذه الروايات كلها عندنا محفوظة إلا رواية ابن مسافر فانها غير محفوظة أي ذكر عمر في أسناده قال والرحل المذکور مع عروة لا أعرفه إلا أني أوثق أنه إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة فان أمه أم كلثوم بنت أبي بكر فهو ابن أخت عائشة كما أن عروة ابن أختها وقد روى عنه الزهري حديثين غير هذا قال وهو برواية يحيى بن سعيد أشبه حيث قال ابن عبد الله بن أبي ربيعة فنسبه لجدّه وأما قول شعيب أبو عائدة الله فهو مجهول (قلت) لعلها كنية إبراهيم المذکور وقد نقل النزي في التهذيب قول الذهلي هذا وأقره وخالف في الأطراف فقال أظنه الحرث بن عبد الله بن أبي ربيعة يعني عم إبراهيم المذکور

زيداً وكان من بني رجل في الجاهلية تدعى الناس إليه وورث من ميراثه حتى أنزل الله ادعوه لم لا يتهم إلى قوله وموالكم فردوا إلى آباءهم فمن لم يعلم له أب كان مولى وأخافى الدين فجاءت سبله بنت سهيل بن عمرو القرشي ثم العاصمي وهي امرأة أبي حذيفة من عتبة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أنا كاترى سالما ولداً وقد أنزل الله فيه ما قد علمت فذكر الحديث حدثنا أبو سعيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها لعلك أردت الحج قالت والله لا أجدي إلا وجعة فقال لها جئى واشترطى قولى اللهم محلى حيث حبستنى

والذي أظن أن قول الذهلي أشبه بالصواب ثم ظهر لي أنه أبو عبيدة بن عبد الله من زعفة فان هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريقه من وجه آخر فهذا هو المعتقد وكان ما عداه تصحيف والله أعلم وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق القاسم بن محمد عن عائشة ومن طريق زكريا بن ثوبان عن أم سلمة عن أم سلمة قلها أصل من حديثيها ففي رواية للقاسم عنده جاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو فقالت يا رسول الله إن في وجهي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال أرضعيه فقالت وكف أرضعته وهو رجل كبير فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت أنه رجل كبير وفي لفظ فقالت إن ما لم يبلغ ما يبلغ الرجال وأنه يدخل علينا وإن أظن أن في نفسي أي حذيفة شيئا من ذلك فقال أرضعته بحري عليه فرجعت إليه فقالت أني قد أرضعته فذهب النبي في نفس أي حذيفة وفي بعض طرق حديث زكريا قالت أم سلمة لعائشة أنه يدخل عليك الغلام الذي ما أحب أن يدخل علي فقالت أما لك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة إن أمي حذيفة فذكرت الحديث مختصرا وفي رواية الغلام الذي قد استغنى عن الرضاعة وفيها فقال أرضعته قالت أنه ذو لحمة فقال أرضعته بذهب ما في وجهه أي حذيفة قالت فوالله ما عرفته في وجهه أي حذيفة وفي لفظ عن أم سلمة أي سائر أرواح النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن أحدا بئس الرضاعة وقلن لعائشة والله ما ترى هذا إلا خصه قلسا لم يهاجر بداخل علينا أحدهن الرضاعة ولا رأتها (قلت) وهذا العموم مخصوص بغير حفصة كإساق في أبواب الرضاعة وبذكر هنالك حكم هذه المسئلة أعني أوضاع الكبرياء شاء الله تعالى والحديث الثاني حديث عائشة في قصة ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم في الاشتراط في الحج وقد تقدم البحث في أبواب المحصر من كتاب الحج وقوله في هذا الحديث ما أجدي أي ما أجدي نفسي وأجهد الفاعل والمفعول مع كونهما ضميرين لشيء واحد من خصائص أفعال القلوب وفي الحديث جواز العين في درج الكلام بغير قصد وفيه أن المرأة لا يجب عليها أن تستأجر زوجها في حج القرض كذا قيل ولا يلزم من كونه لا يجوز له منعها أن يسقط عنها استئذانه (قوله) في آخره وكانت تحت المقداد بن الأسود) ظاهر ساقه أنه من كلام عائشة ويحتمل أن من كلام عروة وهذا القدر هو المقصود من هذا الحديث في هذا الباب فإن المقداد وهو ابن عمرو الكندي نسب إلى الأسود بن عبد يغوث الزهري لكونه بناء فكان من حلفاء عكرش وتزوج ضباعوهي هاشمية قالوا لأن الكفامة لا تعتبر بالنسب لما جازله أو ولياؤه فاسقط حقهم من الكفامة وهو جواب صحيح إن ثبت أصل اعتبار الكفامة في النسب والحديث الثالث حديث أبي هريرة (قوله) تنكح المرأة لأربع أي لأجل أربع (قوله) لما لها ولحسبها) يقع المهمتين ثم موحدة أي شرفها والحسب في الأصل الشرف قالوا بما لا تأرب مأخوذ من الحساب لأنهم كانوا إذا تفاخروا واعدوا منافعهم وما رأاهم وقومهم وسبوا فصحبهم زاد عدده على غيره وقبل المراد بالحسب هنا الأفعال الحسنة وقبل المال وهو مردود كالمال قبله وذكره معطو فاعلمه وقد وقع في مرسل يحيى بن جعدة عند سعد بن منصور على دينها وماله على حسبها ونسبها وذكر النسب على هذا تأكيد ويؤخذ منه أن الشريف التسبب يستحب له أن يتزويح نسبه إلا أن تعارض نسبه غير دينة

وكانت تحت المقداد بن  
الأسود وحديثا مسند  
حديث يحيى عن عبيدة الله  
قال حدثني سعد بن  
أبي سعد عن أبيه عن  
أبي هريرة رضي الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال تنكح المرأة لأربع  
لحسبها ونسبها

وغيره في مدينة فقدم ذات الدين وهكذا في كل الصفات وأما قول بعض الشافعية يستحب  
 أن لا تكون المرأة ذات قرابة قرينة كان مستندا إلى الخبر فلا أصل له أو إلى التجربة وهو أن  
 الغالب أن الولدين القرينين يكون أحق فهو تبعه وأما ما أخرج أحمد والنسائي وصححه ابن  
 حبان والحاكم من حديث يزيد بن عمار أن أصحاب أهل الدنيا الذين يذهبون إلى البه المال فيحصل  
 أن يصحكون المراد أنه حسب من لا حسب له فيقوم التسبب الشريف أصاحبه مقام المال لمن  
 لا تسببه ومنه حديث حمزة بن عمار أن أصحاب المال والكرم التقوى أخرجه أحمد والترمذي  
 وصححه هو والحاكم وبهذا الحديث تسلك من اعتبر الكفاية بالمال وسأقي في الباب الذي بعده  
 أو أن من شأن أهل الدنيا رفعه من كان كثيرا المال ولو كان وضعه وضعته من كان مقلدا ولو كان  
 رفيع التسبب كما هو موجود مشاهد فعلى الاحتمال الأول يمكن أن يؤخذ من الحديث اعتبار  
 الكفاية بالمال كما سأتى البحث فيه لأعلى الثاني لكونه سبق في الإنكار على من يفعل ذلك وقد  
 أخرج مسلم الحديث من طريق عطاء بن جابر وليس فيه ذكر الحسب اقتصر على الدين والمال  
 والجسمال (قوله وجالها) يؤخذ منه استحباب تزوج الجملة إلا أن تعارض الجملة القليلة بزيادة  
 والغلبة الدينية نعم وتساو باقي الدين فالجملة الأولى ويلحق بالحسنة الذات الحسنة الصفات  
 ومن ذلك أن تكون خفيفة الصدق (قوله فاطفر يدان الدين) في حديث جابر فعليك بدات  
 الدين والمعنى أن اللاتق يدان الدين والمروءة أن يكون الدين مطمع تطرف في كل شيء إلا سيفا فمما  
 تطول صحته فامر النبي صلى الله عليه وسلم يحصل صاحبة الدين الذي هو غاية البغية وقد وقع  
 في حديث عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن ماجه رفعه لا تزوجوا النساء الحسنهن فحسبهن أن  
 يردن أي يهلكن ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تطغيهن ولكن تزوجوهن  
 على الدين ولامة سودا فاذن دين أفضل (قوله ترب يدك) أي لصفتها التراب وهي كناية عن  
 الفقر وهو خير بمعنى النماء لكن لا راديه حقيقة وبهذا جزم صاحب العمدة زاد غيره أن  
 صدور ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم في حق مسلم لا يستجاب لشروطه ذلك على ربه وحكي ابن  
 العربي أن معناه استغنت وريان المعروف أرب إذا استغنى وترب إذا افتقر ووجهان الغنى  
 التام من المال تراب لأن جميع ما في الدنيا تراب ولا يخفى بعده وقيل معناه ضعف عقل وقيل  
 افتقرت من العلم وقيل فيه تقدير شرط أي وقع لك ذلك أن لم تفعل ووجهان العربي وقيل معنى  
 افتقرت خابت وحفظه بعضهم فقال بالثناء المتلغو وجهه بأن معنى ترب تفرقت وهو مشل  
 حديث نهي عن الصلاة إذا صارت الشمس كالآثار وهو جمع ترب وترب مثل فلول وأفس  
 وهو جمع ترب ففتح أوله وسكون الراء وهو النعم الرقيق المتفرق الذي يغنى الكرش وسأقي  
 مزيدا في كتاب الأدب قال القرطبي معنى الحديث أن هذه الخصال الأربع هي التي يرغب  
 في نكاح المرأة لاجلها فهو خير مما في الوجود من ذلك لأنه وقع الأمر بذلك بل ظاهره باحثة  
 النكاح لقصد كل من ذلك لكن قصد الدين أولى قال ولا يظن من هذا الحديث أن هذه الأربع  
 تؤخذ منها الكفاية أي تنصرف فيها فان ذلك لم يقبل به أحد فيما عرفت وإن كافي الاختلاف في  
 الكفاية ما هي وقال الملب في هذا الحديث دليل على أن لزوج الاستمتاع جمال الزوجة فإن  
 طابت نفسها بذلك حل له والاقله من ذلك قدر ما بذل لها من الصدق وتعب بان هذا التفصيل

وجالها ولديها فاطفر  
 يدان الدين ترب يدك

• حدثنا إبراهيم بن حزم حدثنا ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما تقولون في هذا قالوا حري أن يخطب أن يشكح وأن شفع أن يشفع وأن قال (١١٧) أن يستمع حال ثم سكت فمر رجل من فقراء

السبلين فقال ما تقولون في هذا قالوا حري أن يخطب أن لا يشكح وأن شفع أن لا يشفع وأن قال أن لا يسمع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا خير من ملء الأرض مثل هذا (باب الكفاة في المال وتزويج المقل المثيرة) • حدثني يحيى ابن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة أنه سأل عائشة رضى الله عنها وإن خفتم أن لا تنقسطوا في النكاح قالت يا ابن أختي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها فربح في جهالها وماله ويريد أن ينقص صداقها فتهاون نكاحهن الآن ينقسطوا في أكمال الصداق وأمرها بشكاح من سواها قال واستفتى الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك قال لا والله تعالى يستعقون في النساء إلى وترغبون أن تنكحوهن فأنزل الله لهم أن اليتيمة إذا كانت ذات جلال ومال رغبوا في نكاحها ونسبها في أكمال الصداق وإذا كانت مرغوبة عنها في قلة المال والجمال تركوها

ليس في الحديث ولم ينصقص قصد نكاح المرأة لأجل مالها في استمتاع الزوج بل قد قصد تزويج ذات الغنى لمعاشه يحصل له منها ومنه فبعد ذلك المال بطريق الأثران وقع أول كونها تستغنى بها لها عن كثرة مطالبته بما يحتاج إليه التماسه فذلك وأعجب منه استدلال بعض المالكية به على أن المرسل أن يجعري امرأته في مالها قال لأنه انما تزوج لأجل المال فليس لها تقوية عليه (لا يخفى وجه الرد عليه والله أعلم) • الحديث الرابع حديث سهل وهو ابن سعد (قوله ابن أبي حازم) هو عبد العزيز (قوله مر رجل) لم أقف على اسمه (قوله حري) يقع المهمة وكسر الراء وتشديد التثنية أي حقق وجدير (قوله يشفع) بضم أوله وتشديد الفاء المنقوطة أي يقل شفاعة (قوله مر رجل) من فقراء السبلين لم أقف على اسمه وفي مسند الرواية وفتح مصر لابن عبد الحكم وسند الصحابة الذين دخلوا مصر من طريق أبي سالم الحديث أني عن أبي ذر أنه جعليل بن سراق (قوله مر رجل) في رواية الرافق قال فسكت التي صلى الله عليه وسلم ثم مر رجل (قوله فقال) وقع في طريق أخرى تأتي في الرافق بلفظ فقال لرجل عنده جالس ما رأيك في هذا وكأنه جمع هنا باعتبار أن الجالس عنده كانوا جماعة لكن المحب واحد وقد سمى من المحبين أو قد فمياً أخبره ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفيع عن أبيه عنه (قوله أن لا يسمع) زائد في رواية الرافق أن لا يسمع لقوله (قوله هذا) أي الفقير (خير من ملء الأرض مثل هذا) أي العلى وممل بالمهمز ويجوز في محل النصب والجرح قال الكرماني أن كان الأول كافراً فوجه ظاهره والافكون ذلك معلوماً رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوحي (قلت) يعرف المراد من الطريق الأخرى التي سأتق في كتاب الرافق بلفظ قال رجل من أشرف الناس هذا والله حري الخ فحاصل الجواب أنه أطلق تفصيل الفقير المذكور على الغنى المذكور ولا يلزم من ذلك تفصيل كل غنى على كل فقير وقد ترجم عليه المصنف في كتاب الرافق فضل الفقر وياق البص في هذه المسئلة هناك إن شاء الله تعالى

• (قوله باب الكفاة في المال وتزويج المقل المثيرة) أما اعتبار الكفاة بما المال فمتعلق فيه عند من يشترط الكفاة والأشهر عند الشافعية أنه لا يعتبر ونقل صاحب الأنصاح عن الشافعي أنه قال الكفاة في الدين والمال والنسب وجزم باعتبارها أبو الطيب والسيوري وجماعة واعتبره الماوردي في أهل الأمصار وخص الخلاف بأهل البوادي والقرى المتفارين بالنسب دون المال وأما المثيرة فقبض الميم وسكون المثلثة وكسر الراء وقع الثمانية على التي لها نراه في أوله والمد هو الغنى ويؤخذ ذلك من حديث عائشة الذي في الباب من عموم التقسيم فيه لاقتلاعه على المثري والمقل من الرجال والمثيرة والمقله من النساء فدل على جواز ذلك ولكنه لا يرد على من يشترطه لاحتمال إحصاء الرأ أو رضا الأولياء وقد تقدم شرح الحديث في تفسير سورة النساء ومضى من وجه آخر في أوائل النكاح واستدل به على أن الولي أن تزوج محجورة من نفسه وسيأتي الجش فيه قريباً وفيه إن الولي حق في التزويج لأن الله خاطب

وأخذوا غيرها من النساء قالت فكما تكره أن يكونن حين يرغبون عنها فليس لهن أن يشكحنها إذا رغبوا فيها الآن ينقسطوا لها ويعطوها حقها إلا وفي من الصداق

«(باب ما يتق من شؤم المرأة قوله تعالى ان من أزواجكم وأولادكم عدو لكم)» حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن جزة وسلم ابن عبد الله بن عمر عن عبد الله (١١٨) بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشؤم

في المرأة والدار والقرس  
«حدثنا محمد بن مهناي حدثنا  
يزيد بن زريع حدثنا عن  
ابن محمد العسقلاني عن  
أبيه عن ابن عمر قال ذكروا  
الشؤم عند النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم ان كان الشؤم  
في شيء فسي الدار والمرأة  
والقرس» حدثنا عبد الله  
ابن يوسف أخبرنا مالك عن  
أبي حازم عن سهل بن سعد  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال ان كان في شيء فتي  
القرس والمرأة والمسكن  
«حدثنا آدم حدثنا شعبة  
عن سليمان التيمي قال  
«جئت بأبي عثمان النهدي  
عن أسامة بن زيد رضي  
الله عنهما عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال ما تركت  
بعدى فتنة أضر على الرجال  
من النساء» (باب الحرة  
تحت العبد) «حدثنا عبد  
الله بن يوسف أخبرنا مالك  
عن ربيعة بن أبي عبد  
الرحمن عن القاسم بن محمد  
عن عائشة رضي الله عنها  
قالت كانت في بريرة ثلاث  
مسكن عتقت فخرت وقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الولاء لمن أعتق ودخل

الاول ما بذلك والله أعلم ﴿قوله ما﴾ ما يتق من شؤم المرأة الشؤم يضم المجهية  
بعدها وأوسا كنه وقد تميز وهو ضد البن يقال تشامت بكذا وتجت بكذا (قوله قوله تعالى  
ان من أزواجكم وأولادكم عدو لكم) كانه يشر إلى اخمصه اص الشؤم بعض النساء دون  
بعض مما حدثت عليه الآية من التبعيض وذكر في الباب حديث ابن عمر بن جهمين وحديث  
سهل بن جهمين آخر وقد تقدم شرحهما بمسوط في كتاب الجهاد وقد جاء في بعض  
الاحاديث ما له عليه يفسر ذلك وهو ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث سعد  
بن فوج عن مسعدة بن آدم ثلاثة المرأة الصالحة والمسكن الصالح والمركب الصالح ومن شقاوة  
ابن آدم ثلاثة المرأة السوء والمسكن السوء والمركب السوء وفي رواية لابن حبان المركب الهنيئ  
والمسكن الواسع وفي رواية للساكم وثلاثة من الشقاوة المرأة السوء والمرأة والدار تكون شقة قليلة  
والدار تكون خطوفا فان ضربتها أفسدت وان تركتها لم تلق أوصافك والدار تكون شقة قليلة  
المرافق والطيراني من حديث أسامة بن شاذان المرفق الدنيا سوء الدار والمرأة وفيه سوء  
الدار ضيق صاحبها وخيب جيرانها وسوء الدابة منعها ظهرها وسوء مطيعها وسوء المرأة منعها  
وسوء مخلقها (قوله عن أسامة بن زيد) زاد مسلم من طريق معمر بن سليمان عن أبيه مع أسامة  
سعد بن زيد وقد قال الترمذي لا نعلم أحدا قال فيه عن سعد بن زيد غير معمر بن سليمان  
(قوله ما تركت بعدى فتنة أضر على الرجال من النساء) قال الشيخ في الدين السبكي في إيراد  
الضاري هذا الحديث عقب حديثي ابن عمر وسئل بعد ذكر الآية في الترجمة إشارة إلى تخصيص  
الشؤم من تحصل منها العداوة والفتنة لا كما يفسر بعض الناس من الشؤم بكعبها أو أن لها  
تأثير في ذلك وهو شيء لا يقول به أحد من العلماء من قال انها سبب في ذلك فهو جاهل وقد أطلق  
الشارع على من نسب المطر إلى النوا الكفر فكيف يعن نسب ما يقع من الشر إلى المرأة بما ليس  
لها فيه مدخل وانما يتفق موافقة قضاء وقد تنفر النفس من ذلك فمن وقع له ذلك فلا يضره  
أن يذكرهما من غير أن يعتقد نسبة الفعل اليها (قلت) وقد تقدم تقرير ذلك في كتاب الجهاد وفي  
الحديث أن الفتنة بالنساء أشد من الفتنة بغيرهن ويشهد له قوله تعالى زين للناس حب  
الشهووات من النساء فجعلهن من عين الشهوات وبدأ من قبل بقصة الأنواع إشارة إلى انهن  
الأصل في ذلك ويقع في المشاهدة حب الرجل ولده من امرأته التي هي عنده أكثر من حبه ولده  
من غيرهما من أمثلة ذلك قصة النعمان بن بشير في الهبة وقد قال بعض الحكماء النساء شر كلهن  
وأشر ما فيهن عدم الاستغناء عنهن ومع أنهن ناضجة العقل والدين تفعل الرجل على تعاطي ما فيه  
نقص العقل والدين كشيغله عن طلب أمور الدين وحمله على التهاكل على طلب الدنيا وذلك أشد  
الفساد وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد في انشاء حديث واثقوا النساء فان أول فتنة بني  
اسرائيل كانت في النساء ﴿قوله ما﴾ الحرة تحت العبد أي جواز تزويج  
العبد الحرة ان رضى به وأورد فيه طرفا من قصة بريرة حيث خوت حين عتقت وسأق شرحه  
مستوفى في كتاب الطلاق وهو مصير من المصنف إلى أن زويج بريرة حين عتقت كان عبدا

وسياق

رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة على التار ففرت إليه خبز وادم من آدم البيت فقال ألم أو البرمة  
فقبل لهم تصدق به على بريرة وأنت لانا كل الصدقة فقال هو عليها صدقة وتولنا هدية

وسائق الصنفه هناك ان شاء الله تعالى **(قوله يا)** لا يتزوج أكثر من أربع لقوله تعالى مثني وثلاث ورباع) أما حكم الترجفة في الإجماع الأول من لا يعتد بخلافه من رافضى وشعو وأما التزامه من الآية فلا ن الظاهر منها التقييد بين الأعداد المذكورة بدليل قوله تعالى في الآية نفسها فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة ولأن من قال جاء القوم مثني وثلاث ورباع أراد أنهم جاؤا اثنين اثنين وثلاثة وثلاثة وأربعة فالمراد من حقيقة محبتهم وانهم لم يبعثوا جله ولا فرادى وعلى هذا فغنى الآية أنكموا اثنين اثنين وثلاثة وثلاثة وأربعة فالمراد الجميع لا المجموع ولو أراد مجموع العدد المذكور لكان قوله مثلاً تسماً أرسق وأبلغ وأيضاً فان لفظ مثني معدول عن اثنين اثنين كما تقدم تقريره في تفسير سورة النساء فدل أراد أن المراد التقييد بين الأعداد المذكورة واختصاصهم بأن الواو للجمع لا يفيدهم وجود القرينة الدالة على عدم الجمع وبكونه صلى الله عليه وسلم جمع بين تسع معارض بأمره صلى الله عليه وسلم من أسلم على أكثر من أربع فجارقه من زاد على الأربع وقد وقع ذلك لفلان بن سلمة وغيره كما خرج في كتب السنن فدل على خصوصيته صلى الله عليه وسلم بذلك وقوله أولى أخضعت مثني وثلاث ورباع تقدم الكلام عليه في تفسيره فاطره هو ظاهر في أن المراد به تنويع الأعداد لأن لكل واحد من الملائكة مجموع العدد المذكور **(قوله وقال على بن الحسن)** أي ابن علي بن أبي طالب (يعني مثني أو ثلاث أو رباع) أراد أن الواو بمعنى أو فهي التوسيع أو هي عاطفة على العامل والتقدير فأنكموا ما طاب لكم من التسام مثني وأنكموا ما طاب من التسله ثلاث الخ وهذا من أحسن الأدلة في الرد على الرافضة لكونه من تفسير زين العابدين وهو من أئمة الذين يرجعون إلى قولهم ويعتقدون عصمتهم ثم ساق المصنف طرقاً من حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وان خفتم أن لا تعدلوا في البتة وقدمت قبل هذا باب أم سيبا فأم الذي هنا والله التوفيق **(قوله يا)** وأما حكم الثلاثي أرضعكم ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب هذه الترجمة وثلاث تراجم بعد ما خلق بأحكام الرضاعة ووقع هنا في بعض الشروح كتاب الرضاع ولم أرفق شي من الأصول وأشار بقوله ويحرم الخ أن الذي في الآية بيان بعض من يحرم بالرضاعة وقد ثبت ذلك السنة ووقع في رواية الكشي ويحرم من الرضاعة ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث الأولى حديث عائشة **(قوله)** عن عبد الله بن أبي بكر (أي ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري) وقد رواه هشام بن عروة عنه وهو من أقرانه لكنه اختصر فاقصر على المتن دون القصة أخرجهم مسلم **(قوله)** وانما سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة (أي بنت عمار المؤمنين) ولم أقف على اسم هذا الرجل **(قوله)** أراه أي أظنه **(قوله)** فلا نالم حفصة (اللام بمعنى عن أي قال ذلك عن عم حفصة ولم أقف على اسمه أيضاً **(قوله)** قالت عائشة) فيه التفتان وكان الساق يقتضى أن يقول قلت **(قوله)** لو كان فلان حياً لم أقف على اسمه أيضاً ووهم من فسر ما قل أخى أي القيس لأن أبا القيس والد عائشة من الرضاعة وأما أفغ فهو أخوه وهو عمها من الرضاعة كما ساقى أنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة فامرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تاذن له بعد أن استعت وقولها هنا لو كان حياً يدل على أنه كان مات فحتمل أن يكون أخاها الآخر ويحتمل أن تكون ظنت أنه مات بعد عهد هاجه ثم قدم بعد ذلك فاستأذن وقال

**(باب لا يتزوج أكثر من أربع لقوله تعالى مثني وثلاث ورباع)** ابن الحسن عليه السلام يعني مثني أو ثلاث أو رباع وقوله بل ذكراً أو أنثى مثني وثلاث ورباع يعني مثني أو ثلاث أو رباع **حديثنا** عهدنا خبرنا عداة عن هشام عن أبيه عن عائشة وان خفتم أن لا تعدلوا في البتة الساقى قالت هي البتة تكون عند الرجل وهو وليها فيتزوجها على ما لها وبني حصته أو لا يعدل في مالها فلذلك ما طاب له من النساء سواها مثني وثلاث ورباع **(باب)** وأما حكم الثلاثي أرضعكم ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب **حديثنا** سهل حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم أراه فلا نالم حفصة من الرضاعة قالت عائشة لو كان فلان حياً لم أقف على اسمه أيضاً ووهم من فسر ما قل أخى أي القيس لأن أبا القيس والد عائشة من الرضاعة وأما أفغ فهو أخوه وهو عمها من الرضاعة كما ساقى أنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة فامرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تاذن له بعد أن استعت وقولها هنا لو كان حياً يدل على أنه كان مات فحتمل أن يكون أخاها الآخر ويحتمل أن تكون ظنت أنه مات بعد عهد هاجه ثم قدم بعد ذلك فاستأذن وقال

الرضاعة تحرم ما تحرم  
الولادة

ابن التين سئل الشيخ أبو الحسين عن قول عائشة لو كان فلان حياً أين هو من الحديث الآخر الذي فيه قايمة ان آذن له فالاول ذكر انه ميت والثاني ذكر انه ميت فقال هما عنان من الرضاعة أحدهما رضع مع أبي بكر الصديق وهو الذي قالت فيه لو كان حياً والآخر أخو أبيها من الرضاعة (قلت) الثاني ظاهر من الحديث والاول حسن محتمل وقد ارضاه عباس لأنه يحتاج الى فصل لكونه جرم به قال وقال ابن أبي حازم أرى أن المرأة التي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ امرأته أختي الذي استأذن عليها (قلت) وهذا ابن أبي الحديث الثاني لا يحتاج الى ظن ولا هو مشكل إنما المشكل كونها سألت عن الاول ثم توقفت في الثاني وقد أجاب عنه القرطبي قال هما سؤالان وقعا من تين في زمنين عن رجلين وتكررها ذلك اما لانها نسيت القصة الاولى واما لانها جاوزت تغير الحكم فاعتادت السؤال اه وعلمه أن يقال السؤال الاول كل قبل الوقوع والثاني بعد الوقوع فلا استبعاد في تجوز ما ذكر من نسيان أو تجوز النسيخ ويؤخذ من كلام عباس جواب آخر وهو أن أحد العيين كان أعلى والآخر أدنى أو أحدهما كان شقيقاً والآخر لاب فقط أو لأم فقط أو أَرْضَعَتْها زوجة أخيه بعد موته والآخر في حياته وقال ابن المربوط حديث عم حفصة قبل حديث عم عائشة وهما متعارضان في الظاهر لافي المعنى لان عم حفصة أَرْضَعَتْها المرأة مع عم فارضة فيهما من قبل المرأة وعم عائشة إنما هو من قبل الفصل كانت امرأته أبي القعيس أَرْضَعَتْها لغيره أخوه يستأذن عليها فابت فآخبرها الشارع أن لبن الفصل يحرم كما يحرم من قبل المرأة اه فكأنه يجوز أن يكون عم عائشة الذي سألت عنه في قصة عم حفصة كان نظير عم حفصة في ذلك فلذلك سألت ثانياً في قصة أبي القعيس وهذا ان كان وجهه منقولاً فلا يحد عنه ولا فهو محل حسن والله أعلم (قوله الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة) أي وتبيح ما تبيح وهو بالاجماع فيما يتعلق بقصر النكاح ونواحيه وانتشار الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضة وتزويجهم منزلة الأقارب في جواز النظر والتلاوة والمسافرة ولصكن لا يترتب عليه باقي أحكام الامومة من التوارث ووجوب الاتفاق والعق بالملك والشهادة والعقل واسقاط القصاص قال القرطبي ووقع في رواية ما تحرم الولادة وفي رواية ما يحرم من النسب وهو دال على جواز نقل الرواية للمعنى قال ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قال اللفظين في وقتين قلت الثاني هو المعتمد فان الحديثين مختلفان في القصة والسبب والاروى وإنما يأتي ما قال اذا اتحد ذلك وقد وقع عند أحمد من وجه آخر عن عائشة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من خال وأعم وأخ قال القرطبي في الحسب دلالة على أن الرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع والمرضة وزوجها يعني الذي وقع الارضاع بلبن ولده منها والسيد فحرم على الصبي لانها تصير أمه وأمهالاً لانها جدته فصاعداً وأختها لانها خالته وبنتها لانها أخته وبنت بنتها فبنتها لانها بنت أختها وبنت صاحب اللبن لانها أخته وبنت بنته فبنتها لانها بنت أخته وأمه فصاعداً لانها جدته وأخته لانها عمته ولا يتعدى التحريم الى أحد من قرابة الرضيع فليست أخته من الرضاعة أختاً لخاله ولا بنتاً لايه اذ لارضاع بينهم والحكمة في ذلك أن سبب التحريم ما يتصل من أجزاء المرأة وزوجها وهو اللبن فاذا اعتدى به الرضيع صار جزءاً من أجزاءها فانتشر التحريم بينهم بخلاف قرابات الرضيع لأنه ليس بينهم وبين المرضة ولا زوجها نسب ولا سبب والله أعلم \* الحديث الثاني

حديث ابن عباس **(قوله عن جابر بن زيد)** هو أو الشعا البصري مشهور بكنيته وأما جابر بن زيد الكوفي فأول اسم أبيه ثمانية وليس له في الصحيح شيء **(قوله قيل النبي صلى الله عليه وسلم)** القتال لذلك هو على بن أبي طالب كما أخرجه مسلم من حديثه قال قلت يا رسول الله مالك تنوق في فريش وتدعنا قال وعندكم كمنى قلت نعم إنسة حجة الحديث وقوله تنوق ضبط بفتح المثناة والنون وتشديد الواو وبعد هاء فاء أي تختار مستحق من النقة بكسر النون وسكون النضامة بعده هاء أي وهي الخيار من الشيء يقال تنوق تنوق أي بالغ في اختيار الشيء واتقاه وعند بعض رواة مسلم تنوق بمناة مضمومة بدل النون وسكون الواو من التنوق أي قبيل وتشتهي ووقع عند سعد بن منصور من طريق سعد بن المسيب قال على بن رسول الله ألا تزوج بنت عبد حجة فأنها من أحسن فتاة في فريش وكان عليا لم يعلم بأن حجة رضيع النبي صلى الله عليه وسلم أو حوز الخصوصية أو كان ذلك قبل تقرير الحكم قال القرطبي ويعيدان يقال عن علي أبيه يعزيم ذلك **(قوله أنها ابنة أخي من الرضاعة)** زادهم من قتادة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وقد تقدم من طريقه في كتاب الشهادات وكذا عند مسلم من طريق سعيد عن قتادة وهو المطابق للفظ الزوجة قال العلماء يستثنى من عموم قوله يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب أربع نساء يحرم من في النسب مطلقا وفي الرضاعة قد لا يحرم من الأولى أم الإخ في النسب حرام لأنها أم أم وأما زوج وفي الرضاعة قد تكون أجنبية قد ترضع الإخ فلا تحرم على أخيه الثانية أم الحفيدة حرام في النسب لأنها أم بنت أو زوج ابن وفي الرضاعة قد تكون أجنبية قد ترضع الحفيدة فلا تحرم على جده الثالثة جدة والوفى النسب حرام لأنها أم أم وأما زوجة وفي الرضاعة قد تكون أجنبية أرضعت الولد فيصير ولدا له أن يتزوجها الرابعة أخت الولد حرام في النسب لأنها بنت أورية وفي الرضاعة قد تكون أجنبية قد ترضع الولد فلا تحرم على الولد وهذه الصور الأربع اقتصر عليها جامعة ولم يستثن الجمهور شيئا من ذلك وفي التحقيق لا يستثنى شيء من ذلك لأنهم لم يحرم من جهة النسب وانما حرم من جهة المصاهرة واستدل به بعض المتأخرين أم الم وأما العمة وأم الخال وأم الخالة فانهن يحرم في النسب لافي الرضاعة وليس ذلك على عموم والله أعلم قال مصعب الزبيري كانت نوبة يعني الآق ذكرها في الحديث الذي بعده أرضعت النبي صلى الله عليه وسلم بعدما أرضعت حجة ثم أرضعت أم أسيلة **(قلت)** وف حجة تقدم ذكرها وتسميتها في كتاب المغازي في شرح حديث البراء بن عازب في قوله فقبعتهم بنت حجة تتادى باعم الحديث وحجة ما تفصل لثامن الخلاف في اسمها سبعة أقوال أمانة وعامرة وسلي وعائشة وفاطمة وأمة الله ويعلى وحكى المزني في أمهاتها أم الفضل لكن صرح ابن بشكوال بأنها كنية الحديث الثالث حديث أم حبيبة وهي زوج النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله أنك أختي)** أي تزوج **(قوله بنت أبي سفيان)** في رواية يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عند مسلم والنسائي في هذا الحديث أنك أختي عزة بنت أبي سفيان ولابن ماجه من هذا الوجه أنك أختي عزة وفي رواية هشام بن عروة عن أبي سعيد في هذا الحديث عند الطبراني أنها قالت يا رسول الله هل لك في جنة بنت أبي سفيان قال أصنع ماذا قالت تنكحها وقد أخرجه المصنف بعد أبواب من رواية هشام لكن ليس بنت أبي سفيان ولفظه فقال فأقول ماذا وفيه شاهد على جواز تقديم الفعل

• حدثنا منسند حدثنا يحيى عن شعبة عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم ألا تزوج ابنة حجة قال أنها ابنة أخي من الرضاعة • وقال بشر بن عمر حدثنا شعبة سمعت قتادة سمعت جابر بن زيد مثله • حدثنا الحكم بن نافع أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة ابن الزبير أن زينب ابنة أبي سلمة أخبرته أن أم حبيبة بنت أبي سفيان أخبرتها أنها قالت يا رسول الله أنك أختي بنت أبي سفيان فقال



على ما الاستفهامية خلافاً لمن أنكر من النحاة وعند أي موسى في الذيل مرة بنت أي سفيان  
وهذا وقع في رواية الحمدي في مسند من سفيان عن هشام وأخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريق  
الحمدي وقالوا أخرجه البخاري عن الحمدي وهو كما قالوا قد أخرجه عنه لكن حذف هذا الاسم  
وكأنه عمداً وكذا وقع في هذه الرواية زينب بنت أم سلمة وحذف البخاري أيضاً منها ثم نبه على أن  
الصواب مرة وسأني حذار أربعة أبواب وجرى المنذري بأن اسمها حنة كما في الطبراني وقال  
عباس لأنه لم يذكر في ثبات أي سفيان إلا في رواية يزيد بن أي حبيب وقال أبو موسى الأشهر  
فيها عزة **(قوله)** وأتبعين ذلك هو استفهام تعجب من كونها تطلب أن يتزوج غيرها مع ما طبع  
عليه النساء من الغيرة **(قوله)** لست بك بخيلة يضم الميم وسكون المجرمة وكسر اللام اسم فاعل  
من أخطى يخفى أي لست بمنفردة بل ولا خالصة من ضره وقال بعضهم هو بوزن فاعل الاخلاء  
منعدياً ولا زماناً أغلقت بمعنى خلوت من الضره أي لست بمنفردة ولا خالصة من ضره وفي  
بعض الروايات بنحى اللام بلفظ المفعول ككاد الكرماني وقال عباس محتملة أي منفردة يقال  
أخل أمره وأخل به أي انفرد به وقال صاحب النهاية معناه لم أجعل خالفاً من الزوجات وليس  
هو من قولهم امرأة محتملة إذا خلعت من الأزواج **(قوله)** وأحب من شاركني صر فخرج بالابتداء  
أي إلى وفي رواية هشام الآتية قرأ من شركتي بفعل الف وكذا في الباب الذي بعده وكذا عند  
مسلم **(قوله في خبر)** كذا لا كثيراً للتكرار أي أخبرك أن وفي رواية هشام في الخبر قيل المراد  
به حصة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتضمنة لسعادة الدارين الساترة لما عليه يعرض من الغيرة  
التي جرت بها العادة بين الزوجات لكن في رواية هشام المذكورة وأحب من شركتي فكأن أختي  
فروق أن المراد بالخبر أنه صلى الله عليه وسلم **(قوله)** فانا لمحدث يضم أوله وقع الحاء على الباء  
لأصهول وفي رواية هشام المذكورة قلت بلغني وفي رواية عقيل في الباب الذي بعدها قلت  
يا رسول الله فوالله أنا لمحدث وفي رواية وهب عن هشام عند أبي داود فوالله لقد أخبرت **(قوله)**  
أنك تريد أن تشكمني وفي رواية هشام الآتية بلغني أنك تخطب ولم أقف على اسم من أخبر بذلك  
وإله كان من المتأقين فأنه قد ظهر أن الخبر لأصله وهذا مما يستدل به على ضعف المراسيل  
**(قوله)** بنت أي سلمة في رواية عقيل الآتية وكذا أخرجه الطبراني من طريق ابن أخي الزهري  
عن الزهري ومن طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه ومن طريق عراك عن زينب بنت أم  
سلمة مرة بنت أي سلمة وهي يضم المهمل وتشديد الراء وفي رواية حكاهما عباس وخطاها بفتح  
المهجمة وعند أبي داود من طريق هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة مرة وأوردته على الشك شك  
زهبرأوبه عن هشام ووقع عند البيهقي من رواية الحمدي عن سفيان عن هشام بلغني أنك  
تخطب زينب بنت أي سلمة وقد تقدم التنبيه على خطئه ووقع عند أبي موسى في ذيل المعرفة حنة  
بنت أي سلمة وهو خطأ وقوله بنت أم سلمة هو استفهام استئذان لرفع الاشكال واستفهام انكار  
والمعنى أنها إن كانت بنت أي سلمة من أم سلمة يكون خبريها من وجهين كما سيأتي بيانه وإن  
كانت من غيرهما من وجه واحد وكان أم حبيبة لم تطلع على تحريم ذلك إما لأن ذلك كان قبل  
نزول آية التحريم وإما بعد ذلك وظنت أنه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال  
الكرماني والاحتمال الثاني هو المعتقد والاول يدفعه سياق الحديث وكان أم حبيبة استأذنت

أو يتبعين ذلك فقلت نعم لست  
لك بخيلة وأحب من شاركني  
في خبراً أختي فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم إن ذلك  
لا يعمل في قلت فانا لمحدث  
أنك تريد أن تشكمني أي  
سلمة قال بنت أم سلمة قلت نعم

على جواز الجمع بين الاختين يجوز الجمع بين المرأة وأختها بطريق الأولى لأن الرخصة حُرمت على التأييد والاخت حُرمت في صورة الجمع فقط فأجابها صلى الله عليه وسلم بأن ذلك لا يخل وأن الذي بلغه من ذلك ليس بحق وإنما تحرم عليه من جهتين (قوله) لو أنهما تكنرتا في حجرى ما حلت (ل) قال القرطبي فيه تعليل الحكم بعلتين فإنه علل تحريمها بكونها ربيبة وبكونها بنت أخت من الرضاة كذا قال والذي يظهر أنه نبه على أنهما لو كانتا مانعاً واحداً لكتفى في التحريم فكيف وبهما مانعان فليس من التعليل بعلتين في شيء لأن كل وصفين يجوز أن يضاف الحكم إلى كل منهما لو انفرد فإما أن يضافا فيضاف الحكم إلى الأول منهما كافي السنين إذا اجتمعا ومثاله لو أحدث ثم أحدث بغير تحلل طهارة فالحديث الثاني لم يعمل شيئاً أو يضاف الحكم إلى الثاني كما في اجتماع السبب والمباشرة وقد يضاف إلى أشبههما وأنسبهما سواء كان الأول أم الثاني فعلى كل تقدير لا يضاف إليهما جميعاً وإن قدر أنه يوجد فلا إضافة إلى المجموع ويكون كل منهما جزءاً عنه لا عنه مستقلة فلا يجتمع علان على معلول واحد وهذا الذي يظهر والمثله مشهورة في الأصول وفيما خلافاً قال القرطبي والصحيح جواز هذا الحديث وغيره وفي الحديث إشارة إلى أن التحريم بالربيبة أشد من التحريم بالرضاة وقوله ربيتي أي بنت زوجتي مشقة من الرب وهو الإصلاح لأنه يقوم بأمرها وقيل من الترتيب وهو غلط من جهة الاشتقاق وقوله في حجرى راعى فيه لفظ الآية والأقلا مفهوم له كذا عند الجمهور أنه مخرج مخرج الغالب وصافي البعث فمعنى باب مفرد وفي رواية عن الشيخ زبيب بنت أم سلمة عند الطبراني لو أني لم أتكنم أم سلمة ما حلت لي إن أباهما أختي من الرضاة ووقع في رواية ابن عينة عن هشام والله لو لم تكن ربيتي ما حلت لي فذكر ابن حزم أن منهم من احتج به على أن لا فرق بين اشتراط كونها في الحجر أولاً وهو ضعيف لأن القصة واحدة والذين زادوا فيها لفظ في حجرى حفاظاً أثبات (قوله) أرضعتني وأباً سلمة أي وأرضعت أباً سلمة وهو من تقديم المفعول على الفاعل (قوله) ثوبية) بثلاثة وموحدة مصغر كانت مولاة لابي لهب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي في الحديث (قوله) فلا تعرضن) بفتح أوله وسكون الهمزة وكسر الراء بعدها معجمة ساكنة ثم نون على الخطأ بجماعة النساء وكسر المعجمة وتشديد النون خطاب لأم حبيبة وحدها والأول أوجه وقال ابن التين ضبط يضم الضاد في بعض الأمهات ولا أعلم له وجهاً إلا أنه كان الخطاب لجماعة النساء وهو الإين فهو وبسكون الضاد لأنه فعل مستقبل مضي على أصله ولو أدخلت عليه التاكيد قدشدت النون لكانت تعرضن لأنه يجمع ثلاث نونات فيفرق بينهما بالفتح وإن كان الخطاب لأم حبيبة خاصة فتكون الضاد مكسورة والنون مشددة وقال القرطبي جاء بلفظ الجمع وإن كانت القصة لاثنتين وهما أم حبيبة وأم سلمة ردعا وزجراً أن تعودوا واحدة منهما أو غيرهما إلى مثل ذلك وهذا كما لو رأى رجلاً امرأة تتكلم برجل فقال لها أتكلمين إن الرجال فانه مستعمل شائع وكان لام سلمة من الأخوات فريضة زوج زعمه بن الأسود وقرية الصغرى زوج عمر ثم عارضة زوجت أبي أمية زوج منبه بن الحجاج ولها من البنات زبيب راوية الخبر وودة التي قيل أنها مخطوبة وكان لام حبيبة من الأخوات هند زوج الحارث بن نوفل وجوزية زوج السائب بن أبي جحش وأميمة زوج صفوان بن أمية وأم الحكم زوج عبد الله بن عثمان ومخزومة زوج سعيد بن الأخضر

فقال لو أنهما تكنرتا ربيتي  
في حجرى ما حلت لي أنهما  
لا يشترط من الرضاة  
أرضعتني وأباً سلمة  
تعرضن عليّ بشاكن

ومعونة تزوج عروة من مسعود ولها من البنات حبيبة وقد روت عنها الحديث ولها محبة وكان لغرضها من أمهات المؤمنين من الاخوات أم كلثوم وأم حبيبة ابتداءً من أختها سودة وأسماء أخت عائشة وزينب بنت عمر أخت حفصة وغيرهن وانه أعلم **(قوله قال عروة)** هو بالاستناد المذكور وقد صلق المصنف طرفاً منه في آخر التفقات فقال قال شعيب عن الزهري قال عروة فذكره وأخرجه الاسماعيلي من طريق الذهلي عن أبي اليان باسناده **(قوله)** وثو يس مولد لابي لهب **(قوله)** قلت ذكرها ابن مندة في الصحابة وقال اختلف في اسلامها وقال أبو يعين لانه لم أحد ذكر اسلامها غيره والذي في السر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بكرها وكانت تدخل عليه بعد ما تزوج خديجة وكان يرسل اليها الصلة من المدينة الى أن كان بعد فتح خيبر ماتت ومات ابنها مسروح **(قوله)** وكان أبو لهب أعنتها فأرضعت النبي صلى الله عليه وسلم ظاهراً عن عنتها لها كان قبل ارضاعها والذي في السير يخالفه وهو أن أبا لهب أعنتها قبل الهجرة وذلك بعد الارضاع بدهر طويل وحكي السهيلي أيضاً أن عنتها كان قبل الارضاع وسأذكر كلامه **(قوله)** أربه يضم الهمزة وكسر الراء وقع التصانية على البناء للبعول **(قوله)** بعض أهله بالرفع على أنه النائب عن الفاعل وذكر السهيلي أن العباس قال للمعات أبو لهب أربته في منأى بعد حول في شحال فقال ما لقت بعد كم راحة الآن العذاب يحققني كل يوم اثنين قال وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ولد ليوم الاثنين وكانت نوبة بشرت أبا لهب بمولده فأعنتها **(قوله)** بشر حبيبة بكسر الميم سلة وسكون التصانية بعد ما حوكت أي سو محال وقال ابن فارس أصلها الحوية وهي المسكنة والحاجة فالأما في حبيبة منقلبة عن واو لا تكسر ما قبلها ووقع في شرح السنة للبغوي بفتح الحاء ووقع عند المستقلى بفتح الحاء المجهية أي في حالة الخيقن من خير وقال ابن الجوزي هو تعصيف وقال القرطبي يروي بالمجبة ووجدته في نسخة معتقة بكسر الميم سلة وهو المعروف وحكي في المشارق عن رواية المستقلى بالميم ولا أعلمه الانعصاف وهو تعصيف كما قال **(قوله)** ماذا القيت أي بعد الموت **(قوله)** لم أت بعدكم غيراني كذا في الأصول بحذف المقعول وفي رواية الاسماعيلي لم أت بعدكم راحة وعند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لم أت بعدكم راحة قال ابن بطلال سقط المقعول من رواية البصري ولا يستقيم الكلام إلا به **(قوله)** غيراني سقت في هذه كذا في الأصول بالحذف أيضاً ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة وأشار إلى التفرقة التي تحت إسماءه وفي رواية الاسماعيلي المذكورة وأشار إلى التفرقة التي بين الأسماء والتي تلها من الاصابع واليهي في الدلائل من طريق ٣ كذا مثله بلفظ يعني التفرقة الخ وفي ذلك إشارة إلى حقارة ماسق من الماء **(قوله)** يعني في رواية عبد الرزاق يعني وهو أوجه والوجه الاول أن يقول يا عتي لأن المراد التفضل من الرق وفي الحديث دلالة على أن الكافر قد شفعه العمل الصالح في الآخرة لكنه مخالفاً لظاهر القرآن قال الله تعالى وقد علمنا أن ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً وأوجب ألا بالخبر من رسل أوله عروة ولم يذكر من حديثه وعلى تقدير أن يكون موصولاً فالذي في الخبر رؤيا منام فلا حجة فيه ولعل الذي رواه لم يكن إذ ذاك أسلم بعد فلا يحتملج وثاني على تقدير القول فيجتمل أن يكون ما يتعلق بابي صلى الله عليه وسلم مخصوصاً من ذلك بدليل قصة أبي طالب كما تقدم أنه خفف عنه

ولا اخواتكن قال عروة  
وثو يس مولد لابي لهب وكان  
أول لهب أعنتها فأرضعت  
النبي صلى الله عليه وسلم فلما  
مات أبو لهب أربه بعض  
أهله بشر حبيبة قال فماذا  
لقت قال أبو لهب لم ألق  
بعدكم غيراني سقت في هذه  
بعثا قتي نوبة

٣ قوله من طريق كذا هكذا  
في نسخ الشرح التي بأيدينا  
وحرره

فقل من الغمرات الى الضحاح وقال البيهقي ما ورد من بطلان الخبر الكفار بخنا ما هم لا يكون لهم القطع من النار ولا دخول الجنة ويجوز أن يخفف عنهم من العذاب الذي يستوجبونه على ما ارتكبوه من الجرائم سوى الكفر بما عملوه من الخيرات وأما بعض فقال انقضاء الاجماع على أن الكفار لا تستفهم أعمالهم ولا يثابون عليها بتعير ولا تخفيف عذاب وان كان بعضهم أشد هذا ما من بعض (قلت) وهذا لا يرد الاحتمال الذي ذكره البيهقي فان جميع ما ورد من ذلك فيما يتعلق بذنب الكفر أو ما ذنب غير الكفر في المانع من تخفيفه وقال القرطبي هذا التخفيف خاص بهذا وجن ورد النص فيه وقال ابن المنبر في الحاشية هنا قضيتان احدهما محال وهي اعتبار طاعة الكافر مع كفره لان شرط الطاعة أن تقع بقصد صحيح وهذا مفقود من الكافر الثانية انابه الكافر على بعض الاعمال مفضلا من الله تعالى وهذا لا يحله العقل فاذا تقررت ذلك لم يكن حتى أي لهب لنوبة مقيمة معتبرة ويجوز أن يخفف الله عليه بما شاء كما يفضل على أي طالب والمتبوع في ذلك التوقيف نصيا وإثباتا (قلت) وتمة هذا أن يقع التفضل المذكور أكراما لمن وقع من الكافر البركة وبخود ذلك والله أعلم (قوله ما) من قال لا رضاع بعد حولين لقوله عز وجل حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة أو أراد أن ينزعها عنهم فما كفوا ما ملوا من الحول والقصا وهذا أو قبل غريب والمشهور عند الجمهور أنها تنقذ رمة أقل الحمل أو كتمدة الرضاع والى ذلك صارا أبو يوسف ومحمد بن الحسن وبؤيد ذلك أن أبا حنيفة لا يقول أن أقصى الحمل ستان ونصف وعند المالكية رواية توافق قول الحنفية لكن منزعهم في ذلك أنه يفتقر بعد الحولين مدة يضمن الطفل فيها على القطام لان العادة أن الصبي لا يظلم دفعة واحدة بل على التدريج في أيام قليلة فلا يمازى التي يحاول فيها إطعامه حكم الحولين ثم اختلفوا في تقدير تلك المدة قيل بتعريف سنة وقيل شهران وقيل شهر وشهروا وقيل أيام بيه وقيل شهر وقيل لا يزداد على الحولين وهي رواية ابن وهب عن مالك وبه قال الجمهور ومن جتهد حديث ابن عباس رفعه لا رضاع الا ما كان في الحولين أخرجه الفارقطني وقال لم يسند من ابن عيينة غير الهيثم بن جليل وهو ثقة حافظ وأخرجه ابن عدى وقال غير الهيثم وقفه على ابن عباس وهو المحفوظ وعندهم متى وقع الرضاع بعد الحولين ولو لحظة لم يترقب عليه حكم وعند الشافعية لو ابتداء الوضع في أثناء الشهر جبر المنكسر من شهر آخر ثلاثين يوما وقال زفر يستقر الى ثلاث سنين اذا كان يجتزئ باللبن ولا يجتزئ بالطعام وحكي ابن عبد البر عنه أنه يشترط مع ذلك أن يكون يجتزئ باللبن وحكي عن الاوزاعي مثله لكن قال بشرط أن لا يظلم حتى يظلم ولو قبل الحولين فارضع بعده لا يكون رضاعا (قوله وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره) هذا مصبر منه الى القسمة بالعموم الواردة في الاخبار مثل حديث الباب وغيره وهذا قول مالك وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي واللبث وهو المشهور عند أحد وجه آخر من أن الذي يحرم ما زاد على الرضعة الواحدة ثم اختلفوا في ما من عاتشة عشر رضعات أخرجه مالك في الموطا وعن حفصة كذلك وجه عن عائشة أيضا سبع رضعات أخرجه ابن أبي خزيمة بإسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها وعبد الرزاق من طريق عروة كانت عاتشة تقول لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس رضعات وجامع عائشة

• (باب من قال لا رضاع بعد حولين لقوله عز وجل حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره) •

أيضا خمس رضعات فعند مسلم عنها كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات ثم نسفت  
بمخمس رضعات معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محيا يقرأ وعند عبد الرزاق  
بإسناد صحيح عنها قالت لا يحرم دون خمس رضعات معلومات وإلى هذا ذهب الشافعي وفي رواية  
عن أحمد بن حنبل قال به ابن حزم وذهب أحمد بن حنبل في رواية وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر وداود  
وأبو ساعدة الألبان إلى أن الذي يحرم ثلاث رضعات لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحرم الرضعة  
والرضعتان فإن مفهومه أن الثلاث تحرم وأغرب القرطبي فقال لم يثبت له إلا داود ويخرج  
عما أخرجه البيهقي عن زيد بن ثابت بإسناد صحيح أنه يقول لا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث  
وأن الأربع هي التي تحرم والثابت من الأحاديث حديث عائشة في الخمس وأما حديث لا تحرم  
الرضعة والرضعتان فلهما مثال لما دون الخمس والألفا تحرم بالثلاث فانوقها الغائبون فمن  
الحديث بالمفهوم وقد عارضه مفهوم الحديث الآخر المخرج عند مسلم وهو الخمس فمفهوم  
لا تحرم المصاة ولا المصتان أن الثلاث تحرم ومفهوم خمس رضعات أن الذي دون الأربع لا يحرم  
فتعارض جميعا إلى التجميع بين المفهومين وحديث الخمس جامعا من طرق صحيحة وحديث  
المصتان جاء أيضا من طرق صحيحة لكن قد قال بعضهم إنه مضطرب لأنه اختلف فيه هل هو من  
عائشة أو عن ابن الزبير أو عن أم الفضل **لكن** لم يقدح الاضطراب عند مسلم  
فأخرجه من حديث أم الفضل زوج العباس أن رجلا من بني عامر قال يا رسول الله هل تحرم  
الرضعة الواحدة قال لا وفي رواية له عنها لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصاة والمصتان قال  
القرطبي هو أنص مافي الباب إلا أنه يمكن جعله على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع  
وقوى مذهب الجمهور بأن الأخبار اختلفت في العدد وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها  
ففيما يعتبر من ذلك فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطلق عليه الاسم وبعضه من حيث النظر أنه  
معنى طارئ يقتضي تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصبر أو يقال ما منع بل الباطن فيحرم  
فلا يشترط فيه العدد كالمنى والله أعلم وأيضا يقول عائشة عشر رضعات معلومات ثم نسفت  
بمخمس معلومات فثبت النبي صلى الله عليه وسلم وهو محيا يقرأ لا ينقض للاحتجاج على الأصح  
من قول الأصوليين لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر والراوي روى هذا على أنه قرآن لا خبر فلم  
يثبت كونه قرآنا ولا ذكر الراوي أنه خبر ليقبل قوله فيه والله أعلم **(قوله عن الأشعث)** هو ابن  
أبي الشعثان واسمه سليم بن الأسود الحارثي الكوفي **(قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها)**  
وعندها رجل لم أقف على اسمه وأعلمه ابن أبي القعيس وعظم من قال هو عبد الله بن يزيد رضيع  
عائشة لأن عبد الله هذا تابعي باتفاق الأئمة وكان أمه التي أرضعت عائشة عاشت بعد النبي صلى  
الله عليه وسلم فولدته فلهذا قيل له رضيع عائشة **(قوله فكا أنه تغير وجهه كانه كرهه)** كذا فيه  
وقوع في رواية مسلم من طريق أبي الأحوص عن أشعث وعندي رجل فاعدا فاشتم ذلك عليه  
ورأيت الغضب في وجهه وفي رواية أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة فشق ذلك عليه وتغير  
وجهه وتقدم من رواية صفوان المصنعة في الشهادات فقال بعائشة من هذا **(قوله فقالت أنه)**  
**(أخي)** وفي رواية غندر عن شعبة أنه أخى من الرضاة أخرجه الإسماعيلي وقد أخرجه أحمد عن  
غندر بن وهب وأتقدم في الشهادات من طريق صفوان الثوري عن أشعث فذكرها وكذا ذكرها أبو  
داود وفي روايته من طريق شعبة وصفوان جميعا عن الأشعث **(قوله أنظرن ما أخواتكن)** في رواية

حدثنا أبو الوليد حدثنا  
شعبة عن الأشعث عن  
أبيه عن مسروق عن  
عائشة رضي الله عنها أن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
دخل عليها وعندها رجل  
فكا أنه تغير وجهه كانه كرهه  
ذلك فقالت أنه أخى فقال  
أنظرن ما أخواتكن

الكشحي من اخوانك وهي أوجه والملق قائل من ذلك هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضا ومقدار الارتضاع فان الحكم الذي يشأ من الرضا انما يكون اذا وقع الرضا المشتراط قال المهلب معناه انظر من اسبب هذه الاخوة فان حرمه الرضا انما هي في الصغر حتى تسد الرضاة الجماعة وقال أبو عبيد معناه ان الذي جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاة لا حيث يكون الغذاء بغير الرضاة (قوله فاعلم الرضاة من الجماعة) فيه تليين الباعث على ايمان النظر والفكر لان الرضاة ثبتت بالنسب وتقبل الرضيع محرما وقوله من الجماعة أي الرضاة التي ثبتت بها الحرمة وتقبل بها الخلوة هي حيث يكون الرضيع طفلا لسد الان جوعته لان معدته ضعفة بنكهها اللبن وينت بذلك له فصيل بركم من الموضة فسترك في الحرمة مع أولادها فكانت له قال لارضاة معتبرة الا المغنية عن الجماعة والطعمة من الجماعة كقوله تعالى اطعمهم من جوع ومن شواهد حديث ابن مسعود لارضاة الامامشد العظم وأبى اللهم أخرجه أبو داود وعروفا وموقوفا وحديث أم سلمة لا يحرم من الرضاة الاماقتي الامعاء أخرجه الترمذي وصححه ويمكن أن يستدل به على أن الرضاة الواحدة لا تحرم لانها لا تقف من جوع وإذا كان يحتاج الى تقدير فأولى ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة وهو خمس رضعات واستدل به على أن التغذية بلبن الموضة يحرم سواء كان شرب أم كل بأي صفة كان حتى الوجور والسهوط والثرود الطبخ وغير ذلك اذا وقع ذلك بالشرط المذكور من العدد لان ذلك يطرده الجوع وهو موجود في جميع ما ذكره فوافق الخبر والملق وبهذا قال الجمهور ولكن استثنى الخفيفة المقتنة وخالف في ذلك اللث وأهل الظاهر فقالوا ان الرضاة الحرمة انما تكون بالتقام الثدي ومص اللبن منه وأورد على ابن حزم أنه يلزم على قوله لم اشكال في التقام ما لم تثنى سهلة وهي أجنبية منه فان عياضا أجاب عن الاشكال باحتمال أنها حليته ثم شربه من غير أن يمس ثديها قال النووي وهو احتمال حسن لكنه لا يفيد ابن حزم لانه لا يكتفي في الرضاة بالاتقام الثدي لكن أجاب النووي بأنه عني عن ذلك بالجماعة واما ابن حزم فاستدل بقصة سالم على جواز مس الاجنبي ثدي الاجنبية والتقام ثديها اذا أراد أن يرضع منها مطلقا واستدل به على أن الرضاة انما تعتبر في حال الصغر لانها الحال الذي يمكن طرده الجوع فيها بل اللبن بخلاف حال الكبر وضابط ذلك تمام الحولين كما تقدم في الترجة وعليه دليل حديث ابن عباس المذكور وحديث أم سلمة لارضاة الاماقتي الامعاء كان قبل القطم وصححه الترمذي وابن حبان قال القرطبي في قوة فاعلم الرضاة من الجماعة ثبتت قاعدة كلمة صريحة في اعتبار الرضا في الزمن الذي يستغنى به الرضيع عن الطعام بلبن ويعتضد بقوله تعالى ان أراد أن يرضع الرضاة فانه يدل على أن هذه المدة أقصى مدة الرضاة المحتاج اليه عادة المعتبر شرعا فإزاد عليه لا يحتاج اليه عادة فلا يعتبر شرعا إذا حاكمكم للنادر وفي اعتبار ارضاع الكبير انما له حرمة المراتب ارضاع الاجنبي منها لا اطلاع على عورتها ولو بالتقاسم ثديها (قلت) وهذا الاثر على الغالب وعلى مذهب من يشترط التقام الثدي وقد تقدم قبل خمسة أبواب أن عائشة كانت لا تفرق في حكم الرضا بين حال الصغر والكبر وقد اشتمل ذلك مع كون هذا الحديث من روايتها واحتج به بقصة سالم مولى أبي حذيفة فلعلها فهمت من قوله انما

فاعلم الرضاة من الجماعة

الرضاعة من الجساعة اعتباراً بقدر ما يسد الجوعة من لبن الرضعة أن يرتفع منها وذلك أعم من أن يكون الرضع صغيراً أو كبيراً فلا يكون الحديث ناصياً في منع اعتبار رضاع الكبير وحديث ابن عباس مع تقدير ثبوته ليس ناصياً في ذلك ولا حديث أم سلمة لجواز أن يكون الرادان الرضاع بعد القطام ممنوع ثم لو وقع رقب عليه حكم التصريم في الأحاديث المذكورة ما يدفع هذا الاحتمال فلهذا اعتمدت عائشة بذلك وسكاه النووي تبعاً لابن الصباغ وغيره عن داود وفيه نظر وكذا نقل القرطبي عن داود أن رضاع الكبير يشيد رفع الاحتجاب منه ومال إلى هذا القول ابن المواز من المالكية وفي نسبة ذلك لداود نظر فإن ابن حزم ذكر عن داود أنه مع الجمهور وكذا نقل غيره من أهل الظاهر وهم أخبر عذهب صاحبهم وأما الذي نصر مذهب عائشة هذا وبالغ في ذلك هو ابن حزم ونقله عن علي وهو من رواية الحرث الأعور عنه وذلك ضعفه ابن عبد البر وقال عبد الرزاق عن ابن جريج قال رجل لعطاء بن أمة سقتني من لبنها بعدما كبرت أفأتمكها قال لا قال ابن جريج فقلت له هذا رأيك قال نعم كانت عائشة تأمر بذلك بنات أخيهما وهو قول الميث بن سعد وقال ابن عبد البر لم يختلف عنه في ذلك (قلت) وذكر الطبري في تهذيب الاسماء في مسند علي هذه المسئلة وساق بإسناده الصحيح عن حفصة مثل قول عائشة وهو مما يخص به عموم قول أم سلمة أي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن تلك الرضاعة أحداً آخر به مسلم وغيره ونقله الطبري أيضاً عن عبد الله بن الزبير والقاسم بن محمد وعروة في آخرين وفيه تعقب على القرطبي حيث خص الجواز بعائشة داود وذهب الجمهور إلى اعتبار الصغرى في الرضاع المحرم وقد تقدم ضبطه وأجابوا عن قصة سالم بأجوبة منها أنه حكم منسوخ وبه جرم الحب الطبري في أحكامهم وقرره بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة والأحاديث المدالة على اعتبار الحولين من رواية أحدنا العصابة قتل على تأخرها وهو مستند ضعيف إذ لا يلزم من تأخر إسلام الراوي ولا صغره أن لا يكون ما رواه متقدماً وأيضاً في سياق قصة سالم ما يشير بسبق الحكم باعتبار الحولين لقول امرأته أبي حذيفة في بعض طرقه حيث قال لها النبي صلى الله عليه وسلم أرضعيه قالت وكف بأرضعه وهو رجل كبير فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت أنه رجل كبير وفي رواية لمسلم قالت أنه فحولته قال أرضعيه وهذا يشعر بأنها كانت تعرف أن الصغرى معتبر في الرضاع المحرم ومنها دعوى الخصوصية بسالم وأما أبي حذيفة والأصل فيه قول أم سلمة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ما ترى هذا الارخصة أرخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأم خاصة وقرره ابن الصباغ وغيره بأن أصل قصة سالم ما كان وقع من النبي الذي أدى إلى اختلاط سالم بسلمة فلما نزل الاحتجاب ومنعوا من النبي شق ذلك على سلمة فوقع الترخيص لها في ذلك لرفع ما حصل لها من المشقة وهذا فيه نظر لأنه يقتضي الحاق من يساوى سلمة في المشقة والاحتجاج بها فتنفي الخصوصية ويثبت مذهب المخالف لكن يفيد الاحتجاج وقرره آخرون بأن الأصل أن الرضاع لا يحرم فلما ثبت ذلك في الصغرى خولف الأصل له وبقي ما عده على الأصل وقصة سالم واقعة عن بطرقها احتمال الخصوصية فيجب الوقوف عن الاحتجاج بها ورأيت بخط تاج الدين السبكي أنه رأى في تصنيف محمد بن خليل الاندلسي في هذه المسئلة أنه توقف في أن عائشة وإن صح عنها القسيان ذلك لكن لم يقع منها ادخال أحد من

الاجانب تلك الرضاعة قال تاج الدين ظاهر الاسناد ترد عليه وليس عندى فيه قول  
 جازم لا من قطع ولا من ظن غالب كذا قال وفيه غفلة عما ثبت عند أبي داود في هذه القصة  
 فكانت عائشة تأمر بنات أخوتها وبنات اخواتها أن يرضعن من أحب أن يدخل عليها وبرها  
 وإن كان كبيراً حتى رضعت ثم يدخل عليها واستاده صحيح وهو صريح فأبى ظن غالب ورا هذا  
 والله سبحانه وتعالى أعلم وفي الحديث أيضاً جواز دخول من اعترفت المرأة بالرضاقة معه عليها  
 وأنه يصير أختها وقول قولها فيمن اعترفت به وإن الزوج يسأل زوجته عن سبب إدخال الرجال  
 بينه والاستسباط في ذلك والتفرقة وفي قصة سالم جواز الارشاد إلى الحبل وقال ابن الرقعة يتردد  
 منه جواز تعاطي ما يحصل الحل في المستقبل وإن كان ليس حلالاً في الحال **(قوله)**  
**ما** إن الفصل يفتح الفاء وسكون المهملة أي الرجل ونسبة الذين إليه مجازة به تكونه  
 السبب فيه **(قوله)** عن ابن شهاب لما كنت فيه شيخاً آخر وهو هشام بن عروة وسبقه الحديث  
 عن عروة ثم وسبقني قبيل كتاب الخلائق **(قوله)** أن أفلح أخاً أبي القعيس يقاف وعين وسين  
 مهملتين مصغر وتقدم في الشهادات من طريق الحكم عن عروة استأذن علي أفلح فلم أذن له وفي  
 رواية مسلم من هذا الوجه أفلح بن قعيس والحفوف أفلح أخو أبي القعيس ويحتمل أن يكون اسم  
 أبيه قعيساً وأسم جده قنسب إليه فتكون كنية أبي القعيس وافقت اسم أبيه وأسم جده  
 ويؤيده ما وقع في الأدب من طريق عقيل عن الزهري بلفظ فإن أخاً أبي القعيس وكذا وقع عند  
 النسائي من طريق وهب بن كيسان عن عروة وقد مضى في تفسير الاسماء من طريق شعيب  
 عن ابن شهاب بلفظ أن أفلح أخاً أبي القعيس وكذا المسلم من طريق يونس ومسلم عن الزهري  
 وهو المحفوظ عن أصحاب الزهري لكن وقع عند مسلم من رواية ابن عينة عن الزهري أفلح بن  
 أبي القعيس وكذا الأبي داود من طريق التوري عن هشام بن عروة عن أبيه وسلم من طريق ابن  
 جريج عن عطاء أخبرني عروة أن عائشة قالت استأذن علي عني من الرضاعة أو الجدة قال  
 فقال لي هشام انما هو أبو القعيس وكذا وقع عند مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام استأذن  
 عليها أبو القعيس وسائر الرواة عن هشام قالوا أفلح أخو أبي القعيس كما هو المشهور وكذا قال  
 سائر أصحاب عروة ووقع عند سعد بن منصور من طريق القاسم بن محمد أن أبا قعيس أبي عائشة  
 يستأذن عليها وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق القاسم عن أبي قعيس والمحفوظ أن الذي  
 استأذن هو أفلح وأبو القعيس هو أخوه قال القرطبي كل ما جاء من الروايات وهم الامن قال أفلح  
 أخو أبي القعيس أو قال أبو الجعد لأنها كنية أفلح (قلت) وإذا تدبرت ما حوت عرفت أن كثيراً  
 من الروايات لا وهم فيه ولم يخطئ عطاء في قوله أبو الجعد فإنه يحتمل أن يكون حفظ كنية أفلح  
 وأما سلم أبي القعيس فلا أعقب عليه إلا في كلام الدارقطني فقال هو وائل بن أفلح الأشعري وسكن  
 هذا ابن عبد البر ثم حكى أيضاً أن اسمه الجعد فعلى هذا يكون أخوه وافق اسمه اسم أبيه ويحتمل  
 أن يكون أبو القعيس نسب لجده ويكون اسمه وائل بن قعيس بن أفلح بن القعيس وأخوه أفلح  
 ابن قعيس بن أفلح أبو الجعد قال ابن عبد البر في الاستيعاب لأعلم لأبي القعيس ذكر الأبي هذا  
 الحديث **(قوله)** وهو عهدها من الرضاعة فيه التقات وكان السياق يقتضي أن يقول وهو عني  
 وكذا وقع عند النسائي من طريق معن مالك وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم وكان  
 أبو القعيس أختاً عائشة من الرضاعة **(قوله)** فأي أن أذن له في رواية عبد الله بن المبارك في

● (باب لبن الثعل) محدثنا  
 عبد الله بن يوسف أخبرنا  
 مالك عن ابن شهاب عن  
 عروة بن الزبير عن عائشة  
 أن أفلح أخاً أبي القعيس جاء  
 يستأذن عليها وهو عهدها من  
 الرضاعة بعد أن نزل الخطاب  
 فأبى أن أذن له فلما جاء  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أخبرته بالذي صنعت



الشهادات فقال أتحتبين مني وأنا عمك وفي رواية شعيب عن الزهري كملصقي في تفسير سورة  
الاحزاب فقلت لا آذنه حتى استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان آذناه أبا القعيس ليس هو  
أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة (قوله فامرئان آذنه) في رواية شعيب أذني  
له فانه عمك تربت عينك وفي رواية سفيان بن عيينة وقد تقدم شرح هذه القطة في باب  
الاكفافي الدين وفي رواية مالك عن هشام بن عروة انه عمك فليعلم عليك وفي رواية الحكم  
صدق أفلح أذني له ووقع في رواية سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبي داود دخل على أفلح  
فاستترت منه فقال أنسترين مني وأنا عمك قلت من أين قال أرضعتك امرأة أخي قلت نعم  
أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل الحديث ويجمع بانه دخل عليها أو لا فاستترت ودار بينهما  
الكلام ثم جاء يستأذن فنامته أنها قبلت قوله فلم تأذنه حتى تستأذن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ووقع في رواية شعيب في آخره من الزيادة قال عروة فذلك كانت عائشة تقول سموا  
من الرضاع ما يحرم من النسب ووقع في رواية سفيان بن عيينة ما يحرم من النسب وهذا  
ظاهره الوقف وقد أخرجه مسلم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن عروة عن عروة في هذه  
القصة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحبني منه فانه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وقد  
تقدمت هذه الزيادة عن عائشة أيضا فروعها من وجه آخر في أول أبواب الرضاع وفي الحديث  
ان لبن الفضل يحرم فقتلوا الحرم فلن ارتضع الصغير لبنه فلا تحل له بنت زوج المرأة التي  
أرضعته من غيرهما مثلاً وفيه خلاف قديم حكى عن ابن عروان الزبير ورافع بن خديج وزينب  
بنت أم سلمة وغيرهم ونقله ابن بطال عن عائشة وفيه نظرون التابعين عن سعيد بن المسيب وأبي  
سليمة وأبي القاسم وسالم وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشعبي وأبراهيم النخعي وأبي غلابة وأبي  
ابن معاوية أخرجهما عن أبي شيبة وعبد الرزاق ومحمد بن منصور وابن المنذر وابن أبي شيرين  
نسبت أن ناساً من أهل المدينة اختلفوا فيه عن زينب بنت أبي سلمة أنها سألت والعصاة  
عنوا فروئى وأمها من المؤمنين فقالوا الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً وقال بهن الفقهاء  
ريبعة الرأي وأبراهيم بن عليه وابن بنت الشافعي ودادوا اتباعه وأعرب عياض ومن تبعه في  
تخصيصهم فذلك دأب دوا براهيم مع وجود الرواية عن ذكرنا بذلك وجههم في ذلك قوله تعالى  
وأما أنكم اللاتي أرضعتكم ولم يذكرا العم ولا البنت كما ذكرهما في النسب وأحبوا ان تخصيص  
النسب بما ذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه ولا سيما وقد جاءت الاحاديث العديدة واحتج بعضهم  
من حيث الخبر بان اللبن لا ينقل من الرجل وانما ينقل من المرأة فكيف تنتشر الحرمة الى  
الرجل والحواش انه قاس في مقابلة النص فلا يلتفت اليه وايضا فان سبب اللبن هو ماء الرجل  
والمرأة معاقوب أن يكون الرضاع منهما كالحليب كان حبب الولد أو حبب ثمره وولد الولد به  
لتعلقه بولده والى هذا أشار ابن عباس بقوله في هذه المسئلة الفلاح واحد أخرجه ابن أبي شيبة  
وأيضا فان الوطيد را اللبن فلا يفصل فيه نصيب وذهب الجمهور من الحصابة والتابعين وفقهاء  
الامصار كالأوزاعي في أهل الشام والثوري وأبي حنيفة وصاحبه في أهل الكوفة وابن جريج  
في أهل مكة ومالك في أهل المدينة والشافعي وأحمد وإسحق وأبي ثور وأتباعهم الى أن لبن الفضل

يعزم ويحتم هذا الحديث الصحيح وأزن الشافعي المالكية في هذه المسئلة برءاً صلهم بتقديم عمل أهل المدينة ولو خالف الحديث الصحيح إذا كان من الأساطيل وأما عن عبد العزيز بن محمد عن الشافعي أن لبن القمل لا يحرم قال عبد العزيز بن محمد وهذا رأي فقهاء المالكية إلا أنه يرى في الحديث أن لبن القمل لا يحرم على علم الخاصة وأولى بأن يكون عاماً ظاهر من هذا وقد ذكره القنبر الوارد فيناهم على هذا أمان برءوا هذا الخبر وهم لم يردوه وأوردوا ما خالف الخبر وعلى كل حال هو المطالب قال القاضي عبد الوهاب يصور تجريد لبن القمل برءاً له أمر أن ترضع أحدهما صبياً والأخرى صبية فالجهره والواحد المهرم على الصبي تزويج الصبية وقال من خالفهم يجوز واستدل به على أن من ادعى الرضاع وصدقه الرضيع ثبت حكم الرضاع بينهما ولا يحتاج إلى بينة لأن أبلغ ادعى وصدقه عائشة وأذن الشارع غير ذلك وتعقب احتمال أن يكون الشارع أطلع على ذلك من غير دعوى أفصح وتسلم عائشة واستدل به على أن لبن الرضاع يحرم كما يحرم كثره لعدم الاستفصال فيه ولا جهته لأن عدم ذلك لا يدل على عدم المحض وفيه أن من شك في حكمه توقف عن العمل حتى يسأل العلماء عنه وأن من اشتبه عليه الشيء طالب المدعي بإثباته ليرجع إليه أحد هاتين العالم إذا سئل يصدق من قال الصواب فيها وفيه وجوب احتجاب المرأة من الرجال الأجانب ومشروعة استئذان المهرم على محرمه وإن المرأة لا تأن في بيت الرجل إلا بإذنه وفيه جواز التسمية بالفرع ويؤخذ منه أن المستحق إذا بدأ بالتحليل قبل سماع القسوى أتمكر عليه لقوله لها ربت حينئذ فإن فيه إشارة إلى أنه كل من سقها أن تسأل عن الحكم فقط ولا تعليل وأزن بعضهم من أطلق من الحنفية القائلين أن العصاب إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً وصح عنه ثم صح عنه العمل بخلافه أن العمل على رأي الجاهل لأن عائشة صح عنها أن لا اعتبار بلبن القمل ذكره مالك في الموطأ وسعد بن منصور في السنن وأبو عبيد في كتاب التكاثر بأسناد حسن وأخذ الجمهور منهم الحنفية بخلاف ذلك وعملوا بروايتها في قصة أنى أبي القعبس وحرموه بلبن القمل فكان يلزمهم على قاعدتهم أن يتبعوا عمل عائشة ويعرضوا عن روايتها ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة لكان لهم معذرة لكن لم يرو غيرهما وهو الزام قوي **(قوله ما)** شهادة المرضعة أى وحدها وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك في كتاب الشهادات وأغرب ابن بطال هنا فنقل الإجماع على أن شهادة المرأة لو وحدها لا تجوز في الرضاع وشبهه وهو عجيب منه فانه قول جماعة من السلف حتى أن عند المالكية رواية أنها تقبل وحدها لكن بشرط فتش ذلك في الجيران **(قوله على بن عبد الله)** هو ابن المديني واسم جليل ابن إبراهيم هو المعروف بابن علي وعبد بن أى مرمى مكي ماله في الصحيح سوى هذا الحديث ولا أعرف من حاله إلا أن ابن حبان ذكره في ثقات التابعين وقد أوجعت في الشهادات بيان الاختلاف في استناده على ابن أبي مليكة وإن العمدة فيه على سماع ابن أبي مليكة من حبة بن الحرث نفسه وقد قدمت تسمية المرأة للمبر عنها فلا تفت فلان وتسمية أبيها وأما المرضعة السوداء فما عرفت اسمها بعد **(قوله فأعرض عني)** في رواية المسنن فأعرض عنه وفيه التفات **(قوله دعها عنك وأشار بإصبعه السبابة والوسطى يحكى أبو ب)** يعني يحكى إشارة أبو ب والقائل على والحكاكى جعل المراد حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم حيث أشار

• (باب شهادة المرضعة) •  
حدثنا علي بن عبد الله حدثنا  
أحمد بن إبراهيم أخبرنا  
أبو ب عن عبد الله بن أبي  
مليكة قال حدثني عبيد بن  
أبي مريم عن عتبة بن الحرث  
قال وقد سمعته من عتبة  
لكني لحديث عبيد حفظ  
قال تزوجت امرأة فجاءتنا  
امرأة سوداء فقالت أَرْضَعِي  
فَأَبْتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ فَقُلْتُ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ بِنْتُ  
فُلَانٍ فَجَاءَتُنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ  
فَقَالَتْ لِي إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكَ  
وَهِيَ كَذَّابَةٌ فَأَعْرَضْتُ عَنْهَا  
فَأَبْتِ مِنْ قَبْلِ وَجْهِهِ قُلْتُ  
إِنَّهَا كَذَّابَةٌ قَالَ كَيْفَ بِهَا  
وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعْتُكَ  
دَعَاهَا عَنْكَ وَأَشَارَ بِجَمْعِ  
بِأَصْبَعِهِ السَّبَابَةِ وَالْوَطْئِ  
يَحْكِي أَبُو ب

سده وقال بلسانه دعهما عنك فحكى ذلك كل راو لمن دونه واستدل به على ان الرضاعة لا يشترط  
فيها عدد الرضعات ونفسه فطر لانه لا يان من عدم ذكرها لعدم الاشتراط لاحتمال أن يكون ذلك  
قبل تقرير حكم الاشتراط العددي وبعد اشتباهه فلم يصح له ذكره في كل واقعة وقد تقدم بيان  
الاختلاف في ذلك ويؤخذ من الحديث عند من يقول ان الامر بفرأهم لم يكن لصرعها عليه  
بقول المراجعة بل للاحتياط أن يصحط من يريد أن يتزوج أو يزوج ثم اطلع على أمره خلاف  
بين العلماء كمن زنى بها أو باشرها بشهوة أو زنى بها أصله أو فرغها أو خلقت من زنا ما بها أو وشك في  
تصرعها عليه بصراً أو قرابة ونحو ذلك والله أعلم **(قوله ما)** ما يحل من النساء  
وما يحرم وقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الآية إلى عليهما حكماً كذا إلى ذكر  
وساق في رواية كريمة إلى قوله وبنات الاخت ثم قال إلى قوله عليهما حكماً وذلك يشمل الآيتين  
فان الأولى إلى قوله غفور رحيم **(قوله)** وقال أنس والمحصنات من النساء ذوات الأزواج  
الحرار حرام الامام ملكة أي ماتكم لا يرى بأساً أن ينزع الرجل جاريته وفي رواية الكشيحي  
جارية (من عبده) ووصله اسمعيل القاضي في كتاب أحكام القرآن بأسناد صحيح من طريق سليمان  
التميمي عن أبي مجاز عن أنس بن مالك أنه قال في قوله تعالى والمحصنات ذوات الأزواج الحرار  
الامام ملكة أي ماتكم فإذا هو لا يرى بمالك العيين بأساً أن ينزع الرجل الجارية من عبده  
فيطأها وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن التيمي بالفظ ذوات البعول وكان يقول  
يبعها طلاقها والاككتر على ان المراد بالمحصنات ذوات الأزواج يعني انهن حرام وان المراد  
بالاستثناء في قوله الامام ملكة أي ماتكم السيدات اذا كن متزوجات فانهم حلال لمن سباهن  
**(قوله وقال)** أي قال الله عز وجل (ولاتنكحوا المشركات حتى يؤمنن) أشار بهذا إلى التنبيه  
على من حرم نكاحها إذا لم يعلم ما في الآيتين فذكر المشركه وقد استثبت الكفاية والزائدة على  
الاربعة قبل ذلك على ان الله الذي في قول ابن عباس الذي بعده لا مفهومه وإنما أراد حصر ما  
في الآيتين **(قوله)** وقال ابن عباس ما زاد على أربع فهو حرام كما هو وابنته وأخته) وصله  
القرطبي وعبد بن حديد بأسناد صحيح ولفظه في قوله تعالى والمحصنات من النساء الامام ملكة  
أي ماتكم لا يحل له أن يتزوج فوق أربع نسوة فما زاد منهن فهن عليه حرام والباقي مثله  
وأخرجه البيهقي **(قوله)** وقال لنا أحمد بن حنبل هذا في عاقل أخذه المصنف عن الامام أحمد  
في المذاكرة أو الاجازة الذي ظهر لي بالاستقراء أنه إنما استعمل هذه الصيغة في الموقوفات  
وربما استعملها فيما فيه قصوداً من شرطه والذي هنا من الشق الاول وليس للمصنف في هذا  
الكتاب عن أحمد رواية إلا في هذا الموضوع وأخرج عنه في آخر المغازي حديثاً بواسطة وكأنه لم  
يكرعه لانه في رحلته القديعة لقي كثيراً من مشايخ أحمد فاستغنى عنهم وفي رحلته الأخيرة كان  
أحمد قد قطع الحديث فكان لا يحدث الا نادراً ثم أكثر الصاري عن علي بن المديني دون أحمد  
وسفيان المذكور في هذا الاسناد هو الثوري وحبيب هو ابن أبي ثابت **(قوله)** حرم من  
التسب سبع ومن الصهر سبع) وفي رواية ابن مهدي عن سفيان عند الاسماعيلي حرم عليكم  
وفي لفظ حرمت عليكم **(قوله)** ثم قرأ حرمت عليكم أمهاتكم الآية) وفي رواية يزيد بن هرون  
عن سفيان عند الاسماعيلي قرأ الآيتين وإلى هذه الرواية أشار المصنف بقوله في الترجمة إلى علياً

**(باب ما يحل من التساوما)**  
يحرم وقوله تعالى حرمت  
عليكم أمهاتكم وبناتكم  
الآية إلى عليهما حكماً وقال  
أنس والمحصنات من النساء  
ذوات الأزواج الحرار  
حرام الامام ملكة  
أي ماتكم لا يرى بأساً أن ينزع  
الرجل جاريته من عبده  
وقال ولا تنكحوا المشركات  
حتى يؤمنن وقال ابن عباس  
ما زاد على أربع فهو حرام  
كأمة وابنته وأخته وقال لنا  
أحمد بن حنبل حدثنا يحيى  
ابن سعيد عن سفيان  
ثوري عن حبيب عن سعيد  
عن ابن عباس حرم من  
التسب سبع ومن الصهر  
سبع ثم قرأ حرمت عليكم  
أمهاتكم الآية



تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم) هذا من تفقه المصنف وقد صرح به قتادة قبله كما ترى وقد قال ابن المنذر لأعلم أحدا أبطل هذا النكاح قال وكان يلزم من يقول بدخول القصاص في مثل هذا أن يحرمه وقد أشار جابر بن زيد إلى العلة بقوله للقطيعة أي لأجل وقوع القطيعة بينهم لما يوجبها التنافس بين الضريقتين في العادة فوسى أبي التمر بصحة هذه العلة في حديث النبي عن الجمع بين المرأة وعمتها بل جاء ذلك منصوصا في جميع القسريات فأخرج أبو داود وابن أبي شيبة من مرسل عيسى بن طلحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على قربائها مخافة القطيعة وأخرج الحلال من طريق اصحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يكرهون الجمع بين القرابة مخافة الضغائن وقد نقل العمل بذلك عن ابن أبي ليلى وعن زفر أيضا ولكن انعقد الإجماع على خلافه نقله ابن عبد البر وابن حزم وغيرهما (قوله) وقال عكرمة عن ابن عباس إذا نكح بأخت امرأته لم يحرم عليه امرأته هذا مضمون ابن عباس إلى أن المراد بالنهي عن الجمع بين الاختين إذا كان الجمع بعد التزويج وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في رجل نكح بأخت امرأته قال تقضي حرمة إلى حرمة قوله يحرم عليه امرأته قال ابن جريج وبلغني عن عكرمة مثله وأمرجه ابن أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال جاوز حرمتي إلى حرمة ولم يحرم عليه امرأته وهذا قول الجمهور وخالف فيه طائفة كإسحاق (قوله) ويرى عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فحين يلعب بالصبي أن أدخله فيه فلا تزوجن أمه) في رواية أبي ذر عن المسقي وابن جعفر بدل قوله وأبي جعفر والأول هو المعتمد وكذا وقع في رواية أبي نصر بن مهدي عن المسقي كالجماعة وهكذا وصله وكيع في مصنفه عن سفیان الثوري عن يحيى (قوله) ويحيى هذا غير معروف ولم يتابع عليه) انتهى وهو ابن قيس روى أيضا عن شريح روى عنه الثوري وأبو عوانة وشريك يقول المصنف غير معروف أي غير معروف العدالة والأقسام الجاهلة ارتفع عنه برواية هؤلاء وقد ذكره البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم ولم يذكره في حرمته جرحه وذكره ابن حبان في الثقات كما دونه فحين لم يجرح والقول الذي رواه يحيى هذا قد نسب إلى سفیان الثوري والأوزاعي وبه قال أحمد وزاد وكذا لو تلوا بي امرأته أو بأختها أو بشخص ثم ولد للشخص بنت فإن كان منهن تحريم على الواطئ لكونها بنتا وأخت من نكحه وخالف ذلك الجمهور ونفسوه المرأة المعقود عليها وهو ظاهر القرآن لقوله وأموالكم نسألكم وإن تصعبوا من الاختين والذكريس من النساء ولا أخنا وعند الشافعية فحين تزوج امرأته فلا طمأهال يحرم عليه بنتها لم لا وجهان والله أعلم (قوله) وقال عكرمة عن ابن عباس إذا نكح بها التحريم عليه امرأته) وصله البيهقي من طريق هشام عن قتادة عن عكرمة بلفظ في رجل غشي أم امرأته قال تقضي حرمتين ولا تحرم عليه امرأته واسناده صحيح وفي الباب حديث شريح روى عنه الزهري وأبو داود وغيره من حديث عائشة التي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يبيع المرأة ثم ما تم نكحها ابتاعها والفتى ثم نكح أمها قال لا يحرم الحرام الحلال اغلبيتم ما كان نكاح حلال وفي أسنادهما عثمان بن عبد الرحمن الوقاسي وهو متروك وقد أخرج ابن ماجه طرفا منه من حديث ابن عمر لا يحرم الحرام الحلال واسناده أصح من الأول (قوله) ويذكر عن

تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وقال عكرمة عن ابن عباس إذا نكح بأخت امرأته لم يحرم عليه امرأته ويرى عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فحين يلعب بالصبي أن أدخله فيه فلا تزوجن أمه ويحيى هذا غير معروف ولم يتابع عليه وقال عكرمة عن ابن عباس إذا نكح بها التحريم عليه امرأته ويذكر عن

أبي نصر عن ابن عباس أنه حرّمه (وصله الثوري في جامعهم من طريقه ولفظه ان رجلا قال انه  
 أنساب أم امرأته فقال له ابن عباس حرمت عليك امرأتك وذلك بعد أن ولدت منه سمعة وأولاد  
 كلهم بلغ مبلغ الرجال (قوله) وأبو نصر هذا لم يعرف بسماعه من ابن عباس) كذا لا أكثر وفي  
 رواية ابن المهدي عن المسنن لا يعرف سماعه وهي أوجه وأبو نصر هذا بصري أسدي وثقه  
 أبو زرعة وفي الباب حديث ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أم هانئ مرفوعا عن قطرا  
 فرج امرأته لم تحل له أمها ولا بنتها وأسناده مجهول فانه السبق (قوله) وروى عن عمران بن حصين  
 والحسن وجابر بن زيد وبعض أهل العراق أنها تحرم عليه) أما قول عمران فوصله عبد الرزاق  
 من طريق الحسن البصري عنه قال فبين بجر بأم امرأته حرمت عليه جميعا ولا بأس باستناده  
 وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن عمران وهو منقطع وأما قول جابر بن زيد والحسن  
 فوصله ابن أبي شيبة من طريق قتادة عنهما قال حرمت عليه امرأته قال قتادة لا تحرم غيرها  
 لا يغني امرأته حتى تقضي عده التي زنى بها وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر عن الحسن بلفظه  
 إذا بجر بأم امرأته أو ابنة امرأته حرمت عليه امرأته وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة  
 قال قال يحيى بن بصير الشعبي والله ما حرمت من أوطأ حلالا قط فقال الشعبي بلى لو صبت خرا  
 على ما حرمت شرب ذلك الماء قال قتادة وكان الحسن يقول مثل قول الشعبي وأما قوله وقال بعض  
 أهل العراق فلعله عني بالثوري فانه عني قال بذلك من أهل العراق وقد أخرج ابن أبي شيبة  
 من طريق حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال لا يتطرق الله إلى رجل قطرا في فرج  
 امرأته أو بنتها ومن طريق مغيرة عن إبراهيم وعامر هو الشعبي في رجل وقع على أم امرأته قال  
 حرمت عليه كلتاهما وهو قول أبي حنيفة وأصحابه قالوا إذا زنى بامرأته حرمت عليه أمها وبنتها  
 وبه قال من غير أهل العراق عطاء والأوزاعي وأحمد واسحق وهي رواية عن مالك وأبي ذلك  
 الجمهور وجههم ان النكاح في الشرع انما يطلق على المعقود عليها لا على مجرد الوطء وأيضا  
 فإننا لا نصدق فيه ولا عدة ولا ميراث قال ابن عبد البر وقد أجمع أهل الفتوى من الأمصار على  
 انه لا يحرم على الزاني تزويج من زنى بها فلكاح أمها وابنتها يجوز (قوله) وقال أبو هريرة لا تحرم  
 عليه سبي بلزق بالارض يعني حتى يجماع قال ابن التين يلزق بفتح أوله وضبطه غيره بالضم وهو  
 أوجه وبالفتح لا زوم وبالضم متعد يقال لزق به لزوقا وألحقه بغيره وهو كما ينبغي عن الجماع كما قال المصنف  
 وكأنه أشار إلى خلاف الخنفة فانهم قالوا لا تحرم عليه امرأته بغير دلس أمها والنظر إلى فرجها  
 فالخصل أن ظاهر كلام أبي هريرة أنها لا تحرم إلا ان وقع الجماع فيكون في المسئلة ثلاثة آراء  
 فذهب الجمهور لا تحرم إلا بالجماع مع العقد والخنقة وهو قول عن الشافعي تلحق المباشرة  
 بشهوة بالجماع لكونه استنعا وعمل ذلك إذا كانت المباشرة بسبب مباح أما الحرم فلا يؤثر كالزنا  
 والمذهب الثالث إذا وقع الجماع حلالا أو زنا أثر بخلاف مقدماته (قوله) وجوزة سعيد بن  
 المسيب وعروة والزهرى) أي أجازوا والرجل أن يقيم مع امرأته ولو زنى بها أمها وأختها سواء  
 فعل مقدمات الجماع أو جامع ولذلك أجازوا له أن يتزوج بنت أو أم من فعل بها ذلك وقدرى  
 عبد الرزاق من طريق الحرث بن عبد الرحمن قال سألت سعيد بن المسيب وعروة عن الزبير عن  
 الرجل يزنى بالمرأة هل تحل له أمها فقال لا لا يحترم الحرام الحلال وعن معمر عن الزهرى مثله وعند

أبي نصر أن ابن عباس حرّمه  
 وأبو نصر هذا لم يعرف بسماعه  
 من ابن عباس وروى عن  
 عمران بن حصين وجابر بن  
 زيد والحسن وبعض أهل  
 العراق قال يحرم عليه سبي  
 أبو هريرة لا تحرم عليه سبي  
 يلزق بالارض يعني حتى  
 يجماع وجوزة ابن المسيب  
 وعروة والزهرى

البيهقي من طريق يونس بن يزيد عن الزهري أنه سئل عن الرجل يغير المرأة يتزوج ابنتها فقال  
قال بعض العلماء لا يفسد الله حلالاً بغيره (قوله) وقال الزهري قال علي لا يصرم وهذا امر سهل  
أما قول الزهري فوصله البيهقي من طريق يحيى بن أيوب عن عقيل عنه أنه سئل عن رجل وطئ أم  
امراً ثم فسأل قال علي بن أبي طالب لا يحترم الحرام الحلال وأما قوله وهذا امر سهل ففي رواية  
الكشعمي وهو مرسل أي منقطع فأطلق المرسل على المنقطع كما تقدم في فضائل القرآن  
والخطب فيه سهل والله أعلم (قوله) ما وربكم اللاتي في جحوركم من نسائكم  
اللاتي دخلتم بهن) هذه الترجمة معقودة لتفسير البيهقي وتفسير المراتب الدخول فالمرأة ربيبة فهي  
بنت امرأته الرجل قبل لها ذلك لأنها امرأته وغلط من قال هو من الترية وأما الدخول ففيه  
قولان أحدهما أن المراد به الجماع وهو أصح قولنا الشافعي والقول الآخر وهو قول الأئمة  
الثلاثة المراد به الخلوة (قوله) وقال ابن عباس الدخول والميسس والمماس هو الجماع تقدم  
ذكر من وصله عن في تفسير المائدة وفيه زيادة وروى عبد الرزاق من طريق بكر بن عبد الله  
المنزلي قال قال ابن عباس الدخول والتغشي والافضاء والمباشرة والرفق والممسس الجماع إلا أن  
الله حي كريم يكتفي بمشاهة عاهاء (قوله) ومن قال بنات ولداهن من بناتهن في التصرم سقط  
من هنا إلى آخر الترجمة من رواية أبي ذر عن السرخسي وقد تقدم حكم ذلك في الباب الذي قبله  
(قوله) أقول النبي صلى الله عليه وسلم لا محيية الخ) فوصله في الباب ووجه الدلالة من عموم  
قوله بناتكم لأن بنت الابن بنت (قوله) وكذلك حلال ولد الابن من حلال الأم أي  
مثلن في التصرم وهذا الاتفاق فكذا بنات الأشوا بنات البنات (قوله) وهل تسمى  
الربيبة وإن لم تكن في حجره) أشار بهذا إلى أن التقييد بقوله في جحوركم هل هو للعالم أو يعتبر فيه  
مفهوم المخالفة وقد ذهب الجوهري إلى الأول وفيه خلاف قد مر أثر جده عبد الرزاق وابن المنذر  
وغيرهما من طريق إبراهيم بن عبيد عن مالك بن أنس قال كانت عندني امرأة قد ولدت في بغات  
فوجدت عليها فلقبت علي بن أبي طالب فقال لي مالك فأخبرته فقال أنها ابنة يعنى من غيرك قلت  
نعم قال كانت في حجره قلت لا هي في العاتق قال فأنكسها قلت فأين قوله تعالى وربكم قال  
إنها لم تكن في حجره وقد دفع بعض المتأخرين هذا الأثر وادعى في ثبوته بأن إبراهيم بن عبيد  
لا يعرف وهو عيب فإن الأثر المذكور عند ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق إبراهيم بن عبيد بن  
رفاعة وإبراهيم ثقة تابعي معروف وأبوه وجده صحابييان والأثر صحيح عن علي وكذا صرح عن عمر  
أنه أفتى من سألته أن تزوج بنت رجل كانت تحت جدتها ولم تكن البنت في حجره أخرجه أبو عبيد  
وهذا وإن كان الجوهري على خلافه فقد احتج أبو عبيد الجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم فلا  
تعرض علي بناتكم قال فم لم يقيد بالحجر وعذافه نظر لأن المطلق محمول على المفسد ولولا  
الاجماع للحادث في المسئلة وسدرة المخالف لكان الأخذ به أولى لأن التصرم جامش ومطاب أميرين  
أن تكون في الحجر وإن يكون الذي يريد التزويج قد دخل بالأم فلا تحرم وجود أحد الطرفين  
واحتصوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم لو لم تكن ربيبة ما حلت لي وهذا وقع في بعض طرق  
الحديث كما تقدم وفي أكثر طرقه لو لم تكن ربيبة في حجره فمسيح بالحجر كما نبه القرآن فقوى  
اعتباره والله أعلم (قوله) ودفع النبي صلى الله عليه وسلم ربيبة إلى من يكفلها هذا طرف

وقال الزهري قال علي  
لا يصرم وهذا امر سهل (باب)  
وربكم اللاتي في جحوركم  
من نسائكم اللاتي دخلتم  
بهن) وقال ابن عباس  
الدخول والميسس والمماس  
هو الجماع ومن قال بنات  
ولداهن من بناتهن في التصرم  
لقول النبي صلى الله عليه  
وسلم لا محيية لا تعرضن  
علي بناتكم ولا أخواتكم  
وكذلك حلال ولد الأم  
هن حلال الأم وهو حمل  
تسمى الربيبة وإن لم تكن  
في حجره ودفع النبي صلى الله  
عليه وسلم ربيبة إلى من  
يكفلها

ومى النبي صلى الله عليه وسلم ابن ابنته ابنا • حدثنا الجيدى (١٣٧) حدثنا سفيان حدثنا هشام عن أبيه عن

زينب عن أم حبيبة قالت قلت يا رسول الله هل لك فى بنت أبى سفيان قال فافعل ماذا قلت تسكن قال آحين قلت لست بك بغيلة وأحب من شركنى فبك آختى قال إنها لا تصل لى قلت بلغنى أنك تغضب قال ابنة أم سلمة قلت نعم قال لو لم تكن ربيعى ما حلت لى أرضعتى وأباهانى ربيعى فلا تعرضن على بنتاكن ولا أخواتكن • وقال الليث حدثنا هشام

من حديث واصل البزار والحاكم من طريق أبى اسحق عن فروة بن نوفل الاشجعي عن أبيه وكان النبي صلى الله عليه وسلم دفع المزنيب بنت أم سلمة وقال اغما أنت ظئرى قال فذهب بها ثم جاء فقال ما فعلت الخويرة قال عند أمها يعنى من الرضاة وحثت لتعلمى فذكر عندنا فاعلموا عند النوم وأصله عند أصحاب السنن الثلاثة بنون القصة وأصل قصه زينب بنت أم سلمة عند أحد وصحبه ابن جابر من طريق أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحرث أن أم سلمة أخبرته أنها لما قدمت المدينة فذكرت القصة فى حجرتها ثم موت أبى سلمة قالت فلم يوضع زينب جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبني الحديث وفيه فجعل يأتينا فيقول أين زينب حتى جاء عمار هو ابن ياسر فاختلبها وقال هذه تتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته وكانت ترضعها لجاءه النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أين زينب فقالت قرية بنت أبي أمية وهى أخت أم سلمة واقفها عندنا ما أخذها عمار بن ياسر فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنى أتيتكم الليلة وفى رواية لا جد فاعمار وكان أخاها لأمها يعنى أم سلمة فدخل عليها فاشتطها من حجرها وقال دعي هذه المقبوحة الحديث (قوله) ومى النبي صلى الله عليه وسلم ابن ابنته ابنا هذا طرف من حديث تقدم موصولا فى المناقب من حديث أبى بكر توفيه ان ابنه هذا سيد يعنى الحسن بن على وأشار المصنف بهذا الى تقوية ما تقدم ذكره فى الترجمة أن بنت ابن الزوجة فى حكم بنت الزوجة ثم ما حدثت أم حبيبة قالت يا رسول الله هل لك فى بنت أبى سفيان وقد تقدم شرحه مستوفى قبل هذا وقوله أرضعتى وأباهانى قوية هو يقع الهمز فى الموحدة الحفيفة ونوينة الرفع الفاعل والضير لبنت أم سلمة والمعنى أرضعتى قوية وأرضعت والددة بنت أبى سلمة وقد تقدم فى الباب الماضى انصرح بذلك فقال أرضعتى وأبا سلمة وانما انتهت على ذلك لأن صاحب المشارك نقل أن بعض الرواة عن أبى ذر رواها بكسر الهمزة وتثنية الضميمة تصحف ويكنى فى الرد عليه قوله فى الرواية الأخرى أنها ابنة أخى من الرضاة ووقع فى رواية لى سلم أرضعتى وأباهانى (قوله) وقال الليث حدثنا هشام ددة بنت أم سلمة يعنى أن الليث رواه عن هشام بن عروة قال اسناد المذكور نفسى بنت أم سلمة ددة وكأهم رمز بذلك الى غلط من سماها زينب وقد قدمت أنها فى رواية الجيدى عن سفيان وأن المصنف أخرجه عن الجيدى فلم يسماها وقد ذكر المصنف الحديث أيضا فى الباب الذى بعده من طريق الليث أيضا عن ابن شهاب عن عروة فسمها أيضا ددة • (قوله) وأن تجمعوا بين الأخنتين أو ردفه حديث أم حبيبة المذكور لقوله فلا تعرضن على بنتاكن ولا أخواتكن والجمع بين الأخنتين فى التزوج وصحرا بالاجماع سواء كانتا شقيقتين أم من أب أم من أم وسواء التسبب والرضاع واختلف فيما إذا كانتا بعلات اليمن فأجاز بعض السلف وهو رواية عن أحمد والجمهور وقهاه المصارع على المنع ونظيره الجمع بين المراءى وعمتا وأختها وحكاها الثوري عن الشعبة • (قوله) لا تنكح المرأة على عمتها أى ولا على خالتها وهذا القصور رواية أبى بكر بن أبى شيبة عن عبد الله بن المبارك باسناد حديث الباب وكذا هو عند مسلم من طريق يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة (قوله) عاصم هو ابن سليمان البصرى الاحول (قوله) الشعبي

(١٨ - فتح البارى مع)

أرضعتى وأبا سلمة قوية فلا تعرضن على بنتاكن ولا أخواتكن • (باب) لا تنكح المرأة على عمتها • حدثنا سعيد بن أخيه نا عبد الله أخيه نا عاصم عن الشعبي



سبع جابرا) كذا قال عاصم وحده (قوله وقال داود ابن عون عن الشعبي عن أبي هريرة) أما  
 رواية داود وهو ابن أبي هند فوصلها أو داود الترمذي والدارمي من طريقه قال حدثنا عاصم  
 هو الشعبي) أما نا أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تنكح المرأة على عمتها والمرأة  
 على خالتها والعمة على بنت أخيها والخالة على بنت أخيها الصغرى على الكبرى ولا الكبرى  
 على الصغرى لقول الدارمي والترمذي نحوه ولقوله أبي داود لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها  
 وأخرجهم مسلم من وجه آخر عن داود بن أبي هند فقال عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فكان  
 لداود فيه شيئين وهو محفوظ لابن سيرين عن أبي هريرة من غير هذا الوجه وأما رواية ابن عون  
 وهو عبد الله فوصلها التسائي من طريق خالد بن الحارث عنه بلفظ لا تزوج المرأة على عمتها ولا  
 على خالتها ووقع لنا في فوائد أبي محمد بن أبي شريح من وجه آخر عن ابن عون بلفظ نهى أن  
 تنكح المرأة على ابنة أخيها وابنة أخيها والتي يظهر أن الطريقين محفوظان وقد رواه جابر بن  
 سلمة عن عاصم عن الشعبي عن جابر أو أبي هريرة لكن نقل البيهقي عن الشافعي أن هذا الحديث  
 لم يروى من وجه ثبت أهل الحديث إلا عن أبي هريرة روى من وجوه لا يثبتها أهل العلم بالحديث  
 قال البيهقي هو كما قال قدسنا من حديث علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو  
 وأنس وأبي سعيد وعائشة وليس فيها شيء على شرط الصحيح وإنما اتفاق على إثبات حديث أبي  
 هريرة وأخرج البخاري رواية عاصم عن الشعبي عن جابر وبين الاختلاف على الشعبي فيه قال  
 والحفاظ روى رواية عاصم خطأ والصواب رواية ابن عون وداود بن أبي هند اه وهذا  
 الاختلاف لم يقدح عند البخاري لأن الشعبي أشهر بجابر منه بأبي هريرة والحديث طرق أخرى  
 عن جابر بشرط الصحيح أخرجهما التسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر والحديث  
 محفوظ أيضا من أوجه عن أبي هريرة فلكل من الطريقين ما يعضده وقول من نقل البيهقي عنهم  
 تضعف حديث جابر معارض بتخصيم الترمذي وابن حبان وغيرهما له وكفى بقرع البخاري له  
 موصولا قوة قال ابن عبد البر كان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة  
 يعني من وجه يصح وكأنه لم يصح حديث الشعبي عن جابر وصححه عن أبي هريرة والحدوثان  
 جميعا صحيحان وأما من نقل البيهقي أنهم روه من العصابة غير هذا فنقد كرمثل ذلك الترمذي  
 بقوله في الباب لكن لم يذكر ابن مسعود ولا ابن عباس ولا أنساو زاد بلهم أبا موسى وأبا أمامة  
 وسرة ووقع لي أيضا من حديث أبي الدرداء من حديث عتاب بن أسيد ومن حديث سعد بن  
 أبي وقاص ومن حديث زبابة ابن أبي شبة وأحمد وأبي داود والتسائي وابن ماجه وأبي يعلى  
 ونسأوا أحاديثهم موجودة عند ابن أبي شبة وأحمد وأبي داود والتسائي وابن ماجه وأبي يعلى  
 والبراز والطبراني وابن حبان وغيرهم ولو لا خشية التطويل لا وددتها مفصلة لكن في لفظ  
 حديث ابن عباس عند ابن أبي داود أنه كره أن يجمع بين العمة والخالة وبين العنتين والخاليتين  
 وفي روايته عند ابن حبان نهى أن تزوج المرأة على العمة والخالة وقال أنتك إذا فطقت ذلك قطع  
 أرباكن قال الشافعي يحرم الجمع بين من ذكره هو قول من لقنهم من القسنيين لاختلاف  
 بينهم في ذلك وقال الترمذي بعد تحريم العمل على هذا عند عامة أهل العلم لا نعم بينهم اختلافا  
 أنه لا يعمل للرسل أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ولأن تنكح المرأة على عمتها وخالتها وقال

سمع جابرا رضي الله  
 عنه قال نهى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أن  
 تنكح المرأة على عمتها  
 وخالتها وقال داود ابن عون  
 عن الشعبي عن أبي هريرة  
 حدثنا عبد الله بن يوسف  
 أخبرنا مالك عن أبي الزناد  
 عن الأعرج عن أبي هريرة  
 رضي الله عنه أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال

ابن المنذر لم يستأصل في منع ذلك اختلاف اليوم وإنما قال بالجواز فرق من الخوارج وإذا ثبت  
الحكم بالسنة واتفق أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه وكذا أقبل الإجماع ابن  
عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي لكن استثنى ابن حزم عثمان بن عفان وهو أحد الفقهاء  
القدماء من أهل البصرة وهو يفتي الموحدين وتشد المنة واستثنى النووي طائفتين  
الخوارج والسبعون استثنى القرطبي الخوارج ولقظه اختار الخوارج الجمع بين الاثنين وبين  
المرأة وعنها وخالتها ولا يعتد بخلافهم لأنهم مرقومان الدين ٨٥ وفي نقله عنهم جواز الجمع بين  
الاثنين غلط بين فان عدتكم الحسد بأدلة القرآن لا يخالفونها البتة وإنما ردون الأحاديث  
لاعتقادهم عدم الثقة بنقلها وتحريم الجمع بين الاثنين تصحوص القرآن ونقل ابن دقيق العيد  
تحريم الجمع بين المرأة وعمتها عن جمهور العلماء ولم يعين الخالف (قوله لا يجمع ولا ينكح) كلف  
الروايات بالرفع على الخبر من المشروعية وهو متضمن النهي قاله القرطبي (قوله على عتها)  
ظاهره يقتضيه المنع عما إذا تزوج أحداهما على الأخرى ويؤخذ منه منع تزويجهما معا  
فإن جمع بينهما بعد طلاق أو زواج أحدهما على الأخرى (قوله في الرواية الأخيرة فترى) بضم النون أى  
تظن وبقيتها أى تعتقد (قوله خالة أيها تلك المثلة) أى من التحريم (قوله لأن عروة حدثني  
الخ) في أخذ هذا الحكم من هذا الحديث فلو كانه أراد إلحاق ما يحرم بالصهر بما يحرم بالنسب  
كما يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب ولما كانت خالة الابن من الرضاع لا يحل نكاحها فكذلك خالة  
الاب لا يجمع بينها وبين بنت ابن أخيها وقد تقدم شرح حديث عائشة المذكور قال النووي  
احتج الجمهور بهذه الأحاديث وخصوصا بعموم القرآن في قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم  
وقد ذهب الجمهور إلى جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الأحاد أو أقصص صاحب الهداية من  
الحنفية من ذلك بأن هذا من الأحاديث المشهورة التي يجوز أن يادة على الكتاب بجملتها وإقائه أعلم  
❖ (قوله باب الشغار) بمجهتين مكسورا الأولى (قوله نهي عن الشغار) في  
رواية ابن وهب عن مالك بن نهي عن نكاح الشغار كراه ابن عبد البر وهو مراد من حذفه (قوله  
والشغار أن يزوج الرجل ابنته الخ) قال ابن عبد البر ذكر تفسير الشغار جميع روايات مالك  
عنه (قلت) ولا يرد على إطلاقه أن أباد أو أخرجه عن القعني فلم يذكر التفسير وكذا أخرجه  
الترمذي من طريق معين بن عيسى لأنهما اختصرا ذلك في تصنيفهما والقتل أخرجه  
التسائي من طريق معين بالتفسير وكذا أخرجه الخطيب في المديح من طريق القعني ثم  
اختلف الرواة عن مالك فيمن ينسب إليه تفسير الشغار فلا أكثر لم يسجدوا لاحد ولذا قال  
الشافعي فيما استحكم البيهقي في المعرفة لأدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم وأعن ابن عمر  
أوعن نافع وأعن مالك ونسبه محرز بن عون وغيره مالك قال الخطيب تفسير الشغار ليس من  
كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو قول مالك وصل بالمتن المرفوع وقد بين ذلك ابن مهدي  
والقعني ومحرز بن عون ثم ساقه كذلك عنهم ورواه محرز بن عون عند الإجماع على والدارقطني  
في الموطآت وأخرجه الدارقطني أيضا من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال سمعت أن الشغار  
أن يزوج الرجل إلى آخره وهذا دل على أن التفسير من منقول مالك لأن مقوله ووقع عند  
المصنف كإسباقي في كتاب تركه الجليل من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث تفسير

لا يجمع بين المرأة وعمتها  
ولا بين المرأة وخالتها حديثنا  
عبدان أخبرنا عبيد الله قال  
أخبرني نونس عن الزهري  
قال حدثني قبيصة بن ذؤيب  
أنه سمع أبا هريرة يقول نهي  
النبي صلى الله عليه وسلم أن  
تنكح المرأة على عمتها والمرأة  
وخالتها فتري خالة أيها بلك  
المثلة لأن عروة حدثني عن  
عائشة قالت حرمت من  
الرضاعة ما يحرم من النسب  
❖ (باب الشغار) حديثنا  
عبيد الله بن يوسف أخبرنا  
مالك عن نافع عن ابن عمر  
رضي الله عنهما أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نهي  
عن الشغار والشغار أن  
يزوج الرجل ابنته على أن  
يزوجه الآخر ابنته ليس  
بينهما صداق

الشغار من قول نافع ولفظه قال عبيد الله بن عمر قلت لنافع ما الشغار فذكره فقل مالكا أيضا نقله عن نافع وقال أبو الوليد الباسي الظاهر أنه من جملة الحديث وعليه يحصل حتى يتبين أنه من قول الراوي وهو نافع قلت قد تبين ذلك ولكن لا يلزم من كونه لم يرفع أنه لا يكون في نفس الأمر مرفوعا فقد ثبت ذلك من غير روايته فعند مسلم من روايته أي أسامقوا بن عمر بن عبيد الله بن عمر أيضا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله سواء قال وزاد ابن عمر والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجي ابتك وأزوجك ابنتي وزوجي أختك وأزوجك أختي وهذا يحتمل أن يكون من كلام عبيد الله بن عمر فيرجع إلى نافع ويحتمل أن يكون تلقاه عن أبي الزناد ويؤيد الاحتمال الثاني ورواه في حديث أنس وجابر وغيرهما أيضا فأخرج عبد الرزاق عن معمر بن ثابت وأبان عن أنس مرفوعا لا شغار في الإسلام والشغار أن يزوج الرجل الرجل أخته بأخته وروى البيهقي عن طريق نافع بن يزيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا نهي عن الشغار والشغار أن ينكح هذه بهذه بغير صداق يضع هذه صداق هذه يضع هذه صداق هذه وأخرج أبو الشيخ في كتاب النكاح من حديث أبي ربحانة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن المشاورة والمشاورة أن يقول زوج هذا من هذه وهذه من هذا بلا مهر قال القرطبي تفسير الشغار جميع موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعا فهو المقصود وإن كان من قول الصحابي فيقبول أيضا لأنه أسلم بالمقال وأقعد بالحال اهـ وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر في الشغار المنوع ظاهر الحديث في نفسه فإنه فيه وصفين أحدهما تزويج كل من الوليين وليته لا شر بشرط أن يتزوج به وليته والثاني خلوص كل منهما من الصداق فنهى عن اعتبارهما معا حتى لا يمنع مثلا إذا تزوج كل منهما الآخر بغير شرط وإن لم يذكر الصداق أو زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر الصداق وذهب أكثر الشافعية إلى أن عليه النهي الاشتراك في البضع لأن بضع كل منهما يصير مورد العقد وجعل البضع صداقا مخالفا ليراد عقد النكاح وليس المقتضى للطلاق تركة ذكر الصداق لأن النكاح يصح بدون تسمية الصداق واختلفوا فيما إذا لم يصرح بذكر البضع فالأصح عندهم العصة ولكن وجد نص الشافعي على خلافه ولفظه إذا تزوج الرجل ابنته أو المرأة بلى أمرها من كانت لا خير على أن صداق كل واحدة بضع الأخرى أو هل أن ينكحه الأخرى ولم يسم أحدهما الواحدة منهما صداقا فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منسوخ هكذا ساقه البيهقي بإسناده الصحيح عن الشافعي قال وهو الموافق للتفسير المنقول في الحديث واختلف نص الشافعي فيما إذا سمى مع ذلك مهورا قصص في الأملاء على البطلان وظاهر نصه في المختصر العصة وعلى ذلك أقصر في النقل عن الشافعي من نقل الخلاف من أهل المذاهب وقال الفقيه الملقب في البطلان التعليق والتوقيف فكانه يقول لا يتعقد نكاح بنتي حتى تنقضي نكاح بنتك وقال الخطابي كان ابن أبي هريرة يشبهه بـرجل تزوج امرأته ويستثنى عضوان من أعضائها وهو ما لا خلاف في فساده وتقرر بذلك أنه زوج وليته ويستثنى بضعها حيث يجعله صداقا للأخرى وقال الغزالي في الوسيط صورته الكاملة أن يقول زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك على أن يكون بضع كل واحدة منهما صداقا للأخرى ومهما انعقد نكاح ابنتي انعقد نكاح ابنتك قال شيخنا في شرح الترمذي ينبغي أن

إذا لم يكن مع البضع شيء آخر ليكون متفقا على قصره في المذهب وتصل الخرق أن أحد  
 نص على أن علمه البطلان ترك ذكر المهر ورجح ابن تيمية في المهر وأن العلة التشريك في البضع  
 وقال ابن دقيق العدمانص عليه أحدهما ظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله فيه  
 ولا صداق بينهما فإنه يشعر بأن جهة الفساد ذلك وإن كان يحتفل أن يكون ذلك تركلازمته  
 لجهة الفساد ثم قال وعلى الجملة نفسه شعور بأن عدم الصداق له مدخل في النهي ويؤيده  
 حديث أبي ربيعة الذي تقدم ذكره وقال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز  
 ولكن اختلفوا في حصته فالجمهور على البطلان وفي رواية عن مالك يفسح قبل الدخول لا بعده  
 وحكاها ابن المنذر عن الأوزاعي وذهب الحنفية إلى حصته وجوب مهر المثل وهو قول الزهري  
 ومكحول والثوري والليث ورواية عن أحمد وأحق وأبي ثور وهو قول على مذهب الشافعي  
 لا خلافا لجهة لكن قال الشافعي إن التسميع مأمور بالمال أو ما أحل أقما وما لم عين فاذا ورد النهي  
 عن نكاح تأكد التحريم (تنبه) ذكر البنت في تفسير الشغار مثال وقد تقدم في رواية  
 أخرى ذكر الاخت قال النووي أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن  
 كالبنات في ذلك والله أعلم (قوله ما) هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد أي فيصل  
 له نكاحها بذلك وهذا يناول صورتين أحدهما يجوز له يمتن غيره ذكر مهر والثاني العقد  
 بلفظ الهبة فالصورة الأولى ذهب الجمهور إلى بطلان النكاح وأجازة الحنفية والأوزاعي ولكن  
 قالوا يجب مهر المثل وقال الأوزاعي إن تزوج بلفظ الهبة بشرط أن لا مهر لم يصح النكاح  
 ووجه الجمهور وقوله تعالى خالصة لك من دون المؤمنين فعدوا ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم  
 وأنه يتزوج بلفظ الهبة بغير مهر في الحال ولا في المال وأجاب الجمهور عن ذلك بأن المراد أن  
 الواهبة تخصص به لا مطلق الهبة والصورة الثانية ذهب الشافعية وطائفة إلى أن النكاح لا يصح  
 إلا بلفظ النكاح أو التزويج لأنهما الصريحان للذات ورجحهما القرآن والحديث وذهب  
 الأكثر إلى أنه يصح بالكليات وأجرح الجماوي لهسبها لقياس على الطلاق فإنه يجوز بصريحه  
 وبكلياته مع القصد (تأمل حديث هشام) هو ابن عروة عن أبيه قال كانت خولة هذا امرئ  
 لأن عروة لا يذكر زمن القصة لكن السياق يشعر بأنه عليه عن عائشة وقد ذكر المصنف عقب  
 هذه الطريق رواية من صرح فيه بذكر عائشة تعليقا وقد تقدم في تفسير الأحزاب من طريق أبي  
 أسامة عن هشام كذلك موصولا (قوله بنت حكيم) أي ابن أمية بن الأوقص السلمي وكانت  
 زوجة عثمان بن مظعون وهي من السابقات إلى الإسلام وأما من بن أمية (قوله من اللاتي  
 وهن) وكذا وقع في رواية أبي أسامة المذكورة قالت كنت أغار من اللاتي وهن أنفسهن وهذا  
 يشعر بتعدد الواهبات وقد تقدم تفسيرهن في تفسير سورة الأحزاب ووقع في رواية أبي سعيد الخدري  
 الاتي ذكره في المعلقات عن عروة عن عائشة قالت التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم  
 خولة بنت حكيم وهذا محمول على تأويل أنها السابقة إلى ذلك أو نحو ذلك من الوجوه التي  
 لا تقتضي الحصر المطلق (قوله فقالت عائشة أماتسقى المرأة أن تهب نفسها) وفي رواية لمحمد بن  
 بشر الموصولة عن عائشة أنها كانت تعبر اللاتي وهن أنفسهن (قوله أن تهب نفسها) زاد في  
 رواية محمد بن بشر بغير صداق (قوله فلما نزلت ترجى من تشاء) في رواية عبيدة بن سليمان فأنزل

(باب هل للمرأة أن تهب  
 نفسها لأحد) حدثنا محمد  
 ابن سلام حدثنا ابن فضيل  
 حدثنا هشام عن أبيه قال  
 كانت خولة بنت حكيم من  
 اللاتي وهن أنفسهن  
 التي صلى الله عليه وسلم  
 فقالت عائشة أماتسقى  
 المرأة أن تهب نفسها للرجل  
 فلما نزلت ترجى من تشاء  
 منهن قلت يا رسول الله -

الله تزيق وهذا أظهر في أن نزول الآية بهذا السبب قال القرطبي حلت عاشقة على هذا التفسير  
 الغيرة التي طبعت عليها التماس والافتقار علمت أن الله أباح لنيه ذلك وأن جميع التماس لم يكن له  
 وقهن لكان قليلا **(قوله ما أرى بك الإيسار في حوائك)** في رواية محمد بن بشر أني لا أرى بك  
 يسار لك في حوائك أي في رضاك قال القرطبي هذا قول أبرزه الدلال والغرض هو من نوع قولها  
 ما أجدك ولا أجد إلا الله والافاضة الهوى إلى التي صلى الله عليه وسلم لا تفعل على ظاهره لانه  
 لا ينطق عن الهوى ولا يفعل بالهوى ولو قالت إلى امرئ ضائق لكان الحق ولكن الغيبة ينقصر  
 لأجلها الإطلاق مثل ذلك **(قوله رواد أبو سعيد المؤدب ومحمد بن بشر وعبد بن هشام عن أبيه)**  
 عن عائشة يزيد بعضهم على بعض) أما رواية أبي سعيد واسمه محمد بن مسلم بن أبي الوضاح فوصلها  
 ابن مردويه في التفسير واليهي من طريق منصور بن أبي مزاحم عنه مختصرا كما ثبت عليه  
 قالت التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم خولة بنت حكيم حسب وأما رواية محمد بن بشر  
 فوصلها الإمام أحمد عنه بتمام الحديث وقد ثبت ما فيه من زيادة وقائدة وأما رواية عبد بن  
 ابن سليمان فوصلها مسلم وابن ماجه من طريقه وهي بخرواية محمد بن بشر **(قوله ما)**  
**نكاح الحرم** كأنه يعني إلى الجواز لانه لم يذكر في الباب شيئا غير حديث ابن عباس  
 في ذلك ولم يصرح حديث المنع كأنه لم يصح عنده على شرطه **(قوله أخبرنا عمرو)** هو ابن دينار وجابر  
 ابن زيد هو أبو الشعثاء **(قوله تزوج النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم)** تقدم في آخر الحديث من  
 طريق الأوزاعي عن عطاء بن ابن عباس بلفظ تزوج ميمونة وهو محرم وفي رواية عطاء المذكورة  
 عن ابن عباس عند النسائي تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم جعلت أمرها  
 إلى العباس فأنتكحها أباه وتقدم في مرة القضاء من رواية بكرمة بلفظ حديث الأوزاعي وزاد  
 وشابه وهي حلال وماتت بسرف قال الأثرم قلت لأجدان أبا ثور يقول بأى شيء يدفع حديث  
 ابن عباس أى مع محنته قال فقال الله المستعان ابن المسيب يقول وهم ابن عباس وميمونة تقول  
 تزوجني وهو حلال اه وقد عارض حديث ابن عباس حديث عثمان لا ينكح الحرم ولا ينكح  
 أخرجه مسلم ويجمع بينهما وبين حديث ابن عباس بمحمل حديث ابن عباس على أن من خصائص  
 النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن عبد البر اختلفت الآثار في هذا الحكم لكن الرواية أنه  
 تزوجها وهو حلال جاءت من طرق شتى وحديث ابن عباس صحيح الاستدلال لكن الوهم إلى  
 الواحد أقرب إلى الوهم من الجماعة فأقول أحوال الخبرين أن يتعارضا فطلب الحق من غيرهما  
 وحديث عثمان صحيح في منع نكاح الحرم فهو المنع اه وقد تقدم في آخر كتاب الحديث  
 الصحيح في ذلك ملخصا وأن منهم من حل حديث عثمان على الوطء وتعقب بأنه ثبت فيه لا ينكح  
 بفتح أوله ولا ينكح بضم أوله ولا ينكح ووقع في صحيح ابن حبان زيادة ولا ينكح عليه وتزوج  
 حديث عثمان بأنه تقيد قاعدة وحديث ابن عباس واقعة عين تتحمل أنواعا من الاحتمالات  
 فنها أن ابن عباس كان يرى أن من قلد الهدى بصريحه كما تقدم تقرير ذلك عنه في كتاب الحديث  
 والنبي صلى الله عليه وسلم كان قلد الهدى في عرته تلك التي تزوج فيها ميمونة فتكون الإطلاقة أنه  
 صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم أى عقد عليها بعد أن قلد الهدى وإن لم يكن تلبس بالأحرام  
 وذلك أنه كان أرسل إليها أبا رافع فخطبها فجعلت أمرها إلى العباس فزوجها من النبي صلى الله

ما أرى بك الإيسار في  
 حوائك رواد أبو سعيد  
 المؤدب ومحمد بن بشر وعبد  
 بن هشام عن أبيه عن  
 عائشة يزيد بعضهم على  
 بعض (باب نكاح الحرم)  
 حدثنا مالك بن اسمعيل  
 أخبرنا ابن هبيرة أخبرنا عمرو  
 حدثنا جابر بن زيد قال أبانا  
 ابن عباس رضي الله عنهما  
 تزوج النبي صلى الله عليه  
 وسلم وهو محرم

عليه وسلم وقد أخرج الترمذي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من طريق مطر الوراقص  
 ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج  
 ميمونة وهو حلال وبنيهما وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما قال الترمذي لا نعلم أحدا أسنده  
 غير جابر بن زيد عن مطر ورأه مالك عن ربيعة عن سليمان مر سلا ومنها أن قول ابن عباس تزوج  
 ميمونة وهو محرم أي داخل الحرام أو في الشهر الحرام قال الأعشى • قتلوا كسرى بلبس محرما •  
 أي في الشهر الحرام وقال آخر • قتلوا ابن عفان أنطليخة محرما • أي في البلد الحرام وإلى هذا  
 التأويل جابر ابن حبان لحزمه في صحيحه وعارض حديث ابن عباس أيضا حديث يزيد بن الأصم  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال قال وكانت خالتي وحالة ابن عباس وأما ابن  
 خاتمة كما كانت حالة ابن عباس وأخرج مسلم وسبعه آخر عن يزيد بن الأصم قال حدثني ميمونة  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وحالة ابن عباس وأما ابن  
 المسيب الذي أشار إليه أحمد فأخرجه أبو داود وأخرج البيهقي من طريق الأزاعي عن عطاع عن  
 ابن عباس الحديث قال وقال سعيد بن المسيب دخل ابن عباس وإن كانت خاتمة تزوجها إلا  
 بعدما أحل قال الطبري الصواب من القول عندنا أن نكاح المحرم فاسد لصحة حديث عثمان  
 وأما قصة ميمونة فتعارضت الأخبار فيها ثم ساق من طريق أيوب قال أنبت أن الاختلاف في  
 زواج ميمونة إنما وقع لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفت إلى العباس لينكحها فإذا نكحها  
 فقال بعضهم أنكحها قبل أن يصرم النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم بعدما أحرم وقد ثبت أن  
 عمرو وعلي وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرم نكح وبين امرأته ولا يكون هذا إلا عن ثبت  
 • (تنبيه) • فثبت في الصحيح أن حديث ابن عباس جامع له صحيحا عن عائشة وأي حررة فأما  
 حديث عائشة فأخرجه الترمذي من طريق أيوب عنه وهو أخرجه الطحاوي والبراء من طريق  
 مسروق عنها وصححه ابن حبان وأحمد ما عدا ما أخرجه بالرسالة وليس ذلك بقادر فيه وقال الترمذي  
 أخبرنا عمرو بن علي أن أبا نأما أو عاصم عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة قال  
 عمرو بن علي قلت لأبي عاصم أنت أمليت علينا من الرقعة ليس فيه عائشة فقال دع عائشة حتى  
 أقول فيه وهذا السناد صحيح لولا هذه القصة لكن هو شاهد قوي أيضا وأما حديث أي حررة  
 أخرجه الدارقطني وفي أسنده كامل أو العلامة وفيه ضعف لكنه يقتضيه حديث ابن عباس  
 وعائشة وفيه مرد على قول ابن عبد البر أن ابن عباس تفرد من بين الصحابة بأن النبي صلى الله عليه  
 وسلم تزوج وهو محرم وجامع الشيعي ويجاهد من سلا مئله أخرجهما ابن أبي شيبة وأخرج  
 الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال سألت أنس عن نكاح المحرم فقال لا بأس به  
 وهل هو كالبيع وأسناده قوي لكنه قياس في مقابل النص فلا عبرة به وكان أنس لم يلقه حديث  
 عثمان • (قوله) ما • نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة أخيرا يعني  
 تزويج المرأة إلى أجل فإذا انقضى وقعت الفارقة وقوله في الترجمة أخيرا يفهم منه أنه كان مباحا  
 وأن النهي عنه وقع في آخر الأمر وليس في أحاديث الباب التي أوردها التصريح بذلك لكن  
 قال في آخر الباب إن عليا بين أنه منسوخ وقد وردت عدداً من أحاديث صحيحة صريحة بالنهي عنها  
 بعد الأذن فيها وأقرب ما فيها عهد بالوفاة النبوية ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري قال كما

• (باب نهى النبي صلى الله  
 عليه وسلم عن نكاح المتعة  
 أخيراً) • • • • •  
 اسمعيل حدثنا ابن عيينة  
 أنه سمع الزهري يقول

عند عمر بن عبد العزيز فتذاكرنا بمعة النساء فقال رجل يقال له ربيع بن سبرة أشهد على أبي  
 أنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع وسأذكر الاختلاف في  
 حديث سبرة هذا وهو ابن عبد الله هذا الحديث الأول (قوله أخبرني الحسن بن محمد بن علي)  
 أي ابن أبي طالب وأبوه محمد هو الذي يعرف بابن الحنفية وأخوه عبد الله بن محمد أما الحسن  
 فأخرج له النصارى غير هذا منها ما تقدم له في القسطنطينية من روايته عن جابر ويأتي في هذا الباب آخر  
 عن جابر وسلسلة إلى الكوع وأما أخوه عبد الله بن محمد فكنته أبوه هاشم وليس له في النصارى  
 سوى هذا الحديث ووثقه ابن سعد والتساقى والهيلى وقد تقدمت له طريق أخرى في غزوة  
 خيبر من كتاب المغازى وتأتي أخرى في كتاب الذابح وأخرى في ترك الحبل وقرنه في المواضع  
 الثلاثة بأخيه الحسن وذكر في التاريخ عن ابن عينة عن الزهري أخبرني الحسن وعبد الله ابنا  
 محمد بن علي وكان الحسن أو ثقهما ولا جد عن سفيان وكان الحسن أرضاهما إلى أنفسهم وكان  
 عبد الله يتبع السبيعة ١٥ والسبيعة جملة ثم موحدة ينسبون إلى عبد الله بن سبأ وهو من  
 رؤساء الروافض وكان المختار بن أبي عبيد على رآه ولما غلب على الكوفة وتبع قتله الحسين  
 فقتلهم أجمته السبعة ثم فارقه أكثرهم لما ظهر منهم من الأكاذيب وكان من رأى السبيعة موالاة  
 محمد بن علي بن أبي طالب وكأوا بن عمون أنه المهدى وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان ومنهم  
 من أقرب عمه ونظمهم الأمر بعد ما رأى ابنه أبي هاشم هذا ومات أبوه هاشم في آخر ولاية  
 سليمان بن عبد الملك سنة ثمان وأتسع وتسعين (قوله عن أبيهما) في رواية الدارقطني في  
 الموطأ من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك عن الزهري أن عبد الله والحسن ابني  
 محمد أخبراه أن أباهما محمد بن علي بن أبي طالب أخبرهما (قوله أن عليا قال لابن عباس) سياق  
 ابن قتيبة بهذا الحديث في ترك الحبل بلطف أن عليا قيل له أن ابن عباس لا يرى بمعة النساء  
 بأسا وفي رواية الثوري ويحيى بن سعيد كلاهما عن مالك عند الدارقطني أن عليا سمع ابن عباس  
 وهو يفتي في معة النساء فقال أما علمت وأخرجه سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد  
 عن الزهري بدون ذكر مالك ولفظه أن عليا ما بن عباس وهو يفتي في معة النساء أنه لا بأس  
 بها ولمسلم من طريق جويرية عن مالك بسنده أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان إنك رجل  
 تائه وفي رواية الدارقطني من طريق الثوري أيضا تكلم علي وابن عباس في معة النساء فقال له  
 علي إنك امرؤ تائه ولمسلم من جهة آخر أنه سمع ابن عباس يفتي في معة النساء فقال له مهلا يا ابن  
 عباس ولا جد من طريق معمر رخص في معة النساء (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى  
 عن المتعة) في رواية أحمد عن سفيان نهى عن نكاح المتعة (قوله وعن لحوم الجمر الأهلية زمن  
 خيبر) هكذا الجميع الرواة عن الزهري خيبر بالمعجمة أوله والراء آخره الامارواه عبد الوهاب  
 الثقفي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فإنه قال حين جملة أوله ونودين أخرجه  
 التساقى والدارقطني ونها على أنه وهم فتردد عبد الوهاب وأخرجه الدارقطني من طريق  
 أنس عن يحيى بن سعيد فقال خيبر على الصواب وأغرب من ذلك رواية ابن أبي عمير عن راشد عن  
 الزهري عنه بلطف نهى في غزوة تبوك عن نكاح المتعة وهو خطأ أيضا (قوله زمن خيبر) الظاهر  
 أنه طرف للامرين وحكى البيهقي عن الجسدي أن سفيان بن عيينة كان يقول قوله يوم خيبر

أخبرني الحسن بن محمد بن  
 علي وأخوه عبد الله عن  
 أبيهما أن عليا رضى الله عنه  
 قال لابن عباس إن النبي  
 صلى الله عليه وسلم نهى  
 عن المتعة وعن لحوم الجمر  
 الأهلية زمن خيبر حدثنا  
 محمد بن بشار حدثنا غندر

يتعلق بالجر الاهلية لا بالمتعة قال البيهقي وما قاله محقق بعني في روايته هذه وأما غيره فصرح أن  
الطرف يتعلق بالمتعة وقدمضي في غزوة خير من كتاب المغازي ويأتي في النافع من طريق مالك  
بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خير عن متعة النساء وعن لحوم الجمر الاهلية  
وهكذا أخرجه مسلم من رواية ابن عينة أيضا وسيأتي في ترك الجبل في رواية عبد الله بن عمر عن  
الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خير وكذا أخرجه مسلم وزاد من طريقه  
فقال مهلا يا ابن عباس ولا جمن طريق معمر بن سنده أنه بلغه أن ابن عباس رخص في متعة  
النساء فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خير وعن لحوم الجمر الاهلية  
وأخرجه مسلم من رواية نونس بن يزيد عن الزهري مثل رواية مالك والدارقطني من طريق ابن  
وهب عن مالك ويونس وأسامه بن زيد ثلاثهم عن الزهري كذلك وذكر السهيلي أن ابن عينة  
رواه عن الزهري بلفظ نهى عن كل الجمر الاهلية عام خير وعن المتعة بعد ذلك أوفى غزوة ذلك  
اليوم اه وهذا اللفظ الذي ذكره لم أره من رواية ابن عينة فقد أخرجه أحمد وابن أبي عمر  
والجدي واصفي في مسانيدهم عن ابن عينة باللفظ الذي أخرجه البخاري من طريقه لكن منهم  
من زاد لفظ نكاح كما يشتهر وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وإبراهيم بن  
موسى والعباس بن الوليد وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن غير وزهير  
ابن حرب جميعا عن ابن عينة بمثل لفظ مالك وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عينة لكن  
قال زمن بدل يوم قال السهيلي ويصل بهذا الحديث تنبيه على اشكال لان فيه النهي عن نكاح  
المتعة يوم خير وهذا شئ لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة الاثر قال فالذي يظهر أنه وقع  
تقديم وتأخير في لفظ الزهري وهذا الذي قاله سبقه اليه غيره في النقل عن ابن عينة فذكر ابن  
عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ أن الحميدي ذكر عن ابن عينة أن النهي زمن خير عن لحوم  
الجر الاهلية وأما المتعة فكانت في غير يوم خير ثم راجعت مسند الحميدي من طريق قاسم بن  
أصبغ عن أبي اسحق السلي عنه فقال بعد مساق الحديث قال ابن عينة بعني أنه نهى عن  
لحوم الجمر الاهلية زمن خير ولا يعني نكاح المتعة قال ابن عبد البر وعلى هذا كثرة الناس وقال  
البيهقي يشبه أن يكون كما قال لصحة الحديث في أنه صلى الله عليه وسلم رخص فيها بعد ذلك ثم نهى  
عنها فلا يتم احتياج على الا اذا وقع النهي أخيرا لتقوم به الحجة على ابن عباس وقال أبو عوانة  
في مصنفه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي أنه نهى يوم خير عن لحوم الجمر وأما المتعة  
فسكت عنها وأما نهى عنها يوم الفتح اه والحامل لهؤلاء على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد  
زمن خير كما أشار اليه البيهقي لكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن عليا لم يبلغه الرخصة فيها يوم  
الفتح لو وقع النهي عنها من قريب كما سيأتي بيانه ويؤيد ظاهر حديث علي ما أخرجه أبو عوانة  
وصححه من طريق سالم بن عبد الله أن رجلا سأل ابن عمر عن المتعة فقال حرام فقال أن فلانا  
يقول فيها فقال والله لقد علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمها يوم خير وما كتمانها حين  
قال السهيلي وقد اختلف في وقت تحريم نكاح المتعة فأعرب ما روي في ذلك رواية من قال  
في غزوة تبوك ثم رواية الحسن أن ذلك كان في عمرة القضاء والمشهور في تحريمها أن ذلك كان  
في غزوة الفتح كما أخرجه مسلم من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه وفي رواية عن الربيع



أخرجها أبو داود أنه كان في حجة الوداع قال ومن قال من الرواة مكان في غزوة أو طاس فهو موافق لمن قال عام الفتح اه قصص مما أشار إليه ستمواطن خير ثم عمرة القضاء ثم الفتح ثم أو طاس ثم تبوك ثم حجة الوداع وبقي عليه حديثان لأنها وقعت في رواية قد نبت عليها قبل فأما أن يكون ذهل عنها أو تركها عمدًا لخطار واتها أو لكون غزوة أو طاس وحديث واحدة فأما رواية تبوك فأخرجها الصحيح بن راهويه وابن حبان من طريقه من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل بثنية الوداع رأى مصابيح وسمع نساء يبكين فقال ما هذا فقوالوا يا رسول الله نساء كانوا اتبعوا من فقال هدم المتعة النكاح والطلاق والميراث وأخرجه الحازمي من حديث جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك حتى إذا كنا عند العقبة مما يلي الشام جاءت نسوة قد كانت معنا حين يطفن برحالننا فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك قال فغضب وقام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة فتوادعنا يومئذ سمعت ثنية الوداع وأما رواية الحسن وهو البصري فأخرجها عبد الرزاق من طريقه وزاد ما كانت قبلها ولا بعدها وهذه الزيادة منكورة من راويها عمرو بن عبدو وهو ساقط الحديث وقد أخرجه سعد بن منصور من طريق مصحصة عن الحسن بدون هذه الزيادة وأما غزوة الفتح فنبت في صحيح مسلم كما قال وأما أو طاس فنبت في مسلم أيضاً من حديث سلمة بن الأكوع وأما حجة الوداع فوقع عند أبي داود من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه وأما قوله لا مخالفة بين أو طاس والفتح ففيه نظر لأن الفتح كان في رمضان ثم خرجوا إلى أو طاس في شوال وفي سياق مسلم أنهم لم يخرجوا من مكة حتى حرمت ولفظه أنه غرامع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتح فأذن لنا في متعة النساء فخرجت أنا ورجل من قومي فذكر قصة المرأة إلى أن قال ثم استفتت منها فلم أخرج حتى حرما وفي لفظه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً بين الركن والباب وهو يقول بمثل حديث ابن عمر وكان تقدم في حديث ابن عمر أنه قال يا أيها الناس إلى قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة وفي رواية له أمر أصحابه بالمتعة من النساء فذكر القصة دخلنا مكة ثم لم نخرج حتى نهانا عنها وفي رواية له أمر أصحابه بالمتعة من النساء فذكر القصة قال فكن معنا ثلاثاً ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقهن وفي لفظه فقال إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة فأما أو طاس فلفظ مسلم رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها وظاهر الحديثين المخيرة لكن يحتمل أن يكون أطلق على عام الفتح عام أو طاس لتقاربهما ولو وقع في سياقه أنهم اتبعوا من النساء في غزوة أو طاس لما حسن هذا الجمع ثم وبعد أن يقع الاذن في غزوة أو طاس بعد أن يقع التصريح قبلها في غزوة الفتح بأنها حرمت إلى يوم القيامة وإذا تقرر ذلك فلا يصح من الروايات شيء بغيره إلا غزوة الفتح وأما غزوة خير وان كانت طرق الحديث فيها مصحصة ففيها من كلام أهل العلم ما تقدم وأما عمرة القضا فلا يصح الإثريها لكونه من مرسل الحسن ومراسيله ضعيفة لأنه كان يأخذ عن كل أحد وعلى تقدير نبوته فلهذا أراد أيام خير لأنها كانت في سنة واحدة كما في الفتح وأو طاس سواء وأما قصة تبوك فليس في حديث أبي هريرة التصريح بأنهم استمتعوا منهن في تلك الحالة فيحصل أن يكون ذلك وقع قديماً وقع التوديع منهن حينئذ والنهي أو كان النهي وقع قديماً

فلم يبلغ بعضهم فاستقر على الرخصة فلذلك قرن النهي بالغضب لتقدم النهي في ذلك على أن في  
 حديث أبي هريرة رثما لا فاته من رواية مؤمل بن اسمعيل عن عكرمة بن عمار وفي كل منهما مقال  
 وأما حديث جابر فلا يصح فانه من طريق عباد بن ككثير وهو متروك وأما نسخة الوداع فهو  
 اختلاف على الريح بن مسبرة والرواية عنه بانها في الفتح أصح وأشهر فان كان حقه فليس في  
 سياق أبي داود سوى مجرد النهي فقلعه على الله عليه وسلم أراد إعادة النهي ليشيع ويسمعه من  
 لم يسمعه قبل ذلك فلم يبق من المواطن كما قلنا محض صريح غزو وخبر وغزوة الفتح وفي  
 غزوة خيبر من كلام أهل العلم ما تقدم وزاد ابن القيم في الهدى أن العصاة لم يكونوا يستمعون  
 باليهوديات يعني فيقوى أن النهي لم يقع يوم خيبر أو لم يقع هناك نكاح متعة لكن يمكن أن  
 يجب بآثارهم وديبر كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الإسلام فيصرون أن يكون هناك من  
 نساءهم من وقع الفتح بين فلا ينقض الاستدلال بما قال قال الماوردي في الحاوي في تعيين  
 موضع تحريم المتعة وجهان أحدهما أن التحريم تكرير يكون أظهر وأنتشر حتى يعلم من لم يكن  
 علمه لانه قد يحضر في بعض المواطن من لا يحضر في غيرها والثاني أنها أبصت مرارا ولهذا قال  
 في المرة الأخيرة إلى يوم القيامة إشارة إلى أن التحريم الماضي كان مؤذنا بأن الإباحة تعقبه  
 بخلاف هذا فانه تحريم مؤبد لا تعقبه إباحة أصلا وهذا الثاني هو المعقد وبرذال أول التحريم  
 بالاذن فيها في الوطن المتأخر عن الوطن الذي وقع التحريم فيه بصرعها كما في غزوة خيبر ثم  
 الفتح وقال النووي الصواب أن تحريمها وإباحتها وقعا مرتين فكانت مباحة قبل خيبر ثم  
 حرم فيها ثم أبصت عام الفتح وهو عام أو طامس ثم حرم تحريم مؤبد قال ولا مانع من تكرير  
 الإباحة ونقل خبره عن الشافعي أن المتعة نسخت مرتين وقد تقدم في أوائل النكاح حديث ابن  
 مسعود في سبب الاذن في نكاح المتعة وأنهم كانوا إذا غزوا واشتدت عليهم العزة فأذن لهم في  
 الاستمتاع ففعل النهي كان يتكرر في كل موطن بعد الاذن فلما وقع في المرة الأخيرة أنها حرمت  
 إلى يوم القيامة لم يقع بعد ذلك اذن والله أعلم والحكمة في جمع على بين النهي عن الجور والمتعة أن  
 ابن عباس كان يرخص في الأمرين معا ومسيان النقل عنه في الرخصة في الجور الأهلية في أوائل  
 كتاب الطهارة فرد عليه على في الأمرين معا وأن ذلك وقع يوم خيبر فاما أن يكون على ظاهره  
 وأن النهي عنهما وقع في زمن واحد واما أن يكون الاذن الذي وقع عام الفتح لم يبلغ عليا القصر  
 مدة الاذن وهو ثلاثة أيام كما تقدم والحديث في قصة تبوك على نسخ الجواز في السفر لا نهى  
 عنها في أوائل إنشاء السفر مع أنه كان سفرا بعيدا والمشقة فيه شديدة كما صرح به في الحديث في  
 نوبة كعب وكان عليه الإباحة وهي الحاجة الشديدة انتهت من بعد فتح خيبر وما بعدها والله أعلم  
 والجواب عن قول السهيلي انه لم يكن في خير نساء يستمع بين ظاهرهما ينته من الجواب عن  
 قول ابن القيم لم تكن العصاة يتمعن باليهوديات وأيضا فيقال كما تقدم لم يقع في الحديث  
 التحريم بأنهم استمتعوا في خيبر وانما فيه مجرد النهي فيؤخذ منه أن الفتح من النساء كان  
 حلالا وسبب تحريمه ما تقدم في حديث ابن مسعود حيث قال كأن غزوا وليس لنا شيء ثم قال  
 فرخص لنا أن نكح المرأة لنوب فأشار إلى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشيء وكذا في  
 حديث سهل بن سعد الذي أخرجه ابن عبد البر بلفظ انما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في

المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها فلما فحمت خبير وصع عليهم من المال ومن السبي  
فناسب التهي عن المتعة لارتفاع سبب الاباحه وكان ذلك من تمام شكر نعمه الله على التوسعة  
بعد الضيق وكانت الاباحه انما تقع في المغازي التي يكون في المسافة اليها بعد وسقعة وخير  
بغلاف ذلك لانها بقرب المدينة فوق وقع التهي عن المتعة فيها اشارة الى ذلك من غير تقدم اذن فيها  
ثم لما عادوا الى السفر تبعدت المدة وهي غزاة الفتح وشقت عليهم العزوبة اذن لهم في المتعة لكن  
مقيدا بثلاثة ايام فقط دفعا للحاجة ثم نهاهم بعد انقضائها عنها كما سأن من رواية سلمة وهكذا  
يجاب عن كل سفرة ثبت فيها التهي بعد الاذن وأما حجة الوداع فالتى يظهر أنه وقع فيها التهي  
مجرد ان ثبت اخبر في ذلك لان الصحابة يحو فيها غسائهم بعد أن وسع عليهم فلم يكونوا في شدة  
ولا ملول عزبة ولا انفرج حديث سيرة رويهم عن طريق ابنه الربيع عنه وقد اختلف عليه  
في تعيينها والحديث واحد في قصة واحدة فنعين الترجيح والطريق التي اخرجها مسلم مصرحة  
بانها في زمن الفتح أربع نعين المصير اليها والله أعلم بالحديث الثاني (قوله عن أبي جرة) هو  
الضبي بالجيم والامور اية يحفظ بعض من شرح هذا الكتاب المهمة والزاي وهو تعصيف (قوله  
سمعت ابن عباس يستل بضم أوله) (قوله فرخص) أي فيها وبنت في رواية الاسماعيلي (قوله  
فقال له مولى له) لم أقص على اسمه صريحا وأظنه مكرمة (قوله انما ذلك في الحال الشديد وفي  
التساقطه أو شفه) في رواية الاسماعيلي انما كان ذلك في الجهاد والى النساء قليل (قوله فقال ابن  
عباس نعم) في رواية الاسماعيلي صدق وعند مسلم من طريق الزهري عن خالد بن المهاجر وأبو  
أبي عمرة الأنصاري قال رجل يعني لابن عباس وصرح به البيهقي في روايته انما كانت يعني  
المتعة رخصة في أول الاسلام لمن اضطر اليها كالميتة والدم ولهم الخنزير ويؤيده ما أخرجه  
الخطابي والفاكهى من طريق سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس لقد سارت بقضايا الزكيات  
وقال فيها الشعراء يعني في المتعة فقال والله ما بهذا أفتيت وما هي الا كلميتة لا تحمل الا للضرر  
وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبير وزاد في آخره الا انما هي كلميتة والدم ولهم  
الخنزير وأخرجه محمد بن خلف المعروف بوكيع في كتاب الفرغ من الاخبار باسناد احسن منه  
عن سعيد بن جبير بالقصة لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور وفي حديث سهل بن سعد  
الذي أشرت اليه قريبا نحوه فهذه أخبار تقوى بعضها بعض وحاصلها أن المتعة انما رخص  
فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو موافق حديث ابن مسعود الماضي في أوائل التكاح وأخرج  
البيهقي من حديث أبي ذر باسناد احسن انما كانت المتعة لحربنا وخوفنا وأما ما أخرجه  
الترمذي من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس قال انما كانت المتعة في أول الاسلام كان  
الرجل يقدم البلد ليس له فيها معرفة فيترجى المرأة بقدر ما يقيم فحفظه له مناعه فاسانه ضعف  
وهو شاذ مخالف لما تقدم من علة اباحتها الحديث الثالث (قوله قال عمرو) هو ابن دينار في  
رواية الاسماعيلي من طريق ابن أبي الوزير عن صفوان عن عمرو بن دينار وهو غريب من حديث  
ابن عيينة قل من رواء من أصحابه عنه وانما أخرجه الضاري مع كونه معتنا لورود عن عمرو  
ابن دينار من غير طريق صفوان يه على ذلك الاسماعيلي وهو كما قال قد أخرجه مسلم من طريق  
شعبة وروى عن القاسم وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج كلهم عن عمرو (قوله عن الحسن

حدثنا شعبة عن أبي جرة  
قال سمعت ابن عباس يستل  
عن متعة النساء فرخص  
فقال له مولى له انما ذلك  
في الحال الشديد وفي  
النساء قل أو شفه فقال ابن  
عباس نعم حدثنا علي  
حدثنا صفوان قال عمرو عن  
الحسن

ابن محمد) أي ابن علي بن أبي طالب ووقع في رواية ابن جريح الحسن بن محمد بن علي وهو المأخوذ ذكره في الحديث الأول وقد رواه شعبة المذكورة عن عمرو سمعت الحسن بن محمد (قوله عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع) في رواية لروح بن القاسم تقديم سلمة على جابر وقد أدرجهما الحسن بن محمد جميعاً لكن روايته عن جابر أشهر (قوله كافي جيش) لم أقف على تعيينه لكن عند مسلم من طريق أبي العيص عن أبياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام واطس في المئة ثلاثاً ثم نهى عنها (تبيينه) ضبط جيش في جميع الروايات بفتح الجيم وسكون الصغانية بعدها مجة وحكى الكرماني أن في بعض الروايات حنين بالمهمله وثوبن باسم مكان الوقعة المشهور ولم أقف عليه (قوله) فأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فتيه أنه يكون هو بلال (قوله) أنه قد أدن لكم أن تستمعوا فاستمعوا زاد شعبة في روايته يعني مئة النساء وضبط فاستمعوا بفتح المنة وكسرهما بالفتح الأمر بلفظ الفعل الماضي وقد أخرج مسلم حديث جابر من طرق أخرى منها عن أبي نضرة عن جابر أنه سئل عن المنة فقال فعلنا هاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن طريق عطاء عن جابر استمعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وأخرج عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني أبو الازهر يروي عن جابر أنفه وزاد حتى نهى عنها عمر في شأن عمرو بن حريث وقصة عمرو بن حريث أخرجهما عبد الرزاق في مصنفيهما إلا أن سناد عن جابر قال قدم عمرو بن حريث الكوفة فاستمع بولاعة فأتى بها عمرو بن حنبل فسأله فاعترف قال فذلك حين نهى عنها عمر قال البيهقي في رواية سلمة ابن الأكوع التي حكناها عن نضر بن جريح مسلم ثم نهى عنها ضبطناه نهى بفتح النون ورأيت في رواية معتدلة أنها بالفتح قال فان قيل بل هي بضم النون والمراد بالنهاي في حديث سلمة عركا في حديث جابر قلنا هو محتمل لكن ثبت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها في حديث الربيع ابن سبرة بن معبد عن أبيه بعد الأذن فيقول لم يجد عنه الأذن فيه بعد النهي عنه فنهى عمر موافقاً لئنه صلى الله عليه وسلم (قلت) وتعلمه أن يقال لعل جابراً ومن نقل عنه استقرأهم على ذلك بعد صلى الله عليه وسلم إلى أن نهى عنها عمر لم يبلغهم النهي ومما يستفاد أيضاً أن عمر لم ينعها اجتماعاً وإما نهى عنها مستنداً إلى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توقع التصريح عنه بذلك فيما أخرجه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن حفص عن ابن عمر قال لما نزل عمر خطب فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أدن لنا في المنة ثلاثاً ثم نهى عنها وأخرج ابن المنذر والبيهقي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال صدع عمر المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال رجال ينكحون هذه المنة بعنفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وفي حديث أبي هريرة الذي أشرت إليه في صحيح ابن حبان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هدم المنة النكاح والطلاق والعلق والمراث وله شاهد صحيح عن سعد بن المسيب أخرجه البيهقي في الحديث الرابع تقدمت له طريق التي قبله (قوله) وقال ابن أبي ذئب (الخ) وصله الطبراني والاسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن ابن أبي ذئب (قوله) إجماع رجل وامرأة توافقا عشرة ما بينهما ثلاث ليال) وقع في رواية المستنقلى بعشر قبل الموحدة المكسورة بدل القاء المقسوحة وبالقاء أصح وهي رواية

ابن محمد عن جابر بن عبد الله  
وسلمة بن الأكوع قال كافي  
جيش فأنا رسول رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فقال أنه قد أدن لكم أن  
تستمعوا فاستمعوا وقال  
ابن أبي ذئب حدثني أبياس  
ابن سلمة بن الأكوع عن  
أبيه عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إجماع رجل  
وامرأة توافقا عشرة  
ما بينهما ثلاث ليال

الاجماع على غيره والمعنى أن اطلاق الاجل محمول على التقيد بثلاثة أيام ليليا لمن (قوله فان  
 أحبا) أي بعد انقضاء الثلاث (أن يتزايد) أي في المدة يعني تزايداً ووقع في رواية الاسماعيلي  
 التصريح بذلك وكذا في قوله أن يتاركا أي يتفارقا تاركا وفي رواية أبي نعيم أن يتناقضا تنافسا  
 والمراد به التفارق (قوله فما أدري شيء) كان لنا خاصة أم للناس عامة ووقع في حديث أبي ذر  
 التصريح بالاختصاص أخرجه البيهقي عنه قال إنما حلت لنا أعجاب رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم متعة النساء ثلاثة أيام ثم نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) وقد نهى عنه علي عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنه منسوخ يريد بذلك تصريح علي عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عنها  
 بعد الاذن فيها وقد سطرنا في الحديث الاول وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن علي قال نسخ  
 رمضان كل صوم ونسخ المتعة الطلاق والعدة والميراث وقد اختلف السلف في نكاح المتعة قال  
 ابن المنذر يجمع بين الاوائل الرخصة فيها ولا علم اليوم أحد بعجزها البعض الرافضة ولا معنى  
 لقول يضاف كتاب الله وسنة رسوله وقال عياض ثم وقع الاجماع من جميع العلماء على تحريمها  
 الا للرافض وأما ابن عباس فروى عنه أنه أباحها وروى عنه أنه مرجع عن ذلك قال ابن بطال  
 روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس أباحه المتعة وروى عنه الرجوع بأما يذهب ضعفه وأجازة  
 المتعة عنه أصح وهو مذهب الشيعة قال وأجمعوا على أنه متى وقع الا نأبطل سواء كان قبل  
 الدخول أم بعده الا قول زفر أنه جعلها كالشرط الفاسدة وبرده قوله صلى الله عليه وسلم يثن  
 كان عنده منهن شيء فليصل سيدها (قلت) وهو في حديث الربيع بن سبرة عن أبيه عند مسلم وقال  
 الخطابي تحريم المتعة كالأجماع الا عن بعض الشيعة ولا يصح على ما ذهبتم في الرجوع في  
 الخلافات الى علي وآل بيته فقد صرح عن علي أنها نسخت ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل  
 عن المتعة فقال هي الزنا بعينه قال الخطابي ويحك عن ابن جريح جوازها اهـ وقد نقل أبو عوانة  
 في صحيحه عن ابن جريح أنه مرجع عنها بعد أن روى بالبصرة في اباحتها ثمانية عشر حديثا وقال ابن  
 دقيق العيد ما حكاه بعض الحنفية عن مالك بن النضر أن الجواز خطأ فقد بالغ المالكية في منع النكاح  
 المؤقت حتى أبطلوا وقت الحل بسببه فقالوا ولو علق على وقت لا يمين بجسمه وقع الطلاق الا أن  
 لأنه وقت الحل فيكون في معنى نكاح المتعة قال عياض وأجمعوا على أن شرط البطلان  
 التصريح بالشرط فالوفاؤ في العقد أن يفارق بعد مدة صم نكاحه الا الاوزاعي فأبطله  
 واختلقوا أهل محمد نكاح المتعة أو يعز عن قولين مأخذهما أن الاتفاق بعد الخلاف هل  
 يرجع الخلاف المتقدم وقال القرطبي الروايات كلها متفقة على أن زمن أباحه المتعة لم يطل  
 وأنه حرم ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها الا لمن لا يلتفت اليه من الروافض ويزعم جماعة  
 من الأئمة تفرق ابن عباس باباحتها فهي من المثلة المشهورة وهي نكرة الخفاف ولكن قال ابن  
 عبد البر أعجاب ابن عباس من أهل مكة واليمن على اباحتها ثم اتفق فقهاء الامصار على تحريمها  
 وقال ابن حزم ثبت على اباحتها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد  
 وابن عباس وسليمة ومعاوية بن أبي سفيان وخلف جابر وعمر بن حريث ورواه جابر عن جميع  
 الصحابة منذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر الى قرب آخر خلافة عمر قال ومن  
 التابعين طاووس وسعيد بن جبير وعطاء وسائر فقهاء مكة (قلت) وفي جميع ما أطلقه نظر أما ابن

فان أحبا أن يتزايد أو يتاركا  
 تاركا فما أدري شيء كان  
 لنا خاصة أم للناس عامة  
 قال أبو عبد الله وقد نهى  
 علي عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم أنه منسوخ

مسهو فاستند فيه الحديث الماضي في أوائل النكاح وقد ثبت فيه ما نقله الاسماعيلي من الزيادة فيه المبرحة عنه بالتحريم وقد أخرجه أبو عوانة عن طريق أبي معاوية عن اسمعيل بن أبي خالد في آخره فقلنا ثم ترك ذلك وأما معاوية فأخرجه عبد الرزاق عن طريق صفوان بن يحيى بن أمية أخرجه يحيى بن معاوية استقيم ما رواه الطائفة واسناده صحيح لكن في رواية أبي الزبير عن جابر عند عبد الرزاق أيضاً أن ذلك كان قديماً ولقوله استقيم معاوية بمقدمه الطائفة هو لا لشيء الحضرى يقال لها معاوية قال جابر ثم عاشت معاوية إلى خلافة معاوية فكان يرسل إليها بجانزة كل عام وقد كان معاوية متبعاً للعمر مقتدياً به فلا يشك أنه على بقوله بعد انتهى ومن ثم قال الطحاوى خطب عرفته عن المتعة ونقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يشكر عليه ذلك منكر وفي هذا دليل على متابعتهم على ما نهى عنه وأما أبو سعيد فأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أن عطاء قال أخرجه من شئت عن أبي سعيد قال لقد كان أحدنا يستمع على القدح ويقول هذا مع كونه عفيفاً البهيم بأسد رواه ليس فيه التصريح بأنه كان بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأما ابن عباس فتقدم النقل عنه والاختلاف هل يرجع أولاً وأما سلمة ومعد فقصتهما وأحدنا اختلف فيها هل وقت لهذا أو لهذا فروى عبد الرزاق بسند صحيح عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال لم يرع امرأاً أراكه قد خرجت حتى فسألها عمر فقالت استمع بي سلمة بن أمية وأخرجه من طريق أبي الزبير عن طاوس فسماعه معد بن أمية وأما جابر فسنده قوله فقلنا هو أقدم منه قبل وقوعه في رواية أبي نصرته عن جابر عند مسلم فنهى أبا عمر فلم يقبله بعد فان كان قوله فقلنا يجمع العصبية فقوله ثم لم نعيد جميع العصبية فيكون اجتماعاً وقد ظهر أن مستند الأحاديث العصبية التي بينها وأما عمرو بن حريث وكنز أقوله ورواه جابر عن جميع العصبية فحبيب وانما قال جابر فقلنا وذلك لا يقتضي تعميم جميع العصبية بل يصدق على فعل نفسه وحده وأما ما ذكره من التابعين فهو عند عبد الرزاق عنهم بأسانيد صحيحة وقد ثبت عن جابر عند مسلم فقلنا هم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نهى أبا عمر فلم يقبلها فهذا برده جابراً فحين ثبت على تحللها وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بصرعها لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم أمها حرام إلى يوم القيامة قال فأمنها بهذا القول نسخ التحريم والله أعلم ﴿قوله﴾  
عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح قال ابن المنبر في الحاشية من لطائف البضائر أنما علم  
الخصوصية في قصة الواحدة استنتج من الحديث ما لا خصوصية فيه وهو حواجز عرض المرأة  
نفسها على الرجل الصالح رغبة في صلاحه فيجوز لها ذلك وإذا رغبت فيما تزوجها بشرطه ﴿قوله﴾  
حدثنا مرحوم زادنا ودين بن عبد العزيز بن مهران وهو بصري ولى آل أبي سفيان ثقة مات  
سنة سبع وعشرين ومائة وليس له في البضائر سوى هذا الحديث وقد أورد عنه في كتاب الأدب  
أيضاً وذكر البراز أنه تفرده عن ثابت ﴿قوله﴾ وعنده أئمة لم أقف على اسمها وأظنها أمية  
بالتصغير ﴿قوله﴾ جاءت امرأة لم أقف على ثمنها وأسمي من رأيت بقصتها عن تقدم ذكر اسمها في  
الواهبات ليلي ثقب بن الخطم ونظرت أن صاحبة هذه القصة غير التي في حديث سهل  
﴿قوله﴾ واسوأتاه واسوأتاه أصل السوء وهي بقعة المهمل وسكون الواو بعدها همزة الفعلة  
القيحة وتطلق على الفرج والمراد هنا الأول والآل للتبعية والمها لكنت ثم ذكر المصنف

﴿باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح﴾ حدثنا علي بن عبد الله حدثنا مرحوم قال سمعت عائشة البناي قال كنت عند أنس وعنده أئمة قال أنس جلست امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تعرض عليه نفسها قالت يا رسول الله أليسني حاجة فقالت بنت أنس ما أقبل حياها واسوأتاه واسوأتاه قال هي خير منك رغبت في النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت عليه نفسها حدثنا سعد ابن أبي مريم حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد أن امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رجل يا رسول الله تزوجنيها فقال ما عندك قال ما عندى شيء قال اذهب فالتس ولو خاتما من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئاً ولا خاتماً من حديد ولكن هدا أزارى ولها نصفه قال سهل والله رداء فقال النبي صلى الله عليه وسلم وما تصنع يا أبا ركان لبسته لم يكن عليها من شيء

وان لمسته لم يكن عليك منه شيء فجلس الرجل حتى اذا طال جلسته قام فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم فدهاه أودى له فقال له ماذا فعلك من القرآن فقال له معنى سورة كذا وسورة كذا لسور يعددها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أملككما بجملة من القرآن (باب عرض الانسان ابنته وأخته على أهل الخبر) حدثنا العزير بن عبد الله حدثنا ابراهيم بن سعد عن صالح ابن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله أنه مع عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يحدث أن عمر بن الخطاب حين تأيت حفصة بنت عمر بن خنيس بن حذافة السهمي وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فتوفى بالمدينة فقال عمر بن الخطاب آيت عثمان فعرضت عليه حفصة فقال سألتك في أمري فلبث ليالي ثم لقيتني فقال قدي إلى أن لا تزوج بوى هذا

حديث سهل بن حذافه قصة الواهب تمطولا وسأني شرحه بعد ستة عشر بابا وفي الحديث جواز عرض المرأة نفسها على الرجل وتعرضه رغبتها فيه وأن لا خضاعة عليها في ذلك وأن الذي تعرض المرأة نفسها عليه لا اختار لكن لا ينبغي أن يصرح لها بالرد بل يكفي السكوت وقال المهلب فيه أن على الرجل أن لا ينكحها الا اذا وجد في نفسه رغبة فيها وذلك سعد الطخري واصوبه انتهى وليس في القصة دلالة لما ذكره قال وفيه جواز سكوت العالم ومن شئ حاجة اذا لم يرد الاسعاف وأن ذلك أين في صرف السائل وأدب من الرد بالقول (قوله ما عرض الانسان ابنته وأخته على أهل الخبر) أو دعى عرض البنت في الحديث الأول وعرض الاخت في الحديث الثاني (قوله حين تأيت) بهمة مقنونة وحقوتحتانية ثقيلة أي صارت أيما هو التي يموت زوجها وأربعين منه وتنقض عدتها وأكثرتا تطلق على من مات زوجها وقال ابن بطال العرب تطلق على كل امرأة لا زوج لها أو كل رجل لا امرأه أو كل ما زاد في المشرق وإن كان بكرا وسأني مزيد الهمد في باب لا ينكح الأب وغيره البكر ولا الثيب الا برضاها (قوله من خنيس) بضم صيغة ونون وسين هملة مصغر (قوله ابن حذافة) عند أحمد بن عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب وعمر بن الخطاب عن الزهري عن ابن حذافة وأحمد بن حنبل عن الصواب عن حذافة وهو أخو عبد الله بن حذافة الذي تقدم ذكره في المغازي ومن الرواين فتح أول خنيس وكسر نائه والاول هو المشهور بالتصغير وعنده معمر كالاول لكن بضم صيغة وموحدة وشين همزة وقال الدارقطني اختلف على عبد الرزاق فروى عنه على الصواب وروى عنه الشك (قوله وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية معمر كسأني بعد أبواب من أهل بدر (قوله فتوفى بالمدينة) قالوا مات بعد غزوة أحد من جراحة أصابها وقيل بل بعد بدر ولعله أوى فانهم قالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها بعد خمسة وعشرين شهرا من الهجرة وفي رواية بعد ثلاثين شهرا وفي رواية بعد عشرين شهرا وكانت أحد بعد بدر بأكثر من ثلاثين شهرا ولكنه يصح على قول من قال بعد ثلاثين على الفناء الكسر وجزء ابن سعد بأنه مات عقب قدوم النبي صلى الله عليه وسلم من بدر وبجزء ابن سيد الناس وهو قول ابن عبد البر انه شهد أحدا وماتت من جراحته وكانت حفصة أسن من أخها عبد الله فانها ولدت قبل البعثة بثمان سنين وعبد الله وبعد البعثة ثلاث أو أربع (قوله فقال عمر بن الخطاب) أعاد ذلك لوقوع الفصل والافقوله أول أن عمر بن الخطاب لا يملك من تقديره قال ووقع في رواية معمر عند النسائي وأحمد بن ابن عمر بن عمر قال تأيت حفصة (قوله آيت عثمان فعرضت عليه حفصة فقال سألتك في أمري إلى ان قال قدي إلى أن لا تزوج) هذا هو الصحيح ووقع في رواية يربى بن حراش عن عثمان عند الطبري وصححه هو والحاكم أن عثمان خطب إلى عمر فترده فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلما راح إليه عمر قال يا عمر ألا أدلك على ختن خير من عثمان وأدلك عثمان على ختن خير منك قال نعم يا أي الله قال تزوجني بنتك وأزوج عثمان بنتي قال الحافظ الضاء اسناد له بأس به لكن في الصحيح أن عمر عرض على عثمان حفصة فترده فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فخرج ابن سعد من عمر بن الحسن نحو حديث يربى ومن مرسل سعد بن المسيب أنهم منه وزاد في آخره فخار الله لهم جميعا ويحتمل في الجمع بينهما أن يكون عثمان خطب أولا إلى عمر فترده فكان رواية يربى

وسبب رده بمحفل أن يكون من جهتها وهي أنها لم ترغب في التزوج عن قرب من وقفاً وزوجها  
 ويحتمل غير ذلك من الأسباب التي لا غضاضة فيها على عثمان في رده عمره ثم لما ارتفع الباب بادر  
 عمر فوضها على عثمان رعا به لظاهرة كافي حديث الباب ولعل عثمان بلغه ما بلغ أبي بكر من ذكر  
 النبي صلى الله عليه وسلم لها فضع كما صنع من ترك إفشاء ذلك ورد على عمر بمحفل ووقع في  
 رواية ابن سعد فقال عثمان ما لي في أقسام من حاجة وذكر ابن سعد عن الواقدي بسنده أن عمر  
 عرض حفصة على عثمان حين توفيت رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان يومئذ يريد  
 أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم (قالت) وهذا مما يؤيد أن موت خنيس كان بعد دفن رقية  
 ماتت لساناً بدير وتخلع عثمان عن بدران فوضها وقد أخرج اسحق في مسنده وابن سعد من  
 مرسل سعد بن المسيب قال تأتت حفصة من بدران فوضها وأم عثمان من رقية فعر عمر بعثمان وهو  
 حزين فقال هل لك في حفصة فقد اقتضت عذتها من فلان واستشكل أيضاً بأن لو كان مات بعد  
 أحد لزم أن لا تنقض عذتها إلا في سنة أربع وأجيب باحتمال أن تكون ردت عقب وفاته  
 ولو سقطا لمحت (قوله) سأخبرك (أمرى) أي أفكر ويستعمل النظر أيضاً بمعنى الرأفة لكن  
 تعديته باللام بمعنى الرؤية وهو الأصل ويعني بالي وقد يأتي بغير صلة وهو بمعنى الاظهار  
 (قوله) قال عمر فلقت أبا بكر هذابشعر أنه عقب ردة عثمان به بعرضها على أبي بكر (قوله)  
 فجمعت أبو بكر أي سكنت وزنا بمعنى وقوله بعد ذلك فلم يرجع إلى شيأنا كيدل فرغ الجواز  
 لاحتمال أن يظن أنه صمت زماناً ثم تكلم وهو بفتح الهمزة يرجع (قوله) وكنت أجد عليه  
 أي أشد من وجدته أي غضبا على أبي بكر من غضى على عثمان وذلك لآخرين أحدهما ما كان  
 بينهما من كيد المودة ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أخى بينهما وأما عثمان فلهذا كان تقدم  
 من عمر رده فلم يعقب عليه حيث لم يجهل سابق منه في حقه والشأن ليكون عثمان أجابه أولاً ثم  
 اعتذره ثانياً ليكون أبي بكر لم يعد عليه جواباً ووقع في رواية ابن سعد فغضب على أبي بكر  
 وقال فيها كنت أشد غضبا من سكت في علي عثمان (قوله) لقد وجدت علي في رواية  
 الكشي عن علي له ذلك وجدت وهي أوجه (قوله) فلم أجمع بكسر الجيم أي أعاد عليه الجواب  
 (قوله) إلا أني كنت علت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كرها في رواية ابن سعد فقال أبو  
 بكر النبي صلى الله عليه وسلم قد كان ذكرتم شأنا وكان سرا (قوله) فلم أكن لأنتهي سر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية ابن سعد وكرهت أن أفشي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم (قوله) ولو تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم قلتما في رواية معمر المذكورة  
 فكتمتا وفيه أهملوا هذا الذكر قلتما فبفسد تقادمنه عذره في كونه لم يقبل كما قال عثمان قد  
 بد إلى أن لا تزوج وفيه فضل كتمان السر فإذا أظهره صاحبه ارتفع الحرج عن سمعه وفيه  
 عتاب الرجل لآخره وعقبه عليه واعتذاره له وقد جلبت الطباع البشرية على ذلك ويحتمل  
 أن يكون سبب كتمان أبي بكر ذلك أنه خشي أن يسد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي بكر على أن النبي صلى الله عليه وسلم قصد  
 لا يتزوجها فوقع في قلب عمر انكسار ولعل اطلاع أبي بكر على أن النبي صلى الله عليه وسلم قصد  
 خطبة حفصة كان بأخاذه صلى الله عليه وسلم ماعلى سبيل الاستشارة وأماله أن لا يكتم  
 عنه شيأ مما يريد حتى ولا ما في العادة عليه غضاضة وهو كون ابنته عائشة عذوم لم يمنعه ذلك من

الرضا



اطلاعه على ما يريد فلو قعيا شاره ابا على نفسه ولهذا الظلم أبو بكر على ذلك قبل اطلاع عمر الذي  
يقع الكلام مع في الخطبة ويؤخذ منه ان الصغير لا ينبغي له أن يخاطب امرأه أو ادا الكبير أن  
يتزوجها ولو لم تقع الخطبة فضلا عن الركون وفيه الرخصة في تزويج من عرض النبي صلى الله  
عليه وسلم بخطبتها أو أراد أن يتزوجها القول الصديق لو تركها لقلبها وفيه عرض الإنسان بته  
وغيرها من مولاته على من يعتقده خير وصلاحه لما فيه من النفع العائد على المعروضة  
عليه وانه لا إقصاء في ذلك وفيه انه لا يباي عرضها عليه ولو كان متزوجا لان أبي بكر كان حينئذ  
متزوجا وفيه ان من حلف لا يقضي سر فلان قافضى فلان سر نفسه ثم تحدث به الخالف لا يحنث  
لان صاحب السر هو الذي أقسأه فلم يكن الاقضاء من قبل الخالف وهذا بخلاف ما لو حدث  
واحد آخر بذي واستطاعه لكتفه فلقبه رجل فذكره أن صاحب الحديث حدثه بمثل ما حدثه به  
فأظهر التعجب وقال ما ظننت انه حدث بذلك غيري فان هذا يحنث لان تحليفه وقع على انه يكتف  
انه حدثه وقد أقسأه وفيه ان الأب يخاطب اليه بته الثيب كما يخاطب اليه البكر ولا يخاطب الي  
نفسها كذا قال ابن بطال وقوله لا يخاطب الي نفسه اليس في الخبر ما يدل عليه قال وفيه انه  
يزوج منه النبي من غير أن يستأمرها اذا علم أنها لا تكره ذلك وكان الخاطب كفوا لها وليس  
في الحديث تصريح بالنفي المذكور إلا به يؤخذ من غيره وقد ترجم له التسي في انكاح الرجل بته  
الكبيرة فان أراد الرضام بخالف القواعد وان أراد ابا جابر فقد رجع والله أعلم ثم ذكر المصنف  
طرفا من حديث أم حبيبة في قصة بنت أم سلمة وقد تقدم شرحه في ما قبله وكفبه هنا مقصود  
الترجمة استغنا عن الاشارة اليه وهو قوله لا تسلم حتى يبتأي سفيان والله أعلم **(قوله)**  
**يا** قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في  
أنفسكم علم الله الآية الى قوله غفور حلیم كذا لاكثر وحذف ما بعد كنتم من رواية أبي ذر  
ووقع في شرح ابن بطال سابق الآية والتي بعدها الى قوله لاجله الآية قال ابن التين تضمنت الآية  
أربعة أحكام اثنان مباحان التعريض والا كانا اثنان ممنوعان النكاح في العدة والمواعدة فيها  
**(قوله)** أخرتم في أنفسكم وكل شيء صنته وأخرته فهو مكروه كذا الجمع وعند أبي ذر بعده الى  
آخر الآية والتفسير المذكور لابي عبيدة **(قوله)** وقال في طلق هو ابن غنم بفتح المعجمة وتشديد  
المون **(قوله)** عن ابن عباس فيما عرضتم أي انه قال في تفسير هذه الآية **(قوله)** يقول في  
أريد التزويج بالخطبة وهو تفسير للتعريض المذكور في الآية قال الزمخشري التعريض أن  
يذكر المالك شيئا يدل على شيء لم يذكره وتعب بأن هذا التعريف لا يصح الجواز وأجاب سعد  
الدين بأنه لم يقصد التعريف ثم حقق التعريض بأنه ذكر شيء مقصود بلفظ حقيقي أو مجازي  
أو كافي ليدل على شيء آخر لم يذكر في الكلام مشل أن يذكر الجني للتسليم ومراعاة التقاضي  
فالسلم مقصوده والتقاضي عرض أي أميل اليه الكلام عن عرض أي جانب وامتناع  
الكفاية يشتمل على جميع أقسامها والحاصل انها بما يجتمعان ويفترقان فثل جئت لاسلم عليك  
كافة وتعريض ومثل طويل التجاد كذا لا تعرض ومثل آذني فستعرف خطبا بالغير المؤذي  
تعريض بتعبد المؤذي لا كذا انتهي ملخصا وهو تحقيق بالغ **(قوله)** ولوددت انه يسر  
التعانيه وقع أخرى مثلها بعد ما وقع المهمل وفي رواية الكشمي يسر تعانية واحدة

**(باب قول الله عز وجل)**  
ولا جناح عليكم فيما  
عرضتم به من خطبة النساء  
أو كنتم في أنفسكم علم الله  
الآية الى قوله غفور حلیم  
أكتبتم وأخرتم في أنفسكم  
وكل شيء صنته وأخرته  
فهو مكروه وقال في طلق  
حدثنا زائدة عن منصور  
عن مجاهد عن ابن عباس  
فيما عرضتم به من خطبة  
النساء يقول اني أريد  
التزويج ولوددت انه يسر  
لي امرأة صالحة

وكسر المهملة. وهكذا اقتصَرَ المصنف في هذا الباب على حديث ابن عباس الموقوف وفي الباب حديث صحيح مرفوع وهو قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس اذا حلفت فاذنييني وهو وعد مسافر في لفظ لا تفوتنا نفسك أخرجه أبو داود ووافقه العلماء على ان المراد من هذا الحكم من مات عنها زوجها واختلفوا في المعتدة من الطلاق البائن وكذا من وقف نكاحها وأما الرجعية فقال الشافعي لا يجوز لاحد ان يعرض لها بانطية قتها والحاصل ان التصريح بانطية حرام لجميع المعتدات والتعريض مباح للاولى حرام في الاخرى يختلف فيه في البائن **(قوله وقال القاسم)** يعني ابن محمد **(انك على كربة)** أي يقول ذلك وهو تفسير آخر للتعريض وكلاهما أمثلة ولهذا قال في آخره **أفصحوا هذا الاثر** وصله مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه انه كان يقول في قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أن يقول الرجل للمرأة وهي في عدتها من وفاء زوجها انك الى آخره **وقوله في الأمثلة** اني فيك لا راغب يدل على ان تعريضه بالرجعية فيه الاعتنع ولا يكون صريحاً في خطبته حتى يصريح بتعلق الرغبة كان يقول اني في نكاحك لا راغب وقد نص الشافعي على ان ذلك من صور التعريض أعني ما ذكره القاسم وأما ما مثلت به فتكر الرواية فيه وجهاً وهو التوقيف في الروضة بقوله رب راغب فيك فأوهمناه لا يصريح بالرغبة مطلقاً وليس كذلك وأخرج البيهقي من طريق مجاهد عن صور التعريض لانسبغيني بنفسك فاني ناكحتك ولو لم يقل فاني ناكحتك فهو من صور التعريض لحديث فاطمة بنت قيس كما يشته قريباً وقد ذكر الرافعي من صور التعريض لا تفوق على نفسك وتفقوه وروى الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل عن عمته سكبنة قالت استأذن علي أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ولم تقض عدي من مهلك زوسي فقال قد عرضت بقرابي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي وموضعي في العرب فقلت غفر الله لك يا أبا جعفر أنت رجل يؤخذ عنك تخطيني في عدي قال انما أخبرتك بقرابي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي **(قوله وقال عطاء يعرض ولا يوح)** أي لا يصريح (يقول اني حاجتو بأبشري) **(قوله نافقة)** بنون وقامو فاني أي رائجة بالتعانية فتوالجيم **(قوله ولا تعدشاً)** بكسر المهملة وتخفيف الدال وأثر عطاء وهذا عبد الرزاق عن ابن جريج عنه مفرقا وأخرجه الطبري من طريق ابن المبارك عن ابن جريج قال قلت لعطاء كيف يقول الخاطب قال يعرض تعريضاً ولا يوح بشئ فذكر مثله اني قوله ولا تعدشاً **(قوله وان اعدت رجلاً في عدتها من نكحها)** أي تزوجها (بعد) أي عند انقضاء العدة (لم يفرق بينهما) أي لم يفسد ذلك في حصه النكاح وان وقع الاثم وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عقب أثر عطاء قال وبلغني عن ابن عباس قال خير لك أن تقارقها واختلف فيمن صرح بالخطبة في العدة لكن لم يعقد الا بعد انقضاءها فقال مالك يفرقها دخل بها أو لم يدخل وقال الشافعي صح العقد وان ارتكب النبي بالتصريح المذكور لا اختلاف الجهة وقال المهلب علة الدم من التصريح في العدة أن ذلك ذريعة الى الواقعة في العدة التي هي محسوبة فيها على ماء الميت أو المطلق انتهى وتعقب بان هذه العلة تلحق أن تكون لمنع العقد لا لجزء التصريح الآن يقال التصريح ذريعة الى العقد والعقد ذريعة الى الوقاع وقد اختلفوا في الوقع العقدى العدة ودخلوا فافقوا على انه يفرق بينهما وقال مالك والليث والاوزاعي

وقال القاسم يقول انك على كربة وانى فيك لا راغب وان اقبلت اثنى الكسراً وأفصحوا هذا وقال عطاء يعرض ولا يوح يقول اني في حاجبة وأبشري وأنت بحمد الله نافقة وتقول هي قد أسع ما تقسول ولا تعدشاً ولا يواعد ولها بغير علمها وان اعدت رجلاً في عدتها من نكحها بعد لم يفرق بينهما

لا يصلح له نكاحها بعد وقال الباقر بن بل محل له اذا انقضت العدة ثم يتزوجها اذا شام **قوله** وقال الحسن لا تواعدوهن سر الزنا وصله عبد بن جهم بن طريق عمران بن حدير عنه بلفظه وأخرجه عبد الرزاق عن معمر بن قتادة عن الحسن قال هو الفاحشة قال قتادة قوله سرا أي لا تأخذ عهدا في عدتها أن لا تزوج غيره وأخرجه اسمعيل القاضي في الاحكام وقال هذا أحسن من قول من فسر ما رزنا لان ما قبل الكلام وما بعده لا يدل عليه ويجوز في اللغة أن يصح الجمع سرا فلذلك يجوز اخلاقه على العقد ولا شك أن المواعدة على ذلك تزيد على التعريض المأذون فيه واستدل بالآية على أن التعريض في القذف لا يوجب الحد لان خطبة المعتدة حرام وقرئ فيها بين التعريض والعريض ففسح التصريح وأجيز التعريض مع ان المقصود مفسوم منها فكذلك يفرق في إيجاب حد القذف بين التصريح والتعريض واعترض ابن بطال فقال يلزم الشافعية على هذا أن يقولوا بإباحة التعريض بالقذف وهذا ليس بلازم لان المراد أن التعريض دون النصريح في الافهام فلا يلتصق به في إيجاب الحد لان الذي يعرض أن يقول لم أر القذف بخلاف المصرح **قوله** ويذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أجله انقضاء العدة وصله الطبري من طريق عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله تعالى ولا تمزموا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله يقول حتى تنقضي العدة **قوله** ما ينظر الى المرأة قبل التزويج عاتشه هاشم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أرئتك في المنام بحبي بك الملك فيسرق من حورير فقال لي هذه امرأتك

والنساء من حديثه انه خطب امرأته فقال له التي صلى الله عليه وسلم انظر اليها فان في يدوم ينكحوهن ابن حبان وأخرج أبو داود والحاكم من حديث جابر مر فوعا اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر الى ما يدعوه الى نكاحها فليفعل ومنه حسن وله شاهد من حديث محمد بن مسلمة صححه ابن حبان والحاكم وأخرجه أحمد وابن ماجه ومن حديث أبي جهم أخرجه أحمد والبرزنجي ثم ذكره المصنف فيه حديثه الاول حديث عائشة **قوله** أرئتك بضم الهمزة في المنام زاد في رواية أبي أسامة في أوائل النكاح مرقين **قوله** يحيى بك الملك وقع في رواية أبي أسامة اذ رجل يملك فكان الملك فقتل له حينئذ رجلا وقع في رواية ابن حبان من طريق أخرى عن عائشة جابري عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم **قوله** في سرق من حورير السرقة بفتح المهملة والراء والقاف هي القطعة وقع في رواية ابن حبان في سرقه حورير وقال الداودي السرقة الثوب فان أراد نفسه ههنا فصيح والافا سرقة أهم وأغرب المذهب فقال السرقة كالسكة أو كالبرقع وعند الأجرى من وجه آخر عن عائشة لقد نزل جبريل بصورتي في راحته حين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزوجني ويجمع بين هذا وبين ما قبله بان المراد أن صورتهما كانت في الخرقه والخرقه في راحته ويحتمل أن يكون نزل بالكيستين لقوله في نفس

وقال الحسن لا تواعدوهن سر الزنا ويذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أجله انقضاء العدة باب النظر الى المرأة قبل التزويج عاتشه هاشم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أرئتك في المنام بحبي بك الملك فيسرق من حورير فقال لي هذه امرأتك

محدث من وجهك التوب فاذا آتت هي فقات ان يك هذا من عند الله (١٥٧) يحضه حديثا قبيحة محدثا يعقوب عن

الخير زل مرتين **(قوله فكشف عن وجهك التوب)** في رواية أبي أسامة قال كشفها فعبير  
بلفظ المضارع استحضار الصورة الحال قال ابن المنبر يحتمل أن يكون رأى منها ما يجوز للغالب  
أن يراو يكون الضمير في كشفها للسرقة أي كشفها عن الوجه وكأني جلد على ذلك أن رؤيا  
الانبياء وحى وان عصمتهم في التمام كالقطعة وساق في اللباس في الكلام على تحريم التصوير ما  
يتفق شئ من هذا وقال أيضا في الاحتجاج بهذا الحديث للترجمة فطران عائشة كانت اذ ذلك  
في سن الطفولية فلاحه رقبها البنت ولكن يستأنس به في الجملة في ان النظر الى المرأة قبل العقد  
فيه مصلحة ترجع الى العقد **(قوله فاذا آتت هي)** في رواية الكشميني فاذا هي آتت وكذا  
تقدم من رواية أبي أسامة **(قوله يحضه)** بضم هاء قال عياض يحتمل أن يكون ذلك قبل البعثة فلا  
اشكال فيه وان كان بعد فاقفه ثلاث احتمالات أحدها التردد هل هي زوجته في الدنيا والآخر  
أوفي الآخر فقط فثابته انه لفظ شك لا يرايد به ظاهر وهو أبلغ في التصق ويسمى في البلاغة  
خزج الشك باليقين فالثاني وجه التردد هل هي رؤيا أو على ظاهرها وحقيقة أو هي رؤيا  
وحسبها تعب وكذا الأمرين جائز في حق الانبياء (قلت) الآخر هو المعقد به جزم السهيلي عن  
ابن العربي ثم قال وتفسيره باحتمال غير هال ارضاء والاول ردّه ان الساق يقتضي أنها كانت  
قد وجدت فان ظاهر قوله فاذا هي آتت مشعر بأنه كان قد رآها وعرفها قبل ذلك والواقع أنها  
ولدت بعد البعثة وردّ آول الاحتمالات الثلاث رواية ابن حبان في آخر حديث الباب هي  
زوجتك في الدنيا والآخره والثاني بعد والله أعلم الحديث الثاني حديث سهل في قصة الواهبة  
والشاهد منه للترجمة قوله فيه فصعد النظر اليها وصوبه وسأني شرحه في باب التزويج على  
القرآن وبغير صدق **(قوله ثم طأطأ رأسه)** وكذا الحديث كله كذا في رواية أبي ذر عن البرسخي  
وساق الباقر الحديث بطوله قال الجمهور لأبأس أن ينظر لخطاب الى المخطوبة قالوا لا ينظر  
الى غير وجهها وكفها وقال الاوزاعي يجهتو ينظر الى ما يريد منها الا العورة وقال ابن حزم  
ينظر الى ما أحفل منها وما أدر منها وعن أحمد ثلاث روايات الاولى كالجمهور والثانية ينظر  
الى ما يظهر غالبها والثالثة ينظر اليها متجردة وقال الجمهور أيضا يجوز أن ينظر اليها اذا اراد ذلك  
بغير اذنها وعن مالك رواية يستبسط عنها وتقل الطعاري من قوم أنه لا يجوز النظر الى المخطوبة  
قبل العقد بحال لانها حينئذ اجنبية ورواها الاحاديث المذكورة **(قوله باب)**  
من قال لا تكاح الابوي استنبط المصنف هذا الحكم من الايات والاحاديث التي ناقها  
لكون الحديث اورد بلفظ الترجمة على غير شرطه والمنهورة حديث أبي موسى مرفوعا  
بلفظه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم لكن قال الترمذي بعد  
ان ذكر الاختلاف فيه وأن من جملة من وصله اسرائيل عن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبيه  
ومن جملة من أرسله شعبة وسفيان الثوري عن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبيه  
ومن رواه موصلا أصح لانهم معهم في أوقات مختلفة وشعبة وسفيان وان كانا أحفظ وأثبت  
من جميع من رواه عن أبي اسحق لكنهما معهما في وقت واحد ثم ساق من طريق أبي داود  
الطبايعي عن شعبة قال سمعت سفيان الثوري يسأل أبا اسحق سمعت أبا بردة يقول قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا تكاح الابوي قال نعم قال واسرائيل ثبت في أبي اسحق ثم ساق من

أثروا عن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقدم ملككم بما علمك من القرآن (باب من قال لا تكاح الابوي) .

لقول الله تعالى وإذا طلقتم  
التسايفلن أجلهن فلا  
تعاضوهن فدخل فيه الثيب  
وكذلك البكر وقال ولا  
تسكوا المشركين حتى  
يؤمنوا وقال وأنكحوا  
الأيامى منكم ه حدثنا  
يعقوب بن سليمان حدثنا ابن  
وهب عن ونس وحدثنا  
أحمد بن صالح حدثنا عيسى  
حدثنا يونس عن ابن شهاب  
قال أخبرني عروة بن الزبير  
أن عائشة زوج النبي صلى  
الله عليه وسلم أخبرته أن  
النكاح في الجاهلية كان  
على أربعة أنحاء فنكاح  
منهاتكاح الناس اليوم  
يخطب الرجل إلى الرجل  
وليته أو ابنته فصدقها ثم  
ينكحها ونكاح الآخر كان  
الرجل يقول لأمرأته إذا  
ظهرت من طمئنها أرسلني إلى  
فلان فاستبضي منه  
ويقرئها زوجها ولا يسها  
إدا استبضي يتبين جملها من  
ذلك الرجل التي تستبضع  
منه فإذا تن جملها أصابها  
زوجها إذا أحب

طريق ابن مهدي قال سافقتني الذي فأتيت من حديث الثوري عن أبي اسحق الأنما أن مكنت به على  
اسرائيل لأنه كان يأتي به أم وأخرج ابن عدى عن عبد الرحمن بن مهدي قال اسرائيل في أبي  
اسحق أثبت من شعبتين وأسسند الحادكم من طريق علي بن المدين ومن طريق الجبازي  
والذهلي وغيرهم أنهم محضوا حديث اسرائيل ومن تأمل ما ذكره عرف أن الذين محضوا وصلة  
لم يستندوا في ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقط بل للقرآن المنكحورة المتعضة لترجم رواية  
اسرائيل الذي وصله على غيره وسأشهر إلى بقية طرق هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب على أن في  
الاستدلال بهذه الصيغة في منع النكاح بقدره في نظرنا لأنها تحتاج إلى تقدير فمن قدره في الصحة  
استقامه ومن قدره في الكمال عكس عليه فيحتاج إلى تأييد الاحتمال الأول بالأدلة المذكورة في  
الباب وما بعده **(قوله لقول الله تعالى وإذا طلقتم التسايفلن أجلهن فلا تعاضوهن)** أي  
لا تعوضوهن وسأيت في حديث معقل آخر أحاديث الباب بيان سبب نزول هذه الآية فوجه  
الاحتجاج منها للترجحة **(قوله فدخل فيه الثيب وكذلك البكر)** ثبت هذا في رواية التميمي  
وعليه شرح ابن بطال وهو ظاهر لم يورد لفظ التسايفلن **(قوله وقال ولا تسكوا المشركين حتى يؤمنوا)**  
وجه الاحتجاج من الآية والتي بعدها أنه تعالى خاطب بالنكاح الرجال ولم يخاطب به النساء  
فكانه قال لا تسكوا أيها الأولياء مولاتكم للمشركين **(قوله وقال وأنكحوا الأيامى منكم)**  
والأيامى جمع أيم وسأيت القول فيه بعد ثلاثة أبواب ثم ذكر المصنف الباب أربعة أحاديث  
في الأول حديث عائشة ذكر من طريق ابن وهب ومن طريق عيسى بن خالد جها عن ونس بن  
يزيد عن ابن شهاب الزهري وقوله وقال يعقوب بن سليمان هو الجعفي من شيوخ الجبازي وقد ساقه  
المصنف على لفظ عيسى بن مولى آل وهب فلم يرد من رواية يعقوب بن سليمان إلى الآن لكن  
أخرجه الدارقطني من طريق أبي أصعب وأبو يعقوب المستخرج من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن  
رهب والاسماعيلي والجوزقي من طريق عثمان بن صالح ثلاثتهم عن ابن وهب **(قوله على أربعة)**  
أنحاء جمع نحو أي ضرب وزنا ومعنى ويطلق النوا أيضا على الجهة والتوسع وعلى العلم المعروف  
اصطلاحاً **(قوله أربعة)** قال الداودي وغيره في عليها النوا لم تذكرها في الأول نكاح الخلدن وهو  
في قوله تعالى ولا متخذات أخدان كانوا يقولون ما استترفوا لباس به وما ظهر فهو لوم ه الثاني  
نكاح المتعوق قد تقدم بيانه ه الثالث نكاح البذل وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة  
كان البذل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل أنزلني عن امرأتك وأزل ذلك عن امرأتي  
وأزيلك ولكن استاده ضعيف جدا **(قلت)** والأول لا يرد لأنها أرادت ذكر بيان نكاح من  
لا زوج لها أو من أذن لها زوجها في ذلك والثاني يعقل أن لا يرد لأن المنوع منه كونه مقدرًا  
وقت لأن عدم الولي فيه شرط وعدم ورود الثالث أظهر من الجميع **(قوله وليته أو ابنته)** هو  
للتنوع للثب **(قوله فصدقها)** يضم أوله **(ثم ينكحها)** أي يعين صداقها ويسمى مقدارها ثم  
يعقد عليها **(قوله ونكاح الآخر)** كذلك في رواية بالاضافة أي ونكاح الصنف الآخر وهون  
إضافة الشيء لنفسه على رأى الكوفيين ووقع في رواية الباقي ونكاح آخر بالتونين بغير لام  
وهو الأشهر في الاستعمال **(قوله إذا طهرت من طمئنها)** يعني المصلحة وتكون المبر بعدد  
مثلته أي حبسها وكان السر في ذلك أن يسرع علوقها منه **(قوله فاستبضي منه)** يجوز حدة بعدها

ضاد محبة أى اطلبى منه المباحة وهو الجامع ووقع في رواه أصبح عند الدارقطني استرضى  
 برأيه الموحدة قال راوه محمد بن اسحق الصغاني الاول هو الصواب يعنى الموحدة والمعنى  
 اطلبى منه الجامع لتعلم منه المباحة المجامعة مستقاة من البضع وهو الفرج **(قوله)** وانما يفعل  
 ذلك رغبة في نجابة الولد أى استسبابا من ماله الفصل لانهم كانوا يطلبون ذلك من أكبرهم  
 ورؤسا ثم في الشجاعة والكرم وأغبر ذلك **(قوله)** فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع  
 بالنصب والتقدير يسمى وبالرفع أى هو **(قوله)** ونكاح آخر يجتمع الرط مادون العشرة تقدم  
 نفسه الرط في أوائل الكتاب ولما كان هذا النكاح يجتمع عليه أكثر من واحد كان لا بد من  
 ضبط العدد الزائد ثلاثين **(قوله)** كلهم صنيها أى بطونها والتأهر أن ذلك انما يكون عن  
 رضامتها ووطئ بينهم وبينها **(قوله)** ومريال كذا الذي ذكره في رواية غيره ومريال بال  
**(قوله)** قد عرفتم كذا الاكثر بصفة الجمع في رواية الكشميني عرفت على خطاب الواحد **(قوله)**  
 وقد ولدت بالضم لانه كلامها **(قوله)** فهو ابنك أى ان كان ذكرها فولدت أنت فقلت هي ابنتك  
 لكن يحتمل أن يكون لا تفعل ذلك الا اذا كان ذكر المعارف من كراهتهم في البنت وقد كان  
 منهم من يقتل بنته التي ينفق عنها بنت فضلا عن تضييع هذه الصفة **(قوله)** فليطوقه ولها  
 كذا الذي ذكره وغيره بلحق بزيادة مشاة **(قوله)** لا يستطيع أن يتبعه في رواية الكشميني منه  
**(قوله)** ونكاح الرابع تقدم فوجبه **(قوله)** لا تمنع من جامها وللا كثيرا تمنع من جامها **(قوله)**  
 وعن البغايا كن نصين على أبوابهن رايات يكون عليا بفتح اللام أى علامة وأخرج الفاكه  
 من طريق ابن أبي مليكة قال تبرزع رأيا فدعا عا مائة أم مهزول وهي من البغايا التسع  
 اللاتي كن في الجاهلية فقال لهما وألكنه في ناه لم يدبغ فقال له فان الله جعل الماء طهورا  
 ومن طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن عمر أن امرأة كانت يقال لها أم مهزول تسافح في  
 الجاهلية فأراد بعض العجابه ان يزوجها ففكرت الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة ومن طريق  
 مجاهد في هذه الآية قال هر بغايا كن في الجاهلية معلومات لهن رايات يعرفن بها ومن طريق  
 عاصم بن المنذر عن روة بن الزبير مثله وزاد كرايات السطار وقد ساق هشام بن الكلبي في كتاب  
 المثالب أسامى صواحيب الرات في الجاهلية فسمي منهن أكثر من عشرين مشهورات  
 تركت ذكرهن اختيارا **(قوله)** (لبن أرادهن) في رواية الكشميني عن أرادهن **(قوله)** (الفاقة) جمع  
 فاقه بقاء فاء وهو الذي يعرف شبه الولد بالوالد بالاسماء الخفية **(قوله)** (فالتا طه) في رواية  
 الكشميني فالتا طه بغير مشاة أى استلصقته بمو اصل اللوط بفتح اللام اللصوق **(قوله)** هدم نكاح  
 الجاهلية في رواية الدارقطني نكاح أهل الجاهلية **(قوله)** (كله) دخل فيه ما ذكر  
 وما استدركه عليها **(قوله)** (النكاح الناس اليوم) أى الذي بدأت به كرهوه وأن يخطب الرجل  
 الى الرجل فيزوجها احتج بهذا على اشتراط الولي وتعتب بأن عائشة وهي التي روت هذا الحديث  
 كانت تحب نكاح الكفار وفى كبري مالك أنها زوجت بنت عبد الرحمن أسما وهو غائب فلما  
 قدم قال منلى بفتاة عليه في شاة وأجيب بأنه لم يرد في الخبر التصريح بأنها باشرت العقد فقد  
 يحتمل أن تكون البنت المدكورة ثيبا ودعت الى كفها وأنها غائب فاتقلت الولاة الى الولي  
 الا بعدوا الى السلطان وقد صرح من عائشة أنها أنكحت رجلا من بني أسما فصريت بينهم بسترتم

وانما فعل ذلك رغبة في نجابة  
 الولد فكان هذا النكاح  
 نكاح الاستبضاع ونكاح  
 آخر يجتمع الرط مادون  
 العشرة فيدخلون على المرأة  
 كلهم يصيها فإذا جلت  
 ووضع ومريال بعد أن  
 قطع حملها أرسلت اليهم فلم  
 يستطيع رجل منهم أن يتبع  
 حتى يجتمعوا عندها تقول  
 لهم قد عرفتم الذي كان من  
 امركم وقد ولدت فهو ابنك  
 يا قسلا نسمي من أحببت  
 باسمه فليطوق ولها  
 لا يستطيع ان يتبعه  
 الرجل ونكاح الرابع يجتمع  
 الناس الكثير فيدخلون  
 على المرأة لا تمنع من جامها  
 وعن البغايا كن نصين على  
 أبوابهن رايات تكون عليا  
 لمن أرادهن دخل عليهن  
 فإذا جلت أحدها  
 وضعت حملها بجوارها  
 ودعوا لهم الفاقة ثم ألحقوا  
 ولها ما في بيوتها قالت طه به  
 ودعى ابنه لا يمنع من ذلك  
 فلما بعث محمد صلى الله عليه  
 وسلم ألحق هدم نكاح  
 الجاهلية كله الانكاح  
 الناس اليوم



فلا تضاهون) هذا صريح في نزول هذه الآية في هذه القصة ولا يمنع ذلك كون ظاهر الخطاب في السياق للأزواج حيث وقع فيها وإذا طلقتم النساء لكن قوله في بقيته أن يتكهن أزواجهن ظاهر في أن العضل يتعلق بالولاية وقد تقدم في التفسير بيان العضل الذي يتعلق بالولاية في قوله تعالى لا يحل لكم أن تزوا النساء كرها ولا تضاهون فيستدل في كل مكان بما يليق به (قوله) فقلت الآن أفعل يا رسول الله قال فزوجها إياه أي أعادها إليه بعقد جديد وفي رواية أبي نعيم في المستخرج فقلت الآن أقبل أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية أبي مسلم الكبي من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن فسمع ذلك معقل بن يسار فقال سمعنا بي وطاعة فدعا زوجها فزوجها إياه ومن رواية الثعلبي قال أي ومن باقته فأنكها إياه وكفر عن يمينه وفي رواية عبد بن راشد فكفرت عن يميني وأنكها إياه قال الثعلبي ثم هذا قول أكثر المفسرين وعن السدي نزلت في جابر بن عبد الله نوح بنت عمه فطلقها زوجها فطلقته وأتقت عدها ثم أراد تزويجها وكانت المرأة تريد فاني جابر فنزلت قال ابن بطال اختلفوا في الولي فقال الجمهور ومنهم مالك والنوري واللبث والشافعي وغيرهم الولاية في النكاح هم العصبة وليس للخال ولا والد الأم ولا الأخوة من الأم فهو هو لا ولاية وعن الحنفية هم من الأولياء واحتج الأبهري بأن الذي يرث الولا هم العصبة دون ذوي الأرحام قال فذلك عقدة النكاح واختلفوا فيها إذا مات الأب فأوصى رجلا على أولاده هل يكون الولي من الولي القريب في عقدة النكاح أو موثله أو ولاية له فقال ربيعة وأبو حنيفة ومالك والوصي أولى واحتج لهم بأن الأب لو حل ذلك لرجل بعينه في حياته لم يكن لأحد من الأولياء أن يعترض عليه فكذلك بعده موته وتعقب بأن الولاية انتقلت بالموت فلا يقاس بحال الحياة وقد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فذهب الجمهور إلى ذلك وقالوا لا تزوج المرأة نفسها أصلا واحتجوا بالأحاديث المذكورة ومن أقوا هذا السبب المذكور في نزول الآية المذكورة وهي أصح دليل على اعتبار الولي والاملا كن للعصبة معنى ولأنهم لو كان لها أن تزوج نفسها لم يتجى إلى أخيهما ومن كان أمره اليه لا يقال إن غيره منعه منه وذكر ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك وعن مالك رواية أنهم إن كانت غير شريفة تزوجت نفسها وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يشترط الولي أصلا ويجوز أن تزوج نفسها ولو بغير ذن ولها أن تزوجت كفوا واحتج بالقياس على البيع فإنها تستقل به وحل الأحاديث الواردة في اشتراط الولي على الصغيرة وخص بهذا القياس عمومها وهو على سائر في الأصول وهو جواز تخصيص العموم بالقياس لكن حديث معقل المذكور رفع هذا القياس ويدل على اشتراط الولي في النكاح دون غيره ليندفع عن مولته العار باختيار الكفو أو أفضل بعضهم عن هذا الإراد بالتزام اشتراط الولي ولكن لا يمنع ذلك تزويجها نفسها وتوقف ذلك على إجازة الولي كما قالوا في البيع وهو مذهب الأوزاعي وقال أبو ثور فهو لكن قال بشرط إذن الولي لها في تزويج نفسها وتعقب بأن إذن الولي لا يصح إلا من ثوب عنه والمرأة لا تنوب عنه في ذلك لأن الحق لها ولو أن لها في النكاح نفسها صارت كن إذن لها في البيع من نفسها ولا يصح وفي حديث معقل أن الولي إذا عاضل لأزواج السلطان لا بعد أن يأمره بالرجوع عن العضل فإن أجاب فذلك وإن أصر تزوج عليه الحاكم والله أعلم ﴿قوله باب إذا كان الولي﴾ أي في النكاح

فلا تضاهون فقلت الآن  
افعل يا رسول الله قال  
فزوجها إياه (باب إذا كان  
الولي)



شعبة أمر أنه هو أولى الناس بها فأمر رجلا من روجه وقال عبد الرحمن بن عوف لام حكيم بنت قارظ أن تجعل أمرك إلى قالت نعم فقال قد تزويبتك وقال عطاء ليشهد أني قد كنت كحمتك وأوليا أمر رجلا من عشيرتها وقال سهل قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم أحب لك نفسي فقال رجل يا رسول الله إن لم تكن لك بها حاجة فزواجها وحدنا ابن سلام أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها في قوله ويستقون لك في النساء قل الله ينسكم فمن إلى آخر الآية قال هي التي تمت تكون في حجر الرجل قد شركت في ماله فدرغ عنها أن تزوجها ويكره أن يزوجهما غيره فسدخل عليه في ماله فحبسها فنهاهم الله عن ذلك \* حدثنا أحمد بن المقدم حدثنا فضيل بن ملحان حدثنا أبو حازم حدثنا سهل بن سعد قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوبا فجاءت امرأة تفرض نفسها عليه تخفض فيها البصر ورفعه فزهدنا فقال رجل من أصحابنا وزوجها يا رسول الله قال أعتدك من شيء قال ما عتدي من شيء

(هو الخاطب) أي هل يزوج نفسه أو يحتاج إلى ولي آخر قال ابن المنذر كفي الترجمة ما يدل على الجواز والمنع معا ليكل الأمر في ذلك إلى نظر المجتهد كذا قال وكأني أخذت من تركه الخبز ما لحكم لكن الذي يظهر من منعه أنه يرى الجواز فإن الاستأثار في فيها أمر الولي غيره أن يزوجه ليس فيها التصريح بالمنع من تزويجه نفسه وقد ورد في الترجمة أن عطاء الدال على الجواز وإن كان الأولي عنده أن لا يتولى أحد طرفي العقد وقد اختلف السلف في ذلك فقال الأولي زاعي وريعة والثوري ومالك وأبو حنيفة وأكثرا أصحابه والليث بن زوح الولي نفسه ووافقهم أبو ثور وعن مالك لو قالت الثبيل لوليا زوجي عن رأي فتزوجهما من نفسه أو بمن اختار له هاذلك ولو لم تعلم عين الزوج وقال الشافعي يزوجهما السلطان أو ولي آخر مثله وأقعد منه ووافقه زبروداد ويحتمل أن الولية شرطا في العقد فلا يكون النكاح منكما كالإيصال من نفسه (قوله) وخطب المغيرة بن شعبة أمر أنه هو أولى الناس بها فأمر رجلا من روجه هذا الأثر وصله وكيع في مصنفه والبيهقي من طريقه عن الثوري عن عبد الملك بن عمران المغيرة بن شعبة أراد أن يزوجه امرأة وهو وليا فجعل أمرها إلى رجل المغيرة وأولى منه فزوجه وأخرجه عبد الرزاق عن الثوري وقال فيه فأمر أقعد منه فزوجه وأخرجه سعيد بن منصور من طريق الشيباني ولفظه أن المغيرة خطب بنت عمه ربيعة بن مسعود فأرسل إلى عبد الله بن أبي عقيل فقال زوجنيها فقال ما كنت لأفعل أنت أمير البلد وابن عمها فأرسل المغيرة إلى عثمان بن أبي العاص فزوجهما انتهى والمغيرة هو ابن شعبة بن مسعود بن معتب بن وادعوف بن ثقيف فهي بنت عمه لحاء عبد الله بن أبي عقيل هو ابن عمه لمعلم أيضا لأن جده هو مسعود المذكور وأما عثمان بن أبي العاص فهو وإن كان ثقيفيا أيضا لكنه لا يجمع معهم إلا في جدهم الأعلى ثقف لأنهم ولد بنسبهم بن ثقيف فوضع إن المراد بقوله هو أولى الناس وعرف اسم الرجل المبهم في الأثر المعلق (قوله) وقال عبد الرحمن بن عوف لام حكيم بنت قارظ أن تجعل أمرك إلى قالت نعم فقال قد تزويجتك وصله ابن سعد من طريق ابن أبي ذئب عن سعد بن خالد أن أم حكيم بنت قارظ قالت لعبد الرحمن بن عوف أنه قد خطبني غيرة واحد فزويجني بهم رأيت قال وتجعلن ذلك إلى قالت نعم قال قد تزويجتك قال ابن أبي ذئب فجازنكاحه وقد ذكر ابن سعد أم حكيم في النساء اللواتي لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن أن زواجه ولم يرد في التعريف بها على ما في هذا الخبر وذكرا في نسبه أن زواج عبد الرحمن ابن عوف في ترجمته نسبها فقال أم حكيم بنت قارظ بن خالد بن عبيد حطيف بن زهر قال (قوله) وقال عطاء ليشهد أني قد كنت كحمتك وأوليا أمر رجلا من عشيرتها وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء أمر أن خطبها ابن عم لها لرجل لها غيره قال فقلت شهد أن فلا ناخطبها وإن أشهدكم أني قد كنت كحمتك وأوليا أمر رجلا من عشيرتها (قوله) وقال سهل قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم أحب لك نفسي فقال رجل يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزواجها وحدنا هذا طرف من حديث الواهبة وقد تقدم موصولا في باب تزويج المعسر وفي باب النظر إلى المرأة قبل التزويج وغيرهما ووصله في الباب بلفظ آخر وأقربها إلى لفظ هذا التعليق رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حاتم بلفظ أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت لاهلك نفسي وفيه فقام رجل من أصحابه فقال أي رسول الله مثله ثم ذكر المصنف حديث

عائشة في قوله تعالى ويستقونك في الأساء وأورد محسّرا وقد تقدم شرحه مستوفى في التفسير  
 ووجه الدلالة منه أن قوله فرغب عنها أن يتزوجها أعمن أن يتولى ذلك بنفسه أو بامر غيره  
 فيزوجهم وبه احتج محمد بن الحسن على الجواز لأن الله لما عاتب الأولياء في تزويجهم من كانت  
 من أهل المال والجمال بدون سنتهم من الصدقات وعاتبهم على ترك تزويجهم من كانت قلة  
 المال والجمال دل على أن الولي يصح منه تزويجها من نفسه اذ لا يعاتب أحد على ترك  
 ما هو امر عليه ودل ذلك أيضا على أنه يتزوجها ولو كانت صغيرة لأنه أمر أن يقسط لها في  
 الصدقات ولو كانت بالغاً لم يمنع أن يتزوجها بما تراضيا عليه فعلم أن المراد من الأمر لها في نفسها  
 وقد أجيب ما احتفل أن يكون المراد ذلك السفينة فلا أثر لها بدون مهر مثلها كالكرم ذكر  
 المصنف حديث سهل بن سعد في الواهة وسأني شرحه قريبا ووجه الاختصاص الإطلاق أيضا  
 لكن انفصل من منع ذلك بأنه معدود من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن يزوج نفسه وبغير  
 ولي ولا شهود ولا استئذان وبلغنا الهبة كما يأتي تقريره وقوله فيه فإبردها يكون الدال من  
 الإرادة وحكي بعض الشراح تشديدا للدال وفتح أوله وهو محتمل **(قوله ما)**  
 اتكاح الرجل ولده الصغار ضبط ولده بضم الواو وسكون اللام على الجمع وهو واضح ويقضيهما  
 على أنه اسم جنس وهو أعمن الذي كور والامات **(قوله لقول الله تعالى واللائي لم يحضن فحملن)**  
 عدتها ثلاثة أشهر قبل البلوغ أي قبل على أن تكاحها قبل البلوغ جائز وهو استنباط حسن  
 لكن ليس في الآية تخصيص ذلك بالولاء البكر ويمكن أن يقال الأصل في الإيضاح التعريم  
 إلا ما دل عليه الدليل وقد ورد حديث عائشة في تزويج أبي بكر لها وهي دون البلوغ فبقي ما عاده  
 على الأصل ولهذا السر وأورد حديث عائشة قال المهلب أجمعوا أنه يجوز للاب تزويج امرأته  
 الصغيرة البكر ولو كانت لا يوطأ مثلها إلا أن العاوى حكي عن ابن شبرمة منعه فحين لا يوطأ وحكي  
 ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقا أن الأب لا يزوج بنته البكر الصغيرة حتى تبلغ وتأنن وزعم أن  
 تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصه ومقابله تجوز  
 الحسن والنهي للاب اجبار بنته كبيرة كانت أو صغيرة بكرة كان أو ثيبا **(تنبيه)** وقع في  
 حديث عائشة من هذا الوجه ادراج يظهر من الطريق التي في الباب الذي بعده **(قوله)**  
**ما** تزويج الأب ابنته من الامام في هذه الترجمة إشارة إلى أن الولي الخاص بقدم  
 على الولي العام وقد اختلف فيه عن المالكية **(قوله وقال عراخ)** هو طرف من حديثه الذي  
 تقدم موصولا قريبا ثم ذكر حديث عائشة وقوله فيه قال هشام يعني ابن عروة وهو موصول  
 بالاسناد المذكور وقوله وأثبت إلى أخوه بسم من أنباء بذلك ويشبه أن يكون حمله عن  
 أمره أنه فاطمة بنت المنذر عن جدتها أسماء قال ابن بطال دل حديث الباب على أن الأب أولى في  
 تزويج ابنته من الامام وان السلطان أولى من لاولي لها وان الولي من شرط التكاح **(قلت)** ولا  
 دالة في الحديثين على اشتراط شيء من ذلك وانما هما وقوع ذلك ولا يلزم منه منع ما عدا ما وانما  
 يؤخذ ذلك من أدلة أخرى وقال وفيه انتهى عن اتكاح البكر حتى تستأنن مخصوص بالبالغ  
 حتى يتصور منها الاذن وأما الصغيرة فلا إذن لها وسأني الكلام على ذلك في باب منفرد **(قوله)**  
**باب** السلطان ولي لقول النبي صلى الله عليه وسلم زوجنا كلها بما عمن من القرآن

قال ولا خاتم من حديد قال  
 ولا خاتم واكن أشقى بردي  
 هذه فأعطيا النصف وأخذ  
 النصف قال لاهل معك من  
 القسر أن شيء قال ذم قال  
 اذهب فقد زوجتكها بما  
 معك من القرآن **(باب اتكاح)**  
 الرجل ولده الصغار لقول  
 الله تعالى واللائي لم يحضن  
 فحملن عدتها ثلاثة أشهر قبل  
 البلوغ **•** حديثنا محمد بن  
 يوسف حدثنا شافعيان عن  
 هشام عن أبيه عن عائشة  
 رضي الله عنهن النبي صلى  
 الله عليه وسلم تزوجها وهي  
 بنت ست سنين وأدخلت  
 عليه وهي بنت سبع ومكثت  
 عنده تسعا **•** **(باب تزويج)**  
 الاب ابنته من الامام وقال  
 عر خطب النبي صلى الله  
 عليه وسلم إلى حفصة  
 فانكحني **•** حدثنا معلى بن  
 أسد حدثنا وهب عن هشام  
 ابن عروة عن أبيه عن عائشة  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 تزوجها وهي بنت ست  
 سنين وبها وهي بنت تسع  
 سنين فقال هشام وأثبت أنها  
 كانت عنده تسع سنين  
**•** **(باب السلطان ولي لقول)**  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 زوجنا كلها بما عمن من  
 القرآن **•**

ثم ساق حديث سهل بن سعد في الواهبة من طريق مالك بلفظ زوجها بالافراد وقد وقع في رواية أخرى من هذا الوجه بلفظ زوجنا كما بثون التعظيم وقد ورد التصريح بأن السلطان ولى في حديث عائشة المرفوع أيها المرأة تكتمت بغير إذن وليها فنكحها باطل الحديث وفيه والسلطان ولى من لا ولى لها أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه أبو عروانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم لكنهم لم يكن على شرطه استنبطه من قصة الواهبة وعند الطبراني من حديث ابن عباس رفعه لا نكاح الا ولى والسلطان ولى من لا ولى وفي استناده الخفاف بن أريطاه وفيه مقال وأخرجه سفيان في جامعه ومن طريقه الطبراني في الاوسط باسناد آخر حسن عن ابن عباس بلفظ لا نكاح الا ولى مرشد أو سلطان **(قوله ما لا ينكح)** الاب وغيره البكر والتيب الابيضاضها في هذه الترجمة أربع صور تزويج الاب البكر وتزويج الاب التيب وتزويج غير الاب البكر وتزويج غير الاب التيب واذا اعتبرت البكر والصغر زادت الصور فالتيب البالغ لا يزوجه الا بولايه والاب لا غيره الابيضاضها اتفاقا الا من شذ كما تقدم والبكر الصغيرة تزوجه ابوها اتفاقا الا من شذ كما تقدم والتيب غير البالغ اختلف فيه افعال مالك وأبو حنيفة وزوجه ابوها كما يزوح البكر وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد لا يزوجه ابوها زالت البكارة بطولها لا بغيره والعللة عدهم ان ازالة البكارة تزيل الحياة الذي في البكر والبكر البالغ يزوجه ابوها وكذا غيره من الاولياء واختلف في استئصالها والحديث يدل على انه لا اجبار لاب عليها اذا امتنع وحكاها الترمذي عن أكثر أهل العلم وساذكر من يبحث فيه وقد ألقى الشافعي الجلباب وقال أبو حنيفة والاوزاعي في التيب الصغيرة تزوجه ابوها كل ولى فاذا بلغت ثبت لها النكاح وقال أحمد اذا بلغت تسعاً جاز لا ولياً غير الاب نكحها وكأنه أقام المظنة مقام الثلثة وعن مالك يلحق بالاب في ذلك وصى الاب دون بقية الاولياء لانه أقم مقامه كما تقدمت الإشارة اليه ثم ان الترجمة معقودة لاشتراط رضا المذوجة بكرة كانت أو ثيباً صغيرة كانت أو كبيرة وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث لكن تستثنى الصغيرة من حيث المعنى لانها لا صابة لها **(قوله حدثنا هشام)** هو المستثنى ويحكي هو ابن أبي كثير **(قوله عن أبي سلمة)** في رواية مسلم من طريق خالد بن الحرث عن هشام عن يحيى حدثنا أبو سلمة **(قوله لا تنكح)** بكسر الحاء انتهى ويرفعها التبر وهو أبلغ في المنع وتقدم تفسير الآية في باب عرض الانسان بقبته وظاهر هذا الحديث ان الآية هي التيب التي فارقت زوجها بعوت أو طلاق لغيرها بالبكر وهذا هو الاصل في الآية ومنه قولهم العزم مائة أي بقتل الرجال فصيرون النساء أي و قد تطلق على من لا زوج لها أصلاً وقوله عاص عن ابراهيم الحري وأسمعيل القاضي وغيرهما انه يطلق على كل من لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة بكرة كانت أو ثيباً وحكي الماوردي القولين لاهل اللغة وقد وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى في هذا الحديث عند ابن المنذر والداري والدارقطني لا تنكح التيب ووقع عند ابن المنذر رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه في هذا الحديث التيب تشاور **(قوله حتى تستأمر)** أصل الاستأمر طلب الأمر فلحق لا يعقد عليها حتى يطلب الأمر منها ويؤخذ من قوله تستأمر انه لا يعقد الا بعد أن تآمر بذلك وليس فيه دلالة على عدم اشتراط الولي في حقها بل فيه اشعار باشتراطه **(قوله ولا تنكح البكر حتى تستأذن)** كذا وقع في هذه الرواية

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني وهبت من نفسي فقامت طويلاً فقال رجل تزوجها ان لم تكن للثيبا حايمة فقال عليه الصلاة والسلام هل عندك من شيء تصدقها قال ما عندى الا ازارى فقال ان أعطيتها اياه جلست لا ازارك فالتص شياف فقال ما أجد شيئاً فقال التص ولو كان خاتماً من حديد فلم يصدف قال أمعك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور ماها فقال قد زوجناكها بما معك من القرآن **(باب لا ينكح الاب وغيره البكر والتيب الابيضاضها)** حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة أن أبا هريرة حدثهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن

التفرقة بين الثيب والكرفع للثيب بالاستمرار والكبر بالاستئذان فبوخذه من فرق بينهما من جهة أن الاستمرار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الأمر إلى المستأمر. ولهذا يحتاج إلى صريح الإذن في العقد فإذا صرح بمنعه استغنى عنها والكبر بخلاف ذلك والأذن دائر بين القول والسكوت بخلاف الأمر فإنه صريح في القول وانما جعل السكوت إذنا في حق الكبر لانه قد نسق أن نصنع **(قوله قالوا يا رسول الله)** في رواية عمر بن أبي سلمة قلنا وحديث عائشة صريح في أنها هي السائلة عن ذلك **(قوله وكيف أذننا)** في حديث عائشة قلت ان الكبر نسق وسنأتي الفاظه الحديث الثاني **(قوله حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق)** أي ابن قره الهلال أبو حفص المصري أصله كوفي مع من مالئوا الليثويحيى بن أيوب وغيرهم روى عنه القندماء مثل يحيى بن معين وأحمد بن الكوسج وأبي عبيد الله إبراهيم بن هانئ وهو من قدماء مشوخ البصري ولم أره عنه في الجامع إلا هذا الحديث وقدمتقه النجاشي والدارقطني ومات سنة تسع عشرة ومائتين **(قوله حدثنا الليث)** في رواية الكشميحيي أيضاً **(قوله عن أبي عمرو)** مولى عائشة في رواية ابن جريج عن أبي مليكة عن ذكوان وسنأتي في ترك الحبل ويأتي في الإكراه من هذا الوجه بلفظ عن أبي عمرو هو ذكوان **(قوله أنها قالت يا رسول الله ان الكبر نسق)** هكذا ورد عن طريق الليث مختصراً وفي رواية ابن جريج في ترك الحبل قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبر تسأذن قلت فذكر مثله وفي الإكراه بلفظ قلت يا رسول الله تسأمر التساقي أيضاً عن قال نعم قلت فإن الكبر تسأمر فتسقي فتسكت وفي رواية مسلم من هذا الوجه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينسكها أهلها أم لا قال نعم تسأمر قلت فإنها تسقي **(قوله قال رضاها صحتها)** في رواية ابن جريج قال سكتها أذننا وفي لفظه قال أذننا صحتها وفي رواية مسلم من طريق ابن جريج أيضاً قال ذلك أذننا إذا هي سكت وذلك رواية البخاري على أن المراد بالجارية في رواية مسلم الكبر دون الثيب وعند مسلم أيضاً من حديث ابن عباس والكبر تسأذن في نفسها وأذننا صحتها وفي لفظه والكبر يسأذننا أبو هانئ في نفسها قال ابن المنذر سبب اعلام الكبر أن سكوتها أذن لكن لو قالت بعد العقد ما علمت أن صحتي أذن لم يطل العقد بذلك عند الجمهور وأبطله بعض المالكية وقال ابن شعبان منهم يقال لها ذلك ثلاثاً إن رضيت فاسكتي وإن كرهت فأنظري وقال بعضهم بطل المقام عندها ثلاثاً فقبل فيمنعها ذلك من المساومة واختلقوا فيما إذا لم تسكلم بل ظهرت منها قرينة السخط أو الرضا بالتسم مثلاً أو البكاء عند المالكية أن نفرت أو بك أو قامت أو ظهر منها ما يدل على الكراهة لم تزوج وعند الشافعية لأثر لشي من ذلك في المنع لأن قرنتم مع البكاء الصباح ونحوه وفرق بعضهم بين الدمع فإن كان حارداً على المنع وإن كان بارداً دل على الرضا قال وفي هذا الحديث إشارة إلى أن الكبر التي أمر باستئذانها البالغ أذلا معنى لاستئذان من لا تدري ما لا أذن ومن يستوى سكوتها ومضطها ونقل ابن عبد البر عن مالك أن سكوت الكبر اليتيم قبل أذننا وتقوى فيها لا يكون رضاً منها بخلاف ما إذا كان بعد تقوى فيها إلى ولها وخص بعض الشافعية إلا كفاءه سكوت الكبر البالغ بالنسبة إلى الأب والجد دون غيرها لما لا نسق منها أكثر من غيرها والعصم الذي عليه الجمهور واستعمال الحديث في جميع الإكراه بالنسبة

قالوا يا رسول الله وكيف  
أذننا قال أن تسكت  
حدثنا عمرو بن الربيع  
ابن طارق حدثنا الليث  
عن ابن أبي مليكة عن أبي  
عمرو مولى عائشة عن  
عائشة رضي الله عنها أنها  
قالت يا رسول الله ان الكبر  
نسقي قال رضاها صحتها

لجميع الاولياء واختلفوا في الاب يزوج البكر البالغ بغير اذنها فقال الاول زاعي والتورى  
 والخنفية واقفهم ابو ثور يشترط استئذانها فلو عقد عليها بغير استئذان لم يصح وقال  
 الآخرون يجوز لابن زوجها ولو كانت البكر بغير استئذان وهو قول ابن ابي لسل ومالك  
 والشيخ الشافعي وأحمد واسحق ومن حجتهم مفهوم حديث الباب لان جعل الثيب أحق بنفسها  
 من وليها فدل على أن ولي البكر أحق بها منها واحتج بعضهم بحديث يونس بن أبي اسحق عن أبي  
 بردة عن أبي موسى مرفوعا تستأمر البتيمة في نفسها فان سكنت فهو اذنها قال فبيد ذلك بالبتيمة  
 فحصل المطلق عليه وفيه نظر لحديث ابن عباس التذي كره بلفظ يستأذنها أبوها فنص على  
 ذكر الاب وأجاب الشافعي بان المؤامرة قد تكون عن استطابة النفس ويؤيده حديث ابن عمر  
 رفعه وأمره والشافعي ينهين أخرجه أبو داود قال الشافعي لا خلاف أنه ليس لازم أمر لكنه  
 على معنى استطابة النفس وقال البيهقي زيادة ذكر الاب في حديث ابن عباس غير محفوظ قال  
 الشافعي زادها ابن عينة في حديثه وكان ابن عمر والقاسم وسالم بن رجوان البكر لا يستأمر وينهين  
 قال البيهقي والمفوظ في حديث ابن عباس البكر تستأمر ورواه صالح بن كيسان بلفظ والبتيمة  
 تستأمر وكذلك وأما أبو بردة عن أبي موسى ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فدل على  
 أن المراد بالبكر البتيمة (قلت) وهذا لا يدفع زيادة الثقة بالحافظ بلفظ الاب ولو قال قائل بل المراد  
 بالبتيمة البكر لا يدفع وتستأمر بضم أوله يدخل فيه الاب وغيره فلا تعارض بين الروايات ويبقى  
 الظن في أن الاستئجار هل هو شرط في صحة العقد أو مستحب على معنى استطابة النفس كما قال  
 الشافعي كل من الأمرين محتمل وسبق في مزيد بحث فيه في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى  
 واستدل به على أن الصغيرة الثيب لا اجبار عليها لعموم كونها أحق بنفسها من وليها وعلى أن  
 من زالت بكارتها بوطء ولو كان زالا اجبار عليها لاب ولا غيره لعموم قوله الثيب أحق بنفسها  
 وقال أبو حنيفة هي كالبركة وخالفه حتى صاحباه واحتج له بان علة الاكتفاء بكون البكر هو  
 الحياء وهو باق في هذه لان المسئلة مفروضة فمن زالت بكارتها بوطء لا فتن اتخذت الزنا بدنا  
 وعادة وأجيب بأن الحديث نص على أن الحياء يتعلق بالبكر وقابلها بالثيب فدل على أن  
 حكمهما مختلف وهذه ثيب لغة وشرعا بدليل أنه لو أوصى بعق كل ثيب في المكة دخلت اجاعا  
 وأما بقامحائها كالبركة فمنوع لانها تستحق من ذكر وقوع العيوب منها وأما بوث الحياء من  
 أصل النكاح فليست فيه كالبركة التي لم يجز به قط والله أعلم واستدل به من قال ان للثيب أن  
 تزوج بغير ولي ولكنها لا تزوج نفسها بل تجعل أمرها لوليها فزوجها فزوجها من حر من  
 داود وعنه بحدوثها ثنية أبا امرأة فكيف بغير اذنها ولها شكها باطل وهو حديث صحيح  
 كما تقدم وهو بين أن معنى قوله أحق بنفسها من وليها أنه لا يتخذ عليها أمر بغير اذنها ولا يجبرها  
 فإذا أرادت أن تزوج لم يجز لها الا اذن وليها واستدل به على أن البكر اذا أعلنت بالمنع لم يجز  
 النكاح والى هذا أشار المصنف في الترجمة وان أعلنت بالرضا فيجوز بطريق الأولى وشذبه بعض  
 أهل الظاهر فقال لا يجوزنا بضاقوقا فاعند ظاهر قوله واذا أنها أن تسكت في (نزلها) ما إذا  
 تزوج الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود هكذا أطلق فشم البكر والثيب لكن حديث الباب  
 مصرح فيه بالثبوت فكأنه أشار الى ما ورد في بعض طرقه كإسائه من ورد النكاح اذا كانت ثيبا

باب اذا تزوج الرجل ابنته  
 وهي كارهة فنكاحه  
 مردود  
 قال حدثني مالك عن عبد  
 الرحمن بن القاسم عن أبيه  
 عن عبد الرحمن

فزوجت بغير رضا اجماع الاما نقل عن الحسن أنه أجاز جبار الاب للثيب ولو كرهت كما تقدم  
وعن القتيبي أن كانت في عالة جازوالأردية واختلقوا اذا وقع العقد بغير رضاها فقالت الحنفية  
ان اجازته جاز وعن المالكية ان اجازته عن قرب جاز والافلاورده المباقون مطلقا **(قوله ويجمع)**  
بضم الميم وفتح الجيم وكسر الميم الثقيلة ثم عين هـ معلقة **(قوله ابني يزيد بن جارية)** بالجم أي ابن  
عامر بن العطف الانصاري الاوسي من بني عمرو بن عوف وهو ابن أخي مجمع بن جارية الصاهلي  
الذي جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج له أصحاب السنن وقدوه من زعم  
أنهما واحد ومنه قيل ان يجمع بن يزيد هبة وليس كذلك وانما الهبة لعمة مجمع بن جارية وليس  
لمجمع بن يزيد في البخاري سوى هذا الحديث وقد قرنه فيه بأخيه عبد الرحمن بن يزيد وعبد الرحمن  
ولد علي عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيما جزم به العسكري وغيره وهو أخو عاصم بن عمرو بن  
الخطاب لأمه قال ابن سعد ولي القضاء لعمر بن عبد العزيز يعني لما كان أمير المدينة ومات سنة  
ثلاث وتسعين وقيل سنة ثمان وثوبقها عتومالة في البخاري أيضا سوى هذا الحديث وقد وافق  
مالك كاعلى استناد هذا الحديث سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم وان اختلف الرواة  
عنهما في وصل هذا الحديث عن خنساء في ارساله حيث قال بعضهم عن عبد الرحمن ويجمع  
أن خنساء تزوجت وكذا اختلفوا عنهما في نسب عبد الرحمن ويجمع تخبرهم من أسقط بن زيد وقال  
ابن جارية والصواب وصله وإثبات بن زيد في نسبهما وقد أخرج طريق ابن عيينة المصنف في قوله  
الحليل بصورة الارسال كما سألني وأخرجها أحمد عنه كذلك وأوردها الطبراني من طريقه  
موصولة وأخرجها الدارقطني في الموطأ من طريق معلى بن منصور عن مالك بصورة الارسال  
أيضا والا كقول صلوه عنه وخالفههما مع سفيان الثوري في راوي من السند فقال عن عبد الرحمن  
ابن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن وديعه عن خنساء أخرجها التساق في الكبرى والطبراني من  
طريق ابن المبارك عنه وهي رواية شاذة لكن بعد أن يكون لعبد الرحمن بن القاسم فيه شيطان  
وعبد الله بن يزيد بن وديعه هذا المأمن ترجمه له ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان  
الا عبد الله بن وديعه بن خدام الذي روى عن سليمان الفارسي في غسل الجمعة عنه المقبري وهو  
تابعي غير مشهور الا في هذا الحديث ووقفه الدارقطني وابن حبان وقد ذكر ابن مند في الهابة  
وسقطه أبو نعيم في ذلك وأظن شيخ عبد الرحمن بن القاسم ابن أخيه وعبد الله بن يزيد بن وديعه  
هذا من أغفله المزي ومن تبعه فلم يذكره وفي رجال الكتب الستة **(قوله عن خنساء بنت خدام)**  
جمعة ثم نون ثم هـ ملة وزن جـراء وأبوها بكسر الميم وتخفيف المهمله قيل اسم أبيه وديعه  
والصحيح أن اسم أبيه خالد وديعه اسم جده فيما أحسب وقع ذلك في زيادة لاجل من طريق محمد بن  
اسحق عن الحجاج بن السائب مر سلا في هذه القصة ولكن قال في تسميتها خنساء بتخفيف النون  
وزن فلان ووقع في رواية الدارقطني والطبراني وابن السكن خنساء ووصل الحديث عنها فقال  
عن حجاج بن السائب بن أبي لسانة عن أبيه عن جده خنساء وخناس مشتق من خنساء كما يقال  
في ريف بن تابة وكنية خدام والد خنساء أبو وديعه كناه أبو نعيم وقد وقع ذلك عند عبد الرزاق  
من حديث ابن عباس أن خداما أبا وديعه أنكح ابنته وجلا الحديث ووقع عند المستنقري من  
طريق ربيعة بن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية أن وديعه بن خدام زوج ابنته وهو هـ سم في اسمه

ويجمع ابني يزيد بن جارية  
عن خنساء بنت خدام  
الانصارية

قوله بنت خدام مضطحا  
القسطلاني بكسر الخاء  
وتخفيف الذال المعجمين  
وقال وفي التثنية وبالذال  
المهمله

ولعله كان أن خداماً بأوديعه فاققلب وقد كرت في كلب العصاة ما يدل على أن لوديعه ابن  
 خدام أيضاً مصحبه وله قسمه مع عمر في مراث سالم مولى أبي حذيفة ذكرها البخاري في تاريخه وقد  
 أطلت في هذا الموضوع لكن جو الكلام بعضه بعضاً ولا يخفى من فائدة (قوله) أن أباهما زوجها  
 وهي ثيب فكرهت ذلك) ووقع في رواية الثوري المذكورة قالت أنكحني أبي وأنا كارهة وأنا  
 بكر والاول أرجم فقتل ذلك الحديث الاسماعيلي من طريق شعبة عن يحيى بن سعيد عن القاسم  
 فقال في روايته وأنا ربد أن أرجم عم ولي وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن سعيد بن  
 عبد الرحمن اعطشى عن أبي بكر بن محمد بن جحلا من الانصار زوج خنساء بنت خدام فقتل عنها  
 يوم أحد فأنكحها أبوها رجلاً فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان أبي أنكحني وإن عم  
 ولتي أحب اليّ فهدأ بديل علي أنها كانت ولدت من زوجها الاول واستقدنا من هذه الرواية  
 نسبة زوجها الاول واسمه أنيس بن قنادة حمداً الواعدي قد رآه من وجه آخر عن خنساء  
 ووقع في المبهات للقطب القسطلاني أن اسمه أسير وأنه استشهد بدر ولم يذكره مستنداً وأما  
 الثاني الذي كرهته فلم أقف على اسمه إلا أن الواقدي ذكره باسناداً أنه من بني منبشة ووقع في  
 رواية ابن اسحق عن الجراح بن السائب بن أبي لبابة عن أبي سعيد أنه من بني عمر بن عوف  
 وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس أن خداماً بأوديعه أنكح  
 ابنته رجلاً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تكرهوهن فنكحت بعد ذلك بألبابة وكانت ثيباً  
 وروى الطبراني باسناد آخر عن ابن عباس فذكر في القصة وقال فيه فزعمها من زوجها وكانت  
 ثيباً فنكحت بعده بألبابة وروى عبد الرزاق أيضاً عن الثوري عن أبي الحويرث بن نافع بن  
 جبير قال أتيت خنساء من زوجها أبوها الحديث فحجوه وفيه فرددت كما هو نكحت بألبابة وهذه  
 أسانيد تقوى بعضها بعضاً وكلها دالة على أنها كانت ثيباً ثم أخرجه التماسي من طريق الأوزاعي  
 عن عطاء بن جابر أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر من غير ما رها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم  
 ففرق بينهما وهذا سند ظاهره الصحة ولكن له عدة أخرجه التماسي من وجه آخر عن الأوزاعي  
 فأدخل فيه وبين عطاء إبراهيم بن مرثوفه مقال وأرسله فليذكر في اسناده جابر وأخرج  
 التماسي أيضاً وابن ماجة من طريق جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن جارية  
 بكر أمت النبي صلى الله عليه وسلم قد كرت أن أباهما زوجها وهي كارهة فقهرها ورجله ثقات  
 لكن قال أبو حاتم وأبو زرعة أنه خطأ وأن الصواب إرساله وقد أخرجه الطبراني والدارقطني  
 من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس بلقذا أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم رد نكاح بكر وثيب أنكحهما أبوهما وهما كلهما قال الدارقطني ففرد عبد الله  
 الدماري وقيمه ضعف والصواب عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة مرسل وقال البيهقي  
 ان ثبت الحديث في البكر رجل علي أنها زوجت بشركه والله أعلم (قلت) وهذا الجواب هو  
 المتعقد ظاهراً واقعة عن فلا ثبت الحكم فيها قطعياً وأما الطعن في الحديث فلامعني فأن طرقه  
 تقوى بعضها بعضاً ولقصة خنساء بنت خدام طريق أخرى أخرجه الدارقطني والطبراني من  
 طريق هشيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة أن خنساء بنت خدام زوجها أبوها وهي  
 كارهة فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فرددت كما هو لم يقل فيه بكر ولا ثيباً قال الدارقطني رواه

أن أباهما زوجها وهي ثيب  
 فكرهت ذلك فأتت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فرد  
 نكاحه

أبو عوانة عن عمر بن سلام يذكر أنها هرة (قوله حدثنا اسحق) هو ابن راهويه ويزيد هو ابن هرون ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري (قوله أن رجلا يدعى خداما أنكم) أسئلة نحوه) ساق أحد لفظة عن يزيد بن هرون بهذا الاسناد أن رجلا منهم يدعى خداما أنكم أنتم فكرت نكاح أميها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فرد عنها نكاح أميها فزجرت أبا البابية بن عبد المنذر فذكر يحيى بن سعيد أنه بلغه أنها كانت ثيبا وهذاوافق ما تقدم وكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هرون وأخرجه الاسماعيلي من طريق عن يزيد كذلك وأخرجه الطبراني والاسماعيلي من طريق محمد بن فضال عن يحيى بن سعيد نحوه وأخرجه الطبراني من طريق عيسى بن يونس عن يحيى كذلك وأخرجه أحمد عن أبي معاوية عن يحيى كذلك لكن اقتصر على ذكر مجمع بن يزيد الذي بلغ يحيى ذلك بمحفل أن يكون عبد الرحمن بن القاسم فساق في قوله الجليل من طريق ابن عينة عن يحيى بن سعيد عن القاسم أن امرأته أم ولد جعفر تصوفت أن يزوجهها ولها وهي كلوة فأرسلت إلى شقيقين من الأنصار عبد الرحمن وجمع ابن جارية قالوا فلا تخشين فإن خنساء بنت خدام أنكها أبوها وهي كلوة فرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك قال سفيان وأما عبد الرحمن بن القاسم فسمعه يقول عن أبيه أن خنساء انتهت وقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن عيسى عن خنساء موصولا والمرأة التي من ولد جعفر هي أم جعفر بنت القاسم بن محمد بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب ولها هو عم أبي معاوية بن عبد الله بن جعفر أخرجه المستغفر من طريق يزيد ابن الهاد عن ربيعة بن أسد أنه تأييد من زوجها جارة بن عبد الله بن الزبير فأرسلت إلى القاسم ابن محمد وإلى عبد الرحمن بن يزيد فقالت لي لا من معاوية أن يضعني حيث لاوافقني فقال لها عبد الرحمن ليس له ذلك لو صنع ذلك لم يجز فذكر الحديث الآله لم يضبط اسم والخنساء ولا يحيى بنته كلفه منه وكتبت في المقدمة في نسمة المرأة من ولد جعفر ومن ذكر معها غير التي هنا والمذكورة هنا هو المعتقد وقد حصل من تحرير ذلك ما لا أظن أنه من ادعاه فقله الحمد على جميع مننه

**في (قوله ما)** تزويج التبعة لقول الله تعالى وإن خفتم أن لا تقسطوا في النكاح فاتكسبوا ذلكم فيه حديث عائشة في تفسير الآية المذكورة وقد تقدم شرحه في التفسير وفيه دلالة على تزويج الولي غير الأب التي دون البلوغ بكرة كانت أو ثيبا لأن حقيقة التبعة من كانت دون البلوغ ولا لها وقد أدن في تزويجها بشرط أن لا يرض من صداقها فصناع من منع ذلك إلى دليل قوي وقد احتج بعض الشافعية بحديث لا تنكح التبعة حتى تستأمر قال فان قيل الصغيرة لا تستأمر قلنا فيه إشارة إلى تأخير تزويجها حتى تبلغ فنصير أهلا للاستئثار فان قيل لا تكون بعد البلوغ بنية قلنا التقدير لا تنكح التبعة حتى تبلغ فنستأمر جميعا بين الأدلة (قوله) وإذا قال للولي زوجتي فلا نفكك ساعة أو قال ما معك فقال لي كذا وكذا أو لي شاتم قال تزوجكها فهو جاز في نفسه سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حديث الواهة وقد تقدم مرارا وبأنى شرحه قريسا ومراده أن التفرقة بين الإيجاب والقبول إذا كان في المجلس لا يضر ولو تخلف بينهما كلام آخر وفي أخنضم هذا الحديث نظرا لأنها واقعة عين بطرقها احتقال أن يكون قبل عقب الإيجاب (قوله حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري وقال الليث حدثني

• حدثنا اسحق أخبرنا يزيد  
أخبرنا يحيى أن القاسم بن  
محمد حدثه أن عبد الرحمن  
ابن يزيد وجمع ابن يزيد حدثاه  
أن رجلا يدعى خداما أنكم  
أسئلة نحوه (باب تزويج  
التبعة لقول الله تعالى  
وإن خفتم أن لا تقسطوا في  
النكاح فاتكسبوا وإذا قال  
للولي زوجتي فلا نفكك  
ساعة أو قال ما معك فقال  
لي كذا وكذا أو لي شاتم قال  
تزوجكها فهو جاز) وفيه  
سهل عن النبي صلى الله عليه  
وسلم • حدثنا أبو اليمان  
أخبرنا شعيب عن الزهري  
وقال الليث حدثني





من يسبح والباقي من خطب واثبات التصانيف في يسبح **(قوله)** أو يأذن له الخاطب أي حتى يأذن  
 الأول والثاني **(قوله)** في حديث أبي هريرة الثالث عن جعفر بن ربيعة (لشعبه اسناد آخر أخرجه  
 مسلم من طريقه عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن ثعلبة عن عقبة بن عامر في قصة  
 الخطبة فقط وسأذكر فلقته **(قوله)** قال قال أبو هريرة ياتر فتح أوله وضم المثلثة تقول أنزلت  
 الحديث آخره للدار ففتح أوله ثم سكون إذا ذكرته عن غيرك ووقع عند السائق من طريق  
 محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرابي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره  
 مختصراً **(قوله)** أياكم والطن الخ يأتى من وجه آخر عن أبي هريرة في كتاب الأدب مع شرحه وقد  
 أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملكان عن يحيى بن بكير شيخ البصري فيه فزاد في  
 المتن زيادات ذكرها البصري مفرقة لكن من غير هذا الوجه قال الجمهور وهذا النهي التعريم  
 وقال الخطابي هذا النهي للتأديب وليس ينهى تعريم سطل العقدة فضلاً كذا قال  
 ولا ملازمة بين كونه التعريم وبين البطال عند الجمهور بل هو عندهم التعريم ولا يطل العقد  
 بل حكم النوى أن النهي فيه التعريم بالاجماع ولكن اختلاف في شروطه فقال الشافعية  
 والحنبلة محل التعريم ما إذا صرحت بالخطبة أو وليها الذي أذنت له حيث يكون انهما معتبرا  
 بالاجابة فالواقع التعريم حال فلا تعريم فلو لم يعلم الثاني بالخال فجوز الهجوم على الخطبة  
 لأن الأصل الإباحة وعند الحنبلة في ذلك إيتان وإن وقعت الإجابة بالتعريض كقولها  
 لا رغبة عنك فقولان عند الشافعية الأصح وهو قول المالكية والحنفية لا يعرّم أيضاً وإذا لم ترد  
 ولم تقبل فيجوز وإحقاقه قول فاطمة خطبى معاوية وأبو جهم فلم يشكر النبي صلى الله عليه  
 وسلم ذلك عليهما بل خطبها لاسامة وأشار النووي وغيره إلى أنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون  
 خطبها معاً أو لم يعلم الثاني بخطبة الأول والنبي صلى الله عليه وسلم أشار بإسامة ولم يخطب على  
 تقدير أن يكون خطب فكان له ما ذكر لها ما في معاوية وأبو جهم ظهر منها الرغبة عنهما فخطبها  
 لاسامة وحكى الترمذى عن الشافعي أن معنى حديث الباب إذا خطب الرجل المرأة فرضيت به  
 وركبت إليه فليس لاحد أن يخطب على خطبته فإذا لم يعلم رضاها ولا ركونها فلا بأس أن يخطبها  
 وإحقاقه قصة فاطمة بنت قيس فأنها لم تتبره رضاها ولا أحدمتها ولو أخبرته بذلك لم يشر عليها  
 بغير من أختارت فلو لم يوجعها الإجابة ولأرد فقطع بعض الشافعية بالجواز ومنهم من أجرى  
 القولين ونص الشافعي في الأكبر على أن سكوتها رضا بالخطاب وعن بعض المالكية لا تمتنع  
 الخطبة إلا على خطبتهن وقع منهما التراضي على الصداق وإذا وجدت شروط التعريم ووقع  
 العقد الثاني فقال الجمهور يصح مع انكساب التعريم وقال داود يشم النكاح قبل الدخول  
 وبعده وعند المالكية خلاف **(قوله)** القولين وقال بعضهم يفسح قبله لابعده وبجاء الجمهور  
 أن المنهى عنه الخطبة والخطبة ليست شرطاً في صحة النكاح فلا يفسح النكاح بوقوعها  
 غير صحيحة وحكى الطبري أن بعض العلماء قال إن هذا النهي منسوخ بقصة فاطمة بنت قيس  
 ثم رده وغلطه بأنها جات مستترة فأنشدها عليها ما هو الأولى ولم يكن هناك خطبة على خطبة  
 كما تقدم ثم إن دعوى التسخ في مثل هذا غلط لأن الشارع أشار إلى علته النبي في حديث  
 عقبة بن عامر بالآخر وهو مفسد لازمة وعلة مطلوبة للدوام فلا يصح أن يلحقها التسخ وإنه

أو يأذن له الخاطب حديثنا  
 يحيى بن بكير حديثنا الليث  
 عن جعفر بن ربيعة  
 عن الأعرابي قال قال أبو  
 هريرة ياتر عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال أياكم والطن  
 فان التلن أ كذب الحديث  
 ولا تجسوا ولا تحسوا  
 ولا تاعضوا وكونوا  
 اخوانا ولا يخطب الرجل  
 على خطبة أخيه

٢ قوله ابن حبان في نسخة  
 بئله ابن حبان

أعلم واستدل به على أن الخطاب الأول إذا أذن للخطاب الثاني في التزويج ارتفع التعريم  
ولكن هل يخص ذلك بالمأذون أو يقتضي غيره لأن مجرد الإذن الصادر من الخطاب الأول  
دال على إعراضه عن تزويج تلك المرأة وإعراضه يجوز لغيره أن يعطها الظاهر الثاني فيكون  
الجواز للمأذون بما يتخصص ولغيره بالمأذون بما لا لحاق ويؤيده قوله في الحديث الثاني من  
الباب أو يترك وصرح الرواية من الشافعية بأن محل التعريم إذا كانت الخطبة من الأول  
جاءت فإن كانت ممنوعة كخطبة المعتدة لم يضر الثاني بعد اقتضاء العدة أن يعطها وهو واضح  
لأن الأول لم يثبت له بذلك حق واستدل بقوله على خطبة أخيه أن محل التعريم إذا كان  
الخطاب مسلماً لم يخطب الذي خشيته فأراد المسلم أن يعطها جاز له ذلك مطلقاً وهو قول  
الأوزاعي ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابي ويؤيده قوله في أول حديث  
عقبه بن عمر عن عيسى بن المؤمن أخو المؤمن فلا يصلح للمؤمن أن يتناع على بيع أخيه ولا يعط  
على خطبته حتى يذو وقال الخطابي قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم فيقتصر النهي بالمسلم  
وقال ابن المنذر الأصل في هذا الإباحة حتى يراد المانع وقد ورد المانع مقيداً بالمسلم ففي ما عدا ذلك  
على أصل الإباحة وذهب الجمهور إلى إلحاق الذي بالمسلم في ذلك وأن التعبير بأخيه خرج على  
الغالب فلا مفهوم وهو كقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم وكقوله وربكم اللاتي في صحورككم  
ونحو ذلك وبناء بعضهم على أن هذا النهي عنه هل هو من حقوق العدة واحترامه أو من  
حقوق المتعاقدين فعلى الأول قال راجع ما قال الخطابي وعلى الثاني قال راجع ما قال غيره وقريب من  
هذا البناء اختلافهم في ثبوت الشفعة للكافر في جعلها من حقوق الملك إبتهاه ومن جعلها  
من حقوق المالك منع وقريب من هذا الصحت ما نقل من ابن القاسم صاحب مالك أن الخطاب  
الأول إذا كان قاسقاً جاز للعصف أن يعط على خطبته ورجمان العربي منهم وهو متجه فيما  
إذا كانت المخطوبة عفيفة فيكون القاسق غير كفو لها فتكون خطبته كلاً خطبة ولم يعتبر  
الجمهور ذلك إذا صدرت منها علامة القبول وقد أطلق بعضهم الإجماع على خلاف هذا القول  
ويلحق بهذا ما حكاه بعضهم من الجواز إذا لم يكن الخطاب الأول أهلاً في العادة لخطبة تلك  
المرأة كالمخطوب سوق بنت ملك وهذا يرجع إلى التكافؤ استدله على تحريم خطبة المرأة على  
خطبة امرأته أخرى إلحاق الحكم بالنساء بحكم الرجال وصورة أن ترغب امرأة في رجل  
وتدعوه إلى تزويجها فيصحبها كما تقدم فقضى امرأته أخرى فتدعوه وتزوجه في نفسها وتزهد في  
التي قبلها وقد صرحوا باستحباب خطبة أهل الفضل من الرجال ولا يخفى أن محل هذا إذا كان  
المخطوب عزم أن لا يتزوج إلا واحدة فاما إذا جعم بينهما فلا تحريم وسأني بعد ستة أبواب في  
باب الشروط التي لا تقل في النكاح من يدعى في هذا (قوله حتى يتكلم) أي حتى يتزوج  
الخطاب الأول فيحصل البأس المحض وقوله أو يترك أي الخطاب الأول التزويج فيصوز  
حينئذ الثاني الخطبة فالغائبان محققان الأولى ترجع إلى البأس والثانية ترجع إلى الرجاء  
وقدر الأولى قوله تعالى حتى يلج الجمل في سم الخياط (قوله ما) تفسير ترك  
الخطبة ذكر فيه طرفاً من حديث عمر بن الخطاب تأييد حفصة وفي آخره قول أبي بكر الصديق رضي  
الله عنه ولو تركها قبلتها وقد تقدم شرحه مستوفى قبل أبواب قال ابن بطال ما حلصه تقدم

حتى يتكلم أو يترك (باب  
تفسير ترك الخطبة)  
حدثنا أبو اليان أخبرنا  
شعيب بن الزهري قال  
أخبرني سالم بن عبد الله أنه  
سمع عبد الله بن عمر رضي  
الله عنهما يحدث أن عمر بن  
الخطاب حين تأييد حفصة  
قال عمر قلت يا بكر فقلت  
إن شئت أنكمت حفصة  
بنت عمر فقلت ليا لي ثم  
خطبها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فلقيني أو بكر  
فقال إنه لم يمنعني أن أزوج  
الملك فيما عرضت إلا أني قد  
علمت أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قد ذكرها فلم أكن  
لافتني سر رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ولو تركها  
قبلتها

في الباب الذي قبله تفسير ترك الخطبة صريحاً في قوة حتى ينكح أو يترك وحديث عوفى قصة  
حفصة لا يظهر منه تفسير ترك الخطبة لأن عمر لم يكن عم أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب  
حفصة قال ولكنه قصد معنى دقيقاً يدل على ثقب ذهنه وروسخه في الاستنباط وذلك أن أبا  
بكر علم أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب إلى عمر أنه لا يرد بل يرغبه ويشكر الله على  
ما أتم الله عليه به من ذلك فقام عمر إلى بكر هذا الحال مقام الركون والتراضي فكانه يقول كل  
من علم أنه لا يصرف إذا خطب لا ينبغي لأحد أن يضطرب على خطبته وقال ابن المنير الذي يظهر لي  
أن البصري أراد أن يحقق امتناع الخطبة على الخطبة مطلقاً لأن أبا بكر امتنع ولم يكن انبهر  
الامر بين الخطاطب والولي فكيف لو انبهر مرة كما فكاهه استدلال منه بالولي (قلت) وما ألباه  
ابن بطال أدق وأولى والله أعلم (قوله) تابعه يونس وهب بن عتبة وابن أبي عتيق عن الزهري  
أي بإسناده أمانة يونس وهو ابن يزيد فوصلها الدارقطني في العلل من طريق أصبغ عن ابن  
وهب عنه وأمانة يونس الآخر يوصلها الذهلي في الزهريات من طريق سليمان بن بلال عنهما  
وقد تقدم للمصنف هذا الحديث من رواية معمر بن رواحة صالح بن كيسان أيضاً عن الزهري  
أيضا (قوله) باب الخطبة يضم أوله أي عند العقد كفيه حديث ابن عمر  
رجلان من المشرق فخطبا فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن من البيان لسحرا وفي رواية  
الكشيبي مصرافيرلام وهو طرف من حديث سائب بن جابر في الطب مع شرحه قال ابن التين  
أدخل هذا الحديث في كتاب النكاح وليس هو موضعه قال والبيان نوعان الأول ما بين به  
المراد • والثاني قصص ألفاظ حتى يستعمل قلوب السامعين الثاني هو الذي يشبه السحر  
والمذموم منه ما يقصد به الباطل وشبهه بالسحر لأن السحر صرف الشيء عن حقيقته (قلت) فمن  
هنا فؤخذ المناسبة يعرف أنه ذكره في موضعه وكأنه أشار إلى أن الخطبة وإن كانت مشروعة  
في النكاح فينبغي أن تكون مقصودة ولا يكون فيها ما يقتضي صرف الحق إلى الباطل بقصص  
الكلام والعرب تطلق لفظ السحر على الصرف بقول ما سحره عن كذا أي ما صرفه عنه  
وأخرجه أبو داود من حديث معمر بن جندب عن جندب عن أبيه عن جده رفعه أن من البيان  
سحر أقوال فقال مصعب بن صوحان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يكون عليه  
الحق وهو الخن بالحن من صاحب الحق فيفسر الناس بيانه فيذهب بالحق وقال المهلب وجه  
إدخال هذا الحديث في هذه الترجمة أن الخطبة في النكاح انما شرعت للخطيب ليسهل أمره  
ففيه حسن التوصل إلى الحاجة بحسن الكلام فيها باستزال المرغوب إليه بالبيان بالسحر وانما  
كان كذلك لأن النفوس طبعت على الانقصة من ذكر المولى في أمر النكاح فكان حسن  
التوصل لرفع تلك الانقصة وجهان وجه السحر الذي يصرف الشيء إلى غيره وورد في تفسير  
خطبة النكاح أحاديث من أشهرها ما أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو عوانة وابن حبان عن ابن  
مسعود فروعا أن الحمد لله فحمدته ونسيت عنه ونسيت فخر الحديث قال الترمذي حسن رواه  
الاعمش عن أبي اسحق عن أبي الاحوص عن ابن مسعود وقال شعبة عن أبي اسحق عن أبي  
عبدة عن أبيه قال فكلوا الحسد بين جميع لان إسرائيل رواه عن أبي اسحق فجمعها قال وقد  
قال أهل العلم أن النكاح جائز بغية خطبة وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم اه وقد

تابعه يونس وموسى بن  
عتبة وابن أبي عتيق عن  
الزهري • (باب الخطبة) •  
حديث حنيفة حدثنا سفيان  
عن زيد بن أسلم قال سمعت  
ابن عمر يقول جاء رجلا من  
المشرق فخطبا فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم إن من  
البيان لسحرا

شرطه في النكاح بعض أهل الفناهر وهو شاذ **(قوله ما سب ضرب الدف في النكاح والولية)** يجوز في الدف ضم الدال وقصها وقوله والولية معطوف على النكاح أي ضرب الدف في الولية وهو من العام بعد الخاص ويحتمل أن يريد الولية النكاح خاصة وإن ضرب الدف يشترع في النكاح عند العقد وعند الدخول مثلاً وعند الولية كذلك والاولى أشبه وكأته أشار بذلك إلى ما في بعض طرقه على ما أئنه **(قوله حدثنا خالد بن ذكوان)** هو المدني يكنى أبا الحسن وهو من صفغار التابعين **(قوله جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدخل على)** في رواية الكشي حتى قد دخل على ووقع عند ابن ماجه في أوله قصة من طريق حماد بن سلمة عن أبي الحسين واسمه خالد المدني قال كتاب المدينية يوم عاشوراء والحواري يضرب بالدف ويتغنين قد خلن على الربيع بن معمر وقد ذكرنا ذلك لها فقالت دخل على الحديث هكذا أخرجه من طريق يزيد بن هرون عنه وأخرجه الطبراني من طريق عن حماد بن سلمة فقال عن أبي جعفر الخطمي يدل أبي الحسين **(قوله حين بنى على)** في رواية حماد بن سلمة صديقه عيسى والبناء الدخول بالزوجة وبين ابن سعد أنها تزوجت حينئذ لباس بن البكير الليثي وأنها ولدت له محمد بن إياس قيل له حصبة **(قوله كجسك)** بكسر اللام أي مكالك قال الكرماني هو محمول على أن ذلك كان من وراحمجاب أو كان قبل نزول آية الطلج أو جاز النظر لما جاز عند الأمن من الفتنه ٥١ والآخر هو المعتقد والذي وضع لنا بالادلة القوية أنه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز الخلوة بالاجنية والنظر إليها وهو الجواب الصحيح عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها ونومه عندها وتقليتها رأسه ولم يكن بينهما محرمة ولا زوجية وجوز الكرماني أن تكون الرواية بمجسك بفتح اللام أي جالس ولا اشكال فيها **(قوله فجعلت جويريات لنا)** أم أفغ على اسمهن ووقع في رواية حماد بن سلمة بلفظ جاريات تعنيان فصملا ان تكون الثنتان هما المغنيتان ومعهما من تبعهما أو يساعدهما في ضرب الدف من غير غناء وسيأتي في باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها زيادة في هذا **(قوله ويبدن)** من الندبة بضم النون وهي ذكر أو صاف المبت بالثنا عليه وتعدد مدحهما بالكرم والشجاعة ونحوها **(قوله من قتل من آبائي يوم بدر)** تقدم بيان ذلك في المغازي وإن الذي قتل من آبائها أنما قتل باحد أو بأكثر الذين شهدوا بدرًا معوذاً معوذاً وعوف وأحدهم أبو هوالا آخران عماها أطلقت الآية علمًا تعليماً **(قوله فقال دعي هذه)** أي اتركي ما يتعلق بدعي الذي فيه الاطراء المنهي عنه زاد في رواية حماد بن سلمة لا يعلم ما في غد إلا الله فأشار إلى علمه المنع **(قوله وقولي بالذي كنت تقولين)** فيه إشارة إلى جواز سماع المدح والمرثمة بالنسب فيه مبالغة تقضي إلى الغلو وأخرج الطبراني في الاوسط بإسناد حسن من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم مر مناسم الانصار في عرس لهن وهن يغنين

وأعدهن لها كبشاً تتضع في المريد • وزوجن في البادي وتعلم ما في غد

فقال لا يعلم ما في غد إلا الله قال المهلب في هذا الحديث إعلان النكاح بالدف وبالتفاه المباح وفيه إقبال الامام إلى العرس وإن كان فيه لهو وما لم يخرج عن حد المباح وفيه جواز مدح الرجل في وجهه ما لم يخرج إلى ما ليس فيه وأغرب ابن التين فقال اتعناها هالان مدحه حق والمطلوب في النكاح اللهو فلما دخلت الجدي للهو منعها كذا حال وعام الخبر الذي أشرت إليه برده عليه

• (باب ضرب الدف في النكاح والولية) • حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا خالد بن ذكوان قال قال الربيع بن بة معمر بن عفرأ جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدخل حسين بن علي جلس على فراشي كجسك مني فجعلت جويريات لنا يضربن بالدف ويبدن من قتل من آبائي يوم بدر أ قالت احدها • • وفيما نجي يعلم ما في غد • فقال دعي هذه وقولي بالذي كنت تقولين

وساق القصة يشعر بانهم لما واسموا الرائي لم ينهوا غالب حسن الرائي جد له ولو انما  
 انكر عليها ماذا كمن الاطراف حيث أطلق علم الغيبه وهو صفة تقتضى باقائه تعالى كما قال تعالى  
 قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وقوله ليس بمقل لا أملة لنفسى نفعوا لاضرا  
 الاماشاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما كنتم التى صلى الله عليه وسلم  
 يخبره من الغيوب باعلام الله تعالى اياه لا انه يستقل به ذلك كما قال تعالى عالم الغيب فلا يظهر  
 على غيبه أحد الا من ارضى من رسول وساقى من يدبث في مسئلة الغناء في العرس بعد اني  
 عشر بابا **(قوله)** يا س قول الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحله وكررة المهر وأدى  
 ما يجوز من الصداق وقوله تعالى وآتتم احداهن قطارا قليلا تأخذوا منه شيئا وقوله جل ذكره أو  
 تفرضوا لهن فريضة) هذه الترجمة معقودة لان المهر لا يتقدر أهله والمخالفة في ذلك الملكية  
 والخفية ووجه الاستدلال بما ذكره الاطلاق من قوله صدقاتهن ومن قوله فريضة وقوله في  
 حديث سهل ولو خاتم من حديد وآما وقوله وكثرة المهر فهو بالجزء عطف على قول الله في الآية التي  
 تلاها وهو قوله وآتتم احداهن قطارا فانه اشارة الى جواز كثره المهر وقد استدل بذلك المرأة  
 التي نازعت عمر رضي الله تعالى عنه في ذلك وهو ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عبد الرحمن  
 السلي قال قال عمر لا تغالوا في مهر والنساء فقال امرأته ليس ذلك لى عمران الله يقول وآتتم  
 احداهن قطارا من ذهب قال وكنك ذلك هي في قراءة ابن مسعود فقال عمر امرأته انما صنعت عمر  
 لخصمته وأخرجه ابن بربن بكلام من وجه آخر منقطع فقال عمر امرأته اصابت ورجل أخطأ  
 وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن مسروق عن عوف ذكره متصلا مطولا وأصل قول عمر  
 لا تغالوا في صدقات النساء عند أصحاب السنن وصحبه ابن حبان والحاكم لكن ليس فيه قصة المرأة  
 وبحصل الاختلاف أنه أقل ما يتقول وقيل أهله ما يجب فيه القطع وقيل أربعون وقيل خسون  
 وأقل ما يجب فيه القطع مختلف فقيل ثلاثة دراهم وقيل خمسة وقيل عشرة **(قوله)** وقال سهل  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ولو خاتم من حديد هذا طرف من حديث الواهبة وساقى شرحه  
 مستوفى بعد هذا ويأتي مزيد في هذه المسئلة بعد قليل أيضا ثم ذكر حديث أنس في قصة تزويج  
 عبد الرحمن بن عوف وفيه قوله تزوجت امرأته على وزن نواة وساقى شرحه مستوفى في باب  
 الولية وتوليها بعد بضعة عشر بابا **(قوله)** وعن قتادة عن أنس هو معطوف على قوله عن عبد  
 العزيز بن صهيب وهو من رواية شعبة عنه ما في أن عبد العزيز بن صهيب أطلق عن أنس  
 الولاية وقادة زادها من ذهب به قل أن يكون قوله وصي قتادة معلقا وقد أخرج الاسماعيلي  
 الحديث عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب بطريق عبد العزيز بن فقط وأخرج طريق قتادة  
 من رواية علي بن الجعد وعاصم بن علي كلاهما عن شعبة وكذا صرح أبو نعيم أخرجه من رواية  
 سليمان بن حرب عبد العزيز وحده وأخرج طريق قتادة من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة  
 والله أعلم **(قوله)** يا س التزويج على القرآن وبغير صداق أي على تعليم القرآن  
 وبغير صداق مالى عيني ويحتمل غير ذلك كما ساقى البصغفه **(قوله)** حديثا سفيان (هو ابن عيينة  
 وقد ذكره المصنف من رواية سفيان الثوري بهذه اللفظ لكن باختصار وأخرجه ابن ماجه من  
 روايته أتم منه والاحماع على أنهم من ابن ماجه والطبراني ومروان بن معاوية وأخرج رواية ابن

باب قول الله تعالى  
 وآتوا النساء صدقاتهن  
 نحله وكررة المهر وأدى  
 ما يجوز من الصداق وقوله  
 تعالى وآتتم احداهن  
 قطارا قليلا تأخذوا منه شيئا  
 وقوله جل ذكره أو تفرضوا  
 لهن فريضة) وقال سهل قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم ولو  
 خاتم من حديد أو سليلان  
 ابن حرب حديثا شعبة عن  
 عبد العزيز بن صهيب عن  
 أنس أن عبد الرحمن بن  
 عوف تزوج امرأته على  
 وزن نواة فرأى النبي صلى  
 الله عليه وسلم بشاة العرس  
 فسأله فقبل اني تزوجت  
 امرأته على وزن نواة وعن  
 قتادة عن أنس أن عبد  
 الرحمن بن عوف تزوج  
 امرأته على وزن نواة من  
 ذهب **(باب التزويج على  
 القرآن وبغير صداق)**  
 حديثا على بن عبد الله  
 حديثا سفيان سمعت أبا  
 حازم يقول

عينة أيضا مسلم والنسائي وهذا الحديث مداره على أي حازم لم ينه بدار المدي وهو من صفار  
 التابعين حدث به كبار الأئمة عنه مثل مالك وقد تقدمت روايته في أو كالة وقبل أبواب هنا و يأتي  
 في التوحيد وأخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي والثوري كما ذكره وحاجد بن زيد روايته  
 في فضائل القرآن وتقدمت قبل أبواب هنا أيضا وأخرجهما مسلم وفضيل بن سليمان ومحمد بن  
 مطرف أبي غسان وقد تقدمت روايتهما في النكاح ولم يخرجهما مسلم ويعقوب بن عسدر  
 الرحمن الأسكندراني وعبد العزيز بن أبي حازم وروايتهما في النكاح أيضا ويعقوب أيضا في  
 فضائل القرآن وعبد العزيز بن أبي اللباس وأخرجهما مسلم وعبد العزيز بن محمد النراودي  
 وزائدة بن قدامة ثوروايتهما عند مسلم ومعمرو روايته عند أحمد والطبراني وهشام بن سعد  
 وروايتهم في صحيح أبي عوانة والطبراني ومشر بن بشر وروايتهم عند الطبراني وعبد الملك  
 ابن جريج وروايتهم عند أبي الشيخ في كتاب النكاح وقد روى طرفا منه سعيد بن المسيب عن  
 سهل بن سعد أخرجه الطبراني وجاءت القصة أيضا من حديث أبي هريرة عند أبي داود باختصار  
 والنسائي مطولا وابن مسعود عند الدارقطني ومن حديث ابن عباس عند أبي عمر بن حيوة في  
 فوائد ومضمره حديث ابن عباس عند الطبراني وجاءت مختصرة من حديث أنس كما تقدم قبل  
 أبواب وعند الترمذي طرف منه آخر ومن حديث أبي أمامة عند عمار في روايته ومن حديث  
 جابر وابن عباس عند أبي الشيخ في كتاب النكاح وسأذكر ما في هذه الروايات من فائدة زائدة أن  
 شاء الله تعالى **(قوله عن سهل بن سعد)** ٢ في رواية ابن جريج حدثني أبو حازم أن سهل بن سعد  
 أخبره **(قوله أن لي القوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قامت امرأة)** في رواية فضيل  
 ابن سليمان كأخذ النبي صلى الله عليه وسلم جالوسا فجاءته امرأة وفي رواية هشام بن سعد بنينا  
 نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم أتت إليه امرأة وكذا في معظم الروايات أن امرأة جاءت إلى  
 النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن رد روايتيها بأنها لا يكون معنى قوله قامت وقفت والمراد  
 أنها جاءت إلى أن وقفت عندهم لأنها كانت جالسة في المجلس فقامت وفي رواية سفيان الثوري  
 عند الأسماعيلي جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فأقادت عن المكان  
 الذي وقعت فيه القصة وهذه المرأة لم أقف على اسمها وقع في الأحكام لأن القطاع أنها خولة  
 بنت حكيم أو أم ثمريلك وهذا نقل من اسم الواهة الواردي قوله تعالى وأمر أمؤمنته أن وهبت  
 نفسها للنبي وقد تقدم بيان اسمها في تفسير الاحزاب وما يدل على تعدد الواهة **(قوله فقامت)**  
 يارسول الله أنها قد وهبت نفسها لك وكان السياق يقتضي أن تقول ان قد وهبت نفسي  
 لكن قال أنها قد وهبت نفسها لله ورسوله وكان السياق يقتضي أن تقول ان قد وهبت نفسي  
 للنبي بهذا اللفظ وقع في رواية مالك وكذا في رواية أحمد عند الطبراني وفي رواية يعقوب وكذا  
 الثوري عند الأسماعيلي فقامت يارسول الله جئت أهب نفسي لك وفي رواية فضيل بن سليمان  
 فجاءته امرأة تعرض نفسها عليه وفي كل هذه الروايات حذف مضاف تقديره أمر نفسي أو  
 نحوه والألف الحقة غير مرادة لأن رتبة الجر لا تملك فكانت حالتها تزوج من غير عوض  
**(قوله ففريا رأيك)** كذا لاكثر راوي واحدة مفتوحة بعد هاء التعقيب وهي فعل أمر من الرأي  
 وبعضهم يهزئ بها كنه بعد الراء كل صواب ووقع بابان الهمزة في حديث ابن مسعود أيضا

سعت سهل بن سعد  
 الساعدي يقول ان لي  
 القوم عند رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم اذا قامت  
 امرأة فقامت يارسول الله  
 انها قد وهبت نفسها لك  
 ففريا رأيك

٣ قوله عن سهل بن سعد  
 هذه رواية الشارح ونسخ  
 الصحيح التي بايد بنهي التي  
 تراها بالهامش فهي رواية  
 أخرى وروايات الصحيح كثيرة  
 اه محصية

(قوله فلم يجيبها) في رواية معمر والنوري وزائدة عصمت وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم  
وهشام بن سعد فظن أنها قصيدة النظر لها وصفه وهو تشديد العين من معدو الواس من صوب  
والمراد أنه نظر أعلاها وأسفلها والتشديد ما لم يبالغة في التأمل وما لا تكرر وبالنسبة إلى  
القرطبي في المقام قال أي نظر أعلاها وأسفلها مراراً ووقع في رواية فضيل بن سليمان تخفض  
فيها البصر ورفعوها بالتشديد أيضاً ووقع في رواية الكشميني من هذا الوجه التقريل  
البصر وقال في هذه الرواية ثم طأ طأ رأسه وهو يعني قوله فصمت وقال في رواية فضيل بن سليمان  
فلم يرد لها وقد قدمت ضبط هذه اللفظة في باب إذا كان الولي هو الخاطب (قوله ثم قامت فقالت)  
ووقع هذا في رواية المسقي والكشميني وساق لفظها كالآول وعندهما أيضاً ثم قامت الثالثة  
وساقها كذلك وفي رواية معمر والنوري معانيد الطبراني فصمت ثم عرضت نفسها عليه فصمت  
فلقد رآيتها قائمة تعرض نفسها عليه وهو صامت وفي رواية مالك فقامت طويلاً ومثله  
للنوري وهو تروى من مصدر مخوف أي قياماً طويلاً ولتلفظ محذوف أي زماً طويلاً وفي  
رواية مبشر فصمت حتى وثبنا لها من طول القيام زاد في رواية يعقوب وابن أبي حازم فلما رأت  
المرأة أنه لم يقص فيها أبجلت ووقع في رواية جادين زيد أنها وهبت نفسها لله ورسوله فقال  
ما لي في التماس حاجتي جميع منها وبين ما أقدم أنه قال ذلك في آخر الحال فكأنه صمت أولاً لتفهم  
أنه لم يرد لها فلما أعادت الطلب أقصع لها بالواقع ووقع في حديث أي حريرة عند النساء جاءت  
امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه فقال لها اجلسي جلست ساعة ثم  
قامت فقال اجلسي بارك الله فيك ما أمتن فلا حاجة لتأفك فيؤخذ منه وفور أدب المرائع  
شدة رغبتها لأنهم يتأنق في الإلحاح في الطلب وفهم من السكوت عدم الرغبة لكنها لم يأس  
من الرتبة جلست تنظر الفرج وسكوتها صلى الله عليه وسلم ما حاس من مواجهته بالردة وكان صلى  
الله عليه وسلم شديد الحياء جداً كما تقدم في حقيقته أنه كان أشد حياء من العذراء في خدرها وأما  
انتظار اللوسي وأما تفكر في جواب يناسب المقام (قوله فقام رجل) في رواية فضيل بن سليمان  
من أصحابه ولم أقتل على اسمه لكن وقع في رواية معمر والنوري عند الطبراني فقام رجل أحبه  
من الانصار وفي رواية زائدة عنده فقال رجل من الانصار ووقع في حديث ابن مسعود فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشك هذه فقام رجل (قوله فقال يا رسول الله أتكنهن) في  
رواية مالك زوجها ان لم يكن لثبها حاجة ونحوه يعقوب وابن أبي حازم ومعمر والنوري  
وزائدة ولا يعارض هذا قوله في حديث جادين زيد لا حاجة لي لحو أن تتبدد الرغبة فيها بعد أن  
لم تكن (قوله قال هل عندك من شيء) زاد في رواية مالك تصدقها وفي حديث ابن مسعود أنك  
مال (قوله قال لا) في رواية يعقوب وابن أبي حازم قال لا والله يا رسول الله زاد في رواية هشام  
ابن سعد قال فلا بد لها من شيء في رواية النوري عند الامام علي عليه السلام شيء قال لا قال لا يصلح  
ووقع في حديث أي حريرة عند النساء في بعد قوله لا حاجة لي ولكن غلكتني أمره قالت ثم  
فتنظر في وجوه القوم فدعا رجلاً فقال أني أريد أن أزوجه هذا ان رضيت قالت ما رضى لي  
فقد رضيت وهذا ان كانت القصة متصلة بمحتمل أن يكون وقع نظره في وجوه القوم بعد أن ساله  
الرجل أن يزوجها فاسترضاها وأولاهم تكلم معه في الصداق وان كانت القصة متصلة فلا

فلم يجيبها شيء ثم قامت فقالت  
يا رسول الله انها قد وهبت  
نفسها لك فرفيها أراك فلم  
يجيبها شيئاً ثم قامت الثالثة  
فقلت انها قد وهبت  
نفسها لك فرفيها أراك  
فقام رجل فقال يا رسول الله  
أتكنهن قال هل عندك من شيء قال لا





الطبراني والله ما وجدت شاعتر في هذا أشقعه حتى وبها قال حافي ثوبك ففضل عنك وفي رواية ففضل بن سليمان ولكني أشق بردي هذه فأعطيها النصف وأخذ النصف وفي رواية الدراوردي قال ما ملكت الألازاري هذا قال أرايت أن لبست غاي شي تلبس وفي رواية بمشرو هذه الشبهة التي على ليس عندي غيرها وفي رواية هشام بن سعد ما عليه الأتوب واحدنا قد طرقيه على عنقه وفي حديث ابن عباس وجابر والله ما لي ثوب إلا هذا الذي على وكل هذا ما يرجح الاحتمال الأول والله أعلم ووقع في رواية جلد بن زيد فقال أعطها أو بأل لا أجدها أعطها ولو خائفا من جديد فاعتل به ومعنى قوله فاعتل به أي اعتذر بعدم وجوده كادلت عليه رواية غيره ووقع في رواية أبي غسان قبل قوله هل معك من القرآن شي فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه فلم يقرأ النبي صلى الله عليه وسلم فدعاه أو دعاه وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي فقام طويلا ثم روى فقال النبي صلى الله عليه وسلم على الرجل وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم و يعقوب بن مفضل لكن قال فرآه النبي صلى الله عليه وسلم موليا فأمر به فذبحه فلما جاءه قال ماذا معك من القرآن ويحتمل أن يكون هذا بعد قوله كافي رواية مالك هل معك من القرآن شي فاستقهمه حيثئذ عن كنهه ووقع الأمر أن في رواية معمر قال فهل تقرأ من القرآن شيأ قال نعم قال ماذا قال سورة كذا وعرف بهذا المراد بالمسعودي معناها الحفظ عن ظهر قلبه وقد تقدم تقرير ذلك في فضائل القرآن ويبان من زاد فيه أنه تقرأ من عن ظهر قلبك وكذا وقع في رواية الثوري عند الاسماعيلي قال معي سورة كذا ومعني سورة كذا قال هل عن ظهر قلبك قال نعم (قوله سورة كذا وسورة كذا) زاد مالك تسميتها وفي رواية يعقوب بن أبي حازم عذه وفي رواية أبي غسان لسور بعددها وفي رواية سعد بن المسيب عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا امرأته على سورتين من القرآن بعلمها ما هما ووقع في حديث أبي هريرة قال ما تحفظ من القرآن قال سورة البقرة والتي تليها كذا في كتابي أي داود والنسائي بلفظ أو وزعم بعض من لقيناه أنه عند أبي داود والنسائي بلفظ أو ووقع في حديث ابن مسعود قال نعم سورة البقرة وسورة المفلح وفي حديث ضعيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا على سورة البقرة لم يكن عنده شي في حديث أبي أمامة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من أصحابه امرأته على سورتين المفضل جعلها مهرانا وأدخلها عليه وقال عليها وفي حديث أبي هريرة المذكور فعلها عشرين آية وهي امرأته وفي حديث ابن عباس أن زوجها منك على أن تعلمها أربع وأخمس سورين كتاب الله وفي مرسل أبي النعمان الأزدي عن عبيد بن منصور زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأته على سورتين من القرآن وفي حديث ابن عباس وجابر هل تقرأ من القرآن شيأ قال نعم أنا أعطيناك الكوثر قال أصدقها ياها ويجمع بين هذه الالتقاط بان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو أن القصص متعددة (قوله أذهب فقد أنكحتكها معك من القرآن) في رواية زائدة مثله لكن قال في آخره فعلها من القرآن وفي رواية مالك قال لقد تزجتكها بما معك من القرآن ومثله في رواية الدراوردي عند الحسن بن راهويه وكذا في رواية فضيل بن سليمان ومبشر وفي رواية الثوري عند ابن ماجه قد تزجتكها على ما معك من القرآن ومثله في رواية هشام بن سعد وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي أنكحتكها معك من القرآن وفي رواية

سورة كذا وسورة كذا قال  
أذهب فقد أنكحتكها بما  
معك من القرآن

الثوري ومعه عند الطبراني قد ملكتموها بجامعك القرآن وكذا في رواية يعقوب وابن أبي حازم  
وابن جرير ويحيى وحاذ بن زيد في إحدى الروايتين عنه وفي رواية معمر عند أحمد قد ملكتموها  
والباقي مثله وقال في أخرى فرائضه وهي تسعة وفي رواية أبي غسان أمكا كلها والباقي مثله  
وفي حديث ابن مسعود قد أنكتكمها على أن تقرئوها وتعلموها وإذا رزق الله عوضها فترزقوها  
الرجل على ذلك وفي هذا الحديث من القوائد أشياء غير مترجمه البخاري في كتاب الوكالة وقضائل  
القرآن وعدة تراجم في كتاب النكاح وقد سنت في كل واحد وجيه الترجمة ومطابقتها للحديث  
ووجه الاستنباط منها وترجم عليه أيضا في كتاب الباي والتوحيد كما سيأتي تقريره وفيه أيضا أن  
لا حلالا لخل المهر قال ابن المنذر فمرد على من زعم أن أقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال ربع  
دينار قال لأن خاتمة من حديد لا يساوي ذلك وقال المازري تعلق به من أجاز النكاح بأقل من ربع  
دينار لأنه خرج مخرج التعليل ولكن مالت قاسه على القطع في السرقة قال عياض فترديد  
مالت عن الجازمين لكن مستندة الالتفات إلى قوله تعالى أن يتقوا بأموالكم وبقوله ومن لم  
يستطع منكم طولا فإنه يدل على أن المراد ما مال من المال وأقله ما استيج به قطع العضو المحترم  
قال وأجاز الكفاية بعارض عليه الزوجان أو من العقد إليه بما فيه منفعة كالسوط والنعل  
وان كانت قيمته أقل من درهم وبه قال يحيى بن سعيد الأنصاري وأبو الزناد وربعة وابن أبي ذئب  
وغیرهم من أهل المدينة غير مالت ومن تبعه وابن جرير ومسلم بن خالد وغيرهما من أهل مكة  
والأوزاعي في أهل الشام والليث في أهل مصر والثوري وابن أبي ليلى وغيرهما من العراقيين  
غير أبي حنيفة ومن تبعه والشافعي وداود وفقهاء أصحاب الحديث وابن وهب من المالكية  
وقال أبو حنيفة أقله عشرة وابن شبرمة أقله خمسة ومالك أقله ثلاثة أو ربع دينار بناء على  
اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع وقد قال الدراودي لمالك لما سمعه يذكر هذه المسئلة  
تقرئت يا أبا عبد الله أي سلكت سبل أهل العراق في قياسهم مقدار الصداق على مقدار نصاب  
السرقة وقال القرطبي استدلل من قاسه بنصاب السرقة بأنه عضو آدمي محترم فلا يتباح بأقل  
من كذا قياسا على يد السارق وتقيبه الجمهور بأنه قياس في مقابل النص فلا يصح وبأن اليد تقطع  
وتبين ولا كذلك الفرج وبأن القدر المسروق يجب على السارق رده مع القطع ولا كذلك  
الصداق وقد ضعف جماعة من المالكية أيضا هذا القياس فقال أبو الحسن النخعي قياس قدر  
الصداق بنصاب السرقة ليس بالبين لأن اليد إنما قطعت في ربع دينار نكالا للمعصية والنكاح  
مستباح بوجه جائز وهو لا يحد الله بن القمار منهم ثم قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا  
يدل على أن صداق الحرة لا بد وأن يكون ما يتعلق عليه اسم ماله قدر يحصل الفرق بينه وبين  
مهر الأمة وأما قوله تعالى أن يتقوا بأموالكم فإنه يدل على اشتراط ما يسمى مالا في الجملة قل  
أو كثر وقد سنده بعض المالكية بما تجب فيه الزكاة وهو أقوى من قياسه على نصاب السرقة  
وأقوى من ذلك رتبة إلى المتعارف وقال ابن العربي وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربع دينار  
وهو مما لا جواب عنه ولا عذر فيه لكن المحققين من أصحابنا انظروا إلى قوله تعالى ومن لم يستطع  
منكم طولا تختم الله القادر على الطول من نكاح الأمة فالوكان الطول درهما ما تنذر على  
أحد ثم تقبه بأن ثلاثة دراهم كذلك يعني فلا حجة فيه للتصديد ولا سيما مع الاختلاف في المراد

بالطول وفيه أن الهبة في النكاح خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم لقول الرجل زوجته ولم يقل  
 هبائي ولقولها هي وهبت نفسي لك وسكت صلى الله عليه وسلم على ذلك فدل على جواز هبة خاصة  
 مع قوله تعالى خالصة لك من دون المؤمنين وفيه جواز انعقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ  
 الهبة دون غيره من الأمة على أحد الوجهين للشافعية والآخر لا بد من لفظ النكاح أو التزوج  
 وساقى البحث فيه وفيه أن الامام يزجي من ليس لها ولي خاص لمن يراه كقولها وليكن لا بد من  
 رضاها بذلك وقال الداودي ليس في الخبر أنه استأذنها ولا أنها وكلته وانما هو من قوله تعالى النبي  
 أولى بالمؤمنين من أنفسهم يعني فيكون خاصا به صلى الله عليه وسلم أنه يزجي من شاء من النساء  
 بغير استئذانها لمن شاء ويصوه قال ابن أبي زيد وأجاب ابن بطال بأنها لما قالت له وهبت نفسي  
 لك ~~كل~~ كالأن من هنا في تزويجها لمن أراد لانها لا تملك حقيقة قصير المعنى جملة لك أن  
 تتصرف في تزويجها ولو راجعنا حديث أبي هريرة لما احتاجنا إلى هذا التكلف فان فيه كما  
 قدمته أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمرأة اني أريد أن أزوجه هذا ان رضيت فقلت  
 ما رضيت لي فقد رضيت وفيه جواز تأمل محاسن المرأة لارادة تزويجها وان لم تقدم الرغبة في  
 تزويجها ولا وقعت خطبتها لانه صلى الله عليه وسلم صعد فيها النظر وصوبه وفي الصفحة ما يدل  
 على المبالغة في ذلك ولم تقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ثم قال لا حاجة في النساء ولو لم يقصد أنه  
 إذا رأى منها ما يحبها أنه يقبلها ما كان للمبالغة في تأملها فائدة ~~ويح~~ ~~مكن~~ الاتصال عن ذلك  
 بدعوى الخصوصية له لعل العصة والذي يصرح عندنا أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يحرم عليه  
 النظر إلى المؤمنات الاجنبات بخلاف غيره وسلك ابن العربي في الجواب مسلكا آخر فقال  
 يحتمل أن ذلك قبل الحجاب أو بعده لكنها كانت متلفة وسباق الحديث يعيد ما قال وفيه أن  
 الهبة لا تتم إلا بالقول لانها لما قالت وهبت نفسي لك ولم يقل قبلت لم يتم مقصودها ولوقبلها  
 لصارت زوجه ولذلك لم ينكر على القائل زوجته وفيه جواز الخطبة على خطبة من خطب إذا لم  
 يقع جنهما كون ولا سيما إذا لاحت تخاليل الرد قاله أبو الوليد الباقى وتعبه عياض وغيره بأنه لم  
 يتقدم عليه ما خطبه لاحد ولا ميل بل هي أرادت أن يتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت  
 نفسها بجانبا للغة منها في تحصل مقصودها فلم يقبل ولما قال ليس لي حاجة في النساء عرف  
 الرجل أنه لم يقبلها فقال زوجته ثم بالغ في الاحتراز فقال ان لم يكن لك بها حاجة وانما قال ذلك  
 بعد قصر وجهه بنى الحاجة لاحتمال أن يبدله بعد ذلك ما يدهو الى اجابته فكان ذلك دالا على  
 وفور فطنة العصابي المذكور وحسن ادب (قلت) ويحتمل أن يكون الباقى أشار الى أن الحكم  
 الذي ذكره يستنبط من هذه القصة لان العصابي لو فهم أن النبي صلى الله عليه وسلم فيها رغبة  
 لم يطلبها فكذلك لمن فهم أن له رغبة في تزويج امرأته لا يصلح لغيره أن يراجعها حتى يظهر عدم  
 رغبته فيها اما بالتصریح أو ما في حكمه وفيه أن النكاح لا يتقيد من الصدق لقوله هل عندك من  
 شيء تصدقها وقد أجعوا على أنه لا يجوز لاحد أن يطاقر جاوبه لدون الرقة بغير صداق وفيه  
 أن الاولى أن يذكر الصدق في العقد لانه أقطع للزواج وأنفع للمرأة ما لو عقد بغير ذكر صدق صريح  
 ووجب لها مهر المثل بالدخول على الصحيح وقبل العقد ووجه كونه أنفع لها أنه يثبت لها نصف  
 المسمى أن لو طلقت قبل الدخول وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر وفيه جواز الحلف بغير

استحلاف التآكيد لكنه يكره لغرض ضرورة وفي قوله أعندك شيء فقال لا دليل على تخصيص العموم  
بالقرينة لأن لفظ شيء يشمل الخطير والتافه وهو كان لا يعدم شيئا فأنها كالنواة ونحوها لكنه  
فهم أن المراد ماله قيمة في الجملة فلذلك نفى أن يكون عنده ونقل عياض الإجماع على أن مثل  
الشيء الذي لا يتول ولا له قيمة لا يكون مسداً أو لا يصلح به النكاح فإن ثبت نقله فقد حرق هذا  
الإجماع أبو محمد بن حزم فقال يجوز بكل ما يسمى شيئاً ولو كان حبة من شعير ويؤيد ما ذهب إليه  
الكافة قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الحديد لا تلهو به فإنه أورد موارد التقليل بالنسبة لما فوقه  
ولاشك أن الخاتم من الحديد له قيمة وهو أخطر من التواضع حبة الشعير ومساق الخبز يدل على  
أنه لا شيء مدونه يستعمل به البضع وقد وردت أحاديث في أقل الصداق لا يثبت منها شيء منها عند  
ابن أبي شيبة من طريق أبي ليبي رفعه من استحلال يدرهم في النكاح فقد استعمل ومنها عند أبي  
داود عن جابر رفعه من أعطى في صداق امرأة سويقاً وغراً فقد استعمل وعند الترمذي من  
حديث عامر بن ربيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز نكاح امرأة على ثعلب وعند الدارقطني  
من حديث أبي سعيد في أنها محدث المهر ولو على سواك من أراك وأقوى شيء ورد في ذلك  
حديث جابر عند مسلم كأنه سقيع بالقبضة من القرو والدقيق على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حتى نهي عنها عمر قال البيهقي انما نهي عمر عن النكاح إلى أجل لاهن قدر الصداق وهو كما  
قال وفيه دليل البهيم وربوا النكاح بالخاتم الحديد وما هو تقدير قيمته قال ابن العربي من  
المالكية كما تقدم لاشك أن خاتم الحديد لا يساوي ربع دينار وهذا الجواب عنه لا حد  
ولا تقدير فيه وانفصل بعض المالكية عن هذا الأبرار مع قوته بأجوبة منها أن قوله ولو  
خاتم من حديد خرج مخرج المبالغة في طلب التيسير عليه ولم يرد عن الخاتم الحديد ولا قدر قيمته  
حقيقة لأنه لما قال لأجد شيئاً يعرف أنه فهم أن المراد بالشيء ماله قيمة فقل له ولو أقل ماله قيمة  
كخاتم الحديد ومثله تصدقوا ولو يظلف محرق ولو بقرسن شاة مع أن التلطف والقرسن لا يفتقع  
به ولا يتصدق به ومنها احتمال أنه طلب منه ما يجعل نفسه قبل الدخول لأن ذلك جميع  
الصداق وهذا جواب ابن القصار وهذا يلزم منه الرد عليهم حيث استحبوا تقديم ربع دينار  
أو قيمته قبل الدخول لأنهم ومنه دعوى اختصاص الرجل المذكور بهذا القدر دون غيره  
وهذا جواب الأبهري ويعقب بأن الخصوصية تحتاج إلى دليل خاص ومنها احتمال أن تكون  
قيمتها آنذاك ثلاثة دراهم أو ربع دينار وقد وقع عند الحائكم والطبراني من طريق الثوري عن  
أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً بختام من حديد فصفه فضة  
واستدل به على جواز اتخاذ الخاتم من الحديد وسياق الصفه في كتاب الباس أن شاء الله  
تعالى وعلى وجوب تجهيل الصداق قبل الدخول أفلو ساغ تأخيرها لسأله هل يقدر على تحصيل  
ما غيرها بعد أن يدخل عليها ويقرر ذلك في ختمه ويمكن الانفصال عن ذلك بأنه صلى الله عليه  
وسلم أشار بالاولى والحامل على هذا التأويل ثبوت جواز نكاح المفوضة وثبوت جواز النكاح  
على مسعى في النعمة والله أعلم وفيه أن صداق ما يتول بغيره عن يد مالكة حتى أن من أصدق  
جارية مثلاً حرم عليه وطؤها وكذا استقدمها بغير إذن من أصدقها وأن حصة المسك توقف على  
حصة تسليمة فلا يصح ما تعذر ما لحسا كالطير في الهواء وإما شرعاً كالرهون وكذا الذي لو زال

ازاره لا تكشف عورته كذا قال عياض وقبته قطر واستدل به على جواز جعل المنفعة  
صدقا ولو كان تعليم القرآن قال المازني هذا ينبغى على أن الباء للتعويض كقولك بعتك ثوبي  
بدينار وهذا هو الظاهر والألو كانت بمعنى اللام على معنى نكرهه لكونه حاملا للقرآن لصارت  
المراجمعني الموهبة والموهبة خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم ٥١ وانصل الاجمري وقبته  
الطحاوي ومن تبعهما كافي محمد بن أبي زبدي عن ذلك بأن هذا خاص بذلك الرجل لكون النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يجوز له نكاح الواهبة كذلك يجوز له أن ينكحها لمن شاء بغير صدق  
ويجوز للدأوى وقال أنكحها أبا بغير صدق لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وقوام بعضهم بأنه  
لما قال له ملككها لم يشاورها ولا استأذنها وهذا ضعف لانها هي أو لا فوضت أمرها إلى  
النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في رواية الباب فرقي رأيك وغير ذلك من الفاظ الخبر التي  
ذكرناها فلذلك لم ينجح إلى امر اجتمعت في تقدير المهر وصارت كمن قالت أولها زوجي عاتري من  
قليل الصدق وكثيره واجتبه لهذا القول بما أخرجه سعيد بن منصور من مرسل أبي النعمان  
الازدي قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال لا تكون  
لاحد بعدك مهرا وهذا مع إرساله فيمن لا يعرف وأخرج أبو داود من طريق مكحول قال ليس  
هذا لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج أبو عوامة من طريق الثبني عن سعد بن قنوه وقال  
عياض يحتفل قوله بجماعتك من القرآن وجهين أظهرهما أن يعلمها ما مع من القرآن أو مقدارا  
معيانا منه ويكون ذلك صدقا أو قد جاء هذا التفسير عن مالك ويؤيد مقوله بعض طرق  
العصبة فعلمها من القرآن كما تقدم وعين في حديث أبي هريرة مقدار ما يعلمها وهو عشرين آية  
ويحتفل أن تكون الباء بمعنى اللام أي لأجل ما ههنا من القرآن فأكرمه بأن زوجته المرأة بلا  
مهر لأجل كونه حافظا للقرآن أو بعضه ونظيره قصة أبي طلحة مع أم سليم وذلك فما أخرجه  
التسائي وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال خطب أبو طلحة أم سليم  
فقالت والله ما مثلك رذول كنت كافرا وأمسلة ولا يحل لي أن أتزوجك قال فسلم فذال مهرى  
ولا أسألك غيره فأسلم فكان ذلك مهرها وأخرج التسائي من طريق عبد الله بن عبد الله بن أبي  
طلحة عن أنس قال تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صدق ما بينهما الاسلام فذكر القصة وقال في  
آخره فكان ذلك صدق ما بينهما ثم رجم عليه التسائي التزويج على الاسلام ثم رجم على حديث  
سهل التزويج على سورة من القرآن فكانه مال الذي رجم الاحقال التسائي ويؤيد أن الباء  
للتعويض للسبب ما أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه  
وسلم سأل رجلا من أصحابه يا فلان هل تزوجت قال لا وليس عندي ما أتزوج به قال أليس معك  
قل هو الله أحد الحديث واستدل الطحاوي للقول الثاني من طريق النظر بأن النكاح إذا وقع  
على مجهول كان كالم يسم فيحتاج إلى الرجوع إلى المعلوم قال والاصل المجمع عليه لو أن رجلا  
استأجر رجلا على أن يعامه سورة من القرآن بدرهم لم يصح لأن الأجرة لا تصح الأعلى على معين  
كفصل الثوب أو وقت معين والتعليم قد لا يعلم مقداره وقد يعلم في زمان يسير وقد يحتاج  
إلى زمان طويل ولهذا الواهبة داره على أن يعلم سورة من القرآن لم يصح قال فإذا كان التعليم  
لأعقاب الأعيان لا تلك المنافع والجواب عما ذكره أن المشروط تعليمه معين كما تقدم في بعض

قوله فرقي رأيك هي روايته  
والاخلافي في رواية الباب  
فوفيها رأيك ٥١

طرقه وأما الاحتجاج بالجهل بمدة التعليم فيصمّل أن يقال اقتصر ذلك في باب الزوجين لأن الأصل استمرار عشرتهم ما ولان مقدّر والتعليم عشرين آية لا يختلف فيه أفعالهم النساء غالباً لخصوص ما مع كونها غير من أهل لسان الذي يتزوجها كما تقدم واقتصر بعضهم بأنه زوجها ما له لأجل ما معه من القرآن الذي حفظه وسكت عن المهر فيكون ثابتهما في ذمته إذا أسركت كاح التقويض وإن ثبت حديث ابن عباس المتعلم حيث قال فيه فإذا رزقك الله فموضها كلن فيه تقوية لهذا القول لكنه غير ثابت وقال بعضهم يحتمل أن يكون زوجه لأجل ما حفظه من القرآن وأصدق عنه كما كفر عن الذي وقع على امرأته في رمضان ويكون ذكر القرآن وتعليمه على سبيل التريض على تعلم القرآن وتعليمه وتنويعها بفضله أهله قالوا وعما يدل على أنه لم يجعل التعليم صداقاً أنه لم يقع معرفة الزوج بفهم المرأة وهل فيها قابلية التعليم بسرعة أو ببطء ونحو ذلك مما تناوشت فيه الأغراض والجواب عن ذلك قد تقدم في بحث الطحاوي ويؤيد قول الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم أولاً هل معك شيء تصدقها ولو قصد استكشاف فضله لسأله عن نسبه وطريقته ونحو ذلك فإن قيل كيف يصح جعل تعليمها القرآن مهرًا وقد لا تتعلم أجيب كما يصح جعل تعليمها الكتابة مهرًا وقد لا تتعلم وانما وقع الاختلاف عند من أجاز جعل المنفعة مهرًا هل يشترط أن يعلم حلق المتعلم أولاً كما تقدم وفيه جواز كون الاجارة صداقاً ولو كانت المصدوقة المستأجرة تقوم المنفعة من الاجارة مقام الصداق وهو قول الشافعي وأصح والحسن بن صالح وصند المالكية فيه خلاف ومنعه الحنفية في الحر وأجازوه في العبد إلا في الاجارة في تعليم القرآن فنعوه مطلقاً بناء على أصلهم في أن أخذ الاجرة على تعليم القرآن لا يجوز وقد تنقل عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة إلا الحنفية وقال ابن العربي من العلماء من قال زوجه على أن يعلمها من القرآن فكانها كانت اجارة وهذا مكرهه مالك ومنعه أبو حنيفة وقال ابن القمام فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده قال والصحيح جواز مهر بالتعليم وقد روى يحيى بن مضر عن مالك في هذه القصة أن ذلك أجرة على تعليمها وبذلك أجاز أخذ الاجرة على تعليم القرآن وبالوجهين قال الشافعي وأصح وإذا جاز أن يؤخذ منه العوض جاز أن يكون عوضاً وقد أجاز مالك من إحدى الجهتين فيلزم أن يجيز من الجهة الأخرى وقال القرطبي قوله علمها نص في الأمر بالتعليم والسياق يشهد بأن ذلك لأجل النكاح فلا يلتفت لقول من قال إن ذلك كان إكراً ما للرجل فإن الحديث بصرح بخلافه وقولهم إن الباطن معنى اللام ليس بصحيح لغة ولا ماساً واستدل به على أن من قال زوجني فلا تة فقال زوجهتها بكذا كفي ذلك ولا يحتاج إلى قول الزوج قبلت قاله أبو بكر الرازي من الحنفية وذكره الرافعي من الشافعية وقد استشكل من جهة طول الفصل بين الاستيجاب والإيجاب وفراق الرجل المجلس لالتماس ما يصدقها أمّا جواب المذهب بأن بساط القصة أغنى عن ذلك وكذا كل راغب في التزوج إذا استوجبه فأجيب بشئ معين وسكت كفي إذا ظهرت قرينة القبول والافتسار معرفة رضا بالقدرا المذكور واستدل به على جواز ثبوت العقد بدون لفظ النكاح والتزوج ونحو ذلك الشافعي ومن المالكية ابن ديار وغيره والمشهور عن المالكية جواز به بكل لفظ دل على معناه إذا قرن بذكر الصداق أو قصد النكاح كالقليل والهبة والصدقة والبيع ولا يصح عندهم بلفظ

الاجابة ولا العارية ولا الوصية واختلف عندهم في الاحلال والاباحة واجازة الخنسية بكل لفظ يقتضى التأني مع القصد وموضع الدليل من هذا الحديث وروى قوله صلى الله عليه وسلم ملكتها لكن ورداً أيضاً بلفظ زوجتها قال ابن دقيق العبد هذه لقطة واحدة في قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد مخرج الحديث قالوا ظاهر أن الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم أحد الانفاط المذكورة فالصواب في مثل هذا النظر إلى الترجيح وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى زوجتها وانهم أكثر وأحفظ قال وقال بعض المتأخرين يحتمل صحة اللفظين ويكون قال لفظ التزويج أولاً ثم قال ان ذهب فقد ملكتها بالتزويج السابق قال ابن دقيق العبد وهذا بعد لان سياق الحديث يقتضى تعيين لقطة قبلت لاتعدد ها وانها هي التي انعقد بها النكاح وما ذكره يقتضى وقوع أمر آخر انعقده النكاح والذي قاله بعيد جداً وايضاً فخلصه أن يعكس ويدعى أن العقد وقع بلفظ التاكيد ثم قال زوجتها بالتاكيد السابق قال ثم انه لم يترس رواية أمكا كهامع ثبوتها وكل هذا يقتضى تعيين المصير إلى الترجيح اه وأشار المتأخر إلى التوروى فانه كذلك قال في شرح مسلم وقد قال ابن التيسر لا يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم عقد بلفظ التاكيد والتزويج معاً في وقت واحد فليس أحد اللفظين بأولى من الآخر فسقط الاحتجاج به هذا على تقدير تساوى الروايتين فكيف مع الترجيح قال ومن زعم أن معمر اوهم فيه ورد عليه أن البضاري أخرجه في غير موضع من رواية غير معمر مثل معمر اه وزعم ابن الجوزي في التصديق أن رواية أبي غسان أنكحتها ورواية الباقرين زوجتها الثلاثة أنفس وهم معمر ويعقوب وابن أبي حازم قال ومعمر كثير الغلط والاخترا لا يكون أحفظين اه وقد غلط في رواية أبي غسان فانها بلفظ أمكا كهامع في جميع نسخ البضاري لم وقعت بلفظ زوجتها عند الاسماصلى من طريق حسين بن محمد عن أبي غسان والبضاري أخرجه عن سعيد بن أبي مرزوم عن أبي غسان بلفظ أمكا كهامع وقد أخرجه أبو نعيم في المسنن مخرج من طريق يحيى بن عثمان بن صالح عن سعيد شيخ البضاري فيه بلفظ أنكحتها فهد ثلاثة ألفاظ عن أبي غسان ورواية أنكحتها في البضاري لابن عيينة كما حوته وما ذكره من الطعن في الثلاثة مردود ولا سيما عبد العزيز فان روايته تترجح بكون الحديث عن أبيه وآل المرء أعرف بحديثه من غيرهم ثم الذي تحرر عما قدمته أن الذين روه بلفظ التزويج أكثر عدداً عن رواد غير لفظ التزويج ولا سيما وفهم من الحقاظ مثل مالك ورواية سفيان بن عيينة أنكحتها مساوية لروايتهم ومنلهما رواية زائدة وعبد ابن الجوزي فيمن روه بلفظ التزويج جاد بن زيد وروايت هذا اللفظ في فضائل القرآن وأما في النكاح فبلفظ ملكتها وقد تسع الحافظ صلاح الدين العلائي ابن الجوزي فقال في ترجيح رواية التزويج ولا سيما وفهم مالك وجاد بن زيد اه وقد تهرأته اختلف على جاد فيها كما اختلف على الثوري فظهر أن رواية التاكيد وقعت في إحدى الروايتين عن الثوري وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وجاد بن زيد وفي رواية معمر ملكتها وهي بمعناها وانفرد أبو غسان برواية أمكا كهامع وأخلق بها أن تكون تعصفاً من ملكها فرواية التزويج أو النكاح أرجح وعلى تقدير أن تساوى الروايات يفتى الاستدلال به لكل من الفريقين وقد قال البغوي في شرح السنة لا يحق في هذا



الحديث لمن أجاز انعقاد النكاح بلفظ التملك لأن العقد كان واحداً فلم يكن اللفظ الواحد  
واختلف الرواة في اللفظ الواقع والذي يظهر أنه ~~كان~~ بلفظ التزويج على وفق قول الخاطب  
زوجتها أذهو الغالب في أمر العقود إذ قلما يختلف لفظ المتعاقدين ومن روى بلفظ غير  
لفظ التزويج لم يقصد مرعاة اللفظ الذي انعقده العقد وانما أراد الخبر عن جريان العقد على  
تعليم القرآن وقيل إن بعضهم رواه بلفظ الامكان وقد اتفقوا على أن هذا العقد بهذا اللفظ  
لا يصح كذا قال وما ذكر كاف في دفع احتياج المخالف بانه عقاد النكاح بالتملك ونحوه وقال  
العلاءي من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذه الالفاظ كلها تلك الساعة فلم يبق إلا أن  
يكون قال لفظاً منها وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى فن قال بان النكاح انعقد بلفظ التملك ثم  
احتج بحديث في هذا الحديث إذا عورض بقية الالفاظ لم ينتهض احتجاجة فان جزم بأنه هو الذي  
تملفظ به النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال غيره ذكره بالمعنى قلبه عليه مخالفته وادعى ضد دعواه  
فلم يبق إلا الترجيح بأمر خارجي ولكن القلب إلى ترجيح رواية التزويج أميل لكونها رواية  
الاكثرين ولقرينة قول الرجل الخاطب زوجتها يا رسول الله (قلت) وقد تقدم النقل عن  
الدارقطني أنه رجح رواية من قال زوجتها وبالغ ابن التين فقال أجمع أهل الحديث على أن  
العصير رواية تزويجتها وان رواية ملكتها وهم وتعلق بعض المتأخرين بان الذين اختلفوا  
في هذه اللفظة أئمة فلو لا أن هذه الالفاظ عندهم مترادفة ما عروا بها فدل على أن كل لفظ منها  
يقوم مقام الآخر عند ذلك الامام وهذا لا يكتفي في الاحتجاج بحجوز انعقاد النكاح بكل لفظة  
منها إلا أن ذلك لا يدفع مطالبهم بدليل الحصر في اللفظتين مع الاتفاق على إيقاع الطلاق  
بالكليات بشرطها ولا حصر في الصريح وقد ذهب جمهور العلما إلى أن النكاح انعقد بكل  
لفظ يدل عليه وهو قول الحنفية والمالكية وأحد الروايتين عن أحمد واختلف الترجيح في  
مذهبه فأكثر نصوصه تدل على موافقة الجمهور واختار ابن حامد وأتباعه الرواية الأخرى  
الموافقة للشافعية واستدل ابن عقيل منهم لصفة الرواية الأولى بحديث أعنت صفيمة وجعل  
عقها صداقها فان أحمد نص على أن من قال عتقت أمي وجعلت عقها صداقها أنه انعقد  
نكاحها بذلك واشترط من ذهب إلى الرواية الأخرى بأنه لا بد أن يقول في مثل هذه الصورة  
تزوجتها وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص أحمد وأصوله يشهد بان العقود تنعقد بما يدل على  
مقصودها من قول أو فعل وقبه أن من رغب في تزويج من هو على قدر ما ناله أو لم عليه لأنه يصدد  
أن يجاب إلا أن كان مما قطع العادة برده كالسوق في خطب من السلطان بنته أو أخته وإن من  
رغب في تزويج من هو أعلى منها الأعرار عليها أصلاً ولا سيما إن كان هناك غرض صحيح أو قصد  
صالح أما الفضل دعي في الخطوب وألهوى فيه يخشى من السكوت عنه الوقوع في محذور واستدل  
به على صحة قول من جعل حق الأمة عوضاً عن بعضها كذا ذكره الخطابي ولفظه إن من أعنت  
أمة كان له أن يتزوجها ويجعل عقها عوضاً عن بعضها وفي أخذ من هذا الحديث بعد وقد تقدم  
المصنف فيه مفصلاً قبل هذا وقبه أن سكوت من عقد عليها وهي ساكتة لازم إذا لم يمنع من كلامها  
خوف أو حياء أو غيرهما وفيه جواز نكاح المرأة دون أن تسأل هل لها ولي خاص أو لا ودون أن  
تسأل هل هي في عصمة رجل أو في عدته قال الخطابي ذهب إلى ذلك جماعة جلا على ظاهر الحال

ولكن الحكماء محتاطون في ذلك وسأونها (قلت) وفي أخذ هذا الحكم من هذه القصة نظر لاحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على جليسة أمرها وأخبره بذلك من حضر مجلسه عن يعرفها ومع هذا الاحتمال لا يفتض الاستدلال به وقد نص الشافعي على أن مجلسها كمن يزوج امرأتها حتى يشهد عدلان أنها ليس لها ولي خاص ولا أنها في عصمة رجل ولا في عذته لكن اختلف أصحابنا هل هذا على سبيل الاشتراط أو الاحتياط والثاني المصحح عندهم وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقدم الخطبة أو لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقوع جحد ولا تشهد ولا غيره مما ذكرنا من الخطبة وخالف في ذلك الظاهر فجعلوا واجبة وانفهم من الشافعية أبو عوانة فترجم في صحيحه باب وجوب الخطبة عند العقد وفيه أن الكفاية في الحرية وفي الدين وفي النسب لافي المال لأن الرجل كان لا شيء له وقد رويت به كذا قال ابن بطال وما أدرى من أين له أن المرأة كانت ذات مال وفيه أن طالب الحاجة لا ينبغي له أن يلج في طلبها بل يطلبها برق وتأن ويدخل في ذلك طالب الدنيا والدين من مستفت وسائل وباحت عن علم وفيه أن الفقير يجوز له نكاح من علت بها هو ورضيت به إذا كان واجها للمهر وكان عاجزاً عن غيره من الخوف لأن المراجعة وقعت في وجدان المهر وفقده لافي قدر زائد قاله الباقي وتعبير باحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أطلع من حال الرجل على أنه يقدر على اكتساب قوته وقوت امرأته ولا يبيع ما كان عليه أهل ذلك العصر من قلة الشيء والقناعة باليسير واستدل به على صحة النكاح بغير شهود ورد بأن ذلك وقع بحضور جماعة من الصحابة كما تقدم ظاهراً في أول الحديث وقال ابن حبيب هو منسوخ بحديث لانكاح الابوي وشاهدي عدل وتعبير واستدل به على صحة النكاح بغير روى وتعبير باحتمال أنه لم يكن لها ولي خاص والامام روى من لا ولي له واستدل به على جواز استمتاع الرجل بشهوة امرأته وما يشتري بصد أقواله أن ليست مع أن النصف لها ولم ينع مع ذلك من الاستمتاع بنصفه الذي وجب لها بل يجوز له لبسه كله وانما وقع المنع لكونه لم يكن له نوب آخر قاله أبو محمد بن أبي زيد وتعبيره عياض وغيره بأن السياق يرشد إلى أن المراد تعذر الاكتفاء بنصف الأزار لا في اباحة لبسه كله وما المانع أن يكون المراد أن كلا منهما يلبسه مهاباة لتبوت حقه فيه لكن لما لم يكن للرجل ما يستتر به إذا جاءت فروعها في لبسه قاله أن ليست جلست ولا زارت وفيه نظر الامام في مصالح رعيته وإرشاده إلى ما يصلحهم وفي الحديث أيضاً المروضة في الصداق وخطبة المرأة لنفسه وأنه لا يجب إعطاف المسلم بالنكاح كوجوب إطعامه الطعام والشراب قال ابن التين بعد أن ذكر قولنا الحديث فغذاه أحدى وعشرون فائدة فتوب البضاري على أكثرها (قلت) وقد فصلت ما ترجمه البضاري من غيره ومن تأمل ما جتمعه هنا علم أنه يزعم على ما ذكره مقدار ما ذكرنا أكثر ووقع التخصيص على أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً امرأتها من حديث وهذا هو النسبة في ذلك الخاتم دون غيره من العروض أترجعه البغوي في مجمل الصحابة من طريق القعنبي عن حسين بن عبد الله بن خزيمة عن أبيه عن جده أن رجلاً قال يا رسول الله أنكسني قلانة قال ما تصدقها قال ما معي شيء قال لمن هذا الخاتم قال لي قال فاعطها ابداً فأنكسها وهذا وإن كان ضعيف السند لكنه يدخل في مثل هذه الامهات (قوله) **باب** المهر بالعروض وخاتم من حديث) العروص

• (باب المهر بالعروض وخاتم من حديث) •

بعض العين والراء المهملتين جمع عرض يفتح أوله وسكون ثانيه والصاد مبهمة ما يقابل النقص وقوله بعدد وخاتم من حديد هو من الخاص بعد العام فإن الخاتم من حديد من جملة العروض والترجمة ما خذ من حديث الباب للتأنيب بالنسب والعروض بالالحاق وتقديم في أوائل النكاح حديث ابن مسعود فأرخص لنا أن تنكح المرأة بالثوب وتقدم في الباب قبله عدة أحاديث في ذلك **(قوله حديثنا يحيى)** هو ابن موسى بكاسر ح به ابن السكن وسفيان هو الثوري **(قوله قال الرجل تزوج ولويختاه من حديد)** هذا مختصر من الحديث الطويل الذي قبله وقد ذكرت من ساقه عن الثوري مطولا وهو عبد الرزاق لكنه قرنه في رواية بمعمر وأخرجه ابن ماجه من رواية سفيان الثوري أتم عملها وقد ذكرت ما في روايته من فائدة تزايدة في الحديث الذي قبله وتقدم من الكلام فيه ما ينفي عن اعادته والله أعلم **(قوله باب الشروط في النكاح)** أي التي تحمل وتعتبر وقد ترجم في كلب الشروط والشروط في المفرد عقد النكاح وأوردنا للعلق والحديث الموصول المذكور هنا **(قوله وقال عمر مقاطع الحقوق عند الشروط)** رحمه سعيد بن منصور بن طريق اسمعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم قال كنت مع عريث غص ركبتي ركبته فقام رجل فقال يا أمير المؤمنين تزوجت هذه وشروط لها دارها وأنا أجمع لأمرى أولشأن أن أنقل إلى أرض كذا وكذا فقال لها شرطها فقال الرجل هلك الرجال اذ لا تشاء امرأة أن تطلق زوجها الاطلقت فقال عمر المؤمنين على شروطهم عند مقاطع حقوقهم وتقدم في الشروط من وجه آخر عن ابن أبي المهاجر نحوه وقال في آخره فقال عمر ان مقاطع الحقوق عند الشروط ولها ما اشترطت **(قوله وقال المسور ابن مخزومة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ذكر صهره فأتاني عليه في مصاهرته فاحسن قال حدثني صدقي ووعدي فوقى حديثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك حديثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أحق ما أوفيت من الشروط أن توفوا به ما استحلتم**

به الفروج

وفي رواية مسلم من طريق عبد الجسد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب أنه أحق الشروط أن يوفى به **(قوله ما استحلتم به الفروج)** أي أحق الشروط بالوفاء مشروط السكاح لأن أمره أحوط وبأيه أضيق وقال الخطابي الشروط في النكاح مختلفة فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقا وهو ما أمر الله به من أمساك معروف أو تسريح باحسان وعليه حل بعضهم هذا الحديث ومنها ما لا يوفى به اتفاقا كسؤال طلاق أو ختاه وسبأ في حكمه في الباب الذي يليه ومنها ما اختلف فيه كاشتراط أن لا يتزوج عليها أو لا يتسرى أو لا يتقلهن منزلها إلى منزله وعند الشافعية الشروط في النكاح على ضربين منها ما يرجع إلى الصداق فيجب الوفاء به وما يكون خارجا عنه فيختلف الحكم فيه فله ما يتعلق بحق الزوج وسبأ في بيانه ومنه ما يشترطه العاقل لنفسه خارجا عن الصداق وبعضهم يسميه الحلو أن فقيل هو للمرأة مطلقا وهو قول عطاء وجماع من التابعين وبه

قال الثوري وأبو عبيد وقيل هولن شرطه قاله مسروق وعلي بن الحسين وقبل يحتمل ذلك  
بالأبدون غير من الأولياء وقال الشافعي ان وقع في نفس العقد وجب للمرأة ثم مثلها وان  
وقع خارجا عنه لم يجب وقال مالك ان وقع في حال العقد فهو من جملة المهر وأخارجا عنه فهو من  
وهب له وبذلك في حديث مرفوع أخرجه التتائي من طريق ابن جريح عن عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيا امرأة نكحت على  
صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها ما كان بعد عصمة النكاح فهو من أعطيه  
وأحق ما أكرم به الرجل ابنته أو أخته وأخرجه البيهقي من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن  
شعيب عن عروة عن عائشة نحوه وقال الترمذي بعد تخريجها والعمل على هذا عند بعض أهل  
العلم من الصحابة منهم عمر قال اذا تزوج الرجل المرأة وشرط أن لا يخرجها لزم وبه يقول  
الشافعي وأحمد واسحق كذا قالوا والتقل في هذا عن الشافعي غريب بل الحديث عندهم محمول  
على الشروط التي لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشتراط العشرة  
بالمعروف والاتفاق والعكسوة والسكنى وأن لا يقصر في شيء من حقها من قسمة ونحوها  
وكشرطها عليها أن لا تخرج الا بانه ولا تمنعه نفسها ولا تصرف في مناعه الا برضاه ونحو ذلك  
وأما شرط تنافي مقتضى النكاح أن لا يقسم لها أو لا يسرى عليها أو لا ينفي أو نحو ذلك فلا  
يجب الوفاء به بل ان وقع في صلب العقد كفي وصح النكاح بمهر المثل وفي وجهه يجب المسمى ولا أثر  
للشرط وفي قول للشافعي يبطل النكاح وقال أحمد وجاءه يجب الوفاء بالشرط مطلقا وقد  
استشكل ابن دقيق العيد حديث علي الشروط التي هي من مقتضيات النكاح وقال تلك  
الامور لا تؤثر الشروط في إيجابها فلا تشدد الحاجة الى تعليق الحكم بالشرطها وسيأتي  
الحديث يقتضي خلاف ذلك لان لفظ أحق الشروط يقتضي أن يكون بعض الشروط يقتضي  
الوفاء ببعضها أو أشد اقتضاها والشروط التي هي من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاء  
بها قال الترمذي وقال على سبيل شرط الله شرطها قال وهو قول الثوري وبه من أهل الكوفة  
والمراد في الحديث الشروط المجازة لا المنهية عنها اهـ وقد اختلف عن عمر فروى ابن وهب  
باسناد جيد عن عبيد بن السباق أن رجلا تزوج امرأة فشرط لها أن لا يخرجها من دارها  
فأرغموا الى عمر فوضع الشرط وقال المرأة مع زوجها قال أبو عبيد قضات الر وايات عن  
عمر في هذا وقد قال بالقول الاول عمرو بن العاص ومن التابعين طاووس وأبو الشعثان وهو قول  
الاوزاعي وقال الليث والثوري والجمهور يقول على حتى لو كان صداق مثلها مائة مثلا فرفضت  
بخمسين على أن لا يخرجها فله اخراجها ولا يلزمه الا المسمى وقالت الحنفية لها أن ترجع عليه  
بما تقصته له من الصداق وقال الشافعي يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل وعنه  
يصح وتستحق الكل وقال أبو عبيد والذي نأخذ به أنا ما أمر به الوفاء بشرط من غير أن يحكم عليه  
بذلك قال وقد أجمعوا على أنها لو اشترطت عليه أن لا يوطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط فكذلك  
هذا وما يقوى من حديث عقبة على النذب ما سياتي في حديث عائشة في قصة برة كل شرط  
ليس في كتاب الله فهو باطل والوطأ الاسكان وغيرهما من حقوق الزوج اذا شرط عليه اسقاط  
شيء منها كان شرطه باطلا في كتاب الله فيبطل وقد تقدم في البيوع الاشارة الى حديث المسلمون

عند شرطهم الاشرطاً حل حراماً أو حرم حلالاً وحديث المسلول عند شرطهم ما وافق الحق  
وأخرج الطبراني في الصغير بإسناد حسن عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب أم مبشر  
بنت البراء بن معمر ورقعها في شرط تزويج أن لا تزوج بعده فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
ان هذا لا يصلح وقد ترجم المحب الطبري على هذا الحديث انصافاً بتقديم معنى من المور قبل  
الدخول وفي اتزانها من الحديث المذكور غرض والله أعلم ﴿قوله ما﴾  
الشروط التي لا تحمل في النكاح في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص الحديث بالمأخوذ في عموم  
الحث على الوفاء بالشرط بما يباح لا بما نهى عنه لان الشروط الفاسدة لا يحمل الوفاء بها فلا  
يتأبى الحث عليها ﴿قوله وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاق أختها﴾ كذا أو ردم معلقاً  
عن ابن مسعود وسأين أن هذا اللفظ بعينه وقع في بعض طرق الحديث المرفوع عن  
أبي هريرة وعليه ما لم يقع له اللفظ مر فوعاً أشار السه في العلق إذا بان المعنى واحد ﴿قوله﴾  
لا يحمل لامرأة تطلق أختها لتسفرغ صفحتها فاعلمها ما قدر لها هكذا أو رده البضاري  
بهذا اللفظ وقد أخرجه أبو نعيم في المسفرغ من طريق ابن الحنفية عن عبيد الله بن موسى شيخ  
البضاري فيه بلفظ لا يصلح لامرأة أن تشترط طلاق أختها لتكفي أمانها وكذلك أخرجه البيهقي  
من طريق أبي حاتم الرازي عن عبيد الله بن موسى لكن قال لا ينبغي بدل لا يصلح وقال لتكفي  
وأخرجه الاسماعيلي من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه بلفظ ابن الحنفية لكن قال  
لتكفي فهذا هو المحفوظ من هذا الوجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وأخرج البيهقي من  
طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن الليث عن جعفر بن زبيدة عن الأعرج عن أبي هريرة في  
حديث طويل أوله أباكم والظن وفيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتسفرغ أمانها صحتها  
ولتنكح فاعلمها ما قدر لها وهذا قريب من اللفظ الذي أورده البضاري هنا وقد أخرج البضاري  
من أول الحديث إلى قوله حتى يشكر أو يترك ونهت على ذلك فيما تقسم فرياً في باب لا يخطب  
على خطبة أخيه فاما أن يكون عبيد الله بن موسى حديثه على اللفظين أو أنقل الذهن من متن  
اليعن وسياق في كتابه لقد مر من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ لا تسأل المرأة  
طلاق أختها لتسفرغ صفحتها ولتنكح فاعلمها ما قدر لها وتقدم في البيوع من رواية الزهري  
عن ابن المسيب عن أبي هريرة حديث أوله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر  
لباد وفي آخره ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفي ما في أمائها ﴿قوله لا يحمل﴾ يظهر في قصر ذلك  
وهو محمول على ما إذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كريمة المرأة لا ينبغي معها أن تسفرغ عجمة  
الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة أو لضرر يحصل لها من الزوج أو للزوج وسببها  
أو يكون سواها ذلك بعوض وللزوج رغبة في ذلك فيكون كأنه طمع مع الأجنبية إلى غير ذلك  
من المقاصد المختلفة وقال ابن حبيب جل العلماء هذا النهي على التنبه فلا يفعل ذلك لم يفسخ  
النكاح وتعيبه ابن بطال بأن في الحل صريح في التصريح ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح وأما  
فيه التغلظ على المرأة أن تسأل طلاق الأخرى ولترضى بما قسم الله لها ﴿قوله أختها﴾ قال  
النووي معنى هذا الحديث نهى المرأة الأجنبية أن تسأل رجلاً طلاق زوجته وأن يترجمها  
هي نصبر لها من تقته ومعروفه ومعاشرته ما كان للمطلقة فعبر عن ذلك بقوله تكفي ما في

﴿باب الشروط التي لا تحمل في  
النكاح﴾ وقال ابن مسعود  
لا تشترط المرأة طلاق  
أختها ﴿حدثنا عبيد الله  
ابن موسى عن زكريا هو ابن  
أبي زائدة عن سعد بن إبراهيم  
عن أبي سلمة عن أبي هريرة  
رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال لا يحمل  
لامرأة تسأل طلاق أختها

لستسقرغ صفتها فاقبالها  
ماقتولها (باب الصفرة  
للمتزوج) هرواء عبد الرحمن  
ابن عوف عن النبي صلى الله  
عليه وسلم حدثنا عبد الله  
ابن يوسف أخبرنا مالك بن  
حجد الطويل عن أنس بن  
مالك رضي الله عنه أن عبد  
الرحمن بن عوف جاء إلى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وبأثر صفره فسأله  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فأخبره أنه تزوج امرأة  
من الأنصار قال فكسقت  
اليها قال إنه نواقص ذهب  
قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أولو بيشاه (باب)  
حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن  
حجد عن أنس قال أولم النبي  
صلى الله عليه وسلم بزغب  
فأوسع المسكين خيرا فخرج  
كأيسع إذا تزوج فأتى بجر  
أهملات المؤمنين يدعو  
ويدعون ثم انصرف فرأى  
رجلين فرجع لأدري  
أخبرته أو أخبر بجر وجهها

قوله وتسنك الخ هذا  
اللفظ وكذا لفظ تكفتي  
ليس في متن الصحيح الذي  
يبدأ فاعلموا رواية للتشريح  
وحرر نظمها اه معصية

صفتها قال والمراد باختبارها سواء كانت أختها من النسب أو الرضاع أو الدين ويلحق بذلك  
الكافرة في الحكم وإن لم تكن أختا في الدين إلا لان المراد ان غالباً وأنها أختا في الجفص الأدنى  
وجعل ابن عبد البر الاخت هنا على الصفة فقال فيه من الفقهاء لا ينبغي أن تسأل المرأة تزوجها  
أن يطلق شرط تنفرد به وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ لتسأل المرأة إطلاقاً أختها وأما  
الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها أنها في الأجنبية ويؤيد قوله فيها وتسنك أي ولتزوج  
الزوج المذكور من غير أن يشترط أن يطلق التي قبلها وعلى هذا فالمراد هنا بالاخت الاخت في  
الدين ويؤيد زيادة ابن حبان في آخره من طريق أبي كثير عن أبي هريرة بلفظ لتسأل المرأة إطلاقاً  
أختها لتستقرغ صفتها فإن المسئلة أخت المسئلة وقد تقدم في باب لا يخطب الرجل على خطبة  
أخيه نقل الخلاف عن الأوزاعي وبعض الشافعية أن ذلك مخصوص بالمسئلة به جزم أبو الشنفير  
كتاب النكاح وبأثر مثله هنا يحيى على رأي ابن القاسم أن يستثنى ما إذا كان المسؤل طلاقها  
خاصة وعند الجمهور لا فرق (قوله لتستقرغ صفتها) يفسر المراد بقوله تكفتي وهو بالهمز  
افتعال من كفأت الأنا إذا قلبته وأفرغت مافيه وكذا يكفأ وهو يفتح أو له وسكون الكاف  
وبالهمز وجاء كفأت الأنا إذا ألمته وهو في رواية ابن المسيب لتكفتي يضم أوله من كفأت  
وهي بمعنى ألمته ويقال بمعنى أكيته أيضا والمراد بالصفة ما يحصل من الزوج كما تقدم من كلام  
الزوري وقال صاحب النهاية الصفة أناه كالصفة المبسوطة قال وهذا مثل يرد الاستئثار  
عليها بخلها فيكون كن قلباً أغمروا في أناه وقال الطبري هذه استعارة مستعارة بتجيلة شبه  
التصبيغ والفتن بالصفة وخطوطها وتعتات بما يوضع في الصفة من الأطعمة اللذيذة وشبه  
الاتراق المسبب عن الطلاق ما يستقرغ الخفة عن تلك الأطعمة ثم أدخل المشبه في جنس  
المشبه واستعمل في المشبه ما كان مستعملاً في المشبه (قوله ولو تسنك) يكسر اللام وباسكانها  
وبسكون الحاء على الأحر ويحتمل التنب عطف على قوله لتكفتي فيكون تعديلاً لسؤال طلاقها  
ويعني على هذا كسر اللام ثم يحتمل أن المراد لتسنك ذلك الرجل من غير أن تعرض لأخراج  
الضر من صفتها بل تكل الأمر في ذلك إلى ما يقدره الله ولهذا أخت بقوله فاقبالها ما قدر لها  
إشارة إلى أنها وإن سألت ذلك وألحت فيه واشترطت فإنه لا يقع من ذلك إلا ما قدره الله فبني أن  
لا تعرض هي لهذا المحذور الذي لا يقع منه شيء مرداراتها وهذا بما يؤيد أن الاخت من  
النسب أو الرضاع لا تدخل في هذا ويحتمل أن يكون المراد لتسنك غيره وتعرض عن هذا الرجل  
أو المراد ما يشعل الأمر بين المعسني وتسكن من يسر لها فإن كانت التي قبلها أجنبية فلتسنك  
الرجل المذكور وإن كانت أختا فلتسنك غيره والله أعلم (قوله باب الصفرة  
للمتزوج) كذا أقيد بالمتزوج إشارة إلى إجماع بين حديث البلد وحديث النهي عن التزفر  
الرجال وسأقي الصفة بعد أبواب (قوله رواء عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه  
وسلم) بشرا في حديثه الذي تقدم موصولاً في أول البيوع قال لما قدمنا المدينة فذ كرا حديث  
بطوله وفيه جاء عبد الرحمن بن عوف وعليه أثر صفره فقال تزوجت قال نعم وأورد المصنف هذه  
القصة في هذا الباب من طريق مالك عن حجد مختصرة وسأقي شرحها في باب الوليمة ولو بيشاه  
مستوفى إن شاء الله تعالى (قوله باب) كذا لهم بغير ترجمة وسقط لفظ باب من

رواية التسقي وكذا من شرح ابن بطل ثم استكمل بيان الحديث المذكور ولا يتعلق بترجمة الصفرة للمتزوج وأجيب عما ثبت في أكثر الروايات من لفظ باب والسؤال باق فان الايمان بلفظ باب وان كان بغير ترجمة لكنه كلف من الباب الذي قبله كما تقرر بغير ترجمة والحديث المذكور هنا حديث أنس أول النبي صلى الله عليه وسلم بن نبي يعني بنت جحش أو ردة مختصراً وقد تقدم مطولاً في تفسير سورة الاحزاب مع شرحه ومناسبة المترجم من جهة انه لم يقع في قصة تزويج بن نبي بنت جحش ذكر للصفرة فكأنه يقول الصفرة للمتزوج من الجاهل من المشروط لكل متزوج

**(قوله باب)** كيف يدعى للمتزوج ذكر فيه قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف مختصرة من طريق ثابت عن أنس وفيه قال بارك الله لك قال ابن بطل انما أراد بهذا الباب وألقاه أعلم رد قول العامة عند العرس بالرقم البين فكأنه أشار إلى تضعفه ونحو ذلك كحديث معاذ بن جبل انه شهد املاك رجل من الانصار خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتبعه الانصارى وقال على الالفه والخير والبركة والطير الميمون والسعة في الرزق الحديث أخرجه الطبراني في الكبير بسند ضعيف وأخرجه في الاوسط بسند أضعف منه وأخرجه أبو عمرو والبرقاني في كتاب معايشة الالهي من حديث أنس وزاد فيه والرقاء والبين وفي سنده أبا العبدى وهو ضعيف وأقوى من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن جبار والحاكم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رآنا قال بارك الله لنا وبارك عليك وجمع بينك في خير وقوله رافاً يفتح الر أو تشديد الفاء مهموز معناه دعا له في موضع قوله بالرقم البين وكانت كلمة تقولها أهل الجاهلية فورد النبي عنها كإروى بن مخلد عن طريق غالب عن الحسن عن رجل من بني عيم قال كنا نقول في الجاهلية بالرقم البين فلما جاء الاسلام علمنا نبينا قال قولوا بارك الله لكم وبارك فيكم وبارك عليكم وأخرج النسائي والطبراني من طريق أخرى عن الحسن عن عجيل بن أبي طالب انه قدم البصرة فتزوج امرأه فقالوا له بالرقم البين فقال لا تقولوا هكذا وقولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بارك لهم وبارك عليهم ورجاله ثقات الا ان الحسن لم يسمع من عجيل فيما يقال ودل حديث أبي هريرة على ان اللفظ كان مشهوراً عندهم غالباً حتى سمي كل دعاء للمتزوج ترفية واختلف في علم النبي عن ذلك فقيل لانه لا جد فيه ولا شئ مولوداً كرهه وقيل لما فيه من الإشارة إلى بغض البنات لتقصيص النبي بالذكر وأما الرقاء فنعاهم الاتهام من رفات الثوب وزفوفه رقاء ورواه الزورج بالانضمام والاشلاف فلا كراهة فيه وقال ابن المنبر الذي يظهر انه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لانهم كانوا يقولونه فقالوا لا دعاء فظهر انه لو قيل للمتزوج بصورة الدعاء لم يكرهه كان يقول اللهم ألف بينهما وارزقهما بنين صالحين مثلاً وألف الله بينك وبين زوجتك كما دل ذلك وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق عمر بن قيس الماضي قال شهدت شريفاً وأما رجل من أهل الشام فقال اني تزوجت امرأه فقال بالرقم البين الحديث وأخرجه عبد الرزاق عن طريق عدى بن أرطاة قال حدثت شريفاً اني تزوجت امرأه فقال بالرقم البين فهو محمول على أن شريفاً لم يبلغه النبي عن ذلك ودل صنيع المؤلف على ان الدعاء للمتزوج بالبركة هو المشروح

**(باب كيف يدعى له متزوج)**  
حدثنا سليمان بن حرب  
حدثنا جادهو بن زيد عن  
ثابت عن أنس رضي الله عنه  
أن النبي صلى الله عليه وسلم  
رأى على عبد الرحمن بن  
عوف أثر صفرة قال ما هذا  
قال اني تزوجت امرأة  
على وزن فواتم ذهب قال  
بارك الله لك أولو لم يشاة

ولاشك أنها لفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من وأوغره ويؤيد ذلك ما تقدم من حديث  
 جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له تزوجت بكراً أو ثيباً قال له بارك الله لك والاحاديث في  
 ذلك معروفة **(قوله باب)** الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس والعروس في رواية  
 الكشي عن النبي للنساء بدل النسوة وأورد فيه حديث عائشة تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم  
 فأتني أي فدخلتني الدار فإذا النسوة من الانصار فقلن على الخير والبركة وهو مختصر من حديث  
 مطول تقدم بعلم بهذا السند بعينه في باب تزويج عائشة فقلل أبواب الهجرة الى المدينة  
 وظهر هذا الحديث مخالفاً للترجمة فإن فيه دعاء النسوة قلن أهدي العروس لا الدعاء لهن وقد  
 استشكله ابن التين فقال لم يذكر في الباب الدعاء للنسوة ولعله أراد كيف صفق دعائهن للعروس  
 لكن اللفظ لا يساعد على ذلك وقال الكرماني الام هي الهادية للعروس المجهزتهن فلهن دعون لهما  
 ولن معها والعروس حست قلن على الخير جتن أو قدمن على الخير قال ويحتمل أن تكون اللام  
 في النسوة للاختصاص أي الدعاء المختص بالنسوة اللاتي يهدين ولكن يلزم منه مخالفة بين اللام  
 التي للعروس لانها بمعنى المدعولة والتي في النسوة لانها الداعية وفي جواز منتهى خلاف انتهى  
 والجبواب الاول أحسن ما توجه به الترجمة وسأصله أن مراد الصاري بالنسوة من يهدين العروس  
 سواء كن قليلات أو كثيراً وأن من حضر ذلك يدعو لهن أحضر العروس ولم يرد الدعاء للنسوة  
 الحاضرات في البيت قبل أن تأتي العروس ويحتمل أن تكون اللام بمعنى الباعلي حذف أي  
 المختص بالنسوة ويحتمل أن الانصاف اللام يدل من المضاعف اليه والتقدير دعاء النسوة الداعيات  
 للنسوة المهديات ويحتمل أن تكون بمعنى من أي الدعاء الصادر من النسوة وعند أبي الشيخ في  
 كتاب النكاح من طريق يزيد بن حفصة عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بمجوار  
 شاحبة فوجدته ووهن يقطن خيراً فالتحقكم فقال قلن حيانا الله وحياكم فهذا دعاء النسوة  
 اللاتي يهدين العروس وقوله يهدين بضم أوله من الهداية وبضمعه من الهدية ولما كانت العروس  
 تجهز من عند أهلها الى الزوج احتاجت الى من يهديها الطريق اليه أو أطلقت عليها انها هدية  
 فالضبط بالوجهين على هذين المعنيين وأما قوله وللعروس فهو واسم للزوجين عند أول  
 اجتماعهما بشمل الرجل والمرأة وهو داخل في قول النسوة على الخير والبركة فإن ذلك يشمل  
 المرأة وزوجها ولعله أشار الى ما ورد في بعض طرق حديث عائشة كانت عليه هالة وفيه أن  
 أهلها اجلسها في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هؤلاء أهل جابر رسول الله صلى الله  
 للفسهم وقوله في حديث الباب فإذا النسوة من الانصار هي منهن أسماء بنت زيد بن السكن  
 الانصارية فقد أخرج جعفر المستغفري من طريق يحيى بن أبي كثير عن كلاب بن تلاد عن تلاد  
 عن أسماء مقيمة عائشة قالت لما انعقدنا عائشة لتعليقها على رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءنا  
 فقرب البنات وأولبنا الحديث وأخرج أحد والطبراني هذه القصة من حديث أسماء بنت زيد بن  
 السكن ووقع في رواية للطبراني أسماء بنت عيسى ولا يصح لانها حينئذ كانت مع زوجها جعفر  
 ابن أبي طالب بالحنشة والمقنعة عاف وفوت التي تزين العروس عند دخولها على زوجها **(قوله)**  
**باب** من أحب البناء أي من وجهه التي لم يدخل بها (قبل الغزو) أي إذا حضر الجهاد  
 ليكون فكره مجتهداً كرفيه حديث أبي هريرة الماضي في كتاب الجهاد ثم في فرض الخمس وقد

باب الدعاء للنسوة اللاتي

يهدين العروس والعروس

حدثنا فروة بن أبي المغراء

حدثنا علي بن مسهر عن

هشام بن أبيه عن عائشة

رضي الله عنها تزوجني

النبي صلى الله عليه وسلم

فأتني أي فدخلتني الدار

فإذا النسوة من الانصار

اليت فقلن على الخير

والبركة وعلى خير طائر

باب من أحب البناء

الغزو حدثنا محمد بن

العلاء حدثنا عبد الله بن

المبارك عن معمر بن همام

عن أبي هريرة عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال غزائي

من الانبياء فقال لقومه

لا تبعني رجل ملك بضغ

امره أو هو يريد أن يبني بها

ولم يبن بها



«(باب من يباشر أهله بنت تسع سنين)» حدثنا قيس بن عتبة حدثنا شاميان عن هشام بن عروة عن عروة تروى النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين ويروى بها وهي بنت تسع ومكثت عنده تسعاً (باب البناء في السفر)» حدثنا محمد بن سلام أخبرنا اسمعيل بن جعفر عن حميد بن أنس (١٩٤) قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاثاً يني عليه

شرحته فيه وبنيت الاختلاف في اسم التي الذي غزاها هو وشوع أو داود قال ابن المير يستفاد منه الرد على العامة في تقديمهم الحج على الزواج فلما منهم ان التعفف انما يتأكد بعد الحج بل الاول أن يتعفف ثم يحج ﴿(قوله ما) من بني بامرأته وهي بنت تسع سنين﴾ ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في مناقبها ﴿(قوله ما) البناء﴾ أي بالمرأة (في السفر) ذكر فيه حديث أنس في قصة صفية بنت أبي وققد تقدم في أول النكاح وقوله ثلاثاً يني عليه صفية أي تجلي عليه وفيه إشارة إلى أن سنة الأمانة عند النبي لا تقتصر بالحضر ولا بتدبيره من أمرأة غيرها ويؤخذ منه جواز تأخير الأشغال العامة للشغل الخاص إذا كان لا يوقوت به غرض والاحتكام بوليعة العرس وأمانة سنة النكاح بإعلامه وغير ذلك مما تقدم ويأتي أن شاء الله تعالى ﴿(قوله ما) البناء﴾ التناهي بغير مركب ولا تيران) ذكر فيه طرفاً من حديث عائشة في تروى النبي صلى الله عليه وسلم بها وأشار بقوله بالنهار إلى أن الدخول على الزوجة لا يقتصر بالليل ويقول بغير مركب ولا تيران إلى ما أخرجه سعيد بن منصور ومن طريقه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق عروة بن رويان عن عبد الله بن قرقط التماري وكان عادلاً عروى حصرت به عروس وهم يوقدون التيران بين يديها فزهر بهم بدت به حتى تفرقوا عن عروسهم ثم خلب فقال ان عروسكم وأقدوا التيران وتشبهوا بالكفرة وألقه مطفي نورهم ﴿(قوله ما) الانحطاط ونحوه﴾ للنساء أي من الكلال والاسار والقرش وما في معناه والانحطاط جمع انحط بفتح النون والميم تقدم يابه في علامات التوبة وقوله ونحوه أعاد الضمير مقروداً على انحطاط وقصد بيان وجه الاستدلال على الجواز من هذا الحديث ولعل المصنف أشار إلى ما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاه فأخذت خطاف فنشرته على الساب فلما تقدم فرأى الخطاف عرف الكراهة في وجهه فغذبه حتى هتكه فقال ان الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين قال قطعته منه وسادتين فأبى بذلك على فتير خذ منه ان انحطاط لا يكره اتخاذها لذاتها بل لما يصح بها وسأقي البصق في سائر الحديث باب هل يرجع إذا رأى منكراً من أبواب الولعة قال ابن بطال يؤخذ من الحديث ان المشورة للمرأة دون الرجل لقول جابر لا أمرأة أخرى عني انحطاط كذا قال ولادلالة في ذلك لانها كانت لا أمرأة جابر حقيقة فلذلك أضافها لها ولا في نفس الحديث انه ستكون لكم انحطاط فاضافها إلى أعم من ذلك وهو الذي استدلت به امرأته جابر على الجواز قال وفيه ان مشورة النساء لليوت من الامر القديم المعارف كذا قال ويكره عليه حديث عائشة «أي البصق فيه» ﴿(قوله ما) النسوة التي يهدين المرأة إلى زوجها﴾ في رواية الكشمي اللاتي بصفة الجمع وهو أول ﴿(قوله ودعائهن بالبركة)﴾ ثبتت هذه الزيادة في رواية أي ذروا وحده وسقطت لغزوه ولم يذكرها إلا اسمعيل ولا يؤيدهم ولا وقع في حديث عائشة الذي ذكره المصنف في الباب ما يتعلق

بصفية بنت أبي وققد هوت المسلمين على ولية لها كان فيها من خبز ولا لحم أمر بالانطاع فالتى فيها من التمر والاقط والسمن فكانت وليته فقال المسلمون احدى أمهات المؤمنين أو بما ملكت يمينه فقالوا ان جميعاً ففى من أمهات المؤمنين وان لم يصحبها ففى مما ملكت يمينه فلما ان فصل وطأ لها خلفه ومذا الحجاب بينها وبين الناس» (باب البناء بالنهار بغير مركب ولا تيران)» حدثنا شافرو بن أبي المعراء حدثنا علي بن مسهر عن هشام بن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت تروى النبي صلى الله عليه وسلم فالتى أي فاختلتي الدوائر فلم يرعني الرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى (باب الانحطاط ونحوه)» حدثنا قتية بن سعيد حدثنا شاميان حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضى الله عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل اتخذتم انحطاطاً يارسول الله وأنى لنا انحطاط قال انها

بها

ستكون» (باب النسوة التي يهدين المرأة إلى زوجها ودعائهن بالبركة)» حدثنا الفضل بن يعقوب حدثنا محمد بن سابق حدثنا إسرائيل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة

قوله ونحوه بالافراحيه فقط ولغيره ونحوها كترامها الماش اه معصيه

بها لكن ان كانت محفولة فقله أشار الى ما ورد في بعض طرق حديث عائشة وذلك فيما أخرجه  
أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق يمين عن عائشة أنها زوجت يثمه كانت في حجرها رجلا من  
الانصار قالت وكتبت فمن أهداها الى زوجها فقل الرجحنا قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما قلتم يا عائشة قالت قلت سلمنا ودعونا الله بالبركة ثم انصرفنا **(قوله)** انها زفت امرأته الى رجل من  
الانصار لم أقف على اسمها صريحا وقد تقدم أن المرأة كتبت يمين في حجر عائشة وكذا الطبراني  
في الاوسط من طريق شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ووقع عند ابن ماجه من  
حديث ابن عباس أن كتبت عائشة قرابة لها ولأبي الشيخ من حديث جابر أن عائشة زوجت بنت  
أخيها وأزادت قرابة منها وفي أمالي الحمالي من وجه آخر عن جابر نكح بعض أهل الانصار بعض  
أهل عائشة فاهدتها الى ثيابها وكتبت كريت في المقدمة تسع الاثر في أسد الغابة فانه قال ان اسم  
هذه اليتيمة المذكورة في حديث عائشة الفارعة بنت أسعد بن زرارة وان اسم زوجها تيط بن  
جابر الانصاري وقال في ترجمة الفارعة ان أباه أسعد بن زرارة وصى بها الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فزوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم تيط بن جابر ثم ساق من طريق المعافى بن عمران  
الموصلي حديث عائشة الذي ذكرته أولا من طريق يمين عنها ثم قال هذه اليتيمة هي الفارعة  
المذكورة كذا قال وهو محتمل لكن منع من تفسيرها بما ما وقع من الزيادة انها كانت قرابة  
عائشة فيصور التعدد ولا يعد تفسير المهمة في حديث الباب بالفارعة اذ ليس فيه تشديد بكونها  
قرابة عائشة **(قوله)** ما كن معكم لهو (في رواية شريك فقال فهل بعثتم معها جارية تضرب  
بالدف وتغني قلت تقول ماذا قال تقول

أتيناكم أييناكم \* تخيانا وحياكم  
ولو لا الذهب الا حرم ما حلت بواديكم  
ولو لا الخطبة السمر \* مما شئت عذارىكم

وفي حديث جابر بعضه وفي حديث ابن عباس أوله الى قوله وحياكم **(قوله)** فان الانصار يهيمهم  
اللهو في حديث ابن عباس وجابر قوم فيهم غزل وفي حديث جابر عند الحمالي أذكرها يا زينب  
امراة كانت تغني بالمدينة ويستفاد منه نسبة المغنية الثانية في القصة التي وقعت في حديث  
عائشة الماضي في العدين حيث جافه دخل عليها وعند جابر ان تغنيان وكتبت ذكرته هناك  
ان اسم احدها حاملة كما ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب العدين له باسناد حسن وان لم تلحق على  
اسم الاخرى وقد حوزت الآن أن تكون هي زينب هذه وأخرج النسائي من طريق عامر بن  
سعد عن قرظلة بن كعب وأبي مسعود الانصاريين قال انه رخص لسانى اللهو عند العرس  
الحديث وصححه الحاكم للطبراني من حديث السائب بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وقبله أنه رخص في هذا قال ثم انه نكاح لامساح أشيدوا النكاح وفي حديث عبد الله بن الزبير  
عند أحمد وصححه ابن حبان والحاكم أعلنوا النكاح زاد الترمذي وابن ماجه من حديث عائشة  
واضر بو اعليه بالدف وسند ضعيف ولا جدو الترمذي والنسائي من حديث محمد بن حاطب  
فصل ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف واستدل بقوله واضربوا على أن ذلك لا يختص  
بالنساء لكنه ضعيف والاحاديث القوية فيها الاذن في ذلك للنساء فلا يتحقق جهن الرجال

أنها زفت امرأته الى رجل  
من الانصار وقال لي الله  
صلى الله عليه وسلم يا عائشة  
ما كن معكم لهو فان  
الانصار يهيمهم اللهو

«باب الهدية للعرس» وقال ابراهيم عن ابي عثمان واسمه الجعد عن انس بن مالك قال مر بنا في مسجد بني رفاعه فسمعته يقول كنن النبي صلى الله عليه وسلم اذ امر بجنيبات أم سلمة دخل عليها فسلم عليها ثم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم عروسا بن زب فقلت لنبي أم سلمة لو أهدى بنا الرسول الله (١٩٦) صلى الله عليه وسلم هدية فقلت لها أفعلی فهدت إلى قرو ومن وأخطأ فاختت

حيسة في برمة فارسلت بها معي إليه فانطلقت مع النبي فقال لي ضعهما ثم أمرني فقال ادع لي رجالا منهم وادع لي من لقيت قال ففعلت الذي أمرني فرحمت فاذا البيت غاص بأهله فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم ووضع يديه على ثلث الحيسة وتكلم بها ما شاء الله ثم جعل يدعو عشرة عشرة يا كلون منه ويقول لهم اذكروا اسم الله وليأكل كل رجل مما يليه قال حتى تصدعوا كلهم عنها فخرج منهم من خرج وبقي نفر يتصدون قال وجعلت أغم ثم خرج النبي صلى الله عليه وسلم نحو الطيرات ونوجت في أثره فقلت انهم قد ذهبوا فرجع قد دخل البيت وأراني السرواني لقي الطيرة وهو يقول يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت التي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير أنظرن إياه ولكن إذا دعستم فادخلوا فإذا طعمتم فانتشروا ولا مستأنسين لحديث إن ذلكم كان يؤذي النبي فيسخطي منكم وإنه

لعصوم النهي عن التشبهين ﴿قوله﴾ **باب الهدية للعرس** أي حديدة شابه باهله ﴿قوله﴾ وقال ابراهيم بن طهمان عن أبي عثمان واسمه الجعد عن انس بن مالك قال مر بنا في مسجد بني رفاعه يعني بالبصرة قال (فسمعته يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذ امر بجنيبات أم سلمة) كذا فيه والجنيبات بفتح الجيم والنون ثم موحدة جمع جنبية وهي الناحية ﴿قوله﴾ دخل عليها فسلم عليها هذا الحديث مما تفرد به ابراهيم ابن طهمان عن أبي عثمان في هذا الحديث وشاركة في بقيته جعفر بن سليمان ومعه بن راشد كلاهما عن أبي عثمان أخرجه مسلم بن حديد شاما ولم يقع في موصلا من حديث ابراهيم بن طهمان الآن بعض من لقينا من الشراح زعم ان الثاني أخرجه عن أحمد ابن حنبل بن عبد الله بن راشد عن أبيه عنه ولم أعمل على ذلك بعد ﴿قوله﴾ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا بن زب يعني بنت جحش وقد تقدم بان أمه صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام وانحيا في علامات النبوة وقد استشكل عياض ما وقع في هذا الحديث من أن الوليمة بن زب بنت جحش كانت من الحديس الذي أهدته أم سلمة وان المشهور من الروايات أنه أهدى عليها لبنين والهم ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وانما فيه أشبع المسلمين خبزها وما ذكر في حديث الباب أن أنسا قال فقال لي ادع رجالا منهم وادع من لقيت وأنه أدخلهم ووضع صلى الله عليه وسلم يده على ثلث الحيسة وتكلم بها ما شاء الله ثم جعل يدعو عشرة عشرة حتى تصدعوا كلهم عنها يعني ففروا قال عياض هذا وهم من رواه بوتر كيب قصة على أخرى وتعبه القرطبي بأنه لا مانع من الجمع بين الروايتين والاولى أن يقال لا وهم في ذلك ففعل الذين دعوا إلى النبي والصفا كلوا حتى شعوا وذهبوا لم يرجعوا ولما بقي نفر الذين كانوا يتصدون جاء انس بالحيسة فأمر بأن يدعو ناسا آخرين ومن لقي فدخلوا فأكلوا أيضا حتى شعوا واسفر أولئك نفر يتصدون وهو جمع لا بأس به وأولى منه أن يقال ان حضورا بالحيسة صدق حضورا لخبر والهم فأكلوا كلهم من كل ذلك ونجحت من انكار عياض وقوع تكثير الطعام في قصة الخبز والهم مع أن أنسا يقول أنه لم عليها ثاة كما سيأتي قريبا ويقول أنه أشبع المسلمين خبزها وما هو الذي يكون فخرنا شاحتي يشبع المسلمين جميعا وهم يومئذ نحو الاقل لولا البركة التي حصلت من جله آياته صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام وقوله فيه وبقي ففري تصدون تقدم بيان عدتهم في تفسير سورة الاحزاب وقوله وجعلت أغم هومن القروسيه ما فهمه من النبي صلى الله عليه وسلم من حاشي من أن يأمرهم بالقيام ومن غفلتهم بالتعبد عن العمل بما يلحق من التقصيف حثتد وقوله في آخره قال أبو عثمان قال أنس انه خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشرين تقدم يانه قبل قليل وسيأتي اللامه أيضا في كتاب الادب ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب** استعارة الثياب للعرس وغيرها) أي وغير الثياب ذكر فيه حديث عائشة أنها استعارت من أسماء

لا يستحي من الخلق قال أبو عثمان قال أنس انه خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين ﴿باب﴾ قلادة استعارة الثياب للعرس وغيرها حدثني عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها استعارت من أسماء قلادة فنهكتها فآمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا من أصحابه في طلبها فأدركتهم الصلاة فصاروا يفرضون

فلاذوق قد تقدم شرحه مستوفى في كتاب التيم ووجه الاستدلال بمن جهة المعنى الجامع بين  
 الفلادة وغيرهما من أنواع الملبوس الذي يترتب به الزوج أعظم من أن يكون ضد العرس أو بعينه  
 وقد تقدم في كتاب الهبة لعائشة حديث أخر من هذا وهو قولها كل لي منهن أى من الدروع  
 القطنية دوع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فما كانت امرأته تقبى باليد أى تترين  
 الأراست إلى كسوته وترجم عليه الاستعارة للعرس ضد البناء وينبغي استحضار هذه الترجمة  
 وحديثها هنا **(قوله ما)** ما يقول الرجل إذا أتى أهله أى جامع **(قوله)** عن  
 شيان هو ابن عبد الرحمن النخعي ومنصور هو ابن المعمر وفى الاسناد ثلاثة من التابعين فى نسق  
 هو أولهم **(قوله)** أما لو أن أحدهم كذا للكشمين هنا وغيره يحذف أن وتقدم فيه المطلق  
 من رواية همام عن منصور يحذف ولو ولقظه أما أن أحدكم إذا أتى أهله وفى رواية جري عن  
 منصور عن شاذى داود وغيره لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله هو مفسر لغیرهما من الروايات  
 دالة على أن القول قبل الشروع **(قوله)** حين يأتي أهله وفى رواية إسرائيل عن منصور عن  
 الامام على أما أن أحدكم لو يقول حين يجتمع أهله وهو ظاهر فى أن القول يكون مع الفعل  
 لكن يمكن جله على المجاز وعندى رواية جري عن القاسم عن منصور لو أن أحدهم إذا جامع  
 امرأته ذكراته **(قوله)** بسم الله اللهم جنبني وفى رواية روى ذكراته ثم قال اللهم جنبني وفى  
 رواية شعبه عن منصور فيه المطلق جنبني بالافراد أيضا وفى رواية همام جنبنا **(قوله)**  
 الشيطان فى حديث أبي امامة عند الطبرانى جنبني وجنب ما رزقني من الشيطان الرجيم  
**(قوله)** ثم قدر بينهما ما أوقضى ولد كذا بالشك زاد فى رواية الكشمي ثم قدر بينهما فى ذلك  
 أى الحال ولد وفى رواية سفيان بن عيينة عن منصور أن قضى الله بينهما ولد أو مثله فى رواية  
 إسرائيل وفى رواية شعبه كان بينهما ولد ولمسلم من طريقه فإنه أن يقدر بينهما ولد فى ذلك  
 وفى رواية جري ثم قدر أن يكون والباقي مثله ونحوه فى رواية جري عن القاسم وفى رواية همام  
 فرزها ولما **(قوله)** لم يضره شيطان أبدا كذا بالسكرو ومثله فى رواية جري وفى رواية شعبه عند  
 مسلم وأحمد يسلط عليه الشيطان أو لم يضره الشيطان وتقدم فيه المطلق من رواية همام  
 وكذا فى رواية سفيان بن عيينة إسرائيل وروح بن القاسم بلفظ الشيطان واللام العهد  
 المذكور فى لفظ الدعاء ولا جد عن عبد العزيز المعنى عن منصور لم يضر ذلك الولد الشيطان أبدا  
 وفى مرسل الحسن عن عبد الرزاق إذا أتى الرجل أهله فليقل بسم الله اللهم بارك لنا فى ما رزقنا  
 ولا تبطل للشيطان نصيبا فى ما رزقنا فكان رضى أن حلت أن يكون ولدا صالحا واختلقت  
 الضرر المتوعد الاتفاق على ما نقل عياض على عدم الحمل على العموم فى أنواع الضرر وإن كان  
 ظاهرا فى الحمل على عموم الأحوال من صيغة التثنية مع التأنيد وكان سبب ذلك ما تقدم فيه  
 التثنية أن كل من آدم يطن الشيطان فى بطنه حين ولد الأمن استثنى فان فى هذا الطعن نوع  
 ضروفا الجمله مع أن ذلك سبب صراحته اختلقوا فصيل المعنى لم يسلط عليهم من أجل بركة  
 التسمية بل يكون من جملة العباد الذين قيل فيهم أن عبادى ليس لك عليهم سلطان ويؤيده  
 مرسل الحسن المذكور وقيل المراد لم يطن فى بطنه وهو يعبدنا بذهن ظاهر الحديث المتقدم  
 وليس تخصيصه بأولى من تخصيص هذا وقيل المراد لم يضره وقيل لم يضر فى بطنه وقال ابن

فلما أتى النبي صلى الله عليه  
 وسلم شكوا ذلك اليه فزالت  
 آية التيم فقال أسيد بن  
 حضير جئت الله خيرا فوالله  
 ما نزل بك أمر قط إلا جعل  
 الله لك منه مغفرا وجعل  
 للمسلمين فيه بركة **(باب)**  
 ما يقول الرجل إذا أتى  
 أهله **(قوله)** حدث شاسعين  
 حصص حدثنا شيان عن  
 منصور عن سالم بن أبي  
 الجعد عن كريب عن ابن  
 عباس قال قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم أما لو أن  
 أحدهم يقول حين يأتي أهله  
 بسم الله اللهم جنبني  
 الشيطان وجنب الشيطان  
 ما رزقنا ثم قدر بينهما ما  
 أوقضى ولد لم يضره  
 شيطان أبدا

٢ لعزل زاد قوله الأول فى  
 الحديث رواية فقط والنبي  
 بالهامش رواية أخرى ٨١  
 معصية

دقيق العبد يحتمل أن لا يضرم في دينه أيضا ولكن بعده استواء العصمة وتعقب بان اختصاص  
 من خص بالعصمة بطريق الوجوب لا بطريق الجواز فلا مانع أن يوجد من لا يصدر منه معصية  
 عمدا وإن لم يكن ذلك واجبا له. وقال الأودى: من لم يضرمه شيء لم يقضه عن دينه إلى الكفر  
 وليس المراد عصمته عنه عن المعصية وقيل لم يضرمه بمشاركه أيه في جاع أمه كما جاء عن مجاهد بن  
 الذي يجامع ولا يسمى يلتف الشيطان على أحله فيها مع معه ولعل هذا أقرب الأجوبة ويتأيد  
 الجدل على الأول بأن الكثير من يعرف هذا الفضل العظيم بذلل عنه عند ارادة الواقعة والقليل  
 الذي قد يتحضره ويفعله لا يقع معه الجدل فإذا كان ذلك نادرا لم يعد وفي الحديث عن القوائد  
 أيضا استصحاب التسمية والدعاء والمحافظة على ذلك حتى في حالة الملاذ كالوقوع وقد ترجم عليه  
 المصنف في كتاب الطهارة وتقدم ما فيه وفيه الاعتصام بذكر الله ودعاءه من الشيطان والترك  
 بآمعه والاستعاذة بمن جميع الاسماء وفيه الاستشعار بأنه المسير فلذلك العمل والعين عليه  
 وفيه إشارة إلى أن الشيطان ملازم لابن آدم لا يترك دعته الا إذا ذكر الله وفيه رد على منع الحديث  
 أن يذكر الله ويخفى فيه الرواية المتقدمة اذا أراد أن يأتي وهو تقيير ما وقع من القول عند  
 الغلام وقد ذكر المصنف ذلك وأشار إلى الرواية التي فيها اذا أراد أن يدخل وتقدم البحث فيه في  
 كتاب الطهارة بما يغني عن اعادته ﴿ **قوله** باب الوليمة حق هذه الترجمة لفظ  
 حديث أخرجه الطبراني عن حديث وحشي بن حرب رفعه الوليمة حق والثانية معروف  
 والثالثة غفره وسلم من طريق الزهري عن الأخرج عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال  
 شر الطعام طعام الوليمة يعني القتي وتترك المسكين وهي حق الحديث ولأبي الشيخ والطبراني  
 في الأوسط من طريق مجاهد عن أبي هريرة رفعه الوليمة حق وسنة في دعوى فلم يجب فقد عصى  
 الحديث وسأد كحديث زهير بن عثمان في ذلك وشواهد بعد ثلاثة أبواب وروى أحمد بن  
 حديث بريدة قال لما خطب علي قاطعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا بد للعروس من  
 وليمة وسنده لا بأس به قال ابن بطال قوة الوليمة حق أي ليست يابطل بل ينذب البها وهي سنة  
 فضيلة وليس المراد بالحق الوجوب ثم قال ولا أعلم أحدا أوجبها كذا قال وغفل عن روايته في  
 مذهبه وجوبها نقلها القرطبي وقال ان مشهور المذهب أنها مندوبة وإن التين عن أحمد  
 لك الذي في المتن أنها سنة بل وافق ابن بطال في نفي الخلاف بين أهل العلم في ذلك قال وقال  
 بعض الشافعية هي واجبة لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها عبد الرحمن بن عوف ولان  
 الاجابة البها واجبة فكانت واجبة وأجاب بأنه طعام لسرور حادث فأشبهه سائر الاطعمة والامر  
 محمول على الاستصحاب بدليل ما ذكرناه ولكونه أمره بشاة وهي غير واجبة اتفاقا وأما البناء  
 فلا أصل له (قلت) وسأد كزميد في باب اجابة الداعي فترسلوا البعض الذي أشار إليه من  
 الشافعية هو وجبه معروف عندهم وقد جزم به سليم الرازي وقال انه ظاهر نص الام ونقله عن  
 النص أيضا الشيخ أبو إسحق في المذهب وهو قول أهل الظاهر كاصرح به ابن حزم واما سائر  
 الدعوات غيرها فسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب ﴿ **قوله** وقال عبد الرحمن بن عوف قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم أول ولو بشاة هذا طرف من حديث طويل وصله المصنف في أول  
 البوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ومن حديث أنس أيضا وسأد كشرحه مستوفى

﴿باب الوليمة حق﴾ وقال  
 عبد الرحمن بن عوف قال  
 في النبي صلى الله عليه وسلم  
 أول ولو بشاة حديث يحيى  
 ابن بكير حديث في الحديث عن  
 عقيل عن ابن شهاب

قال أخبرني أنس بن مالك أنه

كان ابن عشر سنين مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فكان أمهاتى وواظبتى على خدمة النبي صلى الله عليه وسلم فخدمته عشر سنين ووفى النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين فكنت أعلم الناس بشأن الحجاب حين أنزل وكان أول ما أنزل في النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم بزيه بنت جحش أصغر النبي صلى الله عليه وسلم بها عروسا فدعا القوم فأصابوا من الطعام ثم خرجوا إلى ربه منهم عند النبي صلى الله عليه وسلم فأطالوا المكث فقام النبي صلى الله عليه وسلم فخرج وخرجت معه لكي يخرجوا نكح النبي صلى الله عليه وسلم ومشت حتى جاء عقبة جرة عائشة ثم ظن أنهم خرجوا فرجع ورجعت معه حتى إذا دخل على زيب فآذاهم جلوس لم يقوموا فرجع النبي صلى الله عليه وسلم ورجعت معه حتى إذا بلغ عقبة جرة عائشة وظن أنهم خرجوا فرجع ورجعت معه فآذاهم قد خرجوا فضرب النبي صلى الله عليه وسلم بين يديه بالسراويل وأنزل الحجاب (باب الولية ولو بشاة) حدثنا علي

أن شاء الله تعالى في الباب الذي يليه والمراد منه ورود صيغة الإعراب بالولية وأهلها وخص في تركها لما وقع الإعراب استدراكا بعد إقتضاء الدخول وقد اختلف السلف في وقتها هل هو عند العقد أو عقبه أو عند الدخول أو عقبه أو موسع من ابتداء العقد إلى انتهاء الدخول على أقوال قال الثوري اختلفوا في مباح أن الأصغر عند المالكية استصحابا بعد الدخول وعن جماعة منهم أنه عند العقد وعند ابن حبيب عند العقد بعد الدخول وقال في موضع آخر يجوز قبل الدخول وبعده وذكر ابن السكيت أن أباة قال لم أرفى كلام الأصحاب تعيين وقتها وأنه استنبط من قول البغوي ضرب الحرف في النكاح جائز في العقد أو زافى قبل وبعد قرأته أنه وقتها موسع من حين العقد قال والمنقول من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أنها بعد الدخول لأنه يشير إلى قصة زيب بنت جحش وقد ترجم عليه السبكي في وقت الولية اهـ وما نقاه من قصر ربح الأصحاب متعقب بان الماردي صرح بأنها عند الدخول وحديث أنس في هذا الباب صريح في أنها بعد الدخول لقوله فيه أصبح عروسا بزيب فدعا القوم واستحب بعض المالكية أن تكون عند البناء يقع الدخول عشها وعليه عمل الناس اليوم ويؤيد كونها للدخول لا للملاك أن العصابة بعد الولية ترد دواهل هي زوجة فأول أسرة فلو كانت الولية عند الأملاك لعرفوا أنها زوجة لأن السرية لا وولية لها فدل على أنها عند الدخول أو بعده (قوله) في حديث أنس مقدم النبي صلى الله عليه وسلم) بالنصب على الطرف أي زمان قدومه وسأقي في الأثرية من طريق شعب بن الزعري عن أنس قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وأنا ابن عشر سنين ومات وأنا ابن عشر سنين وتقدم قبل بابين في الحديث المعلق عن أبي عثمان عن أنس أنه خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين ويأتي في كتاب الأدب من طريق سلام بن مسكين عن ثابت عن أنس قال خدمت النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين والله ما خالني أفقط الحديث ولمسلم من رواية اسحق بن أبي طلحة عن أنس في حديث آخره قال أنس والله لقد خدمته تسع سنين ولا منافاة بين الروايتين فإن مدة خدمته كانت تسع سنين وبعض أشهر فأنى الزيادة تارة وجبر الكسر أخرى (قوله) فكان أمهاتى) كذا لا كتر نظائرها ومن في معناها وإن ثبت كون ملكة جدته فهي مرادة هنا لجمالة (قوله) وواظبتى) كذا لا كتر نظائرها وموعدة ثم نون من المواظبة وللكتيبين بطامه محلة بعد هاتين تسمية همزة قبل الموحد من المواظبة وهي الموافقة وقد روى الأساعلى بولطى تشديد الطاء المهمل وتونن الأولى مشددة بغير ألف بعد الواو ولا حرف آخر بعد الطاء من التوطن وفي لفظه له مثله لكن بهمزة كما تصح هذا التواتر من التوطئة تقول وطأته على كذا أي حرّضه عليه (قوله) وكت أعلم الناس بشأن الحجاب) تقدم البحث فيه وبسط شرحه في تفسير سورة الأحزاب ﴿قوله﴾ باب الولية ولو بشاة أي لمن كان موسرا كإسحاق البغوي وذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث كلها عن أنس الأول والثاني قصة عبد الرحمن بن عوف قطعها قطعتين (قوله) حدثنا علي) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وقد صرح بتحديث جديده وصالح جديده عن أنس فأمن تدليسهما لكنه فرقه حديثين فذكر في الأول سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن عن قدر الصدق وفي الثاني أول القصة قال لما قدموا المدينة نزل المهاجر وعنى الانصار وعبري هذا بقوله

وعن جريد قال سمعت أنسا وفي رواية الكشيحي أنه سمع أنسا كما قال في الذي قبله وهذا معطوف فيما يبرز به المزى وغيره على الأول ويحتمل أن يكون معلقا على الأول هو المتقدم وقد أخرجه الأصباعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن خالد عن سفيان حدثنا جريد سمعت أنسا وساق الحديث معا وأخرجه الجليدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج عن سفيان الحديث كالمعروف قال في كل منهما ما حدثنا جريد أنه سمع أنسا وقد أخرجه ابن أبي عوف في مسنده عن سفيان ومن طريقه الأصباعيلي فقال عن جريد عن أنس وساق الجميع حديثا واحدا وقد تم القصص الثانية على الأولى كما في رواية غير سفيان فقد تقدم في أوائل النكاح من طريق النوري وفي باب الصفة للمزويج من رواية مالك وفي فضل الأنصار من طريق اسمعيل ابن جعفر وفي أول البيوع من رواية زهير بن معاوية ويأتي في الأدب من رواية يحيى القطان كلهم عن جريد وأخرجه محمد بن سعد في الطبقات عن محمد بن عبد الله الأنصاري عن جريد وتقدم في باب ما يدعى الممزوج من رواية ثابت وفي باب أوائل النساء ما حدثنا من رواية عبد العزيز بن مهدي وقادة كلهم عن أنس وأورد في أول كتاب البيوع من حديث عبد الرحمن ابن عوف نفسه وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة وتقدم في البيوع في الكلام على حديث أنس بيان من زاد في روايته فجعله من حديث أنس عن عبد الرحمن بن عوف وأكثر الطرق فجعله من مسند أنس والذي يظهر من مجموع الطرق أنه حضر القصص وانما نقل عن عبد الرحمن منها ما يقع عند النبي صلى الله عليه وسلم (قولنا لما قدموا المدينة) أي النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وفي رواية ابن سعد لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة (قوله نزل المهاجرون على الأنصار) تقدم بيان ذلك في أول الهجرة (قوله فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع) وفي رواية زهير لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة أتى النبي صلى الله عليه وسلم (في رواية ابن سعد بن الربيع) وفي رواية اسمعيل بن جعفر قدم علينا عبد الرحمن فأتى ونحن في حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه وفي رواية يحيى بن سعد الأنصاري عن جريد عند النسائي والطبراني أخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين فريش والأنصار فأتى بين سعد وعبد الرحمن وفي رواية اسمعيل بن جعفر قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأتى زاد زهير في روايته وكان سعدا غنا وفي رواية اسمعيل بن جعفر لقد علمت الأنصار أني من أككرها ما لا وكان كثير المال وفي حديث عبد الرحمن أني أكثر الأنصار مالا وقد تقدمت ترجمة سعد بن الربيع في فضائل الأنصار وقصته موفى في غزوة أحد ووقع عند عبد بن جريد من طريق ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بين عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان فقال عثمان لعبد الرحمن اني حاططين الحديث وهو وهم من رواية عمار بن زاذان (قوله قال فأسمك مالي وأزل لك عن إحدى امرأتي) في رواية ابن سعد فأنطلق به سعد إلى منزله فذاع بطعام فأكلها وقال لي امرأتان وأنت أتيتي لاهراة لك فأتيتي عن أحداهما فترجوها قال لا والله قال لم إلى حديثي أشاكركم قال فقال لا وفي رواية النوري فعرض عليه أن يشاهمه أهل وماله وفي رواية اسمعيل بن جعفر ولي امرأتان فأنظر أبهما إليك فأطلقهما فإذا أحلت تزوجها وفي حديث عبد الرحمن بن عوف فأقسم لك نصف مالي وأنظر أرى زوجتي موت فأنزل لك عنها

حدثنا سفيان قال حدثني جريد أنه سمع أنسا رضي الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف وزوج امرأتين الأنصار كم أسدقها قال وزن نواة من ذهب وعن جريد قال سمعت أنسا قال لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الأنصار فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال فأسمك مالي وأزل لك عن إحدى امرأتي

فأداحت تزوجها ونحوه ورواه يحيى بن سعيد وفي لفظ فأنظر أحبهم ما بالك فسمهائى  
فأطلقها فإذا انقضت عدتها فترجوها وفي رواية جادين سلمة عن ثابت عندنا حدث فقال له سعد  
أى أخى أنا أكثر أهل المدينة ما فأنظر شرط ما لي فخدموني حتى أمر أن فأنظر أحبهم ما أعجب  
البحر حتى أطلقها ولم ألق على اسم امرأتى سعد بن الربيع إلا أن ابن سعد ذكر أنه كان لمن  
الولد أم سعد واسمها جميلة وامها عمرة بنت حرم وتزوج زيد بن ثابت أم سعد فولدت له ابنه  
خارجة فموت عندهم هذا خمسة أحلى امرأتى سعد وأخرج الطبراني في التفسير قصة  
يحيى وأمراء سعد بن الربيع بآبنتي سعد لما استشهد فقالت إن عهسا أخنمرا ثم ما فأنظر آية  
الموارث وسماها اسمعيل القاضي في أحكام القرآن بسند له مرسل عمرة بنت حرم (قوله بارك  
الله لك في أهلك ومالك) في حديث عبد الرحمن لا حاج لك في ذلك هل من سوق فيه بجارة قال  
سوق بني قينقاع وقد تقدم مضطرب فيقناع في أول البيوع وكذا في رواية زهير دلفي على السوق زاد  
في رواية جاد فدلوه (قوله فخرج) إلى السوق فباع واشترى فأصاب شيئا من أقط ومن) في رواية  
جاد فاشترى وباع فخرج فجاء بشئ من من أقط وفي رواية الثوري دلفي على السوق فخرج  
شيئا من أقط ومن وفيه حديث يسنه الرواية الأخرى وفي رواية زهير فابرع حتى استقبل  
أقطا وسما فأتى به أهل مربة ونحوه يحيى بن سعيد وكذا لأحمد بن أبي طيبة عن جاد (قوله  
فترجى) زاد في حديث عبد الرحمن بن عوف ثم تابع القديس إلى السوق في رواية زهير  
فكثنا ما شاء الله ثم جاء عليه وضرمه ونحوه لأن عليه وفي رواية الثوري الانصاري فلقبه  
النبى صلى الله عليه وسلم زاد ابن سعد في سكة من سكة المدينة وعليه وضرم صفرة وفي رواية  
جاد بن زيد عن ثابت أن النبى صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة وفي  
رواية جادين سلمة وعليه ردع زعفران وفي رواية معمر عن ثابت عندنا أحمد وعليه وضرم  
خاق وأول حديث ما لك أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبى صلى الله عليه وسلم وعليه أثر  
صفرة ونحوه في رواية عبد الرحمن نفسه وفي رواية عبد العزيز بن صهيب فرأى النبى صلى  
الله عليه وسلم بشاشة العرس والوضر يفتح الواو والضاد المجهمة وآخر ما عوف في الأصل الأثر  
والردع مهملات مفتوح الأول ساكن الثاني هو أثر الزعفران والمراد الصفرة صفرة الخاق  
والخاق طيب يصنع من زعفران وغيره (قوله في أول الرواية الأولى) سأل النبى صلى الله عليه  
وسلم عبد الرحمن بن عوف وتزوج امرأتين الانصار هذه الجملة حاله أى سألته حين تزوج  
وهذه المرأة حرم الزبير بن كافر في كتاب النسب أنها بنت أوى الحيسر أئبن زافع بن امرئ  
القيس بن زيد بن عبد الأشهل وفي ترجمة عبد الرحمن بن عوف من طبقات ابن سعد أنها بنت  
أبى الحشاش وساق نسبها وأظنهما تين فان في رواية الزبير قال ولدت لعبد الرحمن القاسم  
وعبد الله وفي رواية ابن سعد ولدت له اسمعيل وعبد الله وكذا في القساح في نسب الاوس  
أنها أم ابى بنت أوى الحيسر بفتح المهملة تنبأه ما كتبه آخره وأواسمه أئبن بن  
رافع الاوسى وفي رواية مالك نسائه ف أخبره أنه تزوج امرأتين الانصار وفي رواية زهير  
وابن عليه وابن سعد وغيرهم فقال له النبى صلى الله عليه وسلم بهم ومعنا ما شاءناك وأما هذا  
وهى كلمة استفهامية على السكون وهل هي بسيطة وأمر كبقولنا لاهل اللغة وقال

قال بارك الله لك في أهلك  
ومالك فخرج إلى السوق  
فباع واشترى فأصاب شيئا  
من أقط ومن فترجى فقال  
النبى صلى الله عليه وسلم



ابن مالك هي اسم فعل بمعنى أخير ووقع في رواية للطبراني في الاوسط فقال له مهمم وكانت كفته  
 اذا أراد أن يسأل عن الشيء ووقع في رواية ابن السكن مهمم بنون آخره بدل الميم والاول  
 هو المعروف ووقع في رواية جادين زيد بن ثابت عند المصنف وكذا في رواية عبد العزيز  
 ابن صهيب عند أبي عوانة قال ما هذا وقال في جوابه تزوجت امرأته من الانصار والطبراني في  
 الاوسط من حديث أبي هريرة يستدفيه ضعف أن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وقد خضب الصفرة فقال ما هذا الخضب أعمرت قال نعم الحديث (قوله كم  
 أصدقها) كذا في رواية جادين سلمة ومعمر عن ثابت وفي رواية الطبراني على كم وفي رواية  
 الثوري وزهير مسقت اليها وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه وفي رواية مالك كم سقت اليها  
 (قوله وزن نواة) بنصب النون على تقدير فعل أي أصدقها ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ أي  
 الذي أصدقها هو (قوله من ذهب) كذا وقع الجزم به في رواية ابن عينة والثوري وكذا  
 في رواية جادين سلمة عن ثابت وجسد وفي رواية زهير وابن علية نواة من ذهب أو وزن نواة  
 من ذهب وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه بالنسبة وفي رواية شعبة عن عبد العزيز بن  
 صهيب على وزن نواة وعن قتادة على وزن نواة من ذهب ومثل الاخير في رواية جادين زيد  
 عن ثابت وكذا أخرجه مسلم من طريق أبي عوانة عن قتادة وسلم من رواية شعبة عن  
 أبي جزة عن أنس على وزن نواة قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن من ذهب ورجح الداودي  
 رواية من قال على نواة من ذهب واستنكر رواية من روى وزن نواة واستنكره هو المنكر لان  
 الذين جزموا بذلك أنهم يحفظون قال عياض لا وهم في الرواية لانها كانت نواة تمر أو غيره أو كان  
 للنواة قدر معلوم صلح أن يقال في كل ذلك وزن نواة واختلف في المراد بقوله نواة فليس المراد  
 واحدة نوى التمر كما يوزن بنوى الخروب وأن القيمة عنها يومئذ كانت خمسة دراهم وقيل كان  
 قدرها يومئذ ربع دينار وذهب بنوى التمر يختلف في الوزن فكيف يجعل معيارا لما يوزن  
 به وقيل لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق وجزم به الخطابي واختاره  
 الأزهري ونقله عياض عن أكثر العلماء ويؤيده أن في رواية للبيهقي من طريق سعيد بن بشر  
 عن قتادة وزن نواة من ذهب قيمته خمس دراهم وقيل وزنهما من الذهب خمسة دراهم حكاه  
 ابن قتيبة وجزم به ابن فارس وجعله البيضاوي الظاهر واستبعد لانه يستلزم أن يكون ثلاثة  
 مثاقيل ونصفا ووقع في رواية تحتاج أن رطاة عن قتادة عند البيهقي قيمته ثلاثة دراهم وثلاثا  
 واستناده ضعيف ولكن جزم به أحمد وقيل ثلاثة ونصف وقيل ثلاثة وربع وعن بعض  
 المالكية الواقعة عند أهل المدينة ربع دينار ويؤيدها ما وقع عند الطبراني في الاوسط في  
 آخر حديث قال أنس جاء وزنها ربع دينار وقد قال الشافعي النواقيع النش والنش نصف أوقية  
 والاوقية أربعون درهما فيكون خمسة دراهم وكذا قال أبو عبيد أن عبد الرحمن بن عوف  
 دفع خمسة دراهم وهي تسمى نواة كما تسمى الاربعون أوقية وبه جزم أبو عوانة وأحرون  
 (قوله في آخر الرواية الثانية فقال النبي صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة) ليست لوهذه  
 الامتاعية وانما هي التي للتقليل وزاد في رواية جادين زيد فقال بارك الله لك قبل قوله أولم  
 وكذا في رواية جادين سلمة عن ثابت وجسد وزاد في آخر الحديث قال عبد الرحمن فلقد رأيته

ولورفعت حجر الرجوت ان أصيب ذهباً وفضة فكلته قال ذلك اشارة الى اجابة الدعوة النبوية بأن يار الله الله ووقع في حديث أبي هريرة بعد قوله أعمرست قال نعم قال وأنت قال لا فرى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بنوا من ذهب فقال أولم يولدوا بشاة وهذا الوجه كان فيه أن الشاة من اعاة النبي صلى الله عليه وسلم وكان يعكر على من استدبل به على أن الشاة أقل ما يشرع للموسر ولكن الاسناد ضعيف كما تقدم وفي رواية معمر عن ثابت قال أنس فلقدرأ بيته قسم لكل امرأ من نسائه بعد موته مائة ألف (قلت) مات عن أربع نسوة فيصكون جميع تركته ثلاثة آلاف ومائتي ألف وهذا بالنسبة لتركه الزبيراتي تقدم شرحها في فرض الخمس قليل جدا فيصطل أن تكون هذه مائة ألف وثلث دراهم لأن كثرة مال عبد الرحمن مشهورة جدا واستدل به على تركه امرأ الوليمة وقد تقدم الحديث عليه وعلى أنها تكون بعد الدخول ولادلالة فيه وانما فيه أنها تستدرك اذا قامت بعد الدخول وعلى أن الشاة أقل ما تجزئ عن الموسر ولو لا ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم أولم على بعض نسائه كما سألنا بأقل من الشاة لكان يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما تجزئ في الوليمة ومع ذلك فلا بد من تقديمها بالقادر عليها وأضافه بكر على الاستدلال أنه خطاب واحد وفيه اختلاف هل يستلزم العموم أولا وقد أشار الى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال لا أعلمه أمر بذلك غير عبد الرحمن ولا أعلمه أنه صلى الله عليه وسلم تركه الوليمة فجعل ذلك مستندا في كون الوليمة ليست بحتم ويستفاد من السماع طلب تكثير الوليمة قلن بقدر قال حياض وأجمعوا على أن لا حدلا كثرتها وأما أقلها فكذلك ومهما تسرأ حراً والمستحب أن أعلى قدر حال الزوج وقد تسرع على الموسر الشاة تخافوقها وسيأتي البحث في تكرارها في الايام بعد قليل وفي الحديث أيضاً لمن قبله لسعد بن الربيع في إسناده على نفسه بما ذكر ولعبد الرحمن بن عوف في تزوجه عن شيء يستلزم الحياء والمرأة اجتنابها ولو كان محتاجا اليه وفيه استحباب المؤاخاة وحسب الانبار من الغنى للفقير حتى ياحدى زوجته واستحباب رقعة ذلك على من أثر بها في قلب في العاد من تكاف مثل ذلك فلو تحقق أنه لم يتكلف جاز وفيه أن من تركه ذلك بقصد صحيح عوضه الله خيرامنه وفيه استحباب التكسب وان لا تقص على من يتعاطى من ذلك ما يليق بمرأته مثلها وكرهه قبول ما يتوقع منه الذل من هبة وزغيرها وان العيش من عمل المرء بقضارة أو حرفة أو لى تراهه الاخلاق من العيش بالهمة ونحوها وفيه استحباب الدعاء للمتزوج وسؤال الامام والكبير اصحابه وأتباعه عن أحوالهم ولا سيما اذا رأى منهم مالم يهتد وجواز خروج العروس وعلمه أثر العرب من خلوق وغيره واستدل به على جواز التزلف للعروس ونخص به عموم النهي عن التزلف للرجال كما سألني يانه في كتاب اللباس وتعقب باحتمال أن تكون تلك الصفة كانت في شبهة دون جسده وهذا الجواب للمالكية على طريقته في جواز في التوب دون البدن وقد نقل ذلك مالك عن علماء المدينة وفيه حديث أن موسى رفعه لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من خلوق أخرجه أبو داود وفان مفهومة أن ما عدا الجسد لا يتناوله الوعد ومنع من ذلك أبو حنيفة والشافعي ومن تبعهما في التوب أيضا وتسكوا بالاحاديث الواردة في ذلك وهي صحيحة وفيها ما هو صريح في المدي كما سألني يانه وعلى هذا فاجيب عن قصة عبد الرحمن باجوبة هـ أحدها

أن ذلك كان قبل النهي وهذا يحتاج الى تاريخ ويؤيد ما أن سياق قصة عبد الرحمن يشعر بانها كانت في أوائل الهجرة أو أكثر من روى النهي عن فاخت جهرته \* ثانياً أن أثر الصفرة التي كانت على عبد الرحمن تعلقت به من جهة زوجته فكان ذلك غير مقصوده ووجه التوروى وعزاه للمحققين وجعله البضاوى أصلاً رداله أحد الاحتمالين أياًهما في قوله مهم فقال معناه ما السبب في الذي أراه عليك فلذلك أجاب بأنه تزوج قال ويحتمل أن يكون استقهام انكار لما تقدم من النهي عن التضييع بالملحوق فأجاب بقوله تزوجت أى فتعلق بي منها ولم أقصد اليه \* ثالثاً أنه كان قد احتاج الى التطيب للدخول على أهله فلم يجد من طيب الرجال حينئذ شيئاً فطيب من طيب المرأة وصادف أنه كان فيه صفرة فاستباح القليل منه عند عدم غيره جمعاً بين الدليلين وقد ورد الأمر في التطيب للجمعة ولومن طيب المرأة فبقي أثر ذلك عليه \* رابعاً كان يسيراً ولم يبق الا أثره فلذلك لم يشكر \* خامساً وجه جزم الباجي أن الذي يكره من ذلك ما كان من زعفران وغيره من أنواع الطيب وأما ما كان ليس بطيب فهو جازم سادساً أن النهي من التزعر للرجال ليس على التصريح بدلالة تقريره لعبد الرحمن بن عوف في هذا الحديث \* سابعاً أن العروس يستغنى من ذلك ولا سيما إذا كان شاباً ذلك أبو عبيد قال وكانوا يرخصون للشباب في ذلك أيام عرسه قال وقيل كان في أول الاسلام من تزوج ليس ثوباً مصبوغاً علاماً من زواجه ليعان على ولية عرسه قال وهذا غير معروف (قلت) وفي استقهام النبي صلى الله عليه وسلم هل من ذلك دلالة على أنه لا يمتنع بالتزويج لكن وقع في بعض طرقه عند أبي عوانة من طريق شعبة عن حميد بن بليظ قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فرأى على يثاشة العرس فقال أتزوجت قلت تزوجت امرأتى من الانصار فقصدت بهذا السياق للمدعي ولكن القصص واحدة وفي أكثر الروايات أنه قال له مهم أو ما هذا فهو المعتقد يثاشة العرس أثره وحسنه أو فرحه وسوره يقال يش فلان فلان أى أقبل عليه فرحاً به ملطفاً به واستدل به على أن النكاح لا بد فيه من صداق لاستقهامه على الكمية ولم يقل هل أصدقها ولا ويشعر بظاهره بأنه يحتاج الى تقدير لاطلاق لفظكم الموضوع للتقدير كذا قال بعض المالكية وفيه نظر لا محال أن يكون المراد الاستقبار على الكثرة أو القلة فيضرب به بعد ذلك بما يليق بحال مثله فلما قال له القدر لم يشكر عليه بل أقره واستدل به على استحباب تقليل الصداق لأن عبد الرحمن ابن عوف كان من مبسري العصابة وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على صداقه ووزن فواقن ذهب وتعب بأن ذلك كان في أول الامر حين قدم المدينة وأما حصل له اليسار بعد ذلك من ملازمة التجارة حتى ظهرت منه من الاعانة في بعض الغزوات ما اشتهر وذلك ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم واستدل به على جواز المواعيد لمن يريد أن يتزوج بها إذا طلقها زوجها وأوفى الصدقة لقول سعد بن الربيع انظر أى زوج حتى أعجبك الله حتى أطلقها فإذا انقضت عدتها تزوجتها ووقع قهر بذلك ويعكر على هذا أنه لم يقل أن المرأة حلت بذلك ولا سيما ولم يشع تعديها لكن الاطلاع على أحوالهم اذذاك يقتضى انها حلت ما لان ذلك كان قبل نزول آية الحجاب فكانوا يجتمعون ولولا وثوق سعد بن الربيع من كل منها بالرضا ما جزم بذلك وقال ابن المنير لا يستلزم المواعدة بين الرجلين وقوع المواعدة بين الاجنبي والمرأة لانها اذا منع

وهي في العدة من خطبة التصريح بها في هذا يكون بطريق الأولى لانه اذا طلقت دخلت العدة قطعاً قال ولكنهما اوابا طلعت على ذلك فهي بعد انقضاء عدتها بانها رويها والنهي انما وقع عن المواحدة بين الزوجين والمرأة اولها لامع اجنبي آخر وفيه جواز نظر الرجل الى المرأة قبل أن يتزوجها (تنبيه) حقه أن يذكر في مكانه من كتاب الأدب لكن يجعله هناك كسبل فوائد الحديث وذلك أن البخاري ترجم في كتاب الأدب باب الاخاء الحلق ثم ساق حديث الباب من طريق يحيى بن سعد القطان عن حميد واستصره فاقصر منه على قوله عن أنس قال لما قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أولم يوشاة فرأى ذلك الخب الطبري فغلن أنه حديث مستقل فتجحف في أبواب الوليدة ذكر الوليدة للاخاء ثم ساق هذا الحديث بهذا اللفظ وقال أخرجه البخاري وكون هذا طرفاً من حديث الباب لا يخفى على من له أدنى ممارسة بهذا الفن والبخاري يصنع ذلك كثيراً والامر لعبد الرحمن بن عوف بالوليدة انما كان لاجل الزواج لاجل الاخاء وقد تعرض الخب لسبب من ذلك لكنه ابتداء احتمالاً ولا يحتمل جريان هذا الاحتمال عن يكون محدثاً فاقطعاً بالموافق الحديث الثالث حديث ما أولم النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من نسائه ما أولم على زينب هي بنت جهم كما في الباب الذي بعده وسجد المذكور في اسناده هو ابن زيده هذا الذي ذكره بحسب الاتفاق لا التعبد كما سيأتي في الباب الذي بعده وقد يؤخذ من عبارة صاحب التيسير من الشافعية أن الشاة حد لا كرامة لوليدة لانه قال وأكلها شاة لكن نقل عياض الاجماع على أنه لا حد لا كرامة وقال ابن أبي عسرة وثبت أهلها للمورشة وهذا موافق لحديث عبد الرحمن بن عوف الماضي وقد تقدم ما فيه الحديث الرابع (قوله حديثنا عبد الوارث) في رواية الكشمش عن عبد الوارث وشعب هو ابن الحصباء وقد تقدم شرح الحديث في باب من جعل عتق الأمة صدقاً وقوله في آخره وأولم عليها بجيس تقدم في باب اتخاذ السراي من طريق حميد عن أنس أنه أمر بالانطاع فأتى فيها من الترو والاقط والسمن فكانت وليته ولا مخالفة بينهما لان ههنا من أجراه الحيس قال أهل اللغة الحيس يؤخذ الترفيز ع نوامو يخط بالاقط أو البق أو السويق اه ولو جعل فيه السمن لم يخرج عن كونه حبساً الحديث انما هو (قوله زهير) هو ابن معاوية الجعفي (قوله عن بيان) هو ابن بشر الاحمسي ووقع في رواية ابن خزيمة عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي عن مالك بن اسمعيل شيخ البخاري فيه عن زهير حدثنا بيان (قوله بامرأة) يغلب على الظن أنها زينب بنت جهم لما تقدم قريافي رواه أبي عثمان عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه يدعرجا الى الطعام ثم سئل ذلك واخصان رواية الترمذي لهذا الحديث تامان من طريق أخرى عن بيان بن بشر فزاد بعده قوله الى الطعام فلما أكلوا خرجوا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى رجلين جالسين فذكر قصة تزوليا بأما الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت التي الائمة وهذا في قصه زينب بنت جهم لامحالة كما تقدم سابقه مطولاً شرحه في تفسير الأعراب (قوله بأس) من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض) ذكر فيه حديث أنس في زينب بنت جهم أولم عليها بشاة وهو ظاهر فيما ترجم لما يقتضيه سياقاً وأشار ابن بطال الى أن ذلك لم يقع قصد التفضيل بعض النساء

• حدثنا سلمان بن حرب  
حدثنا حماد عن ثابت  
عن أنس قال ما أولم النبي  
صلى الله عليه وسلم على شيء  
من نسائه ما أولم على زينب  
أولم بشاة • حدثنا مسدد  
حدثنا عبد الوارث عن  
شعب عن أنس أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
أعتق صفية وتزوجها  
وجعل عتقها صدقاً وأولم  
عليها بجيس • حدثنا مالك  
ابن اسمعيل حدثنا زهير عن  
بيان قال سمعت أنساً يقول  
بني النبي صلى الله عليه وسلم  
بامرأة فأرسلني فدهوت  
رجلاً الى الطعام • (باب من  
أولم على بعض نسائه أكثر  
من بعض) • حدثنا مسدد  
حدثنا جاد بن زيد عن ثابت  
قال ذكر تزويج زينب بنت  
جهم عن مسدد أنس فقال  
ما رأيت النبي صلى الله عليه  
وسلم أولم على أحد من نسائه  
ما أولم عليها أولم بشاة

«(باب من أول ما قبل من  
شاة)» حدثنا محمد بن  
يوسف حدثنا سفيان

على بعض بل باعتبار ما اتفق والله لو وجد الشاة في كل منهن لا ولمها لانه كان أجود الناس  
ولكن كان لا يبالغ فيما يتعلق بأمور الدنيا في التأني وجوز غيره أن يكون فعل ذلك لبيان الجواز  
وقال الكرماني لعل السبيل في تفضيل زينب في الولية على غيرها كان لشكرته على ما أنعم به  
عليه من تزويجه إياها بالوصى (قلت) وفي أنس أن يكون لم يولم على غير زينب بأكثر مما أُولم عليها  
محمول على ما انتهى إليه علمه أو لما وقع من البركة في ولعته بحيث أشبع المسلمين خبزاً ولحمين  
الشاة الواحدة والأخا الذي يظهر أنهما أُولم على ميونة بنت الحرث لما تزوجها في عزة القضية  
بمكة وطلب من أهل مكة أن يحضروا ولعته فامتنعوا أن يكون ما أُولم به عليها أكثر من شاة  
لوجود التوسعة عليه في تلك الحالة لأن ذلك كان بعد فتح خيبر وقد وسع الله على المسلمين منذ  
فصلها عليهم وقال ابن المنير يؤخذ من تفضيل بعض النساء على بعض في الولية جواز تخصيص  
بعضهن دون بعض بالانحاف والالطاف والهدايا (قلت) وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب  
الهيئة ﴿قوله باب من أول ما قبل من شاة﴾ هذه الترجمة وإن كان حكمها مستقداً  
من التي قبلها لكن الذي توقع في هذا التخصيص (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو القريابي  
بما مر به الإصماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ومن تبعهما وسفيان هو الثوري لما سبق  
من كلام أهل التقدير وجوز الكرماني أن يكون سفيان هو ابن عيينة ومحمد بن يوسف هو  
البيكندي وأيد ذلك بأن السفيانيين روى عن منصور بن عبد الرحمن والمجزيين عنه عندنا أنه  
القريابي عن الثوري قال البرقاني روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهيدي ووكيع والقريابي  
وروح بن عباد عن الثوري فجعلوا من رواية صفية بنت شيبة ورواه أبو أحمد الزبيري  
ومؤمل بن إسماعيل ويحيى بن الميكان عن الثوري فقالوا فيه عن صفية بنت شيبة عن عائشة قال  
والأول أصح وصفية ليست بحماة وحديثها مرسل قال وقد نصرت الناس قول من لم يقبل  
عن عائشة وأورد عن نزار عن ابن مهيدي وقال انه مرسل ٨١ ورواية وكيع أخرجهما  
ابن أبي شيبة في مصنفه عنه وأصل في بعض النسخين كعائشة وهو وهم من فاعله وأخرجه  
الإصماعيلي من رواية يزيد بن أبي حكيم العدني وأخرجه إسماعيل القاضي في كتاب أخلاق  
النبي صلى الله عليه وسلم عن محمد بن كثير العلبي كلاهما عن الثوري كما قال القريابي وأخرجه  
الإصماعيلي أيضاً من رواية يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الثوري بن كعائشة فيه وزعم  
ابن المواق أن التسائي أخرجه من رواية يحيى بن آدم عن الثوري وقال ليس هو بدون القريابي  
كما قال ولم يفرجه التسائي إلا من رواية يحيى بن الميكان وهو ضعيف وكذلك مؤمل بن إسماعيل  
في حديثه عن الثوري ضعف وأقوى من زاد في عائشة أبو أحمد الزبيري أخرجه إسماعيل  
مستنده عنه ويحيى بن أبي زائدة الذين لم يذكروا فيه عائشة كثيراً جداً وأخطأ وأعرف  
بحديث الثوري عن زاذان الذي يظهر على قواعد الحديث أن ضمن المزني متصل الأسانيد ذكر  
الإصماعيلي أن عمر بن محمد بن الحسن بن التل رواه عن أبيه عن الثوري فقال فيه عن منصور  
ابن صفية عن صفية بنت يحيى قال وهو غلط لاشك فيه ويحتمل أن يكون مراد بعض من  
أطلق أنه مرسل يعني من مرسل الصحابة لأن صفية بنت شيبة ما حضرت قصة زواج المرأة  
المذكورة في الحديث لأنها كانت بمكة طفلة أو لم تولد بعد تزويج المرأة كان بالمدينة كما ساقى

بأنه وأما بنو البرقاني فإنه إذا كان بدون ذكر عائشة يكون مرسلًا فسبقه إلى ذلك التساق  
ثم الدارقطني فقال هذا من الأحاديث التي تعد فيها أخرج الضاري من المراسيل وكذا من  
ابن سعد وابن جابر بأن صفية بنت شيبه تابعة لصفين ذكر المزي في الأطراف أن الضاري  
أخرج في كتاب الحج عقب حديث أبي هريرة وابن عباس في تحريم مكة قال وقال أبان بن  
صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبه قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله قال  
ووصله ابن ماجه من هذا الوجه (قلت) وكذا وصله الضاري في التاريخ ثم قال المزي لوضح هذا  
لكان صريحاً في صحتها لكن أبان بن صالح ضعف كذا أطلق هنا ولم ينقل في ترجمة أبان بن  
صالح في التهذيب تضعيفه عن أحمد بن حنبل نقل وثيقه عن يحيى بن معين وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم  
وقال الذهبي في مختصر التهذيب ما رأيت أحداً ضعف أبان بن صالح وكذا لم ينقل على قول ابن  
عبد البر في التهذيب المذکور حديث جابر في استقبال قاضي الحاجة القليل من رواية أبان بن صالح  
المذكور وهذا ليس صحيحاً لأن أبان بن صالح ضعيف كذا قال وكذا لم ينقل عليه بيان بن أبي  
عياش البصري صاحب أنس فإنه ضعيف اتفاق وهو أشهر وأكثر عدداً ورواه عن أبان بن صالح  
ولهذا المذکور ابن حزم الحديث المذكور عن جابر قال أبان بن صالح ليس بالشهور (قلت) ولكن  
يكنى وثيقاً ابن معين ومن ذكره وقدرى عنه أيضاً ابن جرير وأسماعيل بن زيد اللبني وغيرهما  
وأشهر من روى عنه محمد بن إسحق وذكر المزي أيضاً حديث صفية بنت شيبه قالت سئلت النبي  
صلى الله عليه وسلم على بصيرتكم الحرج ؟ بمعين وأنا أنظر إليه أخرجه أبو داود وابن ماجه قال  
المزي هذا يصف قول من أمكر أن يكون له أرواحاً فان أساءه حسن (قلت) وإذا ثبتت روايته  
صلى الله عليه وسلم وضبطت ذلك فما المانع أن تسع خطبته ولو كانت صغيرة (قوله) عن منصور بن  
صفية) هي أمه واسم أم عبد الرحمن بن طلحة بن الحرث بن طلحة بن أبي طلحة القرشي العبدري  
الجبلي قتل جده الأعلى الحرث يوم أحد كافر وكذا أبو طلحة بن أبي طلحة ولجده الأدنى طلحة بن  
الحرث روية وقد أغفل ذكره من صنّف في العصابة وهو وارد عليهم ووقع في رجال الضاري  
للإكليل بن أبي منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن عمر بن عبد الرحمن التيمي وهو في ذلك كاتبة عليه  
الرضي الشاطبي فيما قرأت بخطه (قوله) أولم ألي صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه) لم أقف على  
تعيين اسمها صريحاً وأقرب ما يفسره أم سلمة قد أخرج ابن سعد عن شعبة الواقدي بسنده إلى  
أم سلمة قالت سألت النبي صلى الله عليه وسلم فذكر قصة تزويجها فادخلني بيتاً فزني  
بنت خزاعة فاجرة فيها شئ من شعير فآخذته فطيسته ثم عمدته في البرمة وأخذت شياً من أهالة  
فأدتمته فكان ذلك طعام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج ابن سعد أيضاً واحداً من أسانيد صحيح  
إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث أن أم سلمة أخبرته فذكر قصة خطبتها وتزويجها وفيه قالت  
فأخذت ثقالاً ٣ وأخرجت جباناً من شعير كانت في حرق وأخرجت خصماً فقصده له ثم بات ثم  
أصبح الحديث وأخرجه النسائي أيضاً لكن لم يذكر المتصود هنا وأصله في مسلم من وجه آخر بدونه  
وأما ما أخرجه الطبراني في الاوسط من طريق شريك عن جعد بن أنس قال أولم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على أم سلمة بغير وجهين فهو وهم من شريك لأنه كان سيء الحفظ وأما من الراوي عنه  
وهو حنبل بن علي قال كان مسلماً والبراز ضعافاً وقواماً أبو حاتم الرازي واللبني وانما هو المحفوظ من

عن منصور بن صفية عن  
أم صفية بنت شيبه قالت  
أولم النبي صلى الله عليه وسلم  
على بعض نسائه

٢ قوله يستلم الحرف نسخة  
يستلم الركن

٣ الثغالب الكسرى جلد  
نسطقت ردى البدليق  
عليها البدليق اه نهاية

بعدين من شعير هـ (باب حق)  
اجابة الوليمة والدعوة

حديث جدي عن أنس أن ذلك في قصة صفيّة كذلك أخرجه النسائي من رواية سليمان بن بلال وغيره عن جدي عن أنس مختصراً وقد تقدم طولاً وأصل النكاح للضاري من وجه آخر عن جدي عن أنس وأخرج أصحاب السنن من رواية الزهري عن أنس نحوه في قصة صفيّة ويحتمل أن يكون المراد بنسائه ما هو أعلم من أوجه أي من ينسب اليه من النسائي الجاهل فقد أخرج الطبراني من حديث أسماء بنت عميس قالت لقد أُلح لي بفاطمة فكانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمة من درعه عندي بظهر شعير ولا شك أن المدين نصف الصاع فكانت قال شطرماع فينطبق على القصة التي في الباب ويكون نسبة الوليمة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مجازية أما لكونه الذي وفي اليهودي عن شعيرة أو غير ذلك (قوله بعدين من شعير) كذا وقع في رواية كل من روى عن الثوري فيما وقفت عليه من قدمت ذكره الأجداد الرحمن بن مهدي فوقع في روايته بصاعين من شعيرة أخرجه النسائي والاصمعي من روايته وهو وان كان أحفظ من روى عن الثوري لكن العدد الكثير إلى ما لضبط من الواحد كما قال الشافعي في غير هذا والله أعلم **(قوله ما)** حق اجابة الوليمة والدعوة كذا عطف الدعوة على الوليمة فاشارة بذلك إلى أن الوليمة مختصة بطعام العرس ويكون عطف الدعوة عليها من العام بعد الخاص وقد تقدم بيان الاختلاف في وقته وأما اختصاص اسم الوليمة بفوق قول أهل اللغة فيما نقله عنهم ابن عبد البر وهو المنقول عن الخليل بن أحمد وعلم بطريقه وغيرهما وجرم به الجوهري وابن الأثير وقال صاحب المحكم الوليمة طعام العرس والاملاء وقيل كل طعام صنع لعرس وغيره وقال عياض في المشارق الوليمة طعام النكاح وقيل الاملاء وقيل طعام العرس خاصة وقال الشافعي وأصحابه تقع الوليمة على كل دعوة تفضل سرور حاد من نكاح أو رختان وغيرهما لكن الأشهر استعمالها عند الإطلاق في النكاح وتصدق في غيره فقال وليمة الختان وتحوذ ذلك وقال الزهري الوليمة ما خوت من الولم وهو الجمع وزنا ومعنى لأن الزوجين يتبعان وقال ابن الأعرابي أصلها من تتيم الشيء واجتماعه وجرم الماوردي ثم القرطبي بأنها لا تطلق في غير طعام العرس الإقرينة وأما الدعوة فهي أهم من الوليمة وهي بفتح الفاء على المشهور وضعها فطرب في مثلثه وغلطوه في ذلك على ما قال النووي قال ودعوة النسب بكسر الدال وعكس ذلك بنو تميم إلى باب ففتقوا دال دعوة النسب وكسر وادال دعوة الطعام انتهى وما نسبته لتي تيم الرباب نسبة صاحبها العاصح والمحكم لم يبق على باب فاقه أعلم وذكر الترمذي في تعاليها أن الولائم ثمانية الأعداء بعين مهلة وذال مهلة للختان والعقيقة للولادة والخرس بضم المجهة وسكون الزاء ثم من مهلة سلامة المرأة من الطلق وقيل هو طعام الولادة والعقيقة تختص بيوم السابع والتقيقة تقدم المسافر مستقمن التمتع وهو الغبار والوكيرة للسكن المتجدد ما خوت من الوكر وهو المأوى والمستقر والوضيعة بضاد مبهمة لما تفضع عند الحسية والمأذية لما يتخذ بلا سبب ودالها مضمومة ويجوز قصها انتهى والأعداء يقال فيه أيضاً العذرة بضم ثم سكون والخرس يقال فيه أيضاً بالصاد المهملة بدل السين وقد زاد في آخرها ما عفا قال خوسه وخرسه وقيل إنه سلامة المرأة من الطلق وأما التي للولادة بمعنى الفرح بالمولود فهي العقيقة واختلف في التقيقة التي يصنعها القادم من السفر أو تصنع له قولان وقيل التقيقة التي يصنعها

القادم والتي تصنع له تسمى التصفه وقبل ان الولية خاص بطعام الدخول وأما تعلم الاملاك فيسمى الشدخ بعضهم المجهول مكون التون وقع الدال المهملة وقد قضم وآخروا مناجمة مأخوذ من قولهم قرص شدخ أى يتقدم غيره سعى طعام الاملاك بذلك لا يتقدم الدخول وأغرب شخصاً في التدرب فقال الولائم سبع وهو ولية الاملاك وهو التزوج ويقال لها التسبعة سنون وقاف وولية الدخول وهو العرس وقل من غاير بينهما انتهى وموضع اغراب تسعة وولية الاملاك تسعة ثم رأيت سبع في ذلك المتذرى في حواشيه وقد شد بذلك وقد فاتهم ذكر الحذاق بكسر المهملة وتخفيف الفال المهمة وآخروا قاف الطعام الذى يتخذ عند حذق الصبي ذكر ما بن الصباغ في الشامل وقال ابن الرقعة هو الذى يصنع عند الختم أى ختم القرآن كذا قبله ويحتمل ختم قدر مقصود منه ويحتمل أن يطر ذلك في حذق لكل صنعة وذكر الحامل في الروق في الولائم العتيرة بفتح المهملة ثم مناة مكسورة وهي شاة ذبح في أول رجب وتغيب بانها معنى الاضحية فلا معنى لذكرها مع الولائم وسألت حكمها فى أو آخر كتاب العقيدة والافتد كرفى الاضحية وأما المادة فقها تفصيل لانها ان كانت تقوم مخصوص فى القرى بفتح التون والقاف مقصور وان كانت عامه فهي الحظي بيمين وقاموزن الاول قال الشاعر

فخص في الشاة دعوا الحظي • لا ترى الأدب سنا يتقر

وصف قومه بالحدود وأنهم اذا صنعوا مأدبة دعوا اليها عموماً لخصوصاً وخص الشاة لانها مظنة قلة الشيء وكثرة احتياج من يدهى والأدب بوزن اسم الفاعل من المأدبة ويقتره شت من التقرى وقد وقع في آخر حديث أى هريرة الذى أوله الولية سق وسنة كما أشرت اليه في باب الولية حتى قال والخرس والاعذار والتوكيرات فيما بين الحمار وفيه تفسير ذلك وطاهر سياقه الرفع ويحتمل الوقف وفي مسند أحمد من حديث عثمان بن أبى العاص في ولية الختان لم يكن يدهى لها واما قول المصنف حق اجابة فيشترى وجوب الاجابة وقد نقل ابن عبد البر ثم عياض ثم النووي الاتفاق على القول بوجوب الاجابة لولية العرس وفيه نظر نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بانها فرض عين ونص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة وذكر اللخمي من المالكية أنه المذهب وكلام صاحب الهداية يقتضى الوجوب مع قصر بجه بأنها سنة فكانه أراد أنها وجبت بالنسبة وليست فرضاً كما عرف من قاعدتهم وعن بعض الشافعية والحنابلة هي فرض كفاية ويحكى ابن دقيق العيد شرح اللام أن محل ذلك ادعاء الدعوة أو ما لو خص كل واحد بالدعوة فاء الاجابة تعين وشرط وجوبه أن يكون الداعي مكلفاً حراً شديداً وأن لا يخص الاغنياء دون الفقراء وسألت الجص في الباب الذى يلعبون لا يظهر قصد التودد لشخص بعينه بل غبطة أو رهبة منه وأن يكون الداعي مسلماً على الأصح وأن يخص باليوم الاول على المشهور وسألت الجص فيه وأن لا يسبق فى سبق تعينت الاجابة له دون الثانى وان جا أمعا قدم الاقرب رجاء على الاقرب جوار على الأصح فان استويا اقرع وأن لا يكون هنالك من يتأذى بحضوره من منكر وغيره كما سألت الجص فيه بعد أربعة أبواب وأن لا يكون له عذرو ضبطه المألوف من غير رخص به فى ترك الجماعة هذا كله في ولية العرس فاما الدعوة غير العرس فسألت الجص فيما بعد بيان (قوله ومن أولم سبعة أيام ونحوه)

ومن أولم سبعة أيام ونحوه



ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوما ولا يومين  
 • حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دعي أحدكم إلى الولعة فليأتها • حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني منصور عن أبي واثل عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فكروا العاني وأجيبوا الداعي وعودوا المريض • حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا أبو الأحوص عن الأشعث عن معاوية بن سويد قال السرا بن عازب رضي الله عنهما أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع أمرنا بصيادة المريض واتباع الجنابة وتشميت العاطس وإبرار المقسم ونصر المظلوم وإفشاء السلام وإجابة الداعي ونهانا عن خواتيم الذهب وعن آية النضة وعن المسائر والقسبة والاستبرق والدياح • تابعه أبو عروانة والشيباني عن أشعث في إفشاء السلام • حدثنا قتيبة بن سعيد

بشرا إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق حفصة بنت سيرين قالت سئل تزوج أي دعا العصابة سبعة أيام فلما كان يوم الأنصار دعا أي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما فكان أي صاحما فلما طعموا دعا أي وأخي وأخرجه البيهقي من وجه آخر أنهم سبوا فامنه وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر إلى حفصة وقال فيه ثمانية أيام واليه أشار المصنف بقوله ونحوه لأن القصة واحدة وهذا وإن لم يذكر المصنف لكنه جنح إلى ترجيعه لا إطلاق الأمر بإجابة الدعوة بغیر عقيد كما سيظهر من كلامه الذي سأذكره وقد نبه على ذلك ابن المبير (قوله) ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوما ولا يومين أي لم يجعل للولعة وقتا معينًا يخص به الإيجاب أو الاستيجاب وأخذ ذلك من الإطلاق وقد أقصع جراحه في تاريخه فإنه أورد في ترجمة زهير بن عثمان الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الله بن عثمان الثقفي عن رجل من نقيف كان يثني عليه أن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما سمع يقوله قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولعة أول يوم حق • والثاني معروف • والثالث رابو سمعة قال الحارثي لا يصح إسناداه ولا يصح له حصبة يعني زهير قال وقال ابن عمر وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا دعي أحدكم إلى الولعة فليجب ولم يخص ثلاثة أيام ولا غيره وهذا أضع قال وقال ابن سيرين عن أبيه أنه لما جئنا بآله ولم سبعة أيام فدعا أي بن كعب فاجابه اه • وقد خالف يونس بن عبيد قتادة في إسنادهم فرواه عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم رسالة أو معضلا لم يذكر عبد الله بن عثمان ولا زهيرًا أخرجه النسائي ورجعه على الموصول وأشار أرواحا إلى ترجيعه ثم أخرج النسائي عقبه حديثا أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام على صفة ثلاثة أيام حتى أعرض بها فأشار إلى تضعيفه وإلى تخصيصه وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو يعلى بسند حسن عن أنس قال تزوج النبي صلى الله عليه وسلم صفة وجعل عقبه صاهاذا فها وجعل الولعة ثلاثة أيام الحديث وقد وجدنا الحديث زهير بن عثمان شواهد منها عن أبي هريرة مثله أخرجه ابن ماجه وفيه عبد الملك بن حسين وهو ضعيف جداوله طريق أخرى عن أبي هريرة أشربت اليافا باب الولعة حتى وعن أنس مثله أخرجه ابن عدي والبيهقي وفيه بكر بن خنيس وهو ضعيف وله طريق أخرى ذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أبيه ما عن حديث رواه مروان بن معاوية بن عوف عن الحسن عن أنس نحوه فقال اتماهوه عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وعن ابن مسعود أخرجه الترمذي بلفظ طعام أول يوم حق وطعام يوم الثاني سنة وطعام يوم الثالث سمعة ومن سمع سمع الله وقال لا تعرفه إلا من حديث زيد بن عبد الله البكاي وهو كثير القرائب والمالك (قلت) وشيخه فيه عطام السائب وسامع زائد منه بعد اختلاطه فقهه عاتيه وعن ابن عباس رفعه طعام في العرس يوم سنة وطعام يومين فضل وطعام ثلاثة أيام رابو سمعة أخرجه الطبراني بسند ضعيف وهذه الأحاديث وإن كان كل منها لا يتناول مقال نجتمعها بديل على أن الحديث أصلا وقد وقع في رواية أبي داود والدارقطني أخرجه زهير بن عثمان قال زائدة بلير عن سعيد بن المسيب أنه دعي أول يوم وأجاب ودعي ثاني يوم فاجاب ودعي ثالث يوم فلم يجيب وقال أهل رابو سمعة فكانه بلغه الحديث ففعل بظاهره أن ثبت ذلك عنه وقد عدل به الشافعية والحنابلة قال النووي إذا أولم ثلاثا فلا إجابة في اليوم الثالث مكروهة وفي الثاني

لا تجب قطعاً ولا يكون استصحاباً فيه كاستصحاباً في اليوم الأول وقد حكى صاحب التحف في وجوبها في اليوم الثاني وسهجن وقال في شرحه أحصهما الوحوب وبه قطع الجرجاني لوصفه بأنه معروف أو سنة واعتبر الحنابلة الوحوب في اليوم الأول وأما الثاني فقالوا سنة فتكنا بظاهر لفظ حديث ابن مسعود وفيه بحث وأما الكراهة في اليوم الثالث فاطلقه بعضهم لظاهر الخبر وقال الصماني إننا نكره إذا كان المدعوى في الثالث هو المدعوى في الأول وكذا صورته الروائي واستبعده بعض المتأخرين وليس يعدلان إطلاق كونه رايوسعة بشعره بان ذلك من صنع للمباهاة وإذا كثرت الناس فدعا في كل يوم مرة لم يكن في ذلك مباهاة غالباً وإلى ما جنى إليه البخاري ذهب المالكية قال بعض استصحاباً محضاً لاهل السنة كونها أسبوعاً قال وقال بعضهم محله إذا دعا في كل يوم من لم يدع قبله ولم يكره عليهم وهذا شيء مما تقدم من الروائي وإذا جعلنا الأمر في كراهة الثالث على ما إذا كان هناك رايوسعة ومباهاة كان الابع وما بعده كذلك فيكون محل ما وقع من السلف من الزيادة على الوحيين عند الأمن من ذلك إنما أطلق ذلك على الثالث لكونه انقلاب وإقائه أعلم ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث \* أحدها حديث ابن عمر أورد من طريق مالك عن نافع بلفظ إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها وسيأتي البص في بعد بيان وقوله فليأتها أي فليأت مكانها والتقدير إذا دعى إلى مكان أو وليمة فليأتها ولا يضر إعادة الخبر ومثلاً \* ثانياً حديث أبي موسى أوردته لقوله فيه وأجسوا الداهي وقد تقدم في الجهاد قال ابن التين قوله وأجسوا الداهي يريد إلى وليمة العرس كما دل عليه حديث ابن عمر الذي قبله يعني في تخصيص الأمر بالآتي بالدعاء إلى الوليمة وقال الكرماني قوله الداهي عام وقد قال الجمهور تجب في وليمة النكاح ونسحب في غيرها فيزيم استعمال اللفظ في الإيجاب والتنب وهو بمنع قال والجواب أن الشافعي أجازه وجهه غيره على عموم الجواز اهـ ويحتمل أن يكون هذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به خاص وأما استصحاب إجابة طعام غير العرس فمن دليل آخر \* ثالثاً حديث البراء بن عازب أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع منها نأوفي آخرها إجابة الداهي أورد من طريق أبي الأحوص عن الأشعث وهو ابن أبي الشعثاء مسلم المحارب ثم قال بعده تابعه أبو عوانة والشياني عن أشعث في إفساء السلام فأماتباه أي عوانة فوصلها المؤلف في الأشربة عن موسى بن اسمعيل عن أبي عوانة عن أشعث بن سلمة وأما متابعة الشياني وهو الأصح فوصلها المؤلف في كتاب الاستئذان عن قتيسة عن جريح عن الشياني عن أشعث بن أبي الشعثاء به وسيأتي شرحه مستوفى في آخر كتاب الأدب إن شاء الله تعالى وقد أخرجه في مواضع أخرى من غير رواية هؤلاء الثلاثة فذكره بلفظ ردة السلام بدل إفساء السلام فهذه نكتة الاختصار رابعها حديث سهل بن سعد (قوله) حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه في رواية المستحلى عن أبي حازم وذكرا الكرماني أنه وقع في رواية عن عبد العزيز بن أبي حازم عن سهل وهو موهو إذا لدعن واسطة بينهما ما أورد أو غيره (قلت) لعل الرواية عن عبد العزيز عن أبي حازم فتصحفت عن فصار ابن وسيأتي شرح الحديث بعد خمسة أبواب

❦ (قوله) باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله (أورد فيه حديث ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان يقول شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء وترك الفقراء

حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد قال دعا أبو أسيد الساعدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في عرسه وكانت امرأته يومئذ خادمهم وهي العروس قال سهل تدون ماسقت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتعتت له فترات من الليل فلما كل مقته إياه (باب) من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله (حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول



بجزة الوطيف من القرم والبعر وقيل الكراع مادون الكبعب من القواب وقال ابن فارس  
 كراع كل شئ طرفة **(قوله)** حدثنا عبدان هو عبد الله بن عثمان وأبو حمزة البهمله قال رأى هو  
 الشكرى **(قوله)** عن أبي حازم تقدم في الهبة من رواية شعبة عن الأعمش وهو لا يروى عن  
 مشايخه الا ما ظهر له معاهم فيه وأبو حازم هذا هو سليمان يسكنون اللام مولى عن بقة المعهله  
 وتشديد الزاى ووهب من زعم أنه سلة بن دينار راوى عن سهل بن سعد المتقدم ذكره فربما فاتها  
 وإن كانا مدنيين لكن راوى حديث الباب أكبر من ابن دينار **(قوله)** ولوأهدى الى كراع لقبيل  
 كذا اللام كرم أصحاب الأعمش وتقدم في الهبة من طريق شعبة عن الأعمش بلفظ ذراع وكراع  
 بالتصغير والذراع أفضل من الكراع وفي المثل أتفق العبد كراعاً وطلب ذراعاً وقد زعم بعض  
 الشراح وكذا وقع للقرزاني أن المراد بالكرراع في هذا الحديث المكان المعروف بكرراع الغميم ففتح  
 المجهمة وهو موضع بين مكة والمدينة تقدم ذكره في المفازى وزعم أنه أطلق ذلك على سبل المبالغة  
 في الإجابة ولو بعد المكان لكن المبالغة في الإجابة مع حقارة الشئ أو ضعف المراد ولو أذهب  
 الجهو رآى أن المراد بالكرراع هنا كراع الشاة وقد تقدم في جبه ذلك في أوائل الهبة في حديث  
 بإسناد السملات لا تحقرن جارة لحارتها ولو فرس شاه وأرب الغزالي في الإصاخذ كرا الحديث بلفظ  
 ولودعيت الى كراع الغميم ولأصل لهذه الزيادة وقد أخرج الترمذى من حديث أنس وصححه  
 حر فوعا وأهدى الى كراع لقبيل ولودعيت لئلا لا يجبت وأخرج الطبرانى من حديث أم حكيم  
 بنت وادع أنها قالت يا رسول الله أتكرم الهبة فقال ما أكرم رد الهبة فذكر الحديث ويستفاد  
 سببه من هذه الرواية وفي الحديث دليل على حسن خلقه صلى الله عليه وسلم فوأسعه وجيره  
 لقول الناس وعلى قبول الهبة وإجابة من يدعو الرجل الى منزله ولو علم أن الذى يدعو اليه شئ  
 قليل قال المهلب لا يبعث على الدعوة الى الطعام الا صدق المحبة وسرور الداعي باكل المدعو من  
 طعامه والتعجب اليه بالموكلة وتوكيد الذمام معهما فلذلك حض صلى الله عليه وسلم على  
 الإجابة ولو زار المدعو اليه وفيه الحظ على المواصله والتعجب والتألف وإجابة الدعوة قليلا  
 أو كثر وقبول الهبة كذلك **(قوله)** باب إجابة الداعي في العرس وغيره ذكر  
 فيه حديث ابن عمر أجيبوا هذه الدعوة وهذه اللام يحتمل أن تكون للعهد والمراد لومة العرس  
 ويؤيد رواية ابن عمر الأخرى اذا دعى أحدكم الى الولعة فليأتها وقد قرر أن الحديث الواحد  
 اذا تعددت أنفاطه وأمكن حل بعضها على بعض تعين ذلك ويحتمل أن تكون اللام للعموم وهو  
 الذى فهمه راوى الحديث فكان باقى الدعوة للعرس ولغيره **(قوله)** حدثنا علي بن عبد الله بن  
 إبراهيم هو البغدادى أخرج عنه البخارى هنا فقط وقد تقدم في فضائل القرآن روايته عن علي  
 ابن إبراهيم عن نوح بن عباد فقيل هو هذا نسبه الى جده وقيل غيره كما تقدم بيانه وذكر أبو عمرو  
 والمسيكى أن البخارى لما حدث عن علي بن عبد الله بن إبراهيم هذا سئل عنه فقال متقن **(قوله)**  
 عن نافع في رواية فضيل بن سليمان عن موسى بن عفيف حدثني نافع أخرجه الاسماعيلى **(قوله)**  
 قال كان عبد الله القتال هو نافع وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن عمر عن عبد الله بن  
 عمر العمري عن نافع بلفظ اذا دعى أحدكم الى الولعة عرس فليجب وأخرجه مسلم وأبو داود من  
 طريق أيوب عن نافع بلفظ اذا دعى أحدكم أناه فليجب عرسا كان أو نحو مسلم من طريق

• حدثنا عبدان عن أبي  
 حمزة عن الأعمش عن أبي  
 حازم عن أبي هريرة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال لو  
 دعيت الى كراع لا يجبت  
 ولوأهدى الى كراع لقبيل  
 • (باب إجابة الداعي في العرس  
 وغيره) • حدثنا علي بن عبد  
 الله بن إبراهيم حدثنا الخياط  
 ابن محمد قال قال ابن جريج  
 أخبرني موسى بن عقبة عن  
 نافع قال سمعت عبد الله بن  
 عمر رضي الله عنهما يقول  
 قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أجيبوا هذه الدعوة  
 اذا دعيت لها قال كان عبد  
 الله باقى الدعوة

في العرس وغير العرس وهو  
صائم

الزبيدي عن نافع بلفظ من دعي الى عرس أو نحوه طيب وهذا يؤيد ما فهمه ابن عمر وأن الأهر  
بالاجابة لا يختص بطعام العرس وقد أخذنا ظاهر الحديث بعض الشافعية فقالوا بجواب الاجابة  
الى الدعوة مطلقا عرسا كان أو غيره وبشرطه وقتله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العنبري  
قاضي البصرة وزعم ابن حزم انه قول جمهور الصابة والتابعين ويعكر عليه ما نقلناه عن عثمان  
ابن أبي العاص وهو من مشاهير الصابة أنه قال في وليمة الختان لم يكن يدعي لها لكن يمكن  
الاتصال عنه بان ذلك لا يمنع القول بالوجوب لو دعوا وعند عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابن عمر  
انه دعا الطعام فقال لو جمل من القوم اعفى فقال ابن عمر انه لا عافية للثمن هذا فقم وأخرج  
الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس أن ابن صفوان دعا فقال اني مشغول وان لم  
تعفى جنته وجرم بعدم الوجوب في غير وليمة النكاح والمالكية والحنفية والحنابلة وجمهور  
الشافعية وبالغ السرخسي منهم فنقل قبه الاجماع ولفظ الشافعي اتيان دعوة الوليمة حق والوليمة  
التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة دعي اليها برجل وليمة فلا أرخص لاحد في تركها ولو تركها لم  
يتبين لي أنه عاص في تركها كما تبين لي في وليمة العرس (قوله في العرس وغير العرس وهو صائم)  
في رواة مسلم عن هرون بن عبد الله عن مجاهد بن محمد ياتيا وهو صائم ولا يي عوانة من وجه  
آخر عن نافع عن ابن عمر يجب صائما ومفطرا ووقع عند أبي داود من طريق أبي أسامة عن  
عبيد الله بن عمر عن نافع في آخر الحديث المرفوع فان كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليدع  
وسلم من حديث أبي هريرة فان كان صائما فليصل ووقع في رواية هشام بن حسان في آخره  
والصلاة الصائما وهو من تفسير هشام رواه ويؤيده الرواية الأخرى وحله بعض التراجم على  
ظاهره فقال ان كان صائما فليدع بالصلاة ليصل له فضلها ويحصل لاهل المنزل والحاضر من  
بركتها وفيه نظر له موم قوله لا صلاة بصيرة طعام لكن يمكن تخصيصه بغير الصائم وقد تقدم في باب  
حق اجابة الوليمة أن أبي بن كعب لما حضر الوليمة وهو صائم أتى ودعا وعند أبي عوانة من طريق  
عمر بن محمد عن نافع كان ابن عمر اذا دعي أجاب فان كان مفطرا أكل وان كان صائما دعا عليهم  
وبزك ثم انصرف وفي الحضور فواتد أخرى كالتي ترك بالدعوة والتجمل به والافتتاح بإشارته  
والصيانة عما لا يحصل له الصيانة لو لم يحضر وفي الإخلال بالاجابة تفويت ذلك ولا يخفى ما يقع  
لدا من ذلك من التشويش وعرف من قوله فليدع لهم حصول المقصود من الاجابة بذلك وأن  
المدعو لا يجب عليه الاكل وهل يستحب له أن يفطر ان كان صومه تلو عا قال أكثر الشافعية  
وبعض الحنابلة أن كان يشق على صاحب الدعوة صومه فالأفضل الفطر والافاقصوم وأطلق  
الروائي وابن القرام استصحاب الفطر وهذا هل رأى من يجوز الفطر ويحرم الصوم الفطر وأما من  
يوجب فلا يجوز عند الفطر كما في صوم الفرض وبعد اطلاق استصحاب الفطر مع وجود  
اختلاف ولا سيما ان كل وقت الافطار قد قرب ويؤخذ من فعل ابن عمر أن الصوم ليس عدلا في  
ترك الاجابة ولا سيما مع ورود الأمر للصائم بالحضور والمعاملة لواعذ به المدعو فقبل الداعي عنده  
لكونه يشق عليه أن لا يأكل اذا حضر أو لغير ذلك كان ذلك عنده في التأخر ووقع في حديث  
جابر عند مسلم اذا دعي أحدكم الى طعام فليجب فان شامطه وان شامرك فليؤخر نفسه فان الفطر  
ولو حضر لا يجب عليه الاكل وهو أصح الوجهين عند الشافعية وقال ابن الحاجب في مختصره

ووجوب كل القطر محقق وصرح الخاتبة بعدم الوجوب واختار النووي الوجوب وبه قال  
 أهل الظاهر واجبة لهم قوله في إحدى روايات ابن عمر عند مسلم فإن كان مفطر أظلم قال  
 النووي وتحمل رواية جابر على من كان صائما ويؤيد رواية ابن ماجه فيه بلفظ من دعى الى  
 طعام وهو صائم فليطبخ فإن شامطه وإن شامركه وتضمن حله على من كان صائما فقلوا ويكون  
 فيه حجة على استحبابه أن يخرج من مسامحة لذلك ويؤيده ما أخرجه الطيالسي والطبراني في  
 الاوسط عن أبي سعيد قال دعا رجل الى طعام فقال رجل اني صائم فقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم دعاكم أخاكم وتكفلكم افطروا صوم يوم ماكانه ان شئت في استناده واوضحه لكانه وقوع  
 والله أعلم **(قوله ما)** ذهب النساء والصبيان الى العرس) كأنه ترجم بهذا  
 لتلايقه أحد كراهة ذلك فأراد أن يفسر كراهة **(قوله)** حدثنا عبد الرحمن بن المبارك  
 هو العنبي بالصائفة والشين وليس هو أخا عبد الله بن المبارك المشهور وعبد الوارث هو ابن  
 سعيد الاستاذ لهما نصرون **(قوله)** فقام عتينا بضم الميم بعد هاء ميم ساكنة ومثناة مفتوحة  
 ونون ثقيلة بعدها ألهم أي قام قياما قويا مأخوذا من الميم وهي القوة أي قام الهم  
 مسرعا مستدفا ذلك فرحاهم وقال أبو عمرو بن سراج ورجحه القرطبي انه من الامتنان  
 لأن من قام به النبي صلى الله عليه وسلم أو كرمه بذلك فقد امتن عليه بشئ لا أعظم منه قال  
 ويؤيده قوله بعد ذلك أنتم أحب الناس الى ونقل ابن بطال عن القاسبي قال قوله عتينا يعني  
 متفصلا عليهم بذلك مكانة قال يمين عليهم عيبتهم ووقع في رواية أخرى متينا وزن عظيم أي  
 قام قياما مستويا منتصبا طويلا ووقع في رواية ابن السكن فقام عتني قال عباس وهو تصيف  
 (قلت) ويؤيد التأويل الأول ما تقدم في فضائل الأصابع عن أبي عمر عن عبد الوارث بسند حديث  
 الباب بلفظ فقام عتينا بضم الميم الثانية بعدها مثلثة مكسورة وقد فتح وضبط  
 أيضا بفتح الميم الثانية وتشدید المثلثة والمعنى منتصبا قائما قال ابن التين كذا وقع في البخاري  
 والنسائي في العتيم مثل بفتح أوله وضم المثلثة وبفتحها قائما عتيل بضم المثلثة مشو لا فهو مائل اذا  
 استصب قائما قال عباس وجامعا مع لاي يعني بالتشديد أي مكلفا نفسه ذلك اه ووقع في رواية  
 الامام علي بن الحسن بن سفيان عن ابراهيم بن الحجاج عن عبد الوارث فقام النبي صلى الله  
 عليه وسلم لهم مثيلا وزن عظيم وهو فعل من مائل وعن ابراهيم بن هانم عن ابراهيم بن الحجاج  
 مثله وزاد يعني مائلا **(قوله)** اللهم أنتم من أحب الناس الى زاد في رواية أبي معمر قالها ثلاث  
 مرات وقد سديم لفظ اللهم بفتح للتبرك أو للاشهاد بالله في صدقه ووقع في رواية مسلم من  
 طريق ابن عتبة عن عبد العزيز اللهم أنهم والباقي مثله وأعادها ثلاث مرات وقد اتفقا كما  
 تقدم في فضائل القرآن على رواية هشام بن زيد عن أنس جاءت امرأته من الانصار الى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ومعها صبي لها فكلما وقال والذي نفسي بيده انكم لأحب الناس الى  
 مرتين وفي رواية تأتي في كتاب السذور ثلاث مرات ومن في هذه الرواية مقدرة بدل رواية  
 حديث الباب **(قوله ما)** هل يرجع اذا رأى منكرا في الدعوة هكذا ورد الترجمة  
 بصورة الاستفهام ولم يثبت الحكم لثبوتها من الاحتمال كما بينه ان شاء الله تعالى **(قوله)**  
 ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع) كذا في رواية المسنن والاصلي والقاسبي وعبدوس

**(باب ذهاب النساء والصبيان الى العرس)**  
 حدثنا عبد الرحمن بن المبارك  
 حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد  
 العزيز بن صهيب عن أنس  
 ابن مالك رضي الله عنه قال  
 أبصر النبي صلى الله عليه  
 وسلم نساء وصبياء مقبلين  
 من عرس فقام عتينا فقال  
 اللهم أنتم من أحب الناس  
 الى **(باب هل يرجع اذا رأى منكرا في الدعوة)**  
 ورأى ابن مسعود صورة في  
 البيت فرجع

وعدا ابن عمر أباً أيوب فرأى في البيت سترأ على الجدار فقال ابن عمر غلبنا عليه النسبة فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لا أطعم لكم طعاماً فرجع • حدثنا جميل قال حدثني مالك عن نافع من القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أخبرته أنها اشترت غرقة فيها تصاوير فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجهه الكراهية فقلت يا رسول الله أتوب إلى الله وإلى رسوله ماذا ذنبت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال هذه الفرقة قالت فقلت اشتريتها لك لتعبد عليها ونؤسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة ويقال لهم أحيوا ما خلقتم وقال إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة

وفي رواية الباقي أو مسعود والاول تعصف فيما تظن فأنى لم إلا أن المعلق الاعن ابى مسعود حقة بن عمرو وأخرجه البيهقي من طريق عدي بن ثابت عن خالد بن سعد عن أبي مسعود أن رجلاً صنع طعاماً فعداه فقال في البيت صورة قال ثم فاني أن يدخل حتى تكسر الصورة وسنده صحيح وخالد بن سعد هو مولى أبي مسعود عتبة بن عمرو الأنصاري ولا أعرف له عن عبد الله بن مسعود رواية • ويحتمل أن يكون ذلك وقع لعبد الله بن مسعود أيضاً لكن لم أقف عليه (قوله وعدا ابن عمر أباً أيوب فرأى في البيت سترأ على الجدار) قال ابن عمر غلبنا عليه النسبة فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لا أطعم لكم طعاماً فرجع • وصلة أحد في كتاب الورع وسند في مسنده ومن طريقه الطبراني من رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال أعرست في عهد أبي فاذن أبي لباس فكان أبو أيوب حين آذنا وقد سترنا بيتي بجدار أخضر فأقبل أبو أيوب فاطلع فرأى فقال لعبد الله أنسترون الجدر فقال أبي واستجيبا غلبنا عليه النسبة فقال أبو أيوب فقال من خشيت أن قلبه النساء ذكره • ووقع لنا من وجه آخر من طريق الثبت عن بكر بن عبد الله بن الأشيم عن سالم بن عبد الله بن عمر قال سمعت علياً بن عبد الله عليه وسلم يدخلون الأول فالأول حتى أقبل أبو أيوب وفيه فقال لعبد الله أقسمت عليك لترجعن فقال وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل بوي هذا من أنصرف وقد وقع نحو ذلك لابن عمر فيما بعد فأنكره وأزال ما أنكره ولم يرجع كما صنع أبو أيوب فروي في كتاب الزهد لأحمد بن طريق بسند الله بن عتبة قال دخل ابن عمر بيت رجل دعاه إلى عرس فآذنته فاستدبر بالكرور فقال ابن عمر يا فلان متى تحولت الكعبة في بيتك ثم قال لنفر معه من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لبيتك شكل رجل ما يليه وأخرج ابن وهب ومن طريقه البيهقي أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر دعى لعرس فرأى البيت قد ستر فرجع فسئل فذكر قصة أبي أيوب • ثم ذكر المصنف حديث عائشة في الصور وسبق في شرحه بيان حكم الصور مستوفى في كتاب اللباس وموضع الترجمة منه قولها قام على الباب فلم يدخل قال ابن بطال فيه أنه لا يجوز الدخول في الدعوة يكون فيها منكر مما نهى الله رسوله عنه لما في ذلك من اظهار الرضا عليها وتقل مذهب القدامى في ذلك وحاصله أن كل ذلك محرم وقد روي أن الله غار له فلا باس وإن لم يقدر فليرجع وإن كان مما يكره كراهة تنبيه فلا يخفى الورع وما يؤيد ذلك ما وقع في قصة ابن عمر من اختلاف العصابة في دخول البيت الذي سترت جدره ولو كان حراماً لعاد الذين قد عدوا لافعه ابن عمر فيصنع فعل أبي أيوب على كراهة التنبيه جمع بين الفعلين • ويحتمل أن يكون أبو أيوب كان يرى التحريم والذين لم ينكروا كانوا يرون الإباحة • وقد فصل العلما ذلك على ما أشرت إليه قالوا أن كان لهموا بما اختلف فيه فيصور الحضور والاولى الترك وإن كان حراماً كشرب الخمر نظر فإن كان المدعو بمن إذا حضر رفع لاجله فيحضر وإن لم يكن كذلك فقبه للشافعية وجهان أحدهما يحضرون ينكروا بحسب قدرته وإن كان الاول أن لا يحضر قال البيهقي وهو ظاهر نص الشافعي وعليه جرى العراقيون من أصحابه وقال صاحب الهداية من الحنفية لا باس أن يقعد وياً كل إذا لم يكن يقعد به فإن كان ولم يقدر على منعهم فليخرج لمخيه من شين الدين وفتح باب المعصية وسكنى عن أبي حنيفة أن يقعد وهو محمول على أنه وقع له ذلك قبل أن يصير مقتدي به قال وهذا كله بعد

الحضور فان علم قبله لم تلزمه الاجابة والوجه الثاني للشافعية تحريم الحضور لانه كل واحد منكم  
وصحبه المروءة فان لم يعلم حتى حضر فليتهم فان لم يفتوا فليخرج الا ان خاف على نفسه من  
ذلك وعلى ذلك جرى المناهضة وكذا اعتبر المالكية في وجوب الاجابة ان لا يكون هناك منكر  
واذا كان من أهل الهيئة لا ينبغي له أن يحضر موضع فيه لهو أو سلا حكاية ابن بطال وغيره عن  
مالك ويؤيد منع الحضور حديث عمران بن حصين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اجابة  
طعام الناس ان خرجوا الطيراني في الاوسط ويؤيد مع وجود الامر المحرم ما أخرجه الترمذي  
من حديث جابر بن فروة عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أخرجكم الله من  
أرضه جسد وأخرجكم الترمذي من وجه آخر فيه ضعف عن جابر وأبو داود ومن حديث ابن عمر  
بسنده انقطع وأحمد بن حنبل في حديث عمر وأما حكم متر البوت والجدران في جواز اختلاف  
قديم وجرم ظهور الشافعية الكراهة وصرح الشيخ أبو نصر المقدسي منهم بالتحريم واحتج  
بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لم يأمرنا أن نكسوا الحجارة والطين  
وبجذب السرتحى فتكده وأخرجه مسلم قال البيهقي هذه اللفظة تدل على كراهة ستر الجدران  
وان كان في بعض ألفاظ الحديث أن المنع كان بسبب الصورة وقال غيره ليس في السياق ما يدل  
على التحريم وانما فيه في الامر بذلك وفي الامر لا يستلزم ثبوت النهي لكن يمكن أن يهتج  
بفعله صلى الله عليه وسلم في حكمه جاء النهي عن ستر الجدران صريحاً منها في حديث ابن عباس  
عند أبي داود وغيره ولا تستروا الجدران بالياب وفي أصحاده ضعف وله شاهد من حديث علي بن  
الحسين أخرجه ابن وهب ثم البيهقي من طريقه وعند سعد بن منصور من حديث سلمان  
موقوفاً له أنكر ستر البيت وقال انهم يترككم فيكم وأبغضت الكعبة عندكم قال لا أدخله حتى  
يهتد وتقدم قريسا خبر أبي أيوب وابن عمر في ذلك وأخرج الحاكم والبيهقي من حديث محمد بن  
كعب عن عبد الله بن زيد ان خطي أنه رأى فيما استورا فقعده وبكى وذكر حديثاً عن النبي صلى  
الله عليه وسلم فيه كيف يكتم اذا سترتم بيوتكم الحديث وأصله في التناهي (قوله)  
**باب** قيام المرأة على الرجال في العرس وخدعتهم بالنفس أي بنفسها ذكر فيه حديث  
سهل بن سعد في قصة عرس أبي أسيد وترجم عليه في الذي بعده النقيع والشراب الذي لا يسكر  
في العرس وتقدم قبل أبواب في اجابة الدعوة (قوله عن سهل) في الرواية التي بعدها سمعت  
سهل بن سعد (قوله لسعد) كذا وقع تشديد الراء في ذكرها الجوهرى فقال اعرض ولا تقل  
عرس (قوله أبو أسيد) في الرواية الماضية دعا أبو أسيد النبي صلى الله عليه وسلم في عرسه  
وزاد في هذه الرواية وأصحابه لم يقع ذلك في الروايتين الأخريين (قوله فاصنع لهم طعاما  
ولاقر به اليهم الامر أنه أم أسيد) بضم الهمزة وهي عن واقفت كتبها كثيره وجهوا معها  
سلامة بن وهيب (قوله بلى غرات) بموحدة ثم لام ثقيله أي أقعت كافي الرواية التي بعدها  
وانما ضبطت لاني رأيتها في شرح ابن التين ثلاث بلفظ الصدوق وهو تصحيف وزاد في الرواية  
التي بعدها فاضلت أو قال كذا بالاشك لغیر التجميع في وله فقالت أو مات دون بالجرم وتقدم  
في الرواية الماضية قال سهل وهي المعقولة فالحديث من رواية سهل وليس لام أسيد فيه رواية  
وهي هذا فقوله أندرون ما أتعت يكون يقع العيين وسكون التام في الموضعين وعلى رواية

هـ (باب قيام المرأة على  
الرجال في العرس وخدعتهم  
بالنفس) هـ حدثنا سعد بن  
أبي حريم حدثنا أبو عثمان  
قال حدثني أبو حازم عن  
سهل قال لسعد عن أبي أسيد  
الساعدي دعا النبي صلى  
الله عليه وسلم وأصحابه فجا  
صنع لهم طعاما ولاقر به  
اليوم الامر أنه أم أسيد  
بلى غرات



في يوم من جمادى من الليل فلما

فرغ النبي صلى الله عليه وسلم  
من الطعام أماته فمقته  
تحفة بذلك (باب التقيح  
والشراب الذي لا يسكر في  
العرس) حديثنا يحيى بن  
بكير حديثنا يعقوب بن عبد  
الرحمن القاري عن أبي  
حازم قال سمعت سهل بن  
سعد أن أبا أسيد الساعدي  
دعا النبي صلى الله عليه وسلم  
لعرسه فكانت امرأته  
تخدمهم يومئذ وهي العروس  
فقال أو قال أندرون  
ما أتعت لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم أتعت له  
تمرات من الليل في يوم  
(باب المدارة مع النسوة  
وقول النبي صلى الله عليه  
وسلم أمه المرأة كالضلع) (باب  
حديثنا عبد العزيز بن عبد  
الله قال حدثني مالك عن  
أبي الزناد عن الأعرج عن  
أبي هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال المرأة  
كالضلع إن اقتما كسرتها  
وان استقت بها استقت  
بها وفيها صرح (باب  
الوصاية بالنساء) حديثنا  
اسحق بن نصر حديثنا حسين  
الجعفي عن زائدة عن ميسرة  
عن أبي حازم عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من كان يؤمن بالله  
واليوم الآخر فلا يؤذي  
جاره واستوصوا بالنساء خيرا

الكثيبي يكون يسكون العين وضم التاء (قوله في يوم) بالثناة أنه يكون من فحاش وغيره  
وقديم هنا أنه كان من جمادة (قوله أماته) بثلثة ثم ثناة قال ابن السنين كذا وقع رابعا  
وأهل اللغة يقولون تلاشما ماته بغير ألف أي مرسته يدها يقبل ماته يمونه وبنيه والواو وبالهاء  
وقال الخليل مثل الخ في الماشئة أدته وقد انكث هو اه وقد أثبت الهروي القلتين ماته  
وأما ثلاثيا ورابعا (قوله تحفة بذلك) كذا المسقطي والسرخسي تحفة بوزن لقمة وللأصلي  
مثله وعنه بوزن تحفة وهو كذلك لابن الكن باللام والصاد النقلة وكذا هو لم وفي رواية  
الكثيبي أتخفته بذلك وفي رواية النسفي تحفته بذلك وفي الحديث جواز خدمة المرأة  
زوجها ومن يدعو له ولا يخفى أن محل ذلك عندنا من الفسنة ومراعاة ما يجب عليها من السر  
وجواز استقدام الرجل امرأته في مثل ذلك وشرب ما لا يسكر في الوليمة وفيه جواز ما يشارك  
القوم في الوليمة بشئ دون من معه (قوله ما) التقيح والشراب الذي لا يسكر  
في العرس) تقدم في النسخة وقوله الذي لا يسكر استنبطه من قرب العهد بالتق لوقته أتخته  
من الليل لأنه في مثل هذه المناسبات أثناء الليل إلى أثناء النهار لا يتصور وإذا لم يتصور لم يسكر  
(قوله ما) المدارة) هو يضرهم بمعنى المحاملة والملاينة وأما ما لم يضرهم  
المدافعة وليس مرادها هنا وقوله مع التسامع وقول النبي صلى الله عليه وسلم أمه المرأة كالضلع  
أورد في الباب عن أبي هريرة بلفظ المرأة كالضلع وقد أخرجه الأسعالي من الوجه الذي  
أخرجه منه البخاري بلفظ أماني أوله وذلك أن البخاري قال حديثنا عبد العزيز بن عبد الله وهو  
الأويس قال حدثني مالك وأخرجه الأسعالي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن خالد بن  
مخلد عن طريق اسحق بن إبراهيم بن سويد عن الأويس كذا هاج عن مالك وأوله انما وكذا  
أخرجه الدارقطني من طريق أبي اسحق التميمي عن الأويس وأخرجه من طريق خالد بن مخلد  
وأوله ان المرأة وكذا أخرجه مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ ان المرأة تخلقت من  
ضلع لن تستقيم لك على طريقه (قوله عن أبي الزناد عن الأعرج) في رواية سعيد بن داود عند  
الدارقطني في الغرائب عن مالك أخبرني أبو الزناد عن عبد الرحمن بن هرم وهو الأعرج أخرجه  
أنه سمع أبا هريرة وساق المتن بلفظ سفيان لكن قال على خليفته واحدة أماني كالضلع  
الحديث ووقع لنا بلفظ المدارة من حديث حمزة رفعه سفيان المرائن ضلع فان تقسمها  
تسكر هافدارها تش بها أخرجه ابن حبان والحاكم والطبراني في الأوسط وقوله وفيها صرح  
بكسر العين وفتح الواو بعد هاجم لا تكرو بالفتح لبعضهم وقال أهل اللغة العوج بالفتح في كل  
منتصب كالحائط والعود وشبهه بالكسر ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين ونقل ابن  
فرقول عن أهل اللغة أن الفتح في الضفص المرقى والكسر فمالس عرق وقال القرطبي بالفتح  
في الأجسام بالكسر في المعاني وهو نحو الذي قبله وانقره أبو عمر والشيباني فقال كلاهما  
بالكسر ومصدرهما بالفتح (قوله ما) الوصاية بالنساء) بفتح الواو والصاد المهيمة  
مقصود وهي لغة في الوصية كما تقدم وفي بعض الروايات الوصاية (قوله عن ميسرة) هو ابن عمار  
الاشجعي وقد تقدم ذكره في بدء الخلق وأبو حازم هو الاشجعي سلطان مولى عزة بجملة متفوحة ثم زاي  
تقبلة (قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره واستوصوا بالنساء خيرا) الحديث

هما حديثان يأتي شرح الاول منهما في كتاب الادب وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة  
عن حسين بن علي **(قوله)** شيخ البخاري رحمه الله يذكر الحديث الاول وذكر به من كان يؤمن  
بالله اليوم الآخر فإذا شهد أمره وفلس كلمه بخيرا وليسكت والذي يظهر أنها أحاديث كانت عند  
حسين بن علي عن زائدة بهذا الاسناد في جامع وريما استوعب وريما اقتصر وقد  
تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن حسين بن علي مقتصر على الثاني وكذا أخرجه التستائي عن  
القاسم بن زكريا عن حسين بن علي وأخرجه الاسماعيل عن أبي يعلى عن اسحق بن أبي  
اسرايل عن حسين بن علي بالأحاديث الثلاثة وزاد من كان يؤمن بالله اليوم الآخر  
فليصن قري ضيفه الحديث **(قوله)** فانه خلق من ضلع) بكسر الصاد المعجمة وفتح اللام وقد  
تسكن وكان فيه إشارة الى ما أخرجه ابن اسحق في المبشدة عن ابن عباس أن حواء خلقت من  
ضلع آدم الا قصر اليسر وهوناهم وكذا أخرجه ابن أبي حازم وغيره من حديث مجاهد  
وأغرب التوروي غمزاه للفقهاء أو بعضهم فكان المعنى أن النساء خلقن من أصل خلق من شيء  
معوج وهذا يخالف الحديث الماضي من تشبه المرأة بالضلع بل يستفاد من هذا أن كنهه  
التشبيه وانما عوجها مثله لكون أصلها منه وقد تقدم من ذلك في كتاب بدء الخلق **(قوله)**  
وان أعوج شيء في الضلع أعلاه ذكر ذلك تأكيدها المعنى الكسر لان الامة أمرها الظرفي  
الطهه العلماء وإشارة الى أنها خلقت من أعوج أجزاء الضلع ما لفته في أشت هذه الصفة لهن  
ويحتمل أن يكون ضرب ذلك مثلا لاهل المرأة لان أعلاها رأسها وفيه لسانها وهو التي يحصل  
منه الاذى واستعمل أعوج وان كل من العيوب لانه أفعال للصفة وأنه شاذ وانما يجتمع عند  
الالتباس بالصفة فإذا تميزه بالقرينة تجاوز البناء **(قوله)** فلما ذهبت تقبه كسره) الضمير للضلع  
لأنه الضلع وفي الرواية التي قبله أنها كسرتها والضمير أيضا للضلع وهو زيد كروثوث  
ويحتمل أن يكون المراد يؤيد قوله بعده وان استعنت بها ويحتمل أن يكون المراد بكسره  
الطلاق وقد وقع ذلك صريحا في رواية سفيان عن أبي الزناد عن مسلم وان ذهبت تقبها  
كسرتها وكسرهما طلقها **(قوله)** وان تركته لم يزل أعوج) أي وان لم تقمه وقوله فاستوصوا  
أي أو وصمكم بهن خيرا فاقبلوا وصيتهن فبين واعملوا بها قاله البضاوي والحامل على هذا التقدير  
أن الاستصاء استعمال وظاهره طلب الوصية وليس هو المراد وقد تقدم توجيهات أخرى فيه  
الخلق **(قوله)** بالنساء خيرا) كأن فيه من الى التقويم برقى بحيث لا يبلغ فيه فيكسر ولا يتركه  
فيستقر على عوجه والى هذا أشار المؤلف بما يباعه بالترجمة التي بعد ما بقوا أنفسهم وأهلهم نارا  
فيؤخذ منه أن لا يتركها على الاعوجاج اذا تعدت ما طبع عليه من النقص الى تعاطي  
المعصية بما شرتهما وترك الواجب وانما المراد أن يتركها على اعوجاجها في الامور المباحة وفي  
الحديث التدب الى المدارة لاستقامة النفوس وتألف القلوب وفيه سياسة النساء بأخذ العفو  
منهن والصبر على عوجهن وان من رام تقويمهن فانه الاستعانة بهن مع انه لا غنى للانسان عن امرأة  
يسكن بها ويستعين بها على معاشه فكانه قال الاستعانة بها لا يتم الا بالصبر عليها **(قوله)** حدثنا  
سفيان **(قوله)** عن عبد الله بن دينار **(قوله)** كاتني) أي تعجب وقد بين بسبب ذلك  
بقوله هيبه أن ينزل فيناشي أي من القرآن ووقع صريحا في رواية ابن مهدي عن الثوري عند ابن

فانه خلق من ضلع  
وان أعوج شيء في الضلع  
أعلاه فان ذهبت تقبه  
كسره وان تركته لم يزل  
أعوج فاستوصوا بالنساء  
خيرا حدثنا أبو نعيم حدثنا  
سفيان عن عبد الله بن  
دينار عن ابن عمر رضي الله  
عنهما قال كاتني الكلام  
والإبساط الى نساءنا على  
عهد النبي صلى الله عليه  
وسلم هيبه أن ينزل فيناشي  
فلما توفي النبي صلى الله عليه  
وسلم تكلمنا وانا بسطنا

هكذا يباين باصله

ما حقه وقوله فلما توفي بشعر بان الذي كانوا يتركونه كان من المباح لكن الذي يدخل تحت البراءة  
الاصيلة فكانوا يخافون أن ينزل في ذلك منع أو تحريم وبعد الوفاة النبوية آمنوا ذلك بقتلوا  
تسكاب البراءة الاصلية **(قوله باب)** قوا أنفسكم وأهليكم نارا تقدم تفسيرها في تفسير  
سورة التحريم وأورد فيه حديث ابن عمر كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيتهم ومطابقة ظاهرة  
لأن أهل المروءة تنقسم من جهة رعيتهم وهو مسئول عنهم لأنه أمران يحرص على وقايتهم من النار  
وامتنال أو امرأته واجتناب مناهيه وسياق شرح الحديث في أول كتاب الاحكام مستوفى  
إن شاء الله تعالى **(قوله باب)** حسن المعاشرة مع الأهل قال ابن المنونيه بهذه  
الترجمة على أن إيراد النبي صلى الله عليه وسلم هذه الحكاية يعني حديث أم زرع ليس خليها عن  
قائد شرعية وهي الاحسان في معاشرته الأهل (قلت) وليس فيلسافه المضاري التصريح بأن  
النبي صلى الله عليه وسلم أورد الحكاية وسياق بيان الاختلاف في رفعه ووقفه وليست الفائدة  
من الحديث محصورة فيما ذكر بل سياقه فوائد أخرى منها ما ترجم عليه النسائي والترمذي  
وقد شرح حديث أم زرع اسمعيل بن أبي أويس شيخ المضاري روى ذلك في جزء ابراهيم  
ابن ديزيل الحافظ من روايته عنه أبو عبيد القاسم بن سلام في ضرب الحديث وذكر أنه نقله  
عن عدة من أهل العلم لا يحفظ عددهم وتعب عليه فيه مواضع أبو سعيد الضرير بن السباوري  
وأبو محمد بن قتيبة كل منهما في تأليف مفرد وانطلي في شرح المضاري وثابت بن قاسم  
وشرحه أيضا الزبير بن بكار ثم أحمد بن عبيد بن ناصع ثم أبو بكر بن الاباري ثم اسحق الكاذبي  
في جو مفرد وذكر أنه جمعه عن يعقوب بن السكت وعن أبي عبيدة وعن غيره ثم أبو القاسم  
عبد الحكيم بن حبان المصري ثم الرخمشي في الفائق ثم القاضي عياض وهو أجمعها وأوسعها  
وأخذ منه غالب الشراح بعده وقد تلخصت جميع ما ذكره **(قوله حديث سليمان بن عبد الرحمن)**  
في رواية أي ذكر حديثي وهو المعروف بابن شتر جليل دمشق (وعلى بن حجر) بضم المهملة  
وسكون الجيم وعيسى بن يونس أي ابن أبي اسحق السيبكي ووقع منسوبه كذلك عن  
الاصحاب **(قوله حديث هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة)** في رواية مسلم وأبي يعلى عن أحمد  
ابن حنبل صحيح ونون خفيفة عن عيسى بن يونس عن هشام أخبرني أخي عبد الله بن عروة وهذا  
من نوادر ما وقع له شام بن عروة في حديثه عن أبيه حيث أدخل بينهما أخاه واسطة ومثله  
ما ساق في اللباس من طريق وهيب عن هشام بن عروة عن أخيه عثمان بن عروة ومثله في  
الهبة رواية بواسطة اثنين بين أبيه ولم يختلف على عيسى بن يونس في اسناده وسياقه لكن  
حكى عياض عن أحمد بن داود الحارثي أنه رواه عن عيسى فقال في أوله عن عائشة عن النبي صلى  
الله عليه وسلم وصافه بطوله مرفوعا كله وكذا حكاه أبو عبيد الله بلفظه عن عيسى بن يونس  
وتابع عيسى بن يونس على روايته مفعلا فيما حكاه الخطيب سويد بن عبد العزيز وكذا أسعد  
ابن سلمة عن أبي الحسام كلاهما عن هشام وسأني روايته فليقل أو أكثر من وصلها عند الفراغ  
من شرح الحديث وخالفهم الهيثم بن عدي فيما أخرجه الدارقطني في الجزء الثاني من الأفراد  
فرواه عن هشام بن عروة عن أخيه يحيى بن عروة عن أبيه مخطأ الدارقطني في العلل وصوب أنه  
عبد الله بن عروة وقال عقبه بن خالد وعبد بن منصور وروايتهم عند النسائي والبرادري

**(باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا)** حديث أبو التعمان  
حدثنا جاد بن زيد عن  
أبي عن نافع عن عبد  
الله قال قال النبي صلى الله  
عليه وسلم كلكم راع  
وكلكم مسئول فالامام راع  
وهو مسئول والرجل راع  
على أهله وهو مسئول والمرأة  
راعية على بيت زوجها  
وهي مسئلة والعبد راع  
على مال سيده وهو مسئول  
ألا فكلكم راع وكلكم  
مسؤل **(باب حسن**  
المعاشرة مع الأهل) **حدثنا**  
سليمان بن عبد الرحمن  
وعلى بن حجر قال أخبرنا  
عيسى بن يونس **حدثنا**  
هشام بن عروة عن عبد الله  
ابن عروة عن عروة عن عائشة

وعبد الله بن مصعب ورواهما عند الزبير بن بكار وأبو أويس فيما أخرجهما عنه وعبد  
الرحمن بن أبي الزناد ورواه عند الطبراني وأبو معاوية ورواه عبد الله بن عوف في صحيحه كلهم  
عن هشام بن عروة عن أبيه بغير واسطة وأدخل بينهما واسطة أيضا عصبه بن خالد أيضا فرواه عن  
هشام بن عروة عن يزيد بن رومان عن عروة ولكن اقصر على المرفوع وبين ذلك البراءة قال الدارقطني  
وليس ذلك بعد فروع فقد رواه أبو أويس أيضا وأبراهيم بن أبي يحيى عن يزيد بن رومان اه ورواه  
عن عروة أيضا عصبه عن عبد الله بن عروة وأبو الزناد وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل  
الأناسه كان يقتصر على المرفوع منه وشكر على هشام بن عروة سببا بطوله ويقول إنما كان  
عروة يحد ثنا ذلك في السفر فقلعه من ذكره أبو عبد الله الأثرى في أسئلته عن أبي داود (قلت) وأعل  
هذا هو السبب ترك أحد خبري بحقه مستند مع كبره وقد حدث به الطبراني عن عبد الله بن أحمد  
لكن عن غير أبي يعقوب قال العقيلي قال أبو الأسود لم يرفعه إلا هشام بن عروة (قلت) المرفوع منه في  
العصبة كذا كذا في زرع لا مزرع وباقه من قول عائشة وجامع خارج الصحيح مرفوعا كلهم  
رواه عباد بن منصور عند التسائي وساقه بسياق لا يقبل التأويل ولقطه قال في رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كنت لك كأي زرع لا مزرع قالت عائشة بآبي وأمي يا رسول الله من كان أبو زرع  
قال اجتمع نسافه الق حديث كله وجامع مرفوعا أيضا من رواية عبد الله بن مصعب والدارقطني  
عند الزبير بن بكار وكذا رواه أبو معشر عن هشام وغيره من أهل المدينة عن عروة وهي رواية  
الهيثم بن عدي أيضا وكذا أخرجه التسائي من رواية القاسم بن عبد الواحد عن عمر بن عبد الله بن  
عروة وقد قدمت ذكر رواية أحمد بن داود عن عيسى بن بونس كذلك قال عباس وكذا ظاهر  
رواية حنبل بن اسحق عن موسى بن اسمعيل عن سعيد بن سلمة بسنده المتقدم فإن أوله عنده قال  
في رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت لك كأي زرع لا مزرع ثم أنشأ يحدث حديث أم زرع  
قال عباس يحتل أن يكون فاعل أنشأ هو عروة فلا يكون مرفوعا وأخذ القرطبي هذا الاحتمال  
لغيره به زعم أن ماعدا هوهم وسبقه إلى ذلك ابن الجوزي لكن يعكس عليه أن بعض طرقه  
الصحيحة ثم أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث وذلك في رواية القاسم بن عبد الواحد التي  
أشرت إليها ولقطه كنت لك كأي زرع لا مزرع ثم أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث  
فأتى الاحتمال ويقوى رفعه من التشبيه المتفق على رفعه يقتضي أن يكون النبي صلى الله  
عليه وسلم سمع القصة وعرفها فأقرها فيكون كله مرفوعا من هذه الحلية ويكون المراد يقول  
الدارقطني والخطيب وغيرهما من النقاد أن المرفوع منهما ثبت في الصحيحين الباقي موقوف  
من قول عائشة هو أن الذي تلفظه النبي صلى الله عليه وسلم لم يسمع القصتين عائشة هو التشبيه  
فقط ولم يردوا أنه ليس بمرفوع حكوي يكون من عكس ذلك فتنبه قص القصتين ابتداءها إلى  
انتهائها التي صلى الله عليه وسلم وأما كما سأتى بيانه (قوله جلس إحدى عشرة) قال ابن  
الدين التقي برجل من جماعة إحدى عشرة وهو مثل وقال نسوة في المدينة وفي رواية أبي عوانة  
جلس وفي رواية أبي علي الطبري في سلم جلس بالنون وفي رواية التسائي اجتمع وفي رواية  
أبي عبيد اجتمع وفي رواية أبي يعلى اجتمع قال القرطبي زيادة التون على لغة كلوني الراغب  
وقد أنبتنا جماعة من أمه العرب سراسمها قولها تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا وقوله

قالت جلس إحدى عشرة  
امرأة

تعالى فعموا وحموا كثير منهم وحديث يعاقبون فيكم ملائكة وقول الشاعر  
 \* بجور ان يعصره السلطان اربيه \* وقوله

يا لوموني في اشتراء الضيف ل قومي فكلهم يعذل

وقد تكلف بعض النقاد هذه اللغة الى اللغة المشهورة وهي أن لا يلحق علامة الجمع ولا التثنية  
 ولا التأنيث في الفعل اذا تقدم على الاسماء وخرج لها وجوها وتقديرات في غالبها نظرا ولا يحتاج  
 الى ذلك بعد شوبها تقيلا وصحتها استعمالا والله أعلم وقال عياض الأشهر ما وقع في المصنف وهو  
 توحيد الفعل مع الجمع قال سيبويه حذف اكتفاء بما ظهر يقول مثلا قام قومك فلو تقدم الاسم لم  
 يحذف فتقول قومك قام بل قاموا وما وجه ما وقع هنا أن يكون احدي عشرة بدل من الضمير  
 في اجتماعه والنون على هذا ضمه لا حرف علامة أو على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل من هن  
 قضيلى احدي عشرة أو يا ضمه لا معنى وذ كر عياض أن في بعض الروايات احدي عشرة نسوة قال  
 فان كان بالنسب احتياج الى اضماء أعني أو بالرفع فهو بدل من احدي عشرة ومنه قوله تعالى  
 وقطعناهم اثني عشرة أسباطا قال الفارسي هو بدل من قطعناهم وليس بمميز اه وقد جوز غيره  
 أن يكون مميزا وتأويل يطول شرحه ووقع لهذا الحديث سبب عند النسائي من طريق عرين  
 عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة قالت غفرت بحال أي في الجاهلية وكان ألف ألف وقيمة فيه  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسكتي يا عائشة فاني كنت لك كأي زرع لا مزرع ووقع له سبب آخر  
 فمما أخرجه أبو القاسم عبد الحكيم بن حبان بسنده من سلم من طريق سعد بن خنيس عن القاسم بن  
 الحسن عن عمرو بن الحارث عن الأسود بن جبر المغافري قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 على عائشة وفاطمة وقد جرى بينهما كلام فقال ما أنت بمنية يا جبراه عن ابنتي ان مثلي ومثلك  
 كأي زرع مع أم زرع فقالت يا رسول الله حدثنا عنهما فقال كانت غريبة فيها احدي عشرة امرأة  
 وكان الرجال خلوا فقتلن تعالىن تذاكر أزواجهما فيهم ولا تكذب ووقع في رواية أبي معاوية عن  
 هشام بن عروة عن أبي عوانة في حصصه بلفظه كان رجل يكنى أبا زرع وامرأته أم زرع فتقول  
 أحسن لي أبو زرع وأعطاني أبو زرع وأكرمني أبو زرع وفعل لي أبو زرع ووقع في رواية الزبير بن  
 بكار دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي بعض نسائه فقال يخصني بذلك يا عائشة أو يا  
 لك كأي زرع لا مزرع قلت يا رسول الله ما حديث أبي زرع وأم زرع قال ان قرية من قرى الحب كان  
 بها بطن من بطون الحب وكان متهم احدي عشرة امرأة وانهم خرجوا الى مجلس فقتلن تعالىن  
 فلنذر كريعوتنا بما فيهم ولا تكذب فيستفاد من هذه الرواية معرفة جهة قبيلتين وبلادهم  
 لكن وقع في رواية الهشم انهم كن بمكة وأقاد أبو محمد بن حزم فيما نقله عياض انهم كن من  
 خثعم وهو بؤفق رواية الزبير انهم من أهل الحب ووقع في رواية ابن أبي أوتيس عن أبيه انهم  
 كن في الجاهلية وكذا عند النسائي في رواية عتبة بن خالد عن هشام وحكي عياض ثم النووي  
 قول الخطيب في المبهمات لا أعلم أحدا سمى النسوة المذكورات في حديث أم زرع الامن  
 الطريق الذي أذكره وهو غريب جدا ثم ساقه من طريق الزبير بن بكار (قلت) وقد ساقه أيضا  
 أبو القاسم عبد الحكيم المذكور من الطريق المرسله التي قدمت ذكرها فإنه ساقه من طريق  
 الزبير بن بكار بسنده ثم ساقه من الطريق المرسله وقال فذكر الحديث نحوه وسمى ابن دريد في  
 الوشاح أم زرع عائكة ثم قال النووي وفيه معنى سياق الزبير بن بكار أن النائية اسمها عمره بنت

٢ قوله ابن عبد في نسخة  
أخرى عبودة

فتعاهدت وتعاهدت أن لا  
يكن من أخبار  
أزواجهن شيئا قالت  
الاولى زوجي لحم جل عث  
على رأس جبل لاسهل

عمرو واسم الثالثة سبي بضم المهملة وتشديد الموحدة مقصودت كعب والاربعه مهندفت  
أبي هريرة والخامسة كبشة والسادسة هند والسابعة حبيبت علقمة والثامنة بنت أوس  
ابن عبد ٢ والعاشر كبشة بنت الارقم ١٥ ولم يسم الاول ولا التاسع ولا أزواجهن ولا بنت  
أبذرع ولا أمه ولا الجارية ولا المرأة التي تزوجها أبو زرع ولا الرجل الذي تزوجته أم زرع  
وقد تبعه جماعة من الشراح بعده وكلامهم بهم أن ترتين في رواية الز بك ترتيب رواية  
الصبيحين وليس كذلك فإن الاول عند الز يروى التي لم يسمها في الرابعة والثانية في رواية  
الز يروى الثامنة هـ والثالثة عند الز يروى العاشر هـ والرابعة عند الز يروى الاولى هـ  
والخامسة عند هـ في التاسعة هـ والسادسة عند هـ السابعة هـ والرابعة عند هـ في الخامسة  
هـ والثامنة عند هـ في السادسة هـ والثامنة عند هـ في الثانية هـ والعاشر عند هـ في الثالثة  
هـ وقد اختلف كثير من رواة الحديث في ترتين ولا ضير في ذلك ولا أثر للتقديم والتأخير فيه  
اذ لم يقع تسعين ثم في رواية سعيد بن سلمة مناسبة وهي ساق الخسة اللاتي ذمن أزواجهن على  
حدة والخسة اللاتي ذمن أزواجهن على حدة قوما أشير إلى ترتين في الكلام على قول  
السادسة هـ وقد أشار إلى ذلك في قول عمرو عند الز الخامسة فهو لا خمس يشكون وانما  
نبت على رواية الز بخصوصها لما فيها من التسعة مع المخالفة في سياق الاعداد فيظن من  
لم يقف على حقيقة ذلك أن الثانية التي سميت عمرة بنت عمرو هي التي قالت زوجي لا يأت خبره  
وليس كذلك بل هي التي قالت زوجي المس من أدب وهكذا الخ فالتسعة عليه فائدة من هذه  
الحديث (قوله فتعاهدت وتعاهدت) أي الز من أنفسهن عهدا وعقدن على الصدق من  
ضمانهن عهدا (قوله أن لا يكن) في رواية أبي أوس وعقبه أن يتصدقن بتهن ولا  
يكنن وفي رواية سعيد بن سلمة عند الطبراني أن نعت أزواجهن ويصدقن وفي رواية الز يروى  
فتباين على ذلك (قوله قالت الاولى زوجي لحم جل عث) يقع المعجزة وتشديد المثلثة ويجوز  
جره صفة العمل ورفع صفة اللحم قال ابن الجوزي المشهور في الرواية انخفض وقال ابن ناصر  
الجدي الرفع ونقله عن التبريزي وغيره والفت الهزيل الذي يستغت من هزاله أي يستقله  
ويستكرم ما غو من قولهم غث الجرح غثا وغثا إذا سال منه القبح واستغنه صاحبه ومنه  
أثت الحديث ومنه غث فلان في خلقه وكثر استعماله في مقابلة السمين فيقال للحديث المختلط  
فيه الغث والسمين (قوله على رأس جبل) في رواية أبي عبيدو الترمذي وعمر وفي رواية الز يرين  
بكاروعت وهي أوقف الصبح والاول ظاهرا أي كسر الضمير شديد الغلظة صعب الرقي إليه  
والوعث بالمثلثة الصعب المرتقى بحيث لا يحل فيه الاقدام فلا يقصص منه ويشق فيه المشي ومنه  
وعث السفر (قوله لاسهل) بالفتح يلا تنوين وكذا ولا سمين ويجوز فيها الرفع على خبر مبتدا  
مضمر أي لا هو سهل ولا سمين ويجوز الجرح أي أنها صفة جبل وجبل ووقع في رواية عقبه بن  
خالد عن هشام عند النسائي بالنصب من واقعها لاسهلا ولا سمينا وفي رواية عمر بن عبد الله  
ابن عمرو عند لا بالسمين ولا بالسهل قال عباس بن أحسن الوجيه عندي الرفع في الكلمتين من  
جهة سياق الكلام وتجميع المعنى لاسن جهة تقويم القصد وذلك أنهم أودعوا كلامها تشبيه شيئين  
بشيئين شئت زوجها بالسم الغث وشئت سو مخلقه بالجبل الوعر ثم فسرت ما أجلت فكانها

قالت لاجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لاخذ الصمول كل من كان من بلاد النش المزمود فيه قد يؤخذ  
 اذا وجد بغير نصب ثم قالت ولا الصميم فيحصل المشقة في صعود الجبل لاجل تحصيله **(قوله)**  
 فبرقي أى يصعد فيه وهو وصف الجبل وفي رواية لطيفة لاجل فبرقي اليه **(قوله)** ولا حين  
 فننتقل في رواية أبي عبد الله فيقول هذا وصف الجبل والاول من الانتقال أى أنه لوله  
 لا يرغب أحد فيه فنتقل اليه فقال انتقلت النش أى نقلته ومعنى يفتنى ليس له فنى يستخرج  
 والنش الخ شال شوت العظم ونقسه ونقسه اذا استخرجت منه وقد كثر استعماله في اخبار  
 الجبل من الردى قال عياض أراد أن لا يفتنى فطلب لاجل ما قيم من النش وليس المراد أنه  
 فيه فنى يطلب استخراجه قالوا أنما يفتنى في الجبل مع عظم المفاسل ومع العين واذا تفقد الحريق  
 فيه خبر قالوا وصفته بقله الخ وبعدم القلة فشبه بها الصميم الذى صغر عظامه عن النش  
 وخبث طعمه ووربهم مع كونه في مرتقى يشق الوصول اليه فلا يرغب أحد في طلبه لينقله اليه  
 مع فوزه وروى أكثر الناس على تناول النش المنزول بجنا وقال النووي خبره بالجهور بأنه  
 قليل الخ من أوجه منها كونه كلم الجبل لا كلم الضأن مثلا ومنها أنه مع ذلك مهزول ردى  
 ويؤيده قول أبي عبد الله في ليس في الصميم أشد غنائم من لحم الجبل لأنه يجمع خبث الطعم  
 وخبث الريح ومنها أنه صعب التناول لا يصل اليه الا بمشقة شديدة وهذا الخطا الى  
 أن تشبهها بالجبل الوعر إشارة الى سوء خلقه وأنه يترفع ويشكرو ويحس نفسه فوق موضعها  
 فيجمع البخل وسوء الخلق وقال عياض شبهت وعورة خلقه بالجبل وبصديقه وبصديقه الصميم  
 على رأس الجبل والزهد فيما يرى من معقلته وعنده بالزهد في لحم الجبل الهزيل فاعطت  
 التشبيه مقصودا ومقتضا **(قوله)** قالت الثانية زوسى لآبت خبره بالوحدة ثم الثالثة وفي  
 رواية حكاه عياض أن شعثا نون بل الموحدة أى لا أظهر حديثه وعلى رواية النون غداها  
 حديثه الذى لا خبر فيه لأن شعثا نون أى كثر ما يستعمل في الشر ووقع في رواية الطبراني  
 لآب نون وبمعنى النعمة **(قوله)** أى أخاف أن لا أدركه أى أخاف أن لا أترك من خبره شيئا  
 فالضمير الضمير أى أنه لم يلو له وكثرته أن بدأه لم أقدر على تكميله **فاكتف** بالاشارة الى معايه  
 خشية أن يطول الخطب يا راجعها ووقع في رواية عباد بن منصور عند النشاقى أشنى  
 أن لا أدرك من سوء وهذا تفسير ابن السكيت ويؤيده أن في رواية عيسى بن خالد أى أخاف  
 أن لا أدركه أذكروا ذكرهم وبجهره وقال غيره الضمير زوسى وأوله بعد ذكرهم وبجهره وبجهره  
 بلا شك كأنها خبثت اذا ذكرت ما فيه أن يبلغه ففارقها فكانها قالت أخاف أن لا أقدر على  
 تركه لعلاق به وأولادى منه وأدرك بمعنى آفركه **فاكتف** بالاشارة الى أن له معائب وفادها  
 الترتيب من الصدق وسكت عن تفسيرها لعمى النش اعتمدت به ووقع في رواية الزبير  
 زوسى من لا أدركوا لآبت خبره والاول النش بالسجع **(قوله)** خبره وبجهره بضم أوله وفتح الجيم  
 فهما الاول بعين مهملة والثاني بموحدة جمع خبره وبجهره بضم ثم يكون فالخبر تعقد  
 العصب والعروق في الجسد حتى تصير نائمة والجبر مثلها الا أنها مختصة بالتي تكون في  
 البطن قاله الاممى وخبره وقال ابن الاعرابى الجبر نومة في الظهر والبصرة نومة في السرة  
 وقال ابن أبي أويس الجبر العقد الذى تكون في البطن واللسان والبحر العيوب وقيل الجبر

فبرقي ولا ميمين فينتقل  
 قالت الثانية زوسى لآبت  
 خبره أى أخاف أن لا أدركه  
 ان أذكروا ذكرهم وبجهره

في الحب والبطن والجبر في السرة هذا أصلهما ثم استعمال في المسموم والاحزان ومنه قول علي بن إمام الجبل أشكو إلى الله عجزى ويجزى وقال الأصمعي استعمال في المصائب وبه جزم ابن حبيب وأبو عبيد الهروي وقال أبو عبيد بن سلام ثم ابن السكيت استعمال فمما يكتفه المروى مختصه عن غيره وبه جزم المبرد قال الخطابي أرادت عيوبه الظاهرة وأمراره الكائنة قال ولعله كان مستورا لظاهر ردى الباطن وقال أبو سعيد الضرير عنت أن زوجها كثيرا لمصائب متعقد النفس عن المكلام وقال الاخفش العجر العقد تكون في سائر البدن والبصر تكون في القلب وقال ابن فارس يقال في المثل أقضيت السبه بجري ويجزى أي بما جرى كله (قوله) قالت الثالثة زوسي (العشق) يفتح المحلة ثم المجعولة تشديد النون المفتوحة وآخره خاف قال أبو عبيد وجاعته هو الطويل زاد التثنية المضموم الطول وقال الخطيب هو الطويل العتق وقال ابن أبي أويس الصقر من الرجال المقدم الجري وحكي ابن الأثير عن ابن تميم أنه قال هو القصير ثم قال كانه عندهم من الازداد قال ولم أره لغيره انتهى والذي يظهر أنه نصف عليه بما قال ابن أبي أويس قاله عاص وقد قال ابن حبيب هو المقدم ع ما يرد النسر في أموره وقيل النسب أطلق وقال الأصمعي أرادت أنه ليس عنده أكثر من طوله بغير ترفع وقال غيره هو المستكرم الطويل وقيل ذمته بالمول لان الطول في الغالب دليل السمو على يعد البعاغ عن القلب وأغرب من قال مدحته بالمول لان العرب تمدح بذلك وتعتبان سابقها يقتضي أنها ذمته وأجاب عنه ابن الأثير احتمال أن تكون أمدح خلقه وذم خلقه فكلها قالت له منظر بلا مخبر وهو محتمل وقال أبو سعيد الضرير الأصمعي أن العشيق الطويل الغيب الذي يملك أمر نفسه ولا يتحكم التماس فيه بل يحكم فيه بما شئت وجهته به أن تنطق بحضرته فهي تسكت على مضض قال الزمخشري وهي من الشكابة البليغة انتهى ويؤيده ما وقع في رواية يعقوب بن السكيت من الزيادة في آخره وهو على حد السنان المذلق يفتح المجعولة تشديد اللام أي الجرد بوزنه ومعناه تشبها إلى أنها منه على حذر ويحتمل أن تكون أرادت بهذا أنه أخرج لا يستقر على حال كالسنان الشديد الحدة (قوله) ان أطلق أطلق وان أسكت أعلق أي أن ذكرت عيوبه فيبلغه طلقني وان سكنت عنها فانا عنده معلقة لا ذات زوج ولا أيم كما وقع في تفسير قوله تعالى فتذروها كالعلقة فكأنها قالت انا عنده لا ذات بعل فاقطع بهوا معلقة فاقطع لغيره فهي كالعلقة بين العلو والسفل لا تستقر بأحد هاهنا أو اورد عليه ذكر الشراح تعالى عبيد وفي الشق الثاني عندي ظر لانه لو كان ذلك مرادها لانطلقت ليطلقها فتستريح والذى يظهر لي أيضا أنها أرادت وصف سواها عنها فأشارت الى سوا مطلقه وعدم احتمال لئلاها ان سكنت له حالها وانما تعلم أنها متى ذكرت شيئا من ذلك يادر الى طلاقها وهي لا تؤثر بطلبه لخبثاته ثم عبرت بالجملة الثانية إشارة الى أنها ان سكنت صابرة على تلك الحال كانت عنده كالعلقة التي لا ذات زوج ولا أيم ويحتمل أن يكون قولها أعلق مشتقان علاقة الحب أو من علاقة الوصلة أي انطلقت طلقني وان سكنت استقر في زوجة أو بالآخر تطلقه في فلذلك أسكت قال عاص أو خفت بقولها على حد السنان المذلق مرادها بقولها قبل ان أسكت أعلق وان أطلق أطلق أي أنها ان حدث عن السنان سقطت فهلكت وان استمرت عليه

قالت الثالثة زوسي العشيق  
ان أطلق أطلق وان أسكت  
أعلق



أهلكها **(قوله)** قالت الرابعة زوجي كليل تهامة لآخر ولا قرو ولا مخافة لاسامة بالفتح بغير تنوين مبنية مع اعلی الفتح وجاء الرفع مع التنوين فيها وهي رواية أبي عبيد قال أبو القاسم وكان أشبع بالفتح أي ليس فيه سر فهو اسم ليس وخبرها محذوف قال ويقويه ما وقع من التكرير **كذا** قال وقوقع في القرائن المشهورة البناء على الفتح في الجمع والرفع مع التنوين وفتح البعض ورفع البعض وذلك في مثل قوله تعالى لا يسع فيه ولا خلة ولا شفاعا قومئلا فلو رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي ولا يرد بل ولا قرو زاذي رواية الهيثم ولا خامة ببناء المهجة أي لا ثقل عنده تصف زوجهما بذلك وأنه ابن الحجاب خفيف الوطأة على صاحب ويحتمل أن يكون ذلك من بقية صفة الليل وفي رواية الزبير بن بكار والقيث غيث عامة قال أبو عبيد أرادت أنه لا شرف في مخافه وقال ابن الأثير أرادت بقولها ولا مخافة أي أن أهل تهامة لا يخافون لتصنعهم بجمالها أو أرادت وصف زوجها بأنه ساجي النصار مانع لداره وجاره ولا مخافة عذمن يأوي إليه ثم وصفته بالجلود وقال غيره قد ضربوا المثل بليل تهامة في الطب لأنها بلاد حارة في غالب الزمان وليس فيها رياح باردة فإذا كان الليل كن وهج الحر كما في طب الليل لأهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أذى التهاير فوصفت زوجها بجميل العشرة واعتدال الحال وسلامة الباطن فكأنها قالت لا أذني عنده ولا مكره ووأأمنة منه فلا أخاف من شره ولا ملل عنده فيسأمن من عشري أو ليس يسي الخلق فأسأمن من عشري فأنالذية العيش عنده كذلك أهل تهامة بطولهم المعتدل **(قوله)** قالت الخامسة زوجي ان دخل فهد وخرج أسد ولايسأل عما عهد قال أبو عبيد فهد بفتح الفاء وكسر الهمزة مشتق من الفهد وصفته بالغفلة عند دخول البيت على وجه المدح له وقال ابن حبيب شبهته في لينه وغفلة بالفهد لأنه يوصف بالحياء وقلة الشر وكثرة النوم وقوله أسد بفتح الهمزة وكسر السين مشتق من الاسد أي يصير بين الناس مثل الاسد وقال ابن السكيت تصفه بالنشاط في الغزو وقال ابن أبي أويس معناه ان دخل البيت وثب على وثوب القهد وان خرج كان في الاقدام مثل الاسد فعلى هذا يحتمل قوله وثب على المدح والتمن قالوا قل تشيرا لي كثره جلاءه اذا دخل فينطوى تحت ذلك تمدحها بانها محبوبة لله بحيث لا يصير عنها اذا رآها والتمن امانا من جهة أنه غلط الطبع ليست عنده مداة ولا ملاحقة قبل الواقعة بل يشربونيا كالوحش أو من جهة أنه كان سعي الخلق يطش بها ويضربها واذا نزع على الناس كان أمره أشد في الحرارة والاقدام والمهابة كالاسد قال عاصم فيه مطابقة بين فهد ودخل لفتنة بين فهد وأسد معنونه وثبني أيضا المقابلة وقوله ولايسأل عما عهد يحتمل المدح والتمن أيضا فالمدح بمعنى انه شديد الكرم كثير التواضع لا يتفقد ما ذهب من ماله واذا جهشني لبيته لايسأل عنه بعد ذلك أولا يلتفت الى ما يرى في البيت من العايب بل يسامح ويغضي ويحتمل التمن بمعنى انه غير مبال بحالها حتى لو عرف أنها مرضية أو معوزة وغاب ثم جاء لايسأل عن شيء من ذلك ولا يتفقد حال أهل بيته بل ان عرضت له بشيء من ذلك وثب عليها بالبطش والضرب وأكثر الشراخ شرحوه على المدح فالتعليل بالفهد من جهة كثر التكرم والوفوب وبوالاسد من جهة الشصاعه وعدم السؤال من جهة المسامحة وقال عاصم جلا الاكثر على الاشتقاق من خلق القهد امانا من جهة قوة ثوبه واما من كثر

قالت الرابعة زوجي كليل  
تهامة لآخر ولا قرو ولا مخافة  
ولاسامة قالت الخامسة  
زوجي ان دخل فهد  
وان خرج أسد ولايسأل  
عما عهد

نومه ولهذا ضربوا المثل به فقالوا أنوم من فهد قال ويحتمل أن يكون من جهة كثرة كسبه لانهم  
قالوا في المثل أيضاً كسب من فهد وأصله ان القهود الهرة متجمعة على فهد معناه فتي فتصيد  
عليها كل يوم حتى يشبعها فكا منها قالت اذا دخل المتزل دخل معه الكسب لانه لا يجي القهد  
لن يلاذه من القهود الهرة ثم لما كان في وصفها يخلق القهد ما قد يحتمل النهم من جهة كثرة  
النوم رفعت اللبس وصفها يخلق الاسد فأقصت ان الاول مصيبة كرم وزناه ثم تال ومسامحة  
في العشرة لاصية حين وجوه في الطبع قال عياض وقد قلب الوصف بعض الرواة يعني كما وقع  
في رواية الزبير بن بكار فقال اذا دخل اسد واذا خرج فهد فان كان محفوظا فنعناه انه اذا خرج الى  
مجلسه كان على غابة الزانة والوفاء وحسن السم أو على الغابة من تحصيل الكسب واذا  
دخل منزله كان متضللا ماسا لان الاسد يوصف بأنه اذا اقترب من كل من قريب يستعضو تركه  
الباقى لمن حوله من الوحوش ولهم واشبه عليها وزاد في رواية الزبير بن بكار في آخره ولا يرفع  
اليوم لفد يعني لا يدخر ما حصل عنده اليوم من أجل الغد فكانت بذلك عن غايه جوده ويحتمل  
أن يكون المراد انه بأخذ الحزم في جمع أموره فلا يؤثر ما يجب عمله اليوم الى غده (قوله)  
قالت السادسة زوجي أن كل لقوان شرب اشتفوان اضطجع التف ولا يولج الكف ليعلم  
البث في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي اذا كل اقتفوفيه واذا نام بدل اضطجع وزاد اذا  
ذبح اغتت أي تحرى النفس هو الهزل كما تقدم في شرح كلام الاولى وفي رواية للطبراني ولا  
يدخل بدل يولج واذا رقد بدل اضطجع وفي رواية الترمذي والطبراني فعمل بالقابل اللام في  
رواية غيره والمراد بالالف الكثرة واستقصاؤه حتى لا يترك منه شيئا وقال أبو عبيد الكثر من  
التقطيع يقال لف الكيبة بالآخرى اذا خلطها في الحرب ومنه اللقيف من الناس فأرادت أنه  
يخلط صنوف الطعام من نعمته وشهره ثم لا يبقى منه شيئا وحكي عياض رواية من رواه في  
بال ابدال اللام قال وهي بمعناها ورواية من رواه اقتف بالقاف قال ومعناه التجمع قال الخليل  
قفاف كل شي مجامعه واستعباه ومنه سميت القفة لجمعها ما وضع فيها والاستقاف في الشرب  
استقصاؤه ما خوف من الشفافة النهم والتخفيف وهي البقية تبقى في الانام فاذا شربها الذي شرب  
الانام قبل اشتقها ومنهم من رواها بالمهملة وهي بمعناها وقوله الف أي رقد ناهي عن تلف  
بكسائه وحده وانقبض عن أهله اعراضا فهي كريمة من نكته ولذلك قالت ولا يولج الكف  
ليعلم البث أي لا يبدده ليعلم ما هي عليهم من الحزن فيزيده ويحتمل أن تكون أرادت أنه نام نوم  
العاجز الفضل الكسل والمراد بالبث الحزن ويقال شدة الحزن ويطلق البث أيضا على  
الشكوى وعلى المرض وعلى الأمر الذي لا يصبر عليه فأرادت أنه لا يسأل عن الأمر الذي يقع  
اهتمامه به فوصفه بقلة الشفقة عليها وانه أن لو رآها عليه لم يدخل يد في وجهه لا يتفقد خبرها  
كعادة الأجانب فضلا عن الأزواج وهو كما يه عن ترك الملاعبة أو عن ترك الجماع كما ساق وقد  
اختلفوا في هذا فقال أبو عبيد كان في جسد هاعيب فكان لا يدخل يد في وجهه ليس ذلك  
العيب ثلاثين عليها قد حته بذلك وقد تعبه كل من جامعده الا نادروا قالوا انما شكت عنه  
وذمته واستقرت حظه ما منه ودل على ذلك قوله اقبل واذا اضطجع التف كما قالت انه  
يحبها ولا يدتها منه ولا يدخل يده في جنبها فيلبسها ولا يباشرها ولا يكون منه ما يكون من

قالت السادسة زوجي ان  
أكل لقوان شرب اشتف  
وان اضطجع التف ولا يولج  
الكف ليعلم البث

الرجال فاعلم بذلك محبتها له وسرتم القلة خطيئته منه وقد جعت في وصفه بين الوم والبخل  
والنهم والالمهة وسوء العشرة مع أهله فان العرب تذكركم بالكرم والشرب وتندح بقلتمهما  
وبكثر الجماع لئلا تنال على حصة الذكور والتمولية وانصر ابن الاسدي لابي عبيد فقال  
لا مانع من أن يجتمع المرأة بين مثالي زوجها ومثاليه لانهم كن تعاهدن أن لا يكتن من صفاتهن  
شأ خفن من وصفت زوجها بالخير في جميع أموره ومنهن من وصفته بضد ذلك ومنهن من  
جعت وانقض القرطبي هذا الانتصار واستدل عباس الجهم ورجل وقع في رواية سعيد بن سلمة  
عن أبي الحسام أن عمروة ذكره في الخمس اللاتي يسكنون أزواجهن فانه ذكر في روايته الثلاث  
الذكرورات هنا أو على الولاء ثم السابعة المذكورة عقب هذا ثم السادسة هذه فهي خامسة  
عنده والسابعة رابعة قال ويؤيد ايضا قول الجمهور ذكر استعمال العرب لهذه الكلمة عن  
ترك الجماع والملاعبة وقد سبق في فضائل القرآن في قصة عمرو بن العاص مع زوج ابنته عبدالله  
ابن عمرو حيث سأله ما عن حاله مع زوجها فقالت هو كبير الرجال من رجل لم يقش لنا كنفنا  
وسبق أيضا في حديث الألف قول صفوان بن المغيرة ما كشفت كنف أخ قط فعب عن الاشتغال  
بالنساء بكشف الكنف وهو الفطاه ويحتمل أن يكون معنى قولها ولا يوجب الكف كناية عن ترك  
تفقد أمورها وماتهم به من مصالحها وهو كقولهم لم يدخل يد في الأمر أي لم يشتغل به ولم  
يتفقد وهذا الذي ذكره احتمال الجهم معناه ابن أبي أوس فانه قال معناه لا يتطرق في أمر أهله ولا  
يأتي إلى يجمعوا وقال أحمد بن عبيد بن ناصح معناه لا يتفقد أموري ليعلم ما كرهه فزيه يقال  
ما أدخل يد في الأمر أي لم يتفقد **قوله** قالت السابعة زوسي غيايا وعيايا كذا في النصين  
يفتح المجبة بعد هاتين خفيفة ثم أخرى بعد الألف الأولى والتي بعد هاتين خفيفة وهو شائمن  
راوى الخضر عيسى بن وئس وقد صرح بذلك أبو يعلى في روايته عن أحمد بن حنبل عنه ووقع  
في رواية عمر بن عبدالله عند النسائي غيايا بمجمة بغير شك والغيايا الطبية فاه الاحق الذي ينطبق  
عليه أمره وقال أبو عبيد الغيايا بالمهملة الذي لا يضرب ولا يلقي من الابل وبالجمجمة ليس بشئ  
والطبا فاه الاحق القديم وقال ابن فارس الطبا فاه الذي لا يحسن الضراب فعلى هذا يكون تأكيده  
لاختلاف اللفظ كقولهم بعد اوصحا وقال الداودي قوله غيايا بالمهملة ما خوف من التي يفتح  
المجمة والمهملة ما خوف من التي بكسر المهملة وقال أبو عبيد الغيايا بالمهملة التي التي تعسه  
مباضعة النساء وأراه ما لغتمن التي في ذلك وقال ابن السكيت هو التي الذي لا يهتدى وقال  
عباس وغيره الغيايا بالمهملة يحتمل أن يكون مشتقا من العياية وهو كل شئ أظلم الشخص فوق  
رأسه فكانه مغطى عايم جهله وهذا الذي ذكره احتمال الجهم به الزمخشري في الفائق وقال  
النوري قال عباس وغيره غيايا بالمهملة صحيح وهو ما خوف من الضاية وهي الطلة وكلما أظلم  
الشخص ومعناه لا يهتدى إلى مسلك وأنها وصفته تنقل الروح وأنه كالظلم المتكاثف الطلة  
التي لا اشراق فيه وأنها أرادت أنه غطيت عليه أموره ويكون غيايا من التي وهو الانهمالة  
في الشر أرم التي التي هو الغيبة قال تعالى فسوف يلقيون غيا وقال ابن الأعرابي الطبا فاه  
الطبق عليه حقا وقال ابن دريد الذي تنطبق عليه أموره وعن الجاحظ النقل الصدير عند  
الجماع ينطبق صدره على صدر المرأة فيرفع سفلها عنها وقد ذمت أمره أهر القيس فقلت

قالت السابعة زوسي  
غيايا وعيايا طبا فاه كل  
دأله راء شجك أو فلك أو  
جمع كلاله

له ثقل الصدر خفيف الجوز يريح الازراقه بطي الافاقه قال عياض ولا منافاة بين وصفها له  
بالجوز عند الجاع وبين وصفها بثل الصدر فيه لاحتمال تنزيهه على حالتين كل منهما مذموم  
أو يكون اطباق صدره من جله عيبه ويجوز تعاطيه ما لا قدرته عليه لكن كل ذلك مرد على  
من فسر عياضاً بأنه العنسين وقولها كل داخله داء أي كل شيء تفرق في الناس من المعايير موجود  
فيه وقال الزنجشیری يحتمل أن يكون قولها له داء خبر السكل أي أن كل داء تفرق في الناس فهو  
فيه ويحتمل أن يكون له صفة له داء واستخبر لكل أي كل داء فيه في غاية التناهي كما يقال ان زيد زيد  
وان هذا القرس لغرس قال عياض وفيه من لطيف الوحي والاشارة لقضائه انطوى تحت  
هذه الكلمة كلام كثير وقولها شعل بمجتهأ وه وجيم ثقيله أي جرحك في رأسك وبراحت  
الرأس تسمى شجاعاً وقولها وفلك بقاء لم تثبته أي جرح حسدك ومنه قول الشاعر  
بين فلول • أي تجمع نلته ويحتمل أن يكون المراد نزع منك كل ما عندك أو كسر لك بسلاطة  
لسانه وشدة خصومه زاد ابن السكيت في روايته أو بجعل جموده ثم جيم أي طعنك في جرح احثك  
فشقها والجيش القرحة وقيل هو الطعنة وقولها أوجع كلالك وقع في رواية الزبير بن  
حدثه سبك وان مازحته فلذلك والاجع كلالك وهي توضيح أن أوفى رواية الاصيلي التقسيم  
لالتصير وقال الزنجشیری يحتمل أن تكون رأدت أنه ضرب للنساء فاذا ضرب ما أن يكسر  
عظماً أو يشج رأساً أو يجمعهما قال ويحتمل أن يريد بالقيل الطرد والابعاد بالشج الكسر  
عند الضرب وان كان الشج انما يستعمل في جراحة الرأس قال عياض وصفته بالحق  
والتناهي في سوء العشرة وجع النقاص بأن يجزعن قصاص وطرها مع الأذى فاذا حثمت معها  
واذا مازحته شجها واذا أغضبت كسر عضواً من أعضائها وشق جلدها وأغار على مالها أوجع  
كل ذلك من الضرب والجرح وكسر العضو وموجع الكلام وأخذ المال (هـ) قالت الثامنة  
زوبج المس من أرنب والرريح زوبج زوبج زاد الزبير في روايته وأنا أغلبه والناس يغلب وكذا  
في رواية عتبة عند النساء وفي رواية عمر عنده وكذا الطبراني لكن بلفظ ونعله بنون  
الجمع والأرنب دوية لينة المس ناعمة الوبر جدا والأرنب بوزن الأرنب لكن أوله زاي وهو نوت  
طيب الريح وقيل هو شجرة عظيمة بالشام يجعل لبنان لا تثرلها ورق بين الخضرة والصقرة  
كذلك زوبج عياض واستنكره ابن البيطار وغيره من أصحاب المفردات وقيل هو حشيشة  
دقيقة طيبة الرائحة وليست يلداء العرب وان كانوا ذكروها قال الشاعر

يا باني أمت فوفك الاشنب • كاتما لذرع عليه الزنب

وقيل هو الزعفران وليس بشيء واللام في المس والرريح نابتة عن الضعفاء مسه ورجه أوفهما  
حذف تقديره الريح منه والمس منه كقولهم السن منوان ملدهم وصفته بأنه ابن الحسد ناعمة  
ويحتمل أن تكون كنت بذلك عن حسن خلقه ولين عريكة بأنه طيب العروق لكثرة نطاقه  
واستعماله الطيب تطرقاً ويحتمل أن تكون كنت بذلك عن طيب حديثه وأطيب الشاع عليه  
لجله حاشته وأما قولها وأنا أغلبه والناس يغلب فوصفته بمعجل عشرة لها وصبره عليها  
بالشجاعة وهو كما قال معاوية يغلبن الكرام ويغلبن الثام قال عياض هذا من التشبيه بغير  
أداة وفيه حسن المناسبة والموازنة والتصيص وأما قولها والناس يغلب فعبه نوع من

قالت الثامنة زوبج المس  
مس أرنب والرريح ربح  
زوبج

البديع يسمى التقيم لانها الواقصرت على قولها وأما عليه لظن أنه جبان ضعيف فلما قالت والناس يغلبون على أن عليها إياه انما هم من كرم حباياه فتمت بهذه الكلمة المباعدة في حسن أوصافه (قوله) قالت التاسعة زوي ربيع العماد طول التهاد عظيم الرماذ قريب البيت من (الناد) زاد الزبير بن بكافر رواية لا يشبع ليله يضاف ولا ينال ليله يخاف وصفته بطول البيت وعلوه فان يوت الاشراف كذلك يعاينها ويضربون في المواضع المرتفعة ليقصد هم الطارقون والوافدون فطول بيوتهم اما لا ياختبر فهم أو لطول قاعاتهم ويوت غيرهم قصار وقد لهج الشعراء بمدح الاول وضم الثاني كقوله • قصار البيوت لا ترى صهواتها • وقال آخر اذا دخلوا بيوتهم اكبوا • على الركائب من قصر العماد

ومن لان طول البيت أن يكون متعافا فيدل على كثرة الحاشية والغاشية وقيل كتب بذلك عن شرفة ورعدة قدره والتصاد بكسر النون ويجم خفيفة جملة السيف تريد أنه طويل القائمة يحتاج الى طول الخدم في ضمن كلامها أنه صاحب سيف فاشارت الى ثعابه وكانت العرب تتجاذب بال طول وتذم بالقصر وقولها عظيم الرماذ تعني أن نارقوا للاضاف لا تطفئ لتندى الضيقان اليها فيصير رماذ التكرار كثير الفلك وقولها قريب البيت من الناد وقفت عليها بالسكون لمؤاخاة الصبح • والنادى والندى مجلس القوم وصفته بالشرق في قومهم فمهم اذا تقاضوا واشتوروا في أمر أو فجلسوا فترسل من يته فاعقبوا على رأيه وامتلأوا أمره وأنه وضع يده في وسط الناس ليسهل لقائهم ويكون أقرب الى الوارد وطالب القرى قال زهير

يسط البيوت لكي يكون منظمة • من حيث وضع جفنة المسترفد

قالت التاسعة زوي ربيع العماد طويل التهاد عظيم الرماذ قريب البيت من الناد قالت العاشرة زوي مالك وما مالك مالك خير من ذلك له ابل • كثيرات المبارك قليلات المسارح واذ سمعن صوت المزهر أيقن انهن هوالك

ويحتمل أن تريد أن أهل النادى اذا أتوه لم يصعب عليهم لقائهم لكونه لا يحبب عنهم ولا يتباعده منهم بل يقربو يتلقاهم ويأدوا كرامهم وضده من يتوارى باطراف الحلل واغوار المنازل ويبعد عن حمت الضيف ثلاثه تدوا الى مكانه فاذا استبعدوا موضعه صدوا عنه وما لوا الى غيره ويحصل كلامها أنها وصفته بالسيادة والكرام وحسن الخلق وطيب المعاشرة (قوله) قالت العاشرة زوي مالك وما مالك مالك خير من ذلك له ابل كثيرات المبارك قليلات المسارح واذ سمعن صوت المزهر أيقن انهن هوالك) وقع في رواية عمر بن عبد الله عنده النسائي والزبير البارح بدل المبارك وفي رواية أبي يعلى الزاهر بصيغة الجمع وعندنا زبير الضيف بدل المزهر والمبارك يقتضيه جمع مبارك وهو موضع نزول الابل والمسارح جمع مسرح وهو الموضع الذي تطلق لترعى فيه والمزهر بكسر الميم وسكون الزاي وفتح الهاء آفة من آلات اللهو وقيل هي العود وقيل دف مربع وأنكر أبو سعيد الضرير تفسير المزهر بالعود فقال ما كانت العرب تعرف العود الا من خلط الحضر منهم وانما هو بضم الميم وكسر الهاء وهو الذي وقده النار فيزهرها للضيف فاذا سمعت الابل صوته ومعهم النار عرفت أن ضيفا طرقت فسمعت الهلاك وتعبه عياض بأن الناس كلهم روه بكسر الميم وفتح الهاء ثم قال ومن الذي أخبر أن مالك المالك كور لم يخاطب الحضر ولا سماع ما جاء في بعض طرق هذا الحديث انهن كن من قرية من قرى اليمن وفي الاخرى انهن من أهل مكة وقد كثرت المزهر في أسماء العرب جاهلتها واسلامها يدويها وحضرها اه ورد عليه أيضا وروده بصيغة الجمع فانه بعينه للالة ووقع في رواية يعقوب

ابن السكيت وابن الاسيري من الزيادة وهو امام القوم في الممالك ختمت في وصفها له بين  
الثروة والكرم وكثرة القرى والاستعداد له والمبالغة في صفاته ووصفته ايضا مع ذلك بالشجاعة  
لان المراد بالممالك الحروب وهو لثقته بشجاعته يتقدم رفقته وقيل ارادت أنه هادف في السبل  
انلقة عالم بالطرق في البداء فلما راد على هذا بالممالك المتفاوتة الاول الابق والله أعلم وما في قولها  
وما مالت استقهامة يقال للتعظيم والتعجب والمعنى وأي شيء هو مالك ما أعظموا كرمه وتكرير  
الاسم أدخل في باب التعظيم وقولها مالك خير من ذلك زيادة في الاعظام وتفسير بعض الابهام  
وأنه خير مما أشير اليه من ثناء وطيب ذكره وفوق ما اعتقد فيه من سود وغر وهو أجل عن أصفه  
لهمة فضله وهذا بناء على أن الإشارة بقولها ذلك الى ما تعتقده فيه من صفات المدح ويحتمل  
أن يكون المراد مالك خير من كل مالك والتعظيم يستقادم من المقام كما قيل غرة خير من جرادة أي  
كل غرة خير من كل جرادة وهذا إشارة الى ما في ذهن المخاطب أي مالك خير مما في ذهنك من  
مالك الاموال وهو خير مما أصفه به ويحتمل أن تكون الإشارة الى ما تقدم من الثناء على  
الذين قبله وأن مالك أجمع من الذين قبله لخصال السيادة والفضل ومعنى قولها قليلات المسارح  
أنه لاستعداده للضيقات بها لا يوجد منه من الى المسارح الا قليلا ويترك سائرهن بقائه فان  
فاجاه ضيف وجد عنده ما يقربه به من لحوها وألبانها ومنه قول الشاعر

حسبنا ولم نسرح لكي لا يلومنا \* على حكمه صرام عودة الحبس

ويحتمل أن تريد بقولها قليلات المسارح الإشارة الى كثرة طروق الضيقات فالיום الذي يطرقه  
الضيف فيه لا تسرح حتى يأخذ منها حاجته للضيقات واليوم الذي لا يطرق فيه أحد أو يكون  
هو في معانبا تسرح كلها فأنام الطروق أكثر من أيام عدمه فهي لذلك قليلات المسارح وبهذا  
يندفع اعتراض من قال لو كانت قليلات المسارح لكافت في غاية الهزال وقيل المراد بكثرة  
المبارك أنها أكثر مما تشارك في كل ثم تركه فتكثر مباركها ذلك وقال ابن السكيت ان المراد  
أن مباركها على العطاء والجلالات وأداء الحقوق وقرى الاضاف كثيرة وانما يسرح منها ما فضل  
عن ذلك فالخاصل أنها في الاصل كثيرة ولذلك كانت مباركها كثيرة ثم اذا سرحت صارت  
قليلة لاجل ما ذهب منها وأما رواية من روى عظيمات المباركة فيصطلح أن يكون المعنى أنها  
من معنوا وعظم جنتها تعظم مباركها وقيل المراد أنها اذا بركت كانت كثيرة لكثرة من ينضم  
اليها بمن يلتبس القرى واذا سرحت سرحت وحدها فكانت قليلة بالنسبة لذلك ويحتمل أن  
يكون المراد بقله "مسارحها" التي لا يمكن التي ترى فيها من الأرض وأنها لا يمكن من الرعى  
الا قرب المنازل لتلايشق طلبها اذا احتيج اليها ويكون ما قرب من المنزل كثيرا لخصب التلالهزل  
ووقع في رواية سعد بن سلة عند الطبراني أبو مالك وما أبو مالك ذوايل كثيرة المسالك قليلة المباركة  
قال عياض ان لم تكن هذه الرواية وهما فالمعنى أنها كثيرة في حال رعيها اذا ذهبت قليلة  
في حال مباركها اذا قامت لكثرة ما ينضم منها وما يسلك منها فيه من مسالك الجود من رفد ومعوقة  
وجل وحالة ونحو ذلك وأما قولها أيقن انهن هو الك فالمعنى انهن ما كثر عادته بخير الابل لقرى  
الضيقات ومن عاده أن يسقهن ويوليهم أو يلفهاهم الفناء ما لغت في الفرح بهم صارت الابل اذا  
سمعت صوت الفناء صرفت أنها تنصر ويحتمل أنها لم تردفهم الابل لهلاكها ولكن لما كان ذلك

يعرف من يعقل أضيف إلى الأبل والاولى (قوله قالت الحادية عشرة) قال النووي وفي بعض النسخ الحادي عشرة وفي بعضها الحادية عشر والصحيح الأول وفي رواية الزبير وهي أم زرع بنت أكليل بن ساعدة (قوله زوجي أوزرع) في رواية النسائي نكبت أبا زرع (قوله فها أوزرع) في رواية أبي ذر وما أوزرع وهو المحض لا كثر زاد الطبراني في رواية صاحب نم وزرع (قوله أناس) يفتح الهمزة وتحذف الراء وبعد الالف مهملة أي حرك (قوله من حلى) بضم المهملة وكسر اللام (أذن) بالثنية والمراد أنه ملا أذنهم بما جرت عادة النساء من التعلى بهن فرط وشغف من ذهب ولؤلؤ ونحو ذلك وقال ابن السكيت أناس أي أنقل حتى تعلقواضطرب والنوس حركة كل شيء متدلى وقد تقدم حديث ابن عمر أنه دخل على حفصة ونوستها تنقص مع شرح المراد في المعلى ووقع في رواية ابن السكيت أذن في وفعى بالثنية قال عياض يحقل أن تر بيا للفرعين البدن لانهم كانوا فرعين من الجسد تعنى أنه حلى أذنهم ومعهم أوارادت العنق والبدن وأقامت البدن مقام فرع واحد أو أوارادت البدن والرجلين كذلك أو الغديرتين وقرى الرأس فقد جرت عادة المترفات بتنظيم غداهن من وقطعة نواصيهن وقروهن ووقع في رواية ابن أبي أويس فرعى بالافرادى حلى رأسى فصار بدلى من كثرته وقوله والعرب تسمى شعر الرأس فرعا قال امرؤ القيس هوفرع بعشى المتن أسود فاحمهم (قوله وملا من نعم عضدى) قال أبو عبيد لم ترد العضد وحده وإنما أواردت الجسد كله لأن العضد إذا اجتمعت من سائر الجسد وخصت العضد لأنه أقرب ما يلي بصر الإنسان من جسده (قوله ويجعني) بموحدة ثم جيم خفيفة وفي رواية للنسائي ثقيلة ثم مهملة (قوله فبصيت) بصكون المثناة وفي رواية أسلم فصيت إلى والثنية بنفسى هذا هو المشهور في الروايات وفي رواية للنسائي ويجع نفسي فصيت إلى وفي أخرى له ولاى عبيد فصيت بضم التاء إلى بالتصنيف والمعنى أنه فرح بها ففرحت وقال ابن الأثير المعنى عظمى فعضمت إلى نفسي وقال ابن السكيت المعنى فخرت ففخرت وقال ابن أبي أويس معناه وسع على وترفعي (قوله وجدني في أهل غيمة) بالمجبة والنون مصغر (قوله يشق) بكسر المعجمة قال الخطابي هكذا الرواية والصواب فتح الشين وهو موضع بعينه وكذا قال أبو عبيد وصوبه الهروي وقال ابن الأثير هو بالفتح والكسر موضع وقال ابن أبي أويس وابن حبيب هو بالكسر والمراد شق جبل كانوا فيه لظلمهم وسعهم سكن شق الجبل أي ناحيته وعلى رواية الفتح فالمراد شق في الجبل كالغار ونحوه وقال ابن قتيبة وصوبه بنقطويه المعنى بالشق بالكسر أنهم لم كانوا في شطف من العيش يقال هو يشق من العيش أي يشطف وجهه ومنه لم تكونوا بالفتح إلا بشق الاقص وبهذا جزم الزنجشري وضعف غيره (قوله جعلني في أهل صهيل) أي خيل (وأطيط) أي ابل زاذني رواية للنسائي وجامل وهو جمع جمل والمراد اسم فاعل لال الجبال كقوله لابن وناهر وأصل الأطيط صوت أعواد الحمام والرجال على الجبال فأرادت أنهم أصحاب حمام تشير بذلك إلى رافقتهم ويطلق الأطيط على كل صوت نشأ عن ضغط كافي حديث باب الجنة ليأتين عليه زمان وله أطيط ويقال المراد بالاطيط صوت الجوف من الجوع (قوله ودانس) اسم فاعل من الدوس وفي رواية للنسائي ودانس قال ابن السكيت الدانس الذي يدوس الطعام

قالت الحادية عشرة  
زوجي أوزرع فها أوزرع  
أناس من حلى أذن وملا  
من نعم عضدى ويجعني  
فصيت إلى نفسي وجدني  
في أهل غيمة يشق جعلني  
في أهل صهيل وأطيط  
ودانس

وقال أبو عبيد تاوله بعضهم من دباس الطعام وهو دراسه وأهل العراق يقولون الدباس وأهل  
 الشام الدباس فكانها رأيت أنهم أصحاب زرع وقال أبو سعيد المراد أن عندهم طعاما متقى  
 وهم في دباس شئ آخر فغيرهم متصل **(قوله وسق)** بكسر النون وتشديد القاف قال أبو عبيد  
 لا أدري معناه وأظنه النفع من تنقي الطعام وقال ابن أبي أويس المتقى بالكسر تنقي أصوات  
 المواشي تصف كثرة ما له وقال أبو سعيد الضرب هو بالكسر من تنقية الدجاج يقال أتى الرجل إذا  
 كان له دجاج قال القرطبي لا يقال لشئ من أصوات المواشي تنقي وإنما يقال تنقي الضفدع والعقرب  
 والدجاج ويقال في الهر بقلته وأما قول أبي سعيد فبعد أن العرب لا تمدح بالدجاج ولا تذكرها  
 في الأموال وهذا الذي أنكره القرطبي لم يرد أبو سعيد وإنما أراد ما فهمه الزنجشري فقال كأنها  
 أرادت من يطرده الدجاج عن الحب فينتق وحكي المهرى أن المتقى بالنفع العربال وعن بعض  
 المغاربة يجوز أن يكون بسكون النون وتخفيف القاف أي له انعام ذات في أي سمن والحاصل  
 أنهم إذا كثرت أذه قتلها من شتف عيش أهلها إلى الثروة والواسعة من الخيل والابل والزرع وغير  
 ذلك ومن أمثالهم إن كنت كذا خلقت فاعدا أي صار مالك غنيا بجلها القاعد والصد أهل  
 الابل والخليل **(قوله فعنده أقول)** في رواية للسان أنطلق وفي رواية الزبير أنكم **(قوله)**  
 فلا أقيم أي فلا يقال لي قصص الله ولا يقيم قولي ولا يرد على أي لكثرة كرامته لها وتدلها عليه  
 لا رذائلها قولا ولا يقيم عليها ما تأتي به ووقع في رواية الزبير فيفينا ناعنده أمام إلى آخره **(قوله)**  
 وأرقعا تصب أي أنام الصبغة وهي نوم أول النهار فلا وقتا إشارة إلى أن لها من يكفيها مؤنة فيها  
 ومهنة أهلها **(قوله وأشرب فأنتقم)** كذا وقع بالقاف والنون التشبيه ثم المهمله حال عياض  
 لم يقع في الصحيحين إلا بالنون ورواه الأكثر في غيره بالهمزة **(قلت)** وسبق بيان ذلك في آخر الكلام  
 على هذا الحديث حيث نقل الجازي أن بعضهم رواه بالمهم قال أبو عبيد أنتقم أي أروي حتى  
 لأحب الشرب مأخوذ من النافقة القاصح وهي التي ترد الحوض فلا تشرب وترفع رأسها ربا  
 وأما بالنون فلا أعرفه انتهى وأثبت بعضهم أن معنى أنتقم بمعنى أنتقم لأن النون والميم متعاقبان  
 مثل أمتقم لونه وأنتقم وحكي شعر عن أبي زيد أنتقم الشرب بعد الري وقال ابن حبيب الري بعد  
 الري وقال أبو سعيد هو الشرب على مهل لكثرة اللين لأنها كانت آمنة من قتلها فلا تبادر إليه  
 مخافة عجزه وقال أبو حنيفة الذي يورى قصص من الشراب تكارهت عليه بعد الري وحكي القائل  
 قصص الابل أنتقم بفتح النون في الماضي والمستقبل قصص بسكون النون وبضمها أيضا إذا  
 تكارهت الشرب بعد الري وقال أبو زيد وابن السكيت أكثر كلامهم قصصت قصصا بالتشديد  
 وقال ابن السكيت معنى قولها فأنتقم أي لا يقطع على شرب في قوارده ولا يكلمهم على أن المعنى  
 أنها تشرب حتى لا تجسد مساعا وأنها لا يقلل مشروبها ولا يقطع عليها حتى تتم شهوتها منه  
 وأغرب أبو عبيد فقال لا أراها قالت ذلك الالعة الماه عندهم أي فلذلك خربت بالري من الماء  
 وتعبوه بأن السباق ليس فيه التقييد بالمعنى فحصل أن تريد أنواع الأشربة من لبن وخمر ونبذ  
 وسويق وغير ذلك ووقع في رواية الأصبهاني عن البغوي فأنتقم بالقاف المنناة قال عياض أن  
 لم يكن وهما معناه التكبر والزهو يقال في فلان قصة إذا تاه وتكبر ويكون ذلك تحصل لها من  
 نشأة الشراب أو يكون راجعا إلى جميع ما تقدم أشارت به إلى عزتها عنده وكثرة الخير لإيمافهي

وسق فعنده أقول فلا أقيم  
 وأرقعا تصبم وأشرب  
 فأنتقم



تزعول ذلك أو معنى أنفخ كناية عن سمن جسمها ووقع في رواية الهشم وأكل فانتخ أي أطعم غري  
يقال مضه مضه إذا أعطاه وأنت باللفاظ كلها وزن أنت فعل أشار إلى تكرار الفعل وملازمته  
ومطالبة نفسها أو غير هانك فإن ثبتت هذه الرواية والافتقار إلى الاقتصار على ذكر الشرب إشارة  
إلى أن المراد به اللبن لأنه هو الذي يقوم مقام الشرب أو الطعام **(قوله أم أي زرع فما أم أي زرع**  
**عكومها راح ويتهافسح)** في رواية أبي عبيد فراح بضم الفاء تخفيفاً من فاح يضع إذا اتسع  
ورقع في رواية أبي العباس العذري فيما أحكامه عياض أم زرع وما أم زرع يحذف أداة الكنية قال  
عياض وعلى هذا فتكون كنت بذلك عن نفسها (قلت) والاول هو الذي تضافت به الروايات  
وهو العقد وأما قوله فما أم أي زرع فتقدم بيانه في قول العاشرة والعكوم بضم الميم المحلة جمع عكم  
بكسر هاء سكن الكاف هي الأعدال والأحجال التي تجمع فيها الامتعة وقيل هي غط تجعل  
المرأة فيها ذخيرة أحكامها كالحشري وراح بكسر الراء وسقطها وآخره مهملة أي عظام كثيرة  
الحشو **قوله أبو عبيد** وقال الهروي معناه ثقلة يقال للكثينة الكبيرة راح إذا كانت بطيئة  
السركثرة من فيها ويقال للمرأة إذا كانت غلظة الكفل ثقلة الورث راح وقال ابن حبيب  
انما هو راح أي ملاهى قال عياض رأيتهم مضطوا وذكرناه مع معمر بن أبي أويس كذلك قال  
وليس كما قاله شارح العراقيين قال عياض وما أدري ما أنكره ابن حبيب مع أنه فسر به بما فسر به  
أبو عبيد مع مساعده سائر الرواة قال ويحتمل أن يكون مراداً أن يضبطها بكسر الراء لا ينقصها  
جمع راح كقائم وقائم ويصح أن يكون راح خبر عكوم فبضم عن الجمع بالجمع ويصح أن يكون  
خبر المبتدأ المحذوف أي عكومها كلها راح على أن راح واحد جمع راح بضمين وقدم مع الخبر  
عن الجمع بالواحد حمل أدرع دلاص فيحصل أن يكون هذا منه ومنه أولياؤها والطاغوت أشار  
إلى ذلك عياض قال ويحتمل أن يكون مصدر مثل طلاق وكال أو على حذف المضاف أي  
عكومها ذات راح قال الرحمنشري لوسايت الرواية في عكوم بفتح العين لكان الوجه على أن  
يكون المراد بها الحفنة التي لا تزول عن مكانها أما العظماء وأمالان القرى متصل دائم  
قولهم ورد ولم يعكم أي لم يقف أو التي كثر طعامها وزاد كما يقال اعتكم الشيء وارتكم قال  
والراح حينئذ تكون واقعة في مصابها من كون الحفنة موصوفة بها وفصح بفتح الفاء  
والمهملة أي واسع يقال بت فسيم وفصاح وفصاح عمنه ومنهم من شدد الباء بالغة والمعنى أنها  
وصفت والقدرة وجهاً بأنها كثيرة الآلات والأثاث والقماش واسعة المال كبيرة البيت أما  
حقيقة فيدل ذلك على عظم الثروة وأما كناية عن كثرة الخير ورغد العيش والبر بجزيل بهم  
لأنهم يقولون فلان رجب المتزل أي يكرم من ينزل عليه وأشارت بوصف والدهن وجهها إلى أن  
زوجها كثير الرأسمه وأنه لم يطعن في السن لأن ذلك هو الغالب بمن يكون له والدة توصف  
بمثل ذلك **(قوله ابن أبي زرع فما أم أي زرع عكومها راح)** ويشبهه ذراع الحفرة  
زاد في رواية لابن الأصبغى وترو به فيقبة البصرة ويمس في خلق النثرة فأما مسل الشطبة  
فقال أبو عبيد أصل الشطبة ماشط بمن الجر يدوه وهو سعة فيشق منه قضبان رفاق تنسج منه  
الحصر وقال ابن السكيت الشطبة من سدى الحصر وقال ابن حبيب هي العود المحددة كالمسلة  
وقال ابن الأعرابي أرادت بجل الشطبة سيفاسل من محمد فجمعه الذي بنام فيه في الصغر

أم أي زرع هل أم أي  
زرع عكومها راح  
ويتهافسح ابن أبي زرع فما  
ابن أبي زرع مضه كسل  
شطبة ويشبهه ذراع الحفرة

كقدر مسل شطبواحدة أما على ما قال الأولون فعلى قدر ما يسلم من الحصر فبقى مكانه  
 فارغا وأما على قول ابن الأعرابي فيكون كعدد السيف وقال أبو سعيد الضرير يشبه سيف  
 مسلول ذي شطب وسوف اليمن ككلها ذات شطب وقد شبهت العرب الرجال بالسيف أما  
 نخشوة الجانب وشدة المهابة وأما الجبال الروقي وكال اللآلئ وأما الكلال صورتهما في اعتدالها  
 واستوائهما وقال الزمخشري المسل مصدر يعنى السيل يقام مقام المسلول والمعنى كسلول  
 الشطبة وأما الجفرة بفتح الجيم وسكون الفاضل الأتى من ولد المعز إذا كان ابن أربعة أشهر وقيل  
 عن أمه وأخفق الرعي قاله أبو عبيد وغيره وقال ابن الأثير وابن خلدون يقال لولد الفأن أيضا  
 إذا كان ثننا وقال الخليل الجفرة من أولاد النساء ما استغفر أى صار له بطن والفجرة بكسر الفاء  
 وسكون التصادية بعد ها فاف ما يجمع في الضرع بين الحلبتين والفواق بضم الفاء الزمان الذى  
 بين الحلبتين والبرصة بضم التصادية وسكون المهملة بعدها راء العناق ويعبى بالمهملة أى يتبصر  
 والمراد بخلق الشفرة وهي بالنون المفتوحة ثم المثناة الساكنة الدرع اللطيفة أو القصيرة وقيل  
 اللينة الخلس وقيل الوامعة والحاصل أنها وصفته بهيف القدواته ليس يطن ولا جاف قليل  
 الأكمل والشرب ملازم لآفة الحرب يحصل في موضع القتال وكل ذلك مما اتحد به العرب  
 و يظهر لى أنها وصفته بأنه خفيف الوطأة عليها لأن زوج الأبيغالي يستقل ولهم من غيرها  
 فكان هذا يخفف عنها فإذا دخل بها فافتق أنه قال في مثله لا يضطجع الا قدر ما يسلم السيف  
 من تحده ثم يستقل بمبالغة في التصفيف عنها وكذا قولها يشجع ذراع الجفرة أنه لا يحتاج  
 ما عندها بالاكل فضلا عن الاخذ بل لو طم عندها لا تقع بالسيف الذى يسد الرق من الماء كقول  
 والشروب (قوله) فت أى زرع غابنت أى زرع فى رواية مسلم وما بالو يدل الفاء (قوله)  
 طوع أى طوع أمها أى أنها باريتها ما زاد فى رواية الزبير بن أهدلها ونسأها أى تبجلون  
 بها وفى رواية للنسائي زين أمها وزين أى بادل طوع فى الموضعين وفى رواية للطبراني وقرع عين  
 لامها وأى ما وزين أهدلها وزاد الكاذب فى رواية يعنى ابن السكيت وصغر ردائها وزاد فى رواية قباه  
 هضمة الحشا جاللة الوشاح عكاه فعماء فجلا دهماء جافخوا أمو فقة مفققة (قوله) ومل كسأها  
 كناية عن كمال شخصها وقعة جسمها (قوله) وغنط جارتها وفى رواية سعد بن حلة عند مسلم  
 وعصر جارتها بفتح المهملة وسكون القاف أى دهنها أو قلها وفى رواية للنسائي والطبراني وعبر  
 جارتها بالمهملة ثم التصانيق من الحيرة وفى آخره وحين جارتها بفتح المهملة وسكون التصادية  
 بعد ها تون أى هلاكها وفى رواية الهيثم بن عدى وعبر جارتها بضم المهملة وسكون الموحدة وهو  
 من العبرية بالقح أى تسكى حسد المقاتلة منها أو بالكسر أى تعتبر بذلك وفى رواية سعد بن حلة  
 وحبر نسأها وأختلف فى ضبطه فقيل بالمهملة والموحدة من التصير وقيل بالمهملة والتصادية من  
 من الشعرية والمراد بجارتها ضربتها وهو على حقيقته لأن الحارات من شأنهن ذلك وبؤد الأول  
 ان فى رواية تهنيل وعبر جارتها بالفتن المجهمة وسكون التصادية من الفيرة وسأى فخرى يقول عمر  
 لحفصة لا يفرنك أن كانت جارتك أضوأ منك يعنى عائشة وقولها صغر بكسر الصاد المهملة  
 وسكون الفاء أى خال فارغ والمعنى أن ردائها كالفارغ الخالى لانه لا يمس من جسمها شيا لأن  
 ردوها وكسها يمنع مسمن خلفها شيا من جسمها وندها يمنع مسه شيا من مقدمها وفى كلام

فت أى زرع غابنت أى  
 زرع طوع أى طوع أمها  
 ومل كسأها وغنط جارتها



وقال أبو سعيد التقيت انراج ما في منزل أهلها الى غيرهم وقال ابن حبيب معناه لا تقسده  
ويؤيده أن رواية الزبير لا تقسده وذكر مسلم أن في رواية سعيد بن سلمة لقاضي الموضوعين  
وفي رواية أبي عبد ولا تقبل وكذا الزبير عن عمه مصعب ولا ي عوأة ولا تقبل وفي رواية عن  
ابن الأباري ولا تعجبهم ومثله أي تقسده وأصله من الغنة الضم وهي الوسوسة وفي رواية  
للسائي ولا تقش ميرتنا نقشينا بأصابعهم من الإفشاش طلب الأكل من هنا وهنا ويقال  
قش ما على الخوان إذا أكله أجمع ووقع عند الخطاي ولا تقسدميرتنا نقشينا بمجاهات وقال  
ما خوذ من غشيش الخبز إذا فسدت ريحها تحسن مرعاة الطعام وتجاهده بأن قطع منه أولا  
طريا ولا تقفه فيفسد وقال القرطبي فسره الخطاي بأنها لا تقسده الطعام المخبوز بل تسعده  
بأن تضعهم منه أولا فلا وتسعه المازري وهذا القياس ينشئ على الرواية التي وقعت للخطاي وأما  
على رواية الصحيح والتملا فلا يستقيم وانما معناه أنها تسعدها لتتغلف والحاصل أن الرواية  
في الأولى كافي الأصل ولا تقسدميرتنا نقشينا وعند الخطاي ولا تقسدميرتنا نقشينا بالغين  
المجبة وافترقا في الثانية على ولا تملأ مينا تعشينا وهي العين المهملة وعلى رواية الخطاي هي  
أعبد السبع أعني تعشينا من تنقشوا والله أعلم **(قوله)** ولا تملأ مينا تعشينا بالمهملة ثم مجتنب  
أي أنها مصلية لليت مهملة فتتفقوا لقاء كاستموا يعادها منه وأنها لا تكتفي بهم كاسته  
وتركها في جوانبه كأنها الاعتشاش وفي رواية الطبراني ولا تعش بدل ولا تملأ ووقع في  
رواية سعيد بن سلمة التي علقها البخاري بعد الغين المجبة قبل المهملة وهو من الغش ضد  
التخلص أي لا تملأ بالمجانة بل هي ملازمة للنصيصة فمأخوذ فيه وقال بعضهم هو كناية عن عفة  
فرحها والمراد أنها لا تملأ البيت ومضابا أطفا لها من الزنا وقال بعضهم كناية عن وصفها بأنها  
لا تأتيم بشرو ولا تهمة وقال الزنجشري في تعشينا بالغين المهملة يحفل أن يكون من عشت  
الضلة إذا قل سعفها أي لا تملأ أختر الا وتقبل لما فيه ووقع في رواية الهيثم ولا تعشب  
أخبارنا تعشينا بنون وجيم ومثله أي تستخرجها وأصل التعشبة ما يخرج من البئر من تراب  
ويقال أيضا بالموحدة بدل الجيم زاد الحرث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر الوركاني عن عيسى  
ابن نونس قالت عائشة حتى ذكرت كلب أبي زرع وكذا ذكره الاسماعيلي عن البغوي عن  
الوركاني وزاد الهيثم بن عدي في روايته ضعف أي زرع فاضيف أي زرع في شح وروى  
ورفع وطهارة أي زرع فطاهرة أي زرع لا تنشر ولا تستى تقدر قدرا وتصب أخرى فتلحق  
الأخرى الأولى مال أي زرع فمال أي زرع على الجهم معكوس وعلى العفافة معكوس وقوله روى  
ورفع بفتح الراء بالمناة أي تنم ومسرة والطهارة ضم المهملة الطباخون وقوله لا تنشر لقاء  
السكنة ثم المناة المضمومة أي لا تسكن ولا تضعف وقوله ولا تعدي بعمله أي تصرف وتقدح  
بالقاف والحاء المهملة أي تفرق وتصب أي ترفع على النار والجهم بالجمع جمع جهم القوم  
يسألون في البنية ومعكوس أي مردود والعفافة السائلون ومحبوس أي موقوف عليهم **(قوله)**  
قالت خروج أبو زرع في رواية السائي خرج من عندي وفي رواية الحرث بن أبي أسامة ثم خرج  
من عندي **(قوله)** والاطاب غنض الاوطاب جمع وطب بفتح أوله وهو وعاء اللين وذكر أبو  
سعيد أن جمع على أوطاب على خلاف قياس العربية لأن فعلا لا يجمع على أفعال بل على فعال

ولا تملأ مينا تعشينا قالت  
خروج أبو زرع والاطاب  
غنض

وتعب بانه قال الخليل جمع الوطب وطلب وأوطاب وقد جمع فرد على آخر فقبل الحصر الذي  
 ادعاهم القياس في فصل أفضل في القلة وفعال أو فعول في الكثرة قال عياض ورأيت في  
 رواية جرت عن النسائي والاطاب بغير واو فان كل مضبوطا فهو على ابدال الواو همزة كما قالوا  
 اكلف وكلف قال يعقوب بن السكت أرادت أنه يكره بصر وجهه من منزلهما غداة وقت قيام  
 الخدم والعبيد لاشغالهم وانطوى في خبرها كثره خبر دار وغز زبلنه وأن عندهم ما يكفهم  
 ويفضل حتى يغضوه ويستقروا زبله ويحتمل أن يكون أنها أرادت أن الوقت الذي خرج فيه  
 كان في زمن انخسب وطيب الربيع (قلت) وكان سبب ذلك بوطشة للبايعت على رؤية أبي  
 زرع المرأى على الحالة التي رآها عليها أي أنها من مخض اللبن فاستقلت تستريح فراها أبو  
 زرع على ذلك (قوله فلقى امرأته معها ولدان لها كالفهدين) في رواية الطبراني فبصر امرأتهما  
 ابنتان كالفهدين وفي رواية ابن الاباري كالفقرين وفي رواية الكاذي كالسلبين ووقع في  
 رواية اسمعيل بن أبي أويس سارين حسنين قيسين وقائدة وصفها لهما التسمية على أسباب  
 ترويح أبي زرع لها لانهم كانوا يرغبون في أن تكون أولادهم من النساء انقيصا فلذلك  
 حرص أبو زرع عليها لاداءها وفي رواية للنسائي فاذا هو بأم غلامين ووصفها لهما بذلك  
 للإشارة إلى صغر سنهما واشتداد خلقهما وتواردت الروايات على أنها ابناها الامار واه أبو  
 معاوية عن هشام فانه قال فزعى جارية معها أخوها قال عياض يتاول بان المراد أنهما  
 ولداها ولكنهما جمعا أخويهما في حسن الصورة وكال الخلقة فان حمل على نظاره كان أهل على  
 صغر سنهما ويؤيده قوله في رواية عند خربجارية شابة كذا قال وليس لغندري هذا الحديث  
 رواية واتمها هذه رواية الحرث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر وهو الوركاكي ولم يدرك الحرث  
 محمد بن جعفر غندرا ويؤيده الوركاكي أن غندرا ماله رواية عن عيسى بن نونس وقد أخرجه  
 الاسماعيلي عن البغوي عن محمد بن جعفر الوركاكي ولكن لم يسق لفظه ثم أن كونهما أخويهما  
 يدل على صغر سنهما فنه نظرا لحتمل أن يكونا من أيها وولداه بعد أن طعن في السن وهي بكر  
 أولاد فلا تكون شابة ويمكن الجمع بين كونهما أخويهما وولديهما بأن تكون لما وضعت ولديها  
 كانت أمهات ترضع فأرضعتما (قوله يلعبان من تحت خصر هارماتين) في رواية الحرث بن  
 تحت درعها وفي رواية الهيثم بن تحت مسدرها قال أبو عبيد يرد أنها ذات كفل عظيم فاذا  
 استقلت ارتفع كفلها بها من الأرض حتى يصير تحتها جوف تخفى فيها الرمانة قال يوهب بعض  
 الناس إلى التمددين وليس هذا موضعه اه وأشار بذلك إلى ما جزم به اسمعيل بن أبي أويس  
 ويؤيد قول أبي عبيد ما وقع في رواية أبي معاوية وهي مستلقية على قفصا ومعها رمانة يربسان  
 بهما من تحتها تخفى من الجانب الآخر من عظم أليتهما لكن رجع عياض وتاويل الرمانتين  
 بالتهدين من جهة أن سياق أبي معاوية هذا لا يشبه كلام أم زرع قال فاعلم من كلام بعض  
 رواة أنه أورد على سبل التفسير الذي ظنه فأدرج في الخبر والام تحير العادة بلعب الصبيان  
 ورميهم الرمان تحت أصلاب أمهاتهم وما الحامل لها على الاستلقاء حتى يصنعان ذلك ويرى  
 الرجال منها ذلك بل الاشبه أن يكون قولها يلعبان من تحت خصرها أو مسدرها أي أن ذلك  
 مكان الولدين منها وأنهما كانا في صحنها أو جنبها وفي تشبيه التهدين بالرمانتين إشارة إلى صغر

فلقى امرأته معها ولدان لها  
 كالفهدين يلعبان من  
 تحت خصر هارماتين

سهاوانها لم تقهر حتى تنكسر ثدياها وتلد ٨١ وما رده ليس بعيدا ماني العادة فسلم لكن  
من أين له أن ذلك لم يقع اتفاقا بأن تكون لها استقلت وولداهمها شغلن معا عنها لما رماه  
يلعبان به البتر كما هاتسريح فاتفق أنهما لعبا بالهبة التي حكيت وأما الحامل لها على الاستلقاء  
فقد قلعت احتمال أن يكون من التعب الذي حصل لها من الخفض وقد يقع ذلك الشخص  
فيستلقي في غير موضع الاستلقاء والاصل عدم الادراج الذي تحمله وان كان ما اختار من أن  
المراد بالرماء نديها أولى لأنه أدخل في وصف المرأة بصغر سهاوا لله أعلم **(قوله فطلقني ونكحها)**  
في رواية الحرث فأعجبته فطلقني وفي رواية أبي معوية سقطها أبو زرع فترجها فلم تزل به  
حتى طلق أم زرع فأقاد السبب في رغبة أبي زرع فيها ثم في تطلقه أم زرع **(قوله فنكحت بعده)**  
رجلا في رواية النسائي فاستبدلت وكل بدل أعور وهو مثل معناه أن البدل من الشيء غالبا  
لا يقوم مقام البدل منه بل هو دونه وأزل سنو المراد بالاعور المعبى قال يعلى الأعور الرى  
من كل شيء كى يقال كلمة عوراء أى قبيحة وهذا اغما هو على الغالب والنسبة فأخبرت أم زرع  
أن الزوج الثاني لم يسد مسد أبي زرع **(قوله سرى)** بجملة ثم راء ثم تحانية ثقيله أى من سرارة  
الناس وهم كبرائهم في حسن الصورة والهبة والسرى من كل شيء خياره وفسره الحرثى بالسرى  
ووقع في رواية الزبير بن سرياء **(قوله ركب سرى)** بجملة ثم راء ثم تحانية ثقيله قال ابن السكت  
تعنى فرسا خيرا فاتفقا وفي رواية الحرث ركب فرسا سرى وفي رواية الزبير عوجيا وهو  
منسوب إلى عوج فرب مشهور نسب إليه العربي جادا نحيل كل لبنى كندة ثم لبني سليم ثم  
لبني هلال وقيل لبني غنى وقيل لبني كلاب وكل هذه القبائل بعد كندة من قبس قال ابن خالويه  
كان لبعض ملوك كندة فغزا قوم ما من قبس فقتلوا وأخذوا فرسه وقيل أنه ركب صغيرا ربطا  
قبل أن يشتد فأعوج وكبر على ذلك والشرى الذي يشتري في سيرة أى بعض فيه بلا تقوم  
وشرى الرجل في الأمر إذا لم فيه وقادى وشرى البرق إذا كثر لمعانه **(قوله وأخذ خطبا)** بفتح  
الخاء المجهدة وكسر الطاء المهملة نسبة إلى الخط مصفة موصوف وهو الرمح ووقع في رواية  
الحرث وأخذ خطبا وخطبا موضع بنواحى البحرين فجلب منه الرماح ويقال أصلها من  
الهند فتصل في البحر إلى الخط المكان المذكور وقيل إن سفينة في أول الزمان كانت مملوءة ترماحا  
قد نفها البحر إلى الخط فخرج ترماحا فيها فنسبت إليها وقيل إن الرماح إذا كانت على جانب  
البحر تسمى بالخط بين البر والبحر فقبل لها الخطبة لذلك وقيل الخط منبت الرماح قال عياض  
ولا يصح وقيل الخط الساحل وكل ساحل خط **(قوله وأراح)** بجملة من الرواح ومعناه أتى بها  
إلى المراح وهو موضع ميت الماشية قال ابن أبى أوس معناه أنه غزا فغنم فأتى بالنعم الكثيرة  
**(قوله على)** بالتشديد وفي رواية الطبراني وأراح على يتي **(قوله نعمنا)** بفتحين وهو جمع  
لواحد له من لفظه وهو الأبل خاصة ويطلق على جميع المواشى إذا كان فيها أبل وفي رواية  
حكاه عياض نعمنا بكسر أو جمع نعمة والأشهر الأول **(قوله ثريا)** بثلاثة أى كثيرة الثرى  
المال الكثير من الأبل وغيرها يقال أترى فلان فلا نا إذا كره فكان في شيء من النساء أكثر منه  
وذكر ثريا وان كان وصف مؤنث لمراعاة الصنيع ولأن كل ما ليس تأنيثه حقيقيا يجوز فيه  
التذكير والتأنيث **(قوله وأعطاني من كل راحة)** براء وتحانية ومهملة في رواية سلمة ناجة

فطلقني ونكحها فنكحت  
بعده رجلا سرى ركب سرى  
وأخذ خطبا وأراح على  
نعمنا راء أعطاني من كل  
راحة

بجهة ثم موحدة ثم مهيأة أي مذوقه مثل عيشة راضية أي مرضية فالله في إعطائه من كل شيء  
 يذبح زوجاً وفي رواية الطبراني من كل ساعة والساعة الرابعة والرابعة الا ستوقفت الرواح  
 وهو آخر النهار (قوله زوجاً) أي اثنين من كل شيء الحيوان الذي يرى والزوج يطلق على  
 الاثنين وعلى الواحد أيضاً وأرادت بذلك كثرة ما أعطاها وأنه لم يقتصر على الفرد من ذلك (قوله)  
 وقال كل شيء أم زرع ويرى أهله أي صليهم وأوسى عليهم بالميرة بكسر الميم وهي الطعام  
 والحاصل أنها وصفتها بالسود في ذاته والشجاعة والفضل والجلود بكونه أياح لها أن تأكل  
 ما شامت من ماله وتهدى منه ما شامت لاهلها ما لعة في أكرامها ومع ذلك فكانت أحواله صدها  
 محتقرة بالنسبة لآب زرع وكان سبب ذلك أن أباً زرع كان أول أزواجهما فكانت محبته في قلبها  
 كاقبل • الحب الالعب الأول • زاد أبو معوية في روايته فتزوج به رجل آخر فأكرما  
 أيضاً فكانت تقولاً كرمي وفعل بي وقتول في آخر ذلك لوجع ذلك كله (قوله قالت فلو  
 جعت) في رواية الهيم بجمعة ذلك كله وفي رواية الطبراني فقلت لو كان هذا أجمع في أصغر  
 (قوله كل شيء) في رواية للنسائي كل الذي (قوله أعطانيه) في رواية مسلم أعطاني بلاءه (قوله)  
 ما بلغ أصغراً نية أي زرع في رواية ابن أبي أويس ما ملأ أنا من نية أي زرع وفي رواية  
 للنسائي ما بلغت أنا وفي رواية الطبراني فلو جعت كل شيء ما شمت منه بجمعة في أصغر وعاء من  
 أوعية أبي زرع مملأه لأن الأناط والوعاء لا يسع ما ذكر أنه أعطاهما من أصناف الثم ويظهر  
 لي جله على معنى غير مستقيم وهي أنها أرادت أن الذي أعطاهما جله أراد أنها وزعم على المدعى  
 أن بي أو أن العزو فلو وزعه لكان حظ كل يوم مثلاً لا أعلا أصغراً نية أي زرع التي كان يطيخ  
 فيها في كل يوم على الدوام والاسقرار بغير نقص ولقطع (قوله قالت عائشة قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم) في رواية الترمذي فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم زاد الكاذب في روايته  
 يا عائش وفي رواية ابن أبي أويس يا عائشة (قوله كنتك) في رواية للنسائي فكنتك وفي  
 رواية الزبير ما لك وهي تفسير المراد برواية كنتك كما جله في تفسير قوله تعالى كنت خبراً ثم أي أنتم  
 ومنه من كان في المهد دأى من هو في المهد ويحتمل أن يكون كان هنا على بابها والمراد بها الاتصال  
 كما في قوله تعالى وكان الله غفورا رحيمًا والمراد بيان زمان ما مضى في الجملة أي كنتك في سابق  
 علم الله (قوله كاذب زرع لا زرع) زاد في رواية الهيم بن عدي في الالفة والوفاء في الفرقة  
 والحلأ • زاد ابن جرير آخره إلا أنه مطلقها وإنى لا أطلقك ومثله في رواية الطبراني • زاد  
 النسائي في رواية والطبراني قالت عائشة قال رسول الله بل أنت خير من أبي زرع وفي أول رواية  
 ابن جرير ما وأي لآمت خير من أبي زرع لا زرع وكأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك لتطيلها  
 وطناً فقلها ودفعاً لآبها موعوم التشبيه بجملة أحوال أبي زرع إذ لم يكن فيمما مذمته النساء  
 سوى ذلك وقد وقع الإفصاح بذلك وأجابته عن ذلك جواب مثلها في فضلها وعلمها  
 • (تنبه) وقع عند أبي يعلى عن سويد بن سعد عن سفيان بن عيينة عن داود بن شاور عن عمر بن  
 عبد الله عن عمرو عن جده عن عائشة أنها حدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 أبي زرع وأم زرع وذكرت شعراً أبي زرع في أم زرع كذا فيهم ولم يسبق لفظه ولم أقف في شيء من  
 طرقه على هذا الشعر وأخرجه أبو عوانة عن طريق عبد الله بن عمران والطبراني عن طريق ابن

زوجاً وقال صلى الله عليه وسلم  
 زرع وميرى أهله قالت  
 فلو جعت كل شيء أعطانيه  
 ما بلغ أصغراً نية أي زرع  
 قالت عائشة قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 كنت لك كاذب زرع لا زرع

الى عمر كلاهما عن ابن عبيدة اسانده ولم يسق لفظه أيضا (قوله قال سعيد بن سلمة) هو ابن أبي  
 الحسام وهو مدني صدوق ماله في البخاري الا هذا الموضع (قوله قال هشام) هو ابن عروة يعني  
 بهذا الاسناد وقد وصله مسلم عن الحسن بن علي عن موسى بن اسمعيل عنه ولم يسق لفظه بنفسه  
 بل ذكر أن عنده عانا ولم يشك وأنه قال وصغر ردائها وخبر نسائها وصغر جارتها وقال ولا تفت  
 ميرتا تعشيا وقال وأعطاني من كل راحة وقد كنت ذلك كله وهذا الذي به عليه البخاري من  
 قوله ولا تعشش شتا تعششا اختلف في ضبطه فقبل بالغين المحجمة وقبل بالمهملة وقد تقدم بيانه  
 وقد وصله أبو عروبة في صحيحه والطبراني بطوله واسانده موافق لعيسى بن يونس وأشرت الى  
 ما في روايته من الخالفة فيما تقدم مفصلا وذكر الجاني أنه وقع عند أبي زيد المروزي بلفظ قال  
 سعيد بن سلمة عن أبي سلمة وعشش شتا تعششا وهو خطأ في السند والمتن والصواب ولا تعشش  
 وقال موسى حدثنا سعيد بن هشام (قوله قال أبو عبد الله) وقال بعضهم فاقمع بالميم وهذا أصح  
 أبو عبد الله المذكور هو البخاري المصنف وهو يوضح أن الذي وقع في أصل روايته اقمع بالنون  
 وقدر واء اقمع بالميم من طريق عيسى بن يونس أيضا النسائي وأبو يعلى وابن حبان والحوزمي  
 وغيرهم وكذا وقع في رواية سعيد بن سلمة المذكورة وفي رواية أبي عبيد أيضا وقد تقدم  
 بيان الاختلاف في ضبطها ومعناها وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم حسن عشرة  
 المراهله بالناسين والمحادثة بالامور المباحة مالم يقض ذلك الى ما يمنع وفيه المنع أحيانا وبسط  
 النفس به ومداعية الرجل أهله واعلامه بحبته لها مالم يؤت ذلك الى مقصد تقترب على ذلك من  
 حبها له وأعراضها عنه وفيه منع الفرض المألوف بيان جواز ذلك الفضل بامور الدين واخبار  
 الرجل أهله بصورة حاله معهم وتذكيرهم بذلك لاسيما عند وجود ما طبع عليه من كفر  
 الاحسان وفيه ذكر المرأة احسان زوجها وفيه أكرام الرجل بعض نساءه بحضور غيرها  
 بما يخصها به من قول أو فعل ومجمله عند السلام ممن الميل المقضى الى الجور وقد تقدم في  
 أبواب الهبة جواز تخصيص بعض الزوجات بالصف واللفظ اذا استوفى للأخرى حقها وفيه  
 جواز تحدث الرجل مع زوجته في غير بيتها وفيه الحديث عن الامم الخالية وضرب الامثال  
 بهم اعتبارا وجواز الانبساط في كطرف الاخبار ومستطابات التواذر تشييطا للفوس  
 وفيه حصن النساء على الوفا لبعولتهن وقصر الطرف عليهن والشكر لجليلهن ووصف المرأة  
 زوجها بما تعرفه من حسن وسوء وجواز المبالغة في الاوصاف ومجمله اذا لم يصر ذلك جدينا لانه  
 يفضى الى خرم المروءة وفيه تفسير ما يجمله الخبرين الخبر اما بالسؤال عنه واما استدام من تلقاء  
 نفسه وفيه أن ذكر المرمية فيه من العيب جائز اذا قصد التنفير عن ذلك الفصل ولا يكون ذلك  
 غيبة أشار الى ذلك الخطأ وتعبه أبو عبد الله التميمي شيخه ياض بأن الاستدلال بذلك  
 انما يتم أن لو كان النبي صلى الله عليه وسلم سمع المرأة تغتاب زوجها فأقرها وأما الحكاية عن  
 ليس بمحاضر فليس كذلك وانما هو تفسير من قال في الناس شخص بشئ ولمل هذا هو الذي اراده  
 الخطابي فلا تعقب عليه وقال المازري قال بعضهم ذكر بعض هؤلاء النسوة أزواجهن  
 بما يكرهون ولم يكن ذلك غيبة لكونهم لا يعرفون بأعينهم وأسمائهم قال المازري وانما  
 يحتاج الى هذا الاعتذار لو كان من تحدث عنهم هذا الحديث سمع كلامهن في اغتياب

قال سعيد بن سلمة قال هشام  
 ولا تعشش شتا تعششا  
 قال أبو عبد الله وقال  
 بعضهم فاقمع بالميم وهذا  
 أصح حدثنا عبد الله بن  
 محمد



أزواجهن فافترهن على ذلك فأما الواقع خلاف ذلك وهو أن عائشة حكّت قصة عن نساء  
 مجهولات غائبات فلاولأن امرأة وصفت زوجها بما يكرهه لكان غيبة محرمة على من يقوله  
 ويسمعه إلا أن كانت في مقام الشكوى منه عند الحاكم وهذا في حق المعلن فأما المجهول الذي  
 لا يعرف فلا سرج في سماع الكلام فيه لأنه لا يتأذى إلا إذا عرف أن من ذكر عنه يعرفه ثم إن  
 هؤلاء الرجال مجهولون لا تعرف أسمائهم ولا أعيانهم فضلا عن أسمائهم ولم يثبت للنسوة  
 اسلام حتى يجري عليهن حكم الغيبة فبطل الاستدلال به لما ذكر وفيه تقوية لمن كره نكاح من  
 كان لهما زوج لما ظهر من اعتراف أم زرع بأكرام زوجها الثاني لها بقدر طاقته ومع ذلك  
 فحقرتة وصغرته بالنسبة إلى الزوج الأول وفيه أن الحب يستر الاساءة لأن أبازرع مع اساءته  
 لها بتطليقها لم ينهها ذلك من المبالغة في وصفه إلى أن بلغت حد الافراط والغلو وقد وقع في  
 بعض طرقه إشارة إلى أن أبازرع ندم على طلاقها وقال في ذلك شعرا في رواية عمر بن عبد الله  
 ابن عروة عن جده عن عائشة أنها حدثت عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي زرع وأم زرع  
 وذكرت شعرا أبي زرع على أم زرع وفيه جواز وصف النساء ومحاسنهن للرجل لكن محله إذا  
 كن مجهولات والذي يمنع من ذلك وصف المرأة المعينة بحضرة الرجل أو أن يذكر من وصفها  
 ما لا يجوز للرجال تعمد النظر اليه وفيه أن التشبيه لا يستلزم مساواة التشبيه بالمشبه به من كل  
 جهة لقوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كأبي زرع والمراد ما بينه بقوله في رواية الهيثم  
 في الالف إلى آخره لا في جميع ما وصف به أبوزرع من الثروة الزائدة والابن والخادم وغير ذلك  
 وما لم يذكر من أمور الدين كلها وفيه أن كثرة الطلاق لا وقعها الا مع صاحبة النية فانه صلى الله  
 عليه وسلم تشبه بأبي زرع وأبوزرع قد طلق فلم يستلزم ذلك وقوع الطلاق لكونه لم يقصد اليه  
 وفيه جواز التأسى بأهل الفضل من كل أمة لأن أم زرع أخبرت عن أبي زرع بجميع عشرته  
 فأمثله النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال المهلب واعترضه عياض فاجاد وهو أنه ليس في السباق  
 ما يقتضي أنه تأسّى به بل فيه أنه أخبر أن حاله معها مثل حال أم زرع نعم ما استنبطه صحيح ما عار  
 أن الخبر إذا سبق وظهر من الشارع تقرير مع الاستصانة له جاز التأسى به ونحو مما قاله المهلب  
 قول آخر أن فيقول خبر الواحد لأن أم زرع أخبرت بحال أبي زرع فأمثله النبي صلى الله  
 عليه وسلم وثقعه عياض أيضا فأجاد نعم يؤخذ منه القبول بطريق أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أقر ولم يشكره وفيه جواز قول أبي وأمي ومعناه فقد أنى وأمي وسبأني تقريره في كتاب  
 الادب إن شاء الله تعالى وفيه مدح الرجل في وجهه إذا علم أن ذلك لا يفسده وفيه جواز القول  
 للمتزوج بالرفاه البين إن ثبت اللفظة الزائدة أخيرا وقد تقدم الصحة فيه قبل أبواب وفيه أن  
 من شأن النساء إذا اتحدن أن لا يكون حديثهن غالبا إلا في الرجال وهذا بخلاف الرجال فان غالب  
 حديثهم انما هو فيما يتعلق بأمور المعاش وفيه جواز الكلام بالالفاظ الغريبة واستعمال السجع  
 في الكلام إذا لم يكن مكلفا قال عياض ما ملخصه في كلام هؤلاء النسوة من فصاحة الالفاظ  
 وبلاغة العبارة والبديع ما لا مزيد عليه ولا سيما كلام أم زرع فانه مع كثرة قصوله وقلة فضوله  
 مجتاز الكلمات واضح السمات نيرا السمات قد قدرت الفاظه قدر معانيه وقررت قواعده  
 وشيدت معانيه وفي كلامهن ولا سيما الاولى والعاشرة أيضا من فنون التشبيه والاستعارة

والكفاية والاشارة والموازنة والترصيع والمناسبة والتوسيع والمبالغة والتسجيع والتوليد  
 وضرب المثل وأنواع المجانسة والزنا والايام والايغال والمقابلة والمطابقة والاحتراس  
 وحسن التصير والترديد وغاية التقسيم وغير ذلك أشياء ظاهرة تلي تأملها وقد أشرفنا على بعضها  
 فيما تقدم وكل ذلك أن غالب ذلك أثر في قالب الانسجام وأثريه الخاطر بغير تكلف وجاء  
 لفظه نابعاً لبعثنا منقاداً غير مستكره ولا منافراً لله عن على من يشاء بما شاء الله الأهر **(قوله)**  
 حدثنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني **(قوله)** قدرا الجارية الحديثة السن) أي القرينة العهد  
 بالصغر وقد بينت في شرح المتن في العبد بن أنها كانت يومئذ بنت خمس عشرة سنة أو أزيد  
 ووقع عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن الزهري الجارية العربية وهي بنت الممثلة وكسر  
 الراء بعد هاء واحدة وتقدم تفسيره في صفة الجنة من يده الخلق **(قوله)** **باب**  
 موعظة الرجل ابنته لحال زوجها) أي لاجل زوجها **(قوله)** عن ابن عباس قال لم أزل أرى حريصاً  
 على أن أسأل عمر) في رواية عبيد بن جابر الماشقي في تفسير القصرم عن ابن عباس مكنت  
 سنة أريد أن أسأل عمر **(قوله)** عن المرائين) في رواية عبيد بن جابر **(قوله)** الذين) كذا في جميع  
 النسخ ووقع عند ابن التين التي بالافراد خطأ فقال الصواب الذين بالثنية (قلت) ولو  
 كانت محفوفة لا يمكن توجيها **(قوله)** حتى حج) وجمعت معه) في رواية عبيد بن جابر **(قوله)**  
 أن أسأله هيبته حتى خرج حاجاً وفي رواية يزيد بن رومان عند ابن جرير عن ابن عباس  
 أريد أن أسأل عمر فكتت أمها حتى يجمعها معه فلما قضينا حاجنا قال مرحبا بن عمر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ما حاجتك **(قوله)** وعدل) أي عن الطريق الحادة المسلوكة الى طريق  
 لا يهلك غالباً ليقضى حاجته ووقع في رواية عبيد بن جابر مع فلان رجلاً وكما يعض الطريق  
 عدل الى الاراك حاجته وبين مسلم في رواية عبيد بن جابر من طريق جابر بن سلم عن عبيدة  
 أن المكان المذكور هو صحر الظهران وقد تقدم ضبطه في الغزالي **(قوله)** وعدلت معه بأداة  
 فبرز) أي قضى حاجته وتقدم ضبط الاداة وتفسيرها في كتاب الطهارة وأصل تبرؤ من  
 البراء وهو الموضع الخالي بالبرز عن البيوت ثم أطلق على نفس الفعل وفي رواية جابر بن سلمة  
 المذكور فعند الطيالسي قد دخل عمر الاراك فعضى حاجته وقعدت له حتى خرج فوخذ منه  
 أن المسافر إذا لم يجد القضاء لقضاء حاجته استمر بما يمكنه السري من صحر البادية **(قوله)**  
 فسكت على يديه منه فاقترضا) في رواية عبيد بن جابر عن الزهري الماشقي في المطالع فسكت من  
 الاداة **(قوله)** فقلت لها أم المؤمنين من المرائين) في رواية الطيالسي فقلت يا أم المؤمنين  
 أريد أن أسألك عن حديث منذ سنة فقتني في هذا أن أسألك وتقدم في التفسير من رواية  
 عبيد بن جابر فوقفت له حتى فرغ ثم شرت معه فقلت يا أم المؤمنين من اللتان قطاها ناعلي التي  
 صلى الله عليه وسلم من أزواجه قال قلت حصه وعائشة فقلت والله إن كنت لأريد أن أسألك  
 عن هذا منذ سنة فما أستطيع هيبته قال قلت فقلت ما ظننت أن عندي من علم فاسألني فأن كان  
 لي علم خبرتك به وفي رواية يزيد بن رومان المذكور فقال ما سألت عنه أحدا أعلم بذلك سوى  
**(قوله)** اللتان) كذا في الأصول وحكي ابن التين أنه وقع عند التي بالافراد قال والصواب اللتان  
 بالثنية وقوله قال الله تعالى ان توبوا الى الله فقد صغت قلوبكما أي قال الله تعالى لهما ان توبا

حدثنا هشام أخبرنا عمر  
 عن الزهري عن عروة عن  
 عائشة قالت كان الحبش  
 يلعبون بجرابهم فيستري  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وأنا أنظر فلألت أنظر  
 حتى كنت أنا أنصرف فاقدروا  
 قدر الجارية الحديثة السن  
 تسمع اللهوه **(باب)** موعظة  
 الرجل ابنته لحال زوجها  
 حدثنا أبو اليان أخبرنا  
 شعب عن الزهري قال  
 أخبرني عبد الله بن عبد  
 الله بن أبي ثور عن ابن  
 عباس رضي الله عنهما  
 قال لم أزل أرى رجلاً على أن  
 أسأل عمر بن الخطاب عن  
 المرائين من أزواج النبي  
 صلى الله عليه وسلم اللتان قال  
 الله تعالى ان توبا الى الله  
 فقد صغت قلوبكما حتى حج  
 وجمعت معه وعدلت  
 معه بأداة فبرز ثم جاءه  
 فسكت على يديه منها فاقترضا  
 فقلت لها أم المؤمنين من  
 المرائين من أزواج النبي  
 صلى الله عليه وسلم اللتان  
 قال الله تعالى ان توبا الى  
 الله فقد صغت قلوبكما قال

من التعاون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدل عليه قوله بعدوان تطاهر عليه أى تتعاونوا  
كما تقدم تفسيره في تفسير السورة ومعنى تطاهرهما أنهما اتعانا حتى حرم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على نفسه ما حرم كإسباقي بيانه وقوله فلاويكما كذا استعما اليهم في موضع التثنية بلفظ  
الجمع كقولهم وضعا راحلها أى راحتيهما (قوله) واجبنا لك يا ابن عباس) تقدم شرحه في  
العلم وأن عمر تعجب من ابن عباس مع شهرته بعلم التفسير كيف خفي عليه هذا القدر مع شهرته  
وعظمته في نفس عمر وتقدمه في العلم على غيره كما تقدم بيان ذلك وانضمنا في تفسير سورة النصر  
ومع ما كان ابن عباس مشهورا به من الخرص على طلب العلم ومداخلته كبار الصحابة وأمهات  
المؤمنين فيه أو تعجب من حرصه على طلب فنون التفسير حتى معرفة المجهول ووقع في الكشف  
كأنه كرم أسأله عنه (قلت) وقد جزم بذلك الزهري في هذه القصة بعينها فيما أخرجه مسلم من  
طريق معمر عنه قال يصدق قوله قال عمر واجبنا لك يا ابن عباس قال الزهري كرم الله أسأله عنه ولم  
يكفه واستبعد القرطبي ما فهمه الزهري ولا يصدق فيه (قلت) ويؤيد ذلك حديث التورين وعندهما قال  
ابن مالك وفي قوله واجبنا لك أن كان منونا فهو اسم فعل بمعنى أحب ومنه وأما وى وقوله بعدهم  
بى مما أجبنا وكذا وان كان بغير تورين فالأصل فيه واجبنا فأبدلت الكسرة فتصارت  
الباء ألفا كقولهم يا أسفا يا حسرتا وفيه شاهد لجواز استعماله في معادى غير مندوب وهو  
مذهب المردود وهو مذهب صحيح اه ووقع في رواية معمر واجبنا لك (قوله) عائشة وحفصة  
كذا في أكثر الروايات ووقع في رواية جاذب سلة وحيدة عنه حفصة وأم سلة كذا أحكامه  
عنه مسلم وقد أخرجه الطيالسي في مسنده عنه فقال عائشة وحفصة مثل الجماعة (تنبه)  
هذا هو المحدث أن ابن عباس هو المحدث يسأل عمر عن ذلك ووقع عند ابن مردويه من وجه  
آخر ضعف عن عمران بن الحكم السلمي حدثني ابن عباس قال كنا نسرق فلقنا عمر ونحن تصدث  
في شأن حفصة وعائشة فسكتنا حين لحقنا فخرج علينا أن نخبره فقلنا إذا كنا ناشان عائشة  
وحفصة وسودة فذكر طرفا من هذا الحديث وليس بتمامه ويمكن الجمع بأن هذه القصة كانت  
سابقة ولم يتمكن ابن عباس من سؤال عمر عن شرح القصة على وجهها إلا في الحال الثاني  
(قوله) ثم استقبل عمر الحديث يسوقه أى القصة التي كانت سبب نزول الآية المسؤول عنها  
(قوله) كنت أنا وأجاري من الأنصار في بني أمية بن زيد (قوله) في بني أمية بن زيد) أى  
بالرفع ويجوز فيه التنبه عطف على الضمير المنصوب في قوله (قوله) في بني أمية بن زيد) أى  
ابن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف من الأوس (قوله) وهم من عوالي المدينة) أى السكان  
ووقع في رواية عجيل وهي أى القرية والعوالي جمع عالة وهي قرى بقرب المدينة بمال  
المشرق وكانت منازل الأوس واسم الجار المنصكرواوس بن خولى بن عبد الله بن الحارث  
الأنصاري سماه ابن سعد من وجه آخر عن الزهري عن عمرو بن عائشة فذكر حديثا وفيه وكان  
عمر مؤاخيا لأوس بن خولى لا يسمع شأ الاحدثه ولا يسمع عرشا الاحدثه فهذا هو المحدث وأما  
ما تقدم في العلم عن حاله عتيان بن مالك فهو من تركيب ابن بشكوان فإنه يجوز أن يكون  
الجار المذكور عتيان لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخى بنه وبين عمر لكس لا يزم من الإخاء أن  
يتجاوزوا والاخذ بالنص مقدم على الاخذ بالاستنباط وقد صرح في الرواية المذكورة عن ابن

واجبنا لك يا ابن عباس هما  
عائشة وحفصة ثم استقبل  
عمر الحديث يسوقه قال  
كنت أنا وأجاري من  
الأنصار في بني أمية بن زيد  
وهم من عوالي المدينة وكنا  
تناوب التزول على السبي  
صلى الله عليه وسلم فينزل  
يوما وأنزل يوما

سعدان عمر كان مؤاخبا لاوس فهذا يعني الصداقة لايعني الاخاء الذي كانوا يوارثون به ثم نسخ  
وقد صرح به ابن سعد بان النبي صلى الله عليه وسلم آتى يساً وبن خولى وتباع من زهوب كما  
صرح به آخريين عمر وعثمان بن مالك فبين ان معنى قوله كان مؤاخبا أى صادقا واثباته بذلك  
ان في رواية عبيد بن حنن وكان في صاحب من الانصار (قوله فاذا نزلت) الطاهر ان اذ اشترطه  
ويجوز ان تكون ظرفية (قوله جنته جلدت من غير ذلك اليوم من الوحي أو غيره) أى من  
الحوادث الكائنات عند النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن سعد المذكورة لا يسمع شأ الا  
حدثه به ولا يسمع عمر شأ الا حدثه به وسأني في خبر الواحد في رواية عبيد بن حنن يلفظ اذا غاب  
وشهدت آيته بما يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية الطالبي يحضر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا غيب وأحضره اذا غاب ويحضرني وأخبره (قوله وكأما عشر قرش فلب  
النساء) أى تحكم عليهن ولا يحكمن علينا بخلاف الانصار فكانوا بالعكس من ذلك وفي رواية  
يزيد بن رومان تكلم في عكة لا يكلم أحد امرأته الا اذا كانت حاجة قضى منها حاجته وفي رواية  
رواية عبيد بن حنن ما تعد للنساء أمرا وفي رواية الطالبي كالأعتد للنساء امر لا يدخلن في  
أمورنا (قوله فلفظ) بكسر الفاء وقد فتح أى جعل أو أخذوا المعنى انهن أخذن في تعلم ذلك  
(قوله من أدب نساء الانصار) أى من سيرتهن وطريقتهن وفي الرواية التي في المطالع من أرباب الراة  
وهو العقل وفي رواية معمر بن مسلم يتعلمن من نسائهم وفي رواية يزيد بن رومان فليقدمن المدينة  
تزوجنا من نساء الانصار فعلن يكلمنا ويراجعنا (قوله ففسخت) بسن مهله ثم خامجة  
ثم موحدة وفي رواية الكشي في الصاد المهله بدل السن وهما بمعنى والعصب والضب  
الزجر من الغضب ووقع في رواية عقيل عن الزهري الماضي في المطالع ففسخت بها مهله من  
الصباح وهو رفع الصوت ووقع في رواية عبيد بن حنن فيخافني امرأته ما رأيت من أي أفكر  
فيسوا أقدره فقالت امرأتي لو صنعت كذا وكذا (قوله فأنكرت أن تراجعني) أى ترادني  
في القول وتناظرني فيه ووقع في رواية عبيد بن حنن فقلت لها وما تكلف في أمر أريده  
فقالت لي عيال يا ابن الخطاب ما تريد أن تراجع وسأني في اللباس من هذا الوجه يلفظ فلما به  
الاسلام وذكرهن الله ما نالهن بذلك حق عليتنا من غير أن ندخلن في شيء من أمورنا وكان بيني  
وبين امرأتي كلام فاغلظت لي وفي رواية يزيد بن رومان ففقت اليها بضيق فصر بنباه فقالت  
يا عيال يا ابن الخطاب (قوله ولم) بكسر اللام وفتح الميم (قوله تنكر أن اراجلك فواقه ان  
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه وان احداهن لتهمره اليوم حتى الليل) في رواية عبيد  
ابن حنن وان ابتك لراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل يومه غضبان ووقع في  
المطالع يلفظ غضبا ناو فيه نظر وفي روايته التي في اللباس قالت تقول لي هذا وأنتك توثني رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية الطالبي فقلت متى كنت تدخلين في أمورنا فقالت يا ابن  
الخطاب ما يستطيع أحد أن يكلمك وأنتك تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل  
غضبان (قوله لتهمره اليوم حتى الليل) بالنصب فيهما وبالجر في الليل أيضا أى من أول النهار الى  
أن يدخل الليل ويحتمل أن يكون المراد حتى انتهت لتهمره الليل مضافا الى اليوم (قوله فقلت لها  
قدخاب) كذا لا كترخاب بخامجة ثم موحدة وفي رواية عقيل فقلت قد جاعت من فقلت ذلك

فاذا نزلت جنته جلدت  
من غير ذلك اليوم من  
الوحي أو غيره وأذا نزل  
فعل مثل ذلك وكأما عشر  
قرش فلب النساء فلما  
قدما على الانصار اذا قوم  
تقبلهم نسائهم فلفظ  
نسائنا ياخذن من أدب  
نساء الانصار ففسخت على  
امرأتي فراجعتني فأنكرت  
أن تراجعني قالت ولم تنكر  
أن اراجحك فوالله ان  
أزواج النبي صلى الله عليه  
وسلم ليراجعنه وان احداهن  
لتهمره اليوم حتى الليل  
فاخزني ذلك فقلت لها قد

خاب

٢ قوله رواية الكشي في  
هي مافي الهامش

من فعل ذلك منهم ثم جعلت على عيسى قنزلت قد دخلت على حفصة فقلت لها أي حفصة أتعاضب احدا كن النبي صلى الله عليه وسلم اليوم حتى الليل قالت نعم فقلت قد خست وخسرت أقتامين أن يغضب الله لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتهلكن لا تسكثن

النبي صلى الله عليه وسلم ولا تراجعني في شيء ولا تهجره وسليق ما بذلك ولا يفركن ان كانت جارك أو وضامتك وأحب الي النبي صلى الله عليه وسلم يرد عاقبة

٣ قوله في باب المعرفة من كتاب المطامير هكذا في الاصول ولم يرباب المعرفة في كتاب المطامير في نسخ الصحيح فخر

١٥ محصه

منهم يعظيهم بالبحيم ثم مناة فعل ماض من الجي وهذا هو الصواب في هذا المار واية التي فيها يعظيهم وأما سائر الروايات ففيها نابت وخسرت ثقات باناء المجبة لعطف وخسرت عليها وقد أغفل من جرم أن الصواب بالبحيم والمناة مطلقا (قوله من فعل ذلك) وفي رواية أخرى من فعلت قالت كبريا النظر الى اللفظ والتأنيث بالنظر الى المعنى (قوله ثم جعلت على عيسى) أي ليستأجبهما فيما عدا أن أن العادة أن الشخص يضع في البيت بعض شياءه فإذا خرج الى الناس لبسها (قوله) قد دخلت على حفصة يعني ابنة عبد الله بن مسعود بن أبيه لم تزل تهاينه (قوله قالت نعم) في رواية عبيد بن حنبل أنا اتراجعه وفي رواية جادين سلمة فقلت لا تسكن الله (قوله أقتامين أن يغضب الله لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتهلكن) كذا هو بالنصب لا كثر ووقع في رواية عقيل فتهلكن وهو على تقدير محذوف وقدم في باب المعرفة ٣ من كتاب المطامير افتامين أن يغضب الله لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتهلكن قال أبو علي الصدق الصواب أقتامين وفي آخره فتهلكن كذا قال وليس بخطا لأن كان توجيهه وفي رواية عبيد بن حنبل فتهلكن يسكون الكلف على خطاب جماعة النساء عنده فقلت تعلمن وهو في تشديد اللام أي أخذن عقوبة الله وغضب رسوله (قوله لا تسكثن النبي صلى الله عليه وسلم) أي لا تطغي منه الكثير وفي رواية يزيد بن رومان لا تكلمي رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن رسول الله ليس عندهم نأرو ولا دراهم ما كان لك من حاجة حتى دهقه فليكني (قوله ولا تراجعني في شيء) أي لا تارديه في الكلام ولا تردى عليه قوله (قوله ولا تهجره) أي ولو هجرته (قوله ما بذلك) أي طهر لك (قوله ولا يفركن) أن يفتح ألفه ويكسر هاءه أيضا (قوله جارك) أي ضرتك وهو على حقيقة لها كانت مجاورة لها والاولى أن يجعل اللفظ هنا على معنيته لصلاحيته لكل منهما والعرب تطلق على الضرة جارة لتجاوزهما المعنى لكونهما عند شخص واحد وان لم يكن حسبا وقد تصلمت شيء من هذا في آخر شرح حديث أم زرع ووقع في حديث جل بن مالك كنت بين جارين يعني ضربتين فانه فسر في الرواية الاخرى فقال امرأتين وكلن ابن سيرين يكره تسميتهما ضرورة يقول انها لا تقصر ولا تنفع ولا تذهب من رزق الاخرى بشيء وانما هي جارة والعرب تسمى صاحب الرجل وخطيبه جارا وتسمى الزوجة أيضا جارة فلطمها الرجل وقال القرطبي اختار عمر تسميتها جارة أدامته أن يضاف لفظ الضرر الى أحد من أمهات المؤمنين (قوله أو ضا) من الوضاعة ووقع في رواية معمر وأسم بالمهلة من الوضاعة وهي العلامة والرمز إذا كان الجال وسماه أي أعلمه بالامة (قوله وأحب الي النبي صلى الله عليه وسلم) المعنى لا تغفري بكون عاقبة تفعل ما نهيتك عنه فلا يؤاخذها بذلك فانها تدل بجميلها ومحبة النبي صلى الله عليه وسلم فيها فلا تغفري أنت بذلك لاحتمال أن لا تكون في تلك المنة فلا يكون لك من الادلال مثل الذي لها ووقع في رواية عبيد بن حنبل أي من هذا ولقطه ولا يفرك هذه التي أعجبها حسنها أحب رسول الله صلى الله عليه وسلم اياها ووقع في رواية سليمان بن بلال عند مسلم أعجبها حسنها أحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بواو العطف وهي آيين وفي رواية الطيالسي لا تغفري بحسن عاقبة وحب رسول الله اياها وعند ابن سعد في رواية أخرى انه ليس لك مثل خطوة عاقبة ولا حسن زينب يعني بنت جحش والتي وقع في رواية سليمان بن بلال والطيالسي يؤيد ما حكاه السهلي عن بعض المشايخ أنه جعله من باب حذف حرف العطف واستحسنه من معناه وكتبوه حاشية قال السهلي

وليس كما قال بل هو مرفوع على البذل من الفاعل الذي في أول الكلام وهو هذين قوته  
 لا يترك هذه فاعله والى فعت وحسب بدل اشتمال كما تقول أعجبتني يوم الجمعة صوم فيه  
 وسرى زيد حب الناس له ١٥ وثبت الواو يرد على رده وقد قال عياض يجوز في حب الرفع على  
 أنه عطف بيان أو بدل اشتمال أو على حذف حرف العطف قال وضبطه بعضهم بالنصب على نزع  
 الخافض وقال ابن التين حب فاعل وحسبها بالنصب مفعول من أجله والتقدير أعجبها حب  
 رسول الله أيها من أجل حبها قال والضمر التي إلى أعجبها منصوب فلا يصح بدل الحسن منه  
 ولا الحب وزاد عيب في هذه الرواية ثم رجت حتى دخلت على أم سلمة فقرايت منها يعني لان  
 أم عمر كانت محزونة فيتمثل أم سلمة وهي أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة والدة عمر حقة بنت  
 هاشم بن المغيرة فهي بنت عمهم وفي رواية يزيد بن رومان ودخلت على أم سلمة وكانت خالتي  
 وكانت أمه أطلق عليها خالة لكونها في درجة أمه وهي بنت عمها ويحتمل أن تكون ارتضعت معها  
 أو أختها من أمها (قوله دخلت في كل شيء) ٢ يعني من أمور الناس وأرادت الغالب بدليل  
 قولها حتى ينبغي أن تدخل بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه فان ذلك قد دخل في عموم  
 قولها كل شيء فكأنها ترد (قوله فاختذني والله أخذا) أي معتنى من الذي كنت أريد به  
 تقول أخذ فلان على يد فلان أي معناه عمار يد أن يشعله (قوله كسرتني عن بعض ما كنت  
 أجد) أي أخذتني بلسانها أخذا دفعني عن مقصدي وكلامي وفي رواية لابن سعد فقالت أم  
 سلمة أي والله ألتكلمه فان تحمل ذلك فهو أولى به وإنها ناعته كن أطوع عندنا من قال عمر  
 فدخلت على كلابي لهم وفي رواية يزيد بن رومان ما معناه أن تغار على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وأزواجه بغيرن عليكم وكان الحامل لعمر على ما وقع منه شدة شفقته وعظم نصيبته فكان  
 يبسط على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول له افعل كذا ولا تفعل كذا كقوله اعجب بنا طر وقوله  
 لا تصل على عبد الله بن أبي وغير ذلك وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل ذلك لعله بعض نصيبته  
 وقوته في الإسلام وقد أصرح المصنف في تفسير سورة البقرة حديث أنس عن عمر قال وافقت  
 الله في ثلاث الحديث وفيه ويلقي معاينة النبي صلى الله عليه وسلم بعض نساءه فدخلت عليهن  
 فقلت لئن أنتمين أو ليسدن الله رسوليه خير أم نكن حتى أتيت إحدى نساءه فقالت يا عمر أمانى  
 رسول الله ما بطن نساء حتى تغفلن أنت وهذه المرأة هي زينب بنت جحش كما أخرج الخطيب  
 في المهمات ويجوز بعضهم أنها أم سلمة لكلامها المذكور وفي رواية ابن عباس عن عمر أنها لکن  
 التعدد أولى فان في بعض طرق هذا الحديث عند أحمد وابن مردويه ويلقي من كان من  
 أمهات المؤمنين فاستقرين أقول لتكفن الحديث ويؤيد التعدد اختلاف الانطاف في  
 جوابي أم سلمة وزينب والله أعلم (قوله وكذا قد تحدثنا عن غسان تنعل الخليل في الظالم بلطف تنعل  
 النعل أي تستعمل النعال وهي نعال الخليل ويحتمل أن يكون بالموحدة ثم المجهدة ويؤيد لفظ  
 الخليل في هذه الرواية وتنعل في الموضعين بفتح أوله وأنكر الجوهري ذلك في الداء فقال أنفلت  
 الدابة ولا تقل نعلت فيكون على هذا بضم أوله وحكي عياض في تنعل الخليل الوضوح ونغل  
 بعض المتأخرين فرد عليه وقال الموحود في الضاري تنعل النعال فاعتد على الرواية التي في  
 الظالم ولم يقتصر التي هنا وهي التي تكلم عليها عياض (قوله لتغزوا) وقع في رواية تميم بن

قال عمر وكذا قد تحدثنا عن  
 غسان تنعل الخليل لتغزوا

٢ قوله دخلت في كل شيء وقوله  
 فاختذني والله أخذا وقوله  
 كسرتني عن بعض ما كنت  
 أجد هذه الكلمات لم توجد  
 في نسخ الصحيح التي بأيدينا  
 فاعلمنا رواية للشارح وحور  
 نظمها ١٥

حينئذ ونحن نتخوف ملككم من ملوك غسان ذكر لنا انه يريد ان يسير اليها فقامت امتهلا صديرونا  
 منه وفي رواية التي في اللباس وكان من حول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقام له فلم يبق  
 الاملاك غسان الشام كاختلاف ان ياتوا وفي رواية الطالبي ولم يكن احداً يخوف عندنا من  
 ان يفترقوا فملك من ملوك غسان **(قوله فقتل صاحب الانصاري يوم نوبته فرجع اليه)** فقتل  
 فقتل باني ضرب بالشد او قال اثم هو (أي في البيت وذلك لبطاها بته فقتل ان يخرج من البيت  
 وفي رواية عجيل انا ثم هو وهي اولى **(قوله فقتل)** أي خفت من شدة ضرب الباب بخلاف  
 العادة **(قوله فخرجت اليه فقال قد حدث اليوم امر عظيم قلت ما هو اجاب غسان)** في رواية  
 معمر اجاب وفي رواية عبيد بن حنين اجاب الغساني وقد تقدمت تسميته في كتاب العلم **(قوله)**  
 لابل اعظم من ذلك واهول هو بالنسبة الى عمر لكونه خصه بنتمنهن **(قوله طلق رسول الله)**  
 صلى الله عليه وسلم نساه كذا وقع في جميع الطرق عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي نوري طلق  
 بالجزم ووقع في رواية عن عائشة عند ابن سعد فقال الانصاري امر عظيم فقال عمر لعل  
 الحرب بن أبي شعمر سارا لينا فقال الانصاري اعظم من ذلك قال ما هو قال ما يرى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم الا قد طلق نساه واخرج نخوم من رواية الزهري عن عروة عن عائشة وسعى  
 الانصاري اوس بن خولى كما تقدم ووقع قوله طلق مقرونا بالقتل **(قوله وقال عبيد بن حنين سمع)**  
 ابن عباس عن عمر يعني هذا الحديث **(فقال)** يعني الانصاري **(اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم)**  
**(ازواجه)** لم يذكر البصري هنام رواية عبيد بن حنين الا هذا القدر وما بعد هو قوله فقلت  
 خابت خصه وخسرت فهو بية رواية ابن أبي نوري ان هذا التعليق قد وصله المؤلف في تفسير  
 سورة التحريم بلفظه فقلت جاء الغساني فقال بل اشد من ذلك اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم  
 ازواجه فقلت رغم اني ففصة وعائشة وطلعت بعض الناس ان من قوله اعتزل الى آخر الحديث  
 من سياق الطريق المعلق وليس كذلك لما بينته والموقع في ذلك اراد البصري بهذه اللفظة المعلقة  
 عن عبيد بن حنين في أثناء المتن المساق من رواية ابن أبي نوري فصار الظاهر انه تحول الى مساق  
 عبيد بن حنين وقد سلم من هذا الاشكال التفسير فلم يسق المتن ولا القدر المعلق بل قال فذكر  
 الحديث واجترأ بما وقع من طريق ابن أبي نوري القاطم ومن طريق عبيد بن حنين في تفسير  
 التحريم ووقع في مستخرج أبي نعيم ذكر القدر المعلق عن عبيد بن حنين في آخر الحديث  
 ولا اشكال فيه وكان البصري اراد ان بين ان هذا اللفظ وهو طلق نساه لم تتفق الروايات عليه  
 ففعل بعضهم واهابا المعنى ثم وقع عند مسلم من طريق حماد بن زميل عن ابن عباس ان عمر قال  
 قد خلت المسجدة فاذا الناس يقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساه وعبد ابن مردويه  
 من طريق سلمة بن كهيل عن ابن عباس ان عمر قال لعبيد بن حنين عرس بعض طرق المدينة  
 فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق نساه وهذا ان كان محفوظا لعل على ان ابن عمر لا يراه  
 وهو جاء من منزلة فاحسب عيش ما اخبر به الانصاري ولعل الجزم وقع من اشاعة بعض اهل  
 التفريق نقله الناس واصله ما وقع من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نساه ولم يجرع عذته بذلك  
 فنقلوا انه طلقهن ولذلك لم يعاتب عمر الانصاري على ما جزم به من وقوع ذلك وقد وقع في  
 حديث حماد بن الوليد عند مسلم في آخر مؤثرات هذه الآية واذا جاءهم امر من الامن

قتل صاحب الانصاري يوم  
 نوبته فرجع اليه غسان  
 فقتل باني ضرب بالشد  
 او قال اثم هو فقتل  
 فخرجت اليه فقال قد حدث  
 اليوم امر عظيم قلت ما هو  
 اجاب غسان قال لابل اعظم  
 من ذلك واهول طلق رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 نساه وقال عبيد بن حنين  
 سمع ابن عباس عن عمر فقال  
 اعتزل النبي صلى الله عليه  
 وسلم ازواجه فقلت

أو أن يوفى إذا عابه إلى قوله يستطونه منهم قال فكنت أنا أستطيع ذلك الأمر والمعنى لو ردوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكون هو الخيرة أو إلى أولى الأمر كما كبر العصابة لعلهم لقهم المراد منه باستخراجهم بالفهم والتلفظ بما يفتي عن غيرهم وعلى هذا المراد إذا عاه قولهم وإشاعهم أنه مطلق لئلا يفسر بتحقيق ولا ثبت حتى شقي عرقى الاطلاع على حقيقة ذلك وفي المراد المذاع وفي الآية أقوال أخرى ليس هذا موضع بسطها **(قوله)** خابت حفصة وخسرت) انتهى صاحبها بالذكري كما تنهات لكونها بنته ولكونه كان قريب العهد بتدويرها من وقوع ذلك ووقع في رواية عبد بن حنن فقلت رغم أنها حفصة وعائشة وكانه خصما بالذكري لكونهما كانتا السبب في ذلك كما ساقى بيانه **(قوله)** قد كنت أظن هذا يوشك أن يكون) يكثر الشين من يوشك أي يقرب وذلك لما كان تقدمه من أن مرا جعته قد تقضى إلى الغضب المفضي إلى الفرقة **(قوله)** فصلبت صلاة الفجر مع النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية ممالك دخلت المسجد فإذا الناس يكتفون الحصى ويقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه وذلك قبل أن يؤمر بن الجلاب كذا في هذه الرواية وهو غلط بين فان نزول الجلاب كان في أول زواج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش كما تقدم بيانه واختصاف تفسير سورة الأحزاب وهذه القصة كانت سبب نزول آية الضيق وكانت زينب بنت جحش فحين خبر وقد تقدم ذكر عمر لما في قوله ولا حسن زينب بنت جحش وسبب أي بعد غيبة أبواب من طريق أبي الغضى عن ابن عباس قال أم حبنا وما نساء النبي صلى الله عليه وسلم يكنن فخرجت إلى المسجد فجاءه عمر فعاد إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في غرفة فذكر هذه القصة مختصرا فهو ابن عباس ومشاهدته لذلك يقتضى تأخر هذه القصة عن الجلاب فان بين الجلاب وأما قال ابن عباس إلى المدي يتبع أبو به نحو أربع سنين لأنهم قدموا بعد فتح مكة فآية الضيق على هذا نزلت سنة تسع لأن الفتح كان سنة ثمان والجلاب كان سنة أربع أو خمس وهذا من رواية عكرمة بن عمار بالاسناد الذي خرج به مسلم أيضا قول أبي سفيان عندي أجل العرب أم حبيبة أو زوجها قال نعم وأكبره الأئمة وبالغ ابن زرم في انكاره وأجابوا بتأويلات بعبادة لم يتعرض لهذا الموضوع وهو نظير ذلك الموضوع والله الوفاق وأحسن محامله عندي أن يكون الراوى لما رأى قول عمر أنه دخل على عائشة ظن أن ذلك كان قبل الجلاب فحزم به لكن جوابه أنه لا يلزم من الدخول رفع الجلاب فقد يدخل من الباب ويتخاطبه من وراء الجلاب كما لا يلزم من وهم الراوى في لفظه من الحديث أن يطرح حديثه كله وقد وقع في هذه الرواية موضع آخر مشكك وهو قوله في آخر الحديث بعد قوله فصحت النبي صلى الله عليه وسلم قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزلت أنشب بالجند ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما غابني على الأرض ما عساه يده فقلت يا رسول الله إنما كنت في الفرقة تسعا وعشرين فان ظاهرا أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل عقب ما خاطبه عمر فليزم منه أن يكون عمر تأخر كلامه معه تسعا وعشرين يوما وساق غيره ظاهر في أنه تكلم معه في ذلك اليوم وكيف يعمل عمر تسعا وعشرين يوما لا يتكلم في ذلك وهو مصرح بأنه لم يصبر ساعة في المسجد حتى يقوم ويرجع إلى الفرقة ويستأنذ ولكن تأويل هذا سهل وهو أن يحمل قوله قتل أي بعد أن مضت المدة ويستفاد منه أنه كان يتردد إلى النبي صلى

خابت حفصة وخسرت  
قد كنت أظن هذا يوشك  
أن يكون بخسعت على  
ياني فصلت صلاة الفجر  
مع النبي صلى الله عليه وسلم  
فدخل النبي صلى الله عليه  
وسلم مشربة فاعتزل فيها



الله عليه وسلم في تلك المدة التي حلف عليها فاتفق أنه كان عنده عند إرادته التزول فنزل معه ثم  
 خشي أن يكون نسي فذكره كما ذكره عائشة كما ساق وما يؤيد تأخر قصة التفسير ما تقدم من  
 قول عمر في رواية عبيد بن حسن التي قدمت الإشارة إليها في المطامير وكان من حول رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قد استقام له الأمل غسان بالشام فإن الاستقامة التي أشار إليها انما وقعت  
 بعد فتح مكة وقد مضى في غزوة الفتح من حديث عمرو بن سلمة الحريري **وهنا** مات العرب تلزم  
 بإسلامهم الفتح فقولون أتركوهم وقومه فإن ظهر عليهم فهو نبي فلما كانت وقعة الفتح بدر كل قوم  
 بإسلامهم ٥١ والفتح كان في رمضان سنة ثمان ورجوع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة في  
 أواخر ذي القعدة منها فلما كان سنة ثمان تسع نسي سنة الوفود لكثرته من وفد عليه من العرب  
 فظهر أن استقامته من حوله صلى الله عليه وسلم انما كانت بعد الفتح فاقضى ذلك أن التفسير  
 كان في أول سنة تسع كما قدمته وعن جزم بأن آية التفسير كانت سنة تسع الديماطي وأما سماعه وهو  
 المعتمد **(قوله)** ودخلت على حفصة فاذا هي بسكى في رواية سمك أنه دخل أولا على عائشة  
 فقال يا بنت أبي بكر أقد بلغ من شائك أن تؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت مالي ولك  
 يا ابن الخطاب عليك بعينك وهي بعين مهمل مقصود تحتها نسي كنه بعد هامو حدة ثم منناه  
 أي عليك بمقامك وموضع شرك وأصل العيبة الوعاء الذي يجعل فيه الثياب ونفيس المتاع  
 فاطلقت عائشة على حفصة أنها عيبة عرب بطريق التشبيه ومرادها عليك بوعظ ابنتك **(قوله)**  
 ألم أكن حذرتك زادني رواية سمك لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصحب ولولا أنا  
 لطلقت فيك أشد الكرامة لاجتماع عندها من الحزن على فراق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما  
 توقعه من شدة غضب أبيها عليها وقد قال لها فما أخرج ابن مردويه والله أن كان طلقك  
 لأكل كلبا وأخرج ابن سعد والداري والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم  
 راجعها ولابن سعد مثله من حديث ابن عباس عن عمرو أسنده حسن ومن طريق قيس بن زيد  
 مثله وزاد فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن جبريل أتاني فقال لي راجع حفصة فإنها صوامه  
 قوامه وهي زوجتك في الجنة وقيس مختلف في صحبته ونحوه عنده من مرسل محمد بن سيرين  
**(قوله)** هاهوذا معتر في المشربة في رواية سمك فقلت لها ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قالت هو في خزانة في المشربة وقد تقدم ضبط المشربة وتفسيرها في كتاب المطامير وانها باضم  
 الرامو يفصحها وجهها مشارب ومشربات **(قوله)** فخرجت إلى المنبر فاذا حوله رطاب يسكي  
 بعضهم لم أقم على تسبيحهم وفي رواية سمك بن الوليد دخلت المسجد فاذا الناس يتكئون  
 بالخصا أي يضربون به الأرض كفعل المهيوم المفكر **(قوله)** ثم غلبني ما أجد أي من شغل قلبه  
 بما بلغه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نساءه أن ذلك لا يكون إلا من غضب منه ولا احتمال  
 صحة ما شيع من تطلق نساءه من جلته حفصة بنت عمر فستقطع الوصلة بينهما وفي ذلك من  
 المشقة عليه ما لا يخفى **(قوله)** فقلت لغلاد له أسود في رواية عبيد بن حسن فاذا رسول الله في  
 مشربة يرفق عليها بجملة وغلاد لرسول الله صلى الله عليه وسلم أسود على رأس الجملة واسم هذا  
 الغلام باح يفتح الرامو يتخفيف الموحدة عمله سمك في روايته ولفظه قد خلت فاذا أنا براح  
 غلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعده على أسكفة المشربة مقل رجل عليه تقيير من خشب

ودخلت على حفصة فاذا  
 هي بسكى فقلت ما يبكيك ألم  
 أسكن حذرتك هذا  
 أطفئكن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قالت لا أدري  
 هاهوذا معتر في المشربة  
 فخرجت فجلت إلى المنبر  
 فاذا حوله رطاب يسكي بعضهم  
 جلست معهم قليلا ثم غلبني  
 ما أجد فجلت المشربة التي  
 فيها النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقلت لغلاد له أسود

استاذن لمر قد دخل الغلام فكلّم النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجع فقال قلت النبي صلى الله عليه وسلم وذكرتك لمقصص قال نصرفت

حتى جلست مع الرط الذين  
عند المنبر ثم غلبني ما أجد  
فجئت فقلت للغلام استاذن  
لعمري قد دخل ثم رجع فقال  
قد ذكرتك له فصمت  
فرجعت وجلست مع الرط  
الذين عند المنبر ثم غلبني  
ما أجد فجئت الغلام فقلت  
استاذن لعمري قد دخل ثم  
رجعت إلى فقال قد ذكرتك له  
فصمت فلما وليت منصرفا  
قال اذا السلام يدعونني  
فقال قد آذن لك النبي صلى  
الله عليه وسلم قد خلعت على  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فاذا هو مضطجع على  
رمال حصر ليس بينه وبينه  
فراش قد أثار الرمال بحبسه  
متكئا على وسادة من آدم  
حشوها ليف فسلت عليه  
ثم قلت وأنا قائم يا رسول  
الله أطلقت نسائك فرفع  
اليّ بصره فقال لا قلت  
الله اكبر ثم قلت وأنا قائم  
استأذن يا رسول الله لو  
رايتني وكأنا معشر قرش  
تقبلت نسائك فقلت قدما  
المدنية اذا قوم تغلبهم  
نسأؤهم فتبسم النبي صلى  
الله عليه وسلم

٢ قوله فتبكت منصرفا  
فاذا السلام هكذا بنسخ  
النسخ التي بأيدينا والذين  
في المتن بأيدينا فقلت  
منصرفا قال اذا السلام

وهو جذع برقي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخدر وعرف بهذا تفسير الجمله المذكورة  
في رواية غيره وسأقي في حديث أبي الغضائ الذي أشرت إليه في ذلك والاستقصاء في روايته  
بضم الهمزة والكان فيهما مسملة ثم فاستددة هي حبة الباب السفلى وقوله على تغيير نون  
ثم قاف ووزن عظيم أي منثور ووقع في بعض روايات مسلم ضاعيل النون وهو الذي جعلت  
فيه فقر كالدرج (قوله استاذن لعمري) في رواية عبيد بن حنن فقلت له قل هذا عري الخياط  
(قوله فصمت) بفتح الميم أي سكوت وفي رواية سمك فتنظر رباح الى الفرقة ثم نظر الى فلم يقل  
شيئا واتفقت الروايتان على أنه أعاد الذهاب والجري ثلاث مرات لكن ليس ذلك صريحا في  
رواية سمك بل ظاهر روايته أنه أعاد الاستئذان فقط ولم يقع شيء من ذلك في رواية عبيد بن  
حنن ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم في المرتين  
الاولتين كان نائما وظن أن عمر جاب يستطعمه على أنواجه ليكون حفصة ابنته ممنه (قوله  
فبكست منصرفا) أي رجعت الى ورائي (فاذا السلام يدعونني) وفي رواية معمر قوليت مدبرا  
وفي رواية سمك ثم رفعت صوتي فقلت رباح استاذن لي فأذن أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ظن أني جئت من أجل حفصة وانه لثأر مني بضرب عنقه بالأسير عنقه وهذا يقوى  
الاحتمال الثاني لأننا لم نصلح في حق ابنته بما قال كان أبعد أن يستطعمه لضراها (قوله فاذا  
هو مضطجع على رمال) بكسر الراء وتضم وفي رواية معمر على رمل يسكون الميم والمراد به  
النسيج تقول رملت الحصر وأرملته اذا نسجته وحصره رمول أي منسوج والمراد هنا أن سريره  
كل من رمول لا يجرى رمل به الحصر ووقع في رواية أخرى على رمال سرير ووقع في رواية سمك  
على حصر وقد أثار الحصر في جنبه وكأه أطلق عليه حصر تغلبيا وقال الخطابي رمال الحصر  
ضالوجه المتداخلة بمنزلة الخيط في الثوب نكاهه عنده اسم جمع وقوله ليس بينه وبينه فراش قد  
أثار الرمال بحبسه يؤيد ما قدمته أنه أطلق على نسج السرير حصر (قوله فقلت وأنا قائم) أطلقت  
نسائك فرفع اليّ بصره فقال لا قلت أكبر (قال الكرماني الاصابي أن الاعتزال  
طلاق أو نائي من طلاق ما خبر عمر بوقوع الطلاق جاز ما به فلما استفسر عمر عن ذلك فلم يجده  
حقيقة كبر فجمعا من ذلك اه ويحتمل أن يكون كبر الله حامدا لله على ما أتته به عليه من عدم وقوع  
الطلاق وفي حديث أبي سلمة عند ابن سعد كبر عمر تكبيرة جعناها ونحن في سوت غفلنا أن عمر  
سأله أطلقت نسائك فقال لا فكبر حتى جاءه الخبر بعد ووقع في رواية سمك فقلت يا رسول  
الله أطلقتني قال لا قلت المسجد والمسلمون يسكنون الحصار يقولون طلق رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نسائك فأنزلنا خبرهم أنك لم تطلقهم قال نعم ان شئت وفيه فقلت  
على باب المسجد فنادت يا علي صوتي لم يطق نسائك (قوله ثم قلت وأنا قائم) استأذن يا رسول الله  
لورايتني) يحتمل أن يكون قوله استغفما بطريق الاستئذان ويحتمل أن يكون حال من القول  
الذي كور بعده وهو ظاهر سياق هذه الرواية وبزعم القرطبي بأنه للاستغفام فيكون أصله  
بهمزة تن سهل احداهما وقد تحذف تحفقا ومعناه أيسر في الحديث واستاذن في ذلك  
لقرينة الحال الي كان فيها العلة بأن يتنصت السبب في ذلك فغشي أن يلقيه هو شيء من  
المعنية في كل ما تنقبض عن الابتداء بالحديث حتى استاذن فيه قوله يا رسول الله لورايتني وكأ

وكذا قوله الاي فقلت وأنا قائم أطلقت والنبي في المتن بأيدينا ثم قلت وأنا قائم يا رسول الله أطلقت ففعل ما في الشارح رواية به اه

معشر قرئش فقلب التسامع اساق ما قد تم وكذا في رواية عقيل ووقع في رواية معمر أن قوله  
 أسأئس بفلساق القصة ولفظه قفلت الله أكبر لوياً يتأيا رسول الله وكذا معشر قرئش فساق  
 القصة فقلت أسأئس يا رسول الله قال نعم وهذا بعين الاحتمال الاول وهو أنه استأذن في  
 الامتة اس فلما أذن له فيه جلس **(قوله)** ثم قلت يا رسول الله لوياً يتنى ودخلت على حفصة الى قوله  
 فتبسم تبسمه أخرى الجلة حالة أى حال دخولي عليها وفي رواية عبيد بن حنن فذكرت له الذي  
 قلت لحفصة وأمسكته والذي ردت على أم سلمة ففضلك وفي رواية معاذ فلم أزل أحدثه حتى تحسر  
 العضب عن وجهه وحتى كثر فضلك وكان من أحسن الناس نفاصلى الله عليه وسلم وقوله  
 تحسر عيملتني أى تكشف وزنا ومعنى وقوله كثر بفتح الكاف والمجبة أى أبدى أسنانه ضاحكا  
 قال ابن السكيت كثر وتبسم واتبسم واقترب معني فاذا زاد قيل قهقهه وكرر وقد جافى صفته  
 صلى الله عليه وسلم كان تحسكه تبسما **(قوله)** فتبسم التي صلى الله عليه وسلم تبسمه بتبشيد  
 السين وللتبسم معنى تبسمه **(قوله)** فرفعت بصري في بيته أى نظرت فيه **(قوله)** غرامه ثلاثة  
 في رواية الكشمي ثلث الالهة بفتح الهمزة والهاجى بضمهما أى الضاعى والهابى  
 للمبالغة وهو جمع اهاب على غير قياس وهو الجلد قيل الباغ وقيل هو الجلد المطلقا دىخ أى لم يدبغ  
 والذي يظهر أن المراد به هنا جلد شرع في دبغه ولم يكمل لقوله في رواية معاذ بن مالك بن الوليد فاذا  
 أفنى معلق والافنى بوزن عظيم الجلد الذي لم يتم دبغه يقال آدم وأدم وأقن وأقن وأقن واهاب  
 وأهب وعماد وعمود وعمد ولم يجي فعديل وفعل على فعل بفتحين في الجمع الالهة الاحرف  
 والاكثرة أى بجي فعل بفتحين وزاد في رواية عبيد بن حنن وان عديل جلس له قرظا بقاء وظاء  
 معجمه مسبوا بجموحدين وفي رواية أبى ذؤيب ورأه قال النووي ووقع في بعض الاصول  
 مضور اضاة معجمة وهي لغتوا المراد بالمشهور بالمهمة والمجبة المجموع ولا يأتى كونه مسبوا بابل  
 المراد أنه غير منتشر وان كان في غيره عا مبل هو مسبوب بجمع وفي رواية معاذ فظنرت في خزانة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا أباضت من شعير نحو الصاع ومثلها قرظا في ناحية الغرفة  
**(قوله)** ادع الله فلبسوس على أمك في رواية عبيد بن حنن فبكيت فقال وما يسيك فقلت  
 يا رسول الله ان كسرى وقصر فيهما فافيه وأنت رسول الله وفي رواية معاذ فأتت كسرى  
 عنأى فقال ما يسيك يا ابن الخطاب فقلت وما لا أبكي وهذا الحصر قد أثر في حننك وهذه  
 خزائن لا أرى فيها إلا ما أرى وذلك قصر وكسرى في الانهار والثمار وأنت رسول الله  
 وصفوته **(قوله)** جلس النبي صلى الله عليه وسلم وكان متكئا فقال وفى هذا أتيا ابن  
 الخطاب في رواية معمر عند مسلم وفى ذلك أتيا ابن الخطاب وكذا في رواية عقيل الماضية  
 في كتاب المطالم وللغنى أنت في شئ في أن التوسع في الآخرة خير من التوسع في الدنيا وهذا يشعر  
 بانه صلى الله عليه وسلم ظن أنه يكي من جهة الامر الذي كان فيه وهو غضب النبي صلى الله عليه  
 وسلم على قسائه حتى اعتزلن فلما ذكر له أمر الدنيا أجابه بما أجابه **(قوله)** أن تلك قوم قد علموا  
 طبيعتهم في الحياة الدنيا وفي رواية عبيد بن حنن لا ترضى أن تكون لهم الدنيا ولنا الآخرة  
 وفي رواية له ما بالشفقة على ارادة كسرى وقصر تقصيصها بالذكروا الاخرى بارادتها ومن  
 تبسما وكان على مثلها زاد في رواية معاذ فقلت بل **(قوله)** فقلت يا رسول الله استغفرنى

ثم قلت يا رسول الله لوياً يتنى  
 ودخلت على حفصة فقلت  
 بالافرنك أن كانت جارتك  
 أو ضامتك وأحب الى النبي  
 صلى الله عليه وسلم يريد  
 بانه فتبسم النبي صلى الله  
 عليه وسلم تبسمه أخرى  
 بخلت حين رأيت تبسم  
 فرفعت بصري في بيته  
 فوالله ما رأيت في بيته شأ  
 ردة البصر غرامه ثلاثة  
 فقلت يا رسول الله ادع الله  
 فلبسوس على أمك قال  
 فارس والروم قد وسع عليهم  
 وأعطوا الدنيا وهم  
 لا يبعدون الله بجلس النبي  
 صلى الله عليه وسلم وكان  
 متكئا فقال وفى هذا أت  
 يا ابن الخطاب أن أولئك قوم  
 قد علموا طبيعتهم في الحياة  
 الدنيا فقلت يا رسول الله  
 استغفرنى

أى عن جراه في هذا القول بحضرتك أوعن اعتقادي أن التصللات الدينية مرغوب فيها أو  
عن إرادتي فأنه مشابهة الكفار في ملابسهم ومعايشهم **قوله** فاعتزل النبي صلى الله عليه  
وسلم نساء من أجل ذلك الحديث الذي أفشته حفصة إلى عائشة كذا في هذه الطريق لم يفسر  
الحديث المذكور الذي أفشته حفصة وفيه أيضا وكان قال ما أبدا دخل عليهن شهر من شدة  
موجده عليهن حين عاتبه الله وهذا أيضا مبهم ولم أر مفسرا وكان اعتزاله في المشربة كفاي  
حديث ابن عباس عن عمر فاد محمد بن الحسن الخزوعي في كتابه أخبار المدينة بسنده مرسل  
أنه صلى الله عليه وسلم كان يبيت في المشربة ويقبل عند أركانه على خلوة يترك كانت هناك وليس  
في شيء من الطرق عن الزهري بأسناد حديث الباب إلا ما رواه ابن إسحق كما أشرت إليه في تفسير  
سورة الصريم والمراد بالمعانة قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآيات وقد اختلفت في  
الذي حرم على نفسه وهو عوب على تحريمه كما اختلف في سبب حلقه على أن لا يدخل على نساءه على  
أقوال فالتى في الخصمين أنه العسل كما مضى في سورة الصريم يحصر من طريق عبيد بن عمر  
عن عائشة وسأني بأنيس من في كتاب الطلاق وذكر في التفسير قول آخر أنه في تحريم  
جاريته مارية وذكر هناك كثير من طرقه ووقع في رواية يزيد بن رومان عن عائشة عند ابن  
حردويه ما يجمع القولين وفيه أن حفصة أهديت لها عكة فباعسل وكان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إذا دخل عليها حسنته حتى تلقه أو تسقيه منها فقالت عائشة لجارية عندها حبيبة  
يقال لها خضراء إذا دخل على حفصة فاطري ما يصنع فأخبرتها الجارية بشأن العمل فأرسلت  
إلى صواحبها فقالت إذا دخل عليكن فقلن أنا نجد منك شيء مغافر فقال هو عسل والله  
لا أطعمه أبدا فلما كان يوم حفصة استأذنته أن تأتي بأها فأذن لها فذهبت فأرسل إلى جاريته  
مارية فادخلها بيت حفصة فالت حفصة فخرجت فوجدت الباب مغلقا فخرج ووجهه يقطر  
وحفصة تسكي فعاتبه فقال أشهدك أنها على حرام انطري لا تخبري بهذا امرأة وهي عندك  
أمانة فلما خرج فرغت حفصة الجدار الذي بينهما وبين عائشة فقالت ألا أبشرك أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قد حرم أمته فقلت وعند ابن سعد من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه  
خرجت حفصة من بيتها يوم عائشة فدخل رسول الله بحماريته القبطية بيت حفصة فقامت  
فركبته حتى خرجت الجارية فقالت له أمانتي قد رأيت ما صنعت قال فأتيت على وهي حرام  
فانطلقت حفصة إلى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة أما بوي قعر من فيما القبطية وبسمل  
لنساك سائر أيامهن فزلت الآية وجاء في ذلك ذكر قول ثالث أخرجه ابن حردويه عن طريق  
الضحاك عن ابن عباس قال دخلت حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم فبها فوجدت معه  
مارية فقال لا تخبري عائشة حتى أبشرك بشارته أن أباك علي هذا الأمر بعد أبي بكر إذا مات  
فذهبت إلى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة ذلك والله كنت منه أن يحرم مارية فحرمها ثم جاء  
إلى حفصة فقال أشرت لك أن لا تخبري عائشة فأخبرتها فاعتابها على أمر الخلافه فلماذا  
قال الله تعالى عرف بعضه وأعرض عن بعض وأخرج الطبراني في الأوسط وفي عشرة النسخ عن  
أبي هريرة عن عروة بن قيس أنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حفصة فقلت  
شهر اقصه أخرى فأخرج ابن سعد من طريق عروة عن عائشة قالت أهديت لرسول الله صلى الله

فاعتزل النبي صلى الله  
عليه وسلم نساء من  
أجل ذلك الحديث حين  
أفشته حفصة إلى عائشة  
تسعا وعشرين ليلة

٢ قوله الذي أفشتم هذا  
بالنسخ بأيدينا والذي في  
المتن بأيدينا حين أفشته  
فعل ما في الشارح رواية  
له اه

عليه وسلم هدية فأرسل إلى كل امرأة من نساء منسجها قم تر من زيب بنت جحش نصيبا فرادها  
 حرة أخرى فلم تر من فقالت عائشة لقد أقأت وجهك ترد عليك الهدية فقال لا تنقأ أهون على الله  
 من أن تقمثنى لا أدخل عليكم شهرا الحديث ومن طريق الزهري عن عروة عن عائشة نحوه  
 وفيه زعيم ذمها فقصه بين أزواجه فأرسل الخديجة نصيبا فردته فقال زيدوها ثلاثا كل ذلك  
 ترد فذكر نحوه وفيه قول آخر أخرجه مسلم من حديث جابر قال جاء أبو بكر والناس جلوس  
 يسأل النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤذن لأحد منهم فأذن لابي بكر فدخل ثم جاء عمر فاستأذن فأذن  
 له فوجد النبي صلى الله عليه وسلم جالسا وحوله نسوة فذكر الحديث وفيه من حوى كاتري  
 يسألني النخعة فقام أبو بكر إلى عائشة فقام عمر إلى حفصة ثم اعتزلهن شهرا فذكر نزول آية  
 القيوم يحفل أن يكون مجموع هذه الاشياء كان سببا لاعتزالهن وهذا هو اللائق بحكاهم وأخلاقه  
 صلى الله عليه وسلم وسبعة صدره وكثرة صفته وأن ذلك لم يقع منه حتى تكرم بوجهه من صلى  
 الله عليه وسلم ورضي عنهم وقصر ابن الجوزي فنسب قصة الذبح لابن حبيب بن عيسى أسادوهي  
 مستندة عند ابن سعد وأبهم قصة النخعة وهي في صحيح مسلم والراجح من الأقوال كلها قصة مارية  
 لا خصاص عائشة وخفصة بها بخلاف السهل فإنه اجتمع فيه جماعة من كاسياتي ويحفل  
 أن تكون الاسباب جميعها بالجملة فاشترى إلى أهمها ويؤيده قبول الخلف الجميع ولو كان  
 متناقضا قصة مارية فقط لا تخص بخفصة وعائشة ومن اللطائف أن الحكمة في الشريعة أن  
 مشروعية العسر ثلاثة أيام أن حدثهن كانت تسعة فإذا ضربت في ثلاثة كانت تسعة  
 وعشرين يوما واليومان لمارية لتكونها كانت تسعة فقصت عن الحران والله أعلم **(قوله)** واعتزل  
 النبي نساء من أجل ذلك الحديث الذي أفشته خفصة إلى عائشة تسعا وعشرين ليلة (العدد  
 متعلق بقوله واعتزل نساء **(قوله)** ولكن قال ما بداخل عليهن شهرا) فدواية جاد بن سلة  
 عند مسلم في طريق عبد بن حنين وكان آلى من شهر أي حلقه وأقسم وليس المراد به الإيلاء  
 التي في عرف الفقهاء اتفاقا وسبأ في بعد تسعة أبواب من حديث أنس قال آلى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من نساء شهرا وهذا موافق للنقل رواية جاد بن سلة هنا وإن كان أكثر  
 الروافق حديث عمر لم يعبروا بلفظ الإيلاء **(قوله)** من شدة موحدته عليهن أي غضبه **(قوله)**  
 دخل على عائشة) فيه أن من غاب عن أزواجه ثم حضر بعد أربع شامتهن ولا يلزمه أن يبدأ من  
 حيث بلغ ولا أن يضرع كذا قبل ويحفل أن تكون الدماء بعائشة لكونه اتفق أن كان يومها  
**(قوله)** فقالت له عائشة يا رسول الله أنك كنت قد أقسمت أن لا تدخل علينا شهرا) تصدم أن في  
 رواية مالك بن الوليد أن عمر ذكر صلى الله عليه وسلم بذلك ولما نفاة بينهما لأن في سياق حديث عمر  
 أنه ذكره بذلك عند نزولهم من الغزوة عائشة ذكرته بذلك حين دخل عليها فكأنهما تواردا على  
 ذلك وقد أخرج مسلم من حديث جابر في هذا القصة قال قتلنا قنطرة هذا السياق يومهم أم من تمة  
 حديث عمر فيكون عمر حضر ذلك من عائشة وهو محفل عندى لكن يحق أن يكون ههنا من  
 تعالين الزهري في هذه الطريق فإن هذا القدر عده من عروة عن عائشة أخرجه مسلم من رواية  
 معمر بن النخعي صلى الله عليه وسلم أقسم أنه لا يدخل على نساء شهرا قال الزهري فأخبرني عروة  
 عن عائشة قالت فذكره **(قوله)** وإنما أسبغت من تسع وعشرين ليلة) في رواية عقيب

وكان قال ما بداخل  
 عليهن شهرا من شدة  
 موحدته عليهن حين  
 عاتبه الله عز وجل فلما  
 مضت تسع وعشرون ليلة  
 دخل على عائشة فبدأ بها  
 فقالت له عائشة يا رسول الله  
 أنك كنت قد أقسمت أن  
 لا تدخل علينا شهرا وإنما  
 أسبغت من تسع وعشرين  
 ليلة أعداء هذا

لتسع باللام وفي رواية السرخسي فيها تسع بالموحدة وهي متقاربة قال الامام علي بن  
 هنادي آخر الحديث وقع مدبر جاف ورواية شبيب عن الزهري ووقع مفسلا في رواية محمد  
 قال الزهري فاخبرني عروة عن عائشة قالت لما مضت تسع وعشرون ليلة دخل علي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث (قلت) ونسبة الادراج الى شبيب فيه نظر وقد  
 تقدم في المطامير من روايته عقيل عن الزهري كذلك وأخرج مسلم طريق معمر كما قال  
 الامام علي مفسلا والله اعلم وقد تقدم في تفسير الاحزاب ان الضاري حكى الاختلاف  
 على الزهري في قصة القصير هل هي عن عروة عن عائشة أو عن أبي سلمة عن عائشة (قوله)  
 فقال الشهر تسع وعشرون ليلة وكان ذلك الشهر تسعا وعشرين ليلة في هذا الاشارة الى  
 تاويل الكلام الذي قبله وأنه لا يراد به الحصر أو ان اللام في قوله الشهر المعتمد من الشهر المأخوذ  
 عليه ولا يلزم من ذلك أن تكون الشهور كلها كذلك وقد أنكرت عائشة على ابن عرواية  
 المطلقة أن الشهر تسع وعشرون فأخرج أحمد بن حنبل بن يحيى بن عبد الرحمن عن ابن عمر  
 رفعه الشهر تسع وعشرون قال فذكر واذك لعائشة فقالت رحم الله أبا عبد الرحمن انما  
 قال الشهر قد يكون تسعا وعشرين وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن عمر بن الخطاب الاخير  
 الذي حرمت به عائشة وبنته قبل هذا عند الكلام على ما وقع في رواية مالك بن الوليد من  
 الاشكال (قوله) قالت عائشة ثم أنزل الله آية القصير في رواية عقيل فأزلت وسياق الكلام  
 عليه مستوفى في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى وفي الحديث سؤال العالم عن بعض أمور  
 أهله وان كان عليه فيه غضاظة اذا كان في ذلك سنة تنقل ومسئلة تحفظ قاله المصنف قال  
 وفيه نوعان العالم ومهاجرة من استفسار ما يختص من غيره عند ذكره وتقرب خلوات العالم  
 ليسأل عما له لومسئل عنه بحضرة الناس أنكره على السائل ويؤخذ من ذلك مراعاة المروءة  
 وفيه ان شدة الوطأة على التسامح منوم لان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيرة الانصار في  
 نسائهم وترك سرعة قومه وفيه تاديب الرجل ابتغى قرابة بالقول لاجل اصلاحها وجهها  
 وفيه سياق القصة على وجهها وان لم يسأل السائل عن ذلك اذا كان في ذلك مصلحة من زيادة  
 شرح وبيان وخصوصا اذا كان العالم يعلم أن الطالب يؤثر ذلك وفيه مهابة الطالب للعالم  
 وتواضع العالم له وصره على مسائله وان كان عليه في شيء من ذلك غضاظة وفيه جواز ضرب  
 الباب ودقه اذا لم يسمع الدخول بغير ذلك ودخول الآباء على البنات ولو كان بغير إذن الزوج  
 والنسب عن أحوالهن لاسيما ما يتعلق بالزواج وفيه حسن تطفل ابن عباس وشدة حرصه  
 على الاطلاع على فنون التفسير وفيه طلب علو الاسناد لان ابن عباس أقام مدة طويلة ينظر  
 خلوة عمر لياخذ عنه وكان يمكنه يأخذ ذلك بواسطة عنه من لايهاب سؤاله كما كان يهاب عمر وفيه  
 حرص الصحابة على طلب العلم والضبط باحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وفيه أن طالب العلم  
 يجعل لنفسه وقتا يفرغ فيه لامر معاشه وسأل أهله وفيه البحث في العلم في الطرق والخلوات  
 وفي حال القعود والمشي وفيه اتيار الاستجمار في الاسفار وابقاء المسالمة وفيه ذكر العالم  
 ما يقع من نفسه وأهل بيته ترتب عليه فالتدنية وان كان في ذلك حكاية ما يستحسن وجواز  
 ذكر العمل الصالح لسياق الحديث على وجهه وبيان ذكر وقت التحيل وفيه الصبر على الزوجات

فقال الشهر تسع وعشرون  
 ليلة وكان ذلك الشهر تسعا  
 وعشرين ليلة قالت  
 عائشة ثم أنزل الله تعالى  
 آية القصير فبدأ أول  
 امرأ من نسائه فأخبرته  
 ثم أخبر نسائه كلهن فقلن  
 مثل ما قالت عائشة

والأعضاء عن خطاها من الصفح عما يقع منهن من زلل في حق المردود ما يكون من حق الله تعالى وفيه جواز اتخاذ الخاك عند الخلوة بوابا يمنع من يدخل اليه بغير اذنه ويكون قول أنس الماضي في كتاب الجلسات في المرأة التي وعظها النبي صلى الله عليه وسلم فلم تعرفه ثم جاءت اليه فلم تجده بوابين محمول على الأوقات التي يجلس فيها للناس قال المهلب وفيه ان للامام أن يتحقق عن بطاينة وخاصته عند الأمر بطريقه من جهة أهله حتى يذهب غظه ويخرج إلى الناس وهو منبسط اليهم فان الكبير اذا احتجب لم يحس الدخول اليه بغير اذن ولو كان الذي يريد أن يدخل جليل القدر عظيم المترتبة عنده وفيه الرفق بالأصهار والحياء منهم اذا وقع للرجل من أهله ما يقتضي معانيهم وفيه أن السكوت قد يكون أبلغ من الكلام وأفضل في بعض الأحيان لانه عليه الصلاة والسلام لو أمر غلامه برجر لم يحرم العود إلى الاستئذان مرة بعد أخرى فلما سكنت فهم عمر من ذلك انه لم يؤثر رده مطلقا أشار إلى ذلك المهلب وفيه أن الحاجب اذا علم منع الاذن بسكوت المحبوب لم ياذن وفيه مشروعية الاستئذان على الانسان وان كان وحده لاحتمال أن يكون على حالة يكره الاطلاع عليها وفيه جواز تكرار الاستئذان متى لم يؤذن له اذا رجا حصول الاذن وأن لا يتجاوز به ثلاث مرات كإساق في كتاب الاستئذان في قصة أبي موسى مع عمر ولا استدراك على عمر من هذه القصة لان الذي وقع من الاذن في المرة الثالثة وقع اتفاقا ولو لم يؤذن له فالذي يظهر أنه كل يعود إلى الاستئذان لانه صرح كإساق بأنه لم يبلغه ذلك الحكم وفيه ان كل لذة أو شهوة قضاه المرء في الدنيا فهو استبجال له من نعيم الآخرة ولو تكرر ذلك لادخره في الآخرة أشار إلى ذلك الطبري واستنبط منه بعضهم اشارة الفقير على الفقى ونحوه الطبري بن لم يصرفه في وجوهه ويفرق في سبله التي أمر الله بوضعها قال وأما من فعل ذلك فهو من منازل الامتحان والصبر على المحن مع الشكر أفضل من الصبر على الضراء وحده انتهى قال عباس هذه القصة مما يحتج به من يفضل الفقير على الفقى لما في مفهوم قوله ان من تتم في الدنيا يقوته في الآخرة بمقداره قال وحاوله الآخرون بأن المراد من الآية أن حظ الكفار هو ما نالوه من نعيم الدنيا اذا لحظ لهم في الآخرة انتهى وفي الجواب نظروا في مسئلة اختلف فيها السلف واختلف وهي طويلة الذيل سيكون لنا من المام ان شاء الله تعالى في كتاب الرقاق وفيه ان المرأة اذا رأى صاحبها مهسوما استحب له أن يعذبه بما يزيل همه ويطيب نفسه لقول عمر لا قولن شيئا يضرك النبي صلى الله عليه وسلم ويستحب أن يكون ذلك بعد استئذان الكبير في ذلك كما فعل عمر وفيه جواز الاستعانة في الوضوء بالصبي على المتوضي وخدمة الصغیر الكبير وان كان الصغیر أشرف نسباً من الكبير وفيه التمسك بالنوب والعمامة عند لقاء الأكبر وفيه تدبير الخلق بيمينه اذا وقع منه مظاهره نسيانها الأسما من له تعلق بذلك لان عائشة خشيت أن يكون صلى الله عليه وسلم نسي مقدار ما حلف عليه وهو شهر والشهر ثلاثون يوماً وتسعة وعشرون يوماً فلما زل في تسعة وعشرين ظننت انه ذهل عن القدر وأن الشهر لم يهل فأعلمها أن الشهر استهل فان الذي كان الحلف وقع فيه ما تسعاً وعشرين يوماً وفيه تقوية لقول من قال ان يمينه صلى الله عليه وسلم اتفق أنها كانت في أول الشهر ولهذا اقتصر على تسعة وعشرين والافلو اتفق ذلك في اثنتي عشرة شهر فاجلهو على أنه لا يقع البر الا ثلاثين وذبت طائفة

في الاكفائه تسعة وعشرين أخذ ابنا قتل ما ينطلق عليه الاسم قال ابن بطال يؤخذ منه أن من  
 حلق على فعل شيء يبر فعل أقل ما ينطلق عليه الاسم والقصة مجعولة عند الشافعي وما نقل على  
 أنه دخل أول الهلال ونحوه فلو دخل في أثناء الشهر لم يبر الاثلاثين وفيه سكنى الفرق قد ات  
 المخرج واتخذ الخزانة لاثاث البيت والامتنعة وفيه التساوي في مجلس العالم اذا لم يتيسر  
 المراقبة على حضوره لشاغل شرعي من أمر ديني أو دنيوي وفيه قبول خبر الواحد ولو كان  
 الاخذ فاضلا والمأخوذ عنه فضولا ورواية الكبير عن الصغير وان الاخبار التي تشاع ولو كثرت  
 ناقلا وان لم يكن مرجعها الى امر حسي من مشاهدات أو سماع لا تستلزم الصدق فان جزم  
 الانصاري في رواية وقوع التطبيق وكذا جزم الناس الذين رأهم عن عند المنبر بذلك مجهول على  
 أنهم شاع بينهم ذلك من شخص سناه على التوهم الذي توهمه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم  
 نساهم فظن لكونه لم يجبر عاده بذلك أنه طلقهن فاشاع أنه طلقهن فاشاع ذلك فحدث الناس به  
 وأخلق بهذا الذي ابتدأ بشاعة ذلك أن يكون من المنافقين كما تقدم وفيه الاكفائه بجمعة  
 الحكم باخذه عن القرن مع امكان أخذه عالما عن أخذه عنه القرن وأن الرغبة في الدلوحة  
 لا يعوق عنه عائق شرعي ويمكن أن يكون المراد بذلك أن يستفيد منه أصول ما يقع في غيبته ثم  
 يسأل عنه بعد ذلك شافهة وهذا أحد فوائد كتابه اطراف الحديث وفيه ما كان الصحابة  
 عليه من محبة الاطلاع على أحوال النبي صلى الله عليه وسلم جلت وأقلت واهتم لهم بمجاهدة  
 لا طلاق الانصاري اعتزاله نساهم الذي اشعر عنده بأنه طلقهن المقتضى وقوع عنه صلى الله عليه  
 وسلم بذلك أعظم من طروق ملك الشام العسافي بجوشه المدبنة لغزو من بها وكان ذلك بالنظر الى  
 أن الانصاري كان يصدق أن عدوهم ولو طرقتهم مغلوب ومهزوم واحتمل خلاف ذلك ضعيف  
 بخلاف الذي وقع عاونه من التطبيق الذي يتحقق معه حصول التمسك وكافوا في الطرف الاقصى  
 من رعاية خاطرهم صلى الله عليه وسلم أن يحصل له تشوش ولو قل والقلق لما يلقته والعصبية  
 بغضب والهمل لما يهملهم رضى الله عنهم وفيه ان الغضب والحزن يحصل الرجل الوقور على ترك  
 الثاني المألوف منه لقول عمر غلبني ما أجد ثلاث حرات وفيه شدة الفزع والخروج للامور  
 المهمة وحواظر النظر الانسان الى نواحي بيت صاحبه وواقبه اذا علم أنه لا يكرم ذلك وهذا يجمع  
 بين ما وقع لعمر وبين ما ورد من النهي عن فضول الطرأ اشار الى ذلك النووي ويحتمل أن يكون  
 نظر عمر في بيت النبي صلى الله عليه وسلم وقع أو لا اتفاقا فقرأ في الشعر والقرط مثلا فاستقته فرفع  
 رأسه لينظر هل هناك شيء أنف من نفسه فلهذا الا لاهب فقال ما حال ويكون النهي محمولا على من  
 تعمد النظر في ذلك والتفتيش ابتداء وفيه كراهة مصط النعمة واحتمل ما أتم الله به ولو كان قليلا  
 والاستغفار من وقوع ذلك وطلب الاستغفار من أهل الفضل وانار القاعة وعدم الالتفات  
 الى ما يخص به العير من أمور الدنيا الفانية وفيه المعاقبة على امشاء السر بما يليق بمن أفضاه  
 ﴿ قوله باب صوم المرأة اذا نزل زوجها تطوعا ﴾ هذا الاصل لم يذكره البخاري في كتاب  
 الصيام وذكره أو مسعودي أفرادا البخاري من حديث أبي هريرة قال كان سلسا ذكره في  
 أثناء حديث في كتاب الزكاة وقيل للمزني في الاطراف فيه وهم فيته فيما كنهه عليه ﴿ قوله  
 لا تصوم ﴾ كذا الا كثر وهو بلفظ الخبر والمراد به النهي وأغرب ابن التين والقرطبي خطأ رواية

باب صوم المرأة اذا نزل زوجها تطوعا  
 محمد بن مقاتل حدثنا  
 الله أخبرنا معمر عن همام  
 ابن منبه عن أبي هريرة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا تصوم المرأة وبعلها  
 شاهد الاذنه



الرفع ووقع في رواية المستنقلى لا قصوم من يراى قنوت التوكيد ولمسلم من طريق عبد الرزاق عن  
معمر بن نفيع لا تصم وسأني شرعه مستوفى بعد باب واحد **(قوله ما)** اذا باتت  
المرأة مهاجرة فراش زوجها) أى بنسب لم يجر لها ذلك **(قوله)** حدثنا محمد بن بشر) هو  
بشار روى كراوى على الجاني أنه وقع في بعض النسخ عن أبي زيد المروزي بن سنان بمجمله ثم  
نوفين وهو غلط **(قوله)** عن سليمان) هو الأعمش وأبو حازم هو سليمان الانصبي وقوله في الرواية  
الثانية عن زرارة هو ابن أبي أوفى فاضى البصرة يكنى أبا حاسبه عن أبي هريرة في الصحيحين  
حديثان فقط هذا وأخر مضى في العتق وله في البضارى عن عمران بن حصين حديث آخر يأتى في  
النبات وتقدم له في تفسير عيسى حديث من رواه عن سعد بن هشام عن عائشة وهذا جيع ماله  
في الصحيح وكلهما من رواية قتادة عنه **(قوله)** اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه) قال ابن أبي حجة  
الطاهر ان القرائش كناية عن الجماع ويقوله الولد للقراش أى لمن يطأ القرائش والكتابة  
عن الاشياء التي يسبحي بها كثيرة في القرآن والسنة قال وظاهر الحديث اختصاص اللعن بها  
اذا وقع منها ذلك لبلال قوله حتى تصبح وكان السرنا كذلك الشان في الليل وقوة الباعث عليه  
ولا يلزم من ذلك أنه يجوز لها الامتناع في النهار وانما يخص الليل بالذكر لانه المنة لذلك أه  
وقد وقع في رواية يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن معمر بن نفيع يده مامن رجل  
يدعو امرأته الى فراشها فتأني عليه الاكل الذي في السما ساخطا عليها حتى رضى عنها وابن  
خزيمة وابن جابر من حديث بابر رفته ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا يصعد لهم الى السماء حسنة  
الابد الا بنى حتى يرجع والسكران حتى يصح والمرأة الساخط عليها زوجها حتى رضى فهذه  
الاطلاقات تتناول الليل والنهار **(قوله)** فابت أنقى) زاد أبو عوانة عن الأعمش كما تضمن في  
بدء الخلق فبات غضبان عليها وبهذه الزيادة يقصه وقوع اللعن لانها حينئذ يتحقق ثبوت مصبتها  
بمخالفة ما ذالم يغضب من ذلك فانه يكون امالاه عذرها وامالاه تركه حقه من ذلك وأما قوله في  
رواية زرارة اذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها فليس هو على ظاهره في لفظ المفاعلة بل المراد  
أنها هي التي هجرت وقد تافى لفظ المفاعلة ويراد بها نفس الفعل ولا يتبعه عليها اللوم الا اذا بدأت  
هي بالهجر فنفسه هو لذلك وهجرها هي غلامه فلم تستصل من ذنبها وهجرته أما لو بدأ هو بهجرها  
ظالمها فلا ووقع في رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة اذا باتت المرأة مهاجرة فأنط اسم  
الاعل **(قوله)** لهن الملائكة حتى تصبح) في رواية زرارة حتى ترجع وهي أكثر فائدة والاولى  
محمولة على الغالب كاتقدم وللطبراني من حديث ابن عمر رفته اثنان لا تصبوا زملاتهما رؤسهما  
عبد ابن واهرا تغضب زوجها حتى ترجع وصححه الحاكم قال المهلب هذا الحديث يوجب أن  
منع الحقوق في الايدان كانت أو في الاموال مما يوجب غضب الله الا أن يتعمد هابطوه وفيه  
جواز لمن العاصي المسلم اذا كان على وجه الارهاب عليه تلايق الفعل فاذا وقع فاما بدعى  
به التوبة والهداية (قلت) ليس هذا التقيد مستقدا من هذا الحديث بل من أدلة أخرى وقد  
ارتضى بعض شائخنا ما ذكره المهلب من الاستدلال بهذا الحديث على جواز لعن العاصي  
المعين وفيه نظر والحق أن من منع اللعن أراد به معناه للقوى وهو الابعاد من الرحمة وهذا  
لا يليق أن يدعى به على المسلم بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية والذي

**(باب اذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها)** حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبي حازم عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فابت أن تقي لعنتها الملائكة حتى تصبح حدثنا محمد بن هريرة حدثنا شعبة عن قتادة عن زرارة عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى ترجع

أجازه وأدبه معناه العرف وهو مطلق السب ولا يحق أن يحمله إذا كان بحيث يرتدع العاصي به  
وينزجر وأما حديث الباب فليس فيه إلا أن الملائكة تفعل ذلك ولا يلزم منه جوازها على  
الاطلاق وفيه أن الملائكة تدعو على أهل المعصية ماداموا فيها وذلك يدل على أنهم يدعون  
لأهل الطاعة ماداموا فيها كذا حال المهب وفيه نظراً يقال إن أي جمرة وهى الملائكة التى  
تلعنهم الخفظة وأغبرهم يحتمل الأمرين (قلت) يحتمل أن يكون بعض الملائكة موكلاً بذلك  
ويرشد إلى التعميم قوله في رواية مسلم الذى فى السماء أن كل المراد به سكانها قال وفيه دليل على  
قبول دعاء الملائكة من خيراً وشر لكونه صلى الله عليه وسلم خوف بذلك وفيه الإرشاد إلى  
مساعدة الزوج وطلب مرضاته وفيه أن صبر الرجل على ترك الجماع أضعف من صبر المرأة قال  
وفيه أن أقوى التشريعات على الرجل داعية التكاثر وذلك حص الشارح التماسعى مساعدة  
الرجال فى ذلك اهـ والسبب فيه الحص على التنازل ويرشد إليه الأحاديث الواردة فى الترغيب  
فى ذلك كما تقدم فى أوائل التكاثر قال وفيه إشارة إلى ملازمة طاعة الله والصبر على عبادته جزاء  
على مراعاته لعبد حيث لم يترك شيئاً من حقوقه الأجل لمن يقوم به حتى جعل ملائكة تلعن  
من أغضب عبدهم شهوة من شهواته فعل العبد أن وفى حقوقه التى طلبها منه والافتقار  
الحفا من الفقير المحتاج إلى الغنى الكثير الاحسان اهـ ملخصاً من كلام ابن أبي جمرة رحمه الله  
**في قوله** **باب** لا تأذن المرأة في بيت زوجها الا بعد الاذنه المراد ببيت زوجها  
سكنه سواء كان ملكه أو لا **(قوله عن الأعرج)** كذا يقول شعيب عن أبي الزناد وقال ابن  
عسبة عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة وقد بينه المصنف بعد **(قوله)**  
لا يصل للمرأة أن تصوم وزوجها) يلتحق به السيد بالنسبة لأمته التى يحل له وطؤها ووقع رواية  
همام وبعلها وهى أفيد لأن ابن حزم نقل عن أهل اللغة أن البعل اسم للزوج والسيد فان ثبت  
والأحق السيد بالزوج للاشتراك فى المعنى **(قوله شاهد)** أى حاضر **(قوله الاذنه)** يعنى فى  
غير صيام أيام رمضان وكذا فى غير رمضان من الواجب إذا قضى الوقت وقد خصه المصنف فى  
الترجمة الماضية قبل باب بالتطوع وكأنه تلقاه من رواية الحسن بن علي عن عبد الرزاق فان فيها  
لاتصوم المرأة غير رمضان وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً فى أثناء حديث  
ومن حق الزوج على زوجته أن لاتصوم تطوعاً الاذنه فان فعلت لم يقبل منها وقد قدمت  
اختلاف الروايات فى لفظ لاتصوم ودلت رواية الباب على تحريم الصوم المذكور عليها وهو قول  
الجمهور قال النووي فى شرح المهذب وقال بعض أصحابنا بكره والعصم الاول قال فلو صامت  
بغير إذنه صح أو تمت لاختلاف الجهة وأمر بقوله الى الله طاه العمرانى قال النووي ومقتضى  
المذهب عدم الثواب ويؤى كذا التحريم ثبوت الخبر بلفظ النهى وورود بلفظ الخبر لا يمنع ذلك  
بل هو أبلغ لأنه يدل على تأكد الأمر فيه فيكون تأكده بحمله على التحريم قال النووي فى  
شرح مسلم وسبب هذا التحريم أن للزوج حق الاستمتاع به فى كل وقت وحقه واجب على الفور  
فلا يقوته بالتطوع ولا الواجب على التراخي وأعمال يجوز لها الصوم بغير إذنه وإذا أراد الاستمتاع  
بها جاز ويقتضى صومها لأن العادة أن المسلم يهاب انتهاك الصوم بالأسد ولا شأن أن الأولى له  
خلاف ذلك أن لم يثبت دليل كراهته نعم لو كان مسافراً فنهى الحديث فى تقييده بالشاهد يقتضى

**(باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها الا بعد الاذنه)**  
حدثنا أبو اليمان حدثنا  
شعيب حدثنا أبو الزناد عن  
الأعرج عن أبي هريرة  
رضي الله عنه أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
لا يصل للمرأة أن تصوم  
وزوجها شاهد الاذنه

جواز التطوع لها إذا كان زوجها مسافراً فلو صامت وقدم في أثناء الصيام فله إفساد صومها  
 ذلك من غير ركعة وفي معنى الغيبة أن يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع وجعل المذهب  
 النهي المذكور على التنزيه فقال هو من حسن المعاشرة ولها أن تفعل من غير القرائن بغير  
 اذنه ما لا يضر ولا ينعم من وجبانه وليس له أن يعطل شأماً من طاعة الله إذا دخلت فيه بغير اذنه  
 ٨١ وهو خلاف الظاهر وفي الحديث أن حق الزوج آكد على المرأة من الطوق بغير إرلان  
 واجب حقهما والقيام بالواجب مقدم على القيام بالطوق (قوله ولا تأذن في بيته) زاد مسلم  
 من طريق همام عن أبي هريرة وهو شاهد الأباذنه وهذا القيد لا مفهوم له بل خرج بخروج الغالب  
 والافقيصة الزوج لا تقتضي الإباحة لمرأته أن تأذن لمن يدخل بيته بل تأكد حينئذ عليها المنع  
 لثبوت الاحاديث الواردة في النهي عن الدخول على الغيبات أي من غاب عنها زوجها ويحتمل  
 أن يكون له مفهوم وذلك أنه إذا حضر تيسر استئذانه وإذا غاب تعذر فلو دعت الضرورة إلى  
 الدخول عليها لم تقتصر إلى استئذانه لتعذره ثم هذا كله فيما يتعلق بالدخول عليها ما مطلق دخول  
 البيت بأن تأذن الشخص في دخول موضع من حقوق الدار التي هي فيها أو إلى دار منفردة عن  
 سكنها فإذنى يظهر أنه ملحق بالاول وقال النووي في هذا الحديث إشارة إلى أنه لا يفتات على  
 الزوج بالاذن في بيته الا باذنه وهو محمول على ما لا تعلم رضا الزوج به أو ما علمت رضا الزوج بذلك  
 فلا حرج عليها كمن جرت عاداته بإدخال الضيفان موضعاً معدا لهم سواء كان حاضراً أم غائباً فلا  
 يفتر ادخالهم إلى اذن خاص لذلك وحاصله أنه لا بد من اعتبار اذنه تفصيلاً أو اجماً (قوله الا  
 باذنه) أي الصريح وهل يقوم ما يقتضيه علامته من مقام التصريح براضائه فظهر (قوله وما  
 أنفق من نفقة عن غيرها فانه يؤدى إليه شطره) أي نصفه والمراد نصف الاجر كما هو اختيارنا  
 في رواية تمام عن أبي هريرة في البيوع وبأن في النفقات بلفظ إذا أنفقت المرأة من كسب  
 زوجها عن غيرها فانه نصف أجره في رواية أبي داود فلها نصف أجره وأغرب الخطأ في حمل  
 قوله يؤدى إليه مشطرو على المال المنفق وأنه يلزم المرأة إذا أنفقت بغير أمر زوجها زيادة على  
 الواجب لها أن تقسم القدر الزائد وأن هذا هو المراد بالشرط في الخبر لأن الشرط يطلق على النصف  
 وعلى الجزء قال ونفقة معاوضة فتقدر بما اوزنها من القرض وترد الفضل عن مقدار الواجب  
 وانما جاز لها في قدر الواجب لقصة هند خد من ماله المعروف ٨٢ وما ذكرنا من الرواية  
 الاخرى يريد على وقد استمر الابرار دليل الحديث الآخر على معنى آخر وجعلهما حديثين  
 بخلاف الدلالة والحق أنهما حديث واحد وبالألفاظ المختلفة وأما تنقيده بقوله عن غيرها  
 فقال النووي عن غيرها الصريح في ذلك القدر المعين ولا يبي ذلك وجود اذن سابق عام  
 يتناول هذا القدر وغيره اما بالصريح واما بالعرف قال ويصنع هذا التأويل لجعل الاجر بينهما  
 نصفين ومعلوم انهما إذا أنفقت من ماله بغير اذنه لا الصريح ولا المأخوذ من العرف لا يكون لها  
 أجر بل عليها وزفتين تأويله قال واعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك  
 به عرفاً فأن زاد على ذلك لم يجز ويؤيده قوله يعني كما مر في حديث عائشة في كتاب الزكاة والبيوع  
 إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فإشارته إلى أنه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة قال  
 ونسب الطعام أيضاً على ذلك لانه مما يسمع بعادة بخلاف التقدير في حق كثير من الناس وكثير

ولا تأذن في بيته الا باذنه  
 وما أنفق من نفقة عن  
 غيرها فانه يؤدى إليه  
 شطره

ورواه أبو الزناد أيضا عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم (باب) ٢٦١ حدثنا مسدد حدثنا إسماعيل أخبرنا الهيثمي

عن أبي عثمان عن أسامة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قالت علي باب الجنة  
فكلن عامسة من دخلها  
المساكين وأصحاب الجدد  
محبسون غير أن أصحاب  
النار قد أمر جسم إلى النار  
وقت علي باب النار فإذا  
عامسة من دخلها النساء  
(باب كثران العشير وهو  
الزوج وهو الخليط من  
المعاشرة فيه عن أبي سعيد  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم) حدثنا عبد الله بن  
يوسف أخبرنا مالك بن زيد  
ابن أسلم الفقيه العمري عن  
عطاء بن يسار عن عبد الله  
ابن عباس أنه قال خفت  
النفس على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فصرى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم والناس معه فقام قياما  
طويلا فغوا من سورة  
البقرة ثم ركع ركوعا طويلا  
ثم رفع فقام قياما طويلا  
وهودون القيام الأول ثم  
ركع ركوعا طويلا وهودون  
الركوع الأول ثم رفع ثم  
سجد ثم قام فقام قياما  
طويلا وهودون القيام  
الأول ثم ركع ركوعا طويلا  
وهودون الركوع الأول ثم

من الأحوال (قلت) وقد تقدمت في شرح حديث عائشة في الزكاة ما بحث لطيفة وأجوبة  
في هذا ويحتمل أن يكون المراد التمسك في حديث الباب الجلب على المال الذي يعطيه  
الرجل في نفقة المرأة فإذا انفقت منه فغيره كان الأجر بينهما للرجل لكونه الأصل في اكتسابه  
ولكونه يؤجر على ما ينفعه على أهله كآب من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره والمرأة  
لكونه من النفقة التي تخصص بها ويؤيد هذا الجلب ما أخرجه أبو داود وحديث أبي هريرة  
هذا قال في المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا إلا من قوتها والأجر بينهما ولا يصل لها أن تصدق  
من مال زوجها إلا بآذنه قال أبو داود وفي رواية أبي الحسن بن العبد عقبه هذا بضعف حديث  
همام اه ومراده أنه بضعف جله على التعميم أما الجمع بينهما على هذا الثاني فلا وأما  
ما أخرجه أبو داود وابن خزيمة عن حديث سعد قال قالت امرأة أتتني الله أنا على كل آياتنا  
وأزواجنا وأبنائنا فيأجل لناس أموالهم قال الربطنا كلتموهم دينه وأخرج الترمذي وابن  
ماجه عن أبي أمامة رفعه لا تنفق امرأة نفسها من بيت زوجها إلا بآذنه ولا تطعم قال ذلك  
أفضل أمواتنا وظهرهما التعارض ويمكن الجمع بأن المراد أن يطعم ما يسارع إليه القصد فاذن  
فيه بخلاف غيره ولو كان طعاما والله أعلم (قوله) ورواه أبو الزناد أيضا عن موسى عن أبيه عن  
أبي هريرة في الصوم) يشير إلى أن رواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج اشقت على ثلاثة  
أحكام وإن لا يفي الزناد في أحد الثلاثة وهو صيام المرأة أسادا آخر وموسى المذكور هو ابن أبي  
عثمان وأبو عثمان يقال له التبان بمائة ثم موحد لقبه واسمه سعدو يقال عمران وهو موسى  
المغيرة بن شعبة ليس في الضاري سوى هذا الموضع وقد وصل حديثه المذكور أحدوا للنسائي  
والداري والحاكم من طريق الثوري عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان بقصة الصوم فقط  
والداري أيضا وابن خزيمة وأبو عروة وابن جبر عن طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد  
عن الأعرج به قال أبو عروبة في رواية أبي بن المديني حدثنا سفيان بعد ذلك عن أبي الزناد  
عن موسى بن أبي عثمان فراجعت فيه فثبت على موسى ورجع عن الأعرج ورواه عاليا  
في جزء إسماعيل بن شبيب من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد وفي الحديث حجة  
على المالكية في تجوز دخول الأب ونحوه بيت المرأة بغير إذن زوجها وأجابوا عن الحديث  
بأنه معارض بصله الرحم وأن بين الحديثين عموما وخصوصا وجهما فصاح إلى مريح ويمكن أن  
يقال صل الرحم إنما يتب بما يملكه أو أصله والتصرف في بيت الزوج لا يملكه المرأة إلا بآذن  
الزوج فكما لا أهل أن لا تصلهم عماله إلا بآذنه فأنهم لهم في دخول البيت كذلك (قوله)  
ما ( ) كذا لهم بغير رجعة وأورد في حديث أسامة لقوله فيه وقتت على باب النار  
فأذاعامة من دخلها النساء وسقط للنسائي لفظ باب فصار الحديث الذي فيه من جلة الباب الذي  
قبله ومناسبتة له من جهة الإشارة إلى أن النساء غالبا يرتكن إلى الهوى المذكور ومن ثم كن أكثر  
من دخل النار والله أعلم (قوله) كثران العشير وهو الزوج والعشير هو الخليط  
من المعاشرة أي أن لفظ العشير يطلق على أزواجين فالمراد به هنا الزوج والمراد به الآية وهي  
قوله تعالى وليس العشير والخلاط وهذا تفسير في عبادة قال في قوله تعالى وليس العشير وليس  
العشير المولى هنا بن الم والعشير الخلط المعاشرة وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الأعيان

٢ قوله والعشير هو الخليط  
كذا شيخ الشرح بإيد بنا والذي في المتن بإيد بنا وهو الخليط بدون لفظ العشير فعل ما في الشرح ورواه اه

[illegible]

يا رسول الله قال يكفركم  
 قيل يكفركم بالله قال يكفركم  
 المشركو يكفركم الاحسان  
 لو احسنت الى احد اهل  
 الدرهم رأت منك شيأ قالت  
 ما رأيت منك خيرا قط  
 • حدثنا عفان بن النهيم  
 حدثنا عوف عن أبي رباح  
 عن عمار عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال اطلعت  
 في الجنة فرأيت أكثر أهلها  
 الضعفاء واطلعت في النار  
 فرأيت أكثر أهلها النساء  
 تابعه أيوب وسلم بن زهير  
 • (باب من وجك عليك حق)  
 قاله أبو جعفر عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم • حدثنا  
 محمد بن مقاتل أخبرنا عبد  
 الله أخبرنا الازرقعي قال  
 حدثني يحيى بن أبي كثير  
 قال حدثني أبو سلمة بن عبد  
 الرحمن قال حدثني عبد الله  
 بن عمرو بن العاص قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يا عبد الله ألم أخبرك أن  
 صوم النهار وقوم الليل  
 قلت بلى يا رسول الله قال

ثم ذكر فيه حديث ابن عباس في خشوف الثمن بطوله وقد تقدم شرحه مستوفى في آخر أبواب الكسوف وقوله فيه ما أحسنت إلى أحداهن الدهر فيه إشارة إلى وجود سبب التعذيب لأنها بذلك كالمصرعة على كفر النعمة والاسراع على المعصية من أسباب العذاب أشار إلى ذلك المذهب وذكر بعده حديث عمران بن حصين يعني حديث أسامة لما مضى في الباب قبله وقوله تابعه أيوب وسلم بن زبير يعني أنهما تابعا عوفاً عن أبي رجاء وهو الطاردي في روايته هذا الحديث عن عمران بن حصين وسيأتي في باب فضل القمر من الرقاق أن جاد بن نعيم وعمر بن جويرية نقلاني ذلك عن أبي رجاء فقالا عنه عن ابن عباس ومناعبة أيوب وصلها للنسائي واختلف فيه على أيوب فقال عبد الوارث عنه هكذا وقال النقي وابن علية وغيرهما عن أيوب عن أبي رجاء عن ابن عباس وأما متابعة سلم بن زبير فوصلها المصنف في صفة الجنة من بدء النطق في باب فضل القمر من الرقاق وبإني شرح الحديث مع حديث أسامة في باب صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ﴿ **قوله** باب لزوجه علياً حتى قاله أبو جحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو طرف من حديثه في قصة سلمان وأبي الدرداء وقد مضى موصولاً مشروحاً في كتاب الصيام ثم ذكر بعده حديث عبد الله بن عمرو في ذلك وقد تقدم شرحه أيضاً قال ابن بطال لما ذكر في الباب قبله حق الزوج على الزوجة ذكر في هذا عكسه وأما له بن يحيى أن يعهد بنفسه في العبادة حتى يضعف عن القيام بحقوقها من جماع واكتساب واختلف العلماء في كثرة عن جماع زوجته فقال مالك إن كان يغيب ضرورة أزمه أو يفرق بينهما لمحوه عن أحد أو انشور عند الشافعية أنه لا يجب عليه وقيل يجب مرة وعن بعض السلفي كل أربع ليلة وعن بعضهم في كل طهر مرة ﴿ **قوله** باب المرأة عقيق يتزوجها ذكر فيه حديث ابن عمرو وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ﴿ **قوله** باب قول الله تعالى الرجال قوامون على النساء إلى هنا عند أبي ذر زاد غيره بما فضل الله بعضهم على بعض إلى قوله علياً كبيراً وسبق الآية بآية تطهر مطابقة الترجمة لأن المراد منه ما قوله تعالى فاعملوهن واجبروهن في المضاجع فهو الذي يطابق قوله آلى النبي صلى الله عليه وسلم من نساء مشرك إلا أن مقضاه أنه جبرهن وسقى ذلك على الأصابع لي فقال لم يتنص إلى دخول هذا الحديث في هذا الباب ولا تفسير الآية التي ذكرها وقد تقدم شرح حديث أنس المذكور في ساق آخر حديث عمر الطويل وقوله فيه أنك ألت مشركاً في رواية السجلى والكشميني ألت على شهر وقوله ففصل برسول الله فأنزل ذلك عائشة كما تقدم وما يخفى آخر حديث عمر المذكور وقد تقدم فيه أن عمر

أفلا تقبل ضم وأطروقه يوم قال لحسبك عليك حقواوان لعينك عليك حقواوان وجك عليك حقاً (باب) وغره  
 المرأة أفاعى في بيت زوجها) \* حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا مولى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته والامير راع والرجل راع على أهل بيته والمرأة راعية على بيت  
 زوجها وولده فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته (باب قول الله تعالى الرحال قوامون على النساء) \* حدثنا خالد بن مخلد  
 حدثنا سليمان قال حدثني جده عن أبيه رضي الله عنه قال ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساء شهره وقع في مشربة

وغيره أيضا سألوه عن ذلك **(قوله باب)** هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نسائه في غير يوثين) كأنه يشير إلى أن قوله وأهبروهن في المضاجع لا مفهوم له وأنه يجوز الهجرة فيها زاد على ذلك كإوقع للنبي صلى الله عليه وسلم من هجرة أزواجه في المشربة والعلما في ذلك اختلاف أذكره بعد **(قوله)** ويدكر عن معاوية بن حدة) بفتح الحاء المهملة وسكون الصادحة على مشهور وهو حديث بن حكيم بن معاوية **(قوله)** رفعه ولا تهجر الأفي البيت) في رواية الكشي بنى غير أن لا تهجر الأفي البيت وهذا طرف من حديث طويل أخرجه أحمد وأبو داود وابن أبي عمير في مكارم الأخلاق وابن مسند في غرائب شعبة كلهم من رواية أبي قزعة سويد عن حكيم بن معاوية عن أبيه وفيه ما حق المرأة على الزوج قال يطعمهما إذا طعم ويكسوها إذا اكتسى ولا يضرب الوجه ولا يقبح ولا يهجر الأفي البيت **(قوله)** والاول أصح) يعني حديث أنس أصح من حديث معاوية بن حدة فهو كذلك ولكن يمكن الجمع بينهما كما ساذكره واقتضى صنعه أن هذه الطريق تصلح الاحتجاج بها وإن كانت دون غيرها في الصحة واتخذوا صيغة التبريض إشارة إلى الخطأ طرئتها ووقع في شرح الكرماني قوله ويدكر عن معاوية بن حدة رفعه ولا تهجر الأفي البيت أي ويدكر عن معاوية ولا تهجر الأفي البيت ثم فوجأ إلى النبي صلى الله عليه وسلم والاول أي الهجرة في غير البيوت أصح إسنادا وفي بعضها أي بعض النسخ من البخاري غير أن لا تهجر الأفي البيت قال الحنفية فضا على يد كرهبر النبي صلى الله عليه وسلم نسائه في غير يوثين أي ويدكر عن معاوية رفعه غير أن لا تهجر أي رويت قصة الهجرة عنه مرة فوجأ الآلهة قال لا تهجر الأفي البيت وهذا الذي قلناه غلط محض فإن معاوية بن حدة ما روى قصة هجر النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه ولا يوجه هذا في شيء من المسانيد ولا الأجزاء وليس مراد البخاري ما ذكره من أنما مراده حكاية ما ورد في سياق حديث معاوية بن حدة قال في بعض طرقه ولا يقبح ولا يضرب الوجه غير أن لا تهجر الأفي البيت فقلن الكرماني أن الاستثناء من تصرف البخاري وليس كذلك بل هو حكاية منه عما ورد من لفظ الحديث والله أعلم قال المهلب هذا الذي أشار إليه البخاري كأنه أراد أن تستأن الناس بما فعله النبي صلى الله عليه وسلم من الهجرة في غير البيوت رفقا بالنساء لأن هجرتهن مع الأقامت معهن في البيوت آلم لأنفسهن وأوجع لقلوبهن بما يقع من الأعراض في تلك الحال وما في الغيبة من التسليص الزجال قال وليس ذلك بأوجب لأن الله قد أمر بهجرتهن في المضاجع فضلا عن البيوت وتعبه من المتبريات البخاري لم يرد ما فهمه وإنما أراد أن الهجرة يجوز أن يكون في البيوت وفي غير البيوت وأن الحصر المذكور في حديث معاوية بن حدة غير معمول به بل يجوز الهجرة في غير البيوت كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم اهـ والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال فرعا كان الهجران في البيوت أشد من الهجران في غيرها وبالعكس بل الغالب أن الهجران في غير البيوت آلم للتفوس وخصوصا النساء لضعف نفوسهن واختلاف أهل التصريف المراد الهجران قابلهن وعلل أن الله ترك الدخول عليهن والأقامة عندهن على ظاهر الآية هو من الهجران وهو البعد وظاهره أنه لا يضاجعها وقل المعنى يضاجعها وبولها ظهره وقل يمنع من جلستها وقل يجامعها ولا يكلمها وقل أهبروهن مشتق من الهجر يضم الهاء وهو الكلام القبيح أي غفلوا

فقل لتسع وعشرين فقيل  
يا رسول الله أنك ألبت شهر  
قال إن الشهر تسع  
وعشرون **(باب)** هجرة  
النبي صلى الله عليه وسلم  
نسائه في غير يوثين  
ويدكر عن معاوية بن  
حيدة رفعه ولا تهجر  
الأفي البيت والاول أصح  
حدثنا أبو عاصم عن ابن  
جريح وحديث محمد بن  
مقاتل أخبرنا عبد الله  
أخبرنا ابن جريح قال  
أخبرني يحيى بن عبد الله بن  
صفي

الرجل بن الحارث أخيه أن  
أم سلمة أخبرته أن النبي صلى  
الله عليه وسلم حلف  
لا يدخل على بعض نسائه  
شهرًا فلم يفتي تسعة  
وعشرون يوما غدا عليهن  
أوداح فقبل له يأتي الله  
حلفت أن لا تدخل عليهن  
شهرًا قال إن الشهر يكون  
تسعة عشر من ربيع أو ما حدثنا  
علي بن عبيد الله حدثنا  
مروان بن معاوية حدثنا  
أبو يعقوب قال تذاكرنا عند  
أبي الضمى فقال حدثنا  
أن عباس قال أصحنا وما  
ونساه النبي صلى الله عليه  
وسلم يكن عند كل امرأة  
منهن أهلها فخرت إلى  
المسجد فإذا هو ملائمتين  
التاس فهاه عمر بن الخطاب  
فصعد إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم وهو في غرفة له  
فسلم فلم يجبه أحد ثم سلم فلم  
يجبه أحد ثم سلم فلم يجبه  
أحد فناده فدخل على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال أطلقت نسائي فقال  
لا ولكن آليت منهن شهرًا  
فحكيت تسعًا وعشرين ثم  
دخل على نسائه (باب  
ما يكره من ضرب النساء)

٢ قوله فدخلت المسجد هكذا  
في نسخ الترح التي بأيدينا  
والتي في المتن بأيدينا  
فخرجت إلى المسجد فقل  
ما في الشارح وروايته اهـ

لهن في القول وقيل مشتق من الهجار وهو الجبل الذي يشده البحر يقال هجر البحر أي ربطه  
خلفي أو وثقوه في البيوت وأضر بهن طاة الطير وقرا وأستدل له وهله ابن العربي فاجاد  
ثم ذكر في الباب حديثين الأول حديث أم سلمة (قوله عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث) أي ابن  
هشام بن المغيرة وهو أخو أبي بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة وليس له في البخاري سوى  
هذا الحديث وقد أخرجه في الصيام عن أبي عاصم وحده وقوله في هذه الطريق لا يدخل على  
بعض نسائه كذا في الرواية وهو يشعر بأن اللاتي أقسم أن لا يدخل عليهن من وقع منهن  
ما وقع من سبب القسم لجميع النسوة لكن اتفق أنه في تلك الحالة انفكت رحله كما في حديث  
أنس المتقدم في أوائل الصيام فاستقرت بقيات في المشربة ذلك الشهر كله وهو يؤيد أن سبب القسم  
ما تقدم في قصة مارية فإنها تقتضي اختصاص بعض النسوة دون بعض بخلاف قصة العسل  
فإنه اشتركت فيها الأصاحبة العسل وإن كانت إحداهن بدأت بذلك وكذلك قصة طلب النفقة  
والغرة فإنهم اجتمع فيها الحديث الثاني (قوله أبو يعقوب) بفتح الضميمة وتسكون المهملة  
وضم الفاء يكون الواو آخر ما هو الأصغر واسمه عبد الرحمن بن عبيد كوفي ثقة ليس له في  
البخاري إلا هذا الحديث وآخر تقدم في آخره التدرج بـأضامن أبي الضمى (قوله  
تذاكرنا عند أبي الضمى) فقال حدثنا ابن عباس) لم يذكر ما تذاكرناه وقد أخرجه النسائي عن  
أحمد بن عبد الحكم عن مروان بن معاوية بالأسناد الذي أخرجه البخاري فأوضحه ولفظه  
تذاكرنا الشهر فقال بعضنا ثلاثين وقال بعضنا تسعًا وعشرين فقال أبو الضمى حدثنا ابن  
عباس وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن مروان بن معاوية وقال فيه تذاكرنا الشهر عند  
أبي الضمى (قوله فدخلت المسجد) فذا هو ملائمتين (الناس) هذا ظاهر في حضور ابن عباس  
هذه القصة وحديثه الطويل بل الذي مضى قريبًا يشعر بأنه ما عرف القصة إلا من عمر لكن يحتمل  
أن يكون عرفها بجملة تفصلها عمر له المسألة عن المتظاهرين (قوله في غرفة) في رواية النسائي  
في علي بن عبيد الله مضمومة وقد تكسر ويلازم تحتية ثقيلتين هي المكان العالي وهي الغرفة  
وقد قدمنا أنها كانت مشربة وفُسر في ما مضى وزاد الأصحاب على من طريق عبد الرحمن بن سليمان  
عن أبي يعقوب في غرفة ليس عنده فيها إلا بلال (قوله فناده فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم)  
كذا في جميع الأصول التي وقعت عليها من البخاري يحذف فاعل فناده فإن الصيغة اسم وهو  
الذي دخل وقد وقع ذلك مسينًا في رواية أبي نعيم ولفظه بعد قوله فسلم فلم يجبه أحدًا فاعرف  
فناده بلال فدخل ومثله للنسائي لكن قال فناده بلال يحذف المفعول وهو الضمير في رواية  
غيره وعند الأصحاب على فسلم فلم يجبه أحدًا فخط فنداه بلال فسلم ثم دخل وقد تقدم في الحديث  
الطويل أن في رواية صالح بن الوليد عن ابن عباس عن عمر بن عبد الله أن اسم الغلام الذي أنذ  
له رباح فلو لا قوله في هذه الرواية لكانت عند فيها إلا بلال بل لو أن يكون ناجعًا كما عاهدته لكن  
يجوز أن يكون الحصر للعدية الداخلة ويكون رباح كان على أسكنة الباب كما تقدم وعند الأذن  
ناداه بلال فاجمع رباح فجمع النهران (قوله فقال لا ولكن آليت منهن شهرًا) أي حلفت أن  
لا أدخل عليهن شهرًا كما تقدم بيانه وأضافي شرح حديث عمر الطويل (قوله ما  
ما يكره من ضرب النساء) فيه إشارة إلى أن ضربهن لا يباح مطلقًا فيه ما يكره كراهة تنزيه أو

تحرر على ما منقوله **(قوله)** وقول الله تعالى واضربوهن أي ضربا غير مبرح هذا التفسير متروك من المذهب ومن حديث الباب من قوله ضرب العبد كما سواحه وقد جاء ذلك صريحا في حديث عمرو بن الاحوص أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا طويلا وفيه ما نفعنا فاعلموا ضربوهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح الحديث أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي واللفظه وفي حديث جابر الطويل عند مسلم فان فعلن فاضربوهن ضربا غير مبرح (قلت) وسبق التنصيص في حديث معاوية بن حنيفة على النبي عن ضرب الوجه **(قوله)** سفیان هو الثوري وهشام هو ابن عروة وعبد الله بن زعفة تقدم بيان نسبة في تفسير سورة الشمس **(قوله)** لا يجلد أحدكم كذا في بعض النسخ بصفة النبي وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية أحمد بن سفیان النسائي عن القريابي وهو محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه بصفة الخمر وليس في أوله بصفة النبي وكذا أخرجه أبو عبيد من وجه آخر عن القريابي وكذا نوارده عليه أصحاب هشام بن عروة وتقدم في التفسير من رواية وهيب وباقي في الأدب من رواية ابن عينة وكذا أخرجه أحمد بن ابن عينة عن وكيع وعن أبي معاوية وعن ابن غير وأخرجه مسلم وابن ماجه من رواية ابن غير والترمذي والنسائي من رواية عبد بن سليمان في رواية أبي معاوية وعبد الله بن يجلد وفي رواية وكيع وابن غير خلا م يجلد وفي رواية ابن عينة وعظمت في التسامع قال يضرب أحدكم امرأته وهو موافق لرواية أحمد بن سفیان وليس عند واحد منهم بصفة النبي **(قوله)** جلد العبد بالتصويب أي مثل جلد العبد وفي إحدى روايات ابن غير عند مسلم ضرب الأمة والنسائي من طريق ابن عينة كما يضرب العبد والأمة وفي رواية أحمد بن سفیان جلد البعير والعبد وسأقي في الأدب من رواية ابن عينة ضرب الفحل أو العبد والمراد بالفحل البعير وفي حديث شلق بن صبرة عند أبي داود ولا تضرب فلعنتك ضربك أمتك **(قوله)** ثم يصامعها في رواية أبي معاوية ولعل أن يضامعها وهي رواية الأكثر وفي رواية لابن عينة في الأدب ثم لعلها بعانقها وقوله في آخر اليوم في رواية ابن عينة عند أحمد بن آخر الليل وله عند النسائي آخر النهار وفي رواية ابن غير والأكثر في آخر يومه وفي رواية وكيع آخر الليل أو من آخر الليل وكلهما متقاربة وفي الحديث جواز تأديب الرقيق بالضرب الشديد والإيماء إلى جواز ضرب النساء دون ذلك وإليه أشار المصنف بقوله ضرب مبرح وفي سياقه استبعاد وقوع الأمر من العاقل أن يبلغ في ضرب امرأته ثم يصامعها من بقية يومه وأبلى ثم الجامعة أو المضاجعة إنما تستحسن مع صل النفس والرغبة في العشرة والمجاورة بالنسبة فمن جلدته فوقعت الإشارة إلى ذم ذلك وأنه إن كان ولا بد فليكن التأديب بالضرب اليسير بحيث لا يحصل منه النقص أو التام فلا يفرط في الضرب ولا يفرط في التأديب قال المهلب بن علي الله عليه وسلم بقوله جلد العبد أن ضرب الرقيق فوق ضرب الحر لئلا ينال التهمة ولا أن ضرب المرأة إنما يبيع من أجل عصيانها زوجها فيما يجب من حقه عليها اه وقد جاء النهي عن ضرب النساء مطلقا فعند أحمد وأبي داود والنسائي وصححه ابن حبان وإسحاق من حديث أبي بن عبد الله بن أبي ذئاب بضم المجهز ومحمد بن الوليد خضفة رفعه لا تضربوا إماء الله فاعمر فقال قد نزلت النساء على أزواجهن فأذن لهم فضر بوهن فاطاف بالرسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير فقال

وقول الله تعالى واضربوهن  
أي ضربا غير مبرح محدثا أحمد  
ابن يوسف حدثننا سفیان بن  
هشام عن أبيه عن عبد الله  
ابن زعفة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال لا يجلد  
أحدكم امرأته جلد العبد  
ثم يصامعها في آخر اليوم



لقد اطاق بال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن ولا يقبلون  
أولئك خياركم به شاهد من حديث ابن عباس في صحيح ابن حبان وآخر مرسل من حديث  
أم كلثوم بنت أبي بكر عند البيهقي وقوله ذكر بضع المجبة وكسر الهمزة بعد هاء أوى نشر شون  
ومجهول رأى وقيل معناه غشيب واستب قال الشافعي يحتمل أن يكون النهي على الاختيار  
والأذن فيمضي إلا نحو يحتمل أن يكون قبل نزول الآية يضربهن ثم أذن بعد نزولها فيه  
قوله لن يضرب خياركم دلالة على أن يضربهن مباح في الجملة ومحل ذلك أن يضربها ناديا إذا  
رأى منها ما يكره فبما يجب عليها فيه طاعته فإن أكتى بالتهديد ونحوه كان أفضل ومهما أمكن  
الوصول إلى الغرض بالإجماع لا يعدل إلى الفعل لما في وقوع ذلك من الثمرة المضادة لحسن  
المعاشرة المطلوبة في الزوجة إلا إذا كان في أمر يتعلق بعصية الله وقد أخرج التساق في  
الباب حديث عائشة ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة الله ولا خادما قط ولا ضرب يده  
شاقط إلا في سبيل الله صلى الله عليه وسلم أو تمتك حرما الله فينتقم الله وسيأتي من يرف ذلك  
في كتاب الأدب أن شاء الله تعالى ﴿قوله باب لا طبع المرأة زوجها ٢ في عصية  
الله﴾ لما كان الذي قبله يشعر بنسب المرأة إلى طاعة زوجها في كل ما ير ومنه خصص ذلك بما  
لا يكون فيه عصية الله فلا ودعاها الزوج إلى عصية فعلها أن تمتنع فإن أمها على ذلك كان الائم  
عليه ثم ذكر فيه طرفا من حديث التي طلبت أن تفعل شعرا بنتها وسيأتي شرحه في كتاب اللباس  
أن شاء الله تعالى ﴿قوله أنه قد لمن الموصلات﴾ كذا بابنا المعجول والموصلات تشديد  
الصاد المكسورة ويجوز فتحها وفي رواية الكشميهني الموصلات وهو يتردد بين الفتح  
﴿قوله باب وان امرأة خافت من بعلها نشوزا وأعراسا﴾ ليس في رواية أي ذكر  
أوأعراسا وقد تقدم الباب وحديثه في تفسير سورة التساوسياقه ما ثم ذكر هناك سبب  
نزولها وفيمن نزلت واختلف السلف فيما أثار اضاع على أن لا عصية لها لعلها أن ترجع في ذلك فقال  
الثوري والشافعي وأحدوا أخرجه البيهقي عن علي وسكاه ابن المنذر عن عبيدة بن عمرو وإبراهيم  
ومجاهد وغيرهم أن رجعت فعلها أن يقسم لها وإن شاء فارقها وعن الحسن ليس لها أن تنقض  
وهو قياس قول مالك في الاقطار والعمارة والله أعلم ﴿قوله باب العزل﴾ أي  
الزنج بعد الإيلاج لينزل خارج القرح والمراد هنا بيان حكمه وكيفية حديثين الأول حديث  
جابر ﴿قوله يحيى بن سعيد﴾ هو القطان ﴿قوله عن ابن جريح عن عطاء عن جابر كان لعزل  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم﴾ في رواية أحمد عن يحيى بن سعيد الأموي عن ابن جريح  
عن عطاء أنه سمع جابرا سئل عن العزل فقال كان نضعه ﴿قوله حدثنا علي بن عبد الله حدثنا  
سفيان﴾ هو ابن عصفرة قال قال عمرو هو ابن دينار أخبرني عطاء أنه سمع جابرا يقول هذا ما  
نزل فيه عمرو بن دينار فإنه سمع الكثير من جابر نفسه ثم أدخل في هذا بينهما واسطة وقد وردت  
الروايات من أصحاب سفيان على ذلك الأموا وقع في مسند أحمد في التسخ المتأخرة فإنه ليس في  
الاصناف عطاء لكنه أخرجه أبو نعيم عن طريق المسند ثابته وهو المعتمد ﴿قوله كان لعزل  
والقرآن ينزل وعن عمرو بن جريح عن عطاء عن جابر كان لعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والقرآن ينزل﴾ وقع في رواية الكشميهني كان يعزل بضم أوله وفتح الزاي على البناء المعجول وكان

عن عصية عن عائشة  
أن امرأة من الأنصار  
زوجت بنتها فقطع شعر  
أبها فجأت إلى النبي صلى  
الله عليه وسلم فذكر ذلك  
له فقالت إن زوجها أمرني  
أن أصلي في شعره فقال  
لأنه قد لمن الموصلات  
باب وان امرأة خافت  
من بعلها نشوزا أو  
أعراسا وحدثنا ابن سلام  
أخبرنا أبو معاوية عن هشام  
عن أبيه عن عائشة رضي  
الله عنها وان امرأة خافت  
من بعلها نشوزا أو أعراسا  
قالت هي المرأة تكون عند  
الرجل لا يستكثر منها  
فريد طلاقها ويتزوج  
غيرها بقوله أسكني ولا  
تطلقني ثم تزوج غيرة  
فأنت في حل من النفقة على  
والقسم في ذلك قوله  
تعالى فلا جناح عليه أن  
يصالها بينهما ما وطأ  
خير باب العزل حدثنا  
مسدد حدثنا يحيى بن سعيد  
عن ابن جريح عن عطاء عن  
جابر كان لعزل على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
حدثنا علي بن عبد الله  
حدثنا سفيان قال قال عمرو  
أخبرني عطاء أنه سمع جابرا  
رضي الله عنه يقول كان لعزل  
والقرآن ينزل وعن عمرو بن

ابن عيينة حدث به من دين فترد ذكر فيها الاخبار والسماع فلم يقل فيها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمره ذكره بالضعفة فذكرها وقد اخرجها الاسماعيليون من طرق عن سفيان صرح فيها بالتصديق قال حدثنا عمر بن دينار وزاد ابن أبي عمري روايته عن سفيان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد ابراهيم بن موسى في روايته عن سفيان انه قال حين روى هذا الحديث احوال كان حراما للزنا فيه وقد اخرج مسلم هذا في بابه عن اصحق بن داود عن سفيان فساقه بلفظ كان فعل والقرآن ينزل قال سفيان لو كان شيئا ينهى عنه لمكانه القرآن فهذا ظاهر في أن سفيان قاله استنباطا وأوهم كلام صاحب العمدة ومن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث قادر جها وليس الامر كذلك فاني تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواه عن سفيان لا يذكر هذه الزيادة شرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في العمدة فقال استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ويمكن أن يكون استدلال بتقرير الرسول لكنه مشروط بعله بذلك انتهى ويكنى في علمه بقول العاصي انه ضله في عهد والمسئلة مشهورة في الاصول وفي علم الحديث وهي أن العاصي اذا ضل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع عند الاكثار لان الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وأقره لتوفر دواعيه على سؤالهم اباه عن الاحكام واذا لم يصفه فله حكم الرفع عند قوم وهذا من الاول فان جابر صرح بوقوعه في عهد صلى الله عليه وسلم وقد وردت عدة طرق تصرح باطلاعه على ذلك والذي يظهر لي أن النبي استنبط ذلك سواء كان هو جابر أو سفيان أراد ينزل القرآن ما يقرأهم من المتعبد بسلوانه أو غيره مما يوحى الى النبي صلى الله عليه وسلم فكانه يقول فطنا في زمس التشريع ولو كان حراما لم نقر عليه والى ذلك يشير قول ابن عمر كاتفي الكلام والابسا في النساء تنائية أن ينزل فمناشي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقامات النبي صلى الله عليه وسلم فكلمنا وابطلنا أخرجه البخاري وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق أبي الزبير عن جابر قال كان فعل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا ومن وجه آخر عن أبي الزبير عن جابر أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان لي جارية وأنا أطوف عليها وأنا أكره أن تحمّل فقال اعزل عنها ان شئت فانهسأتها ما قدر لها فلبث الرجل ثم أتاه فقال ان الحارة قد حملت قال قد أخبرتك ووقعت هذه القصة عنده من طريق سفيان بن عيينة باسناد له آخر إلى جابر وفي آخره فقال أنا عبد الله فمرسوله وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن أبي شيبة يسند آخر على شرط الشيخين بمعناه في هذه الطرق ما أغنى عن الاستنباط فان في احداها التصريح باطلاعه صلى الله عليه وسلم وفي الأخرى اذنه في ذلك وان كان السياق يشعر بانه خلاف الأولى كما ساء كرا البحث فيه الحديث الثاني حديث أبي سعيد (قوله جويرية) هو ابن أسماء الضبي يشاركه مالك في الرواية عن نافع وقد رده عنه بهذا الحديث وفيه وهو من الثقات الاثبات قال الدارقطني بهذا أن أخرجه من طريقه صحيح غريب تفريده جويرية عن مالك (قلت) ولم أراه الا من رواية ابن أخيه عبد الله بن محمد بن أسماء عنه (قوله عن الزهري) للمالك فيه استناد آخر أخرجه المصنف في العتق وأبو داود وابن حبان من طريق عنه عن ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز وكذا هو في اللوطا (قوله عن ابن محيريز) بجوامعهم ثم زاعى مصغرا سمع

\* حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك بن أنس عن الزهري عن ابن محيريز

عن أبي سعيد الخدري قال  
أصبنا سيفا فكان نزل فسانا  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال أوانكم لتفعلوا  
قالها سلا تاما من نسمة  
كأنسة إلى يوم القيامة  
الاهي كأنسة

عبد الله وقع كذلك في رواية يونس كما ساق في القدرين الزهري أخبرني عبد الله بن محمد بن  
الحجبي وهو مدني سكن الشام ومحمدين بن أبيه هو ابن جنادة بن وهب وهو من ربط أبي محمد ذرة  
المؤذن وكان يتبع في حجره ووافق مالك على هذا السند شبيب كما مضى في البيوع ويونس  
كما ساق في القدر وعقيل والزبيدي كلاهما عند النسائي وقالاهم معمر فقال عن الزهري عن  
عطاء بن يزيد عن أبي سعيد أخرجه النسائي وقاله الجعفي إبراهيم بن سعد فقال عن الزهري  
عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد أخرجه النسائي أيضا قال النسائي رواية مالك  
ومن وافقه وأولها الصواب **(قوله عن أبي سعيد)** في رواية يونس أن أبا سعيد الخدري أخرجه وفي  
رواية ربيعة في المغازي عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محجب بن أبيه قال دخلت المسجد فرأيت  
أبا سعيد الخدري فجلست إليه فأنته عن العزل كذا عند الصاري ووقع عند مسلم من هذا  
الوجه دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد فله أبو صرمة فقال ما أبا سعيد هل سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل وأبو صرمة بكسر المهملة وسكون الراء أمه مالك وقيل  
قيس محاسن مشهورين الأتصار وقد وقع في رواية للنسائي من طريق الفضالة بن عثمان عن  
محمد بن يحيى عن ابن محجب بن يحيى عن أبي سعيد وأبو صرمة قال أبا سعيد يا أبا محفوظ الأول **(قوله)**  
**(أصبنا سيفا)** في رواية شبيب في البيوع ويونس المذكورة أنه يخبرنا هو جالس عند النبي صلى  
الله عليه وسلم زاب يونس جاء رجل من الأنصار وفي رواية ربيعة المذكورة خرجنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق فسينا كراهم العرب وطالت علينا الغزوة ورغبنا في  
الغناء فأردنا أن نسقط ونمزل فقلنا نفضل ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا  
لأننا نسأله **(قوله فكان نزل)** في رواية يونس وشبيب فقال أنا نصيب سيفا ونحب المال  
فكفرت في طريق العزل ووقع عند مسلم من طريق عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد قال ذكر  
العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وما ذلكم قالوا الرجل تكون له المرأة ترضع له  
فيصيب منها ويكره أن تحبل منه والرجل تكون له الأمة فيصيب منها ويكره أن تحبل منه في  
هذه الرواية إشارة إلى أن سبب العزل شيان أحدهما كراهة محبي الولد من الأمة وهو ما اتفقت  
من ذلك وأما الثاني فعذر يبيع الأمة إذا صار أم ولد أو ما انفرد ذلك كما ساذكر بعدو الثاني كراهة  
أن تحبل الموطون وهي ترضع فيضرب ذلك بالولد المرضع **(قوله أوانكم لتفعلوا)** هذا الاستفهام  
بشعر بأنه صلى الله عليه وسلم ما كان اطلاع على فعلهم ذلك فنهى تعقب على من قال إن قول  
العصاة كما تفعل كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرفوع معتل بان الظاهر اطلاع  
النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في هذا الخبر أنهم فعلوا العزل ولم يعلم به حتى سأله عنه ثم  
للقائل أن يقول كانت دعواهم متوفرة على سؤاله عن أمور الدين فإذا فعلوا الشيء وعلوا أنهم لم  
يطلع عليه بل يدروا إلى سؤاله عن الحكم فيه فيكون الظهور من هذه الحديث ووقع في رواية  
ريبعة لأبي بكر أن لا تفعلوا ووقع في رواية مسلم من طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن  
عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد لأبي بكر أن لا تفعلوا ذلك قال ابن سيرين قوله لأبي بكر أقرب  
إلى النهي وله من طريق ابن عوف عن محمد بن سيرين فيخمدون قول محمد قال ابن عوف خذ شبه  
الحسن فقال والله لكان هذا زجر قال القرطبي كان هؤلاء منهم وما من لا النهي عما سألوه عنه

فكان عندهم بعد لاحداث قد بره لاتعزلوا وعليكم أن لاتفعلاوا ويكون قوله وعليكم الخ  
تأكيد للنهي وتعب بأن الاصل عدم هذا التقدير وانما معناه ليس عليكم أن تتركوا وهو  
الذي يساوي أن لاتفعلاوا وقال غيره قوله لا عليكم أن لاتفعلاوا أي لا حرج عليكم أن لاتفعلاوا  
ففيه تنقيح الحرج عن عدم الفعل فافهم ثبوت الحرج في فعل العزل ولو كان المراد في الحرج عن  
الفعل لقال لا عليكم أن تفعلاوا الا ان ادعى أن لازامة فقال الاصل عدم ذلك ووقع في رواية  
بجاهد الاية في التوحيد تعلقا وصلها مسلم وغيره ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال ولم يفعل ذلك أحدكم ولم يقل لا يفعل ذلك فأشار إلى أنه لم يصرح لهم بالنهي وانما  
أشار أن الاولى ترك ذلك لان العزل انما كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك لان الله ان  
كان قد خلق الولد يمنع العزل ذلك فقد يسبق الما ولا يشعر العازل بفصل العلق ويطلقه الوالد  
ولا راقا قضى الله والفرا من حصول الولد يكون لاسباب منها خشية علق الزوجة الامة لثلا  
يصير الولد رقبا أو خشية دخول الضرر على الولد الموضع اذا كانت الموطوءة ترضعه أو فرار من  
كثر العيال اذا كان الرجل مقلدا فيرب عن قلة الولد لثلا يضرر بتحصيل الكسب وكل ذلك  
لا يفي شيئا وقد أخرج أحمد والبراد وحممه ابن حبان من حديث أنس أن رجلا سال عن  
العزل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على حفرة لا خرج الله  
منها ولد اوله شاهد ان في الكبير للطبراني عن ابن عباس وفي الاوسط لعنه ابن مسعود  
وسياقي مزيد ذلك في كتاب القدر ان شاء الله تعالى وليس في جميع الصور التي يقع العزل  
بسيما ما يكون العزل فيها سوى الصورة المتقدمة من عدم مسلم في طريق عبد الرحمن بن بشر  
عن أبي سعيد وهي خشية أن يضر الحمل بالولد الموضع لانه مما جرب فضر غالبا لكن وقع في بقية  
الحديث عند مسلم أن العزل بسبب ذلك لا يقيد لا قال أن يقع الحمل بغيرا الاختيار ووقع عند  
مسلم في حديث أسامة بن زيد جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني أعزل عن  
امرأتي شفقة على ولدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان كذلك فلا مضر ذلك فارس  
ولا روم وفي العزل أيضا ادخال ضرر على المرأة لمسايقه من تقويت لذتها وقد اختلف السلف في  
حكم العزل قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا باذنها لان الجماع  
من حقها ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف الا بالاطلاق عزل ووافق في نقل هذا الاجماع  
ابن هبيرة ولعقب بان المعروف عند الشافعية أن المرأة لاحق لها في الجماع أصلا ثم في خصوص  
هذه المسئلة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير اذنها قال الغزالي وغيره  
يجوز وهو المصحح عند المتأخرين واحتج الجمهور لذلك بحديث عن عمر أخرجه أحدوا بن  
ماجه بلفظ نهى عن العزل عن الحرة الا باذنها وفي اسناده ابن لهيعة والوجه الآخر للشافعية  
الجزم بالمنع اذا امتنع وفيما اذا رضيت وجهان أحدهما الجواز وهذا كله في الحرة وأما الامة  
فان كانت زوجة فهي مرتبة على الحرة ان جاز فيها في الامة أولى وان امتنع فوجهان أحدهما  
الجواز فيحرر من ارقاق الولدان كانت سرية جاز بلا خلاف عندهم الا في وجه حكماء الروائي  
في المنع مطلقا كذهب ابن حزم وان كانت السرية مستولمة فالراجح الجواز فيه مطلقا لانها  
ليست راضعة في القرائن وقيل حكمها حكم الامة المزوجة وهذا وافقت المذاهب الثلاثة على

أن الحرية لا يعزل عنها إلا بذنبها وأن الأمة يعزل عنها بقرائنها واختلافها في المزوجة فعند  
 المالكية يصحاح إلى أدن سيدها وهو قول أبي حنيفة والراجح عن أحمد وقال أبو يوسف ومحمد  
 الأذن لها وهي رواية عن أحمد وعنه باذنها وعنه بإباح العزل مطلقا وعنه المنع مطلقا والذي  
 احتج به من جرح إلى التفصيل لا يصح إلا عند عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن ابن عباس قال  
 تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الأمة السرية فإن كانت أمة فتحت حرقه عليه أن يستأمرها  
 وهذا نص في المسئلة فلو كان مرفوعا لم يحز العدول عنه وقد استنكر ابن العربي القول بجمع  
 العزل عن قول بأن المرأة لاحق لها في الوطء ونقل عن مالك أن لها حق المطالبة به إذا قصد  
 بتركها ضررها وعن الشافعي وأبي حنيفة لاحق لها فيه إلا في وطئ واحدة يستقرها المهر  
 قال فإذا كان الأمر كذلك فكيف يكون لها حق في العزل فإن خصوصية الوطئة الأولى فيمكن  
 والأفلا يسوغ فيما بعد ذلك إلا على مذهب مالك بالشرط المذكور اهـ وما نقله عن الشافعي  
 غريب والمعروف عند أصحابه أنه لاحق لها أصلا ثم حرم ابن حزم وجوب الوطء بقصرم العزل  
 واستند إلى حديث جذامة بنت وهب أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العزل فقال ذلك  
 الواء الخني أخرجه مسلم وهذا معارض بحديثين أحدهما أخرجه الترمذي والنسائي وصححه  
 من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال كانت لنا  
 جوارى وكأقزل فقالت اليهود أن تلك الموقدة الصغرى فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 ذلك فقال كذب اليهود لو أراد الله خلقه لم تستطع رذته وأخرجه النسائي من طريق هشام  
 وعلي بن المبارك وغيرهما عن يحيى بن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع بن رفاعه عن أبي سعيد  
 شعوه ومن طريق أبي عامر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة شعوه ومن طريق  
 سليمان الأحول أنه سمع عمرو بن دينار يسأل أباسلمة بن عبد الرحمن عن العزل فقال نعم أبو سعيد  
 فذكر شعوه قال فسالت أباسلمة أمهته من أبي سعيد قال لا ولكن أخبرني رجل عنه والحديث  
 الثاني في النسائي من وجه آخر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وهذه طرق يقوى  
 بعضها ببعض وجمع بينها وبين حديث جذامة بعمل حديث جذامة على التنزيه وهذه طريقة  
 البيهقي ومنهم من ضعف حديث جذامة بأنه معارض بما هو أكثر طرافته وكيف يصرح  
 بتكذيب اليهود في ذلك ثم يشته وهذا دفع للاحاديد الصحيحة بالتوهم والحديث صحيح لا ريب  
 فيه والجمع ممكن ومنهم من ادعى أنه منسوخ ورد بعدم معرفة التاريخ وقال الطحاوي يحتمل أن  
 يكون حديث جذامة على وفق ما كان عليه الأمر أولا من موافقة أهل الكتاب وكان صلى الله  
 عليه وسلم يصحبه موافقة أهل الكتاب فيما ينزل عليه ثم أعلمه الله بالحكم فكذب اليهود فيما  
 كانوا يقولونه وتعبه ابن رشد ثم ابن العربي بأنه لا يجوز من شيء ليعلم اليهود ثم يصرح بتكذيبهم فيه  
 ومنهم من رجح حديث جذامة بثبوته في الصحيح وضعف مقابله بأنه حديث واحد اختلف في  
 اسناده فاضطرب بورد بآثار الاختلاف إنما يقدح حيث لا يقوى بعض الوجوه في قري بعضها على  
 به وهو هنا كذلك والجمع ممكن ورجح ابن حزم العمل بحديث جذامة بأن أحاديث غيره ما وافق  
 أصل الإباحة وحديثها يدل على المنع قال فن ادعى أنه أبيع بعد أن منع فعله البيان ونعقب  
 بأن حديثها ليس صريحا في المنع إذ لا يلزم من تسميته وأدخاها على طريق التشبيه أن يكون

حراما وخصه بعضهم بالعزل عن الحامل لان المعنى الذى كان يحذره الذى يعزل من حصول  
 الحمل لكن فيه تضييع الحمل لان المعنى يغذوه فقد يؤدى العزل الى موته والى ضعفه المقضى الى  
 موته فيكون واد اخفيا وجعوا ايضا بين تكذيب اليهودى قولهم المؤودة الصغرى وبين اثبات  
 كونه واد اخفيا في حديث جذامة بان قولهم المؤودة الصغرى يقتضى أنه واد ظاهرا لكنه  
 صغير بالنسبة الى دغى المولود بعد وضعه حيا فلا يعارض قوله ان العزل وادخنى فانه يدل على أنه  
 ليس فى حكم الظاهر أصلا فلا يترتب عليه حكم وانما جعله وادامن جهة اشتراكهما فى قطع  
 الولادة وقال بعضهم قوله الوادان الخنى ورد على طريق التشبيه لانه قطع طريق الولادة قبل مجيئه  
 فاشبهه بقتل الولد بعد مجيئه قال ابن القيم الذى كذبت فيه اليهودى عنهم أن العزل لا يتصور معه  
 الحمل أصلا وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالوادفا كذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل اذا شاء الله خلقه  
 واذا لم يرد خلقه لم يكن واد احققة وانما سماه واد اخفيا في حديث جذامة لان الرجل انما يعزل  
 هربا من الحمل فاجرى قصده لذلك مجرى الوادان لكن الفرق بينهما أن الوادان يظهر بالباشرة اجتماع  
 فيه القصد والفعل والعزل يتعلق بالقصد صرفا فلذلك وصفه بكونه خفيا فهذه عدة أجوبة  
 يقف معها الاستدلال بحديث جذامة على المنع وقد جنح الى المنع من الشافعية ابن حبان فقال  
 فى صحيحه كراخبر الدال على أن هذا الفعل مزجور عنه لا يباح استعماله ثم ساق حديث أبي ذر  
 رفعه وضعه فى حلاله وخبه سرامه وأقرره فان شاء الله أحياه وان شاء أماته ولكل أجر اه  
 ولادالة فيما ساقه على ما ذكرنا من التصريح بل هو امر ارشاد لدلت عليه بقية الاخبار وانه  
 أصل ومن عند عبد الرزاق وجه آخر عن ابن عباس أنه أنكر أن يكون العزل واد وقال المعنى  
 يكون نطفة ثم علقه ثم مضى ثم عظماءم يكسى لها قال والعزل قبل ذلك كله وأخرج الطحاوى  
 من طريق عبد الله بن عدى بن الاخبار عن علي بن حمزة فى قصة حرب عند عمر وسنده جيد واختلفوا  
 فى عمله انتهى عن العزل فقبيل لانه يوتى حق المرأة وقيل لعائدة القسدر وهذا الثانى هو الذى  
 يقتضيه معظم الاخبار الواردة فى ذلك والاول مبنى على صحة الخبر المرفوع بين الحرمة والامة وقال  
 امام الحرمين وضع المنع أنه يزرع بقصد الازال خارج القرح خشية العلوق ومضى فذلك  
 لم يمنع وكأنه راعى سبب المنع فاذا اقتضى أصل الاحقة قل أنه يزرع متى شاء حتى لو زرع فازل  
 خارج القرح اتفاقا لم يتعلق به انتهى والله أعلم ويشترع من حكم العزل حكم معالجة المرأة  
 اسقاط النطفة قبل نفخ الروح فمن قال بالمنع هناك فى هذه أولى ومن قال بالجواز يمكن أن  
 يلحق به هذا ويمكن أن يفرق بانه أشد لان العزل لم يقع فيه تعاطى السبب ومعالجة السقط تقع  
 بعد تعاطى السبب ويتحقق هذه المسئلة تعاطى المرأة ما يقطع الحمل من أصله وقد أفتى بعض  
 متأخرى الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقا والله أعلم واستدل بقوله فى  
 حديث أبي سعيد وأصنا كراثم العرب وطالت علينا العزة وأردنا أن نستمتع وأحبينا القداء لمن  
 أجاز استرقاق العرب وقد تقدم بانه فى باب من ملك من العرب رقيقا فى كتاب العتق ولين أجاز  
 وطه المشرك كان ذلك البير وان لم يكن من أهل الكتاب لان فى المصطفى كانوا أهل أو ثمان وقد  
 انفصل عنه من منع باحتمال أن يكونوا من أهل الكتاب وهو باطل وباحتمال أن  
 يكون ذلك فى أول الامر ثم نسخ وفيه نظر اذا نسخ لا يثبت بالاحتمال وباحتمال أن تكون

السيئات أسهل قبل الوطء وهذا لا يتم مع قوله في الحديث وأحينا القداء فان المسئلة لا تعاد  
 للمشارك نعم يمكن حل القداء على معنى آخر وهو انهن يفسدين أنفسهن فيعتقن من الرق  
 ولا يلزم منه اعادتهن للمشركين وحده بعضهم على ارادة الثمن لان القداء المتعوق من فوته هو  
 الثمن ويؤيد هذا الحمل قوله في الرواية الاخرى فقال بارسل الله انا أصبنا سبيا ونحب الاثمن  
 فكيف ترى في العزل وهذا أقوى من جميع ما تقدم و الله أعلم ﴿ قوله با ﴾  
 القرعة بين النساء اذا اراد سفرها تقدم في حديث الافك في التفسير مثل ذلك من حديث عائشة  
 أيضا وساق المصنف في الباب قصة أخرى واطلها كانت أيضا في تلك السفرة ولكن ينت في  
 شرح حديث الافك في التفسير أنه لم يكن معه في عزوة المريسيع الاعاشة وقد تقدم في الهبة  
 والتهادات مثل ذلك في أول حديث آخر عن عائشة أيضا ﴿ قوله ان أبي ملكية عن القاسم ﴾  
 هو ابن محمد بن أبي بكر وابن أبي ملكية يروى عن عائشة نارة بالواسطة وتاريخها ﴿ قوله اذا اراد ﴾  
 سفرها مفهومه اختصاص القرعة بمحلة السفر وليس على عموم بل تعين القرعة من يسافر  
 بها وتجري القرعة أيضا فيما اذا اراد أن يقسم بين زوجاته فلا يسد الباب من شاء بل يقرع بينهما  
 فيبدأ بالتي تضرح لهما القرعة لأن يرضى بشي مخيموز بالقرعة ﴿ قوله أقرع بين نسائه ﴾ زاد ابن  
 سعد من وجه آخر عن القاسم عن عائشة فكان اذا خرج بهم فسر عرف فيه الكراهية  
 واستدل به على مشروعة القرعة في القصة بين النضر كل واحد في ذلك كما تقدم في أواخر التهادات  
 والمنشور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة قال عياض هو مشهور عن مالك وأصحابه  
 لأنه من باب الخطر والقمار وحكى عن الحنفية أجازتها اه وقد قالوا به في مسئلة الباب واحج  
 من منع من المالكية بان بعض النسوة قد تكون أضعف من السفر من غيرها فلوجب القرعة  
 التي لا تنفع بها في السفر لاضرر حال الرجل وكذا بالعكس قد يكون بعض النساء أقوم بيت  
 الرجل من الأخرى وقال القرطبي ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال النساء ويختص  
 مشروعة القرعة بما اذا اتفقت أحوالهن لئلا يخرج واحدة معه فيكون ترجحها بغير مرجح  
 اه وفيه رعاة المذهب مع الامن من رد الحديث أصل الحجة على التخصيص فكانه تخصص  
 العموم بالمعنى ﴿ قوله فطارت القرعة لعائشة وحفصة ﴾ أي في حفرة من السفرات والمراد بقولها  
 طارت أي حصلت وطير كل انسان نصيبه وقد تقدم في الجناز قول أم العلاء ما انقسم الانصار  
 المهاجرين قالت وطارت انا عثمان بن مظعون أي حصل في نصيبنا من المهاجرين ﴿ قوله وكان ﴾  
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان بالليل سار مع عائشة تصدث استدل به المهلب على أن القسم  
 لم يكن واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم ولادلالة فيه لان عماد القسم الليل في الحضر وأما في  
 السفر فعاد القسم فيه التزول وأما حالة السير فليست منه لاليل ولا نهارا وقد أخرج أبو داود  
 والبيهقي والقفطه من طريق ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قبل يوم الا  
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا نجعا فقبل وليس مادون الوقاع فاذا جاء الى التي  
 هو يومها بات عندها ﴿ قوله فقالت حفصة ﴾ أي لعائشة ﴿ قوله لا تركين الليل تبغري الخ ﴾  
 كأن عائشة أتت الى ذلك لما شوقتها اليه من النظر الى ما تمكن هي تنظر وهذا مشعر بانها لم  
 يكونوا حال السير متقاربين بل كانت كل واحدة منهما من جهة كاجرت العادة من السير

باب القرعة بين النساء اذا  
 اراد سفرها ﴿ قوله اذا اراد سفرها ﴾  
 حدثنا عبد الواحد بن أيمن  
 قال حدثني ابن أبي ملكية  
 عن القاسم عن عائشة أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان اذا اراد سفر اقرع  
 بين نسائه فطارت القرعة  
 لعائشة وحفصة وكان النبي  
 صلى الله عليه وسلم اذا كان  
 بالليل سار مع عائشة  
 تصدث فقالت حفصة  
 لا تركين الليل تبغري  
 وأركب بصيرك تنظرين  
 وأظفر قالت لي فركبت

قطار بن والافلو كاتما عمل فخص احداهما بنظر الم تنظره الاخرى ويحصل أن تريد بالنظر  
وطأة البصر وجوده سيرة (قوله جاء النبي صلى الله عليه وسلم الى جبل عائشة وعليه) في رواية  
حكاهما الكرمانى وعليها وكان على اراقة الناقة (قوله فلم عليها) لم يذ كر في انفسهم متحدث  
معا فيحصل أن يكون لهم ما وقع ويحصل أن يكون وقع ذلك اتفاقا ويحصل أن يكون تحدث  
ولم يتقل (قوله وانفقدته عائشة) أى حالة المسيرة لان قطع المألوف صعب (قوله فلما نزلوا  
جعلت رجلها بين الاذنين) كأنها ما عرفت أنها الجانية فيما أجابت اليه حفصة عانت نفسها  
على تلك الجناية والاذن. فتعروف وتجدفه الهوام غالباً الى البرية (قوله وتقول رب سلط  
في رواية المسقطى يارب سلط يا ثبات حرف النداء وهي رواية مسلم (قوله تلدغني) بالفتن المجمع  
(قوله ولا أستطيع أن أقول شيئاً) قال الكرمانى الطاهر أنه كلام حفصة ويحصل أن يكون  
كلام عائشة ولم يظهر لي هذا الطاهر بل هو كلام عائشة وقد وقع في رواية مسلم في جميع ما وقعت  
عليه من طرقه الاماماً كرم بعد قوله تلدغني رسولك لا أستطيع أن أقول شيئاً أو رسولك  
بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو رسولك ويجوز ان نصب على تقدير فعل وانما لم  
تعرض لخصفة لانها هي التي أجابتها ما تعفها عادت على نفسها باللوم ووقع عند الامام علي من  
وجهين عن أن نعيم شيخ الجارى فيه بعد قوله تلدغني ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر  
ولا أستطيع أن أقوله شيئاً وعلى هذا فيحصل أن يكون المراد بالقول في قوله أنا أقول أى  
أحكى له الواقعة لانها كان يصدر في ذلك وظاهر رواية غيره ففهم أن مرادها بالقول أنها  
لا تستطيع أن تقول في حقه شيئاً كما تقدم قال الداودي يحصل أن تكون المسيرة في ليلة عائشة  
ولذلك غلبت عليها الغيرة فعدت على نفسها بالموت وتغيب به يلزم منه أنه وجب القسم في  
المسيرة وليس كذلك اذ لو كان كل واحد منهن عاتشة بالمسيرة دون حفصة حتى تحتاج حفصة  
تصلي على عائشة ولا يتجه القسم في حالة المسيرة الا اذا كانت الخلو لا تفصل الا فيه ما يركب  
معها في الهودج وعند النزول يجمع الكل في الخيمة فيكون حينئذ عند القسم السير أما المسيرة  
فلا وهذا كالمعنى على أن القسم كان واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي يدل عليه  
معظم الاخبار ويؤيد القول بانقرع أنهم اتفقوا على أن مدة السفر لا يحاسبها المقعة بل  
يبتدىء اذ ارجع بالقسم فيما يستقبل فالوسافر من شاء بغير قرعة فقدم بعضهم في القسم لزم منه اذا  
رجع أن يوفى من تخلف سقها وقد نقل ابن المنذر الاجماع على أن ذلك لا يجب فظهر أن القرعة  
فائدة وهي أن لا يؤثر بعضهم بالشهية لما يترتب على ذلك من ترك العدل بينهما وقد قال  
الشافعي في القديم لو كان المسافر يقسم لمن خلفه ما كان للقرعة معنى بل معناها أن تصر هذه  
الامام لمن خرج سهمها خالصة انتهى ولا يخفى أن محل الاطلاق في ترك القضاء في السفر مادام  
اسم السفر موجودا فلا وسافر الى بلدة فأقام بها يوماً طويلاً ثم سافر راجعاً فقبله قضاء مدة  
الاقامة في مدة الرجوع خلاق عند الشافعية والمعنى في سقوط القضاء أن التي سافرت وفازت  
بالعصبة ففهمان تعبد السفر ومشتته ما يقابل ذلك والمقعة عكسها في الامرين معا (قوله  
بأب المراتب يومها من زوجها الضرتها) من يتعلق بيومها لا يتهب أى يومها الذي  
يخص بها (قوله وكيف يقسم ذلك) قال العلماء اذا وهبت يومها لغيرها قسم الزوج لها يوم

لجاء النبي صلى الله عليه  
وسلم الى جبل عائشة وعليه  
حفصة فلم عليها ثم سار حتى  
نزلوا وانفقدته عائشة فلما  
نزلوا جعلت رجلها بين  
الاذنين وتقول رب سلط  
علي عقر بأو حة تلدغني  
ولا أستطيع أن أقوله  
شيئاً (باب المراتب يومها  
من زوجها الضرتها وكيف  
يقسم ذلك) هـ





الحب والمودة كذلك فسر أهل العلم قال الترمذي روى غير واحد عن جابر بن زيد عن أيوب عن أبي قلابه مرسل روى أصح من رواية جابر بن سفيان وسلسلة وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله لن تستطعوا الآية قال في الحب والجماع وعن عبيدة بن عمرو السلماني مثله **(قوله بشر)** هو ابن الفضل وخاله هو ابن مهران الخ **(قوله ولوشئت أن أقول قال)** النبي صلى الله عليه وسلم ولكن قال السنة في رواية مسلم وأبي داود عن طريق هشيم عن خالد في آخر الحديث قال خالد لوشئت أن أقول رفعه لصديق ولكنه قال السنة فين أمه قول خالد وهو ابن مهران الخ **(قوله أو يه عن أبي قلابه)** وقد اختلف على سفيان الثوري في تعيين قائل ذلك هل هو خالد أو غيره أو قلابه وبأن في ذلك في الباب الذي يليه مع شرح الحديث **(قوله)** يا سفيان إذا تزوج الثيب على البكر أي وأعكس كيف يصنع **(قوله)** حدثنا يوسف ابن راشد هو يوسف بن موسى بن راشد نسب لجد **(قوله)** حدثنا أبو أسامة عن سفيان في رواية أي نعم من طريق حمزة بن عوف عن أبي أسامة حدثنا سفيان **(قوله)** حدثنا أيوب هو السجستاني وخاله هو الخ **(قوله)** عن أبي قلابه أي أنهما جاعا روى عن أبي قلابه لكن الذي يظهر أنه ساقه على لفظ خالد **(قوله)** قال من السنة أي سنة النبي صلى الله عليه وسلم هذا الذي يتبادر للهمم من قول الصحابي وقدم في الجمع قول سلام بن عبد الله بن عمر لما سأله الزهري عن قول ابن عمر الساج أن كنت تريد أن تسفل تريد أن تسفل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له سالم وهل يعنون بذلك السنة **(قوله)** إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أي يكون عنده امرأ ففتزوج معها بكرة كما سألني البصيصه **(قوله)** أقام عندها سبعا وقسم ثم قال أقام عندها ثلاثا ثم قسم كذا في البخاري والواقفي والاولى ولفظ ثم في الثانية ووقع عند الأصمعي وأبي نعيم من طريق حمزة بن عوف عن أبي أسامة بلفظ ثم في الموضوعين **(قوله)** قال أو قلابه ولوشئت لقلت أن أنسأ رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم كانه بشر إلى أنه لو صرح برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم لكان صادقا لو يكون روى بالمعنى وهو جازع عنده لكنه رأى أن المحافظة على اللفظ أولى وقال ابن دقيق العيد قول أبي قلابه يحتمل وجهين أحدهما أن يكون غلن أنه سمعه عن أنس مر فوعا لفظا فقرر عنه تورعا والثاني أن يكون رأى أن قول أنس من السنة في حكم المرفوع فلو عبر عنه بأنه مرفوع على حسب اعتقاده لصح لأنه في حكم المرفوع قال والاول أقرب لأن قوله من السنة يقتضي أن يكون مرفوعا بطريق اجتهدى يحتمل وقوله أنه رفعه نص برفعه وليس الراوي أن يتقل ما هو ظاهر محتمل إلى ما هو نص غير محتمل انتهى وهو بحث متعب ولم يصيب من رديان إلا كثر على أن قول الصحابي من السنة كذا في حكم المرفوع لا تجاه الفرق بين ما هو مرفوع وما هو في حكم المرفوع لكن باب الرواية بالمعنى متسع وقد وافق هذه الرواية ابن علي عن خالد نسبة هذا القول إلى أبي قلابه أخرجه الأصمعي ونسبه بشر بن الفضل وهشيم إلى خالد ولا منافاة بينهما كما تقدم لاحتمال أن يكون كل منهما قال ذلك **(قوله)** وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب وخالد يعني بهذا الاسناد والمثل **(قوله)** قال خالد ولوشئت لقلت رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم كان البخاري وأدأن عيين أن الرواية عن سفيان الثوري اختلفت في نسبة هذا القول هل هو قول أبي قلابه أو قول خالد ويظهر أن هذه الرواية في رواية خالد عن أبي قلابه

حدثنا مسدد حدثنا بشر حدثنا خالد عن أبي قلابه عن أنس ولوشئت أن أقول قال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن قال السنة إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا **(باب)** إذا تزوج الثيب على البكر **(قوله)** حدثنا يوسف بن راشد حدثنا أبو أسامة عن سفيان حدثنا أيوب وخالد عن أبي قلابه عن أنس قال من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا وقسم وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا ثم قسم **(قوله)** قال أنسأ رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب وخالد قال خالد ولوشئت لقلت رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم

دون رواية أيوب ويؤيده أنه أخرجه في الباب الذي قبله من وجه آخر عن خالد بن خالد في الزيادة في  
صدر الحديث وقد وصل طريق عبد الرزاق المذكور مسام فقال حدثني محمد بن رافع حدثنا  
عبد الرزاق ولفظه من السنة أن يقيم عند البكر سبعاً قال خالد بن خالد في آخره وقد رواه أبو داود  
الحفري والقاسم بن زيد الحفري عن الثوري عنهما أخرجه الاسماعيلي ورواه عبد الله بن الوليد  
العدني عن سفيان كذلك أخرجه البيهقي وشذاً بوقلاية الرقاشي فرواه عن أبي عاصم عن سفيان  
عن خالد بن أيوب جميعاً وقال فيه قال النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو عوانة في صحيحه عنه  
وقال حدثنا الصغاني عن أبي قلاية وقال هو غريب لا أعلم من قاله غير أبي قلاية انتهى وقد  
أخرج الاسماعيلي من طريق أيوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبي قلاية عن أنس قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فصّر برفعه وهو يؤيد ما ذكرته أن السياق في رواية سفيان  
لخالد ورواية أيوب هنه أن كانت محذوفة احتمال أن يكون أبو قلاية لما حدث به أيوب جزم برفعه  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه ابن حبان أيضاً عن  
عبد الجبار بن العلاء عن سفيان بن عيينة عن أيوب وصرح برفعه وأخرجه الدارقي عن أبي  
من طريق محمد بن إسحق عن أيوب مثله فثبت أن رواية خالد هي التي قال فيها من السنة  
وأن رواية أيوب قال فيها قال النبي صلى الله عليه وسلم واستدل به على أن هذا العدل يخص  
بمن له زوجة قبل الجديدة وقال ابن عبد البر جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف  
وسواء كان عنده زوجة أم لا وحكي النووي أنه يستحب إذا لم يكن عنده غيرها أو الأقيص وهذا  
يوافق كلام أكثر الأصحاب واختار النووي أن لا فرق وإطلاق الشافعي بضده ولكن يشهد  
للأول قوله في حديث الباب إذا تزوج البكر على الثيب ويمكن أن يمسك للآخر سياق بشر عن  
خالد الذي في الباب قبله فإنه قال إذا تزوج البكر أقام عندها سبعاً الحديث ولم يقيده بما إذا تزوجها  
على غيرها لكن القاعدة أن المطلق محمول على المقيد ثبت في رواية خالد التقيد فعند مسلم من  
طريق هشيم عن خالد إذا تزوج البكر على الثيب الحديث ويؤيده أيضاً قوله في حديث الباب ثم  
قسم لأن القسم إنما يكون لمن عنده زوجة أخرى وفيه حجة على الكوفيين في قولهم إن البكر  
والثيب سواء في الثلاث وعلى الأوزاعي في قوله للبكر ثلاث وللثيب يومان وفيه حديث  
مرفوع عن عائشة أخرجه الدارقي بسند ضعيف جداً وخص من عموم حديث الباب ما لو  
أرادت الثيب أن يكمل لها السبع فإنه إذا أجابها سقط حقها من الثلاث وقضى السبع لغیرها  
لما أخرجه مسلم من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها أقام عندها  
ثلاثاً وقال إنه ليس بك على أهلها وإن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت للنساء وفي  
رواية أنه إن شئت ثلثت ثم درت قالت ثلث وحكي الشيخ أبو إسحق في المذهب وجهين في أنه يقضى  
السبع أو الأربع المزیدة والذي قطع به الأكثران اختارت السبع قضاها كلها وإن أقامها  
بغير اختيارها قضى الأربع المزیدة (تنبيه) بكرة أن يتأخر في السبع أو الثلاث عن صلاة  
الجماعة وسائر أعمال البر التي كان يفعلها نص عليه الشافعي وقال الرافعي هذا في النهار وأما  
في الليل فلا لأن المندوب لا يترك له الواجب وقد قال الأصحاب يسوي بين الزوجات في الخروج  
إلى الجماعة وفي سائر أعمال البر فيخرج في ليالي الكل أو لا يخرج أصلاً فإن خصص حرم عليه

• (باب من طاف على نسائه في غسل واحد) • حدثنا عبد الأعلى بن حماد حدثنا ابن زيد بن ربيع حدثنا سعد بن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسعة نسوة • (باب دخول الرجل على نسائه في اليوم) • حدثنا فروق حدثنا علي بن مسهر عن هشام (٢٧٧) عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فمدنوا من أحدهن فدخل على حفصة فاحتبس **أكثر** ما كان يحتبس • (باب إذا استأذن الرجل نساءه في أن يمرض في بيت بعضهن فأذن له) • حدثنا اسمعيل قال حدثني سليمان بن بلال قال هشام ابن عروة أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبال في مرضه التي مات فيه أين يأخذ أين يأخذ يريد يوم عائشة فأذن له أزواجه **يكون** حيث شاء فكان في بيت عائشة حتى مات عندها قالت عائشة مات في اليوم الذي كان يدور على فيه في بيتي قبضه الله وإن رأسه لين تحرى ويحرى ونالته ريقه ريق • (باب حب الرجل بعض نساءه أفضل من بعض) • حدثنا عبد

وعدها من الإعداء في ترك الجماعة وقال ابن دقيق العيد أن بعض الفقهاء مجمل مقامه عندها عن رافى إسقاط الجمع في التشنيع واجب بأنه قياس قول من يقول بوجوب المقام عندها وهو قول الشافعية ورواه ابن القاسم عن مالك وعنه يستحب وهو وجه للنسأة فعملي الأصح تعارض عنده الواجبان فقدم حتى لا تدعى هذه توجيها فليس يشنع وإن كان من جواها ويجب الموالاتي السبع وفي الثلاث فلو فرق لم يصعب على الرابع لأن الحشفة لا تزول به ثم لا فرق في ذلك بين الحرة والأمة وقيل هي على التصف من الحرة ويجوز العكس • (قوله باب من طاف على نسائه في غسل واحد) ذكر فيه حديث أنس في ذلك وقد تقدم سند أو متسا في كتاب الفصل مع شرحه وقوائمه والاختلاف على قتادة في كونهن تسعا وأحدى عشرة وبين الجمع بين الحديثين وتعلق بمن قال إن القسم لم يكن واجبا عليه وتقدم أن ابن العربي فصل أنه كانت له ساعة من النهار لا يجب فيها القسم وهي بعد العصر وقالت لي لم أجده ذلك دليلا ثم وجدت حديث عائشة الذي في الباب بعد هذا بلفظ **كان** إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فمدنوا من أحدهن الحديث وليس فيه بقية ما ذكر من أن تلك الساعة هي التي لم يكن القسم واجبا عليه فيها وأنه ترك إتيان نسائه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة في رده عليه قوله في حديث أنس كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وقد تقدمت توجهات غير هذه هناك وذكرها في الشفاء أن المسك في طوافه عليهن في الليلة الواحدة كان لتصنيهن وكأه أراجه عدم تشويفهن للزواج إذا الاحسان له معانيتها الاسلام والحرية والعسفة والذي يظهر أن ذلك إنما كان لأرادة العدل بينهما في ذلك وإن لم يكن واجبا كما تقدم من ذلك في باب كثرة النساء وفي التعليل الذي ذكره فطر لأنهم حرم عليهن التزويج بعده وعاش بعضهن بعده خمسين سنة فادونها وزادت آخرهن موتا على ذلك • (قوله باب دخول الرجل على نسائه في اليوم) ذكر فيه طرفا من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من العصر دخل على نسائه الحديث وساق بأن من هذا في باب تحريم ما أحل الله لمن كآب الطلاق وقوله فمدنوا من أحدهن زاد في ابن الزناد عن هشام بن عروة بغير وقاع وقد بينه في باب القرعة بين النساء وهو ما يؤيد كدار على ابن العربي فيما ادعاه • (قوله باب إذا استأذن الرجل نساءه في أن يمرض في بيت بعضهن فأذن له) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية في آخر المغازي والغرض منه هنا أن القسم لهن بسقط ما ذهبن في ذلك فكانت من وهن أيامهن تلك التي هو في بيتها وقد تقدم في بعض طرقه التصريح بذلك • (قوله باب حب الرجل بعض نساءه أفضل من بعض) ذكر فيه طرفا من حديث ابن عباس عن عرو الذي تقدم في باب موطنه

العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان بن يحيى عن عبيد بن حنين سمع ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم دخل على حفصة فقال يا بنت لا يغررك هذه التي أعجبها حبها رسول الله صلى الله عليه وسلم ياها يريد عائشة فقضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضت قوله وأنه ترك إتيان نسائه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة كذا في نسخ النسخ التي بأيدي شاول فيه سقطا وقصرضا والاصل وإن ترك نسائه كلهن في ساعة واحدة محمول على تلك الساعة أو نحو ذلك وحرواه معصية

الرجل ابتهموه وظاهر فيما ترجمه وقد تقدم شرحه هناك (قوله) **باب** المتشبع  
بمال يزل وما ينهى من اقتضار الضرة) أشار بهذا إلى ما ذكره أبو عبيد في تفسيره أنه قال قوله  
المتشبع أي المترين بمال ليس عنده سكر بل يكثر بالباطل كلما أتت سكر عند الرجل ولها  
ضرة فتدعى من الخطوة عند زوجها كلما عاتده تريد بذلك غيظ ضرتها وكذلك هذا في الرجال  
قال وأما قوله كلابس ثوب زو فأنه الرجل يلبس الثياب المشبهة ثياب الزهاد ويهم أنه منهم  
ويظهر من التضعف والتقصاف أكثر مما في قلبه من حال وفيه وجه آخر أن يكون المراد بالثياب  
الانفس كقولهم فلان في الثوب إذا كان يرشام الدنس وفلان دنس الثوب إذا كان مغموصا  
عليه في دسهم قال الخطابي التوب غسل ومعناه أنه صاحب زور وكذب كما يقال لمن وصف بالبراعة  
من الأذناس طاهر الثوب والمراد به نفس الرجل وقال أبو عبيد الضر بالمراد به أن شاهد الزور  
قديم يستعيرون به ليحصل به ما لوهم أنه قبول الشهادة ٨١ وهذا قوله الخطابي عن نعم بن  
حدا قال كان يكون في الحى الرجل له هيئة وشارة فإذا احتج إلى شهادة زور لبس ثوبه وأقبل  
فنهض فقبل لبيل هيئته وحسن ثوبه فيقال أمضاها بثوبه يعني الشهادة فأضف الزور إليها  
فقبل كلابس ثوب زور وأما حكم التثنية في قوله ثوب زور فلا إشارة إلى أن كذب المتصل منفي  
لأنه كذب على نفسه عالم بأخذه على غير عالم بعبه وكذلك شاهد الزور يظلم نفسه ويظلم الشهود  
عليه وقال الداودي في التثنية إشارة إلى أنه كالذي قال الزور مرتين مبالغ في التصديق من ذلك  
وقيل إن بعضهم كان يجعل في الحكم كما آخر يوههم أن الثوب ثوبان قاله ابن المنير (قلت) ويجوز  
ذلك ما في زماننا هذا فمما يعمل في الأطواق والمعنى الأول البقي وقال ابن التين هو أن يلبس ثوب  
وديعا وعارية يظن الناس أنهم ماله ولياسما لا يدومو يقتضع بكنبه وأراد بذلك تشهير المرء بما  
ذكرت خوفا من الفساد بزوجها وضرتها وورث بينهما البغضاء فيصير كالسحر الذي يفرق  
بين المرو وزوجه وقال الرخشي في الفائق المتشبع أي المتشبه بالشيعة وليس به واستعير  
للتصل بفضيله لم يزوجها وشبهه بلباس ثوب زور رأى ثوب زور وهو الذي يتزاور أهل الإصلاح  
بإياه وأضاف التوبين إليه لأنها كاللبوسين وأراد بالتثنية أن المتصل بلباس ثوب زور ليس  
ثوب زور رأتى بأحد هما أو تزنا لا سكر كما قيل ٨٢ إذا هو بالمجدارتى وتزنا به فلا إشارة بالآزار  
والرداء إلى أنه متصف بالزور ومن رأسه إلى قدمه ويحتمل أن تكون التثنية إشارة إلى أنه حصل  
بالتشبع حالتان مذمومتان فقد انما تشبع به واطهاها بالباطل وقال الطريزى هو الذي يرى أنه  
شيعان وليس كذلك (قوله عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير ويحيى في الرواية الثانية هو ابن  
سعيد القطان وأما قصص مع هشام بتدعيه فاطمة وهي بنت المنذر بن الزبير وهي بنت عمه  
وزوجته وأما يحيى بنت أبي بكر الصديق جدهما معا وقد اتفق الاكثر من أصحاب هشام على  
هذا الاستناد وأقرهم والمبارك بن فضالة بن وايمعن هشام بن عروة فقال لا ينبغي أن يسمع عائشة  
وأخرجها التماسي من طريق معمر وقال أنه خطأ والصواب حديث أصحاب ذكر الدارقطني في  
التبعية أن مسلما أخرجه من رواية عبدة بن سليمان وكيع كلاهما عن هشام بن عروة ومثل  
رواية معمر قال وهذا لا يصح وأحتاج أن أنظر في كتاب مسلم فاني وجدت في رقعته الصواب عن  
عبدة وكيع عن فاطمة عن أسماء عن عائشة وكذا قال سائر أصحاب هشام (قلت)

(باب المتشبع بمال يزل  
وما ينهى من اقتضار الضرة) \*  
حدثنا سليمان بن حبيب  
حدثنا حماد بن زيد عن  
هشام عن فاطمة عن أسماء  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وحدثني محمد بن المنذر حدثنا  
يحيى عن هشام

هو ثابت في التسخن الصحيحة عن مسلم في كتاب الباس أو رده عن ابن عمر عن عبد الوكيل عن هشام عن أبيه عن عائشة ثم أو رده عن ابن عمر عن عبد الوكيل عن هشام عن فاطمة عن أسماء فاقضى أنه عند عبدة على الوحيين وعند وكيك بطريق عائشة فقط ثم أو رده مسلم من طريق أبي معاوية ومن طريق أبي أسامة كلاهما عن هشام عن فاطمة وكذا أو رده النسائي عن محمد بن ادم وأبو عوف في صحيحه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن عبد عن هشام وكذا هو في مسند ابن أبي شيبة وأخرجه أبو عوف أيضاً من طريق أبي ضرقة ومن طريق علي بن مسهر وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي وأبو نعيم في المستخرج من طريق مري بن رباح كلهم عن هشام عن فاطمة قالنا ظاهر أن المحفوظ عن عبدة عن هشام عن فاطمة وأما وكيك فقد أخرجه جرويسه الجوزي من طريق عبد الله بن حاتم الطوسي عنه مشدداً واقع عند مسلم فليضم إلى عمر ومبارك بن فضالة ويستدرج على الدارقطني **(قوله)** أن امرأه قالت لم أقف على تعيين هذه المرأة ولا على تعيين زوجها **(قوله)** أني خيرة فدرواية الإسماعيلي أني جارية وهي الضرة كما تقدم **(قوله)** أن تشيعت من زوجي غير الذي يعطيني في رواية مسلم من حديث عائشة أن امرأه قالت يا رسول الله أقول أن زوجي أعطاني ما لم يعطني **(قوله)** المتشبع عالم يعط **(قوله)** في رواية معمر بن عالم يعط **(قوله)** يا ب (قوله) الغيرة) بفتح الجبهة وسكون الضامة بعد هاء قال عباس وغيره هي مشتقة من تفسير القلب وهيجان الغضب بسبب المشاركة في الاختصاص وأشد ما يكون ذلك بين الزوجين هذا في حق الآدمي وأما في حق الله فقال الخطابي أحسن ما ينسب به مفسر به في حديث أبي هريرة يعني الآتي في هذا الباب وهو قوله وغيره أنه أن يأتي المؤمن ما حرم الله عليه قال عباس ويحتمل أن تكون الغيرة في حق الله الإشارة إلى تعبير حال فاعل ذلك وقيل الغيرة في الأصل الجبهة والافتة وعوتسب بل لازم التعريف يرجع إلى الغضب وقد نسب سبحانه وتعالى إلى نفسه في كتابه الغضب والرضا وقال ابن العربي في التفسير يحال على الله بالذلة القطعة فيجب تأويله بلازمة كالأول أو إيقاع العقوبة بالفاعل ونحو ذلك اهـ وقد تقدم في كتاب الكسوف شيء من هذا ينبغي استحضاره هنا ثم قال ومن أشرف وجوه غيره تعالى اختصاصه قوماً بعبه يعني فخر ادعي شيان من ذلك لنفسه عاقبه قال وأشد الآدم من غير رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه لا كفار لله ولدين ولهذا كان لا ينتقم لنفسه اهـ وأورد المصنف في الباب تسعة أحاديث الحديث الاول **(قوله)** وقال وراد) بفتح الواو وتشديد الراء هو كتاب المغيرة بن شعبه ومولاه وحدينه هذا المعلق عن المغيرة سياتي موصلاً في كتاب الحدود من طريق عبد الملك بن عمر عنه بلفظه لكن فيه فلفظ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم واختصرها هنا وأتى بإضاف كتاب التوحيد من هذا الوجه ثم سياتي وأغفل المزي التنبه على هذا التعليق في النكاح **(قوله)** قال سعد بن عبادة هو سيد الخبز وأشد تعبا بهم **(قوله)** لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربه عند مسلم من حديث أبي هريرة ولفظه قال سعد بن رسول الله لو وجدت مع أهلي رجلاً ماله حتى أتى بأربعة شهداء قال ثم زاد في رواية من هذا الوجه قال كلا والذي بعثني بالحق إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك وفي حديث ابن عباس عند أحمد واللفظه وأبى داود والناكم لما نزل هذه الآية والدين يرمون

حدثني فاطمة عن أسماء  
امرأته قالت يا رسول الله إن  
في ضرة فهل علي جناح إن  
تشيعت من زوجي غير  
الذي يعطيني فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
المتشبع عالم يعط كلابس  
نوى زور **(باب الغيرة)**  
وقال وراد عن المغيرة قال  
سعد بن عبادة لو رأيت رجلاً  
مع امرأتي لضربه بالسيف

الحصنات الآية قال سعد بن عبادة هكذا أنزلت فلو وجدت لك كج متفضها رجل لم يكن لي أن  
أحركه ولا أهيبه حتى أتى بأربعة شهداء فوالله لا أتى بأربعة شهداء حتى يقضى حاجته فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الأنصار لا تسهون ما يقول سعدكم قالوا يا رسول الله لا نله  
فانه رجل غيور وانه مات زوج امرأته العذراء ولا طلق امرأته فاجترأ رجل من أن يتزوجها  
من شدة غيرة فقال سعد والله اني لاعلم يا رسول الله أنها الحق وأنهما من عدا الله ولكني عجت  
(قوله غير مصحح) قال عياض هو بكسر الفاء وسكون الصاد المهملة قال ديوبن اياضا بفتح الفاء  
فمن فتح جله ومض السيف وحال منه ومن كسر جله وصفه للضارب وحال منه ٥١ وزعم ابن  
الذين أنه وقع في سائر الامهات بتشديد الفاء وهو من مصحح السيف أي عرضوه وحده ويقال له غرار  
بالعين المعجمة ولل سيف فمجان وحدان وأراد أنه يضربه بحده لا بعرضه الذي يضرب بالحد  
يقصد الى القتل بخلاف الذي يضرب بالصف فانه يقصد التأديب ووقع عند مسلم من رواية أبي  
عروانة غير مصحح عنه وهذا يفرح فيها كسر الفاء ويجوز الضغ أيضا على البناء للجهول وقد  
أنكرها ابن الجوزي وقال ابن الراوي أنهن الصفح التي هو معنى العفو وليس كذلك أنما هو  
من مصحح السيف (قلت) ويمكن توحيدها على المعنى الاول والصفح والعصمة بمعنى وقد أورده  
مسلم من طريق زائدة عن عبد الملك بن عمرو بن عيسى أنه ليس في روايته لفظه عنه وكذا سائر من  
رواه عن أبي عروانة في البصاري وغيره لم يذكرها (تجمل) أتبعون من غير سعد) تمسك بهذا  
التقرير من أجل فعل ما قال سعد وقال ان وقع ذلك ذهب دم المقتول هندرا نقل ذلك عن ابن  
الموازن المالكية وسياق بسط ذلك وبيان في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى الحديث  
الثاني (قوله شقيق) هو أبو وائل الاسدي وعبد الله هو ابن مسعود (قوله) ما من أحد أغرم من  
الله من زائدة بدليل الحديث الذي يعمد ويجوز في غير الرفع والتصب على الفتين المجازية  
والتمية في ما ويجوز في النصب أن يكون أغرم في موضع خفض على النعت لاحد في الرفع  
أن يكون صفة للاحد الخبر محذوف في الحالين تقديره موجود ونحوه والكلام على غير الله  
ذكر في الذي قبله وبقي شرح الحديث يأتي في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى (تنبيه) وقع  
عند الاسماعيل قبل حديث ابن مسعود ترجمة صورته في الفقرة والمدح وما رأيت ذلك في شيء  
من نسخ البصاري الحديث الثالث حديث عائشة (قوله) يا أم محمد ما أحد أغرم من الله ان يزن  
عبد الله أمه ترضى كذا وقع عنده هاهنا عن عبد الله بن مسعود وهو القضي عن مالك ووقع في سائر  
الروايات عن مالك أو ترضى أمه على وزان الذي قبله وقد تقدم في كتاب الكسوف عن عبد الله  
ابن مسعود هذا جهل الاسناد كالجاعة فظهر أنه من سبق القم هذا ولعل لفظه ترضى سقطت غلطا  
من الاصل ثم ألحقت فآخرها التاسع عن مجله وهذا القدر الذي أورده المصنف من هذا الحديث  
هو طرف من الخطبة المذكورة في كتاب الكسوف وقد تقدم شرحه مستوفى هنالك بحمد  
الله تعالى الحديث الرابع (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة) هو ابن عبد  
الرحمن (قوله أم عروة) في رواية بخارج بن أبي عثمان عن يحيى بن أبي كثير عن مسلم حدثني  
عروة رواية أبي سلمة عن عروة من رواية القرنين لانهم متفاران في السن والمقاء  
وان كان عروة أسن من أبي سلمة قليلا (قوله عن أمه أسماء) هي بنت أبي بكر ووقع في رواية مسلم

غير مصحح فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم أتبعون من  
غير سعد لا ما أغرمه والله  
أغرمي • حدثنا عمر بن  
حفص حدثنا أبي حدثنا  
الاعمش عن شقيق عن عبد  
الله بن مسعود عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال ما من  
أحد أغرم من الله من أجل  
ذلك حرم الفواحش وما  
أحد أحب اليه المدح من  
الله • حدثنا عبد الله بن مسعود  
عن مالك عن هشام عن أبيه  
عن عائشة رضي الله عنها  
ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال يا أمه محمد ما أحد  
أغرم من الله ان يزن عبدا  
أمه ترضى أمه محمد وتعلمون  
ما أعلم أنصركم قليلا وبكى  
كثيرا • حدثنا موسى بن  
اسماعيل حدثنا هشام عن  
يحيى عن أبي سلمة أن عروة  
ابن الزبير حدثه عن أمه  
أسماء أنها سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
يقول

المذكورة أن أسماء بنت أبي بكر الصديق حدثته (قوله لاشئ أغبر من الله) في رواية تحتاج  
المذكورة ليس بشئ أغبر من الله وهما معني ه الحديث الخامس (قوله وعن يحيى أن أسماء حدثته  
أن أبا هريرة حدثه) هكذا أورده وهو معطوف على السند الذي قبله فهو موصول ولم يسبق  
البخاري الثمن من رواية همام بل يحول إلى رواية شيبان فساقه على روايته والذي يظهر أن  
لقوله همام واحد وقد وقع في رواية همام بن أبي عثمان عند مسلم بتقديم حديث أبي سلمة عن  
عروة على حديثه عن أبي هريرة عكس ما وقع في رواية همام عند البخاري وأورد مسلم أيضاً من  
رواية حرب بن شداد عن يحيى بن جندب أبي هريرة فقط مثل ما أورده البخاري من رواية شيبان  
عن يحيى ثم أورد مسلم من رواية هشام الدستوائي عن يحيى بن جندب أسماء فقط فكان يحيى  
كان يجمع هاتين روايتي بدر خري وقد أخرجه الأصباع من رواية الأوزاعي عن يحيى بن جندب  
أسماء فقط وزاد في أصله المتي (قوله ان الله يغفار) زاد في رواية همام عند مسلم وأن المؤمن  
يغفار (قوله) وغيره الله ان يأتي المؤمن ما حرم الله) كذلك أكثر وكذا هو عند مسلم لكن بلفظ  
ما حرم عليه على البناء للفاعل وزيادة عليه والضمير للمؤمن ووقع في رواية أبي ذر وغيره الله  
أن لا يأتي بزيادة لا وكذا رأينا ثمانية في رواية النسفي وافرط الصغاني فقال هكذا الجميع  
والصواب حذف لا كذلك وما أدى ما أراد الجميع بل أكثر رواية البخاري على حذفها وقافاً  
لن رواة غير البخاري كسلم والترنزي وغيرهما وقد رويها الكرماني وغيره بحالها صالحة غير  
الله لبست هي الايمان ولا عدهم فلا بد من تقدير مثل لا يأتي أي غير الله على النبي عن  
الايمان أو فهو ذلك وقال الطيبي التقدير غير الله ثابتة لاجل أن لا يأتي قال الكرماني وعلي  
تقدير أن لا يستقيم المعنى ثابتاً لذلك دليل على زيادتها وقد عرفت زيادتها في الكلام كثيراً  
مثل قوله ما منعك أن لا تسجد ثلاثاً يعلم أهل الكتاب وغير ذلك ه الحديث السادس (قوله حديثي  
محمود) هو ابن غيلان المروزي (قوله أخبرني أبي عن أسماء) هي أمه المقدم ذكرها قبل  
(قوله تزوجني الزبير) أي ابن العوام (وما له في الأرض من مال ولا مملوك ولا شئ غير ناضع وغير  
فرسه) أما عطف المملوك على المال فليس أن المراد المال الأبل أو الأراضي التي تزرع وهو  
استعمال معروف للعرب بطلق المال على كل من ذلك والمراد المملوك على هذا الرق من  
العبد والامام وقوله بعد ذلك ولا شئ من عطف العام على الخاص يشمل كل ما تحت أو يقول  
لكن الظاهر أنهم لم يرد أحوال ما لا يملك منه من مسكن وملبس ومطعم ورأس مال تجارة ودل  
سياقها على أن الأرض التي يأتي ذكرها لم تكن مملوكة للزبير وإنما كانت أقطاعاته وبعث  
منفعتهم لا رقبته ولذلك لم تستثنها كما استثنى الفرس والناضع وفي استثنائها الناضع والفرس  
نظر امتشكه الداودي لأن تزويجها كان بمكة قبل الهجرة وهاجر وهي حامل بعبد الله بن  
الزبير كما تقدم ذلك صريحاً في كتاب الهجرة والناضع وهو الجبل الذي يسقى عليه الماء ما حصل له  
بسبب الأرض التي أقطعها قال الداودي ولم يكن له بمكة فرس ولا ناضع والجواب منع هذا النبي  
وأنه لا مانع أن يكون الفرس والجبل كأنه بمكة قبل أن يهاجر فقد ثبت أنه كان في يوم بدر على  
فرس ولم يكن قبل بدر غزوة حصلت لهم منها غنيمة والجبل لم يكن أن يكون كان له بمكة ولما قدمه  
المدينة أقطع الأرض المذكورة أعده لمسقطها وكان يتفجع به قبل ذلك في غير التي فلا أشكال

لا شئ أغبر من الله وعن  
يحيى أن أسماء حدثته أن  
أبا هريرة حدثته أنه سمع  
النبي صلى الله عليه وسلم  
حدثنا أبو نعيم حدثنا  
شيبان عن يحيى عن أبي  
سلمة أنه سمع أبا هريرة رضي  
الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه قال ان الله  
يغفار وغيره الله ان يأتي  
المؤمن ما حرم الله حديثي  
محمود حدثنا أبو أسامة  
حدثنا هشام قال أخبرني أبي  
عن أسماء بنت أبي بكر رضي  
الله عنهما قالت تزوجني  
الزبير وما له في الأرض من  
مال ولا مملوك ولا شئ غير  
ناضع وغير فرسه



فكنت أعلف غرمة وأسقى  
الماء وأخر زغرمة وأعجن ولم  
أكن أحسن أخبز فكانت تخبز  
بجاراتي من الأصار وكنت  
نسوة صدق وكنت أقفل  
النوى من أرض الزبير التي  
أقطعها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على رأسي وهي  
مضى على ثلثي فرسخ فجلت يوما  
والنوى على رأسي فقلت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ومعه نفر من الأصار  
فدعاني ثم قال اخ يا اخ ليصلي  
خلفه فاستصيت أن أسير  
مع الرجال وذكري الزبير  
وغيره وكان أخيرا الناس  
ففرق رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أني قد استصيت  
فخفي جلتي الزبير فقلت  
لقيني رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وعلى رأسي النوى  
ومعه نفر من أصحابي فأناخ  
لأركب فاستصيت منه  
وعرفت غرمتك فقال والله  
لجلت النوى كأن أشد على  
من ركوبك معه فالت

٣ قوله النوى على رأسي  
كان هكذا بنسخ الشرح التي  
بأيد تناو الذي التناي بآيدنا  
النوى مكان فعل ماضي  
المشارح رواية ١٥

(قوله فكننت أعلف غرمة) وأجمل عن أي كريب عن أي أسامة أو كفيه مؤته وأسوسه  
وأدق النوى لناخصه وألقفه ولم ألقض من طريق ابن أبي مليكة عن أسماء كنت أخدم الزبير  
خدمة البيت وكان له فرس وكنت أسوسه يكن من خدمته شي أشد علي من سياسة القرس  
كنت أحشله وأقوم عليه (قوله وأسقى الماء) كذلك أكثر والسرخصي وأسقى بغير مشاة  
وهو على حذف المفعول أي وأسقى القرس أو الناضع الماء الأول أشمل معنى وأكثر فائدة (قوله  
وأخرز) بقاء هجة ثم رأى ثم زاي (غريه) بفتح المجهمة وسكون الراء بعد هاء واحدة هو الدلو (قوله  
وأعجن) أي العقيق وهو يؤيد ما جئنا عليه المال أدلو كان المراد في أنواع المال لانتقى الدقيق  
الذي يعجن لكن ليس ذلك مرادها وقد تقدم في حديث الهجرة أن الزبير لاقى النبي صلى الله  
عليه وسلم وأيا بكر راجعا من الشام بعارة وأنه كساهما مياها (قوله ولم أكن أحسن أخبز  
فكانت تخبز بجاراتي) في رواية مسلم فكانت تخبز لي وهذا يحمل على أن في كلامها شأنا عذوبا  
تقدره ثم وسى الزبير بك وهو بالصفة المذكورة واستمر على ذلك حتى قدمنا المدينة وكنت  
أصنع صكدا إلى آخره لأن النسوة من الأصار راعيا وبنها بعد قدومه بالمدينة قطعها وكذلك  
ما سبق من حكاية تقالها النوى من أرض الزبير (قوله وكن نسوة صدق) أضافته إلى الصدق  
مبالغة في قلبهن به في حسن العشرة والوفاء بالعهد (قوله وكنت أقفل النوى من أرض  
الزبير التي أقطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم) تقدم في كتاب فرض الخس بيان حال الأرض  
المذكورة وأنها كانت عما فأما الله على رسوله من أموال في النضر وكان ذلك في أوائل قدمه  
المدينة كما تقدم بيان ذلك هناك (قوله وهي مني) أي من مكان سكناها (قوله فدعاني ثم قال  
اخ يا اخ) بكسر الهمزة وسكون الخاء كلمة تقال للبعيرين أراد أن يخبزه (قوله ليصلي خلفه)  
كانهم فهمت ذلك من قرينة الحال والافتصا أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد أن يركبها وما  
معها ويركب حوشا آخر غير ذلك (قوله فاستصيت أن أسير مع الرجال) هذا بفتح على ما فهمته  
من الارتداد والافعل الاحتمال الآخر ما تعين المرافقة (قوله وذكري الزبير وغيره وكان  
أخيرا الناس) هو بالنسبة إلى من علمته أي أرادت تفضله على أن يابجسه في ذلك أو من مرادة  
ثم رأيتها ناشئة في رواية الأسعدي ولفظه وكان من أخيرا الناس (قوله والله لجلت  
رأسك) كأن أشد علي من ركوبك معه) كذلك أكثر في رواية السرخصي كأن أشد عليك  
وسقطت هذه اللفظة من رواية مسلم ووجه المفاضلة التي أشار إليها الزبير أن ركوبها مع النبي  
صلى الله عليه وسلم لا ينشأ منه كبير أمر من الغيرة لأنها أخته أمره فهي في تلك الحالة لا يخل له  
تزوجها ولو كانت خلية من الزوج وجوز أن يقع لها ما وقع لزيب بنت جشم بعيد جدا  
لأنه يزني عليها لزوم فراقه لا ختها لغيره الاحتمال أن يقع لها من بعض الرجال من أجله بغير  
 قصد وأن يتكشف بها حالة السر لا تريد أن تكشفه وتغوي ذلك وهذا كله أخفى عما يتحقق من  
تبذرها ليجمل النوى على رأسها من مكان بعد لا قد يتوهم خسة النفس وذاتة الهمزة قوله الغيرة  
ولكن كان السبب الحامل على الصبر على ذلك شغل زوجها وأنها بالجهاد وغيره عما أمرهم به  
النبي صلى الله عليه وسلم ويعيهم فيه وكانوا لا يقرعون للقيام بأمور البيت بأن يتعاطوا ذلك  
بأنفسهم ولم يسبق ما يابديهم عن استخدامهم بغير ذلك عنهم فالتخصر الأمر في نسايتهم فكن

يكفيهم مؤنة المنزل ومن فيه لستوفروا هم على ما هم فممن نصر الاسلام مع ما ينضم الى ذلك  
من العادة للمؤمنين تسمية ذلك عارا محضا **(قوله حتى أرسل الى (٢) أبو بكر بخادم تكفي**  
سياسة القرص فكأنما اعتقني) في رواية مسلم فكفتني وهي أوجه لان الأولى تقتضي أنه  
أرسلها لذلك خاصة بخلاف رواية مسلم وقد وقع عنده رواية ابن أبي مليكة جاء النبي صلى الله  
عليه وسلم سبي فاعطاها خادما قالت **كفتني** سياسة القرص فألفت عن مؤنة ويجمع بين  
الروايتين بان السبي لمجاهد الى النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أبا بكر من خادما الى بيته الى ابنته  
أسماء فصدق أن النبي صلى الله عليه وسلم هو المعطى ولكن وصل ذلك اليها واسطة ووقع عنده  
في هذه الرواية أنها باعتها بعد ذلك وتصدق بثمنها وهو محمول على أنها استغنت عنها بغيرها  
واستبدل بهذه القصة على أن على المرأة القيام بجميع ما يحتاج اليه زوجها من الخدمة وبالله  
ذهب أبو ثور وجهه الباقر على أنها تطوعت بذلك ولم يكن لازما أشار اليه المهلب وغيره والذي  
يظهر أن هذه الواقعة وأمثالها كانت في حال ضرورة كما تقدم فلا يطرده الحكم في غيرها ممن  
لم يكن في مثل حالهم وقد تقدم أن فاطمة سيدة العالمين شكت ما تلقى بها من الرضى  
وسألت أباها عما فعلها على خير من ذلك وهو ذكر الله تعالى والذي يترجح على الأمر في ذلك على  
عوائد البلاد فإنها كانت مختلفة في هذا الباب قال المهلب وفيه أن المرأة الشريفة اذا تطوعت بخدمة  
زوجها بشئ لا يزنه المالك شكر عليها ذلك أبو واسطغان وتجب بأنه بناء على ما أصله من أن ذلك  
كان تطوعا ونسجه أن يكسر فيقول لو لم يكن لازما ما سكت أو ما تملأ على ذلك مع ما فيه من  
المشقة عليه وعيها ولا أقار النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مع عظيمة الصديق عنده قال رؤف  
جواز ارتداد المرأة خلف الرجل في موكب الرجال قال وليس في الحديث أنها استقرت ولأن  
النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك فيؤخذ منه أن الحجاب إنما هو في حق أزواج النبي صلى الله  
عليه وسلم خاصة **هـ** والذي يظهر أن القصة كانت قبل نزول الحجاب ومشر وعنده قد قالت  
عائشة كما تقدم في تفسير سورة النور لما نزلت وليضربن بخمرهن على جيوبهن أخذن أزهر  
من قبل الحواشي فشققتهن فاخترن بها ولم تزل عادة النساء قد يمازجن ما يسترن وجوههن عن  
الاجانب والذي ذكره بعض ان الذي اختص به أمهات المؤمنين ستر مخصوصهن زيادة على ستر  
أجسامهن وقد ذكرت البصحة في ذلك في غير هذا الموضع قال المهلب وفيه غير الرجل عند  
ابتدال أهله فيما يشق من الخدمة وأتفه نفسه من ذلك لاسيما اذا كانت ذات حسب انتهى  
وفيه منقبة لاجلها ولزير يروى بكرولساء الانصار **هـ** الحديث السابع **(قوله حدثنا علي)**  
هو ابن المديني وابن عليهما اسمعيل وقوله عن أنس تقدم في المقام بيان من صرح عن حميد  
بسماعه من أنس وكذا تسمية المراتين المذكورتين وأن التي كانت في جناها عائشة وأن التي  
هي أرسلت الطعام زينب بنت جحش وقبل غير ذلك **(قوله غارت أمكم)** الخطاب لمن حضر والمراد  
بالأم هي التي كسرت العصفه وهي من أمهات المؤمنين كما تقدم بيانه وأغرب  
الدودي فقال المراد بقوله أمكم سارة وكان معنى الكلام عنده لا تنجبوا عما وقع من هذه  
من الغيرة فقد غارت قبل ذلك أمكم حتى أخرج إبراهيم ولده اسمعيل وهو طفل مع أمه  
الى واد غير ذي زرع وهذا وان كان لبعض وجهه لكن المراد خلافه وان المراد كاسرة

**٢** قوله أبو بكر بخادم هكذا  
بنسخ الشرح جريد شاو الذي  
في المتن يابن أبو بكر بعد  
ذلك بخادم فلفصل ما في  
الناسخ رواية **هـ**

حتى أرسل الى أبو بكر بعد  
ذلك بخادم تكفي سياسة  
القرص فكأنما اعتقني  
**هـ** حدثنا علي حدثنا ابن علية  
عن حميد عن أنس قال كان  
النبي صلى الله عليه وسلم عند  
بعض نسائه فأرسلت إحدى  
أمهات المؤمنين بصفتها  
طعام فضربت التي النبي  
صلى الله عليه وسلم في بيتها  
يد الخادم فسقطت العصفه  
فانطلقت فجعل النبي صلى  
الله عليه وسلم فلق العصفه ثم  
جعل يجمع فيها الطعام الذي  
كان في العصفه ويقول غارت  
أمكم ثم جلس الخادم حتى  
أتى بصفتة من عند التي هو  
في بيتها فدفع العصفه العصفه  
الى التي كسرت صففتها  
وأمسك المكسورة في بيت  
التي كسرت فيه

• حدثنا محمد بن أبي بكر المقدسي حدثنا معمر بن عبد الله عن محمد بن المسكدر عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت الجنة أو أتيته الجنة فأبصرت حصرا فقلت لمن هذا قالوا العمري ان الخطاب فاردت أن أدخله فلم يمتنع الأعلى بغيرك قال عمر بن الخطاب يا رسول الله باني أنت أو أي باني الله وأعليك آثاره حدثنا عبد الله بن عمر بن عبد الله عن رويس عن الزهري أخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة قال بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما أنا نائم رأيتني في الجنة فإذا امرأتان تمشيان إلى جانب حصرت فقلت لمن هذا قال هذا العمري فذكرت خبره فقلت مدبراً فبكي عرو هو في المجلس ثم قال وأعليك يا رسول الله آثاره (باب غيرة النساء ووجدهن) •

العصبة على هذا كله جميع من شرح هذا الحديث وقالوا فيه إشارة إلى علم مؤاخذه الغيرة بما يصدر منها لأنها في تلك الحالة يكون عقلها محجوباً بشدة الغضب الذي آثاره الغيرة وقد أخرج أبو يعلى بسند لا بأس به عن عائشة عن فروعان الغيرة لا تحصر أسفل الوادي من أعلاه قاله في قصة وعن ابن مسعود رفعه أن الله كتب الغيرة على النساء فمن صبرتهن كن لهن أجور شهيد وأخرجه البزار وأشار إلى محسنه ورجاله ثقافت لكن اختلف في عبد بن الصباح منهم وفي إطلاق الداودي على سائر أئمة الخطاطين نظراً لأنهم كانوا من بني اسمعيل فأمرهم هاجر لاسوة بعد أن يكونوا من بني إسرائيل حتى يصح أن أهمهم سائر الحديث الثامن (قوله معمر) هو ابن سليمان التيمي وعبد الله هو ابن عمر العمري وقد تقدم الحديث عن جابر مطولاً في مناقب عمر مع شرحه الحديث التاسع (قوله بينما أنا نائم رأيتني في الجنة) هذا يعني أحد الاحتمالين في الحديث الذي قبله حيث قال فيه دخلت الجنة أو أتت الجنة وأنه يحتمل أن ذلك كان في المقطة أو في النوم فبين هذا الحديث أن ذلك كان في النوم (قوله فإذا امرأتان تمشيان) تقدم النقل عن الخطاطي في زعمه أن هذه المقطعة تصحف وأن القرطبي عزاه هذا الكلام لابن قتيبة وهو كذلك أورد في غريب الحديث عن طريق آخرى عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وعلقاه عنه الخطاطي فذكر في شرح البخاري وأرضاه ابن بطال فقال يشبه أن تكون هذه الرواية الصواب وتوضا تصحيف لأن الحور طاهرات لا وضو عليهن وكذا كل من دخل الجنة لا تلزمه طهارة وقد قدمت الخطاطي في هذا في مناقب عمر بما أغنى عن إعادته وقد استدل الداودي بهذا الحديث على أن الحور في الجنة يتوضأن ويصلين (قلت) ولا يلزم من كون الجنة لا تكليف فيها العبادة أن لا يصدر من أحد من العباد باختياره ما شاع من أنواع العبادة ثم قال ابن بطال يؤمن الحديث أن من علم من صاحبه خلقاً لا ينبغي أن يتعرض لما يتأفوه أو فيه أن من نسب إلى من اتصف بصفة صلاح ما يغير ذلك يشكر عليه وفيه أن الجنة موجودة وكذلك الحور وقد تقدم تقرير ذلك في بدء الخلق وسائر فوائده تقدمت في مناقب عمر • (قوله ما) غيرة النساء ووجدهن هذه الترجمة أخص من التي قبلها والوجد يعني الواد الغضب ولم يأت المصنف حكم الترجمة لأن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص وأصل الغيرة غير مكتسب للنساء لكن إذا قرئت في ذلك بقدر زائد عليه تلام وضابط ذلك ما ورد في الحديث الآخر عن جابر بن عبد الله انصاري رفعه أن من الغيرة ما يصيب الله ومنها ما يغضب الله فما الغيرة التي يجب الله الغيرة في الرية وما الغيرة التي يغضب الله الغيرة في غير رية وهذا التفصيل يعمض في حق الرجال ضرورة امتناع اجتماع زوجين للمرأة بطريق الخل وأما المرأة فهي غارت من زوجها في ارتكاب محرم أباها زانلاً أو ما ينقص حقها وجورده عليها ضررها وأبناها عليها فإذا تحققت ذلك أو ظهرت القرائن فيه فهي غيرة مشروعة فوقع ذلك بمجرّد التوهم عن غير دليل فهي الغيرة في غير رية وأما إذا كان الزوج مضطراً عادلاً وأدى لكل من الزوجين حقها فالغيرة منهما إن كانت في الطباع البشرية التي لم يسلم منها أحد من النساء فتعذر فيها ما لم تتجاوز إلى ما يحرم عليها من قول وأفعول وعلى هذا يحمل ما جازع السلف الصالح من النساء في ذلك ثم ذكر المصنف في الباب حديثين عن عائشة أحدهما

(قوله حدثنا عبيد) في رواية أبي ذر حدثني بالافراد (قوله اني لاعلم اذا كنت عنى راضية الخ) يؤخذ منه استقرار الرجل حال المرأة من فعلها وقولها فيما يتعلق بالليل اليه وعدمه والحكم بما يقتضيه القرائن في ذلك لانه صلى الله عليه وسلم حرم رضائهما عاتشة وخصيها بمجرد ذكرها لاسمه وسكوتها فبقى على تقدير الحالين من الذكروا السكوت تغير الحالين من الرضا والغضب ويحتمل أن يكون انضم الى ذلك شيء آخر أصح منه لكن لم يتقل وقول عاتشة اجل يارسول الله ما أجهر الاسم قال الطبري هذا المحصر لطيف جدا لانها أخبرت أنها اذا كانت في حال الغضب الذي يسلب العاقل اختياره لا تتغير عن الحقبة المستقرة فهو كاقبل

اني لا مخلص الصدوداتي • قسم الله مع الصدود لا ميل

وقال ابن المنبر مرادها أنها كانت تترك التسمية للنفطية ولا تترك قلبها التعلق بذاته الكريمة مودودة محبة اه وفي اختيار عاتشة ذكر ابراهيم عليه السلاوة والسلام دون غيرهم من الابداء دلالة على مزید غفلتها لان النبي صلى الله عليه وسلم أولى الناس به كائن صلى الله عليه وسلم في القرآن فلم يكن لها بد من هجر الاسم الشرف ابدلته من هومنه ببديل حتى لا تخرج عن دائرة التعلق في الجمله وقال المهلب يستدل بقول عاتشة على أن الاسم غير المسمي اذ لو كان الاسم عن المسمي لكانت به جهرته مجردة وليس كذلك ثم اطال في تقرير هذه المسئلة ومحل البص فيها كتاب التوحيد حيث ذكرها المصنف أعان الله تعالى على الوصول الى ذلك بحوله وقوته • ثانيهما (قوله حدثني أحد بن أبي رجم) هو أبو الوليد الهروي واسم أبي رجم عبد الله بن أيوب (قوله ما غرت على امرأة) ينتسب بذلك وأنه كثرة ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لها وهي وإن لم تكن موجودة وقد أمنت مشاركتها لها فسلكت ذلك بقضي ترجيحها عندهم فهو الذي هيغ الغضب الذي يسر الفجرة يبحث قالت ما تقدم في مناقب خديجة أبدأ الله خيراتها فقال ما بدلت الله خيراتها ومع ذلك فلم يتقل أنه واخذ عاتشة لقيام بعد زناها بالفجرة التي جبل عليها النساء وقد تدمت مباحث الحديث في كتاب المناقب مستوفاة (قوله ما سب ذب الرجل عن ابنته في الفيرة والانصاف) أي دفع الفيرة عنها وطلب الانصاف لها (قوله عن ابن أبي مليكة عن المسور) كذا رواه الشيوخ تابعه حمرون دينار وغير واحد وخالفهم أبو يعقوب قال عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير أخرجه الترمذي وقال حسن وذكر الاختلاف فيه ثم قال يحتمل أن يكون ابن أبي مليكة سمعه عنهما جميعا اه والذي يظهر ترجيح رواية اللبث لكونه نوحا وكون الحديث قد جاء عن المسورين غير رواية ابن أبي مليكة فقد تقدم في فرض النجس وفي المناقب من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي عن المسور وزاد فيه في النجس قصة سيف النبي صلى الله عليه وسلم وذلك بسبب تحديث المسور الى بن الحسين بهذا الحديث وقد ذكرت ما يتعلق بقصة سيف عنه هناك ولا زال أتجهب من المسور كيف بالغ في تعصبه لعلي بن الحسين حتى قال انه لو أودع عنده السيف لا يمكن أحد منهن حتى تزهر روحه رعاية لكونه ابن ابن فاطمة محتجا بحديث الباب ولم يراع خاطره في أن ظاهر سياق الحديث المذكور فضاضة على علي بن الحسين لما فيه من إيهام غرض من جدته على بن أبي طالب حيث أقدم على خطبة بنت أبي جهل على فاطمة حتى اقتضى أن يقع من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك من الانكار ما وقع بل أتجهب

حدثنا عبيد بن امهجل  
حدثنا ابواسامة عن هشام  
عن ابيه عن عاتشة رضى  
الله عنها قالت قال لرسول  
صلى الله عليه وسلم اني لاعلم  
اذا كنت عنى راضية واذا  
كنت على غصبي قالت  
فقلت من أين تعرف ذلك  
فقال اما اذا كنت عنى  
راضية فأنت تقولين لا ورب  
محمد واذا كنت غصبي  
قلت لا ورب ابراهيم  
قالت قلت أجعل والله  
يارسول الله ما أجهر الاسم  
• حدثني أحد بن أبي رجم  
حدثنا النضر عن هشام قال  
أخبرني أنى عن عاتشة أنها  
قالت ما غرت على امرأة  
لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم كما غرت على  
خديجة لكثرة ذكر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ايها  
وشأنه عليها وقد أوصى الى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن يشرب ما شئت لها  
في الجنة من شرب (باب  
ذب الرجل عن ابنته في  
الفيرة والانصاف) • حدثنا  
قتيبة حدثنا اللبث عن  
ابن أبي مليكة عن المسور بن  
عمرمة

من المسور نهي آخر أبلغ من ذلك وهو أن يذل نفسه دون السيف رعا يتخاطروا بدين فاطمة وما بذل نفسه دون ابن فاطمة نفسه أعني الحسين والد علي الذي وقعت له معه القصة حتى قتل بأبدي ظلمة الولاية لكن يحتمل أن يكون عنده أن الحسين لما خرج إلى العراق ما كان المسور وغيره من أهل الجبال يظنون أن أمره يؤول إلى ما آله والله أعلم وقد تقدم في فرض الحسن وجه المناسبة بين قصة السيف وقصة الخطبة عايفي عن أعادته (قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو على المنبر) في رواية الزهري عن علي بن حسين عن المسور الماضية في فرض الحسن بخطب الناس على منبره هذا وأنا ومنه محتمل قال ابن سيد الناس هذا أغلظ والصواب ما وقع عند الإسماعيلي بلفظ كالحتم أخرجه من طريق يحيى بن معين عن يعقوب بن إبراهيم بن سنده المذکور إلى علي بن الحسين قال والمسور لم يحتمل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لأنه وإن بعد ابن الزبير فيكون عمره عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين قلت كذا جزم به وفيه نظر فإن العصم ابن ابن الزبير وفي السنة الأولى فيكون عمره عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم تسع سنين فيصير أن يكون احتتم في أول سنين الإمكان أو يجعل قوله محتمل على المبالغة والمراد التشبيه قتلت الروايات والأقارب ثمان سنين لا يقال له محتمل ولا كالحتم إلا أن يزيد التشبيه أنه كان كالحتم في الحدوق والفهم والحفظ والله أعلم (قوله ابن هشام بن المغيرة) وقع في رواية مسلم هشام بن المغيرة والصواب هشام لأنه جحد الخطوبة (قوله استأذنوا) في رواية الكشي عن استأذنوني (في أن ينكحوا ابنتهم على بن أبي طالب) هكذا في رواية ابن أبي مليكة أن سبب الخطبة استأذن ابن هشام بن المغيرة وفي رواية الزهري عن علي بن الحسين بسبب آخر ولفظه أن عليا خطب بنت أبي جهل على فاطمة فلما سمعت بذلك فاطمة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان قومك يتعدون كذا في رواية شعيب وفي رواية عبيد الله بن أبي زياد عنه في صحيح ابن حبان فيبلغ ذلك فاطمة فقالت ان الناس يزعمون أنك لا تقض لنا نكاح وهذا على نكاح بنت أبي جهل هكذا أطلقت عليه اسم فاعل مجازا لكونه أرا ذلك وصم عليه فترلته منزلة من فعله ووقع في رواية عبيد الله بن أبي زياد خطب ولا اشكال فيها قال المسور فقام النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث ووقع عند الحاكم من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن أبي حنظلة أن عليا خطب بنت أبي جهل فقال له أهلها لا تزوجك على فاطمة (قلت) فكان ذلك كان سبب استأذانهم وجاء أيضا أن عليا استأذن بنفسه فأنجز الحاكم باسناد صحيح إلى سويد بن غفلة وهو أحد المخضمين عن أسبق في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه قال خطب علي بنت أبي جهل إلى عها الحارث بن هشام فاستأثر النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعن حسبها قال فقال لا ولكن أئتمري بها قال لا فاطمة مضغفني ولا أحسب إلا أنها تحزن أو تجزع فقال علي لا أتى شيئا تكرهه ولم فعل هذا الاستئذان وقع بعد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بخطب ولم يحضر على الخطبة المذكورة فاستأثر فلما قال له لا لم تعرض بعد ذلك لطلبها ولهذا جاء في آخر حديث شعيب عن الزهري فترل علي الخطبة وهي بكسر الخاء المجهدة ووقع عند ابن أبي داود من طريق معمر عن الزهري عن عروة فسكت علي عن ذلك النكاح (قوله فلا أدن ثم لا أدن ثم لا أدن) كذا في رواية كيدا وفيه إشارة إلى ما يمدد منع الأذن وكأنه أرا دفع الجواز لاحتمال أن يحصل النبي على مدة بعينها

قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو على المنبر ان بني هشام بن المغيرة استأذنوا في أن ينكحوا ابنتهم على بن أبي طالب فلا أدن ثم لا أدن ثم لا أدن

فقال ثم لا آذن أي ولو وضعت المدة المفروضة تقديراً الآذن بعدها ثم كذلك أبداً وفيه إشارة إلى ما في حديث الزهري من أن بني هشام بن المغيرة استأذنوا ونوه هشامهم أعلمت بني أبي جهل لأنه أبو الحكم عمرو بن هشام بن المغيرة وقد أسلم أخوه الحارث بن هشام وسلطه بن هشام عام الفتح وحسن إسلامهما ويؤيد ذلك جوابهما المتقدم لعل ويمن يدخل في إطلاق بني هاشم بن المغيرة عكرمة بن أبي جهل بن هشام وقد أسلم أيضاً وحسن إسلامه مواسم الخطوبة بتقديم يائه في باب ذكر أوصار النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب المناقب وأنه تزوجها عتاب بن أسيد بن أبي العيص لما تزكها على وتقدم هناك زيادة في رواية الزهري في ذكر أبي العاص بن الربيع والكلاب على قوله صلى الله عليه وسلم حدثني فصدقني ووعدني ووفى لي وتوجب ما وقع من علي في هذه القصة أعني عن عادته **(قوله)** الآن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي ويتكح بها بمحمول على أن بعض من يرضع علياً وشي به أنه صمم على ذلك ولا فلا يظن به أنه يسفر على الخطبة بعد أن استشار النبي صلى الله عليه وسلم فتمعه وسياق سويد بن غفلة يدل على أن ذلك وقع قبل أن نعل به فاطمة فكانت لما قبل لها ذلك وشكت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أحله إلى أنه ترك أنكر عليه ذلك وزاد في رواية الزهري وإني لست أحرّم حلالاً ولا أحل حراماً ولكن والله لا تجمع بنت رسول الله و بنت عدو الله عند رجل أبداً وفي رواية مسلم مكانا واحداً أبداً وفي رواية شبيب عند رجل واحد أبداً قال ابن التين أصح ما تحصل عليه هذه القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم علي أن يجمع بين ابنته وبين ابنة أبي جهل لأنه علل بأن ذلك يؤذيه وأذته حراماً لا اتفاقاً ومعنى قوله لا أحرّم حلالاً أي هي له حلال لولم تكن عنده فاطمة وأما الجمع بينهما الذي يستلزم تأذي النبي صلى الله عليه وسلم لتأذي فاطمة به فلا وزعم غيره أن السباق يشتر بان ذلك مباح لعل لكنه منعه النبي صلى الله عليه وسلم رعاية لتلاط فاطمة وقيل هو ذلك امتثالاً لأمر النبي صلى الله عليه وسلم والذي يظهر لي أنه لا يعدان يعد في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يتزوج على بنته ويحتمل أن يكون ذلك خاصاً بفاطمة عليها السلام **(قوله)** فأنما هي بضعة مني ففتح الموحدة وسكون الصاد المجهمة أي قطعة ووقع في حديث سويد بن غفلة كأن تقدم بضعة من الميم وبغير مجة والسبب فيه ما تقدم في المناقب أنها كانت أصيت بأسمائهم أخواتها واحدة بعد واحدة فلم يبق لها من تستأنس به من يخفف عليها الأمر من تفضي اليه بسرها إذا حصلت لها الغيرة **(قوله)** يريدني ما أراها كذا هاتمان أرباب رابعاً وفي رواية مسلم ما رابها من راب ثلاثاً وزاد في رواية الزهري وأما الخوف أن تفسد في دينها يعني أنها لا تصبر على الغيرة فيقع منه في حق زوجها في حال الغضب ما لا يليق بحالها في الدين وفي رواية شبيب وأما كره أن يسواها أي تزويج غيرها عليها وفي رواية مسلم من هذا الوجه أنه يفتنوها وهي معنى أن تفتن **(قوله)** ويؤذي ما أذاها وفي رواية أبي حنيفة عن آذاها فقد أداني وفي حديث عبد الله بن الزبير يؤذي ما أذاها ويضيق ما أنصها وهو نون ومهمله زه وحديث من أنصب يفتن وهو التعب وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن المسور يقضي ما يقضيها ويسطى ما يسطها أخرجهما الحاكم ويؤخذ من هذا الحديث أن فاطمة لو رضيت بذلك لم يمنع على من التزويج بها أو غيرها وفي الحديث تحريم آذي من يتأذى النبي صلى الله عليه وسلم

الآن يريد ابن أبي طالب  
أن يطلق ابنتي ويتكح  
ببنتهم فأنما هي بضعة  
منني يريدني ما أراها  
ويؤذي ما أذاها

بناذيه لان اذى النبي صلى الله عليه وسلم احوام اتقا فاقبله وكثيره وقد جزم بانه يؤذيه ما يؤذى  
فاطمة فكل من وقع منه في حق فاطمة شئ فمأنت به فهو يؤذى النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة  
هذا الخبر الصحيح ولا شئ أعظم في ادخال الاذى عليهم من قتل ولدها ولهذا عرفت بالاستسقاء  
معالجة من تعامل في ذلك بالعقوبة في الدنيا ولعذاب الاخرة أشد وفيه جمعة من يقول بسد  
الذريعة لان تزويج ما زاد على الواحد حلال للرجال ما لا يجوز للأربع ومع ذلك فقد منع  
من ذلك في الحال لما ترقب عليه من الضر في المآكل وفيه بقا عمارا لا يافي عقابهم لقوله بنت  
عدو الله فان فيه اشعارا بان للوصف تأثيرا في المنع مع انها هي كانت مسلمة حسنة الاسلام وقد  
احتج بهم من منع كفاتهم من آباء الرق ثم اعتق بن لميس آباها الرق ومن مسه الرق بن لميسها  
هي بل مس آباها فقط وقصة أن العبراء اذا خشي عليها أن تفتن في دينها كان لولها أن يسي في  
ازالة ذلك كما في حكم الناصر كذا قيل وفيه نظر ويكن أن زافيه شرط أن لا يكون عندها من  
تسلي به ويختلف عنها الجملة كما تقدم ومن هنا يؤخذ جواب من استشكل احتصاص فاطمة  
بذلك مع أن الغيرة على النبي صلى الله عليه وسلم أقرب الى خشية الاقتتان في الدين ومع ذلك  
فكان صلى الله عليه وسلم يستكر من الزوجات وتوجد منهن الغيرة كما في هذه الاحايث ومع ذلك  
ماراهي ذلك صلى الله عليه وسلم في حقهن كما راعاه في حق فاطمة ومحصل الجواب أن فاطمة  
كانت اذا ذلك كما تقدم فاقدة من تركن اليه عن يؤنسها ويزيل وحشها من أم وأخت بخلاف  
أهملات المؤمنات فان كل واحد منهن كانت ترجع الى من يحصل لها معه ذلك وزاد عليه وهو  
زوجهن صلى الله عليه وسلم لما كان عنده من الملاحظة وتعليب القلوب وجبر الخواطر بحيث  
أن كل واحد منهن ترضى به لحسن خلقه وجيل خلقه بجميع ما يصدر منه بحيث لو وجد  
ما يضر وجوده من الغيرة زال عن قرب وقبل فيه جمعة من منع الجمع بين الحرية والامو يؤخذ  
من الحديث اكرام من يشب الى انظرا والشرف والعبادة ﴿قوله﴾ **باب** يقل  
الرجال ويكثر النساء اي في آخر الزمان ﴿قوله﴾ وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وترى الرجل الواحد يتبعه اربعون نسوة في رواية الكشي هي امرأة والاو على حذف  
الموصوف وقوله يلذن به قيل لكونهن نساهن وسرايه أولكونهن قراباته او من الجميع  
وروي على بن محبوب في كتاب الطاعة والمصيبة من حديث حذيفة قال اذا تمت الفتنة مبرأ الله  
أولياهم حتى يشيع الرجل خيرون امرأة تقول يا عبد الله استرني يا عبد الله اوفى وقد تقدم  
حديث أبي موسى موصولا في باب الصدقة قبل الزمن كتاب الزكاة في حديث أوليا قن على  
الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة الحديث ﴿قوله﴾ حدثنا هشام هو الدستواني كذا لاكثر  
ووقع في رواية أبي أحمد الجرياني هشام والاول أولى وهما وهشام كلاهما من شيوخ خفص  
ابن عمر المذكور وهو الحوضي وسياتي في الاشارة عن مسلم بن ابراهيم عن هشام ﴿قوله﴾ ان  
من اشراط الساعة الحديث تقدم في كتاب العلم من رواية شعبة عن قتادة كذلك  
﴿قوله﴾ حتى يكون نحس امرأه هذا الثاني الذي قبله لان الاربعين داخله في التحسين ولعل  
العديب عتبه غير مراد بل أريد المبالغة في كثرة النساء بالنسبة للرجال ويحتمل أن يجمع بينهما بان  
الاربعين عندهن يلذن به والتحسين عندهن تبعه وهو أعظم من أنهن يلذن به فلا منافاة

﴿باب يقل الرجال ويكثر النساء﴾ وقال أبو موسى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وترى الرجل الواحد يتبعه  
أربعون نسوة يلذن به من  
قوله الرجال وكثرة النساء  
حدثنا خفص بن عمر  
الحوضي حدثنا هشام عن  
قتادة عن أنس رضي الله  
عنه قال لا أحد منكم حديثا  
سمعه من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا يجد منكم به  
أحد غيري سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول ان  
من اشراط الساعة أن يرفع  
العلم ويكثر الجهل ويكثر  
الزنا ويكثر شرب الخمر  
ويقل الرجال ويكثر النساء  
نحتى يكون نحس امرأه

(قوله القيم الواحد) أى الذى يقوم بأمورهن ويحفل أن يكنى به عن اتباعهن لطلب النكاح  
 حالاً لا أحرماً وفى الحديث الأخبار على سبيل وقوع كالأخبر والعصم من ذلك ما ورد مطلقاً  
 وأما ما ورد مقدراً وقت معين فقال أحد الأئمة لا يصح منه شئ وقد تقدم كثير من مباحث هذا  
 الحديث فى كتاب العلم (قوله با) لا يخلون رجل بامرأة الا ذو محرم والدخول  
 على المغيبة يجوز فى لام الدخول الخفض والرفع وأحذر كنى الترجمة وأورد المصنف صريحاً فى  
 الباب والثانى يؤخذ بطريق الاستنباط من أحاديث الباب وقد ورد فى حديثه رفعه فروع  
 صريحاً أخرجه الترمذى من حديث جابر رفعه لا تدخلوا على المغيبات فإن الشيطان يجرى  
 من ابن آدم يجرى الدم ورجاله موثقون لكن مجادلين معد مختلف فيه وسلم من حديث عبد  
 الله بن عمرو فوالله لا يدخل رجل على غيبة الأومعة رجل أو أثنان ذكره فى أثناء حديث المغيبة  
 بضم الميم ثم غيب مكية مسكوتة ثم قضائية مسكوتة ثم حديث غاب عنها زوجها يقال أعانت  
 المرأة إذا غاب زوجها ثم ذكر المصنف فى الباب حديثين أحدهما (قوله ع) يزيد بن أبى حبيب  
 فى رواية مسلم من طريق ابن وهب عن الليث وعمر بن الحارث وحيوة وغيرهم أن يزيد بن أبى حبيب  
 حدثهم (قوله ع) أى الخبر هو محمد بن عبد الله الزنى (قوله ع) بن عامر فى رواية ابن  
 وهب عن دأى نعيم فى المستقر سمعت عقبه بن عامر (قوله با) كم والدخول) بالنصب على  
 التحذير وهو تنبيه المخاطب على محذور يصير زنه كإسقاط الألف واللام وقوله أيا كم مفعول  
 يفعل مضمرة تقديره اتقوا وتقدير الكلام اتقوا أنفسكم أن تدخلوا على النساء والنساء أن  
 يدخلن عليكم ووقع فى رواية ابن وهب باللفظ لا تدخلوا على النساء وتضمن منع الدخول منع  
 الخلوة بطريق الأولى (قوله فقال رجل من الانصار) لما أقف على نسبيته (قوله أفرأيت  
 الجوى) زاد ابن وهب فى روايته عند مسلم سمعت الليث يقول الجوى أخو الزوج وما أشبهه من  
 أقارب الزوج ابن الم وقصوه ووقع عند الترمذى بعد تقصير الحديث قال الترمذى قال هو  
 أخو الزوج كرهه أن يخلوها قال ومعنى الحديث على نحو ما روى لا يخلون رجل بامرأة فإن نالهما  
 الشيطان اه وهذا الحديث الذى أشار إليه أخرجه أحمد من حديث عامر بن زبيبة وقال  
 النووى اتفق أهل العلم باللغة على أن الإجماع أقارب زوج المرأة كإيمه وعمه وأخيه وابن أخيه  
 وابن عمه ونحوهم وإن الاختان أقارب زوجة الرجل وإن الإصهار تقع على التوحيين اه وقد  
 اقتصر أبو عبيد وتبعه ابن فارس والداودى على أن الجوى أو الزوجة زاد ابن فارس وأبو الزوج  
 يعنى أن والد الزوج جوى المرأة والد الزوجة جوى الرجل وهذا الذى عليه عرف الساس اليوم  
 وقال الأصمى وتبعه الطبرى والخطاى ما نقله النووى وكذا نقل عن الخليل ويؤيده قول عائشة  
 ما كان بينى وبين على إلا ما كان بين المرأة وأهلها وقد قال النووى المراد فى الحديث أقارب  
 الزوج غير أباة وأبائه لأنهم محرمون للزوجة يجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت قال وإنما  
 المراد الأخ وابن الأخ والعالم وابن الم وابن الأخ ونحوهم مما يحل لها تزوجهم ولو لم تكن متروجة  
 وحررت العادة بالتساؤل فيه فغضوا الإجماع أه أخيه فشيبهه بالموت وهو أولى بالمتع من الأجنبي  
 اه وقد جزم الترمذى وغيره كما تقدم وتبعه المازرى بأن الجوى أو الزوج وأشار المازرى إلى أنه  
 ذكر للتنبيه على منع غيره بطريق الأولى وتبعه ابن الأثير فى النهاية وورده النووى فقال هذا كلام

القيم الواحد (باب لا يخلون  
 رجل بامرأة الا ذو محرم  
 والدخول على المغيبة)  
 حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا  
 ليث عن يزيد بن أبى حبيب عن  
 أبى الخضر عن عقبه بن عامر  
 أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال أيا كم والدخول  
 على النساء فقال رجل من  
 الانصار يا رسول الله أفرأيت  
 الجوى



فاسد مردود لا يجوز حل الحديث عليه اهـ. ويظهر في كلام الأئمة في تفسير المراء بقوله الجو  
 الموت ما بينه أن كلام المازري ليس بفاقد. واختلف في ضبط الجوف فصرح القرطبي بأن  
 الذي وقع في هذا الحديث حم بالهمز. وأما الخطابي ف ضبطه بواو بغير همزة قال وزن دلوه هو  
 الذي انقصر عليه أو عبيد الله وروى ابن الأثير وغيرهما وهو الذي ثبت عندنا في روايات  
 البخاري وفيه لفتان آخران أحدهما حم بوزن آخر والآخرى جي بوزن عاصا ويخرج من ضبط  
 المهور بضم الميم لفتة أخرى خاصة حكاه صاحب المحكم (قوله الجوامع الموت) قيل المراد أن  
 الخلو في الجوف قد توثق إلى هلاك الدين إن وقعت المعصية أو إلى الموت حقيقة إن وقعت المعصية  
 ووجب الرجوع إلى هلاك المرأة بفراق زوجها إذا حلته الغيرة على طليقها أشار إلى ذلك كله  
 القرطبي وقال الطبري المعنى أن خلوة الرجل بامرأته أخيه أو ابن أخيه تنزل منزلة الموت والعرب  
 تصف الشيء المكروه بالموت قال ابن الأثير هي كلمة تقولها العرب مثلاً كما تقول الاسد الموت  
 أي لقائه وفاته الموت والمعنى أخذوه كما أخذوه الموت وقال صاحب مجمع القرائب يحتل أن  
 يكون المراد أن المرأة إذا خلت فهي محل الآفة فلا يؤمن عليها أحد فيكون جوهها الموت أي  
 لا يجوز لأحد أن يتلوها إلا الموت كما قيل نعم الصبر القبر وهذا لا يقتضي كمال الغيرة والحمة. وقال أبو  
 عبيد معني قوله الجوامع الموت أي فلت ولا يفعل هذا. وتعبه النووي فقال هذا كلام فاسد وإنما  
 المراد أن الخلوة بغير الزوج أكثر من الخلوة بغيره والنشر توقع منه أكثر من غيرهما لقصة  
 به أمكن لتكتمه من الوصول إلى المرأة والخلوة بها من غير تكريم عليه بخلاف الإجنبي. وقال  
 عياض معناه أن الخلوة بالاجام مودة إلى الفتنة والهلاك في الدين فجعله كهلاك الموت وأورد  
 الكلام مورد التخلط وقال القرطبي في المقهم المعنى أن دخول قريب الزوج على امرأته الزوج  
 يشبه الموت في الاستباح والمفسدة أي فهو محرم معلوم التحريم واعتبار في الزجر عنه وشبهه  
 بالموت لتساوي الناس به من جهة الزوج والوجه لا لقهم بذلك حتى كأنه ليس بأجنبي من  
 المرأة فخرج هذا المخرج قول العرب الاسد الموت والحرب الموت أي لقائه يفضي إلى الموت  
 وكذلك دخوله على المرأة قد يفضي إلى موت الدين أو إلى موتها بإطلاقها عند غيرة الزوج أو إلى  
 الرحمان وقعت الفاحشة. وقال ابن الأثير في النهاية المعنى أن خلوة الحر بها أشد من خلوة غيره  
 من الأجانب لأنه ربما حس لها أشياء موجهة على أمور تنقل على الزوج من القناس ما ليس  
 في وسعه فتنسوا العشرة بين الزوجين بذلك ولأن الزوج قد لا يؤثر أن يطلع والزوجته أو أخوها  
 على باطن حاله ولا على ما شغل عليه اهـ فكانه قال الجوامع الموت أي لا بد منه ولا يمكن حجبها  
 كأنه لا يضمن الموت وأشار إلى هذا الأخير الشيخ في الدين في شرح العدة (تبي) محرم المرأة  
 من حرم عليه نكاحها على التأيد الآم الموطوعة بشبهة والملاصقة فانها محرمان على التأيد  
 ولا محرمة هناك. وكذا أمهات المؤمنين وأخرجهن بعضهم بقوله في التعريف بسبب حبها  
 لحرمتها. وخرج عند التأيد أخت المرأة ومعتها وخالها وبناتها إذا عقدت الآم ولم يدخل بها  
 الحديث الثاني (قوله سفيان) هو ابن عيينة وقوله حدثنا عمرو هو ابن دينار. وقد وقع في الجهاد  
 بعض هذا الحديث عن أبي نعيم عن سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار وسفيان المذكور  
 هو الثوري لابن عيينة. وقد تقدمت مباحث الحديث المذكور مستوفاة في أواخر كتاب الحج

قال الجوامع الموت حدثنا  
 علي بن عبد الله حدثنا  
 سفيان حدثنا عمرو عن أبي  
 معبد عن ابن عباس عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا يخلون رجل بامرأة  
 الا مع ذي محرم فقام رجل  
 فقال يا رسول الله اصرأني  
 خرجت حاجة واكتب  
 في غزوة كذا وكذا قال  
 ارجع فليج مع امرأتك

وسبأه هنالك أنهم والله أعلم ﴿قوله باب﴾ ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس  
 أي لا يخلو بها بحيث يتعجب أنصافها عنهم بل بحيث لا يسمعون كلامهما إذا كان جليصا فت  
 به كالشيء الذي تستغي المرأة من ذكره بين الناس وأخذ المصنف قوله في الترجمة عند الناس من  
 قوله في بعض طرق الحديث فخلاها في بعض الطرق وفي بعض السكت وهي الطرق المسلوكة  
 التي لا تتفك عن مروءات الناس غالبا ﴿قوله عن هشام﴾ هو ابن زيد بن أنس وقد تقدم في فضائل  
 الانصار من طريق بهز بن أسد عن شعبة أخبرني هشام بن زيد وكذا وقع في رواية مسلم ﴿قوله﴾  
 جاءت امرأتان من الانصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم زاد في رواية بهز بن أسد ومعها صبي لها  
 فكلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿قوله﴾ فخلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في بعض  
 الطرق قال المهلب لم ير أنس أنه خلاها بحيث غاب عن أبصار من كان معه وانما خلاها بحيث  
 لا يسمع من حشر شكواها ولا مآذاريها من الكلام ولهذا سمع أنس آخر الكلام فنفسه ولم  
 ينقل مآذاريها منه لأنه لم يسمعها وقع عند مسلم من طريق جادين سلمة بن ثابت عن أنس  
 أن امرأته كان في عقلها شيء قالت يا رسول الله انني أملك حاجة فقال يا أم فلان انظري أي  
 السكت شئت حتى أقضي لك حاجتك وأخرج أبو داود ونحوه هذا السياق من طريق جديده أنس  
 لكن ليس فيه أنه كان في عقلها شيء ﴿قوله﴾ فقال والله انكم لأحب الناس إلى زاد في رواية بهز  
 مرتين وأخرجه في الايمان والنذور من طريق وهب بن جرير عن شعبة بلفظ ثلاث مرات وفي  
 الحديث منقبه للانصار وقد تقدم في فضائل الانصار جميع قوله أنهم أحب الناس إلى وقد  
 تقدم فيه حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس مثل هذا اللفظ أيضا في حديث آخر وفيه مسعة  
 سلمة بن رواحة عن النبي صلى الله عليه وسلم وصبره على قضاء ما أوجبه الصغير والكبير وفيه أنه قاوضة  
 المرأة الأجنبية سر الاقدح في الدين عند أمن الفتنة لكن الأمر كما قالت عائشة وأما ما علك  
 اربه كما كان صلى الله عليه وسلم علك اربه ﴿قوله باب﴾ ما ينهي من دخول  
 المتشبهين بالنساء على المرأة أي يفيران زوجها وحيث تكون مسافرا مثلا ﴿قوله﴾ حدثنا  
 هو ابن سليمان (عن هشام) هو ابن عروة (عن أبيه عن زيد بن أنس) عن أم سلمة (في رواية  
 سفيان عن هشام في فخره والطائفة عن أمها) أم سلمة هكذا قال أكثر أصحاب هشام بن عروة وهو  
 المحفوظ وسأني في اللباس من طريق زهير بن معاوية عن هشام أن عروة أخبرني أن زيد بن  
 أم سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرتها وخالفهم جادين سلمة عن هشام فقال عن أبيه عن عمرو بن أبي  
 سلمة وقال معمر بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ورواه معمر أيضا عن الزهري عن عروة  
 وأرواه مالك فليذكر فوق عروة أحد أخرجهما النسائي ورواه معمر عن الزهري عند مسلم  
 وأبي داود أيضا ﴿قوله﴾ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وفي البيت أي التي فيه ﴿قوله﴾  
 تحت تقدم في غزوة الطائف أن اسمه هيث وان ابن عيينة ذكره عن ابن جريح يفيران اسناده ذكر  
 ابن حبيب في الواضعين حبيب كاتب مالك قال قلت لملك ان سفيان بن عيينة زاد في حديث  
 زيد غيلان أن الحنث هيث وليس في كتابك هيث فقال صدق هو كذلك وأخرج الجوزجاني في  
 تاريخه من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي قال كان تحت يد دخل على أنس بن النسي  
 صلى الله عليه وسلم فقال له هيث وأخرج أبو يعلى وأبو عوانة وابن حبان كلهم من طريق يونس

﴿باب ما يجوز أن يخلو  
 الرجل بالمرأة عند الناس﴾  
 حدثنا محمد بن يسار حدثنا  
 غندر حدثنا شعبة عن هشام  
 قال سمعت أنس بن مالك  
 رضي الله عنه قال جاءت  
 امرأتان من الانصار إلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم فخلاها  
 فقال والله انكم لأحب  
 الناس إلى ﴿باب ما ينهي  
 من دخول المتشبهين  
 بالنساء على المرأة﴾ حدثنا  
 عثمان بن أبي شيبة حدثنا  
 عبدة عن هشام بن عروة  
 عن أبيه عن زيد بن أنس  
 سلمة عن أم سلمة أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان  
 عندها وفي البيت تحت

عن الزهري عن عروة عن عائشة أن حينما كان يدخل الحديث وروى المستغفري من مرسل  
 محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم نفي حينما في كتيبن تكلم بهما من أمر النساء قال  
 لعبد الرحمن بن أبي بكر إذا قصتم الطائف غدا فقلن يا نساء غيلا غدا فخرن وحديث الباب  
 وزاد استغضب الله على قوم وغواهم عن خلق الله وقسها بالثلاثة وروى ابن أبي شيبه  
 والذهوري وأبو يعلى والزارق من طريق عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أمه أن اسم الخنث هيت  
 أيضا لكن ذكره قصة أخرى وذكر ابن اسحق في المغازي أن اسم الخنث في حديث الباب  
 مانع وهو عينا وقيل بنون فروى عن محمد بن ابراهيم التيمي قال كان مع النبي صلى الله عليه وسلم  
 في غزوة الطائف مولى لخاتمه فاخته بنت عمرو بن عائذ بن عجلان يقال له مانع يدخل على نساء النبي  
 صلى الله عليه وسلم ويكون في بيته لا يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقطن لشي من أمر  
 النساء مما يقطن له الرجال ولأنه أرى في ذلك فسمع يقول لخالد بن الوليد يا خالد ان افتصم  
 الطائف فلا تغفلن منك بادية بنت غيلا بن سلة فأنها تقبل بأربع وتدبر بثمان فقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم حين جمع ذلك منه لا أرى هذا الخنث يقطن لما سمع ثم قال لنساءه  
 لا تدخلن هذا عليكن فخب عن بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكي أبو موسى المديني في  
 كون مانع لقب هيت أو بالعكس أو أنها اثنتان خلافا وحزم الواقدي بالتعدد فأنه قال كان  
 هيت مولى عبد الله بن أبي أمية وكان مانع مولى فاخته فذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم ففاحها  
 معالي الحى وذكر أبا وردى في العصابة من طريق ابراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن حفص أن  
 عائشة قالت الخنث كان بالمدينة يقال له أنه فزع الهمز فتشديد النون لا تدلنا على أمره فخطبها  
 على عبد الرحمن بن أبي بكر قال بلى فوصف امرأته تقبل بأربع وتدبر بثمان فسمعته النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال يا أمية أخرج من المدينة إلى حراء الأسد وليكن بهما غزل والراجح أن اسم  
 المذكور في حديث الباب هيت ولا يتنع أن يتوارد في الوصف المذكور وقد تقدم غزوة  
 الطائف بخطب هيت ووقع في أول رواية الزهري عن عروة عن عائشة عند مسلم كان يدخل على  
 أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فحشوا كانوا يعتزونه من غير أن يادبوا فدخل النبي صلى الله  
 عليه وسلم يوما وهو عند بعض نساءه وهو نعت امرأته الحديث وعرف من حديث الباب تسعة  
 المراء وأما أم سلة والخنث بكسر النون ويقصهما من شبه خلقه النساء في حركاته وكلامه وغير  
 ذلك فإن كل من أصل الخلقة لم يكن عليه علوم وعليه أن يتكلف إزالة ذلك وإن كان بقصدته  
 وتكلف فهو المذموم ويطلق عليه اسم خنث سواء فعل الفاحشة أو لم يفعل قال ابن حبيب  
 الخنث هو الموثق من الرجال وإن لم تعرف منه الفاحشة مما أخوذ من التكسب في المشي وغيره  
 وسأني في كتاب الأدب لعن من فعل ذلك وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم أتى فخنث فغضب يده ورجليه فقبل بأرسول الله أن هذا يشبه بالنساء فقفاه  
 إلى القبح فقبل لا يقله فقال أتى فخنث عن قتل المصلين **قوله** فقال لآخي أم سلة تقدم شرح  
 حاله في غزوة الطائف ووقع في مرسل ابن المنكدر أنه قال ذلك لعبد الرحمن بن أبي بكر فيصلى  
 على تعدد القول منه لكل منها لآخي عائشة ولاحى أم سلة والحب أنه لم يقدر أن المرأة الموصوفة  
 حصلت لواحد منهما إلا الطائف لم يفتح حيث ذوق عبد الله بن أبي أمية في حال الحصار ولما سلم

فقال الخنث لآخي أم سلة  
 عبد الله بن أبي أمية

غيلان بن سلمة وأصله بنسب بادية تزوجها عبد الرحمن بن عوف فقدر أنها استحيضت عنده  
 وسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في كتاب الطهارة  
 وتزوج عبد الرحمن بن أبي بكر ليلى بنت الجودي وقتل معها مشهورة وقد وقع في حديث سعد  
 ابن أبي وقاص أنه خطب امرأته فمكة فقال من يصبرني عنها فقال يغتسل فقال له هبت أنا أمصها  
 لك فلهذه قصص وقعت لمهت (قوله ان فتح الله لكم الطائف غدا) وقع في رواية أبي أسامة عن  
 هشام في أوله وهو محاصر الطائف ثم تقدم ذلك في غزوة الطائف وخصا (قوله ٢ فعليك)  
 هو أعرام معناه أحرص على تحصنها أو الزمها (قوله غيلان) في رواية جادين سلمة وقد قصت  
 لكم الطائف لقد أربيتك بادية بنت غيلان واختلف في ضبط بادية فالأكثر بموحدة ثم تصانئة  
 وقيل بنون بدل التصانئة حكاه أبو نعيم ولبادية ذكر في المعانيذ كراين اصبحت أن خولة بنت  
 حكيم قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان فتح الله عليكم الطائف أعطني حلي بادية بنت غيلان  
 وكانت من أهل نساء ثقف وغيلان هو ابن سلمة بن معتب جهله ثم مشاة نقله ثم موحدة  
 ابن مالك الشافعي وهو الذي أسلم وخنقه عشرين سنة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يحترق أربعا  
 وكان من رؤساء ثقيف وعاش إلى آخر خلافة عمر رضي الله عنه (قوله تقبل بأربع وتدير  
 بثمان) قال ابن حبيب عن مالك معناه أن أهلكها ينطف بعضها على بعض وهي في بطنها أربع  
 طرائق وتبلغ أطرافها إلى خصر تهافي كل جانب أربع ولأرادة العكن ذكر الأربع والثمان  
 فالأراد الأطراف فقال بثمانية ثم رأيت في باب أخراج المشركين بالنساء من البيوت عقب هذا  
 الحديث من وجه آخر عن هشام بن عروة في غير رواية أبي ذر قال أبو عبد الله تقبل بأربع يعني  
 بأربع عكن بطنها فهي تقبل بثمان وتدير بثمان يعني أطراف هذه العكن الأربع  
 لأنها محسوبة بالجنب حين يقع ثم قال وإنما قال بثمان ولم يقل بثمانية وواحد الأطراف مذكر  
 لأنه لم يقل بثمانية أطراف أه وحاصله أن لقوله ثمان بنون الهام توجب أن الماكونه لم يصرح  
 بلفظ الأطراف وأما أنه أراد العكن وتفسير مالك المذكر كونه في الجهور قال الخطابي  
 يريد أن لها في بطنها أربع عكن فإذا أقبلت رويت مواضعها بأربع ثم كسر بعضها على  
 بعض وإذا أدبرت كانت أطراف هذه العكن الأربع عند منقطع جنبها عتية وحاصلها أنه  
 وصفها بأنها مائة البدن بحيث يكون لبطنها عكن وذلك لا يكون إلا للسمينة من النساء  
 وحيث عادة الرجال غالب في الرغبة فمن تكون تلك الصفة وعلى هذا فقول في حديث سعد  
 أن أقبلت قلت عتني بست وان أدبرت قلت عتني بأربع كأنه يعني يديرها ورجلها وطرفي  
 ذلك منها مقبلة ورجلها مدبرة وإنما قص إذا أدبرت لأن الشدين يحيطان حيثن وذو  
 ابن الكلبي في الصفة المذكورة زيادة بصدقوله وتدير بثمان شعر كالأخوان ان قصدت ثنت  
 وان تكلمت ثقت ويزدجها مثل الأما المكفو مع شعر آخر وزاد السدي من طريق  
 يزيد بن رومان عن عروة سلاف في هذه القصة أسفلها كتيب وأغلاها عيب (قوله)  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هذا عليكم في رواية الكشي عن علي بن  
 رواية مسلم وزاد في آخر رواية الزهري عن عروة عن عائشة فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا يرى هذا يعرف ماها لا يدخل عليكن قالت فخبوه وزاد أبو يعلى في روايته من طريق

ان فتح الله لكم الطائف  
 غدا أدلك على ابنة غيلان  
 فانها تقبل بأربع وتدير  
 بثمان فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم لا يدخلن هذا  
 عليكم

٢ قوله فعليك كذا بالنسخ  
 التي بأيدينا ولعلها رواية  
 وقعت له والنسب في المتن  
 بأيدينا أدلك على ابنة ثمان  
 ترى بالهامش اه محصيه

ونس عن الزهري في آخره فكلان بالبدا من دخل كل يوم جمعة يستطعم وزاد ابن الكلي  
 في حديثه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد غفلت النظر اليها بعد واثقه ثم أجاب من المدينة  
 الى الحجى ووقع في حديث سعد الذي أشرت اليه أنه خطب امرأته بمكة فقال هبت أنا أنعم مالك  
 اذا أقبلت قلت عشي يست واذا أدبرت قلت عشي بأربع وكان يدخل على سودة فقال النبي صلى  
 الله عليه وسلم ما أراء الامنكر انهم مولد من المدينة ففاه وفي رواية بن زيد بن رومان المذكورة  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم مالك فأتاك الله ان كنت لا تحسب من غيرا ولى الارية من الرجال  
 وسيره الى خارج مجتهد وقد ضبطت في حديث علي في قصة المرأة التي جلت كآب حاطب الى قرين  
 قال المهلب انما يحبه عن الدخول الى النساء معه نصف المرأة به هذه الصفة التي تخرج قلوب  
 الرجال فغفلت لايصف الا زواج للناس فيسقط معنى الحجاب اه وفي سياق الحديث ما يسعر  
 بأنه حبه لذاته ايضا لقوله لا يرى هذا يعرف ماهنا وقوله وكانوا يعذونه من غيرا ولى الارية فلما  
 ذكر الوصف المذكور دل على أنه من أولى الارية ففاه لذلك ويستفاد منه حجب النساء عن فطن  
 لحاسن وهذا الحديث أصل في ابعاد من يستتاب به في امر من الامور قال المهلب وفيه محققان  
 أجاز يسع العين الموصوفة بدون الرؤية لقيام الصفة مقام الرؤية في هذا الحديث وتعبه ابن المنير  
 بأن من اقتصر في بيع بارية على ما وقع في الحديث من الصفة لم يكف في صحة البيع اتفاقا فلا دلالة  
 فيه (قلت) انما أراد المهلب أنه يستفاد منه أن الوصف يقوم مقام الرؤية فاذا استوجب الوصف  
 حتى قام مقام الرؤية المعتبرة اجزا هذا امره وارتفاعه من الحديث طاهر وفي الحديث أيضا  
 تعزير من تشبه بالنساء بالانحراف من البيوت التي اذا تعبد ذلك طريقا رجعوا على ظاهر الامر وجوب  
 ذلك وتشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء من قاصد مختار احرام اتفاقا وسابقا لعن من فعل ذلك  
 في كتاب النباس **قوله باب** نظر المرأة الى الحبشة ونحوهم من غير رية  
 وظاهر الترجمة أن المصنف كان يذهب الى جواز نظر المرأة الى الاجنبى بخلاف عكسه وهي مسألة  
 شهيرة واختلف الترجيح فيها عند الشافعية وحديث الباب يساعدهم اجاز وقد تقدم في أبواب  
 العديد من جواب النووي عن ذلك بأن عائشة كانت صغيرة دون البلوغ أو كان قبل الحجاب وقواه  
 بقوله في هذه الرواية فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن لكن تقدم ما يعكر عليه وان في بعض  
 طرقه ان ذلك كان بعد قدوم وفد الحبشة وأن قدومهم كان سنة سبع ولعائشة يومئذت عشرة  
 سنة فكانت بالعقول كذلك بعد الحجاب وبحجة من منع حديث أم سلمة الحديث المشهور انهما وان  
 اتفقا وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نهبان مولى أم سلمة عنها  
 واسناد قوي وأكثرا ما عل به انفراد الزهري بالرواية عن نهبان وليست بعلة فاحدة فان من  
 يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجرحه أحد لا تروايته والجمع بين الحديثين  
 احتمال تقدم الواقعة أو أن يكون في قصة الحديث الذي ذكره نهبان شيء يمنع التسامح من رؤيته  
 لكون ابن أم مكتوم كان أعمى فلعله كان منه شيء يكشف ولا يشعر به ويقوى الجواز استمرار  
 العمل على جواز خروج النساء الى المساجد والاسواق والاسفار من ثياب لئلا يراهن الرجال  
 ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لئلا يراهم التسامح على تغاير الحكم بين الطائفتين وبهذا احتج  
 الغزالي على الجواز فقال ليسنا نقول ان وجه الرجل حصل في حقه ما عورة كوجه المرأة في حقه بل

(باب نظر المرأة الى الحبش  
 ونحوهم من غير رية)  
 حدثنا اسحق بن ابراهيم  
 السخطي عن عيسى عن  
 الاوزاعي عن الزهري عن  
 عروة عن عائشة رضي الله  
 عنها قالت رأيت النبي صلى  
 الله عليه وسلم يستترني بردائه  
 وأنا أقتر الى الحبشة يلعبون  
 في المسجد حتى أكون أنا  
 الذي أمام فاقدروا وقد  
 الجارية الحديثة السن  
 الحريصة على اللهو



قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس للمرأة المرأة فقهته تهازل زوجها كأنه يتقرب إليها حدثنا عمر بن حفص بن غوث حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني شقيق قال سمعت عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس للمرأة المرأة فقهته تهازل زوجها كأنه يتقرب إليها (باب قول الرجل لا طوفى القبله على نسائي) حدثني محمود حدثنا سعد الزرقاني أخبرنا معمر عن ابن طلحة عن أبي بصير عن أبي هريرة قال قال سلمان بن داود عليهما السلام لا طوفى القبله بمائة امرأة أتدرك كل امرأة غلاما يقاقل في سبيل الله فقال له الملك قل إن شاء الله فله يسأل ونسبي فأطلف بهن ولم تلمنهن إلا امرأة نصف إنسان قال النبي صلى الله عليه وسلم لو قال إن شاء الله لم يثبت وكان أرجى لحاجته (باب لا يطرق أهل البيت إذا أطال القية مخافة أن يعقوبهم أو يلقى عثراتهم) حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محارب ابن دثار قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يكره أن يأتي الرجل أهله

من بدنه كان بالاتفاق قال التوروي ومما تم به البلوى وتساهل فيه كثير من الناس الاجتماع في الحمام فيجب على من فيه أن يصون نظره ويده وغيرهما من عورة غيره وأن يصون عورته من بصر غيره ويوجب الانتكار على من فعل ذلك لمن قدر عليه ولا يسقط الانتكار بمن علم القبول إلا أن خاف على نفسه أو غيره فشق وقد تقدم كثير من مسائل هذا الباب في كتاب الطهارة (قوله) **باب قول الرجل لا طوفى القبله على نسائي** تقدم في كتاب الطهارة باب من دار على نسائه في غسل واحد وهو حر بمن معنى هذه الترجمة والحكم في الشريعة المحمدية أن ذلك لا يجوز في الزوجات إلا أن ابتداء الرجل القسم بان تزوج دفعه واحدة أو يقدم من سفره وكذا يجوز إذا أذن له أو رضين بذلك (قوله) حدثنا محمود هو ابن غيلان وقد رواه عن عبد الله بن زريق شقيقه عبد ابن جعد عن مسلم وعباس العنبري عند النسائي فقالا تسعين امرأة أو تعدد في ترجمة سليمان بن داود عليهما السلام من أحاديث الانبياء بيان الاختلاف في ذلك مستوفى وكيفية الجمع بين المختلف مع شرح بقية الحديث قال ابن التين قوله في هذه الرواية لم يثبت أي لم يثبت صراحته لأن الحديث لا يكون إلا عن عين قال ويحتمل أن يكون سليمان حلف على ذلك (قلت) أو نزل التأكيد المستفاد من قوله لا طوفى منزلة العين واستدل به على جواز الاستئذان بعد غسل الكلام اليسير وفيه نظري سابق بإضاحه في كتاب الإيمان والتذوق إن شاء الله تعالى وقال ابن الرفعة يستفاد منه أن اتصال الاستئذان بالخلف يؤثر فيه وإن لم يقصد قبل فراغ العين (قوله) **باب لا يطرق أهل البيت إذا أطال القية مخافة أن يعقوبهم أو يلقى عثراتهم** كذا بالميم في يعقوبهم وعثراتهم وقال ابن التين الصواب بالنون فيما قلت بل وروي الصحيح بالميم فيهما على ما ساذ كرؤيتهم بظاهر وهذه الترجمة لفظ الحديث الذي أورده في الباب في بعض طرقه لكن اختلف في ادراجها فاقصر البخاري على القدر المتفق على رفعه واستعمل بقية في الترجمة فقد جاء من رواية وكيع عن صفوان التوروي عن محارب عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلا يعقوبهم أو يطلب عثراتهم أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه وأخرجه النسائي من رواية أبي نعيم عن صفوان كذلك وأخرجه أبو عوانة من وجه آخر عن صفوان كذلك وأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن مهيدي عن صفوان كذلك قال في آخره قال صفوان لا أدري هذا في الحديث أم لا يعني يعقوبهم أو يطلب عثراتهم ثم ساقه مسلم من رواية شعبة عن محارب مقصرا على المرفوع وكرواية البخاري وقوله عثراتهم فتح الملهة والمثلث جمع عثرة وهي الزلة ووقع عند أحد أو التزم في ذنبا من طريق أخرى عن الشعبي عن جابر يلفظ لا تطبوا على الغيبات قال الشيطان يعبري من ابن آدم يجري الدم (قوله) يكره أن يأتي الرجل أهله طريقا في حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يطرق أهل البيت وكان يأثمهم غدوة وعشاء أخرجه مسلم قال أهل اللغة الطروق بالضم المجي بالمائل من سفر أو من غيره على شقه ويقال لكل أتى الليل طاروقا ولا يقال بالثاء بالفتح كما تقدم فترده في وأخر الحنفية في الكلام على الرواية الثانية حيث قال لا يطرق أهل البيت ومنه حديث طرق عليا وفاطمة وقال بعض أهل اللغة أصل الطروق الدفع والضرب وذلك سميت الطريق لأن المارة تتدفق بآبار جملها وسمي التي بالليل طاروقا لأنه يصاح غالبا إلى الحق الباب وقيل أصل الطروق السكون ومنه طروق

أطرق رأسه فلما كان الليل يسكن فيه سمي الاق في طارقا وقوله في طريق عاصم عن الشعبي  
عن جابر اذا أطال أحدكم العيبة فلا يطرق أهل ليل لا التقيد في بطول العيبة يشترى أن أهله  
التي هي انما توجد حنتها فالحكم يدوم مع علمه وجودا وعدمها فلما كان الذي يخرج لحاجته مثلا  
نهارا ويرجع ليلنا لا يتأني له ما يجد من الذي يطل العيبة كان طول العيبة مظنة الامن من  
الجموع فيقع للذي يجمع بعد طول العيبة غالبا ما يكره اما أن يجد أهله على غير أهيم من السخف  
والتزين المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب النقرة بينهما وقد أشار الى ذلك بقوله في حديث الباب  
الذي بعده بقوله في تسجد الخيبة وتخشط الشحنة ويؤخذ منه كراهة مباشرة المرأة في الحالة  
التي تكون فيها غير مستطرفة لتلايطلع منها على ما يكون سببا لنقرة منها واما أن يجد أهله على حالة  
غير مرضية والشعر محرض على السرور وقد أشار الى ذلك بقوله أن يتقونهم ويطلب عثراتهم  
فعلى هذا من أعلم أهل وصوله وأهله بعد في وقت كذا مثلا لا يشاؤله هذا انتهى وقد صرح  
بذلك ابن خزيمة في صحيحه ثم ساق من حديث ابن عمر قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة  
فقال لا تطرقوا النساء وأرسل من يؤذن الناس انهم قادمون قال ابن أبي جرة تنفع الله به  
التي هي عن طريق المسافرين أهلها على غرة من غير تقديم اعلام منه لهم بقدره والسبب في ذلك  
ما وقعت البهلا في الحديث قال وقد خالف بعضهم فرأى عند أهل رجلا فعوقب بذلك على  
مخالفته أه وأشار بذلك الى حديث أخرجه ابن خزيمة عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أن تطرق النساء ليل فطرق رجلا نكلاهما وجد مع امرأته ما يكره وأخرجه  
من حديث ابن عباس نحوه وقال فيه فكلاهما وجد مع امرأته رجلا ووقع في حديث  
مخاربه عن جابر أن عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليلاً وعند امرأته تمسكها فظن أنها رجلا فأشار  
اليها بالسيف فلذلك لئلي صلى الله عليه وسلم نهى أن يطرق الرجل أهله ليلاً أخرجه أبو عوانة  
في صحيحه وفي الحديث الحديث على التواد والصاب خصوصاً بين الزوجين لأن الشارع راعى ذلك  
بين الزوجين مع اطلاع كل منهما على ما جرت العادة بسره حتى أن كل واحد منهما لا يخفى عنه  
من عيوب الآخر حتى في الغالب ومع ذلك فنهى عن الطروق لتلايطلع على ما تنفر نفسه عنه  
فيكون مراعاة ذلك في غير الزوجين بطريق الأولى ويؤخذ منه أن الاستعداد ونحوه مما تترين  
به المرأة ليس داخل في النهي عن تغير الخلقة وفيه التعريض على ترك التعرض لما وجب حرمه  
الظن بالملك (تموله باب) طلب الولد أي بالاستكثار من جاع الزوجة أو المراد  
الحث على قصد الاستيلاء بالجماع لا الاقتصار على مجرد اللذة وليس ذلك في حديث الباب صريحا  
لكن البخاري أشار الى تفسير الكيس كما ذكره وقد أخرج أبو عمرو والنوفا في كتاب معاينة  
الاهل من وجه آخر عن مخاربه نفسه قال اطلبوا الولد والتسوء فانه غرة القلوب وقرة الاعين  
واياكم والعاقرو وهو من قوى الاستناد (قوله عن سيار) بفتح المهملة وتشديد التانيئة وقد  
تقدم في باب تزويج التيتيات عن أبي النعمان عن هشيم قال حدثنا سيار وكذا في الباب الذي  
بعده حدثنا يعقوب الدور في حديثنا هشيم أباً دسيار (قوله عن الشعبي) في رواية أبي عوانة  
من طريق شريح بن النعمان عن هشيم حدثنا سيار حدثنا الشعبي ولا جد من وجه آخر  
سمعت الشعبي (قوله ٢ قلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم) بفتح الفاق وتخفيف الفاء أي رجعا

حدثنا محمد بن مقاتل  
أخبرنا عبد الله أخبرنا  
عاصم بن سليمان عن الشعبي  
أسمع جابر بن عبد الله يقول  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا أطال أحدكم  
العبية فلا يطرق أهل ليل  
(باب طلب الولد) حدثنا  
سند عن هشيم عن سيار  
عن الشعبي عن جابر قال  
كنت مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في غزوة فلما  
تجملت على بعير قطوف  
فلحقني راكب من خلفي  
فالتفت فاذا أنا برسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال  
ما يجعل قلت أي حديث  
عهد بعير من قال فبكرا  
ترجعت أم نيا قلت بل  
نينا قال فلا جارية تلاعبها  
وتلاعبك قال فلما قمنا  
ذهبتا لدخل فقال أمهلا

٢ قوله قلنا مع النبي صلى  
الله عليه وسلم هكذا ينسخ  
الشرح التي بأيدينا زيادة  
مع النبي صلى الله عليه وسلم  
والذي في المتن بأيدينا حذفها  
فلعل ما في الشارح روايته

أه



حتى تدخلوا البلاى عشا لكي تمتشط (٢٤٨) الشحنة وتسجد المنيبة قال وحدثنى الثقة أنه قال في هذا الحديث الكيس الكيس

يا جابر يعني الولد حدثنا محمد بن الوليد حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دخلت لبلاد فلا تدخل على أهلها حتى تسجد المنيبة وتتمشط الشحنة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليسك بالكيس الكيس • تابعه عبيد الله عن وهب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكيس • (باب تسجد المنيبة وتمشط الشحنة) • حدثني يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم أخبرنا سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فها قلنا كما قرياً من المدينة فجلت على بعيري فطوف فلفقني راكبين خلفي ففص بعيري فبغرة كانت معه فسار بعيري كما حسن ما أنت را من الأبل فالتفت فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أتى حدث عهد بعري قال أتزوجت قلت نعم قال أكرام نيا قال قلت بل نيا قال فها بك اتلا عنها وتلاع بك قال فلما قدمنا ذهبتا لندخل فقال أمهاوا حتى تدخلوا البلاى عشا لكي تمتشط الشحنة وتسجد المنيبة

وقد تقدم شرحه في باب تزويج الثيبات (قوله حتى تدخلوا البلاى عشا) هذا التفسير في نفس الخبر وفيه إشارة إلى الجمع بين هذا الأمر بالدخول لبلاد والنهي عن الطروق لبلاد أن المراد بالأمر الدخول في أول الليل وبالنيبة الدخول في أثنائه • وقد تقدم في أو آخر أبواب العمرة في طريق الجمع بينهما أن الأمر بالدخول لبلاد أن أعلمه بقدمه فاستعدوا والله في عن لم يفعل ذلك (قوله وحدثنى الثقة أنه قال في هذا الحديث الكيس الكيس) جابر يعني الولد القائل وحدثنى هو هشيم قال الأساعلي كان البخاري أشار إلى أن هشيم جاحل هذه الزيادة عن شعبة لأنه أورد طريق شعبة على أثر حديث هشيم وأغرب الكرماني فقال القائل وحدثنى هو هشيم وأل البخاري اه وهو جاحل على ظاهر اللفظ والمقدن القائل هشيم كما أشار إليه الأساعلي (قوله إذا دخلت لبلاد فلا تدخل على أهلها) معنى الدخول الأول القيد أي إذا دخلت البلاد فلا تدخل البيت (قوله قال قال) في رواية التساقى عن أحد بن عبد الله بن الحكم عن محمد بن جعفر قال وقال بابا والوا وكذا أخرجه أحد عن محمد بن جعفر ولفظه قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخلت فليكن بالكيس الكيس (قوله تابعه عبيد الله عن وهب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكيس) عبيد الله هو ابن عمر العمرى ووهب هو ابن كيسان والمتابع في الحقيقة هو وهب لكنه نسبها إلى عبيد الله لفرده بذلك عن وهب ثم قدرى محمد بن إسحق عن وهب بن كيسان هذا الحديث مطولاً وفيه مقصود الباب لكن يلغى آخر كما سيخبره ورواية عبيد الله بن عمر قدمت موصولة في أوائل السبع في أثنائه حديث أنه كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة فابطأ بي جلي فذكر الحديث في قصة الجبل بطولها وفيه قصة تزويج جابر وقوله أفلا جارية تلاحها وتلاعها وفيه أماناتك فإذ أقدمت فالكيس الكيس وقوله فالكيس بالفتح فيما على الأغراء وقيل على التذمين ترك الجمع قال انططابي الكيس هنا بمعنى الحذو وقد يكون الكيس بمعنى الرفق وحسن التاني وقال ابن الأعرابي الكيس العقل كما أنه جعل طلب الولد عقلاً وقال غيره أراد الحذر من الهز عن الجماع فكانت حث على الجماع (قلت) برز ابن حبان في محميه بعد تخريج هذا الحديث بأن الكيس الجماع وتوجيهه على ما ذكره يؤيده قوله في رواية محمد بن إسحق فإذ أقدمت فأعمل علاكيسا وفيه قال جابر فدخلنا حين أمسينا فقلت للمرأة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أعمل علاكيسا قالت عما وطاعة قد ذك قال فبنت معهما حتى أصبحت أخرجه ابن خزيمة في محميه قال عياض فسر البخاري وغيره الكيس بطلب الولد والتسلل وهو صحيح قال صاحب الأفعال كاس الرجل في عمله حذو وكاس ولدوك كيسان وقال الكسائي كاس الرجل ولله ولد كيسان اه وأصل الكيس العقل كما ذكرنا انططابي لكنه مجرده ليس المراد هنا والشاهد لكون الكيس يراد به العقل قول الشاعر

وانما الشرط المردي عرضه • على الرجال فان كيسانوا حقاً

فقايله الحق وهو ضد العقل ومنه حديث الكيس من دان نفسه وعمل لمبا بعد الموت والاحق من أتبع نفسه هو اهوا أو ما حديث كل شيء بقدر حتى الجز والكيس فالمراد به الفطنة (قوله باب تسجد المنيبة وتمشط الشحنة) ضبط ذلك في أو آخر أبواب العمرة وقد تقدم شرح

الحديث في الباب الذي قبله **❦ (قوله باب ولا يدن زنتين إلا لمعولتين)** في رواية أبي ثوري قوله عورات النساء بهذه الزيادة تظهر المطابقة بين الحديث والترجمة **❦ (قوله سفيان)** هو ابن عينة **❦ (قوله عن أبي حاتم)** هو سلمة بن دينار ووقع في رواية علي بن عبد الله عن سفيان حدثنا أبو حاتم تقدم في آخر الجهاد **❦ (قوله اختلف الناس الخ)** فيه اشعار بان العصابة والتابعين كانوا يتبعون أسوال النبي صلى الله عليه وسلم في كل شيء حتى في مثل هذا فان الذي يدور به الجرح لا يختلف الحكم فيه اذا كان طاهرا ومع ذلك فترددوا فيه حتى سألوهم من شاهد ذلك **❦ (قوله وكان من آخر ٢)** من بقي من العصابة بالمدينة فيه احتراز عن بقي من العصابة بالمدينة يتويعر بالمدينة فأما المدينة فكان بها في آخر حياة سهل بن سعد محمدين بن الربيع ومحمدين بن لبيد وكلاهما له رواية وعقد في العصابة وأما من العصابة الذين ثبت صحابهم من النبي صلى الله عليه وسلم فما كان بقي بالمدينة حيثما الأسهل بن سعد على الصحيح وأما بقية المدينة فبقى أنس بن مالك بالبصرة وغيره وبغداد وقد استوعبت الكلام على ذلك في الكلام على عليم الحديث لأن الصلاح **❦ (قوله ما بقي للناس أحد أعلم به مني)** ظاهره أنه يني أن يكون بقي أحد أعلم منه فلا يني أن يكون بقي مثله ولكن كتر استعمال هذا التركيب في المثل أيضا وقد تقدم الكلام على شرح الحديث في باب غزوة أحد والغرض منه هنا كون فاطمة عليها السلام باشرت ذلك من أبيها صلى الله عليه وسلم قطاب في الآية وهي جواز ابداء المرأة زنتها لأبيها وسائر من ذكر في الآية وقد استشكل مغلطاي الاحتجاج بقصة فاطمة هذه لأنها صدرت قبل الجلب وأوجب بان التمس منها بالاستصحاب ونزول الآية كأن متراخيا عن ذلك وقد وقع مطابقا فان قيل لم يذكر في الآية العلم والخال فالجواب أنه استغنى عن ذكرهما بالاشارة اليهما لأن العلم بمنزلة الأب والخال بمنزلة الام وقيل لأنهما نعتانها الولد لهما قاله عكرمة والشعبي وكرها لذلك أن تضع المرأة خاها عند محمولها أخرجه ابن أبي شيبة عنها ومخالفتها الجمهور **❦ (قوله فأخذ حصر حرق)** يضم المهمل وتشديد الراء وضطه بعضهم بالتخفيف **❦ (قوله باب)** والذين لم يبلغوا الحلم كذا الجميع والمراد بيان حكمهم بالنسبة الى الدخول على النساء ورويتهم باهت **❦ (قوله حدثنا جدين محمد)** هو المروزي وعبد الله هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري **❦ (قوله ولا مكاني منه أي منزلي من النبي صلى الله عليه وسلم)** **❦ (قوله يعني من صفه)** فيه التفات ووقع في رواية السرخسي من صفري وهو على الأصل **❦ (قوله فرأيتن يهوين)** بكسر الواو وبفتح الواو هو يرفع الواو ويهوي بكسر الهاء **❦ (قوله إلى آذانين وحلقوهن)** أي يحرقن الحلق **❦ (قوله يدفعن)** أي ذلك إلى بلال **❦ (قوله ثم ارتفع هوو بلال إلى بيته)** أي رجع وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب العيدين والحكمة منه هنا شهادة ابن عباس ما وقع من النساء حينئذ وكان صغيرا فلم يحجب منه وأما بلال فكان من ملك اليمن كذا أجاب بعض الشراح وفيه نظرا لأنه كان حينئذ حرا والجواب أنه يجوز أن لا يكون في تلك الحالة يشاهدهن مسفات وقد أخذ بعض الظاهره بنظاره فقال يجوز للأجنبي رؤيته بوجه الأجنبية وكسها واحتج بأن جابر أروى الحديث وبلال بسط ثوبه لآخذ منهن وظاهر الحال أنه لا يتأتى ذلك إلا لظهور وجوههن وأكفهن **❦ (قوله باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب)**

٢ قوله من بقي من العصابة الذي في نسخ المن لا يدن شامن بقي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ففعل ما في الشارح رواية ٨١

زاد ابن بطال في ترجمته هنا وقول الرجل لصاحبه هل أعرضتم الليلة قال ابن المنذر كرفه حديث عائشة في قصة أبي بكر معها وهو مطابق للركن الأول من الترجمة قال ويستفاد الركن الثاني منها من جهة أن الجامع بينهما أن كلا الأمرين مستثنى في بعض الحالات فامسك الرجل خاصرة فاقته ممنوع في غير حالة التأديب وسؤال الرجل عما جرى له مع أهله ممنوع في غير حالة البساطة أو التسلية أو البشارة (قلت) وجدت هذه الزيادة في نسخة الصحافي مقدمة ولقطه باب قول الرجل إلى آخره ويصده وطعن الرجل إلى آخره والذي يظهر لي أن المصنف أدخل يابضا لكتب فيه الحديث الذي أشار إليه وهو هل أعرضتم أو شيئا مما يدل عليه وقد وقع ذلك في قصة أبي طلحة وأم سلمة عندهما ولقبهما وكنيتهما ذلك عنه حتى تعنى وبات معها فأخبر بذلك أبو طلحة التي صلى الله عليه وسلم فقال أعرضتم الليلة قال نعم وسأقي هذا اللفظ في أوائل كتاب العقبة وقوله يطعن هو بضم العين وسأقي بقية ترجمته في كتاب الحديث في باب من أدب أهله دون السلطان (خاتمة) اشقل كتاب النكاح من الأحاديث المرفوعة على ما تيسر ونحوه وعشرين حديثا المعلق منها والمتابعات خمسة وأربعون والبقية موصولة والمكر من فيه وفيما مضى مائة وأثنان وستون حديثا وانما الخالص ستة وستون حديثا واقعه مسلم على تخريجها سوى اثنين وعشرين حديثا وهي حديث ابن عباس خير هذه الأمة كرهائسها وحديث أبي هريرة أني شاب أخاف العنت وحديث عائشة لو نزلت واديا وحديث خطب عائشة فقال أبو بكر انما أنا أخوك وحديث أبي هريرة نسك المرأة أربع وحديث سهل مر رجل فقالوا هذا أكره أن يخطب أن ينكح وحديث ابن عباس حرم من النسب سبع وحديث دفع النبي صلى الله عليه وسلم ربيته إلى من يكفلها وهو معلق وحديث جابر في الجمع بين المرأة وعمتها وحديث ابن عباس في المتعة وحديث سلمة أيمار رجل وامرأة توافقا الحديث في المتعة معلق وحديث ابن عباس في تفسير التبريض بالملطبة وحديث عائشة كان السكاح على أربعة أنحاء وحديث خنساء بنت خدام في تزويجها وحديث الربيع بنت معوذ في ذكر الضرب بالنفي صبيحة العرس وحديث عائشة فإن الانصار يهجمهم الله وحديث أنس كان إذا امر بجنابات أم سلمة دخل عليها وهو معلق وبقية متفق عليه وحديث صفية بنت شيبة في الولعة وحديث لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يعني في الوليمة وهو معلق وحديث أبي هريرة في كرام الجار وحديث معاوية بن حيدة لاهجر الأفياليت وهو معلق وحديث ابن عباس في قصة هجر النساء وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة وثلاثون أثرا والله سبحانه وتعالى أعلم

• (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (كتاب الطلاق) •

الطلاق في اللغة حل الوثاق مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك وفلان طلق السيد بالغير أي كثيرا البذل وفي الشرع حل عقدة التزويج بمقتضى وهو موافق لبعض أفراد مدلوله القوي قال امام الحرمين هو لفظ جاهلي ورد الشرع بتقريره وطلقت المرأة بفتح الطاء موضع اللام وبفتحةها أيضا وهو أقصم وطلقت أيضا بضم أوله وكسر اللام الثقيلة فان خففت فهو خاص بالولادة والمضارع فيها بضم اللام والمصدر في الولادة طلقا ساكنة اللام فهي طالق فيها ثم

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت عاتني أبو بكر وجعل يطعنني يدي في خاصري فلا يمنعني من التصرك إلا مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأسه على يدي

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •  
• (كتاب الطلاق) •

الطلاق قد يكون حراماً أو مكروهاً أو واجباً أو مندوباً أو جائزاً أما الأول فمما إذا كان يدها له  
صور وأما الثاني فمما إذا وقع بغير سبب مع استقامة الحال وأما الثالث ففي صور منها الشقاق  
إذا رأى ذلك الحَكَمَ وأما الرابع فمما إذا كانت غير عفيفة وأما الخامس فمما التوروى  
وصوره غير بما إذا كان لا يريد بها ولا تطيب نفسه أن يقصم مؤنتها من غير حصول غرض  
الاستمتاع فقد صرح الإمام أن الطلاق في هذه الصورة لا يكره **(قوله)** وقول الله تعالى يا أيها النبي  
إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة **(قوله)** إذا طلقتم النساء فطلقوهن  
لنبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الجمع تعظيماً وعلى إرادة ضم أمته إليه والتقدير يا أيها النبي وأمنه  
وقيل هو على إضمار قل أي قل لا مئة والثاني ألحق نكاح النبي عليه الصلاة والسلام بأن أمته  
إمام أمته اعتباراً بتقدم موقعه بالطالب كما يقال لا ميراث قومها فلان أمهوا كذا وقوله إذا طلقتم  
أي إذا أردتم التطلق بزماً ولا يمكن حله على ظاهره وقوله لعدتهن أي عندا بتداعش وعهن في  
العدة واللام للتوقيت كما يقال لقتله ماله بقيت من الشهر قال مجاهد في قوله تعالى يا أيها النبي إذا  
طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن قال ابن عباس في قبل عدتهن أخرجه الطبري بسند صحيح  
ومن وجه آخر أنه قرأها كذلك وكذا وقع عند مسلم من رواه أبي الزبير عن ابن عمر في آخر حديثه  
قال ابن عمر وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل  
عدتهن ونقل هذه القراءة أيضاً عن أبي عثمان وجابر عن ابن الحسين وغيرهم وصات في حديث  
ابن عمر في الباب من يديان في ذلك **(قوله)** أحصناه سقطناه هـ هو تفسير أي عبيدة وأخرج  
الطبري معناه عن السدي والمراد الأمر بخصط أئمة وقت العدة ثلاثين يوماً الأمر بطول العدة  
فتأذي بذلك المرأة **(قوله)** وطلاق السنة أن يطلقها طاهر من غير جاع روى الطبري بسند  
صحيح عن ابن مسعود في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن قال في الطهر من غير جاع وأخرج بعض  
جمع من الصحابة ومن بعدهم كذلك وهو عند الترمذي أيضاً **(قوله)** ويشهد شاهدان مأخوذ  
من قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وهو واضح وكاف لما أخرجه ابن مردويه عن ابن  
عباس قال كان نفر من المهاجرين يطلقون لغير عدتهن ويراجعون بغير شهود فنزلت وقد قسم  
الفقهاء الطلاق إلى سبب وبدعي وإلى قسم ثالث لا وصفه فالأول ما تقدم والثاني أن يطلق في  
الحيض أو في طهر جامعاً فيه ولم يبين أمراً هل أم لا ومنهم من أضافه أن يندي طلقاً  
ومنهم من أضافه الخلع والثالث تطلق الصغيرة أو الأيسة والحامل التي قربت ولا تدها وكذا  
إذا وقع السؤل منها في وجه بشرط أن تكون عاتمة الأمر وكذا إذا وقع الخلع بسؤالها وقتلناه  
طلاق ويستثنى من تحرر مطلق الحائض صور منها لو كانت حاملاً ورأت الدم وقتلناه الحامل  
تحيض فلا يكون طلاقاً يدها ولا سيما أن وقع بقرب الولادة ومنها إذا طلق الحاكم على المولى  
وأتفق وقوع ذلك في الحيض وكذا في صورة الحكمين إذا تعين ذلك طر يخالع الشقاق وكذلك  
الخلع والله أعلم **(قوله)** أنه طلق امرأته في مسلم من رواية اللث عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته  
وعند من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر طلق امرأته وكذا في رواية شعبة عن أنس  
ابن سيرين عن ابن عمر قال التوروى في تهذيبه اسمها أمية بنت غفار قال ابن بابويه ونقله عن  
التوروى جماعة عن بعده منهم الذهبي في تجريد الصحابة لكن قال في معجمه أنه أراد صحبهات

وقول الله تعالى يا أيها النبي  
إذا طلقتم النساء فطلقوهن  
لعدتهن وأحصوا العدة هـ  
أحصناه سقطناه وعدناه  
وطلاق السنة أن يطلقها  
طاهر من غير جاع ويشهد  
شاهدان حدثننا إسماعيل بن  
عبد الله قال حدثني مالك  
عن نافع عن عبد الله بن عمر  
رضي الله عنهما أنه طلق  
امرأته

وهي حائض على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فسأل  
عمر بن الخطاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن ذلك  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم مره

الذهب وأوردنا الذهب في آمنة بالملوك كسر الميم ثم نون وأبوها غفار ضبط ما ينقطع بكسر المعجمة  
وتخفيف الفاء ولكن رأيت مستند ابن بطش في أحاديث قديمة جمع سعيد الغبار بسند فيه ابن  
لهيعة أن ابن عمر طلق امرأته آمنة بنت عمار كذا رأيت في بعض الأصول بمسألة مفتوحة ثم ميم  
ثقبه والاولى أولى وأقوى من ذلك ما رأيت في مسند أحمد قال حدثنا يونس حدثنا الليث  
عن نافع أن عبد الله طلق امرأته وهي حائض فقال عمر يا رسول الله إن عبد الله طلق امرأته  
النوار فأمره أن يراجعها الحديث وهذا الاسناد على شرط الشيخين ويونس شيخ أحمد وابن  
محمد المؤيد من رجالهما وقد أخرجه الشيخان عن قتيبة عن الليث ولكن لم نسم عندهما  
ويكن الجمع بأن يكون اسمها آمنة ولقبها النوار **(قوله)** وهي حائض في رواية فاسم بن  
أصبع من طريق عبد الجسد بن جعفر عن نافع عن ابن عمر أن طلق امرأته وهي في دمها حائض  
وعند البيهقي من طريق ميمون بن مهران عن ابن عمر أنه طلق امرأته في حيضها **(قوله)** على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في رواية مالك ومثله عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن  
عمر أو كثر الروايات وذكرنا ذلك استعنا بما في الخبر أن عمر سأل عن ذلك رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فاستأنم أن ذلك وقع في عهده وزاد الليث عن نافع تلبية واحدة أمرهم مسلم وقال  
في آخره جود الليث في قوله تلبية واحدة اه وكذا وقع عند مسلم من طريق محمد بن سيرين  
قال مكنت عشرين سنة يحدثني من لا أنهم أن ابن عمر طلق امرأته نلا وهي حائض فأمر أن  
يراجعها فكنت لا أنهم ولا أعرف وجه الحديث حتى لقيت أبا غلاب يونس بن جبير وكان  
ذا بنت خديجة أنه سأل ابن عمر فحدثه أنه طلق امرأته تلبية وهي حائض وأخرجه الدارقطني  
والبيهقي من طريق الشعبي قال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض واحدة ومن طريق عطاء  
الخضر أساف عن الحسن عن ابن عمر أنه طلق امرأته تلبية وهي حائض **(قوله)** فسأل عمر بن  
الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك في رواية ابن أبي ذئب عن نافع فأتى عمر النبي  
صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك أخرجه الدارقطني وكذا أساق للمصنف من رواية قتادة عن  
يونس بن جبير عن ابن عمر وكذا عند مسلم من رواية يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن يونس بن  
جبير وكذا عند في رواية طاووس عن ابن عمر وكذا في رواية الشعبي المذكورة وزاد في الزهري  
في روايته كما تقدم في التفسير عن سالم أن ابن عمر أخبره فتخبط فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولم أرهذه الزيادة في رواية غير ما هو أجل من روى الحديث عن ابن عمر وفيه اشعار بأن  
الطلاق في الحيض كان تقدم النبي عنه والام يقع التخيظ على أمر لم يسبق النبي عنه ولا يعكر  
على ذلك مبادرة عمر بالسؤال عن ذلك لاحتمال أن يكون عرف حكم الطلاق في الحيض  
وأتم منهي عنه ولم يعرف ماذا يصنع من وقع له ذلك قال ابن العربي سؤال عمر محتمل لأن يكون  
أنهم لم يروا قبلها مثلها فسأل لعلم ويحتمل أن يكون لما رأى في القرآن قوله فطلقوهن لعدتهن  
وقوله يترجمن أنفسهن ثلاثة قروء أراد أن يعلم أن هذا قروء أم لا ويحتمل أن يكون سمع من النبي  
صلى الله عليه وسلم النبي يخاف يسأل عن الحكم بعد ذلك وقال ابن دقيق العيد وتقطعت النبي صلى  
الله عليه وسلم ألامان المعنى الذي يقتضي المنع كان ظاهرا فكان مقتضى الحال التثبت في ذلك  
أولاهن كل مقتضى الحال مشاوره التي صلى الله عليه وسلم في ذلك إذا عزم عليه **(قوله)** مره

فليراجعها) قال ابن دقيق العيد يتعلق بمسئله أصولية وهي أن الامر بالامر بالشيء محل هو  
امر بذلك أم لا فانه صلى الله عليه وسلم قال لعمره فاعمره بأن يأمره (قلت) هذه المسئلة ذكرها  
ابن الحاجب فقال الامر بالامر بالشيء ليس أمر بذلك الشيء لنا أو كان لكان من عبدة بكذا  
تعبدا ولكن شاقص قولك للعبدة لا تفعل قالوا فهم ذلك من أمر الله ورسوله ومن قول الملك لوزير  
قل لفلان افعل قلنا للعلم بأنه مبلغ (قلت) والحاصل أن الشيء انما هو حيث تصدر الامر وأما اذا  
وجدت قرينة تدل على أن الأمر الأول أمر بالمأمور الأول أن يبلغ المأمور الثاني فلا ينبغي  
أن ينزل كلام الفريقين على هذا التفصيل غير تقع الخلاف ومنهم من فرق بين الأمرين فقال ان  
كان الأمر الأول بحيث يسوغ له الحكم على المأمور الثاني فهو أمره والأفلا وهذا أقوى وهو  
مستفاد من الدليل الذي استدله ابن الحاجب على الشيء لانه لا يكون متعبدا الا اذا أمر من  
لاحكمه عليه ثلاثا بصير متصرفا في ملك غيره بغير إذنه والشارع حاكم على الأمر والمأمور فوجد  
فيمسلمان التكليف على الفريقين ومنه قوله تعالى وأمر أهل بالصلاة فان كل أحد يفهم منه  
أمر الله لاهل بيته بالصلاة ومنه حديث الباب فان عمارا استفتى النبي صلى الله عليه وسلم عن  
ذلك ليعلم ما يأمر به ويلزم ان يشبهه من مثل هذا الحديث لهذه المسئلة فهو غلط فان القرينة  
واضحة في أن عرف في هذه الكائنات كل مأمور باب التليخ ولهذا وقع في رواية أيوب عن نافع  
فأمره أن يراجعها وفي رواية أنس بن سيرين وروى بن جابر وطاوس عن ابن عمر وفي رواية  
الزهري عن سالم فليراجعها وفي رواية لمسلم فراجعا عبدا لله كما أمره رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وفي رواية أبي الزبير عن ابن عمر ليراجعها وفي رواية اللث عن نافع عن ابن عمر قال النبي  
صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا وقد اقضى كلام سليم الرازي في التقريب أنه يجب على الثاني  
الفعل جزما وانما الخلاف في تسميته أمر افرجع الخلاف عنده لفظيا وقال الغزالي في  
المحصول الحق ان الله تعالى اذا قال لزيد أوجب على عمر وكذا وقال لعمر وكذا أوجب عليك زيد  
فهو واجب عليك كان الأمر بالامر بالشيء أمر بالشيء (قلت) وهذا يمكن أن يؤخذ منه التفرقة  
بين الأمر الصادر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن غيره فلهما أمر الرسول أحد أن يأمر  
به غيره ويجب لأن الله أوجب طاعته وهو أوجب طاعة أميره كما ثبت في الصحيح من أطيعي فقد  
أطاع الله ومن أطاع أميره فقد أطاعني وأما غيره ممن بعده فلا وفيهم تظهر صورة التعلى التي  
أشار اليها ابن الحاجب وقال ابن دقيق العيد لا ينبغي أن يتردد في اقتضا ذلك الطلب وانما ينبغي  
أن ينظر في أن لو ازم صيغة الأمر هل هي لو ازم صيغة الأمر بالامر ولا يجمع أنهما يستويا في  
الدلالة على الطلب من وجه واحد أو لا (قلت) وهو حسن فان أصل المسئلة التي انبنى عليها هذا  
الخلاف حديث مروا أولادكم بالصلاة لسبع فان الأولاد ليسوا بمكلفين فلا يتجه عليهم الوجوب  
وانما الطلب متوجه على أوليائهم أن يعلموهم ذلك فهو مطلوب من الأولاد بهذه الطريق وليس  
مساويا للأمر الأول وهذا التمايز من أمر خارج وهو امتناع توجه الأمر على غير المكلف  
وهو بخلاف القصة التي في حديث السلب والحاصل أن الخطاب اذا توجه لمكلف أن يأمر  
مكلفا آخر بفعل شيء كان المكلف الأول مبلغا بمحض والثاني مأمور من قبل الشارع  
وهذا كقوله مالك بن الحويرث وأصحابه وعروهم صلاة كذا في حين كذا وقوله لرسول الله صلى

ثم ليس كما حتى تطهر ثم  
تحيض ثم تطهر

الله عليه وسلم من هاتل تصبر وتعتصب وتظن أنه كثيرة فإذا أمر الأول الثاني بذلك فلم يعتله كان  
خاصيا وإن توجه الخطاب من الشارع لمكلف أن يأمر غير مكلف أو توجه الخطاب من غير  
الشارع يأمر من لم عليه الأمر أن يأمر من لا أمر له الأول عليه لم يكن الأمر بالثاني أمرا  
بالثاني فالصورة الأولى هي التي نشأ عنها الاختلاف وهو أمر أولياء الصبيان أن يأمر والصبان  
والصورة الثانية هي التي تصور فيها أن يكون الأمر متعديا بأمره للأول أن يأمر الثاني فهذا  
فصل الخطاب في هذه المسئلة والله المستعان واختلف في وجوب المراجعة فذهب إليه مالك  
وأحمد في رواية والمشهور عنه وهو قول الجمهور أنها مسقطه واحتصا بأن ابتداء النكاح  
لا يجب فاستداهم كذلك لكن صحيح صاحب الهداية من الحنفية أنها واجبة والعلم أن قال  
بالوجوب ورود الأمر بها وإن الطلاق لما كان محرما في الحيض كانت استدامة النكاح فيه  
واجبة قالوا على الذي طلق في الحيض حتى طهرت قال مالك وأكثر أصحابه يجيز على الرجعة  
أيضا وقال أشهب منهم إذا طهرت انتهى الأمر بالرجعة وانفقوا على أنها إذا انقضت عدتها أن  
لا رجعة وأما لو طلق في طهر فمسمية لا يؤمر بمرجعتهما كذا نقله ابن بطال وغيره لكن  
الخلافا فيه ثابت قد حكاه الحنطلي من الشافعية وجها وانفقوا على أنه لو طلق قبل الدخول  
وهي حائض لم يؤمر بالرجعة إلا ما نقل عن زفر طرد الباب (قوله ثم ليس كما) أي يسقط بها في  
عصمتها (قوله حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر) في رواية عبيد الله بن عمر بن نافع ثم ليدعها حتى  
تطهر ثم تحيض حصة أخرى فإذا طهرت فليطلقها ونحوه في رواية الليث وأيوب عن نافع وكذا  
عند مسلم من رواية عبد الله بن دينار وكذا عندهما من رواية الزهري عن سالم وعند مسلم من  
رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم بلفظ مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حملا قال الشافعي  
غير نافع أغمرى حتى تطهر من الحيضة التي طلقها فيها ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق رواه  
يونس بن جبير وأبو نعيم بن سيرين وسالم قلت وهو كما قال لكن رواية الزهري عن سالم موافقة لرواية  
نافع وقد ثبت على ذلك أوداود والزيادة من التقدمة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظا وقد اختلف في  
الحكمة في ذلك فقال الشافعي محتمل أن يكون أراد بذلك أي بما في رواية نافع أن يستبرأ بعد  
الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ثم حيض تام ليكون تطليقها وهي تعلم عدتها ما يجعل  
أو يجيز أو ليكون تطليقها بعد علمها بالحل وهو غير جاهل علمه منع إذ يرغب فيكمل العمل  
أو ليكون أن كانت سألت الطلاق غير حامل أن تكف عنه وقيل الحكمة فيه أن لا تصبر للرجعة  
لغرض الطلاق فإذا أمسكها زما يجعل فيه طلاقها ظهرت فائدة الرجعة لأنه قد يطول مقامه  
معهما فقد يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها وقبل أن الطهر الذي يلي  
الحيض الذي طلقها فيه تكرر واحد فلو طلقها فيه لكان كمن طلق في الحيض وهو يمنع من  
الطلاق في الحيض فزعم أن يتأخر إلى الطهر الثاني واختلف في جواز تطليقها في الطهر الذي يلي  
الحيضة التي وقع فيها الطلاق والرجعة وفيه للشافعية وجهان أحدهما المتع به قطع المتولى  
وهو الذي يقتضيه ظاهر الزيادة التي في الحديث وعبرة الفزالي في الوسيط وتبعه مجلي هل يجوز  
أن يطلق في هذا الطهر وجهان وكلام المالكية يقتضي أن التأخير مستحب وقال ابن تيمية  
في المحرر ولا يطلقها في الطهر المتعقب له فأنبذته وعنه أي عن أحمد جواز ذلك وفي كتب

الحنفية عن أبي حنيفة الجواز وعن أبي يوسف ومحمد المنع ووجه الجواز أن العصر إنما كان  
 لاجل الحيض فإذا ظهرت زال موجب العصر ثم طارظها في هذا الطهر كما يجوز في الطهر الذي  
 بعدهم كما يجوز طارظها في الطهر إن لم تقدم طلاق في الحيض وقيل ذكرنا جميع المناسبات ومنها أنه  
 لو طلقها عقب تلك الحيضة كان قدر أجمعها ليطلقها وهذا عكس مقصود الرجعة فانها شرعت  
 لأبواب المرأة ولهذا ساءها أمسا كذا أمره أن يسكنها في ذلك الطهر وأن لا يطلق فيه حتى يفيض  
 حيضة أخرى ثم تظهر لتكون الرجعة للأمسك لا للطلاق ويؤيد ذلك أن الشارع أكد هذا  
 المعنى حيث أمر بأن يسكنها في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه لقوله في رواية عبد الحميد  
 ابن جعفر مره أن يراجعها فإذا ظهرت تمسح حتى إذا ظهرت أخرى فإن شئ طلقها وإن شاء  
 أمسكها فإذا كان قد أمره بأن يسكنها في ذلك الطهر فكيف يصح له أن يطلقها فيه وقد ثبت  
 النهي عن الطلاق في طهر جامعها فيه (قوله ثم إن شاء أمسك بعدوان شاء طلق قبل أن يمس)  
 في رواية أبوب ثمر يطلقها قبل أن يمسها وفي رواية عبد الله بن عمر فإذا ظهرت فليطلقها قبل أن  
 يراجعها أو يمسكها ونحوه في رواية الليث وفي رواية الزهري عن سالم قال إن بدله أن يطلقها  
 فليطلقها طاهرًا قبل أن يمسها وفي رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم ثم يطلقها طاهرًا أو حاملًا  
 وتمسك بهذه الزيادة من استثنى من تحريم الطلاق في طهر جامع فيه ما إذا ظهر الحمل فاته لا يجرم  
 والحكمة فيه أنه إذا ظهر الحمل فقد أقدم على ذلك على بصيرة فلا يتم على الطلاق وبإضافته  
 زمن الحمل زمن الرغبة في الوطء فاقدامه على الطلاق فيميدل على رغبته عنها ومحل ذلك أن  
 يكون الحمل من المطلق فلو كان من غيره بأن نكح حاملًا من زفوفها ثم طلقها أو وطئت  
 منسكوبة بشبهة ثم جلت منه فطلقها زوجها فإن الطلاق يكون بدعوى لا عن عدة الطلاق تقع بعد  
 وضع الحمل والقام من التفاسر فلا تشرع عقب الطلاق في العدة كما في الحامل منه قال الخطابي  
 في قوله ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق دليل على أن من قال إن وجهه وهي حائض إذا ظهرت فانت  
 طالق لا يكون مطلقًا للسنة لأن المطلق للسنة هو الذي يكون مخبرًا عن وقوع طلاقه بينا يقع  
 الطلاق وتركه واستدل بقوله قبل أن يمس على أن الطلاق في طهر جامع فيه حرام وبه صرح  
 الجمهور وأطلق هل يجب على الرجعة كما يجبر عليها إذا طلقها وهي حائض طرده بعض المالكية  
 فيهما والمنهون عنهم أجابوا في الحائض دون الطاهر وقالوا فيما إذا طلقها وهي حائض يجبر على  
 الرجعة فإن امتنع أدبها لما حكم فإن أصرا رجع الحاكم عليه وهل يجوز له وطؤها ذلك رواية ابن  
 لهم أصحهما الجواز وعن داود يجبر على الرجعة إذا طلقها حائضًا ولا يجبر إذا طلقها نفسها وهو  
 جود ووقع في رواية مسلم من طريق محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر ثم  
 يطلقها طاهرًا أو حاملًا وفي رواية من طريق ابن أبي الزهري عن الزهري قال بدله أن يطلقها  
 فليطلقها طاهرًا من حيضها واختلف الفقهاء في المراد بقوله طاهرًا هل المراد به انقطاع الدم  
 أو تطهر بالفصل على قولين وهما روايتان عن أحمد والراجح الثاني لما أخرجه النسائي من  
 طريق يعقوب بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذه القصة قال مر عبد الله فليراجعها فإذا  
 اغتسلت من حيضتها الاخرى فلا يسها حتى يطلقها وإن شاء أن يسكنها فليسكنها وهذا مفسر  
 لقوله فإذا ظهرت فليصم عليه وتخرج من هذا أن العدة هل تنقضي باقضاء الدم وترفع الرجعة

ثم إن شاء أمسك بعدوان  
 شاء طلق قبل أن يمس



فقلت العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء (باب إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق) حدثنا سليمان ابن حرب حدثنا شعبة عن أنس بن سيرين قال سمعت ابن عمر قال طلق ابن عمر امرأة وهي حائض فذكر عمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال ليبرأجهما قلت فتعيب قال نعم وعن قتادة عن نونس بن جبير عن ابن عمر قال مره فلبرأجهما قلت فتعيب قال أ رأيت أن يهزوا حتى

أولاً يذمن الاعتسال فيه خلاف أيضاً والحاصل أن الأحكام المرتبة على الحيض نوعان الأول يزول بانقطاع الدم كحصاة الفسل والصوم وترتيب الصلوة والتمتع الثاني لا يزول إلا بفعل كحصاة الصلوة والطواف وجواز الشف للمسعد فهل يكون الطلاق من النوع الأول أو من الثاني وتعمد بقوله ثم لطلقتها طاهراً وأما ما من ذهب إلى أن طلاق الحائض سقي وهو قول الجمهور وعن أحمد روايته أنه ليس بسقي ولا يدي (قوله فقلت العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء) أي أذن وهذا بيان لمبدأ لا يقتضيه قوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وصرح معمر بن ربيعة عن أنس بن مالك عن هذا الكلام عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية أبي البر عن معمر بن ربيعة عن أنس بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء الآية واستدل به من ذهب إلى أن الأقراء الأخهار لا يبرأ بطلاقها في الطهر وقوله فطلقوهن لعدتهن أي وقتاً تبدأ عدتهن وقد جعل المطلقة ترص ثلاثة قروء فلما انتهى عن الطلاق في الحيض وقال إن الطلاق في الطهر هو الطلاق المأذون فيه عمل أن الأقراء الأخهار قاله ابن عبد البر وسأله بركة فوائده حديث ابن عمر في الباب الذي يلي هذا أن شاء الله تعالى (قوله) إذا طلقتم الحائض تعتد بذلك الطلاق كذا ثبت الحكم بالسنة وقيل خلافه قديم عن طائفة وعن خلاص بن عمرو وغيرهما أنه لا يقع ومن ثم سأله من سأل ابن عمر عن ذلك (قوله) شعبة عن أنس بن سيرين قال سمعت ابن عمر قال طلق ابن عمر امرأة وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ليبرأجهما قلت فتعيب قال نعم (قوله) القائل قلت هو أنس بن سيرين والقول له ابن عمر بن ذلك أحمد بن حنبل في رواية عن محمد بن جعفر عن شعبة كذا أخرجه مسلم من طريق محمد بن جعفر وقد ساقه مسلم من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن ابن سيرين مطولاً كما سأله كرمه فقلت (قوله) وعن قتادة عن نونس بن جبير هو معطوف على قوله عن أنس بن سيرين فهو موصول وهو من رواية شعبة عن قتادة وقد أقره مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة عن قتادة سمعت نونس بن جبير (قوله) عن ابن عمر قال مره فلبرأجهما هكذا اختصره وحرأه أن نونس بن جبير حكى القصة فحومأه كرها أنس بن سيرين سوى ما بين من ساقه (قوله) قلت فتعيب هو بضم أوله والقائل هو نونس بن جبير (قوله) قال أ رأيت فرواية الكشيبي أ رأيت أن يهزوا حتى وقد اختصره البخاري اكتفاءً بساق أنس بن سيرين وقد ساقه مسلم حيث أقره ولفظه سمعت ابن عمر يقول طلق امرأة وهي حائض فأتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك فقال ليبرأجهما فإذا طهرت فإن شاء فليطلقها قال قلت لابن عمر أن تعيب بها قال ما يمنع أ رأيت أن يهزوا حتى واستصحب وقال أحمد حدثنا محمد بن جعفر وعبد الله بن بكير قال حدثنا شعبة فذكر أنهم منه وفي أوله أسأله ابن عمر عن رجل طلق امرأة وهي حائض وفيه فقال مره فلبرأجهما ثم إن بداهة طلاقها طلقها في قبل عدتها وفي قبل طهرها قال قلت لابن عمر أن تعيب طلاقها بذلك طلاقاً قال نعم أ رأيت أن يهزوا حتى واستصحب وقد ساقه البخاري في آخر الباب الذي بعده هذا نحوه هذا الساق من رواية همام عن قتادة بطوله وفيه قلت فهل عد ذلك طلاقاً قال أ رأيت أن يهزوا حتى وسأله في باب العد في باب رجعة الحائض من طريق محمد بن سيرين عن نونس بن جبير مختصراً وفيه قلت فتعيب ذلك التعلية قال أ رأيت أن يهزوا حتى واستصحب وأخرجه مسلم من

وجه آخر عن محمد بن سدير موطؤ لا لفظه فقلت له اذا طلق الرجل امرأته وهي حائض أبعث  
 تلك التلقية قال نعم وان عجز واستعصى وفي رواية أنه فقلت أقتضب علمو الباقي مثله وقوله  
 فها أمه لا وهو استهزاء فيها كقضاء أي غايبكون ان لم تقتضب ويحتمل أن تكون الهاء أصلية  
 وهي كلمة فقال الزحراي كقصص هذا الكلام فإنه لا يضمن وقوع الطلاق بذلك قال ابن عبد البر  
 قول ابن عمر فيه معناه فأي شيء يكون اذا لم يعتد بها انكارا لقول السائل أعتد بها فكأنه قال  
 وهل من ذلك بد وقوله أرايت ان عجز واستعصى أي ان عجز عن فرض فلم يقمه أو استعصى فلم يأت  
 به أي يكون ذلك عند الله وقال الخطابي في الكلام حذف أي أرايت ان عجز واستعصى أيسقط عنه  
 الطلاق حقه أو يسقط عجزه وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه وقال الكرماني يحتمل أن يكون  
 ان نافية بمعنى ما أي لم يعجز ابن عمر ولا استعصى لانه ليس بطفل ولا يضمن قال وان كانت الرواية  
 بفتح ألف ان قضاء أظهر والتام ان استعصى مفتوحة قاله ابن الخشاب وقال المعنى فصل فعلا  
 بصيغة أحق عاجزا فيسقط عنه حكم الطلاق بجزءه أو حقه والسين والتام فيه إشارة إلى أنه تكلف  
 الحق بما فعله من طلق امرأته وهي حائض وقد وقع في بعض الأصول بضم التامينيا للجهول  
 أي أن الناس استعصموا بما فعل وهو موجه وقال المهلب معنى قوله ان عجز واستعصى يعني عجز  
 في المراجعة التي أمر بها عن إيقاع الطلاق أو فقد عقله فلم يتمكن منه الرجعة أتى المراجعة  
 لأذات بعل ولا مطلق وقد نهي الله عن ذلك فلا بد أن تقتضب تلك التلقية التي وقعها على غير  
 وجهها كما أنه لو عجز عن فرض آخر لله فلم يقمه واستعصى فلم يأت به ما كان بعد ذلك ويسقط  
 عنه **(قوله حدثنا أبو عمر)** كذا في رواية أبي ذر وهو ظاهر كلام أبي نعيم في المستخرج  
 وللباقين وقال أبو عمر وبهزم الاسماعيلي وسقط هذا الحديث من رواية النسائي أصلا **(قوله)**  
 عن ابن عمر قال حسبت على بتلقية هو بضم أوله من الحساب وقد أخرج أبو نعيم من طريق  
 عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه مثل ما أخرجه البخاري مختصرا وزاد يعني حين طلق امرأته  
 فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال النووي شذبه بعض أهل الطاهر فقال اذا طلق  
 الحائض لم يقع الطلاق لانه غير مأذون فيه فاشبهه بطلاق الأجنبية وحكما لخطابي عن الخوارج  
 والروافض وقال ابن عبد البر لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال يعني الآن قال وروى  
 مثله عن بعض التابعين وهو شذوذ وحكاة ابن العربي وغيره عن ابن عليه يعني ابراهيم بن اسعيل  
 ابن عليه الذي قال الشافعي في حقه ابراهيم ضال جلس في باب الضوال فيضل الناس وكان بمصر  
 وله مسائل شريفةا وكان من فقهاء المعتزلة وقد غلط فيمن ظن أن المنقول عنه المسائل الشاذة  
 أو هو وحاشا فإنه من كبار أهل السنة وكان النووي أرا بعض الظاهرية ابن حزم فإنه عن جرد  
 يقول بذلك وانصره بوالغ وأجاب عن أمر ابن عمر بالمراجعة بان ابن عمر كان اجتمعنا فامرأته  
 بعيدا إليه على ما كانت عليه من العاشرة همل المراجعة على معناها اللغوي وتعقب بان  
 الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية انصافا وأجاب عن قول ابن عمر حسبت على  
 بتلقية بأنه لم يصرح بحسبها عليه ولا جهة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعقب  
 بأنه مثل قول العصاي أمر نافي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا فإنه ينصرف إلى من له  
 الأمر حينئذ وهو النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال بعض الشراح وعندى أنه لا ينبغي أن يجيء

حدثنا أبو عمر حدثنا عبد  
 الوارث حدثنا أيوب عن  
 سعيد بن جبير عن ابن عمر  
 قال حسبت على بتلقية

فيه الخلاف الذي في قول العصامي أمر نايكذافان ذاك محله حيث يكون اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ليس صريحا وليس كذلك في قصة ابن عمر هذه فان النبي صلى الله عليه وسلم هو الأمر بالمراجعة وهو المرشد لابن عمر فيما يفعل اذا أراد اطلاقها بعد ذلك واذا أخبر ابن عمر أن الذي وقع منه حسبت عليه بطلقة كل احتمال أن يكون الذي حسبها عليه غير النبي صلى الله عليه وسلم بعد اجدا مع اختلاف القرائن في هذه القصة بذلك وكيف يقتضئ أن ابن عمر يفعل في القصة شيئا براه وهو ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تغبط من صنعه كيف لم يشاوره فيما يفعل في القصة المذكورة وقد أخرج ابن وهب في مسنده عن ابن أبي ذئب أن ناعما أخبره أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال امره قليرا جمعها ثم يسكها حتى تظهر قال ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي واحدة قال ابن أبي ذئب وحدثني حنظلة بن أبي سفيان أنه سمع سالم يحدث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وأخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن هرون عن ابن أبي ذئب وابن اسحق جميعا عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هي واحدة وهذا نص في موضع الخلاف فيجب المسير اليه وقد أورد بعض العلماء على ابن حزم فأجاب به بأن قوله هي واحدة لعله ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فالزمه بأنه تقض أصله لان الأصل لا يدفع بالاحتمال وهذا الدارقطني في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر في القصة فقال عمر يا رسول الله أنت متسبب بتلك العاطلة قال نعم ورجاله إلى شعبة ثقات وعنده من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجهمي عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رجلا قال اني طلقت امرأتى البتة وهي حائض فقال عصمتك وفارق امرأتك قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ابن عمر أن يراجع امرأته قال انه أمر ابن عمر أن يراجعها بطلاق بقوله وأنت لم تبق ما ترجع به امرأتك وفي هذا السباق رد على من حمل الرجعة في قصة ابن عمر على المعنى اللغوي وقد وافق ابن حزم على ذلك من المتأخرين ابن تيمية قوله كلام طويل في تقرير ذلك والاستصاره وأعظم ما احتجوا به ما وقع في رواية أبي الزبير عن ابن عمر عن مسلم وأبي داود والنسائي وقيل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لراجعها فردّها وقال اذا طهرت فليطلق أو يمكك لفظ مسلم والنسائي وأبي داود فردّها على زاد أبو داود ولم يرها شيئا واستاده على شرط الصحيح فان مسلما أخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج وساقه على لفظه ثم أخرجه من رواية أبي عاصم عنه وقال نحو هذه القصة ثم أخرجه من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج قال مثل حديث حجاج وفيه بعض الزيادة فأشار إلى هذه الزيادة ولعله طوى ذكرها عمدا وقد أخرج أحمد الحديث عن روح بن عبادة عن ابن جريج فقد كرها فلا يتخلى انظر عبد الرزاق بها قال أبو داود وروى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة وأحاديثهم كلها على خلاف ما قال أبو الزبير وقال ابن عبد البر قوله ولم يرها شيئا منكر لم يقله غير أبي الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف من هو أثبت منه ولو صح فنعاه عندي والله أعلم ولم يرها شيئا مستقيما لكونها لم تقع على السنة وقال الخطابي قال أهل الحديث لم يروا أبو الزبير حديثا أنكر من هذا وقد يحتمل أن يكون معناه ولم يرها شيئا تحرم معه المراجعة أو لم يرها شيئا بآثار في السنة ما ضايف الاختيار وان كان لازما له مع الكراهة

ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير قال نافع أثبت من أبي الزبير  
والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا اختلفا وقد وافق نافعاً وغيره من أهل الثبت قال  
وسبط الشافعي القول في ذلك وحمل قوله لم يرها شيئاً على أنه لم يدرها شيئاً أصلاً غير خطأ بل يؤمر  
صاحبه أن لا يقم عليه لانه أمره بالرجعة ولو كان طلقها طاهر لم يؤمر بذلك فهو كما يقال  
للرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه لم يصنع شيئاً أي لم يصنع شيئاً أصلاً قال ابن عبد البر  
واحتج بعض من ذهب إلى أن الطلاق لا يقع بما روي عن الشعبي قال إذا طلق الرجل امرأته  
وهي حائض لم يعتد بها في قول ابن عمر قال ابن عبد البر وليس معناها مذهب البه والتمتع عندهم  
تعتد المرأة بتلك الحيضة في العدة كما روي ذلك عنه منصوصاً أنه قال يقع عليها الطلاق ولا تعتد  
بتلك الحيضة اهـ وقد روي عبد الوهاب الثقفي عن عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر نحوهما  
نقله ابن عبد البر عن الشعبي أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح والجواب عنه مثله وروي سعيد بن  
منصور عن طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ليس ذلك بشئ رده متابعات لابي الزبير لأنها كلها قابلة للتأويل وهو أولى من  
الغناء الصريح في قول ابن عمر أنها حسبت عليه بتطليقه وهذا الجمع الذي ذكره ابن عبد البر وغيره  
يتمين وهو أولى من تغليب بعض الثقات وأما قول ابن عمر أنها حسبت عليه بتطليقه فإنه وإن لم  
يصرح برفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن فيه تسليم أن ابن عمر قال أنها حسبت عليه  
فكيف يجمع مع هذا قوله أنه لم يعتد بها أول لم يرها شيئاً على المعنى الذي ذهب إليه الخلف لانه أن  
جعل الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم لزم منه أن ابن عمر خالف ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم  
في هذه القصة بخصوصها لانه قال أنها حسبت عليه بتطليقه فيكون من حسبها عليه خالف كونه  
لم يرها شيئاً وكيف يظن بذلك مع اهتمامه وإهتمام أبيه بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك  
لئلا يما يأمراه به وإن جعل الضمير لم يعتد بها أول لم يرها لانه لم يرد منه التناقض في القصة  
الواحدة فيقتضي التراجع ولا شأن إلا بالشيخ بما رواه الأكثر والاحتفظ أولى من مقابله عند  
تعذر الجمع عند الجمهور والله أعلم واحتج ابن القيم لترجيح مذهب البه شيعة بأقضية ترجع إلى  
مسئله أن النهي يقتضي الفساد فقال الطلاق ينقسم إلى حلال وحرام فالقياس أن حرامه  
باطل كالنكاح وسائر العقود وإضافته إلى النهي يقتضي التحريم فكذلك يقتضي الفساد  
وأيضاً فهو طلاق منع منه الشرع فأذا منع عدم جوازها بقاها فكذلك يصدق عدم نفوذها ولا  
لم يكن للسمع فائدة لأن الزوج لو وكل رجلاً أن يطلق امرأته على وجه فطلقها على غير الوجه  
المأذون فيه لم ينفذ فكذلك لم يأن الشارع للمكلف في الطلاق إلا إذا كان مبأها فإذا طلق  
طلافاً غير مالم يصح وأيضاً فكما حرم الله من العقود مطلوب الإعدام فالحكم بطلان  
ما حرم أقرب إلى تحصيل هذا المطلوب من تعصمه ومعلوم أن الحلال المأذون فيه ليس  
كالحرام المنوع منه ثم أطال من هذا الجنس معارضات كثيرة لاتنض مع التصيص على  
صريح الأمر بالرجعة فأنما فرغ وقوع الطلاق على تصريح صاحب القصة بأنها حسبت عليه  
تطليقه والقياس في معارضة النص فاسد الاعتبار والله أعلم وقد عورض ببيان أحسن من  
قياسه فقال ابن عبد البر ليس الطلاق من أعمال البر التي يتقرب بها وانما هو إزالة عصمة فيها حق

أدعى فكيفما أوقعه وقع سواء عرف ذلك أم أم لم يزلزم المطيع ولم يلزم العاصي لكن العاصي  
أخف حالاً من المطيع ثم قال ابن القيم لم يرد التصريح بأن ابن عمر احتسب تلك التغطية إلا في  
رواية سعد بن جبير عنه عند البخاري وليس فيها تصريح بالرفع قال فانظر ابن سعد بن جبير بذلك  
كان في رواية الزبير قوله لم ير شيئاً فاما ما ان يسقطوا ما ان ترجع رواية أبي الزبير لتصريحهما  
بالرفع وتحمل رواية سعد بن جبير على أن أبا هو الذي حبسها عليه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم في الوقت الذي أزم الناس فيه بالطلاق الثلاث بعد أن كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
لا يحتسب عليهم ثلاثاً إذا كان بلفظ واحد (قلت) وقيل رحمه الله عما ثبت في صحيح مسلم من  
رواية أنس بن سيرين على وفاق ما روى سعد بن جبير في ساقه ما يشهر بأنه انما راجعها في زمن  
النبي صلى الله عليه وسلم ولقظه سألت ابن عمر عن امرأته التي طلق فقال طلقها وهي حائض  
فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال حره فلما راجعها فإذا طهرت فليطلقها الطهرها قال  
فراجعها ثم طلقها الطهرها قلت فاعتدت تلك التغطية وهي حائض فقال ما لي لأعتد بها وإن  
كنت عجزت واستعصمت وعند مسلم أيضاً من طريق ابن أخي ابن شهاب عن محمد بن عمار في  
حديث الباب وكان عبد الله بن عمر طلقها تغطية فحبس من طلاقها فراجعها كما أمره رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ولعن رواية الزبير عن ابن شهاب قال ابن عمر فراجعها وحسب لها  
التغطية التي طلقها وعند الشافعي عن مسلم بن خالد بن جريج أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه  
هل حبس تغطية ابن عمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم وفي حديث ابن عمر من  
القوائد غير ما تقدم أن الرجعة يستقل بها الزوج دون الولي ورضا المرأة لانه جعل ذلك الله  
دون غيره وهو كقوله تعالى ويعولن أحق برذهن في ذلك وقبسه أن الأب يقوم عن ابنه البالغ  
الرشيد في الأمور التي تقع له بما يحتمس الابن من ذكره وتلقى عنه ما لعله يطعمه من العتاب على فعله  
شقة منه وبرأؤه أن طلاق الطاهرة لا يكره لانه أنكرها بقاها في الحيض لافي غير قوله في  
آخر الحديث فإن شاء أمسك وإن شاء طلق وفيه أن الحامل لا تحيض لقوله في طريق سالم المقدمة  
ثم لطلقها طاهرًا وأما ما أخرجه مسلم في الطلاق في زمن الحيض وأباحه في زمن الحمل  
فدل على أنهم سماها للحيض وأوجب بأن حبس الحامل لما لم يكن له تأخير في تطويل العدة ولا  
تخصفها لانه ما وضع الحمل فأباح الشارع طلاقها حالاً مطلقاً وأما غير الحامل ففرق بين  
الحائض والطاهرة لان الحيض يؤثر في العدة فالفرق بين الحامل وغيرها انما هو بسبب الحمل  
لا بسبب الحيض ولا الطهر وفيه أن ادقرا في العدة هي الاطهار وسألت في تقرير ذلك في كتاب  
العدة وفيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه وبه قال الجمهور وقال المالكية لا يحرم وفي  
رواية كلبجهور ورجحها الفاكهاني لكونه شرط في الاذن في الطلاق عدم المسيس والمعلق  
بالشرط معدوم عندهم **قوله** باب من طلق وهل يواجه الرجل امرأته  
بالطلاق كذا الجبيع وحذف ابن بطال من الترجمة قوله من طلق فكأنه لم يظهره وجهه وأنفن  
المصنف فقد استلتمشروعية جواز الطلاق وحل حديث أبيه في الحلال إلى الله الطلاق على  
ما اذا وقع من غير سبب وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره وأعل بالارسال وأما المواجهة  
فأشار إلى أنها خلاف الأولى لان ترك المواجهة أرفق وألطف الا ان احتج بالذكر ذلك ثم ذكر

باب من طلق وهل يواجه  
الرجل امرأته بالطلاق

المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أحدها حديث عائشة (قوله أن ابنه الجون) زاد في نسخة  
 الصغرى في الكنية وهو عبيد على ما سألته. ووقع في كتاب الصحابة لأبي نعيم من طريق عبيد بن  
 القاسم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عروة بنت الجون تعوذت من رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم حين أدخلت عليه قال لقد عذت بمعاذ الحديث وعبيد مترك والصحيح أن اسمها  
 أمية بنت النعمان بن شراحيل كما في حديث أبي أسيد وقال مرة أمية بنت شراحيل فنسبت  
 لجدها وقيل اسمها أحياء كما سألته في حديث أبي أسيد مع شرحه مستوفى وروى ابن سعد  
 عن الواقدي عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت تزوج النبي صلى الله  
 عليه وسلم الكلاية فقد كرم مثل حديث الباب وقوله الكلاية غلط وانما هي الكندية فكأنما  
 الكلمة تصفت. نعم للكلاية قصة أخرى ذكرها ابن سعد أيضاً هذا السند إلى الزهري وقال  
 اسمها فاطمة بنت الفضال بن سفيان فاستعذت منه فطلقها فكانت فلقط العرو وتقول أنا  
 الشقة قال ووقعت سنتين ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن الكندية لما  
 وقع القصر اختارت قومها فارقها فكانت تقول أنا الشقة ومن طريق سعيد بن أبي هند أنها  
 استعذت منه فعادها ومن طريق الكبي اسمها العالية بنت طيسان بن عمرو وحكى ابن سعد  
 أيضاً أن اسمها عروة بنت يزيد بن عبيد وقيل بنت يزيد بن الجون وأشار ابن سعد إلى أنها لواحدة  
 اختلف في اسمها والصحيح أن التي استعذت منه هي الجونية وروى ابن سعد من طريق سعيد  
 ابن عبد الرحمن بن أبي نزي قال لم تستعذنه امرأ متغيرها (قلت) وهو الذي يغلب على الظن لأن  
 ذلك انحلق وقع للمستعذت بالبيعة المذكرة فبعد أن يفتدع أخرى بعدها بمن أخذت به  
 بعد شيوخ الثعلبي ذلك قال ابن عبد البر أجوعا على أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج الجونية  
 واحتقروا في سبب فراقه فقال قتادة لما دخل عليها دعاها فقالت تعال أنت فطلقها وقيل كان  
 بها موضع كالعامة قال والوزع بعضهم أنها قالت أهوذا بالله منك فقال قد عذت بمعاذ فقلنا عاذك  
 الله من فطلقها قال وهذا باطل إنما قاله هذا امرأ آمن في العنبر وكانت جميلة تخاف نساؤه  
 أن تغلبن عليه فقلن لها إنه يبعثه أن يقال له تعوذ بالله منك ففعلت فطلقها كذا قال وما أدرى  
 لم يحكم بطلان ذلك مع كثرة الروايات الواردة فيه وثبوته في حديث عائشة في صحيح البخاري  
 وسنن أبي مزينة ذلك في الحديث الذي بعده والقرول الذي نسبته لقتادة ذكر مثله أبو عبيد  
 النيسابوري عن شريك بن قنطاطي (قوله روى حاجب بن أبي منيع عن جده) هو حاجب بن يوسف بن  
 أبي منيع وأبو منيع هو عبيد الله بن أبي زياد الوصافي يفتخ الواد وتشد يد الممثلة والباقي ما كان  
 تكون بحلب ولم يخرج له البخاري إلا معلقاً وكذا الحديث هذه الطريق وصلها الخطي في الزهريات  
 ورواه ابن أبي ذئب أيضاً عن الزهري يحموه وزاد في آخره قال الزهري جعلها تطلقه أخرجه  
 البيهقي وقوله الحق بأهلك بكسر الهمزة من الحق ونفع الحاء بخلاف قوله في الحديث الثاني  
 ألحقها فانه يفتح الهمزة وكسر الحاء ثابتهما (قوله حديثنا عبد الرحمن بن غسيل) كذا في رواية  
 الأكثرين غير أن قولاً وفي رواية التسي ابن القليل وهو أوجه ولها كانت ابن غسيل  
 الملائكة فقط لفظ الملائكة والاقبال لا بد من الإضافة وعبد الرحمن نسب إلى جليته  
 وهو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الأنصاري وحنظلة هو غسيل

حدثنا الحسن بن الحسن  
 الوليد حدثنا الأوزاعي قال  
 سألت الزهري أي أنفاج  
 التي صلى الله عليه وسلم  
 استعذت منه قال أخبرني  
 عروة عن عائشة رضي الله  
 عنها أن ابنه الجون لما  
 أدخلت على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ودانها  
 قالت أعوذ بالله منك فقال  
 لها لقد عذت بنعيم الحق  
 بأهلك قال أبو عبد الله روى  
 حاجب بن أبي منيع عن  
 جده عن الزهري أن عروة  
 أخبره أن عائشة قالت  
 «حدثنا أبو نعيم حدثنا عبد  
 الرحمن بن غسيل عن حمزة  
 ابن أبي أسيد عن أبي أسيد  
 رضي الله عنه قال خرجنا  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم

قوله وكان تكون هكذا  
 في نسخة وفي أخرى وكان  
 يكون وفي أخرى وكان  
 سكونه وحرر اه معجمه

الملائكة استشهدوا به واحد وهو جنب فغسلته الملائكة وقصته مشهورة ووقع في رواية الجرجاني  
 عبد الرحيم والصواب عبد الرحمن كاتب عليه الجباني (قوله) الى حائط يقال له الشوط) بفتح الشوطة  
 وسكون الواو بعدها مهملة وقبل مهملة هو بستان في المدن مقر ووف (قوله) حتى انتهينا الى  
 حائطين جلسنا بينهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجلسوا ههنا ودخل (قوله) الى الحائط في رواية  
 لان سعد بن أبي السعد قال ترقى رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأته بن الجون فامرني  
 أن آتسبه بها فأتيتها فانزلت بالاشوط من وراء حجاب في أطعم ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم  
 فأخبرته فخرج عني وبقي معه ونياب بضم الميم وموحدتين محضتا جليل معروفا بالمدينة  
 والاطم الحصون وهو الاجم أيضا والجمع أطام وأجام كعتق وأعتاق وفي رواية لابن سعد أن  
 النعمان بن الجون الكندي أتى النبي صلى الله عليه وسلم مسلما فقال ألا تزوجك أمي في  
 العرب فتزوجها وبعت معه أبا أسد الساعدي قال أو أسد فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليها  
 نساء الحى فزجن بها وخرجن فذكرن من جالها (قوله) وأتت في بيت في ثل في بيت أمية بنت  
 النعمان بن شراحيل) هو بالتشوين في الكل وأميرة بالرفع اما بدلا عن الجونية واما عطف بيان  
 وغلن بعض الشراح أميا لاضافة فقال في الكلام على الرواية التي بعدها تروج رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أمية بنت شراحيل ولعل التي تزلت في بيتها بنت أخوها وهو مردود فان خرج  
 الطريقين واحد وانما جاء الوهم من إعادة لفظ في بيت وقدر أو أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده  
 عن أبي نعيم شيخ البصري فيه فقال في بيت في التصل أمية الخ وجزم هشام بن الكلبي بأنها  
 أمية بنت النعمان بن شراحيل بن الاسود بن الجون الكندية وكذا ابن بضمها أمية بنت  
 ابن اسحق ومحمد بن حبيب وغيرهما قلعل اسمها أمية ولقبها أمية ووقع في المفاز في رواية  
 يونس بن بكير عن ابن اسحق أمية بنت كعب الجونية قلعل في نسبها من اسمه كعب نسبها اليه  
 وقيل هي أمية بنت الاسود بن الحرث بن النعمان (قوله) ومعها دايها حاضنة لها) الداية بالفتنة  
 القل المرضع وهي معربة ولم أقف على نسبة هذه الحاضنة (قوله) هي نفسك في الخ) السوق بضم  
 السين المهملة يقال للواحد من الرعية والجمع قبل لهم ذلك لان الملك يسوقهم فساقون اليه  
 ويصرفهم على مراده واما أهل السوق فالواحد منهم سوق قال ابن المنبر هذا من يقبضة  
 ما كان فيها من الجاهلية والسوق عندهم من ليس بمالك كائن من كان فكأنها استعدت أن  
 يتزوج الملك من ليس بمالك وكان صلى الله عليه وسلم قد خبر أن يكون ملكا يبا فاختار أن يكون  
 عبدانيا فأنواضعامته صلى الله عليه وسلم إلى يقول بواخذها التي صلى الله عليه وسلم بكلامها  
 معذرة قلها القرب عهدها بجاهليتها أو قال غيره يحتمل أنها لم تعرفه في الله عليه وسلم فخطبته بذلك  
 وسياق القصة من مجموع طرقها يأتي هذا الاحتمال ثم سيأتي في آخر الاثرية من طريق أبي  
 حازم عن سهل بن سعد قال ذكر لني صلى الله عليه وسلم امرأة آمن العرب فامرأها أسيد  
 الساعدي أن يرسل اليها فقدمت فزلت في أجم في ساعدة فخرج النبي صلى الله عليه وسلم حتى  
 جاءها فدخل عليها فاذا امرأته منكرا أسفا فلما كلها قالت أو عذبتك منك قال لقد أعذتك  
 متى فقالوا لها أنت تدري من هذا هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالضطك قالت كنت أنا أشقى  
 من ذلك فان كانت القصة واحدة فلا يكون قوله في حديث الباب ألحقها بأهلها ولا قوله

حتى المطلقنا الى حائط يقال  
 له الشوط حتى انتهينا الى  
 حائطين جلسنا بينهما فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 اجلسوا ههنا ودخل وقد  
 أتى بالجونية فانزلت في بيت  
 في ثل في بيت أمية بنت  
 النعمان بن شراحيل ومعها  
 دايها حاضنة لها فلما دخل  
 عليها النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال هي نفسك في  
 قالت وهل تبب الملكة  
 نفسها للسوقة قال

في حديث عائشة الحقي بأهلك تطلقا ويتعين أنهما لم تعرفه وإن كانت القصة متعددة ولا مانع من ذلك فلفعل هذه المرأة هي الكلاية التي وقع فيها الاضطراب وقد ذكر ابن سعد بنديفه العزري الضعيف عن ابن عمر قال كان في نساء النبي صلى الله عليه وسلم سنان بن سفيان بن عوف بن كعب ابن أبي بكر بن كلاب قال وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا أسيد الساعدي يخطب عليه امرأ من بني عامر يقال لها عمرة بنت زيد بن عبيد بن رواح بن كلاب بن ربيعة بن عامر قال ابن سعد اختلف عليها اسم الكلاية فقليلة فاطمة بنت الفضال بن سفيان وقليلة عمرة بنت زيد بن عبيد وقليلة سنان بن سفيان بن عوف وقليلة العالمة بنت طبيان بن عمرو بن عوف فقال بعضهم هي واحدة اختلف في اسمها وقال بعضهم بل كن جمعا ولكن لكل واحدة منهن قصة غير قصة صاحبتها ثم ترجم الجوزية فقال اسماء بنت النعمان ثم أخرج من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال قدم النعمان بن أبي الجون الكندي على رسول الله صلى الله عليه وسلم مسالما فقال يا رسول الله ألا زوجك أبلج أم في العرب كانت بنت ابن عم لها فتوفي وقد رغبت فيك قال نعم قال فابعت من يحملها أبلج فبعت معه أبا أسيد الساعدي قال أبو أسيد فأنفت ثلاثة أيام ثم جعلت معي في محفة فأقبلت بها حتى قدمت المدينة فأزالتها في بي ساعده ووجهت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بني عمرو بن عوف فأخبره الحديث قال ابن أبي عون وكان ذلك في ربيع الأول سنة تسع ثم أخرج من طريق أخرى عن عمر بن الحكم عن أبي أسيد قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الجوزية فعملتها حتى زلت بها في أطعم بي ساعده ثم بعثت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره فخرج عني على رجله حتى جاءها الحديث ومن طريق سعد بن عبد الرحمن بن أبي أري قال اسم الجوزية اسماء بنت النعمان بن أبي الجون قيل لها استعيني منه فاه أخطئ لك عنده وخدعت لما روى من جمالها وذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم من جمالها على ما قالت فقال المنسج صواب يوسف وكيد هي فهذه تتزل قصتها على حديث أبي حازم عن سهل بن سعد وأما القصة التي في حديث الباب من رواية عائشة فيمكن أن تنزل على ههنا أيضا فإنه ليس فيها الاستعداد للقصة التي في حديث أبي أسيد فيها أشياء مغايرة لهذه القصة فيقوى التعدد ويشوى أن التي في حديث أبي أسيد اسمها أميمة والتي في حديث سهل اسمها أسماء والله أعلم وأما ما كان قد عقد عليها ثم فارقتها وهذا لم يعقد عليها بل جاء ليخطبها فقط (قوله فاهوى بيده) أي أياها لها إليها ووقع في رواية ابن سعد فاهوى إليها ليقبلها ولكن إذا اختلفت النساء في شيء وقبل وفي رواية لابن سعد فدخل عليها داخل من النساء وكانت من أجل النساء فقالت انك من الملوك فان كنت تريد أن تحفل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا جاءك فاستعيني منه ووقع عنده عن هشام بن محمد عن عبد الرحمن بن القاسم بإسناد حديث الباب أن عائشة وخصه دخلت عليها أول ما قدمت فحسطنها وهاو خضنها وقالت لها احداها من النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه من المرأة إذا دخل عليها أن تقول أعوذ بالله منك (قوله فقال قد عذت بعداذ) هو يفتح الميم استعاذ به أو اسم مكان العوذ والتونين فيه للتعظيم وفي رواية ابن سعد فقال بكه على وجهه وقال عذت معاذ ثلاث مرات وفي أخرى له فقال أم عاتكة (قوله ثم خرج علينا فقال أبا أسيد اكسها رازقين) برأه ثم زاي ثم قاف بالشيبة صفة موصوف محذوف للعلم به والرازقة ثياب من كان

فاهوى بيده يضع يده عليها  
لتسكن فقالت أعوذ بالله  
منك فقال قد عذت بعداذ ثم  
خرج علينا فقال أبا أسيد  
اكسها رازقين .



يسن طولاً قاله أبو عبيدق قال غيره يكون في داخل ياضها زرقوا الزانق الصفيق قال ابن  
 التين متعباً بك أماً وحوياً واما تفضلاً (قلت) وسيأتي حكم المتع في كتاب الشفقات (قوله  
 وألقها بأهلها) قال ابن بطال ليس في هذا أنه واجهها بالطلاق وتعبه ابن المتري بأن ذلك ثبت  
 في حديث عائشة أول أحاديث السلب فخصم على أنه قال لها الحق بأهلك ثم أخرج إلى أبي  
 أسيد قاله ألقها بأهلها فلا منافاة فالأول خصمه بالطلاق والثاني أراد به حقيقة اللفظ وهو  
 أن يعيدها إلى أهلها لأن أبا أسيد هو الذي كان أحضرها كاذ كزناه ووقع في رواية لابن سعد  
 عن أبي أسيد قال فامرني فرددتها إلى قومها وفي أخرى أنه لما وصلت بها تصابحو وأقوالاً أنك  
 لغير مباركة فغداها قالت شذعت قاله وفيت في خلافة عثمان قال وحدثني هشام بن محمد عن  
 أبي خنيفة زهير بن معاوية أنها ماتت كذا ثم روى بسند فيه الكلي أن المهاجر بن أبي أمية  
 تزوجها فأراد عمر معاقبتها فحلفت ما ضرب علي الحجاب ولا مسيت أم المؤمنين فكف عنها وعن  
 الواقدي سمعت من يقول أن عكرمة بن أبي جهل حلف عليها قال وليس ذلك ثبت وله ابن  
 بطال أراد أنه لم يوجهها بلفظ الطلاق وقد أخرج ابن سعد عن طريق هشام بن عروة عن أبيه  
 أن الوليد بن عبد الملك كتب إليه يسأله فكذب إليه ما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم كذبة  
 الأخت بن الجون فلكها فليأخذت المدينة نظر إليها فطلقها ولم يبنها فقوله فطلقها يحتمل أن  
 يكون اللفظ المذكور قيل ويحتمل أن يكون واجهها بلفظ الطلاق ولعل هذا هو المراد  
 الترجمة بلفظ الاستفهام دون بت الحكم واعترض بعضهم بأنه لم يتزوجها اذ لم يجرز كصورة  
 العقد وامتنعت أن تهبله نفسها فكيف يطلقها والجواب أنه صلى الله عليه وسلم كان له أن  
 يزوج من نفسه بغير إذن المرأة وبغير إذن وليها فكان مجرد إرساله إليها وأحضرها ورغبته فيها  
 كافياً في ذلك ويكون قوله هي لم تفسد قطيعة خاطرها واستحالة قلبها ويؤيده قوله في رواية  
 لابن سعد أنه اتفق مع أبيها على مقدار صداقها وان أباها قال له إنها رغبتيك وخبطت إليك  
 (قوله وقال الحسين بن الوليد التيسابوري عن عبد الرحمن) هو ابن القسيل (عن عباس بن  
 سهل عن أبيه وأبي أسيد) هذا التعليق وصلها بوضع في المستخرج من طريق أبي أحمد الفراء عن  
 الحسين وحراد البخاري منه أن الحسين بن الوليد شارك أبا نصر في روايته لهذا الحديث عن  
 عبد الرحمن بن القسيل لكن اختلفا في شيخ عبد الرحمن فقال أبو نصر حمزة وقال الحسين عباس  
 ابن سهل ثم ساق من طريق ثالثة عن عبد الرحمن فبين أنه عند عبد الرحمن بالأساذين لكن  
 طريق أبي أسيد عن حمزة أنه عنه وطريق سهل بن سعد عن ابن عباس أنه عنه وكان حمزة حذف  
 في رواية الحسين بن الوليد فصار الحديث من رواية عباس بن سهل عن أبي أسيد وليس كذلك  
 والتعريض ما وقع في الرواية الثالثة وهي رواية أراهم بن أبي الوزير واسم أبي الوزير جرير بن  
 مطرف وهو مجازي تزل البصرة وقد أدرك البخاري ولم يلقه فحدث عنه بواسطة ذكر في تاريخه  
 فقال مات بعد أبي عاصم سنة اثني عشرة وليس له في البخاري سوى هذا الموضوع وقد وافقه على  
 إقامة أسناد أو أحد البري أخرجه أحمد في مسنده عنه (تبيين) الأول قال القاضي  
 عياض في أوائل كتاب الجهاد من شرح مسلم قال البخاري في تاريخه الحسين بن الوليد بن علي  
 التيسابوري القرشي مات سنة ثلاث ومائتين ولم يذكر في باب الحسن مكبراً من أجداد الحسين بن

وألقها بأهلها وقال الحسين  
 ابن الوليد التيسابوري عن  
 عبد الرحمن عن عباس بن  
 سهل عن أبيه وأبي أسيد قال  
 تزوج النبي صلى الله عليه  
 وسلم أمية بنت شراحيل فلما  
 أدخلت عليه بسط يده إليها  
 فكانها كرهت ذلك فأمر  
 أن أسيد أن يجهزها ويكسوها  
 فبينما راوون حديثاً عن  
 الله بن محمد حدثنا إبراهيم  
 ابن أبي الوزير حدثنا عبد  
 الرحمن عن حمزة عن أبيه  
 وعن عباس بن سهل بن سعد  
 عن أبيه بهذا

الولد وذكري مصي في كتاب الطلاق الحسن بن الوليد التيساري عن عبد الرحمن بن عباس  
 ابن سهل عن أبيه أبي أسيد بن جريح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع بنت شراحيل كذا ذكره  
 مكبراً (قلت) لم أراه في شيء من النسخ المعتبرة من النصارى الأصغر أو في زبدة إقصاء عليه في تاريخه  
 وأما أعلم \* الثاني وقع في رواية أبي أحمد الجرجاني في السند الأول عن حمزة بن أبي أسيد عن  
 عباس بن سهل عن أبيه وهو خطأ منقطع الواو من قوله وعن عباس وقد شئت عند جميع الرواة  
 وفي الحديث أن من قال لا امرأته أهلك وأراد الطلاق طلق فإن لم ير الطلاق لم تطلق  
 على ما وقع في حديث كعب بن مالك الطويل في قصة نوبة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسل  
 السه أن يعتزل امرأته قال لها الحق بأهلك فكوني فيهم حتى يقضى الله هذا الأمر وقدم في  
 الكلام عليه مستوفى في شرحه \* الحديث الثالث حديث ابن عمر في طلاق امرأته وقدم في  
 شرحه مستوفى قبل وقوله في هذه الرواية أن تعرف ابن عمر أن قال له ذلك مع أنه يعرف أنه يعرفه  
 وهو الذي يضاهيه لغيره على اتباع السنة وعلى القبول من أهلها وأنه يلزم العامة الاقتداء  
 بشاهير العلل فحضره على ما يلزم من ذلك أنه علم أنه لا يعرفه قال ابن المنبر ليس فيه مواجعة  
 أن عمر المرأة الطلاق وانما فيه طلق ابن عمر امرأته لكن الظاهر من حاله المواجهة لأنه انما  
 طلقها عن شقاق اه ولم يذكر مستند في الشقاق المذكور فقد يحتل أن لا يكون عن شقاق  
 بل عن سبب آخر وقد روي أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق حمزة  
 ابن عبد الله بن عمر عن أبيه قال كان نسي امرأته أحبها وكان يكرهها فقال طلقها فأتيت النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال أطلع أنك فصلت أن تكون هي هند ولعل عمر لم ير به بطلاقها وشاور  
 النبي صلى الله عليه وسلم فامتلأ امرأته أن الطلاق وقع وهي في الحيص فلم ير بذلك فكان  
 ذلك هو السرفي توليه السؤال عن ذلك لكونه وقع من قبله **(قوله ما)** من  
 جواز الطلاق الثلاث كذا في ذرو ولا كثر من أجاز وفي الترجمة إشارة إلى أن من السلفين  
 لم يميز وقوع الطلاق الثلاث فحصل أن يكون مراده المنع من كراهة النية الكبرى وهي بإتباع  
 الثلاث أعم من أن تكون مجموعة أو مفردة يعكس أن يمسك به حديث بغض الحلال إلى الله  
 الطلاق وقد تقدم في أوائل الطلاق وأخرج سعيد بن منصور عن أنس أن عمر كان إذا أتى برجل  
 طلق امرأته ثلاثاً أوج ظهره وسنده صحيح ويحتل أن يكون مراده لعلم الجواز من قال لا يقع  
 الطلاق إذا وقعها مجموعة للنبي عنه وهو قول الشافعي وبعض أهل الظاهر وطرد بعضهم ذلك  
 في كل طلاق منهى كطلاق الحائض وهو شاذ وذو كثر منهم إلى وقوعه مع منع جوازه  
 واحتج بعضهم بحديث محمود بن لبيد قال أخبرني صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته  
 ثلاثاً فطلقها جميعاً فلم يغضب فقال ألي بكتاب الله وأنا بين أظهركم الحديث أخرجه  
 الترمذي ورواه ثقات لكن محمود بن لبيد وادى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت منه  
 سماع وإن ذكره بعضهم في العصاة فلا جيل الروية وقد ترجمه أحمد في مسنده وأخرج  
 له عدة أحاديث ليس فيها شيء صرح فيها بالسماع وقد قال الترمذي بعد تنزيحه لأعلم  
 أحداً رواه غير مخزومة بن جكر يعني ابن الأشعث عن أبيه اه ورواية مخزومة عن أبيه  
 عند مسلم في عدة أحاديث وقد قيل أنه لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحة حديث محمود

\* حديثنا حجاج بن منهال  
 حديثنا همام بن يحيى  
 عن قتادة عن أبي غلاب  
 يونس بن جبيرة قال قلت لابن  
 عمر رجل طلق امرأته وهي  
 حائض فقال أتعرف ابن عمر  
 أن ابن عمر طلق امرأته وهي  
 حائض فأتى عمر النبي صلى  
 الله عليه وسلم فذكر ذلك له  
 فأمره أن يرجعها فإذا  
 طهرت فأراد أن يطلقها  
 فليطلقها قلت فهل عند ذلك  
 طلاقاً قال رأيت أن يحجز  
 واستصحب (باب من جاز  
 الطلاق الثلاث)

فليس فيه بيان أنه هل أمضى عليه الثلاث مع انكاره عليه ايقاعها بمجموعة أولا فأقل أحواله أن  
يدل على تحريم ذلك وإن لم وقد تقدم في الكلام على حديث ابن عمر في طلاق الحائض  
أنه قال بن طلق ثلاثا بمجموعة عصيت ربك وبانت منك امرأتك وله ألفاظ أخرى نحو هذه  
عند عبد الرزاق وغيره وأخرج أبو داود بسند صحيح من طريق مجاهد قال كنت  
عند ابن عباس فقام رجل فقال انه طلق امرأته ثلاثا فسكت حتى ظننت أنه سبى ردها اليه فقال  
بطلق أحدكم فتركب الاحققة ثم يقول يا ابن عباس يا ابن عباس ان الله قال ومن يتق الله يجعل له  
مخرجا وانك لم تتق الله فلا أبعدك ثم يجاء بعصيت ربك وبانت منك امرأتك وأخرج أبو داود له  
متابعات عن ابن عباس بنحوه ومن القائلين بالتصريم والزموم من قال اذا طلق ثلاثا بمجموعة وقعت  
واحدة وهو قول محمد بن اسحق صاحب المغازي واحتج به عارواه عن داود بن الحصين عن عكرمة  
عن ابن عباس قال طلق ركانة بن عبد بن عديدا امرأته ثلاثا فاني مجلس واحد فزن عليها سن ناشدنا  
فسأله النبي صلى الله عليه وسلم كيف طلقها قال ثلاثا فاني مجلس واحد فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم انما طلق واحدة فارتفعها ان شئت فارتفعها وأخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه من  
طريق محمد بن اسحق وهذا الحديث نص في المسئلة لا يقبل التأويل الذي في غيره من الروايات  
التي ذكرها وقد أجابوا عنه بأربعة أشياء أحدها أن محمد بن اسحق وشيخه مختلف فيهما وأجيب  
بأنهم احتجوا بقصة من الاحكام مثل هذا الاسناد كحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم رده على  
أبي العاص بن الربيع زينب ابنته بالنكاح الاول وليس كل مختلف فيه مردودا والثاني  
معارضته بقوى ابن عباس بوقوع الثلاث كما تقدم من رواية مجاهد وغيره فلا يظن بابن عباس  
أنه كان عنده هذا الحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم بقي بخلافه لا يخرج عن ظهره ولا يروى  
الخبر الأخير من غيره يروى وأجيب بان الاعتبار برواية الراوي لا براهه لما يطرأ عليه من  
احتمال النسيان وغير ذلك وأما كونه تسلك من جملة من يعصرون المرفوع لاحتمال التسلك  
بخصيص أو تقييد أو تأويل وليس قول مجاهد حجة على مجاهد آخر الثالث أن أبا داود رجع أن  
ركانة انما طلق امرأته البينة كما أخرجه هو من طريق آل بيت ركانة وهو تعليل قوي لجواز أن  
يكون به من رواه جمل البينة على الثلاث فقال طلقها ثلاثا فبهذه النكتة يقف الاستدلال  
بحديث ابن عباس الرابع أنه مذهب شاذ فلا يعمل به وأجيب بأنه نقل عن علي وابن مسعود  
وعبد الرحمن بن عوف والزبير مثله نقل ذلك ابن عساق في كتاب الوثائق لموعزاه لمحمد بن وضاح  
ونقل الغنوي ذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن تقي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام  
الحشني وغيرهما ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاوس وعمر بن دينار  
ويتعجب من ابن التين حيث جزم بأن لزوم الثلاث لا اختلاف فيه وانما الاختلاف في التصريح  
مع ثبوت الاختلاف كما ترى ويقوى حديث ابن اسحق المذکور ما أخرجه مسلم من طريق  
عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن  
الخطاب ان الناس قد استجأوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيها عليهم فأضاء عليهم ومن  
طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس ان تعلم

إنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأي بكر وثلاثا من  
 أمارة عمر قال ابن عباس نعم ومن طريق جاد بن زيد عن أيوب عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس  
 أن أبا الصمبية قال لابن عباس ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 واحدة قال فقد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تنافس الناس في الطلاق فأجاز عليهم وهذه الطريق  
 الأخيرة فأخرجها أبو داود ولكن لم يسم إبراهيم بن ميسرة وقال يده عن غير واحد ولفظ المتن أما  
 علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوا واحدة الحديث ففسد  
 بهذا السياق من أعل الحديث وقال إنما قال ابن عباس ذلك في غير المدخول بها وهذا أحد  
 الأجوبة عن هذا الحديث وهي متعددة وهو جواب اسحق بن راهويه وجماعة وبهم يزكريا  
 الساجي من الشافعية وجهه وإن غير المدخول بها تبين إذا قال لها زوجها أنت طالق فإذا قال  
 ثلاثا لغيره بعد الوقوع بعد البتة وتعيه القرطبي بأن قوله أنت طالق ثلاثا كلام متصل غير  
 منفصل فكيف يصح جعله كلمتين وتعطى كل كلمة حكما وقال النووي أنت طالق معناه أنت ذات  
 الطلاق وهذا اللفظ يصح تفسيره بالواحدة وبالثلث وغير ذلك الجواب الثاني دعوى شنود  
 رواية طاوس وهي طريقة البيهقي فإنه ساق الروايات عن ابن عباس يلزم الثلاث ثم نقل عن  
 ابن المنذر أنه لا يظن بابن عباس أنه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا وبقي بخلافه فتعين  
 المصير إلى الترجيح والخذ بقول الأكثر وأولى من الأخذ بقول الواحد إذا خالفهم وقال ابن  
 العربي هذا حديث مختلف في صحته فكيف يقدم على الإجماع قال ويعارضه حديث محمود بن  
 بسيد يعني الذي تقدم أن النسائي أخرجه فان فيه التصريح بأن الرجل طلق ثلاثا بجموعة ولم يرده  
 النبي صلى الله عليه وسلم بل أمضاه كذا قال وليس في سياق الخبر تعرض لامضاء ذلك ولا رده  
 الجواب الثالث دعوى النسخ فنقل البيهقي عن الشافعي أنه قال يشبهه أن يكون ابن عباس  
 علم شيئا نسخ ذلك قال البيهقي ويقويه ما أخرجه أبو داود ومن طريق يزيد النخعي عن عكرمة عن  
 ابن عباس قال كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعته أو ان طلقها ثلاثا فنسخ ذلك وقد  
 أنكر المازري ادعاء النسخ فقال زعم بعضهم أن هذا الحكم منسوخ وهو غلط فان عمر لا ينسخ  
 ولو نسخ وحاشاء لبادر العصاة إلى إنكاره وإن أراد القائل أنه نسخ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم فلا يمنع لكن يخرج عن ظاهر الحديث لانه لو كان كذلك لم يحذر للراوي أن يحذر ببقاء الحكم  
 في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر فان قيل فقد يجمع العصاة ويقبل منهم ذلك قسنا إنما يقبل  
 ذلك لانه يستدل بإجماعهم على ناسخ وأما أنهم ينسخون من تلقاء أنفسهم فهذا الله لانه إجماع  
 على الخطأ وهم معصومون عن ذلك فان قيل فلعل النسخ إنما يظهر في زمن عمر قلنا هذا أيضا غلط  
 لانه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر وليس انقراض العصر شرط في صحة  
 الإجماع على الرابع قلت تنقل النووي هذا الفصل في شرح مسلم وأقره وهو متعصب في مواضع  
 أحدها أن الذي ادعى نسخ الحكم لم يقل ان عمر هو الذي نسخ حتى يلزم منه ما ذكره وإنما قال  
 ما تقدم يشبهه أن يكون علم شيئا من ذلك نسخ أي اطلاع على ناسخ الحكم الذي رواه مروفا ولذلك  
 أفتي بخلافه وقد سلم المازري في أثناء كلامه أن إجماعهم يدل على ناسخ وهذا هو مراد من ادعى  
 النسخ الثاني إنكاره الخروج عن الظاهر بحسب فان الذي يحاول الجمع بالتأويل يرتكب

خلاف الظاهر حقا \* الثالث أن تغلب من قال المراد ظهور النسخ جيب أيضا لأن المراد  
 ظهوره انتشاره وكلام ابن عباس أنه كان يفعل في زمن أبي بكر محمول على أن الذي كان يفعله  
 من لم يبلغه النسخ فلا يلزم ما ذكر من إجماعهم على الخطا وما أشار إليه من مسئلة انقراض  
 العصر لا يجي هذا لأن عصر العصاة لم ينقض في زمن أبي بكر بل ولا عرف قال المراد بالعصر  
 الطبقة من المجتهدين وهم في زمن أبي بكر وعمر بل وبعدهما طبقة واحدة الجواب الرابع دعوى  
 الاضطراب قال القرطبي في المقهم وقع فيمع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه  
 وظاهر ساقه يقتضي النقل عن جميعهم أن معظمهم كانوا يرون ذلك والعادة في مثل هذا أن  
 يفشو الحكم وينتشر فكيف ينقضه واحد عن واحد قال فهذا الوجه يقتضي التوقف عن  
 العمل بظواهره أن لم يقتض القطع بطلانه \* الجواب الخامس دعوى أنه ورد في صورة خاصة  
 فقال ابن مريج وغيره يشبه أن يكون ورد في تكرير اللفظ كأن يقول أنت طالق أنت طالق أنت طالق  
 أنت طالق وكانوا أولا على سلامة صدورهم قبل منهم أنهم أرادوا التأكيدها كثر الناس  
 في زمن عمر وكثر فيهم الخداع وضوء عما يخفى قبول من ادعى التأكيدها لعموم اللفظ على ظاهر  
 التكرار فامضاء عليهم وهذا الجواب إرضاء القرطبي وقواء بقول عمران الناس استعمالوا في  
 أمر كانت لهم فيه أناة وكذا قال النووي أن هذا أصح الاجوبة \* الجواب السادس تأويل  
 قوله واحدة وهو أن معنى قوله كان الثلاث واحدة أن الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
 كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثا ومحصله أن المعنى أن الطلاق الموضع  
 في عهد عمر ثلاثا كان وقع قبل ذلك واحدة لانهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلا وكانوا  
 يستعملونها نادرا وأما في عصر عمر فكثرا استعمالهم لها ومعنى قوله فامضاء عليهم وأجاز وغير  
 ذلك أنه صنع فيه من الحكم بإيقاع الطلاق ما كان يصنع قبله ورجح هذا التأويل ابن العربي  
 ونسبه إلى أبي زرعة الرازي وكذا أورده البيهقي بإسناده الصحيح إلى أبي زرعة أنه قال معنى هذا  
 الحديث عندى أن ما يطلقون أنتم ثلاثا كانوا يطلقون واحدة قال النووي وعلى هذا فيكون  
 انطبوع عن اختلاف عادة الناس خاصة لاعتبار الحكم في الواحدة فأنه أعلم \* الجواب  
 السابع دعوى وقفه فقال بعضهم ليس في هذا الساق أن ذلك كان يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيقره والجملة انما هي في تقريره وتعب بأن قول العصاة كأن يفعل كذا في عهد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في حكم الزرع على الرابع جلا على أنه اطلع على ذلك فأقره وتوفردوا عليهم على  
 السؤال عن جليل الاحكام وحقها \* الجواب الثامن جعل قوله ثلاثا على أن المراد بها  
 لفظ البتة كما تقدم في حديث ركانة سوا وهو من رواية ابن عباس أيضا وهو قوى ويؤيده  
 ادخال الضاري في هذا الباب الآثار التي فيها البتة والاحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كأنه  
 يشير إلى عدم الفرق بينهما وأن البتة إذا أطلقت جعل على الثلاث إلا أن أراد اطلاق واحدة  
 فمقبل فكان بعض رواه جعل لفظ البتة على الثلاث لاشتراك التسوية بينهما فرهاا بلفظ  
 الثلاث وأما المراد لفظ البتة وكانوا في العصر الأول يقبلون عن قال أردت بالبتة الواحدة فلما  
 كان عهد عمر أمضى الثلاث في ظاهر الحكم قال القرطبي وحجة الجمهور في لزوم من حيث  
 النظر ظاهرة جدا وهو أن المطلقة ثلاثا لا تلحق للمطلق حتى تنكح زوجا غيره ولا فرق بين مجموعها

ومفرقها الفسوة وشرا وما يتفصل من الفرق صوري ألفاظا في التصريح والاعتق  
والاقرار فلو قال الولي أنكمتك هؤلاء الثلاث في كلمة واحدة انعقد كالو قال أنكمتك هذه  
وهذه وهذه وكذا في العتق والاقرار وغير ذلك من الاحكام واستحب من قال ان الثلاث اذا  
وقعت مجموعة جلت على الواحدة بأن قال أحلف بالله ثلاثا لا يصح حلفه الاثني واحد  
فليكن المطلق مثله وتعتب باختلاف الصفتين فان المطلق ينشئ طلاقا أمرأه وقد جعل  
أمد طلاقها ثلاثا فإذا قال أنت طالق ثلاثا فكأنه قال أنت طالق جميع الطلاق أو ما الخالق  
فلا أمد لعدد أيمانه فافترا وفي الجملة فالذي وقع في هذه المسئلة تطير ما وقع في مسئلة المتعة  
سواء أهي قول جابر أنها كانت تفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة  
عمر قال ثمها نأمر عنها فأنهينا فالراجح في الموضوعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث للإجماع الذي  
انعقد في عهد عمر على ذلك ولا يحفظ أن أحدا في عهد عمر خالفه في واحدة منهما وقد دلل إجماعهم  
على وجود ناس من أن كان شني ع بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجمعهم في عهد عمر فخالف بعد هذا  
الإجماع من بعده والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق وانه أعلم وقد  
أطلت في هذا الموضوع لالتباس من القس ذلك معنى والله المستعان (قوله لقول الله تعالى الطلاق  
مرتان فامسك بجهنم) أو تسر بجهنم (قد استشكل وجه استدلال المصنف بهذه الآية  
على ما ترجم به من تجوز الطلاق الثلاث والذي يظهر لي أنه أن كان أراد التجزئة مطلق وجود  
الثلاث مفردة كانت أو مجموعة فالآية الواردة على الماتم لانهادلت على مشروعية ذلك من غير  
تفكير وإن كان أراد تجوز الثلاث مجموعة وهو الظاهر فأشار بالآية إلى أنها بما احتج به المخالف  
للمنع من الوقوع لأن ظاهرها أن الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعة بل على الترتيب  
المدكور فأشار إلى أن الاستدلال بذلك على منع جميع الثلاث غير متجه أذ ليس في السياق المنع  
من غير الكيفية المذكورة بل انعقد الإجماع على أن إيقاع المرتين ليس شرطاً ولا راجحاً بل  
اتفقوا على أن إيقاع الواحدة أو مجموع إيقاع الثنتين كما تقدم تقريره في الكلام على حديث  
ابن عمر فالجواب أن مراده دفع دليل المخالف بالآية لا الاحتجاج بها لتجوز الثلاث هذا الذي  
ترجح عندي وقال الكرماني وجه استدلاله بالآية أنه تعالى قال الطلاق مرتان فدل على جواز  
جمع الثنتين وإذا جاز جمع الثنتين دفعة جاز جمع الثلاث دفعة كذلك وهو قياس مع وضوح  
الفارق لأن جمع الثنتين لا يستلزم اليقونة الكبرى بل تبقى له الرجعة ان كانت رجعية وتجب  
العقد بغير انتظار عدان كانت أو بخلافه فجمع الثلاث ثم قال الكرماني وألتسر بجهنم  
عام يتناول إيقاع الثلاث دفعة (قلت) وهذا الأبا س به لكن التسر يحرف في سياق الآية انما هو  
فيما بعد إيقاع الثنتين فلا يتناول إيقاع الطلقات الثلاث فان معنى قوله تعالى الطلاق مرتان  
فيما ذكر أهل العلم التفسير رأى أكثر الطلاق الذي يكون بعده الامسك أو التسر يحمرتان ثم  
حينئذ ما أن يحتار استقرار العصمة فيك الزوجة والمفارقة فيفسرهما بالطلقة الثالثة وهذا  
التأويل نقله الطبري وغيره عن الجمهور ونقلوا عن السدي والخليل أن المراد بالتسر يحرف  
الآية ترك الرجعة حتى تنقضي العدة فتحصل اليقونة ويرجح الأول ما أخرجه الطبري وغيره  
من طريق اسمعيل بن حميع عن أبي هريرة قال قال رجل يا رسول الله الطلاق مرتان فإين

لقول الله تعالى الطلاق  
مرتان فامسك بجهنم  
أو تسر بجهنم

الثالثة قال امسالك معروف أو تشرح بحسان وسنده حسن لكنه مرسل لأن أبا زرين  
لا يصحبه وقصوده الدار قطف من وجه آخر من اسمعيل فقال عن أنس لكنه شاذ والاول  
هو المفوظ وقد رجع النكا الهراشي من الشافعية في كتاب أحكام القرآن له قول السدي  
ودفع انظر لكونه مرسلًا وأطال في تقرير ذلك بما حاصله أن فيه زيادة فائدة وهي بيان حال  
الطليقة وانها حين اذا انقضت عدتها قال وتؤخذ الطليقة الثالثة من قوله تعالى فان طلقها ٨١  
والاخذ بالحديث أو في فاهه مرسل حسن يقتضيهما أخرجه الطبري من حديث ابن عباس  
بسند صحيح قال اذا طلق الرجل امرأته تطلقتين فليتيق الله في الثالثة فاما أن يسكنها فيصن  
صحبها ويسرحها فلا يظلمها من حقها شيئاً وقال القرطبي في تفسيره ترجم البخاري على هذه  
الاية من أجاز الطلاق الثلاث لقوله تعالى الطلاق مرتان وهذا اشارة منه الى أن هذا العدد انما  
هو بطريق الفسخ عليهم من ضيق على نفسه لم يركه كذا قال ولم يطره وجه الزوم المذكور والله  
المستعان (قوله وقال ابن الزبير لا يرى أن تترث مبنوتة) كذا لا بد زور لغيره مبنوتة بزيادة ضمير  
للرجل وكأنه حذف لعل به وهذا التعليق عن عبد الله بن الزبير وصله الشافعي وعبد الرزاق من  
طريق ابن أبي مليكة قال سألت عبد الله بن الزبير عن الرجل يطلق امرأته فيبنيها ثم يموت وهي في  
عدتها قال أما عشتان فمورثها وأما أنا فلا أرى أن أورثها المبنوتة اباه (قوله وقال الشعبي تترثه)  
وصله سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن مغيرة عن ابراهيم والشعبي في رجل طلق ثلاثاً  
مرضه قال تعد عدة المتوفى عنها زوجها وترث ما كانت في العدة (قوله وقال ابن شبرمة) هو  
عبد الله قاضي الكوفة (قوله تزوج) بفتح أوله وضم آخره وهو استفهام مخدوف الاداة (قوله  
اذا انقضت العدة قال نعم) هذا ظاهره أن الخطاب دارين الشعبي وابن شبرمة لكن الذي رأيت  
في سنن سعيد بن منصور أنه كان مع غيره فقال سعيد حدثنا جابر بن زيد عن أبي هاشم في الرجل  
يطلق امرأته وهو مرض ان مات في مرضه ذلك ورثته فقال له ابن شبرمة رأيت ان انقضت  
العدة (قوله قال رأيت ان مات الزوج الآخر فرجع عن ذلك) هكذا وقع عند البخاري مختصراً  
والذي في رواية سعيد بن منصور المذكورة فقال ابن شبرمة أتتزوج قال نعم قال فان مات هذه امات  
الاول أتت زوجين قال لا فرجع الى العدة فقال تترثه ما كانت في العدة ولم يمسقط ذكر الشعبي من  
الرواية وأبو هاشم المذكور هو الرافعي في بعض الروايات شديد الميم اسمعيلي وهو واسطي كان يتردد الى  
الكوفة وهو ثقة وعمل المسئلة المذكورة كتاب الفرائض وانما ذكرت هنا استطراداً والمبنوتة  
بجو حقة ومنا من قبل لها أت طالق البتة وتطلق على من أيفت الثلاث ثم أورد المصنف  
في الباب ثلاثة أحاديث الحديث الاول حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنتين وسأني في شرحه  
مستوفى في كتاب العان والغرض منه هنا قوله في آخر الحديث فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمر برسول  
الله صلى الله عليه وسلم الحديث وقد تعقب أن المفارقة في الملاعة وقعت بنفس اللعان فلم  
يصادف تطلقها أباه ثلاثاً لموقعاً وأجيب بأن الاحتجاج بمن كونه النبي صلى الله عليه وسلم لم  
ينكر عليه ايقاع الثلاث مجموعة فلو كان ممنوعاً لا مكره ولو وقعت الفرقة بنفس اللعان  
ه الحديث الثاني حديث عائشة في قصة رفاعة القرظي وأمر أنه وسأني في شرحه مستوفى في باب  
اذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة وزوجا غيره فلم يحسها واث هذا الترجمة منه قوله فبت طلاقاً

وقال ابن الزبير في مرض  
طلق لا يرى أن تترث مبنوتة  
وقال الشعبي تترثه وقال ابن  
شبرمة تزوج إذا انقضت  
العدة قال نعم قال رأيت  
ان مات الزوج الآخر  
فرجع عن ذلك

له محمد بن عبد الله بن يوسف اخبرنا ما قال عن ابن شهاب ان سهل بن سعد الساعدي اخبره ان عويمر الجعفي جاء الى عاصم بن  
 صدى الانصاري فقال له يا عاصم ارايت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فتقتلونه أم كيف يفعل سهل في عاصم عن ذلك  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل  
 وعاصم حتى كبر على عاصم ما مع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم الى أهله جاءه عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لم تأخض فيه قد ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألته عنها قال عويمر وانه  
 لا انتهى حتى أسأله عنها فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣٢١) وسط الناس فقال يا رسول الله ارايت رجلا  
 وجد مع امرأته رجلا

أقتله فتقتلونه أم كيف  
 يفعل فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قد أنزل الله  
 فيك وفي صاحبك فاذهب  
 فأت بها قال سهل فتلاعنا  
 وأنا مع الناس عند رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فلما  
 فرغنا قال عويمر كذبت عليها  
 يا رسول الله ان أسكتها  
 فطلقها ثلاثا قبل ان يأمره  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال ابن شهاب فكانت  
 تلك سنة التلاعين حدثنا  
 سعيد بن عفير حدثني الليث  
 عن عيسى عن ابن شهاب  
 قال أخبرني عروة بن الزبير  
 أن عائشة أخبرته أن امرأته  
 رفاعة القرظي جاءت الى  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقالت يا رسول الله ان  
 رفاعة طلق فبت طلاقي  
 واتي تكلمت بعده عبد  
 الرحمن بن الزبير القرظي  
 واتحاهم مثل الهدية قال

فانه نهار في أنه قال لها أنت طالق البتة ويحتمل أن يكون المراد أنه طلقها طلاقا حصل به قطع  
 عصمتها منه وهو أهم من أن يكون طلقها ثلاثا مجموعا ومفرقة ويؤيد الثاني أنه ساق في كتاب  
 الادب من وجه آخر أنها قالت طلقي آخر ثلاث طليقات وهذا يرجح أن المراد الترجمة يبين من  
 أجاز الطلاق الثلاث ولم يكرهه ويحتمل أن يكون مراد الترجمة أهم من ذلك وكل حديث يدل على  
 حكمه فمن ذلك الحديث الثالث حدثت عائشة أيضا أن رجلا طلق امرأته ثلاثا فأنزل النبي  
 صلى الله عليه وسلم أمحل للاول قال لا الحديث وهو وان كان مختصرا من قصة رفاعة فقد ذكر  
 توجيه المراد به وان كان في قصة أخرى فالمسند بنظر قوله طلقها ثلاثا فانه نهار في كونها  
 مجموعة وساق في شرح قصته رفاعة أن غير موقع لمع امرأته تطير ما وقع لرافعة فليس التعدد في  
 ذلك بعيد (قوله ما) من خير أزواجه وقول الله تعالى قل لا زواج لك ان  
 كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها) تقدم في تفسير الاحزاب بيان سبب التفسير المذكور وفيما اذا  
 وقع التفسير ومضى كان التفسير وأذكر هنا بيان حكم من خيرا امرأته مع قصة شرح حديث الباب  
 ووقع هناء في نسخة الصغاني قبل حديث مسروق عن عائشة حديث أبي سلمة عنها في المعنى قال  
 فيه حدثنا أبو اليانبة أن شاعيب عن الزهري ح وقال الليث حدثنا عيسى عن ابن شهاب أخبرني  
 أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة قالت لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتغيير أزواجه  
 الحديث وساقه على لفظ وثوس وقد تقدم الطريقان في تفسير سورة الاحزاب وساق رواية  
 شعيب وأولها أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلها حنأمره الله بتغيير  
 أزواجه الحديث ثم ساق رواية الليث معلقة أيضا في ترجمة أخرى (قيل حدثنا عمر بن حفص)  
 أي ابن عثام الكوفي وقوله مسلم هو ابن صبيح التصغير أو الغضي مشهور بكنيته أكثر من اسمه  
 وفي طبقة مسلم البطين وهو من رجال البخاري لكنه وإن روى عنه الا عثم لا يروى عن مسروق  
 وفي طبقة ما مسلم بن كيسان الاحور وليس هو من رجال الصحيح ولا له رواية عن مسروق  
 (قوله خبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الشعبي عن مسروق خبرنا ثم أخرجه  
 مسلم (قوله فاختارنا الله ورسوله فلم يعد) بتشديد الال وضم العين من العدد وفي رواية فلم يعد  
 بقا الا دعاء وفي أخرى فلم يعتد بسكون العين وفتح المنان وتشديد الال من الاعتداد وقوله فلم

(٤١ - فتح الباري مع) رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي بن زيد بن أن ترجعي الى رفاعة لاحت يذوق  
 عسلك وتذوق عسله حدثني محمد بن يسار حدثني يحيى عن عبد الله قال حدثني القاسم بن محمد عن عائشة أن رجلا طلق  
 امرأته ثلاثا فزوجت فطلق فبطلت التي صلى الله عليه وسلم أمحل للاول قال لا حتى يذوق عسلها كما ذاق الاول (باب  
 من خير أزواجه) قول الله تعالى قل لا زواج لك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراحا جلا  
 حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الا عثم حدثنا مسلم عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فاختارنا الله ورسوله فلم يعد ذلك علينا شيئا



بعد ذلك علينا شيئا في رواية مسلم فلم بعده طلأنا **(قوله اسمعيل)** هو ابن أبي خالد **(قوله سالت عائشة عن النخلة)** بكسر الميم وفتح الصاد يعني الخمار **(قوله أفكان طلأنا)** هو استفهام انكار ولا جدعن وكيع عن اسمعيل فهل كان طلأنا وكذا اللسان من رواية يحيى القطان عن اسمعيل **(قوله قال مسروق لا بالي أخيرتها واحدة أو مائة بعد أن تحترق)** هو موصول بالاسناد المذكور وقد أخرج مسلم من رواية علي بن مسهر عن اسمعيل تقدم كلام مسروق المذكور ولفظه عن مسروق قال ما بالي فذكر مثله وزاد وألفا ولقد سالت عائشة فذكر حديثها وبقول عائشة المذكور يقول جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار وهو أن من خسر زوجته فاختارته لا يقع عليه بذلك طلاق لكن اختلقوا فيها إذا اختارت نفسها هل يقع طلاقا واحدة رجعة أو بآثا ويقع ثلاثا وحكي الترمذي عن علي أن اختارت نفسها فواحدة ثمانية وان اختارت زوجها فواحدة ثمانية وعن عمرو ابن مسعود أن اختارت نفسها فواحدة ثمانية وعشر رجعة وان اختارت زوجها فلا شيء ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى أن التصير يزيد بين شيئين فلا كان اختيارها من زوجها طلاقا لا اتحادا فدل على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق واختيارها زوجها بمعنى القامى العصمة وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق زاذان قال كذا لو ما عند علي فاستل عن الخمار فقال سألتني عنه عمر فقلت ان اختارت نفسها فواحدة ثمانية وان اختارت زوجها فواحدة رجعة قال ليس كالتصير ان اختارت زوجها فلا شيء قال فلم أجده من متابعتي فلما وليت رجعت الى ما كنت أعرف قال علي وأرسل عمر الى زيد بن ثابت فقال فذكر كمثل ما حكاه عنه الترمذي وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عن علي فلهما ما حكاه عنه زاذان من اختياره وأخذ ما لك بقول زيد بن ثابت واحتج بعض أسامه لكونها إذا اختارت نفسها يقع ثلاثا بأن معنى الخمارت أحد الأمرين اما الاخذ واما الترتك فلو قلنا إذا اختارت نفسها تكون طلاقا رجعة لم يعمل بمقتضى اللفظ لأنها تكون بعلى أسرار الزوج وتكون كن خير بين شيئين فاختار غيرها وأخذنا بوحية بقول عمرو ابن مسعود فيها إذا اختارت نفسها فواحدة ثمانية ولا يرد عليه الإيراد السابق وقال الشافعي التصير كناية فاذا خير الزوج امرأته وأراد بذلك تحصيلها بين أن تطلق منه وبين أن تستقر في عصمته فاختارت نفسها وأرادت بذلك الطلاق طلقفت فلو قالت لم أود باختيار نفسي الطلاق صدقت وبؤخذ من هذا أنه لو وقع التصير في حق التصير بالتطبيق أن الطلاق يقع جرمنا نه على ذلك شيئا ساقط الوقت أو الفضل العراقي في شرح الترمذي وبه صاحب الهداية من الحقيقة على اشتراط ذكر النفس في التصير فلو قال مثلا اختارني فقال استقر لم يكن تغييرا بين الطلاق وعصمه وهو ظاهر لكن محله الإطلاق فلو قصد ذلك بهذا اللفظ ساغ وقال صاحب الهداية أيضا ان قال اختارني شوي به الطلاق فلها أن تطلق نفسها ويقع باسا فلها في نفسه واطل وصدق ذلك قال اختارني فقال اختارني فقال اختار نفسي وقت طلأ رجعة وقال الخطاي يؤخذ من قول عائشة فاختارناه فلم يكن ذلك طلأنا أنها لو اختارت نفسها لكان ذلك طلأنا واقفه القرطبي في التهم فقال في الحديث ان النخلة إذا اختارت نفسها أن نفس ذلك الاختيار يكون طلأنا من غير احتياج الى نطق بلطف يدل على

• محدثنا مسدد حدثنا يحيى عن اسمعيل حدثنا عمر عن مسروق قال سالت عائشة عن النخلة فقالت خبرنا النبي صلى الله عليه وسلم أفكان طلأنا قال مسروق لا بالي أخيرتها واحدة أو مائة بعد ان تحترق

الطلاق قال وهو مقتبس من مفهوم قول عائشة المذكور (قلت) لكن ظاهر الآية أن ذلك  
بمجرد ما لا يكون طلاقاً بل لا بد من انشاء الزوج الطلاق لان فيها تعالين أمتعن وأسرحن أى  
بعد الاختيار ودلالة المنطوق مقبضة على دلالة المفهوم واختلاف فى التعبير هل هو بمعنى التخلد  
أو بمعنى التوكيل ولشافعى فيه قولان المصحح عند أصحابه أنه تعليق وهو قول المالكية بشرط  
مبادرتها له حتى لو أخرت بقدر ما يتقطع القبول عن الإيجاب فى العقد ثم طلق لم يقع وفي وجه  
لا يضر التأخير مادام فى المجلس وبه يرمى ابن القاص وهو الذى رحمه المالكية فالتخصيم هو  
قول الثورى واللبث والاوزاى وقال ابن المنذر الرابع أنه لا يتعدى ولا يشترط فيه القبول بل متى  
طلقت فذو هو قول الحسن والزهرى وبه قال أبو عبيد وعبد بن نصر من الشافعية والعلوى  
من الحنفية وتسكو بحدث الباب بحث وقع فيه إذا كرك أمراً فلا ينجلي حتى تستأمرى  
أبويك الحديث فأنه طاهر فى نفسه قلها إذا أخرها أن لا تختار رأساً حتى تستأذن أبويها ثم تفعل  
ما يشتران به عليها وذلك يقتضى عدم اشتراط الثورى فى جواب التعبير (قلت) ويمكن أن يقال  
يشترط الثورى وأما ما فى المجلس عند الإطلاق فاما لو صرح الزوج بالتخصيم أو أخره بسبب  
يقتضى ذلك فترأى وهذا الذى وقع فى قصة عائشة ولا يلزم من ذلك أن يكون كل خیار كذلك  
وأشبه أعلم ﴿ قوله ما ﴾ إذا قال فارقك أو سرحك أو تخلط أو البرية أو ما عني به  
الطلاق فهو على نيته هكذا ثبت المصنف الحكيم فى هذه المسئلة فاقضى أن لا يصريح عنه إلا  
لفظ الطلاق أو ما تصرف منه وهو قول الشافعى فى القديم ونص فى الجديد على أن الصريح يلفظ  
الطلاق والفراق والسراح ولور وذلك فى القرآن بمعنى الطلاق ووجه القديم أمور وفى القرآن  
لفظ الفراق والسراح لغير الطلاق بخلاف الطلاق فإنه لم ير دالا للطلاق وقد رجع جماعه القديم  
كما الطبرى فى العدة والمامل وغيرهما وهو قول الحنفية واختاره القاضى عبد الوهاب من  
المالكية وحكى الدارى عن ابن خيران أن من لم يعرف إلا الطلاق فهو صريح فى حقه فقط وهو  
تفصيل قوى ونحوه لور وبأنه قال لو قال عرى فارقك ولم يعرف أنها صريحة لا يكون  
صريحاً فى حقه واتصفا على أن لفظ الطلاق وما تصرف منه صريح لكن أخرج أبو عبيد فى  
غريب الحديث من طريق عبد الله بن شهاب أن فولاً بن عمرو رفع إليه رجل قائلة أمرأته  
شبهى فقال كالم طيبة قالت لا حال كالم حامة قالت لا أرضى حتى تقول أنت خلية طالق  
فقالها فقال له عمر خذ يدك انتهى امرأته قال أبو عبيد قوله خلية طالق أى فاقة كانت معقولة  
ثم أطلقت من عقابها ونسب عنها تسمى خلية لأنها خلطت عن العقاب وطالق لأنها طلقت عنه  
فأراد الرجل أنها تشبهه بالاقول بقصد الطلاق بمعنى الفراق أصلاً فسقط عنه عمر الطلاق قال  
أبو عبيد وهذا أصل لكل من تكلم بشئ من ألفاظ الطلاق ولم ير دالاً للفراق بل أراد غيره فالتقول  
قوله فيه فيما بينه وبين الله تعالى ٥١ والى هذا ذهب الجمهور ولكن المشكل من قصة عمر كونه  
رفع السوء هو ما ثم فإن كان أجرة مجرى القضاء لم يكن هناك حكم فوافقه إلا فهو من السواد  
وقد نقل الخطاى الأجاع على خلافه لكن أبت غيره الخلاف وعزله داود وفى البويطى  
ما يقتضيه محاكة الرىانى ولكى أوله الجمهور وشروطه قصد لفظ الطلاق لعنى الطلاق ليعرج  
البحى مثلاً لأن كلمة الطلاق فقالها وهو لا يعرف معاً وأوالعربى بالعكس وشروطه أوع الطلق

﴿باب إذا قال فارقك  
أو سرحك أو تخلط أو  
البرية أو ما عني به الطلاق  
فهو على نيته﴾

بلفظ الطلاق تعتمد ذلك احترازاً عما يسبق به اللسان والاختيار ليخرج المكره لكن إن أكره  
 فقالها مع القصد إلى الطلاق وقع في الأصح **(قوله)** وقول الله تعالى وسرحوهن سرا حبيلاً  
 كما أنه ينسب إلى أن في هذه الآية لفظ التسريح بمعنى الإرسال لا بمعنى الطلاق لأنه أمر من طلق  
 قبل الفخول أن يتبع تسريحه وليس المراد من الآية تطلقها بعد التطلق قطعاً **(قوله)** وقال  
 وأسرحوهن يعني قوله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين  
 أمتعنن وأسرحنن سرا حبيلاً والتسريح في هذه الآية محتمل للتطلق والإرسال وإذا كانت  
 صالحة للأمرين استحق أن تكون صريحة في الطلاق وذلك وإجماع إلى الاختلاف فيما خبر به النبي  
 صلى الله عليه وسلم نساهم هل كان في الطلاق والأقامة فاذا اختارت نفسها أطلقت وإن اختارت  
 الأقامة لم تطلق كما تقدم فقرر في الباب قبله أو كان في التصريح بين الدنيا والآخرة فمن اختارت  
 الدنيا طلقها ثم معها ثم سرحوهن من اختارت الآخرة فخرها في عصمتها **(قوله)** وقال تعالى فامسك  
 بهن رؤوفاً وتسريحاً بحسان تقدم في الباب قبله إن الاختلاف في المراد بالتسريح مع هذا وإن  
 الرجح أن المراد به التطلق **(قوله)** وقال أوفاروقهن معروف يريد أن هذه الآية وردت بلفظ  
 الفراق في موضع ورودها في البقرة بلفظ السراح والحكم قسم واحد لأنهم روي في الموضعين  
 بعد وقوع الطلاق فليس المراد به الطلاق بل الإرسال وقد اختلف السلف في دعوى واحد في ثبوت  
 هذه المسئلة فخاص على أساس يدعي بعضها بعضاً وأخرجهما ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما  
 قال البرية واخلطوا بالسائر والحرام والبنت ثلاث وبه قال مالك وابن أبي ليلى والأوزاعي  
 لكن قال في الخلية أنها واحدة رجعية ونفله عن الزهري وعن زيد بن ثابت في البرية والبنت  
 والحرام ثلاث ثلاث وعن ابن عمر في الخلصة والبرية ثلاث وبه قال قتادة ومثله عن الزهري  
 في البرية فقط واحتج بعض المالكية بأن قول الرجل لامرأته أنت بائنة وبنته وبنته وخليته  
 وبرية يتضمن إيقاع الطلاق لأن معناه أنت طالق من طلاقايتين بمعنى أوتيت أي يقطع  
 عصمتك مني والبنت بمعناه أو تحلين بهم زوجتي أو تبرين منها قال وهذا لا يكون في المدخول  
 بها إلا ثلاثاً إذا لم يكن هنالك خلع وتعتب بأن الحمل على ثلاث ليس صريحاً والعصمة الشائنة  
 لا ترفع بالاحتمال وإن من يقول إن من قال أنت بائنة وبنته أنت طالق طلاقاً بائنة إذا لم يكن هنالك  
 خلع إنما تقع رجعية مع التصريح فكيف لا يقول بالقوم التقدير وإن كل لفظ من  
 المذكورات إذا قصد به الطلاق وقع وانقضت العدة أنه يتم المعنى المذكور فلم ينصراً الأمر  
 فيه ذكر وإنما النظر عند الإطلاق فإذ يترجح أن الانفاط المذكور وإن وافق معناها فكانت  
 لا يقع الطلاق بها إلا مع القصد إليه وضابط ذلك أن كل كلام أفهم الفرق فهو مع دقة يقفه  
 الطلاق مع القصد فأمّا إذا لم يفهم الفرق من اللفظ فلا يقع الطلاق ولو قصد إليه كما قال كلبي  
 أو أشري أو نحو ذلك وهذا المنع يذهب الشافعي في ذلك وقاله قبله الشافعي وعطاء وعمر بن  
 دينار وغيرهم وهذا قال الأوزاعي وأصحاب الرأي واحتج لهم الطحاوي بحديث أبي هريرة  
 التي قرأها في حديثه عن أمي عاصم بنته أنه قال ما لم تعمل به أو تكلم فإنه يدل على  
 أن الشيء وحده لا يؤثر إذا خبرت عن الكلام أو الفعل وقال مالك إذا خاطبها بأي لفظ كان  
 وقصد الطلاق طلق حتى لو قال يا فلانة تريد به الطلاق فهو طلاق وبه قال الحسن بن صالح

وقول الله عز وجل وسرحوهن  
 سرا حبيلاً وقال وأسرحن  
 سرا حبيلاً وقال تعالى  
 فامسك بهن رؤوفاً وتسريحاً  
 بحسان وقال أوفاروقهن  
 بمعروف

ابن حنبل (قوله) وقالت عائشة قد علم النبي صلى الله عليه وسلم أن أبوي لم يكونا يأمراني بفراقه  
 هذا التعليق طرف من حديث التميمي وقد تقدم عن عائشة في آخر حديث عوفي باب  
 موعدة الرجل بيمين التكاح وبيان الاختلاف على الزهري في اسناده وأرادت  
 عائشة الفراق هنا الطلاق بزنا أو لارتزاع في الجمل عليه إذا قصد المصاهرة التزاع في الإطلاق وإذا  
 تقدم (قوله) باب من قال لا امرأه أنت على حرام وقال الحسن نيته) أي يجعل على  
 نيته وهذا التعليق وصله البيهقي ووقع لنا على الباقي وهو محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري  
 قال حدثنا الأشعث عن الحسن في الحرام أن نوى يمينتين وإن طلاقا فطلاق وأخرجه  
 عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن وبهذا حال النضي والثاقبي وصحح وروى نحوه عن ابن  
 مسعود وابن عمر وطائفة وبه قال النووي لم يكن قال أن نوى واحدة فهي بائن وقال الحنفية  
 مثله لكن قالوا أن نوى تنتين فهي واحدة بآنة وان لم ينوطا فافهم عين وبصره وليا وهو  
 مجيب والاول أحب وقال الأوزاعي وأبو ثور يمين الحرام يكفر وروى نحوه عن أبي بكر وعمر  
 وعائشة وسعد بن المسيب وعطاء وطائفة واحتج أبو ثور بظاهر قوله تعالى لم تحرم ما أحل الله لك  
 وسأفني ياته في الباب الذي بعده وقال أبو قتادة وسعد بن جبير من قال لا امرأه أنت على حرام  
 زنته كفارة الظهار ومثله عن أحمد وقال الطحاوي يحفل أنهم أرادوا أن من أراد به الظهار  
 كان مظاهرا وإن لم ينو أنه عليه كفارة يمين مغلفة وهي كفارة الظهار لأنه يصير مظاهرا ظاهرا  
 حقيقة وقفيه بعد وقال أبو حنيفة وصاحبه لا يكون مظاهرا ولو أراد به وروى عن علي بن زيد  
 ابن ثابت وابن عمر والحكم وابن أبي ليلى في الحرام ثلاث تطليقات ولا يثقل عن نيته وبه قال  
 مالك وعن مسروق والشعبي وربيعة لا شيء فيه وبه قال أصح من المالكية وفي المسئلة  
 اختلاف كثير عن السلف بلغها القرطبي المقرئ ثمانية عشر قولاً وزاد غيره عليها وفي مذهب  
 مالك فيها تفاصيل أيضا يطول استيعابها قال القرطبي قال بعض علما ساجب الاختلاف  
 أنه لم يقع في القرآن صريح يحاول في السنة نص ظاهر صحيح يعقد عليه في حكم هذه المسئلة  
 قصاذا العلم فمن تمسك بالبراءة الأصلية قال لا يزمعني ومن قال إمامين أخذ بظاهر قوله  
 تعالى قد فرض الله لكم تقلة أي ما أنكم بعد قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ومن قال  
 تجب الكفارة وليست بيمين بناء على أن معنى اليمين التحريم فوقعت الكفارة على المعنى ومن  
 قال تقع به طلق بجمعة جل اللفظ على أقل وجوهه الظاهرة وأقل ما تحرم به المرأة طلق تحريم  
 الوطء ما لم يتبعها ومن قال بآنة فلا يستمر التحريم ما لم يجد العقد ومن قال ثلاثا جل  
 اللفظ على منتهى وجوهه ومن قال ظهرا نظر إلى معنى التحريم وقطع النظر عن الطلاق  
 فأخصر الأمر عند في الظهار واقفه أعلم (قوله) وقال أهل العلم إذا طلق ثلاثا فقد حرمت عليه  
 فمهره ما بالطلاق والفراق أي فلا بد أن يصرح القائل بالطلاق أو بقصد المصاهرة فلا يطلق  
 أو نوى غير الطلاق فهو محل النظر (قوله) وليس هذا كلني يحرم الطعام لأنه لا يقال الطعام  
 الحلال حرام ويقال المطلقة حرام وقال في الطلاق ثلاثا لا اتصل له من بعد حتى تنكح زوجا  
 غيره) قال المهلب من قم الله على هذه الأمة فيما خفف عنهم أن من قبلهم كانوا إذا حرموا على  
 أنفسهم شيئا حرم عليهم كما وقع ليعقوب عليه السلام فخفف الله خفف عن هذه الأمة ونهاهم أن

• وقالت عائشة قد علم  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 أن أبوي لم يكونا يأمراني  
 بفراقه • (باب من قال  
 لا امرأه أنت على حرام) •  
 وقال الحسن نيته وقال  
 أهل العلم إذا طلق ثلاثا فقد  
 حرمت عليه فمهره ما  
 بالطلاق والفراق وليس  
 هذا كادى يحرم الطعام  
 لأنه لا يقال الطعام الحلال  
 حرام ويقال المطلقة حرام  
 وقال في الطلاق ثلاثا لا اتصل  
 له من بعد حتى تنكح زوجا غيره

٢ قوله إذا عكذ في النفس  
 التي يأول عليها كما  
 مصححه

وقال الليث عن نافع قال  
كان ابن عمر إذا سئل عن  
طلاق ثلاثا قال لو طلق  
مرة أو مرتين فإن النبي  
صلى الله عليه وسلم أمرني  
بهذا فإن طلقها ثلاثا  
حرمت عليك حتى تنكح زوجا  
غيره **حدثنا محمد بن عثمان**  
**أبو معاوية** **حدثنا هشام بن**  
**عروة** عن أبيه عن عائشة  
قالت طلق رجل امرأته  
فترجعت زوجا غيره فطلقها  
وكانت معه مثل الهدية فلم  
تصل منه إلى شيء ثم بدع  
يايت أن طلقها فأثارت النبي  
صلى الله عليه وسلم فقالت  
يا رسول الله إن زوجي طلقني  
وإني ترجعت زوجا غيره  
فدخل في ولم يكن معه  
الأمثل الهديفة فلم يقربني  
الاهنة واحدة لم يصل مني  
إلى شيء فأقبل لزوجي الأول  
وقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا تحل لزوجك  
الأول حتى يدوق الآخر  
عسيلتك وتدوق عسيلته

يحرموا على أنفسهم شيئا أحل لهم فقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا أطعمات ما أحل  
الله لكم **هـ** وأعلن البصري أشد إلى ما تقدم عن أصبغ وغيره عن سوي بن الزوجتين  
الطعام والشراب كما تقدم نقله عنهم في أن الشدين وإن استويا من جهة فقد بقية فإن من  
جهة أخرى فالزوجة إذا حرما الرجل على نفسه وأراد بذلك فطلقها حرمت والطعام  
والشراب إذا حرما على نفسه لم يحرم ولهذا احتج بانفاقهم على أن المرأة المطلقة الثالثة حرم  
على الزوج لقوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وورد عن ابن عباس ما يؤيد  
ذلك فأنخرج يزيد بن هرون في كتاب النكاح ومن طريقه البيهقي بسند صحيح عن يوسف بن ماهك  
أن أعراسا في ابن عباس فقال في جعلت امرأتى حراما قال ليست عليك بغير ما قال أريت  
قول الله تعالى كل الطعام كل حلال بني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه الآية فقال ابن  
عباس إن إسرائيل كان به عرق التسليخ على نفسه إن شاء الله لا يأك كل العروق من كل  
شيء وليس بغير ما يعني على هذه الآية وقد اختلف العلماء في حرم على نفسه شيئا فقال الشافعي  
إن حرم زوجته أو أمته ولم يقصد الطلاق ولا التطاير ولا العتق فقبله كفارة بين وإن حرم طعاما  
أشرب ما بقوه وقال أحمد عليه في الجميع كفارة بين وتقديم بيان بقية الاختلاف في الباب الذي  
قبله قال البيهقي بعد أن أخرج الحديث الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه بسند رجاله ثقات من  
طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت آلى النبي صلى الله عليه وسلم  
من نسائه حرم فجعل الحرام حلالا وجعل في البين كفارة قال فان في هذا الخبر قوة تقول لمن  
قال إن لفظ الحرام لا يكون مطلقا مطلقا ولا ظاهرا ولا باطنا **قوله** وقال الليث عن نافع قال  
كان ابن عمر إذا سئل عن طلاق ثلاثا قال لو طلق مرة أو مرتين فإن النبي صلى الله عليه وسلم  
أمرني بهذا فإن طلقها ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيره **كذلك** وفي رواية  
الكشيحي فإن طلقها وحرمت عليه بغير الغائب الموضع وهذا الحديث مختصر من قصة  
تطلق ابن عمر أمراته وقسب في شرحه في أول الطلاق وغلن ابن التين أن هذا جله الخبر  
فاستشكل على مذهب مالك قولهم إن الجمع بين تطلقين بدعة قال والنبي صلى الله عليه وسلم  
لا يأمر بالبدعة وجوابه أن الإشارة في قول ابن عمر فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بذلك إلى  
ما أمر من ارتجاع امرأته في آخر الحديث ولم يرد ابن عمر أنه أمر أن يطلق امرأته مرة أو  
مرتين وإنما هو كلام ابن عمر ففصل لسانه حال المطلق وقدرت الحديث المذكور من  
طريق الليث التي علقها البصري مطولا موصولا على السابق جرأتي الجهم العلان من موسى الباهلي  
رواية أبي القاسم الغوي عنه عن الليث في أول قصة ابن عمر في طلاق امرأته وبعده قال نافع  
وكان ابن عراخ وأخرج مسلم الحديث من طريق الليث لكن ليس بقوله وقال الكرماني  
قوله لو طلق جرأتا وعذوق تقديره لكان خيرا أو هو لفتي فلا يحتاج إلى جواب وليس كما قال  
بل الجواب لكان ذلك الرجعة لقوله فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا والتقدير فإن كان  
في طهر لم يجامعها فإنه كان طلاقا مستقرا وقع في الحيض كان طلاقا بدعة ومطلق البسدة  
ينبغي أن ينادى إلى الرجعة ولهذا قال فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا إلى ما رجعت لها  
طلقت الحائض وقسم ذلك قوله وإن طلق ثلاثا وكان ابن عمر ألقى الجمع بين المرتين بالواحدة

فقوى بينهما والافلاذى وقع منه انما هو واحدة كما تقدم بيانه صريحاً هناك وأراد البزارى  
 بإيراد هذا هنا الاستنباط يقول ابن عروصت عليك فسماعاً هو اما ان يطلق ثلاثاً كما تريد  
 أنها لا تصير ما يجوز قوله أنت على حرام حتى يريده الطلاق أو يطلقها بما وحقى هذا على  
 الشيخ مغلطاً ومن تبعه فنقوا من سبب هذا الحديث للرجوع ولكن عرج شيطان ابن الملقن  
 تلويحاً على شئ مما أشرف اليه ثم ذكر المصنف حديثاً شافياً في قصة امرأته فاعاد لقوله فيه  
 لا تخجل من زوجك الا قول حتى بنوق الاخر عيشتك وسأق شرح مقرياً وقوله في هذه الرواية  
 فلم يقرى الا هنة واحدة هو يلقط حرف الاستثناء التي بعده بقية الهمزة تخفيف النون وحكى  
 الهروى تشديدها وقد أنكره الازهرى قبله وقال الخليل حى كلمة يكى بها عن التى مستصفاً  
 من ذكر ما معه قال ابن التين معناه لم يطلق الا مرة واحدة يقال عن امرأته انه اغشها ونقل  
 الكرماني انه في كثرة التسع بموحدة ثقيلة أى مرة والنسب ذكر صاحب المشارق ان القى دواء  
 بالموحدة هو ابن السكن قال وعند الكفاة بالنون وحكى في معنى هبة بالموحدة ما تقدم وهو  
 أن المراد بها امرؤ واحدة قال وقيل المراد بالهبة الواقعة يقال حذرة هبة السفى أى وقته وقيل  
 هى من هب اذا احتاج الى الجماع يقال هب التيسر هباً (نبيه) زعم ابن بطال أن  
 البزارى يرى أن التصريم يتل منزلة الطلاق الثلاث وشرح كلامه على ذلك فقال بعد أن ساق  
 الاختلاف في المسئلة وفي قول مسروق ما بالى حرمت امرأتى أو رجعت تريد وقول الشعبي  
 أنت على حرام أهون من فعلى هذا القول شذوذ وعليه رد البزارى قال واخرج من ذهب أن  
 من حرم زوجته أنها ثلاث تطليقات بالاجماع على أن من طلق امرأته ثلاثاً أنها محرمة عليه قال  
 فلما كانت الثلاث تحرمها كان التصريم ثلاثاً قال والى هذه الجهة أشار البزارى بإيراد حديث  
 رفاعه لأنه طلق امرأته ثلاثاً فلم تحل له امرأته الا بعد زوج فكذلك من حرم على نفسه  
 امرأته فهو كمن طلقها ٥١ وفيما قاله نظروا الذى ينههم من مذهب البزارى أن الحرام يصرف  
 الى نية القائل ولذلك صدر الباب بقول الحسن البصرى وهذه عاده في موضع الاختلاف  
 مما صدر به من النقل عن صحابى أو تابعى فهو اختياره وحاشا البزارى أن يستدل بكون  
 الثلاث تحرم أن كل تحريم له حكماً ثلاثاً ثم ظهر ومع الحصر لان الطلقة الواحدة تحرم غير  
 المدخول بها مطلقاً والباقي تحرم المدخول بها الا بعد عقد جديد وكذلك الرجعة اذا اقتضت  
 عدتها فلم ينصر التصريم فى الثلاث وأيضا فالتصريم أهم من التطليق ثلاثاً فكيف يستدل  
 بالاعم على الاخص وما يؤيد ما اخترناه ولا تعقيب البزارى الباب بترجمة لم تحرم ما أحل  
 الله لك وسأق فيه قول ابن عباس اذا حرم امرأته فليس بشئ كما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى  
 (قوله ما) لم تحرم ما أحل الله لك كذا لاكثر وسقط من رواية النسبى لفظ  
 باب ووقع فيه قوله تعالى (قوله حدثني الحسن بن الصباح) هو البزارى آخر ما عمله وهو  
 واسطى نزل بغداد وثقه الجمهور ولبسه النسبى قليلاً وأخرج عنه البزارى في الايمان  
 والصلوة وغيرهما فليكثر وأخرج البزارى عن الحسن بن الصباح الزعفراني لكن اذا وقع  
 هكذا يكون نسب لده فهو الحسن بن محمد بن الصباح وهو المروى عنه في الحديث الثاني من هذا  
 الباب وفي الروايتين شيوخ البزارى ومن في طبقهم محمد بن الصباح الغلابى أخرجه عنه

(باب لم تحرم ما أحل الله  
 لك) - حدثني الحسن بن  
 الصباح

النجارى في الصلاة والبيوع وغيرهما وليس هو أخا الحسن بن الصباح ومحمد بن الصباح  
 الجرجاني أخرجه أبو داود وابن ماجه وهو غير الدوالي وعبد الله بن الصباح العطار أخرجه  
 عنه النجاري في البيوع وغيره وليس أحدهما هؤلاء أخا الآخر (قوله سمع الربيع بن نافع) أي  
 أنه سمع وقطنا أنه يخطئ خطأ ويطعن به على وقوع التنسيه على لفظ قال والربيع  
 ابن نافع هو أبو نوبة بفتح المثناة وسكون الواو بعدها موحدة مشهور بكنيته أكثر من اسم حلق  
 نزل طرموس أخرجه عنه الستة إلا الترمذي بواسطة الأباداود فأنرج عنه الكثير بغير  
 واسطة وأخرجه عنه بواسطة أيضا وأدركه النجاري ولكن لم أره عنه في هذا الكتاب شيئا بغير  
 واسطة وأخرجه عنه بواسطة إلا الموضع المتقدم في المزارعة فإنه قال فيه قال الربيع بن نافع  
 ولم يقل حدثنا كما أدري لقيه ولم يلقه وليس له عنده الأذهان الموضعا (قوله حدثنا معاوية)  
 هو ابن سلام مشدّد اللام وشخصه يحيى ومن فوقه ثلاثة من التابعين في نسق (قوله إذا حرم  
 امرأته ليس بشئ) كذا الكشي في ولا ذكر ليست أي الكلمة هي قوله أنت على حرام  
 أو محرمة أو نحو ذلك (قوله وقال) أي ابن عباس مستدلا على ما ذهب إليه بقوله تعالى (لقد كان  
 لكم في رسول الله أسوة حسنة) يشير بذلك إلى قصة التصرم وقد وقع بسط ذلك في تفسير سورة  
 التصرم وذكرت في باب موعظة الرجل أيقه في كتاب النكاح في شرح الحديث المطول في ذلك  
 من رواية ابن عباس عن عمر بن الخطاب الاختلاف هل المراد تحريم العسل أو تحريم ما به فإنه قيل  
 في السبب غير ذلك واستوعبت ما يتعلق بوجه الجمع بين تلك الأقوال بحمد الله تعالى وقد أخرج  
 الساقى بسند صحيح عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ثمة أمة يطأها فلم يزل به حفصة  
 وعائشة حتى حرماها فنزل الله تعالى هذه الآية يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك وهذا أصح  
 طرق هذا السبب وله شاهد من سبل أخرج الطبري بسند صحيح عن زيد بن أسلم التابعي الشهير قال  
 أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أم إبراهيم ولده في بيت بعض نسائه فقالت يا رسول الله في  
 بيتي وعلى فراشي فجعلها عليه محرما فقال يا رسول الله كيف تحرم عليك الحلال تخاف لها الله  
 لا يصيبها فنزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك قال زيد بن أسلم يقول الرجل لا امرأته أنت  
 على حرام لقوا وعامتزمه كفارة عين إن حلف وقوله ليس بشئ يحتفل أن يزيدا النبي التطلق  
 ويحتفل أن يزيدا معا هو أهم من ذلك والاول أقرب ويؤيده ما تقدم في التفسير من طريق هشام  
 المسوائى عن يحيى بن أي كثير هذا الاسناد موضعا في الحرام يكفر وأخرجه الاسماعيلي  
 من طريق محمد بن المبارك الصوري عن معاوية بن سلام باسناد حديث الباب بلنظ إذا حرم  
 الرجل امرأته فاعتماهى عين يكفرها فعرف أن المراد بقوله ليس بشئ أي ليس بطلاق وأخرج  
 الساقى وابن مردويه من طريق سالم الأفلح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رجلا جاء  
 فقال انى جعلت امرأتى على حراما قال كذبت ما هي عليك بحرام ثم تلا يا أيها النبي لم تحرم  
 ما أحل الله لك ثم قال له عليك رقبة اه وكأته أشار عليه بالرقبة لأنه عرف أنه مؤسرا فأراد أن  
 يكفر بالاغظ من كفارة العين لأنه تعين عليه عتق الرقبة ويدل عليه ما تقدم من النصريح  
 بكفارة العين ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة شرب النبي صلى الله عليه وسلم العسل عند  
 بعض نسائه فأورد من وجهين أحدهما من طريق عبيد بن عمير عن عائشة وفيه أن شرب

سمع الربيع بن نافع  
 حدثنا معاوية عن يحيى بن  
 أبي كثير عن يعلى بن حكيم  
 عن سعيد بن جبير أنه أخبره  
 أنه سمع ابن عباس يقول إذا  
 حرم امرأته ليس بشئ وقال  
 لقد كان لكم في رسول الله  
 أسوة حسنة \* حدثني  
 الحسن بن محمد بن الصباح

العسل كان عند زيب بنت جحش والثاني من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وفيه  
أن شرب العسل كان عند حفصة بنت عمر فهذا ما في الصحيحين وأخرج ابن مردويه من طريق  
ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن شرب العسل كان عند سودة وأن عائشة وحفصة هما اللتان  
نواطتا علي وفق ما في رواية عبيد بن عمير وإن اختلاف في صاحبة العسل وطريق الجمع بين هذا  
الاختلاف الجدل على التعدد فلا يتنع تعدد السبب إلا امر الواحد فان جئنا إلى الترجيح فرواية  
عبيد بن عمير أثبت لموافقة ابن عباس لها على أن المتطاهرتين حفصة وعائشة على ما نقل سلم في  
التفسير وفي الطلاق من يحرّم عمر بذلك فلو كانت حفصة صاحبة العسل لم تقرر في المتظاهر  
لعائشة لكن يمكن تعدد القصة في شرب العسل وتحريره واختصاص النزول بالقصة التي فيها  
أن عائشة وحفصة هما المتطاهرتان ويمكن أن تكون القصة التي وقع فيها شرب العسل عند  
حفصة كانت سابقة ويؤيد هذا الجدل أنه لم يقع في طريق هشام بن عروة التي فيها أن شرب  
العسل كان عند حفصة فمعرض للآية ولأنه كسب النزول والراجح أيضاً أن صاحبة العسل  
زيب لاسودة لأن طريق عبيد بن عمير أثبت من طريق ابن أبي مليكة بكثرة ولا جاز أن تصد  
ب طريق هشام بن عروة لأن فيها أن سودة كانت ممن وافق عائشة على قولها أجد ربي غافراً  
ويرحمه أيضاً ما مضى في كتاب الهبة عن عائشة أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن حزينات  
وسودو حفصة وصفيّة في حرب وزيب بنت جحش وأم سلمة والباقيات في حرب فهذا يرجح أن  
زيب هي صاحبة العسل ولهذا غارت عائشة منها لكونها من غير حزن بها والله أعلم وهذا أولى  
من جرم الداودي بأن تحميم التي شربت العسل حفصة غلط وانما هي صفيّة بنت حيي أو زيب  
بنت جحش وعن جمع إلى الترجيح عياض ومنه تلفظ القرطبي وكذا نقله النووي عن عياض  
وأقره فقال عياض رواية عبيد بن عمير أولى لموافقتها طاهر كتاب الله لأن فيه ما من تطاهر عليه  
فهما ثنتان لا أكثر ولحديث ابن عباس عن عمر قال فكان الاسماء انقلبت على راوي الرواية  
الانحرى وتعب الكرماني مقالة عياض فأجاد فقال متى جوزنا هذا ارتفع الوثوق بأكثر  
الروايات وقال القرطبي الرواية التي فيها أن المتطاهرات عائشة وسودة وصفيّة ليست بصحيحة  
لأنها مخالفة للتلاوة لجبرها بلفظ خطاب الاثنين ولو كانت كذلك لجامت بخطاب جماعة المؤثّم ثم  
نقل عن الاسبيعي وغيره أن رواية عبيد بن عمير أصح وأولى وما المانع أن تكون قصة حفصة سابقة  
فلا قيل لها قيل ترك الشرب من غير نصريح بقصر يرم ولم ينزل في ذلك شيء ثم لما شرب في بيت زيب  
تطاهرت عائشة وحفصة على ذلك القول فحرم حينئذ العسل فنزلت الآية قال وأما ذكر سودة مع  
الجرم بالشبهة فحين تطاهرت منهن فباعتهما رأياً كانتا تابعة لعائشة ولهذا أوجب يومها لها فان  
كان ذلك قبل الهبة فلا اعتراض بدخول عليها وإن كان بعده فلا يتنع هبتها يومها لعائشة أن  
يرتد إلى سودة (قلت) لا حاجة إلى الاعتذار عن ذلك فإن ذكر سودة انما جاء في قصة شرب  
العسل عند حفصة ولا تنية فيه ولا نزول على ما تقدم من الجمع الذي ذكره وأما قصة العسل عند  
زيب بنت جحش فقد صرح فيه بأن عائشة قالت نواطت أنا وحفصة فهو مطابق لما جرم به  
عمر من أن المتطاهرتين عائشة وحفصة وموافق لطاهر الآية والله أعلم ووجدت لقصة شرب  
العسل عند حفصة شاهداً في تفسير ابن مردويه من طريق يزيد بن رومان عن ابن عباس ورواته



لابأس بهم وقد أشرت إلى غالب القائله ووقع في تفسير السدي أن شرب العسل كان عند  
 أم سلمة أخرجه الطبري وغيره وهو مرجوح لرسالة وشذوذ ما أعلم **(قوله)** حديث جاج  
 هو ابن محمد الميمني **(قوله)** زعم عطاء هو ابن أبي رباح وأهل الجواز يلقون الزعم على مطلق  
 القول ووقع في رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن عطاء وقدم في التفسير **(قوله)** أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان عكث عند زنب بنت جهم ويشرب عندها عسلا في رواية هشام  
 يشرب عسلا عند زنب ثم عكث عندها ولا مقابلة بينهما إلا الواو لا تزيب **(قوله)** فتواصبت  
 كذا هنا بالصاد من المواصلة وفي رواية هشام فتواصبت بالطام من المواطة وأصدت فواطت  
 بالهمزة فسبغت الهمزة فصارت ياء وثبت كذلك في رواية أبي ذر **(قوله)** أن يتأخذ خسل في  
 رواية أحمد عن جاج بن محمد أن يتأخذ خسل بزاده ما هو زائدة **(قوله)** أن لا يجد من ربح  
 مغافرا كانت مغافير في رواية هشام بتقديم كات مغافير وتأخير في أجودا كانت استفهام  
 محذوف إلا ذات المغافير بالعين المعجمة والقامو بآباء التصانية بعد القام في جمع نسخ البخاري  
 ووقع في بعض النسخ عن مسلم في بعض المواضع من الحديث بجذفها قال عياض والاصواب  
 إثباتها لا نعا عرض من الواو التي في المفرد وإنما حذف في ضرورة الشعر اه ومراد بالمفرد  
 أن المغافير جمع مغفور يضم أوله ويقال بئامثلة بدل القام حكاية أبو حنيفة الديوري في  
 النبات قال إن قتيبة ليس في الكلام بفعل يضم أوله لا مغفور ومغزول بالعين المعجمة من  
 أسماء الكماؤ مغزول بئاء المعجمة من أسماء الاتف ومغزول بالعين المعجمة وأحد المغالب قال  
 والمغفور صمغ حلولة رائحة كريهة وذكر البخاري أن المغفور يشبه الصمغ فيكون في الرمث  
 بكسر الراء وسكون الميم بعدها مثله وهو من الشجر التي ترعاها الأبل وهو من الجص وفي  
 الصمغ المذكور حلولة يقال أغفر الرمث إذا ظهر ذلك فيه وذكر أبو زيد الأصبهاني أن  
 المغفور يكون أيضا في العشر يضم المهمله وقع المعجمة وفي الشام والسلم والطخ واختلاف في ميم  
 مغفور فقبل زائدة وهو قول القراء وعند الجمهور أنها من أصل الكلمة ويقال له أيضا مغفار  
 يكسر أوله ومغفر يضم أوله ويقصه ويكسره عن الكسائي والقام مفتوحة في الجميع وقال  
 همام زعم المهلب أن رائحة المغافير والعرفط حسنة وهو خلاف ما يقصه الحديث وتختلف  
 ما قاله أهل اللغة اه ولعل المهلب قال خيشة بجمه ثم موحدة ثم تحانية ثم مثناة فتصفت  
 أو استندت إلى ما نقل عن النخيل وقد نسب ابن بطال إلى العين أن العرفط شجر العضاء والعضاء  
 كل شجرة شوك وإذا استلب به كانت له رائحة حسنة تشبه رائحة طيب البند اه وعلى هذا  
 فيكون ربح عسدا العرفط طيبا وريح الصمغ الغني يسيل منه غريبة ولا منافاة في ذلك  
 ولا تصحف وقد حكى القرطبي في المفهم أن رائحة ورق العرفط طيبة فأذرعته الأبل حيث  
 رائحته وهذا طريق آخر في الجمع حسن جدا **(قوله)** فدخل على أحدهما لم أقف على تعيينها  
 وأظنها حفصة **(قوله)** فقال لابأس شربت عسلا كذا وقع هنا في رواية أبي ذر عن شيوخه  
 ووقع للباقي لابأس شربت عسلا وكذا وقع في كتاب الإيمان والتذوق للبيهقي حيث ساقه  
 المصنف من هذا الوجه ما سادنا وكذا أخرجه أحمد عن جاج ومسلم وأصحاب السنن  
 والسرخيات من طريق جاج فظهر أن لفظة باأس هنا مغيرة من لفظة بل وفي رواية هشام فقال

حديث جاج عن ابن جريج  
 قال زعم عطاء أنه جمع عبيد  
 ابن عمر يقول سمعت عائشة  
 رضي الله عنها أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم كان عكث  
 عند زنب ابنة جهم  
 ويشرب عندها عسلا  
 فتواصبت أنا وحفصة أن  
 يتأخذ خسل عاها النبي صلى  
 الله عليه وسلم فلتقل إلى  
 لا يجد من ربح مغافير  
 كانت مغافير فدخل على  
 أحدهما فقالت له ذلك  
 فقال لابأس شربت عسلا  
 عند زنب بنت جهم

لاولكن كنت أشرب عسلا عند زنب بن بجش (قوله) ولن أعوده (قوله) رواه هشام وقد حلفت لا تخبرني بذلك أحد و بهذه الزيادة تظهر مناسبة قوله في رواية حجاج بن محمد قتلنا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك قال عياض حذف هذه الزيادة من رواية حجاج بن محمد فصار النظم مشكلا فزال الاشكال برواية هشام بن يوسف واستدل القرطبي وغيره بقوله حلفت على أن الكفارة التي أشربها في قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم هي عن العين التي أشار إليها بقوله حلفت فتكون الكفارة لاجل العين لا لغيرها التحريم وهو استدلال قوي لمن يقول ان التحريم لغو لا كفارة فيه بمجرد وجعل بعضهم قوله حلفت على التحريم ولا يصح بعده والله أعلم (قوله) ان توب إلى الله) أي تامل من أول السورة إلى هذا الموضع فقال لعائشة وحفصة (أي انطاب لهما) ووقع في رواية غيري أن قتلنا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك إلى قوله ان توب إلى الله وهذا أَوْضَح من رواية أي ذو (قوله) وإذا أسرا النبي إلى بعض أزواجه حديثا لقوله بل شربت عسلا) هذا القدر ببقية الحديث وكنت أظنه من ترجمة البخاري على ظاهر ما سأذكره عن رواية النسائي حتى وجدته مذكورا في آخر الحديث عند مسلم وكان المعنى وأما المراد بقوله تعالى وإذا أسرا النبي إلى بعض أزواجه حديثا لقوله بل شربت عسلا والنسبة فيه أن هذه الآية داخله في الآيات الماضية لأنها قبل قوله ان توب إلى الله واقفقت الروايات عن البخاري على هذا الالاتساق فوقع عنده بعد قوله قتلنا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ما صورته قوله تعالى ان توب إلى الله لعائشة وحفصة وإذا أسرا النبي إلى بعض أزواجه حديثا لقوله بل شربت عسلا لجعل بقية الحديث ترجمة للحديث الذي يليه والصواب ما وقع عند الجما علقوا اتفاقه مسلم وغيره على أن ذلك من قصة حديث ابن عمر (قوله) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب العسل والحلوى) قد أفرد هذا القدر من هذا الحديث كأساس في الألفية وفي الأشرطة وفي غيره من طريق أي أسامة عن هشام بن عروة وهو عند بتقديم الحلوى على العسل ولتقديم كل منهما على الآخر جهة من جهات التقديم فتقديم العسل لشرفه ولأنه أصل من أصول الحلوى ولأنه مقرروا الحلوى حر كبقية تقديم الحلوى لشهرها وتنوعها لأنها تتخذ من العسل ومن غيره وليس ذلك من عطف العام على الخاص كما زعم بعضهم واتفا العام الذي يدخل الجميع فيه الحلوى يضم أوله وليس بعد الوائش و وقعت الحلوى في أكثر الروايات عن أي أسامة بل وفي بعضها بالقصر وهي رواية علي بن مسهر و ذكر عائشة هذا القدر في أول الحديث تمهيد للمسند كرم من قصة العسل وسأذكر ما يتعلق بالحلوى والعسل مبسوطا في كتاب الأطعمة ان شاء الله تعالى (قوله) وكان إذا انصرف من العصر) كذا لا تكروا قاله هم جادين سلمة عن هشام بن عروة فقال القمير أخرجه عبد بن جندب في تفسيره عن أبي النعمان عن جابر وسأعده رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس فضيها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى الصبح جلس في صلاه و جلس الناس حوله حتى تطلع الشمس ثم دخل على نساءه امرأة امرأة يسلم عليهن ويدعولهن فإذا كان يوم أحداهن كان عندها الحديث أخرجه ابن مردويه ويمكن الجمع بأن الذي كان يقع في أول النهار سلا ما ودعا محض الذي في آخره مع حلوى واستئناس ومحادثة لكن المحفوظ في حديث عائشة ذكر العصر ورواية جادين سلمة شاذة (قوله)

ولن أعوده فنزلت أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك إلى ان توب إلى الله لعائشة وحفصة وإذا أسرا النبي إلى بعض أزواجه حديثا لقوله بل شربت عسلا حدثنا فروة بن أبي المغراء حدثنا علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب العسل والحلوى وكان إذا انصرف من العصر

دخل على نساءه فقدموا من

احداهن فدخل على حفصة بنت عمر فاحتبس أكثر ما كان يحتبس ففرت فالت عن ذلك فقبل لي أحدث لها امرأة من قومها عكة عسل فسقت النبي صلى الله عليه وسلم منه شربة فقلت ما والله لخصالن له فقلت لسودة بنت زمعة انه سيدنوك فاذاذا فامنتك فقولى أكلت مغافير فانه يسبقك لك لا فقولى له ما هذه الرح التي أجدمك فانه يسبقك للسقنى حفصة شربة عسل فقولى له جرت فحمله العرفط وسأقول ذلك وقولى أنت يا حفصة ذلك قالت تقول سودة فوالله ما هو إلا أن قام على الباب فأردت أن أبادنه بما أمرني به فرفأنتك فلما دنا منها قالت له سودة يا رسول الله أكلت مغافير قال لا قالت فاعذه الرح التي أجدمك قال سقنى حفصة شربة عسل فقلت جرت فحمله العرفط فلما دار الى قلت له فخذ ذلك فلما دار الى حفصة قالت له مثل ذلك

قول الشارح فقدموا من

ككنا بأصول الشراح

والذي بالمتن فقدموا من

احداهن وحرر الرواية اه

مصححه

دخل على نساءه في رواية أبي أسامة أجاز لي نساءه أي مشى وجرى بمعنى قطع المسافة ومنه ما كون أبوا أمي أول من يجيز رأى أول من يقطع مسافة الصراط (قوله فقدموا منهن) أي فقبل ويأثر من غير جاع كافي الرواية الأخرى (قوله فاحتبس) أي أقام زادا أو أسامة عندها (قوله فسالت عن ذلك) ووقع في حديث ابن عباس يان ذلك ولفظه فأنكرت عائشة احتباسه عند حفصة فقلت لغيره بحسنة عندها يقال لها خضراء اذا دخل على حفصة فادخلني عليها فالتقي ما يصنع (قوله أهنت لها امرأة من قومها عكة عسل) لم أقف على اسم هذه المرأة فوقع في حديث ابن عباس أنها أهديت لحفصة عكة فيها عسل من الطائب (قوله فقلت لسودة بنت زمعة انه سيدنوك) في رواية أبي أسامة فذكرت ذلك لسودة فقلت لها انه اذا دخل عليك سيدنوك منك وفي رواية جادين سلة اذا دخل على احدا كن قلنا خذ بنا نفها فاذا قال ما شأنك فقولي ربح المغافير وقد تقدم شرح المغافير قبل (قوله سقنى حفصة شربة عسل) في رواية جادين سلة انما هي عسله سقنتها حفصة (قوله جرت) بفتح الجيم والراء بعدها همزة أي ردت فخل هذا العسل الذي شربه الشجر المعروف بالعرفط وأصل الجرس الصوت الخفي ومنه في حديث صفة الجنة يسمع جرس الطير ولا يقال جرس بمعنى رعى اللتل وقال النخيل جرس التل العسل جرسه جرسا اذا حسنه وفي رواية جادين سلة جرس تفلها العرفط اذا والضهر للعسل على ما وقع في روايته (قوله العرفط) بضم الميم والفاء بينهما مارا ساكنة وآخره طاء مهمله هو الشجر الذي صبغه المغافير قال ابن قتيبة هو نبات مر هو رقعة رضة تعقرش بالارض وله شوك وغرة يضاء كالقطن مثل زالقديص وهو خيث الراتجة (قلت) وقد تقدم في حكاية عباس عن المهب ما يتعلق براتجة العرفط والصحت بعفصه قبل (قوله وقولى أنت يا حفصة) أي بنت حسي أم المؤمنين وفي رواية أبي أسامة وقوليه أنت يا حفصة أي قولي الكلام الذي علمته لسودة زاد أبو أسامة في روايته وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشد عليه أن يوحى منه الرح أي الغبار الطيب وفي رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس وكان أشدني عليه أن يوحى منه الرح سى وفي رواية جادين سلة وكان يكره أن يوحى منه الرح كرهه لانه يأنسه الملك وفي رواية ابن أبي مليكة عن ابن عباس وكان يحبه أن يوحى منه الرح الطيب (قوله قالت تقول سودة فوالله ما هو إلا أن قام على الباب فأردت أن أبادنه بالتي أمرني به فرفأنتك) أي خوفا وفي رواية أبي أسامة فلما دخل على سودة قالت تقول سودة واقه لقد كنت أن أبادم بالتي قلت لي وضبط أبادنه في أكثر الروايات بالمحدث من المباد أنه وهي بالهمزة وفي بعضها بالتون بغير همزة من المباد أو ما أبادرني في رواية أبي أسامة فتن المبادرة ووقع فيها عند الكشيحي والأصيل وأبي الوقت كالاول بأنهم زيد الراء وفي رواية ابن عسار بالتون (قوله فلما دار الى قلت فخذ ذلك فلما دار الى حفصة قالت له مثل ذلك) كذا في هذه الرواية بلط نحو عند اسناد القول لعائشة ولفظ مثل عند اسناد لمصبة ولعل السرفية أن عائشة لما كانت المبكرة لذلك عبرت عنه بألفظ حسن يبالها حينئذ فلها قالت فخذ ذلك فقلت لم يلفظ مثل وأما مصبة فانها مأمورة بقول شي فليس لها فيه تصرف اذ تصرف فيه فليست من غضب الامر لها فلها عبرت عنه بلفظ مثل هذا الذي ظهر لي في الفرق ألا ثم راجعت سياق أبي أسامة فوجدته عبر بالمثل في الموضعين فغلب على

الغن أن تغير ذلك من تصرف الرواة والله أعلم **(قوله)** فلما دار إلى حفصة أي في اليوم الثاني **(قوله)** لا حاجة في فيه) كأنه اجتنبه لما وقع عليه من نواردة النسوة الثلاث على أنه شات من شربه ربح منكره فكره حسا للحادثة **(قوله)** تقول سودة) راد ابن أبي أسامة في روايته مصان الله **(قوله)** والله لقد سر مناه) بتخفيف الراء أي منعه **(قوله)** قلت لها اسكتي) كأنها خشيت أن يفش ذلك فظهر ما درته من كيدها لحفصة وفي الحديث من القوائد ما جعل عليه التسمان الغيرة وإن الغيرة انقضت فمما يقع منها من الاحتيال فيصليدفع عنها ترفع ضربتها عليها بأي وجه كان وترجم عليه المصنف في كتاب ترك الحيل ما يكره من احتيال المرأتين الزوج والضرائر وفيه الاخذ بالحزم في الامور وترك ما يشبه الامر فيه من المباح خشية من الوقوع في المحذور وفيه ما يشبه ما لم يجرى عاتشة عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى كانت ضربتها تهاجمها وتطعها في كل شيء مما رآه حتى في مثل هذا الامر مع الزوج الذي هو ارفع الناس قدرا وفيه إشارة إلى الورع سودة فلما ظهر منها من التندم على ما فعلت لانها وافقت أولا على دفع ترفع حفصة علي بن يزيد الجاهلي هندها بسبب العسل ورأت أن التوصل إلى بلوغ المراد من ذلك لحسم ما قد شرب العسل الذي هو سبب الإقامة لئلا تكررت بعد ذلك أنه يتوب عليه منع النبي صلى الله عليه وسلم من أمر كان يشبهه وهو شرب العسل مع ما تقدم من اعتراف عاتشة بالزنا لئلا ينفذ في صدر الحديث فاحذت سودة تعجب مما وقع منهن في ذلك ولم تقصر على التصريح بالانكار ولا راجعت عاتشة بعد ذلك لما قالت لها اسكتي بل اطاعتها وسكت لما تقدم من اعتذارها في أنها كانت تهاجمها وإنما كانت تهاجمها لتعلم من مزيج النبي صلى الله عليه وسلم لها أكثر منهن خشيت اذا خالفها أن تقضيها واذا غضبتا لا تأمن أن تغير عليها خاطر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتحمل ذلك فهذا معنى خوفها منها وفيه أن عماد القسم الليل وأن النهار يجوز الاحتجاج فيه بالجميع لكن بشرط أن لا تقع الجامعة الامع التي هو في فوبها كما تقدم تقريره وفيه استعمال النكاحات فيما يستقيم من ذكر لقوله في الحديث غيب نومهن والمراد فيقبل وتعود ذلك ويحقق ذلك قول عاتشة لسودة اذا دخل عليك فانه سيد نومك فقوله اني اجد كذا وهذا انما يتحقق بقرب القم من الانف ولا سيما اذا لم تكن الرائحة طافحة بل المقام يقتضي أن الرائحة لم تكن طافحة لانها لو كانت طافحة لكانت بحيث يدركها النبي صلى الله عليه وسلم ولا تترك عليها عدم وجودها منه فلما اقر على ذلك دل على ما قرناه أنها لو قدر وجودها لكانت خفية واذا كانت خفية لم تدرك بجبرد الجاهلية والمحادثة من غير قرب القم من الانف والله أعلم **(قوله)** ما س لا طلاق قبل نكاح وقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقوهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فتموهن وسرحوهن سرا حبيلا) سقط من رواية أي ذرا لطلاق قبل نكاح ويثبت عند ما يبايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات فاسق من الآية التي قوله من عدة توحذف الباقي وقال الآية واقصر السني على قوله بابيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات الآية قال ابن التين احتجاج البضاري بهذه الآية على عدم الوقوع لادالة فيه وقال ابن التين ليس فيها دليل لانها اخبار عن صورة وقع فيها الطلاق بعد النكاح ولا حصر هناك وليس في السياق ما يقتضيه **(قلت)** الحق بالآية لا لا قبل البضاري

فلما دار إلى حفصة قالت يا رسول الله ألا أسقيك منه قال لا حاجة في فيه قالت تقول سودة والله لقد سر مناه قلت لها اسكتي يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقوهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فتموهن وسرحوهن سرا حبيلا

وقال ابن عباس جعل الله  
الطلاق بعد النكاح  
ويروى في ذلك عن علي  
وسعيد بن المسيب وعروة بن  
الزبير وأبي بكر بن عبد  
الرحمن وعبد الله بن عبد  
الله بن عتبة وأبان بن عثمان  
وعلي بن حسين وشريح  
وسعيد بن جبيرة والقاسم  
وسالم وطاوس والحسن  
وعكرمة وعطاء وعاصم بن  
سعد وجابر بن زيد ونافع بن  
جبيرة ومحمد بن كعب  
وسليمان بن يسار ومجاهد  
والقاسم بن عبد الرحمن  
وعروة بن هرم والشعبي أنها  
لا تطلق

ترجمان القرآن عبد الله بن عباس كما ساذكره (قوله) وقال ابن عباس جعل الله الطلاق بعد  
النكاح (هذا) التعلق طرف من أثر أخرجه أحد قضاة روافد عنه حروب من سألهم عن طريق بقادة  
عن عكرمة عنه وقال مسنده جدد وأخرج الحاکم من طريق يزيد التصوي عن عكرمة عن ابن  
عباس قال ما قالها ابن مسعود وأن يكن قالها فائزة من عالم في الرجل يقول اذا تزوجت فلا تفعلي  
طالق قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم طلقوهن ولم يقل اذا طلقتم  
المؤمنات ثم تكسوهن وروى ابن خزيمة والبيهقي من طريقهم من وجه آخر عن سعيد بن  
جبيرة سئل ابن عباس عن الرجل يقول اذا تزوجت فلا تفعلي طالق قال ليس بشيء إنما الطلاق  
لما طلق قالوا فان مسعود كان اذا وقت وقتا فهو كما قال قال رحمه الله يا عبد الرحمن لو كان كما قال  
لسال الله اذا طلقتم المؤمنات ثم تكسوهن وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الأعلى  
عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال سأله مروان عن نسيه وقت امرأته ان تزوجها ففهي طالق  
فقال ابن عباس لا طلاق حتى تنكح ولا اعتق حتى تغلق وأخرج ابن أبي حاتم من طريق آدم  
مولى خالد عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فبين قال كل امرأأة تزوجها ففهي طالق ليس بشيء  
من أجل أن الله يقول يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات الآية وأخرجه ابن أبي شيبة عن  
هذا الوجه بنصوه وروى عنه مروان في فوائده أي اسحق بن أبي ثابت بسنده إلى أبي أمية أيوب بن  
سليمان قال بعثت سنة ثلاث عشرة ومائة فدخلت على عطاء فسل عن رجل عرضت عليه  
امراة ليتزوجها فقال هي يوم تزوجها طالق البتة قال لا طلاق فيها لا يكلف عقدته يا تزدك عن  
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي اسناده من لا يعرف (قوله) وروى في ذلك عن علي  
وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن  
عثمان وعلي بن حسين وشريح وسعيد بن جبيرة والقاسم وسالم وطاوس والحسن وعكرمة وعطاء  
وعاصم بن سعد وجابر بن زيد ونافع بن جبيرة ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد والقاسم بن عبد  
الرحمن وعروة بن هرم والشعبي أنها لا تطلق قلت اقتصر البخاري في هذا الباب على الآثار التي  
ساقها فيه ولم يذكر فيه خبرا مرفوعا عن عاصم بن مروان من أنه إلى ما سألته في ضمنها من ذلك فأما الآثار  
عن علي في ذلك فرواه عبد الرزاق من طريق الحسن البصري قال سألت رجلا عن عليا قال قلت ان  
تزوجت فلا تفعلي طالق فقال علي ليس بشيء ورجاله ثقات الا أن الحسن لم يسمع من علي  
وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن الحسن بن علي ومن طريق التزالي بسند عن علي وقد روى  
مروان أيضا أخرجه البيهقي وأبو داود ومن طريق سعيد بن عبد الرحمن بن ريش أنه سمع خاله  
عبد الله بن أبي أحمد بن جهم يقول قال علي بن أبي طالب حفظت من رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا طلاق الا من بعد نكاح ولا من بعد احتلام الحديث لفظ البيهقي ورواية أبي داود  
مختصرة وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن علي مطولا وأخرجه ابن ماجه مختصرا  
وفي مسنده ضعف وأما سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة وعطاء بن أبي رباح عن طلاق الرجل ما لم ينكح  
الجزري أنه سأل سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة وعطاء بن أبي رباح عن طلاق الرجل ما لم ينكح  
فكلهم قال لا طلاق قبل أن ينكح ان سألها وان لم يسعها واسناده صحيح وروى سعيد بن  
منصور عن طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب قال لا طلاق قبل نكاح وسنده صحيح

أيضا و يأتي له طريق آخرى مع مجاهد وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا محمد بن خالد قال  
 جاء رجل الى سعيد بن المسيب فقال ما تقول في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فقال له  
 سعيد كم اصدقها قال له الرجل لم يتزوجها بعد فكيف يصدقها فقال له سعيد فكيف يطلق من  
 لم يتزوج وأما عروة ابن الزبير فقال سعيد بن منصور حدثنا جاد بن زيد عن هشام بن عروة أن أبا  
 كان يقول كل طلاق أو عتق قبل الملك فهو باطل وهذا سند صحيح وأما أبو بكر بن عبد الرحمن  
 وعبيد الله بن عبد الله بن الحنفى أثر واحد يجمعوا عن سعيد بن المسيب والثلاثة المذكورين به سلمه  
 وزيادة في سلمة بن عبد الرحمن فرواه يعقوب بن سفيان والبيهقي من طريقه من رواية بن بدير  
 الهادي عن المذن بن علي بن أبي الحكم أن ابن أخيه خطب ابنت عمه فتأجر وافى بعض الأمر  
 فقال القتي هي طالق ان تكتمها حتى أكمل الغضيض قال والغضيض طلع الفصل المذكور ثم نموا  
 على ما كان من الأمر فقال المذنب أنا أتيكم بالبيان من ذلك فأنطلق الى سعيد بن المسيب فذكر  
 له فقال ابن المسيب ليس عليه شيء طلق ما لم يملك قال ثم أتى سألت عروة بن الزبير فقال مثل ذلك  
 ثم سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن فقال مثل ذلك ثم سألت أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام  
 فقال مثل ذلك ثم سألت عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فقال مثل ذلك ثم سألت عمر بن  
 عبد العزيز فقال هل سألت أحد اقلت نعم فسماعهم قال ثم رجعت الى القوم فاخبرتهم وقد روي  
 عن عروة مرفوعا فاذكر الترمذي في العلل أنه سأل البخاري أى حديث في الباب أصح فقال  
 حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن  
 عائشة قلت ان النضر بن السري وغيره قالوا عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة مرسلا  
 قال فان جاد بن خالد رواه عن هشام بن سعد فوصله (قلت) أخرجه ابن أبي شيبة عن جاد بن خالد  
 كذلك وخالفهم على بن الحسين بن واقد فرواه عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن المسور  
 ابن مخرمة مرفوعا أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه لكس هشام بن سعد أخرجه في  
 المتابعات فنبه ضعف وقد ذكر ابن عدى هذا الحديث في مناهج كبره وله طريق أخرى عن عروة عن  
 عائشة أخرجه الدارقطني من طريق معمر بن بكاء السعدي عن ابراهيم بن سعد عن الزهري  
 فذكره بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا سفيان على فخران فدرك قصة وفي آخره فكان  
 فمعاها دلى أبي سفيان وأوصاه بتقوى الله وقال لا يطلق رجل مالم ينكح ولا يعتق مالم يملك  
 ولا نذر في معصية الله ومعه ليس بالحافظ وأخرجه الدارقطني أيضا من رواية الوليد بن سلمة  
 الازدي عن يونس عن الزهري والوليد واه ولما أورد الترمذي في الجامع حديث عمرو بن شعيب  
 قال ليس بصحيح وفي الباب عن علي ومعاذ جابر وابن عباس وعائشة وقد ذكرت في أثناء  
 الكلام على بصري أقوال من علق عنهم البخاري في هذا الباب روايات هؤلاء المرفوعة وفات  
 الترمذي أنه ورد من حديث المسور بن مخرمة وعائشة كما تقدم ومن حديث عبد الله بن عمرو  
 من حديث أبي ثعلبة الحشفي لحديث ابن عمر يأتي ذكره في أثر سعيد بن جبير وحديث أبي ثعلبة  
 أخرجه الدارقطني بسند شاذ فيه بقبعة بن الوليد وقد عدته وأطن فيه إرسالا أيضا وأما أن  
 ابن عثمان فلم أقف الى الآن على الأسناد اليه بذلك وأما علي بن الحسين فرواه في الخلاصات  
 من طريق شعبة عن الحكم هو ابن عتبة سمعت علي بن الحسين بن علي يقول لا طلاق الا بعد

نكاح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن شعبة وروى في فوائده عبد الله بن أيوب  
 الفخري عن طريق أبي اسحق السبيعي عن علي بن الحسين مثله وكلا السندين صحيح وله طريق  
 أخرى عنه يأتي مع سعيد بن جبير ورواه سعيد بن منصور عن جادين شعيب عن حبيب بن أبي  
 ثابت قال جاء رجل إلى علي بن الحسين فقال أني قلت يوم أتزوج فلانة فهي طلاق فقرا هذه  
 الآية أيها الذين آمنوا إذا كنتم المؤمنات ثم طلقوهن من قبل أن تمسوهن قال علي بن  
 الحسين لا أرى الطلاق إلا بعد نكاح وأما شرح فرواه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة عن  
 طريق سعيد بن جبير عنه قال لا طلاق قبل نكاح وسنده صحيح ولقطة ابن أبي شيبة في رجل قال يوم  
 أتزوج فلانة فهي طالق ثلاثا وأما سعيد بن جبير فرواه أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر  
 عن عبد الملك بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير في الرجل يقول يوم أتزوج فلانة فهي طلاق قال  
 ليس بشيء إنما الطلاق بعد النكاح وسنده صحيح وله طريق أخرى تأتي مع مجاهد وقال سعيد بن  
 منصور رحدثنا صفوان بن سليمان بن أبي المغيرة سألت سعيد بن جبير وعلي بن حسين عن الطلاق  
 قبل النكاح فلم يراه شيئا وقدرى مرفوعا أخرجه الدارقطني عن طريق أبي هاشم الرماني  
 عن سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن رجل قال يوم أتزوج فلانة  
 فهي طالق فقال طلق ما لا يملك وفي سنده أبو خاد الواسطي وهو واه ولحديث ابن عمر طريق  
 أخرى أخرجه ابن عدي من رواية عاصم بن هلال عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رخصه لا طلاق  
 إلا بعد نكاح قال ابن عدي قال ابن صاعد حدث به لا أعلمه عليه (قلت) استكرهه على ابن  
 صاعد ولا ذنب له فيه وأما علمه ضعف حفظ عاصم وأما القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق  
 وسالم وهو ابن عبد الله بن عمر فرواه أبو يعقوب في كتاب النكاح له عن هشيم بن زيد بن هرون كلاهما  
 عن يحيى بن سعيد قال كان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز لا يرون الطلاق  
 قبل النكاح وهذا السناد صحيح أيضا وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن سالم والقاسم وقومعه  
 في المعينة وقال ابن أبي شيبة حدثنا حفص هو ابن غياث عن حفظة قال سئل القاسم وسالم عن  
 رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق قالاهي كما قال وهن أبي أسامة عن عمر بن حنيفة أنه سأل سالما  
 والقاسم وأبا بكر بن عبد الرحمن وأبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن عن  
 رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق البتة فقال كلهم لا يترقبوها وهو محمول على الكراهة  
 دون التصريح لما أخرجه اسمعيل القاضي في أحكام القرآن من طريق يري بن حازم عن يحيى بن  
 سعيد أن القاسم سئل عن ذلك فكرهه فهذا طريق التوفيق بين ما نقل عنه من ذلك وأما طاووس  
 فأنخرجه عبد الرزاق عن معمر قال كتب الوليد بن يزيد إلى أمراء الانصار أن يكتبوا إليه  
 بالطلاق قبل النكاح وكان قد أتى بذلك فكتب إلى عامله باليمن فداها عن طاووس واسمعيل بن  
 شروس ومالك بن الفضل فأخبرهم ابن طاووس عن أبيه واسمعيل بن شروس عن عطاء ومالك  
 ابن الفضل عن وهب بن منبه أنهم قالوا لا طلاق قبل النكاح قال مالك من عنده إنما النكاح  
 عقد تصدق والطلاق يحلها فكيف يحل عقده قبل أن تعقد وأخرجه سعيد بن منصور من  
 طريق خصيف وابن أبي شيبة عن طريق الليث بن أبي سليم كلاهما عن عطاء وطاوس جميعا  
 وقدرى مرفوعا قال عبد الرزاق عن الثوري عن ابن المنكر عن سمع طاووس يحدث عن

التي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا طلاق لمن لم ينكح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن  
 الثوري وهذا مرسل وفيه راو لم يسم وقيل فيه عن طاوس عن ابن عباس أخرجه الدارقطني  
 وابن عدي بسندين ضعيفين عن طاوس وأخرجه الحاكم والبيهقي من طريق ابن جريح عن  
 عمرو بن شعيب عن طاوس عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا  
 بعد نكاح ولا عتق الا بعد ملك ورجاله ثقات الا أنهم منقطع بين طاوس ومعاذ وقد اختلف فيه  
 على عمرو بن شعيب فرواه عامر الاحول وطرا الوراق وعبد الرحمن بن الحارث وحسين المعلم كاهم  
 عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والاربعة ثقات واحاديثهم في السنن ومن ثم خصمه من  
 يقوى حديث عمرو بن شعيب وهو قوي لكن فيه علة الاختلاف وقد اختلف عليه فيه  
 اختلافا آخر فخرج سعد بن منصور من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أنه سئل عن ذلك فقال  
 كان أبي عرض علي امرأته تزوجني فأتيت أن أتزوجها وقتلني طالق البتة يوم أتزوجها  
 ثم ندمت فقدمت المدينة فالتفت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير فقالا قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح وهذا يشر بأن من قال فيه عن أبيه عن جده سلك الجادة والا  
 فلو كان عذره عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرحل فيه الى المدينة ويكتفي فيه بحديث مرسل  
 وقد تقدم أن الترمذي حكى عن البصري أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أصح شيء  
 في الباب وكذلك نقل ما هنا عن الامام أحمد فاقه أعلم وأما الحسن فقال عبد الرزاق عن معمر عن  
 الحسن وقتادة قال لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل الملك وعن هشام عن الحسن مثله وأخرج  
 ابن منصور عن هشيم عن منصور وبنس عن الحسن أنه كان يقول لا طلاق الا بعد الملك وقال  
 ابن أبي شيبة حدثنا خلف بن خليفة سألت منصورا عن قال يوم أتزوجها فهي طالق فقال كان  
 الحسن ليأمر اطلاقا أو أعاكرمة فرواه أبو بكر الأثرم عن الفضل بن دكين عن سويد بن نجيع قال  
 سألت عكرمة مولى ابن عباس قلت رجلا قالوا له تزوج فلانة قال هي يوم أتزوجها طالق كذا  
 وكذا قال إنما الطلاق به والنكاح وأما عطاء فتقدم مع طاوس ويأتي له طريق مع مجاهد وجاء  
 من طريقه مرفوعا أخرجه الطبراني في الاوسط عن موسى بن هرون حدثنا محمد بن المنهال  
 حدثنا أبو بكر الحنفي عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 لا طلاق الا بعد النكاح ولا عتق الا بعد ملك قال الطبراني لم يرو عن ابن أبي ذئب الا أبو بكر الحنفي  
 ووكيع ولأرواه عن أبي بكر الحنفي الا محمد بن المنهال اه وأخرجه أبو يعلى عن محمد بن المنهال  
 أيضا وصرح فيه بتصديق عطاء عن ابن أبي ذئب ولذلك قال أيوب بن سويد عن ابن أبي ذئب  
 حدثنا عطاء لكن أيوب بن سويد ضعيف وكذا أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق محمد بن  
 سنان القزاز عن أبي بكر الحنفي وصرح فيه بتصديق عطاء لابن أبي ذئب وتصديق جابر عطاء  
 وفي كل من ذلك نظروا وحفظوا فيه العنينة فقد أخرجه الطبراني في مسنده عن ابن أبي ذئب  
 عن سمع عطاء وكذلك رويناه في الغيلانيات من طريق حسين بن محمد المروزي عن ابن أبي ذئب  
 وكذلك أخرجه أبو قرق في السنن عن ابن أبي ذئب ورواية وكيع التي أشار اليها الطبراني  
 أخرجه ابن أبي شيبة عنه عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن محمد بن المسكدر عن جابر قال لا طلاق  
 قبل نكاح ولرواية محمد بن المسكدر عن جابر طريق أخرى أخرجه البيهقي من طريق صدقة بن



عبد الله قال جئت محمد بن المنكدر وأنا مغضب فقلت أنت أحلت للوليد بن زيد أم سلمة قاما  
أما ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول لا طلاق لمن لا ينكح ولا اعتق لمن لا يملك وأما عمار بن سعد فهو الجلي الكوفي من كبار  
التابعين وجزم الكرماني في شرحه بأنه ابن سعد بن أبي وقاص وفيه نظر وأما جابر بن زيد وهو  
أبو الشعثاء البصري فأخرجه سعد بن منصور بن طريقه وفي سنده رجل لم يسم وأما نافع بن  
جبير أي ابن مطعم ومحمد بن كعب أي القرظي فأخرجه ابن أبي شيبة عن جعفر بن عون عن  
أسامة بن زيد عنهما قال لا طلاق إلا بعد نكاح وأما سليمان بن يسار فأخرجه سعد بن منصور عن  
عتاب بن بشير عن خفيف عن سليمان بن يسار أنه حلف في أمر أم أنز وجها فهي طالق فتزوجها  
فأخبر بذلك عمر بن عبد العزيز وهو أمير على المدينة فأرسل إليه بلغني أنك حلفت في كذا قال نعم  
قال أفلا تخلي سبيلها قال لا فتركه عمر ولم يفرق بينهما وأما مجاهد فرواه ابن أبي شيبة عن طريق  
الحسن بن الرماح سألت سعيد بن المسيب ومجاهد أو عطاء عن رجل قال يوم أنز وج فلا نفقه  
طالق فكلمهم قال ليس بشيء زاد سعيدا يكون سبيل قبل مطر وقدرى عن مجاهد خلافة  
أخرجه أبو عبيد بن طريق خفيف أن أمير مكة قال لا امرأته كل أمر أم أنز وجها فهي طالق  
قال خفيف فذكرت ذلك لمجاهد وقلت له إن سعيد بن جبيرة قال ليس بشيء طالق ما لم يملك  
قال فكره ذلك لمجاهد وعابه وأما القاسم بن عبد الرحمن وهو ابن عبد الله بن مسعود فرواه ابن أبي  
شعبة عن وكيع عن عرووف بن واصل قالت سألت القاسم بن عبد الرحمن فقال لا طلاق إلا بعد  
نكاح وأما عرووف بن هرم وهو الأزدي من أتباع التابعين فلم أقف على مقاتله موصولة إلا أن في كلام  
بعض الشراح أن أبا عبيد أخرجه من طريقه وأما الشعبي فرواه وكيع في مصنفه عن اسمعيل  
ابن أبي خالد عن الشعبي قال إن قال كل أمر أم أنز وجها فهي طالق فليس بشيء وإذا وقت لزمه  
وكذلك أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن زكريا بن أبي زائدة واسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي  
قال إذا هم فليس بشيء وعن رأي وقوعه في المعينة دون التعميم غير من تقدم إبراهيم التيمي  
أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن منصور عنه قال إذا وقت وقع وبأساءه إذا قال  
كل فليس بشيء ومن طريق حماد بن أبي سليمان مثل قول إبراهيم وأخرجه من طريق الأسود  
ابن يزيد عن ابن مسعود وإلى ذلك أشار ابن عباس كأنه قد تقدم فابن مسعود أقدم من أفق بالوقوع  
ونعمه من أخذ بهذه كالتخي ثم حماد وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن القاسم أنه قال هي طالق  
واحتج بان عرس مثل عن قال يوم أنز وج فهو على كظهر أي قال لا تزوجها حتى يكفر فلا يصح  
عنه فإنه من رواية عبد الله بن عمر العمري عن القاسم والعمري ضعيف والقاسم لم يدرك عمر  
وكان البخاري سمع أحدا في تكثير النقل عن التابعين فقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل في  
العلل أن سفيان بن وكيع حدثه قال أحفظ عن أحمد منذ أربعين سنة أنه سئل عن الطلاق قبل  
النكاح فقال يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن عباس وعلي بن حسين وابن  
المسيب ويوف وعشرين من التابعين أنهم لم يرواه بإساق قال عبد الله فسألت أي عن ذلك فقال أنا  
قلته (قلت) وقد تجاوز البخاري في نسبة جميع من ذكر عنهم إلى القول بعدم الوقوع مطلقا مع أن  
عصمهم يقصل وبعضهم يحلف عليه ولعل ذلك هو النكحة في تصديره النقل عنهم بصيغة التريض

وهذه المسئلة من الخلافات الشهيرة قال العلماء فيها مذاهب الوقوع مطلقا وعدم الوقوع مطلقا  
والتفصيل بين ما اذا عين أو عجم ومنهم من توقف فقال بعدم الوقوع الجمهور كما تقدم وهو قول  
الشافعي وابن مهيدي وأحمد وإسحق وداود وأبا عبيد الله وجهم وجمهور أصحاب الحديث وقال يالوقوع  
مطلقا أو حنيفة وأصحابه وقال بالتفصيل ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وابن أبي ليلى ومن  
قبلهم ممن تقدم ذكرهم وابن مسعود وأبا عبيد الله في المشهور عنه وعنهما عدم الوقوع مطلقا  
ولو عين وعن ابن القاسم مثله وعن أنه توقف وكذا عن الثوري وأبي عبيد وقال جمهور المالكية  
بالتفصيل فإن سمي امرأة أو طائفة أو قبيلة أو مكانا أو زمانا يمكن أن يعيش البتة من الطلاق  
والعتق وجاء عن عطاء مذهب آخر مفصل بين أن بشرط ذلك في عقد فكاك امرأته أو لا فإن  
شرطه لم يصح تزويج من بعدهما إلا الصبح آخر جهة ابن أبي شيبة وتأول الزهري ومن تبعه قوله  
لاطلاق قبل نكاح أنه محمول على من لم يتزوج أصلا فإذا قبله مثل تزويج فلائنة فقال حتى طالق  
البتة لم يقع بذلك شيء وهو الذي ورد فيه الحديث وأما إذا قال ان تزويجت فلائنة فهي طالق فإن  
الطلاق انما يقع حين تزويجها وما أدها من التأويل ترده الآثار الصريحة عن سعيد بن  
المسيب وغيره من مشايخ الزهري في أنهم أرادوا عدم وقوع الطلاق عن قول ان تزويجت  
فهي طالق سواء خصص أم عجم أنه لا يقع ولشبهة الاختلاف كره أحمد مطلقا وقال ان تزويج  
لا أمره أن يبارق وكذا قال إسحق في المعينة قال البيهقي بعد أن أخرج كثيرا من الاخبار ثم من  
الآثار الواردة في عدم الوقوع هذه الآثار ما رتدل على أن معظم الصحابة والتابعين فهم سوا من  
الاخبار أن الطلاق أو العتاق الذي علق قبل النكاح والملك لا يعمل بعد وقوعهما وان تأويل  
الخصالف في حله عدم الوقوع على ما إذا وقع قبل الملك والوقوع فيما إذا وقع بعده ليس بشيء لأن  
كل أحد يعلم بعدم الوقوع قبل وجود عقد النكاح أو الملك فلا يبيح في الاخبار قاعدة بخلاف  
ما إذا جلتها على ظاهره فإن فيه قاعدة وهو الاعلام بعدم الوقوع ولو بعد وجود العقد فهذا  
يرجع ما ذهبنا اليه من جعل الاخبار على ظاهرها والله أعلم وأشار البيهقي بذلك الى ما تقدم عن  
الزهري وإلى ما ذكره مالك في الموطأ أن قوما بالمدنية كانوا يقولون إذا حلف الرجل بطلاق  
امرأة قبل أن ينكحها ثم حنث لزم إذا نكحها ~~حكاها~~ ابن بطال قال وتأولوا حديث  
لاطلاق قبل نكاح على من يقول امرأة فلائنة طالق وعورض من أن لزم بذلك بالاتفاق على  
أن من قال لامرأة إذا قدم فلائنة فأذني لوليك أن يزوجنيك فقالت إذا قدم فلائنة فقد أذنت  
لولي في ذلك أن فلانا إذا قدم لم ينكحني تزويج حتى تنشي عقد أجديدا وعلى أن من باع  
سلعة لا يملكها ثم دخلت في ملكه لم يلزم ذلك البيع ولو قال لامرأة ان طلقك فقد راجعت  
فطلقها لا تكون مرتجعة فكذلك الطلاق وبما احتج به من أوقع الطلاق قوله تعالى  
يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود قال والتعلق بعقد التزيم بقوله وربطه بنيته وعلقه بشرطه  
فإن وجد الشرط نفذ واحتج آخر بقوله تعالى يوفون بالنذر وآخر بمشروعة الوصية وكل ذلك  
لا صحة فيه لأن الطلاق ليس من العقود والتزيم يقترب به الى الله بخلاف الطلاق فإنه أبغض  
الحلال الى الله ومن ثم فرقوا أحدين تعليق العتق وتعليق اطلاق فأوقعه في العتق دون الطلاق  
ويؤيده أن من قال لله على عتق لزمه ولو قال لله على طلاق كان لغوا والوصية انما تنفذ بعد

الموت ولو علن إلى الطلاق بما بعد الموت لم ينقض واحتج بعضهم بعمدة تعليل الطلاق وأن من  
قال لامرأته أنه اندخلت الدار فانت طالق قد خلعت طلقت والجواب أن الطلاق حق ملك الزوج  
فله أن يزوج ويؤجله وأن يعلقه بشرط وأن يجعله يد غيره كما ينصرف المالك في حله فاذ لم يكن  
زوجاً ما في شيء ملكاً حتى ينصرف وقال ابن العربي من المالكية الأصل في الطلاق أن يكون  
في المسكحة المقدمة بقيد النكاح وهو الذي يقتضيه مطلق اللفظ لكن الورع يقتضي التوقف  
عن المرأة التي يقال فيها ذلك وإن كان الأصل يجوز به والقاء التعليق قال ونظر مالك ومن قال  
بقوله في مسئلة الفرق بين المهينة وغيرها أنه إذا عم سد على نفسه باب النكاح الذي نبأ الله إليه  
فعارض عنده المشروع فسقط قال وهذا على أصل مختلف فيه وهو تخصص الأدلة بالمصالح  
والأفول كان هذا التزاماً في المحصول للزم في العموم والله أعلم ﴿قوله ما﴾ إذا  
قال لامرأته وهو مكروه هذه أختي فلا شيء عليه قال النبي صلى الله عليه وسلم قال إبراهيم لسارة  
هذه أختي وذلك في ذات الله قال ابن بطال أريد بذلك ردم كره أن يقول لامرأته ما أختي وقد  
روى عبد الرزاق عن طريق أبي نعيم الهبشي عن النبي صلى الله عليه وسلم على رجل وهو يقول  
لامرأته يا أختي فزجره قال ابن بطال ومن ثم قال جماعة من العلماء يصير بذلك مظهراً إذا قصد  
ذلك فأرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى اجتناب اللفظ المشكل قال وليس بين هذا الحديث وبين  
قصة إبراهيم معارضة لأن إبراهيم إنما أراد بها أختها في الدين فمن قال ذلك ونوى أخوة الدين لم  
يضره (قلت) حديث أبي نعيم مرسل وقد أخرجه أبو داود ومن طرق مرسله وفي بعضها في أبي  
نعيم عن رجل من قومه أنه مع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا متصل بذكر أبو داود وقوله حديث  
أبي هريرة قصة إبراهيم وسارة فكانت واقفة البضاري وقد قيد البضاري بكون قائل ذلك إذا كان  
مكروهاً لم يضره وتعبه بعض الشراح بأنه لم يقع في قصة إبراهيم أكرامه وهو كذلك لكن  
لا تعقب على البضاري لأنه أراد بذلك قصة إبراهيم الاستدلال على أن من قال ذلك في حالة الأكرام  
لا يضره قياساً على ما وقع في قصة إبراهيم لأنه إنما قال ذلك خوفاً من الملك أن يغلبه على سارة  
وكان من شأنهم أن لا يقربوا النطفة إلا بقبول أو بإختلاف المتزوجة فكانوا يفتصبون بها من  
زوجها إذا أحدهما ذلك كما تقدم تقريره في الكلام على الحديث في المناقب فلفظ إبراهيم على  
سارة قال إنما أختي ومثلاً لأخوة الدين والله أعلم (تنبه) به أو رد السني في هذا الباب جميع ما في  
الترجمة التي بعده وعكس ذلك أبو نعيم في المستخرج والله أعلم ﴿قوله ما﴾ الطلاق  
في الأخلاق والكره والسكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشرك  
وغيره لقول النبي صلى الله عليه وسلم الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى استقلت هذه الترجمة  
على أحكام بجمعتها أن الحكم إنما يتوجه على العاقل المختار لأنه فيما يقول أو يفعل وكذلك الغلط والناسي  
الاستدلال بالحديث لأن غير العاقل المختار لا نية له فيما يقول أو يفعل وكذلك الغلط والناسي  
والذي يذكره على الشيء وحديث الأعمال بهذا اللفظ وصله المؤلف في كتاب الإيجان أول الكتاب  
وصلة بالتأني في أمكن أخرى وتقدم شرحه مستوفى هناك وقوله الأخلاق هو بكسر  
الهمزة وسكون المجرى الاكراه على المشهور فبطل ذلك لأن المكروه يتعلق عليه أمر هو يتضيق  
عليه تصرفه وقيل هو العمل في الغضب وبالأول جزم أبو عبيدو جماعة وإلى الثاني أشار أبو داود

﴿باب﴾ إذا قال لامرأته  
وهو مكروه هذه أختي فلا  
شيء عليه قال النبي صلى  
الله عليه وسلم قال إبراهيم  
لسارة هذه أختي وذلك في  
ذات الله عز وجل ﴿باب﴾  
الطلاق في الأخلاق والكره  
والسكران والمجنون  
وأمرهما والغلط والنسيان  
في الطلاق والشرك وغيره  
لقول النبي صلى الله عليه  
وسلم الأعمال بالنية ولكل  
امرئ ما نوى

فاته أنخرج حديث عائشة لا طلاق ولا اعتاق في غلاق قال أبو داود والطلاق أصله الغضب  
وترجم على الحديث الطلاق على غبط ووقع عنده بغير ألف في أوله وسكى البيهقي أنه روى  
على الوجهين ووقع عند ابن ماجه في هذا الحديث الاغلاق بالالف وترجم عليه طلاق المكره  
فان كانت الرواية بغير ألف هي الراجحة فهو غير الاغلاق قال المطري قوله يابك والعلق أى  
الخصم والغضب ورد القارى في جمع الغرائب على من قال الاغلاق الغضب وغلطه في ذلك وقال  
ان طلاق الناس غالباً انما هو في حال الغضب وقال ابن المراتب الاغلاق حرج النفس وليس  
كل من وقع له فارق عقله ولو جاز عدم وقوع طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول فيما جناه  
كنت غضباناً اهـ وأراد بذلك الرد على من ذهب الى أن الطلاق في الغضب لا يقع وهو مروي  
عن بعض متأخري الحنابلة ولم يوجد عن أحد من متقدميهم الا ما أشار اليه أبو داود وأما قوله في  
المطالع الاغلاق الاكراه وهو من أغلقت الباب وقبيل الغضب واليه ذهب أهل العراق فليس  
بمعروف عن الحنفية وعرف بعلة الاختلاف المطلق اطلاق أهل العراق على الحنفية واذنا أطلقه  
الفقهاء الشافعي غراهه مقابل المروضة منهم ثم قال وقيل معناه النهي عن ايقاع الطلاق البدعي  
مطلقاً والمراد الثاني عن فعله لا الثاني لحكمه كانه يقول بل يطلق للسنة كما أمر الله وقول  
البيضاى واكرهه هو في النسخ بضم الكاف وسكون الراء في عطفه على الاغلاق نظر الا ان كان  
يذهب الى أن الاغلاق الغضب ويحتمل أن يكون قبل الكاف ميم لانه عطف عليه السكران  
فيكون التقدير باب حكم الطلاق في الاغلاق وحكم المكره والسكران والمجنون الخ وقد  
اختلف السلف في طلاق المكره فروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابراهيم الضبي أنه يقع قال لانه  
شيء اقتدى به نفسه وبه قال أهل الرأي وعن ابراهيم النخعي تفصيل آحران وروى المكره  
يقع والاوقع وقال الشعبي أن أكرهه للصوم وقع وان أكرهه السلطان فلا أخرجه ابن أبي  
شيبه ووجه بأن الصوم من شأنهم أن يقتلوا من يخالفهم غالباً بحلاف السلطان وذهب  
الجمهور الى عدم اعتبار ما يقع فيه واحتج عطامياً به الفعل الامن أكرهه قلبه مطمئناً باليمان  
قال عطاء الشريك أعظم من الطلاق أخرجه سعد بن منصور بسند صحيح وقرره الشافعي بأن  
الله لما وضع الكفر عن تلفظ به حال الاكراه وأسقط عنه أحكام الكفر فكذلك يسقط عن  
المكره ما دون الكفر لان الاعظم اذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الاولى والى هذه النكسة أشار  
البيضاى يعطف الشريك على الطلاق في الترجمة وأما قوله والسكران فسأى ذكر حكمه في  
الكلام على أثر عثمان في هذا الباب وقد يأتى السكران في كلامه وفعله بما لا يأتى به وهو صاح  
لقوله تعالى حتى تعملوا ما تقولون فان فيه دلالة على أن من علم ما يقول لا يكون سكراناً وما  
المجنون فسأى في أثر علي مع عمر وقوله وأمرهما فاعتادهما حكمهما واحداً ويختلف وقوله  
والغلط والتساقط في الطلاق والشرك وغيره أى اذا وقع من المكلف ما يقتضى الشرك غلطاً أو  
نسباً ناهل يحكم عليه به واذ كان لا يحكم عليه به فليكن الطلاق كنكاً وقوله وغيره أى وغير  
الشرك مما هو دونه وذكر شيخنا ابن الملقن أنه في بعض النسخ والشك بدل الشرك قال وهو  
الصواب وسعه الزركشي لكن قال وهو البقي وكان مناسبة لفظ الشرك خفيت عليه ما لم أره  
في شيء من النسخ التي وقعت عليها بلفظ الشرك فان ثبت فتكون معطوفة على السيان لا على

الطلاق ثم رأيت سلف شيخنا وهو قول ابن بطل وقع في كثير من النسخ والتسبان في الطلاق  
والشرك وهو خطأ والصواب والشك مكان الشرك اه فهم شيخنا من قوله في كثير من النسخ ان  
في بعضها بلفظ الشك فجزم بذلك واختلف السلف في طلاق النامي فكان الحسن يراه كالعبد الا ان  
اشتراط فقال الا ان أنسى أخرجه ابن أبي شيبة وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن عطاء أنه كان لا يراه  
شيئاً ويخرج بالحديث المرفوع الآخر في كتابه أقر به بعد وهو قول الجمهور وكذلك اختلف في طلاق  
الخطئي فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع وعن الحنفية من أراد أن يقول لا امرأته شيئاً فسقط له  
فقال أنت طالق يلزمه الطلاق وأشار البخاري بقوله العلط والتسبان إلى الحديث الوارد عن ابن  
عباس مرفوعاً أن الله تجاوز عن أمي الخطأ والتسبان وما استكبر هو عليه فانه سوى بين  
الثلاثة في التجاوز عن حل التجاوز على رفع الائم خاصة دون الوقوع في الاكرام لم أن يقول مثل  
ذلك في التسبان والحديث أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان واختلف أيضاً في طلاق  
المشرك لحاء من الحسن وقنادة وربيعة أنه لا يقع ونسب إلى مالك وداد وذهب الجمهور إلى أنه  
يقع كما يصح نكاحه وعقته وغير ذلك من أحكامه **(قوله وتلا الشعي لا تؤاخذنا ان**  
**أخطأنا)** رويناه موصولاً في فوائد هذا بن السري الصغيرين رواية سليم مولى الشعي عنه  
بمعناه **(قوله وما لا يجوز من اقرار الموسوس)** بمهملتين الواو الأولى مفتوحة والثانية مكسورة  
**(قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذي أقر على نفسه أن يكون جنون)** هو طرف من حديث  
ذكر المصنف في هذا الباب بلفظ هل يكون جنوناً أو ورده في الحدود و يأتي شرحه هنا المستوفى  
إن شاء الله تعالى ووقع في بعض طرقه ذكر السكر **(قوله وقال علي بقرعة خواصر شافري)**  
الحديث هو طرف من الحديث الطويل في قصة الشافريين وقد تقدم شرحه مستوفى في غزوة بدر  
من كتاب المغازي و يقر بفتح الموحدة وتخفيف القاف أي شق والخواصر عجمية ثم مهمل جمع  
خاصرة وقوله في آخره أنه غل بفتح المثلثة وكسر الميم بعدها لام أي سكران وهو من أقوى أدلة  
من لم يؤاخذ السكران بما يقع منه في حال سكره من طلاق وغيره واعترض المهلب بأن الخبر حينئذ  
كانت مباحة قال فبذلك سقط عنه حكم ما نطق به في تلك الحال قال وبسبب هذه القصة كان  
تحريم الخمر اه وفيما قاله نظراً ما أوفان الاحتجاج من هذه القصة انما هو بصلهم مؤاخذة  
السكران بما صدر منه ولا يفتقر الحال بين أن يكون الترتيب مباحاً ولا وأما ما ينفده اه أن  
تحريم الخمر كان بسبب قصة الشافريين ليس بصحيح فان قصة الشافريين كانت قبل أحد اتفاقا قالان  
جزء استشهد بأحد وكان ذلك بين بدروا أحد عتري على عى بقاطمة وقد ثبت في الصحيح أن جماعة  
اصطحبوا الخمر يوم أحدوا استشبهوا ذلك اليوم فكان تحريم الخمر بعد أحد هذا الحديث الصحيح  
**(قوله وقال عثمان ليس لجنون ولا لسكران طلاق)** وصله ابن أبي شيبة عن شاذية وروىناه في  
الجزء الرابع من تاريخ أبي زهرة الدمسقي عن آدم بن أبي إياس كلاًهما عن ابن أبي ذئب عن  
الزهري قال قال رجل لعمر بن عبد العزيز طلقت امرأتى وأأسكران فكان رأي عمر بن عبد  
العزيز مع رأي أنات يجلبه ويرق بينه وبين امرأته حتى حدثه أبان بن عثمان بن عفان عن أبيه  
أه قال ليس على الجنون ولا على السكران طلاق فقال عمر تأمر وتخي وهذا يصح عن عثمان  
خلده ورز إليه امرأته وذكر البخاري أثر عثمان ثم ابن عباس استظهر المالدي عليه حديث علي

وتلا الشعي لا تؤاخذنا ان  
فسبنا وأخطأنا وما لا يجوز  
من اقرار الموسوس وقال  
النبي صلى الله عليه وسلم للذي  
أقر على نفسه أن يكون جنون  
وقال علي بقرعة خواصر  
شافري فطعن النبي لله صلى  
الله عليه وسلم يوم حمزة  
فاذا حمزة قد غل حمزة عياه  
ثم قال حمزة وهل أنتم الا صيد  
لا يعرف الرب صلى الله  
عليه وسلم أنه قد غل فخرج  
ونرجنا معه وقال عثمان  
ليس لجنون ولا لسكران  
طلاق

في قصة حنة وذهب الى عدم وقوع طلاق السكران أيضا أو الشعا وعطاء وطاوس وعكرمة والقاسم وعمر بن عبد العزيز ذكره ابن أبي شيبة عنهم بإسناد صحيح فيه قال يريعتو الليث واصحق والمزني واخناه الطحاوي واحتج بانهم أجعوا على أن طلاق المعنوية لا يقع قال والسكران معنوي يسكره وقال بوقوعه طافقتين التابعين كسعد بن المسيب والحسن وإبراهيم والزهرى والشعبي وبه قال الأوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة وعن الشافعي قولان الصحيح منهما ما وقوعه والطلاق عند الحنابلة لكن الترجيح بالعكس وقال ابن الموطأ إذا يتقنا ذهاب عقل السكران لم يزعمه طلاق ولا الزم وقد جعل الله حد السكراني تبطل به الصلاة أن لا يعلم ما يقول وهذا التفصيل لا ياباه من يقول بعدم وقوع طلاقه وإنما استدل من قال بوقوعه مطلقا بأنه عاص بفعله لم يزل عنه الخطاب بذلك ولا الائتم لأنه يومر بفساده الصلوات وغيرها مما يجب عليه قبل وقوعه في السكر أو فيه وأجاب الطحاوي بأنه لا تختلف أحكام فاقد العقل بين أن يكون ذهاب عقله بسبب من جهته أو من جهة غيره إذا لفرق بين من يحجز عن القيام في الصلاة بسبب من قبل الله أو من قبل نفسه كمن كسر رجل نفسه فانه يسقط عنه فرض القيام وتعقب بأن القيام انقل الى البدل وهو القعود فاقترا وأجاب ابن المنذر عن الاحتجاج بفساد الصلوات بأن النائم يجب عليه قضاء الصلوات لا يقع طلاقه فاقترا وقال ابن بطال الأصل في السكران العقل والسكراني مطلقا على عقله فمما وقع منه من كلام مفهوم فهو محمول على الأصل حتى ثبت ذهاب عقله **(قوله)** وقال ابن عباس طلاق السكران والمستكره ليس بجائز وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور جميعا هشيم عن عبد الله بن طلحة الخزاعي عن أبي زيد المزني عن عكرمة عن ابن عباس قال ليس لسكران ولا لمضطهد طلاق المضطهد بضاد مبهمة ساكنة ثم طامه مبهمة مفتوحة ثم هاء ثم مبهمة هو المغلوب المقهور وقوله ليس بجائز أي واقع إذا احتل السكران المعايير على عقله ولا اختيار للمستكره **(قوله)** وقال عقة بن عامر لا يجوز طلاق الموسوس أي لا يقع لأن الوسوسة حديث النفس ولما أخذت بما يقع في النفس كما ساقى **(قوله)** وقال عطاء إذا بدأ بالطلاق فله شرطه تقدم مشروحا باب الشروط في الطلاق وتقدم عن عطاء وسعيد بن المسيب والحسن وبينت من وصله عنهم ومن خالف في ذلك **(قوله)** وقال نافع طلق رجل امرأته البتة أن خرجت فقال ابن عمران خرجت فقيت منهن وأن تخرج فليس بشئ) أما قوله البتة فانه بالنصب على المصدر قال الكرمانى هنا قال التصاق قطع هزمة البتة بعزل عن القياس ٨١ وفي دعوى أنها يقال بالقطع نظر فإن ألف البتة ألف وصل قطعاً والذي قاله أهل اللغة البتة التطع وهو نفسيرها بمرادها لأن المراد أنها يقال بالقطع وأما قوله بت فبضم الموحدة وتشديد المثناة المفتوحة على البناء المجهول ومناسبة ذكر هذا هنا وإن كانت المسائل المتعاقبة البتة تقدمت موافقة ابن عمر للجمهور في أن لا فرق في الشرطين أن يتقدم أو لا يتقدم أي آخر وهذا يظهر مناسبة أثر عطاء وكذا ما بعده هذا وقد أخرج سعيد ابن منصور من وجه صحيح عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبتة ثلاث ثلاث **(قوله)** وقال الزهرى فيمن قال أن لم أفعل كذا أو كذا فأمر أي طلق ثلاثاً بطل عطاء وعقد عليه قلبه حين حلف ثلاث العين فان سعى أجلاً أرادوه وعقد عليه قلبه حين حلف جعل ذلك في دينه وأما أنه أي يدين فيما

وقال ابن عباس طلاق  
السكران والمستكره  
ليس بجائز وقال عقة بن  
عامر لا يجوز طلاق  
الموسوس وقال عطاء إذا  
بدأ بالطلاق فله شرطه  
وقال نافع طلق رجل  
امرأته البتة أن خرجت  
فقال ابن عمران خرجت فقد  
بقت منه وأن لم تخرج فليس  
بشئ وقال الزهرى فيمن  
قال أن لم أفعل كذا وكذا  
فأمر أي طلق ثلاثاً بطل  
عطاء وعقد عليه قلبه  
حين حلف ثلاث العين فان  
سعى أجلاً أرادوه وعقد عليه  
قلبه حين حلف جعل ذلك  
في دينه وأما أنه

ينموين الله تعالى أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مختصرا ولقظه في الرجلين  
يختلفان بالطلاق والعقاقة على أمر يختلفان فيه ولم يتم على واحد منهما جنة على قوله قال  
يدنان ويحملان من ذلك احتملا وعن معمر عن جمع الحسن مثله **(قوله)** وقال إبراهيم  
أن قال لأحاجة في فيك نيته أي أن قصد طلاقا طلق والأفلا قال ابن أبي شيبة حدثنا  
حضر هو ابن غياث عن اسمعيل عن إبراهيم في رجل قال لا امرأه لأحاجة فيك قال نيته وعن  
وكيع عن شعبة سألت الحكم وجادا قال لا نوى طلاقا فواحد هو أحق بها **(قوله)** وطلاق  
كل قوم بلسانهم وصله ابن أبي شيبة قال حدثنا إدريس قال حدثنا ابن أبي إدريس وجوهر  
قالا أول عن مطرف والثاني عن المغيرة كلاهما عن إبراهيم قال طلاق البهي بلسانه جائز  
ومن طريق سعيد بن جبير قال إذا طلق الرجل بالفارسية يلزمه **(قوله)** وقال قتادة إذا قال إذا  
جئت فانت طالق ثلاثا فبشاهة عند كل طهر مرة فإن استبان جملها فقد بانت منه وصله ابن  
أبي شيبة عن عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مثله لكن قال عند كل طهر مرة ثم  
يسلك حتى تظهر وذكر يقينه فهو ممنوع من طريق أشعث عن الحسن ببشاهة إذا طهرت من  
الحض ثم يسلك عنها إلى مثل ذلك وقال ابن سيرين ببشاهة حتى تحمض وبهذا قال الجمهور  
واختلفت الرواية عن مالك في رواية ابن القاسم أن وطئها مرة بعد التعلق طلق سواء  
استبان بها جملها أم لا وإن وطئها في الطهر الذي قال له ذلك بعد الوطء طلق مكانها وتقبحه  
الطباوي بالانفاق على أن مثل ذلك إذا وقع في تعلق العتق لا يقع إلا إذا وجد الشرط قال  
فكذلك الطلاق فليكن **(قوله)** وقال الحسن إذا قال الحق بأهلك نيته وصله عبد الرزاق بلفظ  
هو ما نوى وأخرجه ابن أبي شيبة عن وجه آخر عن الحسن في رجل قال لا امرأه أخرجه استبرق  
أذهبي لأحاجة في فيك هي تطلقه أن نوى الطلاق **(قوله)** وقال ابن عباس الطلاق عن وطء  
والعتاق ما أريد به وجه الله أي أنه لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته إلا عند الحاجة كالنكاح  
بخلاف العتق فإنه مطلوب دائما والوطء يقتضي الحاجة قال أهل الفتوى لا يني منها فعل **(قوله)**  
وقال الزهري إن قال ما أنت باهر أي نيته وإن نوى طلاقا فهو ما نوى وصله ابن أبي شيبة عن  
عبد الأعلى عن معمر عن الزهري في رجل قال لا امرأته لست لي باهرا قال هو ما نوى ومن  
طريق قتادة إذا أوجها به وأراد الطلاق فهي واحدة وعن إبراهيم أن كردك امرأه ما أراه  
أراد الإطلاق وعن قتادة أن أراد طلاقا طلق وتوقف سعد بن المسيب وقال الملتقى  
كذبة وقال أبو يوسف ومحمد لا يقع بذلك طلاق **(قوله)** وقال علي أن تعلم أن القلم رفع عن ثلاثة عن  
الحنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ وصله البغوي في الجعديات  
عن علي بن الجعد عن شعبة عن الأعشى عن أبي ثيبان عن ابن عباس أن عمر أتى بمجنونة قد زنت  
وهي حبلى فأراد أن يرجها فقال له على أما بلغك أن القلم قد وضع عن ثلاثة ذكره وتابعه ابن  
غبر ووكيع وغير واحد عن الأعشى ورواه جوير بن حازم عن الأعشى فصرح فسه بالرفع  
أخرجه أبو داود وابن حبان من طريقه وأخرجه الساق من وجهين آخرين عن أبي ثيبان  
مر فوعا وموقوفا لكن لم يذكر فيه ما بن عباس جعله عن أبي ثيبان عن علي وروح الموقوف  
على المرفوع وأخذ بمقتضى هذا الحديث الجمهور لكن اختلفوا في إيقاع طلاق الصبي فعن

وقال إبراهيم إن قال  
لأحاجة في فيك نيته  
وطلاق كل قوم بلسانهم  
وقال قتادة إذا قال إذا  
جئت فانت طالق ثلاثا  
بشاهة عند كل طهر مرة  
فإن استبان جملها فقد بانت  
منه وقال الحسن إذا قال  
الحق بأهلك نيته وقال ابن  
عباس الطلاق عن وطء  
والعتاق ما أريد به وجه الله  
وقال الزهري إن قال ما أنت  
باهر أي نيته وإن نوى طلاقا  
فهو ما نوى وقال علي أن تعلم  
أن القلم رفع عن ثلاثة عن  
الحنون حتى يفيق وعن  
الصبي حتى يدرك وعن  
النائم حتى يستيقظ

ابن المسيب والحسين يلزمه اذا عقل وميز وحده عنداً جداث يطبق الصيام ويحصى الصلاة وعند  
 عطاه اذا بلغ اثني عشر سنة وعن مالك رواية اذا ناهز الاحتلام (قوله وقال على وكل طلاق  
 جائز الاطلاق المعتوه) وصلة البغوي في الجعديات عن علي بن الجعد عن شعبة عن الاعشى عن  
 ابراهيم النخعي عن عابس بن ربيعة أن علياً قال كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه وهكذا أخرجه  
 سعيد بن منصور عن جماعة من أصحاب الاعشى عنه صرح في بعضها اسماع عابس بن ربيعة من  
 علي وقد ورد فيه حديث مرفوع أخرجه الترمذي عن حديث أبي هريرة مثل قول علي وزاد  
 في آخره المخالوب على عقله وهو من رواية عطامن بخلافه وهو ضاع في سجدوا والمراد بالمعتوه وهو  
 يفتخ الميم وسكون المهملة وضمة المثناة وسكون الواو بعدها هاء الناقص العقل فيدخل فيه  
 الطفل والمجنون والسكران والجمهور على عدم اعتبار ما يصد منه وقبه خلاقاً قد يذكر ابن أبي  
 شيبة عن طريق نافع أن المهر بن عبد الرحمن طلق امرأته وكان متوهماً فامر هان بن عمر بالصدّة  
 فقبيل لانه معتوه فقال اني لم اسمع الله استثنى للمعتوه طلاقاً ولا غيره وذكر ابن أبي شيبة عن  
 الشعبي و ابراهيم وغير واحد مثل قول علي (قوله حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم وحشام  
 هو النسائي (قوله عن زبارة) تقدم القول فيه أو أوال العتق وذكر فيه بعض فوائد هـ يأتي  
 بقصته في كتاب الايمان والبدور وقوله ما حدثت به أنفسها بالقبح على المقعولة وذكر المظنرى  
 عن أهل اللغة أنهم يقولونه بالضم يريدون بغيا اختيارها وقد استدل اسماعيلي عن عبد الرحمن  
 ابن مهدي قال ليس عند قتادة حديث أحسن من هذا وهذا الحديث يحق أن الموسوس  
 لا يقع طلاقه والمعتوه والمجنون أولى بمنه ذلك واحتج الطحاوى بهذا الحديث للجمهورين قال  
 لامرأته أنت طلاق روى في نفسه ثلاثاً لا يقع الا واحدة خلافاً للشافعي ومن وافقه قال  
 لان الخبر يدل على أنه لا يجوز وقوع الطلاق منه لالفظ معهما وتعقب بأنه لفظ الطلاق ونوى  
 الشفقة التامة فهي منه معها لفظ واحتمل أيضاً في قال في لامرأته إلا لانه ونوى بذلك  
 طلاقها انها لا تطلق خلافاً للمالك وغيره لان الطلاق لا يقع بالنسبة دون اللفظ ولم يأت بصيغة  
 لا صريحة ولا كناية واستدل به على أن من كتب الطلاق طلقت امرأته لا نه عزم بقلبه وعمل  
 بكتابته وهو قول الجمهور وشروط مالك فيه الاشهاد على ذلك واحتج من قال اذا طلق في نفسه  
 طلقت وهو مروى عن ابن سيرين والزهري وعن مالك رواية ذكرها أشهب عنه وقواها ابن  
 العربي بأن من اعتقد الكفر بقلبه كفر ومن أصر على المعصية أثم وكذلك من رأى به حمله  
 واحبب وكذلك من قذف مسلماً بقلبه وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان وأجيب بأن  
 العفو عن حديث النفس من فضائل هذه الأمة والمصر على الكفر ليس منهم وبأن المصر على  
 المعصية الا أنهم من تقدم له عمل المعصية لان لم يعمل معصية قط وأما الرياء المحبب وغير ذلك  
 فكله متعلق بالاعمال واحتج الخطابي بالأجاع على أن من عزم على ايضاً لا يصير مظاهراً أهلاً  
 وكذلك الطلاق وكذلك حدث نفسه بالقذف لم يكن فاذنوا ولو كانت حديث انفس يؤثر لا يطل  
 الصلاة وقد دل الحديث الصحيح على أن ترك الحديث مندوب فلو وقع لم تبطل وتقدم البحث في  
 الصلاة في ذلك في قول عمراني لاجهز جيشي وأما في الصلاة الحديث الثاني حديث جابر في قصة  
 الذي أقرب ابنه فارق جد كرهما من طريق يونس عن الزهري عن أي سلة عن جابر وسباني شرحه

وقال على وكل طلاق جائز الا  
 طلاق المعتوه \* حدثنا  
 مسلم حدثنا هشام  
 حدثنا قتادة عن زبارة بن  
 أبي عن أبي هريرة رضي  
 الله عنه عن النبي صلى الله  
 الله عليه وسلم قال ان الله يحافظ  
 عن أمسي ما حدثت به  
 أنفسها ما لم تعمل أو تسكلم



وقال قتادة إذا طلق في نفسه فليس بشئ (٣٤٦) محدثا أصبغ أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن

مستوفى في كتاب الحدود والمراد منه ما أشار إليه في الترجمة من قوله هل بك جنون فإن مقتضاه أنه لو كان جنونا لم يعمل بإقراره ومعنى الاستسهام هل كان بك جنون أو هل تبين تارة وتبين تارة وذلك أنه كان حين المخاطبة مقيما ويحتمل أن يكون وجهه الخطاب والمراد استسهام من حضر عن يعرف حاله وسأني بسط ذلك إن شاء الله تعالى الحديث الثالث حديث أبي هريرة في القصة المذكورة وأورد هامن طريق شعيب عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب جميعا عن أبي هريرة وسأني شرحها أيضا في الحدود وقوله وهذه الرواية أن الآخر قد زنى بفتح الهمزة وكسر الخاء المجهمة أي المتأخر عن السادة وقبل معناه الأرض (قوله) وقال قتادة إذا طلق في نفسه فليس بشئ وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والحسن قال لا من طلق سرافي نفسه فليس طلاقا لذات بشئ وهذا قول الجمهور وخالفهم ابن سيرين وأبو شهاب فقالا لا يطلق وهي رواية عن مالك (تنبه) وقع هذا إلاثر عن قتادة في رواية النسفي عقب حديث قتادة المرفوع المذكور هنا بعد فلما ساقه من طريق قتادة عن زرارة عن أبي هريرة فذكر الحديث المرفوع قال بعده قال قتادة فذكره ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث والحديث الأول (قوله) وعن الزهري قال أخبرني من سمع جابر بن عبد الله) هو معطوف على قوله شعيب عن الزهري الخ وقد تقدم من رواية يونس عن الزهري عن أبي سلمة فيتمثل أن يكون أجهما لم يحدث بشعيبا ويحتمل أن يكون هذا القدر عنده عن غير أبي سلمة فأدريج في رواية يونس عنه وقوله في هذه الزيادة أدلت به ذال مجهزة قاف أي أصابته بحددها وقوله جز يفتح الجيم والميم ويزأي أي أسرع هابيا (قوله) بـ (الخ) يضم المجهمة وسكون اللام وهو في اللبسة فراق الزوجة على مال مأخوذ من خلع الثوب لان المرأة لباس الرجل معني وضم مصدره تفرقة بين الحسي والمعنوي وذكر أبو بكر بن دريد في أماليه أنه أول خلع كان في الدنيا عامر بن الظرب بفتح المجهمة وكسر الراء ثم وسعة زوج ابتسه من ابن أخيه عامر بن الحرث بن الظرب فلما دخلت عليه نفرت منه فسكا إلى أيها فقال لأجمع عليك فراق أهلك ومالك وقد خلعتهما منك بما أعطيتها قال فزعم العلماء أن هذا كان أول خلع في العرب اهـ وأما أول خلع في الإسلام فسيأتي ذكره بعد قليل ويسمى أيضا فدية واقتداء وأجمع العلماء على مشروعيته الأبو بكر بن عبيد الله المزني التابعي المشهور فانه قال لا يخل للرجل أن يأخذ من امرأته في مقابل فراقها شيئا لقوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا وأوردوا عليه فلا جناح عليهما فيما اقتدت به فادى نصفها بآية النساء أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه وتعب مع شذروه بقوله تعالى في النساء أيضا فان ظن لكم عن ثمة نفسا فكلوه وبقوله فلا جناح عليهما أن يصلحا الآية وبالحدوث وكأنه لم ثبت عندما ولم يبلغوه ونفدوا الاجتماع بعده على اعتباره وأن آية النساء مخصوصة بآية البقرة وبآية النساء الآخرتين وضابطه شرعا فراق الرجل زوجته يذل قابل للعوض يحصل بلهجة الزوج وهو مكروه إلا في حال مخافة أو لا يقيم أو واحد منهما ما أمر به وقد ينشأ ذلك عن كراهة العشرة أو السوء خلق أو خلق وكذا ترفع الكراهة إذا احتاجا إلى خشية منتبذ إلى اليئونة الكبرى (قوله) وكيف الطلاق فيه أي هل يقع الطلاق بغيره ولا يقع حتى يذكر الطلاق أم لا للفظ وأما البسمة وللعالم في أدومع الخلع بجراد عن الطلاق لفظا ونية ثلاثة أراهم في أقوال للشافعي هـ أحدها ما نص عليه في أكثر كتبه الجديدة

عبد الرحمن عن جابر أن رجلا من أسلم أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فقال انه قد زنى فأعرض عنه فتبني لشق الذي أعرض فنهض على نفسه أربع شهادات فدعا فقال هل بك جنون هل أحسنت قال نعم فأمر به أن يرحم بالمصل فلما أدلته على الحارة جرح حتى أدرك بالحر فقتل محدثا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال أتى رجل من أسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فدنا فقال يا رسول الله ان الآخر قد زنى يعني نفسه فأعرض عنه فتبني لشق وجهه الذي أعرض فبسه فقال يا رسول الله ان الآخر قد زنى فأعرض عنه فتبني لشق وجهه الذي أعرض فبسه فقال له ذلك فأعرض عنه فتبني له الرابعة فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعا فقال هل بك جنون قال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فأبوا فاجوه وكان قد أحسن وعن الزهري قال أخبرني من سمع جابر بن عبد الله الأنصاري قال كنت فميرجعه فرجعناه بالمصلي بالدينة فلما أدلته على الحارة جرح حتى أدرك بالحر فقتل

أن الخلع طلاق وهو قول الجمهور فإذا وقع بلفظ الخلع وما تصرف منه نقص العدد وكذا إن وقع  
 بغير لفظه مقروبانته وقد نص الشافعي في الاملاء على أن من صرح بالطلاق وبجاء الجمهور أنه  
 لفظ لا يملكه إلا الزوج فكان طلاقاً ولو كان فسخاً لم يجز على غير المصدق كالأقالة لكن  
 الجمهور على جوازهما على أكثر فدل على أنه طلاق والثاني وهو قول الشافعي في القديم وإن كره في  
 أحكام القتر أن من الجنب ما فسخ وليس بطلاق وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وعن  
 ابن الزبير وروى عن عثمان وعلى وعكرمة وطاوس وهو مشهور مذهب أحدنا ما ذكر في الكلام  
 على شرح حديث الباب بما يقويه وقد امتسكه اسمعيل القاضي بالاتفاق على أن من جعل  
 أمر المرأة بيد هاونوى الطلاق فطلقت نفسها طلقت وتعتب بأن محل الخلاف ما إذا لم يقع لفظ  
 طلاق ولا نية وإنما وقع لفظ الخلع صريحاً أم أهاهم مقامه من الالتفات مع النية فإنه لا يكون فسخاً  
 تقع به الفقرة ولا يقع به طلاق واختلف الشافعية فيها إذا نوى بالخلع الطلاق وقرعنا على أنه فسخ  
 هل يقع الطلاق أولاً ورجح الإمام عدم الوقوع وأجبه أنه صريح في ما هو حد فذا في محله فلا  
 ينصرف بالنسبة إلى غيره وصرح أبو حامد إلا أكثر وقوع الطلاق ونقله الخوارزمي عن نص  
 القديم قال هو فسخ لا ينقص عدد الطلاق إلا أن ينويه بالطلاق ويحدث فيما اختاره الإمام  
 أن العاوى نقل الأبحاث على أنه إذا نوى بالخلع الطلاق وقع الطلاق وأن محل الخلاف فيما إذا  
 لم يصرح بالطلاق ولم ينويه الثالث إذا لم ينو الطلاق لا يقع به فقرة أصلاً ونص عليه في الام وقواه  
 السبكي من المتأخرين وذكر محمد بن نصر المروزي في كتاب اختلاف العلماء أنه أخرق في الشافعي  
 قوله وقوله عز وجل ولا يهل لكم أن تأخذوا بما آتيتهم شياً إلا أن يخافوا أن لا يقيموا حدود الله  
 زاد غيري في رأيه قوله التاملون وعند النسفي بعد قوله يخافوا الآية أنه يؤيد ذلك تبين تمام المراد  
 وهو بقوله فلا جناح عليكم فيما اقتدت به وتمسك بالشرط من قوله فإن خفتم من منع الخلع إلا  
 إذا حصل الشقاق من الزوجين معا وما ذكر في الكلام على أثر طاوس بيان ذلك **(قوله)** وأجاز عمر  
 الخلع دون السلطان أي بغير إذنه وصله ابن أبي شيبة من طريق خيفة بن عبد الرحمن قال أتى بشر  
 ابن مروان في خلع كان بين رجل وامرأة فلم يجزه فقال له عبد الله بن شهاب الخلو لا في قدائي عرفت  
 خلعاً أجازوه وأشار المصنف إلى خلاف ذلك أخرجه سعيد بن منصور حديث هشيم بن أبي أيونس  
 عن الحسن البصري قال لا يجوز الخلع دون السلطان وقال حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق عن  
 محمد بن سيرين كانوا يقولون فذكر مثله وأخبره أبو عبيد واستدل بقوله تعالى فإن خفتم أن  
 لا يقيموا حدود الله ببقوله تعالى وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها  
 قال فجعل الخوف لغير الزوجين ولم يقل فإن خافوا وقوى ذلك بقرائتي آية الباب إلا أن يخافوا  
 بعضهم أوله على البناء للجهول قال والمراد الولاية وردت التماس بانه قول لا يساعده إلا عراب ولا  
 اللفظ ولا المعنى والعاوى بأنه شاهد بخلافه الجمل الغفر ومن حيث الخطرات الطلاق  
 جائز دون الحاكم فكذلك الخلع ثم البني مذهب اليميني على أن وجود الشقاق شرط في الخلع  
 والجمهور على خلافه وأجابوا عن الآية بأنها جرت على حكم الغالب وقد أكره قتادة هذا على  
 الحسن فأخرج سعيد بن أبي عروبة في كتاب النكاح عن قتادة عن الحسن فذكر كرهه قال قتادة ما أخذ  
 الحسن هذا إلا عن زياد يعني حيث كان أمير العراق لمداوية **(قلت)** وبزائليس أهلاً يقتدى به

وقوله عز وجل ولا يهل  
 لكم أن تأخذوا بما  
 آتيتهم شياً إلا أن يخافوا  
 أن لا يقيموا حدود الله وأجاز  
 عمر الخلع دون السلطان

(قوله) وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها (العقاص بكسر الميم) وتخصيف القاف وآخره  
صادمه لجمع عصاة وهو ما ربط به شعر الرأس بعد جمعه وأثر عثمان هذا رواه موصلا في  
أمالى أي القاسم بن بشران من طريق شرك من عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ  
قالت اختلعت من زوجي بمدون عقاص رأسي فأجاز ذلك عثمان وأخرجه البيهقي من طريق  
روح بن القاسم عن ابن عقيل مطولا وقال في آخره قدفعت اليه كل شيء حتى أجنبت لباب يني  
وبينه وهذا يدل على أن معنى دون سوى أي أجاز للرجل أن يأخذ من المرأة في الخلع ما سوى  
عقاص رأسها وقال سعيد بن منصور حدثنا هشام عن مغيرة عن إبراهيم كان يقال الخلع مادون  
عقاص رأسها وعن سفيان عن ابن أبي يحيى عن مجاهد يأخذ من المرأة حتى عقاصها ومن  
طريق قبيصة بن ذؤيب إذا خلعها جاز أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهم تلافيا لجناح عليها  
فما اقتلت به وسنده صحيح ووجدت أثر عثمان يقطع آخر أخرجه ابن سعد في ترجمة الربيع  
بنته معوزة بن طبقات النساء قال أبا يحيى بن عبد الله ثنا فلان بن سليمان حدثني عبد الله  
ابن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت كان بيني وبين أبي يحيى كلام وكان زوجي  
قالت فقلت لك كل شيء وفارقني قال قد فعلت فأخذوا الله كل شيء حتى فراقني فجلت عثمان  
وهو محصور فقال الشرط أمك أخذ كل شيء حتى عقاص رأسها قال ابن بطال ذهب الجمهور  
إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاه وقال مالك أن أحدًا من يقتدي به  
يمنع ذلك لكنه ليس من مكارم الأخلاق وسيأتي ذكر حجة القائلين بعدم الزيادة في الكلام  
على حديث الباب (قوله) وقال طاوس الآن يصافا لا يقيم أحدود الله فيما اقترض لكل  
واحد منهما على صاحبه في العشرة والعصبة ولم يقل قول السفهاء لا يصلح حتى تقول  
لا أغتسل لك من جنبه) هذا التعليق اختصره البخاري من أثر وصلة عبد الرزاق قال أنبأنا ابن  
جرير أخبرني ابن طاوس وقلت له ما كان أول يقول في الفساد قال كان يقول ما قال الله تعالى  
الآن يصافا لا يقيم أحدود الله ولم يكن يقول قول السفهاء لا يصلح حتى تقول لا أغتسل لك من  
جنبه ولكنه يقول الآن يصافا لا يقيم أحدود الله فيما اقترض لكل واحد منهما على صاحبه  
في العشرة والعصبة قال ابن التين ظاهر سياق البخاري أن قوله ولم يقل الخ من كلامه ولكن قد نقل  
الكلام المذكور عن ابن جرير قال ولا يبعد أن يكون ظهر له ما ظهر لابن جرير (قلت) وكان له لم  
يقف على الأمر موصولا لتكلف ما قال والذي قال ولم يقل هو ابن طاوس والمحكي عنه الثاني هو  
أبوه طاوس وأشار ابن طاوس بذلك إلى ما جاء من غير طاوس وإن القدر لا يجوز حتى تعصي المرأة  
الرجل فيما ير ومعهما حتى تقول لا أغتسل لك من جنبه وهو منقول عن الشعبي وغيره أخرج  
سعيد بن منصور عن هشيم أبا ناسعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن امرأة قالت لزوجها لا أطيع  
لك أمرا ولا أبر لك قسما ولا أغتسل لك من جنبه قال إذا كرهته فلما أخذ منها ولا يصلح عنها وأخرج  
ابن أبي شيبة عن وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن في قوله الآن يصافا لا يقيم أحدود الله  
قال ذلك في الخلع إذا قالت لا أغتسل لك من جنبه ومن طريق جدي بن عبد الرحمن قال يطيب  
الخلع إذا قالت لا أغتسل لك من جنبه فهو من طريق علي بن حمزة ولكن بسندوه والظاهر أن  
المقول في ذلك عن الحسن وغيرهما هو الأعلى سبيل المثال ولا يثبت بشرط في جواز الخلع والله أعلم

وأجاز عثمان الخلع دون عقاص  
رأسها وقال طاوس الآن  
يصافا لا يقيم أحدود الله  
فيما اقترض لكل واحد  
منهما على صاحبه في العشرة  
والعصبة ولم يقل قول  
السفهاء لا يصلح حتى تقول  
لا أغتسل لك من جنبه

وقد جاء عن غير طائوس ثم حوقله فروى ابن أبي شيبة عن طريق القاسم أنه سئل عن قوله تعالى  
الآن يحافان لا يأتيهما حدود الله قال فيها افترض عليهما في العشرة والعصية ومن طريق هشام بن  
عروة عن أبيه أنه كان يقول لا يحل له الفساد حتى يكون الفساد من قبلها ولم يكن يقول لا يحل  
له حتى تقول لا أبرك قسمي ولا أعقل لمن بختابه **(قوله)** حدثني أزهر بن جليل هو بصري  
يكفي أن يحد من سنة إحدى وخمسين وما تين ولم يخرج عنه الطائري في الجامع غير هذا الموضع  
وقد أخرجه النسائي أيضا عنه وذكر الطائري أنه لم يتابع على ذكر ابن عباس فيه كما سأل في لكن  
جاء الحديث بموصول من طريق أخرى كما ذكره في الباب أيضا **(قوله)** حدثنا خالد هو ابن مهران  
الحذاء **(قوله)** أن امرأة ثابت بن قيس أي ابن شماس عجة ثم مهله خطيب الأنصار تقدم  
ذكره في المناقب وأجه في هذه الطريق اسم المرأة في الطرق التي بعدها وسجيت في آخر الباب  
في طريق جاد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن سلا جيلة ووقع في الرواية الثانية أن أخت  
عبد الله بن أبي يحيى كبير آخر زوج ورأس الساق الذي تقدم خبره في تفسير سورة ربه ارفعني  
تفسير سورة المنافقين فطاهره أنها جيلة بنت أبي ويثريه أن في رواية قتادة عن عكرمة عن ابن  
عباس أن جيلة بنت ساول جاءت الحديث أخرجه ابن ماجه والبيهقي وساول امرأة اختلف فيها  
هل هي أم أبي أو امرأة أو وقع في رواية النسائي والطبراني من حديث الربيع بنت معوذ أن  
ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأة فكسر يدها وهي جيلة بنت عبد الله بن أبي قحافة أخوها  
يشكي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وبذلك جزم ابن سعد في الطبقات فقال جيلة  
بنت عبد الله بن أبي سحلت وباعت وكانت تحت حنظلة بن أبي عامر غسيل الملائكة فقتل عنها  
بأحد وهي حامل فولدت له عبد الله بن حنظلة تخلف عليها ثابت بن قيس فولدت له ابنه محمد أن  
اختلفت منه فترجها مالك بن النخشم ثم خيب بن أساف ووقع في رواية صحيح بن محمد عن ابن  
جرير أخبرني أبو الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زوجة بنت عبد الله بن أبي ابن  
ساول وكان أحد قها حديق فكرهته الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وسنده قوي مع إرساله  
ولا تنافي بينه وبين الذي قبله لاحتمال أن يكون لها اسمان أو أحدهما لقب وان لم يؤخذ بهذا  
الجمع فالموصول أصح وقد اعتد بقرول أهل النسب أن اسمها جيلة وبه جزم النعيلاني وذكر أنها  
كانت أخت عبد الله بن عبد الله بن أبي شقيقة أمهما خولة بنت المزدجر حرام قال النعيلاني  
والذي وقع في الطائري من أنها بنت أبي وهم **(قلت)** ولا يليق إطلاق كونهم هما فان الذي وقع  
فيه أخت عبد الله بن أبي وهي أخت عبد الله بلا شك لكن نسب أخوها في هذه الرواية إلى جده  
أي كأن نسبته في رواية قتادة إلى جدها ساول فهذا يجمع بين المختلف من ذلك وأما ابن الأثير  
وتبعه الترمذي وأخر ما بن قول من قال أنها بنت عبد الله بن أبي وهم وإن الصواب أنها أخت  
عبد الله بن أبي وليس كما لا بل الجمع أولى وجمع بعضها اتحاد اسم المرأة وعما وان ثابتا خال  
الثنتين واحدة بعد أخرى ولا يخفى بعده ولا سيما مع اتحاد النحر وقد كثر نسبة الشخص إلى  
جده إذا كان مشهورا والاصل عدم التعدد حتى يثبت صريحا وجاء في اسم امرأة ثابت بن  
قيس قولان آخران أحدهما أنها مريم المغالية أخرجه النسائي وابن ماجه من طريق محمد بن  
إسحق حدثني عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن الربيع بنت معوذ قالت اختلفت من

حدثني أزهر بن جليل حدثنا  
عبد الوهاب الثقفي حدثنا  
خالد عن عكرمة عن ابن  
عباس أن امرأة ثابت بن  
قيس

زويى فذكر قصة قيامها مع عثمان في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في حرم المغالبة  
 وكانت تحت ثابت بن قيس فاختلطت عنه واسناده جيد قال البيهقي اضطرب الحديث في تسمية  
 امرأته ثابتة ويمكن أن يكون الخلف تعدد من ثابت انتهى وتسميتها حرم يمكن رده للاول لان  
 المغالبة وهي بفتح الميم وتحقيف الفين المعجمة نسبة الى مغالة وهي امرأته من الخزرج ولدت  
 لعمر بن مالك بن النخار ولده عبد مناف وعدي بن النخار يعرفون كلهم ببنى مغالة ومنهم عبد الله  
 ابن أبي وحسان بن ثابت وجماعة من الخزرج فإذا كان آل عبد الله بن أبي من بنى مغالة فيكون  
 الوهم وقع في اسمها أو يكون حرم اسمها ثالثاً وبعضها لقب لها والقول الثاني في اسمها أنها حبيبة  
 بنت سهل آخرجه مالك بن الموطأ عن يحيى بن سعيد الانصارى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن  
 حبيبة بنت سهل أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 خرج الى الصبح فوجد حبيبة عند بابها في الغلس من هذه قالت أنا حبيبة بنت سهل قال ما شأنك  
 قالت لا تأولاً ثابت ابن قيس لزوجها الحديث وأخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن خزيمة  
 وابن حبان من هذا الوجه وأخرجه أبو داود عن طريق عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن  
 عمرة عن عائشة أنها حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت قال ابن عبد البر اختلف في امرأة ثابت بن  
 قيس فذكر البصريون أنها جليمة بنت أبي ذر كرا المدنيون أنها حبيبة بنت سهل (قلت) والذي  
 يظهر أنهم ما قصت ان وقعنا لأمراء بنين لشهرة الخبرين وجهه الطريقين واختلاف السياقين  
 يختلف في مواقع من الاختلاف في تسمية جليمة وتسميات فان سياق قصتها متقارب فامكن رد  
 الاختلاف فيه الى الوفاق وما بين اختلاف القصتين عند سياق الفاطمة قصة جليمة وقد أخرج  
 البراز من حديث عرفال أول مختلعة في الاسلام حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس  
 الحديث وهذا على تقدير التعدد فيمنحني ان ثابتاً زوج حبيبة قبل جليمة ولولم يكن في ثبوت  
 ما ذكره البصريون الاكون محمد بن ثابت بن قيس من جليمة لكان دليلاً على صحة تزوج ثابت  
 بجليمة (تنبيه) وقع لابن الجوزي في تنقيحه أنها سهلة بنت حبيب فما أظننه الا مقولاً  
 والصواب حبيبة بنت سهل وقد ترجم لها ابن سعد في الطبقات فقال بنت سهل بن ثعلبة بن  
 الحرث وساق نسبها الى مالك بن النخار وأخرج حديثها عن جناد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال  
 كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس وكان في خلقه شدة فذكرني وحدث مالك وزادني  
 آخره وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هم ان يزوجها ثم كرم ذلك لغيره الا انصاروا كره ان  
 يسومهم في نسائهم (قوله) أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس في  
 رواية ابراهيم بن طهمان عن أيوب وهي التي علفت هنا وصلها الاسماعيلي جاءت امرأة ثابت  
 ابن قيس بن شماس الانصارى وفي رواية سعيد عن قتادة عن عكرمة في هذه القصة فقالت بأبي  
 وأمي أخرجهما البيهقي (قوله) ما أعجب عليه) بضم المثناة من فوق ويجوز كسرهما من العتاب يقال  
 عتب على فلان أعجب عتاباً والاسم المنة والعتاب هو الخطأ بما لا دلالة في رواية بكسر العين  
 بعدها تخانياً كما تمن العيب وهي التي بالمراد (قوله) في خلق ولادين) بضم الخاء المعجمة واللام  
 ويجوز اسكانها أي لا يرمقها رقة لسوء خلقه ولا نقصان دونه زادني رواية أيوب المذكورة  
 ولكن لا أحيط كذا فيه لم يذكر غير عدم الطائفة وبني الاسماعيلي في روايته ثم البيهقي بلفظ

أنت النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقالت يا رسول الله  
 ثابت بن قيس ما أعجب عليه  
 في خلق ولادين

لأطيقه بغضا وهذا ظاهر أنه لم يصنع بها شيئا يقتضي الشكوى منه بسببه لكن تقدم من رواية  
 التسائي أنه كسر يدها فيصل على الخنأ وأرادت أن تسي الخلق لكنهما ما تعب بذلك بل بشي آخر  
 وكذا وقع في قصة حبيبة بنت سهل عند أبي داود أنه ضربها فكسر بعضها لكن لم تشك واحدة  
 منها بسبب ذلك بل وقع التصريح بسبب آخر وهو أنه كان دميم الخلق فمضى حديث عمرو بن شعيب  
 عن أبيه عن جده عند ابن ماجه كانت حبيبة بنت سهل عند ثابت بن قيس وكان رجلا دميما  
 فقالت والله لا تخافه الله إذا دخل على البصقت في وجهه وأخرج عبد الرزاق عن معمر قال  
 بلغني أنها قالت يا رسول الله من الجبال ما ترى وثابت رجل دميم وفي رواية معمر بن سليمان عن  
 فضيل عن أبي جبر عن عكرمة عن ابن عباس أول خلق كان في الاسلام امرأة ثابت بن قيس  
 أمت التي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله لا يجتمع رأسي ورأس ثابت أبدا إلى رفعت  
 جائب الثياب فقرأته أقبل في عدة فاذا هو أشدهم سوادا وأقصرهم قامه وأقصمهم وجهه فقال  
 أتردين عليه حديثه قالت نعم وإن شأني ففرق بينهما **(قوله ولكني أكره الكفر في الاسلام)**  
 أي أكره أن أقتضيه عند أن أقتضيه الكفر واتني أنها أرادت أن يحمله على الكفر  
 وبأمرها به نفا باقوله لا أعجب عليه في دين فعلن الجمل على ما قلناه ورواية جبر بن حازم في  
 أو آخر الباب تؤيد ذلك حيث جاعها إلا أني أناف الكفر وكأنها أشارت إلى أنها قد قصدها شدة  
 كراهتها على إظهار الكفر لينفسخ نكاحها منه وهي كانت تعرف أن ذلك حرام لكن  
 خشيت أن يحمله أشدة الغضب على الوقوع فيه ويحتمل أن تريد الكفر كفران العشر إذا هو  
 قصير المرات في حق الزوج وقال الطيبي المعنى أناف على نفسي في الاسلام ما ينافي حكمه من  
 نشوز وفروقه وغيره مما توقع من أشابة الجميلة المبغضة لزوجها إذا كانا بالضم من الخاطفة  
 على ما ينافي مقتضى الاسلام الكفر ويحتمل أن يكون في كلامها اضمار أي أكره لأزمت الكفر  
 من المعادة والشقاق والخصومة ووقع في رواية إبراهيم بن طهمان ولكني لأطيقه وفي رواية  
 المسقل ولكن قد تقدم ما فيه **(قوله أتردين)** في رواية إبراهيم بن طهمان فتردين والفاء عاطفة  
 على مقدر محذوف وفي رواية جبر بن حازم تردين وهي استفهام محذوف الأداة كادت عليه  
 الرواية الأخرى **(قوله حديثه)** أي يستأنه ووقع في حديث عمره كان أسدقها الحديث  
 المذكور وتلفظه وكان تزوجها على حديثه فغل **(قوله قالت نعم)** زائد حديث عمر فقال  
 ثابت أي طيب ذلك يا رسول الله قال نعم **(قوله أقبل الحديث وطلقها تطليقة)** هو أمر ارشاد  
 وإصلاح لا إيجاب ووقع في رواية جبر بن حازم فرددت عليه وأمره بفراقها واستدل بهذا  
 الساق على أن الخاتم ليس بطلاق وفيه نظر فليس في الحديث ما يشبه ذلك ولما نصبه فان قوله  
 طلقها الخ يحتمل أن يراد بطلاقها على ذلك فيكون طلاقا صريحا على عوض وليس البحث فيه إنما  
 الاختلاف فيما إذا وقع لفظ الخلع أو ما كان في حكمه من غير تعرض لطلاق بصراحة ولا كناية  
 هل يكون الخلع طلاقا أو فسخا وكذلك ليس فيه التصريح بان الخلع وقع قبل الطلاق أو بالعكس  
 نعم في رواية خالد المرسل ثمانية أحاديث الباب فرددتها وأمره بطلاقها وليس صريحا بتقديم  
 العطية على الأمر بالطلاق بل يحتمل أيضا أن يكون المراد أن أعطت طلقها وليس فيه أيضا

ولكني أكره الكفر في الاسلام  
 فقال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أتردين عليه حديثه  
 قالت نعم قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أقبل  
 الحديث وطلقها تطليقة

التصريح بوقوع صيغة الخلع ووقع في امر سل أبي الزبير عند الدارقطني فأخذها له ونخل  
 سيلها وفي حديث حبيبة بنت سهل فأخذها منها وحلست في أهلها لكن معظم الروايات في  
 الباب تسعين خلفا في رواية حجر بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس أنها اختلفت من زوجها  
 أخرجه أبو داود والترمذي **(قوله قال أبو عبد الله)** هو البصري **(قوله لا يتابع فيه عن ابن**  
**عباس)** أي لا يتابع أزهر بن جيل على ذكر ابن عباس في هذا الحديث بل أرسله غيره وراى بذلك  
 خصوص طريق خالد الحذاء عن عكرمة ولهذا عقبه برواية خالد هو ابن عبد الله الطلحاني عن خالد  
 وهو الحذاء عن عكرمة مرسل ثم رواية إبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسل عن أيوب  
 موصول ورواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب الموصلة وصلها الامام علي **(قوله حديثنا فرد)**  
 بضم القاف وتخفيف الزاء وآخر مدال مهملة وهو لقب واسمه عبد الرحمن بن غزوان يقع المجبة  
 وسكون الزاي وأبو نوح كنيته وهو من كبار الحفاظ وثقوه ولكن خطؤه وفي حديث واحد حدث  
 به عن الثعلبي خولق به وليس له في البصري سوى هذا الموضع ووقع عنده في آخر فترت عليه  
 وأمره ففارقها كذا فيه فترت عليه بضمف المفعول والمراد الحقيقة التي وقع ذكراها ووقع عند  
 الامام علي من هذا الوجه فأمره أن يأخذ ما أعطاها ويحل سيلها **(قوله في هذه الرواية**  
**لا طيقه)** تقدم بيانه وهو في جميع النسخ بالقاف وذكر الكرماني أن في بعضها أطيعه بالعين  
 المهملة وهو تصحيف ثم أشار البصري الى أنه اختلف على أيوب أيضا في وصل الخبر وارساله فاتفق  
 إبراهيم بن طهمان وحجر بن حازم على وصله وشالقهما جاد بن زيد فقال عن أيوب عن عكرمة  
 مرسل ويؤخذ من إخراج البصري هذا الحديث في الصحيح فوائد منها أن الاكثرا ذوا صلوا  
 وأرسل الأقل قدم الواصل ولو كان الذي أرسل أحنظ ولا ينزه منه أنه تقدم رواية الواصل على  
 المرسل دائما ومنها أن الراوي اذا لم يكن في الدرجة العليا الضبط ووافقه من هو مثله اعتضد  
 وقاومت الروايات رواية الضابط المتقن ومنها أن أحاديث الصحيح متفاوتة المرتبة الى صحيح  
 وأصح وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم أن الشقاق اذا حصل من قبل المرأة فقط جاز الخلع  
 والقديبة ولا يتقيد ذلك بوجوده منهما جميعا وأن ذلك يشترع اذا كرهت المرأة عشرة الرجل ولولم  
 يكرها ولم يرم منها ما يقتضي فراقها وقال أبو قلابة ومحمد بن سيرين لا يجوز له أخذ القديبة منها الا  
 أن يرى على يدها رجلا أخرجه ابن أبي شيبة وكثير ما يلقها الحديث واستدل ابن سيرين  
 بظاهر قوله تعالى الآن يا ابن مريم بقا شمسيتين وتعقب بأن الآية البقرة فسرت المراد بذلك مع مادل  
 عليه الحديث ثم ظهر في لما قاله ابن سيرين فجميعه هو تخصيصه بما اذا كان ذلك من قبل الرجل  
 بأن يكرها وهي لا تكرهه فضايرها لتفندي منه فوقع النبي عن ذلك الآن يراها على فاحشة  
 ولا يجدي نية ولا يجب أن يفضها فيجوز حينئذ أن يقتدي منها يأخذ منها ما تراضياعا عليه  
 ويطلقها فليس في ذلك مخالفة للحديث لان الحديث ورد فيها اذا كانت الكراهة من قبلها  
 واختار ابن المنذر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق بينهما جميعا وان وقع من أحدهما لا يدفع الاثم  
 وهو قوي موافق لظاهر الآيتين ولا يخالف ما ورد فيه وبه قال طائوس والشعبي وجماعة من  
 التابعين وأجاب الطبري وغيره عن ظاهر الآية بأن المرأة اذا لم تقم بحقوق الزوج التي أمرت بها

قال أبو عبد الله لا يتابع فيه  
 عن ابن عباس وخديجة  
 امضى الواسطي حديثنا خالد  
 عن خالد الحذاء عن عكرمة  
 أن أخت عبد الله بن أبي  
 بهذا وقال تزيين حديثه  
 قالت نعم فردتها وأمره  
 يطلقها وقال إبراهيم بن  
 طهمان عن خالد عن عكرمة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وطلقها وعن أيوب بن أبي تيمية  
 عن عكرمة عن ابن عباس  
 أنه قال جاءت امرأة ثابت  
 ابن قيس الى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فقالت يا رسول  
 الله اني لأعجب على ثابت  
 قدين ولا خلق ولكني  
 لأطيعه فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فتردين  
 عليه حديثه قالت نعم

قول الشارح قوله حديثنا  
 فراد هو مذكور في السند  
 بعد اه

كان ذلك منفر الزوج عنها غالباً ومقتضا البغض لها فانسبت المخافة اليها لذلك وعن الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم لم يستفسر ثابتهل أنت كارهها كما كرهتكم أم لا وفيه ان المرأة اذا سألت زوجها الطلاق على مال فطلقة ما وقع الطلاق فان لم يقع الطلاق صريحاً ولا يؤايد فيه الخلاف المتقدم من قبل واستدل لمن قال بأنه فسح بما وقع في بعض طرق حديث الباب من الزيادة ففي رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس عند أبي داود والنسائي وابن ماجه من حديث الربيع بنت عوذ قيس فأمهرها أن تعتد بحضة وعند أبي داود والنسائي وابن ماجه من حديث الربيع بنت عوذ أن عثمان أمهرها أن تعتد بحضة قال وتبع عثمان في ذلك قتادة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمرأة ثابت بن قيس وفي رواية للنسائي والطبراني من حديث الربيع بنت عوذ أن ثابت بن قيس ضرب أمرأة فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره أخذ النبي لها ودخل سيبلها قال ثم فأمهرها أن تربع حضة وتطيق بأهلها قال الخطابي في هذا أقوى دليل لمن قال ان الخلع فسح وليس بطلاق اذ لو كان طلاقاً لم تكف بحضة للعدة اه وقد قال الامام أحمد ان الخلع فسح وقال في رواية وانها لا تحل لغير زوجها حتى عصى ثلاثة أقرأه لم يكن عنده بين كونه فسحاً وبين النقص من العدة ثلاثة واستدل به على أن العدة لا تكون الا بما أعطى الرجل المرأة عينا أو قدرها لقوله صلى الله عليه وسلم أن تردين عليه حديثه وقد وقع في رواية سعيد بن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في آخر حديث الباب عند ابن ماجه والبيهقي فأمهر ما أن يأخذ منها ولا يزاد وفي رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد قال أيوب لا أحفظ ولا تزدد ورواه ابن جرير عن عطاء بن سلاف في رواية ابن المبارك وعبد الوهاب عنه أما الزيادة فلا زاد ابن المبارك عن مالك وفي رواية الثوري وكره أن يأخذ منها أكثر مما أعطى ذكر ذلك كله البيهقي قال ووصله الوليد بن مسلم عن ابن جرير بن كزبان عن ابن عباس فيه أخرجه ابو الشيخ قال وهو غير محفوظ يعني الصواب ارساله وفي مرسل أبي الزبير عند الدارقطني والبيهقي أن تردين عليه حديثه التي أعطاك قالت نعم وزيادة قال النبي صلى الله عليه وسلم أما الزيادة فلا ولكن حديثه قالت ثم فأخذناه وخطي سيبلها ورجال اسناده ثقات وقد وقع في بعض طرقه سمعه أبو الزبير من غير واحد فان كان فيهم صحابي فهو صحيح والافيعضد بما سبق لكن ليس فيه دلالة على الشرط فقد يكون ذلك وقع على سبيل الإشارة رفقاها وأخرج عبد الرزاق عن علي لا يأخذ منها فوق ما أعطاهما وعن طاوس وعطاء الزهري مثله وهو قول أبي حنيفة وأحمد وأحق وأخرج اسمعيل بن إسحق عن ميمون بن مهران من أخذ أكثر مما أعطى لم يسرح باحسان ومقابل هذا ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال ما أحب أن يأخذ منها ما أعطاهم البديع لها شيئاً وقال مالك لم أزل أسمع أن الفدية تنجز بالصدقة وبأكثر منه لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ولي حديث حبيبة بنت سهل فإذا كان الفسوخ من قبلها حلال الزوج ما أخذ منها برضاها وان كان من قبله لم يحل له ويرد عليها ان أخذ وتغضى الفرقه وقال الشافعي اذا كانت غير مؤدية لحقه كارهة حل له أن يأخذ فانه يجوز أن يأخذ منها ما طاب به نفسا بغير سبب في السبب أولى وقال اسمعيل القاضي ادعى بعضهم أن المراد بقوله تعالى فيما اقتدت به أي بالصدقة وهو مردود لانه لم يقيد في الآية بذلك وفيه أن الخلع



جائز في الحضي لا يمسلي الله عليه وسلم لم يستفصلها أحاطض هي أم لا لكن يجوز أن يكون ترك ذلك لسبق العلية أو كان قبل تقريره فلا دلالة فيمن يخصه من منع طلاق الحاطض وهذا كله تقرير على أن الخلع طلاق وفيه أن الأخبار الواردة في ترحيب المرأة من طلب طلاق زوجها محمولة على ما إذا لم يكن بسبب يقتضي ذلك لحديث ثوبان أيما امرأه سألت زوجها الطلاق فحرام عليها المنة الحنة رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان و يدل على تخصيصه قوله في بعض طرقه من غير ما بأس ولحديث أبي هريرة المتزعمات والختلعات هن المتافات أخرجه احمد وانسائي وفي محضه نظر لان الحسن عند الاكثر لم يسمع من أبي هريرة لكن وقع في رواية السائي قال الحسن لم أسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث وقد تأوله بعضهم على أنه أراد لم يسمع هذا الا من حديث أبي هريرة وهو تكلف وما المانع أن يكون سمع هذا منه فقط وصار يرسل عنه غير ذلك فتكون قصته في ذلك كقصته مع عروة في حديث العقبة كما يأتي في باب ان شاء الله تعالى وقد أخرجه سعد بن منصور ومن وجه آخر عن الحسن مرسل لم يذكره أباه مرة وفيه أن العاصي إذا فتي بخلاف ما روى أن المعتز لما رواه إمامه لأن ابن عباس روى قصة امرأة ثابت بن قيس الله على أن الخلع طلاق وكان يفتي بأن الخلع ليس بطلاق لكن ادعى ابن عبد البر أنه قد روى ذلك عن ابن عباس أنه لا يعرف له أحد نقل عنه أنه فسح وليس بطلاق الاطاول وفيه نظر لان طاولا ساقية حافظه فليس به تفرده وقد تعلق العلماء بذلك بالقول ولا أعلم من ذكر الاختلاف في المسئلة الا ابو حنيفة ان ابن عباس كان يراه فسحا ثم أخرجه اسمعيل القاضي بسند صحيح عن ابن أبي نجيم ان طاولا ساقا ان الخلع ليس بطلاق أنكره عليه أهل مكة فأعتذروا قال نعم قاله ابن عباس قال اسمعيل لانهم أحدا قاله غيره اه ولكن الشان في كون قصة ثابت صرح في كون الخلع طلاقا (تكميل) نقل ابن عبد البر عن مالك أن المشتعلة هي التي اختلفت من جميع مالها وان المقتضية التي اقتدت ببعض مالها وان المباراة التي بارت زوجها قبل الدخول قال ابن عبد البر وقد يستعمل بعض ذلك موضع بعض (قوله ما الشقاق وهل يشير بالخلع عند الضرورة وقوله تعالى وان خست شقاق بينهما الآية) كذا لا يذروا النسبي ولكن وقع عنده الضرر وزاد غيرهما فاعتوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان قوله شخيرا قال ابن بطال أجمع العلماء على أن الخاطب بقوله تعالى وان خست شقاق بينهما الحكم وان المراد بقوله ان يدا اصلا حال الحكم وان الحكمين يكون أحدهما من جهة الرجل والآخر من جهة المرأة الا أن لا يوجب من أهلها ما من يصلح فيصير أن يكون من الاجاب عن يصلح لذلك وأنهما اذا اختلفا لم يقد قولهما وان اتفاقا فقد في الجمع بينهما من غير توكيل واختلقوا فيما اذا اتفاقا على الفرقة فقال مالك والاوزاعي واصحق بن عذافر توكيل ولا من الزوجين وقال الكوفيون والشافعي وأحمد يحتاجان الى الاذن فانما مالك ومن تابعه فأحقوا بالعين والمولى فان الحكم يطلق عليها فكذلك هذا وأيضا لما كان الخاطب بذلك الحكم وان الارسال اليهم دل على أن يلوغ الغاية من الجمع أو التفرق اليهم وجرى الباقيون على الاصل وهو أن الملاق يد الزوج فان آذن في ذلك والاطلاق عليه الحكم كما ثم ذكر طرا من حديث المسور في خطبة على بنت أبي جهل وقد تقدمت الإشارة اليه في النكاح

حدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك الخزرجي حدثنا قراة أبو نوح حدثنا جري بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاء ابن أمية ثابت بن قيس بن شماس الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما تقوم على ثابت فدين ولا خلق الا أني أخاف الكفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتردين عليه حديثه قالت نعم فتردت عليه وأمره فقارها محمد بن سالمين حدثنا جلد عن أيوب عن عكرمة أن جيلة فذكر الحديث (باب الشقاق وهل يشير بالخلع عند الضرورة وقوله تعالى وان خست شقاق بينهما الآية)

واعترضه ابن التين بأنه ليس فيه دلالة على ما ترجمه ونقل ابن بطال قوله عن المهلب قال إنما حاول الضاري بإرادته أن يجعل قول النبي صلى الله عليه وسلم فلا آذن خلعا ولا يقوى خلف لانه قال في الخبر الآن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي فسد على الطلاق فإن أراد أن يستدل بالطلاق على الخلع فهو ضعف وانما يؤخذ منه الحكم بقطع الزنازع وقال ابن المنبر في الحاشية يمكن أن يؤخذ من كونه صلى الله عليه وسلم أشار بقوله فلا آذن إلى أن عليا ترك الخطبة فأذا ساغ جواز الإشارة بعدم النكاح التحق به جواز الإشارة بقطع النكاح وقال الكرماني تؤخذ مطابقة الترجمة من كون فاطمة ما كانت ترضى بذلك فكان الشقاق بينها وبين علي متوقعا فاراد صلى الله عليه وسلم دفع وقوعه على من ذلك بطريق الإيجاز الإشارة وهي مناسبة جيدتين يؤخذ من الآية ومن الحديث العمل بسد الزنازع لأن الله تعالى أمر ببعض الحكمين عند خوف الشقاق قبل وقوعه كذا قال المهلب ويحصل أن يكون المراد بالخوف وجود علامات الشقاق المقتضى لاستقرار النكاح وسوء المعاشرة **(قوله ما)** لا يكون بيع (الامة طلاقا) في رواية المسقاة طلاقها ثم أورده قصة بريرة قال ابن التين لبيات في الباب شيء مما يدل عليه الترمذي لكن لو كانت معه ما علمه باقية ما خبرت بعد عقها لأن شرافة عائشة كان العتيق يراهم وهذا الذي قاله عجب أما أولا فإن الترجمة مطابقة فإن العتيق إذا لم يستلزم الطلاق فالبيع بطريق الأولى وأيضا فإن التفسير الذي جرى إلى الله اقل يقع الاسباب العتيق لا لاسبب البيع وأما ثانياً فإنها لو طلقت بمجرد البيع لم يكن التفسير قائداً وأما ثالثاً فإن آخر كلامه برداً فإنه ثبت ما انفاه من المطابقة قال ابن بطال اختلف السلف هل يكون بيع الامة طلاقا فقال الجمهور لا يكون بيعها طلاقاً وروى عن ابن مسعود وابن عباس وابن بكير ومن التابعين عن سعيد بن المسيب والحسن ومجاهد قالوا لا يكون طلاقاً وعكوا بظاهر قوله تعالى والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ووجه الجمهور حيث الباب وهو أن بريرة عقت فغيرت في زوجها فلو كان طلاقاً يقع بمجرد البيع لم يكن التفسير معنى ومن حيث النظر أنه عقد على منفعة فلا يطلعه بيع الرقبة كافي العين المؤجرة والآية نزلت في المسبيات فمن المراد بملك العين على ما ثبت في الصحيح من سبب نزولها اهـ ملخضا وما نقله عن العصابة أخرجه ابن أبي شيبة بأسانيد فيها انقطاع وفيه عن جابر وأُس أيضاً وما نقله عن التابعين فيه بأسانيد صحيحة وفيه أيضاً عن عكرمة والشعي نخوة وأخرجه سعيد بن منصور عن ابن عباس بسند صحيح وروى جابر بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال إذا تزوج عبده بأمته فالطلاق يبد العبد وإذا اشترى أمة لها زوج فالطلاق يبد المشتري وأخرج سعيد بن منصور عن طريق الحسن قال إناي العبد طلاقه وحديث عائشة في قصة بريرة وأورد المصنف في أول الصلاة توفي عبدنا بواب مطولا ومختصرا وطريق ربيعة التي أوردناها وأوردته موصولة من طريق مالك عن عن القاسم عن عائشة وأوردناها في الاطعمة من طريق اسمعيل بن جعفر عنه عن القاسم مرسل ولا يضر إرساله لأن مالكاً حفظ من اسمعيل وأتقن وقدوافقه أسامة بن زيد وغير واحد عن القاسم وكذلك رواه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة لكن صدره بقصة اشترط الذين باعوها على عائشة أن يكون لهم الولاء وقد قدم مستوفى في كتاب العتيق وكذا رواه عروة وعمره

حدثنا أبو الوليد حدثنا  
الثبت عن ابن أبي مليكة  
عن السورين مخرومة الزهري  
قال سمعت النبي صلى الله  
عليه وسلم يقول إن في المغيرة  
استأذنا في أن ينكح علي  
ابنتهم فلا آذن **(باب)**  
لا يكون بيع الامة طلاقاً

والاسود وأمين المكي عن عائشة وكذا رواه نافع عن ابن عمر أن عائشة ومنهم من قال عن ابن عمر عن عائشة وروى قصة اليرمة والسم أنس ويقدم حديثه في الهبة يأتي وروى ابن عباس قصة قصير خالما عتقت كإياي بعدل طرقه كلها بحجة (قوله كان في بريرة) تقدم ذكرها وضبط اسمها في آخر العتق وقيل أنها بنية بفتح النون والموحدة وقيل أنها بقطبة بكسر القاف وسكون الموحدة وقيل إن اسم أبيها صفوان وإن له حصة واختلف في موالها في رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة أن بريرة كانت لناس من الانصار وكذا عند التسائي من رواية سمك عن عبد الرحمن ووقع في بعض الشرور لا لأبي لهب وهو وهم من قاله اتقل وهمه من أين أحدر رواية قصة بريرة عن عائشة إلى بريرة وقيل لأبي هلال أخرجه الترمذي من رواية جرير عن هشام بن عروة (قوله ثلاث سنن) يوفى رواية هشام ابن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ثلاث قصبات وفي حديث ابن عباس عند أجدواي داود قضى فيها النبي صلى الله عليه وسلم أربع قصبات فذكره حديث عائشة وزاد أمرها أن تعد عدة الحرة أخرجه الدارقطني وهذه الزيادة لم تقع في حديث عائشة فلذلك اقتصر على ثلاث لكن أخرج ابن ماجه من طريق الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الاسود عن عائشة قالت أمرت بريرة أن تعد ثلاث حصص وهذا مثل حديث ابن عباس في قوله تعد عدة الحرة ويختلف ما وقع في رواية أخرى عن ابن عباس تعد بحصة وقد تقدم البحث في عدة المخلعة وإن من قال انخلع فسبح قال تعد بحصة وهن ليس اختيارا للعسة نفسها إطلاقا فكان القياس أن تعد بحصة لكن الحديث الذي أخرجه ابن ماجه على شرط الشيخين بل هو في أعلى درجات الصحة وقد أخرج أبو يعلى والبيهقي من طريق أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عدة بريرة عدة المطلقة وهو شاهد قوي لأن أبا معشر وإن كان فيه ضعف لكن يصلح في المتابعات وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عثمان وابن عمر وزيد بن ثابت وآخرين أن الأمة إذا عتقت تحت العبد فطلاقها طلاق عسود وعدتها عدة حرة وقد قدمت في العتق أن العلماء استنفوا في قصة بريرة تصانيف وأن بعضهم أوصلها إلى أربعمائة فائدة ولا يخالف ذلك قول عائشة ثلاث سنن لأن مراد عائشة ما وقع من الأحكام فيها مقصودا خاصة لكن لما كان كل حكم منها يشق على تعدد قاعدة يستطالع العالم القطن منها فوائد جيدة وقع التكرار من هذه الحشية وانضم إلى ذلك ما وقع في سياق القصة غير مقصود فإن ذلك أيضا فوائد تؤخذ بطريق التنبه أو الاستنباط أو اقتصر على الثلاث أو الأربع لكونها أظهر ما فيها وما عداها اختيارا بخذ بطريق الاستنباط أو لأنها أهم والحاجة إليها أسس قال القاضي عباس معنى ثلاث أو أربع أنها شرعت في قصتها وما يظهر فيها مما سوى ذلك فكان قد علم من غير قصتها وهذا أولى من قول من قال ليس في كلام عائشة حصر ومفهوم العدد ليس بحجة وما أشبه ذلك من الاعتذارات التي لا تدفع سؤال ما الحكمة في الاختصار على ذلك (قوله أنها أعتقت نحر) زاد في رواية اسمعيل بن جعفر في أن تقر تحت زوجها أو تفارقه وتقر بفتح القاف وتشديد الراء أي تدوم وتقدم في العتق من طريق الاسود عن عائشة فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم فغيرها من زوجها فاختارت نفسها وفي رواية للدارقطني من طريق أنان بن صالح عن

حدثنا اسمعيل بن عبد الله حدثني مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم ابن محمد عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان في بريرة ثلاث سنن إحدى السنن أنها عتقت نحرين في زوجها

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبربرة أذهبي فقد عتقت معك  
بعضك زاد ابن سعد من طريق الشعي من سلافاختارى وبأني تمام ذلك في شرح الباب الذي  
بعد هذا بابين **(قوله)** وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم **(الولامن أعتق)** هذه السنة الثانية  
وقد تقدم بيان سببها مستوفى في العتق والشروط وفي رواية تافع عن ابن عمر المأخوذة وكذا  
في عدة طرق عن عائشة أنها الولامن أعتق ويستفاد منه أن كلمة إنما تفيد الحصر والامتنان  
من إثبات الولامن للعتق نفسه عن غيره وهو الذي أرى لمن انشروا يؤخذ منه أنه لا ولا للإنسان  
على أحد بغير العتق فيعتق من أسلم على يده أحد وصحائي الصنف في القرائن وأنه لا ولا  
للملتقط خلافا لما صحق ولان حالف أناسا خلافا لما تنص من السلف وبه قال أبو حنيفة  
ويؤخذ من عمومه أن الحربى لو أعتق عبدا ثم أسلم أنه يسقط ولاؤه وبه قال الشافعي وقال ابن  
عبدا البراهنة قياس قول مالك ووافق على ذلك أبو يوسف وخالف أصحابه فانهم قالوا العتق في  
هذه الصورة أن يتولى من يشاء **(قوله)** ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية أسهم  
ابن جعفر بيت عائشة **(قوله)** والبرمة تقور بلم تقرب إليه خير وأدم في رواية أسهم  
جعفر فدعا بالقدح فأتى بجزر **(قوله)** ألم أرا البرمة فيها لم قالوا بلى ولكن ذالم لم تصدق به على  
بربرة وأنت لآكل الصدقة وقع في رواية الأسود عن عائشة في الزكاة وأني النبي صلى الله  
عليه وسلم بلم فقالوا هذا ما تصدق به على بربرة وكذا في حديث أنس في الهبة ويجمع بينهما  
بأنه لما سلم أنه أتى به وقل له ذلك ووقع في رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أسهم عن عائشة في  
كتاب الهبة فأهدى لها لم فقيل هذا تصدق به على بربرة فإن كان الصغير لبربرة فكانه أطلق على  
الصدقة علم أهديه لها وإن كان لعائشة فلا تبرز بربرة تصدقوا عليها بالعلم أهلت منه لعائشة  
ويؤيده ما وقع في رواية أسامة بن زيد عن القاسم عن أسهم وابن ماجه ودخل على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم والمريحل يقور بلم فقال من أين لك هذا قلته أهديته لبربرة تصدق به  
عليها وعند أسهم وسلم من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن  
أبيه عن عائشة وكان الناس تصدقون عليها فتدبى لنا وقد تقدم في الزكاة ما يتعلق بهذا المعنى  
والعلم المذكور وقع في بعض الشروح أنه كان لم بقره في نظر بل جاء عن عائشة تصدق على  
مولاي بشاة من الصدقة فهو أولى أن يؤخذ به ووقع بعد قوله هو عليها صدقة فلهذا هدية من رواية  
أبي معاوية المذكورة فكلوه وما ذكر فوائده بعد ما بين أن شاء الله تعالى **(قوله)** ما  
خيار الأمة فتحت العبد يعني إذا عتقت وهذا أصح من الخاري التي ترجع قول من قال أن  
زوج بربرة كان عبدا وقد ترجم في أوائل الكتاب حديث عائشة في قصة بربرة باب الحرمة فتحت  
العبد هو جزم منه أيضا بأنه كان عبدا وبأني بيان ذلك في الباب الذي يليه واعترض عليه هناك  
ابن المنبر بأنه ليس في حديث الباب أن زوجها كان عبدا وإثبات اختيارها لا يدل لأن الخلق  
يدعي أن لا فرق في ذلك بين الحر والعبد والجواب أن الخاري جرى على عادة من الإشارة إلى  
ما في بعض طرق الحديث الذي ورد له لا شك أن قصة بربرة لم تعد وقد رجح عندها أن زوجها  
كان عبدا فلذلك جزم به واقتضت الترجمة بطريق المفهوم أن الأمة إذا كانت تحت حرفة فتحت  
لم يكن لها خيار وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الجمهور إلى ذلك وذهب الكوفيون إلى

وقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الولامن أعتق  
ودخل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم والبرمة  
تقور بلم تقرب إليه خير  
وأدم من أدم البيت فقال  
ألم أرا البرمة فيها لم قالوا بلى  
ولكن ذالم لم تصدق به  
على بربرة وأنت لآكل  
الصدقة قال عليها صدقة  
ولنا هدية **(باب خيار  
الأمة فتحت العبد)**

اثبات الخبران عنقت سواء كانت تحت سر أم عبدوتسكو ابجدت الاسود بن يزيد عن عائشة  
أن زوج بريرة كلوا وقد اختلف فيه على راويه هل هو من قول الاسود أو رواه عن  
عائشة أو هو قول غيره كما بينه قال ابراهيم بن أبي طالب أحد حفاظ الحديث وهو من أقران  
مسلم فبما أخرجه البيهقي عنه خالف الاسود الناس في زوج بريرة وقال الامام أحمد انما يصح  
أنه كل من راعى الاسود وحده وما جاعل غيره فليس بذلك وصح عن ابن عباس وغيره أنه كل عبدا  
ورواه علماء المدينة وأذرى علماء المدينة شيئا وعملوا به فهو أصح شئ وإذا عتقت الامتعت  
الحرف فقتلها المتفق على حتمه لا يفسخ بأمر محتلف فيه اه وسأيت من يدل هذا بعداين وحاول  
بعض الحنفية ترجيح رواية من قال كان سر اعنى رواية من قال كان عبدا فقال الرق تعقبه الحريرة  
بلا عكس وهو كما قال لكن محل طريق الجمع اذا تساوت الروايات في القوة أو مانع التفرد في مقابلة  
الاجتماع فتكون الرواية المنفردة شاذة والشاذ مردود ولهذا لم يعتبر بالجهر مطلقا لجمع بين  
الروايتين مع قولهم انه لا يصار الى الترجيح مع امكان الجمع والذي يتصل من كلام محققهم وقد  
أكثر منه الشافعي ومن تبعه أن محل الجمع اذا لم يظهر الغلط في إحدى الروايتين ومنهم من  
شرط التساوي في القوة قال ابن بطال أجمع العلماء أن الامة اذا عتقت تحت عبدا فان لها  
الخيار والمعنى فيه ظاهر لان العبد غير مكافئ للحررة في أكثر الاحكام فاذا عتقت بنت لها  
الخيار من الباقى عصمته أو المفارقة لانها في وقت العقد عليها لم تكن من أهل الاختيار واجتنب  
من قال ان لها الخيار ولو كانت تحت سر بأنها عند التزويم لم يكن لها رأى لاتفاقهم على أن  
لولاها أن يزوجه بغير رضاها فاذا عتقت فتبدلها حال لم يكن قبل ذلك وعارضهم الاسودون  
بأن ذلك لو كان وثبت الخبر البكر اذا زوجها أو هو ما بلغت شريفة وليس كذلك فكذلك  
الامة تحت الحرفان لم يحدث لها بالعق حال ترزعه عن الحرف فكانت كالكتابة تسلم تحت  
المسلم واختلف في التي تختار الفراق هل يكون ذلك طلاقا أو فسحا فقال مالك والاوزاعي  
والليث تكون طلاقا ثبته وبنت منه عن الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة وقال  
الباقر بن يكون فسحا لا طلاقا **(قوله)** عن ابن عباس قال رأيت عبد يعنى زوج بريرة هكذا  
أورده مختصرا من هذا الوجه وهو لفظ شعبة وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق مربي عن  
أبي الوليد شيخ البخاري فمعنى شعبة وحده وزاد الاسماعيلي من طريق عبد الصمد عن شعبة  
رأيت يسي وفي روايته لقد رأيت بيعها وأما لفظ همام فأخرجه أبو داود ومن طريق ثقات عنه  
بلفظ أن زوج بريرة كل عبد أسود يسي مغتافيرها النبي صلى الله عليه وسلم وأمرها أن تعتد  
وساقه أحد من عفان عن همام مطولا وفيه أنها اعتد عدة الحريرة ثم أورد البخاري الحديث  
من وسحق عن أبي يعنى عن عكرمة عن ابن عباس قال في أحدهما ذلك مغت عبد في فلان يعنى  
زوج بريرة وفي الأخرى كل زوج بريرة عبد أسود يقال له مغت وهكذا من غير وجه أن  
احصه مغت وضبط في البخاري بضم أوله وكسر المجهمة ثم تحتانقسا كنه ثم ثلثة ووقع عند  
العسكري بفتح المهملة وتشديد الصادية وآخره محدث والاول أثبت وبه جزم ابن ماكولا  
وغيره ووقع عند المستغفرى في الصحابة من طريق محمد بن عجلان عن يحيى بن عروة عن عروة عن  
عائشة في قصة بريرة أن اسم زوج بريرة مقسم وما أظنه إلا تصغيرا **(قوله)** عبد البني فلان عند

حدثنا أبو الوليد حدثنا  
شعبة وهمام عن قتادة عن  
عكرمة عن ابن عباس قال  
رأيت عبد يعنى زوج بريرة  
حدثنا عبد الأعلى بن جواد  
حدثنا وهيب حدثنا أيوب  
عن عكرمة عن ابن عباس  
قال ذلك مغت عبد في  
فلان يعنى زوج بريرة كانى  
أظن اليه تبعها في سكت  
المدينة يسي عليها حدثنا  
قتيبة بن سعيد حدثنا عبد  
الوهاب عن أيوب عن عكرمة  
عن ابن عباس رضى الله  
عنهما قال كل زوج بريرة  
عبد أسود يقال له مغت  
عبد البني فلان كانى أظن  
اليه يطوف وراءها في سكت  
المدينة

الترمذي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أيوب كلن عبد أسود بن المغيرة وفي رواية هشيم  
عن سعيد بن منصور وكان عبد الالك المغيرة من بني مخزوم ووقع في المعرفة لابن مندم مضت  
مولد أحد بن جشم ثم ساق الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة مثل ما وقع في الترمذي لكن  
عند أبي داود بسند فيه ابن اسحق وهي عند مضت عبد لكال أي أحد وقال ابن عبد البر مولد بن  
مطيع والاول أنبأ نسخة اسناد مطيع الجع لان بن المغيرة من آل مخزوم كما في رواية هشيم وبني  
جشم من أسدين بن عوف بن مطيع من آل عدلين كعب ويمكن أن يدعى أنه كان مشتركا بينهم  
على بعده أو نقل **قوله** ما شفاععة النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة أي  
عند بريرة فترجع إلى عصمته قال ابن المنير موقع هذه الترجمة من الفقه تسويغ الشفاععة لتمام  
عندنا لخصم في خصمه أن يحط عنه أو يسقط ويحذف ذلك وتعقب بأن خصمة بريرة تقع الشفاععة  
فيها عند الترافع وفيه نظر لان ظاهر حديث الباب أنه بعد الحكم لكن لم يصرح بالترافع اذ روية  
ابن عباس / زوجها أيكي وقول العباس ٣ وبعد ولوراجعته فيصير أن يكون القول عند الترافع  
لان الواو لا تقتضي الترتيب **قوله** (ابن سعد بن محمد) هو ابن سلام على ما بينت في المقدمة وقد أخرجه  
النسائي عن محمد بن بشار وابن ماجه عن محمد بن المنصور ومحمد بن خلاد الباهلي قالوا أحد ثنا عبد  
الوهاب الثقفي وابن بشار وابن المنصور في شيوخ البصري فيصير أن يكون المراد أحد هما **قوله**  
حدثنا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي وخالد شقيقه هو الخالد وقد سبق في الباب الذي قبله  
عن قتيبة عن عبد الوهاب هو الثقفي هذا عن أيوب فكان له فيه شيعتين لكن رواية خالد الخذاء  
أم ساقا كما ترى وطريق أيوب أخرجهما الاصحاح على من طريق محمد بن الوليد البصري عن عبد  
الوهاب الثقفي وطريق خالد أخرجهما من طريق أحد بن ابراهيم الدوري عن الثقفي أيضا وساقه  
هنيئا نحو ما وقع عند البصري **قوله** بطوف خلفها أيكي في رواية وهيب عن أيوب في الباب  
الذي قبله يقعها في سلك المدينة يسكن عليها والكل بكسر الميملة وفتح الدال كاف جمع سكة وهي  
الطرق ووقع في رواية سعيد بن أبي عروبة في طرق المدينة فواضح وان دموعه تسيل على  
لحيته بترضاها فتضاره فلم يفعل وهذا ظاهر أن سؤاله لها كان قبل الفقرة وظاهر قول النبي صلى  
الله عليه وسلم في رواية الباب ولوراجعته أن ذلك كان بعد الفقرة وبه جزم ابن بطال فقال لو كان  
قبل الفقرة لقال واخترته **قلت** ويحتمل أن يكون موقعه ذلك قبل وبعد وقد عكس رواية  
سعيد بن منصور في التوراني اخبارها وبيان البصري بعد **قوله** يا عباس هو ابن عبد المطلب  
والدراوي الحديث تقدم ما فيه وفي رواية ابن ماجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليعباس  
يا عباس وعند سعيد بن منصور عن هشيم قال أنبا خالد هو الخالد بسند أنه العباس كان كام  
النبي صلى الله عليه وسلم أن يطلب اليها في ذلك فيمده لالة على أن قصة بريرة كانت متأخرقة سنة  
التاسعة أو العاشرة لان العباس انما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف وكان ذلك في  
أواخر سنة ثمان ويؤيده أيضا قول ابن عباس أنه شاهد ذلك وهو انما قدم المدينة مع أيوب  
ويؤيده تأخر قسمتها أيضا بخلاف قول من زعم أنها كانت قبل الافك أن عائشة في ذلك الزمان  
كانت صغيرة فبعد وقوع تلك الامور والمراجعة والمسايرة إلى الشرايع والعقوبات منها ويشد  
وأيضا فقول عائشة ان شاموسا ملك أن أعداها لهم عقد واحدة فيه إشارة إلى وقوع ذلك في

هـ (باب شفاعة النبي صلى  
الله عليه وسلم في زوج  
بريرة) حدثني محمد ثنا  
عبد الوهاب حدثنا خالد بن  
عكرمة عن ابن عباس أن  
زوج بريرة كان عبدا يقال  
له مضت كافي أنظر السه  
بطوف خلفها أيكي ودموعه  
تسيل على لحيته فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم ليعباس  
يا عباس ألا تعجب من حب  
مغيب بريرة ومن بغض  
بريرة فغيبنا فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم

٣ قوله وقول العباس الخ  
هكذا في جميع النسخ  
وحررها اه

آخر الامر لانهم كانوا في اول الامر في غابة الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح وفي كل ذلك رد على من زعم ان قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافك وجاهل على ذلك وقوع ذكرها في حديث الافك وقد قدمت الجواب عن ذلك هناك ثم رأيت الشيخ تقي الدين السبكي استشكل القصة ثم جوزها بأنها كانت تقدم عائشة قبل شرائها واشترتها واخرت عتقها الى بعد الفتح او دام حزن زوجها عليها مطويرة او كان حصل الفسيفس وطلب ان ترده بعد جدبها وكانت لعائشة ثم اعياها ثم استعادتها بعد الكتابة اه وأقوى الاحتمالات الاول كما ترى **(قوله لوراجعته)** كذا في الاصول جنة واحدة ووقع في رواية ابن ماجه لوراجعته بابا ثمانية ساكنة بعد المناة وهي لفعة ضيقة وزاد ابن ماجه فانه أبو وليك ونظاير ما أنه كان له منها وليك **(قوله تأمرني)** زاد الاسماعيلي قال لا وفيه اشعار بان الامر لا ينصرف في صيغة فعل لانها طابها بقوله لوراجعته فقالت تأمرني أي تر يدب هذا القول الامر فيجب على وعند ابن مسعود من هرسل ابن سبرين بسند صحيح فقالت يا رسول الله أشئ واجب على قال لا **(قوله قال انما أنا شفع)** في رواية ابن ماجه انما أنا شفع أي أقول ذلك على سبيل الشفاعه لا على سبيل الحكم عليك **(قوله فلا حاجتي فيه)** أي فاذا لم تنازمني بذلك لا أختر العود اليه وقد وقع في الباب الذي بعده فلو أعطاني كذا وكذا ما كنت عنده **(قوله باب)** كذا الهم بغير ترجمة وهو من متعلقات ما قبله وأورد فيه قصة بريدة عن عبد الله بن رباح عن شعبة عن الحكم وهو ابن عتيبة جنة واحدة وموحدة مضى عن ابراهيم وهو الخبي عن الاسود وهو ابن زيد أن عائشة أرادت أن تشتري برة فساق القصة مختصرة وصورة ساقه الاموال لكن أوردته في كفارات الايمان مختصرا عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال فيه عن الاسود عن عائشة وكذا أوردته في القرائن عن حفص بن عمر عن شعبة وزاد في آخره قال الحكم وكان زوجها ابراهيم ثم أوردته بعده من طريق منصور عن ابراهيم عن الاسود أن عائشة فساق نحو ساق الباب وزاد فيه وخبر فاختارت نفسها وقالت لو أعطيت كذا وكذا ما كنت معه قال الاسود وكان زوجها ابراهيم قال الضاري قول الاسود منقطع وقول ابن عباس رأيت عهده أصح وقال في الذي قبله في قول الحكم بخول ذلك وقد أورد الضاري عقبة رواية عبد الله بن رباح عن عهده عن آدم عن شعبة ولم يسبق لفظه لكن قال وزاد فخيرت من زوجها وقد أوردته في الزكاة عن آدم هذا الاسناد فلم يذكره ذلك زيادة وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن آدم شيخ الضاري فيه فجعل الزيادة من قول ابراهيم ولقطعه في آخره قال الحكم قال ابراهيم وكان زوجها ابراهيم فخيرت من زوجها فظهر أن هذه الزيادة مدرجة وحذفها في الزكاة ذلك وانما أوردناها مشيرة الى أن أصل التخصير في قصة برة ثابت من طريق أخرى وقد قال الدارقطني في العلل لم يختلف على عروته عن عائشة أنه كان عبدا وكذا قال جعفر ابن محمد بن علي عن أبيه عن عائشة وأبو الاسود واسامة بن زيد عن القاسم (قلت) ووقع لبعض الرواة فيه غلط فأنخرج قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن حزم من طريقه قال أبا ناسا أحمد بن زيد المعلم حدثنا موسى بن معاوية عن جوير عن هشام عن أبيه عن عائشة كان زوج برة حرة وأولها وهم من موسى أو من أحمد فان الحفاظ من أصحاب هشام ومن أصحاب جوير قالوا كان عبدا منهم اصح بن زهراويه وحديثه عند النسائي وعثمان بن أبي شيبة وحديثه عند أبي داود وعلى

لوراجعته قالت يا رسول الله تأمرني قال انما أنا شفع قالت فلا حاجتي فيه **(باب)**

ابن حجر وحديثه عند الترمذي وأصله عند مسلم وأحال به على رواية أبي أسامة عن هشام وفيه أنه  
كان عبدا قال الدارقطني وكذا قال أبو معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم  
عن أبيه (قلت) ورواه شعبة عن عبد الرحمن فقال كان حرا ثم رجع عبد الرحمن فقال ما أدري  
وقد تقدم في العتق قال الدارقطني وقال عمران بن حدير عن عكرمة عن عائشة كان حرا وهو وهم  
(قلت) في شيتين في قوله وفي قوله عن عائشة وانما هو من رواة عكرمة عن ابن عباس ولم  
يختلف على ابن عباس في أنه كان عبدا وكذا ابن حزم به الترمذي عن ابن حجر وحديثه عند الشافعي  
والدارقطني وغيرهما وكذا أخرجه النسائي من حديث صفية بنت أبي سعيد قالت كان زوج  
بريرة عبدا وسنده صحيح وقال النووي يؤيد قول من قال أنه كان عبدا قول عائشة كان عبدا  
ولو كان حرا ولم يخبرها فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبدا ثم عللت بقولها ولو كان حرا  
لم يخبرها ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله الاوثقي وتعقب بأن هذه الزيادة في رواية جرير عن  
هشام بن عروة في آخر الحديث وهي مسدرة من قول عروة بين ذلك في رواية مالك وأبي داود  
والنسائي ثم وقع في رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت  
كانت بريرة مكاتبه لأناس من الانصار وكانت تحت عبد الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه  
والبيهقي وأسامة فيهمقال وأما دعوى أن ذلك لا يقال الا بتوقف فردوه فان للاجتهاد فيه محالا  
وقد تقدم قريبا توجيهه من حيث الظاهر أيضا قال الدارقطني وقال ابراهيم عن الاسود عن عائشة  
كان حرا (قلت) وأصرح ما رأيت في ذلك رواية أبي معاوية حدثنا الاعمش عن ابراهيم عن  
الاسود عن عائشة قالت كان زوج بريرة حرا فاعتقت خبرت الحديث أخرجه أحمد عنه  
وأخرج ابن أبي شيبة عن ادريس عن الاعمش بهذا السند عن عائشة قالت كان زوج بريرة حرا  
ومن وجه آخر عن النضي عن الاسود أن عائشة حدثته أن زوج بريرة كان حرا حين أعتقت  
فدلت الروايات المفصلة التي قدمتها آتفا على أنه مدرج من قول الاسود أو من دونه فيكون من  
أمثله ما أدرج في أول الخبر وهو نادرقان الاكثر أن يكون في آخره ودونه أن يقع في وسطه وعلى  
تقدير أن يكون. وصولا فخرج رواية من قال كان عبدا بالكثرة وأيضا قال المرء أعرف بحديثه  
فان القاسم ابن أخي عائشة وعروة بن أختها وتابعهما غيرهما فروايتهم الأولى من رواية الاسود  
فانهم ما تعد بعائشة وأعلم بحديثها والله أعلم ويتخرج أيضا بان عائشة كانت تذهب الى أن الامة  
إذا اعتقت تحت الحر لا خيار لها وهذا بخلاف ما روى العراقيون عنهما فكان يلزم عن أصل  
مذهبهم أن يأخذوا بقولها ويدعوا ما روى عنها الاسماء وقد اختلف عنهما فيه وادعى بعضهم  
أنه يمكن الجمع بين الرايتين بحمل قول من قال كان عبدا على اعتبار ما كان عليه ثم أعتق  
فلذلك قال من قال كان حرا ويرد هذا الجمع ما تقدم من قول عروة كان عبدا ولو كان حرا لم تخبر  
وأخرجه الترمذي بلفظ أن زوج بريرة كان عبدا أسود يوم أعتقت فهذا يعارض الرواية  
المتقدمة عن الاسود ويعارض الاحتمال المذكور احتمال أن يكون من قال كان حرا أراد  
ما آل اليه أمره وإذا تعارض استناد واحتمال احتج الى الترجيح ورواية الاكثر يرجح بها  
وكذلك الاحتفظ وكذلك الاثر من وكل ذلك موجود في جانب من قال كان عبدا وفي قصة بريرة من  
النوائد وقد تقدم بعضها في المساجد وفي الزكاة والكثير منها في العتق جواز المكاتب بالسنه



تقرر الحكم الكتاب وقدرى ابن أبي شيبة في الاوائل بسند صحيح انها أول كابة كانت في  
 في الاسلام ويرد عليه قصة سليمان فيصنع بأن أوليته في الرجال وأولية بريرة في النساء وقد قيل  
 ان أول مكاتب في الاسلام أبو أمية عبد رء وادعى الر وباني أن الكابة لم تكن تعرف في  
 الجاهلية وخولف ويؤخذ من مشروعية نجوم الكابة البيع الى أجل والاستقراض ونحو  
 ذلك وفيه الحق الامام العبيد لان الآية ظاهرة في الذكور وفيه جواز كابة أحد الزوجين  
 الرقيقين ويلحق به جواز بيع أحدهما دون الآخر وجواز كابة من لامل له ولا حرفة كذا قيل  
 وفيه نظر لانه لا يلزم من طلبها من عائشة الاعانة على حالها أن يكون لامل لها ولا حرفة وفيه جواز  
 بيع المكاتب اذ ارضى ولم يهجز نفسه اذا وقع التراضى بذلك وحله من منع على أنها مجتزأ نفسها  
 قبل البيع ويحتاج الى دليل وقيل انما وقع البيع على نجوم الكابة وهو بعيد جدا ويؤخذ منه  
 أن المكاتب عبد ما بقى عليه شئ فيستقر عنه اجراء أحكام الرقيق كلها في النكاح والجنابات  
 والمحدود وغيره وقد أكثر سردهما من ذكرنا أنهم جمعوا القوائد المستقطعة من حديث بريرة ومن  
 ذلك أن من أدى أكثر نجومه لا يعتق تغليبا لحكم الاكثر وان من أدى من النجوم بقدر قيمته  
 لا يعتق وأن من أدى بعض نجومه لم يعتق منه بقدر ما أدى لان النبي صلى الله عليه وسلم أدن  
 في شراء بريرة من غير استئصال وفيه جواز بيع المكاتب والرقيق بشرط العتق وأن يبيع  
 الامة المزوجة ليس طلاقا كما تقدم تقريره رءيا وان عتقها ليس طلاقا ولا فسخا لثبوت التفسير  
 فلوطقت بذلك واحدة لكان لزوجه الرجعة ولم توقف على اذنها أو ثلثا لم يقبل لها ولا رجعة  
 لانها ما كانت تحمل له الا بعد زواج آخر وان يبيعها لا يبيع لمشتريها واطأها لان تخييرها يدل على بقاء  
 علة العصة وأن سيد المكاتب لا يعتق من الاكساب وان اكسابه من حين الكابة يكون  
 له وجواز سؤال المكاتب من يمينه على بعض نجومه وان لم يقبل وان ذلك لا يقتضى تخييره  
 وجواز سؤال مال لا يضطر السائل اليه في الحال وجواز الاستعانة بالمرأة المزوجة وجواز تصرفها  
 في مالها بغير اذن زوجها وبذل المال في طلب الابرجح في الشراء ما لا زيادة على غن المثل بقصد  
 التقرب بالعتق ويؤخذ منه جواز شراء من يكون مطلقا التصرف بالسلعة بأكثر من ثمنها لان  
 عائشة بذلك قدما ما جعلوه نسيئة في تسع سنين لحصول الرغبة في القدر أكثر من النسيئة وجواز  
 السؤال في الجسلة لم يتوقع الاحتياج اليه فحصل الاخبار او اوردت في الزجر عن السؤال على  
 الاولوية وفيه جواز رسمي المرقوق في فكالك رقبته ولو كان بسؤال المر يشتري ليعتق وان أنكر  
 ذلك بسببه كتشوف الشارع الى العتق وفيه بطلان الشروط الفاء مدة في المعاملات وصحة  
 الشروط المشروعة لعمقهوم قوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وقد  
 تقدم بسطه في الشروط ويؤخذ منه أن من استثنى خدمة المرقوق عنديعه لم يصح شرطه وان  
 من شرط طافس الم يتحقق العقوبة الا ان علم بصره وأصر عليه وان سيد المكاتب لا يمنعه  
 من السعي في تحصيل مال الكابة ولو كان حقه في الخدمة ثابتا وان المكاتب اذا أدى نجومه من  
 الصدقة لم يردها السيد واذا أدى نجومه قبل حلولها كذلك ويؤخذ منه أنه يعتق أخذ من قول  
 موال بريرة ان شامت ان تحتسب عليك فان ظاهري قبول تجميل ما اتفقوا على تأجيله ومن  
 لازمه حصول العتق ويؤخذ منه أيضا أن من تبرع عن المكاتب بما عليه عتق واستدل به على

عدم وجوب الوضع عن المكاتب لقول عائشة أعدت لهم عتقة واحدة ولم يشكر وأجيب بجواز  
 قصد دفعهم لها بعد القرض وفيه جواز إبطال الكتابة وفسخ عقدتها إذا تراضى السيد والعبد  
 وإن كان فيه إبطال النصير لا تقرير بريرة على السعي بين عائشة ومواليها في فسخ كتابتها  
 لتستر بها عائشة وفيه ثبوت الولاء للمعتق والرد على من خالفه ويؤخذ من ذلك عدة مسائل  
 كعتق السائبة واللقط والحليف وتحذرك كثرة العدد من تكلم على حديث بريرة وفيه  
 مشروعية الخطبة في الأمر المهم والقيام فيها وتقديم الحدو الثناء وقول ما بعد عندا بدء  
 الكلام في الحاجة وأن من وقع منه ما يشكر استحب عدم تعيينه وأن استعمال الصحيح في  
 الكلام لا يكره إلا إذا قصد إليه ووقع مكلفا وفيه جواز الإيعان فيما لا يحب فيه ولا سيما عند  
 العزم على فعل الشيء وأن لغو الإيعان لا كفارة فيه لأن عائشة حلفت أن لا تشتري ثم قال لها النبي  
 صلى الله عليه وسلم اشترطي ولم ينقل كفارة وفيه مناجاة الاثنين بحضرة الثالث في الأمر يستحق  
 منه المنابح ويعلم أن من ناجاه يعلم الثالث به ويستثنى ذلك عن النبي الوارد فيه وفيه جواز  
 سؤال الثالث عن المساجاة المذكورة إذا ظن أن له تعلقا به وجواز إظهار السر في ذلك ولا سيما  
 إن كان فيه مصلحة للمناجى وفيه جواز المساومة في المعاملة والتوكيل فيها ولول الرقيق واستقدام  
 الرقيق في الأمر الذي يتعلق بحاله وإن لم يأذوا في ذلك بخصوصه وفيه ثبوت الولاء للمرأة المعتقة  
 فبما تنافي في عموم الولاء لمصلحة كلعمة النسب فإن الولاء لا ينتقل إلى المرأة لا يرث بخلاف النسب  
 وفيه أن الكافر يرث ولا يعتقه المسلم وإن كان لا يرث قريته المسلم وإن الولاء لا يساع ولا يوجب  
 وقد تقدم في باب مفرد في العتق ويؤخذ منه أن معنى قوله في الرواية الأخرى الولاء لمن أعطى  
 الورق أن المراد بالمعطي المالك لا من يشره إلا عطاء مطلقا فلا يدخل الوكيل ويؤيده قوله في رواية  
 الثوري عند أحمد بن علي الورق وولي النعمة وفيه ثبوت الخيار للإمامة إذا عتقت على الفصل  
 المتقدم وأن خيارها يكون على الفور لقوله في بعض طرقه أنها عتقت فدعاها فخيرها فاخترت  
 نفسها وللعلماء في ذلك أقوال أحدها وهو قول الشافعي أنه على الفور وعنه خيارها ثلاثا  
 وقيل بقيامها من مجلس الحاكم وقيل من مجلسها وهما عن أهل الرأي وقيل بعتدأ بدو هو قول  
 مالك والأوزاعي وأحد أقوال الشافعي واتفقوا على أنه إن مكنته من وطئها سقط خيارها  
 وبمسك من قال بهما جاف في بعض طرقه وهو عند أبي داود من طريق ابن أبي عمير بأسانيد عن  
 عائشة أن بريرة أعتقت فذكر الحديث وفي آخره أن قريش فلا خيار لك وروى مالك بسند  
 صحيح عن حفصة أنها أعتقت بذلك وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله قال ابن عبد البر  
 لا أعلم لها مخالفا من الصحابة وقال به جمع من التابعين منهم الفقهاء السبعة واختلف فيما لو  
 وطئها قبل علمها بأن لها الخيار هل يسقط أو لا على قولين العلماء أصحهما عند الحنابلة لا فرق  
 وهذا الشافعية تعذر بالجهل وفي رواية الدارقطني أن وطئك فلا خيار لك ويؤخذ من هذه  
 الزيادة أن المرأة إذا وجدت بزوجه عيبا ثم مكنته من الوطئ بطل خيارها وفيه أن الخيار  
 فسخ لا يملك الزوج فيه رجعة وبمسك من قال له الرجعة بقول النبي صلى الله عليه وسلم لو راجعته  
 ولا رجعة فالأصل أن لها اختار فتنحل المراجعة في الحديث على معناها اللغوي والمراد  
 رجوعها إلى عصمتها ومنه قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يتراجعا مع أنها في المطلق ثلاثا وفيه

ابطال قول من زعم استحالة أن يصب أحد الشخصين الآخر والآخر يغضه لقول النبي صلى الله عليه وسلم ألا تعجب من حبيب مقبلة وبرية ومن بغض برية ومقبلة ثم يؤخذ منه أن ذلك هو الأكثر الأغلب ومن ثم وقع التعجب لأنه على خلاف المعتاد وجوز الشيخ أبو محمد بن أبي جرة رفع القبحه أن يكون ذلك مما ظهر من كثرة استعمال مغث لها بأنواع من الاستقالات كأنها هار حبيها وتردده خلفها وبكائه عليها مع ما ينضم إلى ذلك من استقامتها بالقول الحسن والوعد الجليل والعادة في مثل ذلك أن يعيل القلب ولو كان نافرا فلما خالفت العادة وقع التعجب ولا يلزم منه ما قاله الأولون وفيه أن المرأة إذا خبر بين باحين فاسترحا يتعلم بلم ولو أشر ذلك برفقه وفيه اعتبار الكفاءة في الحرية وفيه سقوط الكفاءة بترضا المرأة التي لا ولي لها وإن من خير أمراته ما خاترت فراقه ووقع وانفسخ النكاح بينهما وقد قدم وأنهما لو اختارت البقاء مع لم ينقص عدد الطلاق ~~و~~كثر بعض من تكلم على حديث بريرة هنافس في سرد تفاريع التصبير وفيه أن المرأة إذا ثبت لها الخيار فقالت لا حاجة لي به ترتب على ذلك حكم الفراق كذا قيل وهو مبني على أن ذلك وقع قبل اختيارها الفراق ولم يقع الإبهام الكلام وفيه من النظر ما تقدم وفيه جواز دخول النساء الأجانب بيت الرجل سواء كان فيه أم لا وفيه أن المكاتب لا يلحقها في العتق ولدها ولا زوجها وفيه تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم مطلقا وجواز التطوع منها على ما يلحق به في تحريم صدقة الفرض كأزواجه ومواليهم وأن موالي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لأحرم عليهم الصدقة وإن حرمت على الأزواج وجوز أن كل الفتي ما تصدق به على الفقير إذا أهده له وبالبسع أولى وجوز قبول الفتي هدية الفقير وفيه الفرق بين الصدقة والهدية في الحكم وفيه نصح أهل الرجل له في الأمور كلها وجوز أن كل الإنسان من طعام من يسربا كله منه ولو لم يأن ذلك فيه بخصومه وبأن الأمة إذا عتقت جاز لها التصرف بنفسها في أمورها ولا يجوز بيعها عليها إذا كانت رشيدها وأنها تصرف في كسبها دون إذن زوجها إن كان لها زوج وفيه جواز الصدقة على من يوفيه فقير لأن عائنة كانت حقون بريرة ولم ينكر عليها قبولها الصدقة وأن لمن أهدى لأهله شيء أن يشرك نفسه معهم في الأخبار عن ذلك لقوله وهو لنا هدية وأن من حرمت عليه الصدقة جاز له أن ياكل منها إذا تبرع حكمها وأنه يجوز للمرأة أن تدخل إلى بيت زوجها ما لا يملكه غيره علمه وأن تصرف في بيتها الطبخ وغيره بآلانه ووقوده وجوز أن كل المرأة ما يجسد في بيته إذا غلب الحل في العادة وأنه ينبغي تعريضه بما يخشى توقفه عنه واستصحاب السؤال عما يستقاده به علم أو أدب أو بيان حكم أو رفع شبهة وقد يجب سؤال الرجل عما يعهد في بيته وأن هدية الأذن للعلو لا تستلزم الأمانة مطلقا وقبول الهدية وإن نذر قدرها جبر للهدى وأن الهدية ثلاث بوضعها في بيت المهدى له ولا يحتاج إلى التصريح بالقبول وإن لمن تصدق عليه بصدقة أن تصرف فيها بما يشاء ولا ينقص أجر المتصدق وأنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل إذا لم يكن فيه شبهة ولا عن الديعة إذا ذهبت بين المسلمين وأن من تصدق عليه قليل لا يتحفظه وفيه مشاورة المرأة زوجها في التصرفات وسؤال العالم عن الأمور الدينية وأعلام العالم بالحكم لمن رأى يتعاطى أسبابه ولو لم يسأل ومشاورة المرأة إذا ثبت لها حكم التصبير في فراق زوجها أو الإقامة عنده وأن على الذي يشاور بذلك النصيحة وفيه جواز مخالفة المشير فيما يشير

به في غير الواجب واستحقاب شفاعته الحاك في الرق ببالخصم حيث لا ضرر ولا الزام ولا لوم على من خالف ولا غضب ولو عظم قدر الشافع وترجمه الناس في شفاعته الحاك في الخصوم قبل فصل الحكم ولا يجب على المشفوع عنده القبول ويؤخذ منه أن التصميم في الشفاعه لا يسوغ فيما تشق الاجابة فيه على المسؤول بل يكون على وجه العرض والترقيب وفيه جواز الشفاعه قبل أن يسألها المشفوع له لأنه لم ينقل أن مغشاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يشفع له كذا قبل وقد قلت أن في بعض الطرق أن العباس هو الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فيعمل أن يكون مغشاً سأل العباس في ذلك ويحتمل أن يكون العباس ابتداءً ذلك من قبل نفسه شفعه منه على مغشاً ويؤخذ منه استحقاب ادخال السرور على قلب المؤمن وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جهم تقع الله به فيه أن الشافع يؤثر ولو لم تفصل اجابته وأن المشفوع عنده اذا كان دون قدر الشافع لم تنتفع الشفاعه قال وفيه تبينه صاحب صاحب على الاعتبار بآيات الله وأحكامه لتعجب النبي صلى الله عليه وسلم العباس من حب مغشاً بيرة قال ويؤخذ منه أن نظره صلى الله عليه وسلم كان كله بحضور وفكر وان كل ما خالف العادة يتعجب منه ويعتبر به وفيه حسن أدب بيرة لأنها لم تفصم برد الشفاعه وانما حالت لاجبة في فيه وفيه أن فرط الحب يذهب الحياء لما ذكر من حال مغشاً وغلبة الوجد عليه حتى لم يستطع كتمان جهار في ترك النكر عليه بيان جواز قبول عذر من كان في مثل حاله عن يقع منه ما لا يليق بمصعبه اذا وقع بغير اختياره ويستنبط من هذا معذرة أهل المحبة في الله اذا حصل لهم الوجد من جماع ما يقهمون منه الاشارة الى أحوالهم حيث قلدهم منهم ما لا يصدر عن اختيار من الرقص ونحوه وفيه استحقاب الاصلاح بين المتنازعين سواء كانا زوجين أم لا وتأكيد الحرمة بين الزوجين اذا كان بينهما ولد لقوله صلى الله عليه وسلم انه أبو الولد ويؤخذ منه أن الشافع يذكر للمشفوع عنده ما يبعث على قبوله من مقتضى الشفاعه والحامل عليها وفيه جواز شراء الامه دون ولدها وأن الولد ثبت بالفراش والحكم بظاهر الامر في ذلك قلت ولم تقف على نسبة أحد من أولاد بيرة والكلام يحتمل لأن يريد به أنه أبو ولدها بالقوة لكنه خلاف الظاهر وفيه جواز نسبة الولد الى أمه وفيه أن المرأة النيب لا اجار عليها ولو كانت معتوقة وجواز خطبة الكبير والنسب لمن هو دونه وفيه حسن الادب في المخاطبة حتى من الاعلى مع الادنى وحسن التلطف في الشفاعه وفيه أن لا عبد أن يخطب مطلقته بغير إذن سيده وأن خطبة المعتدة لا تحرم على الاجنبى اذا خطب المطلقةا وأن فسخ النكاح لا رجعة فيه الا بشكاح جديدين وأن الحب والبغض بين الزوجين لا لوم فيه على واحد منهما ما لا يغير اختياره وجواز بكاء المنكب على فراق حبيبه وعلى ما يفوته من الامور الدنيوية ومن الدينونة بطريق الاولى وأنه لا عار على الرجل في اظهار حزن زوجته وأن المرأة اذا أبغضت الزوج لم يكن لوليها اكرهاها على عشرته واذا أحبته لم يكن لوليها التفريق بينهما وجواز ميل الرجل الى امرأته بطمع في تزويجها ورجعها وجواز كلام الرجل لمطلقته في الطرق واستعطاف لها واتباعها أين ملكك كذلك ولا يخفى أن محل الجواز عند أمن الفتنة وجواز الاخبار عما يظهر من حال المروءان لم تفصم به لقوله صلى الله عليه وسلم العباس ما قال وفيه جواز رد الشافع المنة على المشفوع اليه بقبول شفاعته لان قول بيرة للنبي صلى الله عليه وسلم

أما من في ظاهره أنه لو قال نعم لقبلت شفاعته فلما قال لا علم أنه رد عليها ما فهم من المنة في امتثال الأمر كذا قيل وهو متكلف بل يؤخذ منه أن بريرة علمت أن أمره واجب الامتثال فلما عرض عليها ما عرض استقصت هل هو أمر فيجب عليه امتثاله أم مشورة فتخبر بها وفيه أن كلام الحاكم بين الخصوم في مشورة وشفاعة ونحوهما ليس حكما وفيه أن يجوز لمن سئل قضاء حاجة أن يشترط على الطالب ما يود عليه ففعله لأن عائشة شرطت أن يكون لها الولاء إذا أدت الثمن دفعة واحدة وفيه جواز أداء الدين على المدين وأنه يبرأ بأداء غيره عنه وافتاء الرجل زوجته فيما لها فيه حظ وعرض إذا كان حقا وجواز حكم الحاكم لزوجته بالحق وجواز قول مشترى الرقيق اشتريته لاعتقه ترغيبا للبائع في تسهيل البيع وجواز المعاملة بالدرهم والدينار بعد إذا كان قدرهما معلوما لقولها أعدها ولقولها تسع أواق ويستنبط منه جواز بيع المعاطاة وفيه جواز عقد البيع بالكتابة لقوله خذها مني مثله قوله صلى الله عليه وسلم لا يبرئ بك في حديث الهجرة قد أخذتها بالثمن وفيه أن حق الله مقدم على حق الأدنى لقوله شرط الله أحق وأوقى ومثله الحديث الآخر دين الله أحق أن يقضى وفيه جواز الاشتراك في الرقيق لتكرره في كل بريرة في الحديث وفي رواية كانت لناس من الأنصار ويحتمل مع ذلك الوحدة واطلاق ما في الخبر على المحاز وفيه أن الأبدى ظاهرة في الملك وأن مشترى السلعة لا يسأل عن أصلها إذا لم تكن بريرة وفيه استحباب اظهار أحكام العقد للعالم بها إذا كان العاقد يجهلها وفيه أن حكم الحاكم لا يغير الحكم الشرعي فلا يصلح حراما ولا عكسه وفيه قبول خبر الواحد الثقة وخبر العبد والأمة وروايتهما وفيه أن البيان بالقول أقوى من القول وجواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة والمبادرة إليه عند الحاجة وفيه أن الحاجة إذا اقتضت بيان حكم عام وجب اعلانه وأندب بحسب الحال وفيه جواز الرواية بالمعنى والاختصار من الحديث والاختصار على بعضه بحسب الحاجة فإن الواوئة واحدة وقدرويت بالفاظ مختلفة وزاد بعض الرواة ما لم يذكر الآخرون لم يقدح ذلك في صحته عنما أحسن العلماء وفيه أن العدة بالنسبة لما تقدم من حديث ابن عباس أنها أمرت أن تعتد عدة الحر ولو كان بالرجال لا أمرت أن تعتد عدة الاماء وفيه أن عدة الأمة إذا اعتقت فتعتد عتدا خائرت نفسها ثلاثة قروء وأما ما وقع في بعض طرقه تعتد بحبسة فهو مرجوح ويحتمل أن أصله تعتد بحبسه فيكون المراد جنس ما تنسب برجمها لا الوحدة وفيه تسمية الاحكام سننا وان كان بعضها واجبا وأن تسمية ما دون الواجب سنة اصطلاح حادث وفيه جواز جبر السيد أمته على تزويج من لا يختاره ماله أو خلقه وهي بالصد من ذلك فقد قيل إن بريرة كانت حمله غير سودا بخلاف زوجها وقد زوجت منه وظهر عدم اختيارها لذلك بعد عتقها وفيه أن أحد الزوجين قد يغض الآخر ولا يظهره ذلك ويحتمل أن تكون بريرة مع بعضهما مغشيا كانت تصبر على حكم الله عليها في ذلك ولا تعامل بما يقتضيه الغض إلى أن فرج الله عنها وفيه تنبيه صاحب الحق على ما وجبه إذا جهله واستقلال المكاتب بتجهيز نفسه واطلاق الأهل على السادة واطلاق العبيد على الأرقاء وجواز تسمية العبد مغشيا وأن مال الكتابة لا يحتل أكثره وان للمعتق أن يقبل الهدية من معتقه ولا يقدح ذلك في ثواب الهبة وجواز الهدية لاهل الرجل بغير استئذنه وقبول المرأة ذلك حيث لا رية وفيه

سؤال الرجل عالم بعهد في شئ ولا رد على هذا ما تقدم في قصة أم زرع حيث وقف في ساق المذبح ولا يسأل عما عهد لان معناه كما تقدم ولا يسأل عن شئ بعهد موافق فلا يقول لاهله ابن ذهب وهذا سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شئ رآه وعيانه ثم أحضره غيره فقال عن سبب ذلك لانه يعلم أنهم لا يتركوا احضاره لشعاعه بل تلوهم تحريمه فأراد أن يبين لهم الجواز وقال ابن دقيق العيد في دلالة على بسط الانسان في السراة عن احوال المنزلة وما عهد به قبل والاول أظهر وعندي أنه مبني على خلاف ما اتفق عليه الاول لان الاول بني على أنه علم حقيقة الامر في العلم وأنه مما تصدق به على بريرة والثاني بني على أنه لم يتحقق من أين هو بخلاف أن يكون مما أهدي لاهل بيته من بعض ازامها كآثارهم مثلاً ولم يعين الاول وفيه أنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل اليه اذ المظن تحريمه وتظهر فيه شبهة اذ لم يسأل صلى الله عليه وسلم عن تصديق على بريرة ولا عن حاله كذا قيل وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم هو الذي أوصل اليه بريرة تصدقة فلم يتم هذا **(قوله ما)** قول الله سبحانه ولا تنكحوا المشركين كذا لاكثر وساق في رواية كريمة الى قوله ولو أنجبتمكم ولم يثبت الضاري حكم المسئلة لقيام الاحتمال عنده في تأويلها قال أكثر أنها على الصوم وأنها خصت بآية المائدة وعن بعض السلف أن المراد بالمشركت هنا عبدة الاوثان والمجوس حكماء ابن المنذر وغيره ثم أورد المصنف فيه قول ابن عمر في نكاح النصرانية قوله لا أعلم من الاشرار شيئاً كبر من أن تقول المرأة فيها عيسى وهذا مبرور عنه الى استقرار حكم عموم آية البقرة فكأنه يرى أن آية المائدة منسوخة وبغيره من ابراهيم الحربي ورد النصاس فحمله على التورع كما ساقى وذهب الجمهور الى أن عموم آية البقرة تخص بآية المائدة وهي قوله والمحصنات من الذين أوفوا الكتاب من قبلكم ففي سائر المشركين على أصل التحريم وعن الشافعي قول آخر أن عموم آية البقرة لا يرد به خصوص آية المائدة وأطلق ابن عباس أن آية البقرة منسوخة بآية المائدة وقد قيل إن ابن عمر شذبه ذلك فقال ابن المنذر لا يحفظ عن أحد من الاول أن أنه حرم ذلك اه لكن أخرج ابن أبي شيبة بسند حسن أن عطاء كره نكاح اليهوديات والنصرانيات وقال كان ذلك والمسلمات قليل وهذا ظاهر في أنه خص الاباحة بحال دون حاله وقال أبو عبيد المسلمون اليوم على الرخصة توروي عن عمر أنه كان يأمر بالنزعة عن من غير أن يحرمنه وزعم ابن الرباط تبعاً للنكاح وغيره أن هذا مراد ابن عمر أيضاً لكنه خلاف ظاهر الساق لكن الذي احتج به ابن عمر يقتضي تخصيص المنع بمن يشرك من أهل الكتاب لا ممن يوجد حوله أن يجعل آية الحل على من لم يبدل دينه منهم وقد فصل كثير من العلماء كالتنافي بين من دخل آباءه في ذلك الدين قبل التحريم والسحر وبعد ذلك وهو من جنس مذهب ابن عمر بل يمكن أن يجعل عليه وتقدم بحث في ذلك في الكلام على حديث هرقل في كتاب الاعميان فذهب الجمهور الى تحريم النساء المجوسيات وجاء عن حذيفة أنه تسرى بمجوسية أخرجه ابن أبي شيبة وأورد ما يضاعف سعيد بن المسيب وطائفة وجه قال أبو ثور وقال ابن بطال هو مجوس بالجماعة والتزويل وأجيب بأنه لا إجماع مع ثبوت الخلاف عن بعض الصحابة والتابعين وأما التزويل فظاهر أن المجوس ليسوا أهل كتاب لقوله تعالى أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلكم لكن لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجفرة من

حديثنا عبيد الله بن رباح أخبرنا شعبة عن الحكم بن ابراهيم عن الاسود بن عاصم أنه أراد أن تستري بريرة فاني مسواليا الآن بشرطوا الولاء فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اشترها وأعتقها فاعلم الولاء لمن أعتق وأق النبي صلى الله عليه وسلم يلهم فقيل إن هذا ما تصدق به على بريرة فقال هولاء صدقة ولنا عديلة حديثنا آدم حدثنا شعبة وزاد نصيرت من زوجها **(باب قول الله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمن ولا مومن ولا مومنات خسر من مشرك ولو أعجبتمكم)** حديثنا ثيبه حدثنا الليث عن نافع أن ابن عمر كان إذا سئل عن نكاح النصرانية واليهودية قال إن الله حرم المشركين على المؤمنين ولا أعلم من الاشرار شيئاً كبر من أن تقول المرأة في مجوسية وهو عبدن عباد الله

الجوس دل على أنهم أهل كآب فكان القياس أن تجري عليهم بقية أحكام الكآبيين لكن  
أجيب عن أخذ الجوس الجوس أنهم تبعوا قديم الخبر لم يرد مثل ذلك في النكاح والنياحة  
وسياق تعرض لذلك في كآب النياحة أن شاء الله تعالى ﴿ **قوله** ما — نكاح من  
أسلم من المشرك وعدتهن أي قدرها والجهور على أنها تعد عدة الحرة وعن أبي حنيفة يكتفي  
أن تستبرأ بجففة **قوله** أبناها شام هو ابن يوسف الصنعاني **قوله** وقال عطاء هو معطوف  
على شيء مخوف كآبه كان في جملة أحاديث حدث بها ابن جريج عن عطاء ثم قال وقال عطاء  
كما قال بعد فراغه من الحديث قال وقال عطاء فذكر الحديث الثاني بعد سابقه ما أشار  
اليمن أنه مثل حديث مجاهد وفي هذا الحديث بهذا الاسم ناداه كآب في تقديمه في تفسير  
سورة فوح وقد قدمت الجواب عنها واصلها أن أبنا معبود المشرك ومن تبعه جزوا بأن عطاء  
المدكور هو الخراساني وأن ابن جريج لم يسمع منه التفسير وإنما أخذ عنه أبيه عثمان عنه  
وعثمان ضعيف وعطاء انفراساني لم يسمع من ابن عباس وحاصل الجواب جواز أن يكون  
الحديث عند ابن جريج بالاستنادين لأن مثل ذلك لا يصح على الجارية مع تشده في شرط  
الاتصال مع كون الشيء على العلة المدكور هو على بن المدني شيخ الصاري المشهور به وعليه  
يعول غالباً في هذا الفن خصوصاً على الحديث وقد ضاع مخرج هذا الحديث على الأصحاب لي ثم  
على أبي نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق الصاري نفسه **قوله** لم تطلب بضم أوله حتى تحيض  
وتظهر) تمسك بظاهرها الحنيفة وأجاب الجهور بأن المراد تحيض ثلاثة حض لأنها صارت  
باسلامها وهي مرتمة أس الخرائج بخلاف ما لو سبقت وقوله فإن هاجر زوجها معها يأتى الكلام عليه  
في الباب الذي بعده **قوله** وإن هاجر عدهنهم أي من أهل الحرب **قوله** ثم ذكر من أهل العهد  
مثل حديث مجاهد) يحتمل أن يعني بحديث مجاهد الذي وصفه بالثلثة الكلام المدكور بعده هذا  
وهو قوله وإن هاجر عبد أو أمة للمشركين إلى آخره ويحتمل أن يريد به كلاماً آخر يتعلق بنساء أهل  
العهد وهو أولى لأنه قسم المشركين إلى قسمين أهل حرب وأهل عهد وذكر حكم نساء أهل الحرب  
ثم حكم أرفاقهم فكانت أحوال يحكم نساء أهل العهد على حديث مجاهد ثم عقبه بدرك حكم أرفاقهم  
وحدثت مجاهد ذلك وصله عدي بن حمد بن طريق ابن أبي شيبة عنه في قوله وإن فاتكم شيء من  
أزواجكم إلى الكفار فعاقبته أي أن أصبتم مغفان قريش فأعطوا الذين ذهب أزواجهم  
مثل ما تقدموا عوضاً وسياق بسط هذا في الباب الذي يليه **قوله** وقال عطاء عن ابن عباس هو  
موصول بالاستناد المذكور وأما ابن جريج كما يشتهر قبل **قوله** كانت قرية) القاف والموحدة  
مصغرة في أكثر النسخ وضبطها النيباطي بفتح القاف وبعده الذهبي وكذلك وفي نسخة معتدة  
من طبقات ابن سعد وكذلك الكشي يفتي في حديث عائشة المأخوذ في الشروط وللا ذكر بالتصغير  
كالذي هنا وحكي ابن التين في هذا الاسم الوجهين وقال شيباني القاموس بالتصغير وقد فتح  
**قوله** ابتغى أي أمة أي ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم وهو أخ شام سلمة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم وهذا ظاهر في أنها لم تكن أسلمت في هذا الوقت وهو ما بين عروة والحديبية ونزع  
مكة وفيه نظر لأنه ثبت في النسائي بسند صحيح من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن  
هشام عن أم سلمة في قصة تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بها فقيه وكانت أم سلمة ترضع زينب بنتها

﴿ **باب** نكاح من أسلم من  
المشرك وعدتهن ﴾  
حدثني إبراهيم بن موسى  
أبناها شام عن ابن جريج  
وقال عطاء عن ابن عباس  
كان المشركون على منزلتين  
من النبي صلى الله عليه وسلم  
والمؤمنين كانوا مشركي أهل  
سرب بقاقتهم ويقاوتونه  
ومشركي أهل عهد  
لا بقاقتهم ولا يقاوتونه فكان  
إذا هاجرت امرأة من أهل  
الحرب لم تطلب حتى  
تحيض وتظهر فإذا طهرت  
حل لها النكاح فإن هاجر  
زوجها قبل أن تنكح ردت  
إليه وإن هاجر بعد منهم  
أو أمة فمعهما حران وإلها  
ما لهما هاجر بن ثمز كمن  
أهل العهد مثل حديث  
مجاهد وإن هاجر عبد أو أمة  
للمشركين أهل العهد لم  
يردوا ورت أعتابهم وقال  
عطاء عن ابن عباس كانت  
قرية بنت أبي أمية عند  
عمر بن الخطاب فطلقها  
فترجوها معاوية بن أبي  
سفيان وكانت أم الحكم  
تأتي سفيان تحت عاص  
ابن غنم القهري فطلقها  
فترجوها عبد الله بن عثمان  
التقي

قوله زئاب في نسخة أخرى  
زئب اه مصححه

فأعصار فأخذها فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال أين زئاب فقالت قرية بنت أبي أمية  
صادفها عندها أخذها عمار الحديث فهدأ يقضي أنها هاجرت فعدى إلى تزويج النبي صلى الله  
عليه وسلم بالمأملة كان بعداً لحوق قبل الحديبية ثلاث سنين أو أكثر لكن يحتمل أن تكون جاءت  
إلى المدينة زائرة لا لاختناق قبل أن قسماً أو كانت مقيمة عند زوجها عمار على دينها قبل أن تقول الآية  
وليس في مجرد كونها كانت حاضرة عند تزويج أمية أن تكون حينئذ مسلمة لكن يرد أن  
عبد الرزاق عن معمر بن الزهري لما نزلت ولا تمسكوا بعصم الكوافر فذكر القصة وفيها فطلق  
عمار أمية كاتاله بحكمة فهذا يرد أنها كانت مقيمة ولا يرد أنها جاءت زائرة ويحتمل أن يكون لأم  
سلة أختان كل منهما اسمي قرية تقدم اسلام أحدهما وهي التي كانت حاضرة عند تزويج  
أم سلة وتأخر اسلام الأخرى وهي المذكورة هنا ويؤيد هذا الثاني أن ابن سعد قال في الطبقات  
قرية الصغرى بنت أبي أمية أخت أم سلة تزوجها عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق فولدت له  
عبد الله وحفصة وأم حكيم ومما يسنده صحيح أن قرية قالت لعبد الرحمن وكان في خلقه شدة  
لقد حذرني منك قال فأمر لي بذلك قالت لا اختار على ابن الصديق أحداً فأقام عليه وأقدم  
في الشروط من وجه آخر في هذه القصة في آخر حديث الزهري عن عروة عن مروان والمصور  
فذكر الحديث ثم قال وبلغنا أن عمر طلق امرأتين كاتاله في الشرع قرية وابنت أبي جرويل  
فتزوج قرية معاوية وتزوج الأخرى أوجه بن حذيفة وهو مطابق لما هنا والله عليه تقدم  
من وجه آخر مسلمة لكن قال وتزوج الأخرى صفوان بن أمية فيمكن الجمع بأن يكون أحدهما  
تزوج قبل الآخر وأما بنت أبي جرويل فوقع في المخاض الكبرى لابن الصديق حدثني الزهري  
عن مروان أنها لم تكلوم بنت عمرو بن جرويل فكانت أباهما كني باسم والده وجرويل يقع الجسيم وقد  
يئس في آخر الحديث الطويل في الشروط أن القائل وبلغنا هو الزهري وينت هذا السن وصله  
عنهم من الرواة وأخرج ابن أبي حاتم بسند حسن من رواية بني طلحة مسلمة عنهم عن موسى  
ابن طلحة عن أبيه قال لما نزلت هذه الآية ولا تمسكوا بعصم الكوافر طلق امرأتين أروى بنت  
ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب وطلق عمر قرية وأم كلثوم بنت جرويل وقد روى الطبري من  
طريق سلة بن الفضل عن محمد بن إسحق قال قال الزهري لما نزلت هذه الآية طلق عمر قرية  
وأم كلثوم وطلق طلحة أروى بنت ربيعة فتزويجهم الاسلام حتى تزات ولا تمسكوا بعصم  
الكوافر ثم تزوجها بعد أن أسلمت خالد بن سعيد بن العاصي واختلف في ترك رد التماس إلى أهل  
مكة مع وقوع الصلح بينهم وبين المسلمين في الحديبية على أن من جاءهم إلى المسلمين ردوه ومن  
جاء من المسلمين إليهم لم يردوه ل نسخ حكم التماس من ذلك فنعى المسلمون من ردته أو لم يدخلن في  
أصل الصلح أو هو عام أريد به الخصوص وبين ذلك عند نزول الآية وقد عسك من قال الثاني بما  
وقع في بعض طرقه على أن لا يأتى من أجل الاردة ففهموه أن التماس لم يدخلن وقد أخرج  
ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان أن المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم رد عليتنا من  
هاجر من نسائنا فإن شرطنا أن من أتاك منّا أن ترد علينا فقال كان الشرط في الرجال ولم يكن  
في النساء وهذا لو ثبت كان قاطعاً للزاع لكن يؤيد الأول والثالث ما تقدم في أول الشروط أن أم  
كلثوم بنت عتبة بن أبي معيط لما هاجرت جاء أهلها بالون ردّها فلم يردّها لما نزلت إذا جاءكم



المؤمنات مهاجرات الآية والمراد قوله فيها فلا ترجعوهن الى الكفار وذكر ابن الطلاع في أحكامه أن سبعة الأسلية هاجرت فأقبل زوجها في طلبها فإتت الآية فترد على زوجها مهرها والذي أنفق عليها ولم يردّها واستشكل هذا بما في الصحيح أن سبعة الأسلية مات عنها سعد بن خولة وهو ممن شهد بدر في حجة الوداع فانه دال على أنها تقدمت هجرتها وهجرة زوجها ويمكن الجمع بأن يكون سعد بن خولة أغتر زوجها بعد أن هاجرت يكون الزوج الذي جاء في طلبها ولم ترد عليه أخو لم يسلم يومئذ وقد كرت في أول الشر وطأ معها عدة من هاجر من نساء الكفار في هذه القصة **(قوله ما)** إذا أسلت المشركة أو النصرانية فتحت الذي وألحرنى كذا أقصر على ذكر النصرانية وهو مثال والأفالهيودية كذلك فلو عبر بالكتابة لكان أشمل وكانه رأى لفظ الأثر المنقول في ذلك ولم يجزم بالحكم لأشكاله بل أورد الترجمة مورد السؤال فقط وقد جرت عادته أن دليل الحكم إذا كان محتملاً لا يجزم بالحكم والمراد الترجمة بيان حكم اسلام المرأة قبل زوجها هل تقع الفرقة بينهما بمجرد اسلامها وبشبهها الخبر أزي يوقف في العدة فإن أسلم استمر السكاح والاقوت الفرقة بينهما وفيه خلاف مشهور وتناصبيل بطول شرهما وميسل البضاري إلى أن الفرقة تقع بمجرد الاسلام كما سيأتي **(قوله)** وقال عبد الوارث عن خالد هوالخذاء عن عكرمة عن ابن عباس لم يقع لي موصول عن عبد الوارث لكن أصرح ابن أي شبيهة عن عباد بن العوام عن خالد الخذاء فتقوه **(قوله)** إذا أسلت النصرانية قبل زوجها باعصمتم عليه وهو عام في المدخول بها وغيرها ولكن قوله صمتم عليه ليس بصريح في المراد ووقع في رواية ابن أي شبيهة فهي أمك نفسها وأخرج الطحاوي من طريق أبي عبيد عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية أو النصرانية تكون تحت اليد أو النصراني فتسلم فقال يفرق بينهما الاسلام بعلو ولا يعلل عليه وسنده صحيح **(قوله)** وقال داود هو ابن أبي الفرات واسم أبي الفرات عمرو بن الفرات وأبراهيم الصانع هو ابن ميمون **(قوله)** مثل عطاء هو ابن أبي رباح عن امرأته من أهل العهد أسلت ثم أسلم زوجها في العدة أمي امرأته قال لا الآن فتشاهي شكاح جدي وصادق وصله ابن أي شبيهة من وجه آخر عن عطاء سمعته وهو ظاهر في أن الفرقة تقع باسلام أحد الزوجين ولا تنتظر انقضاء لعدة **(قوله)** وقال مجاهد إذا أسلم في العدة يتزوجها وصله الطبري من طريق ابن أي شبيهة عنه **(قوله)** وقال الله الخ هذا ظاهر في اختياره القول الماضي فانه كلام الصاري وهو استدلال منه لتقوية قول عطاء المذكور في هذا الباب وهو معارض في الظاهر وأيت عن ابن عباس في الباب الذي قبله وهي قوله لم تنقض حتى تحيض وتطهر ويمكن الجمع بينهما كما يمكن أن يريد بقوله لم تنقض حتى تحيض وتطهر انتظار اسلام زوجها ما دامت في عدتها يحمل أيضا أن تأخير الخطبة اتها هو لكون المدة لا تنقض ما دامت في العدة فعلى هذا الثاني لا يبيح بن النخعي أن تعارض وبنظر قول ابن عباس في هذا وعطاء قال طأوس والنوري وفقهاء الكوفة ووافقهم أبو ثور واختاره ابن المنذر والسهبي الصاري وشرط أهل الكوفة ممن وافقهم أن يعرض على زوجها الاسلام في تلك المدة فيمنع أن كانا معا في دار الاسلام يقول مجاهد قال قتاد قدامك والشافعي وأحمد واسحق وأبو عبيدواحي والشافعي بقصة أي سفستان لما علم علم الفتح عبر الظاهر أن في ليلة دخول المسلمين مكة في الفتح كما تقدم في المغازي فانه لما دخل

**(باب إذا أسلت المشركة أو النصرانية فتحت الذي وألحرنى)** وقال عبد الوارث عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس إذا أسلت النصرانية قبل زوجها باعصمتم عليه وقال داود عن إبراهيم الصانع مثل عطاء عن امرأة من أهل العهد أسلت ثم أسلم زوجها في العدة أمي امرأته قال لا الآن فتشاهي شكاح جدي وصادق وقال مجاهد إذا أسلم في العدة يتزوجها وقال الله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن

مكة أخذت امرأته هند بنت عتبة بطيبته وأتكرت عليه اسلامه فاشار عليها بالاسلام فاسلمت  
 بعد ولم يفرق بينهما ولا ذكر تجديده عقدها وكذا وقع لجماعت من الصحابة أسلمت نساءهم فلقهم حكيم  
 ابن حرام وعكرمة من أي جهل وغيرهما ولم ينقل أنه حدثت عقوداً تكسبهم بذلك مشهور عند  
 أهل المغازي لاختلاف بينهم في ذلك إلا أنه محمول عند الأكثر على أن اسلام الرجل وبعده قبل  
 انقضائه المرأة التي أسلمت قبله وأما ما أخرج مالك في الموطأ عن الزهري قال لم يلقنا أن  
 امرأته هاجرت وزوجها لم يقيم بدار الحرب الا فرقت هجرتها بين زوجها فلهذا يحتمل  
 للقولين لأن الفرقة يحتمل أن تكون فاطمة ويحتمل أن تكون موقوفاً أو خرج جلد من سلة  
 وعبد الرزاق في مصنفه ما باسناد صحيح عن عبد الله بن يزيد الخطمي أن نصرانياً أسلمت امرأته  
 فغيرها عمران شامت فارقتهما شامت فأمت عليه **(قوله)** وقال الحسن وقادة في مجوسين  
 أسلمها على نكاحهما فإذا سبق أحدهما صاحبه بالاسلام (لا سبيل له عليهما) أما أثر الحسن  
 فوصفه ابن أبي شيبة بسند صحيح عنه بلفظ فإن أسلم أحدهما قبل صاحبه فقد انقطع ما بينهما من  
 النكاح ومن وجه آخر صحيح عنه بلفظ فقد بات منه وأما أثر قادة فوصفه ابن أبي شيبة أيضاً  
 بسند صحيح عنه بلفظ فإذا سبق أحدهما صاحبه بالاسلام فلا سبيل له عليهما إلا بضيعة وأخرج  
 أيضاً عن عكرمة وكاتب عمر بن عبد العزيز نحو ذلك **(قوله)** وقال ابن جريج قلت لعطاء امرأته  
 من المشركين جاءت إلى المسلمين أيعاوض زوجها منها) ووقع رواية ابن عباس كرايعاض بغير  
 وار وقوله (لقوله تعالى وآتهم ما اتفقوا قال لا اتعاقب ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم  
 وبين أهل العهد) وصلة عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء رأيت اليوم امرأة آمن أهل  
 الشرك فذكره سواء وعن معمر بن الزهري نحو قول مجاهد الآتي وزاد وقد انقطع ذلك يوم الفتح  
 فلا يعاوض زوجها منها بشئ **(قوله)** وقال مجاهد هذا كله في صلح بين النبي صلى الله عليه وسلم  
 وبين قريش) وصلة ابن أبي حاتم عن طريق ابن أبي نجيم عن مجاهد في قوله تعالى وأسألوهم أنفقتم  
 وليسألوا ما اتفقوا قال من ذهب من أزواج المسلمين إلى الكفار فليعطهم الكفار صدقاتهم  
 ولمسكوكهم ومن ذهب من أزواج الكفار إلى أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فكذلك  
 هذا كله في صلح كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش وقد تقدم في أواخر الشروط من  
 وجه آخر عن الزهري قال بلغنا أن الكفار لما رأوا أن يتروا بما اتفق المسلمون على أزواجهم  
 أي أو أن يعملوا بالحكم المذكور في الآية وهو أن المرأة إذا جاءت من المشركين إلى المسلمين  
 مسئلة تتردها المسلمون إلى زوجها المشرك بل يعطونه ما اتفق عليهم من صدقات ونحوه وكذا  
 يعكسه فأمثل المسلمون ذلك وأعطوهم وأبى المشركون أن يمتثلوا ذلك فقبسوا من جاءت إليهم  
 مشركة ولم يعطوا زوجها المسلم ما اتفق عليها فلهذا نزلت وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى  
 الكفار فعاقبتم قال والعقب ما يؤذي المسلمون إلى من هاجرت امرأته من الكفار إلى الكفار  
 وأخرج هذا الأثر الطبري عن طريق يونس عن الزهري وفيه فلو ذهبت امرأة من أزواج  
 المؤمنين إلى المشركين رد المؤمنون إلى زوجها النفقة التي اتفق عليها من العقب الذي بأيديهم  
 الذي أمر وأن يردوه على المشركين من نفقاتهم التي اتفقوا على أزواجهم إلا في آمن وهاجرن  
 ثم ردوا إلى المشركين ففضل أن كان ينبغي لهم ووقع في الأصل فأمر أن يعطى من ذهبه زوج

وقال الحسن وقادة في  
 مجوسين أسلمها على  
 نكاحهما فإذا سبق أحدهما  
 صاحبه ما أبى الا شرياً  
 لا سبيل له عليها وقال ابن  
 جريج يحتمل لعطاء امرأته  
 المشركين جاءت إلى المسلمين  
 أيعاوض زوجها منها  
 لقوله تعالى وآتهم ما اتفقوا  
 قال لا اتعاقب ذلك بين النبي  
 صلى الله عليه وسلم وبين  
 أهل العهد وقال مجاهد هذا  
 كله في صلح بين النبي صلى الله  
 عليه وسلم وبين قريش

من المسلمين ما اتفق من صدقات نساء الكفار الا في هاجرون ومعناه أن العقب المذكور في قوله  
فصاغت أي أصبغت من صدقات المشركت عوض ما فات من صدقات المسلمين وهذا تفسير  
الزهري وقال مجاهد أي أصبغت غنمة فاعطوا منها وبه صرح جماعة من التابعين كأخريجه  
الطبري لكن جله على ما ذكره يحصل من الجهة الأولى شيء وهو حل حسن وقوله في آخر الخبر  
المذكور وما يصلح أن أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها وهذا الثاني لا يرد ظاهر ما دللت  
عليه الآية والقصة لأن مضمون القصة أن بعض أزواج المسلمين ذهبت إلى زوجها الكافر فأتى  
أن يعطى زوجها المسلم ما اتفق عليها فعلى تقدير أن تكون مسئلة فالتى مخصوص بالمهاجرات  
فيقتل كون من وقع منها ذلك من غير المهاجرات كالأعرابيات مثلاً والحصر على عمومته فتكون  
زنت في المرأة المشركة اذا كانت تحت مسلم مثلاً فهربت منه إلى الكفار ويؤيده رواية  
يونس المأثقة وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق أشعث عن الحسن بن عوف بن عوف قال سمعت  
من أزواجكم قال زنت في أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت فتزوجها رجل ثقيفي ولم ترتد امرأة  
من قريش غيرها ثم أسلمت مع ثقيف حين أسلوا فان ثبت هذا استثنى من الحصر المذكور في  
حديث الزهري لأن أم الحكم هي أخت أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في  
حديث ابن عباس أنها كانت تحت عباس بن غنم وظاهر ساقه أنها كانت عند نزول قوله  
تعالى ولا تنكوا بعصم الكفار شركاء وإن عباس بن غنم فارقهما ذلك فتزوجها عبيد الله بن  
عثمان الثقيفي فهذا أصح من رواية الحسن (تبيين) استطرد البخاري من أصل ترجمة الباب  
إلى شيء مما يتعلق بشرح آية الامتحان فذكر أثر عطاء فيما يتعلق بالمعاوضة المشار إليها في الآية  
بقوله تعالى وإن فاتكم ثم من أزواجكم إلى الكفار فصاغت ثم ذكر أثر مجاهد المقول لدعوى  
عطاء أن ذلك كان خاصاً بذلك العهد الذي وقع بين المسلمين وبين قريش وأن ذلك انتفع يوم الفتح  
وكانه أشار بذلك إلى أن الذي وقع في ذلك الوقت من تقرير المسئلة تحت المشرك لا انتظار إسلامه  
مادامت في العدة منسوخ لما دلت عليه هذه الآثار من اختصاص ذلك بأولئك وإن الحكم  
بعد ذلك فيما أسلمت أن لا تقر تحت زوجها المشرك أصلاً ولو أسلم وهي في العدة وقصور في أصل  
المسئلة حديثان متعارضان أحدهما أخرجه أحمد بن محمد بن إسحق قال حدثني داود  
ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي  
العاص وكان إسلامها قبل إسلامه بست سنين على النكاح الأول ولم يحدث شيئاً وأخرجه  
أصحاب السنن الا النسائي وقال الترمذي لا بأس بأسناده وصححه الحاكم ووقع في رواية بعضهم  
بعد سنتين وفي أخرى بعد ثلاث وهو اختلاف جمع بينهما على أن المراد بالثلاث ما بين هجرة زينب  
وإسلامه وهو بين في المغازي فإنه أسرى بدر فأرسلت زينب من مكة في فداءه فاطلق لها بغير فداء  
وشرط النبي صلى الله عليه وسلم عليه أن يرسل زينب فوفى بذلك واليه الإشارة في الحديث  
الصحيح بقوله صلى الله عليه وسلم في حقه حدثني فصدقني ووعدني فوفى لي والمراد بالسنتين أو  
الثلاث ما بين نزول قوله تعالى لا هن حل لهم وقدومه مسلماً فان بينهما سنتين وأشهر الحديث  
الثاني أخرجه الترمذي وابن ماجه من رواية حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
جدته أم النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع مخرج جديد ونكاح

جدد قال الترمذي وفي اسناده مقال ثم أخرج عن يزيد بن هرون أنه حدث بالحديثين عن ابن  
 اسحق وعن حجاج بن أرطاة ثم قال يزيد حديث ابن عباس أقوى اسنادا والعمل على حديث  
 عمرو بن شعيب يريد عمل أهل العراق وقال الترمذي في حديث ابن عباس لا يعرف وجهه وأشار  
 بذلك إلى أن ردها إليه بعد ستين أو بعد سنتين أو ثلاث بشكل لا متباعدان بقي في العدة هذه  
 المدة ولم يذهب أحد إلى جواز تقرير المسئلة تحت المشرك إذا تأخر إسلامه عن إسلامها حتى  
 انقضت عدتها وعن نقل الإجماع في ذلك ابن عبد البر وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر قال يجوز  
 ورده بالإجماع المذكور وتعقب بنبوت الخلاف فسه قد عاوه وهو منقول عن علي وعن إبراهيم  
 النخعي أخرجه ابن أبي شيبة عنهما بطرق قوية وبه أفتى حماد شيخ أبي حنيفة وأجاب الخطابي عن  
 الاشكال بأن بقاء العدة في تلك المدة ممكن وإن لم تجر العادة عاليا به ولا سيما إذا كانت المدة انما  
 هي سنتان وأشهر فإن الحيف قد يطي عن ذوات الأقراء لعارض عنه أحيانا ويحصل هذا لأجل  
 البيهقي وهو أولى ما يعتد في ذلك وحكي الترمذي في العلل المفرد عن الصاري أن حديث ابن عباس  
 أصح من حديث عمرو بن شعيب وعلته تدليس حجاج بن أرطاة وله عنه أشد من ذلك وهي ما ذكره  
 أبو عبيد في كتاب النكاح عن يحيى القطان أن حجاجا لم يسمع من عمرو بن شعيب وانما حمله عن  
 العزري والهزري ضعيف جدا وكذا قال أحمد بعد تغريبه قال والعزري لا يساوي حديثه شيئا  
 قال والصحيح أنهما أقرأ على السكاح الأول وخرج ابن عبد البر في ترجيح حديث مادل عليه حديث  
 عمرو بن شعيب وان حديث ابن عباس لا يضافه قال والجمع بين الحديثين أولى من الغناء أحدهما  
 لحمل قوله في حديث ابن عباس بالسكاح الأول أي بشرطه وان معنى قوله لم يحدث شيئا لم يرد  
 على ذلك شيئا قال وحديث عمرو بن شعيب تعضده الأصول وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر  
 جديد والاختباء الصريح أولى من الاختباء المحتمل ويؤيده مذهب ابن عباس الحرابي عنه في أول  
 الباب فإنه موافق لما دلل عليه حديث عمرو بن شعيب فإن كانت الرواية المخترجة عنه في السنن  
 ثالثة فلعله كان يرى تخصيص ما وقع في قصة أبي العاص بذلك العهد كما جاء ذلك عن أنس  
 كعطاء ومجاهد وهذا أفتى بخلاف ظاهر ما جاء عنه في ذلك الحديث على أن الخطابي قال في  
 اسناد حديث ابن عباس هذه نسخة ضعفها علي بن المديني وغيره من علماء الحديث بشرا إلى أنه  
 من رواية داود بن الحصين عن عكرمة قال وفي حديث عمرو بن شعيب زيادة ليست في حديث ابن  
 عباس والمثبت مقدم على النافي غير أن الأئمة رجحوا اسناد حديث ابن عباس اه والمعتمد ترجيح  
 اسناد حديث ابن عباس على حديث عمرو بن شعيب لما تقدم ولا مكان حل حديث ابن عباس  
 على وجه يمكن وادعى الطحاوي أن حديث ابن عباس منسوخ وإن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ردا يتم على أبي العاص بعد رجوعه من بدر لما أسرفها ثم اقتدى وأطلق وأسند ذلك عن الزهري  
 وفيه نظر فإن ثبت عنه فهو موقوف لانها كانت مستقرة عنده بمكة وهي التي أرسات في اقتدائه  
 كما هو مشهور في المغازي فيكون معنى قوله ردها أقرها وكان ذلك قبل التصريم والثابت أنه لما  
 أطلق اشتراط عليه أن يرسلها ففعل كما تقدم وانما ردها عليه حقيقة بعد إسلامه ثم حكي الطحاوي  
 عن بعض أصحابهم أنه جمع بين الحديثين بطريق أخرى وهي أن عبد الله بن عمر كان قد اطلع  
 على تصريم نكاح الكفار بعد أن كان جائزا فلذلك قال ردها عليه بنكاح جديد ولم يطلع ابن

عن أبي بصير عن

الشيخ عن عيسى بن

شهاب وقال إبراهيم بن المنذر

حدثني ابن وهب حدثني

يونس قال ابن شهاب أخبرني

عروة بن الزبير أن عائشة

رضي الله عنها زوج النبي

صلى الله عليه وسلم قالت

كانت المؤمنات إذا هاجرن

إلى النبي صلى الله عليه وسلم

يتخفين بقول الله تعالى

يأيها الذين آمنوا إذا جاءكم

المؤمنات مهاجرات

فامتنوهن إلى آخر الآية

قالت عائشة فتن أقرهم هذا

الشرط من المؤمنات فقد

أقرها بانهن فكان رسول الله

صلى الله عليه وسلم إذا

أقرن بذلك من قولهن

قال لهن رسول الله صلى

الله عليه وسلم

عباس على ذلك فلذلك قال ردها إلى النكاح الأول وتعب بأنه لا ينظر بالصباة أن يجوزوا بحكم  
بناء على أن البناء مشي عند يكون الأهر بخلافه وكيف ينظر بآب عباس أن يشبه عليه نزول آية  
المختصة والمنقول من طرق كثيرة عنه يقتضي اطلاع على الحكم المذكور وهو تفرم استقرار  
المسئلة تحت الكافر فلو قدر اشتباهه عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجز استقرار الاشتباه  
عليه بعد عنه حتى يحدث به بعد در طول وهو يوم حدث به بكاذ أن يكون أعلم أهل عصره  
وأحسن المسائل في هذين الحديثين ترجيح حديث ابن عباس كإرجاءه الأئمة فوجد على تطاول  
العدة فيما بين نزول آية التفرم وإسلام أبي العاص ولا مانع من ذلك من حيث العادة فضلا عن  
مطلق الجواز وأخر ابن حزم فقال ما لمصلحة أن قوله ردها إليه بعد كذا أمر أدهج بينهما والا  
فإسلام أبي العاص كان قبل الحديفة وذلك قبل أن ينزل تفرم المسئلة على المشترك هكذا زعم  
وهو محققا قبل أن يطبق عليه أهل المغازي أن إسلامه كان في الهدية بعد نزول آية التفرم وقد  
سلك بعض المتأخرين فيه مسلكا آخر فقرا في السيرة النبوية للعديد كثير بعد كره بعض  
ما تقدم قال وقال آخرون بل الظاهر انقضاء عدتها وضعف روايتها من قال جددتها وانما  
يستفاد منه أن المرأة إذا أسلمت وتاخر إسلام زوجها أن نكاحها لا ينسخ بمجرد ذلك بل تخير  
بين أن تزوج غيره أو ترفض إلى أن يسلم فيستقر عقد عليها وحاصله أنها زوجت ما لم يزوج  
ودل ذلك ما وقع في حديث الباب في عموم قوله فإنها غير زوجها قبل أن تنكح ردت إليه والله  
أعلم ثم ذكر المغازي حدثت عائشة في شأن الانصاف وسانه لشدة تعلقه بأصل المسئلة (قوله)  
وقال إبراهيم بن المنذر حدثني ابن وهب ذكر أبو مسعود أنه فوصله عن إبراهيم بن المنذر وقد  
وصله أيضا الذهلي في الزهري عن إبراهيم بن المنذر وسأني اللفظ في المغازي رواية يونس فإن  
مسئلة أخرجه عن أبي الطاهر بن السرح عن ابن وهب كذلك وأما القطر رواية عقيل فتقدمت  
في أول الشروط وأشار الامام علي إلى أن رواية عقيل المذكور في الباب لا تنقلها (قوله)  
كانت المؤمنات إذا هاجرن أي من مكة إلى المدينة قبل عام الفتح (قوله) يتخفن بقول الله  
تعالى أي يخشعن من فيما يتعلق بالآيمان فيم يرجع الظاهر إجمال دون الإطلاع على مافي  
الصلاب وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى الله أعلم بما بينهن (قوله) مهاجرات جمع مهاجرة  
والمهاجرة بفتح الجيم المغاضبة قال الأزهري أصل الهجرة خروج البسوي من البادية إلى  
القرية أو إقامتها بها والمراد بها هنا خروج السوتم من مكة إلى المدينة مسلمات (قوله) إلى آخر  
الآية يحتمل الآية بعينها وآخرها والله عليهم حكيم ويحتمل أن يريد الآية القصص وآخرها غفور  
رحيم وهذا هو المعتد فقد تقدم في أوائل الشروط من طريق عقيل وحده عن ابن شهاب عقب  
حديثه عن عروة عن السورومي أن قال عروة فآخر حتى عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان يتخفن من هذه الآية بآبها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات إلى غفور رحيم وكذا  
وقع في رواية ابن أخي الزهري عن الزهري في تفسير المختصة (قوله) قالت عائشة هو موصول  
بالاستناد المذكور (قوله) فتن أقرهم هذا الشرط من المؤمنات فقد أقرها بانهن) يشير إلى شرط  
الآيمان وأوضح من هذا ما أخرجه الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال كان أمميان  
أن يشهدن أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله وأما ما أخرجه الطبري أيضا والبزار من طريق

أبي نصر عن ابن عباس كان يحضن والله ما خرجت من بعض زوج والله ما خرجت رغبة عن أرض إلى أرض والله ما خرجت القمار دينار والله ما خرجت الاحباله ورسوله ومن طريق ابن أبي شيبة عن مجاهد نحو هذا لفظه فأما لو من عابها من فان كان من غضب على أزواجهن أو خطه أو غيره ولم يؤمن فارجوهن إلى أزواجهن ومن طريق قتادة كانت تحضن أن يستحلن بالله ما أخرجكن تشوز وانما أخرجكن الاحبال الاسلام وأهلها فإذا قلن ذلك قبل منهن فكل ذلك لا ينافي رواية العوفي لأشقالها على زيادة لم يذكرها (قوله) انطلقن فقد بايعتكن ينشئ بعد ذلك بقوله في آخر الحديث (فقد بايعتكن كلاماً) أي كلاماً يقوله ووقع في رواية عقيل المذكورة كلاماً يكلمها به ولا يبايع بضرب اليد على اليد كما كان يبايع الرجال وقد أوصت ذلك بقوله ما استيد رسول الله صلى الله عليه وسلم بذا امرأته قط زائد في رواية عقيل في المبايعه غير أنه يبايعن بالكلام وقد تقدم في تفسير المحضنة وفي غير موضع حديث ابن عباس وفيه حتى أفانسه فقال يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يابعنك الآية كلها ثم قال حين فرغ أن ين على ذلك فقالت امرأتهم نعم وقد ورد ما قد صحت ذلك ولعلها أشارت إلى رده وقد تقدم بيان ذلك مستوفى في تفسير سورة الممتحنة واختلاف في استقرا حكم امتحان من هاجر من المؤمنات فقيل منسوخ بل ادعى بعضهم الاجماع على نسخه والله أعلم (قوله) قول الله تعالى للذين يؤمنون من نسايتهم ربص أربعة أشهر كذا لا كرويات في رواية كبرية إلى جميع علم ووقع في شرح ابن بطال باب الايلاء وقوله تعالى إلى آخره ووقع لا يذروا النسوة بعد قوله فانها أخرجوا هذا تفسيراً في عبدة قاله في هذه الآية قال فانها أخرجوا عن العيين فابني عقياً وفيها اه وأخرج الطبري عن ابراهيم النخعي قال التي أخرجوا عن النساء ومثله عن أبي قلابه وعن سعيد بن المسيب والحسن وعكرمة التي أخرجوا عن القلب واللسان ابن ممان عن الجماع وفي غيره بالجماع ومن طريق أصحاب ابن مسعود منهم عقلة مثله ومن طريق سعيد بن المسيب أيضاً ان حلفاً أن لا يكلم امرأته يوماً وشهر فهو ايلاء الا ان كان يجماعها وهو لا يكلمها فليس عول ومن طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس التي أجماعاً وعن مسروق وسعيد بن جبير والنسبي مثله والاسانيد بكل ذلك عنهم قوية قال الطبري اختلافهم في هذا من اختلافهم في تعريف الايلاء فمن خصه ترك الجماع قال لا يفي الا بقول الجماع ومن قال الايلاء الحلف على تركها كلها أو على أن يضطها أو يوسأها ونحو ذلك لم يشترط في التي أجماع بل رجوعه بفعل ما حلف أن لا يفعله وقيل عن ابن شهاب لا يكون الايلاء الا أن يحلف المرء بالله فيما يريد أن يضاربها امرأته من اعتزالها فاذا لم يقصد الاضرار لم يكن ايلاءً ومن طريق علي وابن عباس والحسن وطائفة لا يلاء الا في غضب فاذا حلف أن لا يطأها بسبب الخوف على الولد الذي يرضع منها من الغلة فلا يلاء ومن طريق الشعبي كل حين حالت بين الرجل وبين امرأته فهي ايلاء ومن طريق القاسم وسالم بن قال لا امرأته ان كنت سنة فانت طالق ان مضت أربعة أشهر ولم يكلمها طلق وتوان كل ما قبل سنة فهي طالق ومن طريق يزيد بن الاصم أن ابن عباس قال له ما فعلت امرأتك لعهدى بها سيئة الخلق قال لقد خرجت وماً كلها قال أندر كما قبل أن يمضي أربعة أشهر فان مضت فهي طليقة ومن طريق

انطلقن فقد بايعتكن لا والله ما استيد رسول الله صلى الله عليه وسلم بذا امرأته قط غير أنه يبايعن بالكلام والله ما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم على النساء الا بما أمره الله يقول لمن اذا أخذ عليهن فقد بايعتكن كلاماً (باب قول الله تعالى للذين يؤمنون من نسايتهم ربص أربعة أشهر)

أبي بن كعب أنه قرأ الذين يؤثرون من نساءهم يقسمون قالوا القراء التقدير على نساءهم ومن معني  
على وقال غير بل فيه حذف تقديره يقسمون على الامتناع من نساءهم والايلاء مشتق من  
الالية بالتشديد وهي الميزن والجمع الايالا بالتصنيف وزن عطفا قال الشاعر  
قليل الايالا ساخطا لبيته \* فان سبقت منه الالية برت

لجمع بين المفرد والجمع ثم ذكر البخاري حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
نساء الحديث وادخله في هذا الباب على طريقة من لا يشترط في الايلاء كإجماع ولهذا قال  
ابن العربي ليس في هذا الباب يعني من المرفوع سوى هذه الايلاء وهذا الحديث ١٥ وأنكر  
شعنا في التدريب ادخال هذا الحديث في هذا الباب فقال الايلاء المفقولة الباب حرام بأثم به  
من علم بحاله فلا يجوز نسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم ١٥ وهو جنى على اشتراط ترك إجماع  
فيه وقد كنت أطلقت في أوائل الصلاة والمطالم أن المراد بقول أنس أن أي حلف وليس المراد  
به الايلاء العرفي في كتب الفقه اتفاقا ثم ظهر لي أن فيه انحرافا قديما فقلت قد ذلك بأنه على  
رأى معظم الفقهاء فإنه لم ينقل عن أحد من فقهاء الامصار أن الايلاء يقع حكمه بغير ذكر  
ترك إجماع الا عن جادين أبي سليمان شيخ أبي حنيفة ثم كان ذلك قدور عن بعض من تقدمه  
كما تقدم وفي كونه حراما أيضا خلاف وقد جزم ابن بطال بإجماعه بأنه صلى الله عليه وسلم  
امتنع من جماع نساء في ذلك الشهر ولم أقف على نقل صريح في ذلك فإنه لا يلزم من ترك دخوله  
عليهن أن لا تدخل احداهن عليه في المكان الذي اعتزل فيه الا ان كان المذكور من المسجد فتم  
استلزام عدم النحول عليهن مع استمرار الاقامة في المسجد العزم على ترك الوطء لامتناع الوطء  
في المسجد وقد تقدم في السكاح في آخر حديث عمر مثل حديث أنس في أنه آلى من نساء شهرها  
ومن حديث أم سلمة أيضا آلى من نساء شهرها ومن حديث ابن عباس أقسم أن لا يدخل عليهن  
شهرها ومن حديث جابر عن مسلم اعتزل نساء شهرها وأخرج الترمذي من طريق الشعبي عن  
مسروق عن عائشة قالت آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساءه وحرم فعل الحرام حلالا  
ورجاله موثقون لكن رجع الترمذي ارساله على وصله وقد تمسك بقوله حرم من ادعى أنه  
امتنع من جماعهن لكن تقدم البيان الواضح أن المراد بالتحريم تحريم شرب العسل أو تحريم  
وطء ما يقر به فلا يتم الاستدلال لذلك بحديث عائشة وأقوى ما يستدل به لفظ اعتزل مع  
ما فيه (قوله حديثنا اسمعيل بن أبي أويس عن أخيه) هو أبو بكر بن عبد الجدين أبي أويس  
عبد الله بن عبد الله الأصم بن عم مالك وسليمان هو ابن بلال وقد نزل البخاري في هذا الاسناد  
بالنسبة لمجد هرجتين لانه أخرجه في كتابه عن بعض أصحابه بلا واسطة كحمد بن عبد الله  
الانصاري ودرجة بالنسبة لسليمان بن بلال فإنه أخرجه عنه الكثير بلا واسطة واحد فقط وقد  
تقدم في هذا الحديث بعينه في الصيام وفي النكاح كذلك والكتبة في اختيار هذا الاسناد النازل  
التصريح فقه من جيد سماعه من أنس وقد تقدم بيان قوله آلى من نساء شهرها وشرحه  
في أوائل الكلام على شرح حديث عمر في المتطاهرتين في النكاح ووقع في حديث أنس هذا  
في أوائل الصلاة زيادة قصة مشهورة سقطه صلى الله عليه وسلم عن الفرس وصلاته بأصحابه  
جالسا وتقدم شرح الزيادة هناك ومن أحكام الايلاء أيضا اعتد الجمهور أن يحلف على أربعة

حدثنا اسمعيل بن أبي أويس  
عن أخيه عن سليمان عن  
جيد الطويل أنه سمع أنس  
ابن مالك يقول آلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
من نساءه وكانت انفكت  
رجله فأقام في مشربة  
تسعا وعشرين ثم نزل فقالوا  
يا رسول الله آليت شهرا  
فقال الشهر تسع وعشرون

حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن  
نافع أن ابن عمر رضي الله  
عنه ما كان يقول في الأيلاء  
الذي سمي الله تعالى لا يصلح  
لاحد بعد الاجل إلا أن يصلح  
بالعرف أو يعزم بالطلاق  
كما أمر الله عز وجل به وقال  
في اسمعيل حدثني مالك  
عن نافع عن ابن عمر إذا  
مضت أربعة أشهر ووقف  
حتى يطلق ولا يقع عليه  
الطلاق حتى يطلق

أشهر فصاعدا فإن حلف على أنقص منها لم يكن مولى. وقال اسحق إن حلف أن لا يطلق على يوم  
فصاعدا ثم لم يطلقها حتى مضت أربعة أشهر كان بالإجماع من بعض التابعين مثله وإنكره الأكثر  
وصفيح البضاري ثم الترمذي في ادخال حديث أنس في باب الأيلاء يقتضي موافقة اسحق في  
ذلك وجعل هؤلاء قوله تعالى تربص أربعة أشهر على المدة التي تضرب للمولى فإن قام بعد هذا ولا  
أنزل بالطلاق. وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء إذا حلف أن لا يقرب امرأته سعى  
أجلأ ولم يسه فان مضت أربعة أشهر يعني ألزم حكم الأيلاء وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن  
البصري إذا حال لامرأته والله لا أقربها الليلة فمتر كها أربعة أشهر من أجل عينته تلك فهو أيلاء  
وأخرج الطبري من حديث ابن عباس كان أيلاء الجاهلية السنة والستين فوفت الله لهم أربعة  
أشهر فمن كان أيلاءه أقل من أربعة أشهر فليس بأيلاء (قوله) أن ابن عمر رضي الله عنهما كان  
يقول في الأيلاء الذي سمي الله تعالى لا يصلح لاحد بعد الاجل الذي يصف عليه الامتناع من  
زوجه (الآن) يسكن بالعرف أو يعزم بالطلاق كما أمر الله عز وجل هو قول الجمهور في أن المدة  
إذا انقضت يصير الحالف قاما إن بني مواما إن يطلق. وذهب الكوفيون إلى أنه إن قام لاجتماع قبل  
انقضاء المدة استمرت عصمته وإن مضت المدة وقع الطلاق بنفس مضى المدة قياسا على العدة  
لأنه لا تربص على المرأة بعد انقضائها ونعقب بأن ظاهر القرآن التفصيل في الأيلاء بعدم مضى المدة  
بخلاف العدة فإنها اشترعت في الأصل للباسنة والمتوفى عنها بعد انقطاع عصمتها بالبراءة الرحم فلم  
ينق بعد مضى المدة تفصيل. وأخرج الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود وسند آخر لا بأس به عن  
علي أن مضت أربعة أشهر ولم يفي بالطلاق طلقا متوفى بسند حسن عن علي وزيد بن ثابت مثله وعن  
جماعة من التابعين من الكوفيين ومن غيرهم كان الخنفة وقبيصة بذو يبيع وعطاء والحسن  
وابن سيرين مثله ومن طريق سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن وريعة وسكحول  
والزهري والأوزاعي تطلق لكن طلقه زوجة. وأخرج سعيد بن منصور عن طريق جابر بن زيد  
إذا آلت مضت أربعة أشهر طلقته ما ناولها هذه عليها. وأخرج اسمعيل القاضي في أحكام القرآن  
بسند صحيح عن ابن عباس مثله. وأخرج سعيد بن منصور عن طريق مسروق إذا مضت الأربعة  
بانت بطلقة وتعد ثلاث حض. وأخرج اسمعيل من وجه آخر عن مسروق عن ابن مسعود  
مثله. وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي قلابة أن التيمان بن بشر أكرم امرأته فقال  
ابن مسعود إذا مضت أربعة أشهر فقد بانت منه بتليقة (تبيه) سقط آثار ابن عمر هذا وأثره  
المذكور بعد ذلك وكذا ما بعده إلى آخر الباب من رواية النسفي وثبت الباقي (قوله) وقال لي  
اسمعيل هو ابن أبي أويس المذكور قبل وفي بعض الروايات قال اسمعيل مجرد أو بجزء من بعض  
الحفاظ فلم عليه علامة التعليق والاول المعقد وهو ثابت في رواية أبي ذر وغيره (قوله) إذا مضت  
أربعة أشهر ووقف (في رواية) الكشمي يوقفه (حتى) يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق كذا  
وقع من هذا الوجه مختصرا وهو في الموطأ عن مالك أخرجه الا معلى عن طريق من  
ابن عيسى عن مالك بلفظ أنه كان يقول أيام رجل آلت من امرأته فإذا مضت أربعة أشهر ووقف  
حتى يطلق أو بني ولا يقع عليه طلاق إذا مضت حتى يوقف. وكذا أخرجه الشافعي عن مالك  
وإذا قاما أن يطلق واما أن بني موهذا تفسير لا يمتن ابن عمر وتفسير الصحابة في مثل هذا الحكم



الرفع عند الشيعين البخاري ومسلم كانهما الحالك فيكون فيه ترجيح لمن قال بوقف (قوله) ويذكر ذلك في الاضاف (عن عثمان وعلي رأى الدرداء عاتشة واثني عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) أما قول عثمان فوصله الشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق طائوس أن عثمان بن عفان كان وقف المولى فاما أن بني مواما أن يطلق وفي جماع طائوس من عثمان نظر لكن قد أخرجه اسمعيل القاضي في الاحكام من وجه آخر منقطع عن عثمان أنه لا يرى الايلاء شيئا وإن مضت أربعة أشهر حتى بوقف ومن طريق سعيد بن جبير عن عمر بن الخطاب وهذا منقطع أيضا والطريقان عن عثمان بعضا أحدهما الآخر وجامع عثمان خلافة فأخرج عبد الرزاق والدارقطني من طريق عطاء الخراساني عن أبي سلفة بن عبد الرحمن عن عثمان بن زيد بن ثابت إذا مضت أربعة أشهر فهي قطعية ثابتة وقد سئل أحمد عن ذلك فرج روية طائوس وأما قول علي فوصله الشافعي وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمر بن سلفة أن عليا وقف المولى وسنده صحيح وأخرج مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن محبوب عن ابن عمر إذا مضت الأربعة أشهر لم يقع عليه الطلاق حتى بوقف فاما أن يطلق وأما أن يني وهذا منقطع بعقود بالذي قبله وأخرج سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى شهدت عليا أوقف رجلا عند الأربعة أربعة أمان أن يني مواما أن يطلق وسنده صحيح أيضا وأخرج اسمعيل القاضي من وجه آخر عن علي بن محبوب وزاد أخوه ويخرج عن ذلك وأما قول أبي الدرداء فوصله ابن أبي شيبة واسمعيل القاضي من طريق سعيد بن المسيب أن أبا الدرداء قال بوقف في الأيلاء عند انقضاء الأربعة فاما أن يطلق وأما أن يني وسنده صحيح ان ثبت جماع سعيد بن المسيب من أبي الدرداء وأما قول عاتشة فأخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن أبا الدرداء عاتشة قال أؤذ كرمته وهذا منقطع وأخرج سعيد بن منصور وسنده صحيح عن عاتشة بلفظ أنها كانت لا ترى الايلاء شأحي بوقف وللشافعي عنها نحوه وسنده صحيح أيضا وأما الرواية بذلك عن اثني عشر رجلا من الصحابة فأخرجها البخاري في التاريخ من طريق عبد بن سعيد بن ثابت بن عبد مولى زيد بن ثابت عن اثني عشر رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الايلاء لا يكون طلاقا حتى بوقف وأخرج الشافعي من هذا الوجه فقال بضعة عشر وأخرج اسمعيل القاضي من طريق يحيى بن سعيد الانصاري عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الايلاء لا يكون طلاقا حتى بوقف وأخرج الدارقطني من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال سألت اثني عشر رجلا من الصحابة عن الرجل يولي فقالوا ليس عليه شيء حتى يمضي أربعة أشهر فيوقف فان قام أو أطلق وأخرج اسمعيل من وجه آخر عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدركنا الناس يقولون الايلاء إذا مضت الأربعة وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحق وسائر أصحاب الحديث لأن للملكية والشافعية بعد ذلك تفاريع بطول شرحها منها أن الجمهور ذهبوا إلى أن الطلاق يكون فيه رجعا لكن قال مالك لا يصح رجعه إلا ان جامع في العدة وقال الشافعي ظاهر كتاب الله تعالى على أنه أربعة أشهر ومن كاتبه أربعة أشهر جلا فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي فإذا انقضت فعليه أحد أمرين أما أن يني أو أما أن يطلق فلذلك لا يلزمه الطلاق بمجرد مضي المدة حتى يحدث رجوعا

ويذكر ذلك عن عثمان وعلي  
وأبي الدرداء عاتشة واثني  
عشر رجلا من أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم

أولاً قاتلهم رج قول الوقف بأن كراهية العصابة قال به والرحيم قد يقع بالا كتر مع موافقة مظاهر  
أقر أن ونقل ابن المنذر عن بعض الأئمة قال لم يحدث في شيء من الأدلة أن العزيمة على الطلاق تكون  
طلافاً ولو جاز لكان العزم على التي يمكن فساداً وأثابته وكذلك ليس في شيء من اللغة أن العزم  
التي لا ينوي بها الطلاق تنقضي طلاقاً قال غيره العطف على الأربعة أشهر بالقاميل على أن  
التعير بعد مضي المدة والتي يقاد من لفظ التبرص أن المراد به المدة الضرورية لتعير الصغير  
بعد ما قال غيره جعل الله في الطلاق معلقين فعل المولى بعد الفتوه من قوله تعالى فإن  
فازوا وان عزموا فلان فيه قول من قال إن الطلاق يقع بمجرد مضي المدة وإثابته أعلم **قوله**

• (باب حكم المفقود في أهله وماله) • وقال ابن المسيب إذا فقدني الصف عند القتال تربص امرأته سنة وهو اشترى ابن مسعود جارية فالتقى صاحبها سنة فلم يجدوه فقد فأخذ يعطى الدرهم والدرهمين وقال اللهم عن فلان فأن أنى فلان فلى وعلى • وقال هكذا فاعملوا بالقطعة • وقال ابن عباس نحوه

وقال الزهري في الاسير يعلم مكانه لا تزوج امرأته ولا يقسم ماله فإذا انقطع خبره فسنته سنة  
 المفقود) وصلة ابن أبي شيبة من طريق الأوزاعي قال سألت الزهري عن الأسير في أرض العدو  
 متى تزوج امرأته فقال لا تزوج ما علمت أمشي ومن وجه آخر عن الزهري قال يوقت مال  
 الأسير وامرأته حتى يسلم أو يموت وأما قوله فسنته سنة المفقود فان مذهب الزهري في امرأته  
 المفقود أنها تبصر أربع سنين وقد أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد  
 صحيحة عن عمر بن عبد الرزاق من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان قضيا  
 بذلك وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن عمر وابن عباس قال لا تنتظر امرأته المفقود  
 أربع سنين وثبت أيضا عن عثمان وابن مسعود في رواية وعن جعفر من التابعين كالنخعي  
 وعطاء الزهري وكهول والشعي واقفق أكثرهم على أن التأجيل من يوم ترفع أمرها  
 الحاكم وعلى أنها تعد عدة الوفاة بعد مضي الأربع سنين وانفقوا أيضا على أنها لا تزوجت  
 لجاء الزوج الأول خبر بين زوجته وبين الصداق وقال أكثرهم إذا اختار الأول الصداق غرمه  
 له الثاني ولم يفرق أكثرهم بين أحوال الفقد الاما تقدم من سعيد بن المسيب وفرق مالك بين  
 من فقد في الحرب فنزحل الأجل المذكور وبين من فقد في غير الحرب فلا نزحل بل تنتظر مضي  
 العصر الذي يغلب على الظن أنه لا يعيش أكثر منه وقال أحدواحق من غاب عن أهله فلم يعلم  
 خبره لا تأجيل فيه وانما يؤجل من فقد في الحرب وفي البصر أو نحو ذلك ويجمع على إذا فقدت  
 المرأة زوجها لم تزوج حتى يقدم أو يموت أخرجه أبو عبيد في كتاب النكاح وقال عبد الرزاق  
 بلغني عن ابن مسعود أنه وافق عليا في أمرأة المفقود أنها تنتظر أبدا وأخرج أبو عبيد أيضا  
 بسند حسن عن علي أنه لا تزوجت فهي امرأته الأولى دخلها الثاني أو لم يدخل وأخرج سعيد  
 ابن منصور عن الشعبي إذا تزوجت قبلها أن الأولى حتى تفرق بينهما وبين الثاني واعتدت منه فإن  
 مات الأولى اعتدت منه أيضا وورثته ومن طريق النخعي لا تزوج حتى يستين أمر وهو قول  
 فقهاء الكوفة والشافعي وبعض أصحاب الحديث واختار ابن المنذر التأجيل لاتفاق خمسة  
 من العصاة عليه والله أعلم (قوله حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المدني وسفيان هو ابن عيينة  
 (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري وفي رواية الجديدي عن سفيان حدثنا يحيى بن سعيد  
 (قوله عن يزيد بن مولى المنبتع) أن النبي صلى الله عليه وسلم (مثل) في رواية الجديدي سمعت يزيد  
 مولى المنبتع قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديث اللقطة وهذا صورته  
 الإرسال ولهذا قال بعد فراغ المتن قال سفيان فقلت ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال سفيان  
 ولم أحفظ عنه شيئا غير هذا قلت رأيت حديث يزيد بن مولى المنبتع في أمر الصلابة هو عن زيد بن  
 خالد قال نعم قال سفيان قال يحيى يعني ابن سعيد الذي حدثه به مرسل يقول ربيعة عن يزيد  
 مولى المنبتع عن زيد بن خالد قال سفيان فقلت ربيعة فقلت له أي قلت له الكلام الذي تقدم  
 وهو قوله رأيت حديث يزيد بن أبي آخره وحاصل ذلك أن يحيى بن سعيد حدث به عن يزيد بن مولى  
 المنبتع مرسل لا يحمي ذلك لسفيان أن ربيعة يحدث به عن يزيد بن مولى المنبتع عن زيد بن خالد  
 فيوم له فحمل ذلك سفيان على أن لقي ربيعة ففأله عن ذلك فاعترف له به وقد أخرجه  
 الأساعلي من وجه آخر عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن زيد بن مولى ربيعة موصولا

وساقه بسياسة واحدة وما وقع في رواية ابن المديني من التفصيل أئتن وأضبط فإنه دل على أن  
 السياق ليحيى بن سعيد وأن ربيعة لم يحدث سفيان إلا بأسناده فقط وأخرجه النسائي عن اسحق  
 ابن اسمعيل عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن ربيعة قال سفيان فقلت ربيعة فقال حدثني به  
 يزيد عن زيد وهذا أيضا فله إجماع ورواية ابن المديني أوضح وقدوافقه الجديد ولقظه قال  
 سفيان فأتيت ربيعة فقلت له الحديث الذي يحدثه يزيد مولى المنبعت في اللقطة هو عن زيد بن  
 خالد بن النضر صلى الله عليه وسلم قال نعم قال سفيان وكنت أكرهه للرأي أي لأجل كثرة فتواه  
 بالرأي قال فلذلك لم أسأله إلا عن أسناده وهذا السبب في قلة رواية سفيان عن ربيعة أولى من  
 السبب الذي أيداه ابن التين فقال كان قصد سفيان لطلب الحديث أكثر من قصد لطلب الفقه  
 وكان الفقه عند ربيعة أكثر منه عند الزهري فلذلك أكثر عنه سفيان دون ربيعة مع أن الزهري  
 تقدمت وفاته على وفاة ربيعة بنحو عشرين بل أكثر ١٥ وأقضى قول سفيان بن عينة  
 هذا أن يحيى بن سعيد ما سمع من شيعة يزيد مولى المنبعت موصولا وإنما وصله ربيعة ولكن  
 تقدم الحديث في اللقطة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن يزيد بن زيد موصولا  
 فدل على يحيى بن سعيد لما حدث به ابن عينة ما كان يذكر وصله أو دلسه لسليمان بن بلال حين  
 حدثه به موصولا وإنما سمع وصله من ربيعة فأسقط ربيعة وقد أخرجه مسلم من رواية سليمان  
 ابن بلال موصولا أيضا ومن رواية جاد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن ربيعة جميعا عن يزيد بن زيد  
 موصولا وهذا يقتضي أنه جعل إحدى الروايتين على الأخرى وقد تقدم شرح حديث اللقطة  
 مستوفى في بابها وأراد المصنف بذلك ههنا الإشارة إلى أن التصرف في مال الغير إذا غاب جاز  
 ما لم يكن المال مما لا يخشى ضياعه كادل عليه التفصيل بين الأبل والغنم وقال ابن التبركا  
 تعارضت الآثار في هذه المسئلة وجب الرجوع إلى الحديث المرفوع فكان فيه أن ضالة الغنم  
 يجوز التصرف فيها قبل تحقق وفاة صاحبها فكان الحاق المال المفقود بها متجها وفيه أن ضالة  
 الأبل لا يتعرض لها إلا بعد استقلالها بأمر نفسها فاقضى أن الزوجة كذلك لا تعرض لها حتى  
 يتحقق خبر وفاته فالضابط أن كل شيء يخشى ضياعه يجوز التصرف فيه صوناه عن الضياع  
 وما لا فلا وأكثر أهل العلم على أن حكم ضالة الغنم حكم المال في وجوب تعويضه لصاحبه  
 إذا حضر والله أعلم (قوله ما) بـ الظهار بكسر الميم هو قول الرجل لامرأته  
 أنت علي كظهر أمي وإنما خص الظاهر بذلك دون سائر الأعضاء لأنه محل الركوب غالباً ولذلك  
 سمى المركوب ظهراً فثبتت الزوجة بذلك لأنها مركوب الرجل فلما أضاف لنفسه الظاهر كالظن  
 مثلاً كان ظهراً على الظاهر عند الشافعية واختلف فيما إذا لم يعن الائم كان قال كظهر  
 أختي مثلاً فمن الشافعي في التصديق لا يكون ظهراً بل يختص بالألم كما ورد في القرآن وكذا في  
 حديث خولة التي ظاهرها أمي وأما في الجليد يكون ظهراً وهو قول الجمهور لكن اختلفوا  
 فمن لم يحرم على التأيد فقال الشافعي لا يكون ظهراً وعن مالك هو ظهراً وعن أحمد وإتقان  
 كالذهنين فلما قال كظهر أمي مثلاً فليس بظاهرها عند الجمهور وعن أحمد رواية أنه ظهراً وطوره  
 في كل من يحرم عليه وطؤه حتى في البهيمة ويقع الظهار بكل لفظ يدل على تحريم الزوجة لكن  
 بشرط اقترانه بالنية وتجب الكفارة على فائه كما قال الله تعالى لكن بشرط الوعد بالجمهور

باب الظهار

وعند الثوري وروى عن مجاهد نصيب الكفارة بجمرة الطهارة **(قوله)** وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها إلى قوله فن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كذا لا يذروا الاكثر وساق في رواية كريمة الآيات إلى الموضوع المذكور وهو قوله فاطعام ستين مسكينا واستدل بقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا على أن الطهارة حرام وقد ذكر المصنف في الباب آثارا اقتصر على الآتي فعملها وكأنه أشار بذلك الآية إلى الحديث المرفوع الوارد في سبب ذلك وقد ذكر بعض طرقه تعليقا في أوائل كتاب التوحيد من حديث عائشة وساق في ذكره وفيه تسمية الطهارة وتسمية الجملة وهي التي طاهر منها وأن الرابع أنها خولة بنت نعلبة وأنه أول ظهور كان في الإسلام كما أخرجه الطبراني وابن مردويه من حديث ابن عباس قال كان الطهارة في الجاهلية بجمرة النساء فكان أول من طاهر في الإسلام أوس بن الصامت وكانت امرأته خولة الحديث وقال الشافعي سمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يقول كان أهل الجاهلية يطلعون بثلاث الطهارة والأيام والطلاق فأقر الله الطلاق طلاقا وحكم في الأيام الطهارة بما بين في القرآن أن النبي وبعث من حديث خولة بنت نعلبة نفسها عند أبي داود قالت طاهر من زوجي أوس ابن الصامت فبحث رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكوا له الحديث وأخرج أصحاب السنن من حديث سلمة بن كهيل أنه طاهر من امرأته وقد تقدمت الإشارة إلى حديثه في كتاب الصيام في قصة الجامع في رمضان وأن الأصح أن قصته كانت خوارا ولا يداود الترمذي من حديث ابن عباس أن رجلا طاهر من امرأته فوقع عليها قبل أن يقر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فاعتز لها حتى تكفرك عنك وفي رواية أبي داود فلا تقر حاسي ففعل ما أمر الله وأسانيد هذه الأحاديث حسان ورحمكم كفارة الطهارة منصوص بالقرآن واختلف السلف في أحكامه في مواضع لم يضار بعضها في الآثار التي أوردناها في الباب واستدل بآية الطهارة وبآية اللعان على القول بالصوم ولو ورد في سبب خاص وافقوا على دخول السبب وأن أوس بن الصامت شمله حكم الطهارة لكن استشكله السبكي من جهة تقدم السبب وتأخر القول فكيف يتعطف على ما مضى مع أن الآية لا تشمل الامن وجعل منه الطهارة بعد نزولها لأن القاء في قوله تعالى فحضر برقة يدل على أن المبتدأ تضمن معنى الشرط والخبر تضمن معنى الجزاء ومعنى الشرط مستقبل وأجاب عنه بأن دخول القاء في الخبر يستدعي العموم في كل مظاهر وذلك يشمل الحاضر والمستقبل قال وأما دلالة القاء على الاختصاص بالمستقبل فمفهومه كذا قال ويمكن أن يرجع للخلاف بالاجماع **(قوله)** وقال أبي اسمعيل هو ابن أبي أوس كذا لا أكثر ووقع في رواية النسفي وقال اسمعيل بدون حرف الجر والأول أولى وهو موصول فعند جماعة أنه يستعمل هذه الصيغة فيما قبله عن شيء ثم هذا كقول النبي ظهر لي بالاستقراء أنه اغما يستعمل ذلك فيما يورده موصولا من الموقوفات أو مما لا يكون من المرفوعات على شرطه وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق القتيبي عن مالك أنه سأل ابن شهاب فذكر مثله وزاد هو عليه واجب **(قوله)** قال مالك هو موصول بالاسناد المذکور **(قوله)** وصيام العبد شهران يحتل أن يكون ابن شهاب الذي نقل مالك عنه أن طهارة العبد نحو طهارة الحر كان يعطى العبد في ذلك جميع أحكام الحر ويحتل أن يكون أرباب التثنية مطلق صحة الطهارة من العبد كما يصح من الحر ولا يلزم أن يعطى جميع

وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها إلى قوله فن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا • وقال في اسمعيل حديثي مالك أنه سأل ابن شهاب عن طهارة العبد فقال نحو طهارة الحر • قال مالك وصيام العبد شهران

أحكامه لكن نقل ابن بطال الاجماع على أن العبد إذا أظهر لرب موأناً كفارة ما به الصيام شهران كل شهر ثم اختلقوا في الاطعام والعق فقال الكوفيون والشافعي لا يجوز له الا الصيام فقط وقال ابن القاسم عن مالك أن أطم بادن مولاهم أجراً موما انتما من الاجماع مريدون فقد نقل الشيخ الموفق في المنى عن بعضهم أنه لا يصح ظهار العبد لان الله تعالى قال فصرير رقصوا العبد لا يملك الرقاب وبقية بأن يقرر الرقبة انما هو على من يعبد هاف كان كالعسر قرضه الصيام وأما ما ذكر من قدوس صيامه فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر بن قيس عن ابراهيم الوصام شهرأجراً عنه وعن الحسن بصوم شهرين وعن ابن جريج عن عطاء في رجل ظهار من زوجته أمة قال شطر الصوم **(قوله)** وقال الحسن بن الحزق كذا لاكثر وفي رواية أخرى ذكر عن المسقل الحسن بن زياد وفي رواية وقال الحسن فقط فأما الحسن بن الحزق فهو بضم المهملة وتشديد الراء ابن الحكم التميمي الكوفي نزيل دمشق ثقة عندهم وليس له في البخاري ذكر الا في هذا الموضوع ان ثبت ذلك وأما الحسن بن زياد فثقة عندهم وليس له في البخاري ذكر الا في هذا الموضوع الحسن بن صالح بن صالح بن زياد واسم حنكوف ثقة فقيه عابدين طبقة سفيان الثوري وقد تقدم ذكر أبيه في أوائل هذا الكتاب وقد أخرج الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء هذا الاثر عن الحسن بن زياد وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم التميمي قال الظهار من الامة كالظهار من الحر وقد وقع لنا الكلام المذكور من قول الحسن البصري وذلك فيما أخرجه ابن الاثير في معجمه من طريق همام سئل قتادة عن رجل ظهار من سرته فقال قال الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار مثل ظهار الحر وهو قول الفقهاء السبعة قال مالك وربيعة والثوري والليث واحتجوا بأنه فرج حلال فيجزم بالتحريم وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن الحسن أن وطئها فهو ظهار وان لم يكن وطئها فلا ظهار عليه وهو قول الاوزاعي **(قوله)** وقال عكرمة ان ظاهراً من أمته فليس بشيء انما الظهار من النساء وصله اسمعيل القاضي بسند لا بأس به وجاء أيضاً عن مجاهد مثله أخرجه سعيد بن منصور من رواية داود بن أبي هند سألت مجاهداً عن الظهار من الامة فقال له لم ير شيئاً فقلت أليس الله يقول من نساءهم أفليس من النساء فقال قال الله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم أليس الله يقول من العبيدين الرجال أفليس شهادة العبيد وقد جاءه عن عكرمة خلافه قال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني الحكم بن أبان عن عكرمة مولى ابن عباس قال يكفر عن ظهار الامة مثل كفارة الحرة وبقول عكرمة الا قال الكوفيون والشافعي والجمهور واحتجوا بقوله تعالى من نساءهم وليس الامة من النساء واحتجوا أيضاً بقول ابن عباس ان الظهار كان مطلقاً فأمحل بالكفارة فكما حل الامة في الطلاق لا حل لها في الظهار ويحتمل أن يكون المنقول عن عكرمة في الامة المزوجة فلا يكون بين قوله اختلاف **(قوله)** وفي العربية قالوا أي فيما قالوا أي يستعمل في كلام العرب عادلاً كما يعني عاقبه وأبطله **(قوله)** وفي نقض ما قالوا كذا لاكثر ثورن وقاف وفي رواية الاصيلي والكشميني بعض موحدة ثم مهملة والاول أصح وللعني انه يأتي بفعل ينقض قوله الاول وقد اختلف العلماء هل يشترط الفعل فلا يجوز له وطؤها الا بعد أن يكفر أو يكتي العزم على وطئها أو العزم على امساكها وترك فراقها والاول قول الليث والثاني قول

وقال الحسن بن الحزق  
ظهار الحر والعبد من  
الحر والامة سواء وقال  
عكرمة ان ظاهراً من أمته  
فليس بشيء انما الظهار من  
النساء وفي العربية قالوا  
أي فيما قالوا وفي نقض ما

قالوا

وهذا أولى لأن الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور (باب الإشارة في الطلاق والامور) وقال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يعذب الله بدمع العين ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه وقال كعب بن مالك أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن خذ النصف وقالت أسماء صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف فقلت لعائشة ما شأن الناس فأومأت برأسها إلى الشمس فقلت آفة فأومأت برأسها وهي تصلي أي نعم وقال أنس أو ما النبي صلى الله عليه وسلم يديه إلى أي بكران يتقدم وقال ابن عباس أو ما النبي صلى الله عليه وسلم يده لاجرح وقال أبو قتادة قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصيد المحرم أحسنكم أمره أن يجعل عليها أو أشار إليها قالوا قال فكلوا حدثننا عبد الله بن محمد حدثننا أبو عامر عبد الملك ابن عمرو حدثننا إبراهيم

الخفيفة ومالك وحكي عنه أنه الوطء بعينه بشرط أن يقدم عليه الكفارة وحكي عنه العزم على الأمساك والوطء معا وعليه أكثر أصحابه والثالث قول الشافعي ومن تبعه وقول زابع سند كرهنا (قوله) وهذا أولى لأن الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور (هذا كلام الضاري ومراده الرذلي من زعم أن شرط العود هنا أن يقع بالقول وهو إعادة لفظ الطاهر فأشار إلى هذا القول وجرم بأنه مرجوح وان كان هو ظاهر الآية وهو قول أهل الطاهر وقدرى ذلك عن أبي العباس وكبير بن الأشج من التابعين وبه قال القراء النحوي ومعنى قوله ثم يعودون لما قالوا أي إلى قول ما قالوا وقد بالغ ابن العربي في إنكاره ونسب فائده إلى الجهل لأن الله تعالى وصفه بأنه منكرومن القول ووزور فكيف يقال إذا أعاد القول المحرم المنكر يجب عليه أن يكفر ثم يحل له المرأة انتهى وإلى هذا أشار الضاري بقوله لأن الله لم يدل على المنكر والزور وقال اسمعيل القاضي لما وقع بعد قوله ثم يعودون قصر رقة قبل أن المراد وقوع ضد ما وقع منه من المظاهرة فان رجلا لو قال إذا أردت أن تنس فأعق رقة قبل أن تنس لكن كلاما صحيحا بخلاف ما لو قال إذا لم ترد أن تنس فأعق رقة قبل أن تنس فالتعدي بغيره بين أبي العباس بن سريج ومحمد بن داود الطاهري فأصح عليه ابن سريج الإجماع فأنكره ابن داود وقال الذين خالفوا ظاهر القرآن لا أعده خلافهم خلافا وأنكر ابن العربي أن يصح عن بكير بن الأشج واختلف المعرون في معنى اللام في قوله لما قالوا فقل معنا ثم يعودون إلى الإجماع فقصر رقة لما قالوا أي فعلهم تحريم رقة من أجل ما قالوا فادعوا أن اللام في قوله لما قالوا استلحق بالحدف وهو قوله عليهم فالة الأخض وقيل المعنى الذين كانوا يظهرون في الجاهلية ثم يعودون لما قالوا أي إلى المظاهرة في الاسلام وقيل اللام بمعنى عن أي يرجعون عن قولهم وهذا موافق قول من وجب الكفارة بمجرد وقوع كلمة الطاهر وقال ابن بطال يشبه أن تكون ما بمعنى من أي الوافي قالوا الهن اثنتان عليهما كظهور ما هنا قالوا يجوز أن يكون قالوا بتقدير المصدر أي يعودون للقول فسمى المقول فحين باسم المصدر وهو القول كما قالوا درهم ضرب الأمير وهو مضروب الأمير والله أعلم بالصواب (قوله) (باب الإشارة في الطلاق والامور) أي الحكمة وغيرها وذكر فيه عدة أحاديث معقدة وموضوعة وأنها قوله وقال ابن عمر هو طرف من حديث تقدم موصول في الجنائز وفيه قصة لسعد بن عباد وفيها ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه فأنها وقال كعب بن مالك هو أيضا طرف من حديث تقدم موصول في الملازمة وفيها وأشار إلى أن خذ النصف ثالثها وقالت أسماء بنت أبي بكر (قوله) صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف الحديث تقدم موصول في كتاب الإيمان بلفظ فأشارت إلى السماء وفيه فأنشأت برأسها أي نعم وفي صلاة الكسوف يجعنا في صلاة السهو باختصار رابعها وقال أنس أو ما النبي صلى الله عليه وسلم إلى أي بكر أن يتقدم هو طرف من حديث ابن عباس خامسها وقال ابن عباس هو طرف من حديث تقدم موصول في السلم في باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس وفيه أو ما يده ولا جرح سادسها وقال أبو قتادة هو أيضا طرف من حديث تقدم موصول في باب لا يشتر المحرم إلى الصيد من كتاب الحج وفيما أمره أن يجعل عليها وأشار إليها الحديث السابع (قوله) أبو عامر (هو) العقدي وأبراهيم شيخه بزم المزني بأنه ابن طهمان وزعم بعض الشراح أنه أبو اسحق الفزاري

عن شاذان عن عكرمة عن ابن عباس قال طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعيه وكان كلما أتى على الركن أشار إليه موكباً وقالت زينب قال النبي صلى الله عليه وسلم فخرج من ردم ياجوج ويماجوج مثل هذه وهذه وعقدت عينه حديثاً مسنداً حدثنا بشر بن المنفلوط حدثنا مسلم بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم قائم يصلي يسأل الله خيراً إلا أعطاه وقال سيده ووضع أغمسته على بطن الوسطى وانحصر قلنا يزهدا قال وقال الأوبى حدثنا إبراهيم بن سعد عن شعبة بن الحجاج عن هشام (٣٨٥) بن زيد عن أنس بن مالك قال قال عبد الله في عهد رسول الله صلى الله

والأول أربع وقد أخرجه الأمام علي بن طريق يحيى بن أبي بكر عن إبراهيم بن طهمان عن خالد وهو الخذاء وتقدم الحديث مشروحاً في كتاب الحج وفيه كلما أتى على الركن أشار إليه الثامن (قوله وقالت زينب) هي بنت جعفر أم المؤمنين (قوله مثل هذه وهذه وعقدت عينه) تصدق في أحاديث الأنبياء وملاحظات النبوة موصولة وبأني في الفتن لكن بلفظ وحلق بأصبعه الإبهام والتي قلها وهي مودة عقد التسعين وسبأني في الفتن من حديث أبي هريرة بلفظ وعقدت عينه ويوجه إدخاله في الترجمة أن العقد على صفة مخصوصة لا رادة عندهم معلوم يتل منزلة الإشارة المقهمة فإذا اكتفى بها عن التعلق مع القدرة عليه دل على اعتبار الإشارة عن لا يقدر على التعلق بطريق الأولى التاسع (قوله مسلم بن علقمة) بفتح الهمزة واللام شيخ ثقة وهو بصري وكذا سائر رواة هذا الأسناد وقد يتبين مسلم بن علقمة شيخ بصري أيضاً لكن في أول اسمه زبدي تميم والهمزة ساكنة وهو دون مسلم بن علقمة في الطبقة والثقة (قوله وقال سيده) أي أشار بها وهو من إطلاق القول على الفصل (قوله ووضع أغمسته على بطن الوسطى) وانحصر قلنا يزهدا أي قلها بين يديه وسلم الكعبة في روايته عن مسند شيخ البصري أن النبي فعل ذلك هو بشر بن المنفلوط رواه عن مسلم بن علقمة فعله في سياق البصري إدراج وقد قيل إن المراد بوضع الأغمشة في وسط الكعبة الإشارة إلى أن ساعة الجمعة في وسط يوم الجمعة بوضعها على الخنصر الإشارة إلى أنها في آخر النهار لأن الخنصر آخر أصابع الكف وقد تقدم بسط الأقدام في تعيين وقتها في كتاب الجمعة الحديث العاشر (قوله وقال الأوبى) هو عبد العزيز بن عبد الله شيخ البصري أخرجه عنه الكثير في العلم وفي غيره وقد أورده أبو نعيم في المستخرج من طريق يعقوب بن سفيان عنه وبأني في اللغات من وجه آخر عن شعبة مع شرحه وقوله فيه أو ضاحاً بجمع وضع بفتح أوله والمجبة ثم مهله هو البياض والمراد هنا حتى من فضة وقوله وضع براه مهله ثم ضاد وشامع يعني أي كسر رأسها وهي في آخر رمق أي نفس وزاومعني وقوله فأصغت بضم أوله أي وقع بها الصمت أي خرس في سنانها مع حضور ذهنها وقبسه فأشارت أن لا وفيه فأشارت أن نعم الحديث الحادي عشر حديث ابن عمر في ذكر الفتن يأتي شرحه في الفتن وفيه وأشار إلى المشرق الحديث الثاني عشر حديث عبد الله بن أبي أوفى (قوله فأجحد لي) جيم

عليه وسلم على جارية فأخذ أو ضاحاً كانت عليها ورضع رأسها فأتى بها أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي في آخر رمق وقد أصغت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم من قلت فلان ففسر الذي قلها فأشارت برأسها أن لا قال فقال لرجل آخر غير الذي قلها فأشارت أن لا فقال فلان لقلها فأشارت أن نعم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع رأسه بين حجرين حديثاً في قصة حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الفتن من ههنا وأشار إلى المشرق حديثاً عن ابن عبد الله حدثنا جرير بن عبد الحميد عن أبي إسحق الشيباني عن

(٤٩ - فتح الباري سح)

عبد الله بن أبي أوفى قال قال كافي سقر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما غربت الشمس قال الرجل أنزل فأجحد لي قال يا رسول الله لو أمسيت ثم قال أنزل فأجحد قال يا رسول الله لو أمسيت أن علياً نهاراً ثم قال أنزل فأجحد فنزل فجحد له في الثالثة فشرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وأما سيده إلى المشرق فقال إذا رأيتم الليل قد أقبل من ههنا فقد أظطر الصائم حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا زيد بن زريع عن سليمان عن أبي عثمان عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجتمع أحدكم منكم هذه بلالاً وقال أنه من صورهم فأما ينادي أو قال يؤذن



ثم هم له أي حرك السويق يعود ليدوب في الماء وقد تقدم شرحه في باب معنى يحل فطر الصائم  
من حديث عبد الله بن أبي أوفى من كتاب الصيام والمراد منه هنا قوله ثم أو ما يدقبل المشرق  
• الثالث عشر حديث أبي عثمان وهو الهندى عن ابن مسعود **(قوله ليرجع)** بفتح أوله وكسر  
الجيم وقاعكم بالنصب على المفعولة وقوله وليس أن يقول هو من إطلاق القول على الفعل  
وقوله كأنه يعنى الصبح أو الفجر شك **(قوله وأظهر زيد)** هو ابن زريق راويه **(قوله ثم مد)**  
احداهما من الأخرى تقدم في الأذان على كيفية أخرى ووقع عند مسلم بلفظ ليس الفجر  
المعترض ولكن المستطيل وبه يظهر المراد من الإشارة المذكورة في الحديث الرابع عشر  
**(قوله وقال الليث)** تقدم التبيين على إسناده في أوائل الزكوة مع شرحه وقوله هنا جتان بجيم  
ثم موحدة وقوله الأماذت تشديد الدال من المدو أصلها مددت فأدغمت وذكروا ابن بطال بلفظ  
مارت براخصفة بدل الدال ونقل عن الخطيب ما راى الشيعة موردا إذا تردد وقوله من لدن  
نديهما كذا لاى خبر بالثنية ولغيره نديهما بصيغة الجمع قال ابن التين وهو الصواب فإن لكل  
رجل ندين فيكون لهما أربعة كذا قال وليست الرواية بالثنية خطأ بل هي موحدة والتقدير  
ندي كل منهما وقوله تبين بفتح أوله وموضع الجيم قبله ابن التين قال ويجوز بضم أوله وكسر الجيم  
من الرباى (قلت) وهو الثابت في معظم الروايات وموضع الترجمة في قوله فيه ويشير بأصبعه  
إلى حلقة قال ابن بطال ذهب الجمهور إلى أن الإشارة إذا كانت مفهومة تنزل منزلة النطق  
وسألفه الخفيفة بعض ذلك ولعل الضارى رده عليهم بهذه الأحاديث التي جعل فيها التي صلى  
الله عليه وسلم الإشارة قائمة مقام النطق وإذا جازت الإشارة في أحكام مختلفة في الدلالة فهي  
لمن لا يمتنع النطق أجوز وقال ابن المنذر أراد الضارى أن الإشارة بالطلاق وغيره من الأخرس  
وغيره التي يفهم منها الأصل والعذنان إذ كاللفظ اه يظهر لي أن الضارى أو رده هذه الترجمة  
وأحاديثها توطئة لما يذكرونها في البحث في الباب الذي يليه مع من فرق بين لعان الأخرس وطلاقه  
والله أعلم وقد اختلف العلماء في الإشارة المفهومة فأما في حقوق الله فقالوا يكفي ولومن القادر  
على النطق وأما في حقوق الآدميين كالعتود والإقرار والوصية ونحو ذلك فاختلف العلماء فيه  
اعتقل لسانه ثلثا لعان أي حنيفة إن كان مأبوسا من فطقة وعن بعض الحنابلة إن اتصل بالموت  
ورجعه الطحاوى وعن الأوزاعى إن سبقه كلام ونقل عن مكحول إن قال فلان حر ثم أصبت فقبل  
له وفلان فأومأ ص وأما القادر على النطق فلا تقوم إشارته مقام فطقة عند الأكثرين واختلف  
هل يقوم منه مقام النية كما لو طلق امرأته فقبل له ثم طلقه فأشار بأصبعه **(قوله يا**  
**اللعان)** هو مأخوذ من اللعان لأن الملاعن يقول لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين  
واختبر لفظ اللعان دون النصب في التسمية لأنه قول الرجل وهو الذي يدعى به في الآية وهو أيضا  
يدينه قوله أن يرجع عنه فيسقط عن المرأة بغير عكس وقيل سمي لعان لأن اللعان الطرد والبعاد  
وهو مشترك بينهما وانما خصت المرأة بلفظ الغضب لعظم الذنب بالنسبة إليها لأن الرجل إذا  
كان كاذبا لم يصل ذنبه إلى أكثر من التقذير وإن كانت هي كاذبة فذنبها أعظم نفسه من تلويث  
الفراس والتعرض لاحقاق من ليس من الزوجه فتشترى المحرمية ونبت الولاية والميراث لمن

ليرجع فأنتحكم وليس أن  
يقول كأنه يعنى الصبح أو  
الفجر وأظهر زيد يديه ثم  
مد أحدهما من الأخرى  
• وقال الليث حديث جعفر  
ابن زريق عن عبد الرحمن  
ابن هرم عن مصعب بن أبي هريرة  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم مثل الضيل  
والمنفق كشل رجلين عليهما  
جبتان من حديد من لدن  
نديهما إلى تراقيمهما فأما  
المنفق فلا ينطق شيئا  
الأماذت على جلده حتى  
تبين ثنائه وتعقوا أثره وأما  
المنفق فلا يريد ينطق إلا  
لزم كل حلقة موضعها  
فهو يوسعها ولا تتسع  
ويشير بأصبعه إلى حلقة  
• باب اللعان

لا يصدقهما اللعان والالاتعان والملاعة بمعنى ويقال تلاعنوا وتعاونا ولاعن الحاصم منهما  
والرجل ملاعن والمرأة ملاعنة لوقوعها بالامن الجائنين وأجمعوا على مشروعية اللعان وعلى  
أنه لا يجوز مع عدم التصديق واختلاف في وجوبه على الزوج لكن لو تحقق أن الولد ليس منه قوى  
الوجوب **(قوله)** وقول الله تعالى والذين يرمون أزواجهن حتى يمدنهم قوله تعالى يرمون أزواجهن  
لأنه لا يثبت في رواية كريمة الآيات كلها وكان البصري يمدنهم بقوله تعالى يرمون أزواجهن  
أعم من أن يكون اللفظ أو بالاشارة المقهومة وقد نكح غيره للجهل بها في أنه لا يستتر في  
الاتعان أن يقول الرجل رأيت زنتي ولأن بنتي حملها أن كانت حاملاً أو وادها أن كانت  
وضعت خلا فالملك بل يكفي أن يقول انها زانية أو زنت ويؤيده أن الله شرع حد القذف على  
الاجنبى برمي الحصنة ثم شرع اللعان برمي الزوجة فلأن أجنباً قال بازانية توجب عليه حد  
القذف فكذلك حكم اللعان وأوردوا على المالكية الاتفاق على مشروعية اللعان للأعنى  
فانفصل عنه ابن القصار بأن شرطه أن يقول لمست فرجها في فرجها والله أعلم **(قوله)** فاذا قذف  
الآخر امرأته بكتابة بمائة مثناة ثم واحدة وعند الكشيمى بكتاب بلاها **(قوله)** وأشارة أو إيماء  
معروف فهو كالتكلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاز الأشارة في الفرائض **(قوله)** أي في الأمور  
المفروضة **(قوله)** وهو قول بعض أهل الجواز وأهل العلم من غيرهم وخالف الحنفية  
والأوزاعي وأبو حنيفة وهي رواية عن أحمد اختيارها بعض المتأخرين **(قوله)** وقال الله تعالى  
فاشارت اليه قالوا كيف نكلمه من كان في المهدصيا أخرجه ابن أبي حاتم عن طريق معوية بن  
مهران قال لما قالوا المريم لقد جئت شيئا فريا إلى آخر ما أشارت إلى عيسى أن كلوه فقالوا أمراً  
أن نكلمه من هو في المهدية على ما جازته من الداهية ووجه الاستدلال به أن مريم كانت  
نذرت أن لا تكلم فكانت في حكم الآخر فآشارت أشارة مفهومة **(قوله)** فتفوا بها عن معاودة  
سؤالها وإن كانوا أنكروا عليها ما آشارت به وقد ثبت من حديث أبي بن كعب وأنس بن مالك أن  
معنى قوله تعالى أني نذرت للرجن صوماً أي صمتاً أخرجه الطبراني وغيره **(قوله)** وقال الضحالك  
أي ابن مزاحم (الأرض الأشارة) وصله عدي بن جندب أو حذيفة في نفسه سفيان الثوري  
ولفظها معناه في قوله تعالى آيت أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام الأرض افاستنى الرمن من الكلام  
فدل على أن حكمه وأغرب الكرماني فقال الضحالك هو ابن شراحيل الهمداني فلم يصب فان  
المشهور بالتفسير هو ابن مزاحم وقد وجد الأثر المذكور عنه مصرحاً أنه ابن مزاحم وأما ابن  
شراحيل ويقال ابن شرجيل فهو من التابعين لكن لم يقلوا عنه شيئاً من التفسير بل له عند  
البصري حديثان فقط أحدهما في فضائل القرآن والآخر في استنباط المرتدين وكلاهما من  
روايته عن أبي سعيد الخدري قال الرمن الأشارة **(قوله)** وقال بعض الناس لا حد لللعان أي  
بالأشارة من الآخر من غيره (ثم زعم أن طلق بكتابة أو إيماء جاز) كذلك في خبر وغيره أن  
الطلاق بكتابة الخ **(قوله)** وليس بين الطلاق والقذف فرق فان قال القذف لا يكون إلا بكلام قبل  
له كذلك الطلاق لا يكون إلا بكلام أي وأنت وافقت على وقوعه بغير الكلام فإلزامك من له في  
اللعان والحد **(قوله)** والأبطل الطلاق والقذف وكذلك العتق يعني لما أن يقال باعتبار الأشارة  
فيها كلها أو ترك اعتبارها قتل كلها بالأشارة والأقالق فرقة بينهما بغير دليل تحكم وقد

وقول الله تعالى والذين  
يرمون أزواجهن حتى يمدنهم  
أن كل من الصادقين) فإذا  
قذف الآخر امرأته  
بكتابه أو إشارة أو إيماء  
معروف فهو كالتكلم لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم قد  
أجاز الأشارة في الفرائض  
وهو قول بعض أهل الجواز  
وأهل العلم وقال الله تعالى  
فاشارت اليه قالوا كيف  
نكلمه من كان في المهدصيا  
وقال الضحالك الأرض  
أشارته وقال بعض الناس  
لا حد لللعان ثم زعم أن  
طلق بكتابة أو إشارة أو  
إيماء جاز وليس بين الطلاق  
والقذف فرق فان قال  
القذف لا يكون إلا بكلام  
فدل على أن حكمه وأغرب  
الكرماني فقال الضحالك هو  
ابن شراحيل الهمداني فلم  
يصب فان المشهور بالتفسير  
هو ابن مزاحم وقد وجد  
الأثر المذكور عنه مصرحاً  
أنه ابن مزاحم وأما ابن  
شراحيل ويقال ابن شرجيل  
فهو من التابعين لكن لم  
يقولوا عنه شيئاً من  
التفسير بل له عند  
البصري حديثان فقط  
أحدهما في فضائل القرآن  
والآخر في استنباط  
المرتدين وكلاهما من  
روايته عن أبي سعيد  
الخدري قال الرمن  
الأشارة **(قوله)** وقال  
بعض الناس لا حد  
للعان أي بالأشارة  
من الآخر من غيره  
(ثم زعم أن طلق  
بكتابة أو إيماء  
جاز) كذلك في  
خبر وغيره أن  
الطلاق بكتابة  
الخ **(قوله)** وليس  
بين الطلاق  
والقذف فرق  
فان قال القذف  
لا يكون إلا  
بكلام قبل  
له كذلك  
الطلاق لا  
يكون إلا  
بكلام أي  
وأنت وافقت  
على وقوعه  
بغير الكلام  
فإلزامك من  
له في اللعان  
والحد **(قوله)**  
والأبطل  
الطلاق  
والقذف  
وكذلك  
العتق  
يعني لما أن  
يقال باعتبار  
الأشارة  
فيها كلها  
أو ترك  
اعتبارها  
قتل كلها  
بالأشارة  
والأقالق  
فرقة  
بينهما  
بغير دليل  
تحكم وقد

وقال الشعبي وقتاده اذا  
قال أنت طالق فاشتر  
بأصابعه ثنتين من مائتي درهم  
وقال ابراهيم الانخس اذا  
كتب الطلاق سيده لزمه  
وقال جاد الانخس والاصم  
ان قال برأسه جاز - حدثنا  
قتيبة حدثنا ليث عن يحيى  
ابن سعيد الانصاري أنه سمع  
أنس بن مالك يقول قال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ألا أخبركم بضرب دور  
الانصار قالوا بلى يا رسول  
الله قال نواخس ثم الذين  
يلونهم بنو عبد الله ثم  
الذين يلونهم بنو الحارث بن  
العزيز ثم الذين يلونهم بنو  
ساعة ثم قال سيده فقبض  
أصابعه ثم بطلهن كل ارمي  
سيده ثم قال وفي كل دور  
الانصار ضرب - حدثنا علي  
ابن عبد الله حدثنا سفيان  
قال أبو حازم سمعت من سهل  
ابن سعد الساعدي صاحب  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بعثت أنا  
والساعة كهذه من هذه أو  
كهاتين وقرن بين السبابة  
والوسطى

٢ قوله وقرن وأشار سفيان  
بالسبابة هكذا بالنسخ التي  
بأيدينا والذي في الصحيح  
بأيدينا وقرن بين السبابة  
والوسطى اهـ

وافقه بعض الخنفية على هذا البحث وقال القياص بطلان الجميع لكن علمنا في غير اللعان  
والحد استصفا ومنهم من قال منعنا في اللعان والحد للشبهة لأنه يتعلق بالصرح كالقذف فلا  
يكفي فيه بالاشارة لانها غير صريحة وهذه عدته من وافق الخنفية من الحنابلة وغيرهم وردة  
ابن التين بأن المسئلة مفرضة فيما اذا سككت الاشارة مقهمة انها ما واطحا لا يفي بمعية  
ومن يجتهد أيضا أن القذف يتعلق بالصرح الزادون معناه بدليل أن من قال لا تحرومك  
وطا ما لم يكن قذفا لاحتمال أن يكون وطى وشبهة فاعتقد القائل أنه حرام والاشارة  
لا يتضح بها التفصيل بين المعينين ولذلك لا يجب الحد في التعريض وأجاب ابن القصار بالنقض  
عليهم بقوله القذف بغير اللسان العربي وهو ضعيف وقبض غيره بالقتل فإنه ينقسم الى عمد  
وشبه عمد وسطاو تميز بالاشارة وهو قوي واخصوا أيضا بأن اللعان شهادة وشهادة الانخس  
مردودة بالاجماع وتجب بان مالكا ذكر قبولها فلا جاع وبأن اللعان عند الاكثر بين كما  
سياق الحديث (قوله وكذلك الاصم يلاع) أي اذا أشير اليه حتى فهم قال المهلب في امره  
اشكال لكن قدر ترفع بترداد الاشارة الى أن تفهم معرف ذلك عنه (قلت) والاطلاع على معرفته  
بذلك سهل لأنه يعرف من نطقه (قوله وقال الشعبي وقتاده اذا قال أنت طالق فاشتر بأصابعه  
ثنتين من مائتي درهم) ووله ابن أبي شيبة بلفظ مثل الشعبي فقال سهل رجل مرة أطلقت امرأتك  
قال فأومأ يده بأربع أصابع ولم يتكلم ففارق امرأته قال ابن التين معناه أنه عبر عما نواه  
من العدد بالاشارة فاعتدوا عليه بذلك (قوله وقال ابراهيم الانخس اذا كتب الطلاق سيده لزمه)  
وصله ابن أبي شيبة بلفظه وأخرجه الاثر عن ابن أبي شيبة كذلك وأخرجه عبد الرزاق بلفظ  
الرجل يكتب الطلاق ولا يلفظه به أنه كراهه لازما ونقل ابن التين عن مالك أن الانخس اذا  
كتب الطلاق أو نواه لزمه وقال الشافعي لا يكون طلاقا يعني أن كلامه ما على افتراء لانه لا يكون  
طلاقا ما لم يجمعهما فان الشافعي يقول بالوقوف سواء كان ناطقا أم أخرس (قوله وقال جاد  
الانخس والاصم ان قال برأسه جاز) هو جاد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة فكان البضاري  
أراد الزام الكوفيين بقول شيخهم ولا يفتنى أن محل الجوارح حيث يسبق ما ينطق عليه من  
الايام بالأسان الجواب ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث تتعلق بالاشارة أيضا الحديث  
الاول منها حديث أنس في فضل دور الانصار وقد تقدم شرحه في المناقب فإنه أورده هناك من  
وجه آخر عن أنس عن أبي أسيد الساعدي وأورده هنا عن أنس بغير واسطخو الطريقان  
صحيحة وفي زيادة أنس هذه الاشارة وليست في روايته عن أبي أسيد وفي روايته عن أبي أسيد  
من الزيادة قصة لسعد بن عباد كما تقدم والمقصود من الحديث هنا قوله ثم قال سيده فقبض  
أصابعه ثم بطلهن كل ارمي سيده فقبض أصابعه طه ثم رماه فانتشرت - الثاني حديث سهل  
يذم ما كان يذم سيده النسي قد ضم أصابعه طه ثم رماه فانتشرت - الثاني حديث سهل  
(قوله قال أبو حازم) تذا وقع عنده وأخرجه الأسماعيلي من وجهين عن سفيان بلفظ عن  
أبي حازم وصرح الجدي عن سفيان بالحدث فقال في روايته حدثنا أبو حازم أنه سمع سهلا  
أخرجه أبو نعيم (قوله كهذه من هذه أو كهاتين) شأن من الراوي واقتصر الجدي على قوله  
كهذه من هذه (قوله ٢ وقرن وأشار سفيان بالسبابة) سياق شرحه مستوفى في كتاب الرقاق

• حدثنا آدم حدثنا

شعبة حدثنا جبلة  
ابن صميم سمعت ابن عمر  
يقول قال النبي صلى الله  
عليه وسلم الشجر هكذا  
وهكذا وهكذا يعني ثلاثين  
ثم قال وهكذا وهكذا  
وهكذا يعني تسعاً وعشرين  
يقول مرة ثلاثين ومرة

تسعاً وعشرين • حدثني

محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن

سعد عن اسمعيل عن قيس

عن أبي مسعود قال وأشار

النبي صلى الله عليه وسلم

بلسانه نحو اليمن الأيمان

هنا من بين الألوان القسوة

وغلط القلوب في القنادين

حيث يطلع قرن الشيطان

ريبعه ومشر • حدثنا عمرو

ابن ذرارة أخبرنا عبد العزيز

ابن أبي حازم عن أبيه عن

سهل قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم وأنا وكافل

اليتيم في الجنة هكذا وأشار

بالسبابة والوسطى ورفع

بينهم ما شاء • (باب إذا عرض

بنفي الولد) • حدثنا يحيى بن

قزعة حدثنا مالك عن ابن

شهاب عن سعيد بن المسيب

عن أبي هريرة أن رجلاً أتى

النبي صلى الله عليه وسلم

• قوله إن سعيد بن المسيب

أخبره هكذا بفتح الشارح

التي بأيدينا والتي بنسخ

الصحيح التي بأيدينا عن

سعيد بن المسيب عن أبي هريرة فاعلم ما في الشارح رواية أنه مصحبه

إن شاء الله تعالى قال الكرمانى قد انقضى من يوم بعثته الى يومنا هذا يعني سنة سبع وستين  
وسبع مائة سبع مائة وخمسون سنة فكيف تكون المقاربة وأجاب الخطابي أن المراد أن  
الذي بقي بالنسبة الى ما مضى قدر فضل الوسطى الى السبابة (قلت) وسيأتي البص في ذلك  
حدثنا ابن عمر الثالث حدثنا ابن عمر الشجر هكذا وهكذا وهكذا تقدم شرحه مستوفى في  
كتاب الصيام • الرابع حدثنا أبي مسعود وهو عقبه بن عمرو ووقع في رواية الغابسي  
والكشمي بن ابن مسعود قال عياض وهو وهم وهو كما قال فقد تقدم كذلك في بدء الخلق والمناقب  
والمغازي من طريق عن اسمعيل وهو ابن أبي خالد عن قيس وهو ابن أبي حازم وصريح في بدء الخلق  
باسمه ولفظه حدثني قيس عن عقبه بن عمرو أبي مسعود وقد تقدم شرحه في ذكر ابن في بدء الخلق  
وبقية شرحه في أول المناقب الخامس حديث سهل في فضل كافل اليتيم وسيأتي شرحه في كتاب  
الادب إن شاء الله تعالى وقوله فيه بالسبابة في رواية الكشمي بالسبابة وهم ما معنى

• (قوله) يا — إذا عرض بنفي الولد بتشديد الراء من التعريض وهو ذكر شيء يفهم منه  
شيء آخر ليذكره فينظر الكناية بأنها ذكر شيء بغير لفظه الموضوع يقوم مقامه وترجم البخاري  
لهذا الحديث في الحدود وما في التعريض وكأنه أخذ من قوله في بعض طرقه يعرض بشبه  
وقد اعترضه ابن المنير فقال ذكر ترجمة التعريض عقب ترجمة الإشارة لا شراً كما هي أفهام  
المقصود ولكن كلامه يشعر بالفاء حكم التعريض فيتناقض مذهبه في الإشارة والجواب أن  
الإشارة المعترضة هي التي لا يفهم منها إلا المعنى المقصود بخلاف التعريض فإن الاحتمال فيه إما  
راجع وإما مساقا فترجح قال الشافعي في الام ظاهر قول الاعرابي أنه اتهم امرأته لكن لما كان  
لقوله وجه غير القذف لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم فيه بحكم القذف فدل ذلك على أنه  
لا حديث في التعريض وما يدل على أن التعريض لا يعلى حكم التصريح الاذن بخصيصة المعتدة  
بالتعريض لا التصريح فلا يجوز والله أعلم • (قوله) عن ابن شهاب قال الدارقطني أخرجه  
أبو بصير الموطأ عن مالك وتابعه جماعة عن الرواة خارج الموطأ ثم ساقه من رواية محمد بن  
الحسن عن مالك أنا الزهري ومن طريق عبد الله بن محمد بن أسماء عن مالك ومن طريق ابن وهب  
أخبرني ابن أبي ذئب ومالك كلاهما عن ابن شهاب وطريق ابن وهب هذا أخرجهما أبو داود • (قوله)

• إن سعيد بن المسيب أخبره كذا — أكثر أصحاب الزهري وخالفهم بنون فقال عنهم عن أبي خنيس  
عن أبي هريرة وسيأتي في كتاب الاحتصام من طريق ابن وهب عنه وهو مصدق البخاري الى  
أنه عند الزهري عن سعيد بن أبي سلمة وقد وافقه مسلم على ذلك ويؤيده رواية يحيى بن الفضال  
عن الأوزاعي عن الزهري عنهم جميعاً وقد أطلق الدارقطني أن المحفوظ رواية مالك ومن تابعه  
وهو محمول على العمل بالترجيح وأما طريق الجمع فهو ما صنع البخاري ويأتي أيضاً بغير اعتبار  
رواه عن الزهري قال بلقاع عن أبي هريرة فإن ذلك يشعر بأنه عنده عن غيره واحداً أو كان  
عن واحد فقط كسعد ثلاثاً لا قصر عليه • (قوله) أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم في  
رواية أبي مصعب جاء أعرابي وكذا سيأتي في الحدود عن اسمعيل بن أبي أويس عن مالك وللتساقط  
جاء رجل من أهل البادية وكذا في رواية أشهب عن مالك عند الدارقطني وفي رواية ابن وهب التي  
عند أبي داود أن أعرابياً من بني فزارة وكذا عند مسلم وأصحاب السنن من رواية سفيان بن عيينة  
سعيد بن المسيب عن أبي هريرة فاعلم ما في الشارح رواية أنه مصحبه

فقال يا رسول الله ولدت  
غلاماً أسود فقال هل  
لك من ابل قال نعم قال  
ما ألوانها قال حمراء هل  
فيها من أورك قال نعم قال  
فأى ذلك قال لعل نزع عرق  
فل لعل ابنك هذا نزع

(٢) قوله ان امرأتي ولدت  
غلاماً أسود وقوله فألوانها  
وقوله فهل وقوله ان فيها  
ورقا وقوله ولعل الخ وهكذا  
وقع للشارح هنا وهو أيضاً  
لي كذب الاعتصام ما عدا قوله  
ولعل الخ والذي في الصحيح  
بأيدينا ما زاد بالهامش اه  
مصححه

عن ابن شهاب واسم هذا الاعرابي ضمضم بن قتادة أخرجه حديثه عبد الغني بن سعيد في المهمات  
له من طريق قطبة بن عمرو بن هرم أن مدلولاً كادتها أن ضمضم بن قتادة ولده مولود أسود من  
امرأته من بني عجل فشكى الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل للثمن ابل (قوله أي النبي صلى  
الله عليه وسلم) في رواية ابن أبي ذئب صرخ بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله فقال يا رسول الله ان  
امرأتي ولدت غلاماً أسود) لم أقص على اسم المرأة ولا على اسم الغلام وزاد في رواية يونس وإني  
أنكرته أي استنكرته بقلبي ولم يرد أنه أنكر كونه ابنه بلسانه والالكاتب تصريحا بالنبي  
لا تعريضا ووجه التعريض انه قال غلاماً أسود أي وأنا أيضاً فكيف يكون مني ووقع في رواية  
معمر عن الزهري عن عدي بن عبد الله وهو جند يرضع عن أبيه ويؤخذ منه أن التعريض بالقذف  
ليس قد فاق به قال الجمهور واستدل الشافعي بهذا الحديث لذلك وعن المالكية يجب به الحد  
إذا كان مقهوراً وأجابوا عن الحديث عيسى بن أبيه في آخر شرحه وقال ابن دقيق العسدي  
الاستدلال بالحديث نظيران المستقضى لا يجب عليه حد ولا تعزير (قلت) وفي هذا الاطلاق نظر  
لانه قد يستقضى بلقفاً لا يقتضي القذف بلفظ يقتضيه من الاول أن يقول مثلاً إذا كان زوج  
المرأة أيضاً فأتت بولد أسود ما الحكم ومن الثاني أن يقول مثلاً ان امرأتي أتت بولد أسود وأنا  
أيضاً فيكون تعريضاً أو يزيد فيه مثلاً زنت فيكون تصريحا والذي ورد في حديث الباب هو  
الثاني فيتم الاستدلال وقد شبه الخطابي على عكس هذا فقال لا يلزم الزم إذا صرح بان الولد الذي  
وضعه امرأته ليس منه حد قذف بل هو أن يريدها أنها وطئت بشبهة أو وضعت من الزوج الذي  
قبله إذا كان ذلك ممكناً (قوله قال غلاماً أسوداً) في رواية محمد بن مصعب عن مالك عند  
الدارقطني قال روى والارمات الأبييض الى حمرة وقد تقدم تفسيره في شرح حديث جابر  
في الشروط (قوله فهل فيها من أورك) وزن آخر (قوله ان فيها الورقا) ٢ بضم الواو وزن حم  
والأورق الذي فيه سواد ليس بمالك بل يميل الى الغيرة ومنه قبل السمامة ورفاً (قوله فأى ذلك)  
يفتح التثنية الثقيلة أي من أين أتاه اللون الذي خالفها هل هو بسبب خلل من غير لونها طراً عليها  
أولاً امرأته آخر (قوله لعل نزع عرق) في رواية كريمة لعله ولا اشكال فيها بخلاف الاول فخرم  
جمع بأن الصواب النصب أي لعل عرق نزع وقال الصافي ويحتمل أن يكون في الأصل لعله  
فقطت الهاء ووجهه ابن مالك باحتمال انه حذف منه ضمير الشأن ويؤيد وجهه ما وقع في  
رواية كريمة والمعنى يحتمل أن يكون في أصولها من هو باللون المذكور فاجتنبه اليه فجاء على  
لونه وادعى الداعي أن لعل هنا التحقير (قوله ولعل ابنك هذا نزع) كذا في رواية أبي ذر عذف  
الفاعل ولغزوه نزع عرق وكذا في سائر الروايات والمراد بالعرق الأصل من النسب شبه بعرق  
الشجرة ومنه قوله فلان عريق في الاصله أي ان أصله متناسب وكذا معرق في الكرم أو اللوم  
وأصل النزاع الحذب وقد يطلق على الميل ومنه ما وقع في قصة عبد الله بن سلام حين سئل عن شبه  
الولديا به أو بأمة نزع الى أبيه أو الى أمه وفي الحديث ضرب المثل وتشبيه الجاهل بالمعلم  
تقرير بالقسم السائل واستدل به لصحة العمل بالقياس قال الخطابي هو أصل في قياس التشبه وقال  
ابن العربي فيه دليل على صحة القياس والاعتبار بالنظير وتوقف فيه ابن دقيق العيد فقال هو  
تشبيه في أمر وجودي والنزاع إنما هو في التشبيه في الأحكام الشرعية من طريق واحدة قوية

وفيما أن الزوج لا يجوز له الاستقامن ولده بمجرد القطن وأن الوادي يلق به ولو خالفوا تملكون أمه وقال  
القرطبي نعا لأب زهد لا خلاف في أنه لا يحصل في الولد باختلاف الألوان المتعارفة كالادمة  
والسمره ولا في البياض والسواد إذا كان قد أم بالوطه ولم تقض مدة الاستبراء وكأني أراه في  
مذهبه والا فاختلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل فقالوا إن لم ينضم اليه قرينة لا يجوز النكاح  
فإن اتهمها فثبت ولده على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النكاح على الصحيح وفي حديث ابن  
عباس الآتي في اللعان ما يقويه وعند الحنابلة يجوز النكاح مع القرينة مطلقا والخلاف إنما هو  
عند عدمها وهو عكس ترتيب الخلاف عند الشافعية وفيه تقدّم حكم القرائش على ما يشعر به  
مخالفة الشبهة وفيه الاحتياط للأنساب وإبقائها مع الامكان والزجر عن تحقيق ظن السوء وقال  
القرطبي يؤخذ منه منع التسلسل وإن الحوادث لا بد لها أن تستند إلى أول ليس يحدث وفيه  
أن التعريض بالقذف لا يثبت حكم القذف حتى يقع التصريح بخلاف المالكية وأجاب بعض  
المالكية أن التعريض الذي يجب به القذف عندهم هو ما يفهم منه القذف كما يفهم من  
التصريح وهذا الحديث لا يجف فيه لدفع ذلك فإن الرجل لم ير قد قابل جاسئا للاستقصاء عن  
الحكم لموقعه من الزينة فله ضرب به المثل أذن وقال المهلب التعريض إذا كان على سبيل  
السؤال لأحذ فيه وانما يجب الحد في التعريض إذا كان على حيل المواجهة والمشاقة وقال  
ابن المنير الفرق بين الزوج والأجنبي في التعريض أن الأجنبي يقصد الأذية المحضة والزواج  
قد بعدد بالنسبة إلى صيانة النسب والله أعلم **(قوله بأس أحلاف الملاعن)** ذكر  
فيه حديث ابن عمر عن رواية جويرية بن أسماء عن نافع مختصرا بلفظ فأحلفهما وكذا أسياق  
بعدسة أو ابن من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع وتقدم في تفسير النورين وجه آخر من  
عبيد الله بن عمر بلفظ لأعن بين رجل وامرأة والمراد بالاحلاف هنا النطق بكلمات اللعان وقد  
تمسك به من قال إن اللعان بين وهو قول مالك والشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة اللعان شهادة  
وهو وجه للشافعية وقيل شهادة فيها شبهة العين وقيل بالعكس ومن ثم قال بعض العلماء ليس  
بين ولا شهادة وإنما هي على الخلاف أن اللعان بشرع بين كل زوجين مسلمين أو كل من حرين  
أو عبيدين عدلين أو فاسقين شاء على أنه عين في صحيحه صرح لعانه وقيل لا يصح اللعان إلا من  
زوجين حرين مسلمين لأن اللعان شهادة ولا يصح من محدود في قذف وهذا الحديث حجة للرواية  
لتسوية الراوي بين لأعن وحلف ويؤيده أن العين مادل على حشا ونع أو بتحقيق خبر وهو  
هنا كذلك ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق حديث ابن عباس فقال له أحلف بالله  
الذي لا إله إلا هو أني صادق بقول ذلك أربع مرات أخرجه الحاكم والبيهقي من رواية جويرية بن  
حازم عن أبيه عن عكرمة عنه وسأني قريسا لا الإيمان لكان لي ولها شأن واعتل بعض الحنفية  
بأنه لو كانت عينا لما تكررت وأجب بأنها خرجت عن القياس فقلنا الحرة القروج كما خرجت  
القسامة لحرة الأنفس وبأنها لو كانت شهادة لم تكرر أيضا والذي يحزر أن أنهما من حيث الحزيم  
ينفي الكذب وأثبت الصدق بين لكس أطلق عليها شهادة لا شترط أن لا يكتفي في ذلك بالظن بل  
لابد من وجود علم كل منهما بالامر بن علمي يصح معه أن يشهد به ويؤيد كونهما عينا أن الشخص  
لو قال أنه بدين الله لقد كان كذا لعد حلفا وقد قال القفال في محاسن الشريعة كررت الإيمان

«باب أحلاف الملاعن»

حدثنا موسى بن اسمعيل  
حدثنا جويرية عن نافع  
عن عبد الله رضي الله عنه  
أن رجلا من الأنصار قذف  
امرأته فأحلفهما النبي  
صلى الله عليه وسلم ثم فرق  
بينهما

اللعان لانها اقيمت مقام أربع شهود في غيره ليقام عليها الحد من ثم سميت شهادات **(قوله)**  
**يا سيد الرجل بالتلاعن** ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة هلال بن أمية مختصرا  
 وكما أنه أخذ الترجمة من قوله ثم قامت فشهدت فانه ظاهر في أن الرجل يقدم قبل المرأة في الملاعة  
 وقد ورد ذلك صريحا من حديث ابن عمر كذا ذكره في باب صدق الملاعة به قال الشافعي ومن  
 تبعه وأشهب من المالكية وروجه ابن العربي وقال ابن القاسم لو ابتدأت به المرأة صحت واعتدبه  
 وهو قول أبي حنيفة واخصوا بأن الله طهفهم بالواو وهي لا تقتضي الترتيب واحتج الأولين بأن  
 اللعان شرع لدفع الحد عن الرجل ونؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لهلال البينة والاحتق  
 ظهر له فلا بد من المرأة لكان ذلك دفعاً لا مراً لم يثبت وبأن الرجل يمكنه أن يرجع بعد أن يلتمس كما تقدم  
 فيندفع عن المرأة بخلاف ما لو بدأت به المرأة **(قوله ٢)** عن عكرمة عن ابن عباس كذا وصله هشام  
 ابن حسان عن عكرمة وتابعه عباد بن منصور عن عكرمة أخرجه أبو داود وفي السنن وساقه أبو  
 داود الطيالسي في مسنده معطولا واختلف في أي أبي فرواه جري بن حازم عنه موصولا أخرجه  
 الحاكم والبيهقي في الخلافيات وغيرها وكذا أخرجه النسائي وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن  
 مردويه من رواية عباد بن زيد عن أيوب موصولا وأخرجه الطبري من طريق جاهد مرسلا قال  
 الترمذي سألت محمد بن سعد عن هذا الاختلاف فقال حدثت عكرمة عن ابن عباس في هذا المعنى  
**(قوله)** أن هلال بن أمية قذف امرأته فقامت فشهدت كذا أوردناه مختصرا وتقدم في تفسير النور  
 مطولا فيه شرح قوله البينة وحديث ظهر له وفيه قول هلال للنزاع أن الله ما يرى ظهري من الجلد  
 فنزلت ووقع فبما أنه اتهمها بشريك بن صمصاء ووقع في رواية مسلم من حديث أنس أن شريك  
 ابن صمصاء كان أخا لبراهن مالك وهو مشكل فان أم البراهن أم أنس بن مالك وهي أم سليم  
 ولم تكن صمصاء ولا تسمى بصمصاء فعمل شريكا كأنها من الرضاة وقد وقع عند البيهقي في  
 الخلافيات من مرسل محمد بن سيرين أن شريكا كان يأوي إلى منزل هلال وفي تفسيره ما قال أن  
 والد شريك التي يقال لها صمصاء كانت حبشية قبل كانت عمانية وعند الحاكم من مرسل ابن  
 سيرين كانت أم مسودة واسم والد شريك عبدة بن مغيرة الجدي الهلالي وحكي عبد الغني  
 ابن سعيد وأبو نعيم في العصابة أن لفظ شريك صفة لاسم وأنه كان شريكا لرجل يهودي يقال له  
 ابن صمصاء وحكي البيهقي في المعرفة عن الشافعي أن شريك بن صمصاء كان يهوديا وأشار عباس  
 إلى بطلان هذا القول وجرم بذلك النووي تعالى وقال كان صمصاء وكذا أعاده جمع في العصابة  
 فيصور أن يكون أسلم بعد ذلك ويعكر على هذا قول ابن الكلبي أنه شهد أحدا وكذا قول غيره  
 أن أبا شهد بدرا وأحدا فانه علم **(قوله ٢)** في هذه الرواية فقامت فشهدت التي صلى الله عليه وسلم  
 يقول الله يعلم أن أحدا كذا كذا ظاهر أن هذا الكلام صدر منه صلى الله عليه وسلم في حال  
 ملاعنتهما بخلاف من زعم أنه قاله بعد فراغهما وزاد في تفسير النورين هذا الوجه بعد قوله  
 فشهدت فلما كان عند الخامسة وقفوها وقالوا انهما موجهة ووقع عند النسائي في هذه القصة  
 فأمر رجلا أن يضع يده عند الخامسة على فم ثم على فمها وقال انهما موجهة قال ابن عباس  
 فتلكتا ونكست حتى قلنا انهما ترجع ثم قالت لا فضع قوسا ثم اليوم قضت وفيه أيضا  
 قوله صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت إلى آخره وسأذكر شرحه في باب التلاعن

**(باب يسد الرجل بالتلاعن)** محمد بن محمد بن  
 بشير حدثنا ابن أبي عدي  
 عن هشام بن حسان حدثنا  
 عكرمة عن ابن عباس  
 رضي الله عنهما أن هلال  
 ابن أمية قذف امرأته فقام  
 فشهدت التي صلى الله عليه  
 وسلم يقول أن الله يعلم أن  
 أحدا كذا كذا فهل منك  
 ناثب ثم قامت فشهدت

**(٢) قوله عن عكرمة وقوله**  
**الآتي الله يعلم هكذا ينسخ**  
**الشرح التي بأيدينا وله**  
**رواية للشارح والذي في**  
**الصحيح بأيدينا ما تراهما**

في المسند **(قوله)** باسم اللعان تقدم معنى اللعان قبل وهو ينقسم الى واجب ومكروه وسام فالاول أن يرأى أثره أو أقرت بالزنا فصدقها وذلك في طهر لم يجامعها نفسه ثم اعتزلها مدة فأنبت ولزمه قذفها التي الولد لتلايلقه فترتب عليه المفاسد الثاني أن يرى أجنبيا يدخل عليها بحيث يغلب على نفسه أنه زنى بها فيصوره أن يلاعن لكن لو تركه لكان أولى للستر لانه يمكنه فراقها بالطلاق الثالث ما عدا ذلك لكن لو استفاضت فوجها لا أصحاب الشافعي وأحمد في أن يزوجها بعد ذلك فأنظر وأما ما جاء به جعل الشبهه لا على نفسه منه ولا حجة فيه لانه سبق اللعان في الصورة المذكورة كما سأتى ومن منع عنه كحديث الذي أنكر شيه ولده به **(قوله)** ومن طلق أي بعد أن لاعن في هذه الترجمة إشارة الى الخلاف هل تقع الفرقة في اللعان بنفس اللعان أو بإيقاع الحاك بعد الفراغ أو بإيقاع الزوج فذهب مالك والشافعي ومن تسهما إلى أن الفرقة تقع بنفس اللعان قال مالك وغالب أصحابه بعد فراغ المرأة وقال الشافعي وأتباعه محضون من المالكية بعد فراغ الزوج واعتل بأن التعان المرأة لا تعاشر لدفع الحد عنها بخلاف الرجل فإنه يزعم ذلك في حق من التسبب لحاق الولد وزوال الفرائض وتظهر فائدة الخلاف في التوارث لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل وفيما إذا علق طلاق امرأه بفراق أخرى ثم لاعن الأخرى وقال الثوري وأبو حنيفة وأتباعهما لا تقع الفرقة حتى وقعها عليهما الحاكم واحتجوا بظاهر ما وقع في أحداث اللعان كما سأتى بيانه وعن أحمد روايات وسأتى من يذهب في ذلك بعد خمسة أبواب وذهب عثمان البتي أنه لا تقع الفرقة حتى وقعها الزوج واعتل بأن الفرقة تم ذكر في القرآن ولأن ظاهر الأحاديث أن الزوج هو الذي يطلق استداء ويقال إن عثمان يفر بذلك لكن نقل الطبري عن أبي الشعثان جابر بن زيد البصري أحد أصحاب ابن عباس من فقهه التابعين نحوه ومقابله قول أبي عبيد أن الفرقة بين الزوجين تقع بنفس القذف ولو لم يقع اللعان وكانت مفرع على وجوب اللعان على من تصق ذلك من المرأة فإذا أخل به عوقب بالفرقة تغلظا عليه **(قوله)** عن ابن شهاب في رواية الشافعي عن مالك حديث ابن شهاب **(قوله)** أن عويمرا الجهلاني في رواية القعني عن مالك عويمر بن أشقر وكذا أخرجه أبو داود وأبو عوانة من طريق عياض بن عبد الله النهري عن الزهري ووقع في الاستيعاب عويمر بن أيض وعندنا الخليل في المبهمات عويمر بن الحرث وهذا هو المحدثان الطبري نفسه في تهذيب الأثر فقال هو عويمر بن الحرث بن زيد بن الجدين بجلان فلعل آياه كان يلقب أشقر أو أيض وفي الصحابة ابن أشقر وأخوه مازني أخرجه ابن ماجه واتفقت الروايات عن ابن شهاب على أنه في مسند سهل إلا ما أخرجه التساق من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة وابراهيم بن سعد كلاهما عن الزهري فقال فيه عن سهل عن حاصم بن عدي قال كان عويمر رجلا من بني الجهلان فقال أي حاصم فذكر الحديث والمخفوظ الاول وسأتى عن سهل أنه حضر القصة فسميت في الحديث ومن رواية سيفان بن عينة عن الزهري قال قال سهل بن سعد شهدنا المتلاعنين وأنا ابن خمس عشرة سنة ووقع في نصيئة أبي اليمان عن شعيب عن الزهري عن سهل بن سعد قال توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة فهدايدل على أن قصة اللعان كانت في السنة الأخيرة من زمان النبي صلى الله عليه وسلم لكن يزم الطبري وأبو

● (باب اللعان ومن طلق بعد اللعان) حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك بن ابن شهاب أن سهيل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمرا الجهلاني





في بطنها وقال هولاء بن مصمما ولا يمنع أن يتهم شريك بن مصمما بالمرأيتين معا وأما قول ابن  
الصباغ في الشامل أن المزني ذكر في المختصر أن الجملاني قذف زوجته بشريك بن مصمما وهو  
سهو في النقل وإنما القاذف بشريك هلال بن أسقف كما أنه لم يعرف مستند المزني في ذلك وإذا جاء  
الخبير من طرق متعددة فإن بعضها ببعضها البعض يمكن فتعين الصبر اليه فهو أولى من  
التعليل **(قوله رأيت رجلا)** أي أخبرني عن حكم رجل **(قوله وجد مع امرأته رجلا)** كذا  
اقتصر على قوله مع فاستعمل الكناية فإن مراده معية خاصة ومراده أن يكون وجده عند الرتبة  
**(قوله أبقته قتلونه)** أي قصاصا لتقدم عليه بحكم القصاص لعموم قوله تعالى النقم بالنفس  
لكن طرقه احتمال أن يخص من ذلك ما يقع بالسبب الذي لا يقدر على الصبر عليه غالباً من الغيرة  
التي في طبع البشر ولاجل هذا قال أم كيف يفعل وقد تقدم في أول باب الغيرة استشكل سعد  
ابن عبادة مثل ذلك وقوله لورأيت بضربه بالسيف غير مصحح وقد تم في تفسير التورقول الذي  
صلى الله عليه وسلم لهلال بن أسقف ما سألته عن مثل ذلك الدية والاحد في ظهره وذلك كما قبل  
أن ينزل اللعان وكذا اختلف العلماء فيمن وجد مع امرأته رجلا فصق الاخر فقتله هل يقتل به  
خضع الجهور والاقدام وقالوا يقتض من ذلك أن يأتي بينة الزنا وعلى المقتول بالاعتراف أو يعترف  
بهورثه فلا يقتل القاتل به بشرط أن يكون المقتول محصنا وقيل بل يقتل به لأنه ليس له أن يقيم  
الحد بغير إذن الامام وقال بعض السلف بل لا يقتل أصلاً ويعز رقيقاً فلهذا اظهرت أمارات  
صدقه ونظره أحدوا حتى ومن تبعهما أن يأتي بشاهدين أنه قتله بسبب ذلك ووافقهم ابن  
القاسم وابن حبيب من المالكية لكن زاد أن يكون المقتول قد أحسن قال القرطبي ظاهر  
تقرير عويعر على ما قال يؤيد قولهم كذا قال والله أعلم وقوله أم كيف يفعل يحتمل أن تكون أم  
منصلة والتقدير أم يصبر على ما بهن المفضل ويحتمل أن تكون منقطعة بمعنى الاضراب أي بل  
هناك حكم آخر لا نعرفه ويريد أن يطلع عليه فلذلك قال لي يا عاصم وإنما خص عاصم بذلك لما  
تقدم من أنه كان كبير قومه وصهره على أخته وابنة أخيه ولعله كان المطلع على محال ما سأل عنه  
لكن لم يتحققه فلذلك لم ينصحه به أو أطلع حقيقة لكن خشي إذا صرح به من العقوبة التي  
تضعها من رعي الحصنة بغير بينة أشار إلى ذلك ابن العربي قال ويحتمل أن يكون لم يقع شيء من  
ذلك لكن اتفق أنه وقع في نفسه ارادة الاطلاع على الحكم فابتنى به كما يقال البلا موكل  
بالمطلق ومن ثم قال ابن النجاشي سألت عنه قدما بليت به وقد وقع في حديث ابن عمر عنده مسلم في  
قصة الجملاني فقال رأيت ابن جدر جسد مع امرأته رجلا فان تكلم به تكلم بامر عظيم وان  
سكت سكت على مثل ذلك وفي حديث ابن مسعود عنه أيضاً ان تكلم جلدت أو ماتت قتلته  
وان سكت سكت على غيظ وهذا ثم الروايات في هذا المعنى **(قوله فكرهه رسول الله صلى الله عليه**  
**وسلم المسائل وعاجها حتى كبر)** بفتح الكاف وضم الموحدة أي عظم وزنا ومعنى وسببه أن  
الحامل لعاصم على السؤال غيره فأنخص هو بالانكار عليه لهذا قال لعويعر لا رجوع فاستفهمه  
عن الجواب لم تأتي بخير **(تنبيه)** الأول تقدم في تفسير التورق أن التورق نقل عن الواحد  
أن عاصم أحد من لاعن وتقدم انكار ذلك ثم وقفت على مستنده وهو مذكور في معاني  
القرآن للشراء لكنه غلطه الثاني وقع في السيرة لابن حبان في حوادث سنة تسع ثم لاعن بن عويعر

أرايت رجلا وجد مع امرأته  
رجلا أبقته قتلونه أم  
كيف يفعل سل لي يا عاصم  
عن ذلك رسول الله فسال  
عاصم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن ذلك فكرهه  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم المسائل وعاجها حتى كبر  
على عاصم ما سمع من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فلما  
رجع عاصم إلى أهله جاءه  
عويعر فقال يا عاصم ماذا  
قال لك رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال عاصم  
لعويعر لم تأتي بخير قد كره  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم المسئلة التي سألته عنها

ابن الحارث الجعفاني وهو الذي يقال له عاصم وبين امرأته بعد العصر في المسجد وقد أنكر بعض شيوخنا قوله وهو الذي يقال له عاصم والذي يظهر لي أنه مقصوف وكأنه كان في الأصل الذي سأله عاصم والله أعلم وسبب كراهة ذلك ما قال الشافعي كانت المسائل فيما نزل فيه حكم زمن نزول الوحي مجموعة لثلاثين نزل الوحي بالتحريم فيعلم يكن قبل ذلك محرماً فصرح ويشهد له الحديث المخرج في الصحيح أعظم الناس جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته وقال النووي المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها إلا سيما ما كان فيه هتك مستمر مسلم وأشاعة فاحشة أو شناعة على مولى المراد المسائل المحتاج إليها إذا وقعت فقد كان المسلمون يسألون عن النوازل فيصحبهم صلى الله عليه وسلم بغير كراهة فلما كان في سؤال عاصم شناعة وترب عليه تسليط اليهود والمناقبين على أعراض المسلمين كرمستلثه وما كان في المسئلة تضيق وكان صلى الله عليه وسلم يحب التبسيط على أمته وشواهد ذلك في الأحاديث كثيرة وفي حديث جابر ما رتلت آية اللعان الأكثر السؤالات أخرجه الخطيب في المبهمات من طريق مجاهد عن عامر عنه (قوله) فقال عويمر والله لا أنهي في رواية الكشيبي ما أنهي أي ما أرجع عن السؤال ولو نبت عنه زاد ابن أبي ذئب في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث كجسائي في الاعتصام فأئزله الله القرآن خلف عاصم أي بعد أن رجع من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن جريج في الباب الذي بعده هذا فأئزله الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر الملاعة وفي رواية إبراهيم بن سعد فأنامه فوجد قد أنزل الله عليه (قوله) فاقبل عويمر حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنصب (وسط الناس) فتح السن وبسكونها (قوله) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فبك في صاحبك) ظاهر هذا السباق أنه كان تقدم منه إشارة إلى خصوص ما وقع له مع امرأته فيترجح أحد الاحتمالات التي أشار إليها ابن العربي لكن ظهر لي من بقية الطرق أن في السباق اختصاراً ووضع ذلك ما وقع في حديث ابن عمر في قصة الجعفاني بعد قوله ان تكلم تكلم بأمر عظيم وان سككت سككت على مثل ذلك فسكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان بعد ذلك أنه فقال ان الذي سألتك عنه قد أسكت بك فقد على أنه لم يذكر أمرأته إلا بعد ان انصرف ثم عاد ووقع في حديث ابن مسعود ان الرجل لما قال وان سككت سككت على غفط قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم افهم وجعل يدعو قترات آية اللعان وهذا ظاهره ان الآية نزلت عقب السؤال لكن يحتمل أن تغفل بين الدعاء والنزول زمن بحيث يذهب عاصم ويعود عويمر وهذا كله ظاهر جداً في أن القصة نزلت بسبب عويمر ويعارضه ما تقدم في تفسير النور من حديث ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن حصم فقال النبي صلى الله عليه وسلم والبنينة أو حدف ظهره فقال هلال والذي بعثك بالحق اني لصادق ولينان الله في ما يبرئ ظهري من الحديث فبرئ فأنزل عليه والذي يرمون أزواجهم الحديث وفي رواية تعادين منصور عن عكرمة عن ابن عباس في هذا الحديث عند أبي داود فقال هلال والى لأرجو أن يجعل الله لي فرجاً قال فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك اذ نزل عليه الوحي وفي حديث ثأس عن مسلم أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن حصم وكان أخا البراء ماله لامة وكان أول رجل لامن في الاسلام فهذا يدل على أن الآية نزلت بسبب هلال وقد قدمت

فقال عويمر والله لا أنهي حتى أسأله عنها فاقبل عويمر حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أريت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقضه فتقاولوه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك

اختلاف أهل العلم في الرأى من ذلك وبيئت كيفية الجمع بينهما في تفسير سورة النور بأن يكون هلال سأل أولاً ثم سأل عويمير فزلت في شأنهما معا وظهري الآن احتمال أن يكون عاصم سأل قبل القول ثم جاء هلال بعده فزلت عند سؤاليهما عويمير في المرة الثانية التي قال فيها أن الذي سألتك عنه قد أنشئت به فوجد الآية تزأت في شأن هلال فاعله النبي صلى الله عليه وسلم بأنها نزلت به يعني أنها نزلت في كل من وقع له ذلك لأن ذلك لا يخص بهلال وكذا يجب على مسابق حديث ابن مسعود بحمل أنهما شرعا يدعوا بعد توجهه لهما في جامه هلال فذكر قصته فزلت فجاء عويمير فقال قد نزل فيك وفي صاحبك (قوله) فذهب فأت بها) يعني فذهب فأت بها واستدل به على أن اللعان يكون عند الحاكم وأمره فلوراضيا من يلاعن بينهما فلا عن لم يصح لأن في اللعان من التعليل ما يقتضي أن يخص به الحكم وفي حديث ابن عمر قتلان عليه أي الآيات التي في سورة النور ووعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قال لا والذي بعثت بالحق ما كنت عليهما ثم دعاها فوقع عليها وذاكرها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قالت والذي بعثت بالحق أنه لكذب (قوله) قال سهل) هو موصول بالاسناد المبداه (قوله) فتلاعنا) فيه حذف تشديده فذهب فأت بها فأسألهما فأنكرت فأمر باللعان فتلاعنا (قوله) وأمع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد ابن جرير كافى الباب الذي بعده في المسجد وزاد ابن أبي عمير في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث بعد العصر أخرجه أحمد وفي حديث عبد الله بن جعفر بعد العصر عند المنبر وسنده ضعف واستدل بمجموع ذلك على أن اللعان يكون بحضرة الحاكم وبمجمع من الناس وهو أحد أنواع التعليل فأنها الزمان هـ ثلثها المكان وهذا التعليل مستحب وقيل واجب (تنبيه) لم أر في شيء من طرق حديث سهل صفة تلاعنها إلا ما في رواية الأوزاعي الماضية في التفسير قال فأمر بهما باللعان على ما سمع الله في كتابه وظاهروا نهما لم يزد على ما في الآية وحديث ابن عمر عند مسلم صريح في ذلك فإن فيه قد أرى الرجل فشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ثم نثي بالمرأة الحديث وحديث ابن مسعود نحوه لكن زاد فيه فنهبت لتتعن فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما تب فأتتعت وفي حديث أنس عند أبي يعلى وأصله في مسلم فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فقال أنشدها قاله أنك لمن الصادقين فقامت بها ابن أنشده بذلك أربعا ثم قال في الخامسة ولعنة الله عليك إن كنت من الكاذبين ففعل ثم دعاها فذكر نحوه فلما كان في الخامسة سكنت حكة حتى ظنوا أنها ستعرف ثم قالت لا أنضغ قومي سائر اليوم خفضت على القول وفي حديث ابن عباس من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن عاصم بن داود والنسائي وابن أبي حاتم فدعا الرجل فشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين فأمر به فأمسك على فيه فوقعه فقال كل شيء أهون عذرك من لعنة الله ثم أرسله فقال لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين وقال في المرأة نحو ذلك وهذه الطريق لم يسم فيها الزوج ولا الزوجة بخلاف حديث أنس فصرح فيها بأنها في قصة هلال بن أمية فإن كانت القصة واحدة وقع الوهم في تسمية الملاحن كاجرم به غير واحد من ذكرته في التفسير فهذه زيادتم ثقة فتعقبوا كانت متعددة فقد ثبت بعضها في قصة امرأته هلال كاذرة في آخر باب يبدأ الرجل بالتلاعن (قوله) فلما فرغ من

فذهب فأت بها قال سهل  
قتلنا وأمع الناس عند  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلما فرغ من

تلاعنهما قال عومر كذبت عليها رسول الله ان أسكتها في رواية الا وراعي ان حسم انفقد  
 ظلمها **قوله** فطلقتها ثلاثا في رواية ابن اسحق ظلمها ان أسكتها فهي الطلاق فهي الطلاق فهي  
 الطلاق وقد تفرجيم هذه الزيادة لم يتابع عليها وكأثر واما المعنى لا اعتقاده منع جمع الطلقات  
 الثلاث بكلمة واحدة وقد تقدم البعث فيه من قبل في أوائل الطلاق واستدل بقوله فطلقتها  
 ثلاثا أن الفرق بين المتلاعنين توقف على تطلق الرجل **كما تقدم** نقله عن عثمان البتي  
 وأجيب بقوله في حديث ابن عمر فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين فان حديث سهل  
 وحديث ابن عمر في قصة واحد وتظاهر حديث ابن عمر ان الفرق وقعت بتفريق النبي صلى  
 الله عليه وسلم وقد وقع في شرح مسلم لا نؤوي قوله كذبت عليها رسول الله ان أسكتها هو  
 كلام مستقل وقوله فطلقتها أي ثم عقب قوله ذلك بطلاقها وذلك لانه ظن ان العان لا يحرمها  
 عليه فآراد تحريمها بالطلاق فقال هي طالق ثلاثا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك  
 عليها أي لا ملك لك عليها فلا يقع طلاقك انتهى وهو يوهم ان قوله لا سبيل لك عليها وقع منه  
 صلى الله عليه وسلم عقب قول الملاعن هي طالق ثلاثا وأنه موجود كذلك في حديث سهل  
 ابن سعد الذي شرحه وليس كذلك فان قوله لا سبيل لك عليها لم يقع في حديث سهل وانما وقع  
 في حديث ابن عمر عقب قوله الله يعلم ان أحدكما كاذب لا سبيل لك عليها وفيه قال يارسل الله  
 مالي الحديث **كما في** النصين ونظهر من ذلك أن قوله لا سبيل لك عليها إنما استدل من  
 استدل بهن أمهاتنا لوقوع الفرق بنفس الطلاق من عموم لفظة لامن خصوص السياق  
 والله أعلم **قوله** قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين زاد أبو داود عن القضي عن مالك  
 فكانت تلك وهي اشارة الى الفرقه وفي رواية ابن جريج في الباب بعده فطلقتها ثلاثا قبل أن  
 يأمر برسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من التلاعن فقارعا عبد النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال ذلك تفريق بين كل متلاعنين كذا المستمل والباقي فكان ذلك تفريقا والكشيم بن قصار  
 بدل فكان وأخرجه مسلم من طريق ابن جريج بلفظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك التفريق  
 بين كل متلاعنين وهو يؤيد رواية المستمل ومن طريق يونس عن ابن شهاب قال بعسل حديث  
 مالك قال مسلم لكن أدرج قوله وكان فرقا ما بعده بين المتلاعنين وكذا ذكر الدارقطني في  
 غرائب مالك اختلاف الروايع ابن شهاب ثم على مالك في تعيين من قال فكان فرقا سنة هل  
 هو من قول سهل أو من قول ابن شهاب وبذلك الشافعي وأشار الى أن نسبة الى ابن شهاب  
 لا تتبع نسبتها الى سهل ويؤيد ما وقع عند أحمد وأحمد من طريق عياض بن عبد الله الفهري عن ابن  
 شهاب عن سهل قال فطلقتها ثلاثا فطلقت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنقذه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة قال سهل حضرت هذا  
 عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فخصت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان  
 أبدا فقوله فخصت السنة ظاهر في أنه من تمام قول سهل ويحتمل أنهم قول ابن شهاب ويؤيده  
 ان ابن جريج كافي الباب الذي بعده وأورد قول ابن شهاب في ذلك بعد ذكر حديث سهل فقال بعد  
 قوله ذلك تفريق بين كل متلاعنين قال ابن جريج قال ابن شهاب كانت السنة بعدهما أن يفرق  
 بين المتلاعنين ثم وجدت في نسخة الصغاني في آخر الحديث قال أبو عبد الله قوله ذلك تفريق بين

تلاعنهما قال عومر  
 كذبت عليها رسول  
 الله ان أسكتها فطلقتها  
 ثلاثا قبل أن يأمر رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال  
 ابن شهاب فكانت سنة  
 المتلاعنين

(باب التلاعن في المسجد) حديثنا يحيى بن جعفر أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا (٣٩٩) ابن جرير قال أخبرني ابن شهاب عن

المتلاعنين عن قول الزهري وليس من الحديث انتهى وهو خلاف ظاهر سياق ابن جرير فكان  
المصنف رأى أنه ممدوح فنبه عليه (قوله) التلاعن في المسجد أشار  
بهذه الترجمة إلى خلاف الخنيفة أن اللعان لا يشتم في المسجد وإنما يكون حيث كان الأمام  
أو حيث شاء (قوله) حديثنا يحيى هو ابن جعفر (قوله) أخبرني ابن شهاب عن المتلاعنة وعن  
السنة فيها عن حديث سهل بن سعد أخى بنى ساعدة) وقم عند الطبري في أول الاستاذ زيادة فإنه  
أخرى من طريق يحيى بن محمد عن ابن جرير عن عكرمة في هذه الآية والذين يرمون أزواجهم  
نزلت في حلال بن أمية فذكره مختصراً قال ابن جرير وأخبرني ابن شهاب فذكره فكان ابن  
جرير أشار إلى بيان الاختلاف في الذي نزل ذلك فيه وقدرت ما في رواية ابن جرير من  
الفاقد في الباب الذي قبله (قوله) قال وكانت حاملًا وكان ابتهاجى لأمه قال ثم جرت السنة في  
ميراثها أنها تزني ويرث منها ما فرض الله لها) ١ هذه الأقوال كلها أقوال ابن شهاب وهو موصول  
اليه بالسند المبداه وقدمه سويد بن سعيد عن مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال  
الدارقطني في غرائب مالك لأحمد أحدا رواه عن مالك غيره (قلت) وقد تقدم في التفسير من  
طريق فليح بن سليمان عن الزهري عن سهل فذكره المتلاعنين مختصراً وفيه فقرتها فكانت  
سنة أن يفرق بين المتلاعنين وكانت حاملًا إلى قوله ما فرض الله لها وظاهره ما تم قول سهل مع  
احتمال أن يكون من قول ابن شهاب كما تقدم وهذا صريح في أن اللعان بينهما وقع وهي حامل  
ويأتي بما في رواية العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عند أبي داود فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
لعاصم بن عدي أسكت المرأة عندك حتى تلد وتقدم في أثناء الباب الذي قبله من مرسل مقاتل بن  
حيان ومن حديث عبد الله بن جعفر أيضاً التصريح بذلك (قوله) قال ابن جرير عن ابن شهاب عن  
سهل بن سعد الساعدي في هذا الحديث هو موصول بالسند المبداه (قوله) ان جاءت به أحر  
في رواية أبي داود من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب أحر بالتصغير وفي مرسل سعد  
ابن المسيب عند الشافعي أشقر قال لعلي المراد بالاحر الأبيض لأن الحجر أبيض وأما ما ذكره في البياض  
قال العرب لا تطلق الأبيض في اللون وإنما تقول في نعت الطاهر والنتى والكريم ونحو ذلك  
(قوله) قصيرا كأنه وسرة) بفتح الواو المهملة دوسية تتراعى على الطعام والعمق فسده وهي من  
نوع الوزغ (قوله) فلا أراها إلا صدقت في رواية عباس بن سهل عن أبيه عند أبي داود فهو  
لا يسه الذي اتقى منه (قوله) وان جاءت به أسوداً عن ذاليتين) أي عطينين ويوضحه ما في رواية أبي  
داود المذكورة من طريق إبراهيم بن سعد أجمع العينين عظيم الاليتين ومثله في رواية الأوزاعي  
الماضية في التفسير وزاد دخل الساقين والديم شد متوادل الحدة والاعين الكبير العين وفي رواية  
عباس بن سهل المذكورة وان ولده قطع الشعر أسودا للسان فهو لا ينصصا ولا يقطع تقطل  
الشعر (قوله) فقامت بمحلى المكر ومن ذلك في رواية الأوزاعي جاءت به على النعت الذي نعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصديق وغيره وفي رواية عباس المذكورة قال عاصم فلما وقع  
أخذته إلى فأذا رأسه مثل فروة الحبل الصغير ثم أخذت بفقمة فإذا هو مثل النبعة واستقبلني  
أسانه أسود مثل القرة فقلت صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم والحبل بفتح المهملة والميم ولد  
الضأن والتبعة واحدة التبع بفتح التاء وسكون الواو واحدة بعد المهملة وهو شجر يقتنسه

المتلاعنين من قول الزهري وليس من الحديث انتهى وهو خلاف ظاهر سياق ابن جرير فكان  
المصنف رأى أنه ممدوح فنبه عليه (قوله) التلاعن في المسجد أشار  
بهذه الترجمة إلى خلاف الخنيفة أن اللعان لا يشتم في المسجد وإنما يكون حيث كان الأمام  
أو حيث شاء (قوله) حديثنا يحيى هو ابن جعفر (قوله) أخبرني ابن شهاب عن المتلاعنة وعن  
السنة فيها عن حديث سهل بن سعد أخى بنى ساعدة) وقم عند الطبري في أول الاستاذ زيادة فإنه  
أخرى من طريق يحيى بن محمد عن ابن جرير عن عكرمة في هذه الآية والذين يرمون أزواجهم  
نزلت في حلال بن أمية فذكره مختصراً قال ابن جرير وأخبرني ابن شهاب فذكره فكان ابن  
جرير أشار إلى بيان الاختلاف في الذي نزل ذلك فيه وقدرت ما في رواية ابن جرير من  
الفاقد في الباب الذي قبله (قوله) قال وكانت حاملًا وكان ابتهاجى لأمه قال ثم جرت السنة في  
ميراثها أنها تزني ويرث منها ما فرض الله لها) ١ هذه الأقوال كلها أقوال ابن شهاب وهو موصول  
اليه بالسند المبداه وقدمه سويد بن سعيد عن مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال  
الدارقطني في غرائب مالك لأحمد أحدا رواه عن مالك غيره (قلت) وقد تقدم في التفسير من  
طريق فليح بن سليمان عن الزهري عن سهل فذكره المتلاعنين مختصراً وفيه فقرتها فكانت  
سنة أن يفرق بين المتلاعنين وكانت حاملًا إلى قوله ما فرض الله لها وظاهره ما تم قول سهل مع  
احتمال أن يكون من قول ابن شهاب كما تقدم وهذا صريح في أن اللعان بينهما وقع وهي حامل  
ويأتي بما في رواية العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عند أبي داود فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
لعاصم بن عدي أسكت المرأة عندك حتى تلد وتقدم في أثناء الباب الذي قبله من مرسل مقاتل بن  
حيان ومن حديث عبد الله بن جعفر أيضاً التصريح بذلك (قوله) قال ابن جرير عن ابن شهاب عن  
سهل بن سعد الساعدي في هذا الحديث هو موصول بالسند المبداه (قوله) ان جاءت به أحر  
في رواية أبي داود من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب أحر بالتصغير وفي مرسل سعد  
ابن المسيب عند الشافعي أشقر قال لعلي المراد بالاحر الأبيض لأن الحجر أبيض وأما ما ذكره في البياض  
قال العرب لا تطلق الأبيض في اللون وإنما تقول في نعت الطاهر والنتى والكريم ونحو ذلك  
(قوله) قصيرا كأنه وسرة) بفتح الواو المهملة دوسية تتراعى على الطعام والعمق فسده وهي من  
نوع الوزغ (قوله) فلا أراها إلا صدقت في رواية عباس بن سهل عن أبيه عند أبي داود فهو  
لا يسه الذي اتقى منه (قوله) وان جاءت به أسوداً عن ذاليتين) أي عطينين ويوضحه ما في رواية أبي  
داود المذكورة من طريق إبراهيم بن سعد أجمع العينين عظيم الاليتين ومثله في رواية الأوزاعي  
الماضية في التفسير وزاد دخل الساقين والديم شد متوادل الحدة والاعين الكبير العين وفي رواية  
عباس بن سهل المذكورة وان ولده قطع الشعر أسودا للسان فهو لا ينصصا ولا يقطع تقطل  
الشعر (قوله) فقامت بمحلى المكر ومن ذلك في رواية الأوزاعي جاءت به على النعت الذي نعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصديق وغيره وفي رواية عباس المذكورة قال عاصم فلما وقع  
أخذته إلى فأذا رأسه مثل فروة الحبل الصغير ثم أخذت بفقمة فإذا هو مثل النبعة واستقبلني  
أسانه أسود مثل القرة فقلت صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم والحبل بفتح المهملة والميم ولد  
الضأن والتبعة واحدة التبع بفتح التاء وسكون الواو واحدة بعد المهملة وهو شجر يقتنسه

(١) قوله ما فرض الله لها هكذا بالنسخ والرواية التي بالن تنافي ما فرض الله حور اه

القصي والسهام ولون قشره أحر إلى الصفرة **(قوله)** **باب** قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا بغريضة أي من أنكر ولا فالعرق يضاربكم **(قوله)** عن يحيى بن سعيد هو الانصاري **(قوله)** عن عبد الرحمن بن القاسم في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد أخبرني عبد الرحمن بن القاسم وسياق بعد ستة أبواب **(قوله)** عن القاسم بن محمد أي ابن أبي بكر الصديق وهو والد عبد الرحمن رواية عنه وقع في رواية النسائي عن أبي سعيد **(قوله)** عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن يعني أنه قال ذكر خذف لفظ قال وصرح بذلك في رواية سليمان الأتية وقوله ذكر بضم أوله على البناء المجهول وقوله التلاعن وقع في رواية سليمان المستلعات والمراد ذكر حكم الرجل في أمره أنه بالزنا فعبر عنه التلاعن باعتبار ما آل إليه الأمر بعد نزول الآية **(قوله)** فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً لم أنصرف قال الكرمانى معنى قوله قولاً أي كلاماً لا يليق به كجيب النفس والتخوف والمبالغة في الغيرة وعدم المراد إلى إرادة الله وقدرته (قلت) وكل ذلك معزول عن الواقع وانما المراد يقول عاصم ما تقدم في حديث سهل بن سعد أنه سأل عن الحكم التي أمره عويز بن يسأل به عنه وانما خبرت بذلك لأنه تين أن حديثي سهل بن سعد وابن عباس من رواية القاسم بن محمد عنه في قصوه واحدة بخلاف رواية عكرمة عن ابن عباس فإنها في قصة أخرى كما تقدم في تفسير النور عن ابن عبد البر أن القاسم روى قصة العنان عن ابن عباس كإرواه سهل بن سعد وغيره في أن الملاعن عويز بن يثيب هناك توجهه وعلى هذا فالقول منهم عن عاصم في رواية القاسم هذه هو قوله رأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقته فتقتلونه الحديث ولا مانع أن يروى ابن عباس القصصين معاً ويؤيد التعدد اختلاف السياقين وخلو أحدهما عما وقع في الآخر وما وقع بين القصصين من الغاية كما بينه **(قوله)** فأتاه رجل من قومه هو عويز كما تقدم ولا يمكن تفسيره به لال بن أمية لأنه لا قرابة بينهما وبين عاصم لأنه هلال بن أمية بن عامر بن عبد قيس من بني واقف وهو مالك بن حريش القيس بن مالك بن الأوس فلا يجمع مع بني عمرو بن عوف الذي ينتمي عاصم إلى حلفهم إلا في مالك بن الأوس لأن عمرو بن عوف هو ابن مالك **(قوله)** فقال عاصم ما تليت بهذا الاقولي تقدم بيان المراد من ذلك لأن عويز ابن عمرو فكانت قصته بنت عاصم أو بنت أخيه فلذلك أضاف ذلك إلى نفسه بقوله ما تليت وقوله الاقولي أي يسألني عما يقع كأنه قال فعوقبت بنو قومه ذلك في آل بني وزعم الداودي أن معناه أنه قال مثلاً لو وجدت أحداً يفعل ذلك لقتلته وأعيروا أحداً بذلك فأتيت به وكلامه أيضاً معزول عن الواقع فقد وقع في حرسل مقاتل بن حيان عند ابن أبي حاتم فقال عاصم ما تليت به وأنا إليه راجعون هذا والله يسألني عن هذا الأمر بين الناس ما تليت به والذي كان قال لورأيت لضرته بالسيف هو سعد بن عبادة كما تقدم في باب الغيرة وقد ورد الطبري من طريق أبي جابر عن عكرمة مرسلًا وصلها ابن مردويه ذكر ابن عباس قال لما نزلت والذين يرمون المحصنات قال سعد بن عبادة أن رأيت لكاع يقصر به رجل فذكر القصة وفيه فوائده ما لا يسر حتى جاء هلال بن أمية فذكر قصته وهو عند أبي داود وفي رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس فوضع أن قول عاصم كان في قصة عويز وقول سعد بن عبادة كان في قصة هلال فالكلامان مختلفان وهو عما يؤيد تعدد القصة ويؤيد التعدد أيضاً أنه وقع في آخر حديث ابن عباس عند

**باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا بغريضة** حدثنا سعيد بن عفير حدثني الليث عن يحيى ابن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً لم أنصرف فأتاه رجل من قومه يشكو إليه أنه قد وجد مع امرأته رجلاً فقال عاصم ما تليت بهذا الاقولي فذهب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي وجد عليه امرأته

والكان ذلك الرجل  
مضرا فقلل اللحم سبط  
الشعر وكان الذي ادعى عليه  
أنه وجد عند أهله آدم خذلا  
كبير اللحم فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم اللهم  
بين غيما شبيها بالرجل  
الذي ذكر زوجها فهو جده  
فلاعن النبي صلى الله عليه  
وسلم بينهما قال رجل لابن  
عباس في المجلس هي التي  
قال النبي صلى الله عليه  
وسلم لو رجت أحدا بغير ينة  
رجت هذه فقال لا تلك  
أمرأة كانت تظهر  
في الاسلام سوء قال أبو  
صالح وعبد الله بن يوسف  
آدم خذلا (باب صدق  
الملائكة) حدثني عمرو بن  
زارة أخبرنا اسمعيل عن  
أبوب عن سعيد بن جبير  
قال قلت لابن عمر رجل قذف  
أمرأته

٢ قوله لو كنت راجبا بغير  
ينة هكذا بنسخ الشرح التي  
يأيد بها وفي الصحيح الذي  
يأيد بها لو رجت أحدا الخ  
فقل ما في الشارح ورواية

اه

الحاكم قال ابن عباس فما كان بالمدينة أكثر غاشية منه وعند أبي داود وغيره قال عكرمة فكان  
بعد ذلك أميرا على مصر وما دعى لأبى فهدايد على أن ولد الملاعة عاش بعد النبي صلى الله عليه  
وسلم زمانا وقوله على مصر أى من الأمصار وظن بعض شيوخنا أنه أراد مصر البلد المشهور فقال  
فيه نظر لأن أمرا مصر معروفون معدودون ليس فيهم هذا أو وقع في حديث عبد الله بن جعفر  
عند ابن سعد في الطبقات أن ولد الملاعة عاش بعد ذلك سنتين ومات فهذا أيضا ما يقوى التعدد  
وأما علم (قوله) وكان ذلك الرجل أى الذي روى أمرأته (قوله) مضرا (قوله) مضرا أى وسكون الصاد  
المهمله وفتح القامو تشديد الراء أى قوى المضرة وهذا أيضا لفقوله في حديث سهل أنه كان  
أجر أو اشقر لأن ذلك لونه الأصلى والضفرة عارضة وقوله قلل اللحم أى تخفيف اللحم وقوله  
سبط الشعر بفتح المهمله وكسر الموحدة هو ضد الجودرة (قوله) وكان الذي ادعى عليه أنه وجد  
عند أهله آدم بالمدينة أى بنقر بميم السواد (قوله) خذلا بفتح المجهمة ثم المهمله وتشديد اللام  
أى عمتى السابقين وقال أبو الحسن بن فارس معنى الأعضاء وقال الطبري لا يكون الامع غلط  
العظم مع اللحم (قوله) كثير اللحم أى في جميع جسده يحتمل أن تكون صفة شارح لقوله خذلا  
ينام على أن اندخل المتنى البدن وأما على قول من قال إنما المتنى السابق يكون فيه تعميم بعد  
تخصيص وزاد في رواية سليمان بن بلال ألا تيبع بعدا قطا وقد تقدم تفسيره في شرح حديث  
سهل قريبا وهذه الصفة وافقة للتي في حديث سهل بن سعد حيث فيه عظم الالبين خذل  
الساقين الخ (قوله) فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم بين) باقى الكلام عليه بعد أربعة أبواب  
(قوله) لحاتم في رواية سليمان بن بلال فوضعت (قوله) فلاعن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما  
هذا نظاره من الملاعة بينهما تأخر حتى وضعت فيصل على أن قوله فلاعن مقبب بقوله  
فذهب به الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي وجد عليه أمرأته واعترض قوله وكان ذلك  
الرجل الخ والحايل على ذلك ما قدمنا من الأدلة على أن رواية القاسم هذه موافقة لحديث سهل  
ابن سعد (قوله) لو كنت راجبا بغير ينة) تمسك بمن قال ان تكول المرأة عن اللعان لا يوجب  
عليها الحد وهو قول الأوزاعي وأصحاب الرأي واحتجوا بان الحد لا تثبت بالنكول وبأن  
قوله صلى الله عليه وسلم لو كنت راجما لم يقع بسبب اللعان فقط وقال أحمد إذا امتنع فحبس  
وأجاب أن أقول ترجم لانها لو أقرت صر بها ثم رجعت لم ترجم فكيف ترجم إذا ثبت الاتعان  
(قوله) فقال رجل لابن عباس في المجلس يأتى بيانه في باب قول الامام اللهم بين قريبا (قوله) قال  
أبو صالح وعبد الله بن يوسف آدم خذلا) يعنى يسكون الدال ويقال بفتحها مخففا الى الوجهين  
والساكنين ذكره أهل اللغة وأبو صالح هذا هو عبد الله بن صالح كاتب الليث وقد وقع في بعض  
النسخ عن أبي ذر وقال لنا أبو صالح ورواية عبد الله بن يوسف وصلها المؤلف في الحدود (قوله)  
باب صدق الملاعة) أى بيان الحكم فيه وقد انعقد الاجماع على أن المذخول بها  
تستحق جميعه واختلف في غير المذخول بها فالجمهور على أنها النصف كغيرها من الملمات  
قبل النخول وقيل بل لها جميعه قاله أبو الزناد والحكم وجماد وقيل لاشئ لها أصلا قاله الزهري  
وروى عن مالك (قوله) أخبرنا اسمعيل هو المعروف بابن عليه (قوله) قلت لابن عمر رجل قذف  
أمرأته) أى ما الحكم فيه وقد أورد مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن زاذى أنه قال





لا توضع موضع واحد ولا تقع موضعه وقد أجازته المردواقي في هذا الحديث في غير وصف ولا تقي  
ويجوز واحد اه قال الفاكهي هذا من أعجب ما وقع للقاضي مع راعته وحديثه فان الذي  
قاله النكاة انما هو في أحد القائلين المومنون فاما من أحد وما جازي من أحد وأما حديثي  
واحد فلا خلاف في استعمالها في الأثبات نحو قول هو الله أحد ونحو فشهدا أحد همد ونحو  
أحد كما كذب **(قوله فهل منك من كذب)** يحتمل أن يكون ارشاد الله لم يحصل منهما ولا من  
أحدهما اعترا في ولان الزوج لو أ كذب نفسه كانت توبة منه **(قوله سفيان قال عمرو)** هو ابن  
دينار وفي رواية الحميدي عن سفيان أنما ناعرو وقد كرموا في بنت مافيه في الذي قبله **(قوله قال)**  
سفيان حقتة من عمرو **(قوله كلام علي بن عبد الله بن زيد)** سمع سفيان من عمرو **(قوله)**  
وقال أيوب **(قوله)** هو موصول بالسند المبدأ به وليس يتعلق وحاصلها أن الحديث كان عند سفيان عن  
عمرو بن دينار وعن أيوب جميعا عن ابن عمر وقيل وقع في رواية الحميدي عن سفيان قال وحديثنا  
أيوب في مجلس عمرو بن دينار فحدثه عمرو محمد بنه هذا فقال له أيوب أنت أحسن حديثا مني وقد  
ينت في الذي قبله سبب ذلك وهو أن فيه عند عمرو ما ليس عند أيوب **(قوله فقال بأصبعه)** هو من  
إطلاق القول على الفعل وقوله و فرقت سفيان بين السبابة والوسطى جملة معترضة أراد بها بيان  
الكيفية والذي يظهر أنه لا يجوز بذلك إلا عن توقف وقوله فرق النبي صلى الله عليه وسلم إلى  
آخره هو جواب السؤال **(قوله قال فهل يعلم أن أحدكما كذب)** قال عباس ظاهر ما أنه قال هذا  
الكلام بعد فراغهما من اللعان فيؤخذ من معرض التوبة على المذنب ولو بطريق الإجمال وأنه  
يلزم من كذبه التوبة من ذلك وقال الداودي قال ذلك قبل اللعان تحذير الهمام من الأول أظهر  
وأولى بسباق الكلام **(قلت)** والذي قاله الداودي أولى من جهة أخرى وهي مشروعة  
الموعظة قبل الوقوع في المعصية بل هو آخر مما بعد الوقوع وأما سباق الكلام فمحتمل في رواية  
ابن عمر للامرين وأما حديث ابن عباس فسياقه ظاهر فيما قاله الداودي في رواية عمرو بن حازم  
عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عند الطبري والحاكم والبيهقي في قصة هلال بن أمية قال  
فدعاهما حين نزلت آية الملاعة فقال الله يعلم أن أحدكما كذب فهل منك كاذب فقال هلال  
والله اني صادق الحديث وقد قدمت أن حديث ابن عباس من رواه عكرمة في قصة غير  
القصة التي في حديث سهل بن سعد وابن عمر فيصعب الأمران معا باعتبار التعدد **(قوله)**

**باب** التفریق بین المتلاعنين ثبتت هذه الترجمة للمسقل وذكرها الاسماعيلي وثبت  
عند النسائي باب بالترجمة وسقط ذلك للباقيين والاول أنسب وفيه حديث ابن عمر من طريق  
عبد الله بن عمر العمري عن نافع من وجهين ولفظ الاول فرق بين رجل وامرأة فذها فافا حلقهما  
ولفظ الثاني لا عن بين رجل وامرأة فحلقهما ويؤخذ من أن إطلاق يحيى بن معين وغيره تحققة  
الرواية بلفظ فرق بين المتلاعنين انما المراد في حديث سهل بن سعد بخصوصه فقد أخرجهما  
داود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عنه بهذا اللفظ وقال بعده لم يتابع ابن عيينة على  
ذلك أحد ثم أخرج من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني الجحان قال ابن عبد البر لم يل ابن عيينة دخل عليه  
حديث في حديث وذكر ابن أبي خيثمة أن يحيى بن معين سئل عن الحديث فقال ان غلط قال ابن

فهل منك من كذب من كذب  
تأب) هـ حديثنا على بن عبد  
الله حديثنا سفيان قال عمرو  
سمعت سعيد بن جبير قال  
سألت ابن عمر عن المتلاعنين  
فقال قال النبي صلى الله  
عليه وسلم للمتلاعنين  
حدا بكم على الله أحدكما  
كاذب لا سليل لك عليها قال  
مالي قال لا مال لك ان كنت  
صدقت عليها فهو ما  
استصلت من فريجه وان  
كنت كذبت عليها فذلك  
أبعدك قال سفيان حقتة  
من عمرو وقال أيوب سمعت  
سعيد بن جبير قال قلت لابن  
عمرو رجل لا عن امرأته فقال  
بأصبعه و فرقت سفيان بين  
أصبعه السبابة والوسطى  
فرق النبي صلى الله عليه وسلم  
بين أخوي بني الجحان وقال  
الله يعلم أن أحدكما كاذب  
فهل منك كاذب ثلاث مرات  
قال سفيان حقتة من عمرو  
وأيوب كما أخبرك هـ باب  
التفریق بین المتلاعنين هـ

قوله بين السبابة الذي  
في نسخ الصحيح التي بأيدينا بين  
أصبعه السبابة الخ لفضل  
مالي الشارح رواية هـ اه

عبد البر أن أراد من حديث سهل فسهل والافهم مردود (قلت) تقدم أيضا في حديث سهل من طريق ابن جريح فكانت سنة في المتلاعنين لا يجتمعان أبدا ولكن ظاهر سياقه أنه ممن كلام الزهري فيكون مردولا وقد فتن من وصله وأرسله في باب اللعان ومن طلق وعلى تقدير ذلك فقد ثبت هذا اللفظ من هذا الوجه فمسك بمن قال أن الفرق بين المتلاعنين لا تقع بنفس اللعان حتى وقعها الحاكم ورواية ابن جريح المذكورة تؤيد أن الفرق تقع بنفس اللعان وعلى تقدير إرسالها فقد جاء عن ابن جرير بلفظه عند الدارقطني ويتأيد ذلك قول من حمل التفريق في حديث الباب على أنه بيان حكم لا يقع فرقة واحتموا أيضا بقوله في الرواية الأخرى لأسبيل لك عليها وتعقب بأن ذلك وقع جوابا لسؤال الرجل عن ماله الذي أخذته منه وأجيب بأن العبارة بعموم اللفظ وهو نكرة في سياق النفي فيشمل المال والبدن ويقضي نفي تسليطه عليها بوجوه من الوجوه ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود وقضى أن ليس عليه نفقة ولا سكن من أجل أنهما يفترا فأن يغتر طلاق ولا متوفى عنها وهو ظاهر في أن الفرق وقعت بينهما بنفس اللعان ويستفاد منه أن قوله في حديث سهل فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقها أن الرجل انحاطها قبل أن يعلم أن الفرق تقع بنفس اللعان فيأدر أن يطلّقها ثلاثا فتره منها واستدل بقوله لا يجتمعان أبدا على أن فرقة اللعان على التأييد وأن المتلاعنين لو أكذب نفسه لم يجل أنه أن تزوجها بعد وقال بعضهم بجواز أن تزوجها وانما يقع باللعان طلقة واحدة ثم هذا قول جادو أبي حنيفة ومحمد بن الحسن وصح عن سعد بن المسيب قالوا لو يكون للمتلاعنين إذا كذب نفسه خاطبا من الخطاب وعن الشعبي والضحاك إذا كذب نفسه ردت إليه امرأته قال ابن عبد البر هذا عندي قول ثالث (قلت) ويحتمل أن يكون معنى قوله ردت إليه أي بعد العقد الجديد فيوافق الذي قبله قال ابن السعاني لم أقف على دليل لتأيد الفرق من حيث النظر وانما التسع في ذلك النص وقال ابن عبد البر أي بعض أصحابنا له فائدة وهو أن لا يجتمع ملعون مع غيره ملعون لأن أحدهما ملعون في الجمله بخلاف ما إذا تزوجت المرأة غير المتلاعنين فإنه لا يتحقق وتعقب بأنه لو كان كذلك لامتنع عليهما معا التزوج لانه يتحقق أن أحدهما ملعون ويمكن أن يجاب بأن في هذه الصورة افتراق في الجمله قال السعاني وقد ورد بعض الخبيثة أن قوله المتلاعنين لا يقع في الفرق التأيد بشرط لها أن يقع التلاعن من الزوجين والشافعية يكتفون في التأيد بلعان الزوج فقط كما تقدم وجاب بأنه لما كان لعانه بسبب لعانها وصرح بلفظ اللعن يوجب في جابته دونها سمي الموجود منه ملاءمة ولا لعانه سبب في إثبات الزنا عليها فيستلزم استفاء نسب الولد فيقتضي القراش فإذا اتى القراش انقطع النكاح فأن قيل إذا كذب المتلاعن نفسه يلزم ارتضاع الملاعة حكما وإذا ارتفعت صارت المرأة محل استمتاع قلنا اللعان عندكم شهادة والشاهد إذا رجع بعد الحكم لم يرتفع الحكم وأما عندنا فهو عين والعين إذا صارت محقة وتعلق بها الحكم لا يرتفع فإذا كذب نفسه فقد زعم أنه لم يوجده من ماسقط الحد عنه فوجب عليه الحد ولا يرتفع موجب اللعان ﴿قوله﴾ بأس يلقى الولد بالملاءنة أي إذا اتى الزوج منه قبل الوضع أو بعده ﴿قوله﴾ أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين رجل وامرأة فأنى من ولدها قال الطبري القاسمية أي الملاعة سبب

حدثني إبراهيم بن المنذر  
حدثنا أنس بن عياض عن  
عبيد الله بن نافع عن ابن عمر  
رضي الله عنهما أخبروا أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فرق بين رجل وامرأة  
فذفها وأحلفهما حديثي  
مسند حديثي عن عبيد  
الله أخبرني نافع عن ابن عمر  
قال لأن النبي صلى الله  
عليه وسلم بين رجل وامرأة  
من الأنصار وفرق بينهما  
﴿باب يلقى الولد بالملاءنة﴾  
حدثنا يحيى بن بكير حدثنا  
مالك قال حدثني نافع عن  
ابن عمر أن النبي صلى الله  
عليه وسلم لا عن بين رجل  
وامرأة أنه فأنى من ولدها

الاستغناء فان اراد ان الملاعة سبب ثبوت الاستغناء وان اراد ان الملاعة سبب وجود الاستغناء  
فليس كذلك فانه ان لم تعرض لثبوت الولي الملاعة لم يثبت والحديث في الموطا بلفظ واتقى  
بالواو لا بالقاف و ذكر ابن عبد البر ان بعض الرواة عن مالك ذكره بلفظ واتقى يعني يشفى بدل  
الضام ولا م آخره مكاته تصيف وان كان محض غلط فعنه اقر به من الاول وقد تقدم الحديث  
في تفسير النور من وجه آخر عن نافع بلفظ ان رجلا رى امرأته واتقى من ولدها فامرهما  
النبي صلى الله عليه وسلم فتلا عافوا فوضع ان الاستغناء سبب الملاعة لا العكس واستدل بهذا  
الحديث على مشروعية اللعان لثبوت الولد وعن أحمد بن حنبل في الولد بغير اللعان ولو لم يتعرض الرجل  
لذكره في اللعان وفيه نظر لان ما لو استلحقه لحقه وانما يؤثر لكان الرجل دفع حد القذف عنه وثبت  
زنا المرأة ثم يرفع عنها الحد لثبوتها وانما الشافعي ان ثبوت الولد الملاعة ثبوت وان لم يتعرض له  
فله ان يعيد اللعان للاستغناء ولا إعادة على المأثوم ان أمكنه الرفع الى الحاكم فاخر بغيره عذر حتى  
ولدت لم يكن له ان يثبته كافي الشفعة واستدل به على انه لا يشترط في ثبوت الحمل تصريح الرجل  
بانها ولدت من زنا ولا انه استبرأها بخصه وعن المالكية يشترط ذلك واحتج بعض من خالفهم  
بانه ثبوت الحمل عنه من غير ان يتعرض لذلك بخلاف اللعان الثاني عن قذفها واحتج الشافعي بان  
الحامل قد تبعض فلا يمتنع لاشتراط الاستبراء قال ابن العربي ليس عن هذا جواب مقنع **(قوله)**  
ففرق بينهما وألقى الولد بالمرأة قال الدارقطني فترد ما للشبهة الزائدة قال ابن عبد البر ذكر  
ان مالكاً يفرق بهذه اللفظة في حديث ابن عمر وقد جاءت من أوجه أخرى في حديث سهل بن سعد  
كما تقدم من رواية يونس عن الزهري عند أبي داود بلفظ ثم خرجت حاملاً فكان الولد لي أمه  
ومن رواية الأوزاعي عن الزهري وكان الولد يدرى إلى أمه ومعنى قوله ألقى الولد بأمه أي صيره  
لها وحدها ونفعا عن الزوج فلا واثرت بينهما وأما ما فترث منه ما فرض الله لها كما وقع صريحاً  
في حديث سهل بن سعد كما تقدم في شرح حديثه في آخره وكان ابن أبي داود لا م ثم جرت السنة في  
ميراثها أنها تركة ويرث منها ما فرض الله لها وقيل معنى الحاقه بأمه أنه صيرها له أباً ما فترث  
جميع ماله اذا لم يكن له وارث آخر من ولد ونحوه وهو قول ابن مسعود ورواه طائفة ورواه عن  
أحمد وروى أيضاً عن ابن القاسم وعنه معناه ان عصبه أمه تصير عصبه وهو قول علي وابن  
عمرو المشهور عن أحمد وقيل ترثه أمه وأخوته منها بالفرض والرد وهو قول أبي عبيد ومحمد بن  
الحسن ورواية عن أحمد قال فان لم يرثه ذو فرض بحال فخصته عصبه أمه واستدل به على أن الولد  
المتني باللعان لو كان يتاحل للملاعنة نكاحها وهو وجه شاذ لبعض الشافعية والاصح كقول  
الجمهور أنها تحرم لانها يرثه في الجلة **(قوله ما)** قول الامام اللهم بين قال  
ابن العربي ليس معنى هذا الدعاء طلب ثبوت صدق أحدهما فقط بل معناه ان تلد لتظهر النسب  
ولا يتشعك دلالتها بوجوب الولد متلا فلا تظهر البيان والحكمة فيه رجع من شاهد ذلك عن التلبس  
بمثل ما وقع لما يترتب على ذلك من القبح ولو اندرأ الحد **(قوله)** حدثنا اسمعيل هو ابن أبي أويس  
ويحيى بن سعيد هو الانصاري **(قوله)** أخبرني عبد الرحمن بن القاسم ثبتت هذه الرواية وكذا  
رواية اللب السابقة قبل أربعة آواب ان رواية ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن القاسم التي  
أخرجها الشافعي وغيره وقعت فيما تسوية ويحيى وان كان سمع من القاسم لكنه ما سمع هذا

ففرق بينهما وألقى الولد  
بالمرأة **(باب)** قول الامام  
اللهم بين **(باب)** حدثنا اسمعيل  
قال حدثني سليمان بن بلال  
عن يحيى بن سعيد قال  
أخبرني عبد الرحمن بن  
القاسم عن القاسم بن محمد  
عن ابن عباس أنه قال ذكر  
الملاعنة عند رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال  
عاصم بن عدي في ذلك قولاً  
ثم انصرف فأتاه رجل من  
قومه فذكره أنه وجد مع  
امرأته رجلاً فقال عاصم  
ما تبليت بهذا الامر الا  
تقولى فذهب به الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فأخبره بالنسب وجعله  
امرأته وكان ذلك الرجل  
مصحراً قليل اللحم سبط الشعر  
وكان الذي وجدته عند أهله  
آدم خدلاً كبيراً اللحم جعداً  
قططاً فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اللهم بين

الحديث الامن وللعبد الرحمن عنه **(قوله)** فوضعت شيئا بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما) ظاهره أن الملاعة تأخرت إلى وضع المرأة لكن قد أوصفت أن رواية ابن عباس هذه هي في القصة التي في حديث سهل بن سعد وتقدم قبل من حديث سهل أن اللعان وقع بينهما قبل أن تنزع فعلى هذا تكون القصة في قوله فلا عن معقبة بقوله فاحبوه بالذي وجد عليه امرأته وأما قوله وكان ذلك الرجل مصغرا إلى آخره فهو كلام اعترض بين الحديثين ويحتمل على بعد أن تكون الملاعة وقعت مرة بسبب القذف وأخرى بسبب الاستفاء والله أعلم **(قوله)** فقال رجل لابن عباس هذا السائل هو عبد الله بن شداد بن الهاد وهو ابن خالة ابن عباس سماه أبو الزناد عن القاسم بن محمد هذا الحديث كما سيأتي في كتاب الحدود **(قوله)** كانت تظهر في الاسلام السوء أي كانت تعلن بالفاحشة ولكن لم يثبت عليها ذلك بينة ولا اعتراف قال أبو داود في مسندهما عن عبيد بن يساق قال سألت السوء وتعقب بأن ابن عباس لم يسمها فأتى أراد أن يظهر العيب على الأبهام فحتمل وقد مضى في التصدير رواية عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن أي لولا ما سبق من حكم الله أي أن اللعان يدفع الحد عن المرأة لثقت عليها الحد من أجل الشبه الظاهر بالذي رمت به ويستفاد منه أنه صلى الله عليه وسلم كان يحكم بالاجتهاد فيما ينزل عليه فيمضي خاص فإذا نزل الوحي بالحكم في تلك المسئلة قطع الظن وعمل بما نزل وأجرى الأمر على الظاهر ولو قامت قرينة تقتضي خلاف الظاهر وفي حديث اللعان من الفوائد غير ما تقدم أن الفتى إذا سئل عن واقعة لم يعلم حكمها ورأى أن يجدها نصا لا يسأل عن الاجتهاد فيها وفيه الرحلة في المسئلة الثالثة لأن سعيد بن جبير رجل من العراق إلى مكة من أجل مسئلة الملاعة وفيه إتيان العالم في منزله ولو كان في قائلته أذا عرف الأتي أنه لا يشق عليه وفيه تعظيم العالم وتحاطبته بكنيته وفيه التسليم عند التجهب وأشعار بسعة علم سعيد بن جبير لأن ابن عمر يحب من خفا مثل هذا الحكم عليه ويحتمل أن يكون تعجبه لعله بأن الحكم المذكور كان مشهورا من قبل تعجب كيف خفي على بعض الناس وفيه بيان أوليات الأشياء والعناية بجمعة القول ابن عمر أول من سأل عن ذلك فلان وقول أنس أول لعان كان وفيه أن البلا موك بالناطق وأنه أن لم يقع بالناطق وقع عن لهب موله وأن الحاكم يردع الخصم عن التماضي على الباطل بالموعظة والتذكير والتعذير ويكره ذلك ليكون أبلغ وفيه ارتكاب أخف المفسدين بترك أنظلم حالان مفسدة الصبر على خلاف ما توجب الفرية مع قبحه وشدة أسهل من الاقدام على القتل الذي يؤدي إلى الاقتصار من القاتل وقد نهج له الشارع سبيلا إلى الراحة منها إما بالطلاق وإما باللعان وفيه أن الاستفهام بأرأيت كان قديما وأن خبر الواحد يعمل به إذا كان ثقة وأنه ليس لنا كعظ المتلاعنين عند ارادة التلاعن ويتأكد عند الخامسة ونقل ابن دقيق العيد عن الفقهاء أنهم خصوا بالمرأة عند ارادة تلفظها بالغضب واستشككها في حديث ابن عمر لكن قد صرح جماعة من الشافعية وغيرهم باستصحاب وعظهما معا وفيه ذكر الدليل مع بيان الحكم وفيه كراهة المسائل التي يترقب عليها هتك المسلم أو التوصل إلى أدبته بأي صلب كان وفي كلام الشافعي إشارة إلى أن كراهة ذلك كانت خاصة بمنته صلى الله عليه وسلم من أجل نزول الوحي لثلاث قطع المسئلة

فوضعت شيئا بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما فقال رجل لابن عباس في المجلس هي التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو رجعت أحدا بغير ينكر رجعت هذه فقال ابن عباس لانك امرأة كانت تظهر السوء في

الاسلام

تظهر في الاسلام السوء هكذا ينسخ الشرح التي يابى تاو الذي في نسخ العيص الذي يابى تاو تظهر السوء في الاسلام فاعل بما في الشارح رواية له اه

عن شيء مباح فيقع التصرم بسبب المسئلة وقد ثبت في الصحيح أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته وقد استقر جماعة من السلف على كراهة السؤال عما يقع لكن عمل الأكثر على خلافه فلا يخصى ما قرعه الفقهاء من المسائل قبل وقوعها وفيه أن العصاية كانوا يسألون عن الحكم الذي لم ينزل فيه وحى وفيه أن للعالم إذا كره السؤال أن يعيبه ويهينه وأن من لقي شيئا من المكروه بسبب غيره يعاتبه عليه وأن المحتاج إلى معرفة الحكم لا يرد كراهة العالم لمسألة عنه ولا غضبه عليه ولا حقاؤه بل يعلم ولا طمقته إلى أن يقضى حاجته وأن السؤال عما يلزم من أمور الدين مشروع سرا وجهرا وأن لا عيب في ذلك على السائل ولو كان مما يستقيم وفيه التصرم على التوبة والعمل بالستر والمحصا للحق في أحد الجانبين عند تعذر الواسطة لقوله أن أحدا كما كاذب وأن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد منهما وإن أحاط العلم بكنب أحدهما لا يعيبه وفيه أن اللعان إذا وقع سقط حد القذف عن الملاءن للمرأة وللذي رمت به لانهصرح في بعض طرقه بتسمية المقدوف ومع ذلك لم ينقل أن القاذف حد قال الداودي لم يقل به مالك لأنه لم يبلغه الحديث ولو بلغه لقالبه وأجاب بعض من قال يحذف من المالكية والخنفية بأن المقدوف لم يطلب وهو حقه فلذلك لم ينقل أن القاذف حد لأن الحد سقط من أصله باللعان وذكر حياض أن بعض أصحابهم اعتذر عن ذلك بأن شريكاً كان يهودياً وقد ثبت ما فيه في باب يبدأ الرجل بالطلاق وفيه أنه ليس على الإمام أن يعلم المقدوف بما وقع من قاذفه وفيه أن الحامل تلاع قبل الوضع لقوله في الحديث اقطروا فإن جاءت به الخ كما تقدم في حديث سهل وفي حديث ابن عباس وعند مسلم من حديث ابن مسعود فجاء يعنى الرجل هو و امرأته قتلنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلها أن تقي ميه أسود جعدا فجاءت به أسود جعدا وبه قال الجمهور خلافاً لما في ذلك من أهل الرأي معتلذين بالجل لا يعلم لانه قد يكون نطفة وحجة الجمهور أن اللعان شرع لدفع حد القذف عن الرجل ودفع حد الرجم عن المرأة فلا فرق بين أن تكون حاملاً أو حائلاً ولذلك شرع اللعان مع الآية وقد اختلف في الصغيرة فالجمهور على أن الرجل إذا قذفها فله أن يلتمس لدفع حد القذف عنه دونها واستدله على أن لا كفارة في البين الغموس لأنها لو وجبت لينت في هذه القصة وتعقب بأنه لم يتعن الحائض وأجيب بأنه لو كان واجبالينه مجعلاً بأن يقول مثلاً فليكفر الحائض منك كما عيىنه كما أرشد أحدهما إلى التوبة وفي قوله عليه السلام البينة والاحتفي ظهر ذلك دلالة على أن القاذف لو عجز عن البينة فطلب تحليف المقدوف لا يجاب لأن الحصر المذكور لم يتغير منه الزيادة مشروعاً لللعان وفيه جواز ذكر الأوصاف المذمومة عند الضرورة الداعية إلى ذلك ولا يكون ذلك من القصة المحرمة واستدله على أن اللعان لا يشرع إلا لمن ليست له بينة وفيه نظر لأنه لا استطاع إقامة البينة على زناها ساغله أن يلاعنها التي الولد لانه لا ينصرف الزنا وبه قال مالك والشافعي ومن تبعهما وفيه أن الحكم يتعلق بالظاهر و امر السر امر موكول إلى الله تعالى قال ابن التين وبه احتج الشافعي على قبول نوبة الزنديق وفيه نظر لأن الحكم يتعلق بالظاهر فيما لا يتعاق فيه حكم الباطن والزنديق قد علم باطنه بما تقدم فلا يقل منه ظاهراً ما يده بعد ذلك كذا قال وحجة الشافعي ظاهرة لانه صلى الله عليه وسلم قد تحقق أن أحدهما كاذب وكان قادراً

على الاطلاع على عين الكاذب لكن أخبر أن الحكم بظاهر الشرع يقتضي أنه لا يتعقب عن  
 البواطن وقد لاحت القرائن بتعين الكاذب في المتلاعنين ومع ذلك فاجروا على حكم الظاهر  
 ولم يعاقب المرأة ويستفاد منه أن الحالك لا يكتفى بالظنة والاشارة في الحدود اذا خلفت الحكم  
 الظاهر كيمي المدعي عليه اذا تكروا ليلة واستدل به الشافعي على ابطال الاستحسان لقوله  
 لولا الايمان لكانت لى ولها شأن وفيه أن الحالك اذا بدل وسعه واستوفى الشرائط لا ينقض  
 حكمه الا ان ظهر عليه اخلال شرط أو تفريط في سبب وفيه أن اللعان يشترع في كل امرأة  
 دخل بها ولم يدخل ونقل فيه ابن المنذر الاجماع وفي صدق غير المدخول بها خلاف الجنبالة  
 تقدمت الاشارة اليه في باب فلو نكح فاسدا أو طلق ما ساقولت فأرادني الولد فله الملائنة وقال  
 أبو حنيفة بلغة الولد ولاتي وللعان لانها اجنبية وكذا لو نكحها ثم بانها ثلاث فله اللعان وقال  
 أبو حنيفة لا وقد أخرج ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة قال الشعي اذا طلقها ثلاثا فوضعت  
 فأتى منه فلان يلاعن فقال له الحرف ان الله يقول والذين يرمون أزواجهم أنقرأها له زوجة  
 فقال الشعي الى لاستحي من الله اذا رأيت الحق أن لا أرجع اليه فلو اتعن ثلاث مرات فقط  
 فالتعن المرأة مثله ففرق الحالك بينهما ثم تقع الفرقة عند الجهول لان ظاهر القرآن أن الحدة  
 وجب عليهما وأنه لا يدفع الاجماع كرفيعين الاتيان بجميعة وقال أبو حنيفة أخطأ السنة  
 وقصل الفرقة لانه في الاكثر تعلق به الحكم واستدل به على أن الاتعن ينتهي به الحل  
 خلافا لأبي حنيفة ورواية عن أحمد لقوله انظروا فان جاءكم به الخ فان الحديث طاهر في أنها  
 كانت حاملا وقد ألقى الولد مع ذلك بأمه وفيه جواز الخلف على ما يقع على الفتن ويكون  
 المستند القسمة بالاسل أو قوة الرجا من الله عند تحقق الصدق لقول من سألته هل لا والله  
 ليصل ذلك ولقول هلال والله لا يضربني وقد علم أني رأيت حتى استفتيت وفيه أن العين التي يعتد  
 بها في الحكم ما يقع بعد ان الحالك لان هلالا قال والله اني لصديق لم يحسب به لمن كلات  
 اللعان الخمس ونكس به من قال بالقامح حكم القافة وتعقب بأن القامح حكم الشبهة هنا فوقع  
 حيث عارضه حكم الظاهر بالشرع وانما يعتبر حكم القافة حيث لا يوجد ظاهر يتسك به ويقع  
 الاشتباه فبرر مع حننذ الى القافة والله أعلم **(قوله ما)** اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت  
 بعد العدة زوجها فلم يسبها أي هل يحل للاول ان يطلقها الثاني بغير مسيس **(تنبيه)** لم يرد  
 كتاب العدة عن كتاب اللعان فيما وقفت عليهم من النسخ ووقع في شرح ابن بطال قبل الباب الذي  
 يلي هذا وهو باب والاذني يشن من المحيض كتاب العدة بلعظم ابواب العدة والاولى اثبات  
 ذلك هنا فان هذا الباب لا تعلق به باللعان لان الملاعة لا تعود للذي لاع منها ولو تزوجت غيره  
 سواهما لم يأم لم يجمع **(قوله يحيى)** هو ابن سعد القطان وهشام هو ابن عروة وقوله حدثني  
 عثمان بن أبي شيبة الخ ساقه على لفظ عبد توأما احتاج الى رواية يحيى لتصريح هشام في روايته  
 بقوله حدثني **(قوله أن رفاعة القرظي)** هو رفاعة القرظي ابن سميال بنسب المهمل والميم  
 وسكون الواو بعدها همزة ثم لام القرظي بالقاف والفاء المجبة وقد تقدم ضبط قرظية والنسب  
 في أوائل المعاني **(قوله تزوج امرأة)** في رواية عمرو بن علي عند الامام يحيى امرأة من بني  
 قرظية وسماها مالك من حديث عبد الرحمن بن الزبير نفسه كما أخرجه ابن وهب والطبراني

**(باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة زوجها غيره فلم يسبها)** حدثني عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا هشام قال حدثني أبي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا عثمان ابن أبي شيبة حدثنا عبد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن رفاعة القرظي تزوج امرأة

والدارقطني في القراءات. ووصولا وهو في الموطأ من سليلة بنت وهب وهي عتلة واختلف  
هل هي بنقها أو بالتصغير والثاني أرجح ووقع يحز وما به في النكاح لسعيد بن أبي  
عروة من روايته عن قتادة وقيل إنها سهمية بسند مهمل مصغر أخرجه أبو نعيم  
وصححه تعصيف وعند ابن مندة أمية بألف أخرجهما من طريق أبي صالح عن ابن عباس  
وسمي أباهما الحرث وهي واحدة اختلف في التلقظ باسمها والراجح الأول (قوله) ثم طلقها فترجعت  
آخر) سمها مالك في روايته عبد الرحمن بن الزبير وأبو بفتح الزاي واتفقت الروايات كلها عن  
هشام بن عروة أن الزوج الأول رفاعه والثاني عبد الرحمن وكذا قال عبد الوهاب بن عطاء  
عن سعيد بن أبي عروة في كتاب النكاح له عن قتادة أن قيمة بنت أبي عبد القريظة كانت تحت  
رفاعة فطلقها خلف عليها عبد الرحمن بن الزبير وسميته لأمها لا تتأق رواية مالك لعل اسمه  
وهو وكنيته أبو عبد الاما وقع عند ابن اسحق في المعازي من رواية سلمة بن الفضل عنه وتفرد  
به عنه عن هشام عن أبيه قال كانت امرأتين قرينة يقال لهما غيبة تحت عبد الرحمن بن الزبير  
فطلقها فترجعا رفاعه ثم فارقهما فأرادت أن ترجع إلى عبد الرحمن بن الزبير وهو مع إرساله  
مقبول والمقصود ما اتفق عليه الجماعة عن هشام وقد وقع لامرأة أخرى ترمس قصتها  
فأخرج التساق في طريق سليمان بن يسار عن عبيد الله بن العباس أي ابن عبد المطلب أن  
الغصاة أو الرمضاء أمت النبي صلى الله عليه وسلم تشك من زوجها أنه لا يصل إليها فلم يلبث  
أن جاء فقال إنها كاذبة وليكنها تريد أن ترجع إلى زوجها الأول فقال ليس ذلك لها حتى تذوق  
عسله ورجاه ثقات لكن اختلف فيه على سليمان بن يسار ووقع عند شيبان في شرح الترمذي  
عبد الله بن عباس مكبر وتعقب على ابن عساكر والمزي أنهم لما يذكروا هذا الحديث في الأطراف  
ولا تعقب عليهم فإنهم إذا كانوا في مسند عبيد الله بالتصغير وهو الصواب وقد اختلف في  
سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه وإن في عصره فذكر كذلك في الغصاة واسم زوج  
الغصاة هذه عمرو بن حزم أخرجه الطبراني وأبو مسلم الكجي وأبو نعيم في الغصاة من طريق  
جاد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرو بن حزم طلق الغصاة فترجعا فدخل  
قبل أن يمسا فأرادت أن ترجع إلى زوجها الأول الحديث ولم أعرف اسم زوجها الثاني  
ووقع لثلاثة قصة أخرى مع رفاعه رجل آخر غير الأول والثاني عبد الرحمن بن الزبير  
أما أخرجه مما نقل بن حبان في تفسيره ومن طريقه ابن شاهين في الغصاة ثم أبو موسى في قوله  
تعالى فلا تقل له من بعد حتى تشك في زوجته قال ثعلبي في عائشة بنت عبد الرحمن بن عقيل  
البصريه كانت تحت رفاعه بن وهب بن عتيق وهو ابن عمها فطلقها طلاقا تاما فترجعت بعده  
عبد الرحمن بن الزبير ثم طلقها فأمت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إنه طلقني قبل أن يمسي  
فأرجع إلى ابن عمي زوجي الأول قال لا الحديث وهذا الحديث أن كان محفوظا فالواضع من  
سابقه أنهم قصة أخرى وإن كلاً من رفاعه القرظي ورفاعة الضري وقع مع زوجة طلاق  
فترجعا كلاهما عبد الرحمن بن الزبير فطلقها قبل أن يمسا فالحكيم في قصتها متقدم مع تحابر  
الأشخاص وبهذا اثنين خطأ من وحديثهما طامنه أن رفاعه بن سموال هو رفاعه بن وهب  
فقال اختلف في امرأته رفاعه على خمسة أقوال فذكر الاختلاف في الطرق بيسميتها ونسب إليها

ثم طلقها فترجعت آخر



عائشوا لتفقيق ما تقدم ووقت لا يتركه قصة أخرى سأذكرها آخر هذا الباب **(قوله)** فأتت  
النبي صلى الله عليه وسلم في الكلام حذف تشدير يظهر من الروايات الأخرى فعند الله فمن  
طريق أبي معاوية عن هشام فترجعت زوجها وعلم يصل منها إلى شيء يريد. وعند أبي عوانة  
من طريق الدراوردي عن هشام فسكنها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها وكذا فرواية  
مالك ابن عبد الرحمن بن الزبير نفسه وزاد فلم يستطع أن يمسها وقوله فاعترض بضم المثناة  
وآخره ضلامجة أي حصل له عارض حال يشمو بين أتابنها أمان الجن وأمان المرض **(قوله)**  
فذكرت له أنه لا يأتها وقع في رواية أبي معاوية عن هشام فلم يقرئ إلا أنه واحدة ولم يصل مفي  
إلى شيء والهمة بفتح الهاء مخفف التون المرة الواحدة المحقرة **(قوله)** وأنه ليس معه الا مثل  
هدية بضم الهاء وسكون المهملة بعدها موحدة معقوطة هو طرف الثوب الذي لم ينسج ما يؤخذ  
من هذب العن وهو شعر الحنض وأرادت أن ذكره بنسبه الهدية في الاسترخاء وعدم الانتشار  
واستدل بمضى أن طوطه الزوج الثاني لا يكون محلا لإتيان الزوج الأول للمرأة إلا أن كان  
حال وطئه منتشرا فلو كان ذكره أمثل أو كان هو عنينا أو طفلا لم يكف على أصح قول العلماء وهو  
الأصح عند الشافعية أيضا **(قوله)** فقال لا هكذا وقع من هذا الوجه مختصرا ووقع في رواية  
أبي معاوية عن هشام بن عروة كما تقدم فربما من قال لا امرأته أتت على حرام ولم يكن معه  
الأدلة الهدية فلم يقرئ إلا أنه واحدة ولم يصل مفي إلى شيء أو قال لا زوجي الأول فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا تخلي بين زوجك الأول الحديث وفي رواية الزهري عن عروة كما تقدم  
أضافي أو قال الطلاق وانما مع مثل الهدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعل تريد  
أن ترجعي إلى رفاعة لا الحديث وسبأ في اللباس من طريق أبي عن عكرمة أن رفاعة طلق  
امرأته فزوجها عبد الرحمن بن الزبير قالت عائشة فأتها وعليها ثياب أخضر فسكت إليها أي  
إلى عائشة من زوجها وأزتها خضرة فجلدها فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء  
يصرن بعضهم بعضا قالت عائشة ما رأيت ما يليق المؤمنات لجلدها أشد خضرة من ثوبها ومع  
زوجها فخاصمها بنان لهم غيرها قالت والله مالي اليه من ذنب إلا أن مامعه ليس بأعشى يعني  
من هذه وأخذت هديته من ثوبها فقال كذبت والله يا رسول الله أتى لانتفضها بنفس الأديم  
ولكنها ناشرة تريد رفاعة قال فإن كان ذلك لم تقل له الحديث وكان هذه المراجعة بينهما  
التي جلت خالدين سعد بن العاص على قوله الذي وقع في رواية الزهري عن عروة فإن في آخر  
الحديث كما سبأ في ثياب اللباس من طريق شعيب عنه قال فسمع خالدين سعد يقول لها وهو  
بالباب فقال يا أبا بكر ألا تنهى هذه عما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فوالله ما يريد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على التيسر وفيه ما كان الصحابة علمه من سألوا الأدب بحضرة  
النبي صلى الله عليه وسلم وانكأهم على من خالف ذلك بفعله أو قوله لقول خالدين سعد لا يكر  
الصديق وهو جالس ألا تنهى هذه وانما قال خال ذلك لأنه كان خارجا عن الجفرة فأقول عنده أن  
يكون هناك ما يتبعه من مباشرتها بنفسه فأبكر لكونه كان جالسا عند النبي صلى الله  
عليه وسلم مشاهد الصورة الحال ولذا لم يأت في أي أبو بكر النبي صلى الله عليه وسلم يتسم عند  
مقاتلهم بزجرها وتسمه صلى الله عليه وسلم كان فيجيبانها ما التصريح بها عايسى التميمي

فأتت النبي صلى الله عليه  
وسلم فذكرت له أنه لا يأتها  
وأنه ليس معه الا مثل هدية  
فقال لا

التصريح به غالباً وما لضعف عقل النساء كون الحامل لها على ذلك شدة بغضها في الزوج  
 الثاني ومحبته في الرجوع الى الزوج الاول ويستغفله جواز وقوع ذلك (تبيها) وقع  
 في جميع الطرق من قول خالد بن سعيد لا يكرأ لا تنهى هذه عما تبهر به أي ترتفع به صوتها  
 ونصكره الداودي بلفظ تهجر بتقدم التاء على الجيم والهجر يضم الهاء النفس من القول  
 والمعنى هنا عليه لكن الثابت في الروايات ما ذكره وذكر عياض أنه وقع كذلك في غير الصحيح  
 وتقدم المصنف في الشهادات مع من استدل بكلام خالد هذا الجواز الشهادة على الصوت (قوله)  
 حتى تذوق عسلته وذوق عسلتك كذا في الموضعين بالتصغير واختلف في توجيهه فقبل هي  
 تصغير العسل لأن العسل مؤنث جنسه القراز ثم قال وأحسب التدكير لغة قال الأزهرى  
 يذكرو يؤنث وقيل لأن العرب إذا حقرت الشيء أدخلت فيه هاء التأنيث ومن ذلك قولهم  
 درهمات جمع الدرهم جمع المؤنث عند اداة التصغير وقالوا أيضاً تصغير هندية وقيل  
 التأنيث باعتبار الوطأة إشارة إلى أنها تمكث في المقصود من تحللها للزوج الاول وقيل المراد  
 قطعة من العسل والتصغير للتقليل إشارة إلى أن القدر القليل كافٍ في تحصيل الحمل قال  
 الأزهرى الصواب أن معنى العسيلة حلالة الجماع الذي يحصل بتغيب الحشفة في الفرج وأثبت  
 تشبيهاً بقطعة من عسل وقال الداوي صغرت لشدة شبهها بالعسل وقيل معنى العسيلة الطفلة  
 وهذا يوافق قول الحسن البصري وقال جمهور العلماء حق العسيلة كناية عن الجماعه وهو  
 تعقيب حشفة الرجل في فرج المرأة وإذا أحسن البصري حصول الانزال وهذا الشرط انقرد  
 به عن الجماعة قال ابن المنذر وأخرون وقال ابن بطال شذ الحنفية في هذا وخالفه سائر الفقهاء  
 وقالوا يكفي من ذلك ما يوجب الحد ويحسن الشخص ويوجب كمال الصداق ويفسد الحج  
 والصوم قال أبو عبيد العسيلة لغة الجماع والعرب تسمى كل شيء تستلذه عبلاً وهو في التشديد  
 يقابل قول سعيد بن المسيب في الرخصة ويرد قول الحسن أن الانزال لو كان شرطاً لكان كافياً  
 وليس كذلك لأن كلامهما إذا كان بعد العهد بالجماع مثلاً أنزل قبل غلام الابلاخ وإذا أنزل  
 كل منهما قبل غلام الابلاخ لم يذوق عسلته صاحبه لأن فسر العسيلة بالانما ولا بلغة الجماع  
 قال ابن المنذر أجمع العلماء على اشتراط الجماع لقول الاول الاسعدين المسيب ثم ساق بسنده  
 الصحيح عنه قال يقول الناس لا تقل للاول حتى يجامعها الثاني وأنا أقول إذا تزوجها تزويجاً  
 صحيحاً لا يبدل حال حلالة الاول فلا بأس أن يتزوجها الاول وهكذا أخرجه ابن أبي شيبة  
 وسعيد بن منصور وقه تعقب علي بن اسعد عن حمزة عن سعيد قال ابن المنذر وهذا القول لا أعلم  
 أحداً واقفه عليه الا طائفة من الخوارج ولعله لم يبلغه الحديث فآخذ بظاهر القرآن (قلت)  
 سياق كلامه يشهد بذلك وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك وهو ما أخرجه النسائي من  
 رواية شعبة عن علقمة بن مرثد عن سالم بن رزين عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيب عن  
 ابن عمر رفعه في الرجل تكون له المرأة فيطلقها ثم يتزوجها آخر فطلقها قيل أن يدخل بها فترجع  
 الى الاول فقال لا حتى تذوق العسيلة وقد أخرجه النسائي أيضاً من رواية سفیان الثوري  
 عن علقمة بن مرثد فقال عن رزين بن سليمان الاجري عن ابن عمر نحوه قال النسائي هذا أولى  
 بالصواب وإنما قال ذلك لأن الثوري أثقن وأحفظ من شعبة وروايته أولى بالصواب من وجهين

حتى تذوق عسلته وذوق  
 عسلتك

أحدهما أن شيخ علقمة شيخهما هوزين بن سليمان كما قال الثوري لاسلم بن رزين كما قال  
 شعبة فقد رواه جماعة عن علقمة كذلك منهم غيلان بن جامع أحد الثقات «ثانيهما أن الحديث  
 لو كان عند سعيد بن المسيب عن ابن عمر فروعا ما نسبته إلى مقالة الناس الذين خالفهم ويؤخذ  
 من كلام ابن المنذر أن نقل أبي جعفر النخاس في معاني القرآن وتبعه عبد الوهاب المالكي في  
 شرح الرسالة القول بذلك عن سعيد بن جبير وهم وأعجب منه أن أباح ابن جزم بعض السعديين  
 سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ولا يعرف له سند عن سعيد بن جبير في شيء من المصنفات وكفى  
 قول ابن المنذر حجة في ذلك وحكي ابن الجوزي عن داود أنه وافق سعيد بن المسيب على ذلك  
 قال القرطبي ويستفاد من الحديث على قول الجمهور أن الحكم يتعلق بأقل ما ينطلق عليه  
 الاسم خلافا لما قال لابد من حصول جميعه وفي قوله حتى تذوق عسلته إلى آخره اشعار  
 بإمكان ذلك لكن قولها ليس معه الامثل هذه الهدية تظاهرها في تعذر الجماع المسترط فأجاب  
 الكرماني بأن مرادها بالهدية التشبيه بما في الدقة والرقعة لا في الرخاوة وعدم الحركة واستبعد  
 ما قال وسياق الخبر يعطى بأنهم اشكت منه عدم الانتشار ولا يمنع من ذلك قوله صلى الله عليه  
 وسلم حتى تذوق لأنه علقه على الامكان وهو جازل الوقوع فكانه قال اصبري حتى يتأتى منه ذلك  
 وان تفارقا فلا بد لها من ارادة الرجوع إلى رفاقه من زوج آخر يحصل لها منه ذلك واستدل  
 باطلاق وجود الذوق منها لا بشرط علم الزوجين به حتى لو وطئها نائمة ومغى عليها لم يكف ولو  
 أنزل هو بالغ ابن المنذر فقله عن جميع الفقهاء وتعب وقال القرطبي فيه حجة لاحد القولين  
 في أنه لو وطئها نائمة ومغى عليها لم يقبل ويحرم ابن القاسم بأن وطئها بغير حمل وخلقه  
 أشبه واستدل به على جواز رجوعها الزوج الأول إذا حصل الجماع من الثاني لكن شرط  
 المأثمة ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يكون في ذلك عقد من الزوج الثاني  
 ولا ارادة فصلها الاول وقال الاكثر أن شرط ذلك في العقد فسد والا فلا واتفقوا على أنه إذا  
 كان في نكاح فاسد لم يقبل وشذ الحكيم فقال يكفي وأن من تزوج أمة ثم ثبت طلاقها ثم ملكها  
 لم يعمل له أن يطأها حتى تزوج غيره وقال ابن عباس وبعض أصحابه والحسن البصري نقل له  
 مالك الميمن واختلفوا فيها إذا وطئها حائضا وبعد أن طهرت قبل أن تطهر أو أحدهما صائم  
 أو محرّم وقال ابن جزم أخذ الحنفية بالشرط الذي في هذا الحديث عن عائشة وهو زائد على  
 ظاهر القرآن ولم يأخذوا بهدنيها في اشتراط خمس رضعات لأنه زائد على ما في القرآن فيلزمهم  
 الأخذ به أو ترك حديث الباب وأجابوا بأن النكاح عندهم حقيقة في الوطء فالحدث موافق  
 لظاهر القرآن واستدل بقولها بت طلاق على أن البينة ثلاث تطليقات وهو يجب عن استدلال  
 به فإن البت بمعنى القطع والمراد به قطع العصمة وهو أعظم من أن يكون بالثلاث مجموعة أو بوقوع  
 الثالثة التي هي آخر ثلاث تطليقات وسياق في اللباس صريحاً أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات  
 فبطل الاحتجاج به ونقل ابن العربي عن بعضهم أنه أورد على حديث الباب ما لمقصده أنه يلزم  
 من القول به إما الزيادة بخبر الواحد على ما في القرآن فيستلزم نسخ القرآن بالسنة التي لم تواتر  
 أو حمل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين مع ما فيه من الالباس والجواب عن الاول أن الشرط  
 إذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن اضافته نسخاً ولا زيادة وعن الثاني أن النكاح في الآية

أضيف إليها وهي لا تتولى العقد بمجرد ما فتعن أن المراد به في حقها الوطء من شرطه اتفاقاً أن يكون وطئاً ما حاصلاً فيحتاج إلى سبق العقد ويمكن أن يقال لما كان اللفظ محققاً للعنين سنت السنة أنه لا بد من حصولهما فاستدل به على أن المرأة لاحق لها في الجماع لأن هذه المرأة اشكت أن زوجها لا يطؤها وإن ذكره لا يتشروا أنه ليس معه ما يغني عنها ولم يفسخ النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها بذلك ومن ثم قال إبراهيم بن اسمعيل بن عتبة وداود بن علي لا يفسخ بالعنة ولا يضرب للعنين أجل وقال ابن المنذر اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع فقال الأكثر أن وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يؤجل أجل العنين وهو قول الأوزاعي والنوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وأصحابهم وقال أبو ثور إن ترك جماعها لعنه أجل سنة فإن كان لغبر علة فلا تأجيل وقال عياض اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حقاً في الجماع فثبت الخيار له إذا تزوجت المحبوب والمسوخ جاهله بهما ويضرب للعنين أجل سنة لاحتمال زوال ما به وأما استدلال داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة رفاعة فلا حجة فيها لأن في بعض طرقه أن الزوج الثاني كان أياً طلقها كما وقع عند مسلم صريحاً من طريق القاسم عن عائشة قالت طلق رجل امرأته ثلاثاً فزوجها رجلاً آخر فطلقها قبل أن يدخل بها فأراد زوجها الأول أن يتزوجها فاستل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا الحديث وأصله عند البخاري وقد تقدم في أوائل الطلاق ووقع في حديث الزهري عن عروة كاسياً في اللباس في آخر الحديث بعد قوله لاحق تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك قال فقارفته بعد زاده بن جريج عن الزهري في هذا الحديث أنها جاءت بعد ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أنه يعني زوجها الثاني مسها فنعها أن ترجع إلى زوجها الأول وصرح مقاتل بن حيان في تفسيره مرسلاتها قالت يا رسول الله إنه كان مسني فقال كذبت بقولك الأول قلن أصدقك في الآخر وأنها أتت أبا بكر ثم عمر فنعها وكذا وقعت هذه الزيادة الأخيرة في رواية ابن جريج المذكورة أخرجهما عبد الرزاق عنه ووقع عند مالك في الموطأ عن المسورين رفاعة عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير زاد خارج الموطأ فمارواه ابن وهب عنه وتابعه إبراهيم بن طهمان عن مالك عند الدارقطني في الغرائب عن أبيه أن رفاعة طلق امرأته ثمة بنت وهب ثلاثاً فنتكها عبد الرحمن فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسها ففارقها فأراد رفاعة أن يتزوجها الحديث ووقع عند أبي داود من طريق الأسود عن عائشة ستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته فتزوجت غيره فدخل بها وطلقها قبل أن يواقعها فحل للأول قال لا الحديث وأخرج الطبري وابن أبي شبة من حديث أبي هريرة نحوه والطبري أيضاً والبيهقي من حديث أسس كذلك وكذا وقع في رواية جاد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرو بن حزم طلق الغمصة فنتكها رجل فطلقها قبل أن يمسها فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لاحق يذوق الآخر عسيلتها وتذوق عسيلته وأخرج الطبراني ورواته ثقات فان كان جاد بن سلمة حفظه فهو حديث آخر لعائشة في قصة أخرى غير قصة امرأته رفاعة وله شاهد من حديث عبد الله بن مسعود عن أبيه عن عائشة في ذكره الغمصة لكن سياقه يشبه سياق قصة رفاعة كما تقدم في أول شرح هذا الحديث وقد قدمت أنه وقع لكل من رفاعة بن سمؤال ورفاعة بن وهب أنه طلق امرأته وإن



مالك في الموطن عن عبد ربه بن مسعود عن أبي سلمة قال دخلت على أم سلمة وأخرجه النسائي من طريق داود بن أبي عاصم أن أبا سلمة أخبره بذلك فحدثه مع ابن عباس وأبي هريرة قال فأخبرني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه أحمد بن طريق ابن أبي حنيفة عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة قال دخلت على سبيعة وهذا الاختلاف على أبي سلمة لا يقدح في صحة الخبر فإن أبي سلمة اعتمد على القصة من حين تنازع هو وابن عباس فيها فكانت لما بلغه الخبر من كربلاء عن أم سلمة لم يقتنع بذلك حتى دخل عليها ثم دخل على سبيعة صاحبة القصة نفسها ثم تحصلها عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الرجل يحتمل أن يكون هو المسور بن عجمرة كما يأتي في الطريق الثالثة ويحتمل أن يكون أبا هريرة فإن في آخر الحديث عند النسائي فقال أبا هريرة أنه قد علم ذلك فيصير أن يكون أبو سلمة أجهل أو لما قال أخبرني رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما أخرجه عبد بن جهم من رواية صالح بن أبي حسان عن أبي سلمة فقد كرهت مع ابن عباس وأبي هريرة قال فأرسلوا إلى عائشة فذكرت حديث سبعة ففهموا وشاءوا صالح بن أبي حسان يختلف فيه ولعل هذا هو سبب الوهم الذي حكاها الجدي عن ابن مسعود وذكره في تفسيره الطلاق ووقع في رواية أبيان الطعارة عن يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث أن ابن عباس احتج بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وإن أبا سلمة قال لا يا ابن عباس قال الله آخر الأجلين رأيته لموصت أربعة أشهر وعشر ولم تقع أمتزج فقال لفلانة اذهب إلى أم سلمة الطريق الثانية **(قوله الليث عن يزيد)** قال الصياطي في حواشيه هو ابن عبد الله بن الهادي وهم في ذلك وأما هو ابن أبي حبيب كذا أخرجه أبو يعقوب السمعاني من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملهان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه وكذا أخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث **(قوله أن ابن شهاب كتب إليه)** هو حجة في جواز الرواية بالكتابة وقد سبق في غزوة بدر من المغازي معلقا عن الليث عن نونس عن ابن شهاب أنهم ساءوا ما هنا ووصله مسلم من طريق ابن وهب عن نونس كذلك ووافقه الزبيدي عن ابن شهاب أخرجه ابن حبان وأخرجه الطبراني من طريق عقيل عن ابن شهاب بخلاف في بعض رواياته **(قوله عن أبيه)** هو عبد الله بن عتبة بن مسعود وقد سبق في تفسيره الطلاق أن ابن مسعود بن عبد الله بن عتبة عن سبيعة فيصير أن يكون عبد الله بن عتبة في سبيعة بعد أن كان بلغه عنها من سيد كرم الوسايط ويحتمل أن يكون أرسله عنها لابن سيرين وأخرجه أحمد بن طريق قتادة عن خلاص عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود أن سبيعة بنت الحارث الحديث **(قوله أنه كتب إلى ابن الأرقم)** جزم جمع من الشراح أنه عبد الله ابن الأرقم الزهري العصامي المشهور وهو موافق ذلك وأما هو فله عن ابن عبد الله كذلك وقع واضحا مفسرا فله رواية نونس وليس لعمر المذكور في الصحيحين سوى هذا الحديث الواحد ووقع في رواية عقيل عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة أن أباه كتب إليه أن التي سبيعة فسلها كيف قضى لها قال فأخبرني زفر بن أوس بن الحداد أن سبيعة أخرجه والقائل أخبرني زفر هو عبد الله بن عبد الله بن ذلك النسائي في روايته من طريق أبي زيد بن أبي نيسة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ووضح بذلك أن لابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة طريقين

• حديث يحيى بن بكير  
عن الليث عن زيد بن  
ابن شهاب كتب إليه أن  
عبد الله بن عبد الله أخبره  
عن أبيه أنه كتب إلى ابن  
الأرقم  
قوله يا ابن عباس في نسخة  
أخرى يا أبا عباس هـ

الطريق الثالثة رواية هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة ان سبيعة الاسلمية قتلت  
وهذا يحتمل ان يكون المسور حلاً وأرسله عن سبيعة وحضر القصة فانه حفظ خطبة النبي صلى  
الله عليه وسلم في شأن فاطمة الزهراء وكانت قبل قصة سبيعة فلم يحضر قصة سبيعة أيضاً **(قوله)**  
في الطريق الاولى ان امرأتين أسلم يقال لهما سبيعة هي بمهمل وموحدة ثم مهمل تصغير سبع  
ووقع في الغزاة سبيعة بنت الحرث وذكرها ابن سعد في المهاجرات ووقع في رواية لابن اسحق  
عند أحمد سبيعة بنت أبي برة الاسلمية فان كان محفوظاً فهو أبو برة آخر غير الخطابي المشهور  
وهو اما كنية الحرث والسبيعة وانسبت في الرواية المذكورة الى جدها **(قوله)** كانت تحت  
زوجها تقدم في غزو بدر أيضاً فسميت سعد بن خولة وفيه أنه من بني عامر بن لؤي وثبت فيه  
أنه كان من حلفائهم **(قوله)** توفي عنها تقدم هناك أنه توفي في حجة الوداع وقتل ابن عبد البر  
الاتفاق على ذلك وفي ذلك نظر فقد ذكر محمد بن سعد أنه مات قبل الفتح وذكر الطبري أنه مات سنة  
سبع وقد ذكرت شيأ من ذلك في كتاب الوصايا وتقدم في تفسير الطلاق أنه قتل ومعظم الروايات  
على أنه مات وهو المعتد ووقع للكرمانى لعل سبيعة قاتلت قتلاً بناه على ظن منها في ذلك فتبين  
أنه لم يقتل وهذا الجمع بين السبع والذات سبيعة أنه قتل ثم تبين لها أنه لم يقتل فكيف تجزم بعد  
دهر طويل بأنه قتل والعقدان الرواية التي فيها قتل ان كانت محفوظة ترجح لانها لا تنافي مات  
أو توفي وان لم يكن في نفس الامر قتل فهي رواية شاذة **(قوله)** خطبها أبو السنايل بمهمل وتوفى  
ثم موحدة جمع سنبلة اختلف في اسمه فقيل عمرو قاله ابن البرقي عن ابن هشام عن يثرب عن  
الزهري وقيل عامر روى عن ابن اسحق وقيل حبة بموحدة بعد المهمل وقيل بنون وقيل  
لبديده وقيل أصرم وقيل عبد الله ووقع في بعض الشروح وقيل بفيض **(قلت)** وهو  
غلط والسبب فيه أن بعض الأئمة سئل عن اسمه فقال بفيض يسأل عن بفيض فظن السامع  
أنه اسمه وليس كذلك لان بقية الخبر اسمه لبديده وجرم العسكري بأن اسمه كنيته وبسكك  
بموحدة ثم مهمل ثم كافين يوزن جعفر بن الحرث بن عميلة بن السباق بن عبد الدار وكذا نسبه  
ابن اسحق وقيل هو ابن بسكك بن الجراح بن الحرث بن السباق قتل ذلك عن ابن الكلبي ابن  
عبد البر قال وكان من المؤلفين وسكن الكوفة وكان شاعراً وقيل الترمذي عن البخاري أنه  
قال لا يعلم أن أبا السنايل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال لكن جزم ابن سعد أنه  
بقى بعد النبي صلى الله عليه وسلم زماناً وقال ابن مندة في الصحابة عدداً في أهل الكوفة وكذا  
قال أبو نعيم أنه سكن الكوفة وتيمم نظر لان حليقة قال أقام عكة حتى مات وتبعه ابن عبد  
البر ويؤيد كونه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم قول ابن البرقي أن أبا السنايل تزوج سبيعة  
بعد ذلك وأولدها سنايل بن أبي السنايل ومقتضى ذلك أن يكون أبا السنايل عاش بعد النبي  
صلى الله عليه وسلم لانه وقع في رواية عبد بن سعد عن أبي سلمة أنها تزوجت الشاب وكذا  
في رواية داود بن أبي عاصم أنها تزوجت فتى من قومها وتقدم أن قصتها كانت بعد حجة الوداع  
فيحتاج ان كان الشاب دخل عليه اثم طلقها الى زمان عدة منه ثم الى زمان الجبل حتى تضع وتلد  
سنايل حتى صار أوه يكنى بها أبا السنايل وقد أفاد محمد بن وضاح فيما حكاه ابن بشكوال وغيره عنه  
أن اسم الشاب الذي خطب سبيعة هو أبو السنايل فاثرت على أبي السنايل أبو البشر بن الحرث

ان يسأل سبيعة الاسلمية  
كيف أفتاها النبي صلى الله  
عليه وسلم فقالت أفتاني  
اذا وضعت أن أنكح

وضبطه بكسر الموحدة وتسكون المجهمة وقد أخرج الترمذي والنسائي قصة سبعة من رواية  
الأسود عند أبي السنا بل بسند على شرط الشيخين إلى الأسود وهو من كبار التابعين من أصحاب  
ابن مسعود ولم يوصف بالتدليس قال حديث صحيح على شرط مسلم لكن البخاري على قاعده  
في اشتراط ثبوت القاموس لم يرفعه فلهذا قال ما نقله الترمذي **(قوله فأتت أن تنكحه)** وقع في رواية  
الموطأ بخطها رجلان أحدهما شاب وكهل خطت إلى الشاب فقال الكهل لم تحلى وكان  
أهلها غيبا فسر جأنا بوتر وميها **(قوله)** فقالت والله ما يصلح أن تنكحه حتى تغتدى آخر  
الاجلين فكشفت غريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقال انكحي قال  
عباس هكذا وقع عند جميعهم فقالت والله ما يصلح إلا لابن السك فغضب فقال مكان فقالت  
وهو الصواب **(قلت)** وكذا في الأصل الذي عندنا من رواية أبي ذر عن مشايخه بل قال ابن التين  
أنه عند جميعهم فقال الأعدا القاسي فقالت بزادة التام وهذا أقرب عما قال عباس ثم قال  
عباس والحديث مبني على نفي قولها فقصت بعد ليال لخطبت الخ **(قلت)** قد ثبت الخنوف  
في رواية ابن ملان التي أشرت إليها عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه ولقطة فكتبت قريسا من  
عشرين ليلة ثم قصت وقد وقع للبخاري اختصار المتن في الطريق الثانية بأبلغ من هذا فإنه أقصر  
منه على قوله أنه كتب إلى ابن أرقم أن يسأل سبعة الإسماعية كيف أفتاها التي صلى الله عليه وسلم  
فقلت أفتاني إذا حصلت أن أنكح فأجيبهم اسم ابن أرقم فذهب إليه لعله كان يثب عليه وطوى ذكر  
أكثر القصص وتقدر فأنها قسأها فأخبرته فكذب بها الجواب إلى سألها فذكرت القصص وفي  
آخرها فقالت إلى آخره وقد قسأه يأنه واخضع في تفسيره الطلاق من رواية يونس عن الزهري وفيه  
فكتب عمر بن عبد الله بن الأرقم إلى عبد الله بن عتبة يخبره أن سبعة بنت الحارث أخبرته أنها  
كانت تحت سعد بن خولة فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تشب أن وضعت حملها فلما  
ولدت من قسأها تجملت للطلاب فدخل عليها أبو السنا بل بن يعكز رجل من بني عبد الدار  
فقال مالي وأراة تجملت للطلاب ترجين النكاح فأثك والله ما أنت بنا كح حتى يزر عليك أربعة  
أشهر وعشر قالت سبعة فلما قال ذلك جئت على ثيابي حين أمسيت فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم فسألت عن ذلك فأتاني بأني قد حملت حين وضعت حلي وأمرني بالترويض اب داني  
وقوله في هذه الطريق الثانية فكتبت قريسا من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم قد  
يخافني في الظاهر قوله في رواية الزهري المذكورة فلما قال ذلك جئت على ثيابي حين أمسيت  
فأنه ظاهر في أنها توجهت إلى النبي صلى الله عليه وسلم في مساء اليوم الذي قال لها فيه أبو  
السنا بل ما قال ويمكن الجمع بينهما أن يحمل قوله حين أمسيت على إرادة وقت توجهها ولا يلزم  
منه أن يكون ذلك في اليوم الذي قال لها فيه ما قال **(قوله في الرواية الثالثة أن سبعة نصت)**  
بضم النون وكسر القاء أي ولدت **(قوله بعد وفاة زوجها بلال)** كذا أجهم المدقوكذا في رواية  
سليمان بن يسار عند مسلم مثل وفي رواية الزهري فلم تشب أن وضعت ووقع في رواية محمد بن  
إبراهيم النبي عن أبي سلمة عن سبعة عند أحمد فلم أمك الأشهرين حتى وضعت وفي رواية  
داود بن أبي عاصم فولدت لادى من أربعة أشهر وهذا أيضا منهم وفي رواية يحيى بن أبي كثير  
المافضية في تفسير الطلاق فوضعت بعد موته بأربعين ليلة كذا في رواية شيبان عنه وفي

• حدثنا يحيى بن قزعة  
حدثنا مالك عن هشام بن  
عروة عن أبيه عن المسور  
ابن مخزومة أن سبعة الإسماعية  
نصت بعد وفاة زوجها  
بلال فجاءت النبي صلى الله  
عليه وسلم فأسأته أن  
نكح فأنزلها فكتبت



رواية يحتاج الصواف عند التساق بعشرين ليلة ووقع عند ابن أبي حاتم من رواية أيوب عن يحيى بعشرين ليلة أو خمس عشرة ووقعت في رواية الأسود فوضعت بعد وفاة زوجها بثلاثة وعشرين يوماً أو خمسة وعشرين يوماً كما عند الترمذي والتساق وعند ابن ماجه يضع بعشرين ليلة وكان الراوي أغنى الشك وأقرب لفظ يشمل الآخرين ووقع في رواية عبد بن سعيد نصف شهر وكذا في رواية شعبة بلفظ خمسة عشر نصف شهر وكذا في حديث ابن مسعود عند أحمد والجمع بين هذه الروايات متعذر لاتحاد القصة ولعل هذا هو السر في إيهام من إيهام المدة اذ جعل الخلاف أن تضع لدون أربعة أشهر وعشروها كذا فاقول ما قيل في هذه الروايات نصف شهر وأما ما وقع في بعض النسخ أن في الصاري رواية عشرين ليل وفي رواية للطبراني ثمان أو سبع فهو في مدة أقامها بعد الوضع إلى أن استفتت النبي صلى الله عليه وسلم لافي مدة بقية الحمل وأكثر ما قيل فيه بالتصريح شهرين وبغيره دون أربعة أشهر وقد قال جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى في الأمصار أن الحامل إذا مات عنها زوجها تحل بوضع الحمل وتنقض عدة الوفاة وخالف في ذلك على فقال تعتد آخر الاجلين وبعدها ثم إن وضعت قبل مضى أربعة أشهر وعشتر تبست إلى انقضائها ولا تحل بمجرد الوضع وإن انقضت المدة قبل الوضع تبست إلى الوضع آخر جه سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن علي بن سعيد صحيحه قال ابن عباس كافي هذه القصة ويقال انه رجع عنه ويقره أن المنقول عن أتباعه وفاق الجماعة في ذلك وتقديم في تفسير الطلاق أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنكر على ابن سيرين القول بانقضاء عدتها بالوضع وأنكر أن يكون ابن مسعود قال بذلك وقد ثبت عن ابن مسعود من عدة طرق أنه كان يوافق الجماعة حتى كان يقول من شاء لا عنه على ذلك ويظهر من مجموع الطرق في قصة سبيعة أن أبا السنابل رجع عن فتواه أولاً أنها لا تحل حتى تمضي مدة عدة الوفاة لأنه قد روى قصة سبيعة ورد النبي صلى الله عليه وسلم ما أقامها أبو السنابل به من أنها لا تحل حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشرون ثم يرد عن أبي السنابل تصريح بحكمها وانقضت المدة قبل الوضع هل كان يقول بظاهر الطلاق من انقضاء العدة أولاً لكن تقل غير واحد الاجماع على أنها لا تنقض في هذه الحالة الثانية حتى تضع وقد وافق مصنفون من المالكية علماء فقه المازري وغيره وهو شذوذ مردود لانه احداث خلاف بعد استقرار الاجماع والسبب الحامل له الحرص على العمل بالآيتين اللتين تعارض عمومهما فقلوه تعالى والذين يتوفون منك ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً عام في كل من مات عنها زوجها يشمل الحامل وغيرها وقوله تعالى وأولات الاجال أجلهن أن يضعن حملهن عام أيضاً يشمل المطلقة والمتوفى عنها لجمع أولئك بين العمومين بقصر الثانية على المطلقة بقصر شذوذ كعدد المطلقات كالآيسة والصغيرة قبلهما ثم لم يمهلهما متاوتاه الآية الثانية من العموم لكن قصره على من مضت عليها المدة ولم تضع فكان تخصص بعض العموم أولى وأقرب إلى العمل بمقتضى الآيتين من الغاء أحدهما في حق بعض من شمله العموم قال القرطبي هذا نظر حسن فان الجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الاصول لكن حديث سبيعة نص بأنها تحل بوضع الحمل فكان فيه بيان للمراد بقوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً أنه في حق من لم تضع وإلى ذلك أشار ابن مسعود بقوله إن آية الطلاق نزلت بعد آية

البقرة وفهم بعضهم منه أنه يرى نسخ الأولى بالآخرة وليس ذلك امر ادموا نعا يعني أنها مخصصة لها فانها أخرجت منها بعض متناولها وقال ابن عبد البر لو لاحديث سبعة لكان القول ما قال علي وابن عباس لانهما عددان مجتمعتان بصفتين وقد اجتمعا في الحامل المتوفى عنها زوجها فلا يخرج من عدتها الا يبين واليقين آخر الاجلين وقد اتفق الفقهاء من أهل الحجاز والعراق أن أم الولد لو كانت متزوجة مات زوجها وماتت سندهما معا أن عليها أن تأتي بالعدة والاستبراء بأن تترى بص أربعة أشهر وعشر افرها حيضة أو بعد هاتين أربعين يوما بالعدة والاستبراء كأنها عامتين من وجه خاصتين من وجه فكان الاحتياط أن لا تنقض العدة الا بأثر الاجلين لكن لما كان المعنى المقصود الاصل من العدة براءة الرحم ولا سيما حين تحيض يحصل المطلوب بالوضع ووافق ما دل عليه حديث سبعة وبقوله قول ابن مسعود في تأخير نزول آية الطلاق عن آية البقرة واستدل بقوله فافتاني بأني حلت حين وضعت حملي بأنه يجوز العقد عليه اذا وضعت ولو لم تطهر من دم النفاس وبه قال الجمهور والى ذلك أشار ابن شهاب في آخر حديثه عند مسلم بقوله ولا يرى بأسا أن تزوج حين وضعت وان كانت في دمها غير أنه لا يقر بهاز ووجهها حتى تطهر وقال الشعبي والحسن والنخعي وماد بن سلمة لا تنكح حتى تطهر قال القرطبي وحديث سبعة حجة عليهم ولا حجة لهم في قوله في بعض طرقه فلما تعلت من نفاسها لان انقطع تعلت كما يجوز أن يكون معناه طهرت جاز أن يكون استعلت من ألم النفاس وعلى تقدير تسليم الاول فلا حجة فيه أيضا لانها حكاية واقعة سبعة واجبة انما هو في قول النبي صلى الله عليه وسلم انها حلت حين وضعت كما في حديث الزهري المتقدم ذكره وفي رواية معمر عن الزهري حلت حين وضعت حملك وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي بن كعب أن امرأته أم الطفيل قالت لعمر قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة أن تنكح اذا وضعت وهو ظاهرا لقرآن في قوله تعالى أن يضعن حملهن فعلى الحمل يحين الوضع وقصره عليه ولم يقل اذا طهرت ولا اذا انقطع دمك فصح ما قال الجمهور وفي قصة سبعة من القوائد أن العصاة كانوا يقتلون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وان المقتى اذا كان له ميل الى الشيء لا ينبغي له أن يبقى فيه ثلاثا يحمله الميل اليه على ترجيح ما هو مرجوح كما وقع لابي السنابل حيث أفتى سبعة أنها لا تحل بالوضع لكونه كان خطبها فاعتنه ورجاها اذا قبلت ذلك منه وانتظرت مضي المدة حضر أهلها فرغبوا في زواجه دون غيره وفيه ما كان في سبعة من الشهامة والفتنة حيث ترددت فيما أفتاه عليه حتى جعلها ذلك على استبضاح الحكم من الشارع وهكذا ينبغي لمن ارتأب في فتوى المفتى أو حكم الحاكم في مواضع الاجتهاد أن يثبت عن التصرف في تلك المسئلة ولعل ما وقع من أبي السنابل من ذلك هو السرف في اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم أنه كذب في الفتوى المذكورة كما أخرجه أحمد من حديث ابن مسعود على أن انخطا قد يطلق عليه الكذب وهو في كلام أهل الحجاز كثير وجله بعض العلماء على ظاهره فقال انما كذبه لانه كان عالما بالقصة وأفتى بخلافه حكاه ابن داود عن الشافعي في شرح المختصر وهو بعيد وفيه الرجوع في الوقائع الى العلم ومباشرة المرأة السؤال عما ينزل بها ولو كان مما يستحق النكاح من مثله لكن خروجها من منزلها لئلا يكون أسترلها كما فعلت سبعة وفيه أن الحامل تنقض عدتها بالوضع على أي صفة كان من مضغة أو من علقه

سواء استبان خلق الآدمي أم لا لأنه صلى الله عليه وسلم رب الجمل على الوضع من غير تقصيل  
 وتوقف ابن دقيق العديم من جهة أن الغالب في إطلاق وضع الحامل هو الجمل التام المطلق وأما  
 خروج المضغة أو العلقه فهو نادر والجمل على الغالب أقوى ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن  
 العدة لا تنقضي بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة بنت ولا خضبة وأجيب عن الجمهور بأن المقصود  
 في انقضاء العدة إزالة الرحم وهو حاصل بخروج المضغة أو العلقه بخلاف أم الولد فإن المقصود  
 منها الولادة وما لا يصدق عليه أنه أصل آدمي لا يقال فيه ولدت وفيه جواز تحصيل المرأة بعد  
 انقضاء عدها لمن يخطبها الآن في رواية الزهري التي في المغازي فقال ما لي أراك تحملت الخطاب  
 وفي رواية ابن إسحق فنبأت للنكاح واختضبت وفي رواية معمر عن الزهري عند أحد فلقها  
 أبو السنابل وقد اكتملت وفي رواية الأسود قطيبت ونصنت وذكر الكرماني أنه وقع في  
 بعض طرق حديث سبعة أن زوجهما مات وهي حامل وفي معظمها حامل وهو الأشهر لأن الجمل  
 من صفات النساء لا يحتاج إلى علامة التأنيث ووجه الأول أنه أراد بأنها ذات حمل بالفعل كما  
 قيل في قوله تعالى تذهل كل مرضعة فلوارثان الأرضاع من شأنها القبل كل مرضع اه والذي  
 وقفنا عليه في جميع الروايات وهي حامل وفي كلام أبي السنابل ليست بنا كسح واستندل به على  
 أن المرأة لا يجب عليها التزويج لقولها في الخبرين طريق الزهري وأمر في التزويج أن يند إلى وهو  
 مبني للمراد من قوله في رواية سليمان بن يسار وأمرها بالتزويج فيكون معنا وأذن لها وكذا  
 ما وقع في الطريق الأول من الباب فقال انكهي وفي رواية ابن إسحق عند أحد فقد حلت  
 فتزويج ووقع في رواية الأسود عن أبي السنابل عند ابن ماجه في آخره فقال ان وجدت زوجا  
 صالحا فخرجي وفي حديث ابن مسعود عند أحد إذا نكحت أحد تزنيته وفيه أن التيب لا تزوج  
 إلا برضاها من رضاه ولا اجبار لا حد عليها وقد تقدم بيانه في غير هذا الحديث ﴿قوله﴾

ما قول الله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء سقط لفظ باب لا يدر  
 والمراد بالمطلقات هنا ذوات الحيض كما دلت عليه آية سورة الطلاق المذكورة قبل والمراد  
 بالتربص الاحتياط وهو خير معنى الأمر وقرأ الجمهور وقروا بالهمز وعن نافع بتشديد الواو بغير همز  
 ﴿قوله﴾ وقال إبراهيم هو النضي فمن تزوج في العدة مخاضت عنده ثلاث حيضات من الأول  
 ولا تحسب بهل بعده وقال الزهري تحسب وهذا أحب إلى سفيان زاد في نسخة الصغاني يعني  
 قول الزهري وملا ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهاد عن سفيان وهو الثوري عن مغيرة عن  
 إبراهيم في رجل طلق مخاضت فتزوجها رجل مخاضت قال يات من الأول ولا تحسب للذي بعده  
 وعن سفيان عن معمر عن الزهري تحسب قال ابن عبد البر أعلم أحدنا من قال الأقراء  
 الاظهار يقول هذا غير الزهري قال ويلزم على قوله ان العدة لا تصل حتى تدخل في الحيضة  
 الرابعة وقد اتفق علماء المذنب المصنفات على عدمه وكذا الشافعي ومالك وأحمد وأما بهم على  
 أنها اذا طعت في الحيضة الناشئة طهرت بشرط أن يقع طلاقها في الطهر وما لو وقع في الحيض لم  
 تعد تلك الحيضة ونهب الجمهور إلى أن من اجتمعت عليها عدنان أنها تعد عدتين وعن الحنفية  
 ورواية عن مالك يكفي لها عدتها واحدة كقول الزهري والله أعلم ﴿قوله﴾ وقال معمر قال أقرأت المرأة  
 (الح) معمر هو أبو عبيدة بن المثنى وقد تقدم بيان ذلك عنه في أوائل تفسير سورة النور وقوله

﴿باب قول الله تعالى  
 والمطلقات يتربصن بأنفسهن  
 ثلاثة قروء﴾ وقال إبراهيم  
 فمن تزوج في العدة مخاضت  
 عنده ثلاث حيضات  
 من الأول ولا تحسب بهل  
 بعده وقال الزهري تحسب  
 وهذا أحب إلى سفيان يعني  
 قول الزهري وقال معمر  
 يقال أقرأت المرأة اذا دنا  
 حيضها وأقرأت اذا دنا  
 طهرها

بسلى بكسر الموحدة وفتح المهملة والتشوين بغيره من السلي هو عشاء الولد وقال الاخفش أقرأت  
 المرأة اذا صارت ذات حيض والقرء انقضاء الحيض ويقال هو الحيض نفسه ويقال هو من  
 الاستعداد ومراد أبي عبد الله ان القرء يكون بمعنى الطهر وبمعنى الحيض وبمعنى الضم والجمع وهو  
 كذلك وجرمه ابن بطلان وقال لما أحققت الآية واختلف العلماء في المراد الا انهم اخرجوا قول  
 من قال ان القرء الاطهار بحديث ابن عمر حدثنا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطلق في  
 الطهر وقال في حديثه قلت العدة التي أمر الله أن تطلق لها التسعة فدل على أن المراد بالاقراء  
 الاطهار والله أعلم **(قوله قصة فاطمة بنت قيس)** كذا لا ذكر لبعضهم باب وبجرم ابن بطلان  
 والاسماعيلى وفاطمة هي بنت قيس بن خالد بن عدي بن محارب بن فهر بن مالك وهي أخت الفضل بن  
 قيس الذي ولي العراق ليزيد بن معاوية وقيل خرج راضا وهو من صفار الحصابة وهي أسن منه  
 وكانت من المهاجرات الأول وكان لها عقل وجمال وتزوجها أبو عمرو بن حفص ويقال أبو حفص  
 ابن عمرو بن المغيرة الخزرجي وهو ابن عم خالد بن الوليد بن المغيرة فخرج مع علي لما بعثه النبي صلى  
 الله عليه وسلم إلى البصرة فبعث اليها بطلقة ثالثة بقيت لها وأمر ابن عمه الحرث بن هشام وعاش  
 ابن أبي ربيعة أن يدفعها لهما ثم أوشعرا فاستقلت ذلك وشكت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 لها ليس لك سكنى ولا نفقة وهكذا أخرج مسلم قصتها من طرق متعددة عنها ولم أرها في البخاري  
 وانما ترجم لها كما ترى وأوردنا شامسا من قصتها بطريق الإشارة اليها وهم صاحب العدة فورد  
 حديثها بطوله في التلحق وافقت الروايات عن فاطمة بنت قيس تكثرت عنها أنها كانت بالطلاق ووقع  
 في آخر صحيح مسلم في حديث الجساسة عن فاطمة بنت قيس تكثرت ابن المغيرة وهو من خيار شباب  
 قريش يومئذ فاصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما تأتت خطي أوبوهم  
 الحديث وهذه الرواية وهم ولكن أولها بعدهم على أن المراد أصيب بجراحة أو أصيب في ماله  
 أو نحو ذلك حكاه النووي وغيره والذي يظهر أن المراد بقوله أصيب أي مات على ظاهره وكان  
 في بعثه على إلى اليمن فيصدق أنه أصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في طاعة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يلزم من ذلك أن تكون ميتة فمات على الموت بل بالطلاق السابق  
 على الموت فقد ذهب جميع جملة العلماء ما سمع على الباين وذلك بعد أن أرسل اليها بطلانها فإذا  
 جمع بين الروايتين استقام هذا التأويل وارتفع الوهم ولكن بعد ذلك قول من قال انه بقي إلى  
 خلافة عمر **(قوله وقول الله عز وجل واتقوا الله ربكم لا تفسحوه من بيوتهم الآية)** كذا  
 لا ذكر وللتسني بعد قوله بيوتهم إلى قوله بعد عصر يسرا وساق الآيات كلها إلى يسرا في  
 رواية كريمة **(قوله اسمعيل)** هو ابن أبي أويس **(قوله يحيى بن عبد بن العاص)** أي ابن عبد  
 ابن العاص بن أمية وكان أبوه أمير المدينة يتلعأوبه ويحيى هو أخو عمرو بن سعيد المعروف  
 بالاشدق **(قوله طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم)** هي بنت أخي مروان الذي كان أمير المدينة  
 أيضا معاوية حينئذ ودلى الخلافة بعد ذلك واسمها عمر فها قبل وسيأتي في الخبر الثالث أنه طلقها  
 البنت **(قوله قال مروان في حديث سليمان بن عبد الرحمن غلبني)** وهو موصول بالاسناد المذكور  
 إلى يحيى بن سعيد وهو الذي فصل بين حديثي شعبة فساق ما اتفقا عليه ثم بين لفظ سليمان وهو  
 ابن يسار وحده ولفظ القاسم بن محمد وحده وقول مروان ابن عبد الرحمن غلبني أي لم يطعن

ويقال ما قرأت بسلى قط  
 اذا لم يجمع ولما في بطنها  
 هـ (قصة فاطمة بنت قيس)  
 وقول الله عز وجل واتقوا  
 الله ربكم لا تفسحوه من  
 بيوتهم الآية هـ حديثنا  
 اسمعيل حديثي مالك بن يحيى  
 ابن سعيد بن القاسم بن محمد  
 وسليمان بن يسار أنه سمعها  
 يذكر أن أن يحيى بن سعيد  
 ابن العاص طلق بنت عبد  
 الرحمن بن الحكم فانتقلها  
 عبد الرحمن فأرسلت عائشة  
 أم المؤمنين إلى مروان بن  
 الحكم وهو أمير المدينة أئق  
 الله واردها إلى بيتها قال  
 مروان في حديث سليمان ان  
 عبد الرحمن بن الحكم غلبني

وقال القاسم بن محمد أو ما بلغ شأن فاطمة بنت قيس قالت لا يضرك أن لا ترحب فاطمة فقال مروان بن الحكم ان كان بك شر فاحبها ما بين هذين من الشر • حدثنا محمد بن بشر حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت ما لفاطمة إلا تقي الله يعني في قولها لا اسكني ولا نفقة • حدثنا عرو بن عباس حدثنا ابن مهدي حدثنا شافان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال قال عروة لعائشة ألم تری الى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة فخرجت فقالت بئس ما صنعت قال ألم تسمعی قول فاطمة قالت أمانه ليس لها خير في ذلك هذا الحديث وزاد ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه عن عائشة أشد العيب وقالت ان فاطمة كانت في مكان وحش تخيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها النسي حتى الله عليه وسلم

في ردّها الى بيتها وقيل مراده غلبت بالحق لانه احتج بالشرا الذي كان بينهما **(قوله)** قالت لا يضرك أن لا ترحب فاطمة أي لانه لا يحق له لجواز انتقال المطلقة من منزلها بغير سبب **(قوله)** فقال مروان بن الحكم ان كان بك شر أي ان كان سببك أن سبب خروج فاطمة ما وقع بينها وبين أكارب زوجهما من الشر فهذا السبب موجود ولذلك قال تخشك ما بين هذين من الشر وهذا مصير من مروان الى الرجوع عن رد خبر فاطمة فقد كان **(قوله)** كذا على فاطمة بنت قيس كما أخرجه النسائي من طريق شعيب عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عمرو ابن عثمان بن عفان طلق بنت سعد بن زيد البتة وأما حومة بنت قيس فأمرتمها خالتها فاطمة بنت قيس بالانتقال فسمع بذلك مروان فأخبره فذكرت أن خالتها أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفتاها بذلك فأرسل مروان قبيصة بن ذؤيب الى فاطمة يسألها عن ذلك فذكرت الحديث وأخرجه مسلم من طريق معمر عن الزهري دون ما في أوله وزاد فقال مروان لم يسمع هذا الحديث الا من أمر أدهمنا أخذنا العصمة التي وجدنا عليها الناس وسألت في طريق أخرى في الباب الذي بعدهم فكان مروان أنكر الخروج مطلقا ثم رجع الى الجواز بشرط وجود عارض يقتضي جواز خروجها من منزل الطلاق كما سيأتي **(قوله)** حدثنا محمد بن بشر كذا في الروايات التي اتصلت لنا من طريق القريري وكذا أخرجه الامام علي عن ابن عبد الكريم عن بن نادر وهو محمد بن ابن بشر وقال المزني في الاطراف أخرجه البخاري عن محمد بن غنيم بن سوب وهو محمد بن بشر كذا نسبة أبو مسعود **(قلت)** ولم أره غير منسوب الا في رواية التسن عن البخاري وكان وقع كذلك في اطراف خلف ومنها نقل المزني ولم أشع على هذا الموضوع في القصة اعتمادا على ما اتصل لنا من الروايات الى القريري **(قوله)** عن عائشة أنها قالت ما لفاطمة إلا تقي الله يعني في قولها لا اسكني ولا نفقة • وقع في رواية مسلم من هذا الوجه ما لفاطمة خيرا نذكر هذا كأنها تنسأ الى أن سبب الاذن في انتقال فاطمة ما تقدم في الخبر الذي قبله وبوقده ما أخرج النسائي من طريق ميمون بن مهران قال قلت لدمية فقالت لسعيد بن المسيب ان فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيتها فقال انها كانت لسنة ولأبي داود من طريق سليمان بن يسار انما كان ذلك من سوء الخلق **(قوله)** سليمان هو الثوري **(قوله)** قال عروة أي ابن الزبير لعائشة ألم تری الى فلانة بنت الحكم نسبة الى جد هاشم بن عبد الرحمن بن الحكم كافي الطريق الاولى **(قوله)** فقالت بئس ما صنعت في رواية الكشميني ما صنع أي زوجها في تمكينها من ذلك وأبو هاشم موافقها ولهذا أرسلت عائشة الى مروان عهدها وهو الامران بردها الى منزل الطلاق **(قوله)** ألم تسمعی قول فاطمة • يحتمل أن يكون فاعل قال هو عروة **(قوله)** قالت أمانه ليس لها خير في ذلك هذا الحديث في رواية مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه تزويج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن بن الحكم فطلقها وأخرجها فأبنت عائشة فآخبرتها فقالت ما لفاطمة خبري أن تدر هذا الحديث كأنها تنسأ الى ما تقدم وأن الشخص لا ينبغي له أن يتركها عليه فيه غضاظة **(قوله)** وزاد ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه عن عائشة أشد العيب وقالت ان فاطمة كانت في مكان وحش تخيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها النسي حتى الله عليه وسلم

قيس وقوله وحش يفتح الواو وسكون المهملة بعددها مائة أي خال لأنيس به ولرواية ابن أبي  
 الزناد هذه شاهد من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة لكن قال عن أبيه عن فاطمة بنت قيس  
 قالت قلت يا رسول الله إن زوجي طلقني ثلاثاً فأخاف أن يعصم علي فأمرها فتصوت وقد أخذ  
 البخاري الترجمة من مجموع ما ورد في قصة فاطمة قرب الجواز على أحد الأمرين أما خشية  
 الاقتصام عليها وأما أن يقع منها على أهل مطلقها خش من القول ولم يرين الأمرين في قصة  
 فاطمة معارضة لاحتقال وقوعها معاني شأنها وقال ابن المنذر ذكر البخاري في الترجمة عتلتين  
 وذكر في الباب واحد فقط وكأنه أو ما إلى الأخرى أما لورودها على غير شرطه وأما لانحرف  
 عليها إذا اقتضى نزعها فنه الخوف منها بل لعلها أولى في جواز آخر اجها فلما صبح عنده معنى  
 العلة الأخرى ضمنها الترجمة وتعبق بأن الاقتصار في بعض طرق الحديث على بعضه لا يمنع قبول  
 بعض آخر إذا صبح طريقه فلا مانع أن يكون أصل شكواها ما تقدم من استقلال النقطة وأنه  
 اتفق أنه بما فيها بسبب ذلك شر لا صهارها وأطلع النبي صلى الله عليه وسلم عليه من قبلهم وخشي  
 عليها أن استمرت هناك أن يتركوها بغير أنيس وأمريت بالانتقال (قلت) ولعل البخاري أشار  
 بالثاني إلى ما ذكره في الباب قبله من قول مروان لعائشة إن كان بك شر فإنه يوحى إلى أن السبب  
 في ترك أمرها ملازمة السكن ما وقع بينهما وبين آقارب وزوجها من الشر وقال ابن دقيق العيد  
 سياق الحديث يقتضي أن سبب الحكم أنها اختلفت مع الوكيل بسبب استقلالها ما أعطاهما  
 وأنها لما قال لها الوكيل لا نفقة لك سألت النبي صلى الله عليه وسلم فأجابها بأنها لا نفقة لها  
 ولا سكنى فاقضى أن التحليل انما هو بسبب ما جرى من الاختلاف لا بسبب الاقتصام والبداءة  
 فإن قام دليل أقوى من هذا الظاهر عمل به (قلت) المتفق عليه في جميع طرقه أن الاختلاف كان  
 في النفقة ثم اختلفت الروايات في بعضها فقال لا نفقة لك ولا سكنى وفي بعضها أنه لما قال لها  
 لا نفقة لك استأنذته في الانتقال فأذن لها وكلها في صحيح مسلم فإذا جعت ألفاظ الحديث من  
 جميع طرقه خرج منها أن سبب استئذانها في الانتقال ما ذكر من الخوف عليها ومنه واستقام  
 الاستدلال حينئذ على أن السكنى لم تسقط لذاتها وانما سقطت للسبب المذكور نعم كانت فاطمة  
 بنت قيس تحزم بإسقاط سكنى البائت ونقضها وتبدل لذلك كما سيأتي ذكره ولهذا كانت عائشة  
 تنكر عينا (تبينه) طعن أبو محمد بن حزم في رواية ابن أبي الزناد المعلقة فقال عبد الرحمن بن أبي  
 الزناد ضعيف جدا وحكم على روايته هذه بالبطلان وتعبق بأنه مختلف فيه ومن طعن فيه  
 لم يذكر ما يدل على تركه فضلا عن بطلان روايته وقد جزم يحيى بن معين بأنه أثبت الناس في هشام  
 ابن عروة وهذا من روايته عن هشام فلهذا البخاري ما ذكر استقصاره وأحسن تصرفه في  
 الحديث والفتن وقد اختلف السلف في نفقة المطلقة البائت وسكاه فقال الجمهور لا نفقة لها  
 ولها السكنى واحقوا بالاثبات السكنى بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم  
 ولا سقاط النفقة بجهوم قوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن جملهن فإن  
 مفهومه أن غيرها الحامل لا نفقة لها والام يكن لتخصيصها بالذكركم معنى والسياق يفهم أنها في غير  
 الرجعية لأن نفقة الرجعية واجبة ولو لم تكن حاملا وذهب أحمد وأصحابه وأبو ثور إلى أنه  
 لا نفقة لها ولا سكنى على ظاهر حديث فاطمة بنت قيس ونازعوا في تناول الآية الأولى

المطلقة الباقى وقد احتجبت فاطمة بنت قيس صاحبة القصة على مروان حين بلغها انكاره  
يقولها يني ومنكم كتاب الله قال الله تعالى لا تخزيهون من سيوتهن الى قوله يحدث بعد ذلك امرها  
قالت هذا المني كانت له امر يحدث بعد الثلاث واذا المني يكن لها نفقة وليست حاملا  
فصلي محبسوتها وقد وافق فاطمة على أن المراد بقوله تعالى يحدث بعد ذلك امرها المراجعة  
قتادة والحسن والسدي والضحاك أخرجه الطبري عنهم ولم يحك عن أحد غيرهم خلافة وحكي  
غيره أن المراد بالامر ما يأتي من قبل الله تعالى من نسخ أو تخصيص أو نحو ذلك فلم ينصصر ذلك في  
المراجعة وأما ما أخرجه أحمد من طريق الشعبي عن فاطمة في آخر حديثها مرفوعا نعمما السكني  
والنفقة لمن يملك الرجعة فهو في أكثر الروايات موقوف عليها وقد بين الخطيب في المدرج أن  
مجاهد بن سعيد تفرق برفعه وهو ضعيف ومن أدخله في رواية غير مجاهد عن الشعبي فقد أدرجه  
وهو كما قال وقد تابع بعض الرواة عن الشعبي في رفعه مجاهد أكنه أضعف منه وأما قولها إذا  
لم يكن لها نفقة فعلى محبسوتها فأجاب بعض العلماء عنه بأن السكني التي تتبعها النفقة هو حال  
الزوجة الذي يمكن معه الاستمتاع ولو كانت رجعية وأما السكني بعد اليئونه فهو حق لله تعالى  
بدليل أن الزوجين لو اتفقا على إسقاط العدة لم تسقط بخلاف الرجعية فدل على أن لاملزمة  
بين السكني والنفقة وقد قال بمنزل قول فاطمة أحدواحق وأو فوروداود وأتبعهم وذهب  
أهل الكوفة من الحنفية وغيرهم الى أن لها النفقة والكسوة وأجابوا عن الآية بأنه تعالى إنما قيد  
النفقة بحالة الحمل ليدل على إيجابها في غير حالة الحمل بطريق الأولى لأن مدة الحمل تطول غالبا  
ورده ابن السمعاني بمنع العدة في طول مدة الحمل بل تكون مدة الحمل أقصر من غيرها تارة  
وأطول أخرى فلا أولوية قربان قياس الحائل على الحامل فاسد لأنه يفتن إسقاط تقييد ورد  
به النص في القرآن والسنة وأما قول بعضهم أن حديث فاطمة أنكره السلف عليها كما تقدم من  
كلام عائشة وكما أخرج مسلم من طريق أبي اسحق كنت مع الأسود بن يزيد في المسجد فحدث  
الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكني ولا نفقة  
فأخذ الأسود مكان من حصي فحصبه به وقال ويلك تحدث بهذا قال عرلان دع كتاب ربنا وسنة  
نبينا لقول امرأه لاندري لعلها حفظت أو نسيت قال الله تعالى لا تخزيهون من سيوتهن  
فالجواب عنه ان الدارقطني قال قوله في حديث عمرو سنة سبنا غير محفوظ والمحفوظ لاندع  
كتاب ربنا وكان الحامل له على ذلك أن أكثر الروايات ليست فيها هذه الزيادة لكن ذلك لا يرد  
رواية النفقة ولعل عمرو أراد بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ما دلت عليه أحكام من اقتباع كتاب  
الله لأنه أراد سنة مخصوصة في هذا ولقد كان الحق شطو على لسان عرو فان قوله لاندري حفظت  
أو نسيت قد ظهر مصداقه في أنها أطلقت في موضع التقييد أو عمت في موضع التخصيص كما  
تقدم بيانه وأيضاً فليس في كلام عمرو ما يقتضي إيجاب النفقة نعمما أنكر إسقاط السكني وادعى  
بعض الحنفية أن في بعض طرق حديث عمر المطلقة ثلاثا السكني والنفقة تورده ابن السمعاني  
بأنه من قول بعض المجازفين فلا تحل روايته وقد أنكر أحد ثبوت ذلك عن عمر أصلا ولعله أراد  
ما ورد من طريق إبراهيم التيمي عن عمر لكونه لم يلحقه وقد بالغ الطحاوي في تقرير مذهبه فقال  
خالفت فاطمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لان عمرو في خلاف ما روت نخرج المعنى الذي





خطبها لخمى معقل من ذلك أنافقال (٤٢٦) خلى عنما وهو شد رعليه ثم خطبها لخال بينه وبينها فأنزل الله تعالى وإذا طلقتم  
 أخته وقد تقدم هذا الحديث وشرحه في باب لا نكاح إلا بولي من كتاب النكاح وينت هنا من  
 وصلوه وأسله وقد تم في تفسير البقرة أيضاً موصولاً ومرضلاً وقوله فخمى وزن علم بكسر ثائه  
 وقوله أنافقال همزة والتون منون أى ترك الفعل غيظاً وقرعاً وقوله فترك الحجة بالتشديد  
 وقوله واستفاد لأم الله كذا إلا كتره فاف أى أعطى مقادته والمعنى أطاع وامتنع وفي رواية  
 الكشمي عن واستراد برامبل القافى من الرود وهو الطلب والمعنى أراد رجوعها ورضى به ونقل  
 ابن التين عن رواية القامسي ٢ واستفاد بتشديد الدال وورثان المقابلة لا يجمع مع سين الاستفعال  
 الحديث الثاني حديث ابن عمر في طلاق الحائض وقد تقدم شرحه مستوفى في أول كتاب الطلاق  
 وقوله وزاد فيه مريضى الليث تقدم مريضى في أول الطلاق أيضاً حيث قال فيه وقال الليث الخوف به  
 تسمية الفعول المذكور وقال ابن بطال ما ملخصه المراجعة على ضربين إما في العدة فمضى على ما في  
 حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عمر رجعتها لمزيد كراهة احتياج إلى عقد جديد وإما  
 بعد العدة فعلى ما في حديث معقل وقد أجوعوا على أن الحرة إذا طلق الحرة بعد الدخول بها تطلق  
 أو تطلقين فهو أحق برجعتها ولو كرهت المرأة ذلك فإن لم يرجع حتى انقضت العدة فتصير  
 أجنبية فلا تقل لها لا نكاح. مستأنف واختف السلف فيما يكون به الرجل مراً إذا فاق  
 الأوزاعي إجابته ما فقد راجعها وبما ذكره عن بعض التابعين أنه قال مالك وإن صح بشرط  
 أن شوى به الرجعت وقال الكوفيون كالأوزاعي وزادوا ولو لم يشأها بشهوة أو فطرا في رجعتها بشهوة  
 وقال الشافعي لا تكون الرجعة إلا بالكلام واتبى على هذا الخلاف جواز الوطء مقرر به  
 وبجدة الشافعي أن الطلاق مزيل للنكاح وأقرب ما يظهر ذلك في حل الوطء وعدمه لأن الحل  
 معنى يجوز أن يرجع في النكاح ويعود كما في اسلام أحد المشركن ثم اسلام الآخر في العدة وكما  
 يرتفع الصوم والأحرام والحض ثم يعود بزوال هذه المعاني وبجمله أجاز أن النكاح لو زال  
 لم تعد المرأة إلا بعد جديد وبجدة المانع في الرجعية وقوع الطلقة الثانية والجواب عن كل ذلك  
 أن النكاح ما زال أصله وانما زال وصفه وقال ابن السعاني الحق أن القياس يقتضى أن الطلاق  
 إذا وقع زال النكاح كالتعدي لكن الشرع أثبت الرجعة في النكاح دون العتق فاقره **قوله**  
**باب مراجعة الحائض** ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك وهو ظاهر فيما ترجمه وقد  
 تقدم شرحه مستوفى في أوائل الطلاق **قوله باب** (تحد) بضم أوله وكسر ثائه من  
 الرأى ويجوز بفتح ضمقة الثلاث وقد تقدم بيان ذلك في باب أحداء المرأة على غير وجهها  
 من كتاب الجائز قال أهل اللغة أصل الأحدا المنع ومنه سمى البراء حداً والمنع الداخل  
 وسميت العقوبة حداً لأنها ترد عن المعصية وقال ابن دريم ستوبه معنى الأحداً منع المعتدة  
 نفسها الزينة وبنيها الطبيب ومنع الخطيب خطبها أو الطمع فيها كما يمنع الحد المعصية وقال  
 المقر أصبى الحديث حديثاً لا تشاع به ولا تشاعه على محموله ومنه تحدد النظر بمعنى امتناع  
 قلبه في الجهات ويرى بالجم حكاه الخطابي قال يروى بالجم والجم بالحاء أشهر والجم مأخوذ  
 من جدد الشيء إذا قطعته فكانت المرأة انقطعت عن الزينة فقال أبو حاتم أنكر الأصمعي حدثت  
 ولم يعرف إلا أحدث وقال القراء كان القدماء يؤثرون أحدث والآخرى كثر ما في كلام العرب

التساقل من أجلهن فلا  
 تمضونهن إلى آخر الآية  
 فدعاه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقرأ عليه فترك  
 الحجة واستفاد لأم الله  
 • حدثنا قتيبة حدثنا الليث  
 عن نافع أن ابن عمر بن  
 الخطاب رضى الله عنهم أطلق  
 امرأة وهي حائض تطلقه  
 واحدة فأمر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أن يراجعها  
 ثم يعكها حتى تظهر ثم يقيض  
 عنده حفصة أخرى ثم يعكها  
 حتى تظهر من حفصة فإن  
 أراد أن يطلقها فليطلقها  
 حين تظهر من قبل أن  
 يجامعها فقلت العدة التي  
 أمر الله أن يطلق لها النساء  
 وكان عهد الله إذا سئل عن  
 ذلك قال لأحدهم إن كنت  
 طلقتها ثلاثاً فقد حرمت  
 عليك حتى تسكن زوجاً غيرك  
 وزاد فيه غيره عن الليث  
 حديث نافع قال ابن عمر  
 لو طلقت مرة أو مرتين فإن  
 التي صلى الله عليه وسلم  
 أمرني بهذا (باب مراجعة  
 الحائض) • حدثنا شجاع  
 حدثنا يزيد بن إبراهيم حدثنا  
 محمد بن سيرين حدثني يونس  
 ابن جبيب سألت ابن عمر فقال  
 طلق ابن عمر امرأة وهي  
 حائض فسأل عمر النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال مر أن  
 يراجعها ثم يطلق من قبل

عندنا قلت أفبعد تلك التطلقة قال رأيت ابن عمر واستمع **باب** (تحد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشراً) **قوله**  
 ٢ وقوله واستفاد بتشديد الدال كذا في التفسير في القسطلاني إن التشديد انما هو مع الاختصار والرواية ١٥ معصية

(قوله وقال الزهري لا أرى أن تقرب الصبية الطيب) أي إذا كانت ذات ذنوب ففات عنها وقوله لأن عليها العدة أئتمنه من تصرف المصنف فإن أثر الزهري ومسلها بن وهب في موطنه عن نونس عنه بدونها وأصله عند عبد الرزاق عن معمر عنه باختصار وفي التعليل إشارة إلى أن صبي الحاق الصبية بالبالغ في الاحداد وجوب العدة على كل منهما اتفاقاً وبذلك استج الشافعي أيضاً واستج أيضاً بأنه يحرم العقد عليها لخطبها في العدة واستج غيره بقوله في حديث أم سلمة في الباب أفنكحها قاله يشرب بأنها كانت صغيرة إذ لو كانت كبيرة لقالت أفنكحها هي وفي الاستدلال به نظر لاحتمال أن يكون معنى قولها أفنكحها أي أفنكحها من الاكتمال (قوله) عن زينب بنت أبي سلمة أي ابن عبد الاسود هي بنت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي ربيعة التي صلى الله عليه وسلم وزعم ابن التين أنها الرواية لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قال وقد أخرج لها مسلم حديثاً كان اسمي برة فسماني رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب الحديث وأخرج لها البخاري حديثاً تقدم في أوائل السيرة النبوية (قوله) أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة تقدم منها الحديثان الأولان في كتاب الجنائز مع كنز من شرحهما والكلام على قوله في الأول حين توفي أبوها وفي الثاني حين توفي أخوها وأنه هي في بعض الموطآت عبد الله وكذا هو في صحيح ابن عباس من طريق أبي صعب وإن المعروف أن عبد الله بن جحش قتل بأحد شهيداً وزينب بنت أبي سلمة يومئذ طفلة فبمسئله أن تكون دخلت على زينب بنت جحش في تلك الحالة وأنه يجوز أن يكون عبد الله المصغر قد دخل زينب بنت أبي سلمة بعد بلوغه أخبرنا المديني بقوله كان وهي عذراء وان يكون أباً أحد بن جحش فإن اسمه عبد يغفر إضافة لأنه مات في خلافة عمر فبيور أن يكون مات قبل زينب لكن ورد ما يدل على أنه حضر دفنها وبلغه على الأمرين أن يكون وقع في الاسم تفسيراً وأما زينب بنت جحش من أمها ومن الرضاة (قوله لا يجل) استدلل على تحريم الاحداد على غير الزوج وهو واضح وعلى وجوب الاحداد المدة المذكورة على الزوج واستشكل بأن الاستثناء وقع بعد النفي فبدل على الحل فوق الثلاث على الزوج لا على الوجوب وأجيب بأن الوجوب استيفيين دليل آخر كالأجتماع ورد بأن المنقول عن الحسن البصري أن الاحداد لا يجب أن ترجمه إن أي شية ونقل الخلال يستند عن أحمد عن هشيم عن داود عن الشعبي أنه كان لا يعرف الاحداد قال أحمد ما كان بالعراق أشد تعبراً من هذين يعني الحسن والشعبي قال وفي ذلك عليهما اه ومخالفتها لا تقدر في الاحتجاج وإن كان فيما راعى من ادعى الاجماع وفي أثر الشعبي تعقب على ابن المنذر حيث نفي الخلاف في المسئلة إلا عن الحسن وأيضاً الحديث التي شككت عنها وهو ثالث أحاديث الباب يدل على الوجوب والابتنعج التداوي المباح وأجيب أيضاً بأن السياق يدل على الوجوب فإن كل مانع منه أذا دل دليل على جوازه كان ذلك الدليل لا يعينه على الوجوب كالتفتان والزادة على الكسوف ونحو ذلك (قوله لا مراة) تمسك بضمهم منه الخنثى فقالوا لا يجب الاحداد على الصغيرة وذهب الجمهور إلى وجوب الاحداد عليها كما يجب العدة وأجابوا عن التقييد بالمرأة أنه خرج مخرج القالب وعن كونهم لا يخبرون بكلفة بان الولي هو المخاطب بينهما مما انتفع منه العتدة ودخل في محوم قوله امرأه المداخل بها وغير المداخل بها

وقال الزهري لا أرى أن  
تقرب الصبية الطيب  
لأن عليها العدة وحدثنا  
عبد الله بن يوسف أخبرنا  
مالك عن عبد الله بن أبي بكر  
ابن محمد بن عمرو بن حزم  
عن جدي بن نافع عن زينب  
ابنة أبي سلمة أنها أخبرته  
هذه الأحاديث الثلاثة  
فالت زينب دخلت على  
أم حبيبة زوج النبي صلى  
الله عليه وسلم حين توفي  
أبوها أو يوسف بن حرب  
فدعت أم حبيبة بطيب فيه  
صفرة خالوق أو غيره فدهنت  
منه جارية ثم مست بعارضها  
ثم قالت والله مالي بالطيب  
من حاجة غير أني سمعت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول لا يجل لمرأة



الليالي والمراد مع أيامها عند الجهور فلا تغفل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة وعن الأوزاعي وبعض السلف تنقضي بعض الليالي العشر بعد مضي الأشهر وتغفل في أول اليوم العاشر واستنبت الحامل كما تقدم شرح حالها قبل في الكلام على حديث سبعة بنت الحارث وقد ورد في حديث قزوي الأماماد أخرجه أحمد وصححه ابن حبان عن أسماء بنت عيسى قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال لا تحق بعد يومك هذا اللفظ أحمد وفي رواية لابن حبان والطاوي لما أصيب جعفر أنا الذي صلى الله عليه وسلم فقال تسلي ثلاثا ثم اصنيت ما شئت قال شيئا في شرح الترمذي ظاهره أنه لا يجب الأحاديث على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لأن أسماء بنت عيسى كانت تزوج جعفر بن أبي طالب بالاتفاق وهي والدته وأولاده عبد الله محمد وعون وغيرهم قال بل ظاهر النهي أن الأحاديث لا يجوز وأجاب بأن هذا الحديث شأنه مخالف للأحاديث الصحيحة وقد أجوعوا على خلافه قال ويحتمل أن يقال إن جعفرًا قتل شهيداً والشهداء أحياء عند ربهم قال وهذا ضعيف لأنه يرد في حق غير جعفر من الشهداء ممن قطع بأنهم شهداء كما قطع لجعفر كمنزلة بن عبد المطلب عمه كذب الله بن عمرو بن حرام والنجار اه كلام شيئا ملخصا وأجاب الطاوي بأنه منسوخ وأن الأحاديث كان على العقدة في بعض عناتها وفي وقت ثم أمرت بالأحاديث أربعة أشهر وعشر ثم ساق أحاديث الباب وليس فيها ما يدل على ما دعاهم التسمي لكنه يكسر مدعى ادعاء الشيخ بالاحتمال بقري على عاتقه ويحتمل وراء ذلك أجوبة أخرى أحدها أن يكون المراد بالأحاديث القليلة الثلاث قد رآته على الأحاديث المعروفة فعلته أسماء بالغة في حزنها على جعفر فنهاها عن ذلك بعد الثلاث فأتيتها أنها كانت حاملًا فوضعت بعد ثلاث فأنقضت العدة فمها بعد هاجس الأحاديث ولا يمنع ذلك قوله في الرواية الأخرى ثلاثا لأنه يجعل على أنه صلى الله عليه وسلم أطلع على أن عديتها تنقض عند الثلاث فثالثها العلة كان أبيها بالطلاق قبل استشهاده فلم يكن عليها الأحاديث رابعها أن البيهقي أهل الحديث بالانقطاع فقال لم ثبت حمل عبيد الله بن شداد من أسماء وهذا تحليل مدفوع غفقد صحه أحمد لكنه قال أنه مخالف للأحاديث الصحيحة في الأحاديث قلت وهو مصر منه إلى أنه يعده بالسند وذوكر الأثر أن أحمد سئل عن حديث حفظة عن سالم بن ابن عمر رفعه لأحاديث فوق ثلاث فقال هذا مسكرو المعروف عن ابن عمر رأيته اه وهذا يحتمل أن يكون غير المراد المحدث فلا نكاره فيه بخلاف حديث أسماء واقعة أعلم وأعرب ابن حبان فساق الحديث بلغة تسلي بالمع بدل الموحدة وفسره بأنه أمرها بالتسليم لأمر الله ولا مفهوم لتقصيدها الثلاث بل الحكمة فيه ككون القلق يكون في ابتداء الأمر أشد فلذلك دهاها الثلاث هذا معنى كلامه فخصف الكلمة وكشف لتأويلها وقيل وقع في رواية البيهقي وغيره فأمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تسلب ثلاثا فحين خطوه **(قوله)** قالت زينب وسعت أم سلمة هو موصول بالأسناد المذكور وهو الحديث الثالث ووقع في الموطأ جعت أي أم سلمة زاد عبد الرزاق عن مالك بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** جاءت امرأتان زاد الساق من طريق الثب عن جدين نافع من قريش وسماها ابن وهب في موطئه وأخرجه أحمد في القاض في أحكامه من طريق عائكة بنت نعيم بن مسدد الله أخرجه ابن وهب عن أبي الأسود التوفيق عن القاسم

قالت زينب وسعت أم سلمة  
تقول جاءت امرأتان إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله إن ابنتي  
توفي عنها زوجها

ابن محمد عن زينب عن أمها أم سلمة أن عائكة بنت نعيم بن عبد الله أتت تستقي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن ابنتي توفي عن أزواجها وكانت تحت المغيرة الخزرجي وهي تجد وتشتكي عيناها الحديشة هكذا أخرجه الطبراني من رواية عمران بن هرون الرمي عن ابن لهيعة لكنه قال بنت نعيم ولم يسمها وأخرجه ابن مندة في المعرف من طريق عثمان بن صالح عن عبد الله بن عتبة عن محمد بن عبد الرحمن عن جابر بن نافع عن زينب عن أمها عن عائكة بنت نعيم أخت عبد الله بن نعيم جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن ابنتي توفي زوجها الحديث وعبد الله بن عتبة هو ابن لهيعة نفسه لم يمدد محمد بن عبد الرحمن هو أبو الأسود فإن كان محفوظا فلان لهيعة نفسه طريقان ولم تسم البنت التي توفي زوجها ولم تنسب فيما وقفت عليه وأما المغيرة الخزرجي فلم أقف على اسم أبيه وقد أنكره ابن مندة في الصحابة وكذا أبو موسى في الزيل عليه وكذا ابن عبد البر لكن استدركه ابن قصون عليه **(قوله)** وقد اشتكت عيناها قال ابن دقيق العبد يجوز فيه وجهان ضم النون على الفاعلية على أن تكون العين هي المشككة وقصها على أن يكون في اشتكت ضمير الفاعل وهي المرأة ورجع هذا ووقع في بعض الروايات عيناها يعني وهو يرجع الضم وهذه الرواية في مسلم وعلى الضم اقتصر النووي وهو الرابع والذي رجع الأول هو المنذرى **(قوله)** أنكلها بضم الحاء **(قوله)** لا مرئين أو لا تأكل ذلك يقول لا في رواية شعبة عن جابر بن نافع فقال لا تكمل قال النووي فيه دليل على تحريم الاكتمال على الحادثة سواء احتاجت إليه أم لا وجاء في حديث أم سلمة في الموطأ وغيره ما جعله بالليل واسمها بانهار ووجه الجمع أنها إذا لم تخرج إلى الليل لا تكمل وإذا احتلجت لم يجر بانهار ويجوز بالليل مع أن الأولى تركها فإن فعلت مسحة النهار قال وتأول بعضهم حديث الباب على أنه لم يهتف الخوف على عيناها وتعبت بأن في حديث شعبة المذكور فغشاها على عيناها وفي رواية الطبراني أنها قالت في المرة الثانية أنها تشكى عيناها شديدا وقد خشيت على بصرها وفي رواية الطبراني أنها قالت في المرة الثانية أنها تشكى عيناها فوق ما ينظن فقال لا وفي رواية القاسم بن أصبغ أخرجه ابن حزم أني أخشى أن تنفث عيناها قال لا وإن انفثت وسنده صحيح ومثله ذلك أقف أسماء بنت عيسى أخرجه ابن أبي شبة وبهذا قال مالك في رواية عنه بجمعه مطلقا وعنه يجوز إذا خافت على عيناها بما لطيف فيه وبه قال الشافعية بقيد بالليل وأجابوا عن قصة المرأة بما يقال أنه كان يحصل لها البرء بغير الكحل كالضميد بالبرء فحواه وقد أخرج ابن أبي شبة عن صفية بنت أبي عبيد أنها أحدثت على ابن عمر فلم تكمل حتى كادت عيناها ترفان فكانت تقطر فما المصبر ومنهم من تأول النهي على كل مخصوص وهو ما يقتضي التزين به لأن محض التدوير قد يحصل بما لا ضرورة فيه فلم ينصرف فيما عجزت وقالت طائفة من العلماء يجوز ذلك ولو كان فيه طب وجعلوا النهي على التزين به جمعا بين الأدلة **(قوله)** أغمها أربعة أشهر وعشرا كذا في الأصل بالنصب على حكاية لفظ القرآن وبعضهم بالرفع وهو واضح قال ابن دقيق العبد فيه إشارة إلى تقليل المدة بالنسبة لما كان قبل ذلك وهو زين السبر عليها وهذا قال بعده وقد كانت أحدا كن في الجاهلية ترمي بالبرء على رأس الحول وفي التقييد الجاهلية إشارة إلى أن الحكم في الإسلام صار مخالفا له وهو كذلك بالنسبة لما وصف من الصنيع لكن التقدير بالحول استقر في الإسلام بنفس قوله تعالى وصية

وقد اشتكت عيناها  
أنكلها فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لا مرئين أو لا تأكل ذلك  
يقول لا ثم قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أغمها  
أربعة أشهر وعشرا وقد  
كانت أحدا كن في الجاهلية  
ترمي بالبرء على رأس  
الحول

لازواجهم متاعا الى الحول ثم نسجت الالة التي قبل وهي ترصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا  
 (قوله قال جند) هو ابن نافع راوي الحديث وهو وصول الاسناد المبدوم (قوله فقلت  
 لزبيب) هو بنت أبي سلمة (وما ترى بالبعرة) أي عني في المراءبة هذا الكلام الذي حوطت به هذه  
 المرأة (قوله كانت المرأة اذا فوقي عنهاز وجهاد دخلت حفشا الخ) هكذا في هذه الرواية لم تسند  
 لزبيب وقوع في رواية شعبة في الباب الذي يسمه مرفوعا كله لكنه باختصار ولفظه فقال  
 لا تكمل قد كانت احدا كن تمكث في شر احلاسها أو شربها فاذا كان حول فركب رمت  
 بعرة فلاحق تقضى أربعة أشهر وعشر وهذا لا يقتضي ادخال رواية الباب لان شعبة ممن  
 أحفظ الناس فلا يقتضي على روايته رواية غيره ما لا احتمال ولعل الموقوف ما في رواية الباب  
 من الزيادة التي ليست في رواية شعبة والحش بكسر الميم وسكون الفاء صدها مفعلة فسر  
 أو دوفى روايته من طريق ماله البيت الصغير وعند اللساني من طريق ابن القاسم عن مالك  
 الحش انحص يضم المجهمة بعد ماله مفعلة وهو أخص من الذي قبله وقال الشافعي الحش  
 البيت الليل الشعث البناء وقبل هوشى من خوص يشبه القصة تجمع فيه المحدثات عما من  
 غزل أو نحو وطاهر سياق القصة يأتي هذا خصوصا رواية شعبة وكذا وقع في رواية اللساني عدلت  
 الى شريبت لها جلست فيه ولعل أصل الحش ما ذكرتم استعمل في البيت الصغير الحقير على  
 طريق الاستعارة والاحلاس في رواية شعبة مفعلة جمع جلس بكسر ثم سكون وهو التوب  
 أو الكساء الرقيق يكون تحت البرد عموما المراد ان الراوى شك في أى القلتن وقع وصف ثيابها  
 أو وصف مكانها وقد ذكرنا معاني رواية الباب (قوله حتى يتربها) في رواية الكشمي لها (قوله ثم  
 توفى بداية) بالنون (جان بالجر والسنون) على الدبل وقوله أو شاء أو طائر للتوسيع لا الشك  
 والاطلاق الدابة على ما ذكره بطريق الحقة القوية لا العرفية (قوله ففتنض) بفتح  
 ثناء ثم ضاد مفعلة ثقيله فسر ما لك في آخر الحديث فقال تسبح به جلدها وأصل الفض الكسر  
 أى تكسرها كانت به وتخرج منه بما تفعل الدابة ووقع في رواية اللساني تقبض بفتح ثم  
 موحدة ثم مفعلة تخفيفه وهي رواية الشافعي والقبض الاختيار طراف الاماثل قال الاصماني  
 وابن الاثير هو كناية عن الاسراع أى تذهب بهدوسرعة الى منزل أو بها لكثرة حيايتها لتخرج  
 منظرها ولشد تشوقها الى التزوج جليدها عدها به والباقي قولها به سببه والوسط الاول أشهر  
 قال ابن قتيبة سألت الحجازيين عن الاقتضاض فذكروا أن المعتدة كانت لا تمس ما ولا تلمظ نظرا  
 ولا تزيل شرا ثم تخرج بعد الحول بالجم فتنظر ثم تقبض أى تكسرها ما في فيسمن العدة بطائر  
 تسبح به قبلها وتنبذ فلا يكاد يعيش بعدها فتنقض به (قلت) وهذا لا يخالف تفسير ما لك لكنه  
 أخص منه لأنه أطلق الجلد وتبين ان المراءبة جلد القبل وقال ابن وهب معناه انها تسبح يدها  
 على الدابة على ظهره وقيل المراد تسبح به ثم تقبض أى تغسل والاقتضاض الاعتسال بالماء  
 اللعب لازالة الوسخ وإرادة التماسح تصير ضائعة كالقصة ومن ثم قال الاخفش معناه  
 تستلف فتنتقى من الوسخ فتسبه الفضة في قماطها ويساها والغرض بذلك الإشارة الى اهلاؤه ما  
 هي فيه ومن الرى الانفصال منه بالكلية (تسبه) يجوز الكرماني أن تكون الباقي قوله فتنقض  
 به للعدة أو تكون زائدة أى تقبض الطائر بأن تكسر بعض أعضائه انتهى ويرد ما تقدم من

قال جند فقلت لزبيب  
 وما ترى بالبعرة على  
 رأس الحول فقال تذب  
 كانت المرأة اذا فوقي  
 عنهاز وجهاد دخلت حفشا  
 وليست شر ثيابها ولم تس  
 طيبا حتى تتربها سنة ثم توفى  
 بداية جمار أو شاء أو طائر  
 فتنقض به فقلنا فتنقض بشئ  
 الاماثل

ثم فزع شغل على ميرة فترى بها ثم (٤٣٤) فراجع بعد ما شاع من طيب أو غيره مثل ما ذكره الله ما تنقض به قال

تسبح به جلد لها (باب  
الكحل للعامة) حدثنا  
آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة  
حدثنا جسد بن قانع عن  
زينب ابنة أم سلمة عن أمها  
أن امرأة توفي زوجها  
فخشوا على عيناها فأتوا على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاستأذنه في الكحل فقال  
لا تكحلن فقد كانت أحدا كن  
تمسكن في شر أحلاسها أو  
شر بيتها فإذا كان حول  
فركلب رمت ميرة فلا تخي  
تمضي أربعة أشهر وعشر  
وسمعت زينب ابنة أم سلمة  
تحدث عن أم حبيبة أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لا تحللن لأمهاتكم مؤمن  
بالله واليوم الآخر أن تحللن  
فوق ثلاثة أيام الأعلى  
زوجها أربعة أشهر وعشر  
حدثنا مسدد حدثنا بشر  
حدثنا سلمة بن علقمة عن  
محمد بن سيرين قالت أم عطية  
هيمن أن تحللن كثر من ثلاث  
الابن زوج (باب القسط للعامة  
عند الطهر) حدثني عبد  
الله بن عبد الوهاب حدثنا  
جناد بن زيد عن أبيه عن  
حفصة عن أم عطية قالت  
كانت نبي أن تحلل على ميت  
فوق ثلاث الأعلى زوج  
أربعة أشهر وعشر ولا  
تكحل ولا تطيب ولا تلبس  
ثوباً مصبوغاً أو ثوباً مصبوغاً

تسبح به جلد لها (باب  
الكحل للعامة) حدثنا  
آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة  
حدثنا جسد بن قانع عن  
زينب ابنة أم سلمة عن أمها  
أن امرأة توفي زوجها  
فخشوا على عيناها فأتوا على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاستأذنه في الكحل فقال  
لا تكحلن فقد كانت أحدا كن  
تمسكن في شر أحلاسها أو  
شر بيتها فإذا كان حول  
فركلب رمت ميرة فلا تخي  
تمضي أربعة أشهر وعشر  
وسمعت زينب ابنة أم سلمة  
تحدث عن أم حبيبة أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لا تحللن لأمهاتكم مؤمن  
بالله واليوم الآخر أن تحللن  
فوق ثلاثة أيام الأعلى  
زوجها أربعة أشهر وعشر  
حدثنا مسدد حدثنا بشر  
حدثنا سلمة بن علقمة عن  
محمد بن سيرين قالت أم عطية  
هيمن أن تحللن كثر من ثلاث  
الابن زوج (باب القسط للعامة  
عند الطهر) حدثني عبد  
الله بن عبد الوهاب حدثنا  
جناد بن زيد عن أبيه عن  
حفصة عن أم عطية قالت  
كانت نبي أن تحلل على ميت  
فوق ثلاث الأعلى زوج  
أربعة أشهر وعشر ولا  
تكحل ولا تطيب ولا تلبس  
ثوباً مصبوغاً أو ثوباً مصبوغاً

كالرجال وفي الصلح بالذهب والقضو بالثلوث ونحوه وجهان الاصح جوازه وفيه نظر من جهة المعنى في المقصود بليس وفي المقصود بالاحداث قد عتد تأملها يترجح المتع والله أعلم **(قوله)** وقد رخص لنا بضم أوله أيضا وقد صرح برفعها في الباب الذي بعده **(قوله)** عند الطهر إذا اغتسل أحدنا من محضها في رواية الكشي من حيثها وفي الذي بعده ولا تحس طيبا إلا الأدنى طهرها إذا ظهرت **(قوله)** في سنة بضم النون وسكون الموحدة بعدها معجأة أي قطعة وتطلق على الشيء البسيط **(قوله)** من كست أظفار كذا فيه الكاف وبالإضافة وفي الذي بعده من قسط وأظفار بقاء وواو عاطفة وهو أوجه وخطأ عياض الأولى وقد تقدم بيانها في كتاب الحيض وقال بعده قال أبو عبد الله وهو البضاري القسط والكست مثل الكافور والقافور أي يجوز في كل منهما الكاف والقافى وزاد القسط أنه يقال بالهاء المشناة بدل الطاء فإذا كانت في الحرف الأول فقط قال النووي القسط والأظفار نوعان معروفان من الغزير وليس من مقصود الطبيب رخص فيه للمقتسلة من الحيض لزالة الراجحة الكريمة تتبعه أثر الدم لا للتطيب **(قلت)** المقصود من التطيب ههنا أن يخطئ في أجزائه آخر من غيرهما ثم تدقق في قصير طيبا والمقصود بهما هنا كما قال الشيخ أن تتبع ههنا أثر الدم لزالة الراجحة لا للتطيب وزعم الداودي أن المراد أنها تسحق القسط وتقصي المله آخر غسلها تذهب بالراجحة الحيض ورد عياض بأن ظاهر الحديث بآياه وأنه لا يحصل منها الرجحة طيبة إلا من التضرع كذا قال وفيه نظر واستدل به على جواز استعمال ما فيه منفعة لها من جنس ما منعت منه إذا لم يكن للترين أو التطيب كالتدهن بزيت في شعر الرأس وغيره **(قوله)** باب غسل الحادة ثياب العصب ذكر فيه حديث أم عطية مصرح برفعها وزاد في أوله لا يحل لأمرأة الحديث مثل حديث أم حبيبة الماضي قبله وزاد بعده قوله الأعلى زوج فأنها لا تكحل ولا تلبس نوبا بمصوغا الأوب عصب وقد تقدم شرحه في الذي قبله ووقع فيه فوق ثلاث وتقدم في حديث أم حبيبة في الطريق الأولى ثلاث لبال وفي الطريق الثانية ثلاثة أيام وجمع بإرادة اللبالي أيامها ويحصل المطلق هنا على المقصد الأول ولذلك أنت وهو محمول أيضا على أن المراد ثلاث لبال أيامها وذهب الأوزاعي إلى أنها تعد ثلاث لبال فقط فإن مات في أول الليل أفلعت في أول اليوم الثالث وإن مات في أثناء الليل وفي أول النهار وفي أثناءه لم تقطع إلا في صبيحة اليوم الرابع ولا تنسق **(قوله)** وقال الأنصاري هو محمد بن عبد الله بن المنجي البضاري وقد أخرج عنه الكثير بواسطة وبلا واسطة وهشام وهو الدستراقي المذكور في الذي قبله **(قوله)** نهي النبي صلى الله عليه وسلم ولا تحس طيبا كذا ورد مختصرا وهو في الأصل مثل الحديث الذي قبله وقد وصله البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي عن الأنصاري بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي أن يتخذ المرأة فوق ثلاثة أيام الأعلى زوج فأنها تتخذ عليه أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس نوبا بمصوغا الأوب عصب ولا تكحل ولا تحس طيبا **(قوله)** إلا الأدنى طهرها أي عند قرب طهرها أو أقل طهرها وقد تقدم شرحه قبل ثم ذكر المصنف حديث أم حبيبة من طريق سفيان وهو الثوري عن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم شيخ مالئ فيه وقدمت في شرحه أيضا **(قوله)** باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا في قوله خير

وقدر رخص لنا عند الطهر إذا اغتسل أحدنا من محضها في سنة من كست أظفار وكأنتهي عن اتباع الجنائز قال أبو عبد الله القسط والكست مثل الكافور والقافور بسنة قطعة **(باب)** تلبس الحادة ثياب العصب **(حديثنا)** الفضل بن دكين حدثنا عبد السلام بن حرب عن هشام عن حفصة عن أم عطية قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ فوق ثلاث الأعلى زوج فأنها لا تكحل ولا تلبس نوبا بمصوغا إلا نوبا عصب وقال الأنصاري حدثنا هشام حدثنا حفصة حدثتني أم عطية نهي النبي صلى الله عليه وسلم ولا تحس طيبا إلا الأدنى طهرها إذا ظهرت بسنة من قسط وأظفار قال أبو عبد الله القسط والكست مثل الكافور والقافور **(باب)** والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا في قوله خير



تحدثني اسحق بن منصور أخيراً وأرو عن عبادته حدثنا شبل عن ابن أبي نعيم عن مجاهد الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً قال كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها وأحبها فأنزل الله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لازواجهم متاعاً إلى الحول غير استخراج فان خرجن (٤٣٤) فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف قال جعل الله لها تمام السنة سبعة أشهر وعشرين ليلة

وصية ان شامت سكنت في وصيتها وان شامت خرجت وهو قول الله تعالى غير استخراج فان خرجن فلا جناح عليكم فالعدة كالهي واجب عليها نعم ذلك عن مجاهد وقال عطاء عن ابن عباس نسخت هذه الآية عدتم ساعتها فاعتد حيث شامت وقول الله تعالى غير استخراج هو قال عطاء ان شامت احدثت عند أهلها وسكنت في وصيتها وان شامت خرجت لقول الله فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن قال عطاء ثم جاء الميراث ففسخ السكينة فتعدت حيث شامت ولا سكتي لها • حدثنا محمد بن كثير عن سفيان عن عبد الله بن أبي بكر بن عروبن حرم حدثني جعد بن نافع عن زينب ابنة أم تميم عن أم حبيبة ابنة أبي سفيان لما جاءها فأنى أميا دعت بطيب فحست ذراعها وقالت مالي بالطيب من حاجة لولا اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تضي على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشراً وقوله (باب مهر البغي والنكاح الفاسد) • وقال الحسن اذا تزوج محترمة وهو لا يشتر فرق بينهما ولها ما اخذت وليس لها غيره ثم قال بعد لها صداقها

والاكثر وساق في رواية كريمة الآية بكملها (قوله حدثني اسحق بن منصور) تقدم في تفسير البقرة هذا الحديث بهذا السند وسيفت هناك ما قبل فيه من تطبيق وغيره ووقع هناك اسحق غير منسوب ففسر ابن راهويه وقد ظهر من هذه الطريق انه ابن منصور ولعله كان عنده عنهما جميعاً وقوله كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها وأحبها كذا الذي ذكره عن الكشي في وذكر واجب اما لانه صفة محذوف أي أمر أو اجبا أو ضمن العدة معنى الاعتداد وفي رواية كريمة واجب على أنه خبر مبتدأ محذوف قال ابن بطال ذهب مجاهد إلى أن الآية وهي قوله تعالى يبرصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا نزلت قبل الآية التي فيها وصية لازواجهم متاعاً إلى الحول غير استخراج فكيف قبلها في التلاوة وكان الحامل له على ذلك استشكل أن يكون النسخ قبل المنسوخ فخرى أن استعماله ما يمكن بحكم غير مبتدأ فجلوا أن يجب الله على المعتدة ترضي أربعة أشهر وعشروا ويجب على أهلها أن تبقى عندهم سبعة أشهر وعشرين ليلة تمام الحول ان أقامت عندهم اهـ ملخصاً قال وهو قول لم يقله أحد من المفسرين غيره ولا يابعه عليها من الفقهاء أحد بل أعقبوا على أن آية الحول منسوخة وان السكينة تبع للعدة فلان نسخ الحول في العدة لا يربعة أشهر وعشرا نسخت السكينة أيضا وقال ابن عبد البر يختلف العلماء أن العدة بالحول نسخت إلى أربعة أشهر وعشروا وانما اختلفوا في قوله غير استخراج فالجمهور على أنه نسخ أيضا وروى ابن أبي نعيم عن مجاهد في حديث الباب قال ولم يتابع على ذلك ولا قال أحد من علماء أهل من العدة والتابعين به في مدة العدة بل روى ابن جريح عن مجاهد في قدرها مثل ما عده الناس فارتفع الخلاف واختص ما نقل عن مجاهد وغيره بعبدة السكينة على أنه أيضا شاذ لا يقول عليه والله أعلم (قوله باب مهر البغي والنكاح الفاسد) البغي بكسر الميم وتشديد الصاد ثمانية وزن فاعيل من البغاء وهو الزنا بتوى في ثلثة نكاح المهر والمؤث قال الكرمان وقيل وزنه فاعول لان أصله بغوى أبدلت الواو باء ثم كسرت الغين لاجل الياء التي بعدها والتقدير ومهر من نكحت في النكاح الفاسد أي بشبهة من اخلل شرط أو نحو ذلك (قوله وقال الحسن) هو البصري (اذ تزوج محترمة) تشديد لامرأة المستقلى فسخ المهر والراء وسكون الحاء بينهما والضمير وبهذا الثاني جزم ابن التين وقال أي ذاعمره (قوله وهو لا يشتر) احتراز عما اذا تمعد وهذا القيد ومفهوما يطابق الترجمة وقال ابن بطال اختلف العلماء فيها على قولين فهم من قال لها المسمى ومنهم من قال لها مهر المثل وهم الأكثر (قوله فرق بينهما) بضم أوله (قوله وليس لها غيره) قال بعد لها صداقها هذا الاثر وصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن يونس عن الحسن مثله الى قوله وليس لها غيره ومن طريق مطر الوراق عن الحسن نحوه وقال لها صداقها أي صداق مثلها ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث • الاول حديث أبي سعد وهو عقبه بن عمرو الانصاري في النهي عن غن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي

وقوله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تضي على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشراً (باب مهر البغي والنكاح الفاسد) • وقال الحسن اذا تزوج محترمة وهو لا يشتر فرق بينهما ولها ما اخذت وليس لها غيره ثم قال بعد لها صداقها



المسيح فلامتنعها لأنها تقتض عن المسيحي فكيف ثبت لها قدر زائده عن فرض لها  
 قدر معلوم مع وجود المسيس وهذا أحد قولى العلماء أحد قولى الشافعى أيضا وعن أبى  
 حنيفة فتخص المتعين طلقها قبل الدخول ولم يسم لها صداقا وقال الليث لا يجب المتعة  
 أصلا وبه قال مالك واحتج به بعض أتباعه بأنها لم تقدر وتعتق بأن عدم التقدير لا يمنع  
 الزوج من كسفة القريب واحتج بعضهم بأن شريح يقول منع أن كنت محسنا منع أن كنت  
 متقبلا ولا دلالة فيه على ترك الزوج وذمت طائفة من السابق إلى أن لكل مطلقة متعة من غير  
 استثناء وعن الشافعى مثله وهو الرابع وكذا تجب في كل فرقة إلا في فرقة وقعت بسبب منها  
 (قوله وقوله تعالى والمطلقات متاع بالمعروف) تمك به من قال بالعموم ونحوه من فصل بما  
 تقدم في الآية الأولى (قوله ولم يذكر التلى صلى الله عليه وسلم في الملاءنة متعة حين طلقها  
 زوجها) قد تقدمت أحاديث اللعان مستوفاة الطرق وليس في شيء منها اللمعة ذكر فكأنه تمسك  
 في ترك المتعة للملاءنة بالعدم وهو مبنى على أن الفرقة لا تقع بنفس اللعان فأما من قال أنها تقع  
 بنفس اللعان فأجاب عن قوله في الحديث فطلقها بأن ذلك كان قبل علمه بالحكم كما تقدم تقريره  
 وحديثه فلا تدخل الملاءنة في عموم المطلقات ثم ذكر حديث ابن عمر في قصة الملاءنة وقوله فيه  
 وإن كنت كتابا وقع في رواية الكشمي وإن كنت كذبت عليها (خاتمة) واشقل كتاب الطلاق  
 وتوابعه من اللعان والظهار وغير ذلك من الأحاديث المرفوعة هل ما هو غناية عشر حديثا  
 المطلق منها ست وعشرون حديثا والباقي وصول المكر منه فيه وفيما مضى اثنا وتسعون  
 حديثا والخالص ست وعشرون حديثا ووافقه مسلم على تحريمها سوى حديث عائشة  
 وحديث أبي أسيد وسيد يسهل بن سعد ثلاثا في قصة الجونية وحديث علي لم نعلم أن القلم  
 رفع عن التائم الحديث وهو معلق وحديث ابن عباس في قصة ثابت بن قيس في الخلع وحديثه  
 في ذريح بريرة وحديثه كن المشركون على منزلتين وحديث ابن عمر في نكاح الفمقة وحديثه  
 في تفسير الأيلا وحديث المسور في شأن سمعة وحديث عائشة كانت فاطمة بنت قيس في  
 مكان وحش وهو معلق وفيه من الآثار من الصحابة فمن بعدهم تسعون أثرا والله أعلم

\*(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(كتاب النفقات وفضل النفقة على الأهل)\*

كذلك الكريمة وقد تقدم في رواية أبي ذر والنسفي كتاب النفقات ثم السهلة ثم قال باب  
 فصل النفقة على الأهل وسقط لفظ باب لأبي ذر (قوله وقول الله عز وجل ويسألونك ماذا  
 ينفقون قل العفو كذلك بين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة) كذلك الجميع  
 ووقع للنسفي عند قوله قل العفو وقد قرأ الأكر قل العفو بالتصبي أي تنفقون العفو أو أنفقوا  
 العفو وقرأ أبو عمرو وقبله الحسن وقادة قل العفو بالرفع أي هو العفو ومثله قولهم ماذا  
 ركبنا أغرس أم يعبر يجوز الرفع والسبب (قوله وقال الحسن العفو الفضل) وصله عبد بن  
 حمد وجهه الله بن أجلي في زيادات الزهد بسند صحيح عن الحسن المصري وزاد ولوم على  
 التكفاف وأخرج عبد بن حميد أيضا من وجه آخر عن الحسن قال أن لا تجهدا ما لك ثم تعدا ل

وقوله وللصطلقات متاع  
 بالمعروف حق على المتقين  
 كذلك بين الله لكم آياته  
 لعلكم تعقلون ولم يذكر  
 النبي صلى الله عليه وسلم في  
 الملاءنة متعة حين طلقها  
 زوجها • حديثا قبيحة بن  
 سعيد حديثا شافيا عن عمرو  
 عن عبيد بن جبير عن ابن عمر  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال للبتلاء عشرين حسابا  
 على الله أحدا كما كاذب  
 لاسبل لك عليها قال يا رسول  
 الله ما لي قال لا مال لك إن  
 كنت صدقت عليها فهو بما  
 استقبلت من فرجها وإن  
 كنت كاذبا فذلك أبعد  
 وأبعد لك منها

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*  
 \*(كتاب النفقات وفضل  
 النفقة على الأهل  
 وقول الله عز وجل  
 ويسألونك ماذا ينفقون قل  
 العفو كذلك بين الله لكم  
 الآيات لعلكم تتفكرون  
 في الدنيا والآخرة)\* وقال  
 الحسن العفو الفضل

الناس فعرف بهذا المراد قوله الفضل أي ما لا يؤثر في المال فمحققه وقد أخرج ابن أبي حاتم  
من مرسل يحيى بن أبي كثير بسند صحيح إليه أنه بلغه أن معاذ بن جبل ونعيلة سألا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقالا لئن لئنا رآه وأهلين فلتنق من أموالنا فقلت وجهداً بيني وبين أبا بصير  
من أيردها في هذا الباب وقد جاء عن ابن عباس وجاعة أن المراد بالعفو ما فضل عن الأهل  
أخرجه ابن أبي حاتم أيضاً ومن طريق مجاهد قال العفو الصدقة المفروضة من طريق علي بن  
أبي طلحة عن ابن عباس العفو ما لا يتبين في المال وكان هذا قبل أن تفرض الصدقة فلما اختلفت  
هذه الأقوال كان ما جاء من السبب في نزولها أولى أن يؤخذ به ولو كان مرسلًا ثم ذكر في الباب  
أربعة أحاديث الأول حديث أبي مسعود الأنصاري وهو عتبة بن عروة **(قوله عن عدي بن ثابت)**  
تقدم في الإيمان من وجه آخر عن شعبة أخبرني عدي بن ثابت **(قوله عن أبي مسعود)**  
الأنصاري فقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال عن النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله عن أبي مسعود)**  
هو شعبة بنه الأسعاعلي في رواية له من طريق علي بن الجعد عن شعبة فذكره إلى أن قال عن  
أبي مسعود فقال قال شعبة قلت قال عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم وتقدم في كتاب الإيمان  
عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير مرادة فذكر المن مثله وفي المغازي عن مسلم  
ابن إبراهيم عن شعبة عن عدي عن عبد الله بن يزيد أنه سمع أبا مسعود البصري عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وذكر المن مختصر ليس فيه وهو يحتسبها وهذا مقيد لطلب ما جاء في أن الاتفاق على  
الأهل صدقة كحديث سعد رابع أحاديث الباب حيث قال في عيهما أنفق فهو لك صدقة  
والمراد بالاحتساب القصد إلى طلب الأجر والمراد بالصدقة الثواب وإطلاقها عليه مجاز وقرئته  
الاجماع على جواز الاتفاق على الزوجة الهاشمية مثل الأهل من مجاز التشبيه والمراد به أصل  
الثواب لا في كتبه ولا كفيته ويستفاد منه أن الأجر لا يحصل بالعمل الأمقر وبالنسبة لهذا  
أدخل البصري حديث أبي مسعود المذكور في باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسب وحذف  
المقدار من قوله إذا نفي لأرادة التعميم ليشمل الكثير والقليل وقوله على أهله يحتمل أن يشمل  
الزوجة والأقارب ويحتمل أن يخص بالزوجة ويطلق بمن عداها بطريق الأولى لأن الثواب  
إذا ثبت فها هو واجب فنبوه فيما ليس بواجب أولى وقال الطبري ما ملخصه الاتفاق على الأهل  
واجب والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصده ولا منافاة بين كونها واجبة وبين تسببها  
صدقة بل هي أفضل من صدقة التطوع وقال المهلب النفقة على الأهل واجبة بالإجماع وإنما  
سمها الشارع صدقة خشية أن يفتروا أن قيامهم بالواجب لا أجر لهم فيه وقد عرفوا أن  
الصدقة من الأجر فترفعهم أنها لهم صدقة حتى لا يحضر جواها إلى غير الأهل الأبعد أن يكفؤهم  
ترغيباً لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع وقال ابن المنذر تسمة النفقة صدقة من  
جنس تسمة الصدقات فلهذا كان احتياج المرأة إلى الرجل كاحتياجها إليها في النكاح والتأخير  
والحصص وطلب الولد كان الأصل أن لا يجيب لها عليه شيء إلا أن الله خص الرجل بالفضل على  
المرأة لقيام عليها ورفع عليها بذلك درجات حتى ثم جاز إطلاق النكاح على الصداق والصدقة على  
النفقة الحديث الثاني **(قوله حدثنا اسمعيل)** هو ابن أبي أويس وهذا الحديث ليس في الموطأ  
وهو على شرط شيخنا في تقريبه لا سيادة لكنه لما لم يكن في الموطأ لم يضر حجه كظاهره ولكنه

حدثنا آدم بن أبي إياس  
حدثنا شعبة عن عدي بن  
ثابت قال سمعت عبد الله  
ابن يزيد الأنصاري عن أبي  
مسعود الأنصاري فقلت  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال إذا نفي  
المسلم نفقة على أهله  
وهو يحتسبها كانت له  
صدقة حدثنا اسمعيل قال  
حدثني مالك بن أبي الزناد  
عن الأعرج عن أبي هريرة  
رضي الله عنه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال

أخرج من رواية همام عن أبي هريرة وقد أخرجه الإصماعيلي عن طريق عبد الرحمن بن القاسم وأبو نعيم عن طريق عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك **(قوله)** قال الله أنفق يا ابن آدم أنفق عليك أنفق الأولي بفتح أوله وسكون التثنية بصيغة الأمر بالاتفاق والثانية بضم أوله وسكون التثنية على الجواب بصيغة المضارع وهو عبد الخلف ومنه قوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو مخلّفه وقد تقدم القدر المذكور من هذا الحديث في تفسير سورة هود من طريق شعب ابن أبي جزة عن أبي الزناد في أشباه حديث ولفظه قال الله أنفق أنفق عليك وقال بداهة ملائي الحديث وهذا الحديث الثاني أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق سعيد بن داود عن مالك وقال صحيح تفرد به سعيد عن مالك وأخرج مسلم الأول من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ أن الله تعالى قال أنفق أنفق عليك الحديث وفرقه البخاري كما سيأتي في كتاب التوحيد وليس في روايته قال في الغدل على أن المراد بقوله في رواية البابيا ابن آدم النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يراد جنس بني آدم ويكون تخصيصه صلى الله عليه وسلم بإضافته إلى نفسه لكونه رأس الناس فتوجه الخطاب إليه ليعمل به ويلفقه أمته وفي تركه تقييد النفقة بشئ معين ما يرشد إلى أن الحديث على الاتفاق يشمل جميع أنواع الخلق وسيأتي شرح حديث شعيب مبسوطا في التوحيد أن شاء الله تعالى الحديث الثالث **(قوله)** عن زور بن زيد في رواية محمد بن الحسن في الموطن عن مالك أخبرني زور **(قوله)** الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله كذا قال جميع أصحاب مالك عنه في الموطن وغيره وأكثروا ساقه على لفظ رواية مالك عن صفوان ابن سليم به مرسلات ثم قال عن زور بن زيد عن مالك عن الأديب عن أسعبل بن أبي أويس عن مالك كذا واقتصر أبو فرقة موسى بن طارق على رواية مالك عن زور فقال الساعي على الأرملة والمسكين له صدقة بين ذلك الدارقطني في الموطن **(قوله)** أو القائم الليل الصائم النهار هكذا الجميع عن مالك بالمثل لكن لا كثرهم مثل معنى بن عيسى وابن وهب وابن بكير في آخرين بلفظ أو كذا يصوم النهار ويقوم الليل وقد أخرجنا من مباحه من رواية الدراودي عن زور بمثل هذا اللفظ لكن قاله بالواو لا بلفظ أو وسيأتي في الأديب من رواية القعني عن مالك بلفظ وأحسبه قال كالتائم لا يفتر والصائم لا يقطر شك القعني وقد ذكره أكثر بالمثل عن مالك لكن بعينه فجعل اختصاص القعني باللفظ الذي أورده ومعنى الساعي الذي يذهب ويحيى في تحصيل ما ينفع الأرملة والمسكين والأرملة بالراء المهملة التي لازوج لها والمسكين تقدم بيانه في كتاب الزكاة وقوله القائم الليل يجوز في الليل الحركات الثلاث كما في قولهم الحسن الوجه ومطابقة الحديث للترجمة من جهة إمكان انصاف الأهل أي الأقارب الباقين المذكورين فإذا ثبت هذا الفضل لم ينق على من ليس له بقرب من انصاف بالوصفين فالمنفق على المنصف أولى الحديث الرابع حديث سعيد بن أبي وقاص في الوصية بالثلث وقد تقدم شرحه في الوصايا والمراد منه هنا قوله ومهما أنفقت فهو لك صدقة حتى اللقمة ترفعها في أمر أنك وقد أخرج مسلم من حديث مجاهد عن أبي هريرة رفعه دينار أعطيه مسكنا ودينارا أعطيه في رقعة ودينارا أعطيه في سبيل الله ودينارا أعطيه على أهلك قال الدينار الذي أنفقت على أهلك أعظم أجرا ومن حديث أبي قلابة عن أبي أسامة عن زور بن رفعه أفضل دينار ينقعه الرجل

قال الله أنفق يا ابن آدم أنفق عليك حديثنا يحيى ابن قزعة حديثنا مالك عن زور بن زيد عن أبي القعني عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو القائم الليل الصائم النهار حديثنا محمد ابن كثير أخبرنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عامر ابن سعد عن سعد رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في مال صريض بمكة فقلت لي مال أوصي بحالي كله قال لا قلت فالتطير قال لا قلت فالتلث قال التلث والتلث كثيران تدع ورتك أغصا من أن تدعهم عالة يتكفون الناس في أيديهم ومهما أنفقت فهو لك صدقة حتى اللقمة ترفعها في أمر أنك ولعل الله يرفعك ينتفع بك بأبصارك وآخرون

دينار نفقة على عياله ودينار نفقة على دابته في سبيل الله ودينار نفقة على أصحابه في سبيل  
 الله قال أبو قتادة بدأ بالعيال وأي رجل أعظم أجراً من رجل يتق على عياله ويعظم بنفسهم  
 الله به قال الطبري السدا متقى الاتفاق بالعيال يتناول النفس لأن نفس المؤمن من جنس عياله بل  
 هي أعظم حقاً عليهم من بقية عياله أذ ليس لأحد أحداً غير ما تلاف نفسه ثم الاتفاق على عياله  
 كذلك **(قوله باب وجوب النفقة على الأهل والعيال)** الظاهر أن المراد  
 بالأهل في الترجمة الزوجة وعطف العيال عليهما من العاصم بعد انقضاء أو المراءب الأهل  
 الزوج والأتارب والمراءب العيال الزوجية والندم فتكون الزوجة ذكراً مرتين تأكيدا  
 لحقها ووجوب نفقة الزوجة تقدم دليله أول التفقات ومن السنة حديث جابر عند مسلم  
 ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ومن جهة المعنى أنها محمولة عن التكسب خلق  
 الزوج وانقضاء الإجماع على الوجوب لكن اختلفوا في تقديره فذهب الجمهور إلى أنها  
 بالكفاية والشافعي ومطامقة كما قال ابن المنذر إلى أنها بالامداد ووافق الجمهور من الشافعية  
 أصحاب الحديث كابن خزيمة وابن المنذر ومن غيرهم أبو الفضل بن عبدان وقال الروياني في  
 الحلية هو القياس وقال الترمذي في شرح مسلم ما سألني في باب إذا لم يتفق الرجل فلم ير أن  
 تأخذ بدسيسة أبواب وعسك بعض الشافعية بأنها لو قدرت بالحاجة لسقطت نفقة المرأة  
 والغنية في بعض الأيام فوجب الحاقها بما يشبه الدوام وهو الكفاية لا سيما في الاستقراء في  
 الذم وهو يقول تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم فاعبروا بالكفاية والامداد معتبرة  
 في الكفاية فوجدت في هذا الدليل أنهم محصوا الأعيان عنه وبأنهم لو كانت معه على العادة  
 سقطت بخلاف الكفاية فيهم ما والراجح من حيث الدليل أن الواجب الكفاية ولا سيما وقد نقل  
 بعض الأئمة الإجماع الفعلي في زمن العصابة والتابعين على ذلك ولا يحفظ عن أحد منهم خلافه  
**(قوله أفضل الصدقة ما تركت غنى)** تقدم شرحه في أول الزكاة ويان اختلاف الفقهاء وكذا قوله  
 والبد العلياً وقوله وأبداً يعني تقول أي يجب عليك نفقته يقال عال الرجل أهله إذا ما منهم أي  
 قام بما يحتاجون إليه من قوت وكسوة وهو أمر بتقديم ما يجب على ما لا يجب وقال ابن المنذر  
 اختلف في نفقة من يطلع من الأولاد ولأهله ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد  
 أملاً كانوا أو بالغين أنا نأخذ كذا إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها وذهب الجمهور إلى أن  
 الواجب أن يتفق عليهم حتى يبلغ الذكر أو تتزوج الأنثى ثم لا نفقة على الأب إلا أن كانوا زنى فإن  
 كانت لهم أموال فلا وجوب على الأب وألحق الشافعي ولد الولد وان سفل الولد في ذلك وقوله  
 تقول المرأة رقي في رواية للتسائي من طريق محمد بن مجاهد عن زيد بن أسلم عن أبي صالح مرفوعاً  
 من أئمة يارسل الله قال أمر أئمة الحديث وهو وهم والصواب ما أخرجه هون من وجه آخر عن  
 ابن مجاهد به وفيه فسل أبو هريرة من قولها يا أبا هريرة وقد عسك بهذا بعض الشراح وغفل عن  
 الرواية الأخرى وروح ما فهمه مما أخرجه الدارقطني من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي  
 هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة تقول لا وجهاً أطعمني ولا حنفية لأنني حفظ  
 عاصم شيئاً والصواب التخصيل وكذا وقع للاسماعلي من طريق أبي معاوية عن الأعمش بسند  
 حديث الباب قال أبو هريرة تقول أمر أئمة الخ وهو معنى قوله في آخر حديث الباب لا هذا من كيس

\* (باب وجوب النفقة على  
 الأهل والعيال) \* حدثنا  
 عمر بن حفص حدثنا أبي  
 حدثنا الأعمش حدثنا أبو  
 صالح قال حدثني أبو هريرة  
 رضي الله عنه قال قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم أفضل  
 الصدقة ما تركت غنى والبد  
 العلياً من البد السفلى  
 وأبداً يعني تقول

تقول المرأة امانا ان طعمتي  
وامانا تطلقني ويقول  
العبد اطعمني واستعملني  
ويقول الابن اطعمني  
الى من تدعى فقالوا  
يا ابا هريرة سمعت هذا من  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لا هذا من كس  
ابي هريرة حدثنا سعيد بن  
صغير قال حدثني الليث قال  
حدثني عبد الرحمن بن خالد  
ابن مسافر عن ابن شهاب عن  
ابن المسيب عن ابي هريرة  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال خير الصدقة ما كان  
عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول  
باب حبس الرجل قوت  
سنة على أهله وكف  
نفقات العيال هـ حدثني  
محمد بن سلام أخبرنا وكيع  
عن ابن عينة قال قال لي  
معمر قال في الثوري هل  
معت في الرجل يجمع لاهله  
قوت سنتهم أو بعض السنة  
قال معمر فلم يحضرني ثم  
ذكرت حديثا حدّثه ابن  
شهاب الزهري عن مالك بن  
أوس عن عمر رضى الله عنه  
أن النبي صلى الله عليه وسلم

أبي هريرة ووقع في رواية الاسماعيلي المذكورة قالوا يا ابا هريرة تشي تقول من رأيتك أو من قول  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا من كسبي وقوله من كسبي هو بكسر الكاف لا كثرأى  
من حاصله اشارة الى أنه من استنباطه مما فهمه من الحديث المرفوع مع الواقع ووقع في رواية  
الاصيلي بفتح الكاف أي من فطنته **(قوله)** تقول المرأة امانا أن تطعمني في رواية النسائي عن  
محمد بن عبد العزيز عن حفص بن غثا سند حديث الباب امانا أن تشق على **(قوله)** ويقول العبد  
اطعمني واستعملني في رواية الاسماعيلي ويقول خادمك ااطعمني والانبعي **(قوله)** ويقول  
الابن ااطعمني الى من تدعى في رواية النسائي والاسماعيلي تكني وهو يعني واستدل به على أن  
من كان من الاولاد له مال أو حرفة لا تجب نفقته على الاب لان الذي يقول الى من تدعى انما هو  
من لا يرجع الى شيء سوى نفقة الاب ومن له حرفة أو مال لا يحتاج الى قول ذلك واستدل بقوله  
امانا أن تطعمني وامانا أن تطلقني من قال يفرق بين الرجل وامرأته اذ أعسر بالنفقة واختارت  
فراقه وهو قول جمهور العلماء وقال الكوفيون يلزمها الصبر وتعلق النفقة بذمتها واستدل  
الجمهور بقوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا وأجاب الخالف بأنه لو كان القراق واجبا  
لما جازا لابقاء اذ ارضيت ويرد عليه بأن الاجماع دل على جواز الابقاء اذ ارضيت فبق ما عاده على  
عموم النهي وطعن بعضهم في الاستدلال بالآية المذكورة بأن ابن عباس وجاعق من التابعين  
قالوا نزلت فيمن كان يطلق فاذا كادت العدة تنقضي راجع والحجاب أن من قاعدتهم ان العدة  
بعموم اللفظ حتى تمسكوا بحديث جابر بن مبرة اسكنوا في الصلاة تركوا رفع اليدين عند الركوع  
مع أنه انما ورد في الاشارة لا الايدي في التشهد بالسلام على فلان وفلان وهما تمسكوا بالسبب  
واستدل الجمهور ايضا بالقياس على الرقيق والحوان فان من أعسر بالاتفاق عليه أجبر على  
بيعه انفا واوله الله أعلم **(قوله باب)** حبس الرجل قوت سنة على أهله وكف نفقات  
العيال ذكر فيه حديث عمر وهو مطابق لركن الترجمة الاول وأما الركن الثاني وهو كيفية  
النفقة على العيال فلم يظهر لي أولا وجه أخذه من الحديث ولا رأيت من تعرض له ثم رأيت أنه  
يمكن أن يؤخذ منه دليل التقدير لان مقدار نفقة السنة اذا عرف عرف منه فوز بعها على أيام  
السنة فغير عرف حصص كل يوم من ذلك فكانه قال لكل واحدة في كل يوم قدر معين من الغل  
المذكور والاصل في الاطلاق التسوية **(قوله)** حدثني محمد بن سلام **(كأن في رواية كريمة)**  
وللا كثر حدثني محمد حسب **(قوله)** قال لي معمر قال في الثوري هذا الحديث مما قال ابن  
عينة سمعنا من الزهري فرواه عنه واسطه معمر وقد رواه أيضا عن عمرو بن دينار عن الزهري  
بأنهم من سياق معمر وقد قدم في تفسير صورة الحشر وأخرجه الجدي وأحمد في مسندهما عن  
سفيان عن معمر وعمرو بن دينار جميعا عن الزهري وقد أخرج مسلم رواية معمر وحدها عن يحيى  
ابن يحيى عن سفيان عن معمر عن الزهري ولكنه لم يسق لفظه وقد أخرج اسحق بن زاهر به  
رواية معمر منفردة عن سفيان عنه عن الزهري بلفظ كان يثق على أهله نفقة سنة من مال بني  
التضير ويحل ما بقي في الكراع والسلاح عودا أخرج مسلم الحديث مطولا من رواية عبد الرزاق  
عن معمر عن الزهري وفي كل من الاسنادين رواية الاقران فان ابن عينة عن معمر قرنان  
وعمر بن دينار عن الزهري كذلك ويؤخذ منه المذا كثر العلم والقاء العالم المسئلة على نظيره

كان يبيع فخل بن الصير ويحس لاهل قوت سنتمهم • حدثنا سعد بن عفير قال حدثني ابي الدث قال حدثنا عقيل عن ابن شهاب قال  
 اخبرني مالك بن اوس بن الحداد وكان محدث بن جبر بن مطعم ذكر لي ذكر امان حديثه فانطلقت حتى دخلت على مالك بن اوس  
 فسأله فقال مالك انطلقت حتى ادخل على عمراذام حاجر فاقضال هل للفي عثمان وعبد الرحمن والزيبر وسعد يستأذنون  
 قال نعم فاذن لهم قال فدخلوا وسلبوا ولبسوا انتم بثر فاقضال فقال لعمر هل للفي على وعباس قال نعم فاذن لهم فاجلوا خلا سلبا  
 وجلسا فقال عباس يا امير المؤمنين انقض يعني وبين هذا فقال الهط عثمان واصحابه يا امير المؤمنين انقض بينهم ما وارجح احدهما  
 من الآخر فقال عمر اتقدوا انشدكم بالله الذي به تقوم السما والارض هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث  
 ماتر كما صدقة يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه قال الهط قد قال ذلك فاقبل عمر على وعباس فقال انشدكم بالله الذي  
 نعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك قال قد قال ذلك قال عرفاني (٤٤١) احدثكم عن هذا الامران الله كان خص  
 رسوله صلى الله عليه وسلم في

ليستخرج ما عنده من الحفظ وثبت معرو واصافه لكونه اعترف انه لا يستحضر انذ الذي  
 المسئلة شيئا لم ياذكرها اخبرنا الواقعة كما هي ولم يأت بما تقدم (تجمله) كان يبيع فخل بن  
 الصير ويحس لاهل قوت سنتمهم) كذا ورد مختصرا ثم ساق المصنف الحديث بطوله من طريق  
 عقيل عن ابن شهاب الزهري وقد تقدم شرحه مستوفى في اوائل فرض النجس قال ابن دقيق  
 العبد في الحديث جواز الادخار لاهل قوت سنة وفي الساق ما يؤيد خلفه الجمع منه وبين حديث  
 كان لا يدخر شيئا ليعمل على الادخار لنفسه وحديث الباب على الادخار لقوله ولو كان له في ذلك  
 مشاركة لكن المصنف انهم المقصد بالادخار ونهى في لوم يوحد والم بدخر قال والمنكحون على  
 لسان الطرية تمجلاوا وبعضهم ما زاد على السنة خارجا عن طريقة التوكل انتهى وفيه اشارة  
 الى الرد على الطبري حيث استدلل بالحديث على جواز الادخار مطلقا خلا من منع ذلك وفي الذي  
 نقله الشيخ تقصيد الساتة اساء الصبر والورد لكن استدلال الطبري قوي بل التقصيد السنة انما  
 جاء من ضرورة الواقع لان الذي كان يدخر لم يكن يحصل الامن السنة الى السنة لانه كان ما تقرأ  
 وما شاعرا فلو قدر ان شيئا ما يدخر كان لا يحصل الامن سنتين الى سنتين لا تقضي الحال جواز  
 الادخار لاجل ذلك والله اعلم ومع كونه صلى الله عليه وسلم كان يحتبس قوت سنة ليعالها فكان في  
 طول السنة رجعا استبرئ منهم لم يرد عليه ويعوضهم عنه ولذلك مات صلى الله عليه وسلم ودرعه  
 مرهونة على شعيرة اقترضه قوت الاله واختلف في جواز ادخار القوت لمن يشتره من السوق قال  
 عياض اجازة يقوم واحصوا بهذا الحديث ولا يحققه لانه انما كان من مغل الارض ومنعه قوم  
 الا ان كان لا يضرب بالسعر وهو متجه ارقا فابالاس ثم محل هذا الاختلاف اذ لم يكن في حال  
 الضيق والافتلا يجوز الادخار في تلك الحالة أصلا (تجمله) نفقة المرأة اذا  
 غاب عنها زوجها ونفقة الولد ذكر فيه حديث عائشة في قصة هند امرأه ابي سفيان وسياقي

رسوله صلى الله عليه وسلم في  
 هذا المال شي لم يعطه  
 أحد غيره قال الله ما فاه الله  
 على رسوله منهم فإا رجفتم  
 عليه من خيل ولا ركاب الى  
 قوه قد رفكات هذه خالصة  
 لرسول الله صلى الله عليه  
 وسلم والله ما احتاز هادونكم  
 ولا استأثر به عليكم لقد  
 أعطاكموها وبها فيكم حتى  
 يفي منها هذا المال فكان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يثق على أهله نفقة سنتمهم  
 من هذا المال ثم ياخذ ما في  
 فيصعله يجعل مال الله فعمل  
 بذلك رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم حاشا أنشدكم بالله هل  
 تعلمون ذلك قالوا نعم قال لعلي  
 وعباس أنشدكم بالله هل  
 تعلمان ذلك قالان نعم ثم روى  
 الله عليه وسلم

(٥٦ - فتح الباري سمع) فقال أبو بكر أنولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها أبو بكر فعمل فيها بما عمل به فيار رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وأتوا حتى نذروا قبل على وعباس تزعمان أن أبابكر كذا وكذا والله يعلم انه فيها صادق يار راشد تابع الحق ثم  
 نوى الله أبابكر فقلت أنولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر فقبضها سنتين عمل فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وأبو بكر ثم جئتماني وكلتني واحدة وأمر كل جمع جئتماني نسائي نصيب من ابن أخيك وأني هذا نسائي نصيب امرأته من أمها  
 فقلت ان شئما دفعته الكعابي أن عليك عهد الله وشاقه لعلان فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم فعمل بها أبو  
 بكر وبعاملت به فيما منذوليت والافلاذ كلفاني فيها فقلت ادفعها اليها بذلك فدفعها اليها بذلك أنشدكم بالله هل دفعتم اليها بذلك  
 فقال الهط ثم قال فأقبل على علي وعباس فقال أنشدكم بالله هل دفعتم اليها بذلك قالان نعم قال أقتلسان مني قضاء غير ذلك  
 فوالذي بانه تقوم السما والارض لا أنقض فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة فان عجزت عني فادعها فانا أكفيهاها (باب  
 نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد)



حدثنا ابن مقاتل أخبرنا عبد الله (٤٤٢) أخبرنا يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت

شرح بعد أربعة أبواب وحديث أبي هريرة إذا أنضجت المرأة من كسب زوجها وقد مر شرحه في آخر النكاح (تنبيه) وقعت هذه الترجمة وحديثها متأخرة عن الباب الذي بعده عند التنقيح (قوله بأس) والوالدان يرضع أولادهن - حواين كلين إلى قوله بصير) كذا لا يذروا ولا أكثر وفي رواية كرهة إلى قوله بما تعلمون بصير (وقال وجهه وقصاه ثلاثون شهرا وقال وإن تعاسرتي فسترعه له أخرى لينفق ذو سعة من سعته) قيل دلت الآية الأولى على إيجاب الاتفاق على الرضعة من أجل إرضاعها الولد سواء كانت في العصة أم لا وفي الثانية الإشارة إلى قدر المدة التي يجب ذلك فيها وفي الثالثة الإشارة إلى مقدار الاتفاق وأنه بالظريح المنفق وفيها أيضا الإشارة إلى أن الإرضاع لا يقسم على الأم وقد تقدم في أوائل النكاح في باب لإرضاع بعد حولين الصحت في معنى قوله تعالى وجهه وقصاه ثلاثون شهرا وأخرج الطبري عن ابن عباس أن إرضاع الحولين مختص بعن وضعت لسته أشهر فمما وضعت لا كثر من ستة أشهر نقص من مدة الحولين تسكا بقوله تعالى وجهه وقصاه ثلاثون شهرا وتعقب عن زاد حلها على ثلاثين شهرا فإنه يلزم إسقاط مدة الرضاعة ولا قال به والصحيح أنها محمولة على الغالب وأخذ من الآية الأولى والثنية أن من ولد لسته أشهر فمما وضعت الحولين بالزوج (قوله وقال يونس) حواين يزيدوهذا لا ترويه ابن وهب في جامعه عن يونس قال قال ابن شهاب فذكره إلى قوله وتناور وأخرج ابن جرير عن طريق عقيل عن ابن شهاب نحوه وقوله ضارزها إلى غيرها يتعلق بمعناها أي منعها شتم إلى إرضاع غيرها فإذا أرضيت فليس بذلك ووقع في رواية عقيل والوالدان أحق برضاع أولادهن وليس لوالدة أن تضارز ولدها فأجاب رضاعه وهي تعطى عليه ما يعطى غيرها وليس للمولودة أن تزعم ولدها من ضارزها وهي تقبل من الأجر ما يعطى غيرها فان أراد إضفال الولد عن تراص منها وتشاوردون الحولين فلا بأس (قوله في آخر الكلام فصاه فطامه) هو تفسير ابن عباس أخرجه الطبري عنه وعن السدي وغيرهما والفصال مصدر يقال فاصلته أفاصله فواصله وفصلا إذا فارقت من خالطة كانت بينهما وفصال الولد منع من شرب اللبن قال ابن بطال قوله تعالى والوالدان يرضعن لطفه لفظ الخبر ومعناه الإصرار فيه من الإلزام كقولك حسب درهم أي اكسب بدرهم قال ولا يجب على الوالدة إرضاع ولدها إذا كان أبوها ميسرا بدليل قوله تعالى فان أرضعن لكم فآؤن أجورهن قال وإن تعاسرتي فسترعه له أخرى فدل على أنه لا يجب عليها إرضاع ولدها ودل على أن قوله والوالدان يرضعن أولادهن سقي لم يخف غاية الرضاعة التي مع اختلاف الوالدين في رضاع المولود جعلت حدا فاصلا (قلت) وهذا أحد القولين عن ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنمو عن ابن عباس أنه مختص بعن ولدت لسته أشهر كما تقدم قرأ أخرجه الطبري أيضا بسند صحيح إلا أنه اختلف في أصله وأوقفه على عكرمة وعن ابن عباس قول ثالث أن الحولين لغاية الإرضاع وأن لإرضاع بعدهما أخرجه الطبري أيضا ورواه ثقات إلا أنه منقطع بين الزهري وابن عباس ثم أخرج بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال ما كان من رضاعة بعد الحولين فلا رضاع وعن ابن عباس أيضا بسند صحيح مثله ثم أسند عن قتادة قال كان إرضاعها الحولين فرضا ثم خفف بقوله تعالى لمن أراد أن يترك الرضاعة والقول الثاني هو الذي عول عليه البصري ولهذا عقب الآية

حواين هذبت عتبه ففالت  
يا رسول الله ان يا أسفيان  
رجل مسيك فهل على حرج  
أن أطعم من الذي له عيالنا  
قال لا إلا المعروف وحديثنا  
يعني حديثنا عبد الرزاق عن  
معمر بن همام قال سمعت  
أبا هريرة رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قال إذا نفقت المرأة من  
كسب زوجها من غير أمره  
فله نصف أجره (باب)  
والوالدان يرضعن أولادهن  
حواين كلين لمن أراد أن يترك  
الرضاعة إلى قوله بصير  
وقال وجهه وقصاه ثلاثون  
شهرا وقال وإن تعاسرتي  
فسترعه له أخرى لينفق ذو  
سعة من سعته ومن قدر عليه  
رؤقه إلى قوله بعد عسر يسرا  
وقال يونس عن الزهري  
نهى الله تعالى أن تضارز  
والدة ولدها وذلك أن تقول  
الوالدة قلت مرضعتوهي  
أشبه لغذاء واشفق عليه  
وأرقق بمن غيرها فليس لها  
أن تأتي بعد أن يعطى لها  
نفسه ما جعل الله عليه  
وليس للمولودة أن تضارز  
ولدها ولده فيعتها أن ترضعه  
ضارزها إلى غير هذا فلا  
جناح عليهما أن يترضا  
عن طيب نفس والوالدة  
فان أراد إضفالها عن تراص  
منها وتشاوردون فلا جناح عليهما بعد أن يكون ذلك عن تراص منها وتشاوردون فصاه فطامه

الاولى الآية الثانية وهي قوله تعالى وحده وقصاه ثلاثون شهرا وما جزم به ابن بطال من ان الخبر  
يعني الامر هو قول الاكثر لكن ذهب جماعة الى انه خبر عن المشروعية فان بعض الودائع  
يجب عليهن ذلك وبعض لا يجب كاسياقي سله فليس الامر على عمومهم وهذا هو السرف  
السدول عن التصريح بالازام كان يقال وعلى الودائع ارضاء ولا دهن كما جاء بعده وعلى  
الوارث مثل ذلك قال ابن بطال وأكثروا هل التفسير على أن المراد بالودائع هنا المستورات  
المطقات أو أجمع الملاء على أن أجرة الرضاع على الزوج اذا خرجت المطلقة من العدة والام بعد  
الدينونة أولى بالرضاعة الا ان وجد الاب من يرضع له يكون مأسألت الا أن لا يقبل الولد غيره فاقصير  
بأجر مثلها وهو موافق للمنقول هنا عن الزهري واختلقوا في المتروجة فقال الشافعي وأكثروا  
الكوفيين لا يلزمها ارضاع ولدها وقال مالك وابن ابي ليلى من الكوفيين يجزى على ارضاع ولدها  
مادامت متزوجة وبالدوم احتج القائلون بأنها لا تجزى بأن ذلك ان كان لحرمة الولد فلا يتبعه لانها  
لا تجزى عليه اذا كانت مطلقة فلا لما جاع مع أن حرمة الولادة موجودة وان كان لحرمة الزوج  
لم يتبعه أيضا لانه لو أراد أن يستقدمها في حق نفسه لم يكن له ذلك ففي حق غيره أولى اه ويمكن أن  
يقال ان ذلك لحرمتها جميعا وقد تقدم كثير من مباحث الرضاع في أوائل الكتاب والله أعلم

**قوله ما عمل المرأة في تزوجها** أورد فيه حديث على في طلب فاطمة  
الانعام واطعن فيه قوله فيه تنكوا اليه ما تلقى في يدها من الرضى وقد تقدم الحديث في أوائل  
فرض الخس وان شرحه يأتي في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى وسأذكر ما يتعلق بهذا  
الباب في الباب الذي يليه ويستقادم قوله ألا أدلك على خير مما سألتك أن الذي يلزم ذكره  
يعطى قوداً أعظم من القوة التي يعملها له الانعام أو تسهل الامور عليه بحيث يكون تعاطيه  
أموره أصمل من تعاطي الخدم لها هكذا استنبطه بعضهم من الحديث والى يظهر أن المراد  
ان نفع التسليم مختص بالدار الاخرى ونفع الانعام مختص بالدار الدنيا والاخرى خير وأبقى

**قوله ما خادم المرأة** هل يشرع ويلزم الزوج اخذ امهات ذرية حديث  
على المذكور في الذي قبله وسبقه أخبر منه قال الطبري يؤخذ منه أن كل من كانت لها طاعة  
من النساء على خدمة يمتها خير وأولى وطعن في ذلك ان ذلك لا يلزم الزوج اذا كان معه ورفأان  
مثلا يلب ذلك نفسه ووجه الاخذ ان فاطمة لم تأسألت اباهما صلى الله عليه وسلم للانعام لم يأمر  
زوجها بان يكفيا ذلك اما باخذ امها خادما أو باستجار من يقوم بذلك أو بتعاطي ذلك بنفسه  
ولو كانت كفاية ذلك الى على لا أمر به كما أمره ان يسوق اليها خادما قبل الدخول مع أن سوق  
الصادق ليس بواجب اذا رضيت المرأة أن تؤخره فكيف بأمره بما ليس بواجب عليه ويترك أن  
يأمره بالواجب وحكي ابن حبيب عن أبي صبح وابن الماجشون عن مالك أن خدمة البيت تليق  
بالمرأة ولو كانت الزوجة ذات قدر وشرف اذا كان الزوج حسرا قال ولذلك ألزم النبي صلى الله  
عليه وسلم فاطمة بالخدمة الباطنة وعليها بالخدمة الظاهرة وحكي ابن بطال أن بعض الشيوخ  
قال لا تمل في شيء من الامور أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى على فاطمة بالخدمة الباطنة وانما  
جرى الامر بينهم على ما تعارفوه من حسن العشرة وجبل الاخلاق واما أن تجبر المرأة على شيء  
من الخدمة فلا أصل له بل الاجماع منع قد على أن على الزوج مؤنة الزوجة كلها ونقل

• (باب عمل المرأة في بيت زوجها) • حديثنا سند حديثنا  
يحيى عن شعبة قال حدثني  
الحكم عن ابن ابي ليلى  
حدثنا على أن فاطمة عليها  
السلام أتت النبي صلى الله  
عليه وسلم تشكو اليه ما تلقى  
في يدها من الرضى وبلغها  
أنه جاءه رقيق فلم تصادفه  
فذكرت ذلك لعائشة فلما  
جاء أخبرته عائشة قال  
لها ما وقد أخذنا مضاجعنا  
فذهبنا نقوم فقال على  
كانت كالجاء فقعد عيسى  
ويضا حتى وجدت برد  
قدميه على بطن فقال ألا  
أدلك على خير مما سألتك اذا  
أخذت مضاجعكم أو  
أوتى الى فراشكم فاجعها  
ثلاثا وثلاثين واجدا ثلاثين  
وثلاثين وكبرا أربعين وثلاثين  
فهو خير لكم من خادم  
• (باب خادم المرأة) •

• حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا عبد الله بن أبي يزيد سمع مجاهدًا سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى يحدث عن علي بن أبي طالب أن فاطمة عليها السلام أتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله خادما فقال ألا أخبرك ما هو خير لك منه تسعين الله عند مناسك ثلاثا وتسلائين وتحمدين الله ثلاثا وثلاثين وتكبرين الله أربعين وتسلائين ثم قال سفيان أحدهن أربع وثلاثون فآثر كتابا بعد قيل ولأبيه صفين قال ولأبيه صفين (باب خدمة الرجل في أهله) • حدثنا محمد بن عروبة حدثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن الأسود بن زيد سمعت عائشة رضي الله عنها ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع في البيت قالت كان يكون في مهنة أهله فإذا سمع الأذان خرج (باب إذا ما ينطق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفها ولها ما بالمعروف) • حدثني محمد بن المنقذ • حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن هندا بنت

الطحاوي الإجماع على أن الزوج ليس له إخراج خادم المراتم منه فسدل على أنه يلزمه نفقة الخادم على حسب الحاجة إليه وقال الشافعي والكوفيون يفرض لها ولو خادماها النفقة إذا كانت ممن تخدم وقال مالك والشافعي ومحمد بن الحسن يفرض لها ولو خادماها إذا كانت خديرة وشداهل الظاهر فقالوا ليس على الزوج أن يخدمها ولو كانت بنت الخليفة وحجة الجماعة قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وإذا احتاجت إلى من يخدمها فامتنع ليعاشرها بالمعروف وقد تقدم كثير من مباحث هذا الباب في باب الغيرة من أواخر السكاح في شرح حديث أسماء بنت أبي بكر في ذلك (قوله بأ) خادمة الرجل في أهله أي بنفسه (قوله كان يكون) سقط لفظ يكون من رواية المسلمي والسرخسي وقد تقدم ضبط المهنة وأنه بفتح الميم ويحوز كسرها في كتاب الصلاة وقال ابن التين ضبط في الامهات بكسر الميم وضبطه الهروي بالفتح وحكي الأزهرى عن شمر عن مناصبه أن كسرها خطأ (قوله فإذا سمع الأذان خرج) تقدم شرحه مع شرح بقية الحديث مستوفى في أبواب فضل الجماعة من كتاب الصلاة (تنبه) • وقع هذا النسق وحده ترجمة صاحبها هل إلى من يجري بن أبي سلمة وبعده الحديث الاستثنائي في باب وعلى الوارث مثل ذلك يسندونه منتهى والراجح ما عند الجماعة (قوله بأ) إذا لم ينطق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفها ولها ما بالمعروف) أخذ النصف هذه الترجمة من حديث الباب بطريق الأولى لأنه دل على جواز الأخذ لتكمله النفقة فكذا يدل على جواز أخذ جميع النفقة عند الامتناع (قوله يحيى) هو ابن سعيد القطان وهشام هو ابن عروة (قوله أن هندا بنت عتبة) كذا في هذه الرواية هندا بالصرف ووقع في رواية الزهري عن عروة الماشية في المطالم بغير صرف هندا بنت عتبة بن ربيعة أي ابن عبد شمس بن عبد مناف وفي رواية الشافعي عن أنس بن عياض عن هشام أن هندا أم معاوية وكانت هندا تقاتل أبوها عتبة وعوها شابة وأخوها الوليد يوم بدر شق عليها فلما كان يوم أحد وقتل حزة ففرحت بذلك وعادت إلى بطنه فشقها وأخذت كبده فلا كتبها ثم لفظتها فلما كان يوم القحط ودخل أبو سفيان مكة مسلما بعد أن أسرته خيل النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة فآجراه العباس غضبت هند لأجل إسلامها وأخذت بليته ثم أنها بعد استقرار النبي صلى الله عليه وسلم بمكة جاءت فأسلمت وبايعت وقد تقدم في آخر المناقب أنها قالت يا رسول الله ما كان على ظهر الأرض من أهل خباء أحب إلى أن يفلوا من أهل خيالك وما على ظهر الأرض اليوم خياله أحب إلى أن يعزوا من أهل خيالك فقال أيضا والذي نفسي بيده ثم قالت يا رسول الله ان أبوسفيان الخ وذكر ابن عبد البر أنها ماتت في المحرم سنة أربع عشرة يوم مات أبوها فقوالها بكرة الصديق وأخرج ابن سعد في الطبقات ما يدل على أنها عاشت بعد ذلك فروي عن الواقدي عن ابن أبي سبرة عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن عمر استعمل معاوية على أخيه فرزل والبالعمر حتى قتل واستظف عثمان فأقره على عمله وأقره بولاية الشام جميعا وخصص أبو سفيان إلى معاوية يوم معاوية بناء عتبة وعنبسة فكنت هندا إلى معاوية قد قدم عليك أولئك وأخوالك فأجل أنك على فرس وأعطه أربعة آلاف درهم وأجل عتبة على بغل وأعطه ألفي درهم وأجل عنبسة على جمار وأعطه ألف درهم ففعل ذلك فقال أبو سفيان أشهد بالله أن هذا عن رأي هند (قلت) كان عتبة منها

وعن سفيان عن غيره أنه عاتكة بنت أبي أزيهر الأزدي وفي الأمثال المبدأ أني أنها عاشت بعد وفاة أبي سفيان فأنه ذكر قصة فيها أن رجلا سأل ماويه بن وجه أمه فقال انها فعلت عن الولد وكانت وفاة أبي سفيان في خلافة عثمان سنة اثنين وثلاثين **(قوله)** ان أبي سفيان هو حنظل بن حرب بن أمية بن عبد شمس زوجها كان قدرا من في قرين بعد وقعة بدر وسارهم في أحد سواق الاشراب يوم الخندق ثم أسلم ليلة الفتح كاتقدم مسوطا في المغازي **(قوله)** رجل شحيح تقدم قبل ثلاثة أبواب رجل مسيك واختلف في ضبطه فلا كثر بكسر الميم وتشديد السين على المبالغة وقيل يوزن شحيح قال النووي هذا هو الأصح من حيث اللغة وان كان الأول أشهر في الرواية ولم يتطهر في كون الثاني أصح فان الآخر مستعمل كثيرا مثل شريب وسكير وإن كان الخفيف أيضا فهو ع مبالغة لكن المشددا بلغ وقد تعقبت عبارة النهاية في كتاب الانحصاص حيث قال المشهور في كتب اللغة الفصح والتخفيف وفي كتب المحدثين الكسر والتشديد والشع الضل مع حرص والشع أعم من الضل لان الضل يختص بمنع المال والشع بكل شيء وقيل الشع لازم كالطبع والجل غير لازم قال القرطبي لم ترد هذا وصف أبي سفيان بالشع في جميع أحواله وانما وصفت حاله معه وأنه كان يعتز عليها وعلى أولادها وهذا لا يستلزم الضل مطلقا فان كثيرا من الرؤساء يفعل ذلك مع أهله ويؤثر الاجانب استغلا فلهم **(قلت)** وورد في بعض الطرق لقول هند هذا سبب يأتي ذكره قريبا **(قوله)** الاما أخذت منه وهو لا يعلم قال خنذي **(قوله)** فقال خنذي ما يكفيك وولدك بالمعروف في رواية الزهري فهل على حرج ان أطعم من الذي له عيالا **(قوله)** فقال خنذي ما يكفيك وولدك بالمعروف في رواية شبيب عن الزهري التي تقدمت في المظالم لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف قال القرطبي قوله خنذي أمر اباحه بدليل قوله لا حرج والمرايا المعروف القدر الذي عرف العادة أنه الكفاية قال وهذه الاباحه وان كانت مطلقة لفظا لكنها مقيدة بمعنى كانه قال ان صغ ما ذكرت وقال غيره يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم علم صدقها فيما ذكرت فاستغنى عن التشديد واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر الانسان بما لا يهيبه اذا كان على وجه الاستفتاء والاشتكاك وهو أحد المواضع التي تباح فيها الغيبة وفيه من القوائد جواز ذكر الانسان بما لا يهيبه كاللقب والكنية كذا قيل وفيه نظر لان أبي سفيان كان مشهورا بكنيته دون اسمه فلا بد لقولها ان أبي سفيان على ارادة التظيم وفيه جواز اسما كلام أحد الخصمين في غيبة الآخر وفيه ان من نسب الى نفسه أمر اعليه فيه فضاضة فليقر به بما يقيم عنده في ذلك وفيه جواز جماع كلام الاجنبية عند الحكم والافتراض عندهم بقول ان صوتهما عورتا يقول جازها للضرورة وفيه أن القول قول الزوجة في قبض النفقة لا يملو كان القول قول الزوج انه منفق لكلفت هذه البيعة على اثبات عدم الكفاية وأجاب المازري عنه بأنه من باب تعليق الضمان بالقضاء وفيه وجوب نفقة الزوجة وانها مقدره الكفاية وهو قول أكثر العلماء وهو قول للشافعي حكاها الجويني والمشهور عن الشافعي أنه قدرها بالامداد فعلى المؤسر كل يوم مدنان والمتوسط مدون نصف والمعسر مدون ثلثيها بالامداد ورواية عن مالك أيضا قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث مجع على أصحنا **(قلت)** وليس صريح في الرد عليهم لكن التقدير بالامداد محتاج الى دليل فان ثبت حملت الكفاية في حديث الباب على القدر

ان أبي سفيان رجل شحيح  
وليس يعطيني ما يكفيك  
وولدي الاما أخذت منه  
وهو لا يعلم فقال خنذي  
ما يكفيك وولدك بالمعروف

المقدر بالامداد فكأنه كان يعطيه وهو موسر ما يعطى المتوسط فأذن لها في أخذ التكملة وقد  
تقدم الاختلاف في ذلك في باب وجوب النفقة على الأهل وفيه اعتبار النفقة بحال الزوجة  
وهو قول الحنفية واختار انصاف منهم أنها معتبرة بحال الزوجين معاً قال صاحب الهداية  
وعليه الفتوى والحنفية ضم قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية إلى هذا الحديث وذهب  
الشافعية إلى اعتبار حال الزوج تمسكاً بالآية وهو قول بعض الحنفية وفيه وجوب نفقة الأولاد  
بشرط الحاجة والأصح عند الشافعية اعتبار الصغرى والزمانة وفيه وجوب نفقة خادم المرأة على  
الزوج قال الخطابي لأن أباسماني كان رئيس قومه وسعد أن يمنع زوجته وأولاده النفقة  
فكأنه كان يعطيها قدر كفايتها ولدها دون من بعدهم فأضاف ذلك إلى نفسها لأن خادمها  
داخل في جملتها (قلت) ويحتمل أن يتمسك بذلك بقوله في بعض طرقه أن أطعم من الذي له عيالنا  
واستدل به على وجوب نفقة الابن على الأب ولو كان الابن كبيراً وتعقب بأنها واقعة عين  
ولاعوم في الأفعال فيستعمل أن يكون المراد بقولها بن بعضهم أي من كان صغيراً وأكبراً زماناً  
لا جمعهم واستدل به على أن من له عند غيره حق وهو عاجز عن استيفائه جازله أن يأخذ من ماله  
قدر حقه بخبراً عنه وهو قول الشافعي وجماعة ونسبوا مسأله الطفر الرابع عندهم لآي أخذ غير  
جنس حقه إلا إذا تعذر جنس حقه وعن أبي حنيفة المنع عنه يأخذ جنس حقه ولا يأخذ من  
غير جنس حقه إلا أحد التقديرين بدل الآخر وعن مالك ثلاث روايات كهذه الآراء وعن أحمد  
المنع مطلقاً وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الاحتصاص والملازمة قال الخطابي  
يؤخذ من حديث هند جواز أخذ الجنس وغير الجنس لأن منزل الشخص لا يجمع كل ما يحتاج إليه  
من النفقة والكسوة وسائر المرافق اللازمة وقد أطلق لها الأذن في أخذ الكفاية من ماله  
قال ويدل على صحة ذلك قولها في رواية أخرى وإنه لا يدخل على يتيق ما يكفي وولدي (قلت)  
ولادالة فيما لا ادعاه من أن بيت الشخص لا يحتوى على كل ما يحتاج إليه لأنها نفت الكفاية  
مطلقاً فتناول جنس ما يحتاج إليه وما لا يحتاج إليه ودعواه أن منزل الشخص كذلك مسألة  
لكن من أين له أن منزل أي سفان كان كذلك والذي يظهر من سياق القصة أن منزله كان فيه كل ما  
يحتاج إليه إلا أنه كان لا يكتفي بالامن القدر الذي أشارت إليه فاستأذنت أن تأخذ زيادة على ذلك  
بغير علمه وقد وجه ابن الترمذ أن في قصة هند دلالة على أن لصاحب الحق أن يأخذ من غير  
جنس حقه بحيث يحتاج إلى التقويم لأنه عليه الصلاة والسلام أذن لهند أن تفرض لنفسها  
وعيالها قدر الواجب وهذا هو التقويم بعينه بل هو أدق منه وأعسر واستدل به على أن للمرأة  
مدخل في القيام على أولادها وكفالتهم والاتفاق عليهم وفيه اعتقاد العرف في الأمور التي  
لا تصح بدفعها من قبل الشرع وقال القرطبي فيه اعتبار العرف في الشرعيات خلافاً لما ذكر  
ذلك لفظاً وعمل به معنى كالشافعية كذا قال والشافعية انما تذكروا العمل بالعرف إذا عارضه  
النص الشرعي أو لم يرشد النص الشرعي إلى العرف واستدل به الخطابي على جواز القضاء على  
الغائب وسياً في كتاب الأحكام إن البخاري ترجم القضاء على الغائب وأورد هذا الحديث  
من طريق سفان الثوري عن هشام بن يقطين رجل صحيح فاحتاج أن يأخذ من ماله قال  
خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف وذكر الثوري أن جماعة من العلماء من أصحاب الشافعي ومن

غيرهم استدلو بهذا الحديث دلالة حتى قال الرافعي في القضاء على الغائب استحج أصحابنا على  
الحنفية في منعهم القضاء على الغائب بقصة هندو كان ذلك قضا من النبي صلى الله عليه وسلم على  
زوجها وهو غائب قال النووي ولا يصح الاستدلال لأن هذه القصة كانت بمكة وكان أبو سفيان  
حاضرا بها وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائبا عن البلد واستترا لا بقدر عليه أو متعززا  
ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجودا فلا يكون قضاء على الغائب بل هو افتاء وقد وقع  
في كلام الرافعي في عدم مواضع أنه كان افتاء اهـ واستدل بعضهم على أنه كان غائبا بقوله هند  
لا يعطيني أدلو كان حاضر القاتل لا ينفي على أن الزوج هو الذي يباشر الاتفاق وهذا ضعيف  
لجواز أن يكون عادة أن يعطى باجملة ويأذن لها في الاتفاق مفرقا من قول النووي إن أبو سفيان  
كان حاضرا بمكة حتى وقد سبقه إلى الجزم بذلك السهيلي بل أو ردأخص من ذلك وهو أن أبو  
سفيان كان جالسا معها في المجلس لكن لم يسق أسنده وقد ظفرت به في طبقات ابن سعد أخرجه  
بسند رجاله رجال الصحيح إلا أنه مرسل عن الشعبي أن هند لما بايعت وجاء قوله ولا يسرقن  
قالت قد كنت أصبت من مال أبي سفيان فقال أبو سفيان فما أصبت من مالي فهو حلال لك  
(قلت) ويمكن تعدد القصة وأن هذا وقع لما بايعت ثم جاءت مرة أخرى فسألت عن الحكم  
وتكون فهمت من الأول احلال أبي سفيان لها ما مضى فسألت عما يستقبل لكن يشك على  
ذلك ما أخرجه ابن منده في المعرف من طريق عبد الله بن محمد بن زاذان عن هشام بن عروة عن  
أبيه قال قالت هند لأبي سفيان إني أريد أن أبايع قال فان فعلت فاذهبي. هذا رجل من قومك  
فذهبت إلى عثمان فذهب معها فدخلت منتقبة فقال يا بعي أن لا تشركي الحديث وفيه فلما  
فرغت قالت يا رسول الله إن أبو سفيان رجل يخيل الحديث قال ما تقول يا أبا سفيان قال أما يا بيا  
فلا وأما رطباً فأخذه وذكر أنو نعيم في المعرفة أن عبد الله تفرد بهذا السياق وهو ضعيف وأول  
حديثه يقتضي أن أبو سفيان لم يكن معها وأخره يدل على أنه كان حاضرا لكن يحتمل أن يكون  
كل منهما قوبحه وحده أو أرسل اليه لما اشتكت منه ويؤيد هذا الاحتمال الثاني ما أخرجه  
الحاكم في تفسيره المقتنع من المستدرک عن طائفة بنت عتبة أن أبا حذيفة بن عتبة ذهب بها  
وبأختها هنداً بايعان فلما اشترط ولا يسرقن قالت هند لأبا بعل على السرقة إني أسرق من  
زوجي فكف حتى أرسل إلى أبي سفيان يظن لها منه فقال أما رطب نعيم وأما اليابس فلا  
والذي يظهر لي أن البخاري لم يرد أن قصة هند كانت قضاء على أبي سفيان وهو غائب بل استدلل  
بها على صحة القضاء على الغائب ولو لم يكن ذلك قضا على غائب بشرطه بل لما كان أبو سفيان غير  
حاضر معها في المجلس وأذن لها أن تأخذ من ماله بغير إذنه قدر كفايتها كان في ذلك نوع قضاء على  
الغائب فيحتاج من منعه أن يجيب عن هذا وقد أتتني على هذا خلافي يتفرع منه وهو أن الأب  
إذا غاب أو امتنع من الاتفاق على ولده الصغير أذن القاضي للام إذا كانت فيها أهلية ذلك في  
الاخذ من مال الأب إن أمكن أو في الاستقراض عليه والاتفاق على الصغير وهل لها الاستقلال  
بذلك بغير إذن القاضي وجهان ينبغي أن على الخلاف في قصة هند فإن كانت افتاء جازاها الاخذ  
بغير إذن وإن كانت قضاء فلا يجوز إلا بإذن القاضي وعمار يرجع به أنه كان قضاء لا قسما التعبير بصيغة  
الأمر حيث قال لها اخذی ولو كان قسما قال مشلا لا يرجع عليك إذا أخذت ولأن الأغلب من

تصرفاته صلى الله عليه وسلم انما هو الحكم وعلمه به أنه كان قنوى وقور الاستهتار في  
 القصص في قولها على جناح ولا نه قرض تقدر الاستحقاق اليها ولو كان قضاء لم يقوضه الى  
 المدعى ولا لم يتسلطها على ما ادعته ولا كلفها البينة والجواب أن في ترك قطعها أو ترك قطعها  
 البينة محتمل أجاز للقاضي أن يحكم بحكم فكاكه صلى الله عليه وسلم علم صدقها في كل ما ادعت به  
 وعن الاستهتار أنه لا استحالة فيمن طالب الحكم وعن تقويض قدر الاستحقاق أن المراد  
 الموكل الى العرف كما تقدم وسيأتي بيان المذهب في القضاء على الغائب في كتاب الاحكام  
 ان شاء الله تعالى (تنبيه) \* أشكل على بعضهم استدلال البخاري بهذا الحديث على مسئلة  
 الطفر في كتاب الأشخاص حيث ترجم له قصاص المظالم اذا وجد مال ظالمه واستدلاله به  
 على جواز القضاء على الغائب لان الاستدلال به على مسئلة الظفر لا تكون الا على القول بأن  
 مسئلة هند كانت على طريق القنوى والاستدلال به على مسئلة القضاء على الغائب لا يكون  
 الا على القول بأنها كانت حكما والجواب بان يقال كل حكم يصدر من الشارع فإنه ينزل منزلة  
 الافتاء بذلك الحكم في مثل تلك الواقعة فيصح الاستدلال بهذه القصة للمستنبط والله أعلم وقد  
 وقع هذا الباب مقدمه على بابين عند أبي نعيم في المستخرج (قوله) **باب** حفظ المرأة  
 زوجها في ذات يدهم والنفقة \* حدثنا علي  
 ابن عبد الله حدثنا سفيان  
 حدثنا ابن طاوس عن أبيه  
 وأبو الزناد عن الأعرج عن  
 أبي هريرة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال خير  
 نسائكركن الأبل نسائكريش  
 وقال الآخر صالح نسائه  
 قريش أحباءه على وادق  
 صفه وأرعاه على زوج في  
 ذات يدهم ويذكرهن معاوية  
 وابن عباس عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم

حدثنا علي بن عبد الله  
 حدثنا ابن طاوس عن أبيه  
 وأبو الزناد عن الأعرج عن  
 أبي هريرة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال خير  
 نسائكركن الأبل نسائكريش  
 وقال الآخر صالح نسائه  
 قريش أحباءه على وادق  
 صفه وأرعاه على زوج في  
 ذات يدهم ويذكرهن معاوية  
 وابن عباس عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم

أحاديث ورجاله موثقون وفي بعضهم مقال لا يقدح وأما حديث ابن عباس فأنكره أحمد  
 أيضاً من طريق شهر بن حوشب حديثي ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب امرأتين  
 قومه يقال لها سودة وكان لها خمسة صبيان أو ستة من يعمل لها من ثمنها فقالت ما يمنعني منك إلا أن  
 لا تكون أحب إلي مني إلى الأبد أكرمتك أن تصفو هذه الصبية عند رأسك فقال لها رجلي الله  
 أن خير نسائه ركن أعجاز الأبل صالح نسائه في الحديث وسنده حسن وله طريق أخرى  
 أخرجهما قاسم بن ثابت في الدلائل من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس باختصار  
 القصة وهذه المرأة يحتمل أن تكون أم هانئ المذكورة في حديث أبي هريرة فقلها كانت تلقب  
 سودة فإن المشهور أن اسمها فاختة وقيل غزنك ويحتمل أن تكون امرأة أخرى وليست  
 سودة بنت زعفران زوج النبي صلى الله عليه وسلم فإن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها فاختة  
 بعد موت خديجة ودخل بها قبل أن يدخل بها ثمة وماتت وهي في عصمته وقد تقدم ذلك وأما  
 وتقدم شرح المتن مستوفى في أوائل كتاب النكاح ﴿ قوله يا ﴾ كسوة المرأة  
 بالمعروف هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم من حديث جابر المطلوف في قصة الحج ومن  
 جلته في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة اتفقوا في النساء ولهن عليكم زوجهن  
 وكسوتهن بالمعروف ولما لم يكن على شرط البخاري أشار إليه واستنبط الح م من حديث آخر  
 على شرطه فأورد حديث علي في أصله السراء وقوله فتشققها بين نسائي قال ابن المنبر وجه  
 المطابقة أن الذي حصل لزوجه فاطمة عليها السلام من الحلة قطعة فرفضت بها اقتصاداً  
 بحسب الحال لا اسرافاً وأما حكم المستهل فقال ابن بطلان أجمع العلماء على أن للمرأة مع النفقة  
 على الزوج كسوتها وجوباً وذكر بعضهم أنه يلزمه أن يكسوها من الثياب كذا والصحيح في ذلك  
 أن لا يعمل أهل البلد على غط واحد وأن على أهل كل بلد ما يجري في عادتهم بقدر ما يطعمه  
 الزوج على قدر الكفاية لها وعلى قدر سره وعصره اه وأشار بذلك إلى الردعي الشافعية وقد  
 تقدم البحث في ذلك في النفقة تقريباً والكسوة في معناها حديث علي عليه السلام في شرحه مستوفى  
 في كتاب اللباس أن شاء الله تعالى وقوله آتى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدى أعطى ثم ضمن  
 أعطى معنى أهدى أو أرسل فلذلك عدم ما بهى بالتشديد وقد وقع في رواية النسائي بحث وفي  
 رواية ابن عسديس أهدى ولا تقتصر فيها من قرأ إلى التوقف بل يقتصر في الجروا في معنى جاء  
 لزمه أن يقول حلة سائر ما يقع ويكون في الكلام حذف تقديره فأعطانا فلديها إلى آخره قال  
 ابن التين ضبط عند الشيخ أبي الحسن أبي القصر أي جاء فيحصل أن يكون المعنى جاءني النبي صلى  
 الله عليه وسلم بحلة لحقت ضمير التسليم وحذف الباء فاختصت والحلة أزارود أو السراويل بكسر  
 المهملة وفتح الصاد والميم أنواع الحرير وقوله بين نسائي يومهم زوجها وليس كذلك فإنه  
 لم يكن له حينئذ زوجة إلا فاطمة قالوا أدبنا من زوجته معاً فأراه وقد جاء في رواية بين القوامم  
 ﴿ قوله يا ﴾ عون المرأة زوجها في ولده سقط في ولده من رواية النسائي وذكر  
 فيه حديث جابر في تزويجه التيب تقوم على أخواته وتصلهن وكانها استنبط قيام المرأة على  
 ولدها زوجها من قيام امرأة جابر على أخواته ووجه ذلك منه بطريق الأولى قال ابن بطلان وعون  
 المرأة زوجها في ولده ليس بواجب عليها وأما هموس جيل العشرة ومن شعبة صلح الحالت النساء

• (باب كسوة المرأة  
 بالمعروف) • حدثنا جابر  
 ابن منهل حدثنا شعبة  
 قال أخبرني عبد الملك بن  
 مسرة قال سمعت زيد بن  
 وهب عن علي بن رضى الله  
 عنه قال آتى النبي صلى  
 الله عليه وسلم حلة سراء  
 فلبسها فقرأت الغضب في  
 وجهه فتشققها بين نسائي  
 • (باب عون المرأة زوجها  
 في ولده) • حدثنا مسدد  
 حدثنا جابر بن زيد عن عمرو  
 عن جابر بن عبد الله رضى  
 الله عنه قال هلك أبي وترك  
 سبع بنات أو تسع بنات  
 فتزوجت امرأة ثيبا فقال  
 في رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم تزوجت يا جابر فقلت  
 نعم فقال أبكر أم ثيبا قلت بل  
 ثيبا قال فهلا جارية تلبسها  
 وتلاعبك وتضاحكها  
 وقضاحكها قال فقلت له  
 إن عبد الله هلك وترك بنات  
 وأني كرهت أن أجيبهن  
 بمثلهن فتزوجت امرأة  
 تقوم عليهن وتصلهن فقال  
 بارك الله لك وأخيرا



﴿باب نفقة المعسر على أهله﴾  
 حدثنا أحمد بن يونس حدثنا  
 إبراهيم بن سعد حدثنا ابن  
 شهاب عن جابر بن عبد  
 الرحمن عن أبي هريرة رضي  
 الله عنه قال قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم رجل فقال  
 هلكت قال ولم قال وقعت  
 على أهلي في رمضان قال  
 فاعتق رقبة قال ليس عندى  
 قال فصم شهرين متتابعين  
 قال لا أستطيع قال فأطعم  
 ستين سكيناً قال لا أجد  
 فأق النبي صلى الله عليه  
 وسلم يعرق فيه عرق فقال أين  
 السائل قال ها أنا ذا قال  
 تصدق بهذا قال على  
 أحوج من أنارسول الله  
 فوالذي بعثك بالحق ما بين  
 لا يتبها أهل بيت أحوج منا  
 فضحك النبي صلى الله عليه  
 وسلم حتى بدت أنيابها قال  
 فأنتم اذا ﴿باب وعلى  
 الوارث مثل ذلك وهو  
 على المرأة من شئ وضرب  
 الله مثلاً رجلين أحدهما  
 أبكم الآية﴾

وقد تقدم الكلام على خدمة المرأة زوجها هل تجب عليها أم لا قريبا ﴿قوله ما﴾  
 نفقة المعسر على أهله ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الذي وقع على امرأته في رمضان وقد  
 تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام قال ابن بطال وجهاً أخذ الترحمة منه أنه صلى الله  
 عليه وسلم أباح له أطعام أهله القروم قل له أن ذلك يجزىك عن الكفارة لأنه قد تعين عليه فرض  
 النفقة على أهله بوجود القروم هو أجزأه من الكفارة كذا قال وهو يشبه الدعوى فيحتاج إلى  
 دليل والذي يظهر أن الأئمة من جهة اهتمام الرجل بنفقة أهله بحث قال لما قل له تصدقه  
 فقال ألى أفقر منا فاولا اهتمامه بنفقة أهله لبادر وتصدق ﴿قوله ما﴾ وعلى  
 الوارث مثل ذلك وهل على المرأة من شئ وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم الآية كذا لا ي  
 ذروا فيه يعتقد قوله أبكم إلى قوله صراط مستقيم قال ابن بطال ما ملخصه اختلاف السلف في المراد  
 بقوله وعلى الوارث مثل ذلك فقال ابن عباس عليه أن لا يضار وبه قال الشعبي وبجاهلوا به هور  
 قالوا ولا يرضى على أحد من الورثة ولا يلزمه نفقة ولد الموروث وقال آخرون على من يرث الأب  
 مثل ما كان على الأب من أجر الرضاع إذا كانت الولد لأمه ثم اختلفوا في المراد بالوارث فقال  
 الحسن والضبي هو كل من يرث الأب من الرجال والنساء هو قول أحد واسحق وقال أبو حنيفة  
 وأصحابه هو من كان ذارحم محرم للمولود دون غيره وقال قيس بن ذؤيب هو المولود نفسه وقال  
 زيد بن ثابت إذا خلف ما وعفا على كل منهما رضاع الولد بقدر ما رث وبه قال الثوري قال  
 ابن بطال وإلى هذا القول أشار البخاري بقوله وعلى وهل على المرأة من شئ ثم أشار إلى رده  
 بقوله تعالى وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم قتل المرأة من الوارث منزلة الأبكم من  
 المتكلم اه وقد أخرج الطبري هذه الأقوال عن قائلها بسبب الاختلاف في حمل التولية  
 في قوله مثل ذلك على جميع ما تقدم وعلى بعضه والذي تقدم الرضاع والاتفاق والكسوة  
 وعدم الضرر قال ابن العربي قالت طائفة لا يرجع إلى الجميع بل إلى الأخير وهذا هو  
 الأصل فمن ادعى أنه يرجع إلى الجميع فعليه الدليل لأن الإشارة إلى الأقراد أو قريب مذكور هو  
 عدم الضرر فرجع الحمل عليه ثم أورد حديث أم سلمة في سؤالها لاهل لها أجر في الاتفاق  
 على أولادها من أبي سلمة ولم يكن لهم مال فأخبرها أن لها أجر أفدل على أن نفقة بنينا  
 لا تجب عليها أنلو وجبت عليها لغيرها التي صلى الله عليه وسلم ذلك وكذا قصة عذبة بنت عتبة  
 فأنه أدن لها في أخذ نفقة بنينها من مال الأب فدل على أنها تجب عليه دونها فأراد البخاري أنه  
 لما يلزم الأمهات نفقة الأولاد في حياة الأب فالحكم بذلك مستقر بعد الاتفاق وبقيه قوله تعالى  
 وعلى المولود رزقهن وكسوتهن أي رزقاً للأمهات وكسوتهن من أجل الرضاع للبناء فكيف  
 يجب لهن في أول الآية وتجيب عليهن نفقة الاتفاق آخرها وأما قول قيس بن ذؤيب في المراد  
 لفظ يشمل الولد وغيره فلا يخص به وارتدون آخر الآية ولو كان الولد هو المراد لقيل وعلى  
 المولود وأما قول الحنفية فليزمنه أن النفقة تجب على الخال لأن أخته ولا تجب على العم لأن  
 أخيه وهو تفصيل لإدالة عليه من الكتاب ولا السنة ولا القياس قاله اسمعيل القاضي وأما قول  
 الحسن ومن تابعه فتعجب بقوله تعالى وإن كن أولات حمل فانهقوا عليهن حتى يضعن حملهن  
 فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن فلما وجب على الأب الاتفاق على من يرضع ولده يغذى

• حدثنا موسى بن اسمعيل  
حدثنا وهيب أخير  
هشام عن أبيه عن زب  
بنت أبي سلمة عن أم سلمة  
قلت يا رسول الله هل  
من أبرق في أبي سلمة  
أنفق عليهم ولست بتاركن  
هكذا وهكذا انما هم  
قال نعم لك أبرما أنفقت  
عليهم • حدثنا محمد بن  
يوسف حدثنا سفيان عن  
هشام بن عروة عن أبيه عن  
عائشة رضي الله عنها قالت  
هنيئاً رسول الله أن  
سفيان رجل خفيف فهل  
جئنا أن أخذ من ماله  
ما يكفيني وبني قال خذ  
بالمعروف • باب قول  
النبي صلى الله عليه وسلم  
من ترك كلاً أوضاع  
قال • • • • •  
ابن بكير حدثنا الليث عن  
عقيل عن ابن شهاب عن  
أبي سلمة عن أبي هريرة عن  
الله عنه أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان يؤذ  
بالرجل المتوفى عليه الدين  
فقال هل ترك لديك  
فضلاً فإن حدث أنه ترك  
وقاصي والأهال للسليز  
صالحاً على صاحبكم فلما قم  
الله عليه الفتوح قال أما  
أولاً المؤمنين من أنفسهم  
فمن توفي عن المؤمنين قتل  
دنا في قضاؤه ومن ترك

وربي فكذلك يجب عليه إذا قطع فيه ذبه بالطعام كما كان يغذيه بالرضاع مادام صغيراً ولو وجب  
مثل ذلك على الوارث لوجب إذا مات عن الخامل أنه يلزم العصبية اتفاقاً عليها لاجل ما في بطنها  
وكذا يلزم الحنفية الزام كل ذي رحم محرم وقال ابن المنبر انما قصر البخاري الرذلي من زعم أن  
الأم يجب عليها نفقة ولدها وارضاعه بعد آية فسؤلها في الوارث فيمن أن الأم كانت كلاً على  
الأب واجبة النفقة عليه ومن هو كلاً بالأصالة لا يقر على شيء غالباً كيف يشوهه عليه أن يتفق  
على غيره وحديث أم سلمة صريح في أن اتفاقها على أولادها كان على سبيل الفضل والتطوع  
فدل على أن لا وجوب عليها وأما قصة هند فظاهر في سقوط النفقة عنها في حياة الأب  
فيستحب هذا الأصل بصدوقها للأب وقعب بأنه لا يلزم من السقوط عنها في حياة الأب  
السقوط عنها بعد فقده والافتقار القسام يسامح الولد بفقده فيصالح أن يكون مهر الدخاري من  
الحديث الأول وهو حديث أم سلمة في اتفاقها على أولادها الجزء الأول من الترجمة وهو أن وارث  
الأب كلاً يلزمه نفقة المولود بعد موت الأب ومن الحديث الثاني الجزء الثاني وهو أن ليس على  
المراتبة عند وجود الأب وليس فيه تعرض لما بعد الأب والله أعلم • (قوله) ما  
النبي صلى الله عليه وسلم من ترك كلاً (بفتح الكاف) والتشديد التنوين (أو أوضاعاً) بفتح الصاد  
المججمة (قال) بالتشديد كرفيه حديث أبي هريرة بلفظ من توفي عن المؤمنين فترك دنا في  
قضاؤه ومن ترك ماله فلورثته وأما لفظ الترجمة فأوردته في الاستقراض من طريق أبي حازم عن  
أبي هريرة بلفظ من ترك ماله فلورثته ومن ترك كلاً قالينا ومن طريق عبد الرحمن بن أبي عروة  
عن أبي هريرة ومن ترك دنياً أو شيئاً فأبى في قضاؤه ماله أو الضياع تقدم ضبطه وتفسيره في  
الكفالة وفي الاستقراض وتقدم شرح الحديث في الكفالة وفي تفسير الأجراب وفي بقية  
الكلام عليه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى وأراد المصنف إداخه في أبواب النفقات  
الإشارة إلى أن من مات وله أولاد لم يترك لهم شيئاً أن نفقتهم تحجب في مال المسلمين والله أعلم  
• (قوله) باب المراضع من المواليات وغيرهن (كذا الجميع) قال ابن التين ضبط  
في رواية بضم الميم وبفتحها في أخرى والأولى أولى لأنه اسم فاعل من والت ناولي (قلت) وليس كما  
قال بل المصنوع في معظم الروايات بالفتح وهو من الموالى لا من الموالاة وقال ابن بطال كان  
الأولى أن يقول المواليات جمع مولاة وأما المواليات فهو جمع المجمع جمع مولى جمع التكسير ثم جمع  
مولى جمع السلامة بالفتح والياء فصار مواليات ثم ذكر حديث أم حبيبة في قولها انكأ أختي  
وفي قوله صلى الله عليه وسلم لما ذكرته لورثته بنت أبي سلمة فقال بنت أم سلمة وانما استتبت في ذلك  
لربوب عليا لحكمي لأن بنت أبي سلمة من غير أم سلمة فقل له لو لم يكن أو سلمة رضعه لأنها ليست  
ربة بخلاف بنت أبي سلمة من أم سلمة وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب النكاح وقوله  
في آخره قال شعب عن الزهري قال عروة ثوبه أعتقها أو لم يعتقها أو لم يعتقها أو لم يعتقها أو لم يعتقها  
جله الحديث الذي أشرت إليه في أوائل النكاح وساق مرسل عروة ثم عملنا وتقدم شرحه  
وأراد به كرهنا إباح أن تورثه كانت مولاة ليطابق الترجمة ووجه إرداها في أبواب  
النفقات الإشارة إلى أن إرضاع الأم ليس مقتضياً بل لها أن ترضع ولها أن تمتنع فإذا امتنعت كان  
للأب والولي إرضاع الولد لا لجنسية حرة كانت أو أممية حرة كانت أو باجة والأجرة تدخل

ملا فلورثته • (باب المراضع من المواليات وغيرهن) •

في النفقة وقال ابن بطال كانت العرب تكرر رضاع الامام وترغب في رضاع العربية لصيانة الولد  
فأعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد رضع من غير العرب وأنجب ورضاع الاماء لا يمين اه  
وهو معنى حسن الا أنه لا يفسد الجواب عن السؤال الذي أورده وكذا قول ابن المنير أشار  
المصنف الى أن حرمة الرضاع تنتشر سواء كانت المراءة حرة أم أمواته أعلم (خاتمة) أشعل  
كتاب النفقات من الاحاديث المرفوعة على خمسة وعشرين حديثاً المعلق منها ثلاثة وجميعها  
مكرر الا ثلاثة أحاديث وهي حديث أبي هريرة السامي عن الامامة وحديث ابن عباس  
ومعاوية في نسا عريش وهما معلقان وافقه مسلم على تضييق حديث أبي هريرة فوجها وفيه  
من الاستمرار الموقوفة عن العصاة والتابعين ثلاثة آثار أثر الحسن في أوله وأثر الزهري في  
الوحدات يرضع وأثر أبي هريرة المتصل بحديث أفضل الصدقة مارك عن غنى الحديث وفيه  
تقول المرأة اماناً تعطيني واما أن تطلقني الخ وبين في آخره أنه من كلام أبي هريرة فهو  
موقوف متصل الاستناد وهو من أفراد من مسلم بخلاف غالب الآثار التي يوردها فانها معلقة  
والله أعلم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(كتاب الاطعمة)\*

وقول الله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم الآية وقوله انفقوا من طيبات ما كسبتم وقوله كلوا  
من الطيبات واعلموا اصلها كذا في اكثر الروايات والاية الثانية انفقوا على وفق التلاوة  
ووقع في رواية النسفي كلوا بديل انفقوا وهكذا في بعض الروايات عن أبي الوقت وفي قلبه من  
غيرها وعليها شرح ابن بطال وأكثروا زعمه من بعده حتى زعم عياض أنها كذلك للجميع ولم  
أرها في رواية أي ذرا ليعلى وفق التلاوة كما ذكرت وكذا في نسخة معقدة من رواية كريمة وبؤيد  
ذلك أن المصنف ترجم بهذه الآية وحدها في كتاب البيوع فقال باب قوله انفقوا من طيبات  
ما كسبتم كذا وقع على وفق التلاوة للجميع الا النسفي وعليه شرح ابن بطال أيضاً وفي بعض  
النسخ من رواية أبي الوقت وزعم عياض أنه وقع للجميع كلوا الا بأذن من المسقى فقال  
انفقوا وتقدم هناك التنبيه على أنه وقع على الصواب في كتاب الزكوة تحت ترجم باب صدقة  
الكسب والتجارة تقول الله تعالى أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ولا اختلاف بين  
الروايات في ذلك ويحسن التسليم في أن التغيير فيما عدا من التناسخ والطيبات جمع طيبة وهي  
تطلق على المستعمل في الاضرفه وعلى النظيف وعلى ما لا أثر فيه وعلى الحلال فمن الاول قوله  
تعالى يستألفونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وهذا هو الأرجح في تفسيرها اذ لو كان المراد  
الحلال لم يرد الجواب على السؤال ومن الثاني فتمموا صعدا طيباً ومن الثالث هذا يوم طيب  
وهذه ليلة طيبة ومن الرابع الآية الثانية في الترجمة فقد تقدم في تفسيرها في الزكوة أن  
المراد التجارة الحلال وجاء أيضاً ما يدل على أن المرادها الجسد لا قرانها بالنهي عن الانفاق من  
الحديث والمراد به الردى كذلك فسر ابن عباس وورد في حديث مرفوع ذكر في باب  
تعلق القنوق بالمصعبين وأوائل الصلاة من حديث عوف بن مالك وأوضح منه فيما يتعلق بهذه

حديثاً يحيى بن بكير حديثنا  
اللبث عن عقيل عن ابن  
شهاب أخبرني عروان  
زينب بنت أبي سلمة أخبرته  
أن أم حبيسة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم قالت  
قلت يا رسول الله انك  
أخيت ابنة أي سفيان قال  
وتحين ذلك قلت نعم لست  
لك بمطية وأحب من شاركني  
في الخير أختي فقال ان ذلك  
لا يصل لي فقلت يا رسول الله  
فوالله انما تحدثت أنك تريد  
أن تنكح ذرية بنت أبي سلمة  
فقال ابنة أم سلمة فقلت نعم  
قال فوالله لو لم تكن ربيتي  
في حجرى ما حلت لي انما  
ابنة أخي من الرضاة  
أرضعتني وأبائتي فوالله  
تعرضن علي بناتكم كن  
ولا أخواتكن وقال شعب  
عن الزهري قال هروثة فوالله  
أعقها أبو لهب

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(كتاب الاطعمة وقول

الله تعالى كلوا من طيبات  
ما رزقناكم الآية وقوله  
انفقوا من طيبات ما كسبتم  
وقوله كلوا من الطيبات  
واعلموا اصلها التي جماعتهم  
عليهم\*)

الترجمة ما أخرجه الترمذي من حديث البراء قال كان أصحابي يفتل فكان الرجل يأتي بالقنوق فيعلقه في المسجد وكان بعض من لا يرغب في الخير يأتي بالقنوم الخشيف والشيص فيعلقه فنزلت هذه الآية ولا تيموا الخبيث منه تتفقون فكانوا يصدون في الرجل يبالغ ما عنده ولا يراهم حديث سهل بن حنيف فكان الناس يقيمون شرار قمارهم ثم يخرجون في الصدقة فنزلت هذه الآية وليس بين تفسير الطبيب في هذه الآية بالخلال وما يستلزمه فائدة وتغيرها قوله تعالى يحمل لهم الأطباء ويحرم عليهم الخبائث وقد جعلها الشافعي أصلا في تحريم ما تشبهه العرب بماله ردفه نص بشرط سيأتي بيانه وكان المصنف حديثاً أورده في الآيات لم يلح بالحديث الذي أخرجه سهل عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس إن الله طبيب لا يقبل الأطباء وإن الله أمر المؤمنين بآمر به المرسلين فقال يا أيها الرجل كلوا من الأطباء واعملوا صالحا وقال يا أيها الذين آمنوا كلوا من طبيبات ما رزقناكم الحديث وهو من رواية فضيل بن مرزوق وقد قال الترمذي أنه قد ربه وهو ممن انفرح مسلم بالاحتجاج به بدون الضاري وقد وثقه ابن معين وقال أبو حاتم بهم كثيرا ولا ينجبه وضعفه الساقى وقال ابن حبان كان يخطئ على الثقات وقال الحاكم عيب على مسلم أخرجه فكان الحديث لما يمكن على شرط الضاري اقتصر على إيراد في الترجمة قال ابن بطال لم يختلف أهل التأويل في نحوه تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا ما طيبات ما أحل الله لكم أنها نزلت فيمن حرم على نفسه أخذ الطعام واللذات المباحة ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث تتعلق بالجوع والشبع • الأول حديث أبي موسى (قوله) أطعموا الجائع وعودوا المريض الحديث تقدم في الويل من كتاب النكاح يلفظ أجيبوا الذي يدل أطعموا الجائع ويخرجهما واحد وكان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر قال الكرماني الأمر هنا للتسديد وقد يكون واجبا في بعض الأحوال • ويؤخذ من الأمر بطعام الجائع جواز الشبع لأنه ما دام قبل الشبع فصقة الجوع فائتمه والامر بطعامه مستقر (قوله) وفكوا العاني أي خلصوا الأسير من فككت الشيء فأنفك (قوله) قال سفيان والعاني الأسير • تقدم بيان من أدرجه في النكاح وقيل للأسير عان من عني يعاذا خضع • الحديث الثاني حديث أبي هريرة (قوله) ما شبع آل محمد من طعام ثلاثة أيام حتى قبض في رواية مسلم من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم يلفظ ما شبع آل محمد من طعام ثلاثة أيام حتى قبض متواليه وسيأتي بعد هذا من حديث عائشة التيسيد أيضا بثلاث لكن فيه من خبز البر وعند مسلم ثلاث لبال ويؤخذ منها أن المراد بالآلام هنا بالياليها كما أن المراد باليالي هنا بالياليها وأن الشبع المتقيد التوالى لا مطلقا وسلم الترمذي من طريق الأسود عن عائشة ما شبع من خبز شعير يومين متتابعين ويؤخذ من قصوده من جواز الشبع في الجملة من المفهوم والذي يظهر أن سبب عدم شبعهم غالبا كان بسبب قلة الشيء عندهم على أنهم كانوا قد يجحدون ولكن يؤثرون على أنفسهم وسيأتي بعدهم في الرقاق أيضا من وجه آخر عن أبي هريرة تخرج النبي صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير وبأن بسط القول في شرحه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى • الحديث الثالث (قوله) وعن أبي حازم عن أبي هريرة قال أصابني جهد شديد هو موصول بالأسناد الذي قبله وذكر حديث الديار الحلبية برهان الدين أن شيخنا الشيخ سراج الدين البلقيني

• حدثنا محمد بن كثير  
أخبرنا سفيان عن منصور  
عن أبي واثل عن أبي موسى  
الأشعري رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال  
أطعموا الجائع وعودوا  
المريض وفكوا العاني  
قال سفيان والعاني الأسير  
• حدثنا يوسف بن عيسى  
حدثنا محمد بن فضيل عن  
أيسه عن أبي حازم عن أبي  
هريرة قال ما شبع آل محمد  
صلى الله عليه وسلم من  
طعام ثلاثة أيام حتى قبض  
• وعن أبي حازم عن أبي هريرة  
قال أصابني جهد شديد

استشكل هذا التركيب وقال قوله وعن أبي حازم لا يصح عطفه على قوله عن أبيه لانه يلزم منه اسقاط فضيل فكون منقطعا الذبصر التقدير عن أبيه وعن أبي حازم قال ولا يصح عطفه على قوله وعن أبي حازم لان الحديث الذي لم ينعن هو محمد بن فضيل فيلزم الانقطاع ايضا قال وكان اللائق أن يقول وبه إلى أبي حازم انتهى وكأنه تلقفه من شيخنا في مجلس يسمعه البصري والاعلم يسمع بأن الشيخ شرح هذا الموضع والاول مسلم والثاني مردود لانه لا مانع من عطف الراوي للحديث على الراوي بعينه لحديث آخر فكان يوسف قال حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم يكذا وعن أبي حازم يكذا واللائق الذي ذكره صحيح لكنه لا يتعين بل وقال به إلى أبيه عن أبي حازم لصح وأخذ قوله عن أبيه فقال وبه عن أبي حازم لصح وحدثنا يكون به مقدرة والمقدرة في حكم الملقوط وأوضح منه أن قوله وعن أبي حازم معطوف على قوله حدثنا محمد بن فضيل الخ لحذف ما بينهما العلم به وزعم بعض الشراح أن هذا متعلق وليس كما قال فقد أخرجه أبو يعلى عن عبد الله بن عمر بن أبان عن محمد بن فضيل بسند الصاري فيه قطعه أنه معطوف على السند المذکور كما قلته وألا والله الحمد **(قوله أصابني جهد شديد)** أي من الجوع والجهد تقدم أنه بالضم وبالفتح بمعنى والمراد به المشقة وهو في كل شيء محسوس **(قوله فاستقرأه آية)** أي سأله أن يقرأ على آية من القرآن معينة على طريق الاستفاضة في غالب النسخ فاستقرأه بغير همز وهو حائز على التسهيل وإن كان أمه الهزمية **(قوله فدخل داره وفتحها على)** أي قرأها على وأفهمني أياها ووقع في ترجمه أبي هريرة في الخلية لا ينعيم من وجه آخر عن أبي هريرة أن الآية المذكورة من سورة آل عمران وفيه فقلت له اقرأني وألا أريد أن أقرأ أمواتا أريد الأ طعام وكان تسهيل الهزمية فلم يفتن عمر لراه **(قوله فخررت لوجهي من الجهد)** أي الذي أشار إليه أولا وهو شد الجوع ووقع في الرواية التي في الخلية أنه كان يومئذ صائما وأنه لم يجد ما يقطر عليه **(قوله فأمرني بهن)** بضم العين المهلة بعدها مهمله هو القدر الكبير **(قوله حتى استوى بطني)** أي استقام من امتلائه من اللبن **(قوله كالتقدح)** بكسر القاف وسكون الدال بعدها حاء مهمله هو السهم الذي لا ريش ويساقي لأبي هريرة قصة في شرب اللبن مطولة في كتاب الرقاق وفيها أنه قال اشرب فقال لا أجده مساعا ويستفاد منه جواز الشبع ولو حمل المراد بتفي المساع على ما جرت به عادته لانه أراد أنه زاد على الشبع والله أعلم \* **(تنبيه)** ذكرني محدث الديار الخلبية بزمان الدين ان شيخنا سراج الدين البلقيني قال ليس في هذه الاحاديث الثلاثة ما يدل على الاطعمة المرحوم عليها المتوفى عنها الايات المذكورة **(قلت)** وهو ظاهر اذا كان المراد مجرد ذكر أنواع الاطعمة اما اذا كان المراد بها ذلك وما يتعلق به من أحوالها وصفاتها فالمناسبة ظاهرة لان من جله أحوالها الناشئة عنها الشبع والجوع ومن جله صفاتها الحل والحرمه والمستلذ والمستحب وما ينشأ عنها الاطعام وتركه كوصف كل ذلك فظاهر من الاحاديث الثلاثة وأما الايات فانها تضمنت الاذن في تناول الطيبات فكأنه أشار بالاحاديث الى أن ذلك لا يختص بنوع من الحلال ولا المستلذ ولا بجاهة الشبع ولا بسد الرمي بل يتناول ذلك بحسب الواحد وبحسب الحاجة والله أعلم **(قوله تولى ذلك)** أي ما شرم من اشأى ودفع الجوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكي الكرماني أن في رواية تولى الله ذلك قال ومن على هذا مفعول وعلى الاول فاعل انتهى ويكون

فلقت عمر بن الخطاب فاستقرأه آية من كتاب الله فدخل داره وفتحها على خديجة فبصر بعبد خفرت لوجهي من الجهد والجوع فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على رأسي فقال يا أبا هريرة فقلت لبسك رسول الله وسعدك فأخذ يدي فأما مني وعرف الذي بي فأنطقني الى رحله فأمرني بعض من لبن فشربت منه ثم قال سعد فاشرب يا أبا هريرة فعدت فشربت ثم قال سعد فعدت فشربت حتى استوى بطني فصارت كالتقدح قال فلقت عمر وكنت له الذي كان من أمري وقلت له تولى ذلك من كان أحق به منك يا عمر والله لقد استقرأك الآية

تولى على الثاني بمعنى ولى **(قوله ولا تأقرأ لهامنك)** فيه اشعار بان عمر لما قرأها عليه وتوقف فيها أو في ثوب منها حتى ساغ لاني هريرة ما قال ولذلك أقره عمر على قوله **(قوله أدخلتك)** أي الدار وأطعمتك **(قوله حر النمل)** أي الابل والعمر منها افضل على غيره ممن أنوا عنها وقد تقدم في المناقب الصنف في تخصيصها بالذكور والمراد به وتقديم من وجه آخر عن أبي هريرة كنت استقرئ الرجل الآية وهو مومي كي بقلب معي فطعمني قال ابن بطلان فيه أنه كل من عادتهم اذا استقرأ أحدهم صاحب القرآن أن يحمله الى منزله ويطعمه ما تيسر ويحصل ما وقع من عمر على أنه كان له شغل عاقه عن ذلك أو لم يكن عنده ما يطعمه حينئذ انتهى وبعد الاخير تأسف عمر على فوت ذلك وذكروا في حديث الديار الحليسة أن شيخنا سراج الدين البلقيني استبعد قول أبي هريرة لعمر لا تأقرأ لهامنك ما عزم وجهي أحداهما بهاية عمر والثاني عدم اطلاع أبي هريرة على أن عمر لم يكن يقرؤها منته (قلت) عجبت من هذا الاعتراض فإنه يتضمن الطعن على بعض رواية الحديث المذكور بالقطم مع وضوح ترجمته أما الاول فإن أبا هريرة طالع عمر بذلك في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وفي حالة كان عمر فيها في صورة انخلاق منه ففسر عليه وأما الثاني فبعكس ويقال وما كان أبو هريرة ليقول ذلك الا بعد اطلاعه فقلعه جمعاهما من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزلت وما سمعها عمر مثلاً الا بواسطة **(قوله باسم التسمية)** على الطعام والاكل باليمن المراد بالتسمية على الطعام قول بسم الله في ابتداء الاكل وأصرح ما ورد في قصة التسمية ما أخرجه أبو داود والترمذي من طريق أنم كل يوم عن عائشة مرفوعاً اذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم الله فإن نسي أو أنه فليقل بسم الله في أوله وآخره وله شاهد من حديث أمية بن مخش عن أبي داود والنسائي وأما قول النووي في أدب الاكل من الاذكار صفات التسمية من أهم ما ينبغي معرفته والافضل أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم فإن قال بسم الله كفاه وحصلت السنة فقل رب ما ادعاه من الاضلة دليلاً خاصاً وأما ما ذكره الغزالي في آداب الاكل من الاحياء أنه لو قال في كل اسم تسميته بسم الله كان حسناً وأنه يتحب أن يقول مع الاولى بسم الله ومع الثانية بسم الله الرحمن ومع الثالثة بسم الله الرحمن الرحيم فقل أو لا تتحب ذلك دليلاً والاشكر اقر قدين هو وجهه بقوله حتى لا يشغله الاكل عن ذكر الله وأما قوله والاكل باليمن بيان للصنف فيه وهو يتناول من تعاطى ذلك نفسه وكذا غيره بأن يحتاج الى أن يلقمه غيره ولكنه يمينه لابن شهاب **(قوله)** أخبرنا سفيان قال الوليد بن كثير أخبرني كذا وقع هنا وهو من تأخير الصيغة عن الراوي وهو جائز وقد أخرجه الجيسدي في مسنده وأبو نعيم في المستخرج من طريقه عن سفيان قال حدثنا الوليد بن كثير وأخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن خلاد عن سفيان عن الوليد بالعبارة ثم قال في آخره فسألوه عن اسناده فقال حدثني الوليد بن كثير ولعل هذا هو السرفي سابق علي بن عبد الله علي هذه الكيفية لسفيان بن عيينة في هذا الحديث سند آخر أخرجه النسائي عن محمد بن منصور ورواه ما جعه عن محمد بن الصباح كلاهما عن سفيان عن هشام عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة وقد اختلف على هشام في مسنده فكان البصري عري عن هذه الطريق لذلك **(قوله)** عمر بن أبي سلمة أي ابن عبد الاسدين هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم واسم أبي سلمة عبد الله وأم عمر المذكور هي أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك جاء في آخر

ولا تأقرأ لهامنك قال  
عمر والله لأن أكون  
أدخلتك أحب الي من أن  
يكون لي مثل حر النمل (باب  
التسمية على الطعام والاكل  
باليمن) هـ حدثنا علي بن عبد  
الله أخبرنا سفيان قال الوليد  
ابن كثير أخبرني أنه سمع  
وهب بن كيسان أنه سمع عمر  
ابن أبي سلمة يقول

كنت غلاما في حجر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
وهكذا كنت يدي تطيش  
في الحفصة فقال لي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
يا غلام سم الله وكل بيمينك  
وكل بمحايلك

الباب الذي يليه وصفه بأنه ربيب النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كنت غلاما) أي دون البلوغ  
يقال للصبي من حين ولده إلى أن يبلغ الحلم غلام وقد ذكر ابن عبد البر أنه ولفق السنة الثانية من  
الهجرة إلى المدينة بأرض الحبشة وشبهه غيره واحد وفيه نظير الصواب أنه ولد قبل ذلك فقد صح  
في حديث عبد الله بن الزبير أنه قال كنت أنا وعمر بن أبي سلمة مع أسود يوم الخندق وكان أكبر  
من بستين انتهى ومولدا بن الزبير في السنة الأولى على الصحيح فيكون مولد عمر قبل الهجرة بستين  
(قوله في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم) يفتح الحاء المهملة وصكون الجيم أي في ترثمه وتحت  
نظرة وأنه يرعى حفصته تربية الولد قال عاصم الخريز يطلق على الحظن وعلى الثوب فيصوب فيه  
التفتح والكسر وإذا ربيده معنى الحضانة فبالفتح لا غرقان أي ربيده المنع من التصرف بالفتح في  
المصدور بالكسر في الاسم لا غير (قوله وكنت يدي تطيش في الحفصة) أي عند الأكل ومعنى  
تطيش وهو بالطاء المهملة والسين المجهولة وزن تطير تطيرك قليل إلى فواحي القصة ولا يقتصر على  
موضع واحد قاله الطبري قال الأصل طمش يعني فاستد الطيش إلى يده مبالغة وقال غيره معنى  
تطيش تحصى وتسرع وسأقي في الباب الذي يليه بلفظ أكلت مع النبي صلى الله عليه وسلم طعاما  
فجعلت أكل من فواحي الحفصة وهو يفسر المرادوا الحفصة ما تشبع نخبة وشقها وها هي أكبر من  
القصة ووقع في رواية الترمذي من طريق عروة عن عمر بن أبي سلمة أنه دخل على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وعنده طعام فقال احذيا يني ويأتي في الرواية التي في آخر الباب الذي يليه أي النبي  
الله عليه وسلم بطعام وعند غيره والجاء جميعا أن يحجي الطعام وافق دخوله (قوله يا غلام سم  
الله) قال النووي أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله وفي نقل الإجماع على  
الاستحباب نظر إلا أن أريدا الاستحباب أنه راجع الفعل والافتقار ذهب جماعة إلى وجوب ذلك وهو  
قضية القول بإيجاب الأكل باليمين لأن صيغة الأمر باليمين واحدة (قوله وكل بيمينك ومحايلك)  
قال شيخنا في شرح الترمذي حمله أكثر الشافعية على التسديد ويهجوم الغزالي ثم النووي لكن  
نص الشافعي في الرسالة وفي موضع آخر من الأمل على الوجوب (قلت) وكذا ذكره عنه الصيرفي  
في شرح الرسالة ونقل البوطي في مختصره أن الأكل من رأس الثريد والتعريس على الطريق  
والقران في الترو وغير ذلك مما ورد الأمر بضلح حرام ومثل البضاوى في مناجاة للندب بقوله  
صلى الله عليه وسلم كل بمحايلك وقعبه تابع الدين السبكي في شرحه بأن الشافعي نص في غير  
موضع على أن من أكل مما يليه عالم بالأنبي كان عاصبا آثما قال وقد جمع والذي نقله هذه  
المسئلة في كتابه سماه كشف اللبس عن المسائل الخمس ونصر القول بأن الأمر فيها للوجوب  
(قلت) ويدل على وجوب الأكل باليمين ورود الوعيد في الأكل بالشمال ففي صحيح مسلم من  
حديث سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يأكل شماله فقال كل بيمينك  
قال لا أستطيع قال لا استطعت فإرفعهما إلى فيه بعد وأخرج الطبراني من حديث سمعة  
الاسلمية من حديث عتبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى سمعة الاسلمية تأكل شمالها  
فقال لا تأخذها مغرفة فقال إن بها قرحة قال وإن غربت بقرعة فأصابها طاعون فمات وأخرج محمد  
ابن الربيع الحبيزي في مسند العصابة الذين نزلوا مصر وسنده حسن وثبت انتهى عن الأكل  
بالشمال وأنهم عمل الشيطان من حديث ابن عمرو من حديث جابر عند مسلم وعند أحمد بسند

حسن عن عائشة رفعت عن أبي كل بشماله كل معه الشيطان الحديث وقيل الطيب ان معنى قوله ان الشيطان يأكل بشماله أى يجعل أولياءه من الانس على ذلك ليصادبه عباده الصالحين قال الطيب ويحبره لانا كوايا الشمال فان فعلتم كنتم من أولياء الشيطان فان الشيطان يجعل أولياءه على ذلك انتهى وفيه عدول عن الطاهر والاولى جل الخبر على ظاهره وان الشيطان يأكل حقيقة لان العقل لا يجيب ذلك وقد ثبت الخبر بفلا يحتاج الى تأويله وحكى القرطبي ذلك احتمالين ثم قال والقدره صالحة ثم ذكر من عنده مسلم ان الشيطان يستحل الطعام اذا لم يذكر اسم الله عليه قال وهذا عبارة عن تناوله وقيل معناه استقصائه رفع البركة من ذلك الطعام اذا لم يذكر اسم الله قال القرطبي وقوله صلى الله عليه وسلم فان الشيطان يأكل بشماله ظاهره ان من فعل ذلك تشبه بالشيطان وأعدو تعسف من أعاد الضمير في شماله على الاسكل قال النووي في هذه الاحاديث استصحاب الاكل والشرب باليمين وكراهة ذلك بالشمال وكذلك كل أخذ وعطاء وكأوفى في بعض طرق حديث ابن عمر وهذا اذا لم يكن عنده من مرض أو وجع فان كان دلا كراهة كذا قال وأجاب عن الاشكال في الدعاء على الرجل الذي فعل ذلك وأعدو فم يقبل عنده بان بعضا ادعى أنه كان منافقا وتعبه النووي بان جاعه ذكره في العصابة وهو مبسر انضم الموحدين وسكون الميملة واحتج بعض بما ورد في خبره أن الذي حمل على ذلك الكبر وورده النووي بأن الكبر والخالفة لا يقتضي النفاق لكنه معصية ان كان الامر امر إيجاب (قلت) ولم يتصل عن اختياره أن الامر أمر مذنب وقد صرح ابن العربي بانهم يأكل كل بشماله واحتج بان كل فصل ينسب الى الشيطان حرام وقال القرطبي هذا الامر على جهة التدب لانه من باب تشريف اليمين على الشمال لانها أقوى في الغالب وأسبق للأعمال وأمكن في الاشغال وهي مشتقة من اليمين وقد شرف الله أصحاب الجنة أنفسهم الى اليمين وعكس في أصحاب الشمال قال وعلى الجلة فاليمين ومناصب اليها ما اشتق منها محمود لغة وشرا عاود بنا والشمال على نقص ذلك واذا اقرر ذلك في الآداب المناسبة لمكارم الأخلاق والسيرة الحسنة عند الفصلاء اختصاص اليمين بالأعمال الشريفة والأحوال النظيفة وقال أيضا كل هذه الاوامر من المحاسن المكملات والمكارم المستحسنة والاصل فيما كان من هذا الباب الترقيب والتدب قال وقوله كل بما يليك محله ما اذا كان الطعام نوعا واحدا لان كل أحد كل ما تولى يمينه الطعام فآخذ الفيرة تعد عليه مع ما فيه من تقذر النفس بما خاضت فيه الايدي واليدين من اطهار الحرص والنهم وهو مع ذلك سوء أدب بغير فائدة اما اذا اختلفت الانواع فقد أباح ذلك العلم مكذا قال (قوله فغازالت تلك طعمتي بعد) بكسر الطاء أى صفة أكل أى زمت ذلك وصار عادتى قال الكرماني وفي بعض الروايات بالضم يقال طعم اذا أكل والطعمعة الاكلة والمراد جميع ما تقدم من الاستدانة التسمية والاكل باليمين والاكل بما يليه وقوله بعد بالضم على البناء أى استقر ذلك من صنيعة في الأكل وفي الحديث أنه ينبغي اجتناب الاعمال التي تشبه أعمال الشياطين والكفار وان للشيطان يدن وأنه يأكل ويشرب ويأخذ ويعطي وفيه جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي وفيه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى في حال الاكل وفيه استصحاب تعليم أدب الاكل والشرب وفيه منقبة لعمر بن أبي سلمة لامتناعه الامر وموانعته

فغازالت تلك طعمتي بعد



على مقتضى **﴿ قوله ﴾** يا بياكل عمارية وقال أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا كروا اسم الله وليا كل رجل عمارية هذا التعليق طرق من حديث الجعدي عن عثمان عن أنس في قصة الولعة على زينب بنت جحش وقد تقدم في باب الهدية للعروس في أوائل التكاثر معلقان بطريق إبراهيم بن طهمان عن الجعدي وفيه ثم جعل يدعو عشرة دياراً كلون ويقول لهم إذا كروا اسم الله وليا كل رجل عمارية وقد ذكرت هناك من وصله وسبقاً أصله موصولاً بعد ما بين من وجهاً آخر عن أنس لكن ليس فيه مقصود الترجمة وعزاه شيخنا ابن الملقن تبعاً لغلطائى أنقرج ابن أبي عاصم في الألفية من طريق بكر وناصب عن أنس وهو ذهل منهما فليس في الحديث المذكور مقصود الترجمة وهو عند أبي يعلى والبرزاري أيضاً من الوجه الذي أخرجه ابن أبي عاصم **﴿ قوله ﴾** حدثني محمد بن جعفر يعني ابن أبي كثير المديني وحطاه بهمهتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة ثم لام مفتوحة **﴿ قوله ﴾** عن وهب بن كيسان أي نعم قال أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا رواه أصحاب مالك في المطاوعة صورته الأرسال وقد وصلته خالد بن مخلد ويحيى بن صالح الوحاظي فقالا عن مالك عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة وخالف الجميع أصح بن إبراهيم الحنظلي أحد الضعفاء فقال عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر وهو منكر وانما استجاز الضاري أخرجه عن كان المحفوظ فيه عن مالك الأرسال لأنه بين الطريق الذي قبله صحة من جاء به بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة واتقضى ذلك أن مالكاً قصر باسناده حيث لم يصرح بوجه وهو في الأصل موصول ولعله وصله مرة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح ومما اقتان أخرجه ذلك الدارقطني في الغرائب عنهما واقتصر ابن عبد البر في التمهيد على ذكر رواية خالد بن مخلد وحده **﴿ قوله ﴾** يا بياكل عمارية من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه حوالى بضع اللام وسكون القنينة أي جواب يقال رأيت الناس حوله وهو حوله وحواليه اللام مفتوحة في الجميع ولا يجوز كسرهما **﴿ قوله ﴾** إذا لم يعرف منه كراهية ذكر فيه حديث أنس في تتبع النبي صلى الله عليه وسلم الدمام من القصعة وهذا ظاهره يعارض الذي قبله في الأبرار بالاكل عمارية فجمع الضاري بينهما يحصل الجواز على ما إذا علم رضاهن بما كل معه ورزى بذلك إلى تضعيف حديث عكرات الذي أخرجه الترمذي حيث جاء فيه التفصيل ليس ما إذا كلنوا واحد فلا يعتنى ما يليه أو كثر من لون فيجوز وقد جعل بعض الشراح فعلة صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث على ذلك فقال كان الطعام مشتقاً على مرق ودياء وقديف كان يأكل عمارية وهو الديام يرتك ما لا يصح وهو القديد وحله الكرماني كما تقدم في باب الخياط من كتاب البيع على أن الطعام كان للنبي صلى الله عليه وسلم وحده قال فلو كان له ولغيره لكان المستحب أن يأكل عمارية (قلت) إن أراد بالوحدة أن غيره لم يأكل معه فردد لأن أنساً كل معه وإن أراد به المثلث أو أن أنساً كل معه فليطرحه في كل مالك ومضيف وما أظن أحداً وافقه عليه وقد قبل ابن بطال عن مالك جواباً بجميع الجوابين المذكورين فقال إن المثلث أكل لأهله وخدمه يساح له أن يتبع شهوته حيث رآها إذا علم أن ذلك لا يكرمه منه فإذا علم كراهتهم لذلك لم يأكل إلا عمارية وقال أيضاً أنما جالت بدر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام لأنه علم أن أحداً لا يتكره ذلك مثلاً لا يتقذره بل كانوا يتبركون بريقه وعلمته يد به كانوا يبادرون إلى نخامته

**﴿ باب الأكل عمارية وقال أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا كروا اسم الله وليا كل رجل عمارية ﴾**  
حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن حطلة الدبلي عن وهب بن كيسان أي نعم عن عمر بن أبي سلمة وهو ابن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال أكلت يوماً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً فقلت أكلت من نواحي القصعة فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عمارية حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان أي نعم قال أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم ومعه ربي عن عمر بن أبي سلمة فقال سمع الله وكل عمارية **﴿ باب من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه إذا لم يعرف منه كراهية ﴾**

فيستلكون بها فكذلك من لم يتقدم مؤاكلة يجوز له أن يحول يده في الحصة وقال ابن التين  
 إذا أكل كل الممع خادمه وكان في الطعام نوع منفرد جاز له أن يتقدمه وقال في موضع آخر إنما  
 فعل ذلك لأنه كان يأكل وحده فسألت في رواية أن الخياط أقبل على عمله (قلت) هي رواية تامة  
 عن أنس كما سألت بعد أبواب لكن لا ثبت المدعى لأن أنسا أكل معه النبي صلى الله عليه وسلم  
 (قوله أن خياطاً) لم أقف على اسمه لكن في رواية تامة عن أنس أنه كان غلام النبي صلى الله عليه  
 وسلم وفي لفظ أن مولى خياط ادعاء (قوله لطعام منعه) كان الطعام المذكور ثريداً كما سألته  
 (قوله) قال أنس فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت يتبع النيام) هكذا أوردته  
 مختصراً وأخرجهم مسلم عن قتيبة شيخ البخاري فيه بقوله وقد تقدم في البيوع عن عبد الله بن  
 يوسف عن مالك بن أنس يادق لفظه فقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبزاً ومراً فاقبسه دله  
 وقد بدو فأدبوا من الملقن عن مستحق الأسماعلي أن الخبز المذكور كان خبز شعير وغفل عما  
 أوردته البخاري في باب المرق كسألت عن عبد الله بن مسلمة عن مالك بلفظ خبز شعير والثاني مثله  
 وكذا أوردته بعباد آخر عن اسمعيل بن أبي أويس عن مالك بتمامه وهو عند مسلم عن قتيبة  
 أيضاً وقد أورد البخاري لكل واحد من المرق والنبام والخبز القديد (قوله النيام) يضم  
 الدال المهملة وتشديد الموحدة ممدود ويجوز القصص حكاه القزاز وأكسره الفرطحي هو القرع  
 وقيل خاص بالمستدير منه ووقع في شرح المذهب للتورى أنه القرع اليابس وما أظنه الاسموا  
 وهو اليقطين أيضاً أحسن ما قد ورد به وكلام أبي عبد الله الهروي يقتضي أن الهمة زائدة فانه أخرج  
 في ديب وأما الجوهرى فأخرج في الفضل على أن همة منقلبة وهو أشبه بالصواب لكن قال  
 الزحشري لا ندري هي منقلبة عن واء أو واو يأتي في رواية تامة عن أنس فلما رأيت ذلك جعلت  
 أجبعه بين يديه وفي رواية جدد عن أنس فجعلت أجبعه وأدنيه منه (قوله فلم أزل أحب النيام  
 يومئذ) في رواية تامة قال أنس لا أزال أحب النيام بعد ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 صنع ما صنع وفي رواية مسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس فجعلت ألقه اليه  
 ولا أطمع به من طريق معمر عن ثابت وعاصم عن أنس فذكر الحديث قال ثابت فسمعت  
 أنسا يقول خاصص على طعام بعد أن تدري أن يصنع فيه داء الأصنع ولابن ماجه بسند صحيح  
 عن جدد عن أنس قال بهشت مسمى أم سليم بمثل فيه رطب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم  
 أجدهم خرج قريبا إلى مولى له دعاه فضع له طعاماً فآتته وهو يأكل فدعاني فأكلت معه قال  
 وصنع له ثريدة بطعم وقرع فاذا هو يحبه القرع فجعلت أجبعه فادنيه منه الحديث وأخرج مسلم  
 بعضهم هذا الوجه بلفظ كان يحبه القرع وللقسافي كان يحب القرع ويقول إنما شعيرة أخي  
 بونس ويجمع بين قوله في هذه الرواية فلم أجدهم بين حديث الباب ذهبت مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أنه أطلق المعة باعتبار ما أكل اليه الحال ويحمل تعدد القصص على بعد وفي الحديث  
 جوازاً كل الشريف طعام من دونهم يخترق وغيره واجابة دعوته ومؤاكلة الخادم وبيان  
 ما كان في النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع والطف بما حباه وتعاظمهم بالحي إلى منازلهم  
 وفيه الاجابة إلى الطعام ولو كان قليلاً ومناولة الشيفان بعضهم بعضاً موضعين أيديهم وأما  
 يمنع من يأخذ من قدام الآخر شيئاً لنفسه أو لغيره وسألت البحت في باب مفر دوفيه جواز

وسعدنا قتيبة عن مالك عن  
 اسمعيل بن عبد الله بن أبي  
 طلحة أنه سمع أنس بن مالك  
 يقول إن خياطاً دعا رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 لطعام صنعه قال أنس  
 فذهبت مع رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فرأيت يتبع  
 النيام من حوالى القصعة  
 قال فلم أزل أحب النيام  
 يومئذ

قال عمر بن أبي سلمة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم كل يمينك (باب التيمن في الأكل وغيره) حدثنا عبد الله بن أبي حمزة عن أبيه عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب التيمن ما استطاع في طهوره وتعلله وترجله وكان قال بواسطة قبل هذا في شاة كاه (باب من أكل حتى شبع) حدثنا اسمعيل بن حنبل عن مالك عن ابن عمر بن عبد الله بن أبي سلمة أنه سمع أنس بن مالك يقول قال أبو طلحة لا مسلم لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحكاً أعرف فيه الجوع فهل عندك من شيء فخرجت أنا وأصحابي من شجرة ثم أخرجت جارية لها خلقت الخبز بيضه ثم دنته تحت فؤدي ووردت بيضه ثم أرسلتني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجوع والمجهد ومعهم الناس فقلت لهم فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلنا أبو طلحة فقلت نعم قال بطعام قال نعم فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لم يردوا معي فموتوا (٤٦٠) فأنطلق وانطلقت بين أيديهم حتى جئت أبو طلحة فقال أبو طلحة يا أم سلمة

ترك المضيف الأكل مع الضيف لأن في روايته غمامة عن أنس في حديث الباب أن الخياط قدم لهم الطعام ثم أقبل على عمله فوخذوا من ذلك من تقرر بالنبي صلى الله عليه وسلم ويحفل أن يكون الطعام كان قليلاً فآثر بهبه ويحفل أن يكون كان مكتفياً من الطعام أو كان صائماً أو كان شغله قد تحتم عليه تكميله وفيه الحرص على التشبه بأهل الخير والافتداء بهم في المطاعم وغيرها وفيه فضيلة طاهرة لأن لا تقتفاه أثر النبي صلى الله عليه وسلم حتى في الأشياء الجليقة كان يأخذ نفسه بما ساعه فيها رضى الله عنه (قوله) قال عمر بن أبي سلمة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم كل يمينك (كذا ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر عن الجوى والكشميني وسقط الباقي وهو التشبه وقد مضى موصولاً قبل باب والذي يطهر في أن يحمله بعد الترجمة التي تليه (قوله) التيمن في الأكل وغيره) ذكر فيه حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيمن الحديث وهو ظاهر فيما ترجم لهم فظن بعضهم أن في هذه الترجمة تكراراً لأنه تقدم في قوله باب التسعة على الطعام والأكل باليمين وقد أجاب عنه ابن بطال بأن هذا الترجمة أحسن من الأولى لأن الأولى لفعل الأكل فقط وهذه لجميع الأفعال فدخل فيه الأكل والشرب بطريق التعميم اه ومن جملة العموم عموم متعلقات الأكل كالأكل من جهة اليمين وتقديم من على اليمين في الاتصاف ونحوه على من على الشمال وغير ذلك (قوله) وكان قال بواسطة قبل هذا في شاة كاه القائل هو شعبة والقول عنه أنه قال بواسطة هو أشعث وهو ابن أبي الشعثاء وقد تقدم بيان ذلك مع ما بحث الحديث في باب التيمن من كتاب الوضوء وقال الكرماني قال بعض المشايخ القائل بواسطة هو أشعث كذا نقل وليس بصواب عن قال (قوله) ما من أكل حتى شبع) ذكر فيه ثلاثة أحاديث الأول حديث أنس في تكثير الطعام بركة النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم شرحه في علامات النبوة وفيه فاكوا حتى شبعوا الثاني

قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وليس عندنا من الطعام ما نطعمهم فقالت الله ورسوله أعلم قال فأنطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقبل أبو طلحة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لي بأمر سليم ما عندك قالت بذلك الخبز فأمر به ففقت وعصرت عليه أم سلمة عكة لها فأنتمت ثم قال فيمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ماشاء الله أن يقول ثم قال أذن لعشرة فأتت لهم فأكوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال أذن لعشرة فأتت لهم فأكوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال

أذن لعشرة فأتت لهم فأكوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال أذن لعشرة ما كل القوم كلهم وشبعوا القوم غناون رجلاً حدثنا موسى حدثنا عمر بن أبيه قال حدثت أبا عثمان أبا ضاع عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال كذبح النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ومائة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل معي أحد منكم طعام فاذا مع رجل صاع من طعام أو نحو فقيهم ثم جاز رجل مشرك مشعان طوي يلقيهم يسوقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبيع أم عطية أوقال هبة قال لا ببيع قال فاشتري منه شاة فصنعت فأمرني الله صلى الله عليه وسلم بسواد البطن يشوى وإيم الله ما من الثلاثين ومائة إلا قدره من حسن سواد بطنها أن كان شاهداً أعطاه إياه وإن كان غائباً خبأه له ثم جعل فيها قصعين فأكلنا أجمعون وشبعوا وفضل في القصعين لحمه على البعير وكأه قال حدثنا مسلم حدثنا وهيب حدثنا منصور بن أمية عن عائشة رضي الله عنها في النبي صلى الله عليه وسلم حين شبعنا من الأسودين والفرو والماء

حديث

حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في اطعام القوم من سواد يطن الشاة كانوا ثلاثين ومائة رجل  
وفيه فأكلوا وجعوا وشبعوا وقد تقدم شرح في كتاب الهبة \* الثالث حديث عائشة توفى  
النبي صلى الله عليه وسلم حين شبعنا من الاسودين القرو والماء وفيه اشارة الى أن شبعهم لم يقع  
قبل زمان وفاته قاله الكرماني (قلت) لكن ظاهره غير مراد وقد تقدم في غزوة خيبر من  
طريق حكمة عن عائشة قالت لما قصت خيبر قلنا الا أن شبع من القرو من حديث ابن عمر قال  
ما شبعنا حتى قصنا خيبر فالمراد أنه صلى الله عليه وسلم شبع حين شبعوا واستقر شبعهم واستادوه  
من فتح خيبر وذلك قبل موته صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين ومر ادعاء عائشة بما اشارت اليه من  
الشبع هو من القرو خاصة دون الماء لكن قرنته به اشارة الى أن تمام الشبع حصل بجمعهما  
فكان الواو فيه بمعنى مع لأن الماء وحده يو جد الشبع منه ولما عبرت عن القرو بوصف واحد  
وهو السواد عبرت عن الشبع والرى بفعل واحد وهو الشبع وقوله في حديث أنس عن أبي  
طلحة سمعت صوت النبي صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع كأنه لم يسمع في صوته لما  
تكلم اذ ذاك الفخامة المألوفة منه فحمل ذلك على الجوع بقربة الحال التي كانوا فيها وفيه رد على  
دهوى ابن حبان أنه لم يكن يجوع واحتج بحديث أبيه يطعمني ربي ويسقيني وتعقب بالحل على  
تعدد الحال فكأن يجوع أحيانا ليسأى به أصحابه ولا سيما من لا يجد مدداً وأدركه ألم الجوع صبر  
فوضعه وقد بسطت هذا في مكان آخر ويؤخذ من قصة أبي طلحة أن من أدب من يضيف أن  
يخرج مع الضيف الى باب الدار تكملة قال ابن بطال في هذه الاحاديث جواز الشبع وان كان  
تركها أحسن وأفضل وقد ورد عن سلمان وأبي جحيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أكر الناس  
شبعاً في الدنيا أطولهم جوعاً في الآخرة قال الطبري غير أن الشبع وإن كان مباحاً فان له حداً  
ينتهي اليوم ما زاد على ذلك فهو سرف والمطلق منه ما أعان الآكل على طاعة ربه ولم يشغله ثقله  
عن أداء ما وجب عليه اهـ وحديث سلمان الذي أشار اليه أخرجه ابن ماجه بسندين  
وأخرج عن ابن عمر نحوه وفي سنده مقال أيضاً وأخرج البراء نحوه من حديث أبي جحيفة  
بسند ضعيف قال القزطبي في المفهم لما ذكر قصة أبي الهيثم اذ ذبح للنبي صلى الله عليه وسلم  
ولصاحبيه الشاة فأكلوا حتى شبعوا وفيه دليل على جواز الشبع وما جاء من الهى عنه محمول  
على الشبع الذي ينقل المصلحة ويثبت صاحبها عن القيام للعبادة ويقضى الى البطر والاشرب  
والنوم والكسل وقد تنهى كراهته الى التصريم بحسب ما يقرب عليه من المفسدة وذكر  
الكرماني تعالان المنسيران الشبع المذكور محمول على شبعهم المعتاد منهم وهو أن الثالث  
للطعام والثالث للشراب والثالث للنفس ويحتاج في دعوى أن تلك عادتهم الى نقل خاص وانما  
ورد في ذلك حديث حسن أخرجه الترمذي والتساقى وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث  
المقدام بن معديكري سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطن  
حسب ابن آدم لقمات يقمن عليه فان غاب الآدمي نفسه فثقل للطعام وثقل للشراب وثقل  
للفنس قال القزطبي في شرح الاسماء مع بقراط بهذه القصة للعجب من هذه الحكمة وقال  
الغزالي قبله في باب كسر الشهوتين من الاحياء ذكر هذا الحديث لبعض الفلاسقة فقال ما سمعت  
كلاماً في قلة الاكل أحكم من هذا ولا شك في أن أثر الحكمة في الحديث المذكور واضح وانما

خص الثلاثة بالذكرا لأنها أسباب حياة الحيوان ولأنه لا يدخل البطن سواها وهل المراد بالثلاث التساوي على ظاهر الخبر أو التقسيم إلى ثلاثة أقسام متقاربة محل احتمال والاول أول ويحتمل أن يكون لمجرد كثر الثالث في الحديث الآخر الثالث كثير وقال ابن المنذر ذكر البخاري في الاشربة في باب شرب اللبن البركة حديث أنس وفيه قوله فجعلت لا أو ما جعلت في بطن من فيصنع أن يكون التسبع المشار اليه في حديث الباب من ذلك لأنه طعام بركة (قلت) وهو محتمل الأفي حديث عائشة ثالثاً حديث الباب فإن المراد به التسبع المعتاد لهم والله أعلم واحتلف في حد الجوع على رأيي ذكرهما في الأحياء أحدهما أن يشهي الخبز ودمه في طلب الادم فليس بمجانع فأتينهما أنه اذا وقع ريقه على الأرض لم يقع عليه الذباب وذكر أن مراتب التسبع تنصرف في سبعة الاول ما تقوم به الحياة الثاني أن يزدخى بصوم ويصلى عن قيام وهذا واجب الثالث أن يزدخى يقضى على أداء التوافل الرابع أن يزدخى بقدر على التكسب وهذا من مستحبات الخالص أن علاء الثالث وهذا جائز السادس أن يزدخى ذلك وبه ثقل البدن ويكثر النوم وهذا مكروه السابع أن يزدخى يتضرر وهي البطنة النسي عنها وهذا حرام اه ويمكن دخول الثالث في الرابع والاول في الثاني والله أعلم (تنبيه) وقع في مساق السند معقرو هو ابن سليمان التيمي عن أبيه قال وحدثني أبو عثمان أيضاً فزعم الكرماني أن ظاهره أن أبا محمد عن غير أبي عثمان ثم قال وحدث أبو عثمان أيضاً (قلت) وليس ذلك المراد وإنما أراد أن أبا عثمان حدثه يحدث سابق على هذا ثم حدثه بهذا فذلك قال أيضاً أي حدث يحدث بعد حديث (قوله بأب ليس على الأعمى حرج) إلى هنالك أكثر وساق في رواية أبي ذر الصنفين الآخرين ثم قال الآية وأراد بقية الآية التي في سورة البقرة لا التي في الفتح لأنها المناسبة لأبواب الأطعمة ويؤيد ذلك أنه وقع عند الأصابع إلى قوله لعلمكم تفعلون وكذا بعض رواة الصحيح (قوله والنهد والاجتماع على الطعام) ثبتت هذه الترجمة في رواية المسنن وحده والنهد بكسر الهمزة وسكون الهاء تقدم تفسيره في أول الشركة حيث قال باب الشركة في الطعام والنهد وتقدم هناك بيان حكمه وذكر فيه عدة احاديث في ذلك ثم ذكر حديث سويد بن النعمان وفيه دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام فلم يوثق الا بسبق الحديث وليس هو ظاهراً في المراد من النهد لاحتقال أن يكون مابى بالسويق الامن جهة واحدة لكن مناسبه لاصل الترجمة ظاهرة في اجتماعهم على أول السويق من غير تمييز بين أعمى وبصير وبين صحيح ومريض وحكي ابن بطال عن المهبلي قال مناسبة الآية لحديث سويد ما ذكره أهل التفسير أنهم كانوا اذا اجتمعوا للاكل عزل الأعمى على حدة والآخر على حدة والمرضى على حدة لتصيرهم عن كل الاصناف كانوا يتصرفون أن يتفضلوا عليهم وهذا عن ابن الكلبي وقال عطاء بن يزيد كان الأعمى يصرح أن يأكل طعام غيره لعله يذم في غير موضعها والآخر كذلك لتأساعه في موضع الاكل والمرضى لراحتهم فتركت هذه الآية فأجاب لهم الاكل مع غيرهم وفي حديث سويد معنى الآية لأنهم جعلوا أيديهم فيها حضر من الزاد سواهم أنه لا يمكن أن يكون أكلهم بالسوا لاختلاف أحوال الناس في ذلك وقد سوغ لهم الشارع ذلك مع ما فيه من الزيادة والنقصان فكان مباحاً والله أعلم اه كلامه

• (باب ليس على الأعمى حرج) • والنهد والاجتماع على الطعام • حديث شاعلي بن عبد الله حديث شافيان قال يحيى ابن سعيد سمعت بشير بن يسار يقول حدثنا سويد بن النعمان قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر فلما كان بالصباح قال يحيى وهي من خيبر على روضة دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام فألقى الاسويق فلكاه فأكلمه ثم دعاهم فعضض ومضض فافصل بنا المغرب ولم يتوجه أقال سفان سمعته منه عوداً وبناً

وقد جافى سبب نزول الآية أثر آخر من وجه صحيح قال عبد الرزاق أنبأنا معمر بن ابن أبي  
 نجيح عن مجاهد كان الرجل يذهب بالاعى أو الأعرج أو المريض إلى بيت أبيه أو أخيه  
 أو قريبه فمكث الرضى يصرحون من ذلك ويقولون اغايدهون سألني سبوت غيرهم  
 فنزلت الآية رخصة لهم وقال ابن المنير موضع المطابقة من الترجمة وسط الآية وهي قوله  
 تعالى ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً أو أشتاتاً وهي أصل في جواز أكل الحارجرة ولهذا  
 ذكر في الترجمة الهدى والله أعلم ﴿ قوله ﴾ باب الخبز المرقق والاكل على الخوان  
 والسفرة) أما الخبز المرقق فقال عياض قوله مرقق أى ملينا محسناً كخبز الخوارى وشبهه  
 والتريق التلين ولم يكن عندهم مناخل وقد يكون المرقق الرقيق الموسع اه وهذا هو  
 المتعارف وبه جزأين الاثير قال الرقاق الرقيق مثل طول وطويل وهو الرغيف الواسع  
 الرقيق وأغرب ابن التين فقال هو السمد وما يصنع منه من كعك وغيره وقال ابن الجوزى هو  
 الخفيف كانه مأخوذ من الرقاق وهي الخسبة التي يرقق بها واما الخوان فالشعر وفيه كسر  
 المجهية ويجوز ضمها وفيه لغة ثالثة اخوان بكسر الهمزة وسكون الخاء وسئل ثعلب هل يسمى  
 الخوان لانه يقفون ماعليه أى ينتفض فقال ما يعده قال الجواليقي والصحيح أنه أصحى معرب  
 ويجمع على اخوانه في القلة وخون مضموم الاو في الكثرة وقال غيره الخوان المائدة ما لم يكن  
 عليها طعام واما السفرة فاشترت لما وضع عليها الطعام وأصلها الطعام نفسه ﴿ قوله ﴾ كاعند  
 أنس وعند خبازة) لم أقبل على تسميته ووقع عند الاسماعيلي عن قتادة كنانى أنسا  
 وخبازة فأنم زاد ابن ماجه وخوانه موضوع فيقولوا في الطبراني من طريق راشد بن أبي  
 راشد قال كان أنس غلام يعمل له القاننى ويطبخ له لوثن طعاماً ويخفزه الخوارى ويجمعه  
 بالبن اه والخوارى بضم المهملة وتشديد الواو وفتح الراء الخالص الذى يغل مرة بعد مرة  
 ﴿ قوله ﴾ ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم خبزاً مرققاً ولا شاة مسهولة) المسهولة الذى أزيل شعره  
 بالماء المسخن وشوى بجلده أو يطبخ وانما يصنع ذلك في الصغير السن الطرى وهو من فعل  
 المترفين من وجهين أحدهما المبادأة الذى ذبحه مالوئقي لأزدادته وثانيهما أن السلوخ ينتفع  
 بجلد في اللبن وغيره السوط يفسده وقد جرى ابن بطال على أن المسهولة المشوى فقال ما منحه  
 يجمع بين هذا وبين حديث عمرو بن أمية أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحترق كنف شاة  
 وحديث أم سلمة التى أخرجه الترمذى أنها قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبزاً مشوياً فأكل  
 منه بأن يقال بمحتمل أن يكون لم يتفق أن تسقط له شاة تكالها لاه قد أحترق الكسب مرقوم  
 الجنب أخرى وذلك لحم مسهوط أو يقال أن أنسا قال لا أعلم ولم يقطع به ومن علم حجة على من لم  
 يعلم ونقصه ان التبر بأنه ليس في حر الكف ما يدل على أن الشاة كانت مسهولة بل أكلها  
 لأن العرب كانت عاداتها غالباً أنها لا تضع اللحم فاحتج الى الحر قال ولعل ابن بطال لما رأى  
 البخارى ترجم بعد هذا باب شاة مسهولة والكف والجنب ظن أن مقصوده ما بان أنه أكل  
 السميط (قلت) ولا يلزم أيضاً من كونه مشوية واحتزمت كنفها أو جنبها أن تكون مسهولة  
 فادعى السلوخ أكثر من شىء المسهولة لكن قد ثبت أنه أكل الكراع وهو لا يؤكل الا مسهولاً  
 وهذا لا يرد على أنس فيبقى رواية الشاة المسهولة وقد وافقه أبو هريرة على أن أكل الرقاق

﴿ باب الخبز المرقق  
 والاكل على الخوان  
 والسفرة ﴾ حدثنا محمد بن  
 سنان حدثنا همام عن قتادة  
 قال كاعند أنس وعند  
 خبازة فقال ما أكل النبي  
 صلى الله عليه وسلم خبزاً  
 مرققاً ولا شاة مسهولة  
 حتى لقي الله

أخرجه ابن ماجه من طريق ابن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال رآه راقياً فذكر  
 وقال ما رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بعينه قال الطبري قول أنس ما علم رأي النبي صلى  
 الله عليه وسلم الخ حتى العلم وأرادني المعاصم وهو من باب نقي الشيء نقي لازم وانما صح هذا من  
 أنس لظول لزومه النبي صلى الله عليه وسلم وعدم مفارقتها إلى أن مات (قوله عن يونس قال  
 علي هو الاسكاف) علي هو شيخ البخاري فيه وهو ابن المديني ومراعاة أن يونس وقع في السند غير  
 منسوب نفسه على القبر فإن في طبقته يونس بن عبيد البصري أحد الثقات الكثيرين وقد  
 وقع في رواية ابن ماجه عن محمد بن منسى عن معاذ بن هشام عن أبيه عن يونس بن أبي الثورات  
 الاسكاف وليس ليونس هذا في البخاري الا هذا الحديث الواحد وهو بصرى وثقه أحمد وابن  
 معين وغيرهما وقال ابن عدي ليس بالشهور وقال ابن سعد كان معروفا وله أحاديث وقال ابن  
 حبان لا يجوز أن يمتح به كذا قال ومن وثقه أعرف بهما من ابن حبان والراوى عنه هشام هو  
 المستوفى وهو من الكثيرين عن قتادة وكان له لم يسمع منه هذا وفي الحديث رواية الاقران لأن  
 هشاماً ويونس من طبقة واحدة وقدرناه سعد بن أبي عروة عن قتادة صرح بالتحدث كما  
 سياتي في الرافق لكن ذكر ابن عدي أن يزيد بن زريع رواه عن سعد قال عن يونس عن قتادة  
 فيصير أن يكون جميعه أولاً عن قتادة واسطة ثم جله عنه بغير واسطة فكان يحدث به على  
 الوجهين (قوله عن أنس) هذا هو المحفوظ ورواه سعد بن بشر عن قتادة فقال عن الحسن قال  
 دخلنا على عاصم بن حذرة فقال ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان قط الحديث أخرجه  
 ابن منبده في المعرفة فإن كان سعد بن بشر حفظه فهو حديث آخر لقتادة لا اختلاف مساق  
 الخبرين (قوله على سكرية) بضم السين والكاف والراء التنقية بعد هاجم مقطوعة قال  
 عياض كذا قيدنا بوقوعه عن ابن مكي أنه صوب فتح الراء (قلت) وبهذا يزعم التوريشي وزاد  
 لأنه فارسي معرب والراء في الأصل مفتوحة ولا جهة في ذلك لأن الاسم اللاحق الذي انطلق به  
 العرب لم يبقه على أصله غابا وقال ابن الجوزي قاله لنا شيخنا أبو منصور القوي يعني الجواليقي  
 بفتح الراء قال وكان بعض أهل اللغة يقول الصواب اسكرية وهي فارسية معربة وترجتها مقرب  
 انظر وقد تكلمت بها العرب قال أبو علي فإن حقرت حذف الجيم والراء وقلت اسكره ويجوز  
 اشباع الكاف حتى تزيد أو قياس ما ذكره سيدي في برهم برهم ابن قال في سكرية سكرية  
 والذي سبق أولى قال ابن مكي وهي مصنف مصغار بؤكل فيها ومنها الكبير والصغير والكبيرة  
 تجعل قدر ست أو اق وقيل ما بين ثلثي أو قبة إلى أو قبة قال ومعنى ذلك أن الجيم كانت تستعمل في  
 الكواميج والجوارش للتشهي والهضم وأغرب المداوي فقال السكرة صفة مدهونة ونقل  
 ابن قرقول عن غيره أنها قصعة ذات قوام من عود كجذعة صغيرة والاولى قال شيخنا في شرح  
 الترمذي تركه الا كل في السكرة ما لكونها لم تكن تصنع عندهم اذ ذلك وأما مصغار لها  
 لأن عاتدهم الاجتماع على الأكل ولأنها كانت تقدم كانت تعمل لوضع الاشياء التي تعين على الهضم  
 ولم يكونوا غالياً يشبعون فلم يكن لهم حاجة بالهضم (قوله قبل لقتادة) القائل هو الراوى (قوله  
 فعلا م) كذا لا ذكر ووقع في رواية المسخى بالاشباع (قوله يا كلون) كذا عدل عن الواحد  
 إلى الجمع إشارة إلى أن ذلك لم يكن مختصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم وحده بل كان أصحابه يقتنون

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا  
 معاذ بن هشام قال حدثني  
 أبي عن يونس قال علي هو  
 الاسكاف عن قتادة عن  
 أنس رضي الله عنه قال  
 ما علمت النبي صلى الله عليه  
 وسلم أكل على سكرية  
 قط ولا خبره مرقق قط ولا  
 أكل على خوان قط قيل  
 لقتادة فعلا م ما كانوا  
 يأكلون قال

قوله حذف الجيم والراء الخ  
 كذا في جميع النسخ وسور  
 اه معصية

أمره يقتدون بشعله **(قوله على السفر)** جمع سفرة وقد تقدم سائرنا في الكلام على حديث عائشة الطويل في الهجرة إلى المدينة وإن أصلها الطعام الذي يتخذ المسافرون أكثر ما يصنع في جلد فقل اسم الطعام المأخوذ فيه كما سبقت المضافة راوية ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة صفية فساقه مختصراً وقد ساق في غزوته بالأسناد الذي أورده هنا بعينه أن من ساقه هنا ولفظه أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاث ليل في عليه نصفه وزاد فيه أيضاً بين قوله إلى وليته وبين قوله أمر بالانقطاع وما كان فيها من خبز ولحم وما كان فيها إلا أن أمر فذكره وزاد بعد قوله والذين فقال المسلمون أحلى أمهات المؤمنين الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى هناك **(قوله وقال عمرو بن أنس بن أبي النجاشي صلى الله عليه وسلم ثم صنع حسباناً نطع)** هو أيضاً طرف من حديث موثق في المعاني مطول لا سطر من عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن أنس بن مالك بتمامه **(قوله هشام عن أبيه وعن وهب بن كيسان)** هشام هو ابن عروة جمل هذا الحديث عن أبيه وعن وهب بن كيسان وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أحد بن نويس عن أبي معاوية فقال فيه عن هشام عن وهب بن كيسان فقط وتقدم أصل هذا الحديث في باب الهجرة إلى المدينة من طريق أبي أسامة عن هشام عن أبيه وعن أمراءه فاطمة بنت المنذر كلاهما عن أسماء بن محمد عن علي أن هشاماً جاءه عن أبيه وعن أمراءه وعن وهب بن كيسان ولعل عنده عن بعضهم ما ليس عند الآخر فإن الرواية التي تقدمت ليس فيها قوله يعبرون وهو بالعين المهملة من العار وإن الزبير هو عبد الله والمراد بأهل الشام عسكر الخارج ابن يوسف حيث كانوا يقاتلونه من قبل عبد الملك بن مروان أو عسكر الحسين بن علي الذين قاتلوه قبل ذلك من قبل يزيد بن معاوية **(قوله يعبرون بنا لنطاقين)** قبل الانفصاح أن يعبدى التمييز بنفسه تقول عبرته كذا وقد سمع بكذا مثل ما هنا **(قوله وهل تدري ما كان النطاقين)** كذا أورده بعض الشراح وتعبه بأن الصواب النطاق بالرفع وأما ألم أعف عليه في السخ بالرفع فإن ثبت رواية بغية الألف أمكن فهمها ويحتمل أن يكون كان في الأصل وهل تدري ما كان شأن النطاقين فسقط لفظ شأن وأغوى **(قوله إنما كان نطاقي شقته نصفين فأوكيت)** تقدم في الهجرة إلى المدينة أن أبا بكر الصديق هو الذي أمر بذلك لما خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة **(قوله يقول إياها)** كذا أكثر ول بعضهم إياها بوحدة ونون وهو نصيف وقد مره بأنه مقول الراوي والضمير لأصحاب إياها هو ابن الزبير وأغرب ابن التين فقال هو في سائر الروايات إياها وذكره الخطابي بلفظ إياها وقوله والاله في رواية أحد بن نويس إياها ورب الكعبة قال الخطابي إياها بكسر الهمزة والتسوية معناها الاعتراف بما كانوا يقولونه والتقرير له تقول العرب بي استدعاه القول من الإنسان إياها بغير تنوين وتعب بأن الذي ذكره نعلب وغيره إذا استدعيت من الكلام قلت إياه وإذا أمرت بقطعه قلت إياها وليس هذا الاعتراض بجيد لأن غير نعلب قد مر بأن إياها كلمة استزادة وارتضاء ومره بعضهم فقال إياها بالتسوية للاستزادة وبغير التنوين لقطع الكلام وقد تأتي أيضاً بمعنى كيف **(قوله تلك شكاة تظاهر عك عارها)** شكاة شخ الشين المجعولة معار فرفع الصوت بالقول الصميم ولع بعضهم بكسر الشين والاول أولى وهو مصدر شكاة وشكوى وشكاة وظاهر رأي زائل قال الخطابي أي

على السفر \* حدثنا ابن أبي  
مريم أخبرنا محمد بن جعفر  
أخبرنا جده سمع أنس  
يقول أقام النبي صلى الله  
عليه وسلم بين خيبر  
وقد عوت المسلمين إلى وليته  
أمر بالانقطاع فسقطت فأنق  
عليها القرب والاقط والسمن  
وقال عمرو بن أنس بن أبي  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ثم صنع حسباناً نطع  
\* حدثنا محمد بن أبي  
معاوية عن هشام عن  
أبيه وعن وهب بن كيسان  
قال كان أهل الشام يعبرون  
ابن الزبير يقولون يا ابن  
ذات النطاقين فقالت له أمه  
يا بني انهم يعبرونك بالنطاقين  
وهل تدري ما كان النطاقين  
إنما كان نطاقي شقته  
نصفين فأوكيت قربة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بأحدهما وجعلت في سفره  
آخر قال فكان أهل الشام  
إذا عرو به بالنطاقين يقول  
إياها والاله تلك شكاة تظاهر  
عك عارها



له حديثاً أو النعمان حديثاً أو عواقه عن أبي بشر عن سبعة بن جابر عن ابن عباس أن أم حمدة بنت الحرث بن حزن خالة ابن عباس أهدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ستماً وخطاً وأضيافاً دعا من كان على مائدة وتركن النبي صلى الله عليه وسلم كلفقذ لهم ولو كن حراماً ما كن على مائدة (٤٦٦) التي صلى الله عليه وسلم ولا أمياً كلهن (باب السويق) حديثاً سليمان ابن حرب حديثاً جادين

ارتفع عنك فارتفع بك والظهور يطلق على الصعود والارتفاع ومن هذا قول الله تعالى فما استمعوا أن يظهر رءى به أو اعلمه ومنه ومعارج عليها يظهرون قال وقتل ابن الزبير بصراع يتلاني ذؤيب الهذلي وأوله \* وعبرها الواشون أني أحبها \* يعني لأبأس بهذا القول ولا عار فيه قال مغلطاي وبعدت الهذلي فان اعتذر منها فاني مكذب \* وان يعتذر يرد عليك اعتذارها وأول هذا القصيدة

هل الدهر الاليله ونهارها \* والاطلوع الشمس ثم غبارها

أبي القلب الآثم عروفاً أصبحت \* تحسرت ناري بالشككة ونارها

وبعدده وعبرها الواشون أني أحبها \* البيت وهي قصيدة تزيد على ثلاثين بيتاً وترددت بن قتيبة هل أنشأ ابن الزبير هذا المصراع أو أنشد مقتلاً به والذي جزم به غيره الثاني وهو المقتلان هذا مثل مشهور وكان ابن الزبير يكثر التمثل بالشعر وقلما أنشأ ثم ذكر حديث ابن عباس في كل خالد الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبأني شرحه بعد في كتاب الصيد والنبائح وقوله على مائدة أي الشيء الذي يوضع على الأرض صيلة للطعام كالنديل والبطيخ وغير ذلك ولا يعارض هذا حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم ما أكل على أنطوان لأن أنطوان أخ من المائدة وفي الأخص لا يستلزم في الأعم وهذا أولى من جواب بعض الشراح بأن أنساً أعماقى عليه قال ولا يعارضه مقول من علم واختاف في المائدة فقال الزجاج هي عند مني ما عبيد اذا تحرك وقال غيره من ما عبيد اذا أعطى قال أبو عبيد وهو فاعلة بمعنى مقعولة من العطاء قال الشاعر وكنت للمتبعين مائدة \* (قوله باب

السويق) ذكره حديث سويد بن العمان وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة (قوله باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمي له فيعلم ما هو) كذا في جميع النسخ التي وقفت عليها بالإضافة وشرحه الزركشي على أنه باب بالنسبة فقال قال ابن التين إنما كان يسأل لأن العرب كانت لا تعاف شيئاً من المسك لظفائهم وكان هو صلى الله عليه وسلم قد يعاف بعض الشيء فلذلك كان يسأل (قلت) ويحتمل أن يكون سبب السؤال أنه صلى الله عليه وسلم ما كان يكثر السكون في البادية فلم يكن له خبرة بكثير من الحيوانات وأولاً لأن الشرع ورد بتعريم بعض الحيوانات وإباحة بعضها وكأول ما يحرمون منها شياً ورجماً أو أبيضوا أو مطبوخاً فلا تبرع عن غيره إلا بالسؤال عنه ثم أورد فيه حديث ابن عباس في قصة الضب وسبأني شرحه في كتاب الصيد والنبائح ووقع فيه فقالت امرأة من النسوة الحضور كذا وقع بلفظ جمع

الذكر

يحدث به ويسمي له فأهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم يده إلى الضب فقالت

أمرأة من النسوة الحضوراً حين رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد منته به هوا الضب يا رسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده عن الضب فقال خالد بن الوليد أحرأ الضب يا رسول الله قال لا ولكن لم يكن بأرض فمرى فأجبتني أعافسه قال خالد فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم تنظر إلى

يحيى عن بشير بن يسارعن سويد بن النعمان أنه أخبره أنهم كفوا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالصبا وهو على روضة من خيبر فحضرت الصلاة فذاع طعام فلم يجد الا سويقاً فلاذ منه فلكتا معه ثم دعا به فغضض ثم صلى وصليتنا ولم نؤتمنا \* (باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمي له فيعلم ما هو) حديثاً محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف أن أنصاري أن ابن عباس أخبر أن خالد ابن الوليد الذي يقال له سيف الله أخبرنا أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ميمونة وهي خالة ابن عباس فوجد عندها ضباً مخموزاً قدمت به أختها حفيدة بنت الحرث من نجد فقلعت الضب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قلياً يقدمه لطعام حتى



باب المؤمن يأكل في معي واحد) فيه (٤٦٨) أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثنا محمد بن بشر حديثنا عبد الصمد

حدثنا شعبة عن واقد بن محمد عن نافع قال كان ابن عمر لا يأكل حتى يوفى بمسكين يأكل معه فأدخل رجلا يأكل معه فأكل كثيرا فقال يا نافع لا تدخل هذا علي - سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء (باب المؤمن يأكل في معي واحد) فيه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم - حدثنا محمد بن سلام أخبرنا عبد الله بن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء قال عبد الله بن بكر حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا شعبة عن عمرو قال كان أبو نهيك رجلا أكل فقال له ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الكافر يأكل في سبعة أمعاء فقال أنا ومن بالله ورسوله - حدثنا اسمعيل حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل كل المسلم

آخر عن أبي هريرة المؤمن يشرب في معي واحد الحديث (قوله في الطريق الاخرى عن أبي حازم) هو سلمان يسكون اللام الاصحى وليس هو سلمة بن دينار الزاهد فانه اصغر من الاشجعي ولم يدركه ابا هريرة (قوله ان رجلا كان يأكل كلاً كثر افاسلم) وقع في رواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافه ضيف وهو كافر فأمر له بشاة فقلت فشرب حلابها ثم أخرى ثم أخرى حتى شرب حلاب سبع شياه ثم انه أصبح فأسلم فأمر له بشاة فشرب حلابها ثم أخرى فلم يستقمها الحديث وهذا الرجل يشبه أن يكون جهلاء الغفاري فأخرج ابن أبي شيبة وأبو يعلى والبخاري والطبراني من طريقه أنه قدم في قمر من قومه يريدون الاسلام فحضر وامع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فلما سلم قال ياخذ كل رجل بيد جليسه فلم يبق غري فكتت رجلا غليظا طويلا لا يقدم على أحد فذهب بي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى منزله فجلس لي عزافاً ثم علمه ثم حلبني آخر حتى حلبني سبعة عزافاً ثم علمه ثم أتت بصنبر مرساة فأتت عليها فقالت أم أين أجاع الله من أجاع رسول الله فقال له يا أم أين أشكل رزقه ورزقنا على الله فلما كانت الليلة الثانية وصلينا المغرب صنع ما صنع في التي قبلها فحلبني عزاوريت وشبعت فقالت أم أين أليس هذا ضيفنا قال انه كل في معي واحد الليلة وهو مؤمن وأكل قبل ذلك في سبعة أمعاء الكافر يأكل في سبعة أمعاء المؤمنين يأكل في معي واحد وفي اسناد الجمع موسى بن عبيدة وهو ضعيف وأخرج الطبراني بسند جيد عن عبد الله بن عمرو قال جاءني النبي صلى الله عليه وسلم سبعة رجال فأخذ كل رجل من العصاة رجلاً وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً فقال له ما سأل قال أبو غزوان قال فحلبه سبع شياه فشرب لبنها كله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك يا أبانغزوان أن تسلم قال نعم فأسلم ففتح رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره فلما أصبح حلبه شاة واحدة فلم يمت لبنها فقال مالك يا أبانغزوان قال والذي بعثك نبيا لقد رويت قال انك أمس كان لك سبعة أمعاء وليس لك اليوم الا معي واحد وهذه الطريق أقوى من طريق جهلاء ويحتمل أن تكون تلك كنيته لكن يقوى التحديد أن أحدًا خرج من حديث أبي بصرة الغفاري قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر من قبل أن أسلم فحلبني شوية كان حليبها لاله فشربتها فلما أصبحت أحلبني فشربتها من غير أن يفرق بيني وبينه فقال أرويت قدر رويت ما لا رويت قبل اليوم الحديث وهذا لا يفسره المجهم في حديث الباب وإن كان المعنى واحد لكن ليس في قصته خصوص الرد ولا لاجداً يضاهي في سلم الكبيي وقاسم بن ثابت في الدلائل والبخاري في العصابة من طريق محمد بن معن بن فضالة الغفاري حدثني جدني فضالة بن عمرو قال أقبلت في القحاح حتى أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت ثم أخذت عليه فقلت فيما فشر بها فقلت يا رسول الله ان كنت لا شربها راراً لا متني وفي اللفظ ان كنت لا شرب السبعة فما المتني فذكر الحديث وهذا أيضاً ينبغي أن يفسر به مسم حديث الباب لاختلاف السياق ووقع في كلام النووي تعال العياض أنفضرة بن فضالة الغفاري وذكر ابن اسحق في السيرة من حديث أبي هريرة في قصة غلامين أن قال أسلم أسلم ثم أسلم وقعت له قصة تشبه قصة جهلاء فيجوز أن يفسر به وبه صدر المازري كلامه واختلف في معنى الحديث فقيل ليس المراد به ظاهراً وانما هو مثل ضرب للمؤمنين وزهده في الدنيا والكفر وحرصه عليها

● حديث سليمان بن حرب  
حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة أن رجلاً كان يأكل كلاً كثر افاسلم فكان يأكل كلاً قليلاً فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان المؤمنين يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء

فكان المؤمن لتقله من الدنيا يا كل في معنى واحد والكافر لشدة رغبته فيها واستكثاره  
منها يا كل في سبعة أعماء فليس المراد حقيقة الأعماء ولا خصوص الأكل وإنما المراد التقليل  
من الدنيا والاستكثار منها فكانت عبرة عن تناول الدنيا بالأكل وعن أسباب ذلك بالأعماء ووجه  
العلاقة ظاهر وقيل المعنى أن المؤمن يأكل الحلال والكافر يأكل الحرام والحلال أقل من  
الحرام في الوجود نقله ابن التين ونقل الطحاوي نحو الذي قبله عن أبي جعفر عن أبي عمران فقال  
حل قوم هذا الحديث على الرغبة في الدنيا كما تقول فلان يا كل الدنيا كلاً أي يرغب فيها  
ويحرص عليها بمعنى المؤمن يأكل في معنى واحد أي يزهد فيها فلا يتناول منها الا قليلاً والكافر في  
سبعة أي يرغب فيها فيستكثر منها وقيل المراد حصص المؤمن على قلة الأكل إذا علم أن كثرة  
الأكل صفة الكافر فان نفس المؤمن تنفر من الاتصاف بصفة الكافر ويدل على أن كثرة  
الأكل من صفة الكافر قوله تعالى والذين كفروا يمتعون وبأكلون كما تأكل الانعام وقيل بل  
هو على ظاهره ثم اختلفوا في ذلك على أقوال أحدها أنه ورد في شخص بعينه واللام مهيبة  
لاجنسية جرم بذلك ابن عبد البر فقال لا سبيل الى حمله على العموم لان المشاهدة تدفعه فكم  
من كافر يكون أقل كلاماً من مؤمن وعكسه وكمن كافر أسلم فلم يتغير بمقداراً كله قال  
وحدث أنه هرقة يدل على أنه ورد في رجل بعينه ولذلك عقبه مالك الحديث المطلق وكذا  
البصاري فكانت قال هذا اذا كان كافراً كان يأكل في سبعة أعماء فلما أسلم عوفي وبورك له في  
نفسه فكفاه من سبعة أجزاء كان يكفه وهو كافر اهـ وقد سبقه الى ذلك الطحاوي في  
مشكل الآثار فقال قيل ان هذا الحديث كان في كافر مخصوص وهو الذي شرب حلاب  
السبع شيء قال وليس للحديث عندنا محل غير هذا الوجه والسابق الى ذلك أولاً وبعبارة وقد  
عقب هذا الحل بأن ابن عمر راوى الحديث ففهم منه العموم فلذلك منع النظره بأكل كثير من  
الدخول عليه واحتج بالحديث ثم كفى يتأني حمله على شخص بعينه مع ما تقدم من ترجيح تعدد  
الواقعة ويورد الحديث المذكور عقب كل واحدة منها في حق الذي وقع له نحو ذلك القول الثاني  
أن الحديث خرج مخرج الغالب وليس حقيقة العدد مرادة قالوا تخصيص السبعة للمبالغة  
في التكثير كما في قوله تعالى والجر يمتد من بعده سبعة أبحر والمعنى أن من شأن المؤمن التقليل  
من الأكل لاشتغاله بأسباب العبادة ولعله بان مقصود الشرع من الأكل ما يسد الجوع  
ويستلزم الرق ويعين على العبادة ونحوه أيضاً من حساب ما زاد على ذلك والكافر بخلاف  
ذلك كله فإنه لا يقف مع مقصود الشرع بل هو تابع لشهوة نفسه مسترسل فيها غير خائف من  
تبعات الحرام فصار كل المؤمن لما ذكرته اذا نسب الى أكل الكافر كأنه بقدر السبع منه  
ولا يلزم من هذا اطرافه في حق كل مؤمن وكافر فقد يكون في المؤمن من يأكل كثيراً  
أما بحسب العادة وأما لعارض بعرض له من مرض باطن أو لغير ذلك ويكون في الكفار من  
يأكل قليلاً للمراعاة العضة على رأى الاطباء أو للمرايضة على رأى الرهبان وأما لعارض  
كضعف المعدة قال الطيبي ومحصل القول أن من شأن المؤمن الحرص على الزهادة والاقتناع  
بالبغلة بخلاف الكافر فاذا وجد مؤمن أو كافر على غير هذا الوصف لا يقدح في الحديث  
ومن هذا قوله تعالى الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة الآية وقد يوحى من الزاني نكاح

الحرقة ومن الزانية نكاح الحر \* القول الثالث أن المراد بالمؤمن في هذا الحديث التام الايمان لان من حسن اسلامه وكل ايمانه اشتغل فكره فيما يصير اليه من الموت وما بعده فمتنع شدة الخوف وكثرة الفكر والاشفاق على نفسه من استيقاض شهوته كما ورد في حديث لابي أمامة رفعه من كثرة تركه قتل مطعمه ومن قل تنكره كثر طعمه وقا قلبه ويشير الى ذلك حديث أبي سعيد الصيمري أن هذا المال حلوة خضرة فمن أخذ به ما شرف تنس كان كالذي يأكل ولا يشبع فدل على أن المراد بالمؤمن من يقصد في مطعمه وأما الكافر فمن شأنه الشره فيما كل بالنهم كأنما كل البهيمة ولا يأكل بالمصلحة لقوام البنية وقد ردها النخطابي وقال قد ذكره من غير واحد من أفاضل السلف الأكل الكثير فلم يكن ذلك نقصاً في ايمانهم \* الرابع أن المراد أن المؤمن يسمى الله تعالى عند طعامه وشربه فلا يشركه الشيطان في كسبه القليل والكافر لا يسمى فيشركه الشيطان كما تقدم تقريره قبل وفي صحيح مسلم في حديث مرفوع أن الشيطان يستحل الطعام ان لم يذكر اسم الله تعالى عليه \* الخامس أن المؤمن يقتل حرصه على الطعام فيباركه له فيه وفي ما كرهه فيشبع من القليل والكافر طامع البصر الى الماء كل كالاتعام فلا يشبعه القليل وهذا يمكن ضمه الى الذي قبله ويحصلان جواباً واحداً مركباً \* السادس قال النووي المختار أن المراد أن بعض المؤمنين يأكل في مهي واحد وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أعمار ولا يلزم أن يكون كل واحد من السبعة مثل معنى المؤمنين ١٥ ويدل على تفاوت الامعاء كرم عياض عن أهل التشرع أن أعمار الانسان سبعة المعدة ثم ثلاثة أعمار بعد هاتمتصله بها البواب ثم الصائم ثم الرقيق والثلاثة رفاق ثم الاعور والقولون والمستقيم وكلها غلاظ قد تكون المعنى أن الكافر لكونه يأكل بشره لا يشبعه الامل ٢٥ أعماله السبعة والمؤمن يشبعه مل معنى واحد ونقل الكرماني عن الأطباء في تسمية الامعاء السبعة انها المعدة ثم ثلاثة متصله بها رفاق وهي الاثنا عشرى والصائم والقولون ثم ثلاثة غلاظ وهي الفائتي بنون وقافين أو قافين والمستقيم والاعور \* السابع قال النووي يمتثل أن يريد بالسبعة في الكافر صفات هي الحرص والشر وطول الامل والطمع وسوء الطبع والحسد وحب السمن وبالواحد في المؤمن سبخلته \* الثامن قال القرطبي شهوات الطعام سبع شهوة الطبع وشهوة النفس وشهوة العير وشهوة القم وشهوة الاذن وشهوة الالف وشهوة الجوع وهي الضرورية التي يأكل بها المؤمن وأما الكافر فيأكل بالجلبع ثم رأيت أصل ما ذكره في كلام القاضي أي بكر بن العربي ملخصاً وهو أن الامعاء السبعة كتامة عن الحواس الخمس والشهوة والحاجة قال العلماء يؤخذ من الحديث الحس على التنقل من الدنيا والحس على الزهد فيها والقناعة بما تسر منها وقد كان العقلاء في الجاهلية والاسلام يمدحون بقله الاكل ويذمون كثرة الاكل كما تقدم في حديث أم زرع أنها قالت في مرض المدح لابن أبي زرع ويشبعه ذراع الجفرة وقال حاتم الطائي فإني ان أعطيت بطنك سؤل \* وفرحك بالامنهي النمل أجمعاً وسيأتي من يدل هذا في الباب الذي يليه وقال ابن التين قيل ان الناس في الاكل على ثلاث طبقات طائفة تأكل كل مطعوم من حاجة وغير حاجة وهذا فعل أهل الجهل وطائفة تأكل عند

المجوع بقدر ما يستأجل الجوع حسب وطائفة يجوعون أنفسهم بقصدون بذلك تنقع شهوة النفس  
 وإذا أكلوا أو شربوا ما يبدؤ الرق ١٥ ملخصا وهو صحيح لكنه لم يتعرض لتزويل الحديث عليه  
 وهو لا يلقى القول الثاني ﴿ **قوله** ما سب الأكل متكئا ﴾ أي ما حكمه وانما لم  
 يجز به لأنه لم يأت فيه نص صريح ﴿ **قوله** حدثنا سمر ﴾ كذا أنوجه البخاري عن أبي نعيم  
 وأخرجه أحمد عن أبي نعيم فقال حدثنا سفيان هو الثوري فكان لا ينعيم فيه شيخين ﴿ **قوله**  
 عن علي بن الأقر ﴾ أي ابن عمرو بن الحارث بن معاوية الهمداني يسكنون الميم الوادي الكوفي  
 ثقة عند الجميع وماله في البخاري سوى هذا الحديث ﴿ **قوله** سمعت أبا جعفر ﴾ في رواية  
 سفيان عن علي بن الأقر عن عون بن أبي جعفر عن أبيه عن المزيدي متصل الأسانيد تصرح على  
 عن علي بن الأقر عن عون بن أبي جعفر عن أبيه عن المزيدي متصل الأسانيد تصرح على  
 ابن الأقر في رواية مسعر بسماعه من أبي جعفر دون واسطة ويحتمل أن يكون سمع من  
 عون أو لا عن أبيه ثم لقي أبا ما وجعهم أي جعفر ونهيه فبسه عون ﴿ **قوله** لا أكل متكئا ﴾  
 ذكر في الطريق التي بعده هالة سيبا مختصرا ونقطه فقال لرجل عنده لا أكل وأمانتي قال  
 الكرمان في اللفظ الثاني أبلغ من الأول في الإثبات وأما في الثاني فالأول أبلغ ١٥ وكان سبب هذا  
 الحديث قصة الأعرابي المذكور في حديث عبد الله بن بسر عند ابن ماجه والطبراني بإسناد  
 حسن قال أهديت لثني صلى الله عليه وسلم شاة فبقي على ركبتيه يأكل فقال له أعرابي ما هذه  
 الجلسة فقال إن الله جعلني عبدا كريما لم يجعلني حيارا عنيدا قال ابن بطال إنما فعل النبي  
 صلى الله عليه وسلم ذلك تواضعا لله ثم ذكر من طريق أوب عن الزهري قال أتى النبي صلى الله  
 عليه وسلم ملك لم يأت قبله فقال إن ربك يعجزك بين أن تكون عبدا ناسيا أو ملكا ناسيا قال فظنراني  
 جبريل كالمستبصر فأنو ما إليه أن تواضع فقال بل عبدان يا قال فما أكل متكئا ١٥ وهذا  
 مرسل أو معضل وقد وصله التتائي من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن  
 عباس قال كان ابن عباس يحدث فذكر نحوه وأخرج أبو داود عن حديث عبد الله بن عمرو بن  
 العاص قال ما روي النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكئا قاط وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد  
 قال ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم متكئا إلا مرة ثم نزع فقال اللهم ابني عبدك ورسولك وهذا  
 مرسل ويمكن الجمع بأن تلك المرة التي في أثر مجاهد ما أطلع عليه أعبدا لله بن عمرو وقد أخرجه ابن  
 شاهين في ناسخه من مرسل عطاء بن يسار أن جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكئا  
 فنهاه ومن حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهاه جبريل عن الأكل متكئا لم يأكل  
 متكئا بعد ذلك واختلف في صفة الاتكلاء فقيل أن يتمكن في الجلوس للأكل على أي صفة  
 كان وقيل أن يميل على أحد شقه وقيل أن يعتدل على يده اليسرى من الأرض قال الخطابي  
 تحسب العامة أن المتكئ هو الأسكل على أحد شقه وليس كذلك بل هو المعتدل على الوطاء الذي  
 تحته قال ومعنى الحديث أني لا أقدم متكئا على الوطاء اعتدالا كل فعل من يستكن من الطعام  
 فأن لا أكل إلا بالبلغ من الزاد فذلك أقدم مستورا وفي حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم  
 أكل غرا وهو مرقع وفي رواية وهو مختصر والمراد الجلوس على وركيه غير متمكن وأخرج ابن  
 عدي بسند ضعيف عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتدل الرجل على يده اليسرى عند الأكل

﴿باب الأكل متكئا﴾  
 حدثنا أبو نعيم حدثنا سمر  
 عن علي بن الأقر سمعت أبا  
 جعفر يقول قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اني  
 لا أكل متكئا ١٥ حدثني  
 عثمان بن أبي شيبة أخبرنا  
 جوير عن منصور عن علي بن  
 الأقر عن أبي جعفر قال  
 كنت عند النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال لرجل عنده  
 لا أكل وأمانتي

قال مالك هو نوع من الاتكاء (قلت) وفي هذا اشارة من مالك الى كراهة كل ما بعد الاكل فيه  
 متكئا ولا يختص بصفة بعينها وجرم ابن الحوزي في تفسير الاتكاء بأنه المسبل على أحد  
 الشقين ولم يلتفت لانكار الخطأ ذلك وحكي ابن الاثير في النهاية أن من فسر الاتكاء بالميل  
 على أحد الشقين قاربه على مذهب الطب بأنه لا يتغير في مجاري الطعام من الاول لا يسبقه هنيئا  
 ورجعا تأتي به واختلف السلف في حكم الاكل متكئا فزعم ابن القاص أن ذلك من اختصاص  
 النبوية وتعبه البيهقي فقال قد يكره لغيره ايضا لانهم فعل المتعظمين وأصله مأخوذ من  
 ملوك العجم قال فان كان بالمزمان لا يتكمن معه من الاكل الامتكنا لم يكن في ذلك كراهة ثم  
 ساق عن جماعة من السلف أنهم أكلوا كذلك وأشار الى حل ذلك عنهم على الضرورة وفي الحل  
 نظر وقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس وشاذ بن الوليد وعبيدة السلماني ومحمد بن سيرين  
 وعطاء بن يسار والزهري جواز ذلك مطلقا واذا ثبت كونه مكروها وخلاف الاول فالمستحب في  
 صفة الجلوس لا كل أن يكون جاثيا على ركبته وظهور قدميه أو نصب الرجل اليمنى ويجلس  
 على اليسرى واستثنى الغزالي من كراهة الاكل مضطجعا كل القبل واختفى في علته  
 الكراهة وأقوى ما ورد في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق ابراهيم التيمي قال كانوا  
 يكرهون أن يأكلوا اتكاء متخانة أن تهظم بطونهم والى ذلك يشير بقية ما ورد في من الاخبار  
 فهو المقتد وجه الكراهة فيه ظاهر وكذلك ما أشار اليه ابن الاثير من جهة الطب والله أعلم  
 ﴿ قوله ما ﴾ بكسر الميم وبالمدعوف ﴿ قوله ﴾ وقال الله تعالى فجاء بهجل  
 حينئذ كذا في الاصل وهو سبق قلم التلاوة ان جاء ؟ كاسيا في ﴿ قوله ﴾ مشوي كذا ثبت قوله  
 مشوي في رواية السرخسي وأورده النسفي بلفظ أي مشوي وهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله  
 تعالى فجا بهجل حينئذ أي مخنوذ وهو المشوي مثل قنبل في مقتول وروى الطبري عن  
 وهب بن منبه عن سفيان الثوري مثله وعن ابن عباس أخص منه قال حينئذ أي فضيع ومن  
 طريق ابن أبي نجيم عن مجاهد الحنيد المشوي الضيع ومن طريق قتادة والضائلة وابن  
 امصق مثله ومن طريق السدي قال الحنيد المشوي في الرضف أي الطحارة المحمأة وعن مجاهد  
 والضائلة المحمأة وهذا أخص من جهة أخرى وبه جزم النخيل صاحب اللغة ومن طريق ثمر بن  
 عتبة قال الحنيد قال الذي يقطر ماؤه بعد أن يشوي وهذا أخص من جهة أخرى والله أعلم ثم  
 ذكر المصنف حديث ابن عباس في قصة خالدين الوليد في الضب وسياق في شرحها في كتاب الصيد  
 ولذا نصح ابن شاذ الله تعالى وأشار ابن بطال الى أن أخذ الحكم للترجة ظاهر من جهة أنه صلى الله  
 عليه وسلم لم يؤكل شيء الا لكونه ضافا لو كان غير ضب لا كل ﴿ قوله ﴾ في آخره وقال  
 مالك عن ابن شهاب بضم مخنوذ يأتي موصولا في النجاشي من طريق مالك بن النخيل ﴿ قوله ما ﴾  
 الخزيرة بخاء موحدة مفتوحة ثم زاي مكسورة وبعد التثنية الساكنة راء هي ما يتخمن الدقيق  
 على هيئة العصيدة لكنها أرق منها قاله الطبري وقال ابن فارس دقيق يخلط بشحم وقال الفتي  
 وتبعه الجوهري الخزيرة أن يؤخذ اللحم فقة طاع صفرا ويصب عليه ماء كثير فاذا انضج در عليه  
 الدقيق فان لم يكن فيها لحم فهي عصيدة وقيل مرق يصنع من بلالة الضالة ثم يطبخ وقيل حساء  
 من دقيق وسم ﴿ قوله قال الضر ﴾ هو ابن شيبان النحوي اللغوي المحدث المشهور ﴿ قوله ﴾

﴿ باب الشوا ﴾ وقول الله  
 تعالى فجاء بهجل حينئذ  
 مشوي ﴿ حدثنا علي بن  
 عبد الله حدثنا هشام  
 ابن يوسف أخبرنا معمر  
 عن الزهري عن أبي أمامة  
 ابن سهل عن ابن عباس عن  
 خالدين الوليد قال أتى النبي  
 صلى الله عليه وسلم بضم  
 مشوي فأهوى اليه لمأكل  
 فقبل له انه ضب فأمسك يده  
 فقال خالدا حرام هو قال لا  
 ولكن لا يكون بأرض  
 قومي فاجدني أعافه فأكل  
 خالد ورسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ينظره قال مالك  
 عن ابن شهاب بضم مخنوذ  
 ﴿ باب الخزيرة ﴾ قال الضر

﴿ قوله ﴾ وهو سبق قلم التلاوة  
 ان جاء كذا بالنسخ وليس  
 كذلك بل التلاوة في سورة  
 الذاريات كذا فلعل  
 السارح سهلها وقصد  
 ما في سورة هود



النزري من الخلقة والحريمة من اللين • حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن  
الريبع الانصاري أن عتيان بن مالك وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن شبيب بن راسم الانصاري أنه أتى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال يا رسول الله اني (٤٧٤) أنكرت بصرى وأنا أصلي لقوى فإذا كانت الامطار رال الوادي الذي يفي

ونهم لم أستطع أن أتى  
مسجدهم فأصلي لهم  
فوددت يا رسول الله أنك  
تأني فتصلي في بيتي فأعجزه  
صلى فقال سأفعل إن شاء  
الله قال عتيان فغدا على  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأبو بكر حين ارتفع  
النهار فاستأذن النبي صلى  
الله عليه وسلم فأذنته فلم  
يجلس حتى دخل البيت ثم  
قال لي أين تحب أن أصلي  
من بيتك فأشرت إلى ناحية  
من البيت فقام النبي صلى  
الله عليه وسلم فكبر فصعدنا  
فصلى ركعتين ثم سلم وحسنه  
على خيزرمة ثم أتى فتاب في  
البيت راجل من أهل الدار  
فوجدوا فاجتمعوا فقال قائل  
منهم أين مالك بن النخشن  
فقال بعضهم ذلك منافق  
لا يجب الله ورسوله قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
لا تقل إلا زاه قال لا اله الا  
الله يريد بذلك وجهه الله قال  
الله ورسوله أعلم قال قلنا  
فأمرى وجهه ونصيحته

النزري) يعني بالاعمام (من الخلقة والحريمة) يعني بالاهمال (من اللين) وهذا الذي قاله النضر  
واقفه عليه أبو الهيثم لكن قال من المعقبين بدل اللين وهذا هو المعروف ويحتمل أن يكون معنى  
اللين أنما تشبه اللين في البياض لشدة تصفيتها واقفه أعلم ثم ذكر المصنف حديث عتيان بن مالك في  
صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وقد تقدم شرحه مستوفى في باب المساجد البيوت في  
أوائل كتاب الصلاة والغرض منه قوله وحسنه على خيزر صغناه أي منعناه من الرجوع عن  
منزنا لاجل خيزر صغناه لئلا كل منه (تجمله) أخبرني محمود بن الريبع الانصاري أن عتيان بن مالك  
وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن شبيب بن راسم الانصاري أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم  
كدافي الاصول المعقدة ونقل الكرماني أن في بعض النسخ عن عتيان وهو أوضع قال وللأول  
وجه وهو أن يكون ان الثانية فوكدا كقوله تعالى أبعدهم انكم اذامتم وكنتم ترابا وعظاما  
انكم مخرجون (قلت) فصيحا لا تخدري أن عتيان أتى النبي صلى الله عليه وسلم وما بينهما أشياء  
اعتبرت فيصيح كما قال لكن في ظاهره أنه من مسند محمود بن الريبع فيكون مرسل لأنه ذكر  
قصة ما ذكرها وهذا بخلاف ما لو قال ان عتيان بن مالك قال آتيت النبي صلى الله عليه وسلم فانه  
يساوي ما لو قال عن عتيان أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وقدمه في بيان ذلك بأوضح من هذا في  
الباب المذكور (قوله) قال ابن شهاب ثم سألت الحصين) هو موصول بالاسناد المذكور  
والحصين بمهملتين مخضر وقد قدمت في الصلاة أن القاسمي رواه ضاده مجع ولم يوافق على ذلك  
ونقل ابن التين عن الشيخ أبي عمران قال لم يدخل البصري في جامعنا الحضر يعني بالمهمل ثم الضاد  
وأخروا ما دخل الحصين بمهملتين ونون بشير بدل الين أسلمنا خرج لاسيد بن حضير ولم  
يخرج له البصري وهذا قصور عن قوله فان أسيد بن حضير وان لم يصرح له البصري من روايته  
موصولا لكنه علق عنه ووقع ذكره عنده في غير موضع فلا يثبت في ادخاله في كتابه على أنه قلنا  
يلبس من أجل تفرق النون وانما اللبس الحصين بمهملتين ونون وهم جماعة في الاعماء  
والكنى والأبواب والحصين مثله لكن بضاد مجع وهو واحد أرجح له مسلم وهو حضير بن منذر  
أو ساسله مجع وقد نه على وهم القاسمي في ذلك عياض وأضاف اليه الاصلي فقال قال  
القاسمي ليس في البصري بالضاد المجع سوى الحصين بن محمد قال عياض وكذا وجدت الاصلي  
قديما في أصل وهو وهم والصواب الجماعة بضاد مجع اهـ ومانته إلى الاصلي ليس بحقق  
لان النقطة فوق الحرف لا يتعين أن تكون من كاتب الاصل بخلاف القاسمي فانه أفصح به حتى  
قال أولييد الوقيشي كذا قرئ عليه قالوا وهو خطأ واقفه أعلم في (قوله) بالاصلي (اللفظ)  
بفتح الهمزة وكره القاف وقد تكن بعدها طامه مهمل هو جين اللين المستخرج زيه وقد  
تقدم تفسيره في باب زكاة الفطر وغيره (قوله) وقال جده (الخ) تقدم موصولا في باب الخبز لم رقق

إلى المتألفين فقال فان أكره على التامر من قال لا اله الا الله يتنفي بذلك وجهه الله قال ابن شهاب ثم سألت الحصين بن محمد الانصاري أحد بني سالم وكان من سرته  
عن حديث محمود فصدقه (باب اللفظ) وقال جده مصعب أنس بن النبي صلى الله عليه وسلم بصفة فأتى القبر  
والألف والسين

(قوله وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس) تقدم أيضا في الباب المذكور لكن معلقا وسيت الموضع الذي وصله يسمع شرحه ثم ذكر طرفا من حديث ابن عباس في الضب لقوله فيه أهلت خالتي ضبا وأقطا ولينا وساق شرحه في التائيم ﴿قوله باب السلق﴾ بكسر السين المهملة نوع من البقل معروف فيه تحليل لسد الكبد ومنه صنف أسود يعقل البطن ثم ذكر المصنف حديث مهمل بن سعد في قصة الهجوز التي كانت تصنع لهم أصول السلق في قدر يوم الجمعة وقد تقدم شرحه في كتاب الجمعة وأحيل بشي منه على كتاب الاستئذان وقد فرقه البخاري حديثين من رواية أبي غسان عن أبي حازم ووقع هذان الزيادة في آخر الحديث والله ما فيه شعهم ولا ولد وتقدم في تلك الرواية أن السلق يكون عرقه أي عوضا عن عرقه فان العرق يفتح العين وسكون الراء بعدها قاف العظم عليه بقية اللحم فان لم يكن عليه لحم فهو عراق وقد صرح في هذه الرواية بأنه لم يكن فيه شعهم ولا ولد وهو يفتح الواو والمهملة بعدها كاف وهو السم وزنا ومعنى وعطفه على النشم من عطف الأعم على الأخص والله أعلم وفي الحديث ما كان السلق عليهم من الاقتصاد والصبر على قلة الشيء إلى أن فتح الله تعالى لهم الفتوح العظيمة ففتحهم من بسط في المباحات منها ومنهم من أقصر على الدون مع القدرة فهذا ورعا ﴿قوله باب النش والتشال اللحم﴾ النش يفتح النون وسكون الهاء بعدها شين مبهمة أو مهملة وهما بمعنى عند الاصمعي وبجرم الجوهرى وهو القبض على اللحم بالقوى وأزالته عن العظم أو غيره وقيل بالمجبة هذا وبالهملة تتناوله بمقدم اللحم وقيل النش بالمهملة للقبض على اللحم وتزعه عند الأكل قال شيخنا في شرح الترمذي الأمر فيه محمول على الأرض فأنه عليه بكونه أهنا وأمر أي أشدها وممراته ويقال هي صار هينا ومرى صار مرى وأهو أن لا تنقل على المعدة وينضم عنها قال ولم يثبت النش عن قطع اللحم بالسكين بل ثبت الخبز من الكتف فيختلف باختلاف اللحم إذا عارضه السس قطع بالسكين وكذا إذا لم تحضر السكين وكذا يختلف بسبب المجهلة والتأتى والله أعلم والاتشال بالمجبة التناول والقطع والافتلاع يقال نشت اللحم من المرق أخرجه منه ونشت اللحم إذا أخذت سلة عضوا فتركت ما عليه أو كرمات تعمل في أخذ اللحم قبل أن ينضم ويسمى اللحم نشلا وقال الامام عبيد ذكر الاتشال مع النش والاتشال التناول والاستفراج ولا يسمى نشاشي يتناول من اللحم (قلت) لحاصله ان النش بعد الاتشال ولم يقع في شئ من الطريقتين اللذين ساقهما البخاري بلفظ النش واتخاذ كرمات المعنى حيث قال فغرق كفا أي تناول اللحم الذي عليه بضمه وهذا هو النش كما تقدم ولعل البخاري أشار بهذه الترجمة إلى تضييف الحديث الذي سأذكره في الباب الذي يلي الباب الذي بعده في النش عن قطع اللحم بالسكين (قوله ع محمد) هو ابن سيرين ووقع منسوب في رواية الامام عبيد قال ابن بطال لا يصح لابن سيرين مما عمن ابن عباس ولا من ابن عمر (قلت) سبق إلى ذلك يحيى بن معين وكذا قال عبد الله بن أحمد عن أبيه لم يسمع محمد بن سيرين من ابن عباس يقول بلغنا وقال ابن المديني قال شعبة أحاديث محمد بن سيرين عن عبد الله بن عباس انما سمعها من حكيم لقبة أيام المختار (قلت) وكذا قال خلد الخداه كل شئ يقول ابن سيرين ثبت عن ابن عباس سمعته من عكرمة اه واعتماد البخاري في هذا المتن انما

وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس صنع النبي صلى الله عليه وسلم حيسا وحديثا سلم ابن ابراهيم حديثا شعبة عن أبي بشر عن سعيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أهلت خالتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ضبا وأقطا ولينا فوضع الضب على مائه فلو كان حراما لم يضع وشرب اللبن وأكل الأقط (باب السلق والشعر) حديث يحيى بن بكير حديث يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال ان كنا لنفرح يوم الجمعة كانت لنا هجوز تأخذ أصول السلق فضعه في قدر لها فتقبل فيه حبات من شعر إذا صلينا زناها ففرشناه لنا ونفا نفرح يوم الجمعة من أجل ذلك وما كنا نفتنى ولا نقبل الا بعد الجمعة والله ما فيه شعهم ولا ولد (باب النش والتشال اللحم) حديثنا عبد الله بن عبد الوهاب حديثنا محمد بن أيوب عن محمد بن ابن عباس رضي الله عنهما

قال تعزى رسول الله صلى الله عليه وسلم كفاكم قاطمى فلم يتوضأ. وعن أيوب وعاصم عن عكرمة عن ابن عباس قال اتشلى  
 النبي صلى الله عليه وسلم عرفاً من قدر فأكل ثم صلى ولم يتوضأ. (باب تعزى العضة) حدثني محمد بن المنثري قال حدثني عثمان بن  
 عمر حدثنا فليح حدثنا أبو حازم المدني (٤٧٦) حدثنا عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال قال جابر عن النبي صلى الله عليه

وسلم نحو مكة. وحدثني  
 عبد العزيز بن عبد الله  
 حدثنا محمد بن جعفر عن  
 أبي حازم عن عبد الله بن أبي  
 قتادة السلي عن أبيه أنه  
 قال كنت يوماً جالساً مع  
 رجال من أصحاب النبي صلى  
 الله عليه وسلم في منزلي  
 طريق مكة ورسول الله صلى  
 الله عليه وسلم نازل أمامنا  
 والقوم محرمون وأما غير  
 محرم فابصر وأجار وحشياً  
 وأما مغولاً أخف فلفى  
 فلم يؤذنى له وأحوا لوائى  
 أصبرته فالتفت فأصبرته  
 ففقت إلى القوس فأصبرته  
 ثم ركبت ونسيت السوط  
 والريح فقلت لهم ناولوني  
 السوط والريح فقالوا والله  
 لا نفضل عليه شئ فغضبت  
 فزئت فاخذتهم ما ثم ركبت  
 فشددت على الحمار فعقرته ثم  
 جثت به وقدمات فوقعوا  
 فيه يا كونه ثم انهم شكوا  
 في أكلهم إياه وهم حرم فرحنا  
 ونجأت العضة مني فأدرنا  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فسأله عن ذلك فقال  
 معكم منه شئ فنأوته  
 العضة فأكلها حتى تعزىها

وهو محرم. قال محمد بن جعفر وحدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة مثله. (باب قطع اللحم حدث  
 بالسكين) حدثنا أبو الحسن أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني جعفر بن عمرو بن أسامة أن أباه عمرو بن أسامة أخبره أنه رأى  
 النبي صلى الله عليه وسلم يحترق كفشاً في يده فدعى إلى الصلاة فالتفتاها والسكين التي يحترقها ثم قال فصلي ولم يتوضأ

حدث ليس بالقوي (قلت) له شاهد من حديث صفوان بن أمية أخرجه الترمذي بلفظ انشؤا  
 الصبح نهشاً قائماً أهناً وأمرأاً وقال لا ترفعوه إلا من حديث عبد الكريم اه وعبد الكريم هو أبو  
 أمية بن أبي الخزارق ضعيف لكن أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن صفوان بن أمية فهو  
 حسن لكن ليس فيه ما زاده أو معشر من التصريح بالتهني عن قطع الصبح بالسكنى وأكثر ما في  
 حديث صفوان أن التهني أولى وقد وقع في أول حديث الشفاعة الطويل الماضي في التفسير  
 من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة في النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الذراع فتهني منها تهنية  
 الحديث **❦ (قوله باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً) أي ما حائماً**  
 الحرام فكان يعصمه ويذمه وينهى عنه وذهب بعضهم إلى أن العيب أن كان من جهة الخلقة  
 كره وإن كان من جهة الصنع لم يكره قال لأن صنعة الله لا تعاب وصنعة الآدميين تعاب (قلت)  
 والذي يظهر التعصيم فإن فيه كسر قلب الصانع قال النووي من آداب الطعام المتأ كذا أن  
 لا يعاب كقوله ما لح حامض قليل الخ غليظ رقيق غير ناضج وغير ذاك **(قوله عن أبي حازم) هو**  
 الأشعبي وللأعشى فيه شيء آخر أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عنه عن أبي يحيى مولى  
 جعدة عن أبي هريرة وأخرجه أيضاً من طريق أبي معاوية وجاعة عن الأعشى عن أبي حازم  
 واقتصر البخاري على أبي حازم لكونه على شرطه دون أبي يحيى وأبو يحيى مولى جعدة بن هبيرة  
 الخزرجي مدني ماله عند مسلم سوى هذا الحديث وقد أشار أبو بكر بن أبي شيبة فيما رواه ابن ماجه  
 عنه إلى أن أبي معاوية تفرد بقوله عن الأعشى عن أبي يحيى فقال لما أورد من طريقه يتحالفه  
 فيه بقوله عن أبي حازم وذكره الدارقطني فيما انتقد على مسلم وأجاب عياض بأنهم الأحاديث  
 المعللة التي ذكر مسلم في خطبة كآله أنه يوردها وبين علتها كذا قال والتحقيق أن هذا العله فيه  
 لرواية أبي معاوية الوجهين جميعاً وإنما كان في هذا الاقتصر على أبي يحيى فيكون حينئذ شاذاً  
 أما بعد أن وافق الجماعة على أبي حازم فتكون زيادة محضة حفظها أبو معاوية دون بقية أصحاب  
 الأعشى وهو من أخطئهم منه فيقبل والله أعلم **(قوله) وإن كرهه تركه** يعني مثل ما وقع له في انصب  
 ووقع في رواية أبي يحيى وإن لم يشتمه سكأت أي عن عيبه قال ابن بطال هذا من حسن الأدب  
 لأن المروءة لا يشتمى الشيء ويشتمه غيره وكل ما ذوق في كلام من قبل الشرع ليس فيه عيب  
**❦ (قوله باب النسخ في الشعر) أي بعد طبعه لم يطرعه قشوره وكأني به هذه الترجمة**  
 على أن التهني عن النسخ في الطعام خاص بالطعام المطبوخ **(قوله) أبو غسان** هو محمد بن مطرف  
 وأبو حازم هو سلمة بن دينار وهو غير الذي قبله وهو أصغر منه وإن اشتركا في كون كل منهما  
 تابعاً **(قوله النقي)** ينقى النون أي خبز الدقيق الحواري وهو التظف الأبيض وفي حديث  
 البعث يحضر الناس على أرض عفراء كقرصة النقي وذكر في الباب الذي بعده من وجه آخر  
 عن أبي حازم أنهم منه **(قوله قال لا)** هو موافق لحديث أنس المتقدم ما رأى من قفاط **(قوله)**  
 فهل كنتم تتخاون الشعر أي بعد طبعه **(قوله) ولكن** كأنه في الباب الذي بعده بلفظ  
 هل كنتم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخل قال ما رأى النبي صلى الله عليه وسلم  
 من خلل من حين أنشأه الله حتى قبضه الله تعالى وأظنه اخترع ما قبل البعثة لكونه صلى الله عليه  
 وسلم كان سافراً في تلك المدة إلى الشام تاجر لو كانت الشام اندال مع الروم والجزيرة النقي عندهم

باب ما عاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم طعاماً وحديثا  
 محمد بن كثير أخبرنا سفيان  
 عن الأعشى عن أبي حازم  
 عن أبي هريرة قال ما عاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 طعاماً قط إن اشتهاه أكله  
 وإن كرهه تركه (باب النسخ  
 في الشعر) به حديثنا سعيد  
 ابن أبي هريرة حديثنا أبو  
 غسان قال حدثني أبو حازم  
 أن سال سهلاً هل رأيته في  
 زمان النبي صلى الله عليه  
 وسلم النقي قال لا فهل كنتم  
 تتخاون الشعر قال لا ولكن  
 كأنه

«باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ياكلون» حديثنا أو النعمان حدثنا جادين زيد عن عباس الجري عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة قال قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم وما بين أصحابه عرفاً على كل إنسان سبع غرات فأعطاني سبع غرات أحداهن خمسة فلم يكن فيهن ترة أعجب إلى منها شدة في مضاعفي - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا وهب بن جرير حدثنا شعبة عن اسمعيل بن قيس عن سعد قال رأيتني سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تطعمهم الأرز الحلبة أو الحلة حتى يضع أحدنا ما تفتح الشاة ثم أصبحت (٤٧٨) بنو أسد تعزوني على الإسلام خسرت إذا وضعتي - حدثنا قتيبة بن سعيد

حدثنا يعقوب عن أبي حازم قال سألت سهل بن سعد فقلت هل أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم النقي فقال سهل ما رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم النقي من حين أبعثه الله حتى قبضه الله قال فقلت هل كانت لكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ماخل قال ما رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم مخلًا من حين أبعثه الله حتى قبضه الله قال قلت كيف كنتم تأكلون الشيعر غير مخل قال كنا نطبخه ونغضه فمطه ما طار وما بين ثريته فأكلناه - حدثني اسحق بن ابراهيم أخبرنا روح بن عبادة حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه مع يقوم بين أيديهم شاة صلبة فدعوه فأني أياكل قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم يشبع من الخبز الشيعر - حدثنا عبد الله بن أبي الاسود

كثير وكذا الماخل وغيرهما من آلات الترفه فلا ريب أنه رأى ذلك عندهم فأما بعد البعثة فلم يكن إلا الجملة والطائف والمدينة ووصل إلى يثرب وهي من أطراف الشلم لكن لم يقفها ولا طالت أقامته بها وقول الكرماني تخلت النفس أي غربلته الأولى أن يقول أي أخرجت منه الخلصة (قوله يا) ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ياكلون أي في زمانه صلى الله عليه وسلم وذكره ستة أحاديث الأول حديث أبي هريرة في قصة القر وسأقي شرحه في باب بعد لباب القضاء والربط وقوله في هذه الرواية شدة من مضاعفي بفتح الميم وقد مكسر وشقة ف الصاد المحجمة وبعد الألف غن محبة هو ما عصى أو هو المضع نفسه ومراعاة أنها كانت فيها قوة عنده ضغها فطال مضغها لها كالعلك وسأقي بعد أبواب بلطف هي أشدهن لاضرب - الثاني حديث اسمعيل وهو ابن خالد بن قيس وهو ابن أبي حازم عن سعد وهو ابن أبي وقاص ووقع في شرح ابن بطال وسعد ابن الملقن عن قيس بن سعد عن أبيه كاهة وهو عبد قيس بن سعد بن عبادته وهو غلط فاحش فقد مضى الحديث في مناقب سعد بن طريق قيس وهو ابن أبي حازم مع سعد ووقع في رواية مسلم عن قيس مع سعد بن أبي وقاص (قوله رأيتني سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا فيه إشارة إلى قدم إسلامه وقد تقدم بيان ذلك في مناقبه من كتاب المناقب ووقع عند ابن أبي خزيمة أن السبعة المذكورين أبو بكر وعثمان وعلي وزيد ابن حارثة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وكان إسلامهم الأربعة بعد عامي بكر لهم إلى الإسلام في أوائل البعثة وأما علي وزيد بن حارثة فأسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم أو قبل مابعت (قوله الأورق الحلبة أو الحلة) الأول بفتح المهلة وسكون الموحدة والثاني بضمهما وقبل غير ذلك والمراد به غير الضام وغير السمر وهو شبه اللوبيا وقيل المراد عروق الصبر وسأقي بطنه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى - الثالث حديث سهل في النقي والمناخل تقدم في الباب الذي قبله وقوله في آخره وما بين ثريته ممتلئة أي بطنه المملوء (قوله فاكلناه) يحمل أن يبدأ كل واحد منهن ولاخير - يحمل أنه أشار بذلك إلى بعثته بعد البل وخزنته ثم أكله والمخل من الأدوات التي جاءت بضم أولها - الرابع حديث أبي هريرة أنه مع يقوم بين أيديهم شاة صلبة أي مشوية والصل لا مكسر والمد النقي (قوله فدعوه فأني أياكل) ليس هذا من تركه إجابة الدعوة لأنه في الوتيرة لا في كل الطعام وكان أياها مرة استخضر حينئذ ما كان النبي صلى الله عليه وسلم فيه من شدة العيش فترهني في كل الشاة وإن قال خرج ولم يشبع

من حديثنا ما حدثني أي عن بنو سعد عن قتيبة عن أنس بن مالك قال ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان ولا في سكر حلة ولا غير حتى قلت لقد أتت على ما ياكلون قال على السفر - حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت ما شبع آل محمد صلى الله عليه وسلم منذ قدم المدينة من طعام البر ثلاث ليل بال باعا حتى قبض

﴿باب التلينة﴾ حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت إذا ماتت الميت من أهلها فاجتمع ذلك النساء ثم تفرقن إلا أهلها وخاصتها أمرت بمرقة من تلينة فطخت ثم صنع ثريد فصبت التلينة عليها ثم قالت كلن منها فأتى معتر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التلينة مجفوفة إذا لم يضر تذهب ببعض الحزن ﴿باب الثريد﴾ حدثنا محمد بن بشير حدثنا شعبة (٤٢٩) عن عمرو بن مرة الجلي عن مرة الهذلي

عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء الا حرم بنت عمران وآسية امرأة فرعون وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام حدثنا عمرو بن عون حدثنا خالد بن عبد الله عن أبي طوالة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام حدثنا عبد الله بن منير مع أبي حاتم الأشبل بن حاتم حدثنا ابن عون عن غمارة بن أنس عن أنس رضي الله عنه قال دخلت مع النبي صلى الله عليه وسلم على غلام له خياط فقدم اليه قصعة فيها ثريد قال وأقبل على عمله قال فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يتبعه فأتبعه فأضعه بين يديه قال فإزالت بعد أحب اليه ﴿باب شاة مسهوبة والكتف والجنب﴾ حدثنا

من خبر الشيعر وقدمت الإشارة الى ذلك في أول الألعسة ويأتي مزيد في كتاب الرقاق الخامس حديث أنس في الخوان والسكرجة تقدم شرحه قرأه السادس حديث عائشة في طعام البرقة دعت الإشارة اليه في أول الألعسة ويأتي في الرقاق أيضا ان شاء الله تعالى ﴿قوله باب التلينة﴾ بفتح التاء وسكون اللام وكسر الموحدة بصدها تحتانية ساكنة ثم نون طعام فخص من دقيق أو غثالة وربعها جل فيها غسل سميت بذلك لشيء بها اللين في البياض والرقاة والنافع من ما كان رقيقا نصجيا لا غليظا وقوله بمجة بفتح الجيم والميم الثقيلة أي مكان الاستراحة ورويت بضم الميم أي حرقها بالجم بكسر الجيم الراحة وجرم القرص إذا ذهب أعياءه وسبب في شرح حديث عائشة في كتاب الطب ان شاء الله تعالى ﴿قوله باب الثريد﴾ بفتح التاء وسكون الراء معروف وهو أن يثرد الخبز بجرق الأمم وقد يكون معه اللحم من أمثالهم الثريد أحد اللحمين وربما كان أنفع وأقوى من نفس اللحم النصج إذا ترعرعته وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث الأولى والثاني عن أبي موسى وأنس في فضل عائشة وقد تقدم ما في المناقب وفي أحاديث الأنبياء في ترجم موسى عليه السلام في سبذكر أمر آفة فرعون وفي ترجمة مريم والجلي في إسناد حديث أبي موسى بفتح الجيم وتخفيف الميم نسبة إلى أبي جمل من مراد وقد تقدم شرح الحديث هناك وتقرر فضل الثريد وورديه أخص من هذا فقد أجد من حديث أبي هريرة عارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة في السجور والثريد وفي مسنده ضعف والطبراني من حديث سلمان رفعه البركة في ثلاثة الجماعه والسجور والثريد وأبو طوالة في حديث أنس هو عبد الله بن عبد الرحمن بن حزم وزعم بعض أنه وقع في رواية أبي ذر عن ابن أبي طوالة وهو خطأ ولم أره في النسخة التي عندنا من طريق أبي ذر إلا على الصواب وذكر القابسي حديثا لدن عبد الله بن أبي طوالة وهو تعصف وانما هو عن أبي طوالة ثالثا حديث أنس في الخياط ﴿قوله مع أبي حاتم﴾ هو أشبل بن حاتم البصري ووقع في نسخة الصغاني تسميته ونسبته أي في الأصل وفي نسخة حديث أشبل بن حاتم وابن عون هو عبد الله ﴿قوله على غلام له خياط﴾ تقدم أنه لم يسم وتقدم شرح الحديث في باب من تبع حوالا القصة ﴿قوله باب شاة مسهوبة والكتف والجنب﴾ ذكر فيه حديث أنس وفيه ولا رأى شاة مسهوبة وفي رواية الكشميني مسهوبة وحديث عمرو بن أمية يعتمرين كتف شاة وقد تقدم ما قرأه ما الجنب فأشار به الى حديث أم سلمة أنها قرأت الى النبي صلى الله عليه وسلم جنبا مشوا فإذا كل منه ثم قام الى الصلاة أخرجه الترمذي وصححه وتقدم في باب قطع اللحم بالسكين الإشارة الى حديث المغيرة بن شعبه وفيه عند أبي داود والتساقى ضفت النبي صلى

حديثا خالد حدثنا مام بن يحيى عن قتادة قال كانا في أنس بن مالك رضي الله عنه وخياره قائم قال كلوا إنما علم النبي صلى الله عليه وسلم رأى رغيضا رققا حتى لحق بالله ولا رأى شاة جميلة بعينه قط حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمرين كتف شاة فكل منها فدعى الى الصلوة فقام فطرح السكين فصلى ولم يتوضأ

باب ما كان السلف  
يدخرون في سيوتهم وأسفارهم  
من الطعام واللبم وغيره  
وقالت عائشة وأسماء  
صنعنا النبي صلى الله عليه  
وسلم وأبي بكر سفره  
حدثنا خلاد بن يحيى حدثنا  
سفيان عن عبد الرحمن بن  
عابس عن أبيه قال قلت  
لعائشة أنهي النبي صلى  
الله عليه وسلم أن تؤكل  
لحوم الأضحية فوق ثلاث  
قالت ما فعله إلا في عام جاع  
الناس فيه فأراد أن يطعم  
الغني الفقير وأن كالرفع  
الكراع ففأكله بعد خمس  
عشرة قبل ما اضطركم إليه  
فنهضت قال ما شبع آل  
محمد صلى الله عليه وسلم من  
خبز برءاءدوم ثلاثة أيام حتى  
سقط باله ، وقال ابن كثير  
أخبرنا سفيان حدثنا عبد  
الرحمن بن عابس بهذا  
عن حدثني عبد الله بن محمد  
حدثنا سفيان عن عمرو بن  
عطاء عن جابر قال كانت تود  
لحوم الهدى على عهد النبي  
صلى الله عليه وسلم إلى  
المدينة تابعه محمد عن ابن  
عينة وقال ابن جرير قلت  
لعطاء أأكل حتى جثنا  
المدينة قال لا

الله عليه وسلم فأمر بحجب فشوى فأخذ الشفرة فجعل يحترق بها منه قال ابن بطال يجمع بين هذا  
الحديث وكذا حديث عمرو بن أمية وبين قول أنس أنه صلى الله عليه وسلم ما رأى شاة مسبوطة  
فذكر ما تقدم في باب النحر المرقق وقدم في البصية مستوفى **(قوله)** ما كان  
السلف يدخرون في سيوتهم وأسفارهم من الطعام واللبم ليس في شيء من أحاديث الباب الطعام  
ذكر وإنما يؤخذ منها بطريق الخلق أو من مقتضى قول عائشة ما شبع من خبز البراءدوم ثلاثاً  
قوله لا يلزم من نفى كونه ، أو ما نفى كونه مطلقاً وفي وجود ذلك ثلاثاً مطلقاً دلالة على جواز تناوله  
وابقائه في السيوت ويحتمل أن يكون المراد الطعام ما يطعم فيه دخل فيه كل إدام **(قوله)** وقالت  
عائشة وأسماء صنعنا النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر سفره تقدم حديث عائشة موصولاً  
في باب الهجرة إلى المدينة مطولاً وحديث أسماء تقدم في الجهاد وسبق الكلام فيه قريبا ثم ذكر  
فيه حديثين ، أحدهما عن عائشة **(قوله)** عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه هو عابس بمهله ثم  
موحدة ثم مهله ابن بريعة الغني الكوفي تابعي كبير ويتبعه عابس بن بريعة القطيفي صحابي  
ذكر ابن أبي نونس وقال له محبة وشهد فتح مصر ولم أحدهم عنه رواية **(قوله)** قالت ما فعله إلا في عام  
جاع الناس فيه فأراد أن يطعم الغني الفقير ينت عائشة في هذا الحديث أن النبي عن أذكار لحوم  
الأضحية بعد ثلاث نسخ وإن سبب النهي كان خاصاً بذلك العام لعله الذي ذكرته وأساني بسط  
هذا في وأخر كتاب الأضحية إن شاء الله تعالى وغرض البصري من قوله هو أن كالرفع الكراع  
الخفاف فيه بيان جواز أذكار اللحم وأكل التمدد وبأن سبب ذلك أنه لم يبق فيهم بحيث أنهم  
لم يكونوا يشبعون من خبز البراءة أيام متوالية **(قوله)** وقال ابن كثير هو محمود وهو من مشايخ  
البصري وغرضه تصريح سفيان وهو الثوري بأخبار عبد الرحمن بن عابس له به وقد وصله  
الطبراني في الكبير عن معاذ بن المتي عن محمد بن كثير **(قوله)** في حديث جابر حدثنا سفيان  
هو ابن عينة وسفيان الذي قبله في حديث عائشة هو الثوري كما بينته **(قوله)** تابعه محمد عن ابن  
عينة قبل أن يحمدها هذا هو ابن سلام وقد وقع في الحديث في مسند محمد بن يحيى بن أبي عمر  
عن سفيان ونقله كأنه نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن نزل وكانت تود لحوم  
الهدى إلى المدينة **(قوله)** وقال ابن جرير (الح) وصل المصنف أصل الحديث في باب ما يؤكل من  
البدن من كلب الحج ولقطة كالأنا كل من لحوم بدنا فوق ثلاث فرخص لنا النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال كواوتز ودوا لم يذكره هذا زيادة وقد ذكرها مسلم في روايته عن محمد بن  
حاتم عن يحيى بن محمد بالسند الذي أخرجه البصري فقال بعد قوله كواوتز ودوا قلت لعطاء  
أأكل جابر حتى جثنا المدينة قال نعم كذا وقع عنده بخلاف ما وقع عند البصري قال لا والذي  
وقع عند البصري هو المعتمد فإن أجد أخرجه في مسند عن يحيى بن سعيد كذلك وكذلك أخرجه  
السائي عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد وقدمه على اختلاف البصري ومسلم في هذه اللفظة  
المجدي في جمعه وتبعه عياض ولهم ذكرات جصاصاً غفل ذلك شرح البصري أصلاً فيما وقفت  
عليه ثم ليس المراد بقوله لا أني الحكم بل مراده أن جابر لم يصح باسقرار ذلك منهم حتى قدموا  
فكون على هذا معني قوله في رواية عمرو بن دينار عن عطاء كانت تود لحوم الهدى إلى المدينة  
أي لتوجهها إلى المدينة ولا يلزم من ذلك بضائهم حتى يصلوا المدينة والله أعلم لكن قد





• حدثنا مسدد حدثنا  
 خالد حدثنا عبد الله بن عبد  
 الرحمن عن أنس عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 فضل عائشة على النساء  
 كفضل الشريد على ساكن  
 الطعام • حدثنا أبو نعيم  
 حدثنا مالك عن يحيى عن أبي  
 صالح عن أبي هريرة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 السفر قطعة من العذاب  
 يمنع أحداكم نومه وطعامه  
 فإذا قضى خيمته من وجهه  
 فليجمل إلى أهله • (باب  
 الآدم) • حدثنا قتيبة بن  
 سعيد حدثنا اسمعيل بن  
 جعفر عن ربيعة أنه سمع  
 القاسم بن محمد يقول كان في  
 بريرة ثلاث سنن أرادت  
 عائشة أن تشتريها فاعتقها  
 فقال أهلها ولنا الولد فكرت  
 ذلك لرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال لو شئت  
 شرطيه لهم فأبى الولد لمن  
 أعنت قال وأعتقت فغيرت  
 في أن تشرحت زوجها أو  
 تفارقه ودخل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يومئذ  
 عائشة على النار بريرة فقور  
 فدخل القنادع فأقن بجوز آدم  
 من آدم البيت فقال ألم أرم  
 لها قالوا بلى يا رسول الله  
 ولكنه لحم تصدق به على  
 بريرة فأهدته لنا فقال هو  
 صدقة عليها وهدية لنا

ثلاثة أحاديث • أحدها حديث أبي موسى مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن وقد سبق شرحه في  
 فضائل القرآن والغرض منه تكرار ذكر الطعام بطلق بمعنى الطعام • ثانيها حديث  
 أنس في فضل عائشة وقد مضى التمس عليه قر ساود ذكره الطعام • ثالثا حديث أبي هريرة  
 السفر قطعة من العذاب ذكره لقوله فيه يمنع أحداكم نومه وطعامه وقد مضى شرحه في أو آخر  
 أبواب العمرة بعد كتاب الحج قال ابن بطال معنى هذه الترجمة إباحة كل الطعام الطيب وان  
 الزهد ليس في خلاف ذلك فإن تشبه المؤمن بما طعمه طيب وتشبه الكافر بما طعمه صر  
 ترغيبا في كل الطعام الطيب والحلو قال وانما ذكره السلف الأديمان على أكل الطيبات خشية  
 أن يصير ذلك عادة فلا تصبر النفس على فقدها قالوا ما حديث أبي هريرة فيه إشارة إلى أن  
 الآدمي لا يلهي في الدنيا من طعامه فقيم به جسده ويقوى به على طاعته وإن الله جل وعلا جل  
 النفوس على ذلك لقوام الحيات لكن المؤمن يأخذ من ذلك قدر ما يبارك الله في الدنيا  
 وزعم غلطى أن ابن بطال قال قبل حديث أبي هريرة ما معناه ليس فيه ذكر الطعام قال  
 مغطاي قوله ليس فيه ذكر الطعام ذهول شديد فان لفظ المنع أحكم نومه وطعامه اه وتعبه  
 صاحبه الشيخ سراج الدين بن المقنن بأنه لا ذهول خان عبارة ابن بطال ليس فيه ذكر أفضل الطعام  
 ولأدناه وهو كما قال فلم يذهل • (قوله باس الآدم) يضم الهمزة والالف المهملة ويجوز  
 اسكانها جمع آدام وقيل هو بالاسكان المنرد والضم الجمع ذكره حديث عائشة في قصة بريرة  
 وفيه فاقى بآدم من آدم البيت وفيه ذكر اللحم الذي تصدق به على بريرة وقد مضى شرحه  
 مستوفى في الكلام على قصة بريرة في الطلاق وحكي ابن بطال عن الطبري قال دلت القصة على  
 إتيار عليه الصلاة والسلام اللحم إذا وجد إليه السبل ثم ذكر حديث بريرة وفيه سيد الآدمي  
 الذي لا آخرة له اللحم وأما ما ورد عن عمرو وغيره من السنين آياتا كل غير اللحم على اللحم  
 فما لم يسمع النفس عن تعاطي الشهوات والأديان عليها والكرهية الأسراف والأسراع في  
 تدبير المال لقوله انني عندهم اذ ذلك ثم ذكر حديث جابر لما أضاف النبي صلى الله عليه وسلم  
 وذبح له الشاة فلما قدمها إليه قال له كأك قد علمت حبنا اللحم وكان ذلك لقوله انني عندهم فكان  
 جسمه لذلك اه ملخصا وحديث بريرة أخرجه ابن ماجه وحديث جابر أخرجه أحمد مطولا  
 من طريق نعيم الغزالي عنه وأصله في الصحيحين دون الزيادة وقد اختلف الناس في الآدم فالجمهور  
 أنه ما يوركل به الخبز مما يطيبه سواء كان حرا قان لا واشترط أبو حنيفة وأبو يوسف الاصطناع  
 وسألت بسط ذلك في كتاب الايمان والذنوب ان شاء الله تعالى ووقع في حديث عائشة فقال  
 أهلها ولنا الولد هو معطوف على محذوف تقديره نبعها ولنا الولد وفيه فقال لو شئت شرطيه  
 باتات الصنانية وهي ناشئة عن اشباع حركة المشاة وفيه وأعتقت فغيرت في أن تشرحت زوجها  
 أو تفارقه قال ابن التين يصح أن يكون أصله من وقر فتكون الزام محفظة يعني والقفاء مكسورة  
 يقال وقرت أقر إذا جلست مستقرا والمحذوف فاء الفعل قال ويصح أن تكون القلاف  
 مفتوحة بمعنى مع تشديد الراء من قولهم قررت بالمكان أقر يقال بنغ القاف ويجوز بكسرها  
 من تريق اه ملخصا والثالث هو المحذوف في الرواية • (تنبيه) • أو ورد البخاري هذا الحديث  
 هنام من طريق اسمعيل بن جعفر عن ربيعة عن القاسم بن محمد قال كان في بريرة ثلاث سنن

وساق الحديث وليس فيه أنه أسند عن عائشة وتعبه الاسماعيلي فقال هذا الحديث الذي صححه مرسل وهو كما قال من ظاهر سياقه لكن الضاري اعتقد على ايراد موصولا من طريق مالك عن ربيعة عن القاسم عن عائشة كما تقدم في النكاح والطلاق ولكنه جرى على عادته من تجنب ايراد الحديث على هيئته كلها في باب آخر وقد يفت وصل هذا الحديث في باب لا يكون يسع الأمة مالا فمن كتاب الطلاق والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب الحلوى والعسل** كذا لا يذم مقصور ونفقه محدود وهما لغتان قال ابن ولادهي عند الأضهي بالقصر تكتب بالياء وعند القراء بالمد تكتب بالالف وقيل قد تدون قصر وقال اللبث الا كثر على المنو هو كل مخلوق كل وقال الخطابي اسم الحلوى لا يقع الاعلى مادخله الصنعة وفي المخصص لابن سيدة هي ما عولج من الطعام بخلا وتوقد تطلق على الناقة ﴿قوله﴾ **باب الحلوى والعسل** كذا في الرواية للبيس بالقصر وقد تقدم في أبواب الطلاق بالوجهين وهو طرف من حديث تقدم في قصة التميمي قال ابن هلال الحلوى والعسل من جلة الطيبات المذكورة في قوله تعالى كلوا من الطيبات وفيه تقوية لقول من قال المراد به المستلكن من الباحات ودخل في معنى هذا الحديث كل ما يشابه الحلوى والعسل من أنواع المأكلة كالبزينة كما تقدم تقريره في أول كتاب الاطعمة وقال الخطابي وتبعه ابن التين لم يكن حبه صلى الله عليه وسلم لها على معنى كثرة انتشيه لها وشدة نزاع النفس اليها وانما كان يال منها اذا حضرت البسمة بلا مالحا فيعلم بذلك أنها تقبض ويؤخذ منه جواز اقتحاذ الاطعمة من أنواع شتى وكان بعض أهل الورع يكره ذلك ولا يرضى أن يأكل من الخلوة الا ما كان حاوياً بطبعه كالتمر والعسل وهذا الحديث يرد عليه وانما أوزع عن ذلك من السلف من آثرنا خبير تناول الطيبات الى الآخر منع القسرة على ذلك في الدنيا وأوصى بالاعتصام ووقع في كتاب فقه اللغة للشعالبي أن حلوى النبي صلى الله عليه وسلم التي كان يحبها هي الجيع بالخير وزن عظيم وهو غريجن بلبن وسياق في باب الجمع بين توينه كمن روى حديث أنه كان يحب الزبد والتمر وفيه رد على من زعم أن المراد بالحلوى أنه صلى الله عليه وسلم كان يشرب كل يوم قدح عسل يمزج بالياء وأما الحلوى المصنوعة فما كان يعرفها وقيل المراد بالحلوى الفالوذج لا المقودة على النار والله أعلم ﴿قوله﴾ **حدثنا عبد الرحمن بن شيبه** هو عبد الرحمن بن عبد الملك بن محمد بن شيبه الخزازي بالمهملة والزاى المدنى نسبة الى جد أبيه وغلط بعضهم فقال عبد الرحمن ابن أبي شيبه ولقد بأي زاد على سبيل الغلط المحض وما بعد الرحمن في الضاري سوى موضعين هذا أحدهما ﴿قوله﴾ ابن أبي الفديك هو محمد بن اسمعيل وأكثر ما يربطه ألف ولا ﴿قوله﴾ كنت أكرم تقدم هذا الحديث في المناقب ووجه آخر عن ابن أبي ذئب وأوله يقول الناس أكثر أبو هريرة الحديث ﴿قوله﴾ لشيبه بطي في رواية الكشمي في شيبه بالموحدة والمعنى يختلف فان الذي بالياء يشعر بالمعاوضة لكن رواية اللام لا تنفيها ﴿قوله﴾ ولا ألبس الحرير كذا هنا للبيس وتقدم في المناقب بلفظ الحبر بالموحدة قبل الراد الاولى وتقدم أنه للكشمي برأين وقال عباس هو بالموحدة في رواية القابسي والاصيلي وعبدوس وكذا لا يذعن الجوى وكذا هو الحسن والباقر برأين كلاني هنا ورجح عباس الرواية بالموحدة وقال هو الثوب الحرير وهو الزين المألوف مأخوذ من التصير وهو التحسين وقيل الحبر يوبى ونى محط وقيل هو الحديد

﴿باب الحلوى والعسل﴾  
حدثني اسحق بن ابراهيم  
الحنظلي عن أبي أسامة عن  
هشام قال أخبرني أبي عن  
عائشة رضي الله عنها قالت  
كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يحب الحلوى والعسل  
حدثنا عبد الرحمن بن شيبه  
قال أخبرني ابن أبي الفديك  
عن ابن أبي ذئب عن المقبري  
عن أبي هريرة رضي الله عنه  
قال كنت أكرم النبي صلى  
الله عليه وسلم لشيبه بطي  
حين لا يأكل الخبز ولا ألبس  
الحرير

وانما كانت رواية الحرير من جوحه لان السياق يشعر بأن أبا هريرة كان يفعل ذلك بعد أن كان لا يفعله وهو كان لا يلبس الحرير لأولا ولا آخر بخلاف أكله الخمر ولبسه الخمر فإنه صار يفعله بعد أن كان لا يفعله **(قوله)** ولا يخدمني فلان ولا فلانة) يحتمل أن يكون أبو هريرة هو الذي كثر وقصد الابهام لارادة التعظيم والنمويل ويحتمل أن يكون حتى معينا وكفى عنه الراوى وقد أخرج ابن سعد بن طريق أبي عبيد عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال ولقد رأيتني والى لاجير لابن عفان وبنت غزوان بطعام بطني وعقبه رجل أسوق بهم إذا ارتحلوا وأخذهم هم إذا نزلوا فقلت في يوم ارتدن حاقبا ولتركن فأعافز وجنتها الله تعالى فقلت لها لتردن حاقبة ولتركن فأعافز وسنده صحيح وهو في آخر حديث أخرجه البزار والترمذي بدون هذه الزيادة وأخرج ابن سعد أيضا وابن ماجه من طريق سليم بن حيان مع أبي يقول سمعت أبا هريرة يقول نشأت يتيمًا وهاجرت مسكينًا وكنت أجير البصرة بنت غزوان الحديث **(قوله)** وأسقرى الرجل الآية وهي (مى) تقدم شرح قصته في ذلك مع عمر في أوائل الألف مئة وقصته في ذلك مع جعفر في كتاب المناقب **(قوله)** وخسر الناس للمساكين جعفر) تقدم شرحه في المناقب ووقع في رواية الاسماعيلي من الزيادة في هذا الحديث من طريق ابراهيم الخزاز عن سعيده الملقبى عن أبي هريرة وكان جعفر يحب المساكين ويحبس اليهم ويحدثهم ويحدثونه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتبه بأل المساكين (قلت) وابراهيم الخزاز هو ابن الفضل ويقال ابن اسحق الخزازى مدني ضعيف ليس من شرط هذا الكتاب وقد أوردت هذه الزيادة في المناقب عن الترمذي وهي من رواية ابراهيم أيضا وأشار الى ضعف ابراهيم قال ابن المني مناسبة حديث أبي هريرة الترجمة أن الحلوى تطلق على الشيء الحلوى لما كانت العكة يكون فيها غالب العسل وربما جاء مصرحاً به في بعض طرقه ناسب التبويب (قلت) إذا كان ورد في بعض طرقه العسل طابق الترجمة لأنها مشتملة على ذكر الحلوى والعسل معا فيؤخذ من الحديث أحد كثر الترجمة ولا يشترط أن يشتمل كل حديث في الباب على جميع ما تضمنته الترجمة بل يكفي التوزيع وإطلاق الحلوى على كل شيء حلوى خلافاً للعرف وقد جزم الخطأ في مخالفه كما تقدم في المعتمد **(قوله)** فتنشقه) قد عدا عياض بالشين المعجمة والفاء ورجح ابن التين أنه بالفاء لان معنى الذي بالفاء أن يشرب ما في الأناة صكها ما تقدم والمراد هنا أنهم لعقوا ما في العكة بعد أن قطعوها ليقبضوا من ذلك **(قوله)** **باب** (النباه) ذكر فيه حديث أنس في قصة انطياط من طريق غلمة عن أنس وقد تقدم شرحه وضبطه وتقدمت الإشارة الى موضع شرحه قريبا وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق حكيم بن جابر عن أبيه قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وعنده هذا النباه فقلت ما هذا قال القرع وهو النباه تكتبه طلعاً **(قوله)** **باب** الرجل يتكلف الطعام لآخوانه) قال الكرماني وجه التكلف من حديث الباب أنه خسر العدد بقوله خامس خمسة ولولا تكلفه لم يحصر وسبق الى نحو ذلك ابن التين وزاد أن التصديق ينافي بالبركة ولذلك لما لم يجدد أو طمعة حصلت في طعامه البركة حتى وسع العدد الكثير **(قوله)** عن أبي واثل عن أبي مسعود) في رواية أبي أسامة عن الأعشى حدثنا شقيق وهو أبو واثل حدثنا أبو مسعود وسياق بعد اثني عشر بن بابا والأعشى فيه شيخ أخرجه عليه في أوائل البوع

ولا يخلصني فلان ولا فلانة وألصق بطني بالحساء واستقرى الرجل الآية وهي مى كى يتقلب في فيطعمني وخسر الناس للمساكين جعفر بن أبي طالب يتقلب بنا فيطعمنا ما كان في بيته حتى أن كان ليضج البنا العكة ليس فيها شيء فنشقهما فتلقت ما فيها **(باب النباه)** حدثنا عمرو ابن علي حدثنا أبو هريرة عن ابن عوف عن غلمة عن أنس عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى مولى له خياطاً فأتى بنباه فجعل يأكله فلم أزل أجبه منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله **(باب)** الرجل يتكلف الطعام لآخوانه) حدثنا محمد بن يوسف حدثنا شافعيان عن الأعشى عن أبي واثل عن أبي مسعود الانصاري قال

أخرجه مسلم من طريق زهير وغيره عن أبي سفيان عن جابر مرقونا برواية أبي وائل عن أبي  
 مسعود وهو عقبة بن عمرو ووقع في بعض النسخ المتأخرة عن ابن مسعود وهو نصيف **(قوله)**  
 كان من الأنصار رجل يقال له أبو شبيب لم أقف على اسمه وقد تقدم في أوائل البيوع أن ابن عمر  
 عند أحدوا والحاملي رواه عن الأعشى فقال فيه عن أبي مسعود عن أبي شبيب جعلهم مستداني  
 شبيب **(قوله)** وكان له غلام لحام لم أقف على اسمه وقد تقدم في البيوع من طريق خص بن  
 غياث عن الأعشى بلفظ صواب ومضى تفسيره **(قوله)** فقال اصنع لي طعاما أدهو رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم خامس خمسة زاد في رواية خص اصنع لي طعاما يكي خمسة فاني أريد أن  
 أدهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عرفت في وجهه الجوع وفي رواية أبي أسامة اجعل لي  
 طعما وفي رواية جابر عن الأعشى عنه سلم اصنع لي طعاما تلخه نقر **(قوله)** فلما أتى صلى  
 الله عليه وسلم خامس خمسة في الكلام حذف تقديره فصنع فدعا ومصرح بذلك في رواية أبي  
 أسامة ووقع في رواية أبي معاوية عن الأعشى عند مسلم والترمذي وساق لفظها فدعا  
 وجلسا الذين معه وكانهم كانوا أربعة وهو خامس يقال خامس أربعة وخامس خمسة بمعنى  
 قال الله تعالى ثاني اثنين وقال ثالث ثلاثة وفي حديث ابن مسعود رابع أربعة وهي خامس  
 أربعة أي زاد عليهم وخامس خمسة أي أحدهم والآخر نصب خامس على الحال ويجوز الرفع  
 على تقدير حذف أي وهو خامس أو أو خامس والجملة حينئذ حالية **(قوله)** فتبعهم رجل في  
 رواية أبي عوانة عن الأعشى في المطالم فاتبعهم وهي بالتشديد بمعنى تبعهم وكذا في رواية جابر  
 وأبي معاوية وذكرها الدودي بمرز قطع وتكلف ابن التين في توجيهها ووقع في رواية خص  
 ابن غياث في معهم رجل **(قوله)** وهذا رجل تبعنا في رواية أبي عوانة وجررنا عن التشديد وفي  
 رواية أبي معاوية لم يكن معنا حين دعوتنا **(قوله)** فان شئت أدنته وان شئت تركته في رواية  
 أبي عوانة وان شئت أن يرجع رجع وفي رواية جابر وان شئت رجس وفي رواية أبي معاوية  
 فانه اتبعنا ولم يكن معنا حين دعوتنا فان أدنته دخل **(قوله)** بل أدنته في رواية أبي أسامة  
 لابل أدنته وفي رواية جابر لابل أدنته لبار رسول الله وفي رواية أبي معاوية فقد أدناه فلبدخل  
 ولم أقف على اسم هذا الرجل في شيء من طرق هذا الحديث ولا على اسم واحد من الأربعة وفي  
 الحديث من القوائد جواز لا ككتاب بصنفة الجزارة واستعمال العبد فيها يطبق من الصنائع  
 واستفاعة بكسبه منها وفيه مشروعية الضيافة قوتا كذا تصحابها المن غلبت حاجته لذلك وفيه  
 أن من صنع طعاما لغیره فهو بالخير ابن أن يرسله إليه أو يدعو له منزله وأن من دعا أحدا  
 استحب أن يدعو معه من يرى من أخصا فهو أهل بحالسته وفيه الحكم بالدليل لقوله اني  
 عرفت في وجهه الجوع وأن الضابطة كانوا يديعون النظر الى وجهه تبركاهو وكان منهم من لا يبطل  
 النظر في وجهه حيا منه كما صرح به عمرو بن العاص فيما أخرجه مسلم وفيه أنه كان صلى الله  
 عليه وسلم يجرع أحيانا وفيه إجابة الامام والشريف والكبير دعوة من دونهم وأكلهم طعام  
 ذي الحرفة غير الرفعة كالجزار وأن تعاطى مثل تلك الحرفة لا يضر قد من يتوق فيها ما يكره  
 ولا تسقط بمجرد تعاطيها شهادته وأن من صنع طعاما لجماعة فليكن على قدرهم ان لم يقدر على  
 أكثر ولا ينقص من قدرهم مستندا الى أن طعام الواحد يكي الاثنين وفيه أن من دعا قوما

كل من الأنصار رجل يقال له  
 أبو شبيب وكان له غلام لحام  
 فقال اصنع لي طعاما أدهو  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم خامس خمسة قد دعا  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم خامس خمسة فتبعهم  
 رجل فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم انك دعوتنا خامس  
 خمسة وهذا رجل قد تبعنا  
 فان شئت أدنته وان شئت  
 تركته قال بل أدنته  
 قال محمد بن يوسف سمعت  
 محمد بن اسمعيل يقول اذا  
 كان القوم على الماء فليس  
 لهم أن يناولوا من مائدة الى  
 مائدة أخرى ولكن يناول  
 بعضهم بعضا في تلك المائدة  
 أو يدعوا

متصفين بصفة ثم طرأ عليهم من لم يكن معهم حقيقاً أنه لا يدخل في عموم الدعوة وإن قال قوم أنه يدخل في الهدية كما تقدم أن جلساء المرثى كانوا قياماً على اليه وأن من تطفل في الدعوة كان لصاحب الدعوة الاختيار في حرمانه فإن دخل بغير إذنه ~~كان~~ كان له إخراجهم وأن من قصد التطفل لم يمنع إبداءه لأن الرجل سمع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد له لاحتمال أن تطيب نفس صاحب الدعوة بالآذن ولا ينبغي أن يكون هذا الحديث أصلاً في جواز التطفل لكن يقيد بـ احتياج البع وقد جمع الخطيب في أخبار الطفيليين جزأيه عدة فوائد منها أن الطفيلي منسوب إلى رجل كان يقال له طفيل من بني عبد الله بن غطفان كثرت منه الاتيان إلى الولائم بغير دعوة فسمي طفيل العرائس فسمي من اتصف بعد بصفته طفيلاً وكانت العرب تسميه الوارث بشين مجهولة تقول لمن يتبع المدعو بغير دعوة ضيف بنون زائدة قال الكرماني في هذه التسمية مناسبة اللفظ للمعنى في التبعية من حيث أنه تابع للضيف والنون تابعة للكلمة واستدل به على منع استتباع المدعو غيره إذا علم من الداعي الرضا بذلك وأن الطفيلي يأكل حراماً ولنصر ابن علي الجهمضي في ذلك قصة جرت لسمع طفيلي واحتج نصر بحديث ابن عمر رفعه من دخل بغير دعوة دخل سارقاً وخرج مغسباً وهو حديث ضعيف أخرجه أبو داود واحتج عليه الطفيلي بأشياء يؤخذ منها تقييد المنع عن الاحتياج إلى ذلك من تطفل ومن ~~ذكره~~ صاحب الطعام الدخول إليه ما قلناه التي أو استتقال الداخل وهو يوافق قول الشافعية لا يجوز التطفل إلا إن كان بينه وبين صاحب الدار انبساط وفيه أن المدعو لا يمنع من الإجابة إذا امتنع الداعي من الآذن لبعض من محبه وأما ما أخرجه مسلم من حديث أنس أن فارساً كان طيب المرق صنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً ثم دعا فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهذه لعائشة قال لا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا فيصايب عنه بأن الدعوة لم تكن لوليمة وإنما صنع الفارسي طعاماً بقدر ما يكفي الواحد فغشي أن آذن لعائشة أن لا يكفي النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون الفرق أن عائشة كانت حاضرة عند الدعوة بخلاف الرجل وأيضاً فالمستحب للداعي أن يدعو خواص المدعو معه كأفضل العام بخلاف الفارسي فلذلك امتنع من الإجابة الآن يدعوها وعلم حاجته عائشة لذلك الطعام بعينه وأوجب أن تأكل معه منه لأنه كان موصوفاً بالجوذة ولم يعلم أنه في قصة العام وأما قصة أبي طلحة حيث دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى العصيدة كما تقدم في علامات النبوة فقال لمن معه قوموا فأجاب عنه المازري أنه يحتمل أن يكون علم رضا أبي طلحة فلم يستأذنه ولم يعلم رضا أبي شعيب فاستأذنه ولأن الذي أكله القوم عند أبي طلحة كان مما خرق الله فيه العادة لئمه صلى الله عليه وسلم فكان جل ما أكلوه من البركة التي لا يصنع لابي طلحة فيها فترفق إلى استئذانهما ولأنه لم يكن ينسوي القصاب من المودة ما بينه وبين أبي طلحة ولأن أبا طلحة صنع الطعام للنبي صلى الله عليه وسلم فتصرف فيه كيف أراد أبو شعيب مسعفه ولتفضله ولذلك حله بعد دعاءه ليكون ما يفضل عنهم له ولعبداله مثلاً واطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فاستأذنه لذلك لأنه أخبر بما يصلح نفسه وعياله وفيه أنه ينبغي لمن استؤذن في مثل ذلك أن يأذن للطاري كما فعل أبو شعيب وذلك من مكارم الأخلاق ولعله سمع الحديث المنافي طعام الواحد يكفي الاثنين أو جاء إنهم الزائد بركة النبي صلى الله

عليه وسلم وإنما استأذنه النبي صلى الله عليه وسلم تطييبا لنفسه ولعله علم أنه لا يمنع الطارئ  
وأما وقف الفارسي في الأذن لعائشة ثلاثا واستماع النبي صلى الله عليه وسلم من ابنته فأجاب  
عياض بأنه لعله إنما صنع قدر ما يكتفي النبي صلى الله عليه وسلم وحده وعلم حاجته لذلك فلو سمعه  
غيره لم يستحجته والنبي صلى الله عليه وسلم اعتقد على ما أقسم الله تعالى به بالعكره وما  
اعتاده من الإشارة على نفسه ومن مكارم الأخلاق مع أهله وكان من شأنه أن لا يراجع بعد ثلاث  
فلذلك رجع الفارسي عن المنع وفي قوله صلى الله عليه وسلم أنه استعاز رجل لم يكن معناه حين  
دعوتنا إشارة إلى أنه لو كان معهم حالة الدعوة لم يمتنع إلى الاستئذان عليه فهو أخذ منه أن الداعي  
لو قال لرسوله ادع فلا نوجب له جالساه جاز لكل من كان جليسه أن يحضر معه وإن كان ذلك لا يستحب  
أو لا يجب حيث قلنا بوجوبه إلا بالاعتين وفيه أنه لا ينبغي أن يظهر الداعي الإجابة في نفسه  
الكرهية ثلاثين مكرهه نفسه وثلاث يجمعها رياء والبخل وصفة في الوجهين كذا استدلل به  
عياض ووقفه شيئا في شرح الترمذي بأنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك بل فيه مطلق  
الاستئذان والأذن ولم وكافه أن يطعم على رضاه بقلبه قال وعلى تقدير أن يكون الداعي يكره  
ذلك في نفسه فبني له بحجة نفسه على دفع تلك الكراهية وما ذكره من أن النفس تكون بذلك  
طائبة لاشأنه أرى لكن ليس في سياق هذه القصص ذلك فكأنه أخذ من غير هذا الحديث  
والتعقب عليه واضح لأنه ساقه مساقا من يستنبطه من حديث الباب وليس ذلك فيه وفي قوله  
صلى الله عليه وسلم استعاز رجل فأجبه ولم يعنه أدب حسن ثلاثين مكرهه خاطر الرجل ولا بد أن  
أن ينضم إلى هذا أنه أطلع على أن الداعي لا يردده إلا فكان يتعين في نافي الحال فيحصل كسر  
خاطره وأيضا في رواية مسلم أن هذا استعاز ويجمع بين الروايتين بأنه أجبه لفظا وعينه إشارة  
وفي نوع رفقه به بحسب المائدة (تنبيه) وقع هنا عندنا في ذرع المسئلة وحده قال محمد بن  
يوسف وهو القريائي سمعت محمد بن اسمعيل هو البخاري يقول إذا كان القوم على المائدة فليس  
لهم أن يتناولوا من مائدة إلى مائدة أخرى ولكن يتناول بعضهم بعضا في تلك المائدة أو يدعوا أي  
يتروكوا أو كانوا استنبط ذلك من استئذان النبي صلى الله عليه وسلم الداعي في الرجل الطارئ ووجه  
أخذ منه أن الذين دعوا صار لهم بالدعوة عموم إذن بالتصرف في الطعام المدعو به بخلاف من لم  
يدع فيستزله من وضع بين يديه الشيء منزلة من دعى له أو ينزل الشيء الذي وضع بين يديه غيره منزلة  
من لم يدع إليه وأغفل من وقف على كلامه من الشراح التنبه على ذلك (قوله ما  
من أضاف رجلا وأقبل هو على عمله) أشار بهذه الترجمة إلى أنه لا يقتصر على الداعي أن يأكل مع  
المدعوا ويرد فيه حديث أنس في قصة الخياط وقد تقدم شرحه مستوفى وقد تعقبه الإسماعيلي  
بأن قوله وأقبل على عمله ليس فيه فائدة قال وإنما أراد البخاري إيراد من رواية التضرع بن جميل  
عن ابن عون (قلت) بل لترجمة فائدة ولا مانع من إرادة القائدين الاستاذية والتمنيوية مع اعتراف  
الإسماعيلي بزيادة الحديث من حديث التضرع فأنما أخرجه من رواية أزهري عن ابن عون فكأنه  
لم يقع له من حديث الضرور قال ابن بطال لا أعرف في شرط أكل الداعي مع الضيف إلا أنه أنسط  
لوجهه وأذهب لاحتمامه من فعل فهو أبلغ في قرى الضيف من تركه فأنظر وقد تقدم في قصة  
أضياف أبي بكر أنهم استعزوا أن يأكلوا حتى يأكل معهم وأنه أنكر ذلك (قوله باب

باب من أضاف رجلا  
إلى طعامه وأقبل هو على  
عمله) حدثني عبد الله بن  
منير مع التضرع أخبرنا ابن  
عون قال أخبرني عثمان بن  
عبد الله بن أنس عن أنس  
رضي الله عنه قال كنت  
غلاما مشى مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فدخل  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم على غلام له خياط  
فأناه بقصعة فيها طعام  
وعليه ما جعل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يتنبح  
الداء قال فلما رأيت ذلك  
جعلت أجعه بين يديه قال  
فأقبل الغلام على عمله قال  
أنس لا أزال أحب الداء بعد  
ما رأيت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم منع ما صنع

(باب

المرق) • حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك بن أنس عن ابن أبي طهارة سمع أنس بن مالك أن خياطاً دعا النبي صلى الله عليه وسلم للطعام فذبحته مع النبي صلى الله عليه وسلم فحضره خبز شعير ومرق فأفحموا وتقدم فرياًت النبي صلى الله عليه وسلم يتبعه الدياب من حوالى القصعة (٤٨٨) فلم أزل أحب الدياب بعد يومئذ • (باب التقليد) • حدثنا أبو نعيم حدثنا مالك

ابن أنس عن اسحق بن عبد الله عن أنس رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أتى بمرقة فيها دابة وقديراً به يتبعه الدياب يأكلها • حدثنا قيسة بن سعد ثنا سفيان بن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن العفّ الثعلبي وأن كالترفع الكراع بعد خمس عشرة وما شبع آل محمد من خبز بر مأدوم ثلاثاً • (باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئاً) • قال وقال ابن المبارك لا بأس أن يناول بعضهم بعضاً ولا يناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى بعضاً ولا يناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى • حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن اسحق بن عبد الله ابن أبي طهارة سمع أنس بن مالك يقول إن خياطاً دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم للطعام فذبحته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ذلك الطعام فحضره النبي صلى الله عليه وسلم خبزاً

المرق) أو روي حديث أنس المذكور قبل وهو ظاهر فمترجمه قال ابن التين في قصة الخياط روايات فمأخوذة عن بعض طرق في بعضها قريب مرقا وفي بعضها قديداً وفي أخرى خبز شعير وفي أخرى نريد قال الزيادة من التتمة قوله قال الداودي وإنما كان ذلك لأنهم لم يكونوا يكفون فربما غفل الراوي عن ذلك يحدث عن كلمة يعني ويحفظها غيرهم من الثقات فيحذف عليها (قلت) أتم الروايات ما وقع في هذا الباب عن مالك فحضره خبز شعير ومرق فأفحموا وقديراً به يتبعه الدياب في أخرجته النسائي والترمذي وصححه وكذلك ابن حبان عن أبي ذر رقه وفيه وإذا طبخت قدرافاً كثرت رقه وأغرف لبارك منه وعند أحمد والبراءين حديث جابر نحوه وفي الباب عن جابر في حديثه الطويل في صفة الحج عند مسلم وأصحاب السنن ثم أخذ من كل بقعة بضعة وجعلت في قدر وطبخت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى من لجها وشرباً من مرقها • (قوله) باب التقليد ذكر فيه حديث أنس المذكور وهو ظاهر فيمحدث عائشة ما فعله في أيام عام جاع الناس أراد أن يطعم العفّ الثعلبي ما حدث (قلت) وهو مختصر من حديثه المأذني في باب ما كان السقيدي خرون وقد تقدم قريباً وأوله سؤال التابعي عن النبي عن الأكل من لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأجاب بذلك فيعرف منه أن مرجع الضمير في قولها ما فعله إلى النبي عن ذلك • (قوله) باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئاً قال ابن المبارك لا بأس أن يناول بعضهم بعضاً ولا يناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى تقدم هذا المعنى قريباً والآخر فيه عن ابن المبارك موصول عنه في كتاب البر والصلة ثم ذكر فيه حديث أنس في قصة الخياط وفيه وقال جماعة عن أنس فجعلت أجمع الدياب بين يديه وصله قبل يمين من طريق جماعة وقد تقدم في باب من تابع حوالى القصعة أن في رواية جدي عن أنس فجعلت أجمعه فأدنيه منه وهو المطابق للترجمة لأنه لا فرق بين أن يناوله من إناه إلى إناه أو يضم ذلك إليه في نفس الإناه الذي يأكل منه قال ابن بطال إنما جاز أن يناول بعضهم بعضاً في مائدة واحدة لأن ذلك الطعام قدم لهم بأجمعهم فلمهم أن يأكلوه كله وهم فيهم شركاء وقد تقدم الأمر بأكل كل واحد مما يليه من ناول صاحبه مما بين يديه فكأنه أرمضه مع ماله فيه مع من الشاركة وهذا بخلاف من كان على مائدة أخرى فإنه وإن كان للمناول حق فيما بين يديه لكن لا حلق للآخر في تناوله منه إذ لا شركته فيه وقد أشار الأسماعيلي إلى أن قصة الخياط لا تجوز المناولة لأنه طعام اتخذ للنبي صلى الله عليه وسلم وقصده والذي جعله الدياب بين يديه خادمه يعني فلا يجزى ذلك لجواز مناولة الصنفان بعضهم بعضاً مطلقاً • (قوله) باب القنابر لطلب أي أكلها معا وقد ترجمه بعد عدة أبواب الجمع بين التوفيق • (قوله) عن أبيه هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف من صغار التابعين وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب من صغار الصحابة

من شعير ومرق فأفحموا وقديراً قال أنس فرياًت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعه الدياب من حوالى القصعة فمأخوذة أحب الدياب من يومئذ وهو قال جماعة عن أنس فجعلت أجمع الدياب بين يديه • (باب القنابر لطلب) • حدثنا عبد العزيز ابن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهما





هاهنا في آخر ما في كل واحد من الاربع عشرة قال السكراني فان وقع بالاضافة والجوفشاذ في  
 خلاف القياس وانما جاء في مثل ثلثائة وأربعائة (قوله وحشة) بهاء ثم مجة مفتوحين  
 ثم هاء أي ريشة والحشف ردى التمر وذلك أن تيس الرطبة في التخله قبل أن ينتهي طيها وقيل  
 لها حشفة تليسها وقيل مراده صلبة قال عياض فقل هذا فهو يسكون الشين (قلت) بل  
 الثابت في الروايات بالتمرين ولا منافاة بين كونها رديشوق صلبة (تنبيه) أخرجه الاسماعيل  
 طريق عاصم من حديث أبي يعلى عن محمد بن بكارة عن اسمعيل بن زكريا بسند البضاري فيه وزاد  
 في آخره قال أبو هريرة أن أبجل الناس من يجمل بالسلام وأجبر الناس من يجزعن الدعاء وهذا  
 موقوف صحيح عن أبي هريرة كان البضاري حذفه لكونه موقوفا ولم تعلم تعلقه الباب وقد روى  
 مرفوعا والله اعلم (قوله) باب الرطب والتمر كذا البيهقي في ما وقع قبله  
 الا أن بطلان فقهه باب الرطب بالتمر وقع فيسجد حذفه بدل الواو ووقع ليعاين في باب ح ل أن  
 في البضاري باب أن كل التمر بالرطب وليس في حديثي الباب ما يدل لذلك أصلا (قوله) وقول الله  
 تعالى وهزى البك يجذع الخل (الآية) وروى عبد بن جهم من طريق شقيق بن سلمة قال قال الله  
 أن شيا للفسام خير من الرطب لا مرم به ومن طريق عمرو بن معيرون قال ليس للفسام خير  
 من الرطب والتمر ومن طريق الربيع بن خثيم قال ليس للفسام مثل الرطب وللرطب مثل  
 العسل أسانيد هاهنا خمسة وأخرج ابن أبي حاتم وأبو يعلى من حديث علي زعنه قال أظعموا  
 نفساءكم الولد الرطب فان لم يكن رطب فقر وليس من الشجر شجرة أكرم على الله من شجرة نزلت  
 تحتها مريم وفي أسانيد ضعف وقد قرأ الجمهور تساقط تشديد السين وأصله تساقط وقراءة حمزة  
 وهي رواية عن أبي عمرو التقيف عن حذف إحدى التامين وفيها قرأت أخرى في الشواذ  
 ثم ذكر في حديثين الأول حديث عائشة (قوله) وقال محمد بن يوسف هو القرطبي شيخ  
 البضاري وسفيان هو الثوري وقد تقدم الحديث وشرحه في أوائل الأظعم من طريق أخرى  
 عن منصور وهو ابن عبد الرحمن بن طلحة العبدري ثم الشيباني الجبلي وأمه هي صفية بنت شيبة من  
 صفار العبادة وقد أخرجه أحمد عن عبد الزاق ومن رواية ابن مهدي كلاهما عن سفيان  
 الثوري مثله وأخرجه مسلم من رواية أبي أحمد الزبيري عن سفيان بلفظ وما شيعنا والصواب  
 رواية الجامعة فقد أخرجه أحمد ومسلم أيضا من طريق داود بن عبد الرحمن عن منصور بلفظ حين  
 شبع الناس واطلاق الاسود على الماء من باب التغليب وكذلك اطلاق الشبع موضع الري  
 والعرب تفعل ذلك في الشيش يصطبان قصبهما معا باسم الأشهر منهما وأما التسوية بين الماء  
 والتمر مع أن الماء كان عندهم شيرا لأن الري منه لا يحصل بدون الشبع من الطعام لمضرة  
 شرب الماء صرفا غير كل لكها قرئت منه ما لعدم التمتع أحدهما إذا فات ذلك من الآخر ثم  
 عبرت عن الآخر من الشبع والري بفعل أحدهما كما عبرت عن التمر والماء بوصف أحدهما وقد  
 تقدم شي من هذا في باب من كل حتى شبع الثاني حديث جابر (قوله) أبو عوانة هو محمد بن  
 مطرف وأبو حازم هو سلمة بن دينار (قوله) عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة  
 هو الخزازي واسم أبي ربيعة عمرو ويقال حذيفة وكان يلقب ذا الرحين وعبد الله بن أبي ربيعة  
 من سلالة التميمي وولي المنذر بن بلاد اليمن لعمره قرأزل بها إلى أن جاء سنة حصر عثمان لينصره

وحشة ثم رأيت الحشفة  
 هي أشدهن لضرس (باب  
 الرطب والتمر وقول الله  
 تعالى وهزى البك يجذع  
 الخل تساقط عليك رطبا  
 جنيا) وقال محمد بن  
 يوسف عن سفيان عن  
 منصور بن صفية حدثني  
 أبي عن عائشة رضي الله  
 عنها قالت توفي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وقد  
 شبعنا من الأسودين التمر  
 والماء حدثنا سعيد بن  
 أبي مرزوق حدثنا أبو عوانة  
 قال حدثني أبو حازم عن  
 إبراهيم بن عبد الرحمن بن  
 عبد الله بن أبي ربيعة عن  
 جابر بن عبد الله رضي الله  
 عنهما

فسقط عن راحلته ثقات ولا إبراهيم عنده رواية في النساء قال أبو حاتم إنها امر سلة وليس  
 لإبراهيم في البخاري سوى هذا الحديث وأمه أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق وله رواية عن أمه  
 وخالتها عائشة **(قوله)** كان ماله ستة جودي لم أقف على اسمه **(قوله)** وكان يسلفني في تربي إلى  
 الجذاذ بكسر الجيم ويجوز قطعه والذال معجمة ويجوز إهمالها أي زمن قطع عمر النخل وهو  
 الصرام وقد استشكل الأسماعيلي ذلك وأشار إلى شذوذ هذه الرواية فقال هذه القصة  
 يعني دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في النخل بالبركة رواها الثقات المعروفون فيما كان على والد  
 جابر من الدين وكذلك قال ابن التين الذي في أكثر الأحاديث أن الدين كان على والد جابر قال  
 الأسماعيلي والسلف إلى الجذاذ مما لا يميزه البخاري وغيره في هذا الاستناد فطر (قلت)  
 ليس في الاستناد من يشترط في حاله سوى إبراهيم وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وروى  
 عنه أيضا ولده اسمعيل والزهرى وأما ابن القطان فقال لا يعرف حاله وأما السلف إلى الجذاذ  
 فبما روى الأمر بالسلم إلى أجل معلوم فحصل على أنه وقع في الاقتصار على الجذاذ اختصار  
 وأن الوقت كان في أصل العقد معينا وأما الشذوذ الذي أشار إليه فيسند فغير المتعدد كان في  
 السياق اختلافا ظاهرا فهو محمول على أنه صلى الله عليه وسلم ترك في النخل الخلف عن والد جابر  
 حتى وفي ما كان على أي يمين التمر كما تقدم بيان طرقه واختلاف القاطن في علامات النبوة ثم ترك  
 أيضا في النخل الخلف بجابر فيما كان عليه هو من الدين والله أعلم **(قوله)** وكانت جابر الأرض  
 التي بطريق رومة فيه الثقات وهو مدرج من كلام الراوي لذكر رده وبعضه الأول أن في  
 رواية أبي نعيم في الشخص من طريق الرمادي عن سعيد بن أبي هريرة شيخ البخاري فيه وكانت  
 في الأرض التي بطريق رومة ورومة بضم الراء وسكون الواو هي البئر التي اشتراها عثمان رضي  
 الله عنه وسبيلها وهي في نفس المد يشق فقبل أن رومة رجل من بني غنم كانت له البئر قبل أن  
 يشتريها عثمان فبنت اليهود نقل الكرماني أن في بعض الروايات دومة بدل الراء ولعلها  
 دومة الجندل (قلت) وهو باطل فإن دومة الجندل لم تكن آنذاك قصت حتى يمكن أن يكون  
 جابر فيها أرض وأيضا في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم مشى إلى أرض جابر وأطعمه من  
 رطبها ونام فيها وقام فبرك فيه حتى أوفاه فلو كانت بطريق دومة الجندل لاحتاج إلى السفر لأن  
 بين دومة الجندل وبين المدينة عشر مراحل كما بينه أبو عبد البكرى وقد أشار صاحب المطالع  
 إلى أن دومة هذه هي بئر رومة التي اشتراها عثمان وسبيلها وهي داخل المد يشق فكان أرض جابر  
 كانت بين المسجد النبوي ورومة **(قوله)** جلست فخلا عما قال عياض كذا القابسي وأبي ذر  
 وأكثر الروايات الجيم واللام قال وكانت أبو مروان بن سراج يصوب هذه الرواية إلا أنه يضبطها  
 جلست أي يسكنون السين وضم التساعلي أنها مخاطبة جابر وتضمه أي تأخرت عن القضاء فخلا  
 بفاء وخاء معجمة ولا م مشددة من التخلية ومحقق من الخلق أي تأخر السلف عاما قال عياض  
 لكن ذكر الأرض أول الحديث بدل على أن الخبر عن الأرض لا عن نفسه انتهى فاقضى ذلك أن  
 ضبط الرواية عند عياض بفتح السين المهملة وسكون التاء الضمير للأرض وبعد فخلا بنون ثم  
 معجمة ساكة أي تأخرت الأرض عن الأغار من جهة النخل قال وقع للأصمعي جلست بجاء  
 مهملة ثم موحدة وعند أبي الهيثم ثقات بعد انما المعجمة أي أي خالفت معه مودها وجلها

قال كان بالمدينة يهودى  
 وكان يسلفني في تربي إلى  
 الجذاذ وكانت جابر الأرض  
 التي بطريق رومة جلست  
 فخلا عما فجاءني اليهودى  
 عبد الجذاذ

ولم اجتمعوا شأ غلبت استنظرو الى قابل يباي فاجاب بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تعجبوا امسوا واستنظرو لما يرمن اليهودي غاوتي في غنطى جمل النى (٤٩٣) صلى الله عليه وسلم يكلم اليهودى فيقول ابا القاسم لا انتظرو فلما رأى النبي صلى الله

[illegible]

عليه وسلم قام فطاف في  
القتل ثم جاءه فكله فبقي  
فصمت فبغت قليل رطب  
فوضعت بين يدي النبي صلى  
الله عليه وسلم فأكل ثم قال  
بن عمر يشاء يا جابر فأخبرته  
فقد لافرش في فمه ففرشته  
فدخل فرعد ثم استعقد  
بجنته بقصه أخرى فأكل  
منها ثم قام فكلكم اليهودي  
فأبى عليه فقام في الرطاب  
في الفضل الثانية ثم قال  
يا جابر جردوا قض فوقف  
في الجسد فجددت منها  
ما قضتة وفضل منه  
فخرجت حتى حثت النبي  
صلى الله عليه وسلم فبشرته  
فقال أشهد أني رسول الله  
هرش وعريش بنا وقال  
ابن عباس معروشات  
نابشر من الكرم وغير  
ذلك يقال عروشها أنبتها  
قال محمد بن يوسف قال  
أبو جعفر قال محمد بن  
إسماعيل تلايس عندي  
مقيدهم قال علي ليس فيه  
شك (باب أكل الجار)  
حدثنا عمر بن حفص بن  
غياث حدثنا أبي حدثنا  
الأعمش قال حدثني مجاهد  
عن عبد الله بن عمر رضي الله

عنهم قال إنما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم جواس إذا نجا رنخله فقال النبي صلى الله عليه وسلم حديث  
 من الشجر لما بركه بكبره السلم فقلت ثم يعني الخل فأريت أن أقول هي الخل يا رسول الله ثم التفت فإذا أنا  
 أحدثهم فسكت فقال النبي صلى الله عليه وسلم هي الخل

حديث ابن عمر في الفقه وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى وتقدم الكلام على خصوص الترجمة بأكل الجمار في كتاب البيوع **(قوله باب الجعرة)** بفتح العين المهملة وسكون الجيم فروع من القوم معروف **(قوله حدثنا جاعة)** بضم الجيم وسكون الميم **(ابن عبد الله)** أي ابن زياد بن شداد السلي أبو بكر البجلي يقال إن اسمه يحيى رجعة لقبه ويقال له أيضاً أبو جحان كان من أئمة الرأي وأولاهم صار من أئمة الحديث قاله ابن جبان في الثقات ومات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وماله في البخاري بل ولا في الكتب الستة سوى هذا الحديث وصاق في شرح حديث الجعرة في كتاب الطب ابن شاذ الله تعالى وقوله هناك من تصحيح كل يوم سبع غرات وقع في نسخة الصغاني بزيادة الباقي أوله فقال يسبح **(قوله باب القرآن)** بكسر القاف وتخفيف الراء أي ضم غرة إلى تترتلن أي كل مع جاعة **(قوله جلبة)** بفتح الجيم والموحدة الخفيفة **(قوله ابن حميم)** مجهولتين مع مفر كوفي تابعي ثقة ماله في البخاري عن غير ابن عمر رضي الله عنهما أي **(قوله أصابنا عام سنة)** بالاضافة أي عام فخط وقع في رواية أي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة أصابنا محضرة **(قوله مع ابن الزبير)** يعني عبد الله لما كان خليفة وتقدم في المطالع من وجه آخر عن شعبة بلفظ كتاب السنة في بعض أهل العراق **(قوله فرزقنا ثرا)** أي أعطانا في أرزاقنا ثرا وهو القدر الذي يصرف لأهله في كل سنة من مال الخراج وغيره بل التقدر قوله النقد اذ ذلك بسبب الجاعة التي حصلت **(قوله ويقول لا تقاروا)** في رواية أبي الوليد في الشركة ثم يقول لا تقاروا وكذا لا داود الطيالسي في مسنده **(قوله عن الاقران)** كذلك الكثر والواو قد أوصفت في كتاب الحج أن اللغة انحصرت بشيء ألف وقد أخرجه أبو داود الطيالسي بلفظ الاقران وكذلك قال أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة وقال عن محمد بن جعفر عن شعبة الاقران قال القرطبي وقع عند جميع رواة وسلم الاقران وفي ترجمة أي داود باب الاقران في القوم وليس هذه اللفظة معروفة أو أقرب من الرابعي وقرن من الثلاث وهو الصواب قال القراء قرن بين الحج والعمرة ولا يقال آقرن وإنما يقال آقرن لما قوى عليه وأطاقه ومنه قوله تعالى وما كآله مقرنين قال الحسن في اللغة آقرن الدم في العرق أي كثر فيصل حل الاقران في الخبر على ذلك فيكون معناه أنه نهى عن الاكثار من أي كل القراء إذا كان مع غيره ويرجع معناه إلى القرن المذكور (قلت) لكن يصير أهم منه والحق أن هذه اللفظة من اختلاف الرواة وقد مرنا جديدين من رواة بلفظ آقرن ولفظ قرن من أصحاب شعبة وكذا قال الطيالسي عن شعبة الاقران ووقع في رواية الشيباني الاقران وفي رواية تسعير القرن **(قوله ثم يقول الآن يستأذن الرجل أخاه)** أي فإذا آذن له في ذلك جاز والمراد بالاخ رفيقه الذي اشتراك معه في ذلك التمر **(قوله قال شعبة الاذن من قول ابن عمر)** هو موصول بالسند الذي قبله وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة مدرجاً وكذلك تقدم في الشركة عن أي الوليد ولازمه لمعنى وأصله سلم كذلك عن معاذ بن معاذ وكذلك أخرجه أحمد عن زيد بن جهمز وغيرهما عن شعبة وتابع آدم عن فضل الموقوف من الرفوع شبابة بن سوار عن شعبة أخرجه الخطيب عن طريقه مثل مساقه آدم إلى قوله الاقران قال ابن عمر الآن يستأذن الرجل منك أمه وكذا قال عامر بن علي عن شعبة أرى الاذن من قول ابن عمر أخرجه الخطيب وقد فصله أيضاً عن شعبة سعيد بن عامر الضبي فقال في روايته قال شعبة الآن يستأذن أحدكم أخاه هو

**(باب الجعرة) • حدثنا**

جعنة بن عبد الله حدثنا

مروان أخبرنا هاشم بن

هاشم أخبرنا عامر بن سعد

عن أبيه قال قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم من

تصبح كل يوم سبع غرات

مجوة لم يضره في ذلك اليوم

سم ولا مهر **(باب القرآن**

في القوم) • حدثنا آدم حدثنا

شعبة حدثنا جلبة بن حميم

قال أصابنا عامر بن

الزبير فرزقنا ثرا فكان

عبد الله بن عمر يترنا ونحن

ناكل ويقول لا تقاروا فإن

النبي صلى الله عليه وسلم

نهى عن الاقران ثم يقول

الآن يستأذن الرجل أخاه

قال شعبة الاذن من قول

من قول ابن عمر أخرجه الخطيب أيضاً الآن سعيد الخطابي اسم التابعي فقال عن شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر والمخوف جيله بن حميم كما قال الجماعة والحاصل أن أصحاب شعبة اختلفوا أكثرهم رواه عنه مدرجا وطائفة منهم رَوَوْا عنه التردد في كون هذه الزيادة من فوعة أو موقوفة وشابه فصل عنه وأدم حرم عنه ما ن الزيادة من قول ابن عمر وتابعه سعيد بن عامر إلا أنه خالف في التابعي فلما اختلفوا على شعبة وتعارض جزمه وترددوا كان الذي رَوَوْا عنه التردد أكثر نظرنا فيمن رَوَوْا وغيره من التابعين قرأناه قلدور عن حقيان الثوري وابن اسحق الشيباني ومسعر وزيد بن أبي أنيسة فأما الثوري فتقدمت روايته في الشركة ولفظه نهى أن يقرن الرجل بين الفرتين جميعا حتى يستأذن أصحابه وهذا ظاهر الرفع مع احتمال الادراج وأما رواية الشيباني فأخرجها أحدنا وأوداد بلفظ نهى عن الاقران الآن تستأذن أصحابك والقول فيها كما قول في رواية الثوري وأما رواية زيد بن أبي أنيسة فأخرجها ابن حبان في النوع الثامن والنجسين من القسم الثاني من صحيحه بلفظ من أكل مع قوم من غر فلا يقرن فان أراد أن يفعل ذلك فليستأذنهم فان أذنا فليفعل وهذا أظهر في الرفع مع احتمال الادراج أيضا ثم نظرنا فيمن رَوَوْا عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ابن عمر فوجدناه عن أبي هريرة وسياقه يقتضي أن الأمر بالاستئذان من مرفوع وذلك أن اسحق في مسنده ومن طريقه ابن حبان أخرجه ابن طريق اشعبي عن أبي هريرة قال كنت في أصحاب الصدقة بعث البارسول الله صلى الله عليه وسلم برحمة فكذب يثنا فكاننا نكل التثمين من الجوع فجعل أصحابنا إذا قرن أحدهم قال لصاحبه اني قد قرنت فأقرنوا وهذا الفعل منهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم دال على انه كان مشروعا لهم معروفا وقول العاصي كافع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك حكم الرفع عند الجمهور وأصرح منه ما أخرجه الزائر من هذا الوجه ولفظه قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غرابين أصحابه فكان بعضهم يقرن فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرن الا باذن أصحابه فالذي رجع عندي أن لا ادراج فيه وقد اعتمد البخاري هذه الزيادة وترجم عليها في كتاب المظالم وفي الشركة ولا يلزم من كون ابن عمر ذكر الاذن مرة غير مرفوع أن لا يكون مستنده في الرفع وقد ورد أنه استفتى في ذلك فافق والمفتي قد لا ينشط في فتواه الى بيان المستند فأخرج النسائي من طريق مسعر عن صله قال سئل ابن عمر عن قران القرأ قال لا تترن الآن تستأذن أصحابك فيصلى على أمه لما حدث بالقصة ذكرها كلها من فوعة ولما استنتى أفتى بالحكم الذي حفظه على وقفه ولم يصرح حينئذ بغيره والله أعلم وقد اختلف في حكم المسئلة قال النووي اختلفوا في هذا النهي هل هو على التحريم أو الكراهة والصواب التفصيل فان كان الطعام مشتركا بينهم فالقران حرام الا برضاهم ويحصل تصريحهم أو بما يقوم مقامه من قرينة حال بحيث يغلب على الظن ذلك فان كان الطعام لغيرهم حرم وان كان لاحدهم وأذن لهم في الاكل اشترط رضاهم ويحرم لغيره ويجوز له هو إلا أنه يستحب أن يستأذن الاسكابين معه وحسن للمضيف أن لا يقرن لساوي ضيفه الا ان كان الشئ كثيرا يفضل عنهم مع أن الادب في الاكل مطلقا ترك ما يقتضي الشره الآن يكون مستحلا يريد الاسراع لشغل آخر وقد كرا خطابي أن شرط هذا الاستئذان انما كان في زمنهم حيث كانوا في قلة من الشئ فأما اليوم مع اتساع الحال فلا يحتاج الى استئذان

وتعقبه النووي بان الصواب التفصيل لان العبري يعوم اللفظ لا بخصوص السبب كيف وهو  
غير ثابت (قلت) حدثني في هريرة الذي قدمته برشد الموهو قوي وقصة ابن الزبير في حديث  
الباب كذلك وقال ابن الاثير في النهاية انما وقع التهي عن القرآن لان فيه شرا وذلك يري  
بما حبه اولان فيه غنبا بريقه وقيل انما انتهى عمدا كذا في نفسه من شدة العيش وقوله الشيء  
وكذا وقع ذلك يا سون من القليل واذا اجتمعوا رعا آثر بعضهم بعضا وقد يكون فيهم من اشد  
جوعه حتى يحمله ذلك على القرن بين القرنين وتغلب اللقمة فارشدهم الى الاستئذان في ذلك  
تطبيعا لنفوس الباقين واما قصص جليل بن حصم فظاهرها انها من اجل الغنم وليكون ملكهم  
فيه سوء وروي نحوهم عن أبي هريرة في اصحاب السفة انتهى وقد اخرج ابن شاهين في النسخ  
والمسوخ وهو في مسند البزار من طريق ابن ريد عن أبيه رفعه كنت نهيتكم عن القرآن في  
القرآن الله وسع عليكم فاقروا فاعل النووي اشار الى هذا الحديث فان في اسناد ضعفا قال  
الحازي حديث النهي أصح وأشهر لان الأنطرب فيه يسير لا تغلب من باب العبادات وانما هو  
من قبيل المصالح الدنوية فكيف في جمل ذلك وبعضه اجماع الامم على جواز ذلك كذا قال  
ومر ادم بالجوار في حال كون الشخص مالا كذلك المأكول ولو بطريق الاذن فيه كما قرره  
النووي والافرنجيز أحسن العلماء أن يسأرا أحد بعل غير بغيره أذنه حتى لو قامت قرينة تدل  
على أن الذي وضع الطعام بين الضفان لا يرضه استئثار بعضهم على بعض حرم الاستئثار جرما  
وانما تقع المكارمة في ذلك اذا قامت قرينة الرضا وذكر أبو موسى المديني في ذيل الفريين عن  
عائشة وجابر استباح القرآن لما فيه من الشراء والطعم المزرى بصاحبه وقال مالك ليس بجميل  
أن يأكل أكثر من رفقته (تنبيه) في معنى الترابط وكذا الزيب والعب ونحوهما  
لوضح الالة الجامعة حال القرطبي حل أهل التلاوه هذا النهي على التحريم وهو سهو منهم  
وجعل إساق الحديث والمقن وحلهما لجهور على حال المشاركة في الاكل والاجتماع عليه بدليل  
فهم ابن عمر رآه وهو أفهم المقال أقعد بالحال وقد اختلف العلماء في موضع الطعام بين يديه  
حتى يملكه فقيل بالوضع وقيل بالرفع اليه وقيل غرضه في الاول فملكهم فيه سواء فلا يجوز  
أن يقرن الأبادن الباقين وعلى الثاني يجوز أن يقرن لكن التفصيل الذي تقدم هو الذي يقتضيه  
القواعد الفقهية تتم ما بين يدي الضيفان وكذلك المشار في الاعراس سيده في العرف سبيل  
المكارمة فلا التشاح لاختلاف الناس في مقدار الاكل وفي الاحتياج الى تناول من الشيء ولو  
حمل الامر على تساوي السهمان يهيم لاضاق الامر على الواضع والموضوع له ولما ساغ لن  
لا تكفيه اليسر ان يتناول أكثر من نصيب من يشبعه اليسر ولم يتشاح الناس في ذلك وجرى  
عملهم على المساخمة فيه عرف أن الامر في ذلك ليس على الاطلاق في كل حالة والله أعلم  
**(قوله باب)** القناء ياق شرح حديثه في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى **(قوله)**  
**باب** بركة الغنلة ذكر فيه حديث ابن عمر مختصرا وقد تقدم التنبيه عليه قريبا واه  
من شرحه مستوفي في كتاب العلم **(قوله باب)** جمع اللوتين والطعامين بركة أي  
في حالة واحدة ورايت في بعض الشروح بركة مؤلفا وتكرار في الاصول ولعل الغنلة لمح الى  
تضعيف حديث ثاس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى باناءا وبقعب فيه لبن وعسل فقال آدمان

ابن عمر (باب القناء) \*  
حدثنا جميل بن عبد الله  
قال حدثني ابراهيم بن سعد  
عن أبيه قال سمعت عبد الله  
ابن جعفر قال رأيت النبي  
صلى الله عليه وسلم يأكل  
الربط بالقناء (باب بركة  
الغنلة) \* حدثنا أبو نعيم  
حدثنا محمد بن طلحة عن  
زيد عن مجاهد قال  
سمعت ابن عمر عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال من  
الشجر شجرة تكون مثل  
المسلم وهي الغنلة (باب  
جمع اللوتين والطعامين  
بركة) \*

في انه لا آكله ولا أحرجه أخرجه الطبراني وفيه راوي مجهول (قوله عبدالله) هو ابن المبارك وقد تقدم اخراج البخاري لهذا الحديث قبل هذا الباب سواء وكذا فيما قبله بابوايع ما على من هذا درجة والسبب في ذلك أن مداره على ابراهيم بن سعد قال الترمذي صحيح غير ثابت لا يعرفه الا من حديثه (قوله يا كل الرطب بالقثاء) وقع في رواية الطبراني كيفية ككلهما فاخرج في الأوسط من حديث عبدالله بن جعفر قال رأيت في عين النبي صلى الله عليه وسلم قماما في شلاله وطباوهوا بكل من ذا حرة ومن ذا حرة في سنده ضعف وأخرجه وفي الطب لا ينعيم من حديث أنس كان يأخذ الرطب يمينه والبطيخ يساره فيأكل كل الرطب بالبطيخ وكان أحب القاكهة اليه وسنده ضعيف أيضا وأخرج النسائي بسند صحيح عن جميل عن أنس رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرطب والخمر وهو بكسر الخاء الميم وسكون الراء وكسر الموحدة بعد هاء زاي نوع من البطيخ الأصفر وقد تكبر القثاء فتهقر من شدة الحرق فيصير كخمر بن كاشا هذه ككاشيا طم زوفي هذا انتقبت على من زعم أن المراد بالبطيخ في الحديث الأخضر واعتل بأن في الأصفر حرارة كافي الرطب وقد وردا للتعليل بأن أحدهما يطفئ حرارة الآخر والجواب عن ذلك بأن في الأصفر بالنسبة للرطب برودة وان كان نفسه لحرارة طرف حرارة والله أعلم وفي النسائي أيضا بسند صحيح عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم يأكل البطيخ بالرطب وفي رواية له جمع بين البطيخ والرطب جمعا وأخرج ابن ماجه عن عائشة أرادت أن تعالجني للسنخة لتدخلني على النبي صلى الله عليه وسلم فاستقام لها ذلك حتى أكلت الرطب بالقثاء فمست كالحسن منه ولقد سألني من حديثها المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم عالجوني بغير شيء فاطمعتني القثاء المأثور فمست عليه كالحسن الشجعم وعند أبي نعيم في الطب من وجه آخر عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبو بهدلك ولابن ماجه من حديث أبي سمران النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب الزبد والتمر الحديث ولا حمل من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن أبيه قال دخلت على رجل وهو يجمع لبنا برفقة قال ادن فان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هما الا طيبين واسناده قوي قال النووي في حديث الباب جوازاً كل الشئين من التاكهة وغيرهما معاً وجوازاً كل طعامين معاً ويؤخذ منه جواز التوسع في المطاعم ولا خلاف بين العلماء في جواز ذلك وما نقل عن السقطين خلاف هذا محمول على الكراهة منعاً لاعتقاد اتوسع والترهوا لا كثرا فغير مصلحة ثابتة وقال القرطبي يؤخذ منه جواز مراعاة صفات الاطعمة وطباوها واستعمالها على الوجه اللائق بها على قاعدة الطب لأن في الرطب حرارة وفي القثاء برودة فاذا كلاهما اعتدلا وهذا أصل كبير في المركبات من الادوية وترجم أبو نعيم في الطب باب الاشياء التي تؤكل مع الرطب لذهب ضرره فساق هذا الحديث لكن لم يذكر الزيادة التي ترجمها وهي عند أبي داود في حديث عائشة بلفظ كان يأكل البطيخ بالرطب فيقول بكسر حاء هذا بريد هذا ويرد هذا بصريح هذا والطبيخ بتقديم الطاء لفة في البطيخ بوزنه والمراد به الأصفر دليل ورود الحديث بلفظ الخمر يدل البطيخ وكان يكثر وجوده بأرض الحجاز بخلاف البطيخ الأخضر (تنبيه) سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسائي ولما ذكرهما الامعاء على أيضا (قوله يا) من أدخل الضيقان عشرة عشرة والجلاوس على الطعام عشرة عشرة) أي إذا احتجج بذلك لضيق اللعاب أو به مكان الجلاوس عليه

حدثنا ابن مقاتل أخبرنا عبدالله أخبرنا ابراهيم بن سعد عن أبيه عن عبدالله بن جعفر رضي الله عنهما قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالقثاء (باب من أدخل الضيقان عشرة عشرة والجلاوس على الطعام عشرة عشرة)

(قوله عن الجعدى عن عثمان عن أنس وعن هشام عن محمد بن أنس وعن سنان بن أبي ربيعة عن أنس) هذه الأسانيد الثلاثة من نزيل زيد وهشام وهبان حسان ومحمد بن سيرين وسنان أبو ربيعة قال عياض وقع في رواية ابن السكن سنان بن أبي ربيعة وهو خطأ وانما هو سنان أبو ربيعة وأبو ربيعة كنيته (قلت) انقطاعه عن دون ابن السكن وسنان هو ابن ربيعة وهو أبو ربيعة وافقت كنيته اسم أبيه وليس في البخاري سوى هذا الحديث وهو مقرون بغيره وقد تكلم فيه ابن معين وأبو حاتم وقال ابن عدية أحاديث قليلة وأرجو أنه لا بأس به (قوله جسته) يصح وشي من جهة أي جعلته شيشا والجشيش دقيق خمر ناعم (قوله خفيفة) بخاء معجمة وطاء مهملة وزن عسيدة ومعناه كذا تقدم الجزم به في علامات النبوة وقيل أصله أن يؤخذ من يد رجليه دفتين ويطبخ ويلقها بالأس فيضطفونها بالاصابع والملاعق فسميت بذلك وهي فعله بمعنى منغولة وقد تقدم شرح هذه النكتة مستوفى في علامات النبوة سياق الحديث هناك أتمناها وقوله في هذه الرواية انما هو شى مسنن أم سليم أي هو شى قليل لأن الذى يتولى مسننه امرأه تغفر دها لا يكون كثيرا في العادة وقد قدمت في علامات النبوة أن في بعض روايات مسلم ما يدل على أن في سياق الباب هنا اختصارا مثل قوله في رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طه عن أنس فقال أبو طه ما رسول الله انما أرسلت أناسا دعوك وحدك ولم يكن عندها ما يشبع من أرى وفي رواية عمرو بن عبد الله عن أنس فقال أبو طه انما هو قرص فقال ان الله سيارك فيه قال ابن بطال الاجتماع على الطعام من أسبل البركة وقد روى أبو داود من حديث وحشي بن حرب رفعه اجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله يارك لكم قال وانما أدخلهم عشرة عشرة والله أعلم لانها كانت قصعة واحدة ولا يمكن الجماعة الكثيرة أن يسدروا على تناول منها مع قلة الطعام فجعلهم عشرة عشرة ليمسكوا من الأكل ولا يزجوا قال وليس في الحديث المسع عن اجتماع أكثر من عشرة على الطعام (قوله باب ما يكره من الثوم والبقول) أي التي لها رائحة كريهة وهل الهى عن دخول المسجد لا شكها على التعميم أو على من أكل التي منها دون المأبوح وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث • أحدها (قوله ما من عمر بن النضر صلى الله عليه وسلم) تقدم في أو آخر صفة الصلاة قبل كتاب الجمعة من رواية يافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غز وخيبر من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقرب من مسجدنا ووقع لنا سبب هذا الحديث خارج عن عثمان ابن سعيد الدارنى في كتاب الاطعم من رواية أبي عمرو هو بشر بن حرب عنه قال جاقوم مجلس النبي صلى الله عليه وسلم وقد أكلوا الثوم والبصل فكاه تأذى بذلك فقال فذكره ثانيها حديث أنس وأروعه عن مسدد وقد تقدم في الصلاة عن أبي معمر كلاهما عن عبد الوارث وهبان سعيد عن عبد العزيز بن هبان صيب • ثالثها حديث جابر وقد تقدم أيضا هناك موصولا لامعلقا وفيه ذكر البقول ولكنه اختصره هنا وقوله كل فانما باجي من لا تنبى فيه اباحتها لغيره صلى الله عليه وسلم حيث لا يأتى به المصنفين جميعا من الأحاديث واختلف في حقه هو صلى الله عليه وسلم فقل كان ذلك محرما عليه والأصح أن يكره له لعموم قوله لا في جواب أحرأ وهو وحجة الأول أن العلة في النع ملازمة المأكول صلى الله عليه وسلم وأنه ما من ساعة الا وملا يمكن أن يلقاه فيها وفي

حدثني الصلت بن محمد  
حدثنا جاد بن زيد  
الجعدى عن عثمان عن أنس  
وعن هشام عن محمد بن  
أنس وعن سنان بن أبي ربيعة  
عن أنس أن أم سليم أمه  
عمدت الى مدمن شعر جسته  
وجعلت منه خفيفة  
وعصرت عكة عندها ثم  
بعتني الى التي صلى الله  
عليه وسلم فأبنته وهو في  
أصحابه فدعوه قال ومن  
معي فبنت فقلت انه يقول  
ومن معي فخرج اليه أبو  
طه قال يا رسول الله انما  
هو شى مسنن أم سليم فدخل  
فجنى به وقال أدخل على  
عشرة فأدخلوا فأكلوا حتى  
شبعوا ثم قال أدخل على  
عشرة فدخلوا فأكلوا حتى  
شبعوا ثم قال أدخل على  
عشرة حتى عدا ربعين ثم  
أكل النبي صلى الله عليه  
وسلم ثم قام فجعلت أنظر هل  
نقص منها شيء • (باب  
ما يكره من الثوم والبقول) •  
فيه ابن عمر عن النبي صلى  
الله عليه وسلم



هذه الاحاديث بيان جواز كل الصوم واليصل والكراث الا ان من اكلها يكره له حضور المسجد وقد اُلحِقَ بهم التقهات ما في معناها من البقول الكريمة الراتحة كالقمح وقد ورد فيه حديث في الطبراني وقيدته عياض بن يحيى منه والحق به بعض الشافعية الشديد الضر ومن به جراحة تفوح رائحتها واختلف في الكراهة فالجمهور على التزيم وعن الطاهرة الضر ومن اقرب عياض فقل عن اهل الطاهر تحريم تناول هذه الاشياء مطلقا لانها تمنع حضور الجماعة والجماعة فرض عين ولكن صرح ابن حزم بالجواز ثم يحرم على من يتعاطى ذلك حضور المسجد وهو اعلم بمذهبه من غيره **(قوله باب الكاث)** فضع الكاف وتحقيق الموحدة وبعد الالف مثثة **(قوله وهو ورق الاراك)** كذا وقع في رواية ابي ذر عن مشايخه وقال كذا في الرواية والصواب غير الاراك انتهى ووقع للنسفي غير الاراك والباقيين على الوجهين ووقع عند الاسماعيليين ابي نعيم وابن بطلان ورق الاراك وتعبه الاسماعيليين فقال اغاوه غير الاراك وهو البربر يعني بموحدة وزنا الحبر فاذا اسود فهو الكاث وقال ابن بطلان الكاث غير الاراك الغض منه والبربر غره الرطب واليابس وقال ابن التين قوله ورق الاراك ليس بصحيح والذي في اللغة انه غير الاراك وقيل هو نضجه فاذا كان طريا فهو موز وقيل عكس ذلك وان الكاث الطري وقال ابو عبيد وهو غير الاراك اذا ليس وليس له عجم قال ابو زبائده التين يأكله الناس والابل والغنم وقال ابو عمرو هو حار كاذب فيه ملها انتهى وقال عياض الكاث غير الاراك وقيل نضجه وقيل غضه قال شيخنا ابن الملقن والذي يراه من نسخ البخاري وهو غير الاراك على الصواب كذا قال وقال الصكراني وقع في نسخة البخاري وهو ورق الاراك قيل وهو خلاف اللغة **(قوله عبر الطهران)** بتشديد الراء قبلها هم مفتوحة والطامحة بلفظ تنبيه الطهر مكان معروف على مرحلة من مكة **(قوله غني)** أي يقتطف **(قوله فانه ايطب)** كذا وقع هنا وهو لغة بمعنى ايطب وهو مقلوبه كما قالوا جنب برجيد **(قوله فضيل اكنت ترى الغنم)** في السؤال اختصار والتقدير اكنت ترى الغنم حتى عرفت ايطب الكاث لان راى الغنم يكثر زرده تحت الاشجار لطلب المرعى منها والاستطلاع تحتها وقد تقدم بيان ذلك في قصة موسى من احاديث الانبياء وتقدم الكلام على الحكمة في ربي الانبياء الغنم في أوائل الاجارة واذا دأب التين عن الداودي أن الحكمة في اختصاصها بذلك لكونها لا تتركب فلا تزهو فحسن راكها قال وفيه اباحة كل غير الشجر الذي لا علك قال ابن بطلان كان هذا في أول الاسلام عند عدم الاقوات فانقد اعشى الله عباده بالحنطة والحبوب الكثيرة وسعة الرزق فلا حاجة بهم الى غير الاراك **(قلت)** ان اراي هذا الكلام الاشارة الى كراهة تناوله فليس يحسب ولا يلزم من وجوده مذكوم مع ما يقع في غير من كثير من اهل الودع لهم رغبة في مثل هذه المباحات اكثر من تناول ما يشترى والله اعلم **(تكملة)** .. اخرج السهقي هذا الحديث في كتاب الدلائل من طريق عبد ان شريك عن يحيى بن بكير بسنده الماضي في احاديث الانبياء الى جابر فذكر هذا الحديث وقال في آخره وقال ان ذلك كان يوم بدر يوم حجة ثلاث عشرة بقيت من رمضان قال السهقي رواه البخاري عن يحيى بن بكير دون التواريخ يعني دون قوله ان ذلك كان الخ وهو كما قال ولعل هذه الزيادة من ابن شهاب احذر رواه **(قوله باب المضضة بعد الطعام)** ذكر فيه

حديثنا مستحدثا بعد الوارث عن عبد العزيز قال قيل لانس ما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الصوم فقال من اكل فلا يقرب من مسجدنا حدثنا علي بن عبد الله حدثنا ابو صفوان عبيد الله بن سعيد اخبرنا يونس عن ابن شهاب قال حدثني عطاء بن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم ما زعم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكل نوما او يصلا فليعتزلنا وليعتزل مسجدنا **(باب الكاث وهو ورق الاراك)** .. حدثنا سعيد بن صفر حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال اخبرني ابوسلمة قال اخبرني جابر بن عبد الله قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عبر الطهران يحيى الكاث قال عليكم بالاسود منه فانه ايطب فضيل اكنت ترى الغنم قال نعم وهل من نبي الاراءاه **(باب المضضة بعد الطعام)** ..

حديث سويد بن النعمان في المصنعة بعد السويق وصاقه بسند واحد بلخطين قال في أحدهما  
 فأكلنا وزاد في الآخر فلكله وقد تقدم بأسناده ومثله في أوائل الألفية وقال في آخره  
 هناك قال سمعته من عودا على يده وقال في آخره قال سفيان كان ذلك سمعته من يحيى بن سعيد  
 وهو محمول على أن عليا وهو ابن المديني سمع من سفيان مرارا فربما غفر في بعضها بعض الالتفات  
**(قوله ما)** لعق الأصابع ومصها قبل أن تنقع بالمنديل) كذا قيد بالمنديل  
 وأشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرق الحديث كما أخرجه مسلم من طريق سفيان الثوري عن  
 أبي الزبير عن جابر يلقط فلا يصعب بالمنديل حتى يلعق أصابعه لكن حديث جابر المذكور في  
 الباب الذي يليه صريح أنهم لم يكن لهم منديل ومفهوما يندل على أنهم لو كانت لهم منديل  
 لمصوبها فيحصل حديث انتهى على من وجدوا ولم يفهمه بل الحكم كذلك لو مسح بغير  
 المنديل وأما قوله في الترجمة ومصها فيشير إلى ما وقع في بعض طرقه عن جابر أيضا وذلك فيما  
 أخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي سفيان عنه يلقط أظلم أحدكم فلا يصعب يده حتى يصعب وذكر  
 التتقال في محاسن الشريعة أن المراد بالمنديل هنا المنديل المعد لإزالة الزهومة لا المنديل المعد  
 للمسح بعد الغسل **(قوله عن عمرو بن دينار عن عطاء)** في رواية الجسدي ومن طريقه  
 الأصابعي حديثا عمرو بن دينار أخبرني عطاء **(قوله عن ابن عباس)** في رواية ابن جريج عند  
 مسلم سمعت عطاء سمعت ابن عباس زادا بن أبي عمر في رواية عن سفيان سمعت عمرو بن قيس يسأل  
 عمرو بن دينار عن هذا الحديث فقال هو عن ابن عباس قال فإن عطاء حدثناه عن جابر قال  
 حفظناه عن عطاء عن ابن عباس قبل أن يقدم علينا جابر ٨١ وهذا أن كان عمرو بن قيس حفظه  
 احتفل أن يكون عطاء سمع من جابر بعد أن سمع من ابن عباس ويؤيده ثبوته من حديث جابر  
 عند مسلم وأن كان من غير طريق عطاء في ساقه زيادة ليست في حديث ابن عباس في أوله إذا  
 وقعت لقمة أحدكم فليطأ ما كان بها من أذى ولا يدعها للشيطان ثم ذكر حديث الباب وفي آخره  
 زادا بضامة كرها فعل ذلك سبب أخذ عطاء عن جابر **(قوله إذا كل أحدكم)** زاد مسلم عن  
 أبي بكر بن أبي شيبة وآخرين عن سفيان طعاما وفي رواية ابن جريج إذا كل أحدكم من الطعام  
**(قوله فلا يصعب يده)** في حديث كعب بن مالك عند مسلم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل  
 ثلاث أصابع فإذا فرغ لغمها فمضغ أن يكون أطلق على الأصابع اليد ويحتمل وهو الأول أن  
 يكون المراد باليد الكف كلها فيشمل الحكم من أكل بكفه كلها وأصابعه فقط أو بعضها وقال  
 ابن العربي في شرح الترمذي يدل على الأكل بالكف كلها أنه صلى الله عليه وسلم كان يترق  
 الغظم وينش اللحم ولا يمكن ذلك عادة إلا بالكف كلها وقال شيخنا في نظر لانه يمكن بالثلاث  
 سلتا لكن هو معك بكفه كلها لا أكل بها سلتا لكن محل الضرورة لا يدل على عموم الأحوال  
 ويؤخذ من حديث كعب بن مالك أن السنة الأولى ثلاث أصابع وإن كان الأكل أكثر منها  
 جائزا وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفيان عن عبيد الله بن في بن داود عن ابن عباس إذا  
 أكل لعق أصابعه الثلاث قال عياض والأكل أكثر منها من الشربة وسواها لا يكره وكبر اللقمة  
 ولا غير مضطر إلى ذلك لجمعه اللقمة وما سلكها من جهاتها الثلاثة فإن اضطر إلى ذلك فلقمة  
 الطعام وعدم تلفيقه بالثلاث فيدعم بالربعة والخامسة وقد أخرج سعيد بن منصور عن مرسل

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا  
 سفيان سمعت يحيى بن سعيد  
 عن بشير بن يسار عن سويد  
 ابن النعمان قال خرجنا مع  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم إلى خيبر فلما كنا  
 بالصباح دعا بطعام فما أتى  
 الأبسويق قال كلما فقام إلى  
 الصلاة فقمض ومضغنا  
 • قال يحيى سمعت بشيرا  
 يقول أخبرنا سويد خرجنا  
 مع رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم إلى خيبر فلما كنا بالصباح  
 قال يحيى وهي من خيبر على  
 روضة دعا بطعام فما أتى  
 الأبسويق فلكه فأكلنا  
 منه ثم دعا بما فقمض  
 ومضغنا ثم صلى بنا  
 المغرب ولم يتوضأ • وقال  
 سفيان كان ذلك سمعته من  
 يحيى • (باب لعق الأصابع  
 ومصها قبل أن تنقع  
 بالمنديل) • حدثنا علي بن  
 عبد الله حدثنا سفيان عن  
 عمرو بن دينار عن عطاء عن  
 ابن عباس أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال إذا أكل  
 أحدكم فلا يصعب يده

ابن شهاب قال صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل أكل بخمس فيجمع شمه وبين حديث  
 كعب باختلاف الحال (قوله حتى يلعقها) يفتح أوله من الثلاث أي يلعقها هو (أو يلعقها)  
 بضم أوله من الرباعي أي يلعقها غيره قال النووي المراد العاق غيره عن لا يتقدر ذلك من زوجة  
 وجارية وخادم وولد وكذا من كل في معناهم كل يذيع تقد البركة يلعقها وكذلك الواعظ شاة  
 ونحوها وقال البيهقي إن قوله أو شئ من الراوي ثم قال فإن كان جامعاً لمخوفين فأما أراد أن  
 يلعقها صغيراً ومن يعلم أنه لا يتقدرها ويحتمل أن يكون أراد أن يلعق أصبعه فمفكوك بمعنى  
 راعقها يعني تشكوب أو للشك قال ابن دقيق العيد جاست عليه هذا مينة في بعض الروايات فانه  
 لا يدري في أي طعامه البركة وقد يدل بأن مصححه أقبل ذلك فيه زيادة تلويث لما سمع به مع  
 الاستغناء عنه بالريق لكن إذا صح الحديث بالتعليل لم يعدل عنه (قلت) الحديث صحيح أخرجه  
 مسلم في آخر حديث جابر ولفظه من حديث جابر إذا سقطت لقمة أحدكم فليطأها بأصبعها من أذى  
 وليأكلها ولا يمسح بها حتى يلعقها أو يلعقها فانه لا يدري في أي طعامه البركة زاد فيه النسائي  
 من هذا الوجه ولا يرفع الحصة حتى يلعقها أو يلعقها ولا جدم من حديث ابن عمر نحوه بسند  
 صحيح والطبراني من حديث أبي سعيد نحوه بلفظ فانه لا يدري في أي طعامه يار له وسلم نحوه  
 من حديث أنس ومن حديث أبي هريرة أيضاً والعلة المذكورة لا تقع ما ذكره الشيخ فقد يكون  
 الحكم عتقاناً فأكثروا النصيب على واحدة لا يبق غيرها وقد أبدى عياض عليه أخرى فقال إنما  
 أمر بذلك لتلايمها وتقليل الطعام قال النووي معنى قوله في أي طعامه البركة أن الطعام الذي  
 يحضر الإنسان فيه بركة لا يدري أن تلك البركة فيما كل أو فيما يلقى على أصابعه أو فيما يلقى في  
 أسفل القصعة أو في اللقمة الساقطة فنبهني أن يحاذي على هذا كله لتقصيل البركة اه وقد  
 وقع مسلم في رواية أبي سفيان عن جابر في أول الحديث أن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء من  
 شأه حتى يحضره عند طعامه فإذا سقطت من أحدكم اللقمة فليطأ ما كان بها من أذى ثم يأكلها  
 ولا يدعها للشيطان ونحوه في حديث أنس وزادوا من بأن يسلم القصعة قال الخطابي  
 السلت يتبع ما يلقى فيها من الطعام قال النووي والمراد بالبركة ما تحصل به التغذية وتسلم عاقبته  
 من الأذى ويقوى على الطاعة والعلم عند الله وفي الحديث رد على من كره لعق الأصابع استغذارا  
 ثم يحصل ذلك لوفعه في أثناء الأكل لأنه بعد أصابعه في الطعام وعليها أثر بضعه قال الخطابي  
 عاب قوم أنفسد عقلهم الترفه فزعموا أن لعق الأصابع مستقيم كأنهم لم يعلموا أن الطعام الذي  
 علق بالأصابع أو الحصة جزء من أجزاء ما أكلوه وإذا لم يكن سائر أجزاءه مستقذراً لم يكن الجزء  
 البسير منه مستقذراً وليس في ذلك أكبر من مصه أصابعه يباطن شفيعه ولا يشك عاقل في أن  
 لا بأس بذلك فقد يعضض الإنسان فدخل أصبعه في فيه فذلك أسأه وياطن فيه ثم يقل أحد  
 أن ذلك قذارة أو سوء أدب وفيه استحياء مسح اليد بعد الطعام قال عياض محله فيما لم يحتج فيه  
 إلى الغسل مما ليس فيه غمور ولا زوجة مما لا يذهب إلا بالغسل لما جاء في الحديث من الترغيب في  
 غسله والحذر من تركه كذا قال وحديث الباب يقتضي منع الغسل والمسح بغير لعق لأنه صريح  
 في الأمر بالعق دون ما يخصه بالبركة ثم قد تبين التنب إلى الغسل بعد اللعق لإزالة الرائحة  
 وعليه يحمل الحديث الذي أشار إليه وقد أخرجه أبو داود بسند صحيح على شرط مسلم عن أبي

حتى يلعقها أو يلعقها



الوليد عن ثور عند ابن ماجه الجدة جدا كثيرا **(قوله غير مكفي)** بفتح الميم وسكون الكاف وكسر القاف وتشديد الصتانية قال ابن بطال يحتمل أن يكون من كثرات الألفا لغير غير مردد عليه انعامه ويحتمل أن يكون من الكفاية أي أن الله غير مكفي رزق عباده لأنه لا يكفيهم أحد غيره وقال ابن التين أي غير محتاج إلى أحد لكنه هو الذي ينظم عباده ويكفيهم وهذا قول الخطابي وقال القزويني عنه أنه لا غير مكفي بنفسه عن كفايته وقال الداودي معناه لم أكف من فضل الله ونعمته قال ابن التين وقول الخطابي أولى لأن مقعولا يعنى مفتعل فيه بعد نحو وح عن الظاهر وهذا كله على أن الضمير لله ويحتمل أن يكون الضمير للحمد وقال إبراهيم الحري الضمير للطعام ومكفي بمعنى مقابله من الأكل وهو القلب غير أنه لا يمكن إلا أن الاستغناء عنه وذكر ابن الجوزي عن أبي منصور الجواليقي أن الصواب غير مكافأ الهمزة أي أن نعمة الله لا تكافأ **(قلت)** وثبت هذه اللفظة هكذا في حديث أبي هريرة لكن الذي في حديث الباب غير مكفي بالياء ولكل معنى **(قوله في الرواية الأخرى كفاونا أو أنا)** هذا يؤيد عود الضمير إلى الله تعالى لأنه تعالى هو الكافي لا المكفي وكفاها هو من الكفاية وهي أعم من الشبع والرى وغيرهما فأروا على هذا من الخاص بعد العام ووقع في رواية ابن السكن عن القريري وآوينا باليمن الإيواء ووقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود الجدة الذي أعطينا وسقانا وجعلنا مسلمين ولأبي داود والترمذي من حديث أبي أيوب الجدة الذي أعطينا وسقانا وجعلنا مسلمين وأخرج النسائي ومعه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة قال في حديث أبي سعيد أي أمانة وزيادة في حديث مطول والنسائي من طريق عبد الرحمن بن جبير المصري أنه حدثه رجل خدام النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين أنه كان يسمع النبي صلى الله عليه وسلم إذا قرأ اليه طعامه يقول بسم الله فإذا فرغ قال اللهم أعط مسقوت وأعنت وأقنت وهذا حديث وأحيث فلك الحمد على ما أعطيت وسنده صحيح **(قوله في الرواية الأخرى ولا مكفور)** أي مجموع فضله ونعمته وهذا مما يقوى أن الضمير لله تعالى **(قوله ولا مودع)** بفتح الهمزة أي غير متركب ويحتمل كسر هاء على أنه حال من القاتل أي غير نازل **(قوله ولا مستغنى عنه)** بفتح التاء والتسوين **(قوله رنا)** بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو رنا وعلى أنه مبتدأ خبر متقدم ويجوز أن نصب على المدح أو الاختصاص أو إضمارا عنى قال ابن التين ويجوز الجر على أنه بدل عن الضمير في عنه وقال غيره على البطل من الاسم في قوله الحمد لله وقال ابن الجوزي رنا بالنصب على التسامع حذف أداة النداء قال الكرماني بحسب رفع غير أي ونصبه ورفع رنا ونصبه والاختلاف في مرجع الضمير تكرار التوجيهات في هذا الحديث **(قوله يا)** بالياء لا يكون رققا أو حرا محذوف في إذا كان السيد رجلا أن يكون الخادم إذا كان أني ملكة أو محرومة أو مافى حكمه وبالعكس **(قوله محمد بن زياد)** هو الجحى **(قوله إذا أتى أخدم)** بالنصب **(خادمه بالرفع)** **(قوله فان لم يجلسه معه)** في رواية مسلم فليقدمه فليأكل وفي رواية أبي سعيد بن أبي خالد عن أبيه عن أبي هريرة عند أحمد والترمذي فليجلسه معه فان لم يجلسه معه فليأكل وفي رواية لأحمد عن جحان عن أبي هريرة قاعدته فان أبي فاطمته منه ولابن ماجه من طريق جعفر بن زبيدة عن الأعرج

غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى عنهم رنا • حدثنا أبو عاصم عن ثور بن زيد عن خالد بن معدان عن أبي أمانة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من طعامه وقال مرة إذا رفع مائدته قال الحمد لله الذي كفانا وأروا غير مكفي ولا مكفور وقال مرة لك الحمد رنا غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى رنا • (باب الأكل مع الخادم) • حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فان لم يجلسه معه

عن أبي هريرة فليدعه قلما كل معه فإن لم يفعل وفعل أي وكذا إن لم يفعل يحتمل أن يكون السيد  
والعني إذا نزع عن مؤاكلة غلامه ويحتمل أن يكون الخادم إذا أواضع عن مؤاكلة سيده  
ويؤيد الاحتمال الأول أن في رواية جابر عند أحمد مرنا أن ندعوه فإن كرما حدنا أن يطعم معه  
فليطعمه في يده واستاده حسن **(قوله فليناولها كلاً أو كليتين)** بضم الهمزة أي القوت أو التقسيم  
بحسب حال الطعام وحال الخادم وقوله أو لقمة أو ولقمتين هو شك من الراوي وقد رواه  
الترمذي بلفظ لقمة فقط وفي رواية مسلم فتبين ذلك بما إذا كان الطعام قليلاً ولفظه فإن كان  
الطعام مشقوها قليلاً وفي رواية أي داوود يعني قليلاً فليضع في يدهم كلاً أو كليتين قال أبو  
داود يعني لقمة أو ولقمتين ومقتضى ذلك أن الطعام إذا كان كثيراً فاما أن يتعده معه واما أن  
يحمل حظه منه كثيراً **(قوله فانه ولي حره)** أي عند الطبخ (وعلاجه) أي عند تصحيح آتائه وقيل  
وضع القدر على النار ويؤخذ من هذا أن في معنى الطباخ حامل الطعام لوجود العني فهو هو  
تعلق نفسه به بل يؤخذ منه الاستصحاب في مطلق خدم المرحم يعني ذلك وإلى ذلك يوجب إطلاق  
الترجمة في هذا القليل الأمر المذكور كرواية إلى أن العني خطافي الماكول فينبغي صرفها بطعام  
صاحبها من ذلك الطعام لتسكن نفسه فكوناً كغيره قال المهلب هذا الحديث يفسر  
حديثاً أي ذري الأمر بالتسوية مع الخادم في المطعم والملبس فانه جعل الخيار إلى السيد في  
اجلاس الخادم معه وترك **(قلت)** وليس في الأمر في قوله في حديث أي ذراً طعموهم مما طعمون  
الزام عموماً كذا الخادم بل فيه أن لا يستأثر عليه شيء بل يشرك في كل شيء لكن بحسب ما يدفع به  
شرعته وقد نقل ابن المنذر عن جميع أهل العلم أن الواجب أطعام الخادم من غالب القوت  
الذي يأكل منه مثله في تلك البلد وكذلك القول في الأدم والكسوة وإن للسيد أن يستأثر  
بالتفيس من ذلك وإن كان الأفضل أن يشرك معه الخادم في ذلك وأما علم واختلاف في حكم هذا  
الأمر بالاجلاس أو المناولة فقال الشافعي بعد أن ذكر الحديث هذا عندنا أنه أعلم على وجهين  
أولهما بمجتهاء أن اجلاسهم أفضل فإن لم يفعل فليس واجباً ويكون بالخيار بين أن  
يجلس أو يناوله وقد يكون أمره اختياراً غير حتم **هـ** ورجح الرافعي الاحتمال الآخر وجعل  
الأول على الوجوب ومعناه أن الاجلاس لا يتعين لكن إن فعله كان أفضل والاعتناء بالمناولة  
ويحتمل أن الواجب أحدهما لا بعينه **هـ** والثاني أن الأمر للتبني مطلقاً **(تنبه)** في قوله في  
رواية مسلم فإن كان الطعام مشقوها بالثنين المجتهدين التفسير ما بالقليل وأصله المله الذي تكثر  
عليه الشفاء حتى يقل إشارة إلى أن جعل الاجلاس أو المناولة ما إذا كان الطعام قليلاً وانما كان  
كذلك لأنه إذا كان كثيراً وضع السيد والخادم وقد تقدم أن العلة في الأمر بذلك أن تسكن  
نفس الخادم بذلك وهو حاصل مع الكثرة دون القلة فإن القلة مظنة أن لا يفضل منه شيء ويؤخذ  
من قوله فإن كان مشقوها أن الأمر الواردين طبخ تكثير المرق ليس على سبيل الوجوب وأما  
أعلم **ب** **(قوله)** **ب** الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر فيمنع أي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم هذا الحديث من الأحاديث المتعلقة التي لم تقع في هذا الكتاب عموماً وقد  
أخرج الصنف في التاريخ والحاكم في المستدرک من رواية سليمان بن بلال عن محمد بن عبد الله  
ابن أبي حرة بضم المهملة وتشديد الراء عن محمد بن أبي حرة عن سليمان بن بلال عن أبي هريرة

فليناولها كلاً أو كليتين  
أو لقمة أو ولقمتين فانه ولي  
حره وعلاجه **ب** (باب  
الطاعم الشاكر مثل الصائم  
الصابر) **ب** فيمنع أي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم

ولفظه ان للطاعم الشاكر من الاجر مثل الصائم الصابر وقد اختلف فيه على محمد فأخرجه ابن  
 ماجه من رواية الدراوردي عنه عن عه حكيم عن سنان بن سنه الاسلمي وقيل عن الدراوردي  
 عن موسى بن عقبة عن محمد بن عه عن رجل من أسلم لكن صرح الدراوردي في رواه بأحد  
 بأن محمد بن أبي حرة أخبره فلهذا كان حله عن موسى بن عقبة عنه ثم معهم عنه وقد رجع أبو زرعة  
 رواية الدراوردي عنه وذكر البخاري في التاريخ عن رواية وهيب عن موسى بن عقبة عن  
 حكيم بن أبي حرة عن بعض العصابة وأخرجه ابن خزيمة وابن ماجه من رواية محمد بن معمر بن محمد  
 الفقاري عن أبي حرة عن حنظلة بن علي الاسلمي عن أبي هريرة وأخرجه الترمذي وابن ماجه  
 والحاكم من رواية محمد بن معمر عن أبي حرة عن سعيد المقبري عن أبي هريرة وأخرجه ابن خزيمة  
 من رواية عمر بن علي عن معمر بن محمد عن سعيد المقبري قال كنت أنا وحنظلة بن علي الاسلمي  
 بالبيع مع أبي هريرة فحدثنا أبو هريرة بهذا الحديث على أن معمر بن محمد حله عن سعيد ثم حله  
 عن حنظلة وأخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية معمر بن سليمان عن معمر عن سعيد  
 المقبري به لكن في هذه الرواية انقطاع عن علي ابن حبان فقد روىناه في مسند مسدد عن معمر  
 عن معمر عن رجل من بني عفار عن المقبري وكذلك أخرجه عبد الرزاق في جامعه عن معمر  
 وهذا الرجل هو معمر بن محمد الفقاري فيما أظن لاشتهر بالحديث من طريقه قال ابن التين  
 الطاعم هو الحسن الحال في المطعم وقال ابن بطال هذا من فضل الله على عباده أن جعل للطاعم  
 اذا شكر به على ما أنعم به عليه ثواب الصائم الصابر وقال الكرماني التشبيه هنا في أصل الثواب  
 لافي الكمية ولا الكيفية والتشبيه لا يستلزم المماثلة من جميع الوجوه وقال الطبري ربما  
 توهم متوهم أن ثواب الشكر يقصر عن ثواب الصبر فاذيل توهمه أو وجه الشبهة اشترأ كهنا في  
 حبس النفس فالصابر يحبس نفسه على طاعة المتمدن والشاكر يحبس نفسه على محبة الله وفي  
 الحديث الحديث على شكر الله على جميع نعمه اذ لا يختص ذلك بالاكل وفيه رفع الاختلاف  
 المشهور وفي الغنى الشاكر والفقير الصابر وانهما سواء كذا قبل ومساق الحديث يقتضي تفضيل  
 الفقير الصابر لان الاصل أن التشبيه أعلى درجة من التشبه والتحقيق عند أهل الحديث أن  
 لا يجاب في ذلك بجواب كلي بل يختلف الحال باختلاف الأشخاص والاحوال نعم عند الاستواء  
 من كل جهة وفرض رفع العوارض بأسرها فالفقير أسلم عاقبة في الدار الآخرة ولا ينبغي أن يعادل  
 بالسلامة في واقته أعلم وسيكون لنا عودة الى الكلام على هذه المسئلة في كتاب الرقاق ان شاء  
 الله تعالى وقد تقدم القول فيها في أوخر صفة الصلاة قبل كتاب الجمعة في الكلام على حديث  
 ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى **﴿ قوله ما ﴾** الرجل يدعى الطاعم فيقول

هـ (باب الرجل يدعى  
 طعام فيقول وهذا مني

وهذا مني) ذكر فيه حديث أبي مسعود في قصة الغلام الطاعم وقدم في شرحه مستوفى قبل  
 أكثر من عشرين بابا واعتضه الاسماعيلي فقال ترجم الباب بالطاعم الشاكر ولم يذكر فيه شيئا  
 وقال وهذا مني ثم نازعه في أن القصة ليس فيها ما ذكره ابن الرجل تبعهم من تلقاقتهم (قلت) أما  
 الجواب عن الأول فكأنه سقط من روايته قول البخاري فيه عن أبي هريرة وأما الثاني فأشار  
 به البخاري الى حديث أنس في قصة الغلام الذي دعا النبي صلى الله عليه وسلم فقال وهذا مني  
 عائشة وقد تقدم شرح ذلك مستوفى وانما عدل البخاري عن ابن ابراهيم حديث أنس هنا الى حديث

وقال أنس إذا دخلت على مسلم لا يتهم فكل من طعامه واشرب من شرابه • حدثنا عبد الله بن أبي الأسود حدثنا أبو أسامة  
حدثنا الأعمش حدثنا شقيق حدثنا أبو مسعود الأنصاري قال كان رجل من الأنصار يكنى بأشعيب وكان غلام لحام فأتى  
النبي صلى الله عليه وسلم وهو في أصحابه فعرف الجوع في وجه النبي (٥٠٥) صلى الله عليه وسلم فذهب إلى غلامه الحام  
فقال اصنع لي طعاما يكنى

خسنة لعلي أدعوا النبي صلى  
الله عليه وسلم خامس خمسة  
فصنع له طعاما ثم أتاه فدعاه  
فتبعهم رجل فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم يا أبا  
شعبان رجلنا متعافان  
شئت أذنته وإن شئت  
تركته قال لا بل أذنته  
• (باب إذا حضر العشاء فلا  
يجعل عن عشائه) • حدثنا  
أبو اليان أخبرنا شعبان  
الزهرري وقال الليث حدثني  
يونس عن ابن شهاب قال  
أخبرني جعفر بن عمرو بن  
أمية أن أبا عمرو بن أمية  
أخبره أنه رأى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يجتاز  
كتف شاة في يده فذهب إلى  
الصلاة فأنقأها والساكنين  
التي كان يصيرتها ثم قام  
فصلى ولم يتوضأ • حدثنا  
معلى بن أسد حدثنا وهيب  
عن أيوب عن أبي قلابة عن  
أنس بن مالك رضي الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال إذا وضع العشاء وأقيمت  
الصلاة فابدؤا بالعشاء

أبي مسعود إشارة منه إلى تعابر القسطين واختلاف الحالين (قوله) وقال أنس إذا دخلت على  
مسلم لا يتهم فكل من طعامه واشرب من شرابه • وصله ابن أبي شيبة عن طريق غير الأنصاري  
سمعت أنس يقول لمثله لكن قال علي بن رجل لا يتهم وما يفعله ذلك عن أبي هريرة ثم فرغوا فأخرجوه  
أحدوا لحما والطبراني عن طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم  
فأطعمه طعاما قليلا كل من طعامه ولا يسأله عنه قال الطبراني في تفرده مسلم بن خالد (قلت) وفيه  
• قال لكن أخرج له الحاشية شاهدان من رواية ابن بجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رواية  
بضمه وأخرج ابن أبي شيبة عن هذا الوجه موقوفا ومطابقة لأثر الحديث من جهة كون  
الحام لم يكن متهمًا أو كل النبي صلى الله عليه وسلم من طعامه ولم يسأله وعلى هذا القيد يحصل  
مطلق • حدثني أبي هريرة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا حضر العشاء فلا يجعل  
عشائه قال الكرمانى العشاء في الترجمة فيحصل أن يراد به ضد الغدا وهو بالقض ويجعل أن يراد  
به صلاة العشاء وهي بالكسر ولقطة عن عشاء بالقض لا غير (قلت) الرواية عندنا بالقض وانما في  
الترجمة عدول عن المضمر إلى المظهر لعنى قصده ويعد الكسر أن الحديث انعم لوردي صلاة  
المغرب وقد ورد النبي عن نعيمه عشاء ولقطة هذه الترجمة وقع معناه في حديث أورده  
المصنف في الصلاة في أوائل صلاة الجمعة من طريق ابن شهاب عن أنس بلفظ إذا قدم العشاء  
فابدؤا به قبل أن تصلا صلاة المغرب ولا تجلوا عن عشائكم وأورده فيه من حديث ابن عمر بلفظ  
إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا يجعل حتى يفرغ منه (قوله) وقال  
الليث حدثني يونس • أي ابن يزيد (عن ابن شهاب) • وصله الذهلي في الزهريات عن أبي صالح  
عن الليث وأخرجه الاسماعيلى من رواية أبي خزيمة عن يونس (قوله) قالها أي القطعة  
اللحم التي كان احتزها وقال الكرمانى الضمير للكف وأنت باعتبار أنه اكتسب التأنيث  
من المضاف إليها وهو مؤنث هاجى قال ودلالته على الترجمة من جهة أنه استنط من استغاله  
صلى الله عليه وسلم بالكل وقت الصلاة (قلت) ويظهر لي أن البضارى أراد بتقديم عدا  
الحديث بيان أن الأمر في حديث ابن عمر وعائشة يترك المبادرة إلى الصلاة قبل تناول الطعام  
ليس على الوجوب (قوله) وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه  
هو معطوف على السند الذي قبله وهو من رواية وهيب عن أيوب وكذا أثر ابن عمر أنه تعالى  
مرقوه يسمع قراءة الإمام وقد أخرجه الاسماعيلى عن طريق يونس بن عبد بن عكر عن  
معلى بن أسد شيخ البضارى في معجمه الأسناد الثاني • ولقطة إذا وضع العشاء الحديث وأخرج  
أثر ابن عمر عن طريق عبد الوارث عن أيوب • ولقطة قال تعالى ابن عمر أنه يسمع قراءة  
الإمام (قوله) في الطريق الأخرى من رواية عائشة قال وهيب ويحيى بن سعيد عن هشام

(٦٤ - فتح الباري س ع) • وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه • وعن  
أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه تعالى مرقوه يسمع قراءة الإمام • حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن هشام بن عروة  
عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أقيمت الصلاة توخض العشاء فابدؤا بالعشاء قال وهيب ويحيى بن  
سعيد عن هشام



يعني ابن عروة (إذا وضع العشاء) يعني ان هذين رواه عن هشام بلفظ اذا وضع بدل اذا حضر  
وهي التي وصلها في الباب س رواه سفيان وهو الثوري عن هشام فأما رواه وشيب فوصلها  
الاسماعيلي من رواية يحيى بن حسان ومعنى بن أسد فالاحداثا وهي به ولفظه اذا وضع العشاء  
وأقيمت الصلاة فابعدوا العشاء أو أماروا به يحيى بن سعيد وهو القطان فوصلها أحمد عنه بهذا  
اللفظ أيضا وقد أخرجه المصنف بلفظ اذا حضر وفي بعض الروايات عنه موضع وأخرجه الاسماعيلي  
من رواية عمرو بن علي الفلاس عن يحيى بن سعيد بلفظ اذا أقيمت الصلاة وقرب العشاء فكانوا ثم  
صلوا وذكر الاسماعيلي أن أكثر أصحاب هشام روه عنه بلفظ اذا وضع وان بعضهم قال اذا  
حضر وجاء عن شعبه موضع وحضر وقال ابن اسحق اذا قدم (قات) قدم وقرب ووضع متقاربات  
المعنى فيجعل حضر عليها وان كان معناها في الأصل أعم والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** قول  
الله تعالى فاذا طعمتم فانتشروا ذكر فيه حديث أنس في قصة نرب بنت جحش والبناء عليها وزول  
آية الجلباب وقوله أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسان بن العروس نبت يستوي فيه  
الرجل والمرأة والعرس مدة بناء الرجل بالمرأة وأصله اللزوم وقد تقدم بيان الاختلاف في الأمر  
بالانتشار بعد صلاة الجمعة في أول البيع في قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض  
وأما الانتشار هنا بعد الأكل فالمراد به التوجه عن مكان الطعام للتعريف عن صاحب المنزل كما  
هو مقتضى الآية وقدم مستوفي في تفسير سورة الاحزاب ﴿حاشية﴾ اشغل كتاب الاطعمة  
من الاحاديث المرفوعة على مائة حديث واثنى عشر حديثا المعلق منها أربعة عشر طريقا  
والباقي موصول المكرر منه فيه وفيما مضى تسعون حديثا وانما الصائتان وعشرون حديثا  
وافقه مسلم على قهر مجها سوى حديث أبي هريرة في استقراء عمر الآية وحديث أنس  
مارأى شاميطا وحديث أبي حمزة لا أكل مسكنا وحديث سهل ماري النقي وحديث جابر  
في وقام يده لما تقرأ نها قصة له غير قصة في وقام يده في رواية وحديث أنس اذا حضر الطعام  
والصلاة وحديث جابر في المناديل وحديث أبي أمامة في الدعاء بعد الأكل وحديث أبي هريرة  
في الطاعم الشاكر وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سنة آثار والله أعلم

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب العقيقة﴾

يفتح العين المهملة هو اسم لما يذبح عن المولود واخفاف في اشتقاقها فقال أبو عبيد والاصمعي  
أصلها الشعر الذي يخرج على رأس المولود وشبهه الخنثري وعبره وسمت الشاة التي تذبح  
عنه في تلك الحالة عقيقة لانه يخلق عنه ذلك الشعر عند الذبح وعن أحمد أنها مأخوذة من العق  
وهو الشق والقطع ورجمه ابن عبد البر وطائفة قال الخطابي العقيقة اسم الشاة المذبوحة عن  
الولد سميت بذلك لانها تنقى مذايحها أي تشق وتقطع قال وقيل هي الشعر الذي يخلق وقال ابن  
قارس الشاة التي تذبح والشعر كل منها يسمى عقيقة يقال عقر يعق اذا خلق عن ابنه عقيقته  
وذبح للمساكين شاة وقال القزاز أصل العق الشق فكانها قيل لها عقيقة بمعنى معقوقة وسمى  
شعر المولود عقيقة باسم ما يعق عنه وقيل باسم المكان الذي انق عنه فيه وكل مولود من الهائم

إذا وضع العشاء (باب)  
قول الله تعالى فاذا طعمتم  
فانتشروا (حدثني عبد الله  
ابن محمد حدثني يعقوب بن  
ابراهيم حدثني أبي عن صالح  
عن ابن شهاب أن أنسا قال يا  
أبا عبد الله الناس يا جلباب كان أبي  
ابن كعب يسألني عنه أصبح  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عروسان بن بنت  
جحش وكان تزوجها بالمدينة  
فدعا الناس للطعام بعد  
ارتفاع النهار فجلس رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
وجلس معه رجال بعد  
ما قام القوم حتى قام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فنى  
ومشيت معه حتى بلغ باب  
جبر قناسة ثم ظن انهم  
خرجوا فرجع فرجعت معه  
فاذا هم جالوس مكانهم  
فرجع ورجعت معه الثانية  
حتى بلغ باب جبر قناسة  
فرجع ورجعت معه فاذا هم  
قد قاموا فاضرب يتي وبنيه  
سترا وأزل الجلباب  
﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾  
﴿كتاب العقيقة﴾

فشعره عقيقة فاذا سقط وبر البعر ذهب عقمو وقال أعتت الحامل نبت عقيقة ولدها في بطنها  
 (قلت) وعما ورد في سمية الشاة عقيقة ما أخرجه البزار من طريق عطاء عن ابن عباس رفعه  
 للغلام عقيقتان وللعارية عقيقة وقال لا تعلم بهذا اللفظ إلا هذا الاستاد اه ووقع في عدة  
 أحاديث عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة (قوله باب تسجئة المولود غداة  
 يولد لمن لم يعق عنه) كذا في رواية أبي ذر عن الكشي عن وسقط لفظ عن الجمهور والنسب وان لم  
 يعق عنه بدل لمن لم يعق عنه ورواية القريري أولى لأن تضييق رواية النسب تعين التسمية غداة  
 الولادة سواء حصلت العقيقة عن ذلك المولود أم لا وهذا يعارضه الأخبار الواردة في التسمية يوم  
 السابع كما ساذ كرها قريسا وقضية رواية القريري أن من لم يرد أن يعق عنه لا يؤخر تسجيته إلى  
 السابع كما وقع في قصة إبراهيم بن أبي موسى وعبد الله بن أبي طلحة وكذلك إبراهيم بن النبي صلى  
 الله عليه وسلم وعبد الله بن الزبير فإنه لم يقل أنه عق عن أحد منهم ومن أريد أن يعق عنه تؤخر  
 تسجيته إلى السابع كما ساقى في الأحاديث الأخرى وهو جمع لطيف لم أره لغير البخاري (قوله  
 وتحنكه) أي غداة يولد أو كآته قبل الغداة أو تساء للفظ الخبر والغداة تطلق ويراد بها مطلق الوقت  
 وهو المراهنة وإنما اتفق تأخير ذلك لصعوبة الواقعة فلا توافق أنها تلد نصف النهار مثلًا فوفق  
 التحنك والتسمية بعد الغداة قطعاً والحنك مضع الشيء ووضعه في فم المسمى وذلك حنكه به  
 يصنع ذلك بالصبى ليقرب على الأكل ويقوى عليه وينبغي عند التحنك أن ينفخ فاحمى ينزل  
 جوفه وأولاه القرفان لم يتسرقر فربط بالأنفى حلو وعسل الخل أو من غيرهما ثم بالتمه نار  
 كافي فتلده عما يقطر الصائم عليه ويستفاد من قوله وان لم يعق عنه الإشارة إلى أن العقيقة  
 لا تحب قال الشافعي أفرط فيها رجلان قال أحدهما هي بدعة والآخر قال واجبة وأشار بقائل  
 الوجوب إلى الليث بن سعد ولم يعرف امام الحرمين الوجوب إلا عن داود فقال لعل الشافعي أراد  
 غيره داود فان داوداً ما كان يعمدو تعقب بأنه ليس للعل هنامعنى بل هو أمر محقق فان الشافعي  
 مات ولداً وأربع سنين وقد جاء الوجوب أيضاً عن أبي الزناد وهي رواية عن أحمد الذي نقل  
 عنه أنها بدعة أبو حنيفة قال ابن المنذر أنكر أصحاب الرأي أن تكون سنة وخالفوا في ذلك  
 إلا أنار الثابتة واستدل بعضهم بعمرواه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة  
 عن أبيه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال لأحب العقوق كأنه كره الاسم  
 وقال من ولده ولد فأحب أن ينسك عنه فليفعل وفي رواية تسعدين منصور عن سفيان عن  
 زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن عمه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن العقيقة  
 وهو على المنبر يعرفه فذكره وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه  
 أبو داود ويؤيد بقوى أحد الحديثين بالآخر قال أبو عمر لا أعلم من روى عن هذين (قلت)  
 وقد أخرجه البزار وأبو الشيخ في العقيقة من حديث أبي سعيد ولا حاجة في مشروعيه بإبل  
 آخر الحديث ينهوا عما غابته أن يؤخذ منه أن الأولى أن تسمى نسكة أو ذبيحة وان لا تسمى  
 عقيقة وقد نقلها ابن أبي الدم عن بعض الأصحاب قال كافي تسمية العشاء عقيقة وإدعى محمد بن  
 الحسن نسخها بحديث نسخ الأضحية كل ذبح أخرجه الدارقطني من حديث علي وفي سنده  
 ضعف وأما ابن عبد البر وروى عنه عقبه وعلى تقدير أن يثبت أنها كانت واجبة ثم نسخ

• (باب تسجئة المولود غداة  
 يولد لمن لم يعق عنه وتحنكه)  
 حدثني اسحق بن نصر حدثنا  
 أبو أسامة حدثني

٣ قوله نسجه كذا في جميع  
النسخ التي رأينا والذى  
يظهر لنا أنها زائدة لا معنى  
لها أخر ٨١

بريد عن أبي بردة عن أبي  
موسى رضي الله عنه قال  
ولدى غلام فأنت به النبي  
صلى الله عليه وسلم فسماه  
أبراهيم فحنكه بقرودعاه  
بالبركة ودفعه إلى وكان أكبر  
ولدى موسى • حدثنا  
مسدد حدثنا يحيى عن  
هشام عن أبيه عن عائشة  
رضي الله عنها قالت أتى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
بصبى فحنكه فقال عليه  
فأسماه الله • حدثنا الحسن  
ابن نصر حدثنا أبو أسامة  
حدثنا هشام بن عروة عن  
أبيه عن أسماء بنت أبي بكر  
رضي الله عنها أنها سألت  
بعيد الله بن الزبير عكة  
قالت فخرت وأنامن  
فأنت المدينة فزلت قاء  
فولدت بقبه ثم أتيت به  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فوضعت في حجره ثم دعا  
بقرة فقصنها ثم ثفل في فيه  
فكان أول شئ دخل جوفه  
ربيع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ثم حنكه ما تقرر ثم  
دعاه فبركه عليه وكان أول  
مولود وفى الإسلام ففرحوا  
بفرح شديد لانهم قبل  
لهم ان اليهود قد صرحتكم  
فلا ولد لكم

وجوبها فيبقى الاستحباب كما جاء في صوم عاشوراء فلاحقة فيه أيضا لم يشر وعينها ثم  
ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث الأول حديث أبي موسى (قوله بريد) بالمولود والراء  
مصره هو ابن عبد الله بن أبي بردة وهو روى عن جده أبي بردة عن أبي موسى الأشعري نسجه ٣  
وأبراهيم بن أبي موسى المذكور في هذا الحديث ذكره جماعة في العصابة لما وقع في هذا الحديث  
وذلك يقتضي أن تكون له رواية وقد ذكره ابن حبان في العصابة وقال لم يسمع من النبي صلى الله  
عليه وسلم شيئا من ذكره في ثقات التابعين وليس ذلك تناقضاً منه بل هو بالاعتبار بن (قوله) فأنت به  
النبي صلى الله عليه وسلم فسماه أبراهيم فحنكه) فيه إشعار بأنه أسرع بحضاره إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم وإن حنكه كان بعد تسميته ففسيه فحبل تسعة المولود ولا ينتظر بها إلى السابع  
وأما ما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث الحسن عن سمرة في حديث العقيقة تذييع عنه  
يوم السابع ويسمى فقد اختلف في هذه اللفظة هل هي يسمي أو يدي بالذبل السنين ويسمى  
البحث في ذلك في الباب الذي يليه ويدل على أن التسمية لا تقتصر بالسابع ما تقدم في النكاح  
من حديث أبي أسيد أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم بأنه حين ولد فسماه المنذر وما أخرجه مسلم  
من حديث فأنت عن أنس رفعه قال ولد للنبي غلام فسميته باسم أبي إبراهيم ثم دفعه إلى أم  
سيف الحديث قال البيهقي تسمية المولود حين ولد أو حين من يوم السابع  
(قلت) قد ورد فيه غير ما ذكر في الزوار ويحيى ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين يوم السابع وما هما ولا تروى من طريق  
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أنه روى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتسعة المولود لسابعة  
وهذا من الأحاديث التي يتبع فيها أن الجد هو العصابة لا الجد عمر والحقيقي محمد بن عبد الله بن  
عمر وفي الباب عن ابن عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمي ويحنك ويغاط عنه  
الذي وتقبأ أنه يوقع عنه ويخلق رأسه ويطلع من عقيقته ويصلق بوزن شعراً رأسه ذهباً  
أو فضة أخرجه الطبراني في الأوسط وفي مسنده ضعف وفيه أيضاً عن ابن عمر رفعه إذا كان يوم  
السابع للمولود فاهرقوا عنه دماً وأمطوا عنه الأذى وسجوه وسنده حسن • الحديث الثاني  
(قوله يحيى) هو القطان وهشام هو ابن عروة (قوله) أتى النبي صلى الله عليه وسلم بصبي فحنكه  
تقدم في الطهارة من وجه آخر عن هشام بن عروة قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمي ويحنك ويغاط عنه  
الذي وتقبأ أنه يوقع عنه ويخلق رأسه ويطلع من عقيقته ويصلق بوزن شعراً رأسه ذهباً  
أو فضة أخرجه الطبراني في الأوسط وفي مسنده ضعف وفيه أيضاً عن ابن عمر رفعه إذا كان يوم  
السابع للمولود فاهرقوا عنه دماً وأمطوا عنه الأذى وسجوه وسنده حسن • الحديث الثاني  
(قوله يحيى) هو القطان وهشام هو ابن عروة (قوله) أتى النبي صلى الله عليه وسلم بصبي فحنكه  
تقدم في الطهارة من وجه آخر عن هشام بن عروة قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمي ويحنك ويغاط عنه  
الذي وتقبأ أنه يوقع عنه ويخلق رأسه ويطلع من عقيقته ويصلق بوزن شعراً رأسه ذهباً  
أو فضة أخرجه الطبراني في الأوسط وفي مسنده ضعف وفيه أيضاً عن ابن عمر رفعه إذا كان يوم  
السابع للمولود فاهرقوا عنه دماً وأمطوا عنه الأذى وسجوه وسنده حسن • الحديث الثاني

• حدثني مطربن الفضل

حدثنا ابن زيد بن هرون أخبرني  
عبد الله بن عون عن أنس بن  
سير عن أنس بن مالك رضي  
الله عنه قال كان ابن لابي  
طلحة يشتكي خرج أبو طلحة  
فقبض الصبي فلبس بجمع أبو  
طلحة قال ما فعل ابنك قالت  
أم سليم هو أسكن ما كان  
فقربت اليه العشاء فتعشى  
ثم أصاب منها فلبس فرغ قالت  
وإني الصبي فلما أصبح أبو  
طلحة أتى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فأخبره فقال  
أعرستم الليلة قال نعم قال  
اللهم بارك لهما في بليتهما  
فولدت خذاما قال في أبو  
طلحة حفظه حتى تأتي به  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فأتى به النبي صلى الله عليه  
وسلم وأرسلت معه بقرات  
فأخذته النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال أمعه شئ قالوا نعم  
فمات فأخذها النبي صلى  
الله عليه وسلم فقصها ثم أخذ  
من فيه فجعلها في الصبي  
وحسبكم وجهه عبد الله  
• حدثني محمد بن المنفى  
حدثنا ابن أبي عدي عن ابن  
عون عن محمد بن أنس  
وساق الحديث • (باب  
اماطة الأذى عن الصبي في  
العقيقة) • حدثنا أبو النعمان  
حدثنا جاد بن زيد عن أيوب  
عن محمد بن سلمان بن عامر  
قال مع الغلام حقيقة

الرابع حديث أنس في قصة ابن أبي طلحة واسمه عبد الله وهو والد اسحق وقد تقدم شرحه في  
الحنا تر وفي الزكاة (قوله أعرستم) هو استفهام مخذوف الاداة والعين ساكنة أعرس الرجل  
إذا بنى بامرأته ويطلق أيضا على الوطء لانه يتبع البناءا ويقع في رواية الاصمعي أعرستم ففتح  
العين وتشديد الهمزة فقال عاص هو غلط لأن التعريس التزول وأثبت غيرة أم الغيبة قال أعرس  
وعرس إذا دخل بأهلها والأقصع أعرس قاله ابن التيمي في كتاب التعريس في شرح مسلمة (قوله قال  
لي أبو طلحة احفظه) في رواية الكشميني اخفضيه والاول أولى (قوله حدثني محمد بن المنفى) إلى أن  
قال وساق الحديث هذا هوهم أنه يريد الحديث الذي قبله وليس كذلك لأن لفظهما مختلف وهما  
حدثنا عند ابن عون • أحدهما عند عن أنس بن سيرين وهو المذكور هنا • والثاني عنده  
عن محمد بن سيرين عن أنس وقد ساقه المنصف في الباب من هذا الاسناد ولفظه أن أم سليم قالت لي  
يا أنس انظر هذا الغلام فلا تبسين شيئا حتى تغدو به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فغدت به فإذا  
هو في حائطه وعليه خصمة وهو يسم الطهر الذي قدم عليه في الفتح ثم وجدت في نسخة الصغاني  
يعد قوله وساق الحديث قال أبو عبد الله اختلف في أنس بن سيرين ومحمد بن سيرين أي أن ابن أبي  
عدي وابن زيد بن هرون اختلفا في شيخ عبد الله بن عون وهذا يعني أنه ما عنده حديث اختلفت  
القصصا وذكر المزي أن جاد بن سعد وافق ابن أبي عدي أخرجه مسلم من طريقه لكن لم أروى  
كتاب مسلم مسمى بل قال عن ابن سيرين ويؤيد رواية ابن أبي عدي أن أجد أخرجه الحديث  
مطولا من طريق همام عن محمد بن سيرين • (قوله با) اماطة الأذى عن الصبي في  
العقيقة) الاماطة الزالة (قوله عن محمد) هو ابن سيرين (قوله عن سلمان بن عامر) هو الضبي  
وهو صحابي سكن البصرة ماله في البصري غير هذا الحديث وقد أخرجه من عدة طرق موقوفا  
ومن فروعها موصولا من الطريق الأولى لكنه لم يصرح برفعه فيها ومعلقا من الطرق الأخرى  
صرح في طريق منها بوقوعه وما عداها مرفوع قال الاماعلي لم يخرج البصري في الباب حديثا  
يصح على شرطه اما حديث جاد بن زيد يعني الذي أوردته موصولا بخاميه موقوفا وليس فيه ذكر  
اماطة الأذى التي ترجم به واما حديث جرير بن حازم فذكره بلا خبر واما حديث جاد بن سلمة  
فليس من شرطه في الاحتجاج (قلت) اما حديث جاد بن زيد فهو المعتمد عليه عند البصري  
لكنه أوردته مختصرا فكأنه سمعه كذلك من شيعة أبي النعمان واكتفى به كعادته في الإشارة  
إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده وقد أخرجه أحمد عن يونس بن محمد عن جاد بن  
زيد عن زاذق المن فاهر بقواعدهما وأما موطأه الذي لم يصرح برفعه وأخرجه أيضا عن  
يونس بن محمد عن جاد بن زيد عن هشام عن محمد بن سيرين فصرح برفعه وأخرجه أيضا عن عبد  
الوهاب عن ابن عون وسعيد عن محمد بن سيرين عن سلمان بن عامر فصح أن أخرجه الاماعلي من  
طريق سلمان بن حرب عن جاد بن زيد عن أيوب فقال فصرعه واما حديث جرير بن حازم  
وقوله أنه ذكره بلا خبر يعني لم يقل في أول الاسناد أن أبا أصبح بل قال قال أصبح لكن أصبح  
من شيوخ البصري قد أكثر عنه في الصحيح فعلى قول الأكثر هو موصول كإقراره بالصلاح في  
علوم الحديث وعلى قول ابن حزم هو منقطع وهذا كلام الاماعلي يشترط موافقته وقد زيف  
الناس كلام ابن حزم في ذلك واما كون جاد بن سلمة على شرطه في الاحتجاج فلم يكن لا يضره

أراد الله استمهاده **(قوله وقال حجاج)** هو ابن منتهال وجاد هو ابن سلمة وقد وصله  
 الطحاوي وابن عبد البر والسيوطي من طريق اسمعيل بن إسحق القاضي عن حجاج بن منتهال حدثنا  
 جاد بن سلمة وقد أخرجه النسائي من رواية عفان والاسماعيلي من طريق حبان بن هلال  
 وعبد الأعلى بن جاد وبرايم بن الحجاج كلهم عن جاد بن سلمة فزادوا مع الأربعة الذين ذكرهم  
 البخاري وهم أيوب وقتادة وهشام وهو ابن حسان وحبيب وهو ابن الشهيد وونس وهو ابن عبيد  
 ويحيى بن عتيق لكن ذكر بعضهم عن جاد ما لم يذكر إلا آخر وصاق المتن كله على لفظ حبان  
 وصرح برفعه ونقطه في الغلام عقيقة فآهروا عنه البسم وأعطوا عنه الأذى قال الاسماعيلي  
 وقد رواه الثوري موصولا بمجرد ما سألته من طريق أبي حذيفة عن سفيان عن أيوب كذلك  
 فاتفق هؤلاء على أن من حديث سلمان بن عامر وحالفهم وهيب فقال عن أيوب بن محمد عن أم  
 صليبة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مع الغلام فذكر مثله سواء أخرجه أبو نعيم  
 في مستخرجهم من رواية حوثر بن محمد عن أبي هشام عن وهيب بن وهيب بن رجال الصنعين  
 وأبو هشام اسمه المغيرة بن سلمة احتج به مسلم وأخرجه البخاري تعليقا وثقه ابن المديني والنسائي  
 وغيرهما وحوثر بن محمد ماله ومثله وزن جوهر بصري يكتب أبا الأزهري احتج به ابن خزيمة في  
 صحيحه وأخرج عنه من الستة ابن ماجه وذكر أبو علي الجاني أن أبا داود روى عنه في كتاب بدء  
 الوحي خارج الستة وذكره ابن حبان في الثقات فالاستاذ قوي الآلة شاذ والمفوض عن محمد بن  
 سيرين عن سلمان بن عامر فلهل بعض رواه تدخل عليه حديث في حديث **(قوله وقال)** غير  
 واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الربيع بن سليمان بن عامر الضبي عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قلتم الذين أتاهمهم عن عاصم سفيان بن عيينة أخرجه أحمد عنه بهذا  
 الاستاذ فصرح برفعه وذكر المتن المذكور وحديثين آخرين أحدهما في القطر على التمر  
 والثاني في الصدقة على ذي القرابة وأخرجه الترمذي من طريق عبد الرزاق والنسائي عن  
 عبد الله بن محمد الزهري كلاهما عن ابن عيينة بقصة العقيقة حبيب وقال النسائي في روايته عن  
 الربيع بن عمار سلمان بن الربيع بنفتح الراعي ومحمد بن عفيفا ما لها البخاري غيره هذا الحديث  
 وعن رواه عن هشام بن حسان عبد الرزاق أخرجه أحمد عنه عن هشام بالأحاديث الثلاثة  
 وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق عبد الرزاق ومنهم عبد الله بن عمار أخرجه ابن ماجه من  
 طريقه عن هشام وأخرجه أحمد أيضا عن يحيى القطان ومحمد بن جعفر كلاهما عن هشام  
 لكن لم يذكر الربيع في استاده وكذا أخرجه الدارمي عن عبيد بن عامر والحريث بن أي أسامة عن  
 عبد الله بن بكير السهمي كلاهما عن هشام **(قوله)** ورواه يزيد بن ابراهيم عن ابن سيرين عن سلمان  
 قوله قلت وصله الطحاوي في بيان المشكل فقال حدثنا محمد بن خزيمة حدثنا حجاج بن منتهال  
 حدثنا يزيد بن ابراهيم بموقوف **(قوله وقال)** أصبح أخبرني ابن وهب الخ وصله الطحاوي عن  
 نونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب قال الاسماعيلي ذكر البخاري حديث ابن وهب وبلا خبر  
 وقد قال أحد بن حنبل حديث جرير بن حازم كانه على التوهم وكما قال قلت لفظ الأثرم عن  
 أحمد حدثنا بالوهب يصبر ولم يكن يحفظ وكذا ذكر الساجي اه وهذا ما حدث به جرير يصبر  
 لكن قدوافقه غيره على رفعه عن أيوب بن محمد عن محمد بن حذيث عن سلمان بن عامر هو الذي تقر به

• وقال حجاج حدثنا جاد  
 أخبرنا أيوب وقتادة  
 وهشام وحبيب عن ابن  
 سيرين عن سلمان بن  
 أبي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقال غير واحد عن عاصم  
 وهشام عن حفصة بنت  
 سيرين عن الربيع بن  
 سليمان بن عامر الضبي عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 ورواه يزيد بن ابراهيم عن  
 ابن سيرين عن سلمان قوله  
 • وقال أصبح أخبرني ابن  
 وهب عن جرير بن حازم عن  
 أيوب الضبي عن محمد  
 ابن سيرين حدثنا سلمان بن  
 عامر الضبي قال سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول

وبالجملة فهذه الطرق يقوى بعضها بعضا والحديث مرفوع لا يضره روايته من وقته **(قوله مع الغلام عتيقة)** تمسك بجهنومه الحسن وقادة فقال يعقوب عن الصبي ولا يعق عن الجارية وقالههم الجمهور فقالوا يعق عن الجارية أيضا ووجههم الاحاديث المصرحة بذكر الجارية وسأذكرها بعد هذا فلو لم يأتنا في بطن اسحق عن كل واحد عتيقة ذكره ابن عبد البر عن الثبت وقال لأعلم عن أحد من العلماء خلافه **(قوله فآهر بقواعدهما)** كذا أنهم ما يهرق في هذا الحديث وكذا في حديث حمزة إلا في بعده وفسر ذلك في عدة أحاديث منها حديث عائشة أخرجه الترمذي وصححه من رواية يوسف بن ماهك أنهم دخلوا على حفصة بنت عبد الرحمن أي ابن أبي بكر الصديق فسألوهما عن العتيقة فأخبرتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة وأخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث أم كزأ أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن العتيقة فقال عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة واحدة ولا يترك ذكرنا أن كان أو أنانا قال الترمذي صحيح وأخرجه أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه في اثنا عشر حديث قال من أحب أن ينسك عن ولده فليقل عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة قال داود بن قيس راويه عن عمرو بن يزيد بن أسلم عن قوله مكافئتان فقال متشابهتان نذبحان جميعا أي لا يؤخذ من أحدهما عن الأخرى وحكى أبو داود عن أحد المكافئتان المتقاربان قال الخطابي أي في السنن وقال الزمخشري معناه متعادلتان لما يميز في الزكاة وفي الأضحية فمأول من ذلك كله ما وقع في رواية سعيد بن منصور في حديث أم كزمن وجه آخر عن عبيد الله بن أبي يزيد بلفظ شاتان مثلالن ووقع عند الطبراني في حديث آخر قيل ما المكافئتان قال المثلالن وما أشار إليه يزيد بن أسلم من ذبح أحدهما عقب الأخرى حسن ويحتمل الحمل على المنسبين معا وروى البزار وأبو الشيخ من حديث أبي هريرة رفعه أن اليهود تنفق عن الغلام ككباشا ولا تنفق عن الجارية ففعلوا عن الغلام ككباشين وعن الجارية كبشا وعند أحمد من حديث أسماء بنت يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم العتيقة حق عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة وعن أبي سعيد فخر حديث عمرو بن شعيب أخرجه أبو الشيخ وقدم حديث ابن عباس أول الباب وهذه الأحاديث حجة للجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية وعن مالك ما هو أصح في عن كل واحد منهما شاة واحدة بل جازية أن النبي صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين كبشا كبشا أخرجه أبو داود ولا ينفقه فقده أخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ كبشين كبشين وأخرج أيضا من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله وعلى تقدير ثبوت رواية أبي داود فليس في الحديث ما يرد به الأحاديث المتواترة في التخصيص على التثنية للغلام بل غاية ما يدل على جواز الاقتصار وهو كذلك فإن الصدوق بشرط بل منصف وذكر الحلبي أن الحكمة في كون الأثني على النصف من الذكر أن المتصور استبقاء النفس فأشبهت الدمة وقوام ابن القيم بالحديث الوارد في أن من أعتق ذكرا عتق كل عضو منه ومن أعتق جارية من كذلك إلى غير ذلك مما ورد ويحتمل أن يكون في ذلك الوقت ما ينسب العدد واستدل بإطلاق الشاة والشاتين على أنه لا يشترط في العتيقة ما يشترط في الأضحية وفيه

مع الغلام عتيقة فآهر بقواعدهما  
عندما



عن النعم كيف يصنع به فقال اذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت به أو داجها ثم  
توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ثم يغسل رأسه بعد ويحلق فيبعث مع  
هذا الضبط ان يقال انهما ما هم عن قتادة في قوله ويدي الآن يقال ان أصل الحديث ويسمى  
وان قتادة ذكرهم كما كان أهل الجاهلية يصنعونه ومن ثم قال ابن عبد البر لا يحقل همام  
في هذا الذي انقذه فان كان حفظه فهو منسوخ ٨١ وقد رجع ابن حزم رواية همام وحل  
بعض المتأخرين قوله ويسمى على التسمية عند الذبح لما خرج ابن أبي شيبة من طريق هشام  
عن قتادة قال يسمى على العقيقة كما يسمى على الاضحية بسم الله عقيقة فلان ومن طريق سعيد  
عن قتادة نحوه وزاد اللهم منك ولك عقيقة فلان بسم الله والله أكبر ثم يذبح وروى عبد  
الرزاق عن معمر عن قتادة يسمى يوم يبق عنه ثم يحلق وكان يقول بطلي رأسه بالدم وقد ورد  
ما يدل على التسمية في عدة أحاديث منها ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة قالت كانوا في  
الجاهلية اذا عقروا الصبي خضبوا قنطرية العقيقة فاذا حلقوا رأس الصبي وضعوها على  
رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوا مكان الدم خلوقا زاد أبو الشيخ ونهى أن يمس رأس  
المولود بدم وأخرج ابن ماجه من رواية أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله المزني أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال يبق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم وهذا مرسل فان يزيد لا يحسنه وقد  
أخرجه البراء من هذا الوجه فقال عن يزيد بن عبد الله المزني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ومع ذلك فقالوا انه مرسل ولا يداودوا إلحاقا من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال كُتِفِي  
الجاهلية فذكر نحو حديث عائشة ولم يصرح برفعه قال فلما جاء الله بالاسلام كان ذلك شاة  
ويحلق رأسه ونظف به عنقرا وهذا شاهد لحديث عائشة ولهذا كره الجمهور التسمية ونقل  
ابن حزم استحباب التسمية عن ابن عمر وعطاء ولم ينقل ابن المنذر استحبابها إلا عن الحسن  
وقتادة بل عند ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن أنه كره التسمية وسأيت ما يتعلق بالتسمية  
وآدابها في كتاب الأدب ان شاء الله تعالى واختلف في معنى قوله مرتهن بعقيقته قال الخطابي  
اختلف الناس في هذا وأجود ما قيل فيه ما ذهب اليه أحمد بن حنبل قال هذا في الشفاعة يريد أنه  
اذا لم يبق عنه فئات فطالب يشفع في أبيه وقيل معناه ان العقيقة لازمة لابعنها فشب المولود في  
لزمها ودم انفكا كهنائها لرفق في يد المرتين وهذا أقوى قول من قال بالوجوب وقيل المعنى  
أنه مرهون بأذى شعره ولذلك جاء تأميط واعنه الاذى اه والذي نقل عن أحمد قاله عطاء  
انحراساني أسنده عنه البيهقي وأخرج ابن حزم عن بريدة الاسدي قال ان الناس يعرضون يوم  
القضاعة على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس وهذا لو ثبت لكان قولنا آخر تمسك به  
من قال بوجوب العقيقة قال ابن حزم ووثقه عن فاطمة بنت الحسين وقوله يذبح عنه يوم  
السابع تمسك به من قال ان العقيقة موقته باليوم السابع وأن من ذبح قبله لم يقع الموضع وأنها  
تقتل بعده وهو قول مالك وقال أيضا ان مات قبل السابع سقطت العقيقة وفي رواية  
ابن وهب عن مالك أن من لم يبق عنه في السابع الاول عق عنه في السابع الثاني قال ابن وهب  
ولا بأس أن يبق عنه في السابع الثالث ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يتصبون أن تذبح  
العقيقة يوم السابع فان لم يتبها في يوم الرابع عشر فان لم يتبها عق عنه يوم احدى وعشرين ولم



ار هذا صريحا الا عن أبي عبد الله البوشنجي ونقله صالح بن احمد عن أبيه وورد فيه حديث  
 أخرجه الطبراني من رواية اسمعيل بن مسلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه واسمعيل ضعيف  
 وذكر الطبراني أنه تفرد به وعند الحنابلة في اعتبار الاسماع بعد ذلك روايتان وعند الشافعية  
 ان ذكر الاسماع للاختيار لا لأنه من فضل الرافي أنه يدخل وقتها بالولادة قال وذكر السابع  
 في الخبر بمعنى أن لا تؤثر فيه اختيار اسم قال والاختيار أن لا تؤثر عن البلوغ فان أخرت عن  
 البلوغ سقطت عن كان يريد أن يعق عنه لكن ان أراد هو أن يعق عن نفسه فعل وأخرج ابن  
 أبي شيبة عن محمد بن سيرين قال لو أعلم اني لم يعق عن لعققت عن نفسي واختاره القفال ونقل  
 عن نص الشافعي في البويطي أنه لا يعق عن كبير وليس هذا نصافي منع أن يعق الشخص عن  
 نفسه بل يحتمل أن يريد أن لا يعق عن غيره اذا كبر وكأنه أشار بذلك الى أن الحديث الذي ورد أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن نفسه بعد النبوة لا يثبت وهو كذلك فقد أخرجه البزار من رواية  
 عبد الله بن محرز وهو مجهول عن قتادة عن أنس قال البزار تفرد به عبد الله وهو ضعيف اه  
 وأخرجه أبو الشيخ من وجهين آخرين أحدهما من رواية اسمعيل بن مسلم عن قتادة واسمعيل  
 ضعيف أيضا وقد قال عبد الرزاق انهم تركوا حديث عبد الله بن محرز من أجل هذا الحديث  
 فلعلى اسمعيل سرقة منه فانيهما من رواية أبي بكر المسقلى عن الهيثم بن جليل وداد بن المغيرة قال  
 حدثنا عبد الله بن المثنى عن غلمة عن أنس وداد وضعيف لكن الهيثم ثقة وعبد الله من رجال  
 البضاري فالحديث قوي الاسناد وقد أخرجه محمد بن عبد الملك بن أيمن عن ابراهيم بن اسحق  
 السراج عن عمرو الناقد وأخرجه الطبراني في الاوسط عن أحمد بن مسعود كلاهما عن الهيثم  
 ابن جليل وحديثه فلو لا ما في عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحا لكن قد قال  
 ابن معين ليس بشيء وقال الترمذي ليس بقوي وقال أبو داود لا يخرج حديثه وقال الساجي فيه  
 ضعف لم يكن من أهل الحديث روى مناكير وقال العقيلي لا يتابع على أكثر حديثه وقال ابن  
 حبان في النقائير خطأ وثقة الجعفي والترمذي وغيرهما فلهذا من الشيوخ الذين اذا  
 انفردوا أحدهم بالحديث لم يكن حجة وقد مضى الحافظ الضياع على ظاهر الاسناد فأخرج هذا  
 الحديث في الاحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين ويحتمل أن يقال ان صح هذا الخبر كان من  
 خصائصه صلى الله عليه وسلم كما قالوا في نخصته عن لم يضع من أمته وعند عبد الرزاق عن  
 معمر عن قتادة لم يعق عنه امرأة اخصيته وعند ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين والحسن  
 بن علي عن الغلام الاضحية من العقيقة وقوله يوم السابع أي من يوم الولادة وهل يحسب يوم  
 الولادة قال ابن عبد البر نص مالك على أن أول السبعة اليوم الذي يلي يوم الولادة الا ان ولد قبل  
 طلوع القمر وكذا نقله البويطي عن الشافعي ونقل الرافي وجهين وروح الحساب واختلف  
 ترجيح النووي وقوله يذبح بالضم على البناء المجهول فيه أنه لا يتعين الذابح وعند الشافعية  
 يتعين من تلزمه نفقة المولود وعن الحنابلة يتعين الاب الا ان تعدد بموت أو امتناع قال الرافي  
 وكان الحديث أنه صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين مؤول قال النووي يحتمل أن  
 يكون أبواه حينئذ كانا عسرين أو تبرع باذن الاب أو قوله عاق أي أمرا وهو من خصائصه صلى  
 الله عليه وسلم كما مضى عن لم يضع من أمته وقد عد به بعضهم من خصائصه ونص مالك على أنه

يقع عن التيم من ماله ومنعه الشافعية وقوله وبحلق رأسه أي جمعه لنبوت النبي عن الفرع  
 كاسياني في اللباس وحكي الماروي كراهة حلق رأس الجارية وعن بعض الخنايا بحلق وفي  
 حديث علي عند الترمذي والحاكم في حديث العقيقة عن الحسن والحسين بإفاطمة أحلت رأسه  
 وتصدق برفعة شعره قال فوزاه فكان درهماً أو بعض درهم وأخرج أحمد عن حديث أبي رافع  
 لما ولدت فاطمة حسناً قالت يا رسول الله ألا أعني عن أبي بدم قال لا ولكن أحلت رأسه وتصدق  
 بوزن شعره فضة ففعلت فلما ولدت حسناً ففعلت مثل ذلك قال شيبان في شرح الترمذي يصح  
 على أنه صلى الله عليه وسلم كان عنقه ثم استأذنته فاطمة أن تعق هي عنه أيضاً ففعلها (قلت)  
 ويحتمل أن يكون منعها الضيق ما عندهم حينئذ فأرشدوا إلى نوع من الصدقة أخف ثم يسره  
 عن قريب ما عني به عنه وعلى هذا فقد يقال يخص ذلك بمن لم يعق عنه لكن أخرج سعيد بن  
 منصور عن مرسل أبي جعفر الباقر يصح أن فاطمة كانت إذا ولدت ولداً حلفت شعره وتصدق  
 برفته ورقاً واستدل بقوله يذبح ويحلق ويسمي بالواو على أنه لا يشترط الترتيب في ذلك وقد  
 وقع في رواية لابي الشيخ في حديث سمرة يذبح يوم سابعه ثم يحلق وأخرج عبد الرزاق عن ابن  
 جريج يذبح بالذبح قبل الحلق وحكي عن عطاء حكيه ونقله الروياني عن نص الشافعي وقال  
 البغوي في التهذيب يستحب الذبح قبل الحلق وهما التووي في شرح المهذب والله أعلم  
**❦ قوله باب الفرع** بفتح الفاء والراء بعد هاءملة ذكر فيه حديث أبي هريرة  
 لافرع ولاخيرة من رواية عبد الله وهو ابن المبارك عن معمر حدثنا الزهري وفيه تفسير الفرع  
 والعيرة وظاهره الرفع ووقع في الحكم أن الفرع أول نتاج الأبل والغنم كان أهل الجاهلية  
 يذبحونه لاصنامهم والفرع ذبح كانوا إذا بلغت الأبل ما تنهأ صاحبها يذبحوه وكذلك إذا بلغت  
 الأبل مائة بنتهم يذبحها كل عام ولا يأكل منه وهو لأهل بيته والفرع أيضاً طعام يصنع لنتاج  
 الأبل كالفرس للولادة وسبأ في القول في العيرة آخر الباب الذي يليه ويؤخذ من هذا مناسبة  
 ذكر البخاري حديث الفرع مع العقيقة ثم قال **❦ باب العيرة** وذكر فيه  
 الحديث بعيشة من رواية سفيان وهو ابن عيينة عن الزهري ووقع في رواية الجعدي عن  
 سفيان حدثنا الزهري وأخرجه أبو نعيم عن طريقه وشاذ ابن أبي عمير فرواه عن سفيان عن زيد  
 ابن أسلم عن أبيه عن ابن عمر أخرجه ابن ماجه وقال انهم فرأى ابن أبي عمير **(قوله ولاخيرة)** بفتح  
 المهملة وكسر اللام وزن عظيمة قال الفرز اخذت عيرة بجاء فعل من الذبح وهو العترة  
 ففعله بمعنى مفعولة فكذلك جاء بلفظ النفي والمراد به النهي وقد ورد بصيغة النهي في رواية  
 للسنائي والاسماعيلي بلفظ نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية لأحمد لافرع  
 ولاخيرة في الاسلام **(قوله قال والفرع)** لم يتعين هذا القائل هنا ووقع في رواية لمسلم من  
 طريق عبد الرزاق عن معمر موصولاً بالتفسير بالحديث ولاي داود من رواية عبد الرزاق عن  
 معمر عن الزهري عن معمر بن المسيب قال الفرع أول النتاج الحديث جعله موقفاً على معبد  
 ابن المسيب وقال الخطابي أحسب التفسير في معمر قول الزهري (قلت) قد أخرج أبو قرة في السنن  
 الحديث عن عبد الجعدي عن أبي داود عن معمر موصراً في روايته أن تفسير الفرع والعيرة من قول  
 الزهري والله أعلم **(قوله أول النتاج)** في رواية الكشمي نتاج بغير ألف ولا هو بكسر النون

❦ (باب الفرع) • حدثنا  
 عبدان حدثنا عبد الله  
 أخيراً معمر حدثنا الزهري  
 عن ابن المسيب عن أبي  
 هريرة رضي الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 لافرع ولاخيرة • والفرع  
 أول النتاج كانوا يذبحونه  
 لطواغيتهم والعيرة في  
 رجب • (باب العيرة) •  
 حدثنا علي بن عبد الله  
 حدثنا سفيان قال الزهري  
 حدثنا عن معمر بن المسيب  
 عن أبي هريرة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 لافرع ولاخيرة • قال  
 والفرع أول النتاج

بعد هاشمنا تخفية مؤخره جميع (قوله) كان يفتح لهم) يضم أوله وفتح ثالثة يقال تعبت الناقة بضم  
التون وكسر المنة إذا ولقت ولا يستعمل هذا الفعل إلا هكذا وإن كان مبنيا للفاعل (قوله)  
كأنوا يذبحونه لطواغيهم) زادوا ودع بعضهم ثم يا كونه ويلي جلد على الشجر فسه  
أشارة إلى علة النهي واستنبط الشافعي منه الجواز إذا كان الفزع لله جعائنه وبين حديث  
القرع حتى وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من رواية داود بن قيس عن عمرو بن  
شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر وكذا في رواية الحاكم سئل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن القرع قال القرع حتى وأن تتركه حتى يكون بنت مخاض أو ابن لبون فتعمل عليه في  
سبل الله أو تعطيه امرأة خمر من أن تذبحه يلقى وجهه بوره وتوله ناقله ولها كمن طريق عمار  
ابن أبي عمار عن أبي هريرة عن قوله القرعة حتى ولا تذبحها وهي تلصق بيده ولكن أمكنها من  
اللبن حتى إذا كانت من خيار المال فاذبحها قال الشافعي فيما نقله البيهقي من طريق المزني عنه  
القرع شيء كان أهل الجاهلية يذبحونه يطلبون به البركة في أموالهم فكان أحدهم يذبح بكر  
ناقة أو شاة رجاء البركة فبأنى بعده فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها فأعلمهم أنه  
لا كراهة عليهم نفسه وأمرهم استحبابا أن يتركوه حتى يعمل عليه في سبل الله وقوله حتى أي  
ليس يبطل وهو كلام خرج على جواب السائل ولا مخالفة بينه وبين حديث الآخر لا فرع  
ولا غيره فأن معناه لا فرع واجب ولا غيره واجبة وقال غيره معنى قوله لا فرع ولا اعتبار أي ليسا  
في تأكيد الاستحباب كالأضحية والأول أولى وقال النووي نص الشافعي في حرمة على أن القرع  
والعتيرة مستحبان ويؤيدهما أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم وابن المنذر  
عن نيشة بن موحدة ومجته مصغر قال نايدي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا كنا نعتبر  
عتيرة في الجاهلية في رجب فأنأمرنا قال اذبحوا لله في أي شهر كان قال أنا كنا نعتبر في الجاهلية  
قال في كل سائعه فرجع تغذوه ما شئتم حتى إذا استعمل بخصته قصدت بلمحه فإن ذلك خير وفي  
رواية أبي داود عن أبي قلابة السائعة مائة ففي هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يطل القرع  
والعتيرة من أصلهما وإنما بطل مسقطن كل منهما في القرع كونه يذبح أول ما يولد من  
العتيرة خصوصا الذي يذبح في شهر رجب وأما الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق أبي  
رملة (١) عن مخنف بن محمد بن مسلم قال كنا وقوف قاصع النبي صلى الله عليه وسلم برفة فضبعته يقول  
يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة هل تدرون ما العتيرة هي التي يدعوها  
الرجبية فقد ضحفتها لخطابي لكن حسنه الترمذي وإمامه وجه آخر عن عبد الرزاق عن  
مخنف بن مسلم ويمكن رده إلى ما قبل عليه حديث نيشة وروى النسائي وصححه الحاكم من  
حديث الحرث بن عمرو أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقال رجل يا رسول الله  
العنائر والقرائع قال من شاء عترو من شاء لم يعترو من شاء من عترو من شاء لم يقرع وهذا صريح  
في عدم الوجوب لكن لا يثبت الاستحباب ولا يثبت فيؤخذ الاستحباب من حديث آخر وقد  
أخرج أبو داود ومن حديث أبي العشاء عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة  
فحسبنا وأخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من طريق وكيع بن عديس عن عمه أبي زرير  
العقيلي قال قلت يا رسول الله أنا كنا نذبح ضئاع في رجب فأنأكل ونطمع من جاءنا فقال لا بأس به

كان يفتح لهم كأنوا يذبحونه  
لطواغيهم

(١) قال في التقرير مخنف  
بكسر أوله وبنون أي سليم  
ابن الحرث بن عوف الأزدي  
القمي صحابي اهـ

قال وكيع بن عديس فلا أدعه وجرم أبو عبيد بأن العترة تستحب وفي هذا تعقب على من قال  
 أن ابن سيرين يفرق بذلك ونقل الطحاوي عن ابن عون أنه كان يفعله ومال ابن المنذر إلى هذا  
 وقال كانت العرب تفعلهما وفعلهما بعض أهل الإسلام بالأذن ثم نهى عنهما والنهي لا يكون  
 إلا عن شيء كان يفعل وما قال أحد أنه نهى عنهما ثم أئد في فعلهما ثم نقل عن العلاء ثمهما  
 إلا ابن سيرين وكذا ذكر عياض أن الجمهور على التسخ وجرم الحارثي وما تقدم نقله عن  
 الشافعي يرد عليهم وقد أخرج أبو داود والحاكم والبيهقي واللفظه بسند صحيح عن عائشة أمرا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرقة في كل حين واحدة **(قوله والعترة في رجب)** في رواية  
 الجدي والعترة الشاة تذبح عن أهل بيت في رجب وقال أبو عبيد العترة هي الرجبة ذبحة  
 كانوا يذبحونها في الجاهلية في رجب بقرى بنو الأصنامهم وقال غيره العترة بئر كانوا يذبحونه  
 من بلغ ماله كذا أن يذبح من كل عشرة منها رأسا في رجب وذكر ابن سيده أن العترة أن الرجل  
 كان يقول في الجاهلية أن بلغ إلى مائة عترة منها عترة زاد في الصحاح في رجب ونقل أبو داود  
 تصيد هاب العشر الأول من رجب ونقل النووي الاتفاق عليه وفيه نظر **(خاتمة)** أشمل  
 كتاب العقيدة وما مضمن الفرع والعبرة على اثني عشر حجة بنا للمعاني منها ثلاثة والبقرة  
 موصولة المكر منها ثمانية وفيها مضى ثمانية وأصلها أربع وعشرون فتم على غير ما حدثت أسس  
 وأبى هريرة وأخصص بغير ما حدثت سلمان ومرة وفيه من الآثار قول سلمان في الحقيقة  
 وتفسير الفرع والعبرة قوله أعلم

### **(قوله كتاب النبايح والصيد)**

كذا الكرمية والأصلي ورواية عن أبي ذر وفي أخرى له ولأبي الوقت باب وسقط التسني وثبتته  
 بسند لا حقه ولأبي الوقت سابقة **(قوله باب التسمية على الصيد)** سقط باب  
 لكريمه والأصلي وأبى ذر وثبت الباقي والصيد في الأصل مصدر صيد بصيد وصيدا وعومل  
 معاملة الاسماء فوقع على الحيوان المصاد **(قوله وقول الله تعالى حرمت عليكم الميتة)** إلى قوله  
 فلا تخشوهوا وخشون وقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم التي هلك الله بفسادها  
 كذا لا يذروهم وأخر في رواية كريمة الأصل وزاد بعد قوله الصيد ثناء أيديكم ورواهما حكم  
 الآية إلى قوله عذاب أليم وعند التسني من قوله أحلت لكم بهيمة الأنعام اليتين وكذا لا ي  
 الوقت لكن قال إلى قوله فلا تخشوهوا وخشون وفرقهما في رواية كريمة والأصلي **(قوله قال)**  
 ابن عباس العقود العهود ما أحل وحرم وصله ابن أبي حاتم أنه من طريق علي بن أبي طلحة  
 عن ابن عباس قال في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود يعني بالعهود ما أحل الله وما  
 حرم وما فرض وما حلف القرآن ولا تفردوا ولا تشكروا وأخرجه الطبري من هذا الوجه مفردا  
 ونقل مثله عن مجاهد السدي رجاعة ونقل عن قتادة المراد ما كان في الجاهلية من الخلف ونقل  
 عن غيره هي العقود التي يتعاقد بها الناس قال والاول وأبى لأن الله أسخ ذلك البان عما أحل  
 وحرم قال والعقود جمع عقود أصل عقد الشيء غيره وصله بكاء عقد الحبل بالحبل **(قوله الامايتي)**

والعترة في رجب

﴿كتاب النبايح والصيد﴾

﴿باب التسمية على الصيد﴾

وقول الله حرمت عليكم

الميتة إلى قوله فلا تخشوهم

وأخشون وقوله تعالى يا أيها

الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم التي

هلك الله بفسادها

ذكره أحلت لكم بهيمة

الأنعام الامايتي عليكم إلى

قوله فلا تخشوهم وأخشون

وقال ابن عباس العقود

العهود ما أحل وحرم

امايتي

عليكم الخنزير) وصله أيضا ابن أبي حاتم عنه من هذا الوجه بلفظ الأما يلقى عليكم يعني الميتة والدم ولعلم الخنزير (قوله يجر منكم يجر منكم) يعني قوله تعالى ولا يجر منكم شئنا أن قوم أي لا يجر منكم بعض قوم على العدوان وقد وصله ابن أبي حاتم أيضا من الوجه المذكور إلى ابن عباس وسكن الطبري عن غيره غير ذلك لكنه راجع إلى معناه (قوله المتخفة الخ) وصله البيهقي بقوله من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وقال في آخره ما أدركه من هذا يجر له ذنب أو تطرف له عن خاذج واذكر اسم الله عليه فهو حلال وأخرجه الطبري من هذا الوجه بلفظ المتخفة التي تخفق فقوت والموقوفة التي تضرب بالخشب حتى يوقظها فقوت والمتردية التي تتردى من الجبل والنطصة الشاة تنطح الشاة وما أكل السبع ما أخذ السبع الأما ذكيت الأما أدركت ذكاته من هذا كله يجر له ذنب أو تطرف له عن خاذج واذكر اسم الله عليه فهو حلال ومن وجه آخر عن ابن عباس أنه قرأوا كل السبع ومن طريق قتادة كل ما ذكركم غير الخنزير إذا أدركت منه عينا تطرف أو ذنبا يجر له أو فاعمة تركض فذكيت فقد أحل لك ومن طريق علي بن جعفر عن ابن عباس ومن طريق قتادة كان أهل الجاهلية يضربون الشاة بالصاحي إذا ماتت أكلوها قال والمتردية التي تتردى في البئر (قوله حد شاة زكريا) هو ابن أبي زائدة وعاصم هو الشعي وهو السد كوفون (قوله عن عدي بن حاتم) هو الطائي في رواية الإسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن زكريا حد شاة عاصم حد شاة عدي قال الإسماعيلي ذكره بقوله حد شاة عاصم حد شاة عدي يشير إلى أن ذكر ما مدلس وقد عساه (قلت) بوسيطي في رواية بعد الله بن أبي السرح عن الشعي سمعت عدي بن حاتم وفي رواية سعيد بن مسروق حدثني الشعي سمعت عدي بن حاتم وكان لنساجار أو دخيلار يسطب بالنهرين أخرجه مسلم وأبو حاتم هو المشهور بالجلود وكان هو أيضا جوادا وكان أسلمة سنة الفتح وثبت هو وقومه على الإسلام وشهد القنوج بالعراق ثم كان مع علي وعاصم إلى سنة ثمان وستين (قوله المعراض) بكسر الميم وسكون الملهة وآخره معجمة قال الخليل وتسبع جماعة منهم لاريش له ولا تصل وقال ابن دريد وتسبع ابن سديد منهم طبريل له أربع فذكر فاق فاذا ربي به اعترض وقال الخطاطي المعراض فصل عريض له نقل ورزاة وقيل عود رقيق الطرفين غليظ الوسط وهو المسمى بالخذافة وقيل خشبة ثقيلة آخرها عصا محمد داسها وقد لا يحد وقوى هذا الأخير التورى بعاليهاض وقال القرطبي أنه المشهور وقال ابن التين المعراض عصا في طرفها حديدية يرى الصائدها الصبيح فأصاب بحدده فهو ذكيت أو كل وما أصاب بحدده فهو وقيد (قوله وما أصاب بعرضه فهو وقيد) في رواية ابن أبي السرح عن الشعي في الباب الذي يله بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تأكل وقيدنا التناق وآخره بدل مجهول وزن عظيم فعيل يعني مقعول وهو ما قتل بعصا أو حجر أو ما لا حلقه والموقوفة تقدم تفسيرها وانها التي تضرب بالخشب حتى تموت ووقع في رواية همام بن الحرث عن عدي الانية يصيب قلت أنا نرمي بالمعراض قال كل ما تروق وهو ضيق المجبة والزاي بعدها خاف أي تقذيقا لسمهم خارق أي نافقو يقال بالسين المهمله بدل الزاي وقيل انطرقا لالزاي وقيل تبدل سينا الخدش ولا ثبت فيه فان قيل بالر فهو أن يثقبه وحاصله أن السهم وما فيه معناه إذا أصاب الصديق بحدده حل وكانت تلذذته وإذا أصابه بعرضه لم يحل لأنه في معنى الخشبة الثقيلة والحجر ونحو ذلك من المخل

عليكم الخنزير يجر منكم يجر منكم يجر منكم شئنا أن عدوا والمتخفة تخفق فقوت الموقوفة تضرب بالخشب يوقظها فقوت والمتردية تتردى من الجبل والنطصة تنطح الشاة فما أدركته يجر له ذنبه أو يجره فاذج وكل حد شاة أو نعيم حد شاة زكريا عن عاصم عن علي بن حاتم رضي الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد المعراض قال ما أصاب بحدده فكله وما أصاب بعرضه فهو وقيد

وقوله بعرضه بفتح العين أي بغير طرفه المحدود هو حجة لجمهور في التفصيل المذكور وعن  
 الأوزاعي وغيرهم فيها الشام حل ذلك وسأني في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى (قوله)  
 وسأله عن صيد الكلب فقال ما أمسك عليك فكل فإن أخذ الكلب ذكراً وفرواًة ابن أبي  
 السراة إذا أرسلت كلبك فسيت فكل وقدر رواية بيان بن عمرو عن الشعبي الآية بعد أبواب  
 إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك والمراد المعلمة التي إذا أغراها  
 صاحبها على الصيد طلبته وإذا زجرها ازجرت وإذا أخذت الصيد حبسته على صاحبها وهذا  
 الثالث مختلف في اشتراطه واختلف معنى يصلم ذلك منها فقال البغوي في التهذيب آفة ثلاث  
 صرات وعن أبي حنيفة وأحمد يكتفي مرتين وقال الراعي لم يقدره للعظم لأضرب العرف  
 واختلاف طباع الجوارح فصار المرجع إلى العرف ووقع في رواية مجاهد عن الشعبي عن عدي  
 في هذا الحديث عند أبي داود والترمذي أما الترمذي فلفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن صيد البازي فقال ما أمسك عليك فكل وأما أبو داود فلفظه ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته  
 وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك قلت وإن قتل قال إذا قتل ولم يأكل منه قال الترمذي  
 والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد الباز والصقور بأساً وفي معنى الباز الصقر  
 والقطاب والباشق والشاهين وقد فسر مجاهد الجوارح في الآية بالكلاب والطيور وهو قول  
 الجمهور لا ما روى عن ابن عمرو وابن عباس من التفرقة بين صيد الكلب والطيور (قوله) إذا أرسلت  
 كلابك المعلمة فإن وجدت مع كلبك كلباً غيره) في رواية بيان وان خالطها كلاب من غيرها فلا  
 تأكل وإذا في روايته بعد قوله مما أمسك عليك وان قتل الأن يأكل الكلب فأخاف  
 أن يكون إنما أمسك على نفسه وفي رواية ابن أبي السراة قلت فإن أكل قال فلا تأكل فإنه  
 لم يمسك عليك إنما أمسك على نفسه وسأني بعد أبواب إذا في رواية عامر عن الشعبي في  
 رمي الصيد إذا غاب عنه ووجده بعد يوم أو أكثر وفي الحديث اشتراط التسمية عند الصيد  
 وقد وقع في حديث أبي نعيلة كما سأني بعد أبواب وما صيدت بـكـلبك المعلمة ذكرت اسم الله فكل  
 وقد أجمعوا على مشروعيتهما إلا أنهم اختلفوا في كونها شرطاً في حل الأكل فذهب الشافعي  
 وطائفة وهي رواية عن مالك وأحمد أنها سنة فمن تركها عداً وهو الم يصدق في حل الأكل  
 وذهب أحمد في الرابع عنه وأبو ثور وطائفة إلى أنها واجبة لعلها شرط في حديث عدي  
 ولا ينافي إلا في الأكل عليها في حديث أبي نعيلة والمعلق بالوصف يتقيد عند اتقائه عندهم  
 يقول بالمفهوم والشرط أقوى من الوصف ويتأكد القول بالوجوب بأن الأصل تحريم الميتة  
 وما أدنى فيه منها ترى صفته فالمسي عليها وافق الوصف وغير المسي ياق على أصل التحريم  
 وذهب أبو حنيفة ومالك والثوري وجاهل العلماء إلى الجواز لمن تركها سهواً لا عداً لكن  
 اختلف عن المالكية هل تحرم أو تكرر موعدها لحقصة تحرم وعند الشافعية في العمد ثلاثة أوجه  
 أحصاها بكرمالا كل وقيل خلاف الأولى وقيل يأثم بالترك ولا يحرم الأكل والمشهور عن أحمد  
 التفرقة بين الصيد الذي يصدق فيه الذبضة إلى هذا القول الثالث وسأني حجة من لم يشترطه  
 فيها في النجاس مفصلة وفيه إباحة الاصطبا بالكلاب المعلمة واستثنى أحمدوا صق الكلب  
 الأسود قال لا يحل صيده لأنه شيطان وتقل عن الحسن وإبراهيم وقتادة نحو ذلك وفيه جواز

وسأله عن صيد الكلب  
 فقال ما أمسك عليك فكل  
 فإن أخذ الكلب ذكراً أو  
 بـكـلبك أو كلابك  
 كلباً غيره فحسبت أن يكون  
 أخذ معه وقد قتله فلا  
 تأكل فأخذه ذكرت اسم الله  
 على كلبك ولم تذكره على غيره

أكل ما أمسكه الكلب بالشروط المتقدمه ولولم يذبح لقوله ان أخذ الكلب كاتفا و قتل الصيد  
 بظفره أو بانه حل وكذا يشمله على أحد القولين الشافعي وهو الرأى عندهم وكذا لو لم يقتله الكلب  
 لكن تركه ويهرق ولم يذبح من يمكن صاحبه فيه لحاقه وذبحه فقات حل لعدم قوله فان أخذ  
 الكلب كاتفا وهذا في المعلوم فلو وجد حيا حياة مستقرة وأدركه ذكانه لم يحل الا بالتذكية فلو لم  
 يذبحه مع الامكان حرم سواء كان عدم الذبح اختيارا أو اضطرارا كعدم حضور آلة الذبح فان  
 كان الكلب غير معلم اشترط ادراكه تذكيته فلو أدركه ميتا لم يحل وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه  
 فيه كلب آخر في اصطفاه ومحلله ما اذا استرسل بنفسه وأرسله من ليس من أهل الذكاة فان تحقق  
 أنه أرسله من هو من أهل الذكاة حل ثم تفرق أن أرسلهما معا فهو لهما والافلاذول ويؤخذ ذلك  
 من التعليل في قوله فانما سميت على كلبك ولم نسلم على غيره فانه يفهم منه أن المرسل لو سمي على  
 الكلب لحل ووقع في رواية بيان عن الشعبي وان خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل فيؤخذ  
 منه أنه لو وجد حيا وفيه حياة مستقرة فذكاه حل لان الاعتقاد في الاباحة على التذكية لا على  
 امساك الكلب وفيه تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب معلما وقد  
 علل في الحديث بالخوف من أنه انما أمسك على نفسه وهذا قول الجمهور وهو الرأى من قول  
 الشافعي وقال في القديم وهو قول مالك ونقل عن بعض الصحابة يحل واحتوا بعد اورد في حديث  
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن اعرابا يدال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله انى كلابا ملكية  
 فأتيت في صيدها قال كل مما أسكن عليك قال وان أكل منه قال وان أكل منه أخرجه أبو داود  
 ولا بأس بسنده وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرقا منها للقاتلين بالتصريم حل حديث أبي  
 ثعلبة على ما ذكره خلاه ثم عافا كل منه ومنها الترجيح فرواية عدى في الصحاح مستقى على  
 صحها ورواية أبي ثعلبة المذكورة في غير الصحاح مختلف في تضعيفها وإيضاف رواية عدى  
 صريحة مقرونة بالتعليل المناهية للتصريم وهو خوف الامساك على نفسه متأيدة بأن الاصل في  
 الميتة التصريم فاذا شكك في السبب المبيح رجعت الى الاصل وظاهر القرآن أيضا وهو قوله  
 تعالى فكلوا مما أسكن عليكم فان مقتضاها أن الذي يسكنكم غير ارسال لا يباح ويتقوى أيضا  
 بالشاهد من حديث ابن عباس عند أحمد اذا أرسلت الكلب فأكل الصدف فلا تأكل فانما أمسك  
 على نفسه واذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فانما أمسك على صاحبه وأخرجه البزار من وجه  
 آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبه من حديث أبي رافع نحوه بمعناه ولو كان مجرد الامساك كافيا  
 لما احتج الى زيادة عليكم ومنها للقاتلين بالاباحة حل حديث عدى على كراهة التنزيه وحديث  
 أبي ثعلبة على بيان الجواز قال بعضهم ومناسبة ذلك أن عديا كان موسرا فاختبره الجمل على  
 الأولى بخلاف أبي ثعلبة فانه كان بكمسه ولا يخفى ضعف هذا التمسك مع التصريح بالتعليل  
 في الحديث بخوف الامساك على نفسه وقال ابن التين قال بعض أصحابنا هو عام فيصمحل على  
 الذي أدركه ميتا من شدة العدو ومن الصدمة فأكل منه لانه صار على صفة لا تتعلق بها الا ارسال  
 ولا الامساك على صاحبه قال ويحتمل أن يكون معنى قوله فان أكل فلا تأكل أى لا يؤخذ منه  
 غير مجرد الاكل دون ارسال الصائته وتكون هذه الجملة مقطوعة عما قبلها ولا يخفى تعسف  
 هذا بعده وقال ابن القصار مجرد ارسال الكلب امساك علينا لان الكلب لا يئس له ولا يصمحل

منه مبرها وانما يصيد بالتعليم فاذا كان الاعتبار بان يسلك علينا وعلى نفسه واختلاف الحكم في ذلك وجب ان يتخذ ذلك بنية من لنية وهو مرسله فاذا ارسله فقد أمسك عليه واذا المرسله لم يسلك عليه كذا قال ولا يخفى بعده ايضا ومصادمته لساق الحديث وقد قال الجمهور ان معنى قوله أمسكن عليكم صدد لكم وقد جعل الشارع كلمة منه علامة على أنه أمسك لنفسه لا لصاحبه فلا يعدل عن ذلك وقد وقع في رواية لابن أبي شيبة ان شرب من جمعة فلاتا كل فانه لم يعلم ماعلته وفي هذا الاشارة الى أنه اذا شرع في أكله دل على أنه ليس يعلم التعليم المشروط وسلكت بعض المالكية الترجيح فقال هذه اللفظة كرها الشعبي ولم يذكرها همام وعارضها حديث أي نعلية وهذا ترجيح مردود لما تقدم وتمسك بعضهم بالاجماع على جواز أكله اذا أخذه الكلب بنفسه وهم بأكله فادرك قبل أن يأكل قال فلو كان أكله منه دالا هي أنه أمسك على نفسه لكان تناوله فيه وشروعه في أكله كذلك ولكن يشترط أن يقف الصائد حتى يتطهر هل يأكل أولا والله أعلم وفيه اباحة الاصطيد لا لتفاد بالصيد للكل والبسح وكذا اللهو بشرط قصد التذكية والاتفاع وذكره مالك وخالفه الجمهور قال الليث لا أعلم حقا أشبهه بماطل منه فلو لم يقصد الاتفاع به حرم لانه من الفساد في الارض بالتلاف نفس عبثا وينقدح أن يقال يساح فان لازمه أو أكثر منه كراهه لا قد يشغله عن بعض الواجبات وكثير من المندوبات وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس رقص من سكن البادية جفا من اتبع الصيد غفل وله شاهد عن أبي هريرة عند الترمذي ايضا وآخر عند الدارقطني في الافراد من حديث البراء بن عازب وقال تفرد به شريك وفيه جواز اقتناء الكلب المعلم للصيد وسأى في الحديث من اقضى كلبا واستدل به على جواز بيع كلب الصيد للاضافة في قوله كلبك وأجاب من منع بأنها اضافة اختصاص واستدل به على طهارة سور كلب الصيد دون غيره من الكلاب للاذن في الاكل من الموضع الذي أكل منه لم يذكر الفصل ولو كان واجبا لينة لانه وقت الحاجة الى البيان وقال بعض العلماء يعني عن بعض الكلب ولو كان نجسا لهذا الحديث وأجاب من قال بنجاسته بأن وجوب الفصل كان قد اشتهر عندهم وعلم فاستغنى عن ذكره وفيه نظر وقد يتقوى القول بالعقول لانه بشدة الجري يحفز ريقه فيؤثر من معه ما يخشى من اصابه لعابه موضع العض واستدل بقوله كل ما أمسك عليك بأنه لو أرسل كلبه على صيد فاصطاد غير محل للعموم الذي في قوله ما أمسك وهذا قول الجمهور وقال مالك لا يصح وهو رواية ابو يعقوب عن الشافعي (تنبيه) قال ابن الميريس في جميع ما ذكر من الآتي والا حديث تعرض للتسمية المترجم عليها الا آخر حديث عدى فكانه عنده بيان ما أجمته الأدلة من التسمية وعند الأصوليين خلاف في المجل اذا اقترنت به قرينة لفظية معينة هل يكون ذلك الدليل المجل معها أو اياها ههنا صفة انتهى وقوله الاحاديث بوجه أن في الباب عدة احاديث وليس كذلك لانه لم يذكر فيه الاحاديث عدى ثم ذكر فيه تفاسير ابن عباس فكانه عدة احاديث ويبحث في التسمية المذكورة في آخر حديث عدى مردود وليس ذلك مراد البصري وانما جرى على عادته في الاشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده وقد أورد البصري بعده بقليل من طريق ابن أبي السرح عن الشعبي بلفظ اذا أرسلت كلبك وصميت فكل ومن رواية بيان عن الشعبي اذا أرسلت كلابك المعلقة وذكر اسم الله



﴿باب صيد المراض﴾ وقال (٥٢٢) ابن عمر في المتولة بالبندقية ذكره سالم والقاسم ومجاهد

وابراهيم وعطاء والحسن  
وكره الحسن روى البندقية في  
القرى والامصار ولا يرى به  
باسفها سواء • حدثنا  
سليمان بن حرب حدثنا شعبة  
عن عبد الله بن أبي السفر  
عن الشعبي قال سمعت  
عدي بن حاتم رضى الله عنه  
قال سألت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن المراض  
فقال اذا أصبت بجده فكل  
فاذا أصاب بعرضه فقتل  
فانه وقيد فلا تأكل فقلت  
أرسل كلبي قال اذا أرسلت  
كلبك وصمت فكل فقلت  
فان أكل قال فلا تأكل فانه  
لم يمسك عليك انما أمسك  
على نفسه فقلت أرسل كلبي  
فأجبت معه كلباً آخر قال  
لا تأكل فانك انما صمت  
على كلبك ولم تسم على الآخر  
﴿باب ما أصاب المراض  
بعرضه﴾ • حدثنا قبيصة  
حدثنا سفيان عن منصور  
عن ابراهيم عن هشام بن  
الحارث عن عدي بن حاتم  
رضي الله عنه قال قلت  
يا رسول الله انا نرسل  
الكلاب المحللة قال كل  
ما أسكن عليك فقلت وان  
قتل قال وان قتل فقلت  
وان اتروى بالمراض قال كل  
ما نزل وما أصاب بعرضه

فكل فلما كان الاخذ بقيد المعلم متفقاً عليهم ان يذكر في الطريق الاولى كانت التسمية كذلك  
واقطع اعلم ﴿قوله﴾ **باب** صيد المراض تقدم تفسيره في الذي قبله ﴿قوله﴾ وقال  
ابن عمر في المتولة بالبندقية ذكره سالم والقاسم ومجاهد وابراهيم وعطاء والحسن  
أما اثر ابن عمر فوصله السبي من طريق أبي عامر العقدي عن زهير هو ابن محمد عن زيد بن أسلم عن  
ابن عمر أنه كان يقول للمتولة بالبندقية تلك الموقوفة أخرجه ابن أبي شيبة من طريق نافع عن ابن  
عمر أنه كان لا يأكل ما أصاب بالبندقية ولما كان في الموطن نافع روى طائرين يبحر فاصبهما  
فأما أحد هاتين فطرحه ابن عمر وأما ما هو ابن عبد الله بن عمر والقاسم وهو ابن محمد بن  
أبي بكر الصديق فأنشأ ابن أبي شيبة عن الثقف عن عبد الله بن عمر عنهما أنهما كانا يكرهان  
البندقية إلا ما دركته وكانه ولما كان في الموطن بلغه أن القاسم بن محمد كان يكره ما قتل  
بالمراض والبندقية وأما مجاهد فأنشأ ابن أبي شيبة من وجهين أنه كرهه زائد أحد هاتين كل  
الآن يذكي وأما ابراهيم وهو الضعيف فأنشأ ابن أبي شيبة من رواية الأعمش عنه لا تأكل  
ما أصبت بالبندقية إلا أن يذكي وأما عطاء فقال عبد الرزاق عن ابن جريج قال عطاء بن رستم  
صيد ابنة قد دركته كانه فكله ولا فلا تأكله وأما الحسن وهو البصري فقال ابن أبي شيبة  
حدثنا عبد الله بن عيسى عن هشام عن الحسن اذ رأى الرجل الصيد بالجلافة فلا تأكل الآن تدرك  
ذكاؤه والجلافة تضم الجيم وتشديد اللام وكسر الهاء بعدها فاف في البندقية القارسية  
والجبع جلاق ﴿قوله﴾ وكره الحسن روى البندقية في القرى والامصار ولا يرى به بأساً فها هو  
وصله ثم ذكر حديث عدي بن حاتم عن طريق عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي وقد تقدم  
شرحه مستوفى في الباب الذي قبله ﴿قوله﴾ **باب** ما أصاب المراض بعرضه ذكر فيه  
حديث عدي بن حاتم عن طريق همام بن الحارث عنه مختصراً وقد بينت ما فيه في الباب الاول  
﴿قوله﴾ **باب** صيد القوس القوس معروفة وهي مركبة وغير مركبة يطلق  
لفظ القوس أيضاً على الفم الذي يقي في أسفل الخلة ٢ وليس مرادها هنا ﴿قوله﴾ وقال الحسن  
وابراهيم اذا ضرب صيد افان منه بدأ ورجل لا تأكل الذي بان وكل سائر في رواية الكشمي  
ويأكل سائر أما اثر الحسن فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن قال في رجل ضرب  
صيداً فابان منه بدأ ورجل وهو حي ثم مات قال لا تأكله ولا تأكل ما بان منه الآن تضربه  
تقطع فيوت من سلخته فاذا كان كذلك فلما كله وقوله في الاصل سائر يعني باقيه وأما  
اثر ابراهيم فرواه من روايته لامن رأيه لكنه لم يتقبه فكانه رضى عنه وقال ابن أبي شيبة  
حدثنا أبو بكر بن عمار عن الأعمش عن ابراهيم عن علقمة قال اذا ضرب الرجل الصيد فبان  
منه عضو ترك ما سقط وأكل ما بقي قال ابن المنذر اختلفوا في هذه المسئلة فقال ابن عباس  
وعطاء لا يأكل العضو وذلك الصيد كله وقال عكرمة ان عداً جاعاً سقط العضو منه فلا  
تأكل العضو وذلك الصيد كله ان مات حياً تضربه فكله كله وبه قال الشافعي وقال لا فرق أن  
يقتطع قطعتين أو أقل اذا مات من تلك الضربة وعن الثوري وأبي حنيفة ان قطعه نصفين كلا  
أجعا وان قطع الثلث مما على الرأس فكذا ذلك وما على الجوز كل الثلثين مما على الرأس ولا يأكل

الثلث

﴿باب صيد القوس﴾ وقال الحسن وابراهيم اذا ضرب صيد افان منه بدأ ورجل  
هكذا يابض بأصده هكذا يابض في نسخة الضعفة

لا تأكل الذي بان وكل سائر

الثالث الذي يلي العجز **(قوله وقال ابراهيم)** هو التضيي (اذا ضربت عنقه أو وسطه) هو بفتح  
 المجرى وأما الوسط بالسكون فهو المكان **(قوله وقال الاعمش)** عن زيد استعصى على رجل من  
 آل عبد الله جار الخ **وصله** ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن الاعمش عن زيد بن وهب قال  
 سئل ابن مسعود عن رجل ضرب رجل جارا وحشي فقطعهما فقال دعوا ما سقط وذكروا ما بقي  
 وكلوهم فبسطنا منه نسخة زيد والله ابن وهب التابعي الكبير وأن عبد الله هو ابن مسعود وأن  
 الجمار كان جارا وحشي وأما الرجل الذي من آل ابن مسعود فلم أعرف اسمه وقد رد ابن التين في  
 شرحه النظر هل هو جارا وحشي أو أهلي وشرع في حكاية الخلاف عن المالكية في الجمار الأهلي  
 ومطابقة هذه الآثار لحديث الباب من جهة اشتراط الذكورة قوله فأدر كذا كاه فكل فإن  
 مفهومه أن الصيدا إذا مات بالصدعة من قبل أن يدر كذا كاه لا يؤكل قال ابن بطال أجمعوا على  
 أن السهم إذا أصاب الصيد فجرحه جازأ كاه ولو لم يدر هل مات بالجرح أو من سقوطه في الهواء  
 أو من وقوعه على الأرض وأجمعوا على أنه لو وقع على جبل مثلاً فتردى منه مات لا يؤكل وإن  
 السهم إذا لم يتفقد قاتله لا يؤكل إلا إذا أدرك كذا كاه وقال ابن التين إذا قطع من الصيد مالا  
 يتوهم حياته بعده فكاهة أنفذه تلك الضربة فقامت مقام الذكورة وهذا مشهور بنذهب مالك  
 وغيره **(قوله)** حدثنا عبد الله بن يزيد هو القرني وحسوة هو ابن شريح **(قوله)** عن أبي نعلبة  
 الخشني بضم الخاء وفهم الشين المجعنين ثم من نسبة إلى بني خشين بطن من الغريرين وبرة بن ثعلب  
 بفتح المثناة وسكون المجهة وكسر اللام بعدها موحدة ابن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاة  
**(قوله)** قلت يا بني الله أنا بارض قوم أهل كلاب يعني بالشام وكان جاعف من قبائل العرب قد سكتوا  
 الشام وتصرعوا منهم أهل ضان وتوخوا وجرأ ويطون من قضاة منهم بنو خشين آل إلى نعلبة  
 واختلف في اسم أبي نعلبة ف قيل جرهم وهو قول الأكثر وقيل جرهم وقيل ناشب وقيل جرهم  
 وهو كالا ولكن بغير اشباع وقيل جرهم وهو كالا ولكن بزيادة هاء وقيل غرثوق وقيل ناشر  
 وقيل لاشر وقيل لاشن وقيل لاشنوم واختلف في اسم أبيه ف قيل جرهم وقيل ناشب  
 وقيل ناشب بجملة وقيل بجملة وقيل ناشر وقيل لاشن وقيل لاشنوم وقيل لاشنوم  
 وقيل لاشنوم وقيل لاشنوم وقيل لاشنوم وقيل لاشنوم وقيل لاشنوم وقيل لاشنوم  
 بالتركيب أقوال كثيرة جدا وكان أسلافه قبل خير وشهد بجه الرضوان وتوجه إلى قومه  
 فاسلموا له أخ يقال له عمرو وأسلم أيضا **(قوله)** في آيتهم جمع أبا والاولى جمع آيتهم وقيل هو الجواب  
 عنه فان وجدتم غيرهما فلا تأكلوا منهم وان لم تجدوا فاعملوا بها وكذا ما فيها فتدبر هذا الأمر من  
 رأي أن استعمال آية أهل الكتاب تتوقف على الفصل لكثرة استعمالهم النجاسة ومنهم من  
 يتدين بملاسة قال ابن دقيق العيد وقد اختلف الفقهاء في ذلك بما على تعارض الأصل والغالب  
 واحتج من قال بمعدل عليه هذا الحديث بأن الظن المستفاد من الغالب راجح على الظن المستفاد  
 من الأصل وأجاب من قال بأن الحكم للأصل حتى يتحقق النجاسة بمجوابين أحدهما أن الأمر  
 بالفصل محمول على الاستصحاب احتسابا لجهلهم وبين ما دل على الفصل بالأصل والثاني أن المراد  
 بجهدي أي نعلبة حال من يتحقق النجاسة فيه ويؤيد ذلك الجوس لأن وأنهم نجسة لكونهم  
 لا تحل فيناهم وقال النووي المراد بالآية في حديث أبي نعلبة آية من يطعم فيها لحم الخنزير

وقال ابراهيم اذا ضربت  
 عنقه أو وسطه فكله وقال  
 الاعمش عن زيد استعصى  
 على رجل من آل عبد الله  
 جازفا هم أن يضربوه  
 حيث يسر دعوا ما سقط  
 منه وكلوهم حدثنا عبد الله  
 ابن يزيد حدثنا حشوة قال  
 أخبرني ربيعة بن يزيد العمري  
 عن أبي ادريس عن أبي  
 نعلبة الخشني قال قلت  
 يا بني الله أنا بارض قوم أهل  
 كلاب أفأكل في آيتهم

ويشرحها الخمر كما وقع التصريح به في رواية أبي داود وأما الجواب أهل الكتاب وهم يبطون في قدرهم الخنزير ويشربون في آنيةهم الخمر فقال قد كره الجواب وأما الفقهاء فإحداهم مطلق آية الكفار التي ليست مستعملة في النجاسة فإنه يجوز استعمالها ولو لم تغسل عندهم وإن كان الأولى الفصل للتشريع من الخلاف لا للثبوت الكراهة في ذلك ويجعل أن يكون استعمالها بلا غسل مكروها بناء على الجواب الأول وهو الظاهر من الحديث وأن استعمالها مع الغسل رخصة إذا وجد غيرها فإن لم يجد جاز بلا كراهة للشيء عن الأكل فيها مطلقا وتعلق الأذن على عدم غيرها مع غسلها وتمسك بهذا بعض المالكية لقولهم أنه يتعين كسراية الخمر على كل حال بناء على أنها لا تظهر بالغسل واستدل بالتفصيل المذكور لأن الغسل لو كان مطهرا لهما لما كان للتفصيل معنى وتعقب بأنه لم ينص في كون العين تيمية بقية بحيث لا تظهر أصلا بل يحتمل أن يكون التفصيل للاخذ بالآتي فإن الآلة التي يطبخ فيه الخنزير يستقدر ولو غسل كما يكره الشرب في المجوعة ولو غسل استقدرا ومشي ابن حزم على طاهرته فقال لا يجوز استعمال آية أهل الكتاب الأشرطين أحدهما أن لا يجد غيرها والثاني غسلها وأوجب بها تقدم من أن أمره بالغسل عند فقد غيرها دال على طهارتها بالغسل والامر باجتنابها عند وجود غيرها للمبالغة في التقيص عنها كما في حديث سلمة الآتي بعن الأمر بكسر القدر والقي طخت فيه الميتة فقال رجل أو تغسلها فقال أو ذاك فأمره بالكسر للمبالغة في التقيص عنها ثم أذن في الفصل ترخيصا فكذلك يقبه هذا وأما والله أعلم (قوله) وبارض صيدا أصيد بقوسي (قوله) فقال في جوابه وما صدت بقوسك وذكر اسم الله فكل غنائه من أوجب التسمية على الصيد وعلى الذبيحة وقد تقدمت مباحث في الحديث الذي قبله وكذا تقدمت مباحث السؤال الثالث وهو الصيد بالكب وقوله فكل وقع مفسرا في رواية أبي داود ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعريا يقال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله إن لي كلابا مكتبة الحديث وفيه واقفي في قوسي قال كل ما ردت عليك فوسدك يكافؤك حتى قال وإن تغيب عنى قال وإن تغيب عنك ما لم يصل أو يجف فيه أثر غير سهمك وقوله تصل بصاد مهمله مكسورة ولا م تغلبه أي تنين وسأقي مباحث هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب في باب الصيد إذا غاب يومين أو ثلاثة وفي الحديث من القوائد جمع المسائل وأرادها دفعة واحدة وتفصيل الجواب عنها واحد وهو واحدة بلفظ أما ما في (قوله) ما

وإرض صيدا أصيد بقوسي ويكفي الذي ليس يعلم ويكفي المعلم في اصطلي في قال أما ما ذكرت من أهل الكتاب فإن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها وإن لم تجدوا فاعسوها واكلوا فيها وما صدت بقوسك فذكر اسم الله فكل غنائه من أوجب التسمية على الصيد وعلى الذبيحة وقد تقدمت مباحث في الحديث الذي قبله وكذا تقدمت مباحث السؤال الثالث وهو الصيد بالكب وقوله فكل وقع مفسرا في رواية أبي داود ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعريا يقال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله إن لي كلابا مكتبة الحديث وفيه واقفي في قوسي قال كل ما ردت عليك فوسدك يكافؤك حتى قال وإن تغيب عنى قال وإن تغيب عنك ما لم يصل أو يجف فيه أثر غير سهمك وقوله تصل بصاد مهمله مكسورة ولا م تغلبه أي تنين وسأقي مباحث هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب في باب الصيد إذا غاب يومين أو ثلاثة وفي الحديث من القوائد جمع المسائل وأرادها دفعة واحدة وتفصيل الجواب عنها واحد وهو واحدة بلفظ أما ما في (قوله) ما

انخلف والبنقة) أما انخلف فبأني تفسر في الباب وأما البنقة فمعرفة تشد من طين وتيس فبري بها وقد تقدمت أشياء تتعلق في باب صيد المراض (قوله) حدثني يوسف ابن راشد) وهو يوسف بن موسى بن راشد بن بلال القطان الرازي نزيل بغداد أذنبه الضاري إلى جده وفي طبقته يوسف بن موسى التستري نزيل الري فلعل الضاري كان يخشى أن يلتبس به (قوله) واللفظ ليزيد) قلت قد أخرج أحمد الحديث عن وكيع مقتصر على المتن دون القصة وأخرج الأصبغ عن من رواية يحيى القطان وكيع كلاهما عن كهمس مرقونا وقال إن السباق ليحيى والمعنى واحد (قوله) أنه رأى رجلا) لم أقص على سمعه ووقع في رواية مسلم من رواية معاذ بن معاذ عن كهمس رأى رجلا من أصحابه وله من رواية تسعدين بن جبير عن عبد الله بن مغفل أنه قرب لعبد الله بن مغفل (قوله) يخطف) بخا مسجعة وآخره فأنى يرى

نهي عن الخلف أو كان يكره الخلف وقال أنه لا يصديه صد ولا ينكأ به حد وثق لكنها قد تكسر السن وتفق العين ثم رأه بعد ذلك يخلف فقال له أحد ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الخلف أو كره الخلف وأنت تخلف لا كذا كذا وكذا (باب من اقتنى كلبا ليس بكنب عبدا وماشية) حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا ليس بكنب ماشية أو ضاربة تقهر كل يوم من غيره إرطان **حدثنا** المكي ابن إبراهيم أخبرنا حفظة ابن أبي سفيان قال سمعت سالميا يقول سمعت عبد الله ابن عمر يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلبا لا كلبا ضاريا لصدا أو كلب ماشية فإنه يقتص من أجرة كل يوم قيراطان **حدثنا** عبد الله ابن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلبا لا كلب ماشية أو ضاريا يقتص من عمله كل يوم قيراطان

بجصاصه أو نواتين سبائيه أو بين الإبهام والسبابة أو على ظاهر الوسطى وباطن الإبهام وقال ابن فارس خذفت الحصادة ريمها بين أصبعك وقيل في حصى الخلف أن يجعل الحصادتين السبابة من العني والإبهام من اليسرى ثم يقصفها بالسبابة من العين وقال ابن سيده خلف الشيء يخلف فارسي وخص بعضهم به الحصى قال والخدفة التي وضع فيها الحجر ويرى بها الطير ويطلق على القلاع أيضا قاله في الصحاح **(قوله)** نهى عن الخلف أو كان يكره الخلف في رواية أحمد عن وكيع نهى عن الخلف ولم يشك وأخرجه عن محمد بن جعفر عن كهيم بالشك وبين أن الشك من كهيم **(قوله)** أنه لا يصديه صيد قال المهلب أباح الله الصيد على صفة فقال تالله أيدبكم وربما حكم وليس الرمي بالبندقية ونحوها من ذلك وانما هو وقيد وأطلق الشارع أن الخلف لا يصديه لأنه ليس من الجهازان وقد اتفق العلماء الأئمة أن شتمهم على خصم كل ما قلته البندقية وأجرانته وانما كان كذلك لأنه يقتل الصيد بقرواسه لا بجده **(قوله)** ولا ينكأ به صيد قال عياض الرواية بفتح الكاف وهو موزون في آخره وهي لغة والانهير بكسر الكاف وبغيره في شرح مسلم لا ينكأ بفتح الكاف وهو موزون في آخره وهي لغة والانهير بكسر الكاف وسكون القاف وهو أوجه لأن الموزون انما هو من نكأت القرح فليس هذا موضع فأنه من النكابة لكن قال في العين نكأت لغة في نكبت فعلى هذا توجه هذه الرواية قال ومعناها المبالغة في الأذى وقال ابن سيده نكأ العدو نكابة أصاب منه ثم قال نكأت العدو أنكأهم لغني نكبتهم فظهر أن الرواية تصح المعنى ولا معنى لقطعها وأغرب ابن السني فلم يصرح على الرواية التي بالهزم أصلا بل شرع على التي بكسر الكاف وبغيره ثم قال ونكأت القرحة المزمز **(قوله)** ولكنها قد تكسر السن أي الرمية وأطلق السن فيعمل من الرمي وغيره من أذى وغيره **(قوله)** لا تملك كذا وكذا في رواية معاذ بن محمد بن جعفر لا تملك كذا وكذا وكذا وكذا بالنصب والتنوين كذا وكذا أيهم الزمان ووقع في رواية سعيد بن جبيرة عن مسلم لا تملك أبدا وفي الحديث جواز هجران من خالف السنة وتزل كلامه ولا يدخل ذلك في النهي عن الجبر فوق ثلاث فإنه يتعلق بهير لفظ نفسه ومسايق بسط ذلك في كتاب الأدب وفيه تغيير المتكروم عن الرمي بالبندقية لأنه إذا نفي الشارع أنه لا يصديه فلا معنى للرمي به بل فيه تعريض للصوان بالتلف لغريمه ماله وقد ورد النهي عن ذلك ثم قد قيل ذلك كاتمة ما روي بالبندقية فيصير كلهم من ثم اختلف في جواز فصرح بجلي في النسخات بتمتع به أقتى ابن عبد السلام وجزم التووي بجملة لأنه طريق إلى الاستطاد والتحقيق التفصيل فإن كان الأغلب من حال الرمي ما ذكر في الحديث امتنع وإن كان عكسه جاز ولا سيما أن كان الرمي مما لا يصل إليه الرمي إلا بالذات ثم لا يقتله غالب وقد تقدم قبل بابين من هذا الباب قول الحسن في كراهية رمي البندقية في القرى والأصهار ومفهومه أنه لا يكره في القلاع جعل مدارا للنهي على خشية ادخال الضرر على أحد من الناس والله أعلم **(قوله)** ما من اقتنى كلبا ليس بكنب عبدا وماشية يقال اقتنى الشيء إذا اعتقه **للإخبار** ذكره حديث ابن عمر في ذلك من ثلاثة طرق عنه ووقع في الرواية الأولى ليس بكنب ماشية أو ضاربة وفي الثانية الأكلبا ضاريا لصدا أو كلب ماشية وفي الثالثة الأكلب ماشية أو ضاريا فالرواية الثانية تفسر الأولى والثالثة فالأولى الاستعارة على أن

ضار باضافة الجماعة الضار بن أصحاب الكلاب المعنادة الضارية على الصيد يقال ضار على  
 الصيد ضارة أى تعود ذلك واسقر عليه وضار الكلب وأضره صاحبه أى عودى أو غراه  
 بالصيد والجمع ووار واما التناسب اللفظ ما شبهتمثل لادريت ولا تليت والاصل تسكوت  
 والرواية الثالثة فيها حذف تقديره أو كلبا ضاريا ووقع فى الرواية الثانية فى غير رواية أبى  
 ذر والكلب ضارى بالاضافة وهو من اضافة الموصوف الى صفته أو لفظ ضارى حقيقة للرجل  
 الصائد أى الاكلب رجل معناده للصيد وثبت اليه فى الاسم المنقوص مع حذف الالف واللام  
 منه لفة وقد أورد المصنف حديث الباب من حديث أبى هريرة فى المزارعة وفى يده الخلق  
 وأورد فيهما أيضا من حديث سفيان بن أبى زهره وتقدم شرح المتن مستوفى فى كتاب المزارعة  
 وفيه انتبيه على زيادة أبى هريرة وسفيان بن أبى زهره فى الحديث أو كلب زرع وفى لفظ حوث  
 وكذا وقعت الزيادة فى حديث عبد الله بن مفضل عند الترمذى **(قوله باب إذا**  
**أكل الكلب)** ذكر فيه حديث عدى بن حاتم بن رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه وقد تقدم  
 شرحه مستوفى فى الباب الاول **(قوله وقوله تعالى يسألونك ماذا أحل لهم الآية مكين**  
**الكواكب)** فى رواية الكشيئى الصواب وجعها فى نسخة الصغاني وهو مصحح حذف تقديره  
 الكلاب الصواب أو الكواكب وقوله مكين أى مؤيدىن أو معودين قيل وليس هو تفصيل من  
 الكلب الحيوان المعروف وإنما هو من الكلب بفتح اللام وهو الحرس ثم هو راجع الى الاول  
 لانه أصل قبل ما طبع عليه من شدة الحرس ولأن الصداغ غالبا أنما يكون الكلاب بن علم الصيد  
 من غيرها كان فى معناها وقال أبو عبيدة فى قوله مكين أى أصحاب كلاب وقال الراغب  
 الكلاب والمكلب الذى يعلم الكلاب **(قوله اجترحوها اكسبوا)** هو تفسير أبى عبيدة وليس  
 هذه الآية فى هذا الموضع وإنما ذكرها استطراد البان أن الاجتراح يطلق على الاكساب وان  
 المراد بالمكبين المعلمين وهو وان كان أصل الملة الكلاب لكن ليس الكلب شرطا فيصح  
 الصيد بغير الكلب من أنواع الجوارح ولفظ أى عبادة وما علمت من الجوارح أى الصوائد  
 ويقال فلان جارحة أهله أى كلهم وفى رواية أخرى ومن يجترح أى يكتسب وفى رواية  
 أخرى الذين اجترحوها السيأت اكسبوا **(تنبيه)** اعترض بعض الشراح على قوله  
 الكواكب والجوارح فانه قال فى تفسيره ما فى الهواك ما تقدم ذكره فآزمه التناقض وليس كما  
 قال بل الذى هذا على الاصل فى جمع المؤنث **(قوله وقال ابن عباس ان كل الكلب فقد أفسده**  
**انما أسكت على نفسه والله يقول تعلمونن مما علمكم الله فتضرب وتعلم حتى تتروك)** واصله سعيد بن  
 منصور تحتصر من طريق عروب بن دينار عن ابن عباس قال إذا أكل الكلب فلانا كل فأنما  
 أسكت على نفسه وأخرج أيضا من طريق معيد بن جبير عن ابن عباس قال إذا أرسلت كلبك المعلم  
 فعصيت فأكل فلانا كل وإذا أكل قبل أن يأتى صاحبه فليس بعالم لقول الله عز وجل مكين  
 تعلمونن مما علمكم الله ونفى اذا فعل ذلك أن يضرب حتى يدع ذلك الخلق فعرف بهذا المراد  
 بقوله حتى تتروك أى تتروك خلقه فى الشره وترون على الصبر عن تناول الصيد حتى يحصى صاحبه  
**(قوله وكرهه ابن عمر)** واصله ابن أبى شيبة عن طريق مجاهد عن ابن عمر قال إذا أكل الكلب من  
 صيده فانه ليس يعلم وأخرج من وجه آخر عن ابن عمر الرخصة فيه وكذا أخرج سعيد بن

**(باب إذا أكل الكلب**  
 وقوله تعالى يسألونك ماذا  
 أحل لهم الآية) مكين  
 الكواكب اجترحوها  
 اكسبوا تعلموننن مما  
 علمكم الله فكلوا مما أمكن  
 عليكم الى قوله سريع  
 الحساب وقال ابن عباس ان  
 أكل الكلب فقد أفسده  
 انما أسكت على نفسه والله  
 يقول تعلمونن مما علمكم  
 الله فتضرب وتعلم حتى تتروك  
 وكرهه ابن عمر

وقال عطاء ان شرب الدم ولم

ياكل فكل - حدثنا قتيبة

ابن سعيد حدثنا محمد بن فضال

عن يثبان عن الشعبي عن

عدي بن حاتم قال سالت

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قلت يا قوم تصدقوا

الكلاب قال اذا ارسلت

كلابك المعلقة وذكري اسم

الله فكل مما أسكن عليك

وان قتلن الآن يا كل

الكلاب فافأخاف أن يكون

انما أسكن على نفسه وان

خالطها كلاب من غيرهما

فلاتأكل - (باب الصدأ اذا

غاب عنه يومين أو ثلاثة) -

حدثنا موسى بن اسعيل

حدثنا ثابت بن زيد حدثنا

عاصم عن الشعبي عن

عدي بن حاتم رضى الله عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال اذا ارسلت كلابك

وسمت فأسكن وقل فكل

وان أكل فلاتأكل فانما

أسكن على نفسه واذا خالط

كلابا لم يذكر اسم الله عليها

فأسكن فقتلن فلاتأكل

فانك لاتدرى أيها قاتل وان

رمت الصد فوجده بعد

يوم أو يومين ليس به الا أثر

سهمك فكل وان وقع في

المخاطلات كل - وقال عبد

الاعلى هـن داود عن عامر

عن عدي أنه قال النبي صلى

الله عليه وسلم يرى الصد

فقتل أثره اليومين والثلاثة

تيممه ميتا وفيه سهمه قال

يا كل ان شاء

منصور وعبد الرزاق (قوله وقال عطاء ان شرب الدم ولم ياكل فكل) وهذا بن أي شيعة من طريق ابن جريج عنه بلفظ ان اكل فلاتأكل وان شرب فلا وتقدمت مباحث هذه المسئلة في الباب الاول (قوله باب الصد اذا غاب عنه يومين أو ثلاثة) أي عن الصاد (قوله ثابت بن زيد) هو أبو زيد البصري الاحول وسكن الكلابا أي ما قبل فيه ثابت بن زيد قال والاول اصح (قلت) زيد كنيته لاسم أبيه وشيعة عاصم هو ابن سليمان الاحول وقد زاد عن الشعبي في حديث على قصة السهم (قوله وان رمت الصد فوجده بعد يوم أو يومين ليس به الا أثر سهمك فكل) ومفهومه أنه ان وجد فيه أثر غير سهمه لا يأكل وهو نظير ما تقدم في الكلب من التفصيل فيما اذا خالط الكلب الذي أرسله الصاد كلب آخر لكن التفصيل في مسئلة الكلب فيما اذا شارك الكلب في قتله كلب آخر وهذا الاثر الذي وجد فيه من غير سهم الرأي أهم من أن يكون أثر سهمه ام آخر أو غير ذلك من الاسباب القاتلة فلا يحمل كله مع التردد وقد جاءت فيه زيادة من رواية سعد بن جبير عن عدي بن حاتم عند الترمذي والنسائي والطحاوي بلفظ اذا وجدت سهمك فيه ولم تجد به أثر سهمك وحملت أن سهمك قتله فكل منه قال الرازي يؤخذ منه أنه لو جرحه ثم غاب ثم جف جرحه لم يقتله لانه لا يحمل وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر وقال النووي الحل اصح دليلا وسكن البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه قال في قول ابن عباس كل ما أصيب ودع ما أصيبت معنى ما أصيبت ما قتله الكلب وانما ترأموها ما أصيبت ما أصيبت عنك مقتله قال وهذا لا يجوز فتدري خبرا لأن تكون حاصن النبي صلى الله عليه وسلم فيمنع فيسقط كل شيء خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقوم به امرأ ولا قاس قال البيهقي وقد ثبت الظاهر في حديث الباب فنبهني أن يكون هو قول الشافعي (قوله وان وقع في المخاطلات تأكل) يؤخذ سبب منع كلهم من الذي قبله لانه لا يثبت في التردد هل قتله السهم أو الفرق في الماخاطلة فيحقق أن السهم أصابه فقاتل فيقع في الملة الا بعد أن قتله السهم فهذا يحمل أكله قال النووي في شرح مسلم اذا وجد الصيد في الماخاطرة فاحرم بالاتفاق اه وقد صرح الرازي بان محله ما لم يقتله الصيد تلك الجراحة التي حرك المذبوح فان انتهى اليها بقطع الحلقوم مثلا فقد غت تركاه ويؤيده قوله في رواية مسلم فانك لاتدرى الماخاطلة وسهمك فدل على أنه اذا حمل أن سهمه هو الذي قتله أنه يحمل (قوله وقال عبد الاعلى) يعني ابن عبد الاعلى السامي بالمهمله البصري وداود هو ابن أي هندو عامر هو الشعبي وهذا التعليق وصله أبو داود وعن الحسين بن معاذ عن عبد الاعلى به (قوله فيقتل) بهاء منمنة ثم كاف أي يتبع فقاره حتى يتمكن منه وعلى هذه الرواية اقصر ابن بطال وفي رواية الشكيني فيقتل أي يتبع وكذلك مسلم والاصملي وفي رواية فيقتلوا وهي أوجه (قوله اليومين والثلاثة) فيه زيادة على رواية عاصم بن سليمان بعد يوم أو يومين ووقع في رواية سعيد بن جبير فيغيب عنه الملة والبلتين ووقع عند مسلم في حديث أبي علي بن سند في معاه وبن صالح اذا رمت سهمك فقتل عنك فأتركه فكل ما لم يبتن وفي لفظ في الذي يدركه الصد بعد ثلاث كماله ما لم يبتن ونحوه عند أبي داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كما تقدم التسمية عليه قرىح جعل القاه أن يبتن الصد فلو وجده مثلا بعد ثلاث ولم يبتن حل وان وجده بعد ثمانية أو ثلث فلا هذا ظاهر الحديث وأجاب النووي

(باب إذا وجتمع الصيد كلها آخر) • حدثنا آدم حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السرح عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله إنني أرسل كلبي وأمرني فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أرسلت كلبك وصوت فأخذ فقتل فما كل فلا تأكل فأنا أمسك على نفسه قلت إنني أرسل كلبي أجدعه كلها آخر لا أدري أيها أخذ فقال لا تأكل فأنا لمست على كلبك ولم تسم على غيره وسألت عن صيد المعراض فقال إذا أصبت بجمده فكل وإذا أصبت بعرضه فقتل فإنه وقيد فلا تأكل • (باب ما جازي التسديد) • حدثني محمد أخبرني ابن فضيل عن بيان عن عامر عن هدي بن حاتم رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أنا قوم تصيد بهذه الكلاب فقال إذا أرسلت كلابك المعلمة وكذرت اسم الله فكل مما أسكن عليك الآن يأكل الكلب فلا تأكل قال أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه وإن خالطها كلبين غيرهما فلا تأكل • حدثنا أبو عامر عن حمزة بن شريح وحدثني أحمد (٥٢٨) بن أبي رباح حدثنا مسلم بن سليمان عن ابن المبارك عن حمزة بن شريح قال سمعت

كل وما صدت بكليك العلم فاذا ذكر اسم الله ثم كل وما صدت بكليك النبي ليس بعد  
 • حدثنا اسد حدثنا يحيى عن شعبه قال حدثني هشام بن زيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال  
 أنفعا أنزاجا للظهران فسجوا عليها حتى لغوا فصدت عليها حتى أخذتها فجئت بها إلى أبي طلحة فبعث إلى النبي صلى الله  
 عليه وسلم يوركيها وأخذها فبقية • حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أنفع مولى أبي  
 قتادة عن أبي قتادة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحابه محمد بن  
 وهو غير محرم فرأى حمارا وحشيا فاستوى على فرسه ثم سأل أصحابه أن يناووا لوسوطا فأوافوا فأسألهم رجحوا فأواخذة ثم شد  
 على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بعضهم فلما أدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله  
 عن ذلك فقال إنما هي طعمة أطعمكموها الله • حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة  
 مثله أنه قال هل معكم من جهنم

باب التصديع الجبال) حديثنا يحيى بن سليمان الجعفي قال حدثني ابن وهب (٥٢٩) أخبرنا عمرو بن أمية الضمردى عن نافع

مولي أبي قتادة وأبي صالح مولى

التوأمة سمعت أبا قتادة قال

كنت مع النبي صلى الله عليه

وسلم في يمين مكة والمدينة

وهم يحرمون وأنا رجل حل

على فرسي وكنت رفعا على

الجبال فينا أنا على ذلك إذ

رأيت الناس متشوقين لنبي

فذهبت أنظر فإذا هو جار

وحش فقلت لهم ما هذا

قالوا لنرى قلت هو جار

وحش فقالوا هو ماري

وكتبت نيت سوطي فقلت

لهم ناولوني سوطي فقالوا

لا فينك عليه فنزلت

فأخذته ثم ضربت في أثره

فلم يكن إلا ذلك حتى عقربه

فأبى إليهم فقلت لهم

قوموا فاحتلوا فالوا لا تخشوا

فخطته حتى جثمت به فبأى

بعضهم وأكل بعضهم

فقلت أنا أشتوق لكم

النبي صلى الله عليه وسلم

فأدركته فحدثته الحديث

فقال لي أئني معكم شيئا

فقلت نعم فقال كلوا فهو طعم

أطعمكموه الله (باب

قول الله تعالى أحل لكم

صيد البحر وطعامه ما عا

لصكم) وقال عمر صيده

ما اصطيد وطعامه ما ربي به

وقال أبو بكر الطائي حلال

وقال ابن عباس طعامه

ممنه إلا ما ذكرت منها

بعد اللام أي تعبوا وزهوا بمعناه ثبت بلفظ تعبوا في رواية الكشميهني وقوله يوركها كذا  
لأن كثير الأقدام للكشميهني يوركها بالثنية (الاربع حديث أبي قتادة في قصة الجار الوحشي  
وتقدم شرحهما مستوفى في كتاب الحج) (قوله يا) التصديع الجبال) هو بالجيم  
جمع جبل التصريك وأورد فيه حديث أبي قتادة في قصة الجار الوحشي لقوله فيه كنت رفعا على  
الجبال وهو تشديد القاف مهموز أي كثير الصعود عليها (قوله أخبرنا عمرو) هو ابن الحرث  
المصري وأبو النضر هو المدني واسمه سالم (قوله وأبي صالح) هو مولى التوأمة متواضعا نهبان ليس له  
في البخاري إلا هذا الحديث وقوله نافع مولى أبي قتادة غفل الداودي فظن أن أبا صالح هذا هو  
ولم يصح مولى التوأمة فقال أنه قدير بما ترقفنا أخذ عنه فديع لشل ابن أبي ذئب وعمر بن  
الحرث فهو صحيح وذكر أبو علي الجبائي أن أبا أحمد كتب على حاشية نسخة مقابل وأبي صالح  
هذا خطأ يعني أن الصواب نافع وأبي صالح قال وليس هو كائن فان الحديث محفوظ لنهبان  
لأنه صالح وقده على ذلك عبد الغني بن سعيد الحافظ فاستل عن روى هذا الحديث فقال  
عن صالح مولى التوأمة فقال هذا خطأ إنما هو نافع وأبي صالح وهو الدصالح ولم يأت عنه غير  
هذا الحديث فلذلك غلطه والتوأمة ضبطت في بعض النسخ بضم التاء بحكاية بعض عن  
المحدثين قال والصواب بفتح أوله قال ومنهم من ينقل حركة الهمزة فتحها الواو وحكى ابن التين  
التوأمة وزن الحطمة ولعل هذه اللفظة أصل ما سكت عن المحدثين وقوله رفعا على الجبال في رواية  
أبي صالح دون نافع مولى أبي قتادة قال ابن التين بهذه الترجمة على جواز تركيب المشاغل  
له غرض لنفسه وأدبائه إذا كان الغرض مباحا وأن التصديق الجبال كهو في السهل وإن اجراء  
الخط في الوعر ما زال حاجه وليس هو من تعذيب الحيوان (قوله يا) قول الله  
تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم) كذا التنقيص واقتصر لما قون على أحل لكم صيد  
البحر (قوله وقال عمر) هو ابن الخطاب (صدمما اصطيد وطعامه ما ربي به) وصله المصنف في  
التاريخ وعبد بن جهم من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال لما قدمت البصرة  
سألت أهلها عما ذكروا البحر فأمرتهم أن يأكلوه فلما قدمت على عمر فذكر قصة قال فقال عمر قال  
الله عز وجل في كتابه أحل لكم صيد البحر وطعامه فصدمه ما صيد وطعامه ما ذكرت في (قوله وقال  
أبو بكر) هو الصديق (الطائي حلال) وصله أبو بكر بن أبي شيبة والطائري والدارقطني من رواية  
عبد الملك بن أبي شير عن عكرمة عن ابن عباس قال أشبهه على أبي بكر أنه قال السمكة الطافية  
حلال زاد الطائري لمن أراد أكله وأخرج الدارقطني وكذا عبد بن جهم والطائري منها وفي  
بعضها أشبهه على أبي بكر أنه أكل السمك الطافي على الماء (الطائي بغير همز من طائري بفتح  
إذا علا الماء لم يرسب والدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس عن أبي بكر أن الله ذبح لكم ما في  
البحر فكلوه كذا في (قوله وقال ابن عباس طعامه ممنه إلا ما ذكرت منها) وصله الطائري  
من طريق أبي بكر بن حفص عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى أحل لكم صيد البحر  
وطعامه قال طعامه ميتته وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس وذكر صيد البحر  
لأن كل منه طافي ميتته إلا الجمح وهو لين وهو ميت حديث ابن عباس الماضي قبله (قوله  
والجزي لأنما كلة اليهود ونحن نأكله) وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الكريم الجعفي

والجزي لأنما كلة اليهود ونحن نأكله



عن عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن الجري فقال لا بأس به انما هو شيء كرهته اليهود وأخرجه  
ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري به وقال في روايته سألت ابن عباس عن الجري فقال لا بأس  
به انما كرهه اليهود ونحن تأكله وهذا على شرط الصريح وأخرج عن علي وطائفة نحوه والجري  
بفتح الجيم قال ابن التين وفي نسخة الكسر وهو ضبط الأصح وكسر الراء الثقيلة قال ويقال له  
أيضا الجريته وهو ما لا تشربه قال وقال ابن حبيب من الماشية كية أنا كرهه لانه يقال انهم  
المسوخ وقال الازهرى الجري نوع من السمك يشبه الحيات وقيل سمك لا تشربه ويقال له  
أيضا المرماهي والسورمته وقال الخطاي هو ضرب من السمك يشبه الحيات وقال غيره نوع  
عريض الوسط دقيق الطرفين (قوله) وقال شرح صاحب النبي صلى الله عليه وسلم كل شيء في  
الجري مذبح وقال عطاء أما الطبرقاري أن تذبحه وصله المصنف في التاريخ بن منده في المعرفة  
من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار الو إلى زيد أنهما سمعا شرحا لمصاحب النبي صلى الله  
عليه وسلم يقول كل شيء في الجري مذبح قال فذكر ذلك لعطاء فقال أما الطبرقاري أن تذبحه  
وأخرجه الدارقطني وأبو نعيم في العصابة صروفا عن حديث شرح والموقوف أصح وأخرجه  
ابن أبي عاصم في الأطعمة من طريق عمرو بن دينار رعت شيئا كبيرا يحلف بالله ما في الجري دابة  
الاقتضيهما الله لبني آدم وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن سرجس رفعه ان الله قد  
ذبح كل ما في البحر لي آدم وفي سنده ضعف والطبراني من حديث ابن عمر رفعه نحوه وسنده  
ضعيف أيضا وأخرج عبد الرزاق بسندين جدين عن عمر بن عثمان عن علي الحوت في كاه ٢ (تنبيه) \*  
سقط هذا التعليق من رواية أبي زيد وابن السكن والجرجاني ووقع في رواية الاصيلي وقال أبو  
شرح وهو وهم منه على ذلك أبو علي الجبائي وتبعه عياض وزاد هو شرح بن هاني أبو هاني  
كذا قال والصواب ما غيره وليس له في البخاري ذكر الا في هذا الموضع وشرح بن هاني لايه محبة  
وأما هو فله ادراك ولم ينته له جامع ولا لقاء وأما شرح المذكور فذكره البخاري في التاريخ وقال  
له محبة وكذا قال أبو اسام الرأزي وغيره (قوله) وقال ابن جريج قلت لعطاء صيد الانهار وقلات  
السليل أصيد بصره قال نعم ثم تلا هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملج اجاج ومن كل تأكلون  
لحاطريا) وصله عبد الرزاق في التفسير عن ابن جريج بهذا سواء وأخرجه الفاكهي في كتاب مكة  
من رواية عبد الحميد بن أبي داود عن ابن جريج أنهم من هذا وفيه وسألته عن حسان بركة الضري  
وهي بئر عظيمة في الحرم أتصاد قال نعم وسألته عن ابن الماسواشابه أصيد بصره أصيد بصره فقال  
حيث يكون أكره فهو صيد وقلات بكسر القاف وتخفيف اللام وآخره منانة ووقع في رواية  
الاصيلي مثلثة والصواب الاول جمع قلت بفتح أوله مثل بحر وبحار هو النقرة في الضفرة يستنقع  
فيها الماء (قوله) وركب الحسن على سرج من جلود كلاب الماس وقال الشعبي لو أن أهلي أكلوا  
الضفادع لأطعمتهم ولم يركب الحسن بالسلحفاة بأسا) أما قول الحسن الاول فقيل انه ابن علي وقيل  
البرصى ويؤيد الاول أنه وقع في رواية وركب الحسن عليه السلام وقوله على سرج من جلود  
أي متخذ من جلود كلاب الماء) وأما قول الشعبي فالضفادع جمع ضفدع بكسر أوله وبفتح الهمزة  
ويكسر هاء أيضا وحكي ذم أوله فتح الهمزة والضفادع يغفر عن لغته قال ابن التين لم يبين  
الشعبي هل تذكر أم لا ومذهب مالك أنها تؤكل بغيرة ذكيتها ومنهم من فصل بين مأكلا والماء وغيره

وقال شرح صاحب النبي  
صلى الله عليه وسلم كل شيء  
في الجري مذبح وقال عطاء  
أما الطبرقاري أن تذبحه  
وقال ابن جريج قلت لعطاء  
صيد الانهار وقلات السليل  
أصيد بصره قال نعم ثم تلا  
هذا عذب فرات سائغ شرابه  
وهذا ملج اجاج ومن كل  
تأكلون لحاطريا وركب  
الحسن على سرج من جلود  
كلاب الماس وقال الشعبي  
لو أن أهلي أكلوا الضفادع  
لأطعمتهم ولم يركب الحسن  
بالسلحفاة بأسا

وعن الحنفية ورواية عن الشافعي لآدم بن الحسن في السفطة فوصله ابن  
 أبي شيبة من طريق ابن طلاس عن أبيه أنه كان لا يرى بأكل السفطة بأساو من طريق مباركة  
 ابن فضالة عن الحسن قال لا بأس بها كلها والسفطة بضم المهملة وفتح اللام وسكون المهملة  
 بعدها فاء ثم ها هو يجوز بدل الها همزة حكاية ابن سيده وهي رواية عبدوس وحكي أيضا  
 في المحكم يسكون اللام وفتح الحاء وحكي أيضا السفطة كالزول لكن يكسر الفاء بعدها تحتانية  
 مفتوحة (قوله) وقال ابن عباس كل من صد البصر نصراني أو يهودي أو مجوسي قال الكرماني  
 كذا في النسخ القديمة وفي بعضها ما صاده قبل لفظ نصراني (قلت) وهذا التعليق وصله البيهقي  
 من طريق ممالك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال كل ما ألقى الصر وما صيد منه صاده  
 يهودي أو نصراني أو مجوسي قال ابن التميمي هو من صيد الصر لا يؤكل أن صاده غير هؤلاء  
 وهو كذلك عند قوم وأخر عن ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عطاء بن سعيد بن جبر وسند آخر عن  
 علي كراهية صيد المجوسي السمك (قوله) وقال أبو الدرداء في المري ذبح الخمر التينان والشمس  
 قال البضاوي ذبح بصيغة الفعل الماضي ونصبوا الخمر على أنه المفعول قال أبو يروي يسكون  
 الموحدة على الإضافة والخمر بالكسر أي تطهرها (قلت) والاول هو المشهور وهذا الأثر سقط  
 من رواية النسفي وقد وصله إبراهيم الحري في غريب الحديث من طريق أبي الزاهرية عن  
 جبرين فقهر عن أبي الدرداء أخذ كره سواء قال الحري هذا مري يعمل بالشام يؤخذ الخمر فيجعل  
 فيه الخمر والسهمك يوضع في الشمس فيقتبر عن طم الخمر وأخرج أبو بشر الدولابي في الكشي من  
 طريق نويس بن ميسرة عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه قال في مري التينان غيرته الشمس  
 ولابن أبي شيبة من طريق مكحول عن أبي الدرداء لا بأس بالمري ذبحته النار والمخ وهذا منقطع  
 وعنه أقصره غلطى ومن تبعه واعتزوا على جزم البضاوي به وما عثرنا على كلام الحري وهو  
 مراد البضاوي جزمنا وله طرق أخرى أخرجهما الطحاوي من طريق بشر بن عبيد الله عن أبي  
 إدريس الخولاني أن أبا الدرداء كان يأكل المري الذي يجعل فيه الخمر ويقول ذبحته الشمس  
 والمخ وأخرجه عبد الرزاق من طريق سعيد بن عبد العزيز عن عطية بن قيس قال مر رجل من  
 أصحاب أبي الدرداء خرف ذكروا في اختلافهم في المري فأتى أبا الدرداء فآله فقال ذبحت  
 خمرها الشمس والمخ والحيثان وروى عنه في جزمه إسحق بن القيس من طريق عطاء الخراساني قال  
 سئل أبو الدرداء عن أكل المري فقال ذبحت الشمس سكر الخمر فمن تأكل لا ترى به بأسا قال أبو  
 موسى في ذيل الغريب عبر عن قوة المخ والشمس وغلظت على الخمر وازالتهما طعنها ورائحتها  
 بالجميع وانما ذكر التينان دون الخمر لأن المقصود من ذلك يحصل بدونه ولم يرد أن التينان وحدها  
 هي التي خلقتها قال وكان أبو الدرداء ممن يقتضي يجوز تخليل الخمر فقال إن السمك بالآلة التي  
 أضفت إليه يغلب على ضراره الخمر يزيل شدتها والشمس تؤثر في تخليلها فتصير حلالا قال  
 وكان أهل الريف من الشام يهجنون المري بالخمر وجميعا يسمونه فيه أيضا السمك الذي يري بالمخ  
 والابزار مما يسمونه العنصا والقصد من المري هضم الطعام فيضفون إليه كل ثقف أو خفيف  
 ليند في جلافة العنصا واستدعاء الطعام بهرقته وكان أبو الدرداء وجاعا عن السمك بالآلة يكون  
 هذا المري المعمول بالخمر وأدخله البضاوي في طعامه قصيد الجبريد أن السمك طاهر حلال وأن

وقال ابن عباس كل من صد  
 البصر نصراني أو يهودي أو  
 مجوسي وقال أبو الدرداء في  
 المري ذبح الخمر التينان  
 والشمس حدثنا سعيد بن جابر  
 عن أبيه عن ابن عباس قال أخبرني  
 عمر أنه سمع جابر رضي الله  
 عنه يقول غزونا جيش  
 انبط وأمر أبو عبيدة فعنا  
 جوعا شديدا فأتى البصر  
 حوتا ميسرا لم ير مثله يقال له  
 العنبر فأكلمنا منه نصف  
 شهر فأخذ أبو عبيدة عظما  
 من عظامه فمزأرا ك  
 تحته حدثنا عبد الله بن  
 محمد أخبرنا صفين عن عمرو  
 قال سمعت جابر يقول بعثنا  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 ثلثة ركب وأمرنا أبو  
 عبيدة أن نصد القريش  
 فأصا بنا جوع شديد حتى  
 أكلنا انبط فسمى جيش  
 الحبط وأتى البصر حوتا يقال  
 له العنبر فأكلمنا نصف شهر  
 وأخذنا وكد حتى صلت  
 أجسامنا قال فأخذ أبو  
 عبيدة ضلع من أضلاعه  
 فنصبه فمزأرا ك  
 وكان فينا رجل فلبا اشتد  
 الجوع فمزأرا ك  
 ثلاث جزأرا ثم نهأ أبو عبيدة

طهارته وحله يتعدى الى غيره كالخ حتى يصير الحرام النجس باضافتها اليه طاهر احلالا وهذا رأي من يجوز تحليل الخمر وهو قول أبي الدرداء وجماعة وقال ابن الاثير في النهاية استعار الذبح للاحلال فكأنه يقول كأن الذبح يصل أكل المذبوحة دون الميتة فكذلك هذه الاشياء اذا وضعت في الخمر قامت مقام الذبح فأحلها وقال البيضاوي يريد انها حلت بالحوث المطروح فيها وطمعها بالشمس فكان ذلك كالذكاة للصيوان وقال غيره معنى ذبحتها أبطلت فعلها وذكروا الحكم في النوع العشرين من علوم الحديث من حديث ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أبي بكر ابن عبد الرحمن أنه سمع عثمان بن عفان يقول اجتنبوا الخمر فانها أم النجاسات قال ابن شهاب في هذا الحديث أن لا خمر في الخمر وانها اذا أفسدت لا خمر فيها حتى يكون الله هو الذي يفسدها فيطيب حينئذ اتحل قال ابن وهب وسمعت مالكا يقول سمعت ابن شهاب يستل عن خمر جعلت في قلة ويجعل معها لمع وأخلط كثيرة ثم يجعل في الشمس حتى تعود مري باق قال ابن شهاب شهدت قبصة ينهى أن يجعل الخمر مري اذا أخذ وهو خمر (قلت) وقبصة من كاد التابعين وأبو حمصاني وولد هو في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فذكر في العصاة لذلك وهذا يعارض أثر أبي الدرداء المذكور ويقسر المراد به والنيان بنو نين الأولى مكسورة بينهما تحتانية ساكنة جمع نون وهو الحوث والمرى بضم الميم وسكون الراء بعدها تحتانية ووسط في النهاية تبعا للصاح بتشديد الراء نسبة الى المرو وهو المظم المشهور وجرم الشيخ عبي الدين بالاول ونقل الجواليقي في لحن العامة انهم يحرمون الرأحو الاصل بسكونها ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة جيش النبط من طريقين احدهما رواية ابن جريج أخبرني عمرو وهو ابن دينار أنه سمع جابرا وقد تقدم بسنده ومنته في المغازي وزاد هناك عن أبي الزبير عن جابر وتقدمت مشروحة مع شرح سائر الحديث الطريق الثانية رواية صفوان عن عمرو بن دينار أيضا وفيه من الزيادة وكل فنار جل بخر ثلاث جزائر ثم ثلاث جزائر ثمها أبو عبيدة وهذا الرجل هو قيس بن سعد بن عبادة كما تقدم ايضا في المغازي وكان اشترى الجزر من اعرابي جهني كل جزر بوسق من تمر يوفيه اياها بالمدينة فلما رأى عمر ذلك وكان في ذلك الجيش سأل أبا عبيدة أن ينهي قيسا عن الخمر فعزم عليه أبو عبيدة أن ينهي عن ذلك فأطاعه وقد تقدمت الإشارة الى ذلك هناك أيضا والمراد بقوله جزائر جمع جزور وفيه نظيران جزائر جمع جزيرة والجزور انما يجمع على جزر بضمين فلهذا جمع الجميع والقرص من ايراده هنا قصة الحوث فانه يستفاد منها حوازا كل ميتة الصر تضرر به في الحديث بقوله فالقي البحر حواتميا لم ير مثله يقال له العنبر وتقدم في المغازي أن في بعض طرقه في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كل منه وجه اذم الدلالة والافتراء كل العصاة منه وهم في حالة الجماعة قد يقال انه لا اضطراب ولا سيما وفيه قول أبي عبيدة ميتة ثم قال لا بل نحن نرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي سبيل الله وقد اضطرتهم فكلوا وهذه رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم وتقدمت للمصنف في المغازي من هذا الوجه لكن قال قال أبو عبيدة كلوا ولم يذكر بقتة وحاصل قول أبي عبيدة أنه بناء ولا على عموم قهرم الميتة ثم نذكر تخصيص المضطر باباحة أكلها اذا كان غير باغ ولا عاد وهم بهذه الصفة لانهم في سبيل الله وفي طاعة رسوله وقد تبين من آخر الحديث أن جهة كونها احلالا ليست بسبب الاضطراب بل كونها من مسيد البحر في آخره

عندهما جميعا فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كلوا رزقا أخرجه الله أطعمونا إن كان معكم فأنا بعضهم بعضوا كله فتبين لهم أنه حلال مطلقا وبالغ في البيان بأكله منها لأنه لم يكن مضطرا فيستفاد منه إباحة ميتة البصر سواء مات بنفسه أو مات بالاضطرار وهو قول الجمهور وعن الحنفية يكره وفرقوا بين ما قلناه قلت وبين ما مات فيه من غير أفة وتسكوا بحدوث أبي الزبير عن جابر ما ألقاه البصر وأجزع عنه فكلوه وما مات فيه فطقا فلا تأكلوه أخرجه أبو داود ومروان بن ربيعة يحيى بن سليم الطائفي عن أبي الزبير عن جابر ثم قال رواه الثوري وأيوب وغيرهما عن أبي الزبير هذا الحديث موقوف فأوقد أسنن من وجه ضعيف عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر عن فروعا قال الترمذي سألت البصري عنه فقال ليس بمحفوظ ويروي عن جابر خلافة اه ويحيى بن سليم صدوق وصغير بسوء الحفظ وقال النسائي ليس بالقوي وقال يعقوب بن سفيان إذا حدث من كتابه فخذ به حسن وإذا حدث حفظا يعرف ويشكر وقال أبو حاتم لم يكن بالحافظ وقال ابن جبان في الثقات كان يضطرب وقد تبع على رفعه وأخرجه الدارقطني من رواية أبي أحمد الزبيري عن الثوري عن فروعا لكن قال خالفه وكيع وغيره فوقوه عن الثوري وهو الأصواب وروي عن ابن أبي ذئب وأسمعيل بن أمية عن فروعا ولا يصح والصحيح موقوف وإذا لم يصح الامور فافقد عارضه قول أبي بكر وغيره والقياس يقتضي حله لأنه ملك لومات في البر لا كل بغير تذكية ولو نصب عنه الماء وقتلته سمكة أخرى قلت لا كل فكذلك إذا مات وهو في البصر ويستفاد من قوله أكلنا منه نصف شهر جواز أكل اللحم ولو أثنين لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أكل منه بعد ذلك واللحم لا يبقى غالبا بلاتين في هذه المدة لا سيما في الجوارع شدة الحر لكن يحتفل أن يكونوا ملحوه وقد دوه فلم يدخله تن وقد تقدم قريبا قول النووي أن النهي عن أكل اللحم إذا أثنين للتزبه إلا أن خيف منه الضرر فيجوز وهذا الجواب على مذهبه ولكن المالكية حمله على التصريم مطلقا وهو الظاهر والله أعلم ويأتي في الطائفي تطهير ما فيه في المتن إذا خشي منه الضرر وفيه جواز أكل حيوان البصر مطلقا لأنه لم يكن عند العناية نص يخص العنبر وقد أكلوا منه كذا قال بعضهم ويحذف فيه أنهم أولا نعم أقدموا عليه بطريق الاضطراب ويحجب بانهم أقدموا عليه مطلقا من حيث كونه صيد البصر ثم توقفوا من حيث كونه ميتة فدل على إباحة الاقدام على أكل ما صيد من البصر وبين لهم الشارع آخر أن ميتة أيضا حلال ولم يفرق بين طافي ولا غيره واحتج بعض المالكية بانهم أقاموا بأكلون منه ما قالوا كانوا أكلوا منه على أنه ميتة بطريق الاضطراب ما داموا عليه لأن المضطر إذا أكل الميتة بأكل منها بحسب الحاجة ثم ينقل لطلب المباح غيرها وجمع بعض العلماء بين مختلف الأخبار في ذلك بحمل النهي على صكراهة التزبه وما عدا ذلك هي الجواز ولا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه وإنما اختلف فيما كان على صورة حيوان البر كالأدهى والكلب والخنزير والتعبان فعند الحنفية وهو قول الشافعية يحرم ما عدا السمك واحتجوا عليه بهذا الحديث فإن الحوت المذكور لا يسمى سمكا وفيه نظر فإن الخنزير ورد في الحوت نصا وعن الشافعية الحبل مطلقا على الأصح المنصوص وهو مذهب المالكية الاخنزير في رواية ويحتمل قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وحديث هو الطهور وماؤه الحل

ميتته أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم وعن الشافعية  
 ما يؤكل فقله في البرجلال وما لا فلا واستثنوا على الأصح ما يعيش في البحر والبر وهو نوعان  
 النوع الأول ما ورد في منع أكله شيء يخصه كالضفدع وكذلك استثناء أجدل النبي عن قتله ورد  
 ذلك من حديث عبد الرحمن بن عثمان التميمي أخرجه أبو داود والبيهقي وصححه الحاكم وله شاهد  
 من حديث ابن عمر عن ابن أبي عاصم وآخر عن عبد الله بن عمرو أخرجه الطبراني في الأوسط  
 وزاد فان نقيقتها تسبح وذكر الأطباء أن الضفدع نوعان يرى ويبحر فالبصر يقتل أكله والبحري  
 يضره ومن المستثنى أيضا السمك لكونه يعدو بناه وعندنا حديثه رواية ومثله القرش في البحر  
 الملح خلافا لما أفتى به الحنابلة الطبري والثعلب والعقرب والسرطان والحلقة للاستنبات والضرر  
 اللاحق من السم ودينس قبل أن أصله السرطان فان ثبت حرم النوع الثاني ما لم يرد فيه مانع  
 فيجوز لكن بشرط التذكية كالبط والطير والماء والله أعلم (تنبيه) وقع في أوخر صحيح مسلم في  
 الحديث الطويل من طريق الوليد بن عبيدة بن الصامت أنهم دخلوا على جابر فرأوه يصلي في نوب  
 الحديث وفيه قصة الضامة في المسجد وفيه أنهم خرجوا في غزاة يطن بواط وفيه قصة الحوض  
 وفيه قيام المأمومين خاف الامام كل ذلك طول وفيه قال سمرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وكان قوت كل رجل مناة كل يوم فكان يصحها وكنا نحيط بقسنا ونأكل وسمرنا مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم حتى نزلنا وادنا أقم فذكر قصة الشجرين اللتين التقيا بأبي النبي صلى الله  
 عليه وسلم حتى تسترهما عند قضاء الحاجة وفيه قصة القبرين اللذين غرس في كل منهما غصنا  
 وفيه فائتا العسكر فقال جابر ناد الوضوء فذكر القصة بطولها في بيع الماس من بين أصابعه  
 وفيه وشكا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجوع فقال عسى الله أن يطعمكم فائتا  
 سيف العرفزير البحرزيرة فالتقى دابة قاورنا على شقها النار فاطحننا واشتوبنا وكنا وشعنا  
 وذكر أنه دخل هو وجماعة في عينهاود كرقصة الذي دخل تحت ضامها ما يطأ رأسه وهو أعظم  
 رجل في الركب على أعظم حل ونظا هر سباق هذه القصة يقتضى مغايرة القصة المذكورة في هذا  
 الباب وهي من رواية جابر أيضا حتى قال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين هذه واقعة أخرى غير  
 تلك فان هذه كانت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وما ذكره ليس بنفس في ذلك لاحتمال أن  
 تكون الغافق قول جابر فائتا سيف البحر هي القصيدة وهي عقبة لمخدوف تقدره فارسنا  
 النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي عبيدة فائتا سيف البحر فتصد القتتان وهذا هو الرابع عندي  
 والاصل عدم التعدد وما نسب عليه هنا أيضا أن الواقدي زعم أن قصة بعث أبي عبيدة كانت  
 في رجب سنة ثمان وهو عندي خطأ لأن في نفس الخبر الصحيح أنهم خرجوا يترصدون عير قريش  
 وقريش في سنة ثمان كما فوأمع النبي صلى الله عليه وسلم في هذنة وقد نهت على ذلك في  
 المغازي وجوزت أن يكون ذلك قبل الهدنة في سنة ست أو قبلها ثم ظهر لي أن التقوية ذلك  
 بقول جابر في رواية مسلم هذه أنهم خرجوا في غزاة بواط وغزاة واط كانت في السنة الثامنة من  
 الهجرة قبل وقعة بدر وكان النبي صلى الله عليه وسلم خرج في مائتين من أصحابه يعترض عير القريش  
 فيها أسيرة بن خلف فابع وطا وهي بضم الموحدة جبال الجهينة عما يلي الشام بينهما وبين المدينة  
 أربعة برد فلم يلق أحدا فرجع فكأنه أفرأ بأعبدة فممن معه يرصدون العير المذكورة ويؤيد

تقدم أمر هاماذ كزها من القلة والجهد والواقع أنهم في سنة ثمان كان حالهم اتسع بفتح خسر  
وغيرها والجهد للذكور في القصة يناسب استدعاء الأمر فيرجع ما ذكره والله أعلم ﴿قوله﴾  
**باب** كل الجراد) بفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذكر والآن  
سواء كالحمامة ويقال أنه مشتق من الجرد لأنه لا ينزل على شيء إلا جردوه وخلفه الجراد عيسى قها  
عشرة من الحيوانات ذكر بعضها ابن التهر زوري في قوله

لها هذا بـ **بكر** وما فاعامة \* وقاد مناسرو وجو وجو ضيم  
حبنا أفاخي الرمل بطنا وأنعمت \* عليها جيات الخيل بالأس والقلم

قبل وفاته عين القبل وعق التور وقرن الإيل وذناب الحية وهو صفان طيارون ثلثون وثلثون  
العصفير في تركه حتى يسير ويتشرف فلا يمر بزرع إلا اجتاحه وقيل واختلف في أصله فقيل أنه  
نثرة حوت فلذلك كان كاله غرذ كاهو هذا ورد في حديث ضعف أخرجه ابن ماجه عن أنس  
رفعه أن الجراد نثرة حوت من البصر ومن حديث أبي هريرة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه

ياض بأصله

﴿باب كل الجراد﴾

حدثنا أبو الوليد حدثنا  
شعبة عن أبي يعقوب قال  
سمعت ابن أبي أوفى رضي  
الله عنهما قال غزونا مع  
النبي صلى الله عليه وسلم  
سبع غزوات وأوستا

وسلم في حج وعمرة فاستقبلنا رجل من جرادة فلعنا فضرب ببعالنا وأسوأنا فقال كلوه فاته من  
صعد البصر أخرجه أبو داود الترمذي وابن ماجه وسنده ضعيف ولو صح لكان فيه جملتان قال  
لا يرأفنه إذا قتله الحرم وجهود العلماء على خلافه قال ابن المنذر لم يقل لأيرأفنه غير أبي سعيد  
الخدري وعروة بن الزبير واختلف عن كعب الأخبار وأثبت فيه الجزاء هل على أنه يرى وقد  
أجمع العلماء على جواز أكله بغير ذكاة إلا أن المشهور وعند المالكية اشتراط ذكاته واستحلوا  
في صنفه فقبل بقطع رأسه وقيل إن وقع في قدر أو نار حل وقال ابن وهب أخذناه كأنه ووافق  
مطرف منهم الجهور في أنه لا يقتل إلا إذا كانه لحديث ابن عمر أكلت لنا ميتان ودمان السمك  
والجراد والكبد والطحال أخرجه أحمد والدارقطني مر فوجا وقال إن الموقوف أصح ويرج  
البيهي أيضا الموقوف إلا أنه قال إن حكم الرفع ﴿قوله﴾ عن أبي يعقوب) بفتح القصة تيمسكون  
المهملة وضم القاه هو العبدى واسمه وقدان وقيل واقدو قال مسلم اسمه واقدو لقبه وقدان وهو  
الأكبر وأبو يعقوب الأصغر اسمه عبد الرحمن بن عبيد وكلاهما ثقة من أهل الكوفة وليس إلا أكبر  
في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الصلاة في أبواب الركوع من صفة الصلاة وقد  
ذكر كلام النووي في نفسه بوجه بأنه الأصغر وأن الصواب أنه الأكبر وبذلك جزم الكلاباذي  
وغيره والنووي يبيع في ذلك ابن العربي وغيره والذي يرجح كلام الكلاباذي بمرم الترمذي بعد  
تخبر بجهان راوى حديث الجراد هو الذي اسمه واقدو وقال وقدان وهذا هو الأكبر وبؤده  
أيضا أن ابن أبي حاتم بن ترفة الأصغر بأنه لم يسمع من عبد الله بن أبي أوفى ﴿قوله﴾ سبع  
غزوات وأوستا) كذلك أكثر ولا اشكال فيه ووقع في رواية النسائي أوست بغير تنوين ووقع في  
توضيح ابن مالك سبع غزوات وأوستا وتكلم عليه فقال الأجود أن يقال سبع غزوات وأوستا  
بالتنوين لأن لفظ غن وان كان كلفظ جوارق أن ثالث حرفه أفتبعدها حرفان تأتى بهما  
فهو يختلف في أن جوارق جمع وعمايا ليس بجمع واللفظ بهما في الرفع والجر صواب ولكن تنوين  
ثمان تنوين صرف وتنوين جوارق تنوين عوض واتما بفتح حرفان بالنصب واستمر شكله على ذلك  
ثم قال وفي ذكره ثلاثون ثلاثة أوجه أجودها أن يكون حذف المضاف إليه وأبقى المضاف



والهبة) حدثنا أبو عاصم عن حيوة بن شريح قال حدثني ربيعة بن زيد الحمصي حدثني أبو إدريس الخولاني حدثني أبو ثعلبة الخشني قال آتت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أنا بارض أهل (٥٣٧) الكتاب فأت كل في آيتهم وبارض

صدأ صدقوسى وأصد  
بكلى العلم وبكى الذى ليس  
بجمل فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم أما ما ذكرت أنك  
بارض أهل كلب فلا  
تأكلوا في آيتهم الآن  
لا تصدوا به فإن لم تجدوا  
بنا فاعسلوها وكوافها  
وأما ما ذكرت أنك بارض  
صد فاصدت بقوسك  
فأذكر اسم الله وكل  
وما صدت بكلى العلم  
فأذكر اسم الله وكل وما صدت  
بكلى الذى ليس بعلم  
فأذكرت ذكاته فكله  
حدثني المكي بن إبراهيم  
حدثني يزيد بن أبي حبيب  
سلمة بن الأكرع قال لما  
أسوأ يوم فقوا أخيراً وقدوا  
النيران قال النبي صلى الله  
عليه وسلم علام وقد تم هذه  
النيران قالوا لحوم الحمر  
الأنسية قال أهرقوا  
مافيا وكسروا قدورها  
فقام رجل من القوم فقال  
نهرىق مافيا ونفسلها  
فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم وأذلك (باب التهمة  
على الذبصة ومن ترك  
متعمدا) وقال ابن عباس  
من نسي فلا بأس وقال  
الله تعالى ولا تأكلوا مما

والجوس فلا تغدعوا منهم الحديث وهذه طريقة بكرتها الصارفيها كان في سند مقال  
بترجمه ثم ورد في الباب ما يؤخذ الحكم منه بطريق الحلق ونحوه والحكم في آية الجوس  
لا يختلف مع الحكم في آية أهل الكلب لأن الله إن كانت لكونهم قتل ذبايحهم كآل الكلب  
فلا إشكال لأصل كاساقي الجسغ بعد أبواب فتكون الآية التي يطعنون فيها ذبايحهم  
ويفرقون قد نصبت بعلامات الميتة فأهل الكلب كذلك باعتبار أنهم لا يشدون باجتناب  
النجاسة بأنهم يطعنون فيها الخنزير ويضعون فيها النحر وغيره ما يؤيد الثاني ما أخرجه أبو داود  
والبزار عن جابر كان في رسول الله صلى الله عليه وسلم فتصميم من آية المشركين فسقط عنها  
فلا يصح ذلك علينا فقد أرى داود وفي رواية البزار فغسلها وتا كل فيها (قوله والهبة) قال ابن  
المسرة يذ كالميتة على أن الجعل لم يذ كالميتة في آية الكف كانت ميتة ولذلك أمر  
بغسل الآية منها ثم أورد حديث أبي ثعلبة عن أبي عاصم عاليا وساقه على لفظه وقد تقدم شرحه  
قبل ثم حديث سلمة بن الأكرع في الجمل الألهية أوردته قال وهو من ثلاثه وسياقي شرحه  
بعد ثلاثة عشر بابا في (قوله باب التهمة على الذبصة ومن ترك متعمدا) كذا  
للمصنف ووقع في بعض النسخ هنا كتاب الذبايح وهو خطأ لأنه ترجم أول كتاب الصيد والذبايح  
أو كتاب الذبايح والصيد فلا يحتاج إلى تكرار وأشار بقوله متعمدا إلى ترجيح التفرقة بين  
المتعمد وترك التهمة فلا تفضل نسيه من نسي قتل لانه استظهر لذلك بقول ابن عباس وما  
ذكر بعد من قوله تعالى ولا تأكلوا مما كلاً مما يحل ذكر اسم الله عليه ثم قال والناسي لا يسي فاستأشبه  
إلى قوله تعالى في الآية وأنه انفق فاستنبط منها أن الوصف للعامة فيخص الحكم به والتفرقة  
بين الناسي والعامة في الذبصة قول أحد طائفة وقواء الغزالي في الأحياء معجباً بأن ظاهر  
الآية الإيجاب مطلقاً وكذلك الأخبار وإن الأخبار الدالة على الرخصة تحتل التعديم وتحتل  
الاختصاص بالناسي فكان حله عليه أو لى تجري الأدلة كلها على ظاهره ويعذر الناسي دون  
العامة (قوله وقال ابن عباس من نسي فلا بأس) ومنه الدارقطني من طريق شعبة عن مغيرة  
عن إبراهيم في المسلم يذبح ونسي التهمة قال لا بأس به وبه عن شعبة عن سفيان بن عيينة عن  
عمر بن دينار عن أبي الشعثان محمد بن (ع) عن ابن عباس أنه لم يره بأساً وأخرج سعيد بن  
منصور عن ابن عيينة هذا الإسناد فقال في سنده عن (ع) يعني عكرمة عن ابن عباس فيمن ذبح  
ونسي التهمة فقال المسلم فيه اسم الله وإن لم يذ كالتهمة وسنده صحيح وهو موقوف وذكره  
مالك بلا عن ابن عباس وأخرج الدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً وأما قول  
المصنف وقوله تعالى وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم فكأنه يشير بذلك إلى الزجر عن  
الاحتجاج بلوا ترك التهمة تأويل الآية وجعلها على غير ظاهرها لئلا يكون ذلك من وسوسة  
الشياطين لصدة عن ذكر الله تعالى وكان له ما أخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري بسند صحيح  
عن ابن عباس في قوله وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليضلواكم قال كانوا يقولون ماذا كر  
عليه اسم الله فلا تأكلوا وما يذ كعليه اسم الله فكلوه قال الله تعالى ولا تأكلوا مما كلاً مما يحل



اسم الله عليه وأخرج أبو داود الطبري أيضاً من وجه آخر عن ابن عباس قال جاءت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا نأكل مما تقتلنا ولا نأكل مما تقتله الله فزلت ولأما كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه إلى آخر الآية وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه وساق إلى قوله للمشركون أن أقطعهم فيما نيتكم عنه ومن طريق معمر بن قتادة في هذه الآية وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم قال جادلهم المشركون في الذبيحة فذكروا نحوه ومن طريق أسباط عن السدي نحوه ومن طريق ابن جريج قلت لعطاء ما قوله فكلاهما ذكر اسم الله عليه قال بأمركم ذكر اسمه على الطعام والشراب والذبح قلت فاقوله ولأنما كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه قال بنهي عن ذبائح كانت في الجاهلية على الأولين قال الطبري من قال إن ما ذبحه المسلم ففسد أن يذكر اسم الله عليه لا يحل فهو قول يعسدرن الصواب لم يسنوه ونحوه مما عليه الجماعة قال وأما قوله وأنه لفسد فإنه يعني أن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه من الميتة وما أهل به لغير الله فسق ولم يحل الطبري عن أحد خلاف ذلك وقد استشكل بعض المتأخرين كون قوله وأنه لفسد منسوقاً على ما قبله لأن الجمله الأولى طلبية وهذه خبرية وهذا غير ما نفع ورد هذا القول بأن سيده ومن تبعه من المحققين يصحون ذلك ولهم شواهد كثيرة وادعى الماتن أن الجمله متأنفة ومنهم من قال للجمله حالية أي لأنما كلوه والحال أنه فسق أي لأنما كلوه في حال كونه فسقاً والمراد بالفسق قد بين في قوله تعالى في الآية الأخرى أو فسقاً أهل لغير الله به فراجع الزجالي النسي عن أكل ما ذبح لغير الله فليست الآية صريحة في فسق من أكل ما ذبح بغير تسمية الله ولعل هذا القدر هو الذي حذرت منه الآية وقد نوزع المذكور فيما حبل عليه الآية ومنع ما ادعاه من كون الآية مجعولة والأخرى مبنية لأن ثم شرطاً ليست هنا **(قوله عن سعيد بن مسروق)** هو الثوري والدسقيان ومما ارعده الحديث في العيصين عليه **(قوله عن عباة)** بفتح المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الافتتاحية **(قوله عن جدم رافع بن خديج)** كذا قال أكثر أصحاب سعيد بن مسروق عنه كما ساق في آخر كتاب السدو النبايح وقال أبو الأحوص عن سعيد بن عباة عن أبيه عن جدم وليس رفاعه ابن رافع ذكر في كتب الأقدمين عن صف في الرجال واعداً كروا ولده عباة بن رفاعته ثم ذكر ابن حبان في ثقات التابعين وقال أنه يكنى أبا خديج وتابع أبا الأحوص على زيادته في الاستناد حسان بن إبراهيم الكرماني عن سعيد بن مسروق أخرجه البيهقي من طريقه وهكذا رواه لثبن أبي سليم عن أبي سليم عن عباة عن أبيه عن جدم أنه قال الدارقطني في العلل قال وكذا قال مباركة بن سعيد الثوري عن أبيه وتعقب بأن الطبراني أخرجه من طريق مباركة فلم يقل في الاستناد عن أبيه فلمله اختلاف على مباركة فيه فان الدارقطني لا يتكلم في هذا الفن من أفا ورواية لثبن أبي سليم عند الطبراني وقد أغفل الدارقطني ذكر طريق حسان بن إبراهيم قال الجبائي بروي البضاري حديث رافع من طريق أبي الأحوص فقال عن سعيد بن مسروق عن عباة بن رافع عن أبيه عن جدم هكذا اعتدأ كثير الرواة وسقط قوله عن أبيه في رواية أبي علي بن السكن عن الثوري وحده وأظن من أصلح ابن السكن فان ابن أبي شيبة أخرجه عن أبي الأحوص بآيات قوله عن أبيه ثم قال أبو بكر لم يقل أحلف هذا السند عن أبيه غير أبي

حدثنا شاموس بن اسمعيل  
حدثنا أبو عوف عن سعيد  
ابن مسروق عن عباة بن  
رفاعة بن رافع عن جدم رافع  
ابن خديج قال

الاحوص اه وقد قدمت في باب التسمية على الذي يصدر من تابع ابا الاحوص على ذلك ثم  
 قتل الجاني عن عبد الغني بن سعيد حافظ مصر انه قال خرج البضاري هذا الحديث عن مسدد  
 عن ابي الاحوص على الصواب يعني باسقاط عن ابيه قال وهو اصل يعمل بمن بعد البضاري  
 اذا وقع في الحديث خطأ لا يقول عليه قال وانما يحسن هذا في النقص دون الزيادة فيصنف الخطأ  
 قال الجاني وانما تكلم عبد الغني على ما وقع في رواية ابن السكن فثنا منه ائمن على البضاري  
 وليس كذلك لما ينأ أن لا ترووه عن البضاري بآيات قوله عن ابيه (قوله) كأمع النبي صلى الله  
 عليه وسلم بنى الخليفة) زاد سفبان الثوري عن ابيه من تهامة تقطعت في الشركة وذو الخليفة  
 هذا مكان غير ميقنات المدسنة لان الميقنات في طريق الذهاب من المدسنة ومن الشمام الى مكة  
 وهذه القرب من ذات عرق بين الطائف ومكة كاذب لم به أبو بصير الحارثي ياقوت ووقع  
 للقاسي أنها الميقنات المشهور وكذا ذكر الثوري قالوا وكان ذلك عند رجوعهم من الطائف  
 سنة ثمان وتهامة اسم لكل ما نزل من بلاد الحجاز حيث ينزل من التهم فغنى المنة والهوا هو  
 شدة الحر وركود الريح وقيل تغير الهواء (قوله) فأصاب الناس جوع) كان الصابي قال هذا  
 محمد العذرهم في ذنبهم الا بل والغنى التي أصابوا (قوله) فأصابنا ابلا وغنى) في رواية ابي  
 الاحوص وقدم سرعان الناس فأصابوا من المغام ووقع في رواية الثوري الا سيئة بعد  
 أبواب ما صابنا نيب ابل وغنى (قوله) وكان النبي صلى الله عليه وسلم في آخريات الناس) آخريات  
 جمع أخرى وفي رواية ابي الاحوص في آخر الناس وكان صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك صونا  
 للمسكرو حفظا لانه لو تقدمهم غشي أن يقطع الضعيف منهم دونه وكان حرصهم على مراعاته  
 شديد فانه من صوره في مقام الساقط صوت الضعيف لوجود من يتأخر معه قدس من الاقرباء  
 (قوله) فجعلوا قصبوا القدر) يعني من الجوع الذي كان يسم فاستجلبوا فذبحوا الذي غفوه  
 ووضعه في القدر ووقع في رواية داود بن عيسى عن سعيد بن مسروق فأنطلق ناس من  
 سرعان الناس فذبحوا ونصبوا قدرهم قبل أن يقسم وقد تقدم في الشركة من رواية علي بن  
 الحكم عن ابي عوانة فجعلوا فذبحوا ونصبوا القدر وفي رواية الثوري فأغلا القدر وراى  
 أوقدوا النار تحتها حتى غلت وفي رواية زائدة عن عمر بن سعيد عن ابي نعيم في المتحضر على مسلم  
 وساق مسلم اسنادها فجعل أولهم فذبحوا ونصبوا القدر (قوله) فدفع النبي صلى الله عليه وسلم  
 اليهم) دفعهم وأعلى على البناء المصبول والمعنى أنه وصل اليهم ووقع في رواية زائدة عن سعيد  
 ابن مسروق فأنتهى اليهم أخرجه الطبراني (قوله) فأمر بالقدر فاكثفت) يضم الهمزة وسكون  
 الكاف أى قلبت وأفرغ ما فيها وقد اختلف في هذا المكان في شتين أحدهما ماب الاراقة  
 والثاني هل ألتب الهم أم لا فاما الاول فقال عياض كانوا انتهوا الى دار الاسلام والمحل الذي  
 لا يجوز فيه الاكل من مال الغنية المشتركة لا بعد الفسقة وان محل جواز ذلك قبل القسمة انما هو  
 ما داموا في دار الحرب قال ويحتمل أن سبب ذلك كونهم انتهوا ولم يأخذوها باعتدال وعلى  
 قدر الحاجة قال وقد وقع في حديث آخر ما يدل على ذلك يشير الى ما أخرجه أبو داود ومن طريق  
 عاصم بن كلب عن ابيهم حصة عن رجل من الانصار قال أصاب الناس مجاعة شديدة فوجد  
 فأصابوا غنما فأنهبوها فان قدرنا للتغلب اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرسه فأكفأ

كأمع النبي صلى الله عليه  
 وسلم بنى الخليفة فأصاب  
 الناس جوع فأصابنا ابلا  
 وغنى وكان النبي صلى الله  
 عليه وسلم في آخريات الناس  
 فجعلوا قصبوا القدر  
 فدفع النبي صلى الله عليه  
 وسلم اليهم فأمر بالقدر  
 فاكثفت

ثم قسم فعدل عشرة من  
الغنم يعبر

بباض بالاصل

فقدروا بقوسه ثم جعل يرمل الغنم بالتراب ثم قال ان التهمة ليست بأهل من الميتة اه وهذا يدل على انهم املهم من اجل استحبابهم بقض قصدهم كما هو عمل القاتل بجمع الميراث واما الثاني فقال النووي المأمور به من اراقه القدر ورائعوا تلاف المرق عقوبة لهم واما الغنم فلم يتقوه بل يحصل على انه يجمع ورذالى الغنم ولا يظن انه امر بالتلاف مع انه صلى الله عليه وسلم نهى عن اضاعه المال وهذا من مال الغنمين وايضا فالحاجة بطهه لم تقم من جميع مستحقى الغنمة فان منهم من لم يطبخ ومنهم المستحقون للغنم فان قيل لم يقل انهم جعلوا الغنم الى الغنم قلنا ولم يقل انهم ارقوه أو اتلقوه فيجب تأويله على وفق القواعد اه ويرد عليه حديث ابي داود فانه جيد الاسناد وترك تسمية العصاة لا يضر ورجال الاسناد على شرط مسلم ولا يقال لا يضمن من تربب الغنم بالتلاف لما كان تدانكه بالفصل لان السباق يشعر بأنه اريد المبالغة في الزجر عن ذلك الفعل فلا كان يصعدان ينتقم به بعد ذلك لم يكن فيه كبر زجر لان الذى يخص الواحد منهم نزيه سرف كان افسادها عليهم مع تعلق قلوبهم بها وحاجتهم اليها وشهوتهم لها بالبلغ في الزجر وبعد المهلل فقال انما جاء قسم لانهم استعملوا تركوه في آخر القوم متعرضا لمن يقصد من هدق ونحوه وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم كان مختارا لذلك كما تقدم تقريره ولا معنى للسئل على التلذد مع ورود النص بالسبب وقال الامام على امره صلى الله عليه وسلم باكفاء القدر ويجوز أن يكون من اجل أن ذبح من لا يملك الشيء كله لا يكون مذكيا ويجوز أن يكون من اجل أنهم جعلوا الى الاختصاص بالشيء دون بقية من يستحقه من قبل أن يقسم ويخرج منه الخمس فعاقبهم بالمنع من تناول ما سبقوا الزجر لهم من معاودة قتلهم ثم رجع الثاني وزيف الاول بأنه لو كان ذلك لم يعمل كل البعير لئلا الذي دماه احدثهم بسهم اذ لم يأذن لهم الكل في ربه مع أن ربه ذكاته كائن على نفسه حديث الباب اه ملخصا وقد جئنا بضارى الى المعنى الاول وترجم عليه كما سألنا في آخر ابواب الاضاحى ويمكن الجواب عما أزرع به الامام على من قصة البعير بأن يكون الراى بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم والجماعة فاقروا فعدل سكوتهم على رضاهم بخلاف ما ذهبوا ولثالث قيل أن يأتى النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه فافتقروا والله أعلم (قوله ثم قسم فعدل عشرة من الغنم يعبر) فى رواية وهذا يحول على أن هذا كان قيمة الغنم اذ ذلك فعدل الابل كانت قليلة أو نفيسة والغنم كانت كثيرة وأهزيلة بحيث كانت قيمة البعير عشر شاة ولا يخالف ذلك القاعدة فى الاضاحى من أن البعير يجزئ عن سبع شياه لان ذلك هو الغالب فى قيمة الشاة والبعير المعتدلين وأما هذه القصة فكانت واقعة عين فصحت أن يكون التعديل لما ذكر من نفاسة الابل دون الغنم وحديث جابر عند مسلم صريح فى الحكم حيث قال فيه امر ناصول الله صلى الله عليه وسلم أن تشترك فى الابل والبقر كل سبع متعاقبة بدنة والبدنة تطلق على الناقة والبقرة وأما حديث ابن عباس كأمع النبي صلى الله عليه وسلم فى سفر فخر الاضاحى فاشترى كاتى البقرة تسعة وعشرين البقرة عشرة نفيسة الترمذى ومعه ابن حبان وعنده بحديث دفاع بن خديج هذا والذى يصر فى هذا أن الاصل أن البعير بسبعة مما يعرض عارض من نفاسه ونحوها فيغير الحكم بحسب ذلك وهذا يقتضيه الاخبار الواردة فى ذلك ثم الذى يظهر من القصة المذكورة أنها وقعت فى عام طنج وأريق من الابل والغنم التى كانوا

غفوها ويحتمل ان كانت الواقعة تعددت أن تكون القصة التي ذكرها ابن عباس أن تلقفها  
 الهمم لكونه كان قطع الطبع والقصة التي في حديث رافع طجت الشاة صائحاً لافلا أرى  
 من قهاضت الى الغنم لتقسم ثم يطعنهما من وقت في سهمه ولعل هذا هو السكتة في الخطاط  
 قيمة الشاة عن العادة والله أعلم **(قوله فند)** بفتح النون وتشديد الدال أي هرب نافر **(قوله منها)**  
 أي من الأبل المقسومة **(قوله)** وكان في القوم خيل يسيرة فيه تهمل لندره في كون البعير الذي  
 نذا ففهم ولم يقدر واعي بحصيلة فكأنه يقول لو كان فهم خول كثيرة لا يمكنهم أن يحطوا به  
 فمأخذوه ووقع في رواية أي الاحوص ولم يكن معهم خيل أي كثيرة أو شديدة الجري فيكون  
 النقي لصفة في الخيل لا لاصل لتبيل جحامين الروايتين **(قوله)** فطلبوه فأعاسهم أي اتبعهم ولم  
 يقدر واعي بحصيلة **(قوله)** فأهوى البعير أي قصد نحوهم ورام ولم يفت على اسم هذا الراي  
**(قوله)** فغلبه الله أي أصابه السهم فوق **(قوله)** ان لهذه البهائم في رواية النوري وشعبة  
 المذكورين بعد ان لهذه الأبل قال بعض شراح المصاحب هذه اللام تفيد معنى من لان البعيرة  
 تستفاد من اسم ان لكونه نكرة **(قوله)** أو ابد جمع أبدن بالدو كسر الموحدة أي غريزة يقال جاء  
 فلان بأبد أي بكلمة أو فعله منفردة يقال أبدت بضم الموحدة تأبدها وبجوز الكسر أو اودا  
 ويقال تأبنت أي وثقت والمراد ان لها وثقاً **(قوله)** فأتاه عليكم منها فاستعوا به هكذا في  
 رواية النوري فأتاهم فيها وفي رواية أي الاحوص فأتاهم فيها فأتاهم مثل هذا زاد عن  
 ابن سعد بن مسروق عن أبيه فاستعوا به ذلك وكلمة أخرجه الطبراني وفيه جوازاً كل ما روي  
 بالسهم يجرح في أي موضع كل من جسمه بشرط أن يكون وحشياً أو متوحشاً وسبق في البحث  
 فيه بعد غلبة أبواب **(قوله)** وقال حتى زاد عبد الرزاق عن الثوري في رواية ما رسول الله  
 وهذا صورته مرسل فان غلبة بن رفاعه بذكر زمان القول ونظاهما أو الروايات أن غلبة تفل  
 ذلك عن جده في رواية شعبة عن جده أنه قال يا رسول الله وفي رواية عمر بن عبد الله أيضاً  
 قال قلت يا رسول الله وفي رواية أي الاحوص قلت يا رسول الله **(قوله)** أنا لرجوا أن تلقى  
 هو شك من الراوي وفي التعبير بالرجاء إشارة الى حرصهم على لقاء الصدوق لما يرجونه من فضل  
 الشهادة أو الغنية وبالغرف إشارة الى أنهم لا يصبون أن يجمع عليهم الصدوق بقتة ووقع في  
 رواية أبي الاحوص أن تلقى الصدوق بالجرم ولعله عرف ذلك بخبر من صدقه أو بالقرائن وفي  
 رواية يزيد بن هرون عن الثوري عن أبي نعيم في المستخرج على مسلم أن تلقى الصدوق غداً وأنا  
 نرجوا كذا بصنف متعلق الرجاء لعل مراده الغنية **(قوله)** وليست معنا مدي بضم أوه تخفف  
 مقصور جمع مدي بفتح الدال بعدها تحتية وهي السكين مجتبه ذلك لانها تقطع مدي  
 الحيوان أي عمره والرابط بين قوله تلقى الصدوق وليست معنا مدي يحتمل أن يكون مراده أنهم  
 اذا تقوا الصدوق صاروا بصدداً يغفروا منهم ما يذنبونه ويحتمل أن يكون مراده أنهم يصتاجون  
 الذي يجمع ما ياكلونه ليتقوا به على الصدوق اذا تقوه ويؤيده ما تقدم من قصة الغنم والأبل بينهم  
 فكان معهم ما يذنبونه وكرهوا أن يذنبوا بسوقهم لتلايض ذلك مجدها والحاجة ماسة  
 فسأل عن الذي يجرى في الذئب غير السكين والسيف وهذا وجه الحصر في المدي والغنم والقصب  
 ونحوه مع امكان ما في معنى المدي وهو السيف وقد وقع في حديث غير هذا انكم لا تقوا الصدوق

فتقدمها بغير وكان في القوم  
 خيل يسيرة فطلبوه  
 فأعاسهم فأهوى البعير  
 بسهم فغلبه الله فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان لهذه  
 البهائم أو ابدك أو ابد الوحش  
 فأتاهم فيها فأتاهم مثل هذا  
 هكذا قال وقال جدي أنا  
 لندرجوا أن تلقى  
 الصدوق وليست معنا مدي

غدا والنظر أقوى لكم فتنبههم إلى القطر ليتقوا (قوله أفنديم بالقبض) يأتي بالصيغة بعد  
 بابين (قوله ما أنهر الدم) أي أسأله وصفه بكثرة شبه يجري الماء في النهر قال بعض هذا هو  
 المشهور في الروايات بالراء ونذكره أبو ذر الحسني بالراء وقال النزهي معنى الرفع وهو غريب  
 وما هو موصوف في موضع رفع بالابتداء وخبرها فكروا والتقديرا ما أنهر الدم فهو حلال فكروا  
 ويحتمل أن تكون شرطية ووقع في رواية أبي إسحق عن الثوري كل ما أنهر الدم كان مباحا في  
 هذا موصوفة (قوله وذ كرام الله) هكذا وقع هنا وكذا هو عند مسلم بحذف قوله عليه وثبتت  
 هذه اللفظة في هذا الحديث عند المصنف في الشركة وكلام الثوري في شرح مسلم يروهم أنها  
 ليست في البخاري إذا قال هكذا هو في التسمية كلها يعني من مسلم وفيه محذوف أي ذ كرام الله  
 عليه وأومعه ووقع في رواية أبي داود وغيره وذ كرام الله عليه اه فكذا لما يروها في  
 الذنا يحمي من الضاري أيضا عزاها إلى داود أن داود استعصمها من الضاري ما عدل عن التصريح  
 بدكرها فيه اشتراط التسمية لأنه خلق الاذن مجموع الأمرين وهما الأثر والتسمية الملحق على  
 شيئين لا يكتفي فيه بالاجتماعهما وينتفي باشتراط أحدهما وقد تقدم الصنف في اشتراط التسمية  
 أول الباب ويأتي أيضا قريبا (قوله ليس السن والطفر) بالنصب على الاستثناء بليس ويجوز  
 الرفع أي ليس السن والطفر مباحا ويجوز أن وقع في رواية أبي الأحوص ما لم يكن سن أو طفر  
 وفي رواية عمر بن عبد غيا والسن والطفر وفي رواية داود بن عيسى الاستثناء أنظر (قوله  
 وسأحدثكم عن ذلك) في رواية غير أبي ذر وسأخبركم وسيأتي الصنفه وهل هو من جملة المرفوع  
 أو مدح في باب إذا أصاب قوم غنية قليل كآب الأضاحي (قوله أما الس فنعظم) قال البيهقي  
 هو قياس حذف منه المقدمة الثانية لشهرتها عندهم والتقديرا أما السن فنعظم وكل عظم لا يصلح  
 الذي به وطوى النتيجة دلالة الاستثناء عليها وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط هذا يدل  
 على أنه عليه الصلوة والسلام كان قد قرأ كون الذكاة لا تحصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله  
 فنعظم قال ولم أر بعد البحث من نقل للمنع من الذبح بالعظم معنى يعقل وكذا وقع في كلام ابن عبد  
 السلام وقال الثوري معنى الحديث لا تذبحوا بالعظام فانها تنقص بالدم وقد نهى عن  
 تنصيصها لأنها إذا زادوا عنكم من الجن اه وهو محتمل ولا يقال كان يكن تطهيرها بعد الذبح  
 بها لأن الاستنجاء بها كذلك وقد تقرر أنه لا يجزئ وقال ابن الجوزي في المشكل هذا يدل على أن  
 الذبح بالعظم كان معهودا عندهم أنه لا يجزئ وقرر الشارع على ذلك وأشار إليه هنا (قلت)  
 وسأذكر بعضا من حديث حذيفة ما يصلح أن يكون مستندا لذلك ان ثبت (قوله وأما الطفر  
 فغدي الحبيشة) أي وهم كفار وقد نهى عن التشبيه بهم قاله ابن الصلاح ونبهه الثوري وقيل  
 نهى عنهم لأن الذبح بهما تعذيب الحيوان ولا يقع به غالبا إلا الخنق الذي ليس هو على صورة  
 الذبح وقد قالوا إن الحبيشة تدعى هذا الذبح الشاة بالطرف حتى ترهق نفسها خنقا واعترض على  
 التعليل الأول بأنه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالسكين وسأمر ما يذبح به الكفار وأجيب بأن  
 الذبح بالسكين هو الأصل وأما ما يلحق بها فهو الذي يعتبر فيه التشبيه لضعضها ومن ثم كانوا  
 يسألون عن جواز الذبح بغیر السكين وشبهها كما سيأتي وأضعا ثم وجدت في المعرفة للبيهقي من  
 رواية حرملة عن الشافعي أنه حل الطفر في هذا الحديث على النوع الذي يدخل في البصر وقال

أفنديم بالقبض فقال  
 ما أنهر الدم وذ كرام الله  
 فكل ليس السن والطفر  
 وسأحدثكم عن ذلك أما  
 السن فنعظم وأما الطفر  
 فغدي الحبيشة

معقول في الحديث أن السن اثنا عشر إذا كانت مستزعة فاما هي ثابتة فلو ذبح بها كانت  
مختصة يعني فدل على ان المراد السن السن المترعة وهذا بخلاف ما نقل عن الحنفية من  
جوازها بالسن المنفصلة قال وأما القفر فلو كان المراد به ظفر الانسان لقال فيه ما قال في السن  
لكن انظاره أنه أراد به الظفر الذي هو طبع من بلاد الحبشة وهو لا يقرى في ذبحه كون في معنى  
الخنق وفي الحديث عن القوائد غير ما تقدم يحرم التصرف في الاموال المشتركة من غير اذن  
ولو قلت ولو وقع الاحتياج اليها وفيه اقتصاد للصحة لآخر النبي صلى الله عليه وسلم حتى في ترك  
ما بهم اليه الحاجة الشديدة وفيه أن لا يأمم عقوبة الرعية بما فيه اتلاف منفعة ويحرمها  
إذا غلبت المصلحة الشرعية وأن قسمة الغنيمة يجوز فيها التعديل والتقصير ولا يشترط  
قسمة كل شيء منها على حدة وأن ما توحيش من المستأنس يعطى بحكم التوحش وبالعكس  
وجواز الذبح بما يحصل المقصود سواء كان حديدا أم لا ويجوز عقر الحيوان الثالث جرح  
ذبحه كالصبي البري والتوحش من الانسي ويكون جميع أجزائه مذبحا فإذا أصيب فلت من  
الاصابة حل أما المقدور عليه فلا يساح الا بالاباحة أو التراجعا وفيه التنبه على أن يحرم  
الميتة لبقا ومها فيها وفيه منع الذبح بالسن والظفر متصلا كان أو منفصلا طاهرا كان أو  
متنجسا وقرى الحنفية بين السن والظفر المتصلين نخصوا المنع بما أو أجازوه بالمفصلين وفروا  
بأن المتصل يصرف في معنى الخنق والمتصل في معنى الجرح ويحرم ابن دقيق العيد يحمل الحديث  
على المتصلين ثم قال واستدل به قوم على منع الذبح بالغظم مطلقا لقوله أما السن فغظم فعل منع  
الذبح به لكونه عظما والحكم به بمعوم عنه وقد جاء من مالك في هذه المسئلة أربع روايات  
ثالثها يجوز بالغظم دون السن مطلقا رابعها يجوز بها مطلقا حكاه ابن المنذر وسكى الطحاوي  
الخوارزمي مطلقا عن قوم واحتجوا بقوله في حديث عدي بن حاتم أمرهم عايشة أن تخرجها أو داود  
لكن عموم مخصوص بالنبي الوارد محصيا في حديث رافع عمارا لجد شين وملك الطحاوي طريقا  
آخر فاجع لمذهبه بهوم حديث عدي قال والاستثناء في حديث رافع يقتضي تخصيص هذا العموم  
لكنه في المنزوعين غير محقق وفي غير المنزوعين محقق من حيث الظن وأيضاً فإنه ذبح بالمتصلين  
يشبه الخنق والمنزوعين يشبه الالة المستقلة من جرح وخشب والله أعلم **(قوله ما)**  
ما ذبح على النصب والاصنام) النصب يضم أوله وينقصه واحد الانصب وهي حجارة كانت  
تصب حول البيت يذبح عليها باسم الاصنام وقيل النصب ما يعبد من دون الله فعلى هذا  
فقطف الاصنام عطف تفسيرى والاول هو المشهور وهو الاثنى بحدوث الباب ذكره حديث  
ابن عمر في قصة زيد بن عمرو بن نفيل ووقع فيه من الاختلاف ظفر ما وقع في الرواية التي في  
أواخر الماقيب وهو أنه وقع لا أكثر فقدم اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم سقرة ولكنهم  
قدم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم سقرة وجمع ابن المنير بين هذا الاختلاف بأن القوم الذين  
كانوا هناك قدموا السقرة للنبي صلى الله عليه وسلم فقدمها زيد بمخاطبها ولائك القوم  
ما قال وقوله سقرة لحم في رواية أبي ذر سقرة في اللحم وقد سبق شرح الحديث مستوفى  
في أوائل المناقب **(قوله ما)** قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله  
ذكر فيه حديث جندب بن عبد الله ذبح الغنما قبل صلاة العيد وفيه اللفظ المذكور وهو

هـ (باب ما ذبح على النصب  
والاصنام) هـ حدثنا علي  
ابن أسيد حدثنا عبد  
العزيز بن المختار أخبرنا  
موسى بن عقبة قال أخبرني  
سالم أنه سمع عبد الله يحدث  
عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أنه لما نزل على رسول الله  
نزيل بأسفل بلدح وذلك  
قبل أن ينزل على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الوحي  
فقدم اليه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم سقرة لحم  
فأبى أن يأكل منها ثم قال  
اني لا أكل مما يصحون  
على أنصابكم ولا أكل الا  
مما ذكر اسم الله عليه  
هـ (باب قول النبي صلى الله  
عليه وسلم فليذبح على  
اسم الله) هـ حدثنا قيس  
حدثنا أبو عوانة عن الأسود  
ابن قيس عن جندب بن  
سفيان البجلي قال سمعنا  
مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أخصاء ذات يوم فإذا  
أمامهم قد ذبحوا أضغاثهم قبل  
الصلاة فلما انصرف رآهم  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أنهم قد ذبحوا قبل الصلاة  
فقال من ذبح قبل الصلاة  
فليذبح مكانها أخرى ومن  
كان لم يذبح حتى صلى  
فليذبح على اسم الله

باب ما أنهر الدم من القصب  
 والمروءة والحديد \* حدثنا  
 محمد بن أبي بكر القسدي  
 حدثنا معمر بن عبد الله  
 عن نافع مع ابن كعب بن  
 مالك بن جعفر بن عمرو أن أباه  
 أخبره أن جارية لهم كانت  
 ترى غشا بسلع فأصبرت  
 بشاة من غفها موافق كسرت  
 حجر فأذبحته بيه فقال لاهله  
 لا تأكلوا حتى آتي النبي صلى  
 الله عليه وسلم فأسأله أو حتى  
 أرسل إليه من يسأله فأتى  
 النبي صلى الله عليه وسلم أو  
 بعث إليه فامر النبي صلى  
 الله عليه وسلم بأكلها  
 \* حدثنا موسى حدثنا  
 جويرية عن نافع عن رجل  
 من بني سلة أخبرنا عبد الله  
 أن جارية لكعب بن مالك  
 ترى غفاله بالجبل الذي  
 بالسوق وهو بسلع فأصبت  
 بشاة فكسرت حجر فأذبحته  
 بفقد كرو النبي صلى الله  
 عليه فأمرهم بأكلها  
 \* حدثنا سعدان قال أخبرني  
 أبي عن شعبة عن سعد بن  
 مسروق عن عباد بن زفاعة  
 عن جستم أنه قال يا رسول  
 الله ليس لتلحدى فقال ما  
 أنهر الدم وذكر اسم الله  
 فكل ليس التلفر والسن أما  
 التلفر فحدي الحشة وأما  
 السن فتعلم وتذبحه نفسه  
 فقال إن لهذه الأبل أو أباد  
 كالأبد الوحش فمخلطكم  
 منها فاصنعوا به هكذا \* باب  
 ذبيحة المرائة والامة \*

يحتل أن يكون المراهبة الأذن في الذبيحة حينئذ أو المراهبة الأمر بالتسمية على الذبيحة وسبقاً  
 شرح الحديث مستوفى في كتاب الأضاحي إن شاء الله تعالى وقد استدل به ابن المنير على اشتراط  
 تسمية العاصدون الناس ويأتي تقرير هذا إن شاء الله تعالى ووقع في هذه الرواية فخصينا  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أخصه بفتح أوله بمعنى الأضحية \* (قوله باب ما أنهر الدم من القصب والمروءة والحديد) أنهر أي أسال والمروءة حجر أبيض وقيل هو الذي يندح  
 منه النار وأشار المصنف بكراهي ما ورد في بعض طرق حديث رافع فأن قد روى حبيب بن  
 حبيب عن سعد بن مسروق عند الطبراني أن ذبح بالقصب والمروءة وفي رواية لث بن أبي سليم  
 عن عباد بن زعيم بالمروة وشقة العصا ووقع ذكر الذبح بالمروة في حديث أخرجه أحمد والنسائي  
 والترمذي وابن ماجه من طريق الشعبي عن محمد بن صفوان وفي رواية عن محمد بن سفيان قال  
 ذبحت أربعين جروءة فامرني النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها وصحبه ابن حبان والحاكم وأخرج  
 الطبراني في الأوسط من حديث حذيفة رفعه أن جوايل كل شئ فرى الأوداج ما خلا السن  
 والتفري وفي مسند عبد الله بن خراش يختلف فيه وله شاهد من حديث أبي أمامة فهو والاشهر  
 في رواية غير من ذكر أن ذبح بالقصب وأما الحديث في قوله وليست معنا مذى فإن فيه إشارة إلى  
 أن الذبح بالمسجد كان مقرراً عندهم جوازاً والمراد بالسؤال عن الذبح بالمروة جنس الأجزاء  
 لا خصوص المروءة ولذلك ذكر في الباب حديث كعب بن مالك وفيه التخصيص على الذبح بالجحر  
 (قوله معمر) هو ابن سليمان التيمي وعبد الله هو ابن عمر العمري (قوله عن نافع مع ابن كعب  
 ابن مالك) جزم المنزى في الأطراف بأنه عبد الله بن كعب وقد سبق ما فيه في الأو كلاً والذي  
 يترجح أنه عبد الرحمن بن كعب وقد اختلف في هذا الحديث على نافع كما سيأتي في الباب الذي  
 بعده (قوله أن جارية لهم) لم أقف على اسمها (قوله بسلع) بفتح السين المعجمة وسكون اللام  
 وحكي قصها وآخر مهملة جبل معروف بالمدينة (قوله فأصبرت بشاة) في رواية غير أبي ذر  
 فأصبت شاة من غفها (قوله موتاً) في رواية السرخسي والمسلي موتها (قوله فاذبحته) في  
 رواية الكشي فذ كها وسطاً غير أبي ذر (قوله أو حتى أرسل إليه) هو شك من الراوي  
 (قوله عن سعد بن مسروق) هكذا جزم به عبدان عن أبيه عن شعبة ووقع في رواية غير عن  
 شعبة أكر على أبي سمينة من سعد بن مسروق وحديثي به سفيان يعني الثوري عنه أخرجه  
 النسائي وأخرجه أحمد عن غندوفين أن القدراني كان يترك شعبة في جماعه من سعد بن  
 مسروق هو قوله وجعل عشرين من الشامي عير قلت ولهذه التسمية أقصر الضار من الحديث  
 من رواية شعبة هذه على ما عدا أقصه تعديل العشر شياء بالبعد أذهو المحقق من السماع وقد  
 تقتضت مباحث الحديث قرياً (قوله عن عباد بن زفاعة) في رواية غير أبي ذر عن عباد بن زافع  
 ورافع جده عباد رأوه زفاعة فنسب في هذه الرواية إلى جده ولو أخذنا بها لكان الحديث  
 عن خديم والد رافع وليس كذلك وقوله في هذه الرواية وتذبحه نفسه فيه اقتصار وقد أخرجه  
 الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة بلفظ وتذبحه منها فاعهوا فمراد رجل يسهم نفسه  
 \* (قوله باب ذبيحة الامم والمراة) كما أنه يشير إلى الرذعة من منع ذلك وقد نقل  
 محمد بن عبد الحكم عن مالك كراهته وفي المدونة جواز ذبح وجهه للشافعية بذكر ذبح المرأة  
 ذبيحة المرائة والامة \*

الاضحية وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم النخعي أنه قال فذبيحة المرأة والوصي  
 لأبائنا أذا طاق الذبيحة وحفظ التسمية وهو قول الجمهور **(قوله عدة)** هو ابن سليمان الكلاني  
 الكوفي وافق معمر بن سليمان التيمي البصري على روايته عن عبيد الله بن عمرو ذكر الدارقطني أن  
 غيره رواه عن عبيد الله فقال عن نافع ابن جهمان عن الانصار **(قلت)** وكذا تقدم في الباب الذي  
 قبله من رواية جوير بن نافع وكذا علقه هان من رواية الليث بن نافع ووصله الاسماعيلي من  
 رواية أحمد بن يوسف عن الليث بن نافع قال الدارقطني وكذا قال محمد بن اسحق عن نافع وهو أشبه  
 وسلك الحاذقة قوم منهم يزيد بن هرون فقال عن يحيى بن سعيد بن نافع عن ابن عمر وكذا قال  
 مرحوم الطارعي داود الطارعي نافع وذكر الدارقطني عن غيره أنهم رووه كذلك قال ومنهم  
 من أرسله عن نافع وهو أشبه بالصواب وأغفل ما ذكره البضاري وأما الباب من رواية مالك  
 عن نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد وسعد بن معاذ أن جارية لكعب وقد أورد في  
 الموطأ أنه كذلك من حديث جماعة عن مالك منهم محمد بن الحسن وقال في روايته عن رجل من  
 الانصار معاذ بن سعد وسعد بن معاذ أشار إلى تفرد محمد بذلك وقال الباقون عن رجل عن معاذ  
 ابن سعد وسعد بن معاذ ومنهم ابن وهب أخرجه من طريقه كالجاعة قال وأخرج ابن وهب في  
 غير الموطأ قال أخبرني مالك وغيره من أهل العلم عن نافع عن رجل من الانصار أن جارية لكعب  
 ابن مالك قد ذكره وقال الصواب في الموطأ عيسى عن مالك وأما عن غيره فمستحل أن يكون ابن  
 وهب أراد الليث وسئل رواية مالك على روايته وأخرج ابن التين فقال فيه رواية مصحاحي عن تابعي  
 لأن ابن كعب تابعي وابن عمر صحابي **(قلت)** لكن ليس في شيء من طرقه أن ابن عمر رواه عن عائشة  
 فيها أن ابن كعب حدث ابن عمر بذلك لعله عنه نافع وأما الرواية التي فيها عن ابن عمر فقال راوينا  
 فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر ابن كعب وقد تقدم أنها شاذة والله أعلم وقال الكرماني  
 الشك من الراوي في معاذ بن سعد وسعد بن معاذ لا يقدح لأن الصحابة كلهم عدول وهو كما قال  
 لكن الراوي الذي لم يسم بقدر في صحة الخبر إلا أنه قد بين بالطريق الأخرى أنه أصل **(قوله)**  
 جارية وفي لفظ أمة لا ينافي قوله في الرواية الأخرى أمرها لأنها أعم فيؤخذ بقول من زاد في  
 روايته صفته وهي كونه أمة **(قوله فذبحتها)** في رواية الكشميهني فذكتها ووقع في رواية  
 معن بن عيسى عن مالك في الموطأ فذكرت ذكتها بجهر **(قوله فسل النبي صلى الله عليه وسلم)** في  
 رواية الليث فسكت بجهر أفصحها فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال كلوها فاستفاد  
 من روايته نعمين الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد سبق في الباب الذي قبله من  
 رواية جوير بن نافع فذكره النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم من رواية عبيد الله بن عمر  
 فيه على الشك والله أعلم وفي الحديث تصديق الاحبار الامين فيما اتفق عليه حتى يظهر عليه دليل  
 انحرافه وفيه جواز تصرف الامين كلودع بغير إذن المالك بالصلحة وقد تقدمت ترجمة المصحف  
 بذلك في كتاب الوكالة وقال ابن القاسم اذا ذبح الرعي شاة بغير إذن المالك وقال خثيث عليها  
 الموت يضمن على ظاهر هذا الحديث وتعقب بأن الجارية كانت أمة لصاحب النفس فلا  
 يتصور رفضها وعلى تقدير أن تكون غير ملكة فلم ينقل في الحديث أنه أراد رفضها وكذا لو  
 أنزى على الأناث فلا بغير إذن فهلكت قال ابن القاسم لا يضمن لانه من صلاح المال وقد أوما

• حدثنا صدقة أخبرنا عبد  
 عن عبيد الله عن نافع  
 عن ابن لكعب بن مالك عن  
 أبيه أن امرأته جثت شاة  
 بجهر فسل النبي صلى الله  
 عليه وسلم عن ذلك فأمر  
 بأكلها وقال الليث حدثنا  
 نافع أنه سمع رجلا من  
 الانصار يخبر عبد الله عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أن  
 جارية لكعب بهذا  
 • حدثنا اسمعيل حدثني  
 مالك عن نافع عن رجل من  
 الانصار عن معاذ بن سعد أو  
 سعد بن معاذ أخبره أن  
 جارية لكعب بن مالك كانت  
 ترضع غنما فاصيبت شاة  
 منها فأدركها فذبحها بجهر  
 فسل النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقال كلوها



النجاشي في كتاب الوكلاء الى موافقته حيث تقدم الجواز قصد الاصلاح وقد تقدم بيان ذلك وفيه  
جوازاً لكل ما وقع بفكر اذن مالكه ولو ضمن النافع وخالف في ذلك لما وس وعكرمة كما ساق في  
أواخر كتاب النافع وهو قول اسحق وأهل الظاهر واليه يرجع النجاشي لانه أورد في الباب المذكور  
حديث رافع بن خديج في الامر بكفاء القدور وقد سبق ما فيه وعرض بحديث الباب وبما  
أخرجه أحد أوادود بن يسند قولى من طريق عاصم بن كليب عن أبيه في قصة الشاة التي ذبحتها  
المرأة تبغى اذن صاحبها فتمنع النبي صلى الله عليه وسلم من أكلها لكنه قال أطعموها الاسارى فلو لم  
تكر ذكبة ما أمر بأطعامها الاسارى وفيه جوازاً لكل ما ذبحته المرأة سواء كانت حرة أو أمة كبيرة  
أو صغيرة مسلاة أو كناية طاهراً وغير طاهر لانه صلى الله عليه وسلم أمر بكل ما ذبحته ولم يستفصل  
نص على ذلك الشافعي وهو قول الجمهور وقد تقدم في صدر الباب **(قوله ما)**  
لا يذكي بالسن والعظم والتفقر قال الكرماني السن عظم خاص وكذلك التفقر ولكنهم ما في  
العرف ليسا بعظمين وكذا عند الأطباء وعلى الأول فذكر العظم من عطف العام على الخاص ثم  
الخاص على العام ذكر فيه طرقاً من حديث رافع بن خديج وقد تقدمت مباحثه وسفان هو  
الثوري قال الكرماني ترجمه بالعظم ولم يذكر في الحديث ولكن حكمه بعلم منه (قلت) والنجاشي  
في هذا ما شى على عادته في الإشارة الى ما ينضمه أصل الحديث فان فيه أمة السن فعظم وان كانت  
هذه الجمل لم تذكر هنا لكنها ثابتة مشهورة في نفس الحديث **(قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم)**  
كل يعنى ما أثمر الدم الا السن والتفقر كذا عند الجميع ولم أر عند أحد من رواة النورى  
بهذا القول كل فعل أمر بالاكال ولقنا يعنى تفسير كان الراوى قال كلاماً هذا معناه وقد أخرجه  
اليقيني من طريق الباغدى عن قيسمة شيخ النجاشي فيه بلفظ كلع النبي صلى الله عليه وسلم يذى  
الحديث فأصاب الناس ابلا وغفأ قال وذكر الحديث بضوء وزاد في آخره قال عباة ثمان  
ناضراً تردى بالمدينة فذبح من قبل شاكلته فأخذ منه ابن عمر عباد بن رهمين وسيا في الحديث  
بعد قلبيل من طريق يحيى القطان عن الثوري مطولاً **(قوله ما)** ذبيصة  
الاعراب ونحوهم كذا لا كتب الوالو والكشميين في الراوى كذا هو عند النسفي ولكل

وجه **(قوله أامة بن حفص المديني)** هو شيخ لم يزد النجاشي في التارخ في تعريفه على ما في هذا  
الاستاذ وذكر غيره أنه روى عنه أيضاً يحيى بن ابراهيم بن أبي قتيلة بالقاف والمنشاة مصغر ولم ينجح  
النجاشي بأامة هذا لانه قد أخرج هذا الحديث من رواية الطفاوى وغيره كما ساقه **(قوله)**  
تابعه على ع الدراوردى هو على بن عبيد الله بن المديني شيخ النجاشي والدراوردى هو عبد  
العز بن محمد وانما يخرج النجاشي في المتابعات ومرااد النجاشي أن الدراوردى روى عنه  
هشام بن عروة مرفوعاً كما روى أامة بن حفص وقد أخرجه الاسماخيلي من طريق يعقوب  
ابن جعد عن الدراوردى به **(قوله وتابعه أبو خالد الطنطاوى)** يعنى عن هشام بن عروة في رفعه  
أيضاً فأما رواية أبي خالد وهو سليمان بن حبان الاخر فقد وصلها عنه المصنف في كتاب التوحيد  
وقال عقبه ما به محمد بن عبد الرحمن والدراوردى وأامة بن حفص وأما رواية الطفاوى وهو  
محمد بن عبد الرحمن فقد وصلها عند المصنف في كتاب البيوع وخالفهم ما لثخرواه عن هشام عن  
أبيه مرسل ليس فيه عائشة قال اندارقنى في العلل روى عبد الرحمن بن سليمان ومخاض بن

**(باب لا يذكي بالسن والعظم والتفقر)** حديث شقيقة  
حدثنا سفان عن أبيه عن  
عبادة بن رفاعه عن رافع بن  
خديج قال قال النبي صلى  
الله عليه وسلم كل يعنى  
ما أثمر الدم الا السن والتفقر  
**(باب ذبيصة الاعراب ونحوهم)** حديث شامة بن  
عبيد الله حدثنا أامة بن  
حفص المديني عن هشام بن  
عروة عن أبيه عن عائشة  
رضي الله عنها

المورع والنضر بن شميسل وآخرون عن هشام موصولا ورواه مالك مرسل عن هشام ووافق  
مالك على إرساله الحمدان وابن عيينة والقطان عن هشام وهو أشبه بالصواب ذكرنا أن  
يحيى بن أبي طالب رواه عن عبد الوهاب بن عطاء عن مالك موصولا (قلت) رواية عبد الرحيم  
عند ابن ماجه ورواية النضر عند النسائي ورواية مجاهد عن داود وقد أثره البيهقي  
من رواية جعفر بن عون عن هشام مرسل ويستفاد من صنيع الضاري أن الحديث إذا  
اختلف في وصلة وإرساله حكم بالواصل بشرط أنه أحدهما أن يزيد عن من وصله على من أرسله  
والآخر أن يختلف بقرينة تقوى الرواية الموصولة لأن عروة معروف بالرواية عن عائشة مشهور  
بالإخذ عنها ففي ذلك اشعار بحفظ من وصله عن هشام دون من أرسله ويؤيد من صنعه أيضا  
أنه وإن اشترط في الصحيح أن يكون راويه من أهل ضبط والافتقار أنه إن كان في الراوي قصور  
عن ذلك وواقعه على رواية ذلك الخبر من هومثله التحيز ذلك القصور بذلك وصح الحديث على  
شرطه (قوله) أن قوما قالوا النبي صلى الله عليه وسلم ألم أقف على تعيينهم ووقع في رواية مالك سنن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) أن قوما يأتونا يلتم في رواية أبي خالد ياب لمعان وفي  
رواية النضر بن شميسل عن هشام عند النسائي أن ناسا من الأعراب وفي رواية مالك من البادية  
(قوله) لا ندري أذكر اسم الله عليه كذا هنا ضم الزال على البناء الصحيح وفي رواية  
الطفاوى الماخضة في السبع أذكروا وفي رواية أبي خالد لا ندري يذكرون زاد أبو داود في  
روايته أم لم يذكروا أنما كل منها (قوله) هو أعلم أنهم وكلوا وفي رواية الطماوى هو أعلم الله وفي  
رواية النضر وأبي خالد أذكروا اسم الله زاد أبو خالد أتم (قوله) قالت وكانوا حديثي عهد بالكفر  
وفي لفظ حديث عهد هم وهي جملة اسمية قدم خبرها وقت صفته لقوله أقواما ويمكن أن  
يكون خبرا ثانيا بعد الخبر الأول وهو قوله يأتونا يلتم (قوله) بالكفر وفي لفظ يكفرون وفي رواية  
أبي خالد بشرط وفي رواية أبي داود يجاهله زاحما للثاني آخره وذلك في أول الإسلام وقد تعلق  
بهذه الزيادة قوم فزعوا أن هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله  
عليه قال ابن عبد البر وهو تعلق ضعيف وفي الحديث نفسه ما رده لأنه أمرهم فيما التسمية عند  
الأكيل فدل على أن الآية كانت نزلت بالأمر بالتسمية عند الأكل وأيضا فقد اتفقوا على أن  
الانعام مكعبة وأن هذه القصة حوت بالمدنية وأن الأعراب المشار إليهم في الحديث هم بادية أهل  
المدنية وزاد ابن عيينة في روايته اجتهدوا أي لمعان وكلوا أي حلقوهم على أنهم سواهم  
ذهبوا وهذه الزيادة غريبة في هذا الحديث وابن عيينة ثقة لكن روايته هذه مرسله ثم أخرج  
الطبراني من حديث أبي سعيد نحوه ولكن قال اجتهدوا أي لمعان أنهم ذهبوا ورواه ثقات  
والطحاوي في المشكل سأل ناس من الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا أعراب يأتونا  
يلتمان وجبن ومن مائدى ما كنهه إسلامهم قال انظروا ما أمر الله عليكم فامسكوا عنه  
وما سكبت عنه فقد عفا لكم عنه وما كان ربك نسيا أذكروا اسم الله عليه قال المصنف هذا  
الحديث أصل في أن التسمية على الذبضة لا تجب إذ لو كانت واجبة لاشتطت على كل حال وقد  
أجمعوا على أن التسمية على الأكل ليست فرضا لما ثبت عن التسمية على الذبح لم على أنها  
سنة لأن السنة لا تنوب عن الفرض ودل هذا على أن الأمر في حديث عدى وأبي نعلبة محمول

أن قوما قالوا النبي صلى الله  
عليه وسلم أن قوما يأتونا يلتم  
لأن ندري أذكر اسم الله عليه  
أم لا فقال هو أعلم الله أنهم  
وكلوه قالت وكانوا حديثي  
عهد بالكفر نابعه على من  
الطفاوى ورواه وتابعه أبو خالد  
والطفاوى

على التزيم من أجل أنهما كاتا بصيدان على مذهب الجاهلية فعلمهما التي صلى الله عليه وسلم  
أمر السيدون الذبح فرضه ومنذوا به لا يوافقوا شيعته من ذلك وليأخذوا بكل الأمور فيها  
يستقبلان وأما الذين سألوهم عن هذه النجاسة فأنهم سألوهم عن أمر قد وقع ويقع لغرضهم ليس فيه  
قدرة على الأخذ بالأكل ففرغهم بأصل الحل فيه وقال ابن التين يحتمل أن يراد بالسمية هنا عند  
الأكل وبذلك تنوزم النووي قال ابن التين وأما التسمية على ذبح نولاه غيرهم من غير علمهم فلا  
تكليف عليهم فيه وانما يحصل على غير الصحة إذا تيسر خلافها ويحتمل أن يريد أن تسميتكم الآن  
تستحيصون بها كل ما لم تعلموا أذكر اسم الله عليه أم لا إذا كان الذابح عن نصح ذبيحته إذا سمى  
ويستقام عنه أن كل ما يوحى في أسواق المسلمين محمول على الصحة وكذا ما ذبحه أهراب  
المسلمين لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية وبهذا الأخير جزم ابن عبد البر فقال فيه أن ما ذبحه  
المسلمون وكل ما يجعل على أنه مسمى للمسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخبر حتى يتبين خلاف ذلك  
وعكس هذا الخطأ فقال فيه دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة لأنها لو كانت شرطا لم  
تستجيب الذبيحة بالأمر المشكوك فيه كالوعرض الشك في نفس الذبح فلم يصلم هل وقت الذكاة  
المعتبر أو لا وهذا هو المتبادر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه فسماؤا أنهم وكلوا كاته  
قل لهم لا يحقوا بذلك بل الذي يحكمكم أنهم أن تذكروا اسم الله وتاكلوا وهذا من أساليب الحكيم  
تأنيده على الطيب وعلمه على عدم الاشتراط قوله تعالى وطعام الذين أوفوا الكتاب حل لكم  
فأباح الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم عوا أم لا (تكملة) قال الغزالي في الاحياء  
في مراتب الشبهات المرتبة الأولى ما يتأكد الاستصحاب في التورع عنه وهو ما بقي في دليل  
المخالفة التورع عن كل متروكة التسمية فإن الآية ظاهرة في الإيجاب والأخبار متواترة  
بالإجماع ولكن لم يصح قوله صلى الله عليه وسلم المؤمن يذبح على اسم الله مسمى أو لم يسم أحتمل  
أن يكون عاما موجبا للصرف إلا بقول الأخبار عن ظاهر الأمر واحتمل أن يخص بالناسي  
ويق من عدا على الظاهر وهذا الاحتمال الثاني أولى وأقرب (قلت) الحديث الذي اعتقد  
عليه وحكم به بعبثه بالغ النووي في إنكاره فقال هو يجمع على شفعه قال وقد أخرجه  
البيهقي من حديث أبي هريرة وقال منكرا لا يحتج به وأخرج أبو داود في المراسيل عن الصلت  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذبيحة المسلم حل لا ذكر اسم الله ولم يذكر (قلت) الصلت يقال له  
السدوسي ذكره ابن حبان في الثقات وهو مرسل جيد وحديث أبي هريرة فيه مروان بن سالم وهو  
متروك ولكن ثبت ذلك عن ابن عباس كما تقدم في أول باب التسمية على الذبيحة واختلاف في رفعه  
ووقعه فإذا انضم إلى المرسل المذكور قوي أما كونه يبلغ درجة الصحة فلا والله أعلم (قوله)  
باب ذبائح أهل الكتاب ونحوها من أهل الحرب وغيرهم أشار إلى جواز ذلك وهو  
قول الجوهري عن مالك وأحمد فخرهم ما حرم الله على أهل الكتاب كالشعير ومما قال ابن القاسم لأن  
الذي أحله الله طعامهم وليس الشعير من طعامهم ولا يقصدون ما عند الذكاة وتعقب بأن ابن  
عباس فسر طعامهم بذبائحهم كما ساق آخر الباب وإذا أصحت ذبائحهم لم يمتنع إلى قصدهم أجراء  
المنذوح والتذكية لاتقع على بعض أجراء المنذوح جون بعض وإن كانت التذكية شائعة في  
جميعها دخل الشعير لا محالة وأيضا فإن الله سبحانه وتعالى نص بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر فكان

• (باب ذبائح أهل الكتاب  
ونحوها من أهل الحرب  
وغيرهم) •

يلزم على قول هذا القائل أن اليهود إذا ذبح ماله فظفر لا يحل للمسلم أكله وأهل الكتاب أيضا  
يجرمون على كل الأبل فنعق الإلزام كذلك **(قوله)** وقوله تعالى أحل لكم الطيبات كذا الأبي  
قد وساق غيره إلى قوله حل لهم وجهه الزيادة بين من أدهم الاستدلال على الحل لأنه لم يخص  
ذمي من حربي ولا خص لحم من شحم وكون النصوص محجمة على أهل الكتاب لا يضر لأنهم حرة  
عليهم لأعينا وغايته بعد أن يتقرر أن ذماهم لنا حلال أن الذي حرم عليهم من مأكولات في  
شرعنا عن تحريمه علينا فيكون على أصل الإباحة **(قوله)** وقال الزهري لأبأس بذبيحة نصاري  
العرب وإن سمعتهم بل لعبر الله فلانا كل وإن لم نسمعه فقد أحله الله لك وعلم كفرهم) وصله عبد  
الرزاق عن معمر قال سألت الزهري عن ذبايح نصاري العرب فذكر نحوه ووافقه آخره قال وأهله  
أن يقول باسم المسيح وكذا قال الشافعي أن كان لهم ذبح يسمون عليه فباسم الله مثل اسم المسيح  
لم يصل وإن ذكر اسم المسيح على معنى الصلاة عليه لم يصرم وحكي البيهقي عن الحلبي بخلاف أهل  
الكتاب أنما يسمون الله تعالى وهم في أصل دينهم لا يقصدون بعبادتهم إلا الله فإذا كان قصدهم  
في الأصل ذلك اعتبر بذبيحتهم ولم يضر قول من قال منهم مثلاً باسم المسيح لأنه لا يريد بذلك إلا الله  
وإن كان قد كفر بذلك الاعتقاد **(قوله)** ويذكر عن علي بن فضال أنه وصله وكان لا يصح  
عنه ولذلك ذكره بصيغة التريض بل قد جامع علي بن فضال وجه آخر صحيح المنع من ذبايح بعض  
نصاري العرب أخرجه الشافعي وعبد الرزاق بإسناد صحيح عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلمي  
عن علي قال لأنا كلوا ذبايح نصاري بن تغلب فإنهم لم يمسكوا من دينهم إلا بشرب الخمر ولا  
تعارض بين الروايتين من ههنا لأن منعه الذي منع فيه أخص من الذي نقل فيه عنه الجواز  
**(قوله)** وقال الحسن وأبراهيم لأبأس بذبيحة الأقفى بالقاف ثم القاهمو الذي لم يقتل والقلقة  
بالقاف ويقال بالفتح الجبهة القرفة وفي الجريدة قال في استرواح الحقة وأثر الحسن أخرجه عبد  
الرزاق عن معمر قال كان الحسن يرضخ في الرجل إذا أسلم بعد ما يكبر يخاف على نفسه أن اختن  
أن لا يختن وكان لا يرى بأكل ذبيحته بأساً وأما أثر إبراهيم فأنخرجه أبو بكر الخلال من طريق  
سعيد بن أي مرهوبة عن معمر عن إبراهيم التيمي قال لأبأس بذبيحة الأقفى وقد ورد بما يخالفه  
فأنخرجه ابن المنذر عن ابن عباس الأقفى لا تؤكل ذبيحته ولا تقبل صلاته ولا تشهداته وقال ابن  
المنذر قال جهراً هل العلم يجوز ذبيحته لأن الله سبحانه أباح ذبايح أهل الكتاب ومنهم من لا يختن  
**(قوله)** وقال ابن عباس طعامهم ذبايحهم كذا ثبت هذا التعليق هنا عند المستقل وثبت عند  
السرخسي والبخاري في آخر الباب عقب الحديث المرفوع وهو موصول عند البيهقي من طريق  
علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم قال ذبايحهم  
وقال هذا يلزمه أن يجوز ذبيحة الأقفى لأن كثيراً من أهل الكتاب لا يختنون وقد خاطب النبي  
صلى الله عليه وسلم هرقل وقومه بقوله يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم  
وهرقل وقومه ممن لا يختن وقد هو أهل الكتاب ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل كذا  
محاصر بن قمر خير فرمى إنسان بجرباق فيه شحم فتزوت شون وزاى أي وثبت وفي رواية  
الكشميني في بدئت أي صارت وقد تقدمت مباحته في فرض الخس وفيه جملة من منع  
ما حرم عليهم كالشحم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخر ابن مغفل على الاستفماع بالجرباق المذكور

وقوله تعالى أحل لكم  
الطيبات وقال الزهري  
لأبأس بذبيحة نصاري  
العرب وإن سمعتهم يسعي  
لغير الله فلانا كل وإن لم  
نسمعه فقد أحله الله وعلم  
كفرهم ويذكر عن علي بن فضال  
وقال الحسن وأبراهيم  
لأبأس بذبيحة الأقفى وقال  
ابن عباس طعامهم ذبايحهم  
حدثنا أبو الوليد حدثنا  
شعبة عن جدي بن هلال عن  
عبد الله بن مغفل رضى الله  
عنه قال كان محاصر بن قمر  
خير فرمى إنسان بجرباق  
فيه شحم فتزوت لآخذ  
فالتفت فإذا النبي صلى الله  
عليه وسلم فاستصيت منه

فيه جواز أكل الشحم محمد بن أحمد أهل الكتاب ولو كانوا أهل حرب **(قوله بأس مائة)**  
 أي نمر (من البهائم) أي الانسية (فهو بمنزلة الوحش) أي في جواز أكله على أي شئ من شئ  
 وهو مستغفار من قوله في الخبر فإذا غلبكم من شئ فأفعلوا به هكذا وأما قوله إن لهذه الأبل أوابد  
 كأوابد الوحش فظاهر أن تقديمه في هذا التشبيه كالتشبيه لكونه تشارك في الوحش في  
 الحكم وقال ابن المنبر بل المراد أنها تنفر كما تنفر الوحش لأنها تعطى حكمها كذا قال وآخر  
 الحديث برفعه **(قوله وأجاز ابن مسعود)** يشير إلى ما تقدم في باب صدق القوس عن ابن مسعود  
 وأخرج البيهقي من طريق أبي العميس عن غسان بن زيد الجيلي عن أبيه قال أعرس رجل من  
 الحلي فاشترى جروا فأنفذت ففرقها وذكرا سم ألقاهم فمرهم عبد الله يعني ابن مسعود أن يأكلوا  
 فخطابتهم أنفسهم حتى جعلوا له منها بضعة ثم أوفى بها فكل **(قوله وقال ابن عباس ما أهرزك من)**  
 البهائم معاني ذلك فهو كالصيد في بيع تزدى في يرقه كمن حيث قدرت **(قوله)** في رواية كريمة  
 حيث قدرت عليه فذكها أما الأثر الأول فوصوله إلى أبي شيبة من طريق عكرمة عنه بهذا قال فهو  
 بمنزلة الصيد وأما الثاني فوصوله عبد الرزاق من وجه آخر عن عكرمة عنه قال إذا وقع العبري البر  
 فاطعنه من قبل خصره وإذا ذكرا سم الله وكل **(قوله)** ورأى ذلك على وابن عمر وعائشة أما أنزل على  
 فوصله ابن أبي شيبة من طريق أبي راشد السلمي قال كنت أرى سائحاً لاهلي بنظر الكوفة  
 فمررت منها بصرف غيت أن يستقي بكاه فأخذت حديد فوجأت بها في جنبه أوسنامه  
 ثم قطعت أعضاءه وفرقته على أهل قبا أن يأكلوه فأبى عليا فنقمت في باب قصر فقلت يا أمير  
 المؤمنين يا أمير المؤمنين فقال يا ليكيا ليكيا فخر به خبره فقال كل وأطعني وأما ابن عمر  
 فوصله عبد الرزاق في أثر حديث رافع بن خديج من رواية سفيان عن أبيه عن عبيدة بن رفاع  
 وقد تقدم في باب لا ذكرا سم والسن والعظم وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبيدة بن رفاع  
 تزدى يعني في ركبة فقتل رجل ليخبره فقال لا أقدر على خبره فقال له ابن عمزاذ كراسم الله ثم أقتل  
 شاكته يعني خصره ففعل وأخرج مقطعا فاحتمته ابن عمر عشرين أبدرهمين وأربعة وأما أثر  
 عائشة فلم ألق عليه بعد موصولا وقد نقله ابن المنذر وغيره عن الجمهور ونالهم مالك والليث  
 ونقل أيضا عن سعيد بن المسيب ورعيه فقالوا لا يهل أكل الانسي إذا وحش إلا تذكيته في  
 حلقه وألبته وبعدها الجمهور حديث رافع ثم ذكر حديث رافع بن خديج من رواية يحيى القطان  
 عن سفيان الثوري ولم يذكر فيه قصة نصب القدور وكأشها وذكرا سم والحديث **(قوله)** فيه عن  
 عبيدة بن رفاع بن خديج كذا فيه نسب رفاعا إلى جده ووقع في رواية كريمة رفاع بن رافع بن  
 خديج بغير نقص فيه **(قوله)** فقال أهل أو أن في رواية كريمة بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون  
 النون وكذا ضبطه الخطابي في سنن أبي داود وفي رواية أبي ذر يسكون الراء وكسر النون ووقع  
 في رواية الإسماعيلي من هذا الوجه الذي هنا وأرفأ ثبات الباء آخره قال الخطابي هذا حرف  
 طالم استكتب فيه الروايات وأما قوله عن أهل اللغة فلم أجد عندهم ما يقطع بصحته وقد طلبت له  
 مخرجا فذكر أوجهها • أحدها أن يكون على الرواية بكسر الراء من أركان القوم إذا هلك  
 مواشيهم فيكون المعنى أهلكها ذبحا • ثانيها أن يكون على الرواية يسكون الراء من أركان القوم إذا هلك  
 انظر وانظر وانظر بمعنى قال الله تعالى حكاية عن قال انظر وانظر من نوركم أي انظر ونا

**(باب ما تمن البهائم فهو بمنزلة الوحش)** • وأجاز ابن مسعود وقال ابن عباس ما أهرزك من البهائم معاني ذلك فهو كالصيد في بيع تزدى في يرقه كمن حيث قدرت • وابن عمر وعائشة • حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى • حدثنا سفيان • حدثنا أبي عن عبيدة بن رفاع بن خديج عن رافع بن خديج قال قلت يا رسول الله أنا لاقوا العدو وقد ألبست عناءملى فقال اهمل أو أن ما أهرزك وذكرا سم الله ففعل ليس السن والنظر وسأحدثك أما السن فعظم وأما النظر فغنى الحشة وأصناب ابل وشم فتمت منها بغير فرما رجل يسهم فحبسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لهذه الأبل أوابد كأوابد الوحش فإذا غلبكم من شئ فأفعلوا به هكذا

أو هو يضم الهمزة بمعنى آدم الحزمن قولك رفوت إذا أدمت النظر إلى الشيء وإذا أدم النظر إليه وراعه يصرك \* فالتأني أن يكون مهموزاً من قولك أرا أن برئت إذا انط وخف كأنه فعمل أمر بالاسراع لتلاعيوت خنقا ويرجع في شرح السنن هذا الوجه الآخر فقال صوابه أرا أن همزة ومعناه خف وأعمل ثلاث خنقا فان الذبح إذا كان بغرا الحديداً احتاج صاحبه إلى خفة يد وسرعة في أمر ارتك الآلة والأتان على الحلقوم والأوداج كلها قبل أن تملك الذبيحة بما سألها من ألم الضغط قبل قطع مذبحتها ثم قال وقد ذكرت هذا الحرف في غريب الحديث وقد ذكرت فيه وجوهاً يحتملها التأويل وكان قال فيه يجوز أن تكون الكلمة تعصفت وكان في الأصل أرا أن بازأى من قولك أرا أن رجل أصعبه إذا جعلها في الشيء وأزنت الجراد أرا إذا دخلت ذنبها في الأرض والمعنى شديد على النسر وزعم أن هذا الوجه أقرب للجميع قال ابن بطال عرضت كلام الخطابي على بعض أهل التدقيق قال أما أخذنا من أرا أن القوم فمعرض لأن أرا أن لا يتعدى وإنما يقال أرا أن هو ولا يقال أرا أن الرجل غنمه وأما الوجه الذي صوبه فقبه نظروا كله من جهة أن الرواية لا تساعده وأما الوجه الذي جعله أقرب للجميع فهو أبعد ما لعدم الرواية به وقال عياض ضبطه الأصملي أن في فعل أرا من الرؤية ومثله في مسلم لكن الراسا كنه قال وأخذي بعضهم أنه وقف على هذه اللفظة في مسند علي بن عبد العزيز مضبوطة هكذا أن في أو أعمل فكان الراوي شك في أحد الظنين وهو ما يعنى واحد والمقصود الذبح بما يسرع القطع ويجري الدم ويرجع النورى أن أرا بمعنى أعمل وأنه شك من الراوي وضبط أعمل بكسر الجيم وبعضهم قال في رواية لمسلم أن في يسكون الرء وبعد النون ياء أى أحضرتى الآلة التي تذبج بها الأراهم أصرب عن ذلك فقال أو أعمل وأوتى للأضراب فكانه قال قد لا يتيسر احضار الآلة فيتناسر البسان فمعرض الحكم فقال أعمل ما أنهر الدم الخ قال وهذا أولى من جعله على الشك وقال المنذرى اختلف في هذه اللفظة هل هي وزن أعط أو وزن أطم وهي فعل أرا من الرؤية فعلى الأول المعنى آدم الحزمن رفوت إذا أدمت النظر وعلى الثاني أهلكها ذبحاً من أرا أن القوم إذا هلكتموا شيعهم وتعب بأن لا يتعدى وأجيب بأن المعنى كن ذاشاة هالكة إذا أزهقت نفسها بكل ما أنهر الدم (قلت) ولا يخفى تكلفه وأما على أنه بصيغة فعل الأمر فعناء أرا في سيلان الدم ومن معصك الرء اختلس الحركة ومن حذف الباء جاز وقوله وأعمل همزة وصل وفتح الجيم وسكون اللام فعل أرا من الجهلة أى أهمل لا تموت الذبيحة خنقا قال ورواه بعضهم بصيغة أعمل التفصيل أى ليكن الذبح أعمل ما أنهر الدم (قلت) وهذا وإن عني على رواية أى داو بتقديم لفظ أرا على أعمل لم يستقم على رواية البخارى بتأخيرها وجوز بعضهم في رواية أن يسكون الرء أن يكون من أرا نى حسن ما رأيت أى جلنى على الرئاليه والمعنى على هذا أحسن الذبح حتى تحب أن تنظر إليك ويؤيده حديث إذا ذبحتم فاحسنوا أخرجه مسلم وقد سبق مباحث هذا الحديث مستوفاة قبل وساقه هنالك أتم محامنا والله أعلم **(قوله ما أنهر الدم)** والذبح في رواية أى ذروا الذابح بصيغة الجمع وكأنه جمع باعتبار أنه الأكثر التصرف في الأبل خاصة وأما غير الأبل فذبح وقد جاءت أحاديث في ذبح الأبل وفي شحريها وقال ابن التين الأصل في الأبل الضرب في الشاة ونحوها الذبح وأما البقر فمأى القرآن ذكر ذبحها وفي السنة ذكر شحريها

واختلف في ذبح ما ينصر وغير ما يذبح فأجازته الجمهور ومنع ابن القاسم **(قوله)** وقال ابن جريج  
 عن عطاء الخ **(الخ)** وصله عبد الرزاق عن ابن جريج مقطوعاً وقوله والذبح قطع الاوداج جمع وذبح  
 بفتح الدال المهملة والهمزة وهو العرق الذي في الاخذع وهما عرقان متقابلان قبل ليس لكل  
 بهمة غرو وجين فقط وهما محيطان بالحقنوم في الايمان بصيغة الجمع نظرو عيكن أن يكون  
 أضاف كل وذبحين الى الانواع كلها هكذا اقتصر عليه بعض الشراح وبقي وجه آخر وهو أنه  
 أطلق على ما يقطع في العادق وذبحاً غلباً فقد قال أكثر الخنثية في كتبهم اذا قطع من الاوداج  
 الاربعة ثلاثة فصحت التذكية وهما الخلقوم والمرى ومعرقان من كل جانب وحي ابن المنذر  
 عن محمد بن الحسن اذا قطع الخلقوم والمرى وأكثر من نصف الاوداج أجزأ فان قطع أقل فلا خير  
 فيها وقال الشافعي يكنى ولو لم يقطع من الودجين شيئا لانها قديسلان من الانسان وغيره  
 فيعبد وعن الثوري ان قطع الودجين أجزأ ولو لم يقطع الخلقوم والمرى ومن ماله والبث  
 بشرط قطع الودجين والخلقوم فقط واحتج به على حديث رافع ما أنهر الدم وانهاره احوه وذلك  
 يكون بقطع الاوداج لانها يجري الدم وأما المرى فهو يجري الطعام وليس به من الدم ما يحصل  
 به انهار كذا قال وقوله فأخبرني نافع القتال هو ابن جريج وقوله الضع يفتح النون وسكون  
 الشاء المعجمة فسر في الخبير بأنه قطع مادون العظم والضاع عرق أيضاً في فقار الظهر الى القلب  
 يقال له خيط الرقة وقال الشافعي الضع ان ذبح الشاة ثم كسر فهاها من موضع الذبح  
 أو ضرب ليجعل قطع موكلها وأخرج أبو عبيد في الغريب عن عمر انه منى عن القرس في  
 الذبيحة ثم حكى عن أبي عبيدة أن القرس هو الضع يقال فرست الشاة وتقعها وذلك أن ينهى  
 بالذبح الى الضاع وهو عظم في الرقة قال ويقال أيضاً هو الذي يكون في فقار الصلب شبيهه بالخن  
 وهو متصل بالقفا ينهى أن ينهى بالذبح الى ذلك قال أبو عبيد أما الضع فهو على ما قال وأما  
 القرس فيقال هو الكسر وانما ينهى أن تكسر رقة الذبيحة قبل أن تبرد ويسن ذلك أن في  
 الحديث ولا تنهوا الا نفس قبل أن ترهن **(قلت)** يعني في حديث عمر المذكور وكذا ذكره الشافعي  
 عن عمر **(قوله)** واذا قال موسى لقومه ان الله مأمركم أن تذبحوا بقرة الى فذبحوها وما كادوا  
 يفعلون زاد في رواية كريمة وقول الله تعالى واذا قال موسى لقومه وهذا من تعلم الترجمة وأراد  
 أن يشير به قول ابن جريج في الاثر المذكور كوزد الله ذبح البقرة في هذا الشاة منه الى اختصاص  
 البقرة بالذبح وقد روي شيخه اسمعيل بن أبي أويس عن مالك من شهر القربى من صنع ثم تلا  
 هذه الآية وعن أشهب ان ذبح بعير من غير ضرورة لم يؤكل **(قوله)** وقال سعيد بن عباس  
 الذكاة في الخلق واللبة وصله سعيد بن منصور والبيهقي من طريق أيوب عن سعيد بن جبير عن  
 ابن عباس أنه قال الذكاة في الخلق واللبة وهذا اسناد صحيح وأخرجه سفيان الثوري في جامعه  
 عن عمر مثله وجامر فوعا من وجهه واه واللبة بفتح اللام وتشديد الواو هي موضع القلادة  
 من الصدرة هي الخشروكان المصنوع يضعف الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من رواية  
 جابر بن سلمة عن أبي المعشر الدارمي عن أبيه قال قلت لرسول الله ما تكون الذكاة الا في الخلق  
 واللبة قال لو طعنت في فخذها لاجر لك من قواء جملة على الوحش والتموش **(قوله)** وقال  
 ابن عمرو ابن عباس وأنت اذا قطع الرأس فلا بأس) أما أن ابن عمر فوصله أبو موسى الزين من

وقال ابن جريج عن عطاء  
 لا ذبح ولا نحر الا في المذبح  
 والمضرة قلت أيجزى ما يذبح  
 أن أنحره قال نعم ذكر الله ذبح  
 البقرة فان ذبحت شيئاً ينصر  
 جازو النصر أحب الي والذبح  
 قطع الاوداج قلت فيضف  
 الاوداج حتى يقطع الضاع  
 قال لا احوال وأخبرني نافع  
 أن ابن عمر نهى عن الضع  
 يقول يقطع مادون العظم  
 ثم يدع حتى يموت واذا قال  
 موسى لقومه ان الله مأمركم  
 أن تذبحوا بقرة الى فذبحوها  
 وما كادوا يفعلون وقال  
 سعيد بن جبير عن ابن عباس  
 الذكاة في الخلق واللبة وقال  
 ابن عمرو ابن عباس وأنت  
 اذا قطع الرأس فلا بأس

رواية أبي مجاز سالت ابن عمر عن ذبضة قطع رأسها فأمر ابن عمر بالصككها وأما ابن عباس  
فوصله ابن أبي شبة بسند صحيح أن ابن عباس سئل عن ذبحة ذبحة قطعت رأسها فقال ذك  
وحية فضع الزاوي وكسر الساق الملهمة بعدها فتخاضت ثقبه أي سر بعصه نسوية إلى الوضوء وهو  
الاسراع والجله وأما ابن أبي شبة فوصله ابن أبي شبة عن طريق عبد الله بن أبي بكر بن أنس أن  
جزارا لا أنس ذبحة ذبحة قطعت رأسها فأمر ابن عباس بالصككها وأما ابن عباس فوصله ابن عباس  
أنس بالكها ثم ذكر المصنف في الباب حديثاً اسمه بنت أبي بكر في أكل القرص وأورد من  
رواية سليمان الثوري ومن رواية جزار كما ذكرها عن هشام بن عروة وموصولة بلقط فخرنا وقال  
في آخره تابعه وكيع وابن عينة عن هشام في الصرا وأورد أيضاً من رواية عبد الله بن سليمان  
عن هشام بلقط فخرنا ورواية ابن عينة التي أشار إليها سائق موصولة بسند ابن من رواية  
الحديث عن سليمان وهو ابن عينة بنوفال فخرنا ورواية وكيع أخرجهما أجدعه بلقط فخرنا  
وأخرجهما مسلم عن محمد بن عبد الله بن جابر حديثاً في شخص بن غياث وكيع ثلاثهم عن  
هشام بلقط فخرنا وأخرجهما عبد الرزاق عن معمر بن النور في جميعاً عن هشام بلقط فخرنا وقال  
الإسماعيلي قال هشام بن عيسى بن يونس وعلي بن مسهر عن هشام بلقط فخرنا واختص على جاز  
ابن زيد بن أبي عينة فقال ذكر أصحابنا فخرنا وقال بعضهم ذبحة وأخرجهما لدارقطني عن  
رواية مؤيد بن أبي عيسى عن الثوري بن عيسى بن خالد ومن رواية ابن قتيبة وهو عبد الرحمن بن  
ثابت بن قتيبة ومن رواية أبي يحيى القطان كلهم عن هشام بلقط فخرنا ومن رواية أبي معاوية  
عن هشام فخرنا وكذا أخرجهما مسلم عن هشام بن عيسى بن خالد ومن رواية أبي معاوية  
عن هشام فخرنا وهذا الاختلاف كله عن هشام وفيه اشعار بأنه كان تارة يرويه بلقط  
ذبحة وتارة بلقط فخرنا وهو مسمى به إلى استواء الفظن في المعنى وأن الصريح يطلق عليه ذبحة  
والذي يطلق عليه فخر ولا يتعين مع هذا الاختلاف ما هو الحقيقة في ذلك من الجاز إلا أن يرجع  
أحد الطرفين وأما أنه يستفاد من هذا الاختلاف جواز فخر المذبح وذبح النحر كما قاله  
بعض الشراح فيعدله يستأنم أن يكون الأمر في ذلك وقع مرتين والاصل عدم التعدد مع  
اتحاد الفرج وقدر جرى النور على عادته في الجمل على التعدد فقال بعد أن ذكر اختلاف  
أبو داود في قولها فخرنا وذبحنا يصح بين الروايتين بأنهما مقضتان فخره وهما مرة ذبحها ثم قال  
ويجوز أن تكون قصة واحدة أو حدثا فظن الجاز والاول أصح كذا قال والله أعلم ﴿ قوله ﴾  
باب ما يكره من الثلثة بضم الميم وسكون المثلثة هي قطع أطراف الحيوان أو بعضها  
وهو في قولها مثلثه مثلثه بالثنية المثلثة بالغة ﴿ قوله ﴾ والمصورة بصاد المهملة سا كنصوحدة  
مضمومة ﴿ والجيفة ﴾ بالجيم والمثلثة القنوحة التي تربط وتجعل غرضاً للرمي فلا ماتت من ذلك لم  
يحل أكلها والجثوم الطير وهو ما يجزأ للدولة للذليل فلو سمحت بقصها ففي جاعة ومجتمعة يكره  
المثلثة وذلك إذا صيدت على تلك الحالة فذبح جازاً كلها وإن ربيت فماتت لم يجز لأنهم نصيب  
موقوفه ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث والاول حديث أنس ﴿ قوله ﴾ عن هشام بن زيد يعني  
ابن أنس بن مالك ﴿ قوله ﴾ دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب يعني ابن أبي عقيل الثقفي ابن عم  
الحاج بن يوسف ونابيه على البصرة وروى أخته زيب بنت يوسف وهو الذي يقول فيمجر

• حدثنا خلاد بن يحيى حدثنا  
سفيان عن هشام بن عروة  
قال أخبرني فاطمة بنت  
المنذر أم أبي عن أسماء  
بنت أبي بكر رضي الله عنهم  
قالت فخرنا على هذا التي  
صلى الله عليه وسلم فرسا  
قال كناه • حدثنا اسحق  
سمع عبد الله عن هشام بن  
فاطمة عن أسماء قالت  
ذبحنا على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فرسا  
وتحسن بالبدنة قال كناه  
• حدثنا قيس بن جابر  
عن هشام بن فاطمة بنت  
المنذر أن أسماء بنت أبي بكر  
قالت فخرنا على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فرسا  
قال كناه • تابعه وكيع وابن  
عينة عن هشام في الصر  
• باب ما يكره من المثلثة  
والمصورة والجيفة • حدثنا  
أبو الوليد حدثنا شعبة عن  
هشام بن زيد قال دخلت مع  
أنس على الحكم بن أيوب



يحدثه حتى اتخناها على باب الحكم • خليفة الخلاج غير المتهم  
وقد ذكر في عدة أحاديث وكان يضاهي في الجور ابن عمه ولز به الضي معه قصة طويلة تدل على  
ذلك أو ردها أو يعنى الموصلى في مسندنا أنه • وفيه رواية الاسماعيلي بلطف خرجت مع  
أنس بن مالك من دار الحكم بن أيوب أمير البصرة (قوله فرأى غلماناً وقتباً) شك من الراوى  
ولم اتفق على أسماءهم وظاهر السباق أنهم من أتباع الحكم بن أيوب المذكور (قوله أن تصبر)  
بضم أوله أى تحبس لتزى حتى غوت وفي رواية الاسماعيلي من هذا الوجه بلطف سمعت أنس بن  
مالك يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صبر الروح وأصل الصبر الحبس وأخرج  
العقيلي في الضعفاء من طريق الحسن عن سمرة قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تصبر  
اليهمقروا بنو كل لهم إذا صبرت قال العقيلي جافى النبي عن صبر اليهمقروا أحاديث جناد وأما  
النهي عن أكلمها فلا يعرف إلا في هذا (قلت) ان ثبت فهو محمول على أنها ماتت بذلك بغير  
تذكية كما تقدم في المقتول بالبدقة الحديث الثاني حديث ابن عمر (قوله أنه دخل على يحيى  
ابن سعيد) أى ابن العاص وهو أخو عمرو المعروف بالاشدق بن سعيد بن العاص والد سعيد بن  
عمرو وأبو عبد الله بن عمر (قوله وغلام من بني يحيى) أى ابن سعيد المذكور أنف على اسمه وكان  
يحيى من الذكور وعثمان وعنيسة وآباء واسماعيل وسعيد ومحمد وهشام وعمرو وكان يحيى بن  
سعيد قدولى امرأة المدينة مرة وكذا أخوه عمرو (قوله فغشى اليها ابن عمر حتى حلها) بتشديد  
اللام في رواية السرخسي والمستطيل حلها • ورواية الكشي في وضع لقوله في أول الحديث رابط  
دجاجة ووقع في رواية الاسماعيلي وأبى نعيم في المستخرج محل الدجاجة (قوله انه زرع وغلامكم) في  
رواية الكشي بن غلماكم (عن أن يصبر في رواية الكشي بن أن يصبر) البصغة الجمع وهو على نسق  
الذي قبله وزاد أبو نعيم في آخر الحديث وان أردتم فيها فاذبحوها (قوله هذا الطير) قال الكرماني  
هذا على لغة قنبلية وهي اطلاق الطير على الواحد واللغة المشهورة في الواحد طائر والجمع الطير  
(قلت) يوهونها محتمل لارادة الجمع بل الاولى أنه لارادة الجنس (قوله أن تصبر بهيمة أو غيرها للقتل)  
أو للتبذير لا للشك وهو زائد على حديث أنس فيدخل فيه البهائم والطيور وغيرها ونحو حديث  
أبى أيوب قال والنبي نفسي يدملو كانت دجاجة ما صبرتها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ينهى عن قتل الصبر أخرجه أبو داود وسند قوى ويجمع ذلك حديث شداد بن أوس عنده مسلم  
رفعه إذا قتلتم فأحسنا القتل وأذا ذبحتم فأحسنا الذبحة ولصداً حكم شفرته وليس حذبهته  
قال ابن أبي جرة في مبرجة الله لعباده حتى في حال القتل فأمر بالقتل وأمر بالرفق نفسه ويؤخذ  
منه قهر جميع عباد الله لم يترك لأحد التصرف في شيء الا وقد حذله فيه كيفية (قوله عن أبي  
بشر) هو جعفر بن أبي وحشية (قوله غروا بقتية أو بشر) شك من الراوى وفي رواية الاسماعيلي  
فاذا اقتسموا دجاجة يرمونها وله كل خاطئة يعنى التي يصيبها بأخذ السهم التي ترى به إذا ذم  
يصبا (قوله وقال ابن عمر من فعل هذا) زاد في رواية الاسماعيلي فتفرقوا (قوله ان النبي صلى الله  
عليه وسلم لعن من فعل هذا) في رواية مسلم لعن من اتخذا شياً فيه الروح غرضاً يجهتين والقض أى  
منصوباً للربى وفي رواية الاسماعيلي لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل الجيوان وفي  
رواية لمالبهائم وفي رواية لهن تجحيم واللعن من دلائل التعزيم ولا حذل من وجه آخر عن

فراى غلماناً وقتباً انصبا  
دجاجة يرمونها فقال أنس  
نهى النبي صلى الله عليه  
وسلم أن تصبر اليها ثم حدثنا  
أحمد بن يعقوب حدثنا  
اسحق بن سعيد بن عمرو  
أبيه أنه سمعه يحدث عن ابن  
عمر رضى الله عنهما أنه  
دخل على يحيى بن سعيد  
وغلام من بني يحيى رابط  
دجاجة يرميها فغشى اليها ابن  
عمر حتى حلها ثم أقبل بها  
وبالغلام معه فقال زجرها  
غلامكم عن أن يصبر هذا  
الطير للقتل قال سمعت النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى أن  
تصبر بهيمة أو غيرها للقتل  
حدثنا أبو النعمان حدثنا  
أبو هوالة عن أبي بشر عن  
سعيد بن جبير قال كنت  
عند ابن عمر فزروا بقتية أو  
بشرفصوا دجاجة يرمونها  
فلما رأوا ابن عمر فزروا عنها  
وقال ابن عمر من فعل هذا  
ان النبي صلى الله عليه وسلم  
لعن من فعل هذا

أبي صالح الحنفي عن رجل من الصحابة أراه عن ابن عمر رفعه من مثل بنى روح ثم لم يقب مثل الله  
 به يوم القيامة فجاهل ثقات **(قوله)** تابعه سليمان هو ابن حرب **(قوله)** لعن النبي صلى الله عليه وسلم  
 من مثل بالحيوان أي صبره مثله يضم الميم والثالثة وهذه المتابعة وصلها البيهقي من طريق  
 اسحق بن اسحق القاضي عن سليمان بن حرب وزاد فيه أيضا قصة أن ابن عمر خرج في طريق  
 من طرق المدينة فترأى غلاما فاذكر مثل رواية أبي بشرويه فلما رأوه فراقض الحديث وروهم  
 مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن وغيره فمزوا بأن سليمان هذا هو أبو داود الطيالسي واستند  
 إلى أن أبا النعمان أخرجه في مستخرجهم من طريق أبي خليفة عن الطيالسي **(قلت)** وهو غلط ظاهر  
 فإن الطيالسي الذي يروى عنه أبو خليفة هو أبو الوليد واسمه هشام بن عبد الملك ولم يدرك أبو  
 خليفة أبدا وأبو الطيالسي فإن موته بعد وفاته بسنتين مات أبو داود سنة أربع ومائتين على  
 الصحيح ولما أبو خليفة سنه ست وستين ومائتين والمنال المذكور في السند هو ابن عمرو يعني أنه تابع أبا  
 بشرويه روايته لهذا الحديث عن سعد بن جبير ووافقهما عدلين بن ثابت فرواه عن سعد بن جبير  
 عن ابن عباس كما ينفى الطريق التي بعدها الحديث الثالث والرابع **(قوله)** وقال عدلي هو  
 ابن ثابت **(عن سعد)** هو ابن جبير **(عن ابن عباس)** هو موصول بالاستناد الذي ساقه إلى عدلي بن  
 ثابت عن عبد الله بن يزيد وقد ساقه البخاري في تاريخه عن ججاج بن منال الذي ساق حديث  
 عبد الله بن يزيد به ولكن لفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تقتضوا شيئا فيه الروح غرضا **(قوله)**  
 سمعت عبد الله بن يزيد هو الخطمي يفتح المجهدة وسكون المهملة تقدم ذكره في الاستسقاء **(قوله)**  
 نهى عن التهيى بضم التين وسكون الهاء ثم بالوحدة مقصور أي أخذ مال المسلم فجهرا  
 ومنه أخذ مال الغنية قبل القيمة أخطأ فغير تسوية **(قوله)** والثالثة تقدم فسطها وتفسرها  
 وتقدم في المغازي في باب قصة عكل وهو نية لهذا الحديث بطريق أخرى وذكرنا الإسماعيلي  
 الاختلاف على شعبة فبهو بن أن يعقوب الحضرمي رواه عن شعبة كما قال ججاج بن منال لكن  
 أدخل بين عبد الله بن يزيد والنبي صلى الله عليه وسلم أبا أيوب ورواية يعقوب بن اسحق المذكورة  
 وصلها الطبراني في هذه الأحاديث شعيرم تعذيب الحيوان الآية وغيره وفي الحديث الأول  
 قوة أنس على الأبرار المعروف وأنه من المتكبر مع معرفته بشدة الأمير المذكور لكن كان الخلقة  
 عبد الملك بن مر وإن نهى الججاج عن التعرض له بعد أن كان صدر من الججاج في حقه خشونة  
 فشكاه لعبد الملك فأغلظ الججاج وأمره بإكرامه **(قوله)** باسم الججاج  
 هو اسم جنس مثل الدال ذكره المتذري في الحاشية وابن مالك وغيرهما ولم يصح التوى الضم  
 والواحدة جاجه مثل أيضا وقيل إن الضم فيه ضعف قال الجوهري دخلها الهاء للوحدة مثل  
 الجملة وأما إدراجهم الحرف في غريب الحديث أن الدجاج بالكسر اسم للذكر دون الإناث  
 والواحد منها ديك وبالفتح الإناث دون الذكر والواحد جاجه بالفتح أيضا قال وسمي  
 لأسرع في الأقبال والأدبار من دج يدح إذا أسرع **(قلت)** ودجاجه اسم امرأة وهي بالفتح فقط  
 ويسمى بها الكلبة من الفزل **(قوله)** حدثننا يحيى هو ابن عيسى البجلي نسه أوعلى بن السكن  
 وجوزم الكلابي وأبو نعيم بأنه ابن جعفر **(قوله)** عن أيوب في الرواية الثانية ابن أبي عمير هو  
 السخستاني وعندنا جده عن عبد الله بن الوليد عن سفیان حدثننا أيوب حدثننا **(قوله)** عن

• تابعه سليمان عن شعبة  
 • حدثنا المنال عن سعد بن  
 ابن عمر لعن النبي صلى الله عليه  
 وسلم من مثل بالحيوان • وقال  
 عدلي عن سعد بن ابن  
 عباس عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم • حدثنا ججاج بن  
 منال حدثننا شعبة قال  
 أخبرني عدلي بن ثابت قال  
 سمعت عبد الله بن يزيد عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
 نهى عن التهيى والمثلة  
 • (باب لحم الدجاج) • حدثنا  
 يحيى حدثننا وكيع عن  
 سفیان عن أيوب عن

أبي قلابه كذا واسم سليمان الثوري عن أبيه ووافقه مضاف بن عينة عن أبيه عند مسلم  
 وهكذا قال عبد السلام بن حرب عن أبيه كما مضى في المغازي وقال عبد الوارث كما في الحديث  
 الذي يليه عن أبيه عن القاسم بن أبي قلابه وكذا قال ابن علقمة عن أبيه كما يأتي في الإيمان  
 والتسديد أيضا وقال جاد بن زيد عن أبيه عن أبي قلابه والقاسم قالوا بالحديث قاسم أخف  
 أثره في فرض الخمس وكذا قال وهيب عن أبيه عنهما عند مسلم **(قوله عن زهد)** بفتح  
 الزاى هو ابن مضرب بضم أوله وفتح الصاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها موحدة  
 (الجرى) بفتح الجيم بصرى ثقة ليس له في البخارى سوى حديثين هذا الحديث وقد أخرجه في  
 مواضع له وسدس أخرجه عن عمران بن حصين تقدم في المناقب وذكره في مواضع أخرى  
 أيضا **(قوله رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يا كل دجاجة)** كذا وأورد مختصرا وكذا أساقه أحد  
 عن وكيع وأخرجه عن أبي أحمد الزبير عن صفوان ثم منه وساقه الترمذى في الشرائع من  
 وجه آخر مطولا كما ذكره المصنف من طريق عبد الوارث عن أبيه عن القاسم وهو ابن عامر  
 التميمي وليس له في البخارى سوى هذا الحديث فقد أورد عنه في مواضع مرقونا ومقدرا  
 مختصرا ومطولا مستقلا على قصة الرجل الذي استنمع من كل الدجاج وحلف على ذلك فتوى  
 أبي موسى له بأن يكفر عن عيئه ويأكل وقص له الحديث في ذلك وسيب وهو مطلبهم من النبي  
 صلى الله عليه وسلم أن يحملهم وقد أورد المصنف قصة الاستعمال وما يليها من حكم الدين وكذا أنه  
 دون قصة الدجاج أيضا من رواية عثمان بن جبر عن أبي بردة عن أبي موسى عن أبيه في كفارة  
 الإيمان وأوردناه أيضا في المغازي من طريق يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن جده أبي بردة ثم  
 ساقناه في قصة الاستعمال وليس فيه ذكر كفارة الدين وقد أخط في فرض الخمس وفي المغازي  
 بشرحه في كتاب الإيمان والتسديد فذكره هنا ما يتعلق بالدجاج **(قوله)** كما عند أبي موسى الأشعري  
 وكان يئنا وبينه هذا الحى بالتحقق بدلا من الضمير في منه كذا قال ابن التين وليس بجيد لانه بصير  
 تقدير الكلام أن زهدا الجرى قال كان يئنا وبين هذا الحى من جرم أخا وليس ذلك المراد وإنما  
 المراد أن أبا موسى وقومه الأشعريين كانوا أهل مودة وأخاه لقوم زهدم وهم شو جرم وقد وقع  
 هنا في رواية الكشمي وكان يئنا وبين هذا الحى وكذا وقع في رواية اسمعيل عن أبيه عن  
 القاسم وأبي قلابه كما ساق في كفارة الإيمان وهو يؤيد ما قال ابن التين الآن المعنى لا يصح وقد  
 أخرجه في مواضع كتاب التوحيد من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أبيه عن أبي قلابه والقاسم  
 كلاهما عن زهدم قال كان بين هذا الحى من جرم وبين الأشعريين وذأواش وهذه الرواية  
 هي المعتمدة **(قوله)** بكسر أوله والمد قال ابن التين ضبطه بعضهم بالقصر وهو خطأ **(قوله)** وفي  
 القوم رجل جالس أجرة أى اللون وفي رواية جاد بن زيد رجل من بني تميم الله أجرة كانه من  
 الموالى أى العجم وهذا الرجل هو زهدم الراوى عنهم نفسه فقد أخرجه الترمذى من طريق قتادة  
 عن زهدم قال دخلت على أبي موسى وهو يأكل دجاجة فقال ادن فكل قال رأيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يأكل مختصرا وقد أشكل هذا الكونه وصف الرجل في رواية الباب بأنه  
 من بني تميم الله وزهدم من بني جرم فقال بعض الناس الظاهر أنهما امتثعا معا زهدم والرجل  
 التميمي وسجله على دعوى التعدد استبعاد أن يكون الشخص الواحد غيب إلى تميم الله وإلى جرم

أبي قلابه عن زهدم الجرى  
 عن أبي موسى بن الأشعري  
 رضى الله عنه قال رأيت  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 يأكل دجاجة حدثنا أبو  
 معمر حدثنا عبد الوارث  
 حدثنا أبو بن أبي تيمية عن  
 القاسم عن زهدم قال كان  
 عند أبي موسى الأشعري  
 وكان يئنا وبينه هذا الحى  
 من جرم أخا فأتى بطعام  
 فيه لحم دجاج وفي القوم  
 رجل جالس أجرة فلم يدن من  
 طعامه فقال ادن فقد  
 رأيت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يأكل منه قال

ولابعد في ذلك بل قد أخرج أحد الحديث المذكور عن عبد الله بن الوليد هو العدي عن سفيان  
هو الثوري فقال في روايته عن رجل من بني تميم الله يقال له زهدم قال كآسند أبي موسى فأتى  
بهم دجاج فعلى هذا ففصل زهدما كان تارة ينسب إلى بني جرم وتارة إلى بني تميم الله وجرم قبيلة  
في قضاعة ينسبون إلى جرم من ذيان بن أزي وهو وحده قبيلة ابن عمران بن الحاف بن قضاعة  
وتيم الله يطن من بني كلب وهم قبيلة في قضاعة أيضا ينسبون إلى تيم الله بن زهدم بن أرواح فاصغر  
ابن ثور بن كلب بن وبرة بن قلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة فلو أن جرم  
قال الرشاطي في الانساب وكثيرا ما ينسبون الرجل إلى أعمامه (قلت) ويرى أنهم الرجل نفسه كما  
تقدم في عدة مواضع فلا بعد في أن يكون زهدم صاحب القصص الأصل عدم التعدد وقد أخرج  
البيهقي من طريق الثوري عن التميمي عن التميمي عن التميمي عن التميمي عن التميمي عن التميمي  
أبا موسى يأكل الدجاج فعلى هذا ففصل زهدما كان تارة ينسب إلى بني جرم وتارة إلى بني تميم الله وجرم قبيلة  
ومن طريق الصنع بن حزن عن مطر الوراق عن زهدم قال دخلت على أبي موسى وهو يأكل  
لحم دجاج فقال ادن فكل فقلت اني خلقت لأأكله الحديث وقد أخرجه موسى عن شيبان بن  
فروخ عن الصنع لكن لم يسق لفظه وكذا أخرجه أبو عوانة في حصصه من وجه آخر عن زهدم  
بنحوه وقال فيه فقال ادن فكل فقلت اني لأأريه الحديث فهذه عدة طرق صرح زهدم  
فيها بأنه صاحب القصص فهو المعتمد ولا يكره عليه إلا ما وقع في بعض من عايناه من الغلبة بين  
زهدم والمتنع من أكل الدجاج ففي رواية عن زهدم كآسند أبي موسى فدخل رجل من بني تميم  
الله أحمر فيه بالمو إلى فقال هل قتلنا كآسند أبي موسى فدخل رجل من بني تميم  
أبي موسى لكن يجوز أن يكون مرادهم بقوله كآسند أبي موسى الذي دخلوا قبله على أبي موسى وهذا  
بحار قد استعمل غيره مثله كقول ثابت البناني خطيبنا عمران بن حصن أي خطب أهل البصرة  
ولم يذكر ثابت خطبة عمران المذكورة فيجوز أن يكون زهدم دخل بخبره ما ذكره في رواية ما فيه  
أنه أتهم نفسه ولا يحب فيه والله أعلم (قوله اني رأيت ما كل شيء فقد زنه) بكسر الهمزة  
وفي رواية أبي عوانة اني رأيتنا تأكل فذرا وكأنا نملن أنها ككثرت من ذلك بصحت صارت  
جلافة فبين له أبو موسى أنها ليست كذلك أو أنه لا يلزم من كون تلك الدجاجة التي رآها كذلك  
أن يكون كل الدجاج كذلك (قوله فقال ادن) كذلك كآسند أبي موسى فدخل رجل من بني تميم  
والسر خشي إذا بكسر الهمزة وبذلك الهمزة مع التنوين حرف نصب وعلى الأول فقله أخبرك  
بجزوم وعلى الثاني هو منصوب وقوله وأحد ذلك شك من الراوي (قوله اني رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم) ساقى شرحه في الإيمان والتدور وقوله فاعطنا نخس ذود غر الذري الغتر  
بضم المعجمة جمع أغر والأغر الأبيض والذي بضم المعجمة والقصر جمع ذود وذود على كل شيء أعلاه  
والمراد هنا أسنمة الأبل ولعلها كانت بيضا محضه أو أراد وصفها بأنها لاعل فيها ولا بد ويجوز  
في غير النسب والجور وقوله نخس ذود كذا وقع بالاضافة واستنكره أبو الباقم غريمه قال  
والصواب تنوين نخس وأن يكون ذود بدل من نخس فإنه لو كان بغير تنوين تغير المعنى لأن  
العدد المضاف غير المتصلي إليه فيلزم أن يكون نخس ذود خمسة عشر بعيرا لأن الأبل الذود ثلاثة  
انتهى وما أدري كيف يحكم بفساد المعنى إذا كان العدد كذلك ولكن عددا لبل خمسة عشر بعيرا

اني رأيت ما كل شيء فقد زنه  
خلقت أن لا أكلمه فقال  
ادن أخبرك أو أحدثك اني  
رأيت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في ثمر من الأشعرين  
فواقته وهو غضبان وهو  
يقسم نعمنا من ذم الصدقة  
فأسقمه لنا خلف أن لا  
يحملنا قال ما مضى ما  
أحكم عليه ثم أتى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
ينهي من أجل فقال أين  
الأشعرين أين الأشعرين  
قال فاعطنا نخس ذود غر  
الذري فلبثنا غير بعيد فقلت  
لأصحابي نسي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عينة فوالله  
أن نقتلنا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عينة لا نقتل  
أبدا فرحنا إلى النبي صلى  
الله عليه وسلم فقلنا يا رسول  
الله أنا أسقمه لنا خلف  
أن لا تحملنا فقلنا أن لا  
نسب عيناك فقال ان الله  
هو حكم اني والله ان شاء  
الله لا أحلف على عين قاري  
غيره أخيرا منها ألا تيت  
الذي هو خير ويصلها

لما الذي يضرو قد ثبت في بعض طرق مستهذين القرنين والقرنين إلى أن عدست حرات والذى  
 قاله انما يتن أن لوبيات رواية صريحة أنه لم يعطهم سوى خمسة أبعرة وعلى تقدير ذلك فاطلق لفظ  
 ذوو على الواحد مجازا كابل وهذه الرواية الصحيحة لا تمنع إمكان التصوير وفي الحديث دخول  
 المرء على صدقة في حال كفه واستدنا صاحب الطعام الداخل وعرضه الطعام عليه ولو كان  
 قليلا لان اجتماع الجماعة على الطعام سبب البركة فيه كما تقدم وفيه حوازا كل الدجاج انسية  
 ووحشة وهو بالافتاق الا عن بعض المتعمقين على سبيل الورع الآن بعضهم استثنى الحلالة  
 وهي ما تأكل الاقذار وظاهر صنيع أبي موسى أنه لم يسأل بذلك والحلالة عبارة عن الدابة التي  
 تأكل الحلة بكسر الجيم والتشديد وهي العروا وهي ابن حزم اختصاص الحلالة بذوات الأربع  
 والمهرى والتعميم وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة  
 الحلالة ثلاثا وقال مالك والثلث لأبى بكر كل الحلالة من الدجاج وغيره وانما جاء النهي عنها  
 للتقذر وقد ورد النهي عن أكل الحلالة من طرق أمهم ما أخرجه الترمذي وصححه وأبو داود  
 والنسائي من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 الحفصة وعن لبن الحلالة وعن الشرب من في السقاء وهو على شرط البخاري في رجاله إلا أن أبو  
 رواه عن عكرمة فقال عن أبي هريرة أخرجه البيهقي والبرز من وجه آخر عن أبي هريرة عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحلالة وعن شرب لبنها وأكلها وركوبها ولأن أبي شيبة  
 بسند حسن عن جابر بن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحلالة أن يؤكل لجهها ويشرب  
 لبنها ولأن داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نهى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يوم خيبر عن لحوم الجوارح التي تعجن الحلالة عن ركوبها وأكل لجهها وسندهم حسن وقد  
 أطلق الشافعية كراهة كل الحلالة إذا تقذر لجهها أكل الخاصة وفي وجه إذا كثرت من ذلك  
 وروى أكثرهم أنها كراهة تنزيه وهو قضية صنيع أبي موسى ومن يجتهم أن العلف الطاهر إذا  
 صار في كرشها نقص فلا تغذى إلا بالخاصة ومع ذلك فلا يحكم على اللحم واللبن بالخاصة  
 فكذلك هذا وتعبق بأن العلف الطاهر إذا نقص بالمجاورة جاز اطعامه للدابة لأنها إذا كثرت  
 لا تغذى بالخاصة وانما تغذى بالعلق بخلاف الحلالة وذهب جماعة من الشافعية وهو قول  
 الحنابلة إلى أن النهي للحرمة بجرم إن دقيق العبد عن الفقهاء وهو الذي صححه أبو إسحق  
 المروزي والقفال وإمام الحرمين والغبوي والغزالي وأحقوا لبنها ولجها أيضا وفي معنى الحلالة  
 ما تغذى بالنقص كالشاة ترضع من كلب أو المعتر في جوارأ كل الحلالة زوال رائحة الخاصة بعد  
 أن تعلق بالشيء الطاهر على العصير وجاء عن السلف فيه نوقيت فعند ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه  
 كان يحبس الدجاجة الحلالة ثلاثا كما تقدم وأخرج البيهقي بسند فيه نظر عن عبد الله بن عمرو  
 مرفوعا أنها لا تؤكل حتى تعلق أربعين يوما **(قوله ما)** لحوم الخيل قال ابن  
 المنذر يذكر الحكم تعارض الأدلة كذا قال ودليل الجواز ظاهر القوة كما سألني **(قوله لفسان)**  
 هو ابن عينة وهشام هو ابن عروة وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي ابنة عم هشام المذكور  
 وزوجته وقد تقدم ذلك صريحا في باب النحر والذبح وقد اختلف في سنده على هشام فقال  
 أبو يوسف رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبيه عن أسما وكذا قال ابن ثوبان من رواية عتبة بن

باب لحوم الخيل) حديثنا  
 الحمدي حديثنا سفيان  
 حديثنا هشام عن فاطمة عن  
 أمه

حماد عنه عن هشام بن عمرو قال المغيرة بن مسلم عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام أخرجه  
 البزار وذكر الدارقطني الاختلاف ثم رجع رواية ابن عينة ومن وافقه (قوله) نحرنا فسرنا على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكناه زاد عبدة بن سليمان عن هشام ونحن بالمدينة وقد تقدم  
 ذلك قبل ما بين وفي رواية للدارقطني فأكناه ونحن وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وتقدم  
 الاختلاف في قولها نحرنا ونحن واختلف الشارحون في توجيهه فقيل يحصل النحر على الذبح  
 مجازا وقيل وقع ذلك مرتين وإلى به جرح النووي وفيه نظر لأن الأصل عدم التعدد والنحر محقق  
 والاختلاف فيه على هشام فبعض الرواة قال عنه نحرنا وبعضهم قال ذبحنا والمستفاد من ذلك  
 جواز الأمرين عندهم وقيام أحدهما في التذكية مقام الآخر ولا المسامحة لهم إلا بان هذا  
 موضع هذا وما لا ينبغي وقوعه فلا يصح لوقوع التساوي بين الرواة المختلفين في ذلك ويستفاد  
 من قولها ونحن بالمدينة أن ذلك بعد فرض الجهاد فمدعى من استند إلى منع أكلا بهل أنهما من  
 آلات الجهاد ومن قولها ونحن وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم الردي من زعمه أنه ليس فيه أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على ذلك مع أن ذلك لو لم يرد لم يظن بالأكلي بكر أنهم يقدمون على  
 فعل شيء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلا وعندهم العلم بجواز لشدة اشتغالهم بالنبي صلى  
 الله عليه وسلم وعدم مقارفتهم هذا مع توفر داعية العناية إلى سؤاله عن الأحكام ومن ثم كان  
 الرجوع أن العناية إذا قلنا كما نفعل كذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان حكم الرفع لأن  
 الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريره وإذا كان ذلك في مطلق العناية  
 فكيف بالأكلي بكر الصديق الحديث الثاني (قوله) حماد) هو ابن زيد وعمر هو ابن دينار ومحمد  
 ابن علي أي ابن الحسين بن علي وهو الباقرا أو حضر كذا أدخل حماد بن زيد بن عمرو بن دينار وبين  
 جابر في هذا الحديث محمد بن علي وأخرجه النسائي قال لا أعلم أحدا وافق حماد على ذلك وأخرجه  
 من طريق حسين بن واقد وأخرجه هو والترمذي من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو  
 ابن دينار عن جابر ليس فيه محمد بن علي ومال الترمذي أيضا إلى ترجيح رواية ابن عينة وقال  
 سمعت محمدا يقول ابن عينة أحفظ من حماد (قلت) لكن اقتصر البصري ومسلم على نحرهم  
 طريق حماد بن زيد وقد وافقه ابن جرير عن عمرو على إدخال الواسطة بين عمرو وجابر لكنه  
 لم يسمه أخرجه أبو داود ومن طريق ابن جرير به طريق أخرى عن جابر أخرجهما مسلم من طريق  
 ابن جرير وأبو داود ومن طريق جلد والنسائي من طريق حسين بن واقد كلهم عن أبي الزبير عنه  
 وأخرجه النسائي مضمنا عن عطاء عن جابر أيضا وأغرب البيهقي فخرم بأن عمرو بن دينار لم يسمعه  
 من جابر واستغرب بعض الفقهاء دعوى الترمذي أن رواية ابن عينة أصح مع إشارة البيهقي إلى  
 أنها منقطعة وهو زهول فإن كلام الترمذي محمول على أنه صح عنه اتصاله ولا ينافي من دعوى  
 البيهقي انقطاعه كون الترمذي يقول بذلك والحق أنه ان وجدت رواية فيها نص يرجع عمرو  
 بالسماع من جابر فتكون رواية حماد للزيد في متصل الأما تيدو الا فرواية حماد بن زيد هي  
 المتصلة وعلى تقدير وجود التعارض من كل جهة فللحديث طرق أخرى عن جابر غير هذه فهو  
 صحيح على كل حال (قوله) يوم خيبر عن حماد بن زيد (قوله) ورخص في  
 لحوم الخيل في رواية مسلم وأذن بدل رخص وله في رواية ابن جرير فأكناه من خير الخيل وجر

قالت نحرنا فسرنا على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فأكناه حدثنا  
 مسدد حدثنا حماد بن  
 عمرو عن محمد بن علي عن  
 جابر بن عبد الله قال نهى  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 يوم خيبر عن لحوم الحمر  
 ورخص في لحوم الخيل

الوحش ومنها النابى صلى الله عليه وسلم عن الجمار الاهلى وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني  
أمر قال الطحاوي وذهب أبو حنيفة الى كراهة أكل الخيل ومخالقة صاحبها وغيرهما واحتجوا  
بالأخبار المتواترة في حلها ولو كان ذلك مأخوذاً من طريق النظر لما كان بين الخيل والجرم الاهلية  
فرق ولكن الأثر اذا صححت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لم يأت يقال بها ما يوجب النظر  
ولاسيما وقد أخبر بابر أنه صلى الله عليه وسلم أباح لهم لحوم الخيل في الوقت الذي منعهم فيه من  
لحوم الجوفاء ذلك على اختلاف حكمهما (قلت) وقد نقل الحل بعض التابعين عن الصحابة من  
غير استثناء أحد فأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح على شرط الشيخين عن عطاء قال لم يزل سلفك  
يأكلونه قال ابن جرير قلت له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم وأما ما نقل في  
ذلك عن ابن عباس من كراهته فأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بسندين ضعيفين ويدل على  
ضعف ذلك عنه ما سبق في الباب الذي بعده صحيحاً عنه أنه استدلل بأباحة الجمر الاهلية بقوله  
تعالى قل لا أجد قمياً أوصى الى محرماً فان هذا ان صلح مستقسكالحل الجرم صلح للخيل ولا فرق  
وسبباً فيه أيضاً أنه توقف في سبب المنع من أكل الجمر هل كان تحريراً موقفاً أو بسبب كونها  
كانت جمولة الناس وهذا ياتي مثله في الخيل أيضاً فيبعد أن ثبت عنه القول بتصريم الخيل  
والقول بالتوقف في الجمر الاهلية بل أخرج الدارقطني بسند قوي عن ابن عباس مرفوعاً مثل  
حديث جابر ولقظتمني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجمر الاهلية وأمر بلحوم الخيل  
وصح القول بالكراهة عن الحكم بن عيينة ومالك وبعض الشنفية وعن بعض المالكية  
والحنفية التصريم وقال الفاكهي المشهور عنده المالكية الكراهة والصحيح عند المحققين منهم  
التصريم وقال أبو حنيفة في الجامع الصغير كره لحم الخيل لحمها أو بكر الرأزي على التنزيه وقال  
لم يطلق أبو حنيفة فيه التصريم وليس هو عنده كالجمار الاهلى وصح عنه أصحاب الحيط والهداية  
والذخيرة التصريم وهو قول أكثرهم وعن بعضهم يأثم آكله ولا يسمى حراماً وروى ابن القاسم  
وابن وهب عن مالك المنع وأنه احتج بالآية التي ذكرها وأخرج محمد بن الحسن في الاستئذان عن  
أبي حنيفة بسنده عن ابن عباس نحو ذلك وقال القرطبي في شرح مسلم مذهب مالك الكراهة  
واستدل له ابن بطال بالآية وقال ابن المنير الشبه الخلق بينها وبين البغال والحمير بما يؤكد  
القول بالمنع فمن ذلك هيئة أوزهمه ولحمها وغلظته وصفة أروانها وانها لا تحتقرها وإذا ما كد  
الشبه الخلق التصديق القارق وبعد الشبه بالانعام المتفق على أكلها اه وقد قدم من كلام  
الطحاوي وما يؤيد منته الجواب عن هذا وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة الدليل في الجواز مطلقاً  
واضح لكن سبب كراهة مالك لا كلها كونها تستعمل غالباً في الجهاد فلو اتقت الكراهة لكثير  
استعماله ولو كثرة لادى الى قتلها بقضي الى قتلها فيقول الى النقص من ارباب العدو الذي وقع  
الامر به في قوله تعالى ومن رباط الخيل (قلت) فعلى هذا فالكراهة لسبب خارج وليس البص  
فيه فان الحيوان المتفق على اباحته لو حدث أمر يقتضي أن لو ذبح لافضى الى ارتكاب محذور  
لاستنع ولا يلزم من ذلك القول بتصريمه وكذا قوله ان وقوع أكلها في الزمن النبوي كان نادراً  
فإذا قيل بالكراهة قل استعماله فيوافق ما وقع قبل انتهى وهذا لا ينهض دليلاً للكراهة بل

غايته أن يكون خلاف الأولى ولا يلزم من كون أصل الحيوان حل أن كله قنأؤمنا لا كل وأما قول بعض الماتنين لو كانت حلالا لجازت الاخصية بها فتنقض بحيوان البر قنأؤمنا كقول ولم تنشر الاخصية به ولعل السبب في كون الخيل لا تنشر الاخصية بها استيقاؤه لانه لو شرع فيها جمع ما جاز في غيرها لكانت للنفعة بها في أهم الاشياء منها وهو الجهاد وذكر العالماوى وأبو بكر الرازى وأبو محمد بن حزم من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجمر والخيل والبغال قال الطحاوى وأهل الحديث يضعفون عكرمة بن عمار (قلت) لا سيما في يحيى بن أبى كثير فان عكرمة وإن كان مختلفا في توثيقه فقد أخرج له مسلم لكن انما أخرج له من غير روايته عن يحيى بن أبى كثير وقد قال يحيى ابن سعد القطان أحادشه عن يحيى بن أبى كثير ضعيفة وقال الصارنى أحادشه عن يحيى مضطرب وقال التستاقى ليس به بأس الا في يحيى وقال أحمد حديثه عن غير أبياس بن سلمة مضطرب وهذا أشد مما قبله ودخل في عموم يحيى بن أبى كثير أيضا وعلى تقدير صحة هذه الطريق فقد اختلف على عكرمة فيها فان الحديث عند أحمد والترمذى من طريقه ليس فيه للذيل ذكر وعلى تقدير أن يكون الذى زاده حفظه قالوا بآيات المتنوعة عن جابر المفصلة بين لحوم الخيل والجمر في الحكم أظهر اتصالا لا يفتقر رجالا أو أصح كثر عددا وأعل بعض الحنفية حديث جابر بما نقله عن ابن اسحق أنه لم يشهد بخبره وليس بعلة لان غايته أن يكون هرسل صحابى ومن صحى من منع أكل الخيل حديث خالد بن الوليد المخرج في السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الخيل وتعبق بأنه شاذ متكرر لان في سياقه أنه شهد بخبره وهو خطأ فانه لم يسم الأبعدا على الصحيح والذى جرم به الأكثر أن اسلامه كان سنة الفتح والعقد في ذلك على ما قال مصعب الزبيرى وهو أعلم الناس بقرش قال كتب الوليد بن الوليد الى خالد حين فترس مكة في عمرة القضية حتى لا يرى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة فذكر القصة في سبب اسلام خالد وكانت عمرة القضية بعد خيبر جرموا وأعل أيضا بأن في السند راوي مجهول لكن قد أخرج الطبري من طريق يحيى بن أبى كثير عن رجل من أهل حص قال كأمع خالد فذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الجمر الأهلية وخيلها وبغالها وأعل بتدليس يحيى وإيهام الرجل وادعى أبو داود أن حديث خالد بن الوليد منسوخ ولم يبين ناصحه وكذا قال التستاقى الاحاديث في الاباحة أصح وهذا ان صح كان منسوخا وكأنه لما تعارض عنده الخبران ورأى في حديث خالد نهى وفي حديث جابر أن جمل الأذن على نسخ التصريم وفيه نظر لانه لا يلزم من كون النهى سابقا على الأذن أن يكون اسلام خالد سابقا على فتح خيبر والاكثر على خلافه والنسخ لا يثبت بالاحتمال وقد قرر الحازمى التسخ بعد أن ذكر حديث خالد وقال هو شامى المخرج جابر من غير وجه بما ورد في حديث جابر من رخص وأذن لانه من ذلك يظهر أن المنع كان سابقا والأذن متأخرا فيتين المصير اليه قال ولو لم تر هذه المظنة لسكانت دعوى التسخ مردودة لعدم معرفة التاريخ اه وليس في لفظ رخص وأذن ما يتعين معه المصير الى التسخ بل الذى يظهر أن الحكم في الخيل والبغال والجمر كان على البراءة الأصلية فلم يلزمهاهم الشارع يوم خيبر على الجمر والبغال خشي أن يظنوا أن الخيل كذلك لشبهها بما فأن في كلها دون الجمر والبغال والراجح أن الاشياء قبل بيان حكمها



في الشرع لا توصف لاجل ولا حرمة فلا يثبت التسخيف في هذا ونقل الحازمي أيضاً تقرير التسخيف  
 بطريق آخرى فقال ان النهي عن كل الخيل والحير كل عام لمن أجل أخذهم لها قبل القسمة  
 والتضييع ولذلك أمر بما كفاه القدور ثم بين بداهته بأن لحوم الجرير يجب أن تحصر عما لذاتها وأن  
 النهي عن الخيل إنما كان بسبب ترك القسمة خاصة ويذكر عليه أن الأمر بما كفاه القدور إنما  
 كان بعضهم فيها المحرك فهو صريح في الصحيح لا الخيل فلا يمتزج مراده والحق أن حديث خالد  
 وسلم أنه ثابت لا ينهض معارضا لحديث جابر الدال على الجواز وقدوافقه حديث أسماء وقد  
 ضعف حديث خالد أحدوا البخاري وموسى بن هرون والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد  
 الحق وآخرون وجع بعضهم بين حديث جابر وخالد بأن حديث جابر دال على الجواز في الجملة  
 وحديث خالد دال على المنع في حالة دون حالة لأن الخيل في خير كانت عزيرتو كانوا محتاجين  
 إليها للجهاد فلا يعارض النهي المذكور ولا يلزم وصف كل الخيل بالكره المطلق فضلاً عن  
 التصريح وقد وقع عند الدارقطني في حديث أسماء كانت لتأمر من على عهد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فأرادت أن تحوت فنجحناها فكلناها وأجاب عن حديث أسماء بأنها واقعة عين فلعن  
 تلك الفرس كانت كبرت بحيث صارت لا ينتفع بها في الجهاد فيكون النهي عن الخيل للمنفعة خارج  
 لاذاتها وهو جمع جيد وزعم بعضهم أن حديث جابر في الباب يدل على التصريح بقوله رخص  
 لأن الرخصة استباحة المحظور مع قيام المانع فدل على أنه رخص لهم فيها بسبب المنفعة التي  
 أصابهم بتغيير فلا يدل ذلك على الحل المطلق وأجيب بأن كثر الروايات جاء بلفظ الأذن وبعضها  
 بالأمر فدل على أن المراد بقوله رخص أذن لا خصوص الرخصة اصطلاح من تأخر عن عهد  
 الصحابة وتوقف أيضاً بأن الأذن في كل الخيل لو كان رخصة لاجل المنفعة لكانت الإحرام الإلهية  
 أولى بذلك لكثرة تعارضها وعزلة الخيل حيث لا يمتنع بها فيما ينتفع بالحير من الحل وغيره  
 والحير لا ينتفع بها فيما ينتفع بالخيل من القتال عليها والواقع كما سيأتي صريحاً في الباب التي يليه  
 أنه صلى الله عليه وسلم أمر بأرقعة القدور التي طصفت فيها الحمر مع ما كان بهم من الحاجة فدل  
 ذلك على أن الأذن في كل الخيل إنما كان للإباحة العامة لا لخصوص الضرورة وأما نقل عن  
 ابن عباس ومالك وغيرهما من الاحتجاج بالمنع بقوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها  
 وزينة فقد تمسك بها كثر القائلين بالتصريح وقرر وأذلك بأوجه أحدها أن اللام للتعليل فدل  
 على أنها لم تخلو لغير ذلك لأن لهلة المنصوصة قصد الحصر فإباحة كلها تقتضي خلاف ظاهر  
 الآية \* ثانياً عطف البغال والحمير فدل على اشتراكها معها في حكم التصريح فيصاح من أفرد  
 حكمها عن حكم ما عطف عليه إلى دليل \* ثالثاً أن الآية سبقت مساق الاستئذان فلو كانت  
 ينتفع بها في الكل لكان الاستئذان به أعظم لأنه يتعلق به قضاء البنية بغير واسطة والحكيم لا يمتن  
 بأدنى التعم ويترك أعلاها ولا سيما وقد وقع الاستئذان بالكل في المذكورات قبلها رابعها الواجب  
 أكلها لكانت المنفعة بما فيها وقع به الاستئذان من الركوب والزينة هذا ملخص ما تمسكوا به من  
 هذه الآية والجواب على سبيل الإجمال أن آية التحل مكية اتفاقاً والأذن في كل الخيل كان  
 بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين فلو فهم النبي صلى الله عليه وسلم من الآية المنع لآذن  
 في الكل وأيضاً آية التحل ليست ناصية منع الكل والحديث صريح في جوازها أيضاً على

• (باب الحوم الجمر الانسية) •

فيه عن سلة عن النبي صلى  
الله عليه وسلم • حدثنا  
صدقة أخبرنا بعدة عن  
عبد الله عن سالم بن نافع عن  
ابن عريضي الله عنهما نهي  
النبي صلى الله عليه وسلم عن  
لحوم الجر الاهلية يوم خيبر  
• حدثنا مسدد حدثنا يحيى  
عن عبد الله حدثني نافع  
عن عبد الله قال نهى النبي  
صلى الله عليه وسلم عن لحوم  
الجر الاهلية • تابعه ابن  
المبارك عن عبيد الله عن  
نافع • وقال أبو أسامة عن  
عبيد الله عن سالم • حدثنا  
عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك  
عن ابن شهاب عن عبد الله  
والحسن بن محمد بن علي  
عن أبيهما عن علي بن رضى  
الله عنهم قال نهى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن  
المتعة عام خيبر ولحوم الجر  
الائسة • حدثنا سليمان بن  
سروب حدثنا جاد بن عمرو  
عن محمد بن علي عن جابر بن  
عبد الله قال نهى النبي صلى  
الله عليه وسلم يوم خيبر عن  
لحوم الجر ورخص في لحوم  
الحبل • حدثنا مسدد  
حدثنا يحيى عن شعبة قال  
حدثني عدى عن البراء  
وابن أبي أوفى رضى الله عنهم  
قالا نهى النبي صلى الله  
عليه وسلم عن لحوم الجر

سبيل التزل فاعلم ما ذكر على ترك الاكل وتركه اعم من أن يكون القصرم أو التزبه أو خلاف الاولى وأذا لم يتعن واحد منهما في التسل بالادة العصر حقا لجواز وعلى سبيل التفصيل أما أولا فلو سلمنا أن اللام للتحلل لم تسل قاعدة الحصر في الكوب والزينة فانه ينتفع بالتسل في غيرها وفي غير اكل اتفاقا واخذ كل الكوب والآن متلكونهما أغلب ما يطلبه التسل وتظهر حديث البقرة المذكور في الصحيحين حين خاطبوا بها فقالت يا لم تخلق لهذا انما خلقنا للحرث فاه مع كونه أمر حفي الحصر لم يقصده الاغلب والأهوى فوكل وينتفع بها في أشاعها طرحت اتفاقا وأيضا فلو سلم الاستدلال للزم منع حل الاتقال على الخيل والبغال والحمير ولا فائز به وأما ما يافد لالة العطف انما هي دلالة اقرار وهي ضعيفة وأما ما يافد لالاستان انما قصده غالباما كان يقع بها اتفاقها بخيل فوطبوا بما اتفوا وعرفوا لم يكرهوا يعرفون أن كل الخيل لزم نه في بلادهم بخلاف الاتعام فان كرر اتفاقها بها كان حل الاتقال وللأصل فاقصر في من الصنفين على الامتنان بأغلب ما ينتفع به فالزم من ذلك الحصر في هذا الشق للزم مثله في الشق الآخر وأما ما يفالو من أن الأذن في أكلها أن تقضى للزم مثله في البقر وغيرها مما ينبع أكله ووقع الامتنان بصفة أخرى والله أعلم **(قوله ما يحوم الجمل والأنسة)** القول في عدم جرمه بالحكم في هذا كالمقول في الذي قبله لكن الرجوع في الجمل الخيل والأنسة بكسر الهمزة وسكون النون منسوبة إلى الأناس ويقال فيه أنسبة بفحشين وزعم ابن الأثير أن في كلام أبي موسى المديني ما يقتضي أنها بالضم ثم السكون لقوله الأنسية هي التي تألف البيوت والأناس ضد الوحشة ولا يحتمل ذلك لأن أبا موسى اتفاهه بفحشيين وقد صرح الجوهري أن الأناس بفحشيين ضد الوحشة ولم يقع في شيء من روايات الحديث بضم ثم سكون مع احتمال جواز ضم زينة أو موسى الرواية بكسر أوله ثم السكون فقال ابن الأثير أن أرا من جهة الرواية نفسى والأهوى ثابت في اللغة منسوبة إلى الأناس وقد وقع في حديث أبي ثعلبة وغيره الأهل بديل الأنسية ويؤخ من التقييدها بجواز أكل الجمل الوحشة وقد تقدم صريحها في حديث أبي قتادة في الجمل **(قوله فسهلة)** هو أن الأناس وقد تقدم حديثه مرصوف في المغازي مطولا ثم ذكر في الباب أحاديثه الأولى حديث ابن عمر **(قوله عبدة)** هو ابن سليمان وعبيد الله هو العبري **(قوله عن سالم ونافع)** كذا قال عبدة بن نعيم عن عبيد الله عن محمد بن عبيد عنه كما سبق في المغازي ثم ساق المصنف من طريق يحيى القطان عن عبيد الله عن نافع وخدمه وقوله تابعه ابن المبارك وصله المؤلف في المغازي **(قوله وقال أبو أسامة)** عن عبيد الله عن سالم ووصل في المغازي من طريقه وفصل في روايته بن كل الثوم والجرفين أن النبي عن التوم من رواية نافع فقط وأن النبي عن الجرم عن سالم فقط وهو متصل بالغ لكن يحيى القطان حافظ فعمل عبيد الله لم يفصله إلا إلى أسامة وكان يحدث به عن سالم ونافع معامد مجافا فاقصر بعض الرواة عنه على أخذ شيء شكاه ظاهر الاطلاق **(قوله الثاني)** حديث على ذكره مختصرا فاقدم مطولا في كتاب النكاح **(قوله الثالث)** حديث جابر وقد سبق في الباب إلى قبله **(قوله الرابع والخامس)** حديث البراء بن أبي أوفى وأورد مختصرا وقد تقدم عنها ثم سيأمن هذا في المغازي وأقره من أن أبي أوفى هنا وفي فرض الجنس وفيه زيادة اختلافهم في السب

• حدثنا اسحق أخبرنا  
يعقوب بن ابراهيم حدثنا  
أبي عن صالح عن ابن شهاب  
أن أبا الدريس أخبره أن أبا  
ثعلبة قال حدثم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لحوم  
الجر الاهلية • تابعه  
الزيدي وعقيل عن ابن  
شهاب • وقال مالك ومعر  
والمجاهدون ويونس وابن  
اسحق عن الزهري بنى  
النبي صلى الله عليه وسلم عن  
كل ذي ناب من السباع  
• حدثنا محمد بن سلام أخبرنا  
عبد الوهاب الثقفي عن  
أبوب عن محمد عن أنس بن  
مالك رضى الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم جاءه جاف فقال • كنت  
الجر ثم جاءه جاف فقال • كنت  
الجر ثم جاءه جاف فقال أفنيت  
الجر فأمر مناديا فنادى في  
الناس ان الله ورسوله  
ينهاكم عن لحوم الجر  
الاهلية فأمر رجس فأكنثت  
القدور وانما لتفود بالهم  
• حدثنا علي بن عبد الله  
حدثنا سفيان قال عمرو  
قلت لجابر بن زيد بن عمرو  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نهى عن جر الاهلية  
فقال قد كان يقول ذلك  
الحكم بن عمرو القفاري  
عندنا بالبصرة ولكن أبي  
ذلك البصري عباس

• السادس حديث أبي ثعلبة (قوله حدثنا اسحق) هو ابن زاهويه ويعقوب بن ابراهيم بن  
سعيد وصالح هو ابن كيسان (قوله حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الجر الاهلية) تابعه  
الزيدي وعقيل عن الزهري فرواية الزبيدي وصلها التسائي من طريق بقية قال حدثني  
الزيدي ولفظه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وعن لحوم الجر الاهلية ورواية  
عقيل وصلها حديث لفظ الباب وزاد ولم كل ذي ناب من السباع وسيأتي البحث فيه بعد هذا  
ووقع عند التسائي من وجه آخر عن أبي ثعلبة فيه قصة ولفظه غزو نافع النبي صلى الله عليه وسلم  
خير والناس جياع فوجدوا جر الانسية فذبحوا منها فأمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن  
ابن عوف فتأدى إلا أن لحوم الجر الانسية لا تحل (قوله) وقال مالك ومعر والمجاهدون ويونس  
وابن اسحق عن الزهري بنى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع يعني  
ليحرموا فيه لدا الجر فأما حديث مالك فسيأتي في موصول في الباب الذي يليه وأما حديث  
معر ويونس فوصلهما الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن المبارك عنهما وأما حديث  
المجاهدون وهو يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة فوصله مسلم عن يحيى بن يحيى عنه وأما حديث  
ابن اسحق فوصله اسحق بن زاهويه عن عبد بن سليمان ومحمد بن عبد كلاهما عنه • الحديث  
السابع حديث أنس في النداء بالنبي عن لحوم الجر ووقع عند مسلم أن الذي نادى بذلك هو أبو  
طلحة وعزاه النووي رواية أبي يعلى فنسب إلى التقصير ووقع عند مسلم أيضا أن بلال نادى  
بذلك وقد تقدم قريبا عند التسائي أن النادى بذلك عبد الرحمن بن عوف ولعل عبد الرحمن  
نادى أو لا بالنبي مطلقا ثم نادى أبو طلحة وبلال بزيادة على ذلك وهو قوله فأنهم رجس فأكنثت  
القدور وانما لتفود بالهم ووقع في السرح الكبير الرافي أن المسادى بذلك خالد بن الوليد  
وهو غلط فانه لم يشهد بخبر وانما أسلم بعد قصتها (قوله جاءه جاف فقال • كنت الجر) لم أعرف  
اسم هذا الرجل ولا الذين بعده ويحتمل أن يكونوا واحدا فانه قال أولا • كنت فأما لم يسمعه  
النبي صلى الله عليه وسلم وأما لم يسمعه أمر فيها بشي وكذا في الثانية فلما قال الثالثة أفنيت  
الجر رأى لكثرة ما ذبح منها لتطبخ صاف نزول الامر بصرعها ولعل هذا مستند من قال انما  
نهى عنها كونها كانت حولة الناس كما سيأتي • الحديث الثامن (قوله سفيان) هو ابن  
عينة وعمر هو ابن دشار (قوله قلت لجابر بن زيد) هو أبو الشعثاء جهمي ومثله البصري  
(قوله بن عمرو) لم أقف على تسمية أحد منهم وقد تقدم في الباب الذي قبله أن عمرو بن دشار  
روى ذلك عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله وأن من الرواة من قال عنه عن جابر بلا واسطة  
(قوله قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو القفاري عندنا بالبصرة) زاد الجيديد في مسنده  
عن سفيان بهذا السند قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأخرجه أبو داود من رواية ابن جرير عن عمرو بن دينار مضمون ما إلى حديث جابر بن عبد الله  
في النهي عن لحوم الجر مرفوعا ولم يصرح بنوع حديث الحكم (قوله ولكن أبي ذلك الجر  
ابن عباس) وأبي من الابهاء أي امتنع والبصرمة لغة لابن عباس قيل له لسهة علمه وهو من تقديم  
الصفة على الموصوف مبالغة في تعظيم الموصوف كأنه صار علما عليه وانما ذكر لشهرته بعد  
ذلك لاحتمال خفاءه على بعض الناس ووقع في رواية ابن جرير وأبي ذلك البصري زيد بن عباس  
وهذا

وهذا يشعر بأن في رواية ابن عينة ادراجاً **(قوله)** وقرأ قل لأجد فيها أوسى إلى محرمًا في رواية ابن مردويه وصححه الحافظ من طريق محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتكلمون أشياء فتدوا بعت الله نبيه وأنزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه فما أحل فيه فهو حلال وما حرم فيه فهو حرام وما سكنت عنه فهو عفو وتلا هذه قل لأجد إلى آخرها والاستدلال بهذا البطلان غاية في غاية ما أتت فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم بتصرعه وقد وردت الأخبار بذلك والتصيص على التصرع مقدم على عموم التعليل وعلى القياس وقد تقدم في المغازي عن ابن عباس أنه توقف في النهي عن الحر هل كان لمعنى خاص أو لتأنيده عن الشعي عنه أنه قال لا أدري أنهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل أنه كان حيلة الناس فكروا أن تذهب جوارحهم وأحرما البنية يوم خير وهذا التردد أصح من الخبر الذي جاء عنه بالجزم بالعله المذكور وكذا في أخبار غيره الطبراني وابن ماجه من طريق شقيق بن سلمة عن ابن عباس قال أنما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحر الأهلية محققا فقله الظهر وسنده ضعيف وقد تقدم في المغازي في حديث ابن أبي أوفى فقله ثنا أنه أنما نهى عنها لأنها لم تقمض وقال بعضهم نهى عنها لأنها كانت تأكل العذقة (قلت) وقد أزال هذه الأحكام من كونها لم تقمض أو كانت جلالة أو كانت انتهت حديث أنس المذكور قبل هذا حيث جاء فيه فأنما رجس وكذا الأمر بفصل الأنا في حديث حلة قال القرطبي قوله فأنما رجس ظاهر في عود الضرر على الحر لأنها التحدث عنها المأمور بكفائها من التصديق وغسلها وهذا حكم التخصيص فسقط عنه تحريم أكلها وهو دال على تحريمها عنها المعنى خارج وقال ابن دقيق العيد الأمر بكفائه القدر وظاهر أنه بسبب تحريم لحم الحر وقد وردت على أخرى أن صرح في نهى عنها واجب المصير إليه لكن لا مانع أن يعطى الحكم بكثير من عله وحديث أبي نضلة صرح في التحريم فلا معدل عنه وأما التعليل بخشعة قلته الظهر فأجاب عنه الطحاوي بالمعارضة بالتعليل فإن في حديث جابر النهي عن الحر والأذن في الخيل مقرورنا قل كانت العلة لأجل الحولة فكانت الخيل أولى بالمانع لقلتها عندهم وعزتها وشدة حاجتهم إليها والجواب عن آية الأنعام أنها مكينة وخبر التصرع متأخر جدا فهو مقدم وأيضا فنص الأبيخبر عن الحكم الموجود عند نزولها فإنه حينئذ لم يكن نزول في تحريم المأكول إلا ما ذكرنا وليس فيها ما يمنع أن ينزل بعد ذلك غير ما فيها وقد نزل بعد ما في المدينة أحكام تحريم أشياء غير ما ذكرنا كالحرف في آية المائدة وفيها أيضا تحريم ما أهل لغير الله به والمضقة إلى آخره وكثير من السباع والحشرات قال النووي قال يصرم الحر الأهلية كثيرا العلماء من العصابة فمن بعدهم ولم يحد عن أحد من العصابة في ذلك خلافا لهم إلا عن ابن عباس وعند المالكية ثلاث روايات ثالثها الكراهة وأما الحديث الذي أخرجه أبو داود عن غالب بن الحر قال أصابتنا سنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمن حمر فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أهلك حمرت لحوم الحر الأهلية وقد أصابتنا سنة قال أطعم أهلك من سمن حمر فأنما حمر من أجل حوالى القرية يعني الجلالة ولسانه ضعيف ولتنشأ محال للآحاد الصبيحة فالاعتماد عليها وأما الحديث الذي أخرجه الطبراني عن أم نصر المحاربية أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحر الأهلية فقال أليس ترى

وقرأ قل لأجد فيها أوسى إلى  
محرمًا

الكلأ وتأكل الشجر قال نعم قال فأصيب من لحومها وأخرج به ابن أبي شيبة من طريق رجل  
من بني مرة قال سألت فذ كثره موقفي السندين مقال ولوثنا احتفل أن يكون قبل الصرم قال  
الطحاوي لو تواتر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بصرم الحمار الأهلية لكان النظر  
يقضي حلها لأن كل حرم من الأهلي أجمع على تحريره إذا كان وحشياً كالفزير وقد أجمع  
العلماء على حل الحمار الوحشي فكان النظر يقتضي حل الحمار الأهلي (قلت) ما دام من  
الاجماع مرود فان كثيراً من الحيوان الأهلي مختلف في نظيره من الحيوان الوحشي كالهر في  
الحديث أن الذئبة لا تطهر ما لا يصلح كلبه وان كل شيء تنصير علامة الخاصة يكنى غسله مرة  
واحدة لا إطلاق الأمر بالفصل فانه يصدق الامتثال بالمرة والاصل أن لازمة عليها وان الأصل  
في الاشياء الاناحة أن تكون العصاة أقدم وأعلى ذبحها وطبخها كالأهوان من قبل أن  
يستأمر وأمع فوردوا عليهم على السؤال عما يشكول وانه ينبغي لأمر الجيش تنقذ أحوال رعيته  
ومن رآه فعل ما لا يوجب في الشرع أشاع منه أما نفسه كن يخطأ طهم وأما غيره بأن يامر نادياً  
فيبدي ثلاثين بقره من رآه فيظنه جائزاً (قوله) **باب** أكل كل ذي ناب من السباع  
لميت القول بالحكم للاختلاف فيه أو للتفصيل كما يشاء (قوله من السباع) يأتي في الطب  
بلفظ من السبع وليس المراد حقيقة الأفراد بل هو اسم جنس وفي رواية ابن عينة في الطب أيضاً  
عن الزهري قال ولم أسمع حتى أتيت الشام ولمسلم من رواية يونس عن الزهري ولم أسمع ذلك من  
على شياطين حتى حدثني أبو إدريس وكان من فقهاء أهل الشام وكان الزهري لم يبلغه حديث  
عبيدة بن يسافان وهو مودعي عن أبي هريرة وهو صحيح أخرجه مسلم من طريقه ونقله كل ذي ناب  
من السباع فأكلمه حرام ولمسلم أيضاً من طريق ميمون بن مهران عن ابن عباس نهى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير والمخلب بكسر الميم  
وسكون الميمجة وفتح اللام بعدها موحدة وهو للطيور كالظفر لغيره لكنه أشد منه وأغلظ وأحدهم  
له كتاب السبع وأخرج الترمذي من حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أجاز الأنيبة ولحوم البغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ومن  
حديث العرباض بن سارية مثله وزاد يوم خيبر (قوله) تابعه يونس ومعمروا بن عينة  
والمجشون عن الزهري) تقدم بيان من وصل حديثهم في الباب قبله إلا ابن عينة فقد أشرت  
إليه في هذا الباب قريباً قال الترمذي العمل على هذا عند أكثر أهل العلم وعن بعضهم لا يحرم  
وتحكي ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك كالمجهور وقال ابن العربي المشهور عنه الكراهة  
وقال ابن عبد البر اختلف في معنى ابن عباس وعائشة وجابر عن ابن عمر من وجه ضعيف وهو  
قول الشعبي ومعد بن جبير واحتجوا بعموم قل لا أجد والجواب أنها مكينة وحديث الترمذي  
بعد الهجرة ثم ذكره وما تقدم من أن نص الآية عدم تحرير غير ما ذكرنا ذلك فليس فيها نفي  
ماسبق وعن بعضهم أن آية الانعام خاصة بهيمة الانعام لانه تقدم قبلها احكامه عن الجاهلية  
أنهم كانوا يحرمون أناساً من الأزواج الثمانية رأهم فزلت الآية قل لا أحد فيها أو إلى  
محرم ما من المذكورات إلا الميته منها والعم المفروح ولا يرد كون لحم الخنزير ذكراً على أنها  
قرنت به لانه تحريره وهو كونه رجساً ونقل امام الحرمين عن الشافعي أنه يقول بخصوص

• (باب) **أكل كل ذي**  
ناب من السباع) • حدثنا  
عبد الله بن يوسف أخبرنا  
مالك عن ابن شهاب عن أبي  
إدريس الخولاني عن أبي  
عبيدة رضي الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نهى عن أكل كل  
ذي ناب من السباع • تابعه  
يونس ومعمروا بن عينة  
والمجشون عن الزهري

السبب اذا ورد في مثل هذه القصة لانه لم يجعل الآية حاصراً لما يصح من المأكولات مع ورود صبغة الصوم فيها وذلك انها وردت في الكفار الذين يحلون المستودع لهم الخنزير وما اهل لغوا الله به ويحرمون كثيراً مما اباحه الشرع فكان الغرض من الآية ابانة حالهم وانهم يصادون الحق فكانت قبل لاسرام الاما حلقهم بمبالغة في الرد عليهم وحكي القرطبي عن قوم ان آية الانعام المذكورة نزلت في حجة الوداع فتكون ناسخاً ورد بانها مكينة كما صرح به كثير من العلماء وورد به ما تقدم قبلها من الآيات من الرد على مشركي العرب في قهرهم ما حرموا من الاثام وتخصيصهم به في ذلك لئلا يلزمهم الى غير ذلك مما سبق للرد عليهم وذلك كلفيل الهجرة الى المدينة واختلف القائلون بالقرص في المراد به ناب قصيل انه ما يتقوى به ويصل على غيره ويصطاد وبعده بطيعة نال كالا سدوا القهوه والصقرو العقابوا اما لا يعدوا كالتسبيح والتعجب فلا والى هذا ذهب الشافعي والليثيون تبعهما وقد ورد في حل التسبيح احاديث لا بأس بها واما التعجب فورد في نفي عنه حديث خزيمة بن جبر عند الترمذي وابن ماجه ولكن سنده ضعيف **(قوله)** **(باب جلود الميتة)** زاد في البيوع قبل ان تدبغ فقصده هناك بالباغ وأطلق هنا فيحصل مطلقه على مقبده **(قوله)** عن صالح هو ابن كيسان **(قوله)** مر بشاة كذا لا كثر عن الزهري وزاد في بعض الرواة عن الزهري عن ابن عباس عن موهنة أخرجه مسلم وغيره من رواية ابن عيينة والراعي عند الخفاف في حديث الزهري ليس فيه موهنة ثم أخرجه مسلم والنسائي من طريق ابن جبر عن عمرو بن دينار عن عطاء بن ابن عباس أن موهنة أخرجه **(قوله)** باهاها بكسر الهمزة وتخفيف الهاء هو الجلد قبل ان تدبغ وقيل هو الجلد تدبغ ولم يدبغ وجعه ألب يفطين ويجوز بضمين زامساً من طريق ابن عيينة هلا أخذتم اهاها قد بقوه فاستعتم به وأخرجه مسلم أيضاً من طريق ابن عيينة أيضاً عن عمرو بن دينار عن عطاء بن ابن عباس نحوه قال ألا أخذوا اهاها قد بقوه فاستعتم به ولما شهد من حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني وقال حسن **(قوله)** قالوا انها ميتة لم أقف على تعيين القائل **(قوله)** قال انما حرم أكلها قال ابن أبي جرة فيه مراعاة الامام فيما لا يفهم السامع معنى ما أمره كأنهم قالوا كيف تأمرنا بالاتفاق بها وقد حرمت علينا فبين وجه التحريم ويؤخذ منه جواز تخصص الكلب بالسنة لأن لفظ القرآن حرم عليكم الميتة وهو شامل لجميع اجزائها في كل حال فخصت السنة ذلك بالاكل وفيه حسن مراعاة اسم ولا غش في الخطاب لانهم جمعوا معاني كثيرة في كلمة واحدة وهي قولهم انها ميتة فاستدل به الزهري بجواز الاتباع بجلد الميتة مطلقاً سواء أدبغ أم لم يدبغ لكن صح التقيد من طرق أخرى بالباغ وهي حجة الجمهور واستثنى الشافعي من الميتات الكلب والخنزير وما تولد منهما لتما سعيها عندهم ولم يستثن أبو يوسف وداود شيئاً أخذاً بصوم الخبر وهي رواية عن مالك وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عباس رقعاً اذا دبغ الاهاب فقد طهر ولفظ الشافعي والترمذي وغيرهما من هذا الوجه أياها دبغ فقد طهر وأخرجه مسلم اسناداً ولم يسبق لفظها فأخرجه أبو نعيم في المستخرج من هذا الوجه باللفظ المذكور وفي لفظ مسلم من هذا الوجه عن ابن عباس سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال دباغه طهوره وفي رواية للبخاري من وجه آخر قال دباغ الاديم طهوره وجرم الرافعي وبعض أهل

**(باب جلود الميتة)** حدثنا زهير بن حرب حدثنا يعقوب ابن ابراهيم حدثنا أي عن صالح حدثني ابن شهاب أن عبد الله بن عبد الله أخبره أن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هلا استعتم بهاها قالوا انها ميتة قال انما حرم أكلها

الاصول ان هذا اللفظ ورد في شاة ميمونة ولكن لم اكتب على ذلك صريحا مع قوة الاحتمال فيه  
 لتكون الجميع من رواية ابن عباس وقد تنك بعضهم بخصوص هذا السبب فقصم الجواز على  
 الما كقول الورود والخبر في الشاة ويتقوى ذلك من حيث النظر بان الدباغ لا يذوق التطهير على  
 الذك كغيره اما كقول لو ذك لم يظهر بالذك كغيره لا كغيره كذلك الدباغ وأجاب من عمها التنك  
 بعموم اللفظ فهو أولى من خصوص السبب وعموم الاذن بالنقعة ولان الحيوان طاهر ينتفع  
 به قبل الموت فكان الدباغ بعد الموت فاعلمه مقام الحياة والله أعلم وذهب قوم الى انه لا ينتفع  
 من الميتة بشئ سواء دبرغ الجلد ام لم يدبرغ ونسكوا ليهيئت عبد الله بن حكيم قال انا كتاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته ان لا تتعوا من الميتة باهاب ولا عصب أخرجه الشافعي  
 وأحمد والاربعة وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي وفي رواية للشافعي ولا جد ولا يداود قبل  
 موته شهر قال الترمذي كان أحد يذهب البهو يقول هذا آخر الامر ثم ترك لما اضطربوا في  
 اسناده وكذا قال الخلال نحوه وروى ابن حبان على من ادعى فيه الاضطراب وقال مع ابن عكيم  
 الكتاب يقرأ ومعه من مشايخ من جهينة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا اضطراب وأعله  
 بعضهم بالانقطاع وهو مردودو بعضهم بكونه كائنا وليس بعلة فادحة وبعضهم بان ابن ابي  
 ليلى راويه عن ابن عكيم لم يسمع منه لما وقع هذا في داود عنه انه اطلق ناس معه الى عبد الله  
 ابن عكيم قال قد حاولوا وقعت على الباب فخرجوا الى فاجبروني فهذا يقتضي ان في السند من  
 لم يسم ولكن صرح بصرى عبد الرحمن بن ابي ليلى يسماعه من ابن عكيم فلا أثر لهذه العلة أيضا  
 وأقوى ما تنك به من لم يأخذ بظاهر معارضة الاحاديث الصحيحة وانها عن سماح وهذا عن  
 كاتبة وانما الأصح تحسارح وأقوى من ذلك الجميع بين الحديثين يجعل الاحاب على الجلد قبل الدباغ  
 وانه بعد الدباغ لا يسهى اهابا انما يسهى قرية وغير ذلك وقد نقل ذلك عن اثمة اللغة كائن ضرب  
 شبل وهذه طريقة ابن شاهين وابن عبد البر والبيهقي وأبعد من جمع بينهما جعل النبي على  
 جلد المكاب والخزير لكونهما لا يدبغان وكذا من جعل النبي على باطن الجلد والاذن على  
 ظاهره وحكي الموردي عن بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما مات كان له يد الله بن عكيم  
 ستة وهو كاد ما يطل فانه كان رجلا **(قوله)** حدثنا خطاب بن عثمان هو الفوزي بفتح الفاء  
 وسكون الواو وبعد هازي ومحمد بن جبر بكسر المهملة وسكون الميم وفتح القضيائية وأخطأ من  
 قاله بالتصغير وهو قضاعي حمصي وكذا أشيغه والراوى عنه حصون ماله في البضاري سوى هذا  
 الحديث الا بمحمد بن جبر وله آخر سبق في المهمة الى المدنية فأما ثابت فوثقه ابن معين ودحيم  
 وقال أجدنا وثقه فيه وساقه ابن عدى ثلاثة أحاديث غرائب وقال العقبلي لا يتابع في  
 حديثه وأما محمد بن جبر فوثقه أيضا ابن معين ودحيم وقال أبو حاتم لا يصح به وأما مخاطب فوثقه  
 الدارقطني وابن حبان لكن قال رجلا أخطأ هذه الحديث عن أجل هؤلاء من المتابعين لأن  
 الاصول والاصل فيه الذي قبله ويستفاد منه خروج الحديث عن الغرامة وقد ادعى الخطيب  
 تفرد هؤلاء الرواة به فقال بعد أن أخرجه من طريق عمر بن يحيى بن الحرث الحراني حدثنا جدي  
 خطاب بن عثمان به هذا حديث عزير بن ضيق المخرج انتهى وقد وجدنا لمحمد بن جبر فيه متابعا

حدثنا خطاب بن عثمان  
 حدثنا محمد بن جبر عن  
 ثابت بن جحلان قال سمعت  
 سعيد بن جبر قال سمعت  
 ابن عباس رضي الله عنهما  
 يقول من النبي صلى الله عليه  
 وسلم

أخرجه الطبراني من رواية عبد الملك بن محمد السغفاني عن ثابت بن عجلان ووجدت خطاب فيه متابعا أخرجه الإسماعيلي من رواية علي بن بصير عن محمد بن جابر ولا بن عباس حديث آخر في المعنى سائق في الإيمان والتذور من طريق عكرمة عنه عن سودة قالت ماتت لسانة قد بقنا مسكها الحديث والمسك بفتح الميم وسكون الميملة الجلد وهذا غير حديث الباب جز ما هو مما يتأيد به من زائد كرا الباغ في الحديث وقد أخرجهما جردا ولا من طريق عماد بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت يا رسول الله ماتت فلانة فقال خلولا أخذتم مسكها فقالت نأخذ مسك شاة قد ماتت فقال انما قال الله قل لا أجد فيها أوصى إلى محرمها على طاعم يطعمه إلا أن يكون مائة الآية واتكلم لا تطعمونه إن تدبخواه تنفعوا به قال فأرسلت إليها فسكنت مسكها فدفنته فالتحنت منه قربة الحديث (قوله بعز) بفتح الميم وسكون التون بعدها زاي هي الماعزة وهي الأنثى من الغزول ينافى رواية سمك ماتت شاة لأنه يطلق عليها شاة كالضأن (قوله باب المسك) بكسر الميم الطيب المعروف قال الكرماني مناسبة ذكره في النباخ أنه فطرته من الطيب (قلت) ومناسبتة للباب الذي به هو جلد الميتة إذا دبغ فظهر عظامه كره قال الماحظ هو من دوسية تكون في الصنن تصادلو الجها وسرها فإذا صلبت شددت بعضا وهي مذبذبة فيجمع فيها دمها فإذا انصبت قوت السرة الذي عصبت ودقت في الشعر حتى يستحيل ذلك الدم فالتحق الجاهل مسك كذا يبعد أن كان لا يرأى من الذين ومن ثم قال القفال أنها تدبغ بما فيها من المسك فظهر كإظهار غيرهما من المدبوغات والشهور أن غزال المسك كالنمل لكن لونه أسود وله نابان لطيفان أيضا في فكه الأسفل وإن المسك دم يجتمع في سرة وفي وقت معلوم من السنة فإذا اجتمع ورم الموضع فرض الغزال أن إلى يسقط منه ويقال إن أهل تلك البلاد يجوعون لها وتادق البرية تحتها يسقط ونقل ابن الصلاح في مشكل الوسيط أن الناجفة في جوف الطيبة كالانفضة في جوف الجدى وعن علي بن موسى الطبري الشافعي أنها تلقيها من جوفها كالنمل الدجاجة البيضة ويمكن الجمع بأنها تلقيها من سرتها فتعلق بها إلى أن تحتك قال النورى أجمعوا على أن المسك طاهر يجوز استعماله في البدن والثوب ويجوز بيعه ونقل أصحابنا عن الشعة فيه مذهبا باطلا وهو مستثنى من القاعدة ما يؤمن من حق فهو مستأهى وحكى ابن التين عن ابن شعبان عن المالكية أن فأرة المسك انما تؤخذ في حال الحياة أو بذكته من لا تصح ذكاته من الكفرة وهي مع ذلك محكوم بطهارتها لأنها تستحيل عن كونها دما حتى تصير مسكا كما يستحيل الدم إلى اللحم فطهره ويحل كله وليست بجيوان حتى يقال نجست بالموت وانما هي شيء محدث بالحيوان كالبيض وقد أجمع المسلمون على طهارة المسك إلا ما حكى عن عمر بن كراهته وكذا حكى ابن المنذر عن جماعة ثم قال ولا يصح المنع فيه إلا عن عطاء بن معلى أنه جرد من فصل وقد أخرج مسلم في أثناء حديث عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المسك أطيب الطيب وأخرجه أبو داود ومقتصر منه على هذا التقدير (قوله ما من مكوم) أي مجروح (وكله) بفتح الكاف وسكون اللام (يدى) بفتح الهمزة وولائه وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الجهاد قال النورى ظاهر قوله في سبيل الله اختصاصه

بعز مائة فقال ما على أهلها أو اتعوا بأهلها (باب المسك) حدثنا مسدد حدثنا عبد الواحد حدثنا عمار بن القعقاع عن أبي زرعبة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مكوم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة وكله يدى اللون لو ندم والريح ريح مسك حدثنا محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن أبي بردة عن أبي موسى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل الجليس الصالح والسوء مكامل المسك ونافخ الكبير فامل المسك



بن وقع له ذلك في قتال الكفار لكن يلتحق به من قتل في حرب البغاة وقطاع الطريق وأما  
 المعروف لا شتراله الجميع في كونهم شهداء وقال ابن عبد البر أصل الحديث في الكفار يلتحق  
 هؤلاءهم بالمعنى لقوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد وتوقف بعض المتأخرين في  
 دخوله من قاتل دون ماله لأنه يقصد صون ماله بدعوة الطبع وقد أثار في الحديث إلى اختصاص  
 ذلك بالخلص حيث قال والله أعلم عن يكلم في حبيده والجواب أنه يمكن فيه الإخلاص مع إرادة  
 صون المال كأن يقصد بقتال من أراد أخذه منه صون الذي يقاتله عن ارتكاب المعصية وأمثال  
 أمر الشارع بالدفع ولا يمحض القصد لصون المال فهو من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا مع  
 تشرفه إلى الغنية قال ابن المنير وجه استدلال البخاري بهذا الحديث على طهارة المسك وكذا  
 بالنبي بعده وقوع تشييدهم الشهيد به لأنه في سياق التكرم والتعظيم فلا كان نجس المكان من  
 انجاسته ولم يحسن التعليل به في هذا المقام وقد تقدم شرح حديث أبي موسى في الجليس  
 الصالح في أوائل السبع وقوله فيه يحذيك بضم أوله ومهمله سا كنن وذلك معجمة مكسورة  
 أي يعطيك وزنا وحقني ﴿قوله باب (الرب) هو دية يعرفه تشبه العناق  
 لكن في حديثها طول بخلاف يديها والارب اسم جنس للذكور والاثني يقال للذكر أيضا انخرز  
 وزن عربجهات والاثني عكرشة وللصغير نرق بكسر الميم وسكون الراء وفتح التون بعدها  
 قاف هذا هو المشهور وقال الجاحظ لا يقال أرب الا لا اثني ويقال ان الرب شديدة الجبن  
 كثيرة الشبق وانها تكون سنذ كراوسنة أو ثمانها تقيض وساذ كمن خرج به ويقال انها  
 تنام مفتوحة العين ﴿قوله أنجبنا﴾ بفتح الميم وحقو جميع ما كنه أي أثر في رواية تسلم  
 استنبجنا وهو استعمال منه يقال نفع الارب اذا فاروعدا أو نفع كذلك وأنجبنا اذا أثرته من  
 موضعده ويقال ان الاتجاج الاقشع ارف كان المعنى جعلناها بطننا لها اتقج والاتجاج أيضا  
 ارتفاع الشعر واتفأشه ووقع في شرح مسلم لما زرى بفتح الميم وحقو عين مفتوحة وفسره  
 بالثمن من بيع بطنه اذا شقه وتقبه عاض بأنه تعفيف وبأنه لا يصح معناه من سياق الخبر لان  
 فيه أنهم معوا في طلبها بعد ذلك فلو كانوا اشقوا بطنها كيف كانوا يحتاجون إلى السبي خلفها  
 ﴿قوله عز الظهران﴾ مر بفتح الميم وتشديد الراء والظهران بفتح الميم بلفظ تشنية الظهران  
 موضع على مرحلة من مكة وقد يسمى بأحد الكلمتين تحقيقا وهو المكان الذي تسميه عوام  
 المصريين بطن مرو والصواب أن يشديد الراء ﴿قوله فسي القوم فلقبوا﴾ بفتح الميم ووجه أي  
 تعبوا وزنه ومعناه ووقع بلفظ تعبوا في رواية الكشيبي وتقدم في الهبة بيان ما وقع للادوي  
 فيه من غلط ﴿قوله فأخذتها﴾ زاد في الهبة فأدركتها فأخذتها ولم تسعفت حتى أدركها ولا في  
 دوادم من طريق جادين سلمة عن هشام بن زيد وكنيت غلاما حوزا وهو بفتح الميم والزاي والواو  
 المشددة بعدها واء ويجوز سكون الزاي وتخفيف الواو وهو المراهق ﴿قوله إلى أبي طلحة﴾ وهو  
 زوج أمه ﴿قوله فنجسها﴾ زاد في رواية الطيالسي عجرة وزاد في رواية حماد المذكورة فتشويتها  
 ﴿قوله فبعثو ركبا﴾ أو قال بفتحها هو شكن من الراوي وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الهبة  
 ووقع في رواية جاديجزها ﴿قوله فقبلها﴾ أي الهبة وتقدم في الهبة من هذا الوجه قلت وأكل

اما ان يحذيك واما ان يتباع  
 منه واما ان يتقدم من يحا  
 طيبة ونافع الكبر اما ان  
 يحرق ثيابك واما ان يتجد  
 ر يحا خينة (باب الارب)  
 حدثنا ابو الوليد حدثنا  
 شعبه عن هشام بن زيد عن  
 أنس رضي الله عنه قال  
 أنجبنا أربا ونحن بمصر  
 الظهران فسي القوم  
 فلقبوا فأخذتها فبعث  
 إلى أبي طلحة فنجسها فبعث  
 بوركها وقال بفتحها إلى  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقبلها

منه قال وأكل منه ثم قال فقبله والترمذي من طريق أبي داود والطائسي فيه فأكله قلت أكله  
 قال قبله وهذا الترمذي لهشام بن زيد وقف حده أن ساعلي قوله أكله فكانه وقف في الجزمه وبحرم  
 بالقبول وقد أخرج الدارقطني من حديث عائشة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أرنب  
 وأنا ناعمة غلبت في منها الهزم فلما قلت أطلعني وهذا الصريح لأشعر بأنه أكل منها لكن سنده ضعيف  
 ووقع في الهداية للنفقة أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من الأرنب حين أهدى إليه مشوا  
 وأمر أصحابه بالأكل منعوكاته تلقا من حديثين فأوله من حديث الباب وقد ظهر ما فيه  
 الآخر من حديث أخرجه الترمذي من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة روى عن أبي  
 النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب قد شواها فوضعها بين يديه فأمسك وأمر أصحابه أن يأكلوا  
 ورواه ثقات إلا أنه اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافا كثيرا وفي الحديث جواز أكل  
 الأرنب وهو قول العلماء كافة إلا ما جافى كراهته عن عبد الله بن عمر عن العصابة وعن عكرمة عن  
 التابعين وعن محمد بن أبي ليلى من الفقهاء واحتج بحديث خزيمة بن جرحه قلت يا رسول الله  
 ما تقول في الأرنب قال لا أكله ولا أحرمه قلت فاني أكل ما لا تحرمه ولم يارسول الله قال نبئت  
 أنها تدمي وسنده ضعيف ولوصح لم يكن فيه دلالة على الكراهة كإسحاق في تقريره في الباب الذي  
 بعده وله شاهد عن عبد الله بن عمرو يلقط جسيما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكلها ولم ينه  
 عنها زعم أنها تحيض أخرجه أبو داود وله شاهد عن عمر بن الخطاب عن زواهي في مسنده وحكي  
 الرافعي عن أبي حنيفة أنه حرمها وظلته النووي في النقل عن أبي حنيفة وفي الحديث أيضا  
 جواز استشارة الصيد والتدقيق في طلبه وأما ما أخرجه أبو داود والتسائي من حديث ابن عباس  
 رفعه من أتبع الصيد قتل فهو محمول على من وأطبع على ذلك حتى يشغله عن غيره من المصالح  
 الدينية وغيرها وفيه أن أخذ الصيد يملكه بأخذه ولا يشاركه من آثاره وفيه هدية الصيد  
 وقبولها من الصائد وأهدا الشيء اليسير الكبير القصد إذا علم من حاله الرضا بذلك وفيه أن ولي  
 الصيد يتصرف فيما يملكه الصبي بالمصلحة وفيه استئجاب الطالب شفعه عما يقع في حديثه مما  
 يحتمل أنه بضبطه كأوقع لهشام بن زيد مع أنس رضي الله عنه **❦ قوله باب الضب**  
 هو دوسية تشبه الجرودون لكنّه أكبر من الجرودون ويكنى بأباحل بمحلتين مكسورة ثم ما كنه  
 ويقال لللاتي ضبوقيه سميت القبيلة وبانقيف من منى جبل يقال له ضب والضب داء في خف  
 البعر ويقال أن لاسل ذكر الضب فرعين ولهذا يقال له ذكران وذكر ابن خالويه أن الضب  
 يعيش سبعائة سنة وأنه لا يشرب الماء ويول في كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال بل  
 أسنانه قطعة واحدة وحكي غيره أن كل لحم يذهب العطش ومن الأمثال لا أفعل كذا حتى يرد  
 الضب يقول من أراد أن لا يفعل الشيء لأن الضب لا يرد بل يكتفى بالتسميم وبرد الهواء ولا يخرج  
 من جحره في الشتاء وذكر المصنف في الباب حديثين الأول حديث ابن عمر **❦ قوله الضب** لست  
 آكله ولا أحرمه كذا وأورد مختصرا وقد أخرجه مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله  
 ابن دينار يلقط سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه ومن طريق نافع  
 عن ابن عمر سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم زانقا رواة نافع أيضا وهو على المنبر

«باب الضب» حدثنا  
 موسى بن إسماعيل حدثنا  
 عبد العزيز بن مسلم  
 حدثنا عبد الله بن دينار  
 قال سمعت ابن عمر رضي الله  
 عنهما يقول قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم الضب لست  
 آكله ولا أحرمه

وهذا السائل يحفل أن يكون خزيمة بن جرحه فقد أخرج ابن ماجه من حديثه قلت يا رسول الله ما تقول فقال لا أكملوا أحرمه قال قلت فأي آكل ما لم يحرم وسنده ضعيف وعند مسلم والنسائي من حديث أبي سعيد قال رجل يا رسول الله أنا بأرض مضطربة تأمرنا قال ذكر لي أن أمم من بني إسرائيل مضطرب فأمروا لم ينه وقوله مضطربة بضم أوله وكسر المجهة أي كثيرة الضباب وهذا يمكن أن يفسر بثابت بن دبيعة فقد أخرج أبو داود والنسائي من حديثه قال أصبت ضبابا فشبوت منها ضبابا فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ عودا فغدبه أصابعه ثم قال إن أمم من بني إسرائيل مضطرب حوابع في الأرض وإني لأدري أي الدواب هي فليأكل كل ولم ينه وسنده صحيح الحديث الثاني (قوله عن أبي أمامة بن سهل) أي ابن خفيف الأنصاري له رؤية ولا يسهة وصحة وتقديم الحديث في أوائل الاطعمة من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني أبو أمامة (قوله عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد) في روايته يونس المذكورة أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد الذي يقال له سيف الله أخبره وهذا الحديث مما اختلف فيه على الزهري هل هو من مسند ابن عباس أو من مسنده خالد وكذا اختلف فيه على مالك فقال الأكثر عن ابن عباس عن خالد وقال يحيى بن يحيى بن بكير في الموطأ واطاعة عن مالك بسنده عن ابن عباس وخالد أنهم جادخلا وقال يحيى بن يحيى التميمي عن مالك بلفظ عن ابن عباس قال دخلت أنا وخالد على النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم عنه وكذا أخرجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بلفظ عن ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم ونحن في بيت ميمونة نضين مشويين وقال هشام بن يوسف عن معمر كالجهمود كما تقدم في أوائل الاطعمة والجمع بين هذه الروايات أن ابن عباس كان حاضر القصصة في بيت خاتمه ميمونة كما صرح به في إحدى الروايات وكأنه استثبت خالد بن الوليد في شيء منه لكونه الذي كان يباشر السؤال عن حكم الضب وباشر أكلمه أيضا فكان ابن عباس رعا رواه عنه ويؤيد ذلك أن محمد بن المنكدر حدث به عن أبي أمامة ابن سهل عن ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت ميمونة وعنده خالد بن الوليد يلطم ضب الحديث أخرجه مسلم وكذا رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس فلم يذكر فيه خالد وقد تقدم في الاطعمة (قوله أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة) زاد يونس في روايته وهي خاتمه وخالد بن عباس (قلت) واسم أم خالد لبابة الصغرى واسم أم ابن عباس لبابة الكبرى وكانت تكنى أم الفضل بابنها الفضل بن عباس وهما اختا ميمونة والثلاث نيات الحزن بن حزن بفتح الميملة وسكون الزاي الهلالي (قوله فأتى بضم مخموند) بجملة ساكنة ونون مضموعة وأخره ذالمجهة أي مشوي بالبخارة المحمودة ووقع في رواية معمر بضم مشوي والمخوند أخص والخنيد بضمه زاد يونس في روايته قدمت به اختا محمودة وهي بجملة وفاء مضرومة وفي رواية سعيد بن جبير أن أم حنيفة بنت الحزن حالة ابن عباس أهدت للنبي صلى الله عليه وسلم غنما وأقطا وأضيا وفي رواية عوف عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عند الطحاوي جاءت أم حنيفة بضم وبفتح وذكر القنفذ في غريب وقد قيل في اسمها بنو بطه بالصغير وهي رواية الموطأ من مرسل عطاء بن يسار فإن كان محفوظا فلهل الهاجين أو اسم

• حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن خالد بن الوليد أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأتى بضم مخموند

ولقب وحكي بعض شراح العمدة في اسمها حيلة عجم وفي كنيها أم حبيب بغيرها وفي رواية  
 بها مرفوعا ولكن برأى الدال وبعين مهملة بدل الحاء بغيرها موكها تصفيقات **(قوله فاهوي)**  
 زاد ونوس وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل ما يقبله ليطعم حتى يسمي له وأخرج اسحق  
 ابن زاهر وهو البجلي في الشعب من طريق يزيد بن الحواري عن عمر رضي الله عنه أن امرأة  
 جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب يهديها إليه وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل من  
 الهدية حتى يأمر صاحبها فكل منها من أجل الشاة التي أهدت إليه يخبر الحديث وسنده  
 حسن **(قوله فقال بعض النسوة)** أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل فقالوا  
 هو ضب في رواية نوس فقال امرأتان من النسوة الحضور أخبرن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بما قد متن هو الضب يا رسول الله وكان المرأة أرادت أن غيرها يخبره لما يخبروا بإدبرت هي  
 فأخبرت وسيأتي في باب أجازة خبر الواحد من طريق الشعبي عن ابن عمر قال كان ناس من  
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهم سعد بن أبي وقاص فذهبوا بأكل لحم فنادتهم  
 امرأتان من بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولمسلم من طريق يزيد بن الأصم عن ابن عباس  
 أنه ينهاه عن دميعة وعندهما الفضل بن عباس وخالد بن الوليد وامرأتان أخرى أذقوا باليسم  
 خوان عليه لم فلما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يأكل قالت دميعة أنه لم ضب فكذب  
 وعرف بهذا الزاوية اسم التي أجمت في الرواية الأخرى وعند الطبراني في الأوسط من وجه آخر  
 صحيح فقالت دميعة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو **(قوله فرفع يده)** زاد ونوس عن  
 الضب ويؤخذ منه أنه أكل من غير الضب بما كان قبله من غير الضب كما تقدم أنه كان فيه غير  
 الضب وقد جاء صريحاً في رواية سعد بن جبير عن ابن عباس كما تقدم في الطاعة قال أكل  
 الاقط وشرب اللبن **(قوله لم يكن بأرض قوى)** في رواية يزيد بن الأصم هذا لم أكل قط قال  
 ابن العربي اعترض بعض الناس على هذه اللفظة لم يكن بأرض قوى بأن الضباب كثيرة بأرض  
 الحجاز قال ابن العربي فإن كان أراد تكذيب الخبر فقد كذب هو فإنه ليس بأرض الحجاز من حيث  
 أوزرت له بغير اسمها وأحدثت بعد ذلك وكذا أنكروا ابن عبد البر ومن بعده أن يكون يلاذ  
 الحجاز من الضباب **(قلت)** ولا يحتاج إلى شيء من هذا بل المراد بقوله صلى الله عليه وسلم  
 بأرض قوى غير شافق فيضض التي تمكوا وما حولها ولا يمنع ذلك أن تكون موجودا في  
 بلاد الحجاز وقد وقع في رواية يزيد بن الأصم عندهم دعاء نوس بالمدينة فقرب البنات ثلاثة  
 عشر ضبا فأكلا وأراد الحديث فبهذا يدل على كثرة وجودها تلك البلاد **(قوله فأجبتني)**  
 أعافه بعين مهملة وقامخيفة أي أنكروا كله يقال عفت الشيء أعافه ووقع في رواية سعيد بن  
 جبير فتر كهن النبي صلى الله عليه وسلم كالتقذر لهن ولو كن حراما لما كان علي مائة النبي  
 صلى الله عليه وسلم ولما أمر بالكله كذا أطلق الأمر وكأه تلقا من الأذن المستفاد من التقرير  
 فإنه لم يقع في شيء من طرق حديث ابن عباس بصيغة الأمر الأفي رواية يزيد بن الأصم عندهم  
 فإن فيها فقال لهم كلوا فأكلا كل الفضل وخالفوا المرأة وكذا في رواية الشعبي عن ابن عمر فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم كلوا واطعموا فإنه حلال وأقال لأبأس وهو لكنه ليس طعما في هذا

فاهوي إليه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يده  
 فقال بعض النسوة أخبروا  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بما يريد أن يأكل فقالوا  
 هو ضب يا رسول الله فرفع  
 يده فقلت أحرار هو يا رسول  
 الله فقال لا ولكن لم يكن  
 بأرض قوى فأجبتني أعافه

كله بيان سبب تركه النبي صلى الله عليه وسلم وأنه بسبب أنه ما اعتاده وقدر ذلك سبب آخر  
 أخرجه مالك من هرسل سليمان بن يسار قد كرمه عن حديث ابن عباس وفي آخره فقال النبي صلى  
 الله عليه وسلم كلاً يعني نخل الدواب عباس فأتى بحضرة من الله حاضرة قال المازري يعني  
 الملائكة وكان لهم الضرب بما قتلوا كلاً لاجل ريحه كما تركه أكل التوم مع كونه حلالاً  
 (قلت) وهذا إن صح يمكن ضمه إلى الأول ويكون تركه الأكل من الضرب بيان (قوله) قال خالد  
 فاجترته (يعني ورأى من هذا هو المعروف في كتب الحديث وضبطه بعض شراح المذهب بزي  
 قبل الرأى وقد غلطه النووي (قوله) سطر (زادونيس في روايته إلى وفي هذا الحديث من القوائد  
 جوازاً لكل الضرب وحكي عاصم عن قوم سحر عمه عن الخنفية كراهته وأنكر ذلك النووي  
 وقال لا ظنه يصح عن أحد فان صح فهو محجوب بالنصوص وباجماع من قبله (قلت) قد نقله  
 ابن المنذر عن علي قاضي اجماع يكون مع مخالفته ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم  
 وقال الطحاوي في معاني الآثار كره قوم أكل الضرب منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن  
 الحسن قال وأجيب محمد بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى له صبغ فلم يأكله فقام  
 عليهم سائل فأرادت عائشة أن تعطيه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطينه ما لا تكن  
 قال الطحاوي ما في هذا دليل على الكراهة لاحتمال أن تكون عاقته فأراد النبي صلى الله عليه  
 وسلم أن لا يكون ما يقرب به إلى الله إلا من خير الطعام كأنه سي أن تصدق بالقر الردي اه وقد  
 جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه منى عن الضرب أخرجه أبو داود بسند حسن فأنه من رواية  
 اسمعيل بن هاشم عن حمزة بن زرعة عن شريح بن عبيدة عن أبي راشد الطبراني عن عبد  
 الرحمن بن شبل وحديث ابن عباس عن الشاميين قولى وهو لا مشايرون ثقات ولا يفتقر بقول  
 الخطاي ليس أسنده بذلك وقول ابن حزم فيه ضعف ومجهولون وقول البيهقي تفريده اسمعيل بن  
 عباس وليس بحجة وقول ابن الجوزي لا يصح في كل ذلك تساهل لا يفيق فأن رواية اسمعيل عن  
 الشاميين قوية عند البخاري وقد صحح الترمذي بعضها وقد أخرج أبو داود من حديث عبد  
 الرحمن بن حنبل أن أرضاً كثيرة الضباب الحديث وفيه أنهم طعنوا منها فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم إن أممة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض فأنشئ أن تكون هذه ما كفوها  
 أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط الشيخين إلا أن الضباب لم يصر جاله  
 وللطحاوي من وجه آخر عن زيد بن وهب وواقعه الحرث بن مالك وزيد بن أبي زياد وكيع  
 في آخره فقبل له أن الناس قد اشتوهوا أو كلوها فلم يأكل ولم يسهه ولا حديث الماضية  
 دلت على الحل تصريحاً ولو لم يصرها وتقرر أجمع بينها وبين هذا جمل النهي فيه على أول  
 الحال عند مجوز أن يكون مما سمح به حينئذ أمراً بكفاء القدر ثم توقف فلم يأكل ولم يسهه  
 وجعل الأذن فيه على ثاقى الحال لما لم أن المسوخ لانس له ثم بعد ذلك كان يستقذره فلا  
 يأكله ولا يهرمه وأكل على مائده فدل على الإباحة وتكون الكراهة للترقب في حق من  
 يتقذره وتعمل أحاديث الإباحة على من لا يتقذره ولا يلزم من ذلك أنه يكره مطلقاً وقد أفهم كلام  
 ابن العربي أنه لا يحل في حق من يتقذره لما يتوقع في أكله من الضر وهذا لا يختص بهذا

قال خالد فاجترته فأكلته  
 وروى الله صلى الله عليه  
 وسلم سطر

ووقع في حديث يزيد بن الاصم أخبرني ابن عباس بقصة الضب فأكثر القوم حوله حتى قال بعضهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا آكله ولا أنهي عنه ولا أحرمه فقال ابن عباس بنس ما قلتم ما بعثني الله إلا محرمًا ومحرلاً أخرجه مسلم قال ابن العربي نزل ابن عباس أن الذي أخبر بقوله صلى الله عليه وسلم لا آكله لا أحره فأكرهه لأن خروجه من قسم الحلال والحرام محال وتعقبه شيخنا في شرح الترمذي بأن الشيء إذا لم يتضح الحاقه بالحلال أو الحرام يكون من الشبهات فيكون من حكم الشيء قبل ورود الشرع والاصح كما قال النووي أنه لا يحكم عليه بأصل ولا حرمة (قلت) وفي كون مسئلة الكتاب من هذا النوع نظر لأن هذا انما هو إذا تعارض الحكم على المجتهد أما الشارع إذا سئل عن واقعة فلا بد أن يذكر فيها الحكم الشرعي وهذا هو الذي أراد ابن العربي وجعل محط كلام ابن عباس عليه ثم وجدت في الحديث زيادة لفظة سقطت من رواية مسلم وبها يتبعه أنكار ابن عباس ويستغنى عن تأويل ابن العربي لا آكله بلا أحره وذلك أن أبي بكر بن أبي شيبة وهو شيخ مسلم فيه أخرجه في مسنده بالسند الذي ساقه به عند مسلم فقال في روايته لا آكله ولا أنهي عنه ولا أحره ولا أحرمه ولعل مسلماً حذفها عما لشدوها لأن ذلك لم يقع في شيء من الطرق لافي حديث ابن عباس ولا غيره وأشهر من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا آكله ولا أحرمه ابن عمر كما تقدم وليس في حديثه لا أحره بل جاء التصريح عنه بأنه حلال فلم تثبت هذه اللفظة وهي قوله لا أحره لأنها وإن كانت من رواية يزيد بن الاصم وهو ثقة لكنه أخبر بها عن قوم كانوا عند ابن عباس فكانت رواية عن مجهول ولم يقل يزيد بن الاصم أنهم صحابه حتى يقتصر عدم تسميتهم واستدل بعض من منع أكله بحديث أبي سعيد عند مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت وقد ذكرت وشواهد قبل وقال الطبري ليس في الحديث الجزم بأن الضب مما مسخ وانما خشى أن يكون منهم فتوقف عنه وانما قال ذلك قبل أن يعلم الله تعالى نبيه أن المسوخ لا ينسل وبهذا أجاب الطحاوي ثم أخرج من طريق المعروء بن سويد عن عبد الله بن مسعود قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القرقة والخنازير أهي مما مسخ قال إن الله لم يهلك قوماً أو يمسح قوماً فيجعل لهم نسلًا ولا عاقبة وأصل هذا الحديث في مسلم وكأنه لم يستحضر من صحيح مسلم ويتعجب من ابن العربي حيث قال قوله أن المسوخ لا ينسل دعوى فأنه أمر لا يعرف بالقتل وانما طريقه القتل وليس فيه أمر يعول عليه كذا قال ثم قال الطحاوي بعد أن أخرجه من طرق ثم أخرج حديث ابن عمر فثبت بهذه الآثار أنه لا يأمن بأكل الضبويه أقول قال وقد أخرج محمد بن الحسن لأصحابه بحديث عائشة فساقه الطحاوي من طريق جادين سلمة عن جادين أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكله فقام عليهم سائل فأرادت عائشة أن تعطيه فقال لها أعطيه ما لا تأكلين قال محمد دل ذلك على كراهته لنفسه ولغيره وتعقبه الطحاوي باحتمال أن يكون ذلك من جنس ما قال الله تعالى ولستم تأخذوه إلا أن تمضوا فيه ثم ساق الأحاديث الدالة على كراهة التصديق بحشف القر و قد مر ذكرها في كتاب الصلاة في باب تعليق القنوف المسجود وبحديث البراء كما رأيت الصدقة بأرداءهم

فنزلت أفقوا من طبيبات ما كسبتم الآية قال فهذا المعنى كره لعائشة الصدقة لعلها لا تكونه  
 حراما اهـ وهذا يدل على أنه فهم عن محمد أن الكراهة فيه التحريم والمعروف عن أكثر الخفية  
 فيه كراهة التنزيه وخرج بعضهم إلى التحريم وقال اختلفت الأحاديث وتصدت معرفة المتقدم  
 فخرجنا جانب التحريم قليلا للتسريح اهـ ودعوا العذر ممنوعا لتقدم والله أعلم ويتجيب عن  
 ابن العربي حيث قال قولهم إن المسوخ لا ينسل دعوى فأنه أمر لا يعرف العقل وما غاظر به  
 النقل وليس فيه أمر يعول عليه كذا قال وكأهلم يستخضرون صحيح مسلم ثم قال وعلى تقدير  
 ثبوت كون الضب محسنا فذلك لا يقتضي تحريمه كله لأن كونه آدميا قد زال حكمه ولم يبق  
 له أثر أصلا وإنما كره صلى الله عليه وسلم الأكل منه لما وقع عليه من مخطئ الله كما كره الشرب  
 من مياه غود اهـ ومثله جواز أكل الآدمي إذا مسخ حيوانا ما كولا لم أره في كتب  
 فقهاءنا وفي الحديث أيضا الأعلام عايشة فيه لا يباح حكمه وأن يطلق التفرق وعدم  
 الاستطابة لا يستلزم التحريم وإن المنقول عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يعيب الطعام إنما  
 هو فيما صنع الآدمي ثلاثا كسر خاطره ونسب إلى التفسير فيه أو ما الذي خلق كذلك  
 فليس نفور الطبع منه ممسحا وفيه أن وقوع مثل ذلك ليس بمعيب عن يقع منه خلا فالعوض  
 المتخلعة وفيه أن الطبايع تختلف في النفور عن بعض المأكولات وقد يستتبع منه أن اللحم إذا  
 أكل لم يحرم لأن بعض الطبايع لاتعافيه وفيه دخول أقارب الزوجة بها إذا كان بائنا الزوج أو  
 رضامو ذلك ابن عبد البر هنا ذهبوا لحاشا فقال كان دخول خالدين الوليد بن النبي صلى الله  
 عليه وسلم في هذه القصة قبل نزول العجائب وغفل عما ذكره هو أن إسلام خالد كان بين عمرة القضية  
 والفتح وكان العجائب قبل ذلك اتفاقا وقد وقع في حديث الباب قال خالد أحرأما هو يا رسول الله  
 فلو كانت القصة قبل العجائب لكانت قبل إسلام خالد ولو كانت قبل إسلامه لم يسأل  
 عن حلال ولا حرام ولا خاطب بقوله يا رسول الله وفيه جواز الأكل من بيت القريب والصهر  
 والصديق وكان خالد ممن وافقه في الأكل أرادوا جبر قلب الذي أهده أو لفتق حكم الحل أو  
 لامتنال قوله صلى الله عليه وسلم كلوا ونههم لم يأكل أن الأمر فيه للإباحة وفيه أنه صلى الله  
 عليه وسلم كان يؤكل كل أصناف ما وكل اللحم حيث يسروا أنه كان لا يعلم من الميقات الأما علم الله  
 تعالى وفيه وفور عقل ميمونة أم المؤمنين وعظم نصبتها التي صلى الله عليه وسلم لأنها فهمت  
 مظنة نفورهم عن أكلها استقرت منه فحشيت أن يكون ذلك كذلك فيسأى به كاله لا يستقداره  
 له فصدقت فراسا ويؤخف منه أن من خشي أن يتقدربا لا ينبغي أن يدلس له ثلاثا بضره  
 وقد شوه بذلك من بعض الناس **(قوله باب)** إذا وقعت القارة في السمن الجماد  
 أو الذائب أي هل يفتقر الحكم أو لا وكأهلم ترك الجزم بذلك لقوة الاختلاف وقد تقدم في  
 الطهارة ما يدل على أنه يختار أنه لا ينص إلا بالتصريح ولعل هذا هو السرفي إرادته طريق بونس  
 المشعرب بالتفصيل **(قوله عن ميمونة)** تقدم في أواخر كتاب الوضوء بيان الاختلاف فيه على  
 الزهري في إثبات ميمونة في الإسناد وعدمه وأن الرابع أثبتناه فيه وتقدم هناك الاختلاف  
 على مالك في قوله وانقطاعه **(قوله فقال ألقولها وما حولها)** هكذا ورد ما كثر أصحاب ابن

**(باب إذا وقعت القارة**  
 في السمن الجماد أو  
 الذائب) وحدثننا الحمدي  
 حدثنا سفيان حدثنا  
 الزهري قال أخبرني عبد  
 الله بن عبد الله بن عتبة أنه  
 سمع ابن عباس يحدثه عن  
 ميمونة أن قارة وقعت في سمن  
 فمات فسل النبي صلى الله  
 عليه وسلم عنها فقال ألقوها  
 وما حولها واكلوه

عينه عنه ووقع في مستند اسحق بن زاهويه ومن طريقه أخرجه ابن حبان بلفظ ان كان  
جامدا قالوا ما حولها او كلوه وان كان ذابا فلا تقربوه وهذه الزيادة في رواية ابن عينة  
خريصة وسبأ في القول فيها (قوله قبل لسفيان) القائل لسفيان ذلك هو علي بن المديني شيخ  
البضاري كذلك ذكر في حله (قوله فان معمر يحدث بالخ) طريق معمر هذه وصلها أبو  
داود وعن الحسن بن علي الحلواني وأجد بن صالح كلاهما عن عبد الرزاق عن معمر باسناده  
المذكور إلى أبي هريرة ونقل الترمذي عن البضاري أن هذه الطريق خطأ والحفوظ رواية  
الزهرى من طريق ميمونة وجزم الذهلي بأن الطريقين صحيحان وقد قال أبو داود وقد رآته عن  
الحسن بن علي قال الحسن وروى ما حدث به معمر عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن  
ابن عباس عن ميمونة وأخرجه أبو داود أيضا عن أجد بن صالح عن عبد الرزاق عن عبد الرحمن  
ابن نوفية عن معمر كذلك من طريق ميمونة وكذا أخرجه النسائي عن خشيش بن أصرم عن  
عبد الرزاق وذكر الاسماعيلي أن البشرواه عن الزهرى عن سعد بن المسيب قال بلغنا أن  
النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في منجاء الحديث وهذا يدل على أن رواية  
الزهرى عن سعيد أصلا وكون سفيان بن عينة لا يحفظه عن الزهرى إلا من طريق ميمونة  
لا يتحقق أن لا يكون له عنده أسناد آخر وقد جاء عن الزهرى فيه أسناد ثالث أخرجه الأدرعطي  
من طريق عبد الجبار بن عمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر بن عبد الجبار يختلف فيه قال  
البيهقي وجامن رواية ابن جريج عن الزهرى كذلك لكن السند إلى ابن جريج ضعيف  
والحفوظ أنهم من قول ابن عمر (قوله قال ما سمعت الزهرى) القائل هو سفيان وقوله ولقد سمعته  
منه مرارا من طريق ميمونة فقط ووقع في رواية الاسماعيلي عن جعفر الثريائي عن علي بن  
المديني شيخ البضاري فيه قال سفيان كم سمعنا من الزهرى بعينه بيده (قوله عبيد الله) هو  
ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد (قوله عن الزهرى عن النابغة) أي في حكم النابغة تموت في الزيت  
والسمن المظاهر في أن الزهرى كان في هذا الحكم لا يفرق بين السمن وغيره ولا بين الجامد منه  
والذائب لانه ذكر ذلك في السؤال ثم استدلل بالحديث في السمن فاما غير السمن فالخامه في  
القاس عليه واضح وأما عدم الفرق بين الذائب والجامد فلا نه ليد ذكر في اللفظ الذي استدلل  
به وهذا يقدح في حقمن زاد في هذا الحديث عن الزهرى التفرقة بين الجامد والذائب كما ذكر  
قبل عن اسحق وهو مشهور من رواية معمر عن الزهرى أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما  
وحججه ابن حبان وغيره على أنه اختلف عن معمر فيه فأخرج ابن أبي شيبة عن عبد الله بن  
معمر وغيره تفصيل ثم وقع عندنا النسائي من رواية ابن القاسم عن مالك بن أنس في الحديث  
بأنه جامد وتقدم التبيين عليه في الطهارة وكذا وقع عندنا جهم بن رواحة الاوزاعي عن الزهرى  
وكذا عند البيهقي من رواية جهم بن متهال عن ابن عينة وكذا أخرجه أبو داود الطيالسي في  
مسنده عن سفيان وتقدم التبيين على الزيادة التي وقعت في رواية اسحق بن زاهويه عن سفيان  
وأنه تفرد بالتفصيل عن سفيان دون حفاظ أصحاب مثل أجد والحديث ومسدود وغيرهم ووقع  
التفصيل فيه أيضا في رواية عبد الجبار بن عمر عن الزهرى عن سالم بن أبيه وقد تصدق أن  
الروايات في هذا الاسناد أممو قوف وهذا الذي يتصل به الحكم فيما يظهر لي بأن التقييد عن

قبل لسفيان فان معمر  
بعده عن الزهرى عن سعيد  
ابن المسيب عن أبي هريرة  
قال ما سمعت الزهرى يقول  
الا عن عبيد الله عن ابن  
عباس عن ميمونة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ولقد  
سمعت منه مرارا حدثنا  
عبدان أخبرنا عبد الله عن  
يونس عن الزهرى عن  
الذابة تموت في الزيت  
والسمن وهو جامد وغير  
جامد الفارة وغيرها قال  
بلغنا أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أمر بفارة  
ماتت في سمن فأمر بعقوب  
منها فطرح سمن كل



الزهرى عن سالم عن أبيه من قوله والاطلاق من روايته من فوعا لا طلو كان عنده من فوعا ما بهرى  
 في فتواه بين الجامع وغير الجامع وليس الزهرى عن يقال في حقه لعله نسي الطريق المفصلة  
 المرفوعة لأنه كان أحفظ الناس في عصره فخلا ذلك عنه في عاة البعد (قوله) من حديث عبيد  
 الله بن عبيد الله) يعنى بسنده لكن لم يظهر لاهل فيه ميمونة أولا وقد أخرجه الاصحلي من  
 طريق نعيم بن حماد عن ابن المباركة فقال فيه عن عبيد الله بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قد ذكره مرسلأ وأغرب أبو نعيم في المستخرج فساقه من طريق القريرى عن النضارى عن عبدان  
 موصولا بذكر ابن عباس وميمونة المرفوعة دون الموقوف وقال أخرجه النضارى عن عبدان  
 وذكره كلاما واستدل بهذا الحديث لاحدى الروايتين عن أحمد أن المانع اذا حلت فيه  
 النجاسة لا ينجس الا بالتغير وهو اختيار النضارى وقول ابن نافع من المالكية وحكى عن مالك وقد  
 أخرجه أحمد عن اسمعيل بن عتبة عن عمار بن أبي حفصة عن عكرمة أن ابن عباس سئل عن فارة  
 ماتت في ميمون قال تؤخذ الفارة وما حولها تقتل ان اثرها كلن في السم كلة قال انما كلن وهي  
 حية وانما ماتت حيث وجدت ورجاله رجال الصحيح وأخرجه أحمد من روجه آخر وقال فيه عن  
 برفقه زيت وقع فيه جزوفه أليس جال في الجر كلة قال انما جال وفيه الروح ثم استخرج حيث  
 مات وقرى الجمهور بين المانع والجامع عملا بالتفصيل المتقدم ذكره وقد تنكس ابن العربى بقوله وما  
 حولها على أنه كان جامدا قال لا تلوكل ما تنكس يمكن فحول لانه لا يقتل من أى جانب مهما قتل  
 خلقه غير في الحال فيصير محالها فيصير الى القامه كلة كذا قال وما ذكر السم والفارة فلا  
 عمل عنهم ومهما وجد ابن حزم على عادته يخص التفرقة بالفارة فلو وقع غير جنس القار من  
 الدواب في مانع لم ينجس الا بالتغير وضابط المانع عند الجمهور أن يتراد بسرع إذا أخذ منه شيء  
 واستدل بقوله فماتت على أن تأثيرها في المانع انما يكون جوفه فيه فلو وقعت فيه خرجت بلا  
 موت لم يضره ولم يقع في رواية مالك التقييد بالموت فيلزم من لا يقول بحمل المطلق على المقدسات  
 يقول بالتأثير ولو خرجت وهي في الحياة وقد التزمه ابن حزم مخالفا للجمهور أيضا (قوله) اقوها  
 وما حولها) لم يرد في طريق مصنفه تحديد ما يلحق لكن أخرجه ابن أبي شيبة من مرسل عطامن  
 بسار أنه يكون قدر الكف وسنده جيد ولا ارساله وقد وقع عند الدارقطني من روايته يحيى  
 القطان عن مالك في هذا الحديث فأمر أن يتور ما حولها فيرى به وهذا أظهر في كونه جامدا  
 من قوله وما حولها فيقوى ما تنكس به ابن العربى وأما ما أخرجه الطبرانى عن أى الدرداء من فوعا  
 من التقييد في المأخوذة منه ثلاث غرفات بالكفين فسنده ضعيف ولو ثبت لكان ظاهره في  
 المانع واستدل بقوله في الرواية المفصلة وان كان ما تعا فلا تفر بوه على أنه لا يجوز الاستتاع به في  
 شيء يختص من أجاز الاستتاع به في غير الاكل كالشافية وأجازحه كالخفصة الى الجواب  
 أعنى الحديث فلانهم احتجوا به في التفرقة بين الجامع والمائع وقد احتج بعضهم بوقع في رواية  
 عبد الجبار بن عمر عند البيهقي في حديث ابن عمران كلن السم ما تعا اسفعا وبه ولا كما كوو عنده  
 في رواية ابن جرير عنه وقد تقدم أن الصحيح وقفه وسنده من طريق الثوري عن أبيه عن نافع  
 عن ابن عمر في فارة وقعت في زيت قال استصبروا بها وادهنوا به آدمكم وهذا السند على شرط  
 الشافعي إلا أنه موقوف واستدل به على أن الفارة طاهرة العين وأغرب ابن العربى حكى عن

من حديث عبيد الله بن  
 عبد الله بن سعد بن عبد العزيز  
 ابن عبد الله بن سعد بن عبد الله بن  
 ابن شهاب عن عبيد الله بن  
 عبد الله عن ابن عباس عن  
 ميمونة رضى الله عنهم قالت  
 سئل النبي صلى الله عليه  
 وسلم عن فارة سقطت في  
 سم فقال اقوها وما حولها  
 وكوو



لحدثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس (٥٨٠) قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم بأخي بنسكه وهو في حرفة فرايته يست

الكثير وأولى من تقصير من قصر به والحكم لهم ومثل هذا لا يسهى اضربا في الاصطلاح لأن شرط  
الاضطراب أن يتعدا الترتيب جميعا بعد تعدد الجمع وليس الأمر هنا كذلك وجاء في ذكر الوسم في الوجه  
صرحا حديث جابر قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بجراحا قد قوسم في وجهه فقال لعن الله من  
فعل هذا لا يسم أحد الوجه ولا يضرب أحد الوجه أخرجه عبد الرزاق ومسلم والترمذي وهو  
شاهد جيد لحديث ابن عمر وقد تقدم البعث في ضرب وجهه إلا أن في كتاب الجهاد في الكلام على  
حديث أبي هريرة وقد تقدم قبل أبواب النبي عن صبر البهيمة وعن المثلثة **(قوله)** عن هشام بن  
زيد أي ابن أنس بن مالك **(قوله)** عن أنس هو جرحه **(قوله)** بأخي بنسكه هو أخوه من أمه وهو  
عبد الله بن أبي طه مرسوق مطولا في اللباس من وجهه آخر **(قوله)** في حرفة يكسر الميم وسكون  
الراء فخرج الموحدة بعد هاء ملة مكان الابل وكان الغنم أدخلت فيه مع الابل **(قوله)** وهو يسم  
شاة في رواية الكشي عن شاة بالهمز وهو جمع شاة مثل شياه وسياق في الرواية التي في اللباس بلفظ  
وهو يسم الظهور الذي قدم عليه وفيه ما يدل على أن ذلك بعد رجوعهم من غزوة الغنم وحسن  
والمراد بالظهور الابل وكأنه كان يسم الابل والغنم فصا في أول دخول أنس وهو يسم شاة ورآه  
يسم غير ذلك وقد تقدم في العقيدة بيان شيء من هذا **(قوله)** حشبه القائل شعبة والضمير لهشام  
ابن زيد وقع مبينا في رواية مسلم **(قوله)** في آذانها هذا محل الترجمة وهو العدول عن الوسم في  
الوجه إلى الوسم في الأذن فيستفاد منه أن الأذن ليست من الوجه وفيه حجة للجمهور في جواز  
وسم البهائم بالكي وخالف فيه الحنفية فتكبا بعصوم النبي عن التعذيب بالنار ومنهم من ادعى  
نسخ وسم البهائم وجملة الجمهور يحضون من عموم النبي والله أعلم **(قوله)** بأخي  
إذا أصاب قوم غنية يفتح أوله وزن عطية **(قوله)** فذبح بعضهم غنما وأبلا بغير أمر أصحابه لم  
تؤكل لحديث رافع هذا مصير من البضاري أن أنس سبب منع الأكل من الغنم التي طفت في  
القصة التي ذكرها رافع بن خديج كونها لم تقسم وقد تقدم البعث في ذلك في باب التسمية على  
الذبيحة وقوله فيه وسأحدثكم عن ذلك جزم التورى بأنه من جملة المرفوع وهو من كلام النبي  
صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر من السياق ويزعم أبو الحسن بن القطان في كتاب بيان الوهم  
والإبهام بأنه مدرج من قول رافع بن خديج راوى الخبر وذكر ما حاصله أن أكثر الرواة عن سعيد  
وسمرق وأبو داود على ظاهر الرفع وأن أبا الأحوص قال في روايته عنه بعد قوله أو ظفر قال رافع  
وسأحدثكم عن ذلك ونسب ذلك لرواية أبي داود وهو عجيب فإن أبا داود أخرجه عن مسدد  
وليس في شيء من نسخ السنن قوله قال رافع وإنما فيه كاعناده المصنف هنا وبها وشيخ أبي داود وفيه  
مسددا هو شيخ البضاري فيه هنا وقد ورد البضاري في الباب الذي بعده هذا المصنف غير السنن  
والظفر أن السنن عظم إلى آخره وهو ظاهر جدا في أن الجميع مرفوع **(قوله)** وقال طاوس  
وعكرمة في ذبيحة السارق أطرحوه وعنه عبد الرزاق من حديثه ما يلفظ أنهم استلوا ذلك  
فكروهاها ونيا عنها وتقدم بيان الحكم في ذلك في ذبيحة المرأة ثم ذكر المصنف حديث رافع بن  
خديج وقد تقدم شرحه مستوفى قبل **(قوله)** بأخي بنسكه أي أصلاحه ولكثرة صلاحه بغير ألف  
بسم فقتله فأراد صلاحهم فهو جاز في رواية الكشي عن أصلاحه ولكثرة صلاحه بغير ألف

لحدثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس (٥٨٠) قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم بأخي بنسكه وهو في حرفة فرايته يست  
شاة حشبه قال في آذانها  
باب إذا أصاب قوم غنية  
فذبح بعضهم غنما وأبلا  
بغير أمر أصحابه لم تؤكل  
لحديث رافع عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال طاوس  
وعكرمة في ذبيحة السارق  
أطرحوه حدثنا مسدد  
حدثنا أبو الأحوص حدثنا  
سعيد بن مسروق عن عبيدة  
ابن رفاع عن أبيه عن جده  
رافع بن خديج قال قلت  
لنبي صلى الله عليه وسلم أنا  
نلقى العدو غدا وليس هنا  
مدى فقال ما أنهر المدى ذكر  
اسم الله فكلوه ما لم يكن سن  
ولا ظفر وسأحدثكم عن  
ذلك أما السنن فعظم وأما  
الظفر فغدى الحشوة وقد تقدم  
سرعان الناس فأصابوا من  
الغنم والنبي صلى الله عليه  
وسلم في آخر الناس فنصبوا  
قدورا فأمر بها فكتفت  
وقسم بينهم عدل بغير إبطر  
شياه ثم تمنى بغير من  
أوائل القوم ولم يكن معهم  
خيل فرماهم رجل بسهم  
فحسبه الله فقال إن لهذه  
البهائم أوبدا كأوباد الوحش  
نحافل منها هذا فأفعلوا  
مثل هذا **(باب)** إذا تدبير  
لقوم فرماهم بعضهم بسهم  
فقتله فأراد صلاحهم فهو

جائز) بنظر رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثني محمد بن سلام أخبرنا عن بن عبد الطانسي عن سعيد بالافراد  
ابن مسروق عن عبيدة بن رفاع عن جده رافع بن خديج رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في سقر فتد بعير من  
قول السارق وهو يسم في نسخة المتن التي بأيدينا غير أنه يسم



بما ساق فيها من الايات ويحتمل أن يكون بيض فانضم بعض ذلك الى بعض عند تبويض الكتاب  
 (قلت) والثاني أوجه واللاتي هذا الباب على شرطه حديث جابر في قصة الغنبر فقلعه قصا  
 أن يذكر له طريقا أخرى \* (خاتمة) \* اشتمل كتاب النبائع والصيد من الاحاديث المرفوعة  
 على ثلاثة وتسعين حديثا المعلق منها أحد وعشرون حديثا والبقية موصولة المكرر  
 منها فيه وهي ماضى تسعة وسبعون حديثا وانما الص أربعة عشر حديثا  
 وأفقهم مسلم على تحريضها سوى حديث ابن عمر في النهي عن أن تصبر  
 البهيمة وحديث ابن عباس فيه وحديث عبد الله بن زيد في  
 النهي عن المسئلة وحديث ابن عباس والخمسة بن  
 عمرو في الجهر الاهلية وحديث ابن عمر في النهي  
 عن ضرب الصورة وفيه من الاسماء عن  
 العصابة ثمن بعدهم أربعة  
 وأربعون أثرا والله سبحانه  
 وتعالى أعلم

()

\* (تم الجزء التاسع ويليه الجزء العاشر آوله كتاب الاضاحي) \*





USSS  
7.2